ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵉⵜ ⵙⵉⴷⵉ ⵎⵓⵃⴰⵎⵎⴷ ⴱⵏ ⵄⴱⴷⵍⵍⴰⵀ
ⵜⴰⵡⵉⵙⵉⵜ ⵏ ⵜⵓⵖⵔⵉⵜ ⴰ ⵜⵉⵏⵓⵓⵔⵉⵡⵉⵏ ⵜⵉⵍⵉⵖⵔⵉⵏ
ⵙⴰⵢⵙ - ⴼⵙ

Royaume du Maroc
Université Sidi Mohamed Ben Abdellah
Faculté des Lettres et des Sciences
Humaines Saïs -Fès

المملكة المغربية
جامعة سيدي محمد بن عبد الله
كلية الآداب والعلوم الانسانية سايس – فاس

مركز دراسات الدكتوراه: "اللغات والتراث والتهيئة المجالية"

تكوين الدكتوراه: الموارد، التهيئة والتنمية المحلية

محور: الجغرافية

مختبر: الأبحاث والدراسات الجغرافية والتهيئة والخرائطية

أطروحة لنيل الدكتوراه في الآداب والعلوم الإنسانية

في موضوع:

دور الجماعات الترابية ومنظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في التنمية الترابية بدير أطلس بني ملال الشمالي

إعداد الطالب الباحث: حافظ الشرك

الأستاذ المشرف: حسن الكتمور

تاريخ المناقشة: **19** نونبر **2020**

لجنة المناقشة:

الدكتور حسن ضايض	كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس- فاس	/ رئيسا
الدكتور رضوان ماضي	كلية الآداب والعلوم الإنسانية بني ملال	/ عضوا
الدكتور امحمد موساوي	المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، فاس- مكناس	/ عضوا
الدكتور حسن الكتمور	كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس- فاس	/ مشرفا ومقررا

السنة الجامعية: **2019–2020**

مقدمة عامة

انبثقت إشكالية التنمية، في بادئ الأمر، من وضع التخلف الذي تركته الدول الاستعمارية في المجتمعات التي استعمرتها[1]، بعد أن تجلت هوة الفوارق بين بلدان أطلق عليها نعت "متقدمة" مقابل أخرى حديثة الاستقلال أطلقت عليها أسماء كثيرة، منها: بلدان "العالم الثالث" و"بلدان المتخلفة" وبلدان "نامية" وبلدان "الجنوب" و بلدان "سائرة في طريق النمو"... ولعل جذور التمييز الرسمي للعالم إلى كتلتين "متقدم" وآخر "متخلف" يعود للخطاب الافتتاحي الذي ألقاه الرئيس الأمريكي "هنري ترومان" عقب تعيينه للولاية الثانية في 29 يناير 1949[2]، حيث كشف فيه عن الاتجاه الاقتصادي للتنمية، معلنا عن خطة "التبادل العادل" افتراضا منه أن "الإنتاج الضخم" يشكل مفتاحا للرخاء والسلام بالنسبة للعالم "المتخلف"[3].

وإذا كان توجه هذا الخطاب يُفَسَّرُ بالنزعة الاقتصادية الليبرالية للتنمية، فإن تحليلات هذه الأخيرة قد طغت عليها النظرة الاقتصادية، بعد ذلك الوقت، ولمدة ثلاثة عقود لاحقة، رغم أن الأطروحات المقدمة لتفسيرها وتحقيقها لم تكن موحدة، بل أحيانا متناقضة، حيث يمكن أن نميز بين ثلاث مقاربات فكرية أساسية:

- **المقاربة الليبرالية:** ترى أن التأخر في التنمية هي مرحلة تاريخية من مراحل تطور المجتمع البشري، وليست ظاهرة خاصة ببلدان "العالم الثالث"، وسيتم تجاوزها مع مرور الوقت[4]. ويعتبر هذا التصور أن تكثيف استغلال الموارد الزراعية، والتعدينية ببلدان "العالم الثالث"، وتدفق رأس المال الأجنبي إليها سيحدث نموا هائلا من شأنه أن يؤدي إلى الزيادة في الاستثمارات، وانطلاق دينامية التصنيع، وبالتالي تطور البنية التحتية، والتزايد الديمغرافي التي تسبق التحضر، وتزايد التغطية الصحية، كما أن تكثيف التبادلات والهجرة سيؤدي إلى المثاقفة والاندماج والمشاركة، إذ أن المبادلات وفق هذا التحليل، تشكل وسيلة للاندماج في الاقتصاد العالمي، وأداة لتعزيز التنمية، حيث ستؤدي التجارة الحرة إلى نشر التقدم على المستوى العالمي من خلال المزايا النسبية التي توفرها حركة السلع، والأسعار، والرأس المال، بما يمكنها من إنشاء آليات لملء فراغ التأخر الذي تعانيه البلدان "المتخلفة" مع مرور الوقت[5].

- **المقاربة الإصلاحية:** تناولت قضية التنمية من خلال البعد التاريخي (الماضي الاستعماري)، والبعد الاقتصادي (الازدواجية والتبعية) والبعد الأنتروبولوجي، والسوسيولوجي (أشكال التضامن والتماسك الاجتماعي[6]). وهذا التوجه الفكري بدوره يعتبر أن التخلف ليس تأخرا، بل هو ظاهرة طبيعية في تاريخ تطور المجتمعات، تفسرها تحولات البنيات الاقتصادية والاجتماعية "للبلدان المتخلفة" نتيجة اتصالها بالبلدان المصنعة.

ولم تعد المشكلة مرتبطة بالازدواجية في المستويات الاقتصادية، والتكنولوجية، والسوسيوثقافية نفسها، والتي

1- **بنصغير فؤاد (2000):** التخلف، سلسلة المصطلحات الجغرافية، رقم 3، مطبعة فضالة، المحمدية، ص. 147.

2- **ESTEVA, G. (1993):** « Development », The Development Dictionary: A Guide to Knowledge as Power, Edited by Wolfgang Sachs, Zed Books Ltd, London, p. 7.

3- **EDOUARD, R. (2008):** le développement inégal et la production des conditions de vie, le cas des Inuit de l'Arctique canadien, thèse de doctorat en sociologie, Faculté des Sciences Sociales, Université Laval, Québec, p. 53.

4- **EDOUARD, R. (2008):** op. cit., p. 60.

5- **CAZORLA, A.; DRAI, A. M. (1992):** sous-développement et tiers-mondes, une approche historique et théorique, Col. information - économie, Éditeur vuibert, paris, p. 34.

6- **EDOUARD, R. (2008):** op. cit., p. 71.

أفرزها اتصال البلدان المصنعة و"المتخلفة"، ولكن في وجود عادات وتقاليد عند "البلدان المتخلفة " تمنع عملية التحديث. وعلاوة على ذلك، تُطوِّرُ هذه الأخيرة القطاع الحديث الموجه للخارج، في حين تهمش القطاع التقليدي، وهذا تتبعه تباينات مجالية واجتماعية، وعدم تكامل مراحل نمو اقتصاداتها الوطنية. كما أن ميل نخبها الاقتصادية والاجتماعية نحو تقليد نظيرتها في الاستهلاك دون الإنتاج، يؤدي إلى ضعف ادخارها واستثماراتها على المستوى الوطني.

وبناء على هذه النظريات، تبنت الدول النامية نماذج تنموية تفاعلا مع هذه التصورات في شكل تدابير حمائية وسياسات إعادة توزيع الفائض على الاستخدامات الاجتماعية، والقيام بإصلاحات زراعية، وإحلال الواردات، وتشجيع الصناعات المحلية، وإصلاح القطاعات الاجتماعية كالتعليم والصحة...

المقاربة الماركسية: يربط التحليل الماركسي فهم ظاهرة التخلف بخصائص التوسع الرأسمالي. وإذ اعْتُبِر هذا الأخير عاملا في تقدم المجتمعات المستعمَرة، تبعا لنتائجه في تدمير هياكلها التقليدية[7]، وحتمية مرورها بمرحلة التصنيع، فإنهم يرون أن النمو الاقتصادي في هذه البلدان سيستغرق وقتا طويلا، وقد لا يؤدي بالضرورة إلى تحسين المستويات المعيشية للإنسان. ومن هنا، اعتبروا أن التنمية عملية سياسية تعكس علاقات القوى العالمية غير المتكافئة (الدين الخارجي، العلاقات التجارية غير المتكافئة، عدم الاستقرار السياسي) التي أجبرت حكومات الدول النامية على الانصياع لإملاءات المؤسسات المالية العالمية في تطبيق سياسات الاصلاحات وبرامج التقويم الهيكلية.

وبتأكيدهم على أن التخلف ليس تأخرا بل هو ظاهرة خاصة نتجت عن تهجين أنماط الإنتاج المتباينة عن نمط الانتاج الرأسمالي، فإنهم يفترضون أن تحقيق التنمية يتوقف على التفكيك الاقتصادي والاجتماعي لأنماط إنتاج ما قبل الرأسمالية، عبر تعديل بنية الطبقات الاجتماعية. إذ يبين (CAZORLA, A.; DRAI, A. M. 1992) أن الأسباب الأساسية للتخلف تكمن في البنية الداخلية للطبقات الاجتماعية التي تعيق تطور قوى الإنتاج[8].

غير أنه سرعان ما أظهرت تحليلات هؤلاء، خاصة منذ ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، أهمية العوامل الخارجية للتخلف، إذ بينوا من خلالها أن التنمية لن تتحقق دون القضاء على تبعية الهامش للمركز، وإنهاء التجارة غير المتكافئة. وفي هذا الصدد يؤكد (SANTOS, T. D. 1977) أنه " لا يمكن فهم ظواهر التخلف وهياكلها المتخلفة خارج السياق الواسع للتنمية الرأسمالية العالمية التي تخلق في توسعها وضعية التبعية"[9]. ويرى (سمير أمين 2002) بدوره أن التنمية مفهوم نقدي للرأسمالية يفترض مشروعا اجتماعيا يتوخى تحرير الإنسانية من الاستيلاب الاقتصادي الذي يحول التراكم الرأسمالي من وسيلة إلى هدف، والتخلص من إرث الاستقطاب الذي يعمق الفوارق بين المراكز والأطراف، وهو ما لا يمكن أن يتحقق خارج المشاركة النشيطة والمتكاملة لكل شعوب العالم[10].

من خلال هذه المقاربات يبدو أن تحليل قضية التنمية، لم يتخلص في مختلف توجهاته ومراحله من الحمولات

7- **ساعف عبد الله (1987):** كتابات ماركسية حول المغرب 1980- 1925، ماركس كارل، انجلز فريديريك، لوكسومبورغ روزا، الأممية الثالثة، ترجمة السعيد المعتصم، سلسلة المعرفة التاريخية، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ص. 42. (95)

8- **CAZORLA, A.; DRAI, A. M. (1992):** op. cit., p. 29.

9- **SANTOS, T. D. (1977):** Mise au point sur la théorie de la dépendance, Série G, Notes de recherche, Ottawa: Institut de coopération internationale, Université d'Ottawa, p. 4.

10- **سمير أمين (2002):** الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين، ترجمة فهيمة شرف الدين، دار الفارابي، بيروت، الطبعة الأولى، ص. 13-14.

الايديولوجية، إذ يؤكد (EDOUARD, R. 2008) أن مفهوم التنمية يعمل كأداة إيديولوجية أساسية في علاقات القوى العالمية، ويحمل بصمات بناءت نيوكولونيالية الجديدة. وقد يكون هذا السبب وراء موقف بعض الانتروبولوجيين والاقتصاديين أمثال (LATOUCHE, S. 2004) و(SINGLETON, M.1998) و(HOURS, B. 2002) من مفهوم التنمية على أنها "كلمة سامة" ينبغي مكافحتها، وإبعادها من قاموس العلوم الاجتماعية، ومن ذاكرة الحلول الممكنة للإشكالات الكبرى المطروحة في الوقت الراهن[11].

وإذا كان التوجه الليبيرالي يبحث عن مشروعية الانفتاح والمنافسة، ويعتبر ذلك دافعا للابتكار، من خلال ما ينتج عن التخصص من المزايا النسبية، وما ستؤدي إليه حرية التجارة من نقل النمو، فإن التيار الماركسي يعزز نظريته القائمة على الصراع الطبقي بدور عدم تكافؤ قوى التجارة العالمية في إنتاج وتكريس تبعية الهامش للمركز، واستفادة هذا الأخير من القيم المضافة المنتجة في الهامش، إضافة إلى تبعات ذلك في تدمير الاقتصادات الوطنية لبلدان الهامش، وتشجيع الفساد، وتعميق هوة عدم المساواة، وتقليل الإنفاق الاجتماعي. وفي هذه الحالة، تضع العولمة كل المجالات الترابية في منافسة، ينتج عنها استبعاد تلك التي لا تقدم الفوائد الاقتصادية للتقسيم الدولي للعمل.

لا يمكن إنكار مزايا النظريات والتحليلات الشمولية في فهم دينامية أنساق الاقتصادات العالمية وتفاعلاتها مع تطور المجتمعات، ومختلف سياسات الحكومات، والصناديق المالية إزاء تعاملها مع إشكاليات التنمية، كما لا يمكن إنكار مراكمتها للمعرفة في شكل أدوات ومناهج تحليل، وطرحها لمواضيع وقضايا تحتل فعلا عمق إشكالية التنمية.

غير أن تأويل هذه النظريات إلى سياسات تنموية باتخاذها مسارات شمولية، ومركزية، وقطاعية، وارتباطها بإيديولوجيات، كثيرا ما غيبت الحقائق الموضوعية لواقائع المجالات المعنية بالتنمية، إضافة إلى أن تركيزها على الجوانب الاقتصادية والسياسية لم يؤدي إلى حل مشكلات التخلف. وقد تبين أيضا وجليا، أن البلدان المتقدمة نفسها أصبحت أمام إشكاليات تنموية لا يمكن إدراجها وتفسيرها بمنطق التحليل الشمولي.

وقد شكل إصدار كتاب للفرنسي (GRAVIER, J.F. 1947)[12] أحد الانجازات العلمية التي أكدت بالملموس أن إشكالية التنمية ليست دائما مرتبطة بالاستعمار والتبعية، أو أنها مرحلة تاريخية حتمية لتطور المجتمع البشري، قد يتم تجاوزها عبر الاستعمار أو من خلال المزايا النسبية التي توفرها حركة السلع والأسعار والرأس المال، وإنما هي حالة ناتجة عن تباينات مجالية في توزيع الموارد، والأنشطة، والبنيات التحتية داخل التراب، وقد تشمل بلدا متقدما كما قد تشمل بلدا "متخلفا".

وتجدر الإشارة إلى أن تأثير عناصر ومكونات المجالات على تمايز ديناميتها التنموية، ليست جديدة في هذه الدراسة، بل سبقتها أعمال رائدة، حاولت أن تبين أهمية تأثير المجال على العمليات الاقتصادية، وقد شكل كتاب "état isolé"[13]، أول عمل فكري مؤسِس لعملية دراسة وتحليل المجال، وإن كان قد ظهر في سياق استبعد فيه البعد الجغرافي من تحليلات الاقتصاد السياسي، أمام الانشغال العلمي بقضايا الاقتصاد الشمولي أكثر من التقسيمات الداخلية للبلدان

11- **EDOUARD, R. (2008):** op. cit., p. 52.

12- **GRAVIER, J.F. (1947):** Paris et le désert français, Le portulan, Paris, 414 p.

13- **VON THÜNEN, J. H. (1826):** état isolé recherches sur l'influence que le prix des grains, la richesse du sol et les impôts exercent sur les systèmes de culture, traduit par **LAVERRIERE, J. M. (1851):** Guillaumet et Cie, Librairies, Paris, 343 p.

وخصائصها الاقتصادية[14]، فإن ذلك لم يمنع من تشكيل قوة فكرية جمعت بين أوصاف الجغرافيين لمناطق مختلفة وبين الجوانب المؤثرة في الحياة الاقتصادية (التجارة، الاتصالات، التداول، مواقع إنشاء الصناعات..) في نظريات تأسيسية، ونذكر منها بالأخص (WEBER, A. 1909) لتحديد المواقع بناء على تكاليف النقل، و(HOTTELING, H. 1929) من خلال إدخال المنافسة المكانية في حالة الاحتكار، وذلك بربط بين إعادة التوطين وتحديد سعر البيع[15]، وقد ظهر مفهوم التراب أيضا في أعمال (MARSHALL, A. 1890) بإدخاله لمفهوم الوفورات الخارجية كنتيجة لوجود عدد من الشركات في مجال معين يؤدي إلى خفض الانتاج، إضافة إلى إسهام (PERROUX, F. 1961) من خلال الاستقطاب كنتيجة للشركات المحركة للمحيط القريب[16].

عموما، ومن منظور تصنيف التحليل العلمي لإشكالية التنمية، نجملها في ثلاثة اتجاهات كبرى، وهي:

- اتجاه يدرس التنمية من منظور الوضع القائم على ضوء ايديولوجية معينة وسابقة، ويقترح إحداث تغيرات بنائية وفقا لإيديولوجيه، ويندرج ضمن هذا الاتجاه كل من التيار الماركسي والليبيرالي.
- اتجاه يدرس التنمية ويطرح إجراء بعض التعديلات الجزئية، دون إحداث تغيرات جذرية في البناء الاجتماعي، ويندرج ضمن هذا الاتجاه التيار الاصلاحي.
- اتجاه يبحث عن التوصل إلى نظرية علمية تتضمن تفسيرا علميا لاشكاليات التنمية، وللاجراءات الممكنة لحلها، ولكن بالاستناد على اختلاف الوقائع والمعطيات المحلية، والعلاقات التفاعلية التي تربطها بمختلف المستويات الترابية الأخرى، وضمن هذا التيار تدخل المقاربة الترابية للتنمية.

والواقع أن العولمة أدت إلى تقوية التوجه الأخير من خلال إعادة تشكيل المجالات الترابية وفق مقاييس مختلفة تحت تأثير عواملها السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية. سياسيا، أضعفت العولمة سيادة الدول عبر تكوين شبكة من رؤوس الأموال والتكنولوجيات التي تخترق حدود المجالات الترابية للدول وتنتهك سيادتها إما طوعا أو قسرا، لتتحول بذلك الشركات العابرة للحدود والمنظمات الدولية إلى قوى فاعلة ومؤثرة يحركها المركز المهيمن وفقا للقانون الدولي الذي يُخضع بقية الدول لمنطقه. اقتصاديا، لم تعد العناصر التقليدية المتمثلة في حجم المجال، والوزن الديمغرافي، ووفرة الموارد الأولية، والمواقع، واليد العاملة، والزبائن حاسمة في الاقتصاد والتجارة العالميين أمام استبدالها بعناصر الرأسمال، والتكنولوجيا، والسوق، لتغدو بذلك الشبكات، والولوجيات، والمنافذ عوامل قوة تتيح للشركات العابرة للحدود والمنظمات الدولية سلطة الهيمنة على القرارات[17]. اجتماعيا، اتجت العولمة نحو نشر معالم مجتمع أحادي، تنتفي معه الاختلافات والقيم المحلية، لصالح مقياس السوق، ليتحول بذلك الإنسان الفاعل بما يستلزمه ذلك من قيم الديمقراطية والحرية والمساواة..، إلى مورد بشري تقاس قيمته بمردوديته، رغم ما قد يترتب عن ذلك من استيلابه

14- **BENKO, G. (2008):** la géographie économique: un siècle d'histoire, Les espaces économiques de la géographie, Annales de géographie, vol. 6, N° 664, p. 26.

15- **ZIMMERMANN, J.B. (2008):** le territoire dans l'analyse économique, proximité géographique et proximité organisée, Revue française de gestion, vol. 4, N° 184, p. 108.

16- **ZIMMERMANN, J.B. (2008):** op. cit., p. 110.

17- **نشوي مصطفى (2008):** المجال الجغرافي بين العلوم الإنسانية والاجتماعية: مستجدات العولمة، الزمن والمجال في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلة بصمات، العدد 3، الطبعة الأولى، مطبعة بيست، ص. ص. 126-133.

وظلمه. بيئيا، كرست العولمة إيديولوجية تحميل الفرد مسؤولية تدهور الموارد والأوساط، وتحثه على الالتزام واتخاذ تدابير للحد من ذلك، في حين أن الدول الأكثر تصنيعا ومختلف الشركات الكبرى التي أوصلت كوكب الأرض إلى هذا المستوى، لا تلتزم بتطبيق مضامين الاتفاقيات، والبرتوكولات، وتوصيات القمم الدولية الخاصة بحماية البيئة، لأنها تفضل منطق الربح في مراكمة الرأس المال على الالتزام بالدعوات العلمية والاجتماعية إلى ضرورة تطبيق مبادئ التنمية المستدامة.

وإذا كان التجاوب مع هذه الأوضاع قد أدى إلى ظهور مجالات اقتصادية متكتلة للحفاظ على سيادتها(التكتلات الجهوية)، فإن العودة إلى التراب يعكس ثورة المحليات ضد منطق العولمة، إما رفضا ومقاومة لها، أو كوسيلة للاندماج فيها انطلاقا من الخصوصيات المحلية[18]. وتبعا لذلك، ظهر مفهوم التنمية الترابية كإجابة عميقة للدول المصنعة والسائرة في طريق النمو على حد سواء، وقد تجلى ذلك من خلال الاعتراف العلمي بدينامية المجالات المنتجة بواسطة النظام المحلي للفاعلين، والتي لا تخضع بالضرورة لمنطق السوق، بل أيضا للمعاملة بالمثل[19].

وقد أدى بروز دور المحلي على مستوى التفاعلات الداخلية أو من خلال الوفورات الخارجية للتراب، إلى ميلاد مفهوم القرب كإحدى المفاهيم التي تهيكلت حولها المقاربة الترابية، وذلك لتفسير البعد غير المجالي للتراب (التنسيق). وانطلاقا من ذلك، بدأت السياسات العمومية بدورها، تتجه نحو حل القضايا الاجتماعية كمحاربة الفقر والإقصاء، نحو تطبيق مفهوم التراب بمضمون اللامركزية[20]. ولكن هذا التراب يستند في تصوره، وبنائه، وديناميته على مفهوم القرب كمحدد لعمليات التنسيق بين الفاعلين، سواء على مستوى ترسيم حدوده الادارية أو عبر التركيز على الحكامة الترابية بدل التدبير الإداري، أو من خلال تثمين موارده الترابية.

تتصور المقاربة الترابية، عملية التنمية على أنها محلية، في إحالة إلى إرادة مشاركة السكان ومراعاة للخصوصيات المحلية، نقيضا لسياسات الدول التي تقرر وتنفذ برامج تنموية على مجالات ترابية ذات موارد وعقليات مختلفة. وقد ارتكزت هذه المقاربة على مفهوم التراب، ليس فقط لأنه يغطي واقعا فيزيائيا، وإحيائيا، ومؤسساتيا، ولكن لأنه وبالأساس، بناء اجتماعي ناتج عن تدخلات الفاعلين. والتراب في هذه الحالة لا يستند على حدود إدارية مرسومة (تراب معطى)، ولكن على التراب المبني الذي يوفر القرب الترابي كعامل محدد في التنسيق حول حل الإشكاليات التنموية المشتركة، وتثمين الموارد الترابية، بناء على الهوية المشتركة (تراب مبني).

وبإستناد التراب على العوامل المحلية في التنمية، تحتل الجماعات الترابية ومنظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أهمية خاصة في تعبئة وتأطير العمليات التنموية المحلية، لأنها تختزل في مبادئها وأهدافها مختلف مكونات القرب الترابي، ولأنها تقوم بوظيفة الوساطة بين المحلي ومختلف المستويات الترابية والمؤسساتية الأخرى.

والمقاربة الترابية لا تنظر إلى التراب على أنه بناء محلي صرف، من خلال الاهتمامات المتأصلة في الثقافات والعادات

18- **GODET, M . (2007):** Manuel de prospective stratégique, Collection Progrès du Management, Dunod/APM, 3ème édition, 296 p.

19- **PECQUEUR, B. (2005):** le développement territorial une nouvelle approche des processus de développement pour les économies du sud, le territoire mort vive les territoires! Une (re)fabrication au nom du développement, Éditeurs scientifiques, ANTHEAUME, B.; GIRAUT, F., Ed. IRD, paris, p. 296.

20- **PARODI, M. (2005):** économie sociale et solidaire et développement local, Economie sociale et territoires, Rev. internationale de l'économie sociale, N° 296, Éditeur IES, p. 30.

المحلية، وتمثلات حول الإحساس بالانتماء، وقواعد التنظيم، ووظائف محددة[21]، ولكن أيضا نتيجة تفاعلات مع التأثيرات الخارجية للتكيف معها أو لمواجهتها.

في الواقع، تركت هذه النظريات أثرها على سياسة التخطيط في المغرب منذ الاستقلال، إذ كلما ظهرت نظرية علمية ما وتبنتها الحكومات الأوربية، إلا وانعكست في السياسات التنموية وطنيا، سواء في السياسات، والمخططات، والبرامج الرسمية للدولة، أو في شكل حركات اجتماعية التي تتبلور في توجهات سياسية متباينة (أحزاب ومنظمات مدنية ومهنية)، لكن حصيلة النتائج المترتبة عن ذلك لم تقدم أجوبة تنموية حقيقية، لأنها في الواقع، وإن كانت مستمدة من نظريات مبررة منهجيا وعلميا، فإن السياقات المنتجة لها، ومستويات فهمها، وأدوات تفعيلها، كانت مختلفة عن الوقائع المحلية. فالمشكلة ليست في محاكاة النماذج النظرية لتفسير الاشكاليات التنموية المحلية وحلها، لأن هذه النظريات من إنتاج علمي إنساني مُؤَسَّس على قوانين تفسيرية لواقع بشروط محددة، وإنما في مدى استيعاب وتقدير لروح القوانين العلمية التي تتبناها هذه النظريات في تفسير الظواهر والاجراءات القمينة بحلها.

وقد وُسِمَت سياسة التنمية وإعداد التراب في المغرب خلال النصف الثاني من القرن العشرين بثلاثة توجهات أساسية، وهي: المقاربة القطاعية؛ حيث ينفرد كل قطاع وزاري بإستراتيجية خاصة دون تنسيق مع باقي القطاعات. التدبير الممركز؛ حيث تصور وتنفيذ المخططات يتم انطلاقا من العاصمة. وأخيرا، هيمنة الدولة على تحديد الاختيارات وتمويلها. وقد ترتب عن هذا الوضع ثلاث تبعات، تمثلت في عدم مشاركة الفاعل المحلي في تصور، وتنفيذ، وتتبع، وتقييم الاختيارات والانجازات. وغياب التنسيق بين التدخلات العمومية، مما ترتب عن ضعف الفعالية والنجاعة وتبديد الجهود. ثم استفحال الاختلالات المجالية أمام إعطاء الأولوية للمدن، والدوائر السقوية، والأوراش الكبرى مقابل تهميش المجالات القروية وخاصة منها الجبلية والجافة[22].

ومن المؤكد أن هذه التوجهات لم تكن تخلو من الأبعاد المجالية، وهو ما تجلى في إشارة المخطط الخماسي 1968-1972 في غايته إلى "إعطاء بعد جغرافي لعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أي الوصول إلى توزيع مجالي للأنشطة التي يمكن معها إنعاش التنمية الاقتصادية و الاجتماعية"[23]، غير أن تحقيق هذه الغاية لم يكن ممكنا أمام غياب مقاربة واضحة ومتماسكة على مستوى التصور (النظرية)، إضافة إلى الأدوات (اخصاصات الفاعلين، المؤسسات المحلية، وحدات ترابية، موارد مالية..) التي لازالت كفاءتها ضعيفة إذاك.

وقد شكل الحوار الوطني لإعداد التراب بداية تحول نوعي في مراجعة أساليب التنمية المتبعة، وطرح مقاربة مغايرة تهيكلت شكلا ومضمونا على مفهوم التراب. وقد تعززت هذه المقاربة بثلاثة إجراءات هيكلية كبرى لتفسيرها، وهي: تجديد الأطر القانونية (تعديل الدستور 2011، ميثاق اللاتمركز الإداري..)، وتقسيم التراب (التقسيم الجهوي 2015)، وتفويت صلاحيات أكثر للجماعات الترابية، وللمجتمع المدني، ومقاربة النوع...

إن مقاربة إشكالية التنمية الترابية تصورا، وإنجازا، وتقييما لم يعد يستجيب للنظريات الشمولية المستندة على

21- **TORRE, A. (2015):** Théorie du développement territorial, Géographie, Économie, Société, Vol. 17, N° 3, p. 279.

22- **صديق عبد النور (2014):** التنمية الترابية وإعداد المجال بالمناطق السهوبية، دراسة جماعتي تادارت وهوارة أولاد رحو، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، القنيطرة، ص. 3.

23- **بنمير المهدي (1995):** الجماعات المحلية ومسألة التنمية المحلية، سلسلة اللامركزية والجماعات المحلية، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش،ص. 115.

تحليل التراب الوطني ومختلف العلاقات الدولية الاقتصادية والسياسية، وإن كان هذا البعد ضروري، ولا يمكن إقصاؤه، ولكن يتم تحليله في إطار منظومة تفاعلية مع المجالات الترابية المحلية. إذ أن التنمية هي أولا وقبل كل شيء بناء يظهر في أشكال خاصة متجذرة تاريخيا في الواقع الاجتماعي المحلي كظاهرة اجتماعية وليست كعمليات اقتصادية وتقنية بحتة[24]، فالتنمية بمضمونها الترابي، ليست نموذجا معياريا قابلا للتطبيق، بل هي سيرورة بناء، تتأسس على تداخل المقاييس الزمنية، والمجالية، ومختلف سياقاتها، ومتغيراتها المحلية والعامة.

وعلى هذا الأساس، ولمقاربة إشكالية التنمية من خلال البعد الترابي، ومن منظور كيفية اشتغالها، والعوامل المحددة لديناميتها، ومدى كفاءتها في تحقيق غاياتها، لابد أن نستند في ذلك، وبالأساس على مجال ترابي تجريبي، على أن يكون اختياره وتحديده خاضعا لمبررات علمية.

إن المجال الذي حددناه لهذه الدراسة هو مجال إداري بالأساس، يستند على تقسيم ترابي وفقا لتصور الدولة، لكن حصره في مجموعة من الجماعات لا يلغي أيضا من اعتبارنا الدينامية الطبيعية والاجتماعية التي تشكل قواسم مشتركة لهذه الجماعات الترابية، إذ تحيل تسمية مجال الدراسة، هكذا "الجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي" إلى مكونين على درجة من الأهمية والتداخل في المقاربة الترابية للتنمية. يشير المكون الأول إلى الحمولة السياسية للمجال، ولعل استعمالنا، لهذه العبارة في عنوان البحث دلالة على أهمية مقياس التراب السياسي في عملية التنمية، في ظل تعميق اللامركزية، وتفويت صلاحيات واسعة للجماعات الترابية، وتزايد عدد الفاعلين المحليين، وتوسيع صلاحياتهم أكثر فأكثر لتشمل التخطيط والتصور والتنفيذ والتتبع، بما يتيح لهم التمكن من إنتاج سياسات عمومية محلية ملائمة لخصوصيات مجالاتهم المحلية، والسهر على تنفيذها وتقويمها. ولا يمكن أن تتحقق هذه الأدوار من دون التقيد بدوائر التقسيم الإداري للتراب. إنها بذلك تشكل فضاءات لبناء وتمفصل توليفات من العلاقات المنتجة للحكامة الترابية، ولو أن التراب السياسي لا يستجيب بالكامل لمعنى التراب المبني، من منظور أداء المنظومات الطبيعية، وشبكات التفاعلات الاجتماعية، والوظائف الاقتصادية، ولكن الطابع العام المهيمن على هذه الجماعات الترابية، أنها تحتل مجالا انتقاليا بين سهل تادلة والأطلس المتوسط الجنوبي، ووسط جهة بني ملال خنيفرة، وتوحدها كثير من الخصائص الطبيعية، والتاريخية، والاجتماعية التي تمنحها مكانة الربط والتكامل الوظيفيين إن على المستوى الطبيعي أو البشري الذي يمكن أن يفضي إلى جهة متوازنة ومتكاملة ومنسجمة.

أما العنصر الثاني، فيشير أساسا، إلى كلمة "الدير" على أنها تحديد جغرافي أُطْلِق تاريخيا على مجالات محددة بالمغرب، ومنها هذا المجال. لكن إدراجنا لكلمة "الدير"، ولو أن حدوده غير معلومة بدقة، يتوخى منه إبراز السمة الترابية لهذا المجال على أنه وحدة جغرافية منتجة عبر تفاعل مكوناتها الطبيعية والبشرية داخليا، وفي تفاعل وظيفي بين المجالين المجاورين لها، أي أن تشكل هذا المجال ينطوي على اشتغال محلي وظيفيا وتفاعليا داخليا وخارجيا. ولعل هذا المكون أساسي في تحليل إشكالية التنمية، من المنطور الترابي، وذلك بتمكيننا من رصد عناصر الاستمرار والقطيعة لمكوناته التاريخية في إنتاج التراب، ومن مدى ملاءمة السياسات العمومية المقترحة لتنمية هذا المجال الجغرافي مع خصوصياته التاريخية والجغرافية، وبنية وظائفه الاقتصادية والاجتماعية الممكنة لإعطاء الجهة طابع

24- **COURLET, C. (2007):** du développement économique situé, a la croisée des chemins: territoire et resources, la ressource territoriale, sous la direction de **GUMUCHIAN, H.**; **PECQUEUR, B.**, Economica, Imp. En france, paris, p. 41.

التوازن والانسجام والتكامل.

ولعل المزاوجة بين التحديد السياسي، ولو أنه لا ينسجم بالكامل مع المجالات الترابية المبنية، وبين التحديد الجغرافي، ولو أن حدوده غير واضحة بدقة، يساعدنا في تحليل تكامل الأنساق في إطار منظومة تتداخل عناصرها في بناء المجال الترابي.

إن اختيار الجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي بحكم موقعها الجغرافي بين وحدتين تضاريسيتين متباينتين من حيث الخصائص الجغرافية ووثيرة التنمية، هو في حد ذاته تمرين جغرافي لاختبار الأدوات المنهجية والمقاربات في دراسة قضية التنمية في مثل هذه المجالات الانتقالية، ولكن أيضا للإسهام في خلق تراكم معرفي حول إبراز ملامح هذه الوحدة الجغرافية التي تنتمي إلى إقليم الدير، ومن شأن ذلك أن يقود مستقبلا إلى وضع تيبولوجية خاصة لهذا المجال ضمن مجالات التراب المغربي.

1. إشكالية البحث

يحيل تدني مؤشرات التنمية البشرية وارتفاع معدلات الفقر المتعدد الأبعاد بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي إلى استمرار أشكال الهشاشة المجالية والاجتماعية التي تدل على بطء وتيرة التنمية بهذه المجالات الترابية، غير أن ما يثير تساؤولات أعمق هو حينما نستحضر غنى وتنوع مؤهلاتها الطبيعية، ومواردها الاقتصادية، وأصالة تجدرها التاريخي في تنظيم المجال وتطوير عدة مهارات ومعارف وأساليب في تثمين مواردها، وخاصة منها منتوجات الرستاق. نحن إذن، أمام مفارقة (الغنى الطبيعي والثقافي ≠ الفقر التنموي) تحتاج التفسير، وبهيكلها سؤال: لماذا لم تتحقق التنمية بهذه المجالات رغم غنى مواردها الترابية؟

والحقيقة أن تعثر التنمية بهذه الجماعات الترابية، وإن كان لا يستند في تفسيره على المؤهلات الطبيعية فقط،لأن وفرتها لا توازيه مستويات التنمية، فإن طريقة تنظيمها، وأشكال استغلالها، وتعبئتها، وتثمينها يعطي مؤشرات دالة على النهج التنموي المتبع. أما المكونات التاريخية، والثقافية، والبشرية لهذه المجالات الترابية، وظروف تشكلها وتطورها، ومختلف الاستراتيجيات المتخذة لتدبيرها، تشكل عناصر حاسمة لفهم ديناميتها التنموية، خاصة وأن التنمية بمضمونها الترابي أصبح ينظر إليها على أنها مجموع عمليات تعبئة الفاعلين التي تقود إلى وضع إستراتيجية للتكيف مع الإكراهات الخارجية، بناء على قاعدة الهوية الجماعية والثقافة والتراب[25].

إن تحليل التنمية بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي، في محاولة لتتبع مساراتها وإيجاد العناصر المتحكمة في ديناميتها، والشروط القمينة بتحقيقها، يتوقف أيضا على تحليل أشكال ومظاهر التنسيق بين الفاعلين المحليين، إذ يؤدي تحليل هذا العنصر الحاسم في التنمية إلى استحضار العوامل المتحكمة في سلوكات وممارسات الفاعلين المحليين. ويظهر أن لهذا المكون أهميته، إذا ما أعتبرنا أن المجالات الترابية للجماعات المدروسة، تعد من المجالات المشبعة بالرموز والتمثلات الثقافية والتاريخية التي تحيل إلى أهمية القرب الهوياتي المحدد لعمليات التنسيق، ومن ثم، فإن ضعف مستويات التنمية يشير إلى مشكلة تتعلق بكيفية اشتغال وتعبئة القواعد والمعايير والقيم المحلية في توجيه تمثلات وممارسات وعلاقات الفاعلين.

وإذا كانت السياسة الرسمية قد اتجهت مؤخرا نحو مقاربة إشكاليات التنمية وإعداد التراب استنادا على الأبعاد

25- **PECQUEUR, B., (2005):** op. cit., p. 298.

الترابية، وذلك من خلال العودة إلى المحليات ونهج سياسة القرب في حل الاشكاليات الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية، فإن تنزيل هذه المقاربة بالجماعات الترابية يسائل ضعف أدائها في تحقيق التنمية، خاصة وأن هذه الجماعات الترابية تتيح إمكانيات هائلة، يمكن اعتبارها مادة أساسية لتعزيز هذه المقاربة سواء من حيث وفرة مواردها الترابية المحلية، أو من حيث أنماط تنظيم المجالات الموروثة (تكامل الرساتيق)، أو تراكم الخبرات والمعارف والمهارات في تدبير الموارد ذات الخصوصية (منتوجات الرستاق)، وكذلك العلاقات والشبكات الاجتماعية القائمة على العمل الجماعي والتعاون، والتآزر،.. التي تدعم الثقة بين الفاعلين المحليين.

وإذا كانت المقاربة الترابية للتنمية تتأسس على الانخراط الجماعي للفاعلين حول مشاريع محلية لحل الاشكاليات التنموية المطروحة، وذلك عبر تعبئة شاملة واستشرافية للموارد الترابية لتحقيق هذه الغاية، فلماذا لم تتحقق النتائج المتوخاة من هذه المقاربة رغم مواكبتها بتشريعات قانونية، وأجهزة مؤسساتية لتعزيز اللامركزية وعدم التمركز، والتشاركية، والديمقراطية المحلية؟

تتمحور الإشكالية المركزية لهذه الأطروحة حول مفارقة واضحة بين تعثر التنمية بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي، وأهمية الموارد الطبيعية والتراثية، وما يوازيها من وجود نظري لشروط التنسيق بين الفاعلين المحليين، سواء بفعل تقدم الاجراءات القانونية والمؤسساتية للحكامة، أو من خلال توافر عوامل القرب الترابي الداعمة للتنسيق محليا. ولتبسيط هذه الاشكالية لابد من تفكيكها إلى أسئلة فرعية، كالتالي:

- ما هي أهم الموارد الترابية التي تتوفر عليها الجماعات الترابية لديرأطلس بني ملال الشمالي؟
- كيف تتم تعبئة وتثمين الموارد الترابية، خاصة وأنها تعكس تصور وممارسة الفاعلين للتنمية بمجالاتهم الترابية؟
- كيف يشتغل الفاعل المحلي في إنتاج التراب من خلال السياسات العمومية المحلية؟
- كيف يمكن تحقيق تنمية ترابية بهذه الجماعات في ظل إمكانيات مهمة، وتدبير ترابي محدود النتائج؟
- أي مشروع ترابي تنموي يعكس هوية هذه الجماعات الترابية؟

2. فرضيات البحث

تطرح دراسة إشكالية التنمية بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي صعوبات التداخل والتراكب، ويأتي ذلك من امتداد موضوع التنمية في مختلف جوانب الحياة في الزمن والمكان، ومن تشابك الظواهر الجغرافية وتعقدها. ولذلك فإن تحليل موضوع أطروحاتنا تحليلا علميا، وفق تساؤلاتنا، يفرض علينا أن نصوغ له الفرضيات التالية:

- الفرضية الأولى: تشغل الجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي مجالا جغرافيا متميزا، سواء من حيث موقعه الجغرافي أو من حيث تكوينه التاريخي، الشيء الذي جعله يتوفر على موارد ترابية تشكل دعامة للتنمية المحلية، غير أن التأخر الملموس الذي راكمته هذه المنطقة، والذي تعبر عنه مؤشرات التنمية البشرية، وخريطة الفقر المتعدد الأبعاد، يمكن أن نربطه بانعكاسات أسلوب التنمية، والذي تم الإقرار رسميا بأنه "غير قادر على الاستجابة .. للحاجيات المتزايدة للمواطنين، وغير قادر على الحد من الفوارق بين الفئات ومن التفاوتات المجالية، وعلى تحقيق العدالة الاجتماعية"[(26)]، لأنه مبني على القطاعية والانتقائية، مما حال دون بلورة مشاريع ترابية محلية تشاركية، تصورا، وتنفيذا، وتتبعا، وتقييما تنسجم مع خصوصيات مجالاتهم الترابية. وفي هذا السياق، نفترض أن ضعف

[26]- الخطاب الملكي، افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية العاشرة (2017/2018)، الجمعة 13 أكتوبر 2017.

مستويات التنمية لا يرتبط بفقر الموارد، بل هو نتيجة عجز الفاعلين عن توحيد جهودهم في إطار ملائم لتعبئة وتثمين هذه الموارد لحل الإشكاليات التنموية المطروحة.

- **الفرضية الثانية:** يحظى الفاعلون، بانتماءاتهم المختلفة، بأهمية محورية في مقاربة إشكالية التنمية على مستوى التراب، بل وأن التراب هو نتاج عمليات التنسيق بين الفاعلين. وقد تزايدت هذه الأهمية مع توسيع مجال اللامركزية، غير أن عدم بلورة مشروع ترابي قادر على إعطاء دينامية تنموية للمنطقة، يطرح أسئلة حول قدرات هؤلاء الفاعلين وأشكال اشتغالهم في تدبير قضايا مجالاتهم الترابية، وعلى هذا الأساس، نفترض أن يشكل ضعف التنسيق بين هؤلاء الفاعلين أو انعدامه أساسا، العامل الأساسي في تدني الأداء التنموي بالمنطقة.

ومن المعلوم أن التنسيق بين الفاعلين حول إشكالية تنموية معينة لإيجاد حل لها، يتحدد بعوامل ذاتية وأخرى موضوعية التي تتحكم في تمثلاتهم وتوجيه سلوكاتهم، ومن ثمة يمكن أن يكون ضعف التنسيق نتيجة المستوى التعليمي والتكويني للفاعلين خاصة منهم المنتخبين وممثلي منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، كما يمكن أن تكون له علاقة باختلاف انتماءاتهم الحزبية والمؤسساتية، وما ينتج عن ذلك من تباين في التصورات والمقاربات، وعدم تملك أدوات معرفية ومنهجية لتفسيرها لصالح الشأن العام المحلي.

- **الفرضية الثالثة:** يشكل الإنسان محور التنمية، من منظورين تقييمي وآلي؛ يشير الأول إلى أن تنمية الإنسان تقاس بمؤشرات كمية ونوعية. والثاني يحيل إلى أن تحسين إطار حياة الإنسان يتم عبر سياسات عمومية وحركات اجتماعية. وبناء على ذلك، فإن وجود التنمية أصلا ورفع المؤشرات التي تقاس بها، يقتضي أن يكون منجِزُها مؤهلا وواعيا بنفعيتها. وأمام هذه الجدلية، يمكن أن نفترض أن تدني مؤشرات التنمية البشرية بالمنطقة، لها انعكاسات سلبية على عمليات التواصل والتنسيق سواء بين الفاعلين الرسميين أو بينهم وبين السكان ومنظماتهم، وبالتالي ضعف انخراط الساكنة المحلية في دينامية التنمية الترابية، مما يؤدي إلى تبديد إمكانيات حدوث الابتكارات لحل الإشكاليات الترابية المشتركة، والتي يمكن أن تستهدف تثمين الموارد البارزة واكتشاف الموارد الكامنة، وإدراجها ضمن العمليات الإنتاجية، وتطوير إطار العيش.

- **الفرضية الرابعة:** يمكن أن يشكل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أحد المداخل الأساسية لتعزيز مسارات التنمية المحلية بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي وفق المقاربة الترابية، وقد تبلورت هذه الفرضية انطلاقا من وجود نسيج جمعوي وتعاوني نشيط بالمنطقة، والذي يتهيكل حول أنشطة إنتاجية وخدمات اجتماعية تشمل مختلف القطاعات. ورغم أن هذه المنظمات تخضع للقوانين الوطنية ولقوانينها الأساسية، إلا أن مبادئ اشتغالها يتم استلهامها من القرب الذي يتيح إمكانيات توظيف الرساميل الرمزية والعلائقية في الأنشطة الإنتاجية. وبالنظر إلى ما يختزنه التراث المحلي لدير أطلس بني ملال الشمالي من معارف، ومهارات، وممارسات، وعادات توحي بالتجذر التاريخي لقيم التضامن والتآزر..، تتيح إمكانية قابلية المجموعات البشرية المحلية انخراطها في تطوير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، فإنه يمكن أن نفترض أن هذا النوع من الاقتصاد يشكل سندا للتنمية الترابية بهذه المنطقة. غير أن ضعف هيكلة مشروع واضح، من طرف هذه المنظمات، قد تكون وراءه عوائق تُعْوِز اشتغالها، مما قد يحيل إلى التقصير في حق هذه الأشكال الاجتماعية التي يمكن أن تقوم بوظائف هامة في حل المشاكل الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية المحلية، وتطوير أشكال ممارسة الديمقراطية التشاركية كمدخل من المداخل الأساسية للتنمية الترابية.

- **الفرضية الخامسة:** يمكن بلورة إستراتيجية للتنمية الترابية، ونفترض أن تتهيكل هذه الإستراتيجية حول تثمين منتوجات الرستاق (الزيتون، والخروب،وتربية النحل، والصناعة التقليدية..) والسياحة القروية خاصة وأن تنظيم هذه الموارد بدأ يأخذ أشكالا ترابية تجمع بين الانخراط المتزايد في التعاونيات والجمعيات على قاعدة الموروث الثقافي كالتعاون والتعاضد، وبين المنظومة الإنتاجية التي بدأت تتجه نحو التمركز الجغرافي، مما قد يتيح عددا من المزايا المرتبطة بالقرب المستند على الرأسمال العلائقي والقرب الهوياتي.

3. المناهج المتبعة في البحث

يواجه البحث الجغرافي قضايا المنهج باستمرار، إذ كلما طرحت دراسة جغرافية لإشكالية بحث معينة تردد معها سؤال وحدة الموضوع والمنهج أو المناهج الملائمة لدراستها. وإذا كان علم الجغرافية يوصف بتعدد المواضيع والاشكاليات التي يتناولها، خاصة حينما يعالج إشكالية التنمية، ذات امتدادات مستعرضة في مختلف المجالات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والبيئية، فإن وحدة هذا العلم لا تنتفي مع تعدد الوقائع والإشكاليات التي يعالجها، لأن المنهج هو الذي يعطي للعلم وحدته وتماسكه، وهذا ما أشار إليه (LUNDEBERG, G. A. 1946) بكون أنه "ليس الموضوع هو الذي يصنع العلم، بل المنهج"[(27)].

وبما أن المنهج ماهو إلا أداة لتحقيق الموضوعية وبلوغ الحقيقة، فليس مفروضا أن نوظف منهجا واحدا، ما دامت إشكالية البحث وموضوعه يفرضان علينا الاستعانة بنتائج العلوم الأخرى، واستخدام مناهجها لتجاوز مشكلات تعقد الظواهر المدروسة وتشابكها، والتحكم في تحليل ترابطاتها، ولكن شريطة الالتزام بروح وأصول المنهج العلمي ومبادئه.

وبحكم طبيعة بحثنا، على أنه جغرافي بالأساس، فقد فُرِض علينا أولا وضع الظاهرة المدروسة في سياقها المجالي (التوطين) والزمني، ووصفها، وتحليل أبعادها المحلية والجهوية والوطنية والكونية بهدف فهم تأثيرات بنائها وتفاعلاتها الممكنة، ولا بد أن نتدرج في تحقيق هذه الغاية من الوصف إلى التحليل، ومن التصنيف إلى التنظير، ومن التمييز المكاني إلى التحليل المكاني[(28)]. وإذا كان النهج الجغرافي قد أتاح لنا إطارا منهجيا لتحقيق هذه الغاية، فإن التدرج في مراحله الثلاثة (الوصف، التفسير،التعميم)، خلال تحليل الظواهر المدروسة، فرض علينا أن نعزز كل مرحلة بمناهج مختلفة.

إن جغرافية التنمية وإعداد التراب لا تتعامل مع عمليات التنمية وبرامجها المحلية كظواهر فوقية يمكن فهمها من خلال الأنساق الاقتصادية والمؤسساتية والقانونية الأوسع، بل هي أيضا، نتيجة أنساق ترابية محلية التي تتحرك وفق خصوصياتها المحلية، أي أن تحليل إشكالية التنمية من خلال الأبعاد الترابية، يفرض علينا أن نتبع النهج الجغرافي الذي ينزع نحو وصف الظاهرة الجغرافية، وتفسير عوامل نشأتها، وأبعادها، وتطوراتها، ومآلاتها لاستخلاص القواعد المتحكمة في ديناميتها. غير أن تعدد وتداخل العوامل المحددة لعمليات التنمية، واختلاف المقاييس الترابية، والزمنية المتحكمة فيها فرض علينا أيضا تحليل الإشكالية في إطار بنية كلية تشمل الوظائف والأدوار، وتنطوي على الصراعات

27- **غراويتز مادلين (1993):** منطق البحث في العلوم الاجتماعية، ترجمة عمار سام، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، الطبعة الأولى، مطبعة طربين، دمشق، ص. ص. 40-41.

28- **بلفقيه محمد (2002):** الجغرافيا القول فيها والقول عنها: المقومات الابستيمولوجية، دار نشر المعرفة، مطبعة المعارف الجديدة، الطبعة الأولى، الرباط، ص. 354.

والتآزرات، وذلك في إطار مجالي ببنيته الطبيعية والاجتماعية المتفاعلة. ولعل ظهور فروع الجغرافية الاجتماعية تزامنا مع المنهج البنيوي تفسيرا لأهمية هذا الأخير في كون البنيوية تشكل أداة منهجية لفهم الظواهر من خلال النظر إلى واقع المجالات الترابية المدروسة على أنها بنية تعكس تفاعلات الأنساق الداخلية المادية وغير المادية للحاضر والماضي، وتخضع لتأثيرات الأنساق الخارجية. فثمة مشكلات تنموية تنشأ على مستوى البيئة الداخلية، وأخرى تنشأ عن البيئات الخارجية، والثالثة تنشأ على مستوى التنظيم المحلي في تناول كل هذه المشكلات[29].

إن اتجاه هذا البحث نحو تحليل واقع التنمية المحلية بمجالات ترابية محددة (الجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي)، ومدى تطابق ديناميتها مع مبادئ المقاربة الترابية للتنمية، من خلال حكامة الفاعلين وتثمين الموارد الترابية، هو في نهاية المطاف مساءلة منهجية لنظرية التنمية الترابية[30]. ولعل اتجاه بحثنا من خلال فصله التمهيدي إلى تحديد النسق النظري للتنمية الترابية، إنما هو تنفيذ لمنهجية تتوخى التوظيف المتزامن لمنهجين استقرائي واستنباطي. فالأول استخدمناه في تسجيل ملاحظات حول مظاهر وأشكال تثمين الموارد الترابية، وطبيعة البرامج التنموية، وطرق تدبيرها، وأشكال التنسيق حولها، والنتائج المترتبة عنها (تفعيل المخططات الجماعية للتنمية وبرامج عمل الجماعات الترابية)، والحلول المقترحة للأشكاليات التنموية المحلية (التعاقد، تأسيس جمعيات وتعاونيات.. تثمين منتوجات الرستاق)، وذلك لاستخلاص طبيعة التنمية بالمجالات الترابية المدروسة من حيث الأشكال التي تتخذها، والآليات التي تتحكم فيها، والتنبؤ بمسارات تطورها، وصولا إلى استخلاص النتائج لتعميمها على حالات مماثلة.

أما الثاني، وهو المنهج الاستنباطي، انطلقنا من خلاله عبر تقديم نظرية التنمية الترابية، على أنها تصور يقوم على مفهوم التراب كمقياس للتنمية، لأنه نتيجة دينامية الفاعلين، ويبنى حول دينامية القرب الترابي[31]، كما يقدم منهجيات وأدوات التشخيص الترابي[32]، تساعد على تشخيص واقع حال المجالات الترابية وإمكانيات نجاح المشاريع الترابية، إذ أن التشخيص الترابي يعد شرطا ضروريا ومسبقا، وعنصرا حاسما في اتخاذ قرارات التدبير، والتخطيط للمشاريع الترابية[33]. وقد حاولنا تحليل النظام الترابي للفاعلين (مع إيلاء أهمية للجماعات الترابية ومنظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني)، ونسق تثمين الموارد الترابية (مع التركيز على منتوجات الرستاق)، وذلك لاستخلاص مدى تطابق وانسجام الفعل التنموي المحلي مع مبادئ المقاربة الترابية في التنمية المحلية تبعا لنظرية التنمية الترابية، وتبعا لروح

29- **علوم أحمد (2014):** مقاربة الجغرافيا السياسية لدينامية الأنساق الطبيعية والاجتماعية والمؤسساتية بأوساط هشة (الجبال المتوسطة بجهة تادلة – أزيلال) نحو استراتيجية بديلة، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافيا البشرية،جامعة القاضي عياض، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مراكش، ص. 445.

30- **TORRE, A (2015):** op. cit., p. p. 273-288.

- **ANGEON, V.; CALLOIS, J. M. (2005):** Fondements théoriques du développement local: quels apports du capital social et de l'économie de proximité?, Proximité et institutions: nouveaux éclairages, Économie et institutions, N°6/7, 1er et 2eme semestres, p. p. 19-50. https://journals.openedition.org/ei/890, consulté en date du 04 décembre 2019.

31- **TORRE, A.; BEURET, J. E. (2012):** proximités territoriales, construire la gouvernance des territoires, entre conventions, conflits et concertations, Economica, Coll. Anthropos, p. 4.

32- **LARDON, S.; PIVETEAU, V. (2005):** méthodologie de diagnostic pour le projet de territoire: une approche par les modèles spatiaux, le diagnostic des territoires, Géocarrefour, Vol. 80/2, p. p. 75-90.

33- **ROCHE, S.; HODEL, T. (2004):** L'information géographique peut-elle améliorer l'efficacité des diagnostics de territoire?, Revue internationale de géomatique, Vol.14, N° 1, p. 17.

القوانين الوطنية، لأن هذه الأخيرة تنطوي فعلا على تشريعات منبثقة من المقاربة الترابية. ومن ثم يتعين معرفة مدى مطابقة الفعل التنموي بالمجالات الترابية المدروسة مع مضمون هذه النظرية.

وتستند المقاربة الترابية على البعد التاريخي[34] في تحليل إشكالية التنمية، ويتضح ذلك في ثلاثة مستويات: أولا، أنها تعتبر الواقع التنموي للمجالات الترابية هو نتيجة سيرورات تاريخية موروثة، محكوم بدينامية العلاقات الموطنة بين مختلف الفاعلين والمؤسسات، كتشكيل الشبكات المحلية أو وجود نسيج جمعوي يشتغل حول قضايا تنموية معينة... ثانيا، أنها تحلل الممارسات الحالية للفاعلين على أنها نتاج لعوامل وآليات تخضع في جزء مهم منها لموروث الذاكرة الجماعية المحلية. وأخيرا، تَعتبِر التراث المحلي من الموارد الترابية التي تستأثر باهتمام خاص في تقوية تنافسية المجالات الترابية. وتبعا لذلك، وظفنا المنهج التاريخي في رصد الوقائع التاريخية وموقع التراث المحلي في تحريك وتوجيه ممارسات الفاعلين عبر ثلاثة مقاييس زمنية:

- مقياس زمني طويل ومفتوح باتجاه الماضي، تم رصد من خلاله تطور الأحداث التي صاغت التاريخ الاجتماعي المحلي.
- مقياس زمني متوسط، يمتد من استقلال المغرب إلى الآن، وقد تم خلاله تتبع تطور المقاربات التنموية التي تبناها المغرب، وانعكاساتها على الواقع التنموي المحلي، من خلال سلوك فاعليه، وتثمين موارده، وتهيئته.
- مقياس زمني قصير، يمتد من سنة 2000، وهو تاريخ ظهور البوادر الأولى لتبني المغرب للمقاربة الترابية، وذلك من خلال خلاصات الحوار الوطني لإعداد التراب، ومواكبته بتشريعات وأجهزة الحكامة، لتنفيذ خلاصاته. وقد تم التركيز على الفترة الممتدة من 2009 إلى الآن لرصد انعكاسات تبني التخطيط الاستراتيجي الترابي على الوقائع التنموية المحلية.

ومن هذا المنطلق، استندت منهجية هذا البحث على المقاربة الترابية، لكونها تتخذ من التراب مرتكزا لها على مستوى التشخيص والتحليل والتهيئة. وينطلق تبني المقاربة الترابية في تحليل إشكالية التنمية بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي من كونها مقاربة تأليفية على مستوى التحليل والتهيئة، حيث ترتكز على رؤية مندمجة واستشرافية لكل مكونات المجال، بهدف تأهيله وتطويره في إطار ما يصطلح عليه بالتنمية الترابية. إذ ستمكننا حسب تصورنا من تشخيص واقع حال مجالنا المدروس على أنه مجال جغرافي ذو بنية ووظيفة، سواء من حيث موقعه في منظومة التراب الوطني، أو في تفاعل مختلف عناصره ومكوناته الداخلية مع الخارج.

4. منهجية البحث والأدوات المعتمدة لإنجازه

1.4. البحث البيبليوغرافي

ارتكز البحث البيبليوغرافي على جمع المادة المعرفية والمنهجية المنتجة في أشكالها المختلفة حول موضوع البحث والإشكالية التي يطرحها من مؤلفات عامة، وأطروحات جامعية، ومقالات علمية منشورة بالمجلات المحكمة، إضافة إلى تقارير ودراسات تقنية، وموضوعاتية، وتركيبية صادرة عن هيئات رسمية، ومنشورات قانونية، وقد تعاملنا مع غزارة المادة المعرفية المحصل عليها بمنطق الانتقاء لتحقيق ثلاث غايات:

- التأطير النظري لموضوع البحث وإشكاليته: حاولنا خلال هذه المرحلة أن ندير غزارة الانتاج الفكري حول موضوع التنمية بأسلوبين: الأول تاريخي يرمي إلى تحقيب المراحل التي عرفها مفهوم التنمية والاشكاليات التي طرحتها في كل

34- **RALLET, A. (2002):** l'économie de proximité, propos d'étape, etudes et recherches sur les systèmes agraires et le développement, INRA, p. 12. https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-01231641, consulté en date du 22 janvier 2016.

مرحلة، وذلك من خلال رصد تطور نظرياتها، ومقولاتها، والمناهج، والأدوات، والمقاربات التي وظفتها العلوم الإنسانية، وخاصة الاجتماعية منها، لدراسة مواضيعها وإشكالياتها. ولعل الغاية الأساسية من ذلك هو وضع مفهوم "التنمية الترابية" في سياقه المعرفي والتجريبي معا.

أما الأسلوب الثاني، فقد اعتمدنا من خلاله على تصنيف الإنتاجات المعرفية الأكاديمية حول موضوع التنمية تبعا لاتجاهاتها الفكرية، وبقدر ما ساعدتنا هذه العملية على إدراك امتدادات موضوع التنمية في مختلف الحقول المعرفية للعلوم الإنسانية، والاختلافات المسجلة في مقاربتها لإشكاليات التنمية على مستوى المناهج والأدوات البحثية الموظفة لحلها، فقد يسرت لنا أيضا الانفتاح على المرجعيات الفكرية، وإختلافاتها، وتقاطعاتها حول تناول إشكالية التنمية. ولعل الحصيلة من هذه العملية مفيدة للتحلي بنوع من الحياد الذي يتطلبه البحث العلمي، حتى لا نتبنا رأيا أو فكرة أو استنتاجا أو منهجية تحليل دون تمحيص، ومعرفة جذورها وأدوات اشتغالها.

وقد قادنا البحث البيبليوغرافي إلى أهمية الروابط بين التنمية في أبعادها الترابية والقرب كأساس محدد لحكامة الفاعلين، فكان لابد أن نؤسس، من خلال فرضية، بين التنمية الترابية كغاية مرجوة، والقرب كعامل لتحقيقها عبر الحكامة، والتنظيم الترابي المهيكل لهذه العملية والمتمثل في المؤسسات الاجتماعية المحلية (الجماعة الترابية ومنظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني)، ولكن هذه المؤسسات وإن كانت ديناميتها تتحدد بالعوامل الترابية المحلية فهي تخضع أيضا لدينامية الأطر التشريعية.

- جرد وقراءة الوثائق التشريعية والقانونية التي تعنى بتحديد صلاحيات الفاعلين وأدوارهم التنموية، ونتوخى من هذه العملية، بالاضافة إلى رصد التطور التشريعي ببلادنا بشأن توزيع وإعادة توزيع السلط والأدوار بين الفاعلين، أن نقارن أيضا بين تطور صلاحيات الفاعلين المحليين ضمن هذه القوانين، حتى يتسنى لنا أن نرصد مدى انعكاس التشريع على ممارسة الفاعلين المحليين لعملية التنمية على مجالاتهم الترابية. ولعل السؤال المختزل لهذه العملية هو: هل يؤدي إنتاج القوانين وتجديدها إلى نتائج تنموية محلية مباشرة؟ أم أن ممارسات الفاعلين المحليين تخضع لمنطق مغاير محدد لنمط حكامتها؟ وهو ما ينطوي على معرفة مدى تفاعل التشريعات الوطنية مع الديناميات الترابية المحلية.
- جمع الأبحاث والدراسات والتقارير والمنوغرافيات التي لها علاقة بإشكالية البحث وبمجال الدراسة، وقد اتخذت هذه العملية مسارين أساسيين:

- محاولة بناء ملامح الهوية التاريخية للمجال: ينطلق هذا المسار من أن المقاربة الترابية تعتبر ماضي المجالات الترابية محددا أساسيا في دينامية حاضرها، وفي هذه الحالة، يشكل رصد ماضي المجالات الترابية المدروسة، من حيث بنياتها، ووظائفها، والآليات المنتجة لها، ثم تقييم مسارات الاستمرارية في مختلف مكوناتها خلال عمليات التحول الكبرى، ضرورة فرض علينا أن نستعين بمعطيات مستمدة من مصادر تاريخية مختلفة، في محاولة منا لتحديد الملامح العامة لهوية التاريخ الاجتماعي لمجال دير أطلس بني ملال الشمالي.

- بحكم أن البحث الجغرافي يعنى بدراسة المجال فإن تفسير هذا المجال، سواء كانت ظواهره تفسر بأسبابها، أي أن المجتمع يصنع المجال، أو بنتائجه، أي أن المجال يصنع المجتمع، فرض علينا أيضا أن يمتد البحث إلى مختلف الكتابات التي تساعدنا في تأطير مجال الدراسة على المستوى الطبيعي (تضاريس، الجيولوجيا، المناخ، التربة..)، والبشري (الديمغرافيا، الأنشطة الاقتصادية..)، ودينامية التفاعلات فيما بينها التي أنتجت محصلة هذا المجال، ولكن دون

إغفال المكونات الخارجية التي تؤثر بدورها على دينامية المجالات الترابية المدروسة.

2.4. العمل الميداني

يستمد البحث الجغرافي مصداقيته وجديته من التقاطع المستمر والتفاعل الدائم بين التأمل النظري والعمل الميداني، حتى يتسنى له أن يؤدي وظيفته المعرفية والتنموية[35]، وانطلاقا من أن البحث الجغرافي لا يمكن أن يكون ذا نفع إذا لم يكن علما تطبيقيا؛ أي مبني على معطيات ميدانية ومستند على عمل كرتوغرافي[36]، فإن الوفاء لهذه المنهجية اقتضى منا إتباع الخطوات التالية:

2.4. 1. الملاحظة والوصف و إنتاج المعطيات وتوطينها

باشرنا الخطوات الأولى لهذه المرحلة بوضع قاعدة خلفية مرقمة للمجال المدروس انطلاقا من أخذ صورة القمر الاصطناعي (Google Earth) على شكل أجزاء صغيرة ذات جودة بصرية عالية، وذلك باستعمال برنامج (GoogleOzi)، وتجميع هذه الصور المستخلصة بواسطة تطبيق (global mapper 12) وتغيير إسقاطها من (GCS WGS 1984) إلى (Nord Maroc Dégrée)، هذا الأخير الذي عممنا استعماله على باقي الأعمال الخرائطية المنجزة في مختلف مراحل البحث. كما قمنا بترقيم الخرائط الطبوغرافية[37] التي تغطي المجال المدروس، إضافة إلى تحميل النموذج الرقمي للأراضي[38] وتغيير إسقاطه لكي يتلاءم مع الإسقاط الذي تبنينا استعماله. وتهدف هذه الخطوات إلى خدمة المراحل الميدانية المقبلة، والتي سنعمل من خلالها على إنتاج المعطيات وتوطينها.

وبعد تحديد المجال المدروس بدقة، بناء على خريطة التقسيم الإداري لإقليم بني ملال[39]، قمنا بزيارات ميدانية متكررة لأجل جرد مختلف الموارد الترابية، وأشكال تعبئتها وتثمينها، والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، ومختلف الممارسات الثقافية، وتضمينها في قاعدة بيانات بعد تصنيفها وتوطينها، والغاية من ذلك إنتاج خرائط موضوعاتية وتركيبية التي يتطلبها الجواب على الإشكالية التي نعالجها. وخلال إنجازنا لهذه الزيارات كنا نواجه أسئلة من قبيل: ما هي خصوصيات هذا المجال الجغرافي؟ وما هي التمايزات بين مختلف أطرافه والمجالات الجاورة له؟ كيف يشتغل؟ وما هي سمات اتجاهات تطوره؟.

2.4. 2. لقاءات ومقابلات واستجو ابات وجمع الوثائق

ارتباطا بالإشكالية التي نعالجها، وضعنا تصنيفا خاصا للفاعلين المعنيين بالمجال المدروس وفق اختصاصاتهم، واهتماماتهم، وامتداد صلاحيتهم الترابية، وذلك على الشكل التالي:

- المؤسساتيون: ونقصد بهم مختلف المصالح اللاممركزة من مندوبيات، ومديريات، ووكالات إقليمية وجهوية التابعة للوزارات المسؤولة على مختلف القطاعات، وقمنا بزياراتهم تكرارا بهدف جمع المعطيات من تقارير ودراسات، وإجراء

35- **الناصري محمد (2002):** ميادين تطبيق البحث الجغرافي: تقرير عن المداخلات الموضوعاتية، البحث الجغرافي والتنمية، أعمال المؤتمر الأول للجغرافيا المغربية، مجلة جغرافية المغرب، المجلد 20، السلسلة الجديدة، العدد 1-2، ص.11.

36- **كرزازي موسى (2008):** الجغرافيا وإعداد التراب، قواسم وانشغالات مشتركة، مجلة جغرافية المغرب، المجلد 24، السلسلة الجديدة، العدد 1-2، ص. 14.

37- خرائط ذات مقياس 1/5000: بني ملال، تيلوكَيت، تاكَزيرت، تيزي- ن- إسلي، القصيبة، زاوية الشيخ، زاوية سيدي بوعباد، كاف النسور، والخرائط الطبوغرافية ذات مقياس 1/ 250000 : واد زم، خنيفرة.

38- gdem.ersdac.jspacesystems.or.jp

39- وظفنا خريطة التقسيم الإداري لإقليم بني ملال التي استعملت في الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014، والتي تتميز حدودها بدقة بالغة جدا.

استجوابات ومقابلات.

- **المجالس المنتخبة:** مجلس الجهة، والمجلس الإقليمي، ومجالس الجماعات الترابية القروية والحضرية للمجال المدروس، قمنا بزياراتها عدة مرات بهدف جمع المنوغرافيات والمخططات الجماعية للتنمية وبرامج العمل الجماعية، وإجراء مقابلات متكررة، وملء الاستمارات الخاصة بالجماعات الترابية.

- **المؤسسات العلمية:** جامعة السلطان مولاي سليمان، وخاصة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وكلية العلوم والتقنيات. وقد كان الهدف الأساسي من ذلك جمع البحوث التي أنجزت حول المنطقة، وإجراء مقابلات لاستخلاص مدى اهتمام الجامعة بالمنطقة في البحث الأكاديمي والتطبيقي، ومختلف شراكاتها مع باقي الفاعلين حول مشاريع التنمية بالمنطقة.

- **منظمات المجتمع المدني (الجمعيات والتعاونيات):** أخذت حيزا مهما من البحث الميداني، بسبب تشتتها المجالي وصعوبة إيجاد مقراتها، حيث قمنا بإجراء مقابلات مع ممثليها، كما قمنا بملء استمارات بناء على العينة المختارة.

2.4. 3. الاستمارة الميدانية

- استمارة موجهة للمجالس الجماعية المنتخبة بالجماعات الترابية المدروسة، غطت جميع الجماعات الترابية، وتتضمن أسئلة حول خصائص المجالس المنتخبة، ومنوغرافية الجماعة، والمشاريع المنجزة والمقررة إنجازها، والشراكات والاتفاقيات المبرمة، وتصورات حول مستقبل التنمية بجماعاتهم، وأسئلة أخرى تتوخى رصد تمثلات المنتخبين حول عدة قضايا تهم تدبير وتنمية جماعتهم الترابية.

- استمارة موجهة لمنظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (الجمعيات والتعاونيات): قمنا باختيار العينة بناء على تمثيلية كل تخصص، وكل جماعة ترابية مدروسة، وتبعا لذلك حصلنا على النتيجة التي يمثلها الجدول التالي:

جدول رقم (1): توزيع الجمعيات والتعاونيات على الجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي والعينة المبحوثة منها

المنظمة / الجماعة	الجمعيات			التعاونيات		
	العدد الإجمالي	العدد المبحوث	النسبة المبحوثة	العدد الإجمالي	العدد المبحوث	النسبة المبحوثة
آيت أم البخت	24	5	20,8	11	3	27,3
زاوية الشيخ	8	2	25	8	2	25
دير القصيبة	38	6	15,8	27	6	22,2
القصيبة	12	3	25	6	3	50
تانوغة	8	2	25	9	2	22,2
تاكزيرت	27	6	22,2	31	9	29
فم العنصر	22	5	22,7	13	4	30,8
المجموع/%	139	29	20,9	105	29	27,6

المصدر: مكتب تنمية التعاون، مندوبية جهة بني ملال خنيفرة،2017+ بحث ميداني 2017

حاولنا أن نرصد من خلال هذه الاستمارة خصائص المكاتب المسيرة وأشكال اشتغال المنظمات، وأهميتها، وأدوارها في التنمية الترابية والعوائق التي تعتري اشتغالها وآفاقها المستقبلية.

- استمارة موجهة للوكالة الحضرية: وقد تأسس اختيار هذا الفاعل المؤسساتي، بالنظر إلى أهمية المراكز الحضرية في تأطير دينامية التنمية الترابية بالمجال المدروس، وقد استهدفنا من هذه الاستمارة رصد مدى تغطية الوكالة الحضرية للمنطقة بوثائق التعمير والدراسات، ومدى انتظامها، واستراتيجية اشتغالها وتدخلها، والعوائق التي تعترضها.

5. محاور البحث

تطلب إنجاز هذا البحث فصل تمهيدي وخمسة فصول، موزعة على الشكل التالي:

- **فصل تمهيدي:** تناول الإطار النظري، والاتجاهات الفكرية والعملية التي أدت إلى ظهور المقاربة الترابية، وقد تم تقديم المفاهيم الاجرائية المهيكلة لهذه المقاربة، مع التركيز على إيجاد تمفصلات منهجية وموضوعية بين المقاربة الترابية وأبعادها الترابية، وذلك في محاولة لتحقيق الملاءمة النظرية بين هذه المقاربة وموضوع البحث، حتى نتمكن من توظيف أدواتها ومنهجيتها في حل الاشكالية التي نعالجها.

- **الفصل الأول:** تقديم المحددات الجغرافية والبشرية والتاريخية للجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي مع التركيز على العناصر التي تعطي لهذه المجالات الترابية خصوصيتها عن باقي المجالات المجاورة.

- **الفصل الثاني:** تشخيص الموارد الترابية التي تتوافر عليها الجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي، وكيفية استغلالها وتثمينها، وتحديد مسارات تطورها، وذلك حتى يتسنى فهم هوية المجال واتجاهاته التطورية.

- **الفصل الثالث:** تشخيص أدوار الجماعات الترابية والجمعيات والتعاونيات في التنمية الترابية، من خلال حكامتها. بهدف إبراز مظاهر التنسيق ومحدداته الواقعية.

- **الفصل الرابع:** إبراز مستويات تأهيل المجال، وتحديد أهم المحاور الاستراتيجية التي يتعين أن تعزز دينامية التنمية بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي.

- **الفصل الخامس:** اقتراح مشروع ترابي يعكس الهوية الترابية، ويتوخى تنمية ترابية مندمجة، استنادا على تثمين منتوجات الرستاق في إطار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

فصل تمهيدي

الملائمة النظرية لتحليل إشكالية التنمية وفق المقاربة الترابية

مقدمة:

سجل الربع الأخير من القرن المنصرم تحولات عميقة في أشكال وعلاقات تنظيم الحياة الاجتماعية للمجتمعات ودولها، وقد شكلت ظاهرة العولمة، بكل سماتها المتمثلة في التحرير المسترسل للشركات والمبادلات، وتزايد وظيفة وسائل الاتصال والمواصلات، وتنامي أدوار المجتمع المدني، أمام تراجع دولة "الرفاه الاجتماعي"، وبروز الإشكاليات البيئية أهم العوامل المساهمة في إعادة تنظيم محيط الإنتاج والتبادل وترتيب العلاقات بين العالمي والمحلي.

وقد انعكست هذه التحولات بكل مكوناتها وأبعادها وتأثيراتها على التصورات النظرية، التي توحي في مضمونها بأننا مقبلون على دورة طويلة من التصنيع، تفسر بدينامية التكيف مع آفاق الاقتصاد العالمي، والتي تحيل إلى جدلية العالمي والمحلي[40]، حتى أصبح ينظر إلى أن الاندماج الايجابي في العولمة يتم من خلال عوامل التنمية الذاتية للمجالات الترابية[41]، مما يعني أن التنمية تأتي من المحلي، ويتأكد هذا الطرح أكثر من خلال تجارب ميدانية للعديد من المجالات الترابية التي تنتج نفسها بواسطة التنظيم المحلي للفاعلين.

فالمجالات الترابية الخاضعة لمنطق التنظيم الذاتي، وفق آلياتها الخاصة في الإنتاج والتطور، لم تنحصر قوتها في الاندماج الايجابي في منظومة الاقتصاد العالمي وحسب، ولكن أيضا في قدرتها على التكيف مع الأزمات الاقتصادية الدورية، اعتمادا على التنظيم المحلي للفاعلين، والمستمد أساسا من الانتماء إلى نفس الكيان الثقافي والترابي الخاص، وعلى تعبئة الموارد المحلية المتفردة وذات خصوصية، مما أكسبها مواقع تنافسية واندماجية في الأسواق العالمية.

إن بروز مجالات ترابية قادرة على التكيف مع المتغيرات الخارجية، اعتمادا على الديناميات الداخلية، وفي تفاعل مع المحيط الخارجي، لا يؤكد فقط مقولة "مات التراب عاشت المجالات الترابية"[42]، بقدر ما يكشف أيضا عن وجود جدلية بين المحلي والعالمي. فالمجالات الترابية من حيث هي تجسيد لنوع خاص من النظام الترابي للفاعلين، تتمفصل فيه العناصر الاقتصادية (المقاولات) والوظيفة الاجتماعية (العلاقات الاجتماعية)، وتخضع للقواعد والمعايير التي تنظم العلاقات داخل هذه المقاولات والمجتمع المحلي ككل من خلال الجمع بين قواعد السوق والتعاقد الاجتماعي.

إن هذه الرؤية التي تعطي الأهمية للمحلي في جدليته مع المقاييس الترابية الأكبر منه هي المحور الأساسي الذي تأسست عليه المقاربة الترابية، وسنعمل على إبراز ملابسات ظهورها ومضامينها، وعن تبنيها كخيار وتصور لعقلنة عملية التنمية وإعداد التراب بدءا من التشخيص، مرورا بالتصور، والتدخل، والتقييم اعتمادا على تحليل مفهوم التراب تبعا لتصور بنائه وديناميته من قبل المقاربة الترابية.

I. المقاربة الترابية: مداخل منهجية لتحليل إشكالية التنمية الترابية

يتوخى من خلال هذه المداخل وضع المقاربة الترابية في سياقها من حيث محددات ظهورها، وأهم الأدوات والمناهج

40- **PECQUEUR, B. (2005):** op. cit., p. 298.

41- **GODET, M. (2007):** Manuel de prospective stratégique, une indiscipline intellectuelle, Tome 1, 3e édition, DUNOD, Paris, p. 201.

42- **ANTHEAUME, B.; GIRAUT, F. et Al. (2005):** Le territoire est mort vive les territoires! une (re)fabrication au nom du développement, Edition IRD, éditeurs scientifiques ANTHEAUME, B.; GIRAUT, F., Paris, 384 p.

التي تقدمها لتحليل إشكالية التنمية.

1. المدخل الاقتصادي في المقاربة الترابية: من الاقتصاد المجالي إلى اقتصاد القرب

تقدم هذه الفقرة إضاءة حول أهمية البعد الجغرافي في تفسير الظاهرات الاقتصادية، وذلك في محاولة منا للكشف عن مسارات تطور مفهوم المجال الجغرافي في التحليلات والنظريات الاقتصادية، وإسهام ذلك في ظهور المقاربة الترابية.

وظفت النظريات والتحليلات الاقتصادية مفهوم المجال الجغرافي في فهم وتفسير الظواهر الاقتصادية، سواء من حيث دراسة العلاقات بين الظواهر الاقتصادية وحيزها المكاني أو من حيث التوزيع الجغرافي للأنشطة. غير أن المجال الجغرافي الذي اعْتُبِر من العوامل الفاعلة في الأحداث الاقتصادية، لم يكن تناوله من نفس الزاوية، كما لم تكن له نفس الحمولة، ولم يوظف بنفس الكثافة في تفسير تطور الإنتاج والمبادلات وتوزيع الأنشطة.

فرغم الاهتمام الذي أولاه الاقتصاد السياسي الناشئ مع الرأسمالية التجارية لتفسير ثروة الأمم وكيفية تكوينها وتنميتها، فإنه لم يكن يغفل دور المجال في هذه المسألة. فقد ركز الفكر الاقتصادي الميركنتيلي[43] على كيفية تعزيز كميات المعادن النفيسة في حوزة التجار لضمان قوة الأمة، وكان وقتها اهتمام الدول الأوربية بالبحث عن الذهب والفضة خارج أوربا، بينما أعطى التيار الطبيعي (الفيزيوقراطي) في الاقتصاد أهمية متميزة للوسط الطبيعي خاصة مع اعتباره الأرض مصدرا لخلق الثروة والغنى، في حين تطرق التيار الكلاسي للعوائق الأساسية للنمو، واعتبرها عوائق طبيعية بالأساس، ومن هؤلاء نجد (SMITH, A. 1776) الذي ركز على أهمية الأرض في تكوين ثروة الأمم، إذ اعتبر أن تفاوت ريع الأراضي يأتي من اختلاف مكوناتها، وخصوبتها، وموقعها بالنسبة للأسواق، ومدى ارتباطها بالمواصلات[44].

ورغم أن التحليل الاقتصادي قد أدمج بعد المجال كعامل تفسيري في توطين المقاولات، وفي تنظيم المجال مع نظرية المواقع ونظرية الأماكن المركزية، فإن معنى المجال لم يكن قد تجاوز بعده الهندسي المختزل في المسافة. فالقضية المركزية التي عالجها مؤسس نظرية التوطين (VON THÜNEN, J.H. 1826) تمحورت حول إيجار العقار، لكن النموذج النظري الذي قدمه في شكل دوائر متراكزة حول مركز حضري (السوق)، وإن كان يفسر تراجع سعر العقار مع تزايد تكلفة النقل كلما ابتعدنا عن الأسواق، فإنه لم يعط الأهمية للمزايا التي يمكن الحصول عليها من المركز كالخدمات والتمويل والمعلومات..، والتي ستسمى فيما بعد بالوفورات الخارجية[45]. أما نظرية الأماكن المركزية فقد اعتبر واضعها (CHRISTALLER, W. 1933)، أن المدن تمارس تأثيرات على محيطها، باعتبارها أقطابا للجذب، ومزودا لظهيرها بالسلع وخدمات القطاع الثالث، الشيء الذي يؤدي إلى تسلسل المجالات الحضرية ومبدأ تنظيم المجال[46]. لكن صاحب هذه

43- الميركنتيلية مذهب فكري ظهرت بوادره في أوربا خلال القرن 15 واستمر إلى القرن 18، يقوم على مبدأين أساسين: الأول يربط قوة الدولة بما تتوفر عليه من معادن نفسية، والثاني يقوم على توجيه الدولة للاقتصاد، عبر خلق صناعات محلية لضمان القدرة على مواجهة المنافسة الخارجية وضمان الأسواق، مما فرض عليها ضرورة مراقبة جودة المنتوجات الصناعية عن طريق سن قوانين صارمة. وقد تحول هذا المذهب إلى سياسة تهدف منها الدول الأوربية إلى تطوير الزراعة والصناعة وإنشاء الاحتكارات التجارية الخارجية، كإستراتيجية لجعل المستعمرات تابعة في اقتصادياتها للدولة الأم.

44- **سميث آدم (2007):** ثروة الأمم: بحث في أسباب وطبيعة ثروة الأمم، ترجمة وتحقيق حسني زينه، معهد الدراسات الاستراتيجية، الطبعة الأولى، مجلد 1، ص. ص. 215- 216.

45- **ZIMMERMANN, J. B. (2008):** le territoire dans l'analyse économique proximité géographique et proximité organisée, Stratégies, espaces et territoires, Revue française de gestion, vol. 4, N° 184, p. 108.

46- **VILLARD, L. (2005):** Proximités et Développement Territorial Industrie et Recherche Publique à Grenoble à travers le réseau des doctorants en convention CIFRE, Master 2 Recherche "Ville, Montagne et Durabilité", Sous la direction de Bernard Pecqueur, Université Joseph Fourier, Institut de Géographie Alpine, p. 9.

النظرية الذي اقترح نمذجة لتنظيم المدن حسب النظام الهرمي للشبكة الحضرية، ارتباطا بالخدمات والأنشطة التجارية التي تتوافر عليها، قد اعتبر المجال الجغرافي متجانسا وخاليا من العوامل الثقافية والنفسية التي تحكم سلوك السكان[47]، ومختلف الفاعلين.

إن ما يجمع كل هذه التيارات الفكرية، رغم اختلاف منطلقاتها وخلاصاتها، وإلى منتصف القرن العشرين هو اعتبارها المجال الجغرافي مجرد دعامة للأنشطة وخاليا من كل خاصية سوى خاصية الموقع التي تسمح بإيجاد آليات للضبط والتنظيم[48]، إذ يرى علم الاقتصاد، الذي يعنى بدراسة الآليات المتحكمة في الموارد والثروات، إنتاجا، وتوزيعا، واستهلاكا، والحالة هذه، في المجال الجغرافي عاملا مساعدا أو معرقلا في المبادلات والإنتاج وفي توزيع الأنشطة.

وقد كان السبق لمؤسس مدرسة نيوكلاسيك في الاقتصاد (MARSHAL, A. 1890)، في إعطاء أهمية خاصة للمجال، وذلك بإدخاله لمفهوم الوفورات الخارجية، مبينا أن هذه الأخيرة يتم الحصول عليها من خلال تركز عدد كبير من المقاولات الصغيرة ذات الخصائص المشتركة في أماكن مشتركة[49]، مؤكدا على المزايا الايجابية للتمركز والتخصص الصناعي، والمتمثلة في تناقص تكاليف المعاملات. كما ساهم (PERROUX, F. 1964) في إدخال المتغيرات التفسيرية السوسيومجالية في التحليل الاقتصادي، حيث أدمج العلاقات الاجتماعية في البعد المجالي لتحليل الاقتصاد، إذ رأى أن المجال الاقتصادي هو المجال غير المكاني الذي يبني العلاقات، ولاحظ من خلال تطويره لنظرية أقطاب النمو، دور العلاقات غير الاقتصادية على كبر حجم الصناعات وقوتها لولوج الأسواق، وقدرتها على إنتاج الابتكارات. واستخلص أن القطب هو مكان تركز الأنشطة الذي ينشر النمو على الشركات الأخرى بواسطة التأثيرات والآثار التي تسببها[50].

أما الجغرافية الاقتصادية الكلاسية المبنية أساسا على نظرية المواقع، فلم يعد بإمكانها تفسير ما آلت إليها التطورات الاقتصادية زمن العولمة[51]، خاصة مع تراجع أهمية المنافع الطبيعية كالمواقع الجغرافية، ووفرة المواد الأولية، واليد العاملة، والزبائن لصالح الرأسمال والتكنولوجيا والسوق واستبدال اقتصاد المواقع المرتكز على التكلفة، باقتصاد مبني على الولوجيات والمنافذ والشبكات[52]. وكل هذا شكل إرهاصا لظهور تيار القرب في الفكر الاقتصادي.

يرجع ظهور مفهوم القرب في كتابات الاقتصاديين، بشكل صريح، إلى مقال نشر سنة 1992 ضمن مواد مجلة (revue d'économie industrielle) في عددها 61[53]، وإلى العدد الخاص الذي نشرته مجلة (revue d'économie régionale et urbain)

47- **MENAGE, P. (2011):** mise en réseau d'acteurs et compétitivité territoriale, thèse de doctorat en aménagement, université François - Rabelais, Tours, p. p. 49-50.

48- **بلفقيه محمد (2002):** نفس المرجع السابق، ص. 292.

49- **TALANDIER, M. (2007):** Un nouveau modèle de développement hors métropolisation Le cas du monde rural français, thèse de doctorat nouveau régime en Urbanisme, Aménagement et Politiques urbaines, Université Paris-XII– Val de Marne Institut d'Urbanisme de Paris, vol. 1, p.143.

50- **VILLARD, L. (2005):** op. cit., p. p. 09-10.

51- **نشوي مصطفى (2008):** المجال الجغرافي بين العلوم الإنسانية والاجتماعية: مستجدات العولمة، مجلة بصمات، العدد 1، ملف العدد: التأويل في العلوم الإنسانية والاجتماعية، الطبعة الأولى، مطبعة بيست، ص. ص. 128-132.

52- **نشوي مصطفى (2008):** نفس المرجع السابق، ص. 129.

53- **BELLET, M.; COLLETIS, G.; LECOQ, B.; LUNG, Y.; PECQUEUR, B.; RALLET, A.; TORRE, A. (1992):** Études Empiriques: et pourtant ça marche! (quelques réflexions sur l'analyse du concept de proximité), Rev. d'économie industrielle, Vol. 61, 3eme trimestre, p. p. 111-128.

في السنة الموالية[54]، وذلك نتيجة التقاطع بين تحليلات الاقتصاد الصناعي والاقتصاد المجالي، من خلال زاويتين: الأولى ارتبطت بتطوير تحليلات الاقتصاد الصناعي التي أخذت في التأصيل المكاني للأنشطة الاقتصادية وللظواهر الاقتصادية، بحيث أصبح المجال عنصرا تفسيريا ومكونا أساسيا للآليات الاقتصادية. والثانية لها علاقة بمعالجة قضايا الاقتصاد الصناعي في تحليل الظواهر المجالية[55].

وقد تمحورت الإشكالية المركزية لتيار اقتصاد القرب حول البحث في الشروط الضرورية للتنسيق بين الفاعلين الاقتصاديين. وذلك من خلال إبراز دور المجال في التنسيق عبر إعطائه أبعادا اجتماعية ضمن هذه المقاربة، بشكل يسمح بفهمه على أنه بناء للعلاقات. أي أن الفاعل الاقتصادي مدرج في المجال الجغرافي والمجال العلائقي والمؤسساتي في نفس الوقت[56]. بحيث أضحت للقرب أبعادا مادية واجتماعية وعلائقية[57].

تَعْتَبِر دراسات اقتصاد القرب التراب نوعاً من التنظيم الذي يبنى من الفعل الجماعي من خلال عمليات تثمين الموارد حسب منطق القرب الجغرافي، ومن خلال إدماج الدوائر الإنتاجية الخارجية بواسطة القرب التنظيمي[58]. وقد لخص (RALLET, A. 2002) علاقات أشكال القرب بالمجالات الترابية في ثلاث مستويات:

- **المقاربة التاريخية:** القرب هو نتيجة الوجود التاريخي للتراب، مشروط بدينامية العلاقات الموطنة بين مختلف الفاعلين والمقاولات، كخلق شبكة محلية للإبداع أو وجود نسيج تعاوني للدفاع عن التراث الطبيعي أو كقاعدة للنظام الصناعي البديل والتنافسي.

- **المقاربة الوظيفية:** التراب هو بناء مؤسس على علاقات القرب. أي تم تحديده بناء على وجود علاقات القرب. في هذه الحالة، فالتراب هو نتيجة علاقات القرب وليس سببا.

- **المقاربة المؤسساتية:** التراب هو مكان تنزيل السياسات العمومية، ومن ثم فهو يتداخل مع السلطات العمومية التي تتولى مسؤولية تدبيره ومراقبته، فقرب الفاعلين، في هذه الحالة، يتحدد بالانتماء المؤسساتي[59].

وقد تبلورت مقاربة اقتصاد القرب انطلاقا من تجارب ترابية ميدانية رائدة، ومنها:

* **المقاطعة الصناعية:** تمثل إحدى المحاور الرئيسية في الدراسات الاقتصادية المعاصرة التي تبلور حولها التفكير في العلاقات بين الدينامية الصناعية والدينامية الترابية. وقد ظهر مفهومها من مصدرين متكاملين، الأول نظري، تمثل في إعادة قراءة أعمال (MARSHAL, A. 1890) خاصة منها تحليل الوقائع الصناعية. والثاني تجريبي، ارتبط بتحليل ميداني للأشكال المجالية لمظاهر التصنيع التي ظهرت بشكل مثير للانتباه في المناطق الوسطى والشمالية الشرقية لإيطاليا[60].

54- **BELLET, M.; COLLETIS, G.; LUNG, Y. (1993):** économie des proximités, Introduction du numéro spécial de la Revue d'Economie Régionale et Urbaine, N° 3, ADICUEER, p. p. 357-361.

55- **ANGEON, V.; CALLOIS, J. M (2005):** op. cit., p.p. 30-31.

56- **TALBOT, D.; KIRAT, T. (2005):** Présentation du numéro Proximité et institutions: nouveaux éclairage, Économie et institutions, N°6 et 7, 1er et 2e semestres, p. 9, https://journals.openedition.org/ei/882, consulté en date du 04 décembre 2017.

57- **ANGEON, V.; CALLOIS, J. M (2005):** op., cit., p. p. 31-32.

58- **LAMARA, H. (2009):** Les deux piliers de la construction territoriale: coordination des acteurs et ressources territoriales, Développement durable et territoires, Varia, (en ligne), http://developpementdurable.revues.org, consulté en date du 14 mars 2016.

59- **RALLET, A. (2002):** op. cit, p. p. 12-13.

60- **COURLET, C. (2002):** Les systèmes productifs localisés: Un bilan de la littérature, Etudes et Recherches sur les systèmes Agraires et le Développement, N° 33, INRA SAD, Editions, Paris, p. 28.

وبفضل دراسات (BECATINI, G. 1992) التي وظف فيها تعبير " المقاطعة الصناعية "، تبين أن هذه الأخيرة، تشكل نوعا من التنظيم الترابي للإنتاج، تخضع فيه علاقات المقاولات لمجموعة من القوانين والضوابط الضمنية والصريحة التي تجمع، بحكم طبيعتها المركبة، بين قواعد السوق والتعاقد الاجتماعي. إنها علاقات تجمع بين التنافس والتحفيز والتعاون، في إطار منظومة من المقاولات الصغيرة والمتوسطة. وقد أبرزت هذه الدراسات عناصر التمفصل بين ما هو اقتصادي محض في المقاولات الصناعية، وبين ما يشكل الوظيفة الاجتماعية، وأكد أن ما يميز الفاعلين المحليين ليس انتماؤهم لنفس المقاولات بقدر ما هو انتسابهم لنفس الكيان الثقافي، تجمعهم فيه قيما مشتركة. كما أن خصوصيات المقاولات في هذه المنظومة تكمن في اعتمادها تقنيا على بعضها البعض، ومساهمتها جماعياً في إنتاج متفرد[61].

وقد خلص (BECATINI, G. 1992) إلى أن المقاطعة الصناعية" كيان سوسيو-ترابي يتميز بحضور فعال لمجموعة من الأفراد والمقاولات في مجال جغرافي وتاريخي معين"[62].

* **أنساق الإنتاج المحلية:** حسب (COURLET, C. 1994) هي "تكوين مقاولات مجمعة في مجال القرب حول حرفة أو عدة حرف صناعية، حيث المقاولات تحافظ على علاقات بعضها ومع المجال السوسيوثقافي للابتكار. هذه العلاقات ليست علاقات السوق وحسب، ولكنها أيضا علاقات غير رسمية، وتنتج الوفورات الخارجية الإيجابية لجميع المقاولات"[63]، غير أن ما يميز هذه المقاولات أنها صغيرة ومتوسطة الحجم.

* **الأوساط الخلاقة:** وظفت مقاربة الأوساط الخلاقة كمدخل للإبداع التكنولوجي من قبل (AYDALOT, P.1986) بناء على فرضية الدور الذي يمكن أن يلعبه "الوسط" أو التراب كحاضن للابتكار، إذ يمكن من خلاله تمرير حوافز الابتكار، حيث أن المقاولة المبتكرة ليست جزءا معزولا، وإنما هي جزء من الوسط الذي تشتغل فيه. كما أن ماضي المجالات الترابية وتنظيمها والسلوكات الجماعية للمجموعات المحلية وقدرتها على توليد مشروع مشترك، كلها تشكل هيكلا قاعديا للابتكار[64].

فالمجالات الخلاقة من حيث هي مجموعة ترابية منفتحة على الخارج لإدماج المهارات والقواعد والرأسمال العلائقي، وذلك في علاقات تفاعل مستمرة مع بيئتها[65]، تدور حسب (CREVOISIER, O. 2001) حول ثلاثة محاور مهيكلة:

- **محور تكنولوجي:** إذ يعتبر الابتكار نتيجة تمفصل بين موارد المقاولة والموارد الترابية التي تحتضنها بيئتها. أي قدرة المقاولة على استخراج قدرة تكنولوجية من الوسط الذي تحتله.

- **محور تنظيمي:** تعتبر المقاولة جزءا من التراب، وتشمل علاقاتها فاعلين آخرين، تبعا لمنطق التعاون/التنافس. إذ يؤدي القرب إلى تيسير علاقات التنسيق بين الفاعلين في المجال. ومن ثم يعد القرب مصدرا للابتكار.

- **المحور الترابي:** الذي يشير إلى مختلف موارد التراب التي يمكن حشدها للابتكار كالمعارف والمهارات والرأس المال،

61- **COURLET, C. (2002):** op., cit., p. 30.

62- **BECATINI, G. (1992):** Le district industriel: milieu créatif, in. Restructurations économiques et territoires, Espaces et Sociétés N° 66/67, l'Harmattan, paris, p. 159.

63- **PARODI, M. (2005):** op. cit., p. 29.

64- **VILLARD, L. (2005):** op., cit., p. p. 19-20.

65-**PARODI, M. (2005):** op. cit., p. 29.

إضافة إلى وجود المقاولات والمؤسسات[66].

فآليات التنسيق في المجالات الخلاقة تؤدي إلى إنشاء الشبكة المحلية للتنسيق التي تحدد الحدود بين المحلي، قاعدة هذه التنسيقات، والخارج. إنه تعايش للتنافس والتعاون؛ فالأول يتحدد بمنطق السوق. والثاني يتم خارج منطق السوق، لأنه يقوم على المعايير والاتفاقيات الرسمية وغير الرسمية، وينتج عنه الرأسمال العلائقي كمصدر للابتكار.

ففي الوقت الذي بدأت فيه المقاولات الكبرى تتحرر تدريجيا، وبسرعة من المجالات التي توفر لها مزايا تقليل كلفة الإنتاج والنقل، بفعل تطورات العولمة، بدأت تتعزز فكرة التراب، بحيث أعادت تطورات العولمة إلى إعطاء قيمة للمحلي من خلال خصوصياته والإنغراس الترابي للمقاولات، خاصة المتوسطة والصغرى. وتعود الأسباب الرئيسة للعودة للمحلي إلى خمسة عوامل كبرى، أولها، حاجة الإنسان للاستقرار في ظل الحركية التي تميز الاقتصاد العالمي؛ ثانيا، الزوال يولد الحاجة للتموقع؛ ثالثا، التجانس يسبب الحاجة للتمايزات؛ رابعا، فقدان الهوية الوطنية يثير صعود الجهوية؛ خامسا، عولمة الأسواق العالمية تعطي قيمة للمنتوجات المحلية[67]. وأصبحت مقاربة القرب تتجاوز المفهوم الذي يعتبر المجال كدعامة للأنشطة الاقتصادية نحو قراءة المجال من زاوية التنسيق. إذ أدى تقاطع أشكال القرب إلى ظهور المجالات الترابية، وبالتالي فإن البناء الترابي يأتي من تكثيف علاقات القرب.

خلصت نظرية اقتصاد القرب إلى أن التراب هو بناء ناتج عن منطق الفعل الجماعي الذي يعبئ جميع أشكال القرب، ومن ثم فهو يعكس شبكات التفاعلات الإنتاجية والبيئية التي يلتقي ضمنها الفاعلون حول مشروع مشترك. كما وضعت تحليلات اقتصاد القرب ضمن اهتماماتها أيضا قضية خلق الموارد والوفورات الخارجية، وترتكز هذه المقاربات على دور شبكات الإبداع وآثار التعلم الجماعي والتنسيق في عملية اكتشاف وخلق وإنتاج الموارد الترابية والوفورات الخارجية، وتلعب العلاقات الاجتماعية دورا حاسما في هذه العمليات.

2. المدخل السوسيولوجي للمقاربة الترابية: نحو استتراب العلاقات الاجتماعية

يحيل المدخل السوسيولوجي في مقاربة إشكالية التنمية من الزاوية الترابية إلى مسألتين أساسيتين: الأولى ترتبط بمكانة العلاقات الاجتماعية في دينامية المجالات الترابية؛ أي أن التراب يبني ويتطور انطلاقا من الوجود الاجتماعي للعلاقات الاجتماعية للفاعلين، مما يعني أن البنية الاجتماعية المحلية والروابط الاجتماعية والشبكات الاجتماعية داخل المجالات الترابية تحدد مستويات التنسيق بين الفاعلين، وبالتالي تأثيرها على مشروع التنمية المحلية. والثانية تتعلق بالأهمية التي أضحى يكتسيها البعد الاجتماعي في التنمية، بحيث أصبحت هذه الأخيرة تقاس بمؤشر تركيبي يتضمن أساسا شروط وإطار عيش السكان كالتمدرس وأمل الحياة والأمن والتواصل والديمقراطية...

سنبرز في هذه الفقرة مسارات إدماج البعد الاجتماعي في التنمية، سواء من خلال إسهام البحث السوسيولوجي في استتراب البنيات والعلاقات الاجتماعية، أو من حيث إدراج البعد الاجتماعي في السياسات العمومية المحلية.

إذا كانت التنمية، بمضمونها الترابي، تحيل إلى البناء المشترك للفاعلين المحليين، وفق مسار خاص، استنادا على

66- **CREVOISIER, O. (2001):** L'approche par les milieux innovateurs: état des lieux et perspectives, Revue d'Économie Régionale et Urbaine, N° 1, Editeur Armand Colin, p. p. 155-156-157.

67- **GUIGOU, J-L. (1997):** Le paradoxe: Mondialisation-Territorialisation, in. **LOINGER, G.; NEMERY, J. C. (2007):** Construire la dynamique des territoires... Acteurs, institutions, citoyenneté active, Ed. L'Harmattan, collection administration et aménagement du territoire, p. 14.

التطور المشترك للأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فإن المنطلق الأساسي للتحليل ينبغي أن ينطلق من المحددات الاجتماعية التي تجعل الفعل الاجتماعي ممكنا داخل المجالات الترابية.

يتحدد الفعل الاجتماعي بقواعد رسمية عامة كالقوانين والمؤسسات الرسمية..، لكنه يخضع أيضا لتأثير منظومة محلية من القواعد والقيم والمعايير التي تحكم سلوكات المجموعات البشرية على نطاق محلي، هذه القواعد والمعايير والقيم هي ما يؤدي إلى تباين الديناميات التي تعرفها المجالات الترابية ارتباطا بسلوك الفاعلين[68]. وهو ما يجعل فعل التنمية مستحيلا دون ربطه بالبعد المكاني، بكل ما ينطوي عليه هذا المكان من خصوصيات اجتماعية.

يحتل الرأسمال الاجتماعي، باعتباره جزء مهم من الرأسمال الترابي، بكل ما يتيحه للفاعلين من الاستفادة من الشبكات الاجتماعية وتعبئة العلاقات الاجتماعية داخل مجموعة ترابية موطنة، مكانة هامة في التنمية، وذلك بفعل جو الثقة التي يولدها داخل المجال الترابي، مما يؤدي إلى التقليل من تكاليف المعاملات داخل تراب معين، بفعل وجود الشبكات التي تنطوي على تسهيل تدفق المعلومات والمعرفة والاتصالات والتأثير إيجابيا على عمليات الابتكار ونشر التكنولوجيا دخل الحيز الترابي[69].

وخلاصة، فالتراب يتأسس ويتطور من خلال خصوصيات المجموعة الاجتماعية للتراب، كما أن هذه الخصوصيات هي التي تحدد مستويات التنسيق بين الفاعلين، ومن ثم فإن المقاربة الترابية للتنمية، لا يمكن أن تتحقق دون إدماج المكون الاجتماعي في العملية، فالاجتماعي عامل في التنمية ونتيجة لها.

3. المدخل التاريخي للمقاربة الترابية: هوية التراب من التاريخ الاجتماعي

ترتكز المقاربة الترابية للتنمية على تمفصل وتنسيق مختلف الأنشطة والأبعاد (الموارد والفاعلون) بدلا عن الفصل بين عناصر المنظومة الترابية كما هو الحال في المقاربة القطاعية[70]، ويشكل البعد التاريخي بكل مكوناته ومضامينه، العنصر الأساس المكون للتراب، لذلك فلا غنى عنه في المقاربة الترابية للتنمية.

فالتراب من حيث هو قاعدة التاريخ والثقافة والذاكرة المشتركة، للتعاون والصراع بين المجموعة البشرية التي تستوطنه[71]، فهو يبنى من تاريخ المجتمعات التي تعيش فيه، ونتيجة لذلك فهو مرتبط بمفاهيم كالهوية والتاريخ والذاكرة الجماعية[72]. إذ يتحد التراب والذاكرة الجماعية بواسطة العلاقات الجدلية بحيث يغذي الواحد الأخر، فالتراب نتيجة التاريخ، كما أن التراب بدوره يُنْتِجُ التاريخ، بحيث يصير التراب والسلطة والذاكرة في شكل مثلث تتناسب

68- **ANGEON, V.; CARON, P.; LARDON, S. (2006):** Des liens sociaux à la construction d'un développement territorial durable: quel rôle de la proximité dans ce processus?, Revue électronique Développement durable et territoires, Dossier 7, Proximité et environnement, https://journals.openedition.org/developpementdurable/2851, consulté en date du 12 juillet 2016.

69- **PARODI, M. (2005):** op. cit., p. 30.

70- **IVALDO DE SOUSA, M. (2014):** Gouvernance territoriale du développement rural au Brésil: le cas d'un front pionnier "Portal da Amazonia", Thèse de doctorat en Géographie et Aménagement, Université Toulouse le Mirail -Toulouse II, p. 31.

71- **MINOT, D. (2001):** Le projet de territoire, élaboration et conduite partagées d'un projet de territoire, Ed, la Bergerie nationale, France, p. 35.

72- **ROCHMAN, J. (2008):** analyse critique de l'application des principes du développement territorial durable dans les zones rurales marginalisées du Brésil, réflexion à partir des cas du Cariri de la Paraíba et du plateau Catarinense, Thèse pour obtenir le grade de docteur d'Université François-Rabelais de Tours, p. 85.

فيه الديناميات الاجتماعية مع مساراتها الخاصة[73].

ويفيدنا تحليل الأنظمة الترابية المعروفة كالمقاطعة الصناعية وأنساق الإنتاج المحلية في أن علاقات التنسيق بين الفاعلين سواء من النوع الجماعي أو العائلي تقوم أساسا على البعد التاريخي[74] إذ يساهم هذا التاريخ المشترك بحمولته المتميزة، بوجود قيم ومعايير ومهارات موروثة تتفاعل في تشيكل ما يطلق عليه بالقرب الهوياتي في التراب. وانطلاقا من الوعي بأهمية البعد التاريخي في تشكيل التراب، سواء من حيث آثاره على التنسيق بين الفاعلين، أو من حيث ما يترتب عنه من موارد في شكل رأسمال اجتماعي وموارد تراثية، فإن تحليل أي واقع مجالي/تنموي أو التفكير في اقتراح أي مشروع ترابي، يفرض بالضرورة استحضار التاريخ المحلي لهذا التراب.

4. المدخل السياسي للمقاربة الترابية: من التدبير الإداري للتراب إلى حكامة الفاعلين

تستند العديد من تعاريف التراب على مفاهيم الهيمنة والإدارة، مما يعني أن بناء التراب يظل من أدوار الدولة التي تراقبه وتتحكم فيه وتمارس سلطتها عليه[75] في حدوده المعلومة.

وقد أدت عملية اللامركزية إلى تطور المقاربة الترابية من الزاوية السياسية، فأمام ضعف الفعالية التنموية للتنظيم الهرمي الممركز، حيث السياسات العمومية القادمة من الأعلى لا تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المحلية. وقد نتج عن هذا التمركز نشوء حركتين: تعكس الأولى تنامي وعي الفاعلين المحليين بضرورة المشاركة في تدبير شؤونهم المحلية، وإنتاج سياسات عمومية ملائمة لمجالاتهم الترابية. أما الثانية فقد ترتبت عن تراجع الدولة عن وظائفها التقليدية المتمثلة في المراقبة والرعاية، بمنح صلاحيات واسعة للفاعلين المحليين. وبتقاطع هاتين الحركتين[76] ظهرت مقاييس ترابية جديدة تستند على تصورات وأدوات مختلفة في السياسات العمومية.

وقد ترتب عن حركة إعادة استتراب الفعل العمومي إلى تغيير قواعد التنظيم والممارسة، حيث يتم مراعاة التفاعلات بين الديناميات القطاعية والديناميات المؤسسية بطريقة تقود إلى تعزيز الديناميات المحلية المرتكزة على حكامة منسقة للفاعلين العموميين والخواص حول مشروع خاص لإيجاد حل لإشكالية التنمية[77].

وبالرغم من أن التقسيم الترابي يظل من اختصاص الدولة، وبدون صرف النظر عن نوع التراب الذي يمكن أن يفرزه، فإنه يخلق دوائر للفعل الجماعي لمختلف التنظيمات السياسية والنقابية ولمنظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني... فالمرتكز الأساسي في هذه الدينامية، ومن منظور المقاربة الترابية للتنمية، يتمثل في الإطار الإداري الملائم لإعادة مأسسة الفعل الجماعي وفق رؤية تتسم شكلا ومضمونا بتعدد الفاعلين وتزايد الديمقراطية المحلية. فالتراب يجب أن يشكل الإطار المجالي لتنسيق التدخلات بما يفضي إلى التنظيم الترابي والحكامة الترابية.

5. المدخل البيئي للمقاربة الترابية: التراب إطارا لأجرأة التنمية المستدامة

يحيل المدخل البيئي في المقاربة الترابية إلى تطور مفهوم التنمية المستدامة، وإذا كانت هذه الأخيرة تشير إلى

73- **ROCHMAN, J. (2008):** op., cit., p. 85.

74- **LAMARA, H. (2009):** op., cit., p. 12.

75- **MOINE, A. (2006):** le territoire comme un système complexe: un concept opératoire pour l'aménagement et la géographie, L'Espace géographique, Tome 35, Editeur Belin, p. 118.

76- **LAMARA, H. (2009):** op. cit., p. 7.

77- **LAMARA, H. (2009):** op. cit., p. 7.

مجموعة من المبادئ والتصورات ذات أبعاد كونية، التي انبثقت أساسا عن المحافل والمنتديات الدولية كمؤتمر ستوكهولم وريويو دي جانيرو وجوهانسبورغ.، فإن ثوابتها النظرية تتمثل في التقائية وتمفصل بين عقلنة الاقتصاد والتدبير الجيد للموارد الطبيعية وتحقيق العدالة الاجتماعية[78].

فقد أدى تقاطع تطور الإشكاليات البيئية، بالتزامن مع التنظير لمفهوم التراب، بناء على عامل القرب، إلى إضفاء الشرعية على مفهوم التنمية الترابية المستدامة من خلال إدراج البعد المجالي في تحليل القضايا البيئية، حيث أن النظريات العامة والأفكار والتوصيات المنبثقة عن المؤتمرات الدولية تبقى غير عملية ومحدودة الفعالية إن لم تبرمج زمنيا في مجالات ترابية محددة[79]. ومن هذا المنطلق، أصبح التراب، بفعل ما يوفره من القرب الترابي، الإطار الملائم لمعالجة القضايا البيئية في ما بات يصطلح عليه بالتنمية المستدامة. هذا، مع أن القرب يمكن أن تنتج عنه الوفورات الخارجية السلبية في علاقته بتدبير البيئة. ومنها على سبيل المثال الأضرار والصراعات الناجمة عن التلوث بحكم جوار المصانع الملوثة للتركز السكاني، وكذا التنافس حول الاستعمالات لنفس الموارد البيئية..[80].

II. التراب حامل لمشروع التنمية الترابية

يحظى مفهوم التراب، خلال العقود الأربعة الأخيرة، بتوظيف متزايد في كثير من الحقول المعرفية والتطبيقية، ويمكن أن نستشف أهمية وكثافة هذا الاستعمال الواسع للمفهوم من سعته وقوته التداولية في المنشورات والأبحاث العلمية، وفي الخطابات السياسية وبرامج السياسات العمومية.

وإذا كان مفهوم التراب قد ظهر، منذ الوهلة الأولى، في العلوم الطبيعية، وخاصة في علم السلوك الحيواني، لتحديد العلاقة بين الأصناف الحيوانية والمجال الطبيعي، بحيث يبدوا هكذا، حسب (DI MEO, G. 1991) تصورا أكثر بدائية، لكونه يدل على تلك المنطقة التي يدافع عنها أي حيوان تحت ضرورة حماية وضمان سلامة نسله، والتحكم في الموارد اللازمة لبقائه[81]، فإن تداوله في الحقول المعرفية الأخرى وخاصة منها، العلوم الاجتماعية، قد أكسبته معان أكثر دقة، وأبعادا متعددة، خاصة مع تزايد حدة التأثيرات التي أفرزتها العولمة في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وبروز خيارات جديدة للتصور وللفعل التنموي التي تجعل مفهوم التراب يرتبط بمفهوم الحكامة والتنمية الترابية المستدامة، وذلك من خلال مكوناته المتمثلة في المحلية والقرب والأفقية والتمفصل والتشاركية[82].

ومن الطبيعي أن يؤدي بروز مفهوم التراب كموضوع للتفكير والتحليل، في كثير من العلوم كالإثولوجيا والأنتروبولوجيا والسوسيولوجيا والجغرافيا والعلوم السياسية[83]، وكذلك كإطار للعيش والتهيئة، إلى تعدد معانيه ودلالاته، حتى أصبح المفهوم يعني كل شيء، لكونه يغطي التعقيد المحيط بنا والمستعصي على الفهم والتحديد[84].

78- **حزوي محمد، حاج علي ألفة (2005):** المشروع الحضري وتحديات التنمية الترابية، مجلة دفاتر جغرافية، العدد الثاني، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهراز ، فاس، ص. ص. 61-62.

79- **حزوي محمد، حاج علي ألفة (2005):** نفس المرجع السابق، ص. 62.

80- **TORRE, A.; ZUINDEAU, B. (2009):** Les apports de l'économie de la proximité aux approches environnementales: inventaire et perspectives, dossier Économie de la proximité, Rev. Natures Sciences Sociétés, N° 4, Vol. 17, p. 351.

81- **IVALDO DE SOUSA, M. (2014):** op. cit., p. 29.

82- **ROCHMAN, J. (2008):** op. cit., p. p. 84-85.

83- **IVALDO DE SOUSA, M. (2014):** op. cit., p. 29.

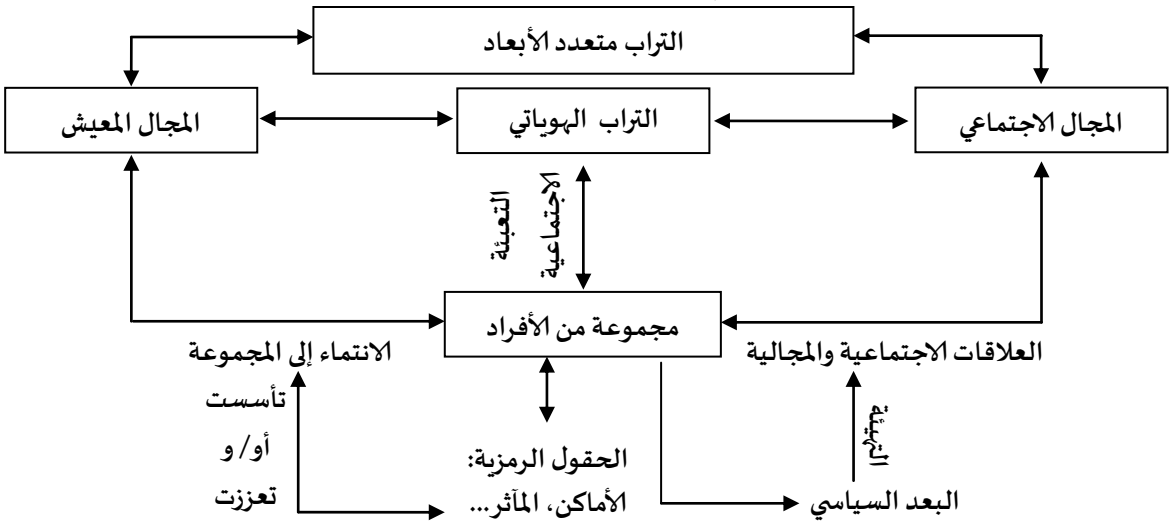
84- **MOINE, A. (2006):** op. cit., p. 117.

1. التراب منظومة دينامية متعددة الأبعاد تنطوي على التطوروالوظيفة

أعطيت للتراب تعاريف كثيرة لدرجة يمكن القول معها أن كل باحث أو مستعمل لهذا المفهوم يضع له تعريفا خاصا، لكن ما يلاحظ أن مفهوم التراب الذي ينعت في كثير من الأحيان، بأنه مبهم وفضفاض، لا يستمد ذلك فقط من انتمائه لحقول معرفية متعددة، ولكن أيضا لكونه يغطي موضوعا متعدد الأبعاد يتألف من عناصر مرتبطة بالسياقات الاقتصادية، والشروط المهيكلة للحياة الاجتماعية والبيئية، مما جعل التعاريف التي توضع له تنطوي على التطورية والدينامية التي تعرفها هذه المكونات. لذلك، فتعريف "التراب على نحو "الفضاء الممتلك له حدود ويسير من قبل مجموعة بشرية"[85]، أو " كجزء من سطح الأرض ممتلك من قبل مجموعة اجتماعية لضمان إعادة إنتاجها وتلبية حاجياتها الحيوية"[86]، لم يعد، في الوقت الراهن، يستجيب بدقة للمستوى التنظيري الذي بلغته التحليلات العلمية المدْمِجَة لمفهوم التراب في نظرياتها، ولا عن واقع المجالات الترابية المتسمة بالتطور والتقلب وعدم الاستقرار. ويصير التراب، بذلك، نتيجة فعل الديناميات الفردية والجماعية التي تعكسها مختلف الاستراتيجيات الهادفة إلى تعبئة وتطوير الموارد الترابية لحل الإشكاليات التي يطرحها التراب، وذلك في جدلية بين الداخل والخارج. وفي هذا الصدد يقول (ZIMMERMANN, J. B. 2008)"يجب أن ننظر إلى التراب كمولد ومنتج للموارد الإنتاجية في دينامية مرتكزة على المزج بين المنطق الداخلي والخارجي للتنمية"[87].

فلا غرابة، والحالة هذه، في أن نجد (DI MEO, G. 1998) يميل إلى تعريف التراب على نحو منظومة دينامية تتهيكل حول مكون المجال الاجتماعي ومكون المجال المعاش، فالتراب عند هذا الباحث هو "الشاهد على الامتلاك الاقتصادي والإيديولوجي والسياسي للمجال من قبل المجموعات التي تعطي تمثلا خاصا لنفسها ولتاريخها ولتفردها"[88].

خطاطة رقم (1): منظومة تفاعل مكونات التراب



المصدر: VILLARD, L. (2005): op., cit., p. 29 (بتصرف)

85- **DUNLOP, J. (2009):** Les 100 mots de la géographie, Collection Que sais-je?, Édition P.U.F, France, p. 8.

86- **VILLARD, L. (2005):** op. cit., p. 29.

87- **ZIMMERMANN, J.B. (2008):** op. cit., p. 115.

88- **DI MEO, G. (1998):** De l'espace aux territoires: éléments pour une archéologie des concepts fondamentaux de la géographie, L'information géographique, vol. 62, N° 3, p. 107.

يتضح من خلال الخطاطة أن التراب يتكون من المنظومات الفرعية التالية:

- **التراب مجال جغرافي:** أي أنه يمثل جزءا من سطح الأرض بكل مكوناته العامة التي تشكل الوسط الطبيعي من تضاريس وجيولوجيا ومناخ ومختلف الموارد المائية والنباتية والحيوانية..، التي تمثل الحقيقة الموضوعية الموجودة خارج سلطة الإنسان، أو ما يشكل الجزء المعطى من التراب، مضافا إليه مختلف التدخلات البشرية لتهيئته وتأهيله في تفاعلات معقدة بين العناصر الطبيعية والاجتماعية للتراب ومع محيطه الخارجي. ليصير بذلك التراب مجموع المكونات الطبيعية والبشرية التي تشكل مجالا جغرافيا متمايزا.

فالتراب، من حيث هو مجال جغرافي يشمل وسطا طبيعيا وبنية تحتية ومجتمعا، يمكن أن يشكل عاملا مساعدا للتنمية أو معرقلا لها. كما أن التراب، من حيث هو كيان متمايز عن باقي المجالات الترابية الأخرى، فهو يتضمن مواردا ترابية ذات خصوصية، قد تضفي عليه نوعا من الهوية المتفردة[89]، وتمنحه قدرة تنافسية، مع أن عوامل التنافسية الترابية، كما خلص إلى ذلك (VELTZ, P. 1996)، ليست معطى طبيعيا بالأساس، بل تبنى بواسطة المجتمع[90].

غير أن امتلاك الوسط الطبيعي واستعمال موارده يتم بأشكال متباينة في تفاعل بين مختلف مكوناته، قد ينتج عنه التقويض التدريجي للحتميات التي يفرضها إذا تم توظيف التقنيات المتوفرة بعقلانية، لكنه بالمقابل يمكن للتدخلات المكثفة وغير المعقلنة أن تؤدي إلى خلل في توازنه. لذلك، نجد الإنسان في الوقت الراهن يتجه لحماية هذا الوسط الطبيعي وإعادة بنائه من جديد[91]. وهكذا، يشير التراب إلى أنه ليس فقط وسطا طبيعيا محايدا، وإنما يحيل إلى عمليات من التنظيم الترابي، أي أنه إطار عيش السكان، ونتيجة علاقاتهم وتدخلاتهم لإعداده وتطويره، وكذلك انعكاس لنظام تمثلاتهم[92]، الذي يمنحون من خلاله معنى خاصا لمجالهم الترابي، بل وتتحكم هذه التمثلات بطريقة جدلية مع المجال المعيش في اتخاذ القرارات، وفي توجيه سلوكات وممارسات الفاعلين وعامة السكان.

- **التراب نسق اجتماعي- ثقافي:** التراب هو نتاج اجتماعي، أي نتاج العمل الذي ينظمه المجتمع، ويتبناه في سبيل بلوغ أهدافه ومراميه[93]. فامتلاك وسط طبيعي معين من قبل مجموعة بشرية يترتب عنه بناء نظام اجتماعي- مجالي مهيكل بعلاقات اجتماعية وظيفية تتفاعل فيه العناصر المادية والرمزية بشكل تطوري وجدلي[94]، ولذلك نجد التراب يحمل إحدى التعاريف التي تدل على أنه "صرح اجتماعي تكمن قيمته الأساسية، بدون شك، في كون تشييده يعبئ كل مناحي الحياة الإنسانية والاجتماعية، وبنائه يجمع بين الأبعاد الملموسة المادية، وأيضا الأبعاد المثالية للتصورات والسلط"[95]. وهنا إشارة إلى أن التراب هو بناء وإعادة بناء وتحويل تدريجي للمجال ومكوناته على قاعدة الحقائق الإيديولوجية

89- **بن عاشور عبد الحكيم (2014):** المشروع الترابي لكتلة زرهون ومساهمة نظم المعلومات الجغرافية في بنائه، من أجل قطب لاقتصاد التراث، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سايس- فاس، ص. 80.

90- **VELTZ, P. (1996):** mondialisation villes et territoires: l'économie d'archipel, PUF, paris, p. 249.

91- **هيلدبرت إزنار (1994):** الحيز الجغرافي، تحث إشراف **بيير جورج**، باريس، ترجمة محمد إسماعيل الشيخ، منشورات جامعة الكويت، ص. 15.

92- **MOINE, A. (2006):** op. cit., p. p. 118- 119.

- **VILLARD, L. (2005):** op. cit. p. 30.

93- **هيلدبرت إزنار (1994):** نفس المرجع السابق، ص. 15.

94- **هيلدبرت إزنار (1994):** نفس المرجع السابق، ص. 79.

95- **DI MEO, G. (1998):** Géographie sociale et territoires, Coll. Fac. Eographie, Ed. Nathan, paris, p. 273.

والتاريخية[96] للمجتمع؛ إنه نتيجة بنيات مميزة لمجموعة بشرية ما على المجال الجغرافي الذي تشغله، بما تتضمنه هذه البنيات من مكونات مادية ورمزية، والتي تؤدي، في تمفصل مختلف مقاييسها، إلى تشكيل ما يسمى البيئة الترابية[97].

ويؤدي نشوء وتطور العلاقات الاجتماعية والاقتصادية للفاعلين فوق مجال ترابي معين إلى تكوين ومراكمة الرأسمال العلائقي والرأسمال الاجتماعي فوق هذا التراب، ويعد هذا النظام من العلاقات، المسؤول عن التآزر المحلي وزيادة عوائد تسهيل الفعل الجماعي للفاعلين الخواص الذين يسعون إلى إنتاج السلع العامة على النمط التعاوني، مما يؤدي إلى الحد من الشكوك وانتشار عمليات التعلم الجماعي[98].

يحتل التاريخ والمكون الثقافي مكانة محورية في تحديد مفهوم التراب. فالدلالات والرموز والإيحاءات والتراث التي يتضمنها التراب كلها تشير إلى أنه مكان لتشكيل مجتمع تاريخي وفرصة للعيش المشترك[99]، فالتراب والذاكرة يتحدان بواسطة العلاقات الجدلية يغذي بعضها الآخر، بحيث يصير التراب ثمرة التاريخ، والتراب بدوره يُنْتِجُ تاريخه. التراب والسلطة والذاكرة يشكل ثالوثا تندرج فيه الديناميات الاجتماعية حسب مسارات خاصة[100].

تتحدد هوية التراب بالموروث التاريخي للمجموعة البشرية التي تمتلكه، والمتكونة أساسا من قيم مستوعبة ومعترف بها من لدن الجميع، ومن معايير تحكم الحياة الجماعية، وتحدد العلاقات مع الآخر، وتمكن من التحكم في النزاعات، وضبط التوترات، ومن معارف ذات صلة بالنشاط الاقتصادي وبتنظيم إطار العيش، وأخيرا، من تراث ثقافي وترفيهي: تراث معماري، موسيقى، فنون شعبية..؛ إذ يمكن لهذه العناصر أن تساهم في رسم حدود التراب، وتقوية الشعور بالانتماء إليه[101]، وبالتالي تشكل العوامل والدوافع إلى تنميته وتطويره.

فالقيم التراثية التي يتشكل منها التراب تساهم في تأسيس أو/وتعزيز الشعور بالهوية الجماعية لساكنته، وعلى قاعدة هذه الأسس الرمزية يصبح التراب الهوياتي أداة قوية للتعبئة الاجتماعية [102]. فبالرغم مما يقال من أن الشعور بالانتماء ليس موروثا تاريخيا، بقدر ما هو انضمام إلى المشروع[103]، فإن الانتماء إلى نفس الهوية التاريخية يعد عاملا حاسما للالتفاف حول مشروع مشترك بفعل وجود إشكالية ترابية متقاسمة، وبفعل وجود قواسم مشتركة (قواعد، قيم، معايير،قرب جغرافي..)، يمكن أن تلعب دورا حاسما في تسهيل التنسيق بين الفاعلين لإنجاز مشروع ترابي مشترك لحل إشكالية جماعية.

- **التراب نظام للإنتاج:** يعكس التراب مختلف العلاقات الاجتماعية للإنتاج، يمكن أن تتجلى في جوانبها المرئية على مستوى المشهد الجغرافي من خلال الأنشطة الاقتصادية الممارسة، والبنية العقارية السائدة، وحجم الاستغلاليات

96- **MOINE, A. (2006):** op. cit., p. 119.

97- **DI MEO, G. (1998):** op. cit., p. 107.

98- **MENAGE, P. (2011):** op. cit., p. 107.

99- **MOINE, A. (2006):** op., cit., p. 119.

100- **POURTIER, R. (2005):** Les âges de la territorialité, Le territoire est mort, vive les territoires! Une (re)fabrication au nom du développement, in Éditeurs scientifiques, ANTHEAUME, B.; GIRAUT, F. Ed. IRD, Paris, p. 44.

101- **جنان لحسن (2010):** العالم القروي في البحث الجغرافي، البحث الجغرافي في المغرب: قراءة في الإشكاليات وفي المناهج، مجلة دفاتر جغرافية، العدد 7، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهراز- فاس، ص. 26.

102- **DI MEO, G. (1998):** op. cit., p. 108.

103- **MOINE, A. (2006):** op. cit., p. 119.

وأدوات الإنتاج المستعملة، وطريقة استعمال الموارد، وحجم الإنتاج واستعمالاته، وكذا نوع السكن وكيفية توزيعة، كما يمكن أن تظهر أيضا من خلال الأطر القانونية المهيكلة للعمليات الإنتاجية. كما يعكس نظام الإنتاج في التراب الجوانب العامة التي تمثل ملامح سياسة وتوجهات الدولة في تمفصلها مع المحلي الذي يعبر عن خصوصيات التاريخ المحلي، ونظام تمثلات الفاعلين المحليين، وأشكال التنسيق بينهم لمعالجة إشكالياتهم المطروحة.

- **التراب نظام تمثلات:** يشكل نظام التمثلات واحد من بين النظم الفرعية الثلاثة المكونة للمنظومة العامة للتراب، إلى جانب نظام الفاعلين ونظام المجال الجغرافي المهيأ من قبل الفاعلين[104]. ويعد نظام التمثلات مكونا حاسما في بناء التراب وتحديد أشكال اشتغاله وتنميته؛ لكون التمثلات توجه الفاعلين في اتخاذ القرارات وتحديد الخيارات وفق زمنين: عند مراقبة المجال الجغرافي، وخلال إسقاط ما سيكون عليه المجال الجغرافي فيما بعد[105]. وبناء على ذلك، فإن عملية تشخيص التراب أو تهيئته يفترض أن تنطلق أيضا، وأساسا، من التمثلات التي تعتبر موجها أساسيا للممارسات الاجتماعية.

فنظام تمثلات الفاعلين يتأثر من جهة، بالصورة التي يكونها الفاعلون حول المكان، وتتكون هذه الصورة انطلاقا من المعلومات الواردة من الواقع بعد تصفيتها الذهنية من قبل الفاعلين. ومن جهة ثانية، يتأثر بالمجال المرجعي الذي يتطور فيه الفاعلون، حيث يَنْتُج هذا المجال معايير ومؤسسات بواسطة العمليات التفاعلية للفاعلين الذين يشغلونه. وتتخذ المؤسسات هنا شكل هياكل تنظيمية، وأنماط سلوك معيارية[106].

فالتمثلات من حيث هي عمليات ذهنية تمر من الواقع المعيش نحو المدرك، فهي تخضع لتأثيرات مجموعة من المرشحات الذاتية والموضوعية (الفردية والإيديولوجية والاجتماعية) التي تؤثر في تكوين الصورة المتمثلة لدى الفرد. وهكذا فإن القرب بمختلف تجلياته يمكن أن يمنح للفاعلين تمثلات متقاربة حول ترابهم وحول أنفسهم، وتوحيد التصورات والرؤى حول ترابهم، ومن ثم يمكن أن يلعب ذلك دورا أساسيا في بناء مشروع تنموي على ترابهم.

- **التراب مجال نفوذ سياسي:** يحيل الامتلاك من قبل المجموعات البشرية للتراب إلى وجود حدود صارمة، وهذا يعني أن التراب وحدة إدارية لممارسة السلطة من قبل الدولة عبر السيطرة عليه، ومراقبته، والحفاظ على سلامته، وتنميته. ورغم أن هناك تعاريف تشير إلى الامتلاك والإدارة بما يفيد أن التراب معطى، إلا أن التطورات التي أدخلت خلالها مفاهيم التنمية المحلية والترابية، لم يعد معها مفهوم التراب يتوافق مع المستوى الإداري المحايد، حيث يتم ممارسة السلطة على النمط الهرمي والتراتبي.

من الأكيد أن سياسة اللامركزية تؤدي إلى مأسسة التراب من خلال خلق مجالات ترابية جديدة، وبذلك فهي تخلق دوائر للفعل الجماعي المقيدة بمقاييس مجالية ذات حدود معلومة، كما تخلق فاعلين جددا، محليين بالأساس، حاملين لمشاريع التنمية عن قرب، مع أن المجالات الترابية التي تفرزها اللامركزية تكون محفوفة بكثير من المخاطر، لأنها قد لا تتناسب مع الحدود الموضوعية للتراب، مما قد ينتفي مع وظيفتها التنموية، خاصة وأن التراب يشكل أداة للتحليل وإطارا للتهيئة.

104- **MOINE, A. (2006):** op. cit., p. p. 124-126.

105- **MOINE, A. (2006):** op. cit., p. 221.

106- **MENAGE, P. (2011):** op. cit., p. 109.

2. التراب أداة للتشخيص وإطار للتهيئة

يحيل مفهوم التراب إلى كيفية امتلاك واستعمال الأفراد والمجموعات البشرية للمجالات الجغرافية التي يشغلونها، وإلى كيفية أداء نشاطها الإنتاجي، بحيث يصير التراب منظومة دينامية[107]، تتهيكل في بنية تفاعلية بين العناصر المادية والرمزية، المجسدة في العلاقات الاجتماعية والمجالية المتضمنة في شروط العمل الاجتماعي والاقتصادي. ووفقا لهذا المعنى، الذي يشير فيه مفهوم التراب إلى العلاقات الاجتماعية والسياسية والثقافية والمجالية بين مجموعة من الناس والأماكن التي يشغلونها، وإلى المجال المعيش لممارسة حياتهم اليومية، فإن التراب يمكن أن يشكل إطارا للتشخيص وأداة للتحليل وللتدخل والتهيئة، من منظور أن التراب ينطوي على بنيات ووظائف تحدد كيفية اشتغاله الداخلية وقدراته الإشعاعية والاستقطابية.

1.2. التراب مقياس لتشخيص الدينامية الترابية

يمنح مفهوم التراب للبحث العلمي، وخاصة الجغرافي منه، مقياسا مجاليا لمعاينة الظواهر المؤثرة في الديناميات الترابية، من حيث أصولها ومكوناتها والترابطات بين عناصرها وتطوراتها وأبعادها. وتتحقق هذه الوسيلة من كون التراب يحيل إلى مقياس مجالي معلوم الحدود، وإلى كونه خزانا مرجعيا يتضمن توليفات متفاعلة للعناصر المادية وللحقول الرمزية. إذ يتيح التراب من حيث هو بناء ناتج عن استراتيجيات الفاعلين، إمكانيات تحليل النظام الترابي للفاعلين، وذلك من خلال جرد هؤلاء الفاعلين، وتحديد انتماءاتهم ورصد سلوكاتهم وتقييم قدراتهم وكفاءاتهم التي تحدد مستويات إسهامهم في التنمية. ويتأتى رصد سلوكات الفاعلين انطلاقا من الأطر القانونية التي تحدد صلاحياتهم ومجالات تدخلهم، كما يمكن أن تتحدد ممارساتهم أيضا انطلاقا من القواعد والمعايير والمبادئ المشتركة التي تتأسس عليها النوازع المحركة لعمليات التنسيق فيما بينهم لحل إشكالية متقاسمة. ومن ثم فإن النظام الترابي للفاعلين يكشف عن نمط حكامة التراب وأنشطته الإنتاجية وكيفية خلق وتثمين الموارد الترابية.

تسمح القراءة الترابية للأنشطة الإنتاجية للتراب من فهم دينامية خلق واستعمال الموارد الترابية من قبل الفاعلين؛ حيث أن الموارد الترابية تسائل طبيعة العلاقات بين الفاعلين وعن كيفية إنتاجها فوق تراب معين؛ فبالإضافة إلى تعبئة واستهلاك الفاعلين للموارد الترابية العامة التي تتمثل في العوامل الموحدة للإنتاج (اليد العاملة، البنية التحتية، العقار..)، فإن اكتشاف الموارد الترابية ذات خصوصية، والتي تمر بالضرورة عبر عمليات الإبداع والامتلاك[108]، يمكن أن يفسر الدينامية الترابية للفاعلين المحليين. فالموارد الترابية عندما لا يتم استخدامها تبقى كامنة، ويمكن أن يتم اكتشافها من خلال الدينامية الإنتاجية، لذلك فطبيعة الموارد المنتجة وطرق اكتشافها وخلقها واستهلاكها تنطوي على النظام الترابي للفاعلين، وعلى نمط بناء وإعادة بناء التراب وخلق وتدبير الموارد.

إن ما يعطي أهمية كبرى للتراب في التشخيص ليس فقط كونه منظومة دينامية تستجيب لمعاني التأليف والتركيب، ولكن أيضا من خلال دراسته على أنه سيرورة بناء اجتماعي واقتصادي وتاريخي وثقافي[109]، ومن ثم فإن إدماج البعد

107- **LELOUP, F.; MOYART, L.; PECQUEUR, B. (2005):** la gouvernance territoriale comme nouveau mode de coordination territoriale?, mondialisation, restructuration et gouvernance territoriale, Géographie Économie Société, Édit. Lavoisier, Vol. 7, N° 4, p. 326.

108- **VILLARD, L. (2005):** op. cit., p. 31.

109- **TALANDIER, M. (2007):** op. cit., p. 159.

التاريخي بمختلف أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية في تحليل دينامية تشكل أي تراب تعد خطوة منهجية ضرورية في بحث إشكالية التنمية. ومن هنا تأتي أهمية دراسة التاريخ المحلي للمجموعات الترابية، لكونه يمدنا بالمادة المعرفية اللازمة لاستيعاب سيرورة تشكل أي تراب، فالتراث المحلي لكل تراب من تقاليد وأعراف وأنماط الإنتاج المحلية وطرق العيش وأشكال التواصل والممارسات اليومية..، كلها مراجع تتضمن التاريخ الاجتماعي المحلي والعلاقات الاجتماعية والقواعد والقيم والمعايير المشتركة والرأسمال الاجتماعي والترابي..، لهذه المجموعات الترابية، يمكن اعتبارها مفاتيح منغرسة في الماضي تساعدنا في فهم وتفسير دينامية الحاضر لعمليات التنسيق بين الفاعلين ولأنماط تثمين مواردهم الترابية.

هذا، وتتوقف فعالية توظيف مفهوم التراب في عملية التشخيص على تعيين حدوده، سواء كانت هذه الحدود متسقة مع الديناميات المحلية، أي تم تحديدها بمكان تقاطع الشبكات والاستراتيجيات والترابطات بين الفاعلين المترابطين فيما بينهم؛ أو ناتجة عن التقطيعات الإدارية التي يعود فيها الاختصاص للدولة وفقا للشكل الذي ترتئيه لتنظيم المجال الترابي وتهيئته[110]. فلا يمكن استبعاد الواحد لصالح الآخر أثناء عملية تحليل التراب، فحينما يكون التراب معطى، أي ندرسه من منطلق الحدود التي تم تعيينها وفقا للمحيط السياسي والإداري أو كجزء من منظومة الإنتاج، فإننا نفترض هنا أن التراب له وجود مسبق، وحدوده معروفة، فلا نبحث عن أصول نشأته بقدر ما نستحضر المنطلقات والأهداف والمعايير التي اعتمدتها الدولة في هذا التقسيم، وكذا أشكال اشتغاله، لمعرفة التوجهات العامة للتنمية فيه. أما حينما يكون التراب نتيجة البناء بواسطة الفاعلين[111]، أي كشكل خاص للتنسيق بين الفاعلين عبر تكوين المجموعة، بهدف خلق قيم وبروز موارد ذات خصوصية[112]، فإن التراب هنا يتم بناؤه ذاتيا، ويمكن أن يتكشف هذا البناء في مرحلة معينة من أجل حل إشكالية/إشكاليات إنتاجية خاصة، أو من خلال إثبات الذات في عملية طويلة من الاعتراف بهوية متجذرة في التقاليد، وفي التعاون ومن أجل تحقيق مشروع تنموي جماعي[113]. ووفقا لذلك، فالتراب المبني هو مكان للإنتاج والتفاوض وتقاسم مستقبل مشترك، وحدوده تتقلب استنادا على عملية امتلاك الفاعلين[114]. في هذه الحالة، ورغم ما يمكن أن يتيحه لنا هذا التراب من معارف حول أشكال التنسيق بين مختلف فاعليه وأنماط بنائه واستعمال موارده والتمفصل بينه وبين مختلف المجالات الترابية الأخرى، إلا أن حصر حدود التراب المبني تبقى صعبة بسبب انفتاح المجالات الترابية على بعضها وتداخل بعضها بالبعض بواسطة علاقات القرب، وخاصة القرب التنظيمي والمؤسسي.

من الصعب أن نجد تطابقا واضحا بين حدود التراب المعطى والتراب المبني، إلا في الحالات النادرة جدا، فإذا كان الأول بطبيعته يخضع للتحديد المتجدد من قبل السلطات بناء على معايير عامة تنطبق على مجموع التراب الوطني في التقسيم، وعلى فترات متباعدة نسبيا، فإن التراب بالمعنى الثاني شديد التقلب استنادا على المتغيرات الداخلية والخارجية المتواصلة، وحتى لو نجحت السلطة، صاحبة الاختصاص، في تقسيم التراب على أساس تقاطع شبكات

110- **المودني عبد اللطيف (2013):** الديناميات المحلية وحكامة الدولة، مطبعة إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ص. 70.

111- **PECQUEUR, B. (2005):** op. cit., p. 299.

112- **LELOUP, F.; MOYART, L.; PECQUEUR, B. (2005):** op. cit., p. 326.

113- **LELOUP, F.; MOYART, L.; PECQUEUR, B. (2005):** op. cit., p. 327.

114- **LELOUP, F.; MOYART, L.; PECQUEUR, B. (2005):** op. cit., p. 326.

التنسيق بين الفاعلين، وعلى أساس التشكل الموضوعي للتراب، فإن تطابق الحدود الإدارية وحدود التراب المبني سرعان ما تصبح غير متطابقة بفعل سرعة التقلبات التي يعرفها التراب المبني.

لذا يظل التراب، سواء المبني أو المعطى، مفتوحا على المجالات الترابية الأخرى، وذلك بحكم طبيعته الموسومة بالحركية والتحول الدائمتين، وبتفاعله المستمر مع باقي المقاييس الترابية الأخرى. فالتراب باعتباره نسقا منتجا على قاعدة وجود علاقات القرب، فإنه يحقق وجوده داخل الأنساق الترابية المختلفة من خلال الارتباط التلازمي والجدلي بينه وبين مختلف المقاييس الترابية الأخرى، انطلاقا من المحلي وصولا إلى العالمي، وذلك على المستويات المجالية والإنتاجية، والاجتماعية، والقانونية، والمؤسساتية، والسياسية، والرمزية.

يخضع التراب لتأثيرات متبادلة بينه وبين المقاييس الترابية الأخرى. فإلى جانب تفاعل بنية التراب بالعوامل الخارجية المتمثلة في الانفتاح الذي أفرزته العولمة بمختلف تجلياتها الاقتصادية والثقافية والسياسية، فإن التراب المحلي يتفاعل أيضا، وباستمرار مع التوجهات والقرارات التي تتخذها الدولة على مستوى المركز، كما يخضع التراب المحلي، لتبعية الجهة والإقليم، إذا كان أقل منهما حجما، مما يعني أن دينامية التراب المحلي ترتهن في جزء كبير منها بالقوانين الوطنية الموحدة وبالبنيات المؤسساتية والأطر البشرية التي يمكن أن تكون مشتركة بينه وبين المقاييس الترابية الأخرى.

انطلاقا من ذلك، فالتراب المحلي غير مستقل عن المتغيرات العالمية، فكل التحولات الاقتصادية والاجتماعية والتقنية والبيئية التي يعرفها المحيط الدولي تنعكس بشكل مباشر أو غير مباشر على المجالات الترابية المحلية، فكثيرا ما نجد مجالات ترابية محلية تستقبل برامج وتدخلات غير منتجة في هذه المجالات ذاتها، كما نجد مجالات ترابية محلية تتأثر بتحولات خارجية لم تكن مساهمة فيها، وبالمقابل، وفي مواجهة هذه التحولات الخارجية، تبرز ديناميات ترابية محلية للتكيف مع هذه التأثيرات الخارجية في كثير من المجالات الترابية على قاعدة الهوية الجماعية والثقافية والتراب[115].

كما أن كل مجال ترابي يبقى غير مستقل عن السلطة المركزية للدولة؛ فإذا كانت الدولة تستمد مكوناتها وشروط وجودها واستمرارها من المجالات الترابية التابعة لها، فإنها تقوم بإنتاج وإعادة إنتاج هذه المجالات الترابية لضمان التماسك الاجتماعي والتنظيم الترابي، مستعينة في ذلك بمجموعة من الآليات، ومنها: الآلية التوجيهية التي تقوم أساسا على الديمقراطية التمثيلية واللامركزية والحكامة الترابية بهدف تأطير المجالات الترابية وتدبيرها، والآلية النخبوية التي تحيل إلى دور النخب في ضمان تبعية المحلي للمركزي، والآلية التنموية التي تمكن الدولة من مراقبة التغيرات الاجتماعية وتوجيه التنمية المحلية، والآلية المجالية وهو تجلي مكاني للمركزي في المحلي من خلال تقسيم التراب إلى وحدات بهدف مراقبته وتنميته، وأخيرا الآلية المؤسساتية التي تتجسد في المجالس الجماعية وتهدف إلى تمثيل المجتمع المحلي وخدمة الدولة[116].

وبالإضافة إلى التداخل الجدلي للعلاقات المتنوعة بين المجالات الترابية المحلية ومجموع التراب الوطني بشكل ينتج ويعيد إنتاج هذه المجالات الترابية، فإن هذا التداخل يمتد إلى مستويات ترابية أقل، حيث تتقاطع المستويات الجهوية والإقليمية فيما بينها، وبينها وبين المجالات الترابية الأصغر منها؛ فإذا كان المشرع قد وضع التقسيمات الإدارية وحدد

115- **PECQUEUR, B. (2005):** op. cit., p.298.

116- **المودني عبد اللطيف (2013):** نفس المرجع السابق، ص. 87.

الاختصاصات والصلاحيات المؤسساتية والتنموية على نحو دقيق، فإن هناك العديد من علاقات التنسيق بين الفاعلين قد تتجاوز هذه المجالات الترابية المعطاة أو قد تكون منحصرة في حدود قد يقل امتداد شبكاتها وتأثيراتها ومواردها عن حدود هذه الإطارات الترابية.

إن رصد مكونات التراب يتوقف على استحضار التداخلات المعقدة للعلاقات بين التراب المحلي والمجال العالمي والتراب الوطني والجهوي والإقليمي، فالتراب تتأثر بنية فاعليه المحليين من مؤسسات وسكان بضغوط القوى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الموجودة خارجه. ولذلك فإن تشخيص أي تراب بهدف تهيئته وتنميته، يفرض تحليله على ضوء تقاطع مكونات مركبه الداخلي ومركبه الخارجي، وذلك بهدف تحديد مكوناته وفهم آليات اشتغاله وديناميته ورصد نزوعاته التطورية. فالمركب الخارجي للتراب يحيل إلى مجموعة من المتغيرات والعوامل المحيطة به والتي تؤثر في سيرورة تطوره، وتعبر عن ظروف عامة غير محصورة بحدوده كنظام السوق وتطور المواصلات والتأثر بأنماط الاستهلاك والهجرة والانفتاح على الخارج والقضايا البيئية والنظام السياسي..، وهي عوامل تمكن من وضع التراب في سياقه العام، وتحليله على أساس أنه ليس ظاهرة معزولة عن النسق العام. أما المركب الداخلي فيشير إلى الخصوصيات المحلية للتراب كالوسط الطبيعي وطبيعة النظام العقاري وعلاقات الإنتاج والبنية الاجتماعية وسلوك المجموعة البشرية التي تستغله، والتراث المحلي والموارد المحلية ذات الخصوصية[117]، وكل هذه المكونات الداخلية هي التي تعطي للتراب شخصيته الخاصة وتضفي عليه نوعا من التفرد داخل النسق العام.

عموما، تحيل منهجية التحليل النسقي في التشخيص الترابي إلى التوظيف التزامني والتلازمي لمقياسين مجاليين مختلفين، بحيث يُعنى المقياس المجالي للمركب الخارجي، بدراسة أهمية العوامل الخارجية في تطور مسار التراب والتأثيرات التي تمارسها عليه، بحيث يصير التراب وظيفيا يستجيب للتنظيم والاشتغال ضمن نسقه العام، لكن هذه العوامل التي تفرز ميكانيزمات عامة للتحول أو للتدبير تكون غير كافية لتفسير الخصوصيات التي يتفرد بها التراب، مما يجعل توظيف المقياس المحلي ضروريا لتفسير الميكانيزمات الخاصة والدينامية الداخلية التي تتحكم بدورها في تنظيم التراب محليا، والتي يمكن أن تمنحه مسارا خاصا مختلفا عن المجال الأوسع[118]. فتفاعل العوامل والمكونات الخارجية ذات طابع عام وشمولي، مع المكونات الداخلية لكل مجال ترابي لا يعني بالضرورة إفراز نفس الوضعيات لدى هذه المجالات الترابية ذات المكونات الداخلية غير المتشابهة، وهذا ما يفرض التشخيص الدقيق لكل مجال ترابي من حيث موارده المحلية واستراتيجيات مختلف فاعليه حتى يتسنى فهم كيفية اشتغاله، ووضع سيناريوهات محتملة لتطوره، بما يمكن من اقتراح برامج تنموية منبثقة من القاعدة على أساس الإمكانيات والحاجيات.

إن ما يتيحه التراب من إمكانيات للتشخيص، باعتباره مقياسا مجاليا وبنية مادية وعلاقات، لا تتوقف عند معرفة واقع حاله، المتمثل في إبراز شخصيته التي تميزه عن باقي المجالات الترابية الأخرى، من خلال تقييم عناصر قوته ومواطن ضعفه، وإبراز الفرص المتاحة له والمخاطر المحدقة بتطوره، وإنما أيضا، على استشراف آفاقه المستقبلية من خلال الإحاطة المعمقة بإمكانياته الراهنة وتحليل نزوعاته الداخلية، وتطورات محيطه الخارجي على كافة مستوياته التراتبية، وذلك لبلورة فرضيات حول السيناريوهات المحتملة لتطور هذا التراب.

117- **جنان لحسن (2010):** نفس المرجع السابق، ص. 11.

118- **جنان لحسن (2010):** نفس المرجع السابق، ص. 12.

وانطلاقا من المبدأ الجوهري القاضي بكون أن مستقبل أي تراب ليس قدرا محتوما، فإن جمع ما يكفي من العناصر والمعلومات حوله يمكننا من بلورة إستراتيجية تنموية بأسلوب ووثيرة أكثر نجاعة[119]، تمكن من إعداده.

2.2. التراب حامل للمشروع الترابي من منظور مقياس للتهيئة والتنمية

يطرح إعداد التراب والتنمية عدة إشكاليات، يرتبط أبرزها بالمقياس الجغرافي وبالتباينات المكانية على مستوى الإمكانيات والحاجيات والأولويات والاختيارات. فإذا سلمنا بأحد التعاريف المتداولة للتهيئة، والذي يفيد على أنها "مجموعة من الأعمال التشاورية التي تهدف إلى وضع السكان والأنشطة والبنايات والتجهيزات ووسائل المواصلات بنظام على امتداد التراب"[120]، فإنه يمكن أن نستشف أهمية المقياس الترابي بالنسبة للتهيئة وللتنمية. فالتهيئة من حيث هي فعل إرادي وتشاوري، تقتضي بالضرورة وجود مجموعة من الفاعلين تجمعهم وحدة التراب ويتقاسمون حولها رؤى مشتركة، والتي تمت بلورتها بناء على الممارسة اليومية والمعايشة عن قرب. ومن حيث أن التهيئة هي نتيجة، فهي تهدف إلى التنمية من خلال وضع السكان والأنشطة وإنشاء التجهيزات والبنايات بطريقة متوازنة ومرضية وعادلة على التراب، ولا يمكن أن يتحقق هذا الهدف بدون أن يتبلور الفهم والإدراك لدى الفاعلين على أساس تشخيص وتركيب لواقع مجالهم بجميع مكوناته. من هنا يأتي التساؤل حول الاستعمال المكثف لمفهوم التراب في الجغرافيا وفي العلوم المساعدة لها، خاصة تلك التي لها علاقة بإعداد التراب، وأيضا بمختلف الفاعلين المهتمين بذلك؟.

يرجع (MOINE , A. 2006) هذه المسألة إلى أربعة عوامل، وهي:

- التخطيط الفوقي الذي كانت تنهجه الدولة، يخلق مسافة بين مقياس التخطيط والتدخل على المستوى الوطني والتنمية المحلية. لكن مع تقدم اللامركزية بدأ مفهوم التراب يحظى، تدريجيا، بأهمية خاصة حيث بدأ يظهر محليا وجود نظام فاعلين، تسمح علاقاته بالحفاظ على النظم الترابية واستقرارها النسبي.

- هناك حاجة ملحة للحفاظ على الروابط مع المحلي في سياق عالم معولم، حيث يتم اعتبار التراب كالعودة إلى المحلي، لكونه يخلق الروابط التي تضع الفاعلين في توازن محلي.

- العامل الثالث، يرتبط بالتعقيد الذي يشعر به الفاعلون حولهم، بحيث يغرقهم ذلك في عدم اليقين من القرارات التي يتعين اتخاذها، مما يستدعي مع هذا التعقيد، فهم واقع حال المجالات الترابية، وكيفية تشكلها وتطورها من خلال جمع المعطيات حول تنظيم المجال وحول اشتغال الفاعلين.

- العامل الرابع ذو صلة بتخصص الجغرافيا، حيث يتم التخلي تدريجيا عن التفريعات الموضوعاتية القديمة لصالح المقاربة الظاهراتية، ويتجلى ذلك من خلال التحول من الملاحظات التي تنتج عن بعض الظواهر نحو فهم الميكانيزمات التي تنتج هذه الظواهر، ولكن أيضا استيعاب دور الفاعلين في الزمن، وفي مقاييس مجالية مختلفة[121].

يطرح تباين المقاييس المجالية والتمايزات المكانية إشكالية معقدة حول عمليتي التهيئة والتنمية؛ فإذا كانت المقاربة الإدارية تنظر إلى العمل التنموي على أنه شمولي صالح لجميع المناطق، فإن المقاربة الترابية للتهيئة والتنمية تنطلق من حقائق مكانية، مع ما يفرضه ذلك من إيلاء أهمية قصوى للتمايزات المكانية، وبالحيوية التي يبديها الأفراد في مجال

---

[119]- **بن عاشور عبد الحكيم (2014):** نفس المرجع السابق، ص. 84.

[120]- **MARLIN, P. (1988):** géographie de l'ménagement, Editeur P.U.F, Paris., p. 11.

[121]- **MOINE, A. (2006):** op. cit., p. p. 115- 116-117.

التنظيم والتجهيز[122]. ولذلك فإن مشكلات التهيئة والتنمية تتعلق بالمقياس الترابي الذي يمكن أن تلتقي فيه المقاربة الترابية القاعدية المنبثقة عن المحلي، والمقاربة الشمولية التي تعكس التوجهات العامة والأجهزة الممثلة لها محليا.

يشكل التقسيم الترابي أول رهان لسياسات التنمية الترابية، بحيث يفضي هذا التقسيم إلى إفراز وحدات ترابية، تشكل إطارات مهيكلة للفعل العمومي، وعاملا في بلورة الهوية الجماعية التي قد تساهم في تعزيز القدرة التنظيمية وتدخل المجتمع المدني. فعملية تقسيم التراب لم تعد وظيفتها الأساسية منحصرة في استحداث مجالات ترابية معلومة الحدود (جهات وأقاليم وجماعات قروية حضرية ومقاطعات) لإحكام الضبط والمراقبة المجالية من قبل المركز، وإنما هي عملية تندرج في إطار المشاركة في القرار التنموي المحلي من خلال توسيع الحقل الديمقراطي ومجال اللامركزية ونهج سياسة القرب، وما يقتضيه ذلك من تفويض المزيد من الصلاحيات، التي كانت من اختصاص الدولة، للمؤسسات المحلية القائمة والمستحدثة، وتعزيز قدرات الفاعلين المحليين للإسهام في التنمية. وعلى هذا النحو، فإن تقسيم التراب يعيد مأسسة الفعل الجماعي والتدخل العمومي من خلال آليات الحدود الإدارية التي تحدد المقاييس المجالية للتدخل، ومن خلال آليات الفاعلين التي تحدد مجالات اختصاص تدخلاتهم والدوائر الترابية لسيادتهم والموارد المالية والبشرية التي تخصص لهم بحكم القانون.

يهدف تقسيم التراب، إلى مقاربة التنمية من خلال المحلي، وذلك بجعل المجالات الترابية منطلقا للتصورات والتخطيط، وهدفا للانجاز والتطبيق، وذلك في عملية ينخرط في إعدادها وتطبيقها كل الفاعلين، مع مراعاة الأولويات والإمكانيات، وكذا مختلف الترابطات الزمنية والترابية خلال الانجاز[123]. فالمؤكد أن عملية التهيئة والتنمية عمليتين تقتضيان الانطلاق من المحلي، بكل ما يعكسه من الخصوصيات في أبعادها المادية (الوسط الطبيعي) والاجتماعية والثقافية (قيم ومعارف ومهارات وتراث..) وفي نظامه الإنتاجي (العلاقات الاجتماعية للإنتاج). ورغم أن هذه المقاربة تتيح نظريا، إمكانيات عديدة للفاعلين المحليين للاشتغال على القضايا المحلية وفق تقاطع رهاناتهم واستراتيجيهم، والتنسيق حولها فيما بينهم على خلفية القيم والمعايير والمعارف المشتركة لمعالجة إشكالياتهم الخاصة، فإن الفعل التنموي المحلي يمكن أن يصطدم بعوائق مرتبطة أساسا بتقسيم التراب.

يمكن لتقسيم التراب، باعتباره إجراءا إداري يعود فيه الاختصاص إلى السلطات العمومية، أن يفرز مجالات ترابية غير متطابقة بما يكفي مع الديناميات المحلية التي تتحدد بتنسيق الفاعلين، مما يجعل فعالية التدخل والتقائية السياسات القطاعية معرضة للخطر[124]. وعليه فإن فالبحث الجغرافي ملزم بالانكباب على دراسة ميكانيزمات الاستتراب ليجعل المبادرة الجماعية المنبثقة عن آليات التغيير القاعدية تلتقي بالمبادرة الإدارية على مستوى هياكل الدولة. ومن هنا تأتي أهمية الترابة باعتبارها مجموعة من العلاقات التي تربط بين الناس أو الجماعات الاجتماعية فيما بينها من خلال وسائط مختلفة (أفكار، مشاريع، وسائل الاتصال..)، وفيما بينها وبين الوسط البيئي والاجتماعي لضمان استقلاليتهم والمحافظة على الهوية والانتماء. والتِّرابة تأخذ بعدا ثقافيا من خلال نظام القيم التمثلات المشتركة التي تؤدي إلى بناء هوية ثقافية خاصة.

122- **الناصري محمد (2002):** نفس المرجع السابق، ص. 12.

123- **حزوي محمد، حاج علي ألفة (2005):** نفس المرجع السابق، ص. 66.

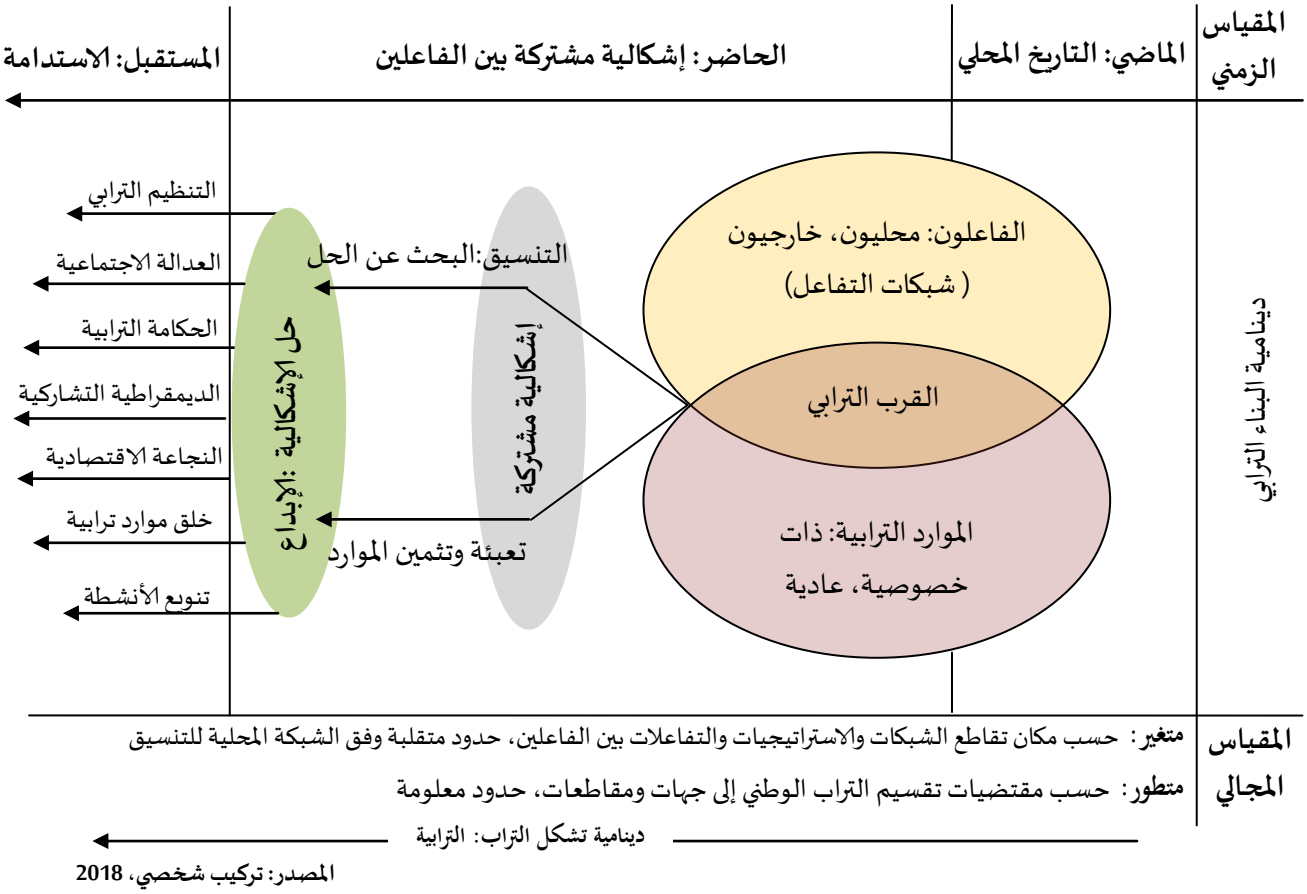
124- **ROCHMAN, J. (2008):** op. cit., p. 87.

ومن هذا المنطلق يكون الجغرافي من المؤهلين للقيام بمهمة التنمية أو على الأقل الإسهام في ذلك، وطبعا ليس المقصود أن الجغرافي ينفرد بالكفاءة والقدرة على اقتراح مشروع، أو مخطط للتنمية وإعداد المجال، وتأطير تنفيذه، وتتبعه ميدانيا، بل يعمل ضمن فريق من المتخصصين تحدده طبيعة المشروع[125]. فالتهيئة المجالية مهمة جماعية تشاركية، تقتضي إسهام العديد من التخصصات خصوصا الاقتصادية والاجتماعية. كما أن الاختيار النهائي لمشروع تنموي والمصادقة عليه، ليس بيد الجغرافي أو غيره من المتخصصين الذين ساهموا في صياغته، بل يكون موضوع رهانات سياسية، واقتصادية، واجتماعية بين عدة أطراف لها مصالح متباينة في أغلب الحالات، وبالتالي يجب أن يأخذ الاختيار النهائي هذه المصالح المتضاربة بعين الاعتبار، بحيث يسعى للتوفيق بين كل الرغبات والأهداف المتباينة التي يبنى من خلالها النظام الترابي.

III. النظام الترابي: بناء ينتج عن تنسيق الفاعلين وتثمين الموارد الترابية

تستند مقاربة عملية بناء النظام الترابي على فرضية أن التراب هو بناء اجتماعي ناتج عن عمليات من التنسيق بين الفاعلين الذين تجمعهم إشكالية/إشكاليات إنتاجية يبحثون عن حل لها، ومن تثمين الموارد الترابية، والغاية من وراء ذلك هي إعطاء دينامية متجددة للتراب[126]. ومن ثم فإن ظهور المجالات الترابية ومختلف الديناميات التطورية التي تعرفها تأتي من سلوك الفاعلين، أي من مستويات تنسيقهم وقدرتهم على اكتشاف وخلق موارد جديدة.

خطاطة رقم (2): مكونات وعناصر دينامية البناء الترابي



المصدر: تركيب شخصي، 2018

[125]- **الأكحل المختار (2005):** الجغرافيا التطبيقية بالمغرب: الحصيلة والآفاق، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 122، كلية الآداب، الرباط، ص. 13.

[126]- **LAMARA, H. (2009):** op. cit., p. 04.

1. يبنى التراب من التنسيق بين الفاعلين

إذا كانت علاقات التنسيق بين الفاعلين تفسر عمليات البناء الترابي[127]، فإن الرهان في إدراك طبيعة هذه العلاقات وأشكال اشتغالها، والتأثيرات التي تتحكم فيها والنتائج التي تولدها، يتوقف على الإلمام بمنظومة القيم والمعايير والقواعد التي توجه سلوك الفاعلين واستراتيجياتهم، ذلك أن التراب هو الحامل للمعايير والقواعد المنتجة بواسطة الفاعلين المشاركين في تحديد شروطه التنموية[128]. فتقدير تأثيرات التراب على أنماط الحياة وأشكال التنشئة الاجتماعية والتنظيم وعلى عمليات التنمية، يقوم على فهم تعقد العلاقات بين الإنسان والمجال، والبحث في تحديد العوامل المكونة لها ومفاتيح التشكل الترابي وكيفية استمرار أو تلاشي البناءات الاجتماعية والمجالية[129].

1.1. القرب في قلب عمليات التنسيق بين الفاعلين

سنحاول في هذه الفقرة أن نجيب على الأسئلة التالية: كيف تتحقق وتتعزز عمليات التنسيق بين الفاعلين انطلاقا من شرط القرب؟ وما هي أهميته في ديناميات عمليات التنمية الترابية؟.

يمكن أن نستعين في تحليل علاقة القرب بعمليات البناء الترابي على الأعمال النظرية المنجزة في تخصص اقتصاد القرب، خاصة من حيث مقاربتها لأشكال التنظيم المحلي للإنتاج كالمقاطعة الصناعية، وأنساق الإنتاج المحلية، والمجالات الخلاقة[130]، هذه الأعمال التي تجعل من القرب عاملا في التنافسية الترابية وبعدا ممكنا للتنسيق[131] بين الفاعلين. إذ تلتقي تحليلات تيار اقتصاد القرب حول أربعة عناصر، ذات آثار هامة على عملية التنسيق بين الفاعلين، وهي: تركيز التحليل حول محيط الإنتاج وخلق الموارد، ومنح مكانة كبرى للتاريخ في التحليل، وإسناد ظهور المجالات الترابية على التعلم الجماعي، وأخيرا على علاقات خارج السوق[132].

يحيل مفهوم القرب، في المقاربة الترابية، على وجود قاعدة مجالية وسياسية ومعرفية وقيمية لعمليات التنسيق بين الفاعلين على المستويين المحلي والعالمي استنادا على تمفصل الأبعاد المجالية والتنظيمية والمؤسساتية[133]، وبدون هذا القرب، ليس هناك تنسيق بين الفاعلين، ولا يمكن أن يظهر التراب[134].

فمن المعلوم أن النظريات الاقتصادية النيوكلاسية والجغرافيا الاقتصادية الجديدة تنطوي تحليلاتها لمسألة التنظيم المجالي على توظيف مفهوم القرب، ولو ضمنيا، وذلك في تفسير توطين المقاولات والأنشطة والاستقطاب والتنافسية، غير أن حمولة هذا القرب، المتمثل في المسافة وتكلفة النقل، ظل جغرافي محض وفارغ من أي محتوى اجتماعي. وإذا كانت السياقات التاريخية لظهور هذه النظريات محكومة أساسا بهاجس المسافة الجغرافية، ووضعية وسائل المواصلات التي لا تزال كفاءاتها ضعيفة إذ ذاك، فإن التطورات التي أحدثتها العولمة في تقنيات المواصلات

127- **LAMARA, H. (2009):** op. cit., p. 07.

128- **ANGEON, V.; CARON, P.; LARDON, S. (2006):** op. cit., p. 02.

129- **ROCHMAN, J. (2008):** op. cit., p. p. 86-87.

130- **PARODI, M. (2005):** op. cit., p. 27.

131- **RALLET, A. (2002):** op. cit., p. 12.

132- **COLLETIS, G.; GIANFALDONI, P.; RICHEZ- BATTESTI, N. (2005):** économie sociale et solidaire, territoires et proximité, Economie sociale et territoires, Revue Internationale de l'économie sociale (RECMA), N ° 296, p. 10.

133- **TORRE, A ; ZUINDEAU, B. (2006):** op. cit., p. 02.

134- **LAMARA, H. (2009):** op. cit., p. 07.

ووسائل الاتصال، وفي تحرير المبادلات، وكذا تنامي دور المجتمع المدني والديمقراطية المحلية وبروز الإشكاليات البيئية، قد جعلت المهتمين بالقرب يعيدون قراءته على ضوء هذه المتغيرات الجديدة. فمفهوم القرب المكتشف تحت مختلف مظاهره، المجالية وغير المجالية، يهدف إلى تجاوز المفهوم المقيد نسبيا للمجال لإثراء وتعميق التنسيق[135].

يحيل التراب إلى نوعين من القرب: الجغرافي والتنظيمي، هذا الأخير ينقسم إلى فرعين تبعا لمنطق التشابه (القرب الاجتماعي) ومنطق الانتماء (القرب المؤسسي). رغم أن القرب المؤسساتي يتم التغاضي عنه في بعض التحليلات بمبرر أنه غير ملزم، ويتم إبداله بمفاهيم مستوحاة من اقتصاد الاتفاقيات واقتصاد التفاعلات، مع إقحامهم لمسائل مثل الثقة والجوار[136]، إلا أننا مع ذلك، نتفق مع تيار القرب الذي يمنح للقرب المؤسساتي أهميته الكبرى في التنسيق اعتبارا أن التراب هو مكان إسقاط للسياسات العمومية، والتقاء الفاعلين المؤسساتيين أيضا، ولذلك فإن التنسيق بين الفاعلين يتحدد بالانتماء المؤسساتي[137] خاصة أولئك الذين تؤطرهم نفس التشريعات والقوانين. ومن ثم، يمكن التمييز، على الأقل، بين ثلاث فئات من القرب، لكنها تتقاطع كلها في يسمى بالقرب الترابي (خطاطة رقم 3).

أ. القرب الجغرافي: يحيل القرب الجغرافي، في التحليلات الاقتصادية، إلى الشروط الموضوعية لتوطين الوحدات الإنتاجية بناء على المزايا والعوائد التي يوفرها مجال جغرافي معين، خاصة ما يتعلق منها بالتكلفة الزمنية والنقدية للنقل[138]، وكذا المواد الأولية واليد العاملة. غير أن الاقتصادي الفرنسي فرانسوا بيرو (PEROU, F. 1964) حاول في نظريته حول "أقطاب النمو" أن يدمج البعد الاجتماعي للآليات الاقتصادية أو المسافة الوظيفية[139] في تحليل نمو الأقطاب، بحيث لم يعد معه القرب الجغرافي يختزل في القرب الفيزيائي الذي يتمثل في المسافة المترية، بل أصبحت المسافة مرتبطة في التحليل بالزمن. ونتيجة لذلك، صار القرب الجغرافي يخضع لمستوى تطور البنية التحتية ووسائل النقل ودرجة استعمالها الذي يحدث تعديلات على مسافات التنسيق[140].

وقد أدى اكتشاف مفهوم التراب واستيعابه، فيما بعد، على أنه بناء سوسيو-اقتصادي ناتج عن تنسيق التدخلات بين مختلف الفاعلين في المجال، إلى إعادة قراءة المجال من زاوية التنسيق[141]، وذلك استنادا على فرضية أن التمايز المجالي ينتج عن عدم التماثل وعدم التجانس في علاقات التنسيق، حيث استراتيجيات الفاعلين هي التي تحدد التراب وخصوصياته[142]. وإذا كانت هذه التصورات النظرية، المبنية أساسا على العديد من التجارب الميدانية كالمقاطعة الصناعية وأنساق الإنتاج المحلية والمجالات الخلاقة، قد أبدلت مفهوم المجال بوصفه قاعدة للأنشطة فقط، بمفهوم التراب الذي يبنى من خلال تنسيق الفاعلين وتثمين الموارد الترابية، فقد جعلت القرب الجغرافي في قلب هذا البناء

135- **PECQUEUR, B.; ZIMMERMANN, J. B. (2002):** les fondements d'une économie de proximités, Document de Travail N° 02A26 , GREQAM, p. 02, http://www.greqam.fr/sites/default/files/_dt/greqam/02a26.pdf, consulté en date du 16 aout 2016.

136- **COLLETIS, G.; GIANFALDONI, P.; RICHEZ- BATTESTI, N., (2005):** op. cit., p. p. 11-12.

137- **RALLET, A. (2002):** op. cit., p. 13.

138- **TORRE, A.; ZUINDEAU, B. (2006):** op. cit., p. 2.

139- **GILLY, J. P. (2006):** l'économie de proximité: principes théoriques et études de cas, les territoires productifs en question(s), transformations occidentales et situations maghrébines, Coll. maghreb et sciences sociales, Edit. institut de recherche sur le maghreb contemporain, Tunis, p. 9.

140- **GILLY, J. P. (2006):** op. cit., p. 9.

141- **LAMARA, H. (2009):** op. cit., p.08.

142- **LAMARA, H. (2009):** op. cit., p. 09.

الترابي. فما هي حدود إسهام القرب الجغرافي في التنسيق بين الفاعلين؟.

يشير القرب الجغرافي إلى موقع التفاعلات بين العديد من الفاعلين في مساحة جغرافية محددة، بحيث تصبح وظيفته فعالة في إقامة الروابط بين الفاعلين وتعزيز تنميتها من خلال وجود نظام مشترك من القيم والمعايير والتمثلات، الناتجة عن وحدة المجال الجغرافي المشترك، ومن خلال تسهيل تبادل المنتجات والمعلومات وتقاسم المعارف[143] والخبرات بين مختلف الفاعلين.

تضمن الوحدة الجغرافية المشتركة إمكانية القرب الجغرافي بين الفاعلين الموطَّنين فوق هذه الوحدة، لكن دور هذا القرب لا يتوقف عند تسهيل التنسيق، بل أيضا على هيكلة هذا التنسيق، بحيث يمكن أن يسمح بتنمية وتقوية الروابط التنظيمية بين الفاعلين، التي لا تستند على التوطين فقط، بل أيضا على وجود خصائص مشتركة للمجال، التي تجعل الفاعلين يلتزمون بنفس منظومة التمثلات التي تشكلت لديهم عبر تاريخ طويل من تراكم الذاكرة، ومن التعلم المعرفي الجماعي الناتج عن تكرار التفاعلات التي تؤدي إلى تطوير المعايير والقيم المشتركة[144]. ومن ثم يبنى النظام الترابي من خلال العلاقات المستدامة للقرب الجغرافي المتطور بين عدد وافر من الفاعلين، هذه العلاقات من الجوار يمكن أن تؤدي إلى ممارسات وتدخلات ملموسة أو إلى تطوير العديد من المعايير والقواعد المشتركة[145]. ومن هذا المنطلق، يشكل القرب الجغرافي موردا ترابيا مجسدا مجاليا ومنغرسا ترابيا، يحتمل أن يساهم في ظهور الأشكال الترابية الحاملة للتنمية، خاصة ما يتعلق بتكوين تعاونيات، وجمعيات، وأنساق إنتاج محلية مهيكلة حول أنشطة اجتماعية واقتصادية معينة.

وإذا كان القرب الجغرافي ينطوي على تمثلات المجموعات البشرية التي تمتلك مجالا ترابيا معينا، فإن هذه التمثلات غير مستقلة عن حمولات الأفراد والمجموعات[146]، مما يجعل هذا القرب يبدوا ذاتيا، حيث يخضع للحمولات الإيديولوجية والنفسية وطبيعة البنية التحتية، ومستوى تطور وسائل وخدمات النقل والاتصال.

يمكن للقرب الجغرافي أن يعرقل عمليات التنمية، في حالات كثيرة، حينما يصبح هذا القرب عاملا في إذكاء الطائفية وتوليد الصراعات[147]، أو حينما يتخذ التنافس بين الفاعلين أبعادا إقصائية. كما يمكن للقرب الجغرافي أن تنجم عنه وفورات خارجية سلبية[148]، بفعل نزاعات الجوار والاستعمال المشترك للموارد، خاصة تلك التي لها أبعادا بيئية، وذلك نتيجة القرب الجغرافي للظواهر المقلقة والملوثة للسكان كالمصانع الملوثة ومطارح النفايات العشوائية، ومصادر الإزعاج.. أو نتيجة التنافس حول استخدام نفس الموارد أو نفس المجال[149].

أصبحت العلاقات بين مختلف الفاعلين أكثر كثافة وتنوعا، وقد تتجاوز القرب الجغرافي المبني على الجوار، خاصة مع التطور الهائل لوسائل المواصلات والاتصال، نحو أشكال أخرى من القرب التي يمكن أن تهيكل التنسيق بين

143- **RALLET, A. (2002):** op. cit., p.17.

144- **ANGEON, V.; CARON, P.; LARDON, S. (2006):** op. cit., p. 10.

145- **LELOUP, F.; MOYART, L.; PECQUEUR, B. (2005):** op., cit., p. 326.

146- **RALLET, A. (2002):** op. cit., p.17.

147- **PECQUEUR, B. (2009):** De l'exténuation à la sublimation: la notion de territoire est-elle encore utile?, Varia, Géographie, économie, société, Editeur Lavoisier, Vol. 11, N° 1, p. 58.

148- **TORRE, A.; ZUINDEAU, B. (2006)**: op. cit., p. 03.

149- **TORRE, A.; ZUINDEAU, B. (2009)**: op. cit., p. p. 351-352-353.

الفاعلين، من خلال وجود شبكات من المبادلات والعلاقات الاجتماعية والسياسية والمهنية التي قد تبنى خارج القرب الجغرافي، والتي تجعل مختلف الفاعلين المنخرطين في نفس مجال العلاقات، يشعرون كأنهم ينتمون إلى نفس التراب أو إلى نفس الكيان[150]، وهذا ما جعل النقاش العلمي حول تعدد معاني القرب يدمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للقرب في عملية التنسيق بين الفاعلين[151].

ب. القرب التنظيمي: يعرف القرب التنظيمي كقدرة التي تتيحها المنظمة لجعل أعضائها تدخل في تفاعلات. فالمنظمة تيسر التفاعلات داخلها أكثر من الوحدات الواقعة خارجها[152]، ويمكن لهذه المنظمة أن تكون مقاولة أو إدارة أو مجموعة بشرية محلية أو شبكة اجتماعية أو حزبا أو جمعية أو تعاونية...حيث ينتج عن عضوية الفاعلين إلى نفس المنظمة، بروز مجال العلاقات أو المجال المرجعي، الذي تتهيكل فيه سلوكات الفاعلين حول منظومة مشتركة من القيم والمعايير والتمثلات وأنماط التفكير والأهداف والتدخلات[153]، بحيث يمكن أن تتقلص هوة الفوراق المجالية والاقتصادية والاجتماعية والإيديولوجية بين هؤلاء الفاعلين، وذلك تحت تأثير الالتزام بالقواعد المشتركة والإجراءات الروتينية المتبعة[154] إضافة إلى ما يخلفه تردد التفاعلات من تقارب التمثلات بين الفاعلين.

يؤدي القرب التنظيمي، المجسد في الانتماء لنفس المنظمة، إلى إمكانيات حدوث وتعزيز التنسيق بين الفاعلين، سواء داخل نفس التراب أو بين مجالات ترابية المختلفة، وذلك عن طريق تسهيل التفاعلات بين أعضاء المنظمة، وتشجيع تدفق المعلومات التكنولوجية والمهارات والمعارف التي يمكن أن تؤدي إلى ميلاد العلاقات التكاملية بينهم، وظهور الموارد ذات خصوصية[155]. فوجود الشبكات الاجتماعية، الناتجة عن الثقة المتولدة عن استمرار وكثافة التفاعلات بين الفاعلين المنتمين لنفس التنظيم، تساهم في دينامية التعلم الجماعي وتوليد الوفورات الخارجية التي لها تأثير إيجابي على عمليات الابتكار ونشر التكنولوجيا[156].

يلاحظ أن قراءة القرب غير المجالي لا تسمح وحدها بالإجابة الكاملة على بعض الإشكالات الأساسية للتنسيق بين الفاعلين، إذ كيف يمكن للقرب التنظيمي أن يفسر التنسيق بين الفاعلين خارج الأشكال الأخرى من القرب؟ وكيف يمكن حل الصراعات الملازمة لأي منظمة، باعتبارها نموذجا يمثل القرب التنظيمي؟ وهل يمكن بناء حلولا وسطية التي يتطلبها العمل الجماعي اعتمادا على القرب التنظيمي فقط؟ وكيف يمكن فرض صياغة الخيارات الجماعية؟ وما هي الآليات الممكنة لإدراج الفرد في بنية السلطة التي تشكل هيكل المنظمة؟ وكيف يدمج دور الأحكام القانونية في معالجة

150-**MARTIN, P. (2010):** l'économie de proximité: une réponse aux défis majeurs de la société française, avis du conseil économique, social et environnemental, la section des economies régionales et de l'aménagement du territoire (République Française), N° 17, p. 6.

151- **NATHALIE, B.; PATRICK, M. (2004):** La gouvernance locale, un retour à la proximité, Proximité et territoires, Rev. Économie Rurale, N° 280, p. 82.

152-**BOUBA-OLGA, O.; GROSSETTI, M. (2008):** socio-économie de proximité, La proximité: 15 ans déjà!, Revue d'Économie Régionale & Urbaine (RERU), Editeur Armand Colin, N° 3, p. 315.

- **TORRE, A.; ZUINDEAU, B. (2006):** op. cit., p. p. 01-02.

153- **ANGEON, V.; CARON, P.; LARDON, S. (2006):** op. cit., p. 08.

- **PARODI, M.(2005):** op. cit., p. 31.

154- **TORRE, A.; ZUINDEAU, B. (2006):** op. cit., p. 02.

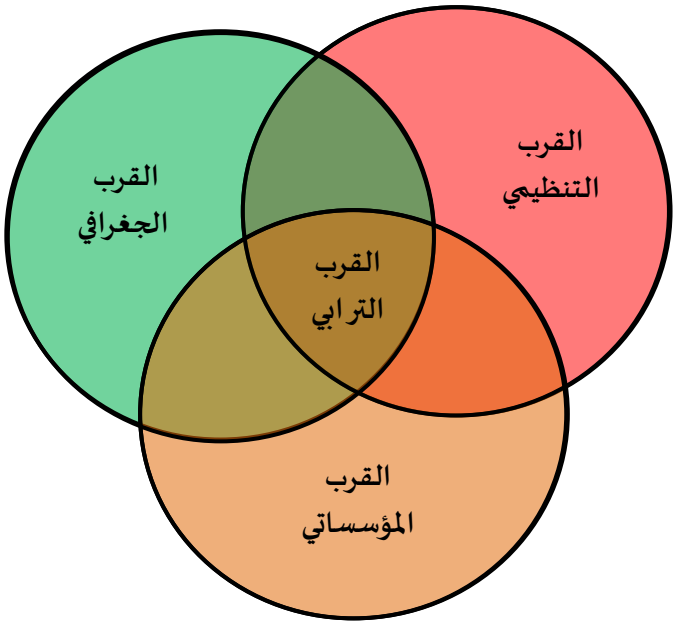
155- **VILLARD, L. (2005):** op. cit., p. 36.

156- **PARODI, M. (2005):** op. cit., p. 31.

القضايا سواء داخل المنظمة أو خارجها[157]؟.

ج. القرب المؤسساتي: يستند القرب المؤسساتي على انضواء مختلف الفاعلين تحت قواعد العمل المشتركة، سواء بشكل صريح أو ضمني، وفي بعض الحالات، تجمعهم منظومة مشتركة من التمثلات والقيم. غير أن هذا القرب لا يحيل إلى الالتزام الدائم لكافة الفاعلين بالقواعد المشتركة، بل هو نتيجة التسويات المؤقتة بين مختلف الفاعلين ذوي المصالح المتعارضة وأحيانا متناقضة كعلاقة الأجير برب العمل، أو علاقات بين الشركات (المنافسة والتعاون)، أو العلاقة بين الفاعلين في القطاع العمومي والفاعلين في القطاع الخصوصي(منطق المصلحة العامة مقابل منطق الربح)[158].

خطاطة رقم (3): تمفصل أشكال القرب



المصدر: TORRE, A. ; BEURET, J. E. (2012) : p. 11 (بتصرف)

تظهر هذه الخطاطة أن تقاطع مختلف أشكال القرب تؤدي إلى بروز القرب الترابي؛ خاصة إذا عندما تكون المجالات الترابية تتقاطع فيها التفاعلات المتميزة بين المجالات الطبيعية وأنماط من تنظيم الأنشطة المختلفة التي تقوم بها المجموعات الاجتماعية والاقتصادية الحاملة لمشروع التنمية[159]، كمنظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

يصعب أن تبقى أشكال القرب منفصلة ومستقلة، مع تطور الحياة الاجتماعية وتداخل مستوياتها، فهي تخضع لمتغيرات تطور وسائل الاتصال والمواصلات، وتغير الروابط الاجتماعية الأسرية ومفهوم الجوار..، مما قد يجعل هذه الأشكال من القرب إما في تنافر أو في تكامل.

يشير (TORRE, A. 2006) إلى أن تقاطع القرب الجغرافي مع القرب التنظيمي يوفر شبكة لتحليل مختلف أنماط

157- **TALBOT, D. (2008):** Les institutions créatrices de proximités, La proximité: 15 ans déjà!, Editeur Armand Colin, Revue d'Économie Régionale & Urbaine (RERU), N° 3, p. 294.

158- **GILLY, J. P.; LUNG, Y. (2005):** Proximités, secteurs et territoires; Cahier du GRES, N° 9, p. 06.

159- **TORRE, A.; BEURET, J. E. (2012):** op. cit., p. 05.

التنظيم الجغرافي للأنشطة[160]. ففي حالة المقاطعة الصناعية، وأنساق الإنتاج المحلية، والتكتلات، ليس القرب الجغرافي وحده الكفيل بالحفاظ على علاقات المقاولات، وإنما أيضا وجود نسق اجتماعي وثقافي محلي، توحده قواعد التضامن وترابط علاقات القرابة والنسب..، ولا تخضع كل علاقاتها لمنطق السوق، وهذا يسمح بخلق محيط لتبادل المزايا والمنافع من سلع ومعلومات ومعارف وتبادل التكنولوجيا عبر التعلم الجماعي.

فتقاطع القرب الجغرافي الذي يدرج الفاعلين في جوار ضمن منطقة جغرافية، وعلاقات القرب التنظيمي التي تسمح بالانتماء إلى نفس الشبكات و/ أو إلى التقيد بالقيم المشتركة[161]، والقرب المؤسساتي الذي يوحد الفعل الجماعي للفاعلين، رغم أن آراءهم وتصوراتهم قد تكون متباينة[162]، ينتج عنه ظهور القرب الترابي، من خلال ميلاد وتطور المجالات الترابية إثر تفاعلات هذه المتغيرات التي تخلق الدينامية الترابية، سواء دينامية إنتاجية أو دينامية الحياة بمختلف مكوناتها.

يشمل القرب الترابي تفاعل مختلف مميزات أشكال القرب الأخرى، مما يجعل المجالات الترابية التي تبنى من القرب الترابي، تعكس تمفصل والتقائية علاقات المحلي والعالمي، وحاملة للمشاريع الجماعية، وبالتالي، تكون ملائمة للحكامة الترابية التي تشكل المحور الذي يبنى حوله المشروع الترابي.

2.1. الرأسمال الاجتماعي مورد ترابي حاسم في عمليات التنسيق بين الفاعلين.

تحيل مقاربة موضوع البناء الترابي إلى وظيفة الرأسمال الاجتماعي في جعل التنسيق بين الفاعلين ممكنا، استنادا على وجود تفاعلات اجتماعية بين هؤلاء الفاعلين حول مسألة مشتركة في مجال ترابي معين، مما قد يمنحهم القدرة على الاستفادة من الشبكات الاجتماعية، من خلال تعبئة العلاقات الاجتماعية، التي لا تتوقف عند تفعيل الروابط الاجتماعية القائمة ولكن، أيضا تقوية هذه العلاقات عن طريق توليد قواعد جديدة للعلاقات[163].

فإذا سلمنا بتعريف التراب على أنه "بناء اجتماعي ناتج عن التنسيق بين الفاعلين" فإن علاقات التنسيق هذه تخضع في إنتاجها وتدبيرها لنسق من القيم والقواعد والمعايير المشتركة التي توجه سلوك الفاعلين. هذه القواعد عبارة عن مؤسسات ومعارف وعلاقات..، التي تسمح بالحفاظ على الإجماع المرتكز على الانتماء إلى نفس الهوية الجماعية.

وانطلاقا من ذلك، يشكل الرأسمال الاجتماعي، بكل أبعاده الهيكلية (تركيبة المؤسسات والشبكات الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية) والمعرفية (القيم والمعايير الاجتماعية والثقة والمشاركة والمعتقدات والمواقف والتضامن والتبادلية)، موردا ترابيا محتملا وعاملا ممكنا ومؤثرا في عمليات التنسيق بين الفاعلين، سواء من حيث استناده في نشوئه وتطوره على الهوية المشتركة من القيم والمثل والعادات..، وعلى الآليات المؤسساتية[164] التي توجه أفعال وسلوكات ومشاعر وتمثلات الأفراد والجماعات، داخل هذه المجموعة البشرية، أو من حيث وجود روابط اجتماعية بين

160- **TORRE, A. (2006):** clusters et systèmes locaux d'innovation: un retour critique sur les hypothèses naturalistes de la transmission des connaissances à l'aide des catégories de l'Économie de la Proximité, Régions et Développement, LEAD, Universite du Sud-Toulon Var, N° 24, p. 25.

161- **RALLET, A. (2002):** op. cit., p. 17.

162- **TALBOT, D. (2008):** op. cit., p. p. 298 -299.

163- **ANGEON, V.; CARON, P.; LARDON, S. (2006):** op. cit., p. 09.

164- **LAMARA, H. (2009):** op. cit., p. 09.

أفراد الشبكات الاجتماعية التي تخضع في منطق اشتغالها للقواسم المشتركة من القيم والمعايير، وكذا القوانين التي تدعم مستوى الثقة بين أفراد هذه المجموعة وتسهل التعاون فيما بينها.

إن التراكم المعرفي الذي أنتجه البحث حول باراديكم الرأسمال الاجتماعي يجعل الإجماع حول مفهوم الرأسمال الاجتماعي بعيد المنال، مما قد يطرح إشكالا ابستيمولوجيا يلقي بصعوباته على تطبيقات هذا المفهوم سواء من حيث قابلية أبعاده للقياس أو المنهجيات المتبعة في ذلك[165]، ولذلك، فإن مطلب هذه الفقرة من البحث سوف نلقي الضوء من خلالها على وظيفة الرأسمال الاجتماعي في تيسير التدخلات والتفاعلات بين الأفراد، من خلال آثاره على الالتزامات وانتظارات الأفراد في وحدة اجتماعية؛ وعلى مصداقية المعلومات المنقولة بواسطة العلاقات الاجتماعية؛ وكذا على الالتزام بالمعايير والعقوبات الفعلية التي تسهل المراقبة الاجتماعية وتجنب استخدام إجراءات وأدوات رسمية[166]. ومن ثم، فمردود الرأسمال الاجتماعي على التنسيق بين الفاعلين، انطلاقا من وظيفته في دعم الثقة بين مختلف أفراد المجموعات المتفاعلة، وبينها وبين مختلف المؤسسات، يمكن أن يشكل قاعدة للتنمية المحلية، إذا تم تثمينه وتوظيفه في إطار إستراتيجية التنمية الترابية[167]. وذلك من خلال آثاره على الرفع من الإنتاج من خلال تقليص التكلفة ومن خلال تسهيل التنسيق والتعاون بين أفراد المجتمع[168].

وفي محاولة منا لتحديد العناصر الأساسية لمفهوم الرأسمال الاجتماعي، سوف نقدم عينة من التعاريف التي وضعها الباحثون الذين تناولوا هذا المفهوم، أمثال (BOURDIEU, P. 1986) الذي يعرف الرأسمال الاجتماعي على أنه "كم من الموارد الواقعية أو المحتملة التي يتم الحصول عليها من خلال امتلاك شبكة من العلاقات الدائمة المرتكزة على الفهم والوعي المتبادل، وذلك في إطار الانضواء تحت لواء جماعة معينة، فالانتماء إلى جماعة هو ما يمنح كل عضو من أعضائها سندا من الثقة والأمان الجماعي"[169]. أما (PUTNAM, R. D. 1980) فيعرفه "كقدرة اجتماعية يرجع ظهورها إلى انتشار عامل الثقة في مجتمع معين أو في بعض أجزائه"[170] في حين يذهب البنك الدولي إلى تعريف الرأسمال الاجتماعي على أنه كل "المؤسسات، والعلاقات، والمعايير التي تشكل نوعية وكمية التفاعلات الاجتماعية في المجتمع"[171].

يستنتج من خلال قراءة هذه التعاريف أن الرأسمال الاجتماعي يلعب دورا مهما في التنسيق بين الفاعلين، وذلك من خلال عناصره التالية:

- **أولا:** يبنى الرأسمال الاجتماعي من الجذور التاريخية ومن القواعد الثقافية للمجموعات البشرية الموطنة في مجال ترابي معين، مما يحيل إلى أنه يعكس الهوية المشتركة لمختلف أفراد هذه المجموعات، بما تتضمنه من نظم وقيم ومعايير وقواعد مشتركة بين مكوناتها، والتي يمكن أن تنمي عنصر الثقة وتسهيل أعمال التنسيق بين مختلف

165- **ناصر محمد؛ هلال جميل (2007):** قياس رأس مال الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله، ص. 05.

166- **ANGEON, V.; CARON, P.; LARDON, S. (2006):** op. cit., p. 05.

167- **ROCHMAN, J. (2008):** op. cit., p. 77.

168- **ناصر محمد؛ هلال جميل (2007):** نفس المرجع السابق، ص. 05.

169- **BOURDIEU, P. (1986):** The forms of capital, in Handbook of theory and research for the sociology of education, edited by J. G. Richardson, New York: Greenwood Press, p. p. 248-249.

170- **ROCHMAN, J. (2008):** op. cit., p.77.

171- **ناصر محمد؛ هلال جميل (2007):** نفس المرجع السابق، ص. 17.

الفاعلين[172]، إذ يمكن الانتماء المشترك من الإجماع حول إشكالية مشتركة.

- **ثانيا:** يدرج الرأسمال الاجتماعي حسب النظرية العامة للموارد، ضمن الموارد الترابية ذات خصوصية[173]، وقد أنتجت هذه الموارد في التراب عبر تاريخ طويل من تراكم للذاكرة والتعلم الجماعي المعرفي استنادا على العديد من القواعد والمعايير والثقافة المتطورة في مجال القرب الجغرافي والمؤسساتي المرتكزة على شكل متميز من التبادل[174]. وتشكل مجموع هذه الموارد إمكانيات خفية أو ظاهرة تولدت عبر العمليات التفاعلية للفاعلين. ويمَكِّن استخدام هذه الموارد بطريقة إستراتيجية من الحصول على مزايا وموارد أخرى.

- **ثالثا:** يشكل الرأسمال الاجتماعي قدرة تتألف من مجموعة من المعارف المحددة، حول أنماط استعمال وتحويل الطبيعة، وحول أشكال الوجود الجماعي للمجموعة وإعادة الإنتاج الاجتماعي وبناء التعايش وعمليات حل النزاعات[175]. تتولد هذه القدرة عن جو من الثقة بين الفاعلين، إذ أن التنظيم بين الأفراد والمجموعات التي تؤلف الشبكات الاجتماعية مشروط بمستوى الثقة الموجودة بين هؤلاء[176] الفاعلين، والتي تنتج عن نسيج من القيم والمعايير والقواعد المشتركة التي تشكل العنصر الأساس من الرأسمال الاجتماعي. وتشكل هذه القدرة عاملا مساعدا في خلق وترسيخ مزايا اجتماعية للفاعلين[177]، إذ تمكن الأفراد على العمل معا، في المجموعات والمنظمات التي تشكل المجتمع المدني من أجل تعزيز القضايا المشتركة"[178]، وذلك نظرا لما تنطوي عليه الشبكات والعلاقات الاجتماعية من تقليل تكاليف المعاملات بين الفاعلين ومن تسهيل تدفق المعلومات والمعرفة والاتصالات التي لها تأثير إيجابي على عمليات الابتكار ونشر التكنولوجيا داخل المجال الترابي.

- **رابعا:** يتجاوز مفهوم الرأسمال الاجتماعي العلاقات الاجتماعية المرتكزة على الانتماءات التقطيعية للمجتمع (الانتماء القبلي، الموقع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي..) إلى إدماج العلاقات والبنى المؤسساتية الرسمية. ولكن، إذا كان إدراج المؤسسات الرسمية ضمن الرأسمال الاجتماعي قد أفرغ المفهوم من أي مضمون محدد، وأي سمة تحليلية[179]، فإن ذلك قد يفيد في كشف ما يمكن أن ينتج عن سلبيات العلاقات العمودية التي يمكن أن تنحرف نحو البحث عن المصالح الضيقة وإخفاء المعلومات والموارد التي يمكن أن تكون عاملا مساعدا في التنمية.

يتشكل الرأسمال الاجتماعي - حسب المقاربة المؤسساتية- من مؤسسات الدولة وطبيعة نظام الحكم والقوانين، وهذا ما يحيل إلى أن عمليات التنسيق بين الفاعلين حول إشكالية مشتركة لا تتحدد فقط بمضمون التاريخ المحلي من الأعراف والتقاليد والقواعد المحلية المشتركة والمؤسسات والاتفاقيات غير الرسمية، ولكنها تبقى محكومة أيضا

172- **ROCHMAN, J. (2008):** op. cit., p. 77.

173- **TERNAUX, P.; PECQUEUR, B. (2008):** ressources territoriales, structures sociales et comportements des acteurs, Revue Canadienne des Sciences Régionales, Vol. 31, N° 2, Imprimé au Canada, p. 265.

174- **ANGEON, V.; CARON, P.; LARDON, S. (2006):** op. cit., p. 13.

175- **ROCHMAN, J. (2008):** op. cit., p. p. 81-82.

176- **ROCHMAN, J. (2008):** op. cit., p. 81.

177- **حسني إبراهيم عبد العظيم**، مفاهيم سوسيولوجية حديثة: رأس المال الاجتماعي، الحوار المتمدن، عدد 3871، بتاريخ 5 أكتوبر 2012، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=326914 ، اطلعت عليه بتاريخ 22 فبراير 2017.

178- **ROCHMAN, J. (2008):** op. cit., p. 79.

179- **ناصر محمد؛ هلال جميل (2007):** نفس المرجع السابق، ص. 18.

بتوجهات الدولة وهياكلها المؤسساتية والقانونية. فإسهام الرأسمال الاجتماعي في التنسيق بين الفاعلين لمعالجة إشكالية مشتركة في مجال ترابي معين، يفرض إيجاد تمفصل يجمع بين استراتيجية والتوجهات العامة للدولة، وبين القضايا والخصوصيات المحلية. فكيف تساهم التعبئة والإشراك في تقوية وتطوير الرأسمال الاجتماعي؟.

يخضع الرأسمال الاجتماعي، على غرار الرأسمال المالي، لمنطق الاستهلاك والاستثمار، ولإمكانية التراكم والنفاذ مع الزمن. غير أن إحدى خصوصيات الرأسمال الاجتماعي أنه لا يتراجع مع الاستخدام، بل يمكن أن يتحلل عندما لا يتم الحفاظ على العلاقات الاجتماعية، مما يجعل تراكمه لا يعتمد فقط على جودة العلاقات الاجتماعية، بل على انتظامها. فالعلاقات الاجتماعية تتطلب التنشيط والتعزيز المستمرين حتى لا تتعرض لخطر الفقدان[180].

وعلى هذا الأساس، يقتضي الحفاظ على الرأسمال الاجتماعي واستمراره تفعيل العلاقات الاجتماعية، عبر تعبئتها على نحو فعال اعتمادا على دينامية العلاقات الاجتماعية المحددة، وذلك بتحليل القواعد التي تتحكم في العلاقات الاجتماعية بين الفاعلين ومعالجتها وتدبيرها على أساس استحضار مبادئ المقاربة الترابية.

يمكن أن نستشف القواعد التي تتحكم في العلاقات الاجتماعية بين الفاعلين من خلال تقاطع الرأس المال الاجتماعي والقرب في عمليات البناء الترابي. فاستحضار المميزات المجالية للروابط الاجتماعية المستندة على بعدي التشابه والانتماء يساهمان في فهم تمفصل البناء الترابي عبر التدخلات ضمن شبكة محلية من العلاقات. فالمقاربة المجالية للعلاقات الاجتماعية تقودنا إلى فهم كيفية إنشاء وتعزيز الرأس المال الاجتماعي في التراب[181].

2. تثمين الموارد الترابية المحلية يعكس نمط البناء الترابي

تأخذ الموارد الترابية مكانة محورية في عملية بناء التراب، إذ يشكل اكتشافها وتعبئتها وتثمينها مرادفا لعمليات تنسيق تدخلات وانتظارات الفاعلين[182]، وشرطا من الشروط المحددة لظهور المجالات الترابية[183] وتطورها. وهو ما يعني أن الموارد الترابية، كما المجالات الترابية، هي بناءات اجتماعية غير موجودة خارج تدخل الفاعلين، بل يتم خلقها لاحقا من خلال عملية التفكير والتجربة والخطأ المتكرر[184] التي تؤول، عبر تواصل عمليات التنسيق بين هؤلاء الفاعلين إلى تحويل هذه الموارد إلى قيم تمكن من حل إشكالية مشتركة، بكيفية تستجيب لرهانات واستراتيجيات الفاعلين. فماذا نعني بالموارد الترابية؟ وما دورها في بناء المجالات الترابية؟ وكيف تساهم في تحقيق التنمية؟.

يخضع مفهوم الموارد، بالتزامن مع مفهوم التراب، لتحولات عميقة منذ العشرية الأخيرة من القرن الماضي، وذلك تحت تأثير تطور نظريات الاقتصاد الترابي. تقليديا، كان ينظر إلى الموارد على أنها مادية وملموسة، إذ تعتبر الموارد الطبيعية على أنها مصادر للثروة يتم تحليلها ومعالجتها من زاويا استغلالها والأنشطة التي تتيحها، وهذا التصور يُخضِع المجالات الجغرافية لمنطق الحتمية الطبيعية، حيث يقاس غناها وقوتها أو فقرها وضعفها بأهمية الموارد الطبيعية الباطنية والسطحية التي تتوافر عليها. أما الموارد الاقتصادية والاجتماعية فهي تلك التي لها سعر وتقاس أهميتها بقيمتها

180- **ANGEON, V.; CARON, P.; LARDON, S. (2006):** op. cit., p. 9.

181- **ANGEON, V.; CARON, P.; LARDON, S. (2006):** op. cit., p. 13.

182- **COURLET, C. (2007):** du développement économique situé, a la croisé des chemins: territoire et ressources, la ressource territoriale, sous la direction de **PECQUEUR, B.; GUMUCHIAN, H.**, Ed. Economica, Paris, p. 38.

183- **LAMARA, H. (2009):** op. cit., p. 12.

184- **LAMARA, H. (2009):** op. cit., p. 10.

في السوق، مما يجعلها محصورة في العمالة والرأس المال والمواد الأولية التي يتوفر عليها التراب[185].

ونتيجة كثافة التحولات التي أفرزتها العولمة في مختلف مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتطور مفهوم التراب، لم يعد ينظر إلى الموارد على أنها تراكم من المواد التي يتم تعبئتها في العمليات الإنتاجية لتلبية الاحتياجات وخلق الثروة، وليست منافع عامة خاضعة لميزة السوق، بل هي موارد تنتج عن التعبئة والتشاور والتنسيق بين الفاعلين حول موضوع مشترك. وفي هذا السياق يعتبر كل من (LEVLY, J. ; LUSSAULT, M. 2003) الموارد على أنها "لم تعد تقتصر على الجوانب المادية وحسب، بل انتقلت لتشمل العناصر غير المادية، التي تتجسد في العلاقات الاجتماعية وتقاطع المعارف والخبرات"[186].

وفي هذا السياق، نجد (COLLETIS, G; PECQUEUR, B. 2005) يميزان في الموارد الترابية بين: الموارد العادية أو القائمة والموارد ذات خصوصية[187]. فالأولى يتم تعريفها بناء على حقيقة أن قيمتها المتاحة أو المحتملة مستقلة عن مشاركتها في عملية الإنتاج، على عكس الموارد ذات خصوصية التي ترتبط قيمتها بشروط استعمالها[188]، أما الثانية فتتشكل إثر عمليات البناء الترابي، الممتدة عبر تاريخ طويل لعمليات من تراكم الذاكرة ومن التعلم المعرفي الجماعي الذي يؤدي إلى صياغة القواعد، ويتم إنتاجها في المجالات الترابية نتيجة تأثير القواعد والعادات والثقافة المتطورة في مجال القرب الجغرافي والمؤسساتي، وذلك انطلاقا من شكل من التبادل المنفصل عن تبادل السوق[189]. ويدخل ضمن هذه الموارد كل التراث المحلي من ثقافة، وعادات، وأعراف، وقواعد، ومعايير، وقيم، ورأسمال اجتماعي، ومنتوجات الرستاق ذات قيم استثنائية..، وهذا يعني أن مثل هذه الموارد الترابية يمكن أن تكون متضمنة في المجالات الترابية، لكنها تبقى خفية ولا يمكن أن تتكشَّف أو تبنى إلا من خلال الدينامية الترابية التي تمر عبر توليفات من استراتيجيات الفاعلين لحل إشكالية ترابية مشتركة.

وانطلاقا من كون أنه ليست هناك مجالات ترابية معدمة، أي مجالات ترابية بدون موارد، فإن توليد الموارد واكتشافها يتم عبر قصدية الفاعلين، بحيث يمكن لمورد ترابي معين أن يبقى افتراضيا ولا يتكشَّف إلا من خلال الدينامية الترابية للتنمية التي تنتج عنها العلاقات الإبداعية للفاعلين لمواجهة إشكالية جديدة[190].

ولا شك في أن التطور في مفهوم الموارد الترابية قد فتح مسارات جديدة للتنمية، إذ بإمكان العديد من المجالات الترابية التي كان ينظر إليها فيما قبل، على أنها مجالات جغرافية بدون موارد أو إلى بعض مكوناتها على أنها معوقات للتنمية كالطبوغرافية المتضرسة وقساوة الحياة والمشاهد القروية والجبلية..، تصبح موارد محتملة، تستأثر باهتمام الفاعلين، ويمكن أن تعبأ لخلق فرص للتنمية. كما أن التطورات السوسيواقتصادية المرتبطة بعمليات التحولات التي

185- **LAMARA, H. (2009):** op. cit., p. 10.

186- **LEVLY, J. ; LUSSAULT, M. (2003):** Dictionnaire de la géographie et de l'espace des sociétés, Ed. Belin, Paris.

187- **COLLETIS, G.; PECQUEUR, B. (2005):** révélation de ressources spécifiques et coordination située, Proximité et institutions: nouveaux éclairages, Revue économie et institutions, N° 6/7, 1er et 2eme semestres, p. 55. https://journals.openedition.org/ei/900, consulté en date du 22 décembre 2017.

188- **COURLET, C. (2007):** op. cit., p. 39.

189- **COLLETIS, G. ; PECQUEUR, B. (2005):** op. cit., p. 58.

190- **GILLY, J.-P. ; LUNG, Y. (2005):** op. cit, p. 12.

- **PECQUEUR, B. (2005):** op. cit., p. p. 298-299.

فرضتها العولمة[191] ومحاولات المجالات الترابية التكيف معها، قد جعل العودة إلى المحلي ضرورة ملحة كمدخل للانخراط في العالمي، وذلك بالنظر إلى ما يتيحه هذا المحلي من موارد متفردة وذات الخصوصية تمكن من ربح رهان التنافسية وحرية الأسواق، إذ يمكن للعديد من المجالات الترابية التي لا تمتلك قدرات اقتصادية لمواكبة تنافسية الشركات الكبرى أن تجد موقعا لها في الأسواق العالمية من خلال تعبئة الموارد ذات الخصوصية والمتفردة، بحيث لا يمكن أن تلقى منافسة في الأسواق.

وإلى جانب هذا التطور في مفهوم الموارد، والذي يستند على خصوصية الانغراس الترابي، فإن رؤية التنمية لم تعد قضية الاقتصاد وحسب، بل هي مرادف أيضا للعدالة الاجتماعية وحماية الطبيعة والموارد، إذ يتم خلالها إدماج مختلف الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، الشيء الذي تولد عنه تصور جديد للتنمية يهتم بالاستغلال المعقلن للموارد واستدامتها في مفهوم التنمية المستدامة.

- **على المستوى الاقتصادي:** فتح الانتقال إلى ما بعد مرحلة الفوردية[192] مسارات عدة للتنمية لم تكن معروفة، خاصة في المجالات الهشة، فالعديد من العناصر الطبيعية التي كان ينظر إليها تقليديا، على أنها معوقات للتنمية كالمناخ الجاف والجبال الوعرة.. أصبحت وفق المفهوم الجديد للمورد، مصدرا للدينامية والثروة والريع الترابي. وإلى جانب نظام الإنتاج الخاضع في تنظيمه للسوق والأسعار، والمهيمن على السوق بواسطة هياكله الكبيرة التي لا تترك إلا هامشا ضئيلا للمنافسين الصغار، يوجد نظام آخر يدور حول تميز وخصوصية الموارد، وهذه المواصفات تجعل الموارد الترابية تنفلت من المنافسة التقليدية، وذلك بالنظر إلى أسعار وتكاليف الإنتاج والأشكال الجديدة من المنافسة التي تمر عبر تميز العرض وعلى علامات الجودة التي يمكن أن يحملها المورد الترابي.

وفقا لهذه الرؤية الجديدة، فإن جميع عناصر التراب قد تكتسب قيما جديدة، وتصبح موارد ترابية محتملة، يمكن أن تبنى بواسطة تنسيق الفاعلين، فالمورد لم يعد مخزونا من المادة المتراكمة في التراب، تعبأ في العمليات الإنتاجية، ولكنه نتيجة للتعبئة والتشاور والتنسيق بين الفاعلين حول موضوع مشترك، ولا يمكن أن يكون بالضرورة ماديا، بل يمكن أن يكون معارف ومهارات وقيما مشتركة وعلاقات اجتماعية..[193].

- **على المستوى الاجتماعي**: سجلت كثير من التحولات الاجتماعية في الثقافة الاستهلاكية، وترتب عنها إعادة النظر في التراب والموارد المرتبطة به. فإلى جانب تحول الهويات المحلية إلى موارد ذات خصوصية، بروح من الانفتاح، والدمج بين الإمكانيات الذاتية والموارد الخارجية، هناك حقيقة أخرى تتجلى في تغير طلب المستهلكين، الذين يبحثون عن التميز في أذواقهم واحتياجاتهم، حيث يشعرون بحساسية اتجاه مخاطر النظام الإنتاجي القائم على الربح والريع. مما جعل المنتوجات ذات جودة عالية أو ذات علامات مسجلة تحت طلب متزايد.

191- **COLLETIS, G. ; PECQUEUR, B. (2005):** op. cit, p. 51.

192- الفوردية أنموذج اقتصادي واجتماعي ظهر ضمن تطور النظام الرأسمالي في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1908 على يد هنري فورد (1863-1947)، يقوم على مبادئ تحقيق الإنتاج حسب مسار منظم يضم عمليات تخطيطية تصل العنصر المناسب إلى المكان المناسب في الوقت المناسب، وعلى تقسيم عمليات التصنيع انطلاقا من أصغر وحدة مكونة لصيرورة الإنتاج، ومرور المنتوج وعناصره بمسار ميكانيكي. ومنذ سبعينات القرن الماضي استعمل مصطلح "ما بعد الفوردية" لوصف التغير الذي طرأ على تنظيم العمل والإنتاج نحو المرونة واللامركزية والمشاركة، بفعل تطور تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وظهور تكتلات اقتصادية إقليمية، وتحالفات إستراتيجية للشركات العملاقة، وتزايد أهمية التجاوب مع معايير الجودة العالمية.

193- **LAMARA, H. (2009):** op. cit., p. p. 10-11.

- **على المستوى البيئي:** أدى تفاقم الأزمات البيئية إلى ظهور مخاوف جديدة، إزاء أساليب ومناهج استغلال هذه الموارد ومدى استدامتها، وبذلك أصبحت قضية التنمية لا ترتبط بالاقتصاد وحسب، بل هي مرادف أيضا للعدالة الاجتماعية وضمان استدامة الموارد. إذ ظهر تصور جديد لمفهوم المورد يركز اهتماماته حول الاستغلال المعقلن والمستدام.

وهكذا أصبح المورد الترابي معطى يخضع نسبيا للسياقات الزمنية والمكانية، بحيث يمكن أن يكتشف إثر الدينامية الترابية، ويمكن أن يضمحل ويتلاشى، كما يمكن أن يختفي وينقرض دون أن ينضب، إذا أصبح مبتذلا وغير ذي قيمة.

IV. الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في قلب المقاربة الترابية للتنمية.

يشكل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بكل مميزاته المتمثلة في الانغراس الترابي والوظيفة الديمقراطية والتضامن الاقتصادي والاجتماعي، أهم العوامل المساهمة في بناء المجالات الترابية[194]، وذلك من خلال دور منظماته في الدينامية الترابية، إما مباشرة بواسطة أنشطتها الإنتاجية أو بشكل غير مباشر بواسطة مبادئ اشتغالها وكثافة التفاعلات التي تساهم في نشرها[195] بين مختلف الفاعلين في المجالات الترابية التي تشتغل فيها.

وإذا كانت المجالات الترابية تبنى وتتطور نتيجة التنسيق بين الفاعلين، فإن الجزء المتميز من فعالية هذا التنسيق يتولد ويتعزز من خلال أجواء الثقة المتولدة عن المبادئ والقواعد التي تقوم عليها منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني[196]. فتجذر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في التراب، سواء من حيث المبادئ التي يقوم عليها، والمستمدة أساسا من التراب، أو من حيث الوظائف التي يفترض أن يؤديها للتراب، يجعله يحتل مكانة محورية في المقاربة الترابية، هذه الأخيرة، التي تحاول صياغة أجوبة شاملة للتنمية انطلاقا من تقاطع بين إسهامات كل من المجالات المؤسساتية كالمجالات الجهوية والإقليمية والمحلية ومجالات التعبئة الاجتماعية عن طريق الجمعيات والتعاونيات والوداديات[197].

تروم هذه الفقرة من البحث إبراز البعد الترابي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تحليل إشكالية التنمية، وذلك من منطلقين اثنين:

- **المنطلق الأول:** يدور حول فرضية الانغراس الترابي لمنظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، حيث تعتبر هذه الأخيرة التراب الذي تنتمي إليه ليس مجرد منفعة، ولكن أيضا، كمرتكز لأنشطتها الذي تسعى إلى تنميته[198]، الشيء الذي جعل هذه المنظمات تكتسي أهمية قصوى في تحقيق شرط التنمية الترابية، لكونها تنتظم حول مشروع جماعي يلعب دور المحرك في التنسيق، وذلك في إطار من الالتزام التطوعي وتضامن الفاعلين المحليين[199]، حيث أن هذا التنسيق يتم بفعل أشكال القرب المتعددة التي توحد الفاعلين في منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وتحدد ديناميتهم والنوازع التي تحركهم، من منطلق وحدة الانتماء الجغرافي والثقافي والتمثلات والمصير. فمشروع هؤلاء الفاعلين فوق

194- **PECQUEUR, B., ITCAINA, X. (2012):** économie sociale et solidaire et territoire: un couple allant de soi?, Dossier-ESS: de l'approche entrepreneuriale à une perspective institutionnaliste, Rev. Internationale de l'Economie Sociale (RECMA), Ed. Association RECMA, Vol. 3, N° 325, p. 48.

195- **COLLETIS, G.; GIANFALDONI, P.; RICHEZ- BATTESTI, N. (2005):** op cit., p. 16.

196- **PARODI, M. (2005):** op., cit. p. p. 26-41.

197- **حسني المصطفى (2009):** إشكالية التنمية بالمغرب، نموذج جهة دكالة عبدة، بحث لنيل شهادة دكتوراه الدولة في الجغرافيا، جامعة القاضي عياض، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مراكش، ص. 47.

198- **COLLETIS, G.; GIANFALDONI, P.; RICHEZ- BATTESTI, N. (2005):** op., cit., p. 14.

199- **COLLETIS, G.; GIANFALDONI, P.; RICHEZ- BATTESTI, N. (2005):** op., cit., p. 16.

ترابهم وعبر منظماتهم، يتسم برؤية مشتركة ومستقبلية لحيزهم الترابي، الذي يسعون إلى تنميته من خلال الانخراط الجماعي في تعبئة وتثمين موارده الترابية. وهذا ما يجعل من ظهور منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ومن أنماط اشتغالها والأهداف التي ترمي إلى تحقيقها، تتقاطع مع المبادئ التي تقوم عليها المقاربة الترابية للتنمية[200].

- **المنطلق الثاني:** الذي نفترض من خلاله أن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يمكن أن يشكل إحدى أهم الروافع الأساسية للتنمية الترابية، وذلك من خلال إسهامات مختلف منظماته الجمعوية والتعاونية والتعاضدية في تأطير الفعل المحلي حول قيم التضامن والتماسك والتكافل والديمقراطية التشاركية، مما سيؤدي إلى تقوية الروابط الاجتماعية ونشر مبادئ الديمقراطية. فمعايشة منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني للقضايا المحلية عن قرب والتفاعل معها بشكل فوري وفعال. إضافة إلى اشتغالها وفق مبدأ التمثيلية المباشرة لمنخرطيها، يمكن أن يساهم في تطوير نماذج للتنمية المستدامة والتضامنية، ذلك أن إنتاج الخيرات والخدمات وتوزيعها واستهلاكها بعدالة، انطلاقا من الموارد المحلية سيقوي التماسك الاجتماعي وحس الحفاظ على الموارد، كما أن التدبير الديمقراطي المعمول به في هذه المنظمات يؤدي تدريجيا إلى تطوير أشكال الفعل التشاركي والمساواة، وبالتالي تقوية الروابط مع التراب. وهذا ما يجعل منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تثبت نفسها كفاعل في التنظيم الترابي، وفي الحكامة الترابية[201].

وتأسيسا على هذه الملاحظات، يرتبط الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالتراب في ثلاث مستويات، كما تم تحديد ذلك من لدن (COLLETIS, G.; GIANFALDONI, P.; RICHEZ- BATTESTI, N., 2005) كالتالي:

* **المستوى المجالي والسياسي:** الذي يشير إلى سجلات الحكامة والمشاركة في سياق التنمية المحلية.
* **المستوى المعرفي:** الذي يشير إلى القضايا المرتبطة باكتساب ونشر المعارف وبسلوك الفاعلين.
* **المستوى القيمي:** الذي يشير إلى نظام القيم كخطابات مبنية ومهيكلة للاستراتيجيات ومكيفة للممارسات[202].

ولا شك في أن منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تمثل إحدى أهم الوسائط التي يمكن أن تحقق التنمية على مستوى التراب، بفعل قدرتها على تعبئة مختلف أشكال القرب في الدينامية الترابية. فانضواء مجموعة من الناس تحت لواء منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يعكس إحدى مظاهر القرب التنظيمي، المترتب أساسا عن تفاعل مختلف خصائص أشكال القرب الأخرى، ومن ثم فهذه المنظمات تعكس الدينامية الترابية التي تتوخى إيجاد حلولا للإشكاليات الجماعية المطروحة سواء أكانت هذه الإشكاليات إنتاجية أو اجتماعية أو بيئية. فمنظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني باعتبارها مظهرا ونتيجة للقرب الترابي، يمكنها من أن تحتل مركز عملية التنمية الترابية.

1. مفهوم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

يحيل مفهوم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني إلى القطاع اللاربحي الذي تضطلع به العديد من المنظمات التي لا تستهدف الربح[203] والتي تسمى منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. ويفترض في هذه المنظمات أن تساهم، من

200- **جنان لحسن (2014):** المقاربة الترابية من خلال منهجية بناء الأنساق الإنتاجية المحلية، دورة تكوينية، مختبر التراث والمجال والتنمية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز ، فاس.

201- **DEMOUSTIER, D.; RICHEZ-BATTESTI, N. (2010):** Introduction, Les organisations de l'économie sociale et solidaire: gouvernance, régulation et territoire, géographie, économie, société, Vol. 12, N° 1, Éd. Lavoisier, Paris, p. 08.

202- **COLLETIS, G.; GIANFALDONI, P.; RICHEZ- BATTESTI, N. (2005):** op., cit., p. 08.

203- **بوخريص فوزي (2013):** مدخل إلى سوسيولوجيا الجمعيات، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ص. ص. 164-166.

خلال أنماط تنظيمها واشتغالها ومن العوائد المترتبة عن أنشطتها، من الخدمات الترابية والأنشطة الإنتاجية، في معالجة المشاكل الاجتماعية والمجالية والبيئية، التي لم يستطع الاقتصاد السياسي، أو اقتصاد السوق، أن يجد لها حلا، وذلك من خلال حشد واستنهاض كل القيم الاجتماعية المتمثلة في التضامن والتماسك والتكافل بين مكونات المجتمع وتعبئتها[204] لإنتاج السلع والخدمات واستهلاكها وفق نمط يحترم الإنسان والبيئة والتراب[205].

وانطلاقا من ذلك، فكل محاولة للإحاطة بمفهوم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني المتشعب، يستدعي وضعه في السياقات التاريخية التي أنتجته، والكشف عن المبادئ التي يقوم عليها، وآليات اشتغاله والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها.

1.1. الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: محاولة في التعريف

تولدت عبارة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من الجمع بين الاقتصاد الاجتماعي من جهة والاقتصاد التضامني من جهة ثانية[206]. وبالرغم من الجمع المتداول للاقتصاد الاجتماعي والتضامني في كثير من الاستعمالات اليومية أو إحلال الواحد مرادفا للأخر للتعبير عن نفس المعنى، إلا أن ذلك لم يكن محط إجماع بين الباحثين، فهناك من يعتبر أن الاقتصاد الاجتماعي يختلف عن الاقتصاد التضامني سواء من حيث السياق التاريخي الذي أنتج كل واحد منهما أو من حيث المعنى والأهداف وأشكال الممارسة والمقومات[207]. ويعالجهما بشكل منفصل[208]، بينما يتناولهما البعض الأخر دون تمييز[209]، ونلمس أيضا هذا الخلط والتداخل للمفردتين في الخطاب الرسمي من خلال الوثائق الصادرة عن جهات رسمية، إذ هناك من يتحدث عنهما منفصلتين[210]،بينما يجمعهما البعض الآخر كمعنى لشيء واحد[211]. وعليه، فإننا سنتطرق لتعريف كل واحد منهما، على أن نحدد القواسم المشتركة بين هذين النوعين من الأنشطة الاجتماعية.

يعرف الاقتصاد الاجتماعي على أنه "مجموعة من مؤسسات القطاع الخاص ذات بنية مهيكلة واستقلالية في اتخاذ

204- **كريم محمد (2012):** الاقتصاد الاجتماعي بالمغرب، التنمية المعاقة وجدلية الاقتصاد والمجتمع، مطابع إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ص. 09.

205- **AHMED- ZAÏD, M.; TOUHAMI, A.; OUELHAZI, Z. (2013):** L'économie sociale et solidaire au Maghreb, quelles réalités pour quel avenir?, Algérie, Maroc, Tunisie, Monographies nationales, coordonné par Alexis GHOSN, Rapport pour IPEMED, p. 92.

206- **AURIAC, L.; FRAPPIER, L.; ROMEAS, P.; TINET, N. (2012):** quel lien entre économie sociale et solidaire et le territoire? Le cas de l'Association «Au Fil de l'Eau», travail commun entre le Parcours Environnement, Paysages et Territoires et le Parcours Développement des Territoires, Institut d'Urbanisme de Paris, p. 06.

207- **كريم محمد (2012):** نفس المرجع السابق، ص.ص. 44-45.

208- **FRAISSE, L.; GUERIN, I.; LAVILLE, J. L. (2007):** économie solidaire: des initiatives locales à l'action publique, Revue Tiers Monde, Éditions de la Sorbonne, vol. 2, N° 190, p. p. 245 -253.

209- **DEMOUSTIER, D. (2010):** Economie sociale et solidaire et régulation territoriale: etude sur quatre zones d'emploi en Rhône-Alpes, Géographie, Economie, Société, Éditeur Lavoisier, vol. 12, N° 1, p. p. 89-109.

- **DEMOUSTIER, D.; RICHEZ-BATTESTI, N. (2010):** op. cit., p. p. 5-14.

- **EME, B. (2005):** gouvernance territoriale et mouvements d'économie sociale et solidaire, Économie sociale et territoires, Revue Internationale de l'économie sociale, ed. Association RECMA, N° 296, p. p. 42-55.

210- **MONZON, J. L. ; CHAVES, R. (2012):** l'économie sociale dans l'union européenne, Rapport d'information élaboré pour le Comité économique et social européen par le Centre international de recherches et d'information sur l'économie publique, sociale et coopérative (CIRIEC), p. 24.

211- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: رافعة لنمو مُدْمِج، الدورة السابعة والأربعين، بتاريخ 26 فبراير 2015، ص. 02.

القرار وحرية الانتساب، أنشئت لغرض تلبية حاجيات أعضائها عبر السوق من خلال إنتاج السلع أو تقديم خدمات التأمين أو التمويل، وأية قرارات أو توزيع للأرباح أو الفائض بين الأعضاء لا يرتبط مباشرة برأسمال أو مساهمة كل عضو، ولكل عضو صوت واحد، وكل الأحداث التي تجري في عمليات صنع القرار تكون ديمقراطية وتشاركية"[212].

ويعني الاقتصاد الاجتماعي، من خلال هذا التعريف، مختلف الأنشطة الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات من طرف التعاونيات والجمعيات والتعاضديات والمؤسسات، ورغم أن هذه المنظمات أصبحت من الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين في مختلف القطاعات، إلا أنها متمايزة مع باقي مؤسسات الاقتصاد الرأسمالي ومع السلطات العمومية من حيث موضوعية نشوئها وأنماط اشتغالها وغاياتها.

فمفهوم الاقتصاد الاجتماعي، من حيث نشوؤه، يحيل على واقع المنظمات الجمعوية التي ظهرت خلال القرن التاسع عشر في أوربا، كرد فعل على الاختلالات التي ترتبت عن انتشار الرأسمالية الصناعية، وذلك بالنظر إليها على أنها منظمات مبنية على التعاون والتضامن، وإلى نمط اشتغالها التجاري المختلف عن نظيره الكلاسيكي الذي يستهدف الربح. وكذا إلى علاقاتها بالسلطات العمومية. ولم يتم الاعتراف بهذه المنظمات في إطار أنظمة قانونية خاصة إلا بعد منتصف القرن العشرين، حيث حددت بدقة طريقة سيرها ودرجة إدماج نشاطها في الإنتاج التجاري وموقع المنخرط في العلاقة مع النشاط[213]. غير أن الاقتصاد الاجتماعي بمفهومه المعاصر سيعرف انتشارا واسعا في أوربا وباقي بلدان العالم في الشمال والجنوب على حد سواء، انطلاقا من فرنسا منذ 1977[214].

ومما ساعد على انتشار وتطور بنيات الاقتصاد الاجتماعي منذ ثمانينيات القرن الماضي هو استفحال أزمات الاقتصاد الرأسمالي وتزايد انفتاح الأسواق في إطار العولمة وارتفاع العجز العمومي وتراجع دور الدولة إزاء الوفاء بالتزاماتها الاجتماعية، إضافة إلى بروز الإشكاليات البيئية إلى الواجهة، وهكذا عاد الاقتصاد الاجتماعي إلى الواجهة كقطاع مكمل للاقتصاد الرأسمالي، مقدما نفسه، من خلال مبادئه، كفضاء ملائم لممارسة أنشطة اقتصادية مدرة للدخل وغير هادفة إلى تحقيق الربح، تسعى إلى تحقيق التوازن بين الاقتصادي والاجتماعي، من خلال قدرته على استنهاض قيم التضامن والتعاون الراقدة في المجتمع وللأبعاد والمثل الإنسانية، للإجابة على الإشكاليات والاختلالات الاجتماعية التي يفرزها الاقتصاد الرأسمالي والمتمثلة في البؤس المادي والمآسي الاجتماعية[215].

يحيل وجود تباينات بين الأنساق العلائقية للاقتصاد الاجتماعي مقارنة بالاقتصاد الرأسمالي على مستويات أطر الممارسة ونوعية العلاقات والغايات ووظيفة المعرفة، إلى وجود حالات التنافي والتعارض بين هذين النمطين، غير أن هذه التمايزات لا تجعل الاقتصاد الاجتماعي في وضعية تناقض وتضاد مع الاقتصاد الرأسمالي بقدر ما تجعله مكملا له[216]. فلا يمكن توقع علاقة هاتين المنظومتين خارج سياق التعايش والمواءمة والتكامل، ذلك أن الاقتصاد الاجتماعي لا يسعى إلى إلغاء الملكية الخاصة بقدر ما يسعى إلى تسهيل اقتنائها، ولا يتوخى إلغاء الرأسمال بقدر ما يسعى إلى التخلص من هاجس الربح القائم على أساس امتلاك وسائل الإنتاج، كما أنه لا يرفض المقاولة بل يتطلع إلى جعلها

212- **MONZON, J. L.; CHAVES, R. (2012):** op. cit., p. 24.

213- **بوخريص فوزي (2013):** نفس المرجع السابق، ص. 167.

214- **بوخريص فوزي (2013):** نفس المرجع السابق، ص. 167.

215- **كريم محمد (2012):** نفس المرجع السابق، ص. ص. 12- 13.

216- **AHMED- ZAÏD, M.; TOUHAMI, A.; OUELHAZI, Z. (2013):** op. cit., p. 19.

فاعلا اجتماعيا غير قائم على الهدف الربحي فقط، ومن ثم يصير الاقتصاد الرأسمالي مرتبطا بالمنفعة الاجتماعية مقابل الاقتصاد الاجتماعي المرتبط بالعدالة الاجتماعية والتعاضد[217].

فالاقتصاد الاجتماعي إذاً، هو مجموعة من المبادرات الاقتصادية التي تضطلع بها منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بهدف تلبية الحاجيات الاجتماعية ومحاربة الفقر والهشاشة والإقصاء، عن طريق إنتاج الثروات والخدمات وتوزيعها واستهلاكها وفق منطق ديمقراطي وتشاركي ومستقل، انطلاقا من حشد الرصيد التراثي المحلي من المهارات والمعارف والقيم الراقدة في المجتمع، وتشتغل جنبا إلى جنب مع السلطات العمومية والاقتصاد الرأسمالي وفق صلاحيات يحددها القانون. وبالنظر إلى نمط اشتغال الاقتصاد الاجتماعي المرتكز على قيم التضامن والديمقراطية وعلى الشبكات والقرب من قضايا السكان والاستجابة الفورية والفعالة لمشاكلها، وتثمين موارد التراب، فإنه يمكن أن يشكل واجهة محلية للمقاربة الترابية للتنمية المحلية.

أما الاقتصاد التضامني فيمكن تعريفه كـ" مجموع الأنشطة المساهمة في دمقرطة الاقتصاد انطلاقا من التزامات مواطنة. وبعيدا من أن يعوض فعل الدولة، فهو يبحث عن تمفصل معها، وعن إعادة إدراج الاقتصاد في مشروع اجتماعي وثقافي"[218].

يلاحظ من خلال هذه التعاريف، أن الاقتصاد التضامني، يقدم نفسه، من خلال منظماته، كفاعل شريك ومتكامل مع الدولة، عبر نسج روابط الشراكة معها، لخلق مجالات ترابية متضامنة، لها هويات محلية وقادرة على تثمين مواردها الترابية المحلية، خاصة تلك التي تكتسي طابع الخصوصية، وذلك بهدف خلق أنشطة مدرة للدخل، وتقديم خدمات القرب، ومعالجة المشكلات البيئية المحلية. ويمكن أن يتقوى فعل هذه المنظمات في المجالات الترابية الهامشية.

ورغم التمايزات التي يقوم عليها تعريف كل من الاقتصاد الاجتماعي والاقتصاد التضامني، كما أسلفنا، فإنه يتم التعبير عنه في المغرب بصيغة "الاقتصاد الاجتماعي والتضامني" على أنها واحد، سواء من حيث المؤسسات العمومية المشرفة عليه[219] أو القوانين التي تؤطره.

2.1. مفهوم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من خلال تجربة المغرب

يعبر مفهوم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني عن "مجموع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تنتظم في شكل بنيات مهيْكَلَة أو تجمعات لأشخاص ذاتيين أو معنويين، بهدف تحقيقِ المصلحة الجماعيّة والمجتمعية، وهي أنشطة مستقلة تخضع لتدبيرٍ مستقل وديمقراطي وتشاركي، يكون الانخراط فيه حرّا. كما تنتمي إلى الاقتصاد الاجتماعي والتضامني جميع المؤسسات التي ترتكز أهدافها الأساسية بالدرجة الأولى، على ما هو اجتماعي، من خلال تقديمها لنماذج مستدامة ومندمجة من الناحية الاقتصاديّة، وإنتاجها سلعا وخدمات تركز على العنصر البشريّ، وتندرج في

217- **كريم محمد (2012):** نفس المرجع السابق، ص. ص. 40- 41.

218- **بوخريص فوزي (2013):** نفس المرجع السابق، ص. 172.

219- أحدثت وزارة جمعت بين الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني منذ سنة 2011، وفي سنة 2017 تم الابقاء على الاقتصاد الاجتماعي فقط، وإلحاقة بوزارة جمعت بين "السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي"، بينما ظل التضامن بوزارة "التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة".

التنمية المستدامة ومحاربة الإقصاء"[220].

وإذا كان هذا التعريف، الذي يعود من حيث الزمن إلى سنة 2015، يكشف لنا عن نمط اشتغال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والمؤسسات المشرفة عليه وأهدافه، فإنه ينبغي أن نشير أيضا إلى أن الممارسات ذات المنحى الاجتماعي والتضامني وهياكل ممارسة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني سابقة من حيث وجودها وتجذرها عن تداول هذا المفهوم بقوة[221].

فمن المعلوم أن ثقافة التضامن، والدعم والعمل الجماعي تشكل جزءا من التقاليد والممارسات المتجذرة في المجتمع المغربي، رغم ما يلاحظ حول هذه الممارسات من أنها محكومة بعلاقات القرابة وهاجس الحفاظ على ثروة العشيرة وأمنها بشكل يعكس نسقا اجتماعيا بسيطا يدخل ضمن سياق التضامن الآلي، لذلك ينبغي معاينة واقع العلاقات الاجتماعية والقيم التضامنية في المجتمع المغربي الحالي في ظل التحولات العميقة والمستمرة التي تخترقه على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية، والتحقق من مدى صمود واستمرار هذه الروابط والقيم أو تلاشيها واندثارها أمام رأسملة العلاقات الاجتماعية.

فإذا كانت علاقات الأفراد والمجموعات البشرية المنتمية لنفس الكيان الاجتماعي والترابي (العائلة، الدوار، الحي، القبيلة، وقد يتخذ بعدا وطنيا حينما يتعلق الأمر بالدفاع المشترك عن البلاد ضد الغزاة)، قد اتخذت أشكالا متعددة من العمل الجماعي والتضامن والتآزر والتعاون والإدارة الجماعية للموارد والمرافق الجماعية والدفاع المشترك، وذلك قبل ظهور منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، فإن تفكك الهياكل المنظمة لهذه العلاقات بفعل التحولات الشاملة التي عرفها المجتمع المغربي منذ بداية القرن العشرين، وعدم استبدالها بهياكل جديدة أفرز مجموعة من الأفراد والمجموعات تعيش الفقر والاستبعاد[222]، مما أصبحت معه الضرورة إلى ظهور مؤسسات تقوم بهذا الدور.

ارتبط ظهور منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في المغرب، بمفهومه الحالي، بسياق تاريخي يتسم باستفحال انعكاسات برنامج التقويم الهيكلي كالفقر والبطالة والتدهور البيئي، ومحدودية حصيلة المخططات التنموية وتوالي الأزمات الاقتصادية التي كادت أن تدخل البلاد في مرحلة السكتة القلبية، وقد ساهمت هذه الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في تقاطعها مع تجذر قيم التعاضد والتعاون والعمل الجماعي في المجتمع المغربي، أهم العوامل في ظهور وانتشار المبادرات المعاصرة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني في أشكال متعددة: جمعيات وتعاونيات وتعاضديات... وانطلاقا من ذلك، يحيل مفهوم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على وجود نسق إنتاجي وعلائقي يجعل الاقتصاد في خدمة القضايا الاجتماعية، وذلك من خلال اقتصاد القرب الذي يضمن التماسك الاجتماعي عبر خلق أنشطة اقتصادية مدرة للدخل وغير هادفة إلى تحقيق الربح، وتلبية الحاجيات الضرورية للسكان، وذلك استنادا على مبادئ التضامن المنغرسة في المجتمع، والتي تتيح تنظيم وتعبئة الفاعلين داخل تراب معين. وبناءا على مزايا الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، باعتباره أحد روافع التنمية المحلية، بدأ الاهتمام به في الآونة الأخيرة، ويمكن أن نستشف ذلك

220- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: رافعة لنمو مُدْمِج، الدورة السابعة والأربعين، بتاريخ 26 فبراير 2015، ص. 02.

221- **كريم محمد (2012):** نفس المرجع السابق، ص. 51.

222- **AHMED- ZAÏD, M.; TOUHAMI, A.; OUELHAZI, Z. (2013):** op. cit., p. 91.

من خلال، ما يلي:

- **على المستوى النظري:** إقبال العديد من وحدات البحث والمختبرات العلمية في الجامعات المغربية، وكذا الباحثين من تخصصات علمية مختلفة على إثارة مواضيع وإشكاليات ومنهجيات تحليل هذا الفرع من الاقتصاد، سعيا منهم إلى أبراز واقع حال اشتغاله وتوظيفاته وإسهاماته في تحقيق الإقلاع التنموي.

- **على المستوى العملي:** نلمس أهمية هذا القطاع من خلال نقل اختصاصاته من وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن إلى وزارة محدثة منذ سنة 2011 تحمل صراحة اسم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، تعمل على تنزيل مضامين الإستراتيجية الوطنية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني2010- 2020، والتي تهدف إلى تعزيز ومواءمة الفعل العمومي في ميدان الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على الصعيدين الوطني والجهوي، وتشجيع بروز اقتصاد اجتماعي قوي ومنظم قادر على لعب دوره بفعالية في محاربة الفقر والهشاشة والاستبعاد الاجتماعي، والمساهمة في التنمية الترابية المندمجة القائمة على الاستغلال العقلاني وتثمين الموارد والإمكانيات المحلية، وتحسين رؤية ومعرفة قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني[223]. وعليه فتحت أوراش متعددة للنقاش ترمي إلى وضع إطار تشريعي خاص، وتطوير منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بما ينسجم مع مقتضيات الجهوية المتقدمة والقانون التنظيمي للجهة الذي ينص على نهوض كل جهة بالتنمية المندمجة والمستدامة في مجالها الترابي عبر تحسين جاذبيته وتقوية تنافسيته الاقتصادية[224]، وتحسين حكامة قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني عبر تعبئة المبادرات المحلية بواسطة عمليات الدعم والتأهيل والاحترافية ومصاحبة وتنسيق وتطوير الفاعلين في القطاع بهدف الاندماج في السياسات الاقتصادية والأوراش الكبرى[225]، وهو ما يحيل إلى الأبعاد الترابية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

2. البعد الترابي في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

تكمن أهمية مقاربة التنمية من خلال البعد الترابي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، في إدماج الانغراس الترابي للفاعلين ولمؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في التراب[226]. ويمكن استيعاب البعد الترابي المفترض للاقتصاد الاجتماعي والتضامني من خلال تخصصات الاقتصاد الترابي والسوسيولوجيا السياسية للتراب، حيث تزودنا بأدوات للتفكير التي تفضي إلى فهم التفاعلات بين الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والتراب، استناد على تشخيص الديناميات الترابية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني الخاصة بعمليات بناء المجالات الترابية[227].

فرغم مقاربة اقتصاد التراب لعامل القرب من حيث المقاطعة الصناعية وأنساق الإنتاج المحلية والمجالات الخلاقة والحكامة المحلية والرأسمال الاجتماعي إلا أنه غالبا ما لا يهتم بخصوصيات الفاعلين المحليين في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني إلا ناذرا[228]، والحال أن منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يمكن أن تفرض نفسها كفاعل في الحكامة

223- Royaume du Maroc, Ministère Délégué auprès du Chef du Gouvernement Chargé des Affaires Economiques et Générales, Stratégie Nationale de l'économie Sociale et Solidaire 2010-2020, novembre 2011, p. 24.

224- الجريدة الرسمية، العدد 6380، بتاريخ 23 يوليوز 2015، ص. 6598.

225- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: رافعة لنمو مُدْمِج، الدورة السابعة والأربعين، بتاريخ 26 فبراير 2015، ص. 05.

226- **PARODI, M. (2005):** op. cit., p. 26.

227- **PECQUEUR, B.; ITCAINA, X. (2012):** op. cit., p. 48.

228-**PARODI, M. (2005):** op. cit., p. 26.

الترابية وكعوامل للتنظيم الترابي. كفاعل في الحكامة الترابية، من خلال أدورها في الدفاع عن المصالح الجماعية، وباعتبارها مظهرا من مظاهر التطلعات الاجتماعية (كالمشاركة والإبداع والتضامن..)، وكحوامل لمختلف الإيديولوجيات والاستراتيجيات (من مقاومة التفكك والاندماج في الديناميات الاجتماعية، ومن تحول أنماط الحياة..)، وفي النهاية كتغذية للحركة الاجتماعية. وكعوامل للتنظيم الترابي من خلال قدرتها على التعبير عن المتطلبات الاجتماعية الجديدة، وتجريبها للإجابات الجديدة، مما يجعل منها مختبرا، ولكن أيضا من حيث التأثير الذي تمارسه بوزنها على العديد من وظائف بعض القطاعات، وعلاقات الشغل وكذا التدفقات المالية[229].

1.2. مفهوم الحكامة: اكتساب المفهوم حمولة ترابية

يثير مفهوم الحكامة الترابية مكانة منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تنسيق أنماط الإنتاج والفعل العمومي وفق نمط التنمية الترابية. وتستند هذه الرؤية، من جهة، على إدماج علاقات القرب كأساس في الإنتاج وفي القدرة التنافسية للتراب[230]، وذلك تحت تأثير الأزمة الاقتصادية واتجاه الاقتصاديات العالمية نحو المزيد من العولمة، وكل ذلك بالتزامن مع تطور نظريات اقتصاد القرب. ومن جهة ثانية، على الوعي بمحدودية النماذج التقليدية التراتبية في تخطيط وتنفيذ وتتبع السياسات العمومية والعودة إلى المحلي، وما يرافق ذلك من الانفتاح الديمقراطي واللامركزية ومن تزايد عدد الفاعلين المحليين.

وفي هذا السياق الاقتصادي والسياسي حيث التنافسية الترابية والفعل العمومي مرتبطان إلى حد كبير بتعبئة المجتمع المدني وبنوعية شبكات الفاعلين وقدرتهم على التعاون، فإن منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تلعب دورا مركزيا في عمليات الحكامة الترابية لأنها تساهم في إنتاج وتنمية الرأسمال الاجتماعي، ولأنها من المرجح أن تعزز الديمقراطية التشاركية[231] على مستوى مجالاتها الترابية. فماذا نعني بالحكامة الترابية؟ وكيف تساهم منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في إرساء الحكامة الترابية؟.

يرتبط مفهوم الحكامة بسياقات زمنية ومكانية متباينة، فارتباط معناه العام بعملية اتخاذ وتطبيق القرارات، يفيد أنه لم يولد من رحم المجتمعات المعاصرة، بل تزامن تطوره مع تطور المجتمعات البشرية نفسها. وهكذا تؤكد الأبحاث على أن مفهوم الحكامة ينحدر من أصل يوناني "Kubernan"، بمعنى توجيه وإدارة السفينة، قبل أن ينتقل إلى اللغة اللاتينية تحت لفظ "Gubernan"[232]، ليستعمل خلال القرن الثاني عشر في فرنسا كمرادف للحكومة معبرا بذلك عن فن وطريقة الحكم. وفي بريطانيا، فقد اعتمد المؤرخون الانجليز على مصطلح "الحكامة" كإحدى الخصائص المميزة للسلطة الفيودالية، التي تتحدد من خلاله آليات تنظيمها[233].

229- **DEMOUSTIER D.; RICHEZ-BATTESTI N. (2010):** op. cit., p. 08.

- **PECQUEUR, B.; ITCAINA, X. (2012):** op. cit., p.49.

230- **RALLET, A. (2002):** op. cit., p.12.

231- **ENJOLRAS, B. (2005):** économies sociale et solidaire et régimes de gouvernance, Economie sociale et territoires, Revue internationale de l'économie sociale (RECMA), ed. Association RECMA, N° 296, p. 58.

232- **شوقي عبد العزيز (2009):** الحكامة الجيدة الدولية- الوطنية- الجماعية ومتطلبات الإدارة المواطنة، الطبعة الأولى، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ص. 12.

233- **CASSEN, B. (2001):** Le piège de la gouvernance, Le Monde Diplomatique, N° 76, P. 28. https://www.monde-diplomatique.fr/, consulté en date du 08 février 2018.

وقد استعمل هذا المصطلح في العصر الحديث في حقل الاقتصاد تزامنا مع ظهور المقاولة الصناعية خلال القرن التاسع عشر بهدف نهج المراقبة على المستوى الصناعي حفظا للتوازنات الاقتصادية[234]، وذلك عبر ضبط مالية المقاولات من خلال التقليل من تكلفة المعاملات القائمة بين الأشخاص أو المقاولات أو بين المنظمات ذات الطبيعة المختلفة، مع ضمان أسس سياسة فعالة للجميع وتيسير المواءمة مع التغيرات التكنولوجية والهيكلية والحيلولة دون الوصول إلى أزمة سياسية حادة. وقد تم التعامل مع مصطلح الحكامة ضمن نظرية تكلفة المعاملات كمجموع ميكانيزمات التنسيق الهادفة إلى تنظيم النظام الداخلي للمقاولة، وكذا تنظيم العلاقة بين المقاولة وشركائها القارين، مما يسمح للعلاقات التعاقدية بالتقليص من حجم تكاليف المعاملات المالية، بما في ذلك عبء التنظيم الترابي[235].

وسيظهر هذا المصطلح في تقارير البنك الدولي سنة 1989، بمضمون اقتصادي واجتماعي وسياسي أيضا، مضاف إليها العلاقات الدولية، وهو ما يتضح من خلال تقديم هذه التقارير للحكامة على أنها وسيلة لتحقيق التنمية والاجتماعية ومحاربة كل أنماط الفساد في الدول النامية.

إن ولوج مصطلح الحكامة إلى حقل العلا قات الدولية وارتباطه منذ ذلك الوقت بمفهوم التنمية، يعني دخول المفهوم في مراحل جديدة من التطور بفعل التحولات التي عرفها النظام العالمي وما استلزمه ذلك من نظريات وتحليلات تفسيرية، وقد أدمج مفهوم الحكامة ضمن شبكة مفاهيمية من قبيل التنمية والمجتمع المدني ودولة الحق والقانون والمواطنة وصار أكثر تداولا من قبيل الأكاديميين و السياسيين والمجتمع المدني بل وعامة الناس، على أنه الطريقة المثلى في التدبير والتسيير، رغم ما يشوبه من غموض والتباس.

ومع إدراكنا منذ البداية أن الإجماع حول مفهوم الحكامة لم يتحقق بعد، بفعل غموضه وتعدد مدلولاته، فإن حرصنا على توظيف مفهوم الحكامة سيكون مرتبطا أساسا بالإشكالية التي نعالجها، والتي يمكن تلخيصها في علاقة التنمية الترابية بالحكامة، خاصة تلك التي تنتج عن منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

يعرف (ENJOLRAS, B., 2005) الحكامة "كمجموعة من الترتيبات المؤسساتية التي تنظم التفاعلات بين الفاعلين عبر الأنشطة التي تساهم في تحقيق الأهداف المنضوية تحت المصلحة العامة"[236]. يلاحظ من خلال هذا التعريف أن الحكامة تتحدد من خلال ثلاثة عناصر:

- الفاعلون الذين يسعون إلى تحقيق المصلحة العامة: يمكن تحديد أشكالهم المؤسساتية إلى مؤسسات ربحية خاصة، ومؤسسات عمومية غير ربحية، ومؤسسات غير ربحية (منظمات الاقتصاد اجتماعي تضامني)، كما يمكن أن نحدد بنية الحكامة التي تنتج عن كل شكل مؤسساتي بناء على الاتفاقيات حول توزيع حقوق الملكية وحقوق الدخل المتبقية ونمط انتقال السلطة وصنع القرار، وآلية التنسيق المهيمنة التي تميز شكل المؤسسة ومبادئ المساءلة ونوع الحوافز[237].

- أدوات السياسة العمومية لتحقيق أهداف المصلحة العامة: يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من الأدوات: تنظيمية وهي

234- **بوزوبع عبد العالي (2011):** قراءة في مفهوم الحكامة الجيدة، المجتمع المدني والحكامة الترابية، منشورات الملتقى الثقافي لمدينة صفرو، أشغال الدورة الثانية والعشرين، الطبعة الأولى، الشركة العامة للتجهيز والطبع، فاس، ص. 6.

235- **WILLIAMSON, O. E. (1979):** Transaction-Cost Economics: The Governance of Contractual Relations, Journal of Law and Economics, Vol. 22, N° 2, The University of Chicago Press, p. 250.

236- **ENJOLRAS, B. (2005):** op. cit., p. 62.

237- **ENJOLRAS, B. (2005):** op. cit., p. p. 62-65.

التي تجبر الفاعلين على التصرف بطريقة معينة، والحوافز التي تدفعهم إلى العمل في اتجاه معين، وإعلامية التي تهدف إلى إقناع الفاعلين على التصرف بطريقة معينة. وقد تكون تدخلات هذه الأدوات مباشرة أو غير مباشرة، كما يمكن أن تكون في كلتا الحالتين قهرية أو طوعية[238].

- الترتيبات المؤسساتية للتفاعل ضمن شبكة السياسة العمومية والتي لا تشمل أجهزة السياسة العمومية وحدها، ولكن هناك ترتيبات مؤسساتية للتنسيق التي تتضمن كيفية وضع وتنفيذ السياسات العمومية، مما يؤدي إلى تعدد أنساق الحكامة المترتبة عن اشتغال هذه المؤسسات[239].

يتبين من خلال تعدد مستويات وأنماط الحكامة إلى أن تحسين التنسيق بين الإدارات ومختلف الفاعلين الذين يشتغلون داخل مستوى ترابي معين، وكذا التنسيق بين مستويات الحكامة من خلال تمفصل التنسيق الأفقي والعمودي، يحيل إلى الحكامة الترابية.

تشير الحكامة الترابية في أوسع معانيها إلى " الإطار والطرائق المؤسساتية لاتخاذ القرار على نمط التنمية الترابية، عبر النقاشات العمومية، والفعل العمومي، وعلى وجه التحديد إنتاج السياسات العمومية"[240]. كما تعرف على أنها "مجموعة من الوضعيات التعاونية غير المرتبة بواسطة التسلسل الهرمي الذي يتوافق مع البناء، والتدبير أو مع تمثل المجالات الترابية، وخاصة تجاه بيئتها الاقتصادية والمؤسسية"[241].

تولدت الحكامة الترابية من تقاطع حركتين، فمن جهة تبين محدودية النتائج التنموية للتنظيم الهرمي الممركز، حيث السياسات العمومية القادمة من الأعلى لا تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المحلية، ومن جهة ثانية تزايد وعي الفاعلين المحليين بضرورة المشاركة في تدبير شؤونهم. وقد نتج عن ذلك إعادة استتراب الفعل العمومي بواسطة إيجاد مقاييس جديدة للسياسات العمومية عبر إعادة تحديد المجالات الترابية باستمرار. وقد تزامن هذا التطور مع الاستيعاب الابستيمولوجي لمفهوم التراب على أنه منظومة من العلاقات التي بواسطة تفاعلاتها تؤدي إلى البناء الترابي، حيث تشكل عملية التنسيق بين الفاعلين دعامة أساسية لهذا البناء.

وهكذا بدأ الاتجاه نحو الحكامة الترابية على أنها تنسيق الفاعلين العموميين والخواص حول مشروع لإيجاد حل لإشكالية مشتركة، بحيث تكون غير مفروضة من الخارج، وإنما نتيجة تفاعلات بعض أفراد المجموعات التي يؤثر بعضها في البعض[242].

وعلى الرغم من إدراكنا أن عمليات التنسيق بين الفاعلين تقوم على أساس البعد التاريخي، إلا أن الحكامة الترابية تبنى أيضا من خلال الآليات المؤسساتية التي تلعب دورا كبيرا[243]. وبذلك تكون الحكامة الترابية في مركز القرب الترابي حيث الفاعلون تجمعهم قضايا حل مشكلة إنتاجية أو تحقيق مشروع محلي للتنمية[244].

238- **ENJOLRAS, B. (2005):** op. cit., p. p. 62-65.

239- **ENJOLRAS, B. (2005):** op. cit., p. 62.

240- **DEMOUSTIER D.; RICHEZ-BATTESTI N. (2010):** op. cit., p. 08.

241- **PECQUEUR, B.; ITCAINA, X. (2012):** op. cit., p. 55

242- **LAMARA, H. (2009):** op. cit., p. 08.

243- **LAMARA, H. (2009):** op. cit., p. 08.

244- **GILLY J. P. (2006):** op. cit., p. 7.

وبحكم تعدد الفاعلين والمقاييس الترابية للحكامة الترابية فإن هذه الأخيرة يمكن أن تكون ظاهرة مركبة حاملة للاستقرار ولعدم الاستقرار في نفس الوقت، فمشاركة الفاعلين من ذوي المصالح المختلفة في نظام القرارات يكون مهددا بعدم الاستقرار إذا لم يتم تعبئة هؤلاء الفاعلين حول هدف مشترك.

لذلك، فمفهوم الحكامة الترابية يثير تساؤولات حول تنظيم العلاقات والتبادلات على نمط التنسيق بين الفاعلين والمؤسسات وأشكال التنمية الترابية المترتبة عنها، وذلك استنادا على أشكال تعبئة الفاعلين في التنظيم الجماعي للمجالات الترابية والأنشطة؛ فأمام تعدد الفاعلين والانفتاح الديمقراطي الذي يسمح بمشاركة مختلف الفاعلين، لم يعد صنع السياسات العمومية، يقدم كمسؤولية الدولة والإدارات الممثلة لها وحدها، ولكن كنتيجة لعمليات التنسيق بين العديد من الفاعلين والمتدخلين. بحيث أصبح بناء السياسات العمومية المحلية يأتي من عمليات البناء الجماعي المتضمن لمختلف الفاعلين، الحاملين للمصالح المختلفة. ومن ثم فإن إسهام منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في إنتاج الحكامة الترابية يمكن أن يتجسد من خلال التراب الحامل للقرب حيث تتقاطع خصائص الحكامة الترابية و مبادئ منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

2.2. الحكامة الترابية لمنظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

- **التراب قاعدة الحكامة الترابية:** إذا كان القرن العشرون يعرف بقرن المقاولات والدول فإن القرن الواحد والعشرين يتجه نحو أن يصبح قرن المدن والتراب المحلي، ويعكس ذلك تنمية اقتصادية واجتماعية تدعمها ديناميات ترابية منبثقة من أقطاب تشكلها المدن والجهات. وتتمثل أهمية المقاربة الترابية في كون التراب يمكننا من تقييم التبادلات بين المادة والمعلومة وبين المجتمعات ومحيطها، وأن كل العناصر النظرية والمجردة تصبح ملموسة وقابلة للجس على المستوى المحلي، وأن التراب يمثل الوعاء الملائم لتحديد فلسفة عامة للحكامة وتقويتها في الحدود الخاصة بكل تقليد من التقاليد المجتمعية. فالحكامة مسؤولية مشتركة أي معرفة الطريقة التي تمكن من التعاون بين مختلف الفاعلين كل حسب إمكانياته ووسائله في تدبير الإشكاليات المشتركة، انطلاقا من المحلي وصولا إلى العالمي، أي ابتكار أجوبة نوعية ومحدد وملائمة متفق حولها. والإجماع هنا لا يعني أن الحلول الملائمة تكون متطابقة، لكنها تتميز بالتنوع والاختلاف حسب الخصوصيات المحلية، وأخيرا ليست هناك سيادة مطلقة لأي مجموعة بشرية على ترابها، فكل مجموعة مسيرة لترابها ومسؤولة عنه.

- **التقاطع بين مبادئ وقواعد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والتنمية الترابية:** فإذا كانت التنمية الترابية تجمع بين نظام الفاعلين ونظام المشروع ونظام الإجراءات، فإن الإشكالية المحورية في نظام الفاعلين تدور حول طريقة الاتصال والتنسيق، بينما يشير نظام المشروع إلى بعض خصائصه الأساسية التي تتمثل في كونه مشروعا شموليا وجماعيا يستند على سياسة استباقية وعلى حكامة ترابية، أما نظام الإجراءات فيحيل إلى ضرورة وجود أجهزة مؤسسية وبنيات قانونية داعمة للمشروع، ولكن أيضا على طريقة مراقبة التنسيق بين الفاعلين ورأسملة التعلم الجماعي[245]. ومن هنا نفترض أن منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تحتل موقعا مركزيا ضمن النسق تفاعلي العام بين هذه الأنظمة الثلاثة، وذلك من خلال المبادئ التي تتأسس عليها والقواعد التي تنظم ممارساتها.

فالفاعل العمومي المحلي هو المعني أساسا بالحكامة الترابية من خلال البحث عن المشاركة النشيطة للمجتمع

245- **PARODI, M. (2005):** op. cit., p. 35.

المدني. ولذلك فإن كل المبادئ التأسيسية لمنظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والقواعد المحددة لنمط اشتغالها تؤهلها للدخول في علاقات مع الفاعلين المحليين الآخرين لتحقيق المصالح العامة، وذلك من خلال تعزيز التشبيك بين مختلف الفاعلين، ومن خلال مشاركتها في أجهزة التنسيق بين الفاعلين[246]. لكن فعالية التنسيق لهذه المنظمات تأتي من استثمار في الرأسمال الاجتماعي الذي يمنحها الثقة وتنمية علاقات الاجتماعية التي يمكن أن تترتب عنها الوفورات الخارجية والتعلم الجماعي.

- **منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تجسيد للقرب الترابي:** تتأسس منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على قاعدة المبادئ المشتركة كالتعاون والتضامن والعمل الجماعي والتمثيلية المباشرة واقتسام الوسائل والمخاطر. وبالنظر إلى هذه المبادئ، فهي غير طارئة على التراب، وإنما تتشكل داخله باستمرار ضمن عمليات البناء العام للتراب، المحكومة أساسا بواسطة علاقات القرب بمختلف أشكاله، مما يعكس أوجه التشابه والانتماء التي توحد الفاعلين على مستوى القيم والمعايير والتمثلات، داخل التراب. كما أن انغراس منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لا يتوقف فقط على القاعدة الترابية لوجودها ولا على المبادئ التي تقوم عليها، ولكن، أيضا على نمط اشتغالها والأدوار التي تؤديها؛ فباعتبارها منظمات القرب، فهي على معرفة واطلاع متواصلين بقضايا التراب من حيث الإمكانيات والحاجيات، وقادرة على التجاوب المباشر والمستمر مع حاجيات السكان المحليين، و اتخاذ القرارات على نمط الديمقراطية التشاركية. وهذا ما أكسبها الشرعية من خلال مشاركتها في إنتاج المصلحة العامة، خاصة مع تراجع الدولة عن تقديم العديد من الخدمات الاجتماعية لصالح فاعلين آخرين. ومن هنا تأتي الحكامة الترابية لمنظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من خلال قدرتها على التنسيق بين الفاعلين، ومن إسهامها في إنتاج المصلحة العامة والسياسات العمومية[247].

فالانغراس الترابي لمنظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يمنحها القدرة على التنسيق بين الفاعلين ذوي المصالح المشتركة، من خلال تكوين الروابط بين مختلف هؤلاء الفاعلين والتيارات المتدفقة في الشبكة[248]. وتتكون هذه الأخيرة بين الفاعلين بفعل تدفقات المعلومات الناجمة عن الاستراتيجية المشتركة المترتبة عن القرب بواسطة تحديد الإشكالية المشتركة بهدف البحث عن حل لها عن طريق التنسيق التعاوني، ومن جهة أخرى بواسطة عمليات إنتاج الموارد ذات الخصوصية[249]. وفي هذا السياق، تحتل العوامل غير الاقتصادية التي تتأسس عليها منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني مكانة هامة في التنسيق بين الفاعلين، مثل الشبكات الاجتماعية والعلاقات الشخصية التي تدعم الثقة بين الفاعلين وتراكم رأس المال الاجتماعي، والحكامة المحلية من خلال توجهها غير الربحي وتبادل الوظائف الاقتصادية وتقاسم المخاطر[250] بين الأعضاء.

246- **PARODI, M. (2005):** op. cit., p. 36.

247- **COLLETIS, G.; GIANFALDONI, P.; RICHEZ- BATTESTI, N. (2005):** op. cit., p. 17.

248- **LELOUP, F.; MOYART, L.; PECQUEUR, B. (2005):** op., cit., p. 328.

249- **COLLETIS, G.; GIANFALDONI, P.; RICHEZ- BATTESTI, N. (2005):** op. cit., p. 16.

250- **PARODI, M.(2008):** op. cit., p. p. 27-31.

V. عناصر موجهة لتأويل المقاربة الترابية بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي

1. الجماعة الترابية إطارا ترابيا وفاعلا بصلاحيات تمكنها من ممارسة التنمية وفق المقاربة الترابية

شكل تقدم التشريعات الوطنية في مجال اللامركزية تطورا نوعيا في مقاربة إشكاليات التنمية. بحيث أصبحت الجماعات الترابية كيانات ترابية للتنمية لها حدود معلومة وتتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال الإداري والمالي[251] وتمارس اختصاصات ذاتية وأخرى مشتركة مع الدولة، وأخرى منقولة إليها من هذه الأخيرة[252] تخول لها ".. تفعيل السياسة العامة للدولة وفي إعداد السياسات الترابية من خلال ممثليها في مجلس المستشارين"[253]. ومن ثم أصبحت إطارات ترابية للتنمية، وبإمكانها وضع، وتنفيذ، وتتبع، وتقييم مخططات التنمية المحلية (المخطط الجماعي للتنمية 2010-2015، مخطط عمل 2015-2021)، وفق مقاربة تشاركية مع باقي مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني، ومختلف الفاعلين الخواص.

لكن، بالرغم من هذا التطور التشريعي، فإن الأسئلة تبقى مطروحة حول مدى تجانس بنية ووظيفية هذه الوحدات الترابية التي أفرزها التقسيم الترابي، وحول قدرة هذه الجماعات الترابية، من خلال المجالس المنتخبة، على القيام بالأدوار المنوطة بها لمباشرة التنمية وفق المقاربة الترابية.

يثير تقسيم التراب الوطني إلى وحدات ترابية من جهات وجماعات ترابية أخرى، أسئلة حول مدى استجابة الوحدات الترابية المنتجة لمعايير التجانس والوظيفية والاستقطاب، أي للمعايير المعتمدة في التقسيم الترابي. ولمعاينة هذه القضية عن كثب، سوف نركز على ملاحظات هذه المقاييس على مستوى الجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي:

- **على مستوى التجانس الطبيعي:** يلاحظ أن المجالات الترابية للجماعات القروية لدير أطلس بني ملال الشمالي تمتد كلها بتعامد مع الارتفاع، ومن ثم فهي تشمل الأراضي المرتفعة في العاليات مرورا بمجالات الدير ذات الطابع الهضبي وصولا إلى الأراضي المنخفضة التي تشكل جزءاً من سهل تادلة، بحيث تمتد هذه الجماعات الترابية على 57,32 % من الجبال و32,14 % من الهضاب و11 % من السهول (مبيان رقم 1، وخريطة رقم 5) مع وجود تفاوتات بين هذه الجماعات الترابية فيما يتعلق بتوزيع هذه النسب. وقد سمح هذا التقسيم بمراعاة الخصوصية التاريخية للأنشطة المبنية على التكامل التضاريسي. ومع هذا التقسيم المحدث، يمكن للمجالات الترابية لهذه الجماعات أن يصبح وظيفيا بحيث يستجيب لتكامل الموارد بين العاليات والأسافل. كما يلاحظ أن هذه الجماعات الترابية متقاربة من حيث الحجم، فبإستثناء الجماعة الترابية لتانوغة التي تمتد على مساحة 139 كلم^2 وهي أصغر جماعة ترابية قروية من حيث المساحة بالمجال المدروس، فإن باقي الجماعات الترابية متقاربة من حيث مساحتها، إذ تمتد تاكَزيرت على مساحة 244 كلم^2 وفم العنصر على مساحة 265 كلم^2 ودير القصيبة على مساحة 294 كلم^2 لتبقى آيت أم البخت أكبر مساحة ب 388 كلم^2.

- **على المستوى البشري:** باستثناء الجماعة الترابية لآيت أم البخت، التي تجمع بين أكبر مساحة وأقل عدد السكان، فإن باقي الجماعات الترابية تتناسب مساحتها مع عدد سكانها، مما جعل الكثافات السكانية لهذه الجماعات متقاربة،

---

[251]- قانون تنظيمي رقم 14.113، المادة 2، الجريدة الرسمية عدد 6380، يوم 23 يوليوز 2015.

[252]- دستور المملكة المغربية 2011، الفصل 140.

[253]- دستور المملكة المغربية 2011، الفصل 137.

حيث سجلت 77,74 ن/كلم^2 بدير القصيبة و91,96 ن/كلم^2 بتانوغة و81,7 ن/كلم^2 بتاكَزيرت و69,84 ن/ كلم^2 بفم العنصر[254].

وبالنظر إلى المقياس الإثني، الذي كانت له أدوار مهمة في تحديد الجماعة[255] فإن التقسيم الترابي للجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي يتطابق نسبيا مع حدود القبائل والفخدات (خريطة 11)، لذلك نجد الجماعة الترابية لآيت أم البخت تمتد على تراب قبيلة آيت أم البخت، بل واستمدت منها تسميتها، أما الجماعة الترابية لزاوية الشيخ فقد استمدت تسميتها من الحقل الديني، الذي كانت تهيمن عليه الزوايا وخاصة الزاوية الناصرية، أما الجماعة الترابية لدير القصيبة فتمتد بترابها بمنطقة النفوذ التاريخي لقبيلة آيت ويرة، ونفس الشيء بالنسبة للجماعة الترابية لتانوغة التي تمتد بالمجال الترابي لقبيلة آيت امحمد والجماعة الترابية لتاكَزيرت التي تمتد بمنطقة نفوذ آيت عبد اللولي، وأخيرا امتداد الجماعة الترابية لفم العنصر على نطاق امتداد قبيلة آيت سعيد أوعلي.

وإذا كان التقسيم الترابي يستند على توزيع القبائل والأفخاد، فإنه لا ينبغي أن ينظر إليه على أنه نهجا رجعيا، بقدر ما هو تجذير وتأصيل للمجالات الترابية وللواقع التاريخي لمجموعاته البشرية، النابع أساسا من البحث عن الهوية[256]، واستثمارها في تحقيق التنمية الترابية. وحيث أن التقسيم الترابي للمجال المدروس، المبني على التوزيعات الإثنية للمجموعات البشرية، يمتد نحو المستويات الدنيا داخل جماعة واحدة إلى مشيخات ودواوير، فإن ذلك يشكل أرضية ملائمة لتطور التنمية الترابية من خلال ما ينتج عن الانتماء لنفس الكيان الترابي والاجتماعي من وجود ثقافة قاعدية مشتركة من القيم والمعايير وشبكات العلاقات الاجتماعية والرأسمال الاجتماعي الذي يوفر المحيط الاجتماعي لتسهيل عمليات التنسيق بين الفاعلين المحليين لإيجاد الحلول للإشكاليات المشتركة محليا. ومن جهة أخرى، فإن الانتماء لنفس التراب التاريخي، يعني الوعي بالإشكاليات التي يطرحها ذلك التراب، وذلك بوجود تراكم من المهارات والمعارف الموروثة تسمح بالابتكار في إيجاد الحلول للقضايا المحلية عن طريق التنسيق بين الفاعلين وكشف الموارد الترابية الكامنة. وهذا نلمسه بالمجال المدروس من خلال الاتجاه نحو الاستثمار في الموارد الترابية المحلية لخلق الأنشطة المدرة للدخل من خلال عدة مبادرات.

2. الاتجاه نحو الاستثمار في الموارد الترابية المحلية

تشكل الفلاحة النشاط الاقتصادي الأكثر شيوعا وتجذرا بالمجال القروي لدير أطلس بني ملال الشمالي، غير أن عجز الفلاحة عن تلبية كل حاجيات الساكنة المحلية أمام التزايد الديمغرافي وتفتيت الملكيات وتوالي سنوات الجفاف، وظهور فاعلين جدد بالعالم القروي لا يرتبطون بالفلاحة، بدأت تظهر إلى جانب الأنشطة الفلاحية، أنشطة أخرى غير فلاحية تعبر في شكلها ومضمونها عن الاستراتيجيات المحلية للتكيف مع هذه التحولات.

ونجد هذه الأنشطة كالصناعة التقليدية والأنشطة السياحية وتطوير منتوجات الرستاق..، وغالبا ما تنتظم في تعاونيات وجمعيات. وتشكل وفرة الموارد ذات الخصوصية (زيتون، خروب، نسيج، تربية النحل، مواقع ومشاهد..)

254- المندوبية السامية للتخطيط، الاحصاء العام للسكان والسكنى، 2014.

255- **بريان محمد وآخرون (2006):** المغرب: مقاربة جديدة في الجغرافية الجهوية، إشراف تروان جون فرانسوا، تعقيب الناصري محمد، ترجمة آيت احماد علي، الفكهاني عبد الفتاح، دار طارق للنشر، الدار البيضاء، ص. 20.

256- **بريان محمد وآخرون (2006):** نفس المرجع السابق، ص. 21.

وقابلية المجموعات البشرية المحلية للانخراط في الأشكال التعاونية، باعتبارها القاعدة المادية التي توفر إمكانيات هائلة لتطوير العديد من الأنشطة المدرة للدخل.

وتشكل منتوجات الرستاق، بتجذرها التاريخي وجودتها[257] أهم الموارد الترابية التي يتجه إليها الاستثمار، نتيجة مناعتها التنافسية، والوعي المتزايد للمنتِجين والمستهلكين على حد سواء بتقديرها، نظرا لسمعتها المستمدة أساسا من جودتها العالية وأصالتها التي يعبر عنها موطنها الترابي، إضافة إلى استفادة المشاريع التي تقدمها التعاونيات والجمعيات لتثمينها من دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وبرنامج مخطط المغرب الأخضر.

ولكن رغم وفرة الموارد التي يمكن أن تحمل منتوجاتها علامة الجودة الترابية (خروب، رمان، جلبانة..)، إلا أن العديد منها غير بارز بما فيه يكفي، بحيث نجد منتوجات ذات خصوصية لها سمعة وجودة عالية لم يشملها التثمين بعد، ولا يزال تأثيرها في الأسواق ضعيفا، والمقابل يتم رصد سلوكات الغش والتحايل عن طريق إلصاق العلامات التجارية والترابية لمنتوجات مزورة وعرضها على أنها منتوجات الرستاق، مما يسئ لسمعة تقدير المنتوجات الأصيلة ويزرع الشك والتردد في نفوس المستهلك، كما هو الحال بالنسبة لزيت الزيتون وعسل الزكوم..، مما يعني أن إكراهات تثمين منتوجات الرستاق ترتبط بضعف أداء الفاعلين، ويحول دون بناء علامة جودة بارزة، رغم وفرة موارد الرستاق ذات الخصوصية.

3. وظائف وأدوار: الدير كمجال انتقالي بين نسق الجبل ونسق السهل

يظهر أن الجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي، تشكل مجالا ثالثا مختلفا عن نسق الجبل ذي اقتصاد معاشي مهيكل حول الزراعة البورية وتربية الماشية، ويتسم بعزلة وتهميش نتيجة ضعف تجهيزه بالبنيات التحتية والخدمات الاجتماعية، وعن نسق سهل تادلة الذي يمثل أكبر دائرة سقوية بالمغرب، ذت توجه زراعي تسويقي، ومتطورة نسبيا على مستوى التجهيز.

ولكل هذه الاعتبارات تظهر الجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي على أنها تتيح إمكانيات لتطوير مشروع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني المهيكل حول منتوجات الرستاق في إطار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

4. الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بين التجذر التاريخي لقيمه واستنبات تجارب ميدانية

يشكل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني فرصة للتنمية المحلية، لكونه يبدو حسب (CHIGNIER-RIBOULON, F. 2003 et Al) كبديل متعدد الوظائف، وأداة قيمة لمحاربة الاستبعاد الاجتماعي والمجالي[258] في المجالات الهشة كالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي. لكن، بالرغم من تجذر قيم التضامن والعمل الجماعي والتكافل..، التي يقوم عليها الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، والتي تنطوي على الوفورات الايجابية، فإن ذلك لا ينفي وجود الوفورات الخارجية السلبية الناتجة عن القرب أيضا، كالصراع حول المصالح، والانتهازية، وخدمة المصالح الفردية. وهذه الملاحظة مبنية على تعايش قيم التضامن والتعاون والتكافل مع نقيضها كالإقصاء والغش والصراعات والانتهازية..، بشكل يعبر عن البنية المركبة للمجتمع المحلي. ومن جهة أخرى، فإن منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بنمط

257- **LANDEL, P. A.; SENIL, N.; MAO, P. (2007):** étude sur les poles d'economie du patrimoine, diagnostic strategique des ressources patrimoniales de la region de Tadla Azilal, sous la coordination de **JENNAN, L.**; **LANDEL, P. A.**; **BENSLIMANE, R.**, p. 60.

258- **CHIGNIER-RIBOULON, F.; COUTURIER, P.; FOURNIER, M.; MAINET, H.; SEMMOUD, N. (2003):** Economie solidaire et espaces fragilisés auvergnats: une participation à la dynamique des territoires? (Ambert, Saugues), Cahiers de recherches de la MIRE, Documentation française, L'économie sociale et solidaire en région, N° 16, p. 46.

اشتغالها الحديث والأطر القانونية التي تهيكلها وأساليب التنظيم التي لا ترتبط بالتراب المحلي فقط، وإنما أيضا تدرج في شبكات تتجاوز التراب التي نشأت فيه.

ومع ذلك، فإن آفاق الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في هذه المنطقة الجغرافية يمكن أن يتطور مع بداية بروز تجارب محلية ناجحة تؤكد بالملموس جدوى التعاون والتضامن بدل التعارض والصراع، والهيكلة حول العديد من الأنشطة ذات النفع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

إن التبرير النظري لأهمية الاقتصاد الاجتماعي والتنمية في التنمية الترابية يأتي من التوافق بين مبادئ اشتغال منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ونظام التنمية الترابية، بحيث توجد نقط التقاء كثيرة بين هؤلاء الفاعلين والسلطات الترابية حول تحقيق المصلحة العامة. فالحكامة الترابية لهذه المنظمات تستمدها من اشتغالها وفق مبدأ الأفقية ومبدأ اللاربحية ومبدأ التعاون البيني ومبدأ التعلم التعاوني، وهذا ما يجعل اشتغالها ينسجم مع تصور التنمية الترابية.

خاتمة الفصل التمهيدي

ينطوي مفهوم التنمية الترابية على إطار نظري ومنهجي لمقاربة إشكالية التنمية. وإذا كانت دواعي ظهور المقاربة الترابية وتطورها، علميا وعمليا، يرتبط بمحدودية أداء المقاربات التجزئية والمركزية للتنمية، فإن تداعيات العولمة دفعت إلى التفكير في العودة المحلي من خلال مفهوم التراب الدي يعطي أهمية خاصة للأبعاد الترابية في التحليل والفعل.

والتراب من حيث هو مجال جغرافي وتاريخي محلي ذو بنية ووظائف خاصة، قد تشكل مساره التاريخي المتميز، من خلال تقاطع شبكات تفاعلات الفاعلين المحليين في علاقاتها بالخارج، وبذلك فهو يعكس وضعية فريدة يقتضي التنمية وفق شروطه الخاصة، ومن ثم فإن التنمية الترابية تفرض وجوبا الانطلاق من الخصوصيات المحلية في علاقاتها بالمحيط العام، بحيث يصير التراب مقياسا للتمفصل بين التوجهات العامة النازلة والخصوصيات المحلية الصاعدة.

يتهيكل التراب حول مفهوم القرب، الذي يساهم في بنائه، بفعل وجود قواسم مجالية واجتماعية ومعرفية وقيمية وسياسية للتنسيق بين الفاعلين، إذ يسمح القرب بخلق محيط للاستفادة من مزايا الوفورات الخارجية للتعلم الجماعي المتبادل في شكل معارف ومهارات وأنماط التنسيق..، وهذا النوع من الديناميات المحلية المنغرسة في التراب هي أساس ما يجمع الفاعلين حول البحث عن حلول لأشكالياتهم التنموية المشتركة.

ومن المعلوم أن تنمية المجالات الترابية تأتي من أهمية تنسيق الجهود بين الفاعلين، ويشكل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني الجزء المتميز لهذا التنسيق من خلال الانغراس الترابي للمبادئ التي يقوم عليها وللوظائف الترابية التي يؤديها.

وبالنظر إلى الدينامية الترابية للجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي، المتميزة بتزايد عدد منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني المرتكزة على التضامن والتعاون..، وتلبية مجموعة من الخدمات الاجتماعية، والاستثمار في الموارد والخصوصيات المحلية (منتوجات الرستاق) في اتجاه نحو نحو تمركز مجالي لهذه الأنشطة، يمكن أن يشكل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني إحدى الروافع الأساسية للتنمية الترابية المحلية.

الفصل الأول

المحددات الجغرافية والتاريخية والديمغرافية للجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي

مقدمة:

تتمثل إحدى السمات الأساسية التي تهيكل هوية الجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي في كونها تدخل ضمن المجالات الانتقالية، وقد اكتسبت هذه الخاصية من خلال جغرافيتها التي جعلتها في موضع الالتقاء بين سهل تادلة الشمالي والجهة الجنوبية الغربية لجبال الأطلس المتوسط، ومن خلال هويتها التاريخية التي تحتلها ضمن منطقة الالتقاء والتماس، سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الوطني، مما أكسبها خصائص جغرافية طبيعية وتاريخية وبشرية مميزة، شكلت منها مجالات جغرافية بأدوار ووظائف ترابية محورية ضمن محيطها الجهوي.

وإذا كان دراسة المحددات الطبيعية والتاريخية والبشرية لهذا المجال الجغرافي ضرورة منهجية يفرضها وضع إشكالية البحث في إطارها الجغرافي وسياقها الزماني، فإن تحليل الظواهر الطبيعية والمتغيرات الاجتماعية في مختلف تفاعلاتها، يساعدنا على بلورة تصور علمي لتأويل وتفسير من خلاله نتائج البحث، ايمانا منا بأن التنظيم المجالي يمثل نتاجا لأبعاد بنائية ومعطيات اجتماعية في تغير دائم.

I. دير أطلس بني ملال الشمالي: موقع جغرافي بمزايا طبيعية وبشرية متعددة

يشكل تبيان الموقع الجغرافي للجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي إحدى المراحل الأساسية في هذا العمل، وذلك من منطلق أن الموقع الجغرافي يدخل ضمن العوامل التي تحدد مستوى تطور هذا الحيز الترابي وتنميته. فأهمية استحضار الموقع الجغرافي لهذه الجماعات، تكمن في كونه يحيل إلى توطينها بالنسبة لنسق مراكز تنشيط التراب الوطني والجهوي، وللمحاور الأساسية المؤطرة للتدفقات والتيارات البشرية والاقتصادية، وإلى درجة ولوجية[259] هذا المجال الذي تحدده قدرته الاستقطابية كفضاء اقتصادي وكإطار للعيش. كما يحيل الموقع الجغرافي أيضا إلى الإرث الطبيعي لهذا المجال، والمتمثل في بنيته التضاريسية ونوع مناخه وموارده المائية والنباتية والحيوانية، وكذا إلى مختلف الأدوار والوظائف التاريخية الموكولة لهذا المجال الجغرافي، داخل نسقه الجهوي والوطني، والتي أدت إلى تشكيل هويته، وذلك لما في استحضار هذه الأدوار والوظائف من أهمية في فهم أعمق لصيرورة تشكل هذا المجال الترابي، والتي يمكن أن تستثمر في فهم وتصور وتنفيذ أي مشروع تنموي محلي، وكذا إمكانية بعث وإحياء بعض هذه الوظائف التاريخية وفق ما يتلاءم متطلبات الراهن في إعداد وتنمية هذا المجال الترابي.

إن معالجة إشكالية التنمية بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي، وفق المقاربة الترابية، يفرض علينا استحضار مكانة الموقع الجغرافي من منطلقين:

- الأول: يتمثل في الوظائف التي يقوم بها أو المنتظر أن يقوم بها في محيطه الجهوي على المستوى التوازن الطبيعي والبيئي والتكامل الاقتصادي والتمازج البشري والتأطير السياسي..، بحكم أن هذه الوظائف وما ينتظر أن تحققه من قيم

[259]- يقابل مصطلح الولوجية في اللغة العربية عدة مرادفات، منها: الموصلية، الإيصالية، النفوذية..، وقد استعملنا هنا مصطلح الولوجية لكونه من أكثر الألفاظ تداولا واستعمالا. تعني الولوجية سهولة وصول الأشخاص والبضائع والمنتجات من مكان جغرافي معين إلى آخر؛ ويتحدد ذلك بالمسافة والوقت والتكلفة والوسائل الموظفة لهذا الغرض، وبالمعيقات التي تطرحها الطرق ومسالك التنقل والإكراهات المرتبطة بالطبوغرافيا والأمن... ومعلوم أنّ الولوجية لا تتعلق فقط بسهولة الوصول إلى مكان معين، وإنما بصعوبته أو استحالته أيضا، وتدخل في تحديد مستوى الولوجية عناصر متعددة منها ما هو موحد بين جميع المجالات الجغرافية ومنها ما هو خاص بمجال دون آخر.

مضافة في التوازن والاندماج الترابيين لا تزال في حاجة إلى تشخيص أعمق، ومن ثم إلى التثمين والتوظيف في جميع الاستراتيجيات الهادفة إلى التنمية.

- الثاني: يظهر من خلال أهمية الموقع الجغرافي في إثراء الموروث الطبيعي والتاريخي للمنطقة بكثير من الخصوصيات التي تشكل خزانا للمنافع والموارد، يمكن تنشيطها وتثمينها لحل مشكلات تنموية بيئية واقتصادية واجتماعية بالمنطقة.

1. الجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي في مجال جغرافي انتقالي

تنتمي الجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي إلى الجزء الشمالي الشرقي من المجال الجغرافي الذي يدعى الدير الحقيقي للأطلس المتوسط[260]. وتمتد من واد أم الربيع بالشمال الشرقي إلى مدينة بني ملال بالجنوب الغربي، على شكل حزام من الأراضي المتدرجة في الارتفاع، تصل بين جبال أطلس بني ملال[261] بسهل تادلة[262] الشمالي.

وبامتداد مجال دراستنا على مجموعة من الجماعات الترابية التي تغطي جزء من دير أطلس بني ملال فقط، والواقع شمال مدينة بني ملال، ارتأينا أن نميزه عن جزءه الآخر الممتد جنوب هذه المدينة، بإضافة الاتجاه الجغرافي المقابل له. وتجدر الاشارة إلى أن أطلس بني ملال أخذ تسميته من أهم مركز حضري الذي يطل عليه، وهو مدينة بني ملال، علما أن تسمية هذه المدينة مستمدة في الأصل، من فرقة بني ملال إحدى فروع قبيلة بني جابر المتفرعة بدورها عن بني هلال الوافدين على المغرب من إفريقية[263].

ويدخل المجال الجغرافي الذي حددناه في الجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي، من حيث الانتماء الإداري، ضمن الجزء الأوسط لإقليم بني ملال، أحد الأقاليم التي تتشكل منها جهة بني ملال خنيفرة، ممتدا بذلك على سبع جماعات ترابية، منها خمسة قروية (آيت أم البخت، دير القصيبة، تانوغة، تاكزيرت، فم العنصر) وجماعتين حضريتين (زاوية الشيخ والقصيبة)، وذلك على مساحة تقدر ب 1350 كلم^2 وتقطنه ساكنة يصل عددها إلى 127573 نسمة[264].

260- **JOLY, F. (1960)**: place des pays des piémonts dans la vie économique et humaine du Maroc, notes marocaines, N° 13, p. 97.

261- كان يدعى الأطلس المتوسط الطولي إلى غاية 1952، وبعد ذلك، فضل بعض الجغرافيين والجيولوجيين أمثال (**MARGOT, J.; BOLLELI, E.**) تسميته بأطلس بني ملال، وهو تلك الكتلة التي تطل على سهل تادلة، وسنوظف في النص أطلس بني ملال في الإشارة إلى هذه التكتلة الجبلية.

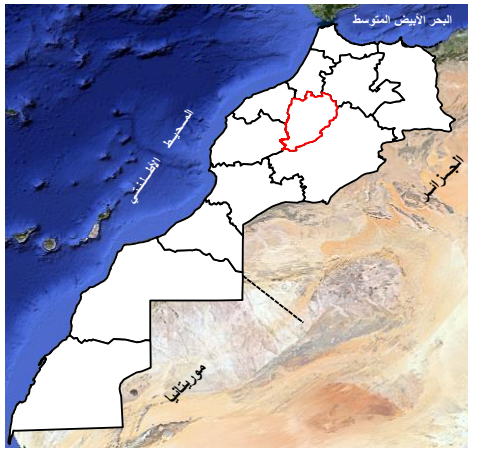
262- تأخذ هذه الكلمة رسمين تادلا وتادلة، فالأول نجده في النصوص التاريخية، ويعني إقليم تادلا التاريخي بأكمله أو سهل أو مدينة تادلا، أما الثاني فيرتبط بالتقسيم الإداري المعاصر، حيث وردت كلمة تادلة ضمن اسم الجهة الثانية عشر في التقسيم الجهوي لسنة 1996، وهي: جهة تادلة أزيلال، ولذلك سأستعمل كلمتين معا تبعا لسياق كل واحدة منهما.

263- **بوسلام محمد بن البشير (1991):** تاريخ قبيلة بني ملال 1854-1916 جوانب من تاريخ دير الأطلس المتوسط ومنطقة تادلا، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، ص. 32.

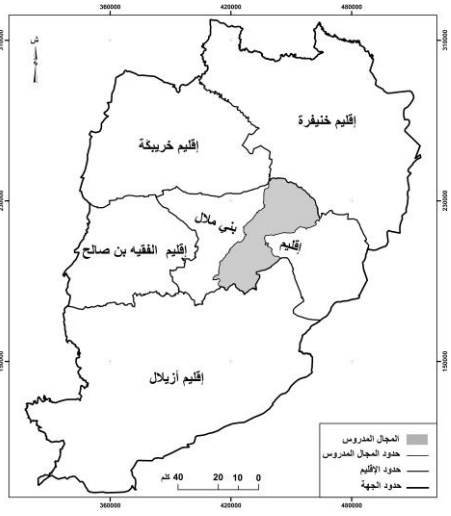
264- المندوبية السامية للتخطيط، الإحصاء العام للسكان والسكنى، 2014.

لوحة خرائط رقم (1): الموقع الجغرافي للجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي

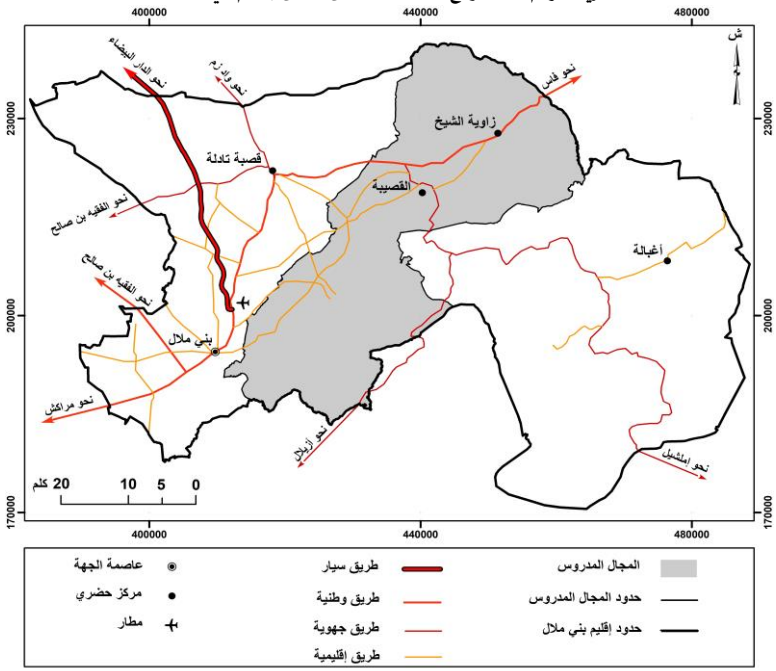
خريطة رقم (1): جهة بني ملال خنيفرة ضمن التراب الوطني



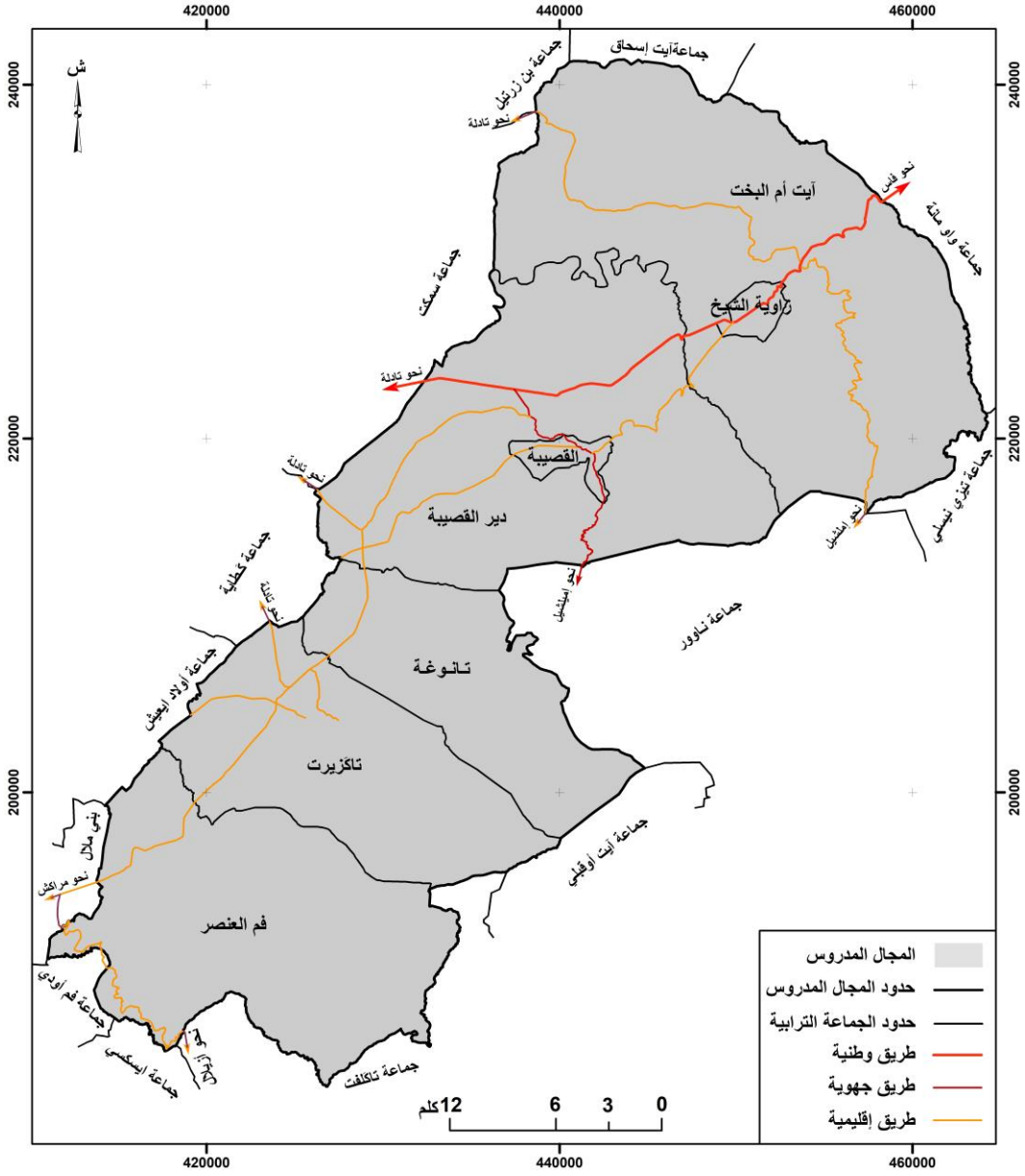
خريطة رقم (2): موقع المجال المدروس ضمن جهة بني ملال خنيفرة



خريطة رقم (3): موقع المجال المدروس ضمن إقليم بني ملال



خريطة رقم (4): التقطيع الترابي للمجال المدروس



1.1. دير أطلس بني ملال الشمالي مجال الربط والعبور

تحتل الجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي، بالنظر إلى موضعها الطبوغرافي، منطقة الوصل بين جبال أطلس بني ملال وسهل تادلة الشمالي، ومن ثم فإن هذا المجال الجغرافي يضطلع، على الدوام، بوظيفة تحويل الموارد من العالية باتجاه السافلة من خلال دواليب الربط التي تمثلها الأحواض النهرية، والتي تقوم من خلالها بدور نقل الموارد المائية والتربة والبذور.. المنحدرة من الجبال في اتجاه السهل. فوظيفة الربط هذه، تعد عاملا حاسما في ضمان شروط تكامل وتوازن المنظومة البيئية المكونة محليا من الوحدات الثلاث، وهي: الجبال بالعالية والدير بمنطقة الربط والسهل بالسافلة. وبالنظر إلى المكانة الوظيفية لدير أطلس بني ملال الشمالي في استمرار التكامل والتوازن بين سهل تادلة وجبال أطلس بني ملال، فإن التفكير بشأن استشراف مستقبل سهل تادلة كله، أصبح ضروريا، في حال لو امتنعت مناطق الربط عن أداء وظيفة تحويل الموارد من العالية إلى السافلة، وخاصة منها الموارد المائية، ومقابل ذلك، استشراف مدى استفادة الجبال من عائدات هذه الموارد التي تصدرها نحو السافلة، في إطار ما بات يصطلح عليه في أدبيات التنمية وإعداد التراب بالتضامن المجالي والاندماج الترابي.

يشكل التمايز الطبيعي لدير أطلس بني ملال الشمالي، مقارنة بالمجالات الجغرافية المحيطة به، إحدى العوامل التي منحته وظيفة التكامل مع سهل تادلة وجبال أطلس بني ملال، فبحكم الاستقرار البشري المبكر وارتكاز الحياة التقليدية للقبائل المستقرة بدير أطلس بني ملال وحواشيه، على الاقتصاد الفلاحي، فإن تنظيم مجالها وتيسير الوصول إلى استغلال موارده قد اتخذ أبعادا وظيفية في الحياة الاجتماعية لهذه القبائل، بناء على تمايز الخصائص الطبيعية لكل من الجبل والسهل والدير نفسه. واستنادا إلى ذلك، فإن دير أطلس بني ملال الشمالي كان ينتظم، إلى حدود مطلع القرن العشرين، وفق منطق مزدوج، فهو من جهة مجال استقرار للمجموعات البشرية التي تسكنه، ومن جهة ثانية، فهو منطقة عبور للقبائل الجبلية التي تعتبره من ضمن مجالاتها الحيوية أثناء حركاتها الانتجاعية الفصلية.

فالمجموعات البشرية التي استقرت، في وقت مبكر، بدير أطلس بني ملال الشمالي، والتي تدعى بجماعات المكان، استنادا إلى سلوكها وإحساسها المرتبطين بمجالاتها الترابية، قد أعطت لمجال دير أطلس بني ملال الشمالي تنظيما مجاليا يتميز بتراكز النطاقات[265]؛ فانطلاقا من التجمعات السكنية، التي تتركز بأفمام الأودية[266] وبمحاذاة المنابع المائية، كانت تخصص المجالات المجاورة للزراعات المسقية من الخضر والفواكه، تليها المجالات البورية لزراعة الحبوب والقطاني، في حين يمارس الرعي في الأراضي المتروكة للراحة، كما تمارس هذه القبائل نصف الترحال نحو السهل في فصل الشتاء، ونحو الجبل خلال فصل الصيف. أما القبائل الجبلية الممتهنة للرعي الواسع، فهي تنزل نحو دير أطلس بني ملال الشمالي خلال فصل الخريف، وتعود إليه انطلاقا من السهل خلال نهاية فصل الربيع. وبحكم هذا الارتباط العضوي الذي كان سائدا بين الجبل والدير، فإن هذا الأخير،كان يشكل امتدادا للجبل[267] ومرتبطا به.

265- **كربوط محمد (2000):** مفهوم الدير، معلمة المغرب، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، مطابع سلا، ص. 4133.

266- أفمام جمع لكلمة فم، ويقصد بها مخارج الأودية القادمة من المناطق الجبلية نحو الأراضي المنخفضة، توجد بمجالات الدير تجمعات سكنية وأماكن تحمل هذا الاسم بسبب مواضعها، ونذكر على سبيل المثال فم العنصر وفم الزاوية وفم الجمعة...

267- **BELLAOUI, A. (1992):** le Dir septentrional de l'Adrar N Dern: un espace de transition en plaine mutation, VIe colloque de Sefrou 9-11 avril 1992, les régions de piémonts au Maghreb: ressources et aménagement, études méditerranéennes, N° 18, CIEM POITIERS, URBAMA Tours, imp. INSTAPRINT, p. 35.

إن الارتباط الوظيفي بين أطلس بني ملال وديره، إلى حدود الاحتلال الفرنسي للمنطقة سنة 1913، لا يعني أن هذا الأخير كان تابعا للجبل ويشكل هامشه، بل كان مجالا متمايزا ومصنفا إلى جانب باقي مجالات الدير المغربية ضمن الأقاليم الجغرافية المغربية المتفردة، ليس فقط بخصوصياته الطبيعية، ولكن أيضا من حيث أنماط عيش سكانه التي تجسده ممارسة حياتهم الاجتماعية وأشكال استغلال وتنظيم مجالهم. لكن هذا الارتباط مستمد أساسا من المركزية الاقتصادية والسياسية والثقافية التي كانت تحتلها الجبال المغربية[268] إلى حدود نهاية القرن التاسع عشر.

وبالنظر إلى التحولات التي عرفتها الوحدات الثلاث (دير أطلس بني ملال الشمالي وسهل تادلة وجبال أطلس بني ملال) ولو بتفاوت نسبي، منذ مطلع القرن العشرين، فقد أفرزت وضعيات جديدة تمثلت في تقدم سهل تادلة بفعل تهيئته الهيدروفلاحية، واحتضانه لأكبر دائرة سقوية في المغرب، مما جعله أكثر تمدينا، وتركزا بالسكان، بينما أصبحت الجبال في وضعية عزلة وتهميش، بفعل سياسة الحصار والتهميش التي مارستها سلطات الاستعمار إزاءها، من منطلق تصنيفها ضمن المجالات غير الآمنة وغير النافعة ومنتجة للمشاكل[269]، وعدم قدرة الدولة المغربية، بعد الاستقلال، على تطويرها وإدماجها. وقد ترتب عن هذه التحولات اضطرابات في التوازنات القائمة على التكامل العمودي بين المرتفعات والمناطق المنخفضة[270]، التي كانت منطقة دير أطلس بني ملال الشمالي تحتل فيها مكانة محورية. وبفعل تقدم سهل تادلة عن الجبال، واشتراكه المتزايد للدير في تكثيف الزراعة، وتنامي التمدين، فقد انتقل الدير بذلك من وضعية الانتساب إلى الجبل إلى وضعية الاندماج في سهل تادلة[271] مع استمراره في أداء وظائف التحويل والنقل بين سهل تادلة وجبال أطلس بني ملال.

إن دير أطلس بني ملال الشمالي المتصل بسهل تادلة الشمالي وسفوح أطلس بني ملال يعرف، في الوقت الراهن، تفاعلات كثيفة مع هذه المجالات المجاورة له، بحيث تتجاذبه قوة سهل تادلة المتميزة نسبيا بتفوقها التنموي، وقوة جبال أطلس بني ملال الضعيفة التنمية، وهذا ما جعل دير أطلس بني ملال الشمالي تتقاطع فيه الرهانات، وتتعارض حوله التصورات والمصالح. فإلى جانب الضغط الذي يتحمله جراء كثافة هجرة سكان الجبال إليه، وما يترتب عن ذلك من تزايد الطلب على التجهيزات والخدمات الإضافية، وما يتركه ذلك أيضا من ضغط على الموارد ينذر باستنزافها، فهو يقع أيضا في الجبهة المباشرة لسهل تادلة، مما جعله امتدادا لسياساته، ومسرحا للصراع حول العقار، وتركز التمدين.

إن دير أطلس بني ملال الشمالي يشكل بذلك، مجالا متناقضا وهشا، إذ يجسد نسقا مجاليا يلتقي فيه التقليدي والتحديث. فكيف يمكن أن تبني التنمية في هذا المجال على الازدواجية؟.

يتسم دير أطلس بني ملال الشمالي بكونه يدخل ضمن المناطق الإستراتيجية للاتصال والعبور، ولم تكن هذه السمة وليدة الحاضر، بل هي وظيفة تاريخية موروثة، فالربط بين العواصم التقليدية للمغرب، وبين الساحل الأطلنتي وما وراء جبال الأطلس المتوسط لم يكن ممكنا دون المرور عبر منطقة دير أطلس بني ملال الشمالي، خاصة حينما تكون الطريق الساحلية غير آمنة. وهكذا كانت هذه المنطقة تدخل ضمن الطريق السلطاني، وضمن المعابر التاريخية الضرورية

268- **الناصري محمد (2003):** الجبال المغربية: مركزيتها، هامشيتها، تنميتها، منشورات وزارة الثقافة، مطبعة دار المناهل، الرباط، الطبعة 2، ص. 36.

269- **بوجروف السعيد (2007):** الجبال المغربية: أي تهيئة؟، بحث لنيل شهادة دكتوراه الدولة في الجغرافيا، جامعة القاضي عياض، كلية الآداب والعلوم الإنسانية- مراكش، ص. 20.

270- **الناصري محمد (2003):** نفس المرجع السابق، ص. 36.

271- **كربوط محمد (2000):** نفس المرجع السابق، ص. 4136.

للقوافل التجارية التي تربط بين فاس ومراكش، وبين الساحل الأطلنتي وسجلماسة. ونتيجة للأهمية الجيو- استراتيجية والاقتصادية لهذا الموقع، فإنه كثيرا ما كان يشكل، إلى جانب مجموع إقليم تادلا، بؤرة التصادم والصراع السياسي[272] بين القوى التي تراهن على امتلاك السلطة على البلاد بأكملها.

إن استحضارنا للأدوار التاريخية في تحليل أهمية الموقع الجغرافي لدير أطلس بني ملال الشمالي، لما كان يضطلع به من أدوار في الربط والاتصال، وفي الظرفية الراهنة الموسومة بتواري بعضا من هذه الوظائف وتغير بعضها الآخر، إنما هي محاولة للكشف عن الوظائف الحالية التي يمكن أن يؤديها هذا المجال الجغرافي ضمن نسق ترابه الجهوي والوطني في مد جسور الاتصال فيما بينها. فبالإضافة إلى وظيفة الربط والإتصال بين فاس ومراكش عبر الطريق الوطنية رقم 8، فإنه يضطلع بأدوار ناظمة ومهيكلة في النقل والإتصال على المستوى الجهوي، خاصة وأنه يحتل موقع وسط في جهة بني ملال خنيفرة، وللمنطقة الواصلة بين سهل تادلة وأطلس بني ملال. وهكذا يمكن أن نتصور أن الانتظارات التنموية للجهوية المتقدمة، وخاصة منها التوازن الاقتصادي والاندماج الترابي سيبقى ضعيفا في جهة بني ملال خنيفرة ما لم يلعب دير أطلس بني ملال الشمالي دوره في الربط بين سهل تادلة المتقدم نسبيا، وبين جبال أطلس بني ملال الهشة والضعيفة الهيكلة. فالمراكز الحضرية المنتشرة على طول دير أطلس بني ملال الشمالي يمكن أن تتقوى وظيفتها تدريجيا في تحقيق الاندماج الترابي بين مختلف مناطق الجهة بشكل يمكن أن تصير معه "مرافئ برية" لتيسير ولوج أطلس بني ملال والتخفيف من عزلتها المجالية والاجتماعية والاقتصادية.

2.1. دير أطلس بني ملال الشمالي: منطقة التقاء وتمازج

تجسد الالتقاء بين سكان أطلس بني ملال وسهل تادلة بمنطقة دير أطلس بني ملال الشمالي في عدة مستويات:

أولا: تشكلت تدريجيا عدة نقط مشتركة للتبادل بين سكان الجبل وسكان السهل بمنطقة دير أطلس بني ملال الشمالي، وهي عبارة عن أسواق تروج فيها منتجات سهل تادلة كالحبوب والسلع الصناعية من سكر وملابس قطنية، ومنتجات الجبل والدير من ماشية وخشب وفاكهة[273]، ومع مرور الوقت تحولت هذه الأسواق إلى تجمعات سكنية تضم صناعا وحرفيين وتجار..، اتخذت صفات مراكز حضرية، ومن هذه المراكز: مدينة زاوية الشيخ ومدينة القصيبة.

وقد شكلت الأسواق- والحالة هذه- التي تقع بين السهل والجبل، وبين القبائل الناطقة بالأمازيغية والناطقة بالعربية، وعلى محور طرقي يربط بين فاس، ومراكش، وسجلماسة أنساقا ثقافية[274] تعبر عن الهويات الاجتماعية ومستوى البيئة كمجال للاتصال والتبادل وتداول المعلومة[275]. ومن ثم فالأسواق التي تحتل منطقة الدير الواقعة بين نسق الجبل المختلف عن نسق السهل والدير نفسه، تمثل مؤسسة اجتماعية متعددة المهام، لا تقتصر على التبادلات

272- **أبو إدريس إدريس (1992):** تادلا خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر إشكالية الالتقاء والتمازج، تادلا: تاريخ، المجال، الثقافة، الملتقى العلمي لمنطقة تادلا، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ص. 73 وما بعدها.

273- **الملكي المالكي بن جيلالي (2014):** ثورة القبائل ضد الاحتلال، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، ص. 13.

274- **GEERTZ, C. (2003)**: Le Souk de Sefrou, Sur l'économie du bazar, Trad. **Cefaï, D.**, Coll. Intérieurs du Maghreb, Éditions Bouchène, Paris, 189 p.

275- **السبتي عبد الأحد (2012):** الوصف المُكثَّف، مجلة الكترونية متخصصة في الكتاب وقضاياه، http://ribatalkoutoub.com/?p=937، اطلعت عليه بتاريخ 22 فبراير 2018.

الاقتصادية المادية فحسب، بل تتوسع إلى أكثر من ذلك نحو تبادلات رمزية: ثقافية ودينية وأدبية وسياسية ..، وبذلك شكلت الأسواق أيضا، مؤسسة اجتماعية تعقد فيها مراسيم العبور[276]، يقول (القبطان سعيد كنون 2014): "السوق ضروري لأومالو مثل الهواء الذي يتنفسه،.. فهو ليس مكانا للتزود والتبضع وحسب، بل يمثل أيضا وبالأخص النادي السياسي بامتياز، ففيه تعرض المسائل والنزاعات التي تتطلب تدخل لجماعت الأعلى من لجماعت الدوار أو اللجوء إلى آمغار، وفيه أيضا تعقد وتفسخ المواثيق والعقود وتتم الثرثرة وتشاع النميمة ويعلق عليها، وتنتقل الأخبار بين الإخوة في الشمال والجنوب والشرق والغرب، فضلا عن المعلومات المتصلة بسياسة القبيلة والفخدة. وفي السوق أخيرا تحضر العناصر المحاربة عملياتها ضد القبائل المجاورة أو نصارى الجوار"[277].

ورغم التحولات الاجتماعية التي عرفتها المنطقة، خاصة مع تقسيم جديد للعمل الاجتماعي وتفكك بنية القبيلة والانتشار الواسع المواصلات والاتصال ولمحلات البيع بالتقسيط بالدواوير والأحياء، وظهور المراكز التجارية، وكذا مؤسسات التنشئة الاجتماعية كالمدارس ومراكز التكوين، ومؤسسات القضاء النظامية..،إلا أن الأسواق الأسبوعية لا تزال تحافظ على بعض من أدوارها. ويوجد بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي ست أسواق أسبوعية[278]، تدل بذلك على نشاط وانتظام المبادلات الاقتصادية وثقافية بين السكان المحليين وغير المحليين الذين يقصدونها لقضاء أغراضهم الاقتصادية وغير الاقتصادية كعقد زواج أو زيارة طبيب أو إعداد وثائق إدارية خاصة، أو حضور جلسة قضائية..، وبذلك يمكن قراءة الأنساق الثقافية المحلية انطلاقا من الأسواق الأسبوعية.

وإذا كان السوق بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي لا يزال يعكس الأنساق الثقافية المحلية، ومكانة بارزة في المبادلات الاقتصادية، فإنه، ورغم استمرار أداء وظائفه الثقافية والاجتماعية،فإنه لم يعد الفضاء الذي تحسم فيه اتخاذ القرارات وتكوين الرأي العام، في ظل وجود بنيات ومؤسسات عصرية.

وتشكل مؤسسة "الأمغار" إحدى تجليات استمرار وظائف السوق غير الاقتصادية، حيث يستغل السوق الأسبوعي لمدينة القصيبة لعقد جلسة لحل النزاعات الخاصة بأفخاد قبائل آيت سري، وتتضح أهمية ومكانة هذه المؤسسة من خلال معالجتها ل1038 قضية ما بين سنتي 2011 و2013[279].

ثانيا: الاتصال الثقافي، يدخل دير أطلس بني ملال الشمالي ضمن المناطق التي تقع على خطوط الالتقاء بين ثقافتين مختلفتين سواء من حيث اللغة والعادات والتقاليد أو من حيث أنماط العيش؛ فمن جهة الجبل هناك ساكنة من أصول أمازيغية بثقافة ونمط عيش متميز، ومن جهة سهل تادلة استقرت، منذ القرن الرابع عشر الميلادي، ساكنة عربية بثقافة ونمط عيش مختلف عن سابقتها. ومن المؤكد أن هذا الالتقاء قد أدى إلى الانصهار والتمازج، بفعل وجود قواسم ثقافية واقتصادية ودينية مشتركة..، غير أن هذا الالتقاء والتمازج لم ينصهر في اتجاه واحد؛ فقد أدى إلى ظهور

276- **ناصر أيت مولود (2011):** السوق وطقوس العبور في منطقة القبائل، تيزي وزو ومنطقة القبايل: تحولات اجتماعية وثقافية، إنسانيات، مجلة جزائرية في الأنتروبولوجية والعلوم الاجتماعية، عدد 54، ص. 24، http://insaniyat.revues.org/13103 ، اطلعت عليه بتاريخ 12 يونيو 2017.

277- **القبطان كنون سعيد (2014):** الجبل الأمازيغي، آيت أومالو وبلاد زيان، المجال والإنسان والتاريخ، تعريب بوكبوط محمد، منشورات الزمن، سلسلة ضفاف، العدد 18، مطبعة بني يزناسن، سلا، ص. 48.

278- أيام الأسواق الأسبوعية بالمجال المدروس: الأحد (القصيبة)، الاثنين (فم العنصر)، الأربعاء (زاوية الشيخ)، الخميس (تاكزيرت)، الجمعة (دير القصيبة)، السبت (تانوغة).

279- **بنحسو إبراهيم**، بني ملال اون لاين، حوار مع أمغار "الحاج موحى أخلاف"، 25/06/2013، http://www.maghress.com/benimellal/7125، اطلعت عليه بتاريخ 22 يوليوز 2017.

مجال دير أطلس بني ملال الشمالي كمنطقة ثقافية ذات خصوصيات متمايزة عن نظيرتها بالجبل والسهل. ومن الأكيد أن هذا التمايز، قد أعطى لهذه المنطقة ميزة إضافية لخصوصياتها الترابية.

2. خصائص الوسط الطبيعي للجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي

نقصد بالوسط الطبيعي مختلف العناصر الطبيعية كالتضاريس والبنية الجيولوجية والمناخ والتربة والجريان المائي، وكذا العناصر الحيوية كالغطاء النباتي والحيواني ومختلف أشكال الحياة الأخرى التي ينتج عن تفاعلات جميع مكوناتها، عبر علاقات تكاملية وتطورية في الزمان والمكان، ظهور ملامح منظومة إيكولوجية ذات خصوصيات محلية.

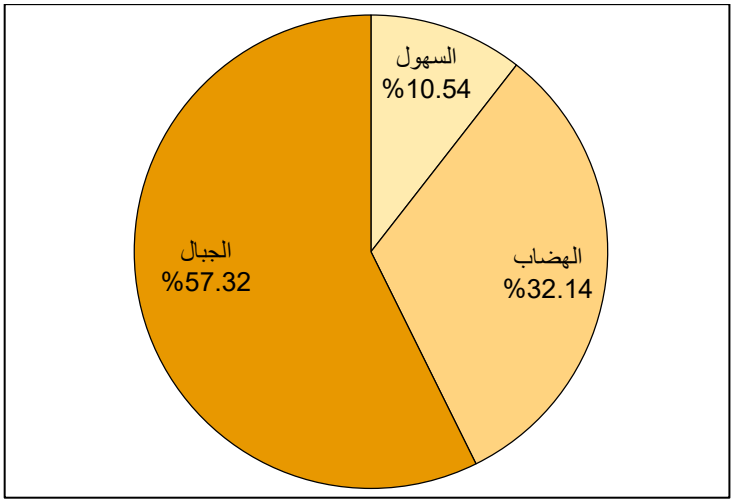
وضمن هذه المنظومة الايكولوجية المحلية، التي تعكس حصيلة صيرورة تطورية لتفاعلات مكوناتها، ينجلي الثابت والمتحول، فالثابت، ولو نسبيا، يشير إلى العناصر الطبيعية كالتضاريس والجيولوجية والطبوغرافيا والمناخ والموضع..، أما المتحول فهو تدخل الإنسان، الذي تبقى تأثيراته على المنظومة البيئية مرتبطة بمدى التزامه بالعقلانية[280].

ومن منظور تحليل إشكالية التنمية، وفق المقاربة الترابية، فإننا نعتبر أن التنظيم المجالي، انعكاس لأنماط تكيف الإنسان، ودرجة تحرره من عوائقها. لذلك، يتعين علينا إدماج محددات الوسط الطبيعي في تحليل إشكالية التنمية بالمجال المدروس، لكونها تتيح إمكانيات وتفرض إكراهات لا يزال بعضها يتحكم في توزيع السكان، وتوجيه أنشطتم الاقتصادية، وتفرض أنماطا من العيش والعلاقات الاجتماعية والتمثلات. ولكونها تخضع لأدوار الإنسان في تحويل مكونات هذه الطبيعة لصالحه عبر اكتشاف مواردها، وتحويلها، وتثمينها ومدى ضمان استدامتها.

1.2. يتسم المشهد التضاريسي بثلاث مجموعات طبوغرافية متمايزة يغلب عليها الطابع الجبلي

تدخل الجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي ضمن الجزء الشمالي لأطلس بني ملال، وتمتد بأطرافها الغربية نحو هوامش سهل تادلة. وبحكم موضعها الطبوغرافي، فإن تضاريسها تتميز بالتدرج في الارتفاع، انطلاقا من سهل تادلة نحو جبال أطلس بني ملال، كما أنها تتميز بالتجزيء بفعل الشبكة المائية التي تقطعها، والقادمة من أعماق الجبال. وانطلاقا من ذلك، نميز بين ثلاث وحدات تضاريسية (مبيان رقم 1، خريطة رقم 5).

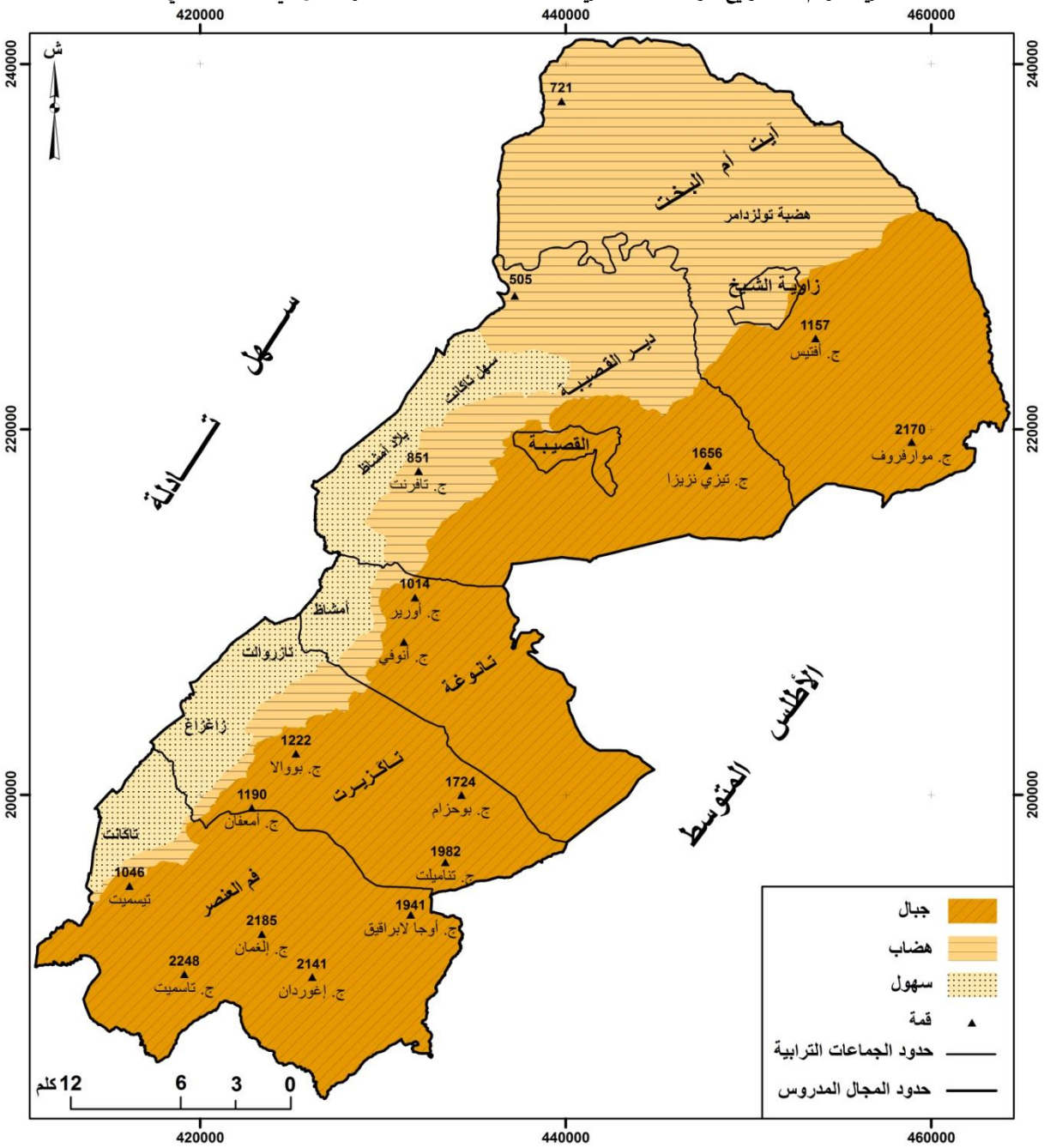
مبيان رقم (1): توزيع الوحدات التضاريسية حسب نسبها المئوية من المجال المدروس



المصدر: خرائط طبوغرافية 1/50000: كاف النسور، زاوية سيدي بوعباد، القصيبة، زاوية الشيخ، تاكزيرت، بني ملال

[280]- **شحو إدريس (2011):** نفس المرجع السابق، ص. 6.

خريطة رقم (5): توزيع الوحدات التضاريسية بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي



المصدر: خرائط طبوغرافية 1/50000: كاف النسور، زاوية سيدي بوعباد، القصيبة، زاوية الشيخ، تاكزيرت، بني ملال (إنجاز: حافظ الشرك)

1.1.2. مجموعات جبلية ذات ارتفاعات ضعيفة التباين

يحتل المجال الجبلي بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي مساحة تقدر ب 707,2 كلم^2، أي ما نسبته 57,32 %، وتتراوح قيم ارتفاعاته ما بين 900 و2248 متر، ويمكن تصنيفها إلى مجموعتين حسب معياري الارتفاع والانتظام؛ فالمجموعة الأولى تسود فيها الأعراف الطولية ذات ارتفاعات متقاربة، أما الثانية، فتتميز بقممها الدائرية وغير الحادة، وتتخللها منخفضات ضيقة نسبيا.

- **جبال عليا أعرافها متوازية وتوافق الاتجاه الأطلسي:** تمثل الدرجة الطبوغرافية العليا، حيث تبلغ ارتفاعاتها مداها، كما هو الحال بالنسبة لجبل تاسميت 2248 متر، وجبل إلغمان 2185 متر، وجبل إيغوردان 2141 متر، وجبل

أوجا لابراقيق 1941 متر، وجبل تناميلت 1982متر، وجبل موارفروف 2170 متر. ويلاحظ أن هذا الجزء الجبلي ينتظم في شكل أعراف شبة متوازية وذات اتجاه عام يوافق الاتجاه الأطلسي (شمال شرقي- جنوب غربي)، ويشرف بواسطتها على الجبال الأقل ارتفاعا منه، وعلى المنخفضات البيجبلية.

- جبال منخفضة تتميزبقمم شبه دائرية وإشراف ضعيف: تشكل الدرجة الطبوغرافية الثانية، وامتدادا للجبال العليا، تتراوح ارتفاعاتها ما بين 1200 و900 متر، وتغطي 205,7 كلم^2، أي ما يمثل 16,7 % من المجال المدروس. وتتكون من جبال ذات خصائص مشتركة كغياب حدة القمم، وسيادة الإشراف غير العنيف، سواء على المنخفضات المغلقة أو على المتون والتلال التي تتقدمها، كما يلاحظ أن قممها دائرية وشبه دائرية، ومن بين هذه الجبال نذكر جبل تِيسْمِّيت 1045 متر، وجبل أمعفان 1190متر، وجبل بووالا 1222 متر، وجبل أورير 1104 متر، وجبل تيكَماط 1066 متر، وجبل أفتيس 1157 متر، وجبل توغانيت 1376 متر، وجبل أنوفي 981 متر.

ويحتضن الوسط الجبلي للمجال المدروس منخفضات بيجبلية متباينة المساحة، أغلبها مكسو بأتربة غرينية، وتتوفر على منابع مائية، مما جعلها صالحة للزراعة، ونذكر من ذلك منخفض تامودجت شرق تانوغا، ومنخفض تافرنت على بعد كيلومترين ونصف جنوب شرق مركز فرياطة. وتشرف هذه الجبال على المستوى الطبوغرافي الثالث، والمتمثل في سلسلة من الهضاب والتلال والمتون.

2.1.2. هضاب تو افق شريط الدير

تمتد في منطقة الوصل بين الجبال والسهل، تتدرج نحو هذا الأخير على شكل تلال ومتون متقطعة أو ما يصطلح عليه بتضاريس الدير[(281)]، تتراوح ارتفاعاتها ما بين 900 و700متر، تمتد بالمجال المدروس على مساحة تقدر ب 396,57 كلم^2 أي ما يمثل 32,14 %.

3.1.2. سهول مكسوة بأتربة غرينية

يمتد دير أطلس بني ملال الشمالي بهوامشه الغربية على شكل شريط ضيق من الأراضي شبه منبسطة فوق مخاريط الانصباب وعند أقدام التلال، ورغم تعمق الأودية بهذه الوحدة التضاريسية، إلا أن اشتراكها مع باقي سهل تادلا في بعض الخصائص كدرجات الانحدارات، وقيمة الارتفاعات وتعمق الأودية، أمكن القول بأن هذا الجزء من المجال المدروس يدخل ضمن تضاريس السهل محليا، علما أن (BEAUDET, G. 1969) يدعي أن منبسط تادلة كله ليس سهلا، وإنما هضبة منخفضة[(282)]. وتحتل هذه الوحدة التضاريسية مساحة تقدر ب 130 كلم^2 أي ما يمثل نسبة تعادل 10,54 % من مجموع المجال المدروس. وتنتشر فوق سفوح تقل انحداراتها عن 5° درجات، وتتراوح قيم ارتفاعاتها ما بين 614 متر كأخفض نقطة بضفة واد سيدي بن داود غرب مركز إغرم لعلام، و663 متر الواقعة على مخروط الانصباب تاكَانت. تكسو هذه السهول تكوينات رباعية ذات أتربة خصبة، مما يجعلها توفر إمكانيات لممارسة الأنشطة الزراعية.

2.2. دير أطلس بني ملال الشمالي مجال تمايز الارتفاعات

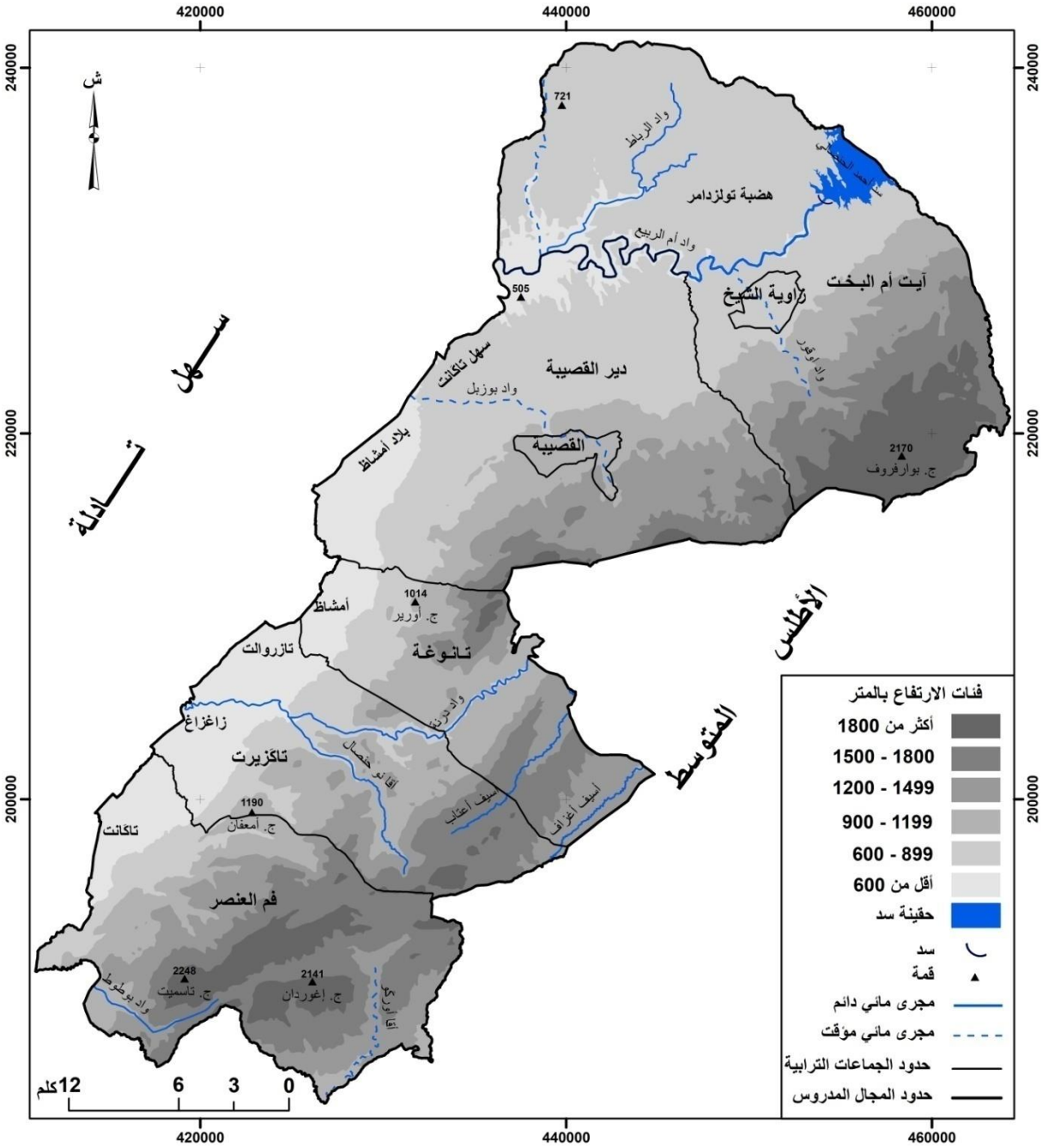
تتراوح الارتفاعات المطلقة بين 2248 متر كأعلى قيمة ارتفاع بجيل تاسميت بالجنوب الغربي للمجال المدروس و505

281- **سعيد منير(2005):** تنمية المناطق الجبلية بين المعطيات الطبيعية والتهيئة البشرية: (حالة أطلس تاكَزيرت وامتداده نحو سهل تادلة)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في الجغرافيا، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، ص. 35.

282- **سعيد منير(2005):** نفس المرجع السابق، ص. 36.

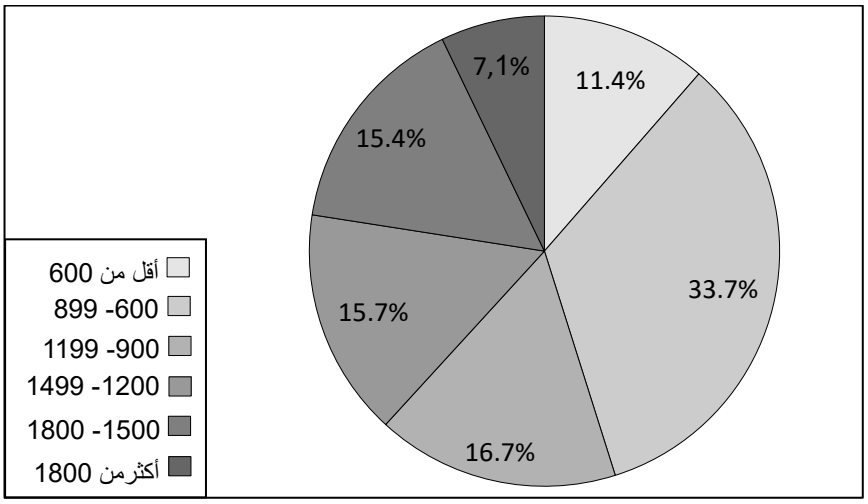
متر كأدنى قيمة ارتفاع على الضفة اليسرى لواد أم الربيع بالشمال الغربي للمجال المدروس، كما أن الميل العام يتجه من الجنوب الشرقي نحو الشمال الغربي. ولإعطاء صورة أكثر دقة حول الارتفاعات بالمجال المدروس، قمنا بتصنيفها إلى ست فئات، وذلك كما تظهر الخريطة رقم 6 والمبيان رقم 2.

خريطة رقم (6): توزيع فئات الارتفاع بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي



المصدر: الأنموذج الرقمي للأراضي + خرائط طبوغرافية 1/50000: كاف النسور، زاوية سيدي بوعباد، القصيبة، زاوية الشيخ، تاكَزيرت، بني ملال (إنجاز: حافظ الشرك)

مبيان رقم (2): توزيع نسب فئات الارتفاع بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال



المصدر: النموذج الرقمي للأراضي + عمل شخصي

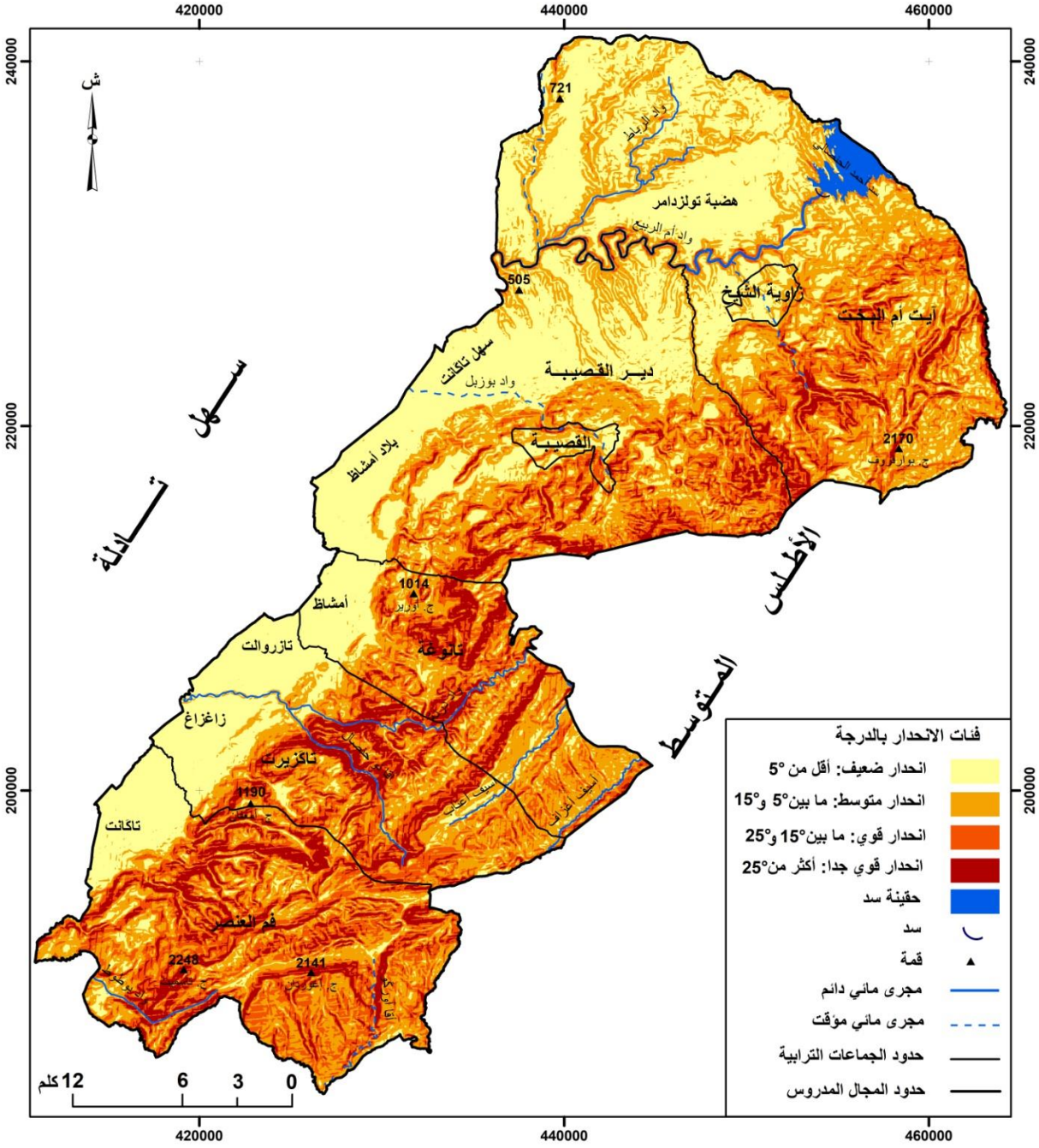
- **ارتفاعات أقل من 600 متر:** تحتل 140,7 كلم^2، وهو ما يمثل 11,4 % من مجموع مساحة المجال المدروس، وتمتد على شريط التماس بين سهل تادلة الجنوبي ونهايات سفوح الجبال المطلة عليه، وكذا على ضفاف واد أم الربيع.
- **ارتفاعات ما بين 600 و899 متر:** تغطي مساحة 416,1 كلم^2 مشكلة بذلك نسبة 33,7 % من المجال المدروس، وتمتد أهم هذه الفئة بالوحدات التضاريسية الهضبية، وهي توافق المجال الذي يطلق عليه اسم الدير.
- **ارتفاعات ما بين 900 و1199 متر:** تشكل 205,7 كلم^2 أي نسبة 16,7 % وتمثل الجبال المنخفضة.
- **ارتفاعات ما بين 1200 و1499 متر:** تغطي 193,3 كلم^2 أي ما نسبته 15,7 % من مجموع مساحة المجال المدروس، وتصل بين الجبال المنخفضة والجبال العالية.
- **ارتفاعات 1500 و1800 متر:** تغطي 189,7 كلم^2 أي ما نسبته 15,4 % من مجموع مساحة المجال المدروس، وتشكل مقدمة الجبال العليا.
- **ارتفاعات أكثر من 1800 متر:** تغطي 88,2 كلم^2 وهي مساحة تمثل 7,1 % من مساحة المجال، وتمثل هذه الفئة، إضافة إلى جانب الفئة السابقة، الجبال الأكثر ارتفاعا بالمنطقة، ويبلغ ارتفاعها مداه بقمة تاسميت 2248 متر.

3.2. دير أطلس بني ملال الشمالي: سيادة انحدارات متوسطة ضعيفة

توجد ارتباطات وثيقة بين درجات انحدار السفوح ووثيرة دينامية التعرية، وتوزيع أنشطة السكان المحليين وتدخل الفاعلين في تهيئة المجال، لذلك فإن تقديما مفصلا لتوزيع الانحدارات يعطي فكرة عن الحدود والإمكانيات التي تتيحها المنطقة لممارسة الأنشطة ووضع البنيات التحتية واستغلال الموارد المحلية.

وقد قمنا بتصنيف الانحدارات، انطلاقا من استغلالنا للنموذج الرقمي للأراضي إلى أربع فئات، وذلك كما توضح الخريطة رقم 7 والمبيان رقم 3.

خريطة رقم (7): توزيع فئات الانحدار بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي



المصدر: النموذج الرقمي للأراضي، 2016 (إنجاز: حافظ الشرك)

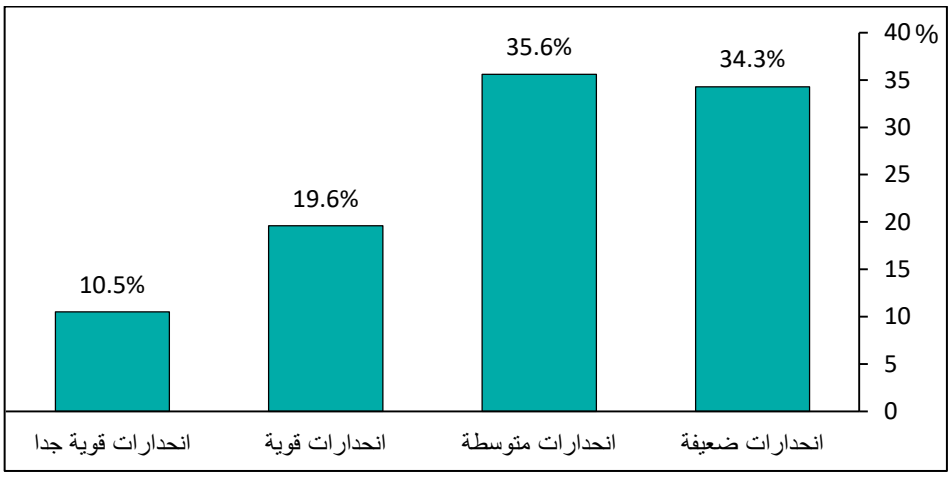
- **فئة انحدارات ضعيفة أقل من 5°:** تمتد مساحتها على 422,9 كلم^2 من مساحة المجال المدروس، أي ما يمثل 34,3 % من مجموع مساحته، وتنتشر بأقدام الجبال وهوامش سهل تادلة الشمالي الشرقي، وبالمنخفضات البيجبلية، كما يحتل أيضا قيعان الأودية.

- **فئة انحدارات متوسطة تتراوح ما بين 5° و15°:** تمتد على مساحة 439,6 كلم^2، أي ما يمثل 35,6 % من مجموع مساحة الجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي.

- **فئة انحدارات قوية ما بين 15° و25°:** تمتد على 242,1 كلم^2 من مساحة المجال المدروس أي ما يمثل 19,6 % من مجموع مساحته، تنتشر بالسفوح المطلة على الأودية وبنهايات السفوح الموافقة للجبال المتوسطة والعليا.

- **فئة انحدارات قوية جدا أكثر °25:** تغطي 129,1 كلم^2 من المجال المدروس، وذلك بما يمثل 10,5 % من مجموع مساحته. وتوافق هذه الفئة من السفوح أعراف الجبال العليا والمتوسطة.

مبيان رقم (3): توزيع فئات الانحدار حسب نسبها من مساحة المجال المدروس



المصدر: النموذج الرقمي للأراضي، 2016

4.2. جيولوجية دير أطلس بني ملال الشمالي خزان الموارد المائية ومنتجة للمشاهد

تعكس التناقضات الجيومورفولوجية للمنطقة أهمية تنوع متغيراتها الجيولوجية، حيث منطقة البحث تقع بين مجالين مختلفين من حيث التكوين البنائي والإرسابي، فهناك من جهة، سهل تادلة الذي يتوافق مع المنخفض، وتكسوه رواسب ميوبليورباعي المكونة من تناوب الرصيص والحث والصلصال وانتهاء بالرواسب البحيرية[283]، وأطلس بني ملال الذي يتشكل من الزمن الثاني والثالث ذي البنية المتسمة بالتعقد، والناتجة عن مرحلة بنتيوبليوسين[284]. ويمتد في منطقة الاتصال بين هاتين الوحدتين شريط الدير الذي يوافقه انكسار ذو اتجاه شمالي شرقي/جنوبي غربي. وتتشكل منطقة الدير من قواعد الزمن الثاني والثالث، والمغطاة جزئيا بتراكم التكوينات الغرينية على شكل مخاريط انصباب عند مخارج الأودية الآتية من أعماق الأطلس.

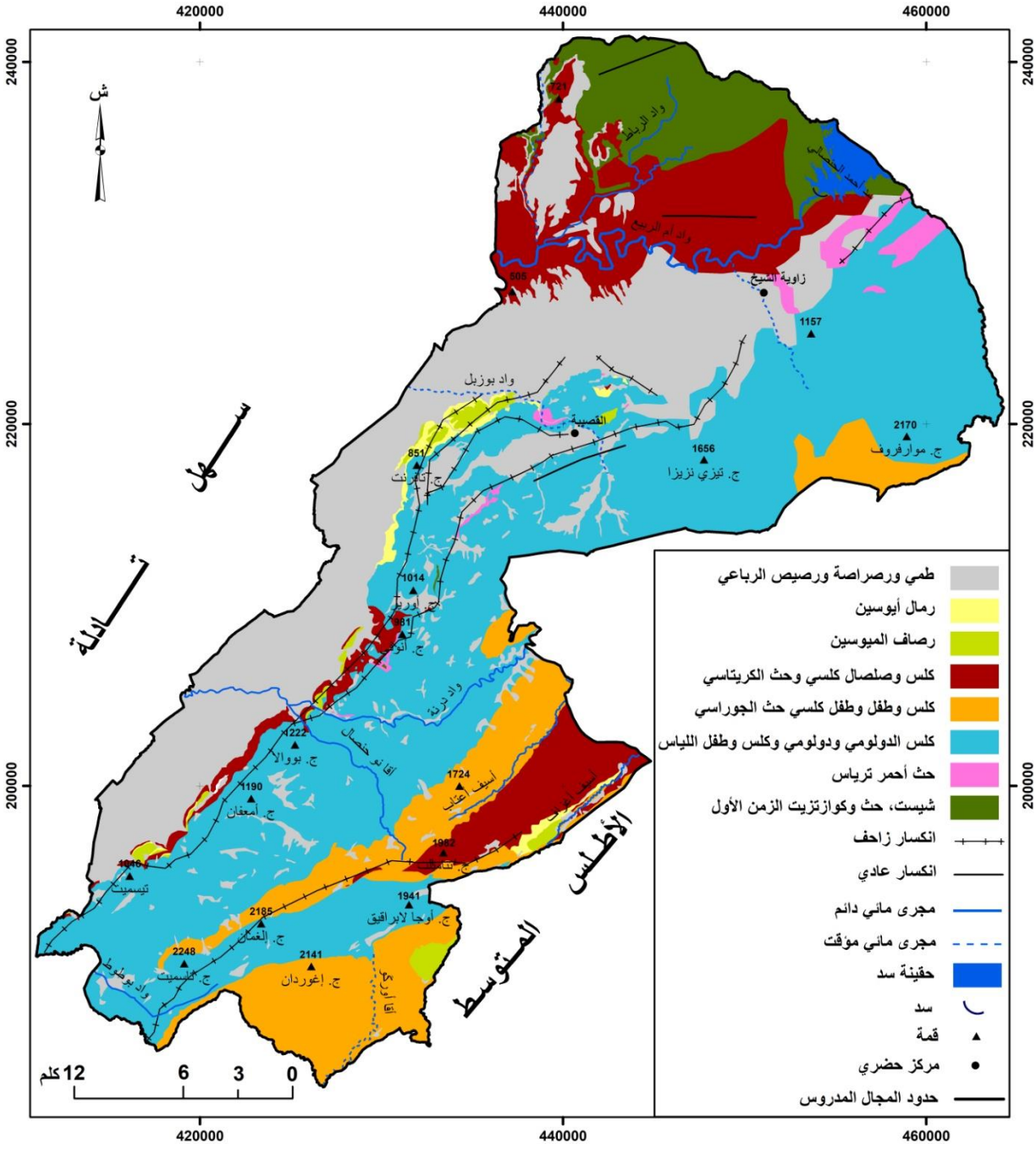
ويفيدنا إدماج المكون الجيولوجي والجيومرفولوجي في تحليل إشكالية التنمية الترابية بمجال البحث، اعتبارا لكونه يدخل ضمن العناصر الأساسية التي تحدد الملامح الطبيعية للمجال المدروس؛ فالجيولوجيا شكلت عنصر إغناء للمنطقة، إذ ثمة جبال، تستقبل تساقطات ثلجية ومطرية بفعل علوها وامتدادها، وبنية نفيذة تسمح بتسرب المياه مدخرة إياها في طبقاتها الجوفية، لتزود منها تدريجيا منطقة الدير وسهل تادلة، إضافة إلى ما توفره هذه الجيولوجيا من أتربة موروثة وأخرى حديثة التكوين، كما شكلت الجيولوجيا أيضا عاملا في توفير العديد من المواقع الجيولوجية والجيومورفولوجية والتي بدأت تتحول تدريجيا إلى موارد ترابية يتم تعبئتها وتثمينها لتنشيط السياحية، وتوظيفها في الأنشطة العلمية والتربوية.

283- **TAIBI, A. N. ; EL KHALKI, Y. ; EL HANNANI, M. (2015):** ATLAS REGIONAL REGION du TADLA AZILAL, MAROC, Université d'Angers, p. 20. https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-01139658, consulté en date du 25 février 2016.

- **EL KHAMMARI, K. (2008):** contribution des méthodes géophysiques et du SIG à la détection et la gestion de l'alea cavités souterraines dans les zones urbains de la région du Tadla Azilal, thèse doctorat en science de la terre, Université Mohammed Premier, faculté des sciences, Oujda, p. 30.

284- **TAIBI, A. N. ; EL KHALKI, Y. ; EL HANNANI, M. (2015):** op., cit., p. 21.

خريطة رقم (8): توزيع الصخور حسب أزمنتها الجيولوجية بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي

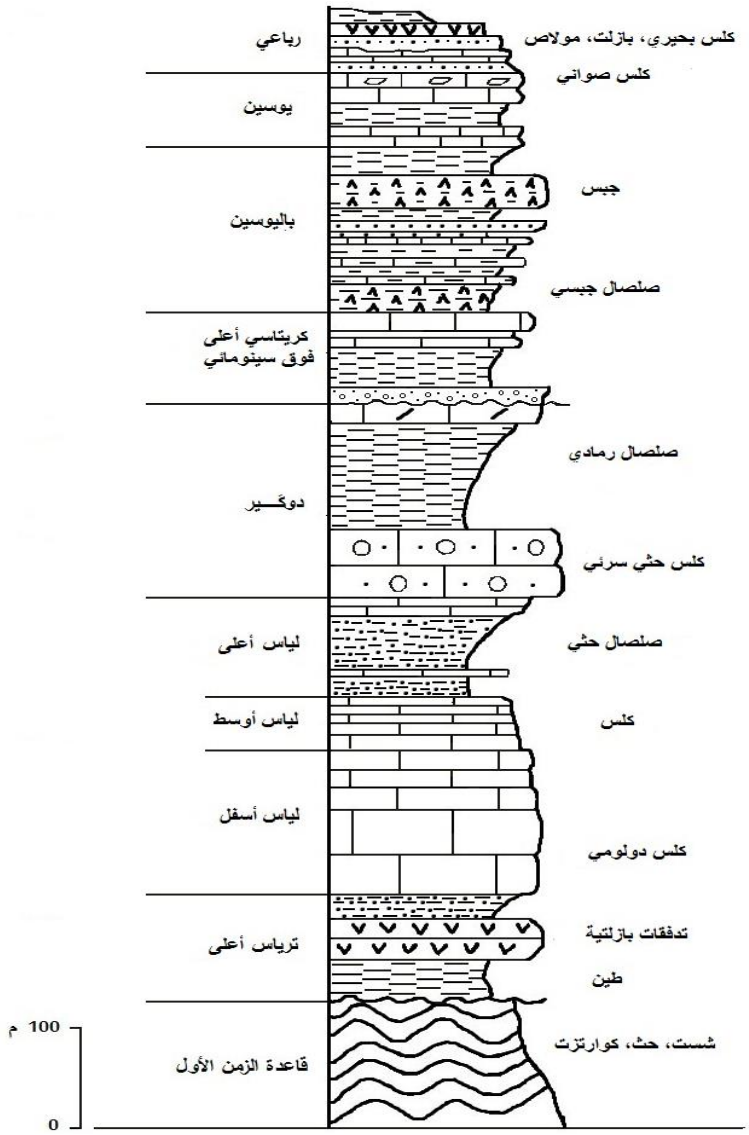


المصدر: خرائط جيولوجية 1/100000 بني ملال وقصبة تادلة، 1985 + خريطة جيولوجية 1/500000 الرباط، 1956 (إنجاز: حافظ الشرك)

تعرف منطقة الدراسة نسقا إرسابيا شبه متكامل يمتد من شيست الزمن الأول إلى الرصيص القاري الميوبليوسيني مرورا بالتوضعات الثانوية ذات السحنة الكاربوناتية أساسا[285] (مقطع رقم 1).

285- **سعيد منير(2004/2005)**: نفس المرجع السابق، ص. 72.

مقطع رقم (1): السلم استراتيغرافي لأطلس بني ملال



المصدر: EL KHAMMARI, K. (2008) : op. cit., p. 29

• **الزمن الأول:** يقتصر ظهوره في دير أطلس بني ملال الشمالي على ثلاث مناطق، الأولى تمتد على نطاق واسع بأقصى شمال الجماعة الترابية لآيت أم البخت، يتميز بوجود الشيست والحث والكوارتزيت. والثانية تمتد شمال تامودجت، حيث تظهر بروزات شستية مسحوقة تغيب فيها البنية الورقية المعتادة. أما الثالثة فتمتد بسيدي بولحيا جنوب تانوغا حيث انتشار محدود للكوارتزيت والطبقات الشستية الأوردوفيسية، تتميز ببنية واضحة نتج عنها ظهور أتربة بنفسجية إلى صفراء[286]، تستعمل من طرف الساكنة المحلية في أسقف المنازل.

• **الترياس:** تظهر أهم البروزات الترياسية بالمجال المدروس على مستوى البنية اللياسية الهشة بسحنات الطين المالح وتسللات بازلتية جد متفسخة وصلصال، تنتشر تكوينات الترياس على نطاقات ضيقة بكل من جبل تامروت وإدمران شمال شرق الجماعة الترابية لأيت أم البخت، وعلى ضفاف واد أغبالو نوحليمة بمحادات الحدود الشمالية للجماعة الترابية للقصيبة، وعلى شكل شريط ممتد من آيت شقوندا إلى بوصيحال جنوب جماعة دير القصيبة، وكذلك بخانق

286- **سعيد منير(2005):** نفس المرجع السابق، ص. 72.

واد درنة بالجماعة الترابية لتاكَزيرت. وتتميز تكوينات الترياس عموما، بسحنتها التبخارية لوجود الجبس والأملاح على شكل جيوب داخل الرواسب الصلصالية الحمراء، وبازلت متفسخ. وبفعل لدانة وهشاشة مواد الترياس، فإنها تلعب دور مزلق لطبقات الليلس اللاحقة، وهذا ما يفسر أهمية التراكبات الصخارية بالمنطقة[287].

• **الليلس:** يرتبط وجود الليلس بالمنطقة بالغمر العام الذي هم الأخدود الأطلسي بتقدم البحر الميزوجي من الشمال الشرقي، وبتقدم بحر الأخدود الريفي، وقد توغل هذا الغمر حتى بلغت شواطئه الأكثر تقدما شرق الكتلة القديمة الأطلسية، فتشكل خليج متميز منفتح نحو الشرق ونحو الشمال، وأدى الغمر الليلسي بالمجال المدروس إلى ترسيب مسطحة كاربوناتية تمتد زمنيا من الهيتانجي إلى الدوميري[288]، أما مجاليا فيمتد على شكل شريط ذي اتجاه شمالي شرقي- جنوبي غربي ما بين جبل تينزال وجبل تيسومير بالجنوب الشرقي للجماعة الترابية لآيت أم البخت إلى حدود أقا نخليفة بالحدود الجنوبية الغربية للجماعة الترابية لفم العنصر (خريطة رقم 8). تتكون سحنات الليلس من الكلس والدولومي، إضافة إلى الصلصال، وهكذا نجد الكلس الكتلي والحشفي يسيطر على السفوح المطلة على سهل تادلة لسلسلة أطلس بني ملال، ويتخذ أشكالا "أبراج كاتدرائية" تتخللها مغارات معلقة وعميقة، وتطل بإشرافات عنيفة، وكلما اتجهنا نحو السلسلة نلمس الانتقال نحو الدولومي المسحوقة،وظهور الصلصال والصلصال الكلسي.

وبعد الانحصار الطووراسي، انتشرت خلال الليلس الأعلى رواسب صلصالية حثية مصحوبة بسحنات فوق تراقصية (دولومي، وصلصال دولوميتي، وجبس) وهي ما يصطلح عليها بالصلصال "الشكولاطي"[289]. وخلال الفترة الألينية عاود البحر طغيانه بسحنات كتلية ومتطبقة.

• **سحنات الكريتاسي:** عرفت المنطقة مع بداية الابطي غمرا بحريا انطلاقا من المحيط عبر خليج حاحا-الصويرة، وتوغل هذا الغمر إلى حدود أغبالة[290].

• **سحنات الزمن الثالث: الباليوسين والايوسين:** تتكون من دكات كلسية صوانية فوسفاطية، ومن رمال داكنة أو صفراء، وهي تمثل آخر غمر بحري عرفته المنطقة[291]، تمتد على شريط اتصال بين الجبل والسهل من تاغزوت بدير القصيبة إلى جنوب غرب جماعة فم العنصر، في حدود موازية لكلس الكاريكسي الذي يتراكب معها أحيانا، كما هو الحال في مناطق تاغربينت وأشيون وتاكَزيرت. وفوق المواد الباليوسينية تتوضع بتنافر، المواد الأيوسينية المكونة من الصلصال والحث الأحمر الذي يظهر على شكل طبقات بمنطقة تاخميست.

- **المواد الميوبليوسينية:** تظهر توضعاته على شكل جزر محدودة على الشريط الذي يربط السهل بالجبل، حيث نجده بتاغربينت يتوضع فوق الباليوسن مشكلا تلالا طولية، كما يظهر بتاخميست وفشتالة على شكل قسمات وتجزئات. يتكون نسقه الإرسابي من عناصر حصوية وجلمودية ملحومة بلحام كلسي وردي صلب، خاصة في الأطراف التي لم تتأثر كثيرا بالتفسخ. وإذا كانت التوضعات الميوبليوسينية بشريط الدير قد نتجت عن ترسبات فجائية للأودية القادمة من

287- **EL KHAMMARI, K. (2008):** op. cit., p. 25.

288- D'après les cartes géologiques de: Rabat 1/500000, 1956; Qasbat Tadla, 1985; Béni Mellal 1/100000, 1985.

289- **ROLLEY, J. P. (1973):** sur quelques paléoreliefs récifaux du lias de l'atlas de Béni Mellal, notes serv. Géol. Maroc, tome 34, N° 254, p. 113.

290- **سعيد منير(2005):** نفس المرجع السابق، ص. 86.

291- **سعيد منير(2005):** نفس المرجع السابق، ص. 86.

أعماق الجبال، فإنها تظهر كذلك بحوض أغزيف، غير أن هذه الأخيرة أقل صلابة من نظيرتها، بسبب تقدم التفسخ الذي عرفته، كما أنه يصعب تأريخه وضبط حدوده بسبب عدم توفره على الحفريات[292].

- **سحنات الرباعي:** مع نهاية فترة تعرية الباليوسين، بدأت عملية وضع التكوينات المكونة أساسا من الرصراصة على مستوى منطقة الدير، التي تشكل منطقة انتقال، ومستوى انقطاع في الانحدار بين الجبل والسهل، حيث تراكمت هذه التوضعات الكاربوناتية.

5.2. يخضع المناخ المحلي لتأثير العامل التضارسي

يرتبط المناخ بعلاقات تفاعلية مع مختلف مظاهر السطح، فإذا كان نوع المناخ يتحدد بعامل الارتفاع والموقع العرضي والقارية، فهو يتحكم بدوره في توزيع الكائنات النباتية ودرجة نموها ويتحكم في مستوى تطور التربة وفي الخصائص العامة للموارد المحلية، وبذلك تصير للمناخ أدوار فعالة مباشرة وغير مباشرة في دينامية المجالات وتشكيل المشاهد، سواء من حيث الوظيفة التي يؤديها في دينامية السطح أو من حيث الحتمية النسبية التي لا يزال يمارسها على الاستقرار البشري، وعلى توجيه أشكال استغلاله وتنظيمه للمجال، لذا فإن عدم استقراره يتعين علينا أخذه بالاعتبار في تقييم الاختيارات التنموية.

ولإبراز خصائص مناخ المنطقة اعتمدنا على المعطيات المناخية التي توفرها المحطة المتيورولوجية لبني ملال. وقد تم اختيار هذه الأخيرة، رغم أنها لا تدخل ضمن المجال المدروس، لكونها توفر معطيات مناخية (التساقطات المطرية والحرارة) دقيقة ومسترسلة، على عكس المحطات الموجودة داخل المجال المدروس (دشر الواد، وتاكَزيرت)، والتي تتخلل المعطيات التي تسجلها عدة ثغرات. ونظرا لقرب محطة بني ملال من الحدود الجنوبية الغربية للمجال المدروس، وعلى مستوى ارتفاع 537 مترا، أي قريب من نظيرتها بالمجال المدروس (محطة تاكَزيرت 565 متر، ومحطة دشر الواد 595 متر)، فإن اعتماد معطياتها سيعطي فكرة عن خصائص المناخ المحلي.

وفي غياب محطة مناخية، بالمجال المدروس، على مستويات ارتفاع أعلى، فقد اعتمدنا أيضا على المعطيات التي يوفرها موقع WorldClim database[293]، ولو أنها تغطي الفترة الممتدة ما بين 1970 و2000، وذلك لإبراز التباينات المجالية بين متوسطات التساقطات المطرية ومتوسطات درجات الحرارة بالمنطقة حسب الارتفاع.

1.5.2. خصوصيات التوزيع الزمني والمجالي للتساقطات بالمجال المدروس

1.1.5.2. يتسم التوزيع السنوي للتساقطات المطرية بتلاحق فترة مطيرة وفترة جافة

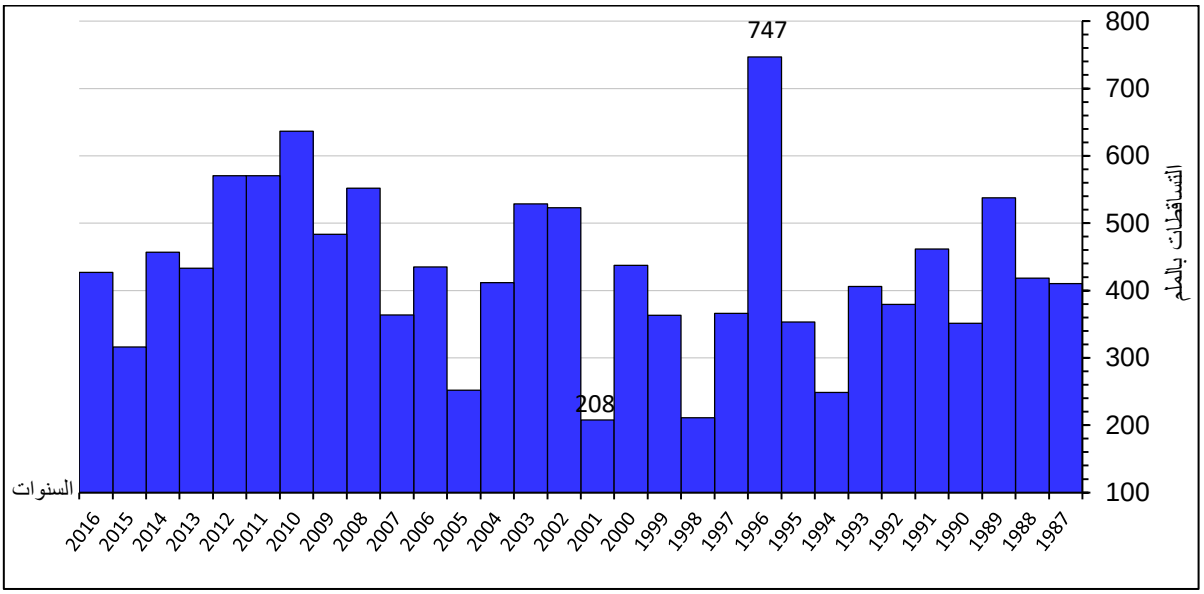
يعرف التوزيع السنوي للتساقطات المطرية بالمنطقة تباينا كبيرا من سنة لأخرى (مبيان رقم 4)، حيث نلاحظ توالي سنوات جافة وأخرى رطبة، فخلال الفترة الممتدة ما بين 1987 و2016 سجلت محطة بني ملال أدنى كمية للتساقطات المطرية، وهي: 208 ملم خلال سنة 2001، بينما سجلت 747 ملم كأعلى كمية للتساقطات المطرية سنة 1996. كما نلاحظ تلاحق فترات رطبة، وهي: 1987-1989 و1996 و2002-2004 و2006-2014، وفترات شبة جافة 1990-1995 و1997-2001 و2005- 2007 و2015-2016.

---

[292]- **سعيد منير (2005):** نفس المرجع السابق، ص. 88.

[293]- WorldClim database, http://www.worldclim.org/, Résolution spatiale: 1 km^2. Données moyennes 1970-2000

مبيان رقم (4): توزيع معدلات التساقطات المطرية السنوية بمحطة بني ملال ما بين سنتي 1987 و2016



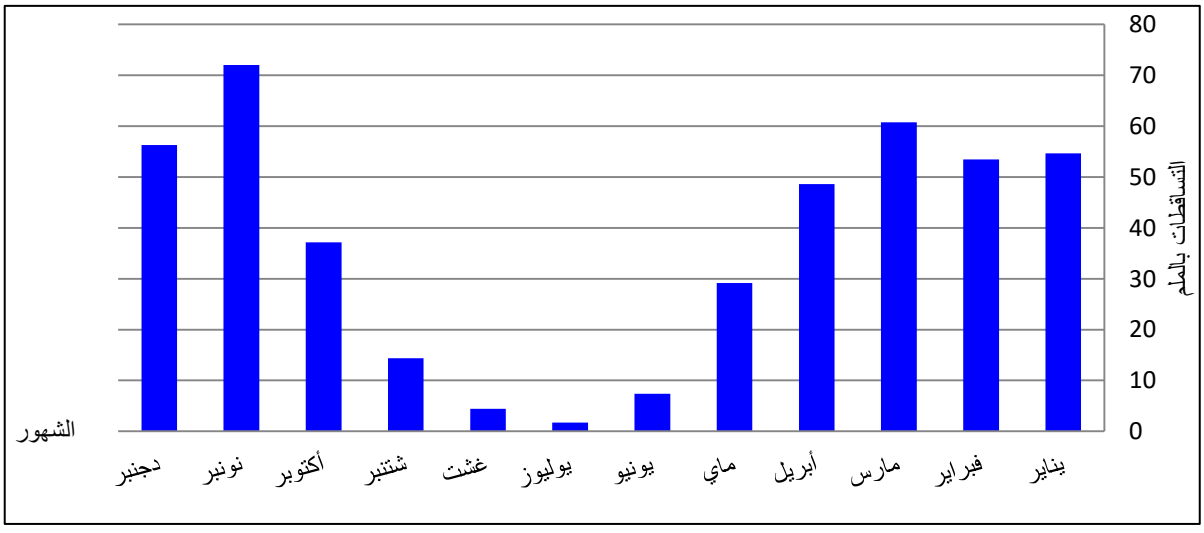
المصدر: الوكالة المائية لحوض أم الربيع، 2017

وبالنظر إلى التذبذب الذي سجلته كميات التساقطات من سنة لأخرى، ومن فترة لأخرى، نستنتج أن التساقطات المطرية غير منتظمة بالمنطقة من سنة لأخرى.

2.1.5.2. التوزيع الشهري للتساقطات يبين تعاقب فصلين رطب وجاف

يتميز التوزيع الشهري للتساقطات المطرية بالتباين والاختلاف من شهر لآخر (المبيان رقم 5)، ودخل نفس الشهر. فمن خلال ملاحظة معدلات التساقطات المطرية الشهرية لمحطة بني ملال، يتبين أن الفترة الممتدة بين يونيو وشتنبر جافة، مع وجود استثناءات في بعض المواسم حيث سجلت فيها كميات مهمة، لكنها مركزة في ظرف وجيز.

مبيان رقم (5): التوزيع الشهري لمعدلات التساقطات المطرية بمحطة بني ملال ما بين1987-2016



المصدر: الوكالة المائية لحوض أم الربيع، 2017

ورغم أن أعلى معدل التساقطات المطرية للفترة الممتدة بين 1987-2016 قد سجل 72 ملم خلال شهر نونبر، إلا أن القيم الشهرية القصوى قد سجلت خارج هذا الشهر، حيث سجلت 210 ملم كقيمة شهرية قصوى بمحطة بني ملال في شهر مارس من سنة 1991، كما أن شهر نونبر لم يسجل أي تساقطات سنة 1998. أما شهر يوليوز الذي يعد من أجف

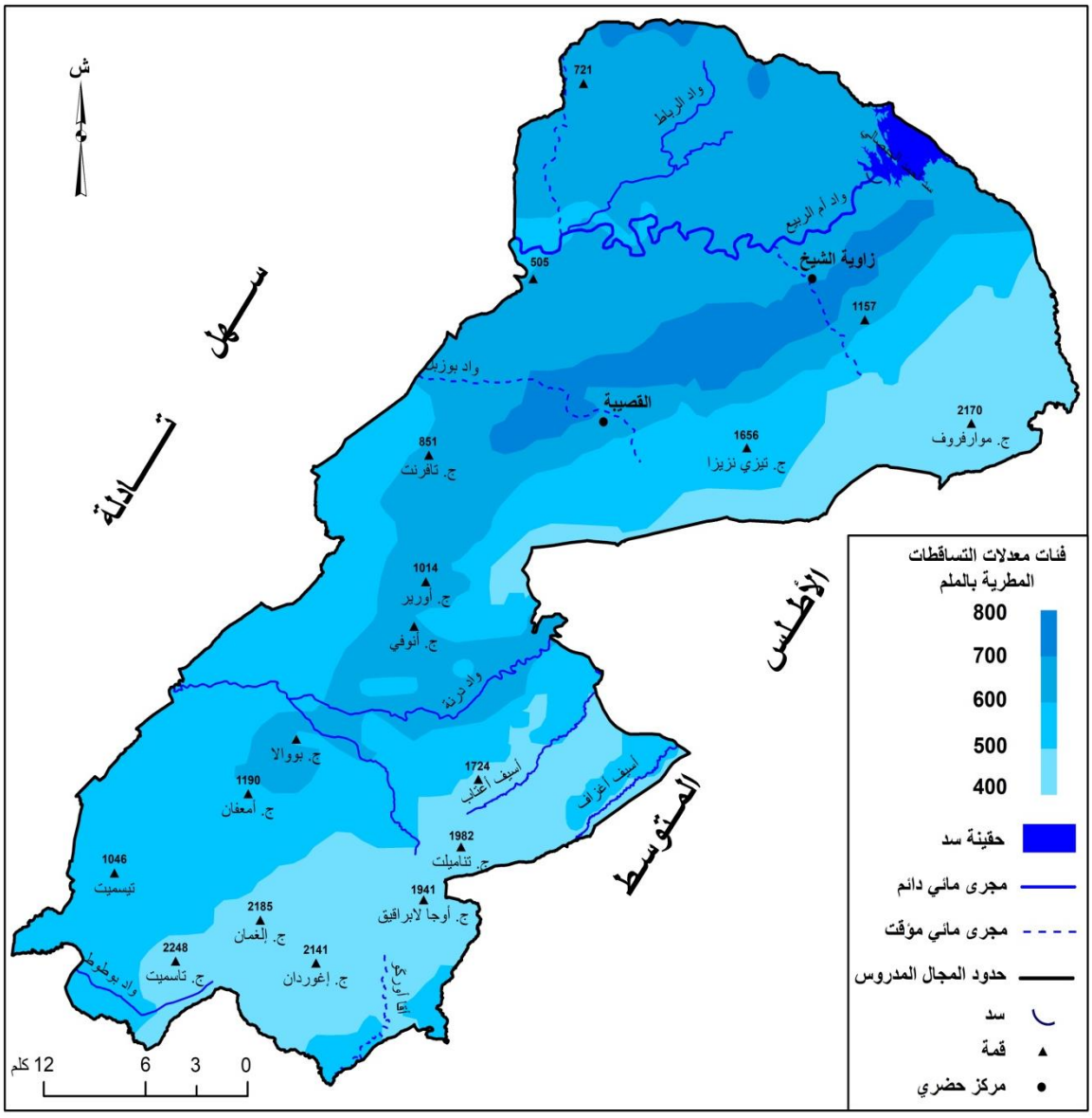
شهور السنة، فقد سجل معدل 23 ملم سنة 2015. وكل هذا يبين أن التساقطات المطرية غير منتظمة، فرغم ارتفاع معدلات التساقطات الشهرية في فصول الخريف والشتاء والربيع، إلا أن هناك شهورا في هذه الفصول لا تسجل أي تساقطات. وبالمقابل تسَجَّل تساقطات مطرية في فصل الصيف على شكل زخات مركزة في الزمن، مما يؤكد أن المشكل الذي تطرحه التساقطات المطرية يكمن أساسا في عدم انتظامها في الزمن.

يؤدي عدم انتظام التساقطات المطرية، خلال الشهور التي توافق ممارسة الزراعة البورية (من أكتوبر إلى أواخر ماي) إلى نتائج سلبية على الإنتاج الزراعي، كما أن تركز التساقطات في الزمن خلال فصل الصيف يؤدي إلى نشاط تعرية السفوح، وارتفاع احتمال حدوث فيضانات بمخارج الأودية على مستوى شريط الدير.

3.1.5.2. التوزيع المجالي للتساقطات المطرية بالمجال المدروس يتبع الارتفاع وتوجيه السفوح

اعتمادا على المعطيات التي يوفرها موقع WorldClim database، والتي تغطي الفترة الممتدة بين 1970-2000، يتبين أن متوسطات التساقطات السنوية التي سجلت بالمجال المدروس تعبر عن قوة تفاوتها المجالي.

خريطة رقم (9): توزيع فئات معدلات التساقطات المطرية (ملم) بالمجال المدروس ما بين سنتي 1970 و2000



المصدر: http://www.worldclim.org/ version 2, Résolution spatiale: 1 km2, données moyennes 1970-2000 (إنجاز حافظ الشرك)

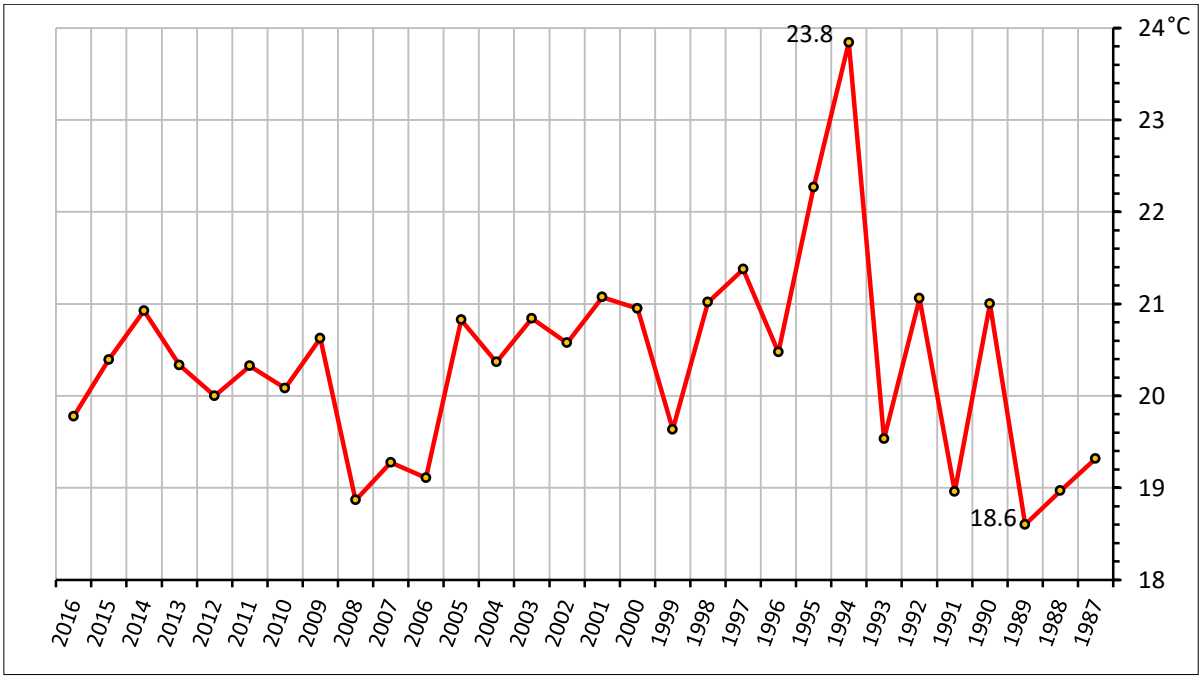
فمن خلال قراءة الخريطة رقم 9، يظهر أن توزيع كميات التساقطات السنوية يتبع الارتفاع وتوجيه السفوح، بحيث تتزايد التساقطات المطرية مع تزايد الارتفاع، وبالسفوح الموجهة نحو الشمال والشمال الغربي. وتتراجع بالسفوح الموجهة نحو الجنوب والجنوب الشرقي. ونتيجة لذلك، فإن متوسطات التساقطات المطرية السنوية المتراوحة بين 400 و500 ملم تغطي 24 % من المجال المدروس، في حين تصل مساحة المجال المدروس التي تستقبل ما بين 500 و700 إلى 70,8 % وتغطي المناطق المرتفعة، أما متوسطات التساقطات المطرية السنوية المتراوحة بين 700 و800 فتغطي 5,2 % من مساحة المجال المدروس[294]، علما أن القمم المرتفعة تستقبل أيضا تساقطات ثلجية.

2.5.2. درجات الحرارة بدورها تخضع لتوزيع مجالي وزمني متباين

1.2.5.2. التوزيع السنوي لدرجات الحرارة يعكس التذبذب وعدم الانتظام

تعرف معدلات درجات الحرارة السنوية تفاوتات، فخلال فترة 1987-2016 سجل أعلى معدل درجات الحرارة السنوي سنة 1994، والذي بلغ 23,8 °C، وأدنى معدل درجة حرارة السنوي سجل سنة 1988 والذي وصل 17,7°C. وهذا يعني أن 40 % من السنوات الملاحظة هي التي سجلت معدلات درجة حرارة سنوية أقل من المعدل العام، أما 60 % من السنوات الملاحظة، فقد سجلت معدلات درجة حرارة سنوية أكثر من المعدل العام الذي بلغ 20,3°C.

مبيان رقم (6): التوزيع السنوي لمعدلات درجات الحرارة بمرصد بني ملال 1987-2016



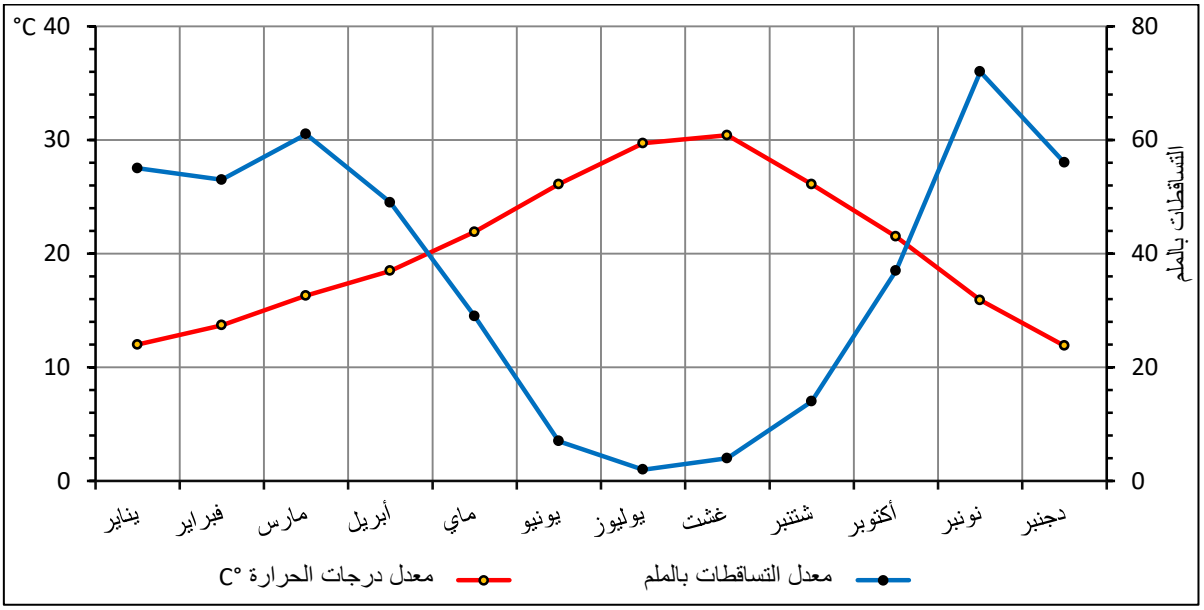
المصدر: الوكالة المائية لحوض أم الربيع، 2017

كما يتبين من خلال معدلات درجات الحرارة الشهرية وجود فصلين متباينين من حيث درجة الحرارة، إذ نجد فصلا أكثر من المعدل 20,3°C، يوافق فترات ضعيفة التساقطات المطرية أو منعدمة أحيانا، ويمتد من شهر ماي إلى أواسط شهر أكتوبر، وفصلا ذو حرارة أقل من المعدل يوافق فترات رطبة.

[294]- استخراجنا هذه القيم من معطيات مأخوذة من موقع WorldClim database, http://www.worldclim.org/ بعد معالجتها ببرنامج Arc Gis.

2.2.5.2.التوزيع الشهري لدرجات الحرارة يبين وجود فصلين حار وبارد

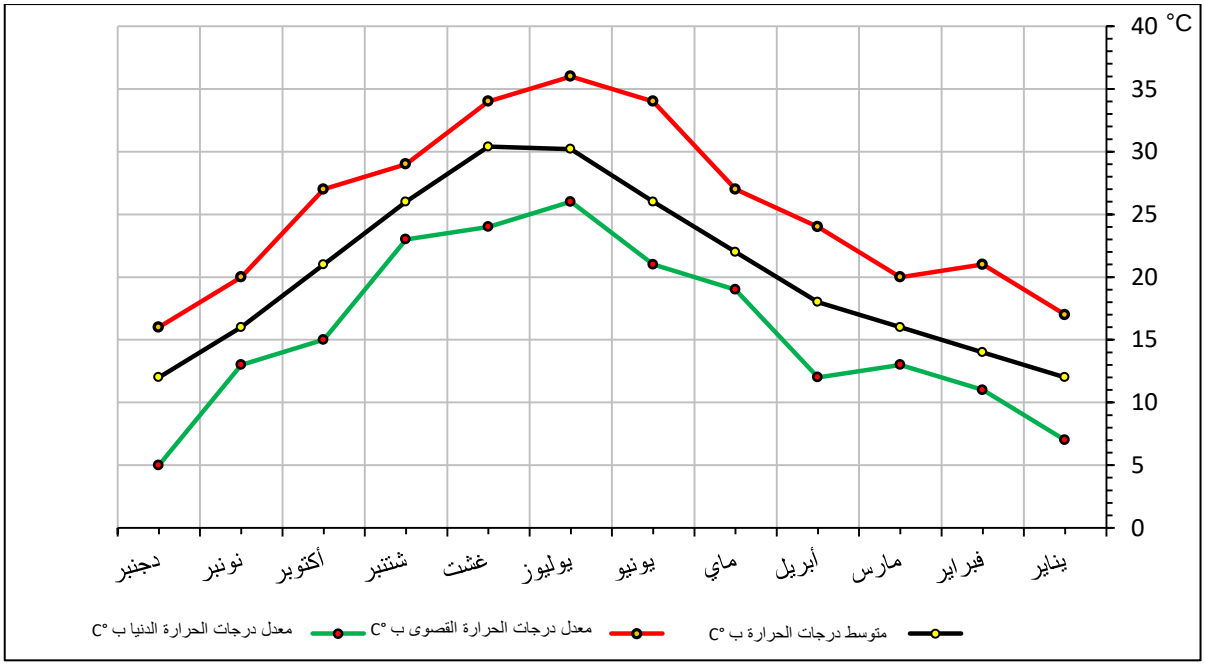
مبيان رقم (7): التوزيع الشهري لمعدلات درجات الحرارة والتساقطات المطرية الشهرية بمحطة بني ملال 1987-2016



المصدر: الوكالة المائية لحوض أم الربيع، 2017

تتميز هذه المعدلات بالتباين من شهر لآخر، حيث تتراوح بين 11,9°C كأدنى معدل درجة حرارة خلال شهر دجنبر و30,4°C درجة حرارة كأعلى معدل خلال شهر غشت.

مبيان رقم (8): التوزيع الشهري لمتوسطات درجات الحرارة وللمعدلات القصوى والدنيا بمحطة بني ملال 1987-2016



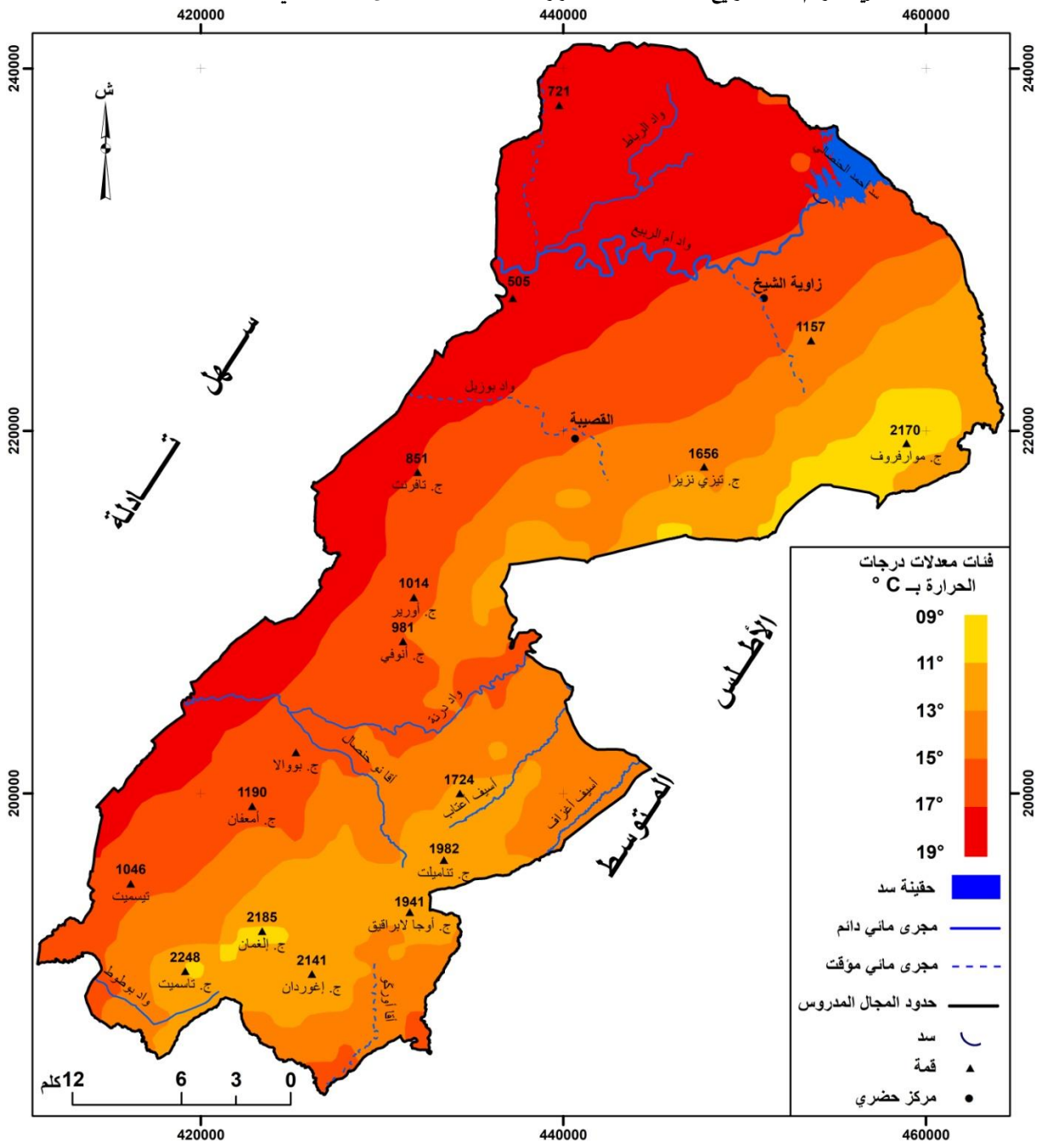
المصدر: الوكالة المائية لحوض أم الربيع، 2017

3.2.5.2. التوزيع المجالي لمتوسطات درجات الحرارة بالمجال المدروس

يتبين من خلال الخريطة رقم 10 أن توزيع متوسطات درجة الحرارة يتبع الارتفاع، إذ يلاحظ أن متوسطات درجات الحرارة لمدة ثلاثين سنة، ما بين 1970 و2000، تتراوح ما بين 9°C كأدنى متوسط درجة الحرارة، وتسجل بالمرتفعات،

و19°C درجة كاقصى متوسط درجة حرارة تسجل بالسهل.

خريطة رقم (10): توزيع فئات معدلات الحرارة (°C) بالمجال المدروس ما بين سنتي 1970 و2000



المصدر: http://www.worldclim.org/ version 2, Résolution spatiale: 1 km2, données moyennes 1970-2000 (إنجاز حافظ الشرك)

فمن خلال تتبع التوزيع المجالي لمتوسطات درجات الحرارة لمدة ثلاثين سنة يظهر أن متوسطات درجات الحرارة التي تتراوح ما بين 9°C و11°C تمتد على مساحة 3,20 % من المجال المدروس بالمرتفعات، أما المتوسطات المتراوحة بين 11°C و15°C فتمتد على ما يمثل 43,06 % من مجموع مساحة المجال الدروس، وذلك على سفوح الجبال العليا والمتوسطة. في حين يعرف شريط الدير متوسطات حرارة تتراوح ما بين 15°C و17°C، وذلك على امتداد ما يمثل 27,25 % من مجموع مساحة المجال المدروس، ويظل السهل ذا متوسطات درجات حرارة تتراوح ما بين 17°C و19°C، وذلك على مساحة تمثل 26,49 % من مجموع المجال المدروس.

II. التاريخ المحلي مرتكز أساسي في مقاربة التنمية الترابية

يقتضي تحليل التراب على أنه إسقاط للعلاقات الاجتماعية على الأرض[295] أن نجعل من التاريخ المحلي[296] للمجال المدروس إحدى المداخل الرئيسة والضرورية لاستيعاب ديناميته وأشكال اشتغاله الحالية، وعليه فإن المجال الجغرافي للجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي بكل مكوناته المادية والرمزية ليس مجالا محايدا، بل هو صناعة اجتماعية، تشكلت هويته وفق دينامية مستمرة ضمن الحركية التاريخية للمجتمع.

فالمشهد الجغرافي للجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي بمختلف وحداته وبنياته وعناصره ومستويات دينامياته يظل مرتبطا بالموروث الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي للمجموعات البشرية التي تواترت على امتلاك هذا المجال، سواء في علاقاتها بالسلطة المركزية والزوايا وبالقبائل المجاورة، أو في تفاعلاتها أفرادا ومجموعات ومؤسسات فيما بينها وبين مجالها الجغرافي الذي يشكل قاعدة مادية مشتركة لانتمائهم.

ولما كانت القبيلة، وإلى حد قريب، المحور الذي تدور عليه جميع الحركات السياسية والتقلبات الاقتصادية والتطورات الفكرية والاجتماعية[297]، فإن العودة إلى التاريخ المحلي لدير أطلس بني ملال الشمالي لتتبع وقراءة اشتغال النسق القبلي يشكل ضرورة منهجية وعلمية يُتوخى منها كشف أشكال العلاقات الاجتماعية والبنيات السوسيوسياسية التي أنتجها الانتماء المشترك لهذا المجال. ففي التاريخ الاجتماعي للمجال يمكن تلمس ديناميات النسق[298].

وهكذا، فتتبع المسار القبلي، ومحاولة إبراز تفاعلاته مع باقي المؤسسات الأخرى، وانعكاسات ذلك في صناعة المجال، إنما يستمد أهميته المنهجية، في هذه الدراسة، من قوة العلاقات التفاعلية القائمة بين المجال الجغرافي كأساس مادي من جهة، وكإطار وحجم للنشاط الاجتماعي من جهة ثانية[299]، ذلك أنه ليس هناك مجال يتم إنتاجه خارج المجتمع، كما أنه ليست هناك علاقة اجتماعية لا تعبر عن نفسها في المجال[300].

يتيح إدماج البعد التاريخي، في تحليل إشكالية التنمية بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي إمكانيات لإبراز معالم هذا المجال الترابي، وملابسات تشكل هويته التي تميزه عن باقي المجالات الترابية الأخرى. فالتاريخ المحلي يقدم أشكالا من الممارسات التي تطبع علاقات الفاعلين، وتفاعلاتهم اليومية بطابع يستمد جذوره من الإرث القبلي، مع ما يلاحظ من تخفي تلك المحركات والنوازع في أثواب قد تبدو جديدة[301]. فرغم تفكك البنية الوظيفية للقبيلة، بدءا

295- **إزنار هيلدبرت (1994):** نفس المرجع السابق، ص. 49.

296- يطلق التاريخ المحلي على الدراسات التاريخية التي ترتكز على إقليم أو منطقة جغرافية محدودة، وهو حلقة من حلقات بناء تاريخ اجتماعي شامل للمنطقة الجغرافية التي تتناولها الدراسة. تتعدد تسميات هذا الفرع العلمي في التاريخ كالتاريخ الجهوي والاجتزائي والمجهري والمبحثة.. وكلها توصف بأنها تاريخ الجذور الذي يبحث في المجتمع وديناميكيته، أنظر مثلا: **عماري الحسين (2010):** البحث في تاريخ الجهة: تساؤلات وملاحظات منهجية، مجلة كان التاريخية، دورية إلكترونية- محكمة- ربع سنوية، العدد السابع، ص. ص.8-9 www.kan.nashiri.net، اطلعت عليه بتاريخ 25 مارس 2016.

297- **بن منصور عبد الوهاب (1968):** قبائل المغرب، الجزء الاول، المطبعة الملكية، الرباط، ص. 1.

298- **العطري عبد الرحيم (2013):** الرحامنة: القبيلة بين المخزن والزاوية، دفاتر العلوم الانسانية، أبحاث ودراسات رقم 1، الطبعةالرابعة، طوب بريس، الرباط، ص. 8.

299- **الشقيري عبد المنعم (2008):** نحو مقاربة سوسيومجالية للمجال، مجلة بصمات، العدد 3، ملف العدد: الزمن والمجال في العلوم الإنسانية والاجتماعية، الطبعة الأولى، مطبعة بيست، ص. 35.

300- **العطري عبد الرحيم (2013):** نفس المرجع السابق، ص. 45.

301- **بوطالب محمد نجيب (2001):** سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه، الطبعة الأولى، بيروت، ص. 12.

بارتطامها بنمط الإنتاج الرأسمالي، وصولا إلى محاولة الإدارة المغربية التخلص نهائيا من الإرث القبلي عن طريق استبدال الأساس العرقي السلالي بالأساس الترابي والإداري[302]، إلا أن ظاهرة القبلية لا تزال مسترسلة رمزيا وثقافيا، وتظهر ملامحها جلية في مناسبات متعددة، ارتباطا بتحرك المصالح الفردية والجماعية[303].

وإذا كان التاريخ المحلي للمنطقة يمدنا بتفسيرات حول الامتدادات الراهنة للعديد من التفاعلات والممارسات الاجتماعية وانعكاساتها على استغلال وتنظيم المجال، خاصة فيما يتعلق بنوع الملكية العقارية السائدة وتطوراتها، أو استمرار أشكال التضامن، والصراعات حول إشكاليات مشتركة كتدبير الماء والأرض، وأساليب تمثل وممارسة السلطة..، فإنه يسمح لنا أيضا بفهم السلوك الديمغرافي، وتفسيره استنادا على عوامل محلية موروثة، وأخرى خارجية.

إن البحث في التاريخ المحلي، يتوقف توظيفه في التنمية، على ما يزودنا به من إمكانيات معرفية ومنهجية للاستيعاب الجيد لنمط بناء التراب المحلي، وللظروف المتحكمة في ديناميته، وخاصة البنية الاجتماعية السائدة بالمجال المدروس (العلاقات الاجتماعية للإنتاج، ممارسة وتمثل المجال..)، والوظائف التاريخية المنوطة بهذا التراب، بحكم أن عملية كشف المسار التاريخي للمجالات الترابية تشكل حلقة أساسية في تصور وتنفيذ مشاريع إعداد هذا التراب المحلي، إذ أن إقامة مشاريع تنموية يستند على هوية المجالات الترابية، وعلى تقاسم ساكنتها وفاعليها لنظام مشترك من المعايير والقيم، وللطموح الجماعي لبناء المستقبل المأمول في إطار من التضامن والتعاون[304]. كما أن تشخيص المخزون المحلي من التراث الاقتصادي والسياسي والثقافي، يمكننا من إبرازه كرأسمال ترابي، وتوظيفه في التنمية.

1. دير أطلس بني ملال الشمالي: من التراب التاريخي إلى هيكلة التراب الحالي

واجهتنا صعوبات أثناء محاولتنا تحديد فترات تعمير منطقة دير أطلس بني ملال الشمالي، وكذا ضبط هوية المجموعات البشرية التي استقرت بها، وتتبع حركتها عبر التاريخ، خاصة وأن هناك قبائل ظهرت ثم اختفت لتخلفها قبائل أخرى بعد صراعات أو مجاعات أو أوبئة[305]. فندرة المصادر التاريخية، ووجود ثغرات في المعلومات خلال بعض الفترات، خاصة فيما يتعلق بالتاريخ الاجتماعي، قد حال دون تقديم صورة مفصلة عن تاريخ دير أطلس بني ملال الشمالي، يضاف إلى ذلك أن العديد من الكتابات التاريخية لا تفصل دينامية التاريخ المحلي لدير أطلس بني ملال الشمالي عن مجموع التاريخ الجهوي لمنطقة تادلا[306]، علما أن إقليم تادلا التاريخي أوسع من مجال تادلة الحالي[307]، ولذلك، فإن إعادة رسم ملامح الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية للمجموعات البشرية التي استقرت بدير أطلس بني ملال الشمالي، دفعنا إلى الاستعانة بالتاريخ المشترك لمنطقة تادلا لسد النقص في المادة المعرفية.

1.1. دير أطلس بني ملال الشمالي قبل الإسلام: منطقة استقرار وتمدين

تفيد الكتابات التاريخية، والتي سنشير إليها خلال تحليل هذه الفقرة، أن منطقة دير أطلس بني ملال الشمالي قد عرفت استقرارا بشريا مبكرا. فقد سكن تادلا قبل مجيء الإسلام أمازيغيو زناتة ولواتة الذين كانوا يعيشون على الترحال

302- **بورقية رحمة (1991):** الدولة والسلطة والمجتمع، دراسة في الثابت والمتحول في علاقة الدولة بالقبائل بالمغرب، دار الطليعة، بيروت، ص.11.

303- **بوطالب محمد نجيب (2001):** نفس المرجع السابق، ص. 12.

304- **صديق عبد النور (2014):** نفس المرجع السابق، ص. 45.

305- **كربوط محمد (2000):** نفس المرجع السابق، ص. 4132.

306- **بوسلام محمد بن البشير (1991):** نفس المرجع السابق، ص. 23.

307- يشمل إقليم تادلا التاريخي سهل تادلا وما ولاه من جبال الأطلس والهضبة الوسطى.

بين مكناس وضفاف أم الربيع، بينما كان يقطن جبال الأطلس المشرفة على سهل تادلة أمازيغيو صنهاجة[308]. ويقر البحث التاريخي الذي تناول التاريخ الاجتماعي للمنطقة (بوسلام محمد بن البشير 1991) أن هناك فقرا في مادة مصدرية، لكنه يؤكدأن السكان كانوا يمارسون نوعين من الأنشطة الفلاحية؛ الأول يتمثل في تربية المواشي في إطار الرعي الواسع بين سهل تادلا وجبال الأطلس. والثاني يتمثل في ممارسة الزراعة والغراسة تعززهما تربية المواشي كنشاط تكميلي، مما بهم إلى ضرورة الارتباط بالأرض المستغلة والاستقرار فيها. وتشكل منطقة الدير، بما كانت تتوفر عليه من غزارة الموارد المائية وتنوع التربة وإمكانيات التكامل بين السهل والجبل وفرص الاحتماء عند الاقتضاء[309]، المنطقة الملائمة للاستقرار المبكر وظهور التجمعات السكانية.

وذكر الوزان الحسن أن منطقة دير أطلس بني ملال كانت تحتضن عدة مدن قديمة من تأسيس الأفارقة[310]، وهم نصارى العهود القديمة الذين طردهم المسلمون من باقي بلاد المغرب أثناء الفتح الإسلامي[311] لشمال إفريقيا، ومن المرجح أن يكون هؤلاء وثنيي ما قبل التاريخ ومسيحيي فترة ما قبل الإسلام من الأمازيغ سكان المنطقة الأوائل[312]. وهو ما أكده بن أبي زرع حينما ذكر أن المولى إدريس الأول أثناء وصوله إلى هذه المنطقة لنشر الإسلام وجد فيها أكثر هذه البلاد على دين النصرانية ودين اليهودية والإسلام بها قليل[313]. كما ذكر صاحب الاستبصار أن تادلا "مدينة قديمة فيها آثار للأول"[314]، مما يعني أن المنطقة كان لها تاريخ يعود إلى ما قبل الميلاد مع قدوم اليهود إلى الواحات الجنوبية وتأسيس إمارات، واختراقها للأطلس لتنزل إلى ناحية تادلا[315]. ولم تكن مدينة تادلا وحدها من المدن القديمة المزدهرة بعمارتها وأنشطتها الاقتصادية، بل ذكرت مدن وحصون بأسماء متعددة كتفزة وأفزا[316] وتاكَرارت وداي[317]. وإذا كان تحديد مواقع هذه المدن والحصون غير محسوم بدقة، وأن هذه "التجمعات الحضرية" تحمل أسماءا متعددة[318]، فإن الثابت أنها قد ورد ذكرها في المصادر التاريخية على أنها كانت مزدهرة اقتصاديا وعمرانيا.

وقد رافق ظهور هذه التجمعات السكانية، ازدهار النشاط الفلاحي بالمنطقة، وتطور الأنشطة التجارية والحرفية بهذه المدن، وهذا ما ذكره البكري ".. ومنها إلى حصن داي وهو في وسط غيظة كبير ومن أجناس الشجر وله سوق حافلة

308- **بوسلام محمد بن البشير (1991):** نفس المرجع السابق، ص. 43.

309- **بوسلام محمد بن البشير (1991):** نفس المرجع السابق، ص. 43-44.

310- **الوزان الحسن بن محمد الفاسي (1983):** وصف إفريقيا، ترجمه عن الفرنسية حجي محمد، الأخضر محمد، منشزرات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، دار الغرب الإسلامي، ص. ص. 176- 183.

311- **دوفوكو شارل (1999):** التعرف على المغرب 1883-1884، الرحلة، ترجمة بلعربي المختار، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار الثقافة، الدار البيضاء، ص. 82.

312- **بوسلام محمد بن البشير (1991):** نفس المرجع السابق، ص. 57.

313- **بن أبي زرع الفاسي (1972):** الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب ومدينة فاس، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، ص.20.

314- **المراكشي عبد الواحد (1985):** الاستبصار في عجائب الأمصار: وصف مكة والمدينة ومصر وبلاد المغرب، نشر وتعليق سعد زغلول عبد الحميد، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، ص. 200.

315- **زنيبر محمد (1992):** تادلا في العصر الوسيط، تادلا: تاريخ، المجال، الثقافة، الملتقى العلمي لمنطقة تادلا، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 01، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ص. 26.

316- **الوزان الحسن بن محمد الفاسي (1983): نفس** المرجع السابق، ص. ص. 176- 183.

317- **الصنهاجي أبي بكر: البيدق (1971):** أخبار المهدي بن تومرت وبداية دولة الموحدين، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، ص. 50.
- داي مدينة قديمة تأسست على أنقاضها بني ملال.

318- **العاملي محمد (1992):** "داي" أو "أوداي" من خلال مصادر العصر الوسيط، تادلا: تاريخ، المجال، الثقافة، الملتقى العلمي لمنطقة تادلا، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 01، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ص. ص. 51-56.

يجمع فيها رفاق من فاس والبصرة وسجلماسة بضروب من الأمتعة والمتاجر"[319]. بينما يشير الشريف الإدريسي إلى أن "مدينة داي.. بها معدن النحاس الخالص الذي لا يعدله غيره .. بمشارق الأرض ومغاربها..، ومدينة داي صغيرة لكنها كثيرة العامر والقوافل صادرة عليها وواردة ويزرع بها وبأرضها كثير من القطن.. لكن بمدينة تادلا يزرع أكثر مما يزرع بمدينة داي..وبهاتين البلدتين أرزاق ومعايش وخصب ونعم شتى"[320].

يتأكد من كل هذا أن منطقة تادلا كانت غنية ومزدهرة فلاحيا وحرفيا وتجاريا وعمرانيا، لكن، منطقة الدير كانت تشكل المحور المركزي والناظم لهذا الازدهار، حيث تتركز فيه المدن.

2.1. تعزيز الاستقرار بمنطقة الدير على عهد الأدارسة

وصل الأدارسة إلى منطقة تادلا والأطلس المتوسط سنة 789م بهدف نشر الإسلام، وإلحاق هذه المناطق بنفوذهم الترابي المتكون من تسعة أقاليم، وقد تولى إمارة هذا الإقليم، الذي ضم أيضا منطقة مكناسة وبلاد فزاز، أحمد بن إدريس، الذي عينه أخوه محمد بعد وفاة أبيه[321]. وابتداء من 973م أصبحت المنطقة تابعة لأمازيغ زناتة الذين أسسوا إمارة بني يفران، واتخذوا شالة عاصمة لها، وجعلوا تادلا وما والاها تابعة لهم إلى أن قامت الدولة المرابطية.

ولا شك أن عجز الأدارسة عن القضاء على إمارة بورغواطة، ورغبتهم في اقتحام الأطلس، هو ما دفعهم إلى الاستلاء على ممر تادلا. وبذلك عرفت المنطقة ازدهارا في تجارة القوافل، وهو ما أكده إنشاء الأدارسة لدور السكة بالمناطق المجاورة بكل من تدغى ووزقور وواومنا، وتطور التجمعات السكنية من قلع وحصون ومداشر كان يسكنها الأعيان ورجال المخزن، بينما ترسل القطعان إلى المراعي، كما استفاد هؤلاء أيضا من إتاوات المرور[322].

3.1. فترة المرابطين والموحدين: وصول موجات بشرية جديدة إلى تادلا وازدهار النشاط الزراعي

دخل المرابطون منطقة تادلا بهدف القضاء على إمارة بني يفران، وذلك في عهد عبد الله بن ياسين[323]، وكان ذلك سنة 1057، لكنها لم تصبح بشكل فعلي تحت سلطة المرابطين إلا بعد فتحها مرة أخرى من طرف يوسف بن تاشفين سنة 1062م[324]، إذ أغار هذا الأخير على مدينة داي وخربها وعوضها بمدينة تبعد عنها ب 12 كلم إلى الشمال وهي مدينة تاكَرارت[325]، بينما يقول البعض الآخر[326] أن ابن تاشفين لم يؤسس مدينة جديدة بديلة عن داي، وإنما أسس قلعة عسكرية إلى جانب قلع أخرى أُسست على طول الدير في المنطقة وخارجها لإحكام السيطرة على جبال فازاز، وتأمين الطرق العسكرية والتجارية في جميع الاتجاهات.

319- **البكري أبي عبيد (1857):** المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب، المسالك والممالك، مكتبة المثنى، بغداد، ص. 154.

320- **أبي عبد الله محمدالشريف الإدريسي (2002):** نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، المجلد الأول، المكتبة الثقافية والدينية، القاهرة، ص. ص. 242-243.

321- **بن أبي زرع الفاسي (1972):** نفس المرجع السابق، ص.129.

322- **حجاج الطويل محمد (1992):** النشاط الاقتصادي في تادلا خلال العصر الوسيط، تادلا: تاريخ، المجال، الثقافة، الملتقى العلمي لمنطقة تادلا، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ص. 40.

323- **بن أبي زرع الفاسي (1972):** نفس المرجع السابق، ص. 129.

324- **عربوش المصطفى بن خليفة (2016):** تاريخ منطقة تادلا/زيان، تاريخ وأدب وفكر، تراث وتصوف، الجزء الأول من الفتوحات الإسلامية حتى نهاية دولة الوطاسيين، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ص. 95.

325- **GOUTIER, E. F. (1926):** MEDNAT-OU-DAÏ, Hespéris, Archives Berbères et Bulletin de l'Institut des Hautes-Études Marocaines, Tome 4, Librairie Larose, Paris, p. 8.

- **بوسلام محمد بن البشير (1991):** نفس المرجع السابق، ص. 45.

326- **عربوش المصطفى بن خليفة (2016):** نفس المرجع السابق، ص. 96.

وكيفما تمكن المرابطون من دخول المنطقة وإستراتيجيتهم في ذلك، فقد تميزت فترة حكمهم بوصول موجات بشرية جديدة إلى المنطقة، من قبائل صنهاجة الصحراء، فأحدثت بذلك تغيرات في الأنشطة الاقتصادية وفي أساليب العيش، إذ استقدم هؤلاء الإبل من الصحراء إلى ما وراء جبال فازاز، كما استحداث في عهدهم الرعي المأجور بدل الرعي بدون راع[327]، وانتعشت الزراعة بهذه المنطقة خاصة منها زراعة القطن، أما النشاط التجاري فقد عرف بدوره انتعاشا كبيرا بحيث أصبحت معه الأسواق المحلية حافلة بالمنتوجات المحلية والقادمة من الآفاق البعيدة، يقول البكري: "ومنها إلى حصن داي .. وله سوق حافلة يجمع فيها رفاق فاس والبصرة وسجلماسة بضروب الأمتعة والمتاجر"[328].

وبعد ضعف الدولة المرابطية، دخل الموحدون منطقة تادلا في عهد عبد المؤمن بعد مبايعته بتنمل،إذ يقول البيدق: " ثم هبطنا إلى موقع يقال له تاكَرارت متاع داوود بن عائشة ثم خرج منا جمع فأكل تاكَرارت فأقبل بغنائمها ثم رحلنا منها لموضع يقال له داي"[329]. وتظهر أهمية إخضاع هذا الإقليم من قبل الموحدين بحكم موقعه الاستراتيجي بين فاس ومراكش من جهة، وبين الأطلس والبحر من جهة ثانية. وفي سنة 1186 م أقدم يعقوب المنصور الموحدي على نقل قبيلة بنو هلال من إفريقية إلى المغرب[330]، وأنزل منها بني جابر بتادلا في جوار مع أمازيغ صنهاجة[331].

إن أهم ما ميز المرحلة الموحدية هي قدوم قبائل جديدة إلى سهل تادلا، وكان لذلك انعكاسات على تركيبة السكان من حيث تنوع أصولهم وثقافتهم، وعلى تنوع الأنشطة الاقتصادية والعلاقات بين الوافدين من بني جابر وبين سكان صناكَة المعتادين على الترحال نحو السهل خلال فصل الشتاء.

وقد عرفت منطقة تادلا في هذه الفترة ثورة فلاحية تمثلت في تزايد المساحة الزراعية وانتقلت المنطقة من الزراعات الخفيفة الوحيدة المنتوج والمكملة للرعي إلى الزراعة المتعددة المنتوجات والعالية المردودية، واستعمال الدورة الزراعية الثنائية والثلاثية في بعض الحقول والبساتين، وإدخال زراعات جديدة كالحناء والنيلة، كما أُدْخِل العمل المأجور في العمل الزراعي إلى جانب المغارسة والمزارعة. وإثر ذلك تعددت المحاصيل حتى بلغت أوجها وأصبحت تصدر خارج الإقليم[332]. وعرفت الهياكل الزراعية بدورها تطورا خاصة في انتشار الملكية الخاصة للبساتين والحقول، وتزايد حجم الاستغلاليات مع ارتفاع النمو الديمغرافي ووفرة اليد العاملة المأجورة[333]، وتطورت عدة حصون إلى مدن بحيث لم تعد هذه التجمعات خاصة بقبيلة أو عشيرة بل أصبحت تضم أخلاطا من السكان[334].

ومن المعلوم أن هذه التحولات البشرية والاقتصادية التي عرفها سهل تادلا ومنطقة الدير قد انعكست على أنماط الحياة الاجتماعية والثقافية لسكان المنطقة بأكملها، وذلك بسبب التماس المباشر بين قبائل السهل الوافدة وقبائل الجبل المستقرة مبكرا، بل واشتراكها في الموارد الحيوية اللازمة لاستمرار الحياة وخاصة منها الماء والمراعي والغابة.

327- **حجاج الطويل محمد (1992):** نفس المرجع السابق، ص. 41.

328- **البكري أبي عبيد (1857):** نفس المرجع السابق، ص.154.

329- **الصنهاجي أبي بكر: البيدق (1971):** نفس المرجع السابق، ص. 50.

330- **بن أبي زرع الفاسي علي (1972):** نفس المرجع السابق، ص. 218.

331- **بوسلام محمد بن البشير(1991):** نفس المرجع السابق، ص. 47.

332- **حجاج الطويل محمد (1992):** نفس المرجع السابق، ص. 42.

333- **حجاج الطويل محمد (1992):** نفس المرجع السابق، ص. 43.

334- **أبي عبد الله محمد المعروف بالشريف الإدريسي (2002):** نفس المرجع السابق، ص. 242.

4.1. فترة المرينيين- الوطاسيين: التقهقر الاقتصادي والعودة إلى الرعي

عرفت المنطقة تغيرات أخرى خلال فترة حكم المرينيين والوطاسيين، وذلك تحت تأثير ا الاحتلال الإيبيري للسواحل المغربية، وما تسببه ذلك من تراجع في موارد التجارة الصحراوية، وفي ضعف السلطة المركزية وتحرك القبائل. فالازدهار الاقتصادي الذي عرفته المنطقة على عهد الموحدين، كان يرتكز بالأساس على سياسة استتباب الأمن التي نهجتها الدولة الموحدية[335]، ولذلك، فاختلال شرط الأمن مع ضعف هذه الدولة، أدى إلى استئناف القبائل لتحركاتها بحثا عن مصالحها. مما جعل منطقة تادلا المزدهرة تجلب أنظار قبائل متعددة. فشرعت القبائل الهلالية في التحرك، وبادرت قبيلة الخلط إلى التحالف مع قبيلة هسكورة لاقتسام خيرات تادلا، مما ساهم في خلق جو من الفوضى، اضطر معه السكان المستقرين إلى العودة إلى الرعي والترحال[336].

ورغم أن المرينيين قد أخضعوا منطقة تادلا منذ عهد أبي بكر بن عبد الحق، وإشراك السلاطين الأوائل لأهلها في المهمام الكبرى، إلا أن علاقات بنو جابر بالسلطة المرينية عادت إلى التوتر على عهد السلاطين الأواخر[337].

أما القبائل الجبلية المطلة على سهل تادلا فقد عانت من حصار مزدوج، فمن جهة هناك قبائل بني جابر المسيطرة على سهل تادلا، ومن جهة ثانية حصار بني معقل الذين وصلوا إلى درعة على عهد يعقوب المريني، وقد صار لهذا الحصار حسب رأي (أحمد توفيق 2011) عاقبتين اقتصاديتين، أولها اعتصام القبائل بجبالها واقتصارها على استغلال إمكانياتها المحدودة. والثانية تجريد هذه القبائل من فوائد مراقبة الطرق التجارية التي تربط فاس ومراكش بسبب وجود بدو رحل على هذه الطرق[338]، ونتيجة لذلك، ظهرت تحولات عميقة في تفكك الأحلاف، وظهرت مشاكل اقتصادية واجتماعية مرتبطة بالتوزيع العادل للأرض والماء، ونقصان وسائل الإنتاج، مما كان يدفع إلى الحروب حول الماء والأرض خاصة في سنوات الجفاف. لكن بالمقابل أكسبت تجربة الحصار السكان المحليين قدرات ومهارات جد عالية في تدبير الندرة، وذلك من خلال تعلمهم كيفية الاستفادة من الإمكانيات التي توفرها جبالهم وأقدامها.

5.1. دير أطلس بني ملال الشمالي في عهد السعديين والعلويين الأوائل: ازدهار نشاط الزوايا

وصل السعديون إلى تادلا بعد انتصارهم على الوطاسيين سنة 1537، لكن لم تكن سيطرتهم عليها كاملة إلا بعد استئناف سيرهم نحو فاس، حيث استولوا على فشتالة[339] التي ظلت عاصمة تادلا، وطردوا منها أواخر المرينيين سنة 1545[340]. ويستشف من ذلك أن منطقة تادلا كانت تدار انطلاقا من فشتالة باعتبارها أكبر مركز سياسي وعسكري بالمنطقة خلال القرن السادس عشر، وهذا ما أكده قول شارل دو فوكو " بعد أن قطعنا واد درنة وبساتين تاكَزيرت..، وصلنا إلى فشتالة.. وكانت لها أهمية في الماضي، لكنها فقدتها اليوم"[341]. وخلال عهد أحمد المنصور الذهبي، أسندت

335- **محمد حجاج الطويل (1992):** نفس المرجع السابق، ص. 45.

336- **محمد حجاج الطويل (1992):** نفس المرجع السابق، ص. 46.

337- **بوسلام محمد بن البشير (1991):** نفس المرجع السابق، ص. 48.

338- **التوفيق أحمد (2011):** المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر (اينولتان 1850-1912)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة رسائل وأطروحات، رقم 63، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الثالثة، ص. 75.

339- دوار يقع جنوب غرب الجماعة الترابية لتاكزيرت، يبلغ عدد سكانه 509 نسمة حسب الاحصاء العام للسكان والسكنى 2014.

340- **كاربخال مارمول (1984):** إفريقيا، الجزء الأول، ترجمة حجي محمد، الزنيبر محمد، الأخضر محمد، التوفيق أحمد، بنجلون أحمد، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرباط، ص. 468.

341- **دو فوكو شارل (1999):** نفس المرجع السابق،ص. 80.

ولاية تادلا ونواحيها لابنه زيدان إلى أن ظهرت قوة الدلائيين.

وكانت منطقة دير أطلس بني ملال الشمالي، خلال هذه الفترة مزدهرة فلاحيا خاصة الأشجار المثمرة[342]، وعمرانيا وديمغرافيا، حيث شكلت عدة مراكز عمرانية كتفزة وأفزا والصومعة مراكزا للثقل الديمغرافي تأوي المسلمون واليهود، وتقوم بوظائف سياسية، ودينية، وتجارية تجاوز إشعاعها هيكلة المجال التادلي[343].

ونشير أيضا إلى ازدهار الحركة الصوفية بمنطقة الدير، حيث احتضن عدة زوايا كالزاوية الدلائية والزاوية الصومعية وزاوية فشتالة.. التي كان لها إشعاع ثقافي واستطاعت أن تؤدي أدوارا ثقافية وتحكيمية وسياسية.

ومع سيطرة العلويين على إقليم تادلا سنة 1668م دخلت المنطقة مرحلة جديدة، اتسمت على المستوى السياسي والإداري، بتكليف قبائل الكَيش بحراسة منطقة تادلا، وبناء قصبة تادلا وجلب حامية دائمة لمراقبة الطرق التجارية، وقبائل صنهاجة، وتعيين خليفة للسلطان على إقليم تادلا[344].

ورغم الإجراءات الأمنية والإدارية التي قام بها المولى إسماعيل، إلا أن ذلك لم يمنع من حدوث اضطرابات بعد وفاته. وكانت أهم الأحداث التي عرفتها المنطقة بعد السلطان المولى إسماعيل إلى نهاية القرن 19:

- نقل آيت ايمور من تادلا إلى الغرب والحوز على عهد السلطانين محمد بن عبد الله، وابنه عبد الرحمان ما بين سنتي 1783م و1848م[345]، ولا شك أن هذه العملية أحدثت فراغا بشريا بالمنطقة.

- توجيه حملة عسكرية من طرف السلطان المولى سليمان سنة 1809م إلى تادلا، وشن غارات على آيت سري[346].

لكن كل هذه الحملات لم تستطع أن توقف قبائل الجبل، مما جعل أسلاف السلطان المولى إسماعيل ينشئون حامية من كَيش آيت الربع، وتقسيم تادلا إلى قيادات على رأس كل منها يعين قائد تساعده حامية محلية، تستعين بحامية جهوية لقصبة تادلا عند كل ضرورة.

6.1. أصول قبائل دير أطلس بني الشمالي: التوزيع الجغرافي واستراتيجيات تدبير المجال

يدخل المجال الجغرافي للجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي ضمن التراب التاريخي لثلاث اتحاديات قبلية، وهي: اتحادية آيت سخمان (بقبيلة آيت سعيد أوعلي التي تمتد حاليا على الجماعة الترابية لفم العنصر) واتحادية آيت سري التي تحتل حيزا كبيرا من المجال المدروس بواسطة فروعها القبلية التي تمتد على تراب جماعة تاكَزيرت بقبيلة آيت عبد اللولي، وبقبيلة آيت امحمد على تراب جماعة تانوغة، وقبيلة آيت ويرا بالجماعتين الترابيتين لدير القصيبة والقصيبة؛ وأخيرا، اتحادية آيت أم البخت التي تمتد على الجماعتين الترابيتين أم البخت وزاوية الشيخ.

وبالنظر إلى التاريخ المشترك لهذه الفروع القبلية مع الاتحاديات القبلية التي تنضوي تحتها، وتباين السياقات التاريخية لاستيطان كل واحدة لهذه المنطقة، فإنه يتوجب علينا تسليط الضوء، على مجموع هذه الاتحاديات من حيث أصولها والفترات التاريخية التي استوطنت فيها هذا المجال، وخصائص أنماط عيشها.

342- **الوزان الحسن بن محمد الفاسي (1983):** نفس المرجع السابق، ص. 183.

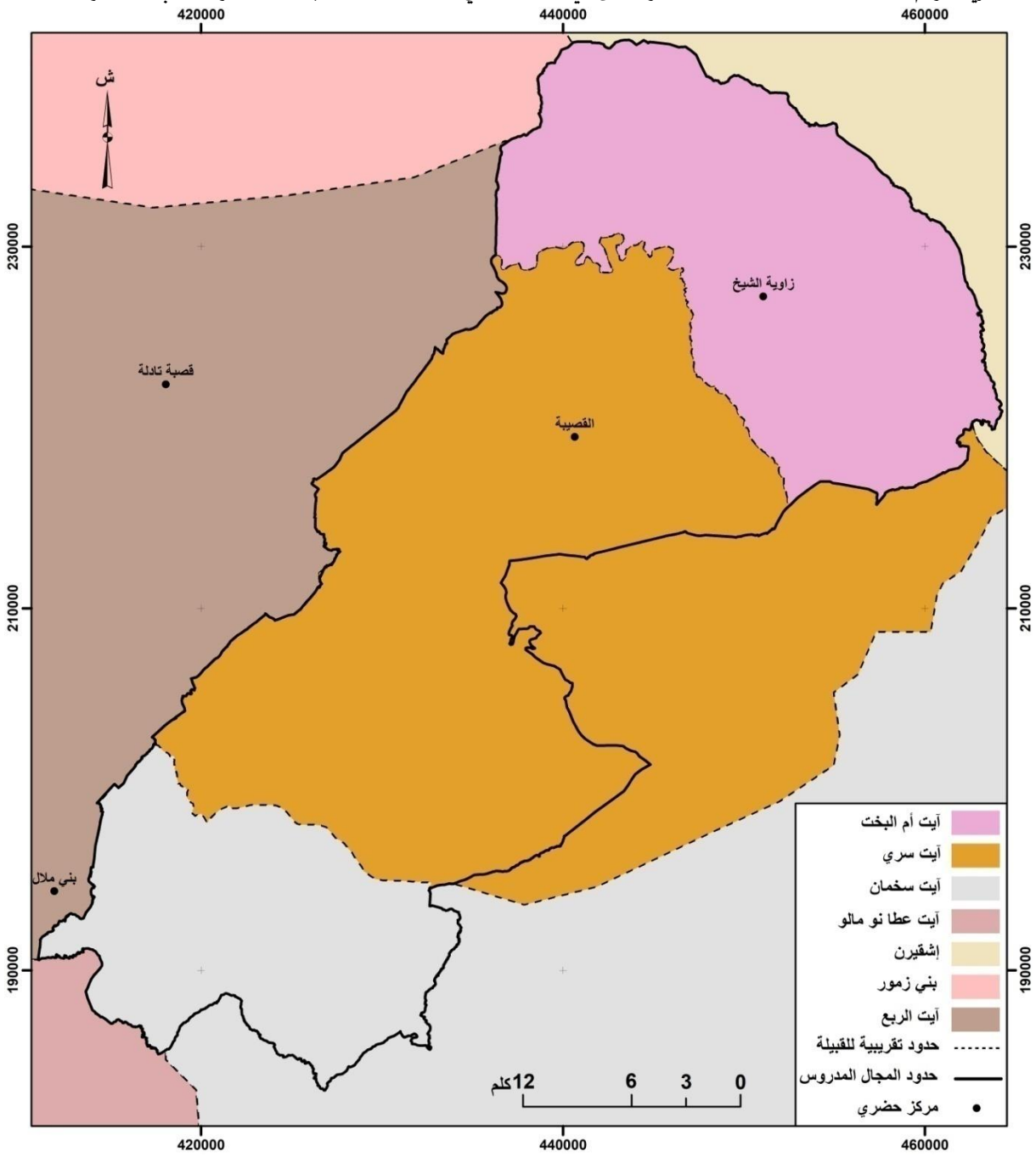
343- **الوزان الحسن بن محمد الفاسي (1983):** نفس المرجع السابق، ص. ص. 176 -184.

344- **بوسلام محمد بن البشير (1991):** نفس المرجع السابق، ص. ص. 50-51.

345- **بوسلام محمد بن البشير (1991):** نفس المرجع السابق، ص. ص. 52-53.

346- **بوسلام محمد بن البشير (1991):** نفس المرجع السابق، ص. 53.

خريطة رقم (11): المجالات الترابية لقبائل دير أطلس بني ملال الشمالي والقبائل المجاورة لها خلال القرن 19 وبداية القرن 20



المصدر: la carte des tribus marocaine, 1/250000, dressé, dessiné et publié par la DCFTT, division de la cartographie, Rabat

1.6.1. مراحل استقرار القبائل وامتداد مجالاتها الترابية

يخبرنا الشريف الإدريسي الذي عاش في القرن الحادي عشر الميلادي أن هذه المنطقة كان يسكنها قوم من صنهاجة يقال لهم وملو[347]، وبسبب عدم وجود مادة مصدرية تحدثنا عن الوقت الذي وصلت فيه هذه القبائل إلى المنطقة، فإنه يمكن الحدس بأن ذلك كان في أزمنة سحيقة وعريقة في القدم[348]، وهذا ما أشار إليه صاحب الاستقصا بقوله:

347- **أبي عبد الله محمد المعروف بالشريف الإدريسي (2002):** نفس المرجع السابق، ص. ص. 242.

348- **العلوي التقي (1974):** أصول المقاربة: النساب البربرية وقيمتها، مجلة البحث العلمي، العدد 22، المركز الجامعي للبحث العلمي، جامعة محمد الخامس، الرباط، ص. 138.

"قد عمروا -أي صنهاجة- جبال فازاز وملأوا قننها وتحصنوا بأوعارها منذ تملك البربر المغرب قبل الإسلام بأعصار طويلة"[349]. وينتسب آيت وملو إلى أمازيغ فازاز، وهم بطن من بطون صنهاجة الذي يشتمل على أفخاذ كثيرة مثل ظيان وبني مكَيلد واشقيرين وآيت سخمان وآيت سري[350].

وإذا كانت المصادر التاريخية تجتمع حول الاستيطان القديم لدير أطلس بني ملال الشمالي والجبال المشرفة عليه، من قبل أمازيغ صنهاجة، فإنه من الصعب أن نؤكد أن هذه القبائل قد احتلت هذه المنطقة منذ القدم. فالترحال الملازم للقبائل الممتهنة للرعي وتدافعها للبحث عن المراعي، خاصة في فترات الأزمات السياسية والقحوط والجوائح، جعلنا نبحث عن تحديد المراحل التي استقرت فيها هذه القبائل بمواقعها الحالية، وتكوين اتحاديات.

- **اتحادية آيت سخمان:** يُنْسَبُ آيت سخمان إلى جد مشترك يسمى سخمان، كان له ولد يسمى علي وسخمان الذي كان بدوره أب لأربعة أولاد (داوود، عبدي، سعيد،حمامة). وقد استمدت الاتحادية اسمها من كون علي وسخمان، الأب للأبناء الأربعة الذين تأسست على أكتافهم اتحادية آيت سخمان، كان أسود اللون، وتعني هذه الصفة بالأمازيغية "وسمخان" ونظرا لثقل الكلمة على النطق، غير موقع الميم إلى ما بعد حرف الخاء لتصير "وسخمان"[351].

ظهرت اتحادية آيت سخمان بهذه المنطقة منذ القرن السابع عشر الميلادي، وقد استوطنت بلادا كان يسكنها آيت ايمور فيما مضى. وسواء تم ترحيل آيت ايمور من قبل السلطان المولى إسماعيل إلى مراكش في سنة 1690[352]، أو تم إخراجهم من طرف آيت سخمان، فإن وصول آيت سخمان إلى هذه المنطقة لم يتم دون صراعات.

من المعلوم أن قبائل صنهاجة تسربت إلى السفح الجنوبي للأطلس المتوسط عبر فترات متفرقة، فالعنصر الصنهاجي قديم بالمنطقة لكنه دخل إليها عبر دفعات بشرية متفرقة. فإذا كانت الموجة الثانية من هجرات القبائل الصنهاجة قد وصلت إلى المنطقة مع قدوم المرابطين، فإن السياق التاريخي الذي أوصل آيت سخمان إلى المنطقة وتكوين اتحاديتهم يختلف عن سابقه، إذ ارتبط بتحركات قبائل صنهاجة من عمق الصحراء باتجاه الشمال الشرقي، منذ بداية القرن العادي عشر الميلادي، حيث استقروا بالسفوح الجنوبية الشرقية للأطلس، وبواحات درعة، وغريس، وملوية وبوصول القبائل المعقلية إلى ما وراء الأطلس خلال القرن الثالث عشر تكون هذه الأخيرة، قد شكلت جدارا مانعا من وصول قبائل صنهاجة المتنقلة إلى مراعيها الشتوية، وإلى موارد التجارة الصحراوية، مما جعل قبائل صنهاجة تستأنف رحلتها نحو السفوح الجنوبية للأطلس، خاصة بعد تكوين أحلاف قبلية مع منتصف القرن السادس عشر تحت ضغوط اقتصادية وبشرية[353] وسياسية.

فقد تكون حلف آيت عطا خلال 1550م نتيجة الأزمة الناجمة عن ضعف السلطة المركزية والاحتلال الإيبيري للسواحل المغربية، ونتيجة لذلك، تسرب آيت عطا نحو السفح الشمالي للأطلس عبر ممرات دادس وتدغة وإمضغاس وتغريست، وتمكنوا في منتصف القرن السابع عشر من الاستقرار بالضفة اليمنى لواد العبيد، بعد اصطدامات متكررة

349- **الناصري أحمد بن خالد (1997):** الاستقصا لأخبار المغرب الأقصى: الدولة العلوية، الجزء التاسع، تحقيق وتعليق الناصري جعفر والناصري محمد، دار الكتاب، الدار البيضاء، ص. 199.

350- **الناصري أحمد بن خالد (1997):** نفس المرجع السابق، ص. 199.

351- رواية شفهية، سيدي الحسن، أحد أبناء المقاوم سيدي علي بن سيدي حساين، مزداد سنة 1931، بزاوية أسكار.

352- **القبطان سعيد كنون (2014):** نفس المرجع السابق، ص. 169.

353- **اكنينح العربي (1989):** نفس المرجع السابق، ص. 256.

مع آيت إصحا، كما تمكن آيت إصحا بدورهم من زحزحة آيت ايمور من الضفة الجنوبية لواد العبيد.

وفي ضوء هذه الهجرة الجماعية والتدافع نحو الشمال التي أحدثت تغييرا سكانيا وفراغا مجاليا، وصلت جماعات قبلية جديدة كآيت سخمان الذين استطاعوا بلوغ مشارف ملوية بعد طرد آيت يحيا إلى تونفيت.

وقد دخل آيت سخمان مع آيت عطا في سلسلة من الحروب بعد أن تحالفوا مع كل من آيت يفلمان وآيت مصاض وآيت يمور وآيت بوزيد، تمكن بذلك آيت يفلمان من طرد آيت عطا من بلد كوسر وأنركّي وتباروشت وسكات، وبذلك سكن آيت سخمان في أنركّي وآيت مصاض في تباروكت وآيت بوزيد في واويزغت.

ومن الصعب أن نجزم بانتساب كل العناصر البشرية لقبيلة آيت سخمان لجد مشترك، ذلك أن وضعية هذه القبيلة المتسمة بالترحال والاستقرار والصراعات كانت تفرض عليها الامتزاج مع العناصر البشرية الأخرى، بفعل التحالفات، والمواثيق، والولاءات، والانتماءات التي يفرضها الدفاع المشترك عن المجال الترابي الذي تعتبره القبيلة ملكا لها. فالقبيلة حسب (MONTAGNE, R. 1930) لا تتحدد بانتمائها للجد المشترك، بقدر ما تتحدد بوحدة الاسم والتراب والعيش وفق التقاليد والأعراف أو بما يجمع فرقاتها من عداء للقبيلة المجاورة[354]. فوحدة الرقعة الجغرافية وهم الدفاع عن الأرض الممتلكة أو الزيادة فيها ووحدة التقاليد هي ما يعطي للقبيلة شخصيتها[355]. وهكذا صارت اتحادية آيت سخمان تتضمن عناصر بشرية متنوعة يجمعها الاسم ووحدة التراب والالتزام بالدفاع عنه.

تنقسم اتحادية آيت سخمان، كما سبقت الإشارة لذلك، إلى أربعة قبائل تختلف من حيث شساعة المجال الترابي الذي تحتله ونوع تضاريسه، وما يهمنا في هذه الدراسة هو قبيلة آيت سعيد أوعلي التي تدخل ضمن المجال المدروس.

تستوطن قبيلة آيت سعيد أو علي على سفح جبل تاسميت الذي يصل ارتفاعه إلى2248متر، وقد تشكلت حدودها من الشرق من الماجيت وأكولمام آيت عبد اللولي، ومن الغرب من أغبالو نوربية وتيزي نتيسليت فاصلة بينهم وبين آيت عطا، وفي الشمال شعبة تاحوروق وواد بخاري، ويفصلهم في الجنوب عن آيت داود أوعلي إكّودارن وقصري تيلويين وأنيلاهو. وتضم قبيلة آيت سعيد أوعلي عدة أفخاد متأصلة كآيت أومناصف، وآيت داود أويحيى، وآيت سليمان، وآيت حمي، وآيت اسحاق، وآيت اهبارن، وآيت علي وسليمان. إضافة إلى مجموعات بشرية وافدة كأهل السابك الوافدين من الجزائر، وأهل فشتالة' ومجموعات محدودة ذات أصول من شنكيط وعرب الصحراء الذين صاروا ضيوفا على هذه القبيلة وربطوا مصيرهم بها[356].

- **اتحادية آيت سري:** سبقت الإشارة إلى أن اتحادية آيت سري تنتمي إلى الاتحادية الكبرى لآيت أومالو، وتنحدر من أمازيغ صنهاجة، تشكلت اتحاديتهم في ظروف تشكل اتحادات آيت أومالو.

تمتد اتحادية آيت سري بين خندق واويزغت في الشرق، وسهل تادلا من الغرب، وبين جبل تاسميت من الجنوب الغربي إلى عيون واويزغت من الشمال الشرقي[357]، محتلة بذلك أهم السلسلة المشكلة لأطلس بني ملال التي تفصل سهل تادلا عن واد العبيد. ويخبرنا شارل دو فوكو الذي زار هذه المنطقة في شتنبر 1883، أن قبيلة آيت سري تبدأ حيث

354- **MONTAGNE, R. (1930):** Les berbères et le Makhzen dans le Sud du Maroc, Ed. Afrique Orient, Casablanca, p. p.173-174-175.

355- **التوفيق أحمد (2011):** نفس المرجع السابق، ص.ص. 107-110.

356- **الملكي المالكي بن جيلالي (2013):** نفس المرجع السابق، ص. 132.

357- **الملكي المالكي بن جيلالي (2013):** نفس المرجع السابق، ص. 142.

ينتهي سهل تادلا، وتمتد بخيامها وقراها عبر كل سلسلة بني ملال[358] مما يعني أنها تستوطن المنطقة التي تقع بين قبيلة آيت الربع من الغرب والشمال الغربي، واتحادية آيت سخمان من الجنوب والجنوب الشرقي، واتحادية آيت أم البخت وايشقرن من الشمال الشرقي.

تتكون اتحادية آيت سري من ثلاث قبائل، وهي: آيت عبد اللولي التي تسكن الجماعة الترابية لتاكَزيرت، وآيت امحمد التي تحتل حاليا الجماعة الترابية لتانوغا، وآيت ويرا التي تسكن الجماعة الترابية لدير القصيبة.

تحتضن هذه الاتحادية مجموعات بشرية لا تنتمي إلى القبائل الأمازيغية المحلية، لكنها استقرت بالمنطقة وربطت مصيرها بمصير اتحادية آيت سري، كما هو الحال بالنسبة لقبيلة فشتالة[359] وقبيلة آيت اسماعين بتاكَزيرت[360]. وهذا ما يدل على إمكانيات التعايش التي كانت تميز سكان المنطقة.

يقدر سكان آيت سري مع مطلع القرن العشرين ب4500 خيمة[361]، وجميعهم مستقرون تقريبا لأن بلادهم غنية ومشهورة بسقيها وزراعة الحبوب، وبقطعانها الجيدة، لكنهم مارسوا أيضا حياة الانتجاع نظرا لتوفر بلادهم على مراعي جبلية جيدة، واستفادتهم من مراعي آيت سعيد أو علي بإغرغر والبراكيك، وذات تدبير جماعي محكم، إضافة إلى وجود مجاري مائية مهمة كواد درنة ودرنت ورنت، ومسالك وفجاج لعبت أدوار الربط بين مختلف جهات المنطقة، وخاصة بالأسواق المنتشرة بمنطقة الدير، ومنها: تيزي نيفار وتيزي نوسعيد، وتيزي نيشوان وايمي نوفسو...

- **اتحادية آيت أم البخت:** هي قبيلة صنهاجية، ترجع أصولها إلى الجنوب المغربي، وقد انتمت إلى الاتحادية الكبرى لآيت ومالوا التي لعبت أدوارا طلائعية خلال النصف الأول من القرن السابع عشر، ويذكر أنها كانت قبيلة كَيشية وقبيلة خامسة في اتحادية آيت الربع المستقرة بتادلا، والتي كلفت بمراقبة تحركات سكان الأطلس[362]، لكنها اضطرت إلى الانفصال عن آيت الربع، والبحث عن تحالفات جديدة بعد وفاة المولى إسماعيل. وقد أصبحت تحت نفوذ آيت سري منذ أن عين الحسن الأول موحا أوسعيد قائدا على المنطقة.

استوطنت هذه الاتحادية القسم الشمالي من تراب اتحادية آيت سري، مما جعل منها امتدادا طبيعيا لها[363]، ولعل موقعها على الدير جعلها تجمع بين الانتجاع القصير والاستقرار الدائم، إضافة إلى استفادتها من عوائد الطرق التجارية الرابطة بين فاس ومراكش. يمتد تراب الاتحادية حاليا على الدير في تقاطع عمودي مع واد أم الربيع شاملا أجزاء من ضفافه وأجزاء من السفح الغربي للأطلس المتوسط، حيث يحدها من الشمال قبيلة آيت إسحاق، ومن الشرق قبيلة آيت يعقوب أو عيسى التابعتين لاتحادية ايشقرن، ومن الجنوب آيت ويرا، ومن الغرب أولا يوسف المنتمية لاتحادية بني زمور، وقبيلة سمكت من اتحادية آيت الربع. وتتكون من أربعة بطون: آيت كطيف وآيت هودي وآيت محا وآيت عبد النور، قدر عدد سكانها سنة 1946 ب 1400 كانونا[364].

358- **دو فوكو شارل (1999):** نفس المرجع السابق، ص. 80.

359- **دو فوكو شارل (1999):** نفس المرجع السابق، ص.80.

360- **الملكي المالكي بن جيلالي: (2013):** نفس المرجع السابق، ص. 145.

361- **الملكي المالكي (2002):** معلمة المغرب، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، الجزء 15، مطابع سلا، ص. 4973 .

362- **العروصي محمد (1991):** معلمة المغرب، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، الجزء 3، مطابع سلا، ص. 781.

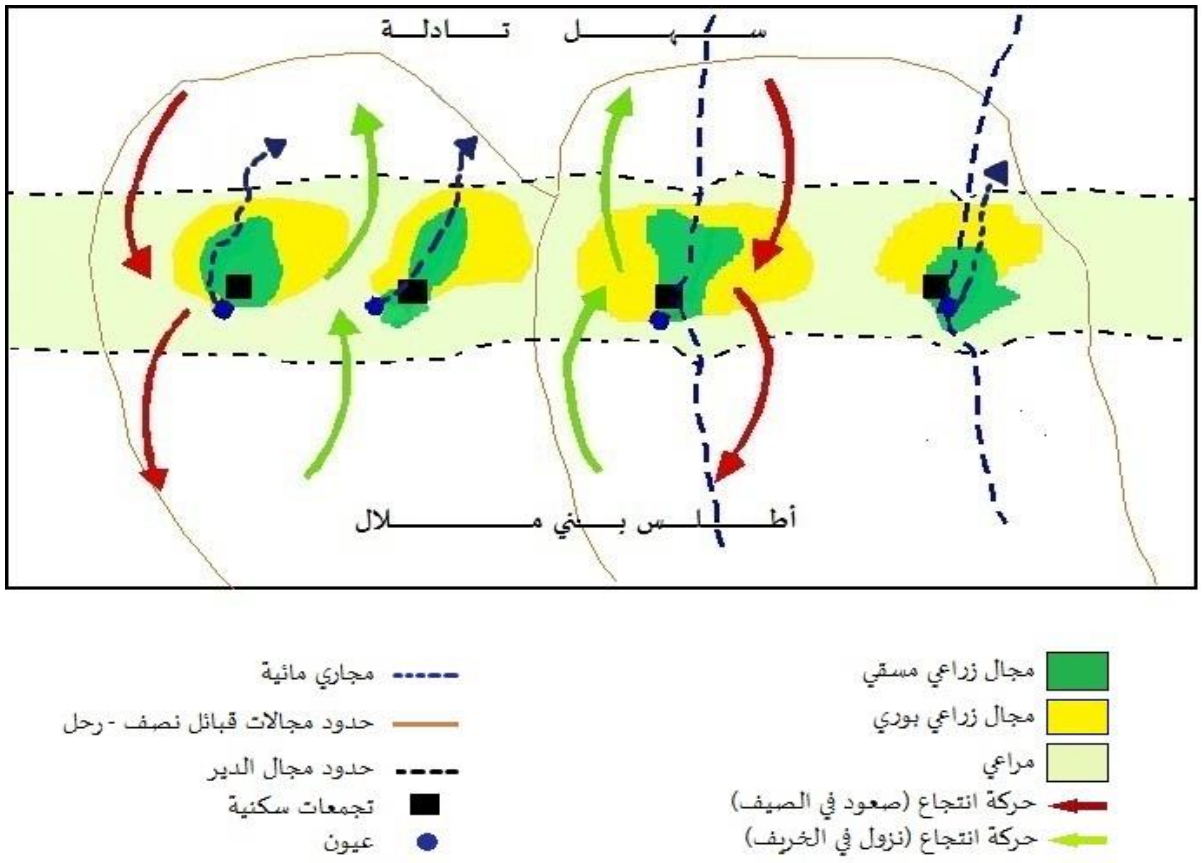
363- **الملكي المالكي بن جيلالي (2013):** نفس المرجع السابق، ص. 145.

364- **العروصي محمد (1991):** نفس المرجع السابق، ص. 781.

2.6.1. استغلال رعي- زراعي للمجال، تنظيم وظيفي مؤسس على التكامل

أشرنا في ما سبق إلى أن دير أطلس بني ملال الشمالي من المناطق التي عرفت الاستيطان المبكر، غير أن هناك اختلافا محليا[365] في تاريخ وصول المجموعات البشرية المستوطنة وتباينا في أصولها، وأنماط عيشها، وعاداتها الشيء الذي انعكس على سلوك استغلال الموارد كالماء والأرض والمراعي.. وعلى أنماط تنظيم واستعمالها للأرض. وبناء على الانحدارات القبيلة وتاريخ وصولها، فقد صنف كربوط محمد[366] أشكال تنظيم المجال من طرف هذه القبائل، خلال القرن 19 وبداية القرن العشرين، إلى صنفين، وهما: التنظيم المتراكز النطاقات والتنظيم المتدرج النطاقات، وذلك كما توضح الخطاطة التالية:

خطاطة رقم (4): التنظيم المجالي لدير أطلس بني ملال الشمالي خلال القرن التاسع عشر



المصدر: كربوط محمد (2000): نفس المرجع السابق، ص. 4135 (بتصرف)

- **التنظيم المتراكز النطاقات:** هو نمط كان يخص المجموعات البشرية التي استقرت بالمنطقة قبل القرن 16م[367]، والتي لا تنتمي عناصرها البشرية بالضرورة إلى الاتحادات القبلية الكبرى، ولا إلى نفس الأصول، وإنما تشكلت من عائلات ذات أصول مختلفة، وقد اختار هذا الصنف من المجموعات البشرية الاستقرار بمواضع حول أفمام الأودية بالقرب من أماكن العبادة والمنابع وعلى ضفاف الأودية والطرق التي تصل السهل بالجبل، وأحيانا حول الأسواق لعقد

365- **جنان لحسن (1985):** مكانيزمات ومظاهر تحول العالم القروي بدير الأطلس المتوسط الشمالي (تقرير حول أشغال الندوة العلمية في موضوع: دير الأطلس المتوسط الشمالي، يومي 12 و13 فبراير 1983)، دراسات في جغرافية المغرب، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بفاس، عدد خاص، رقم 1، ص. 110.

366- **كربوط محمد (2000):** نفس المرجع السابق، ص. 4133.

367- **كربوط محمد (2000):** نفس المرجع السابق، ص. 4132.

التبادلات بين سكان الأراضي المنخفضة والجبال[368]، ومن هذه التجمعات نجد فشتالة، وامرابطين (معرير)، وزاوية الشيخ..، وقد تحولت بعض هذه التجمعات إلى مدن حقيقية، مارست حضورا فعالا في المجال المغربي بوظائفها التجارية والعسكرية والدينية والثقافية من خلال مواقعها الجغرافية. فإلى جانب أهميتها في التبادل التجاري، فقد احتضنت فئات اجتماعية من الصناع والتجار والزوايا لعبت أدوارا طلائعية في تنمية المنطقة، ومنها: زاوية الشيخ والقصيبة...

أعطت هذه المجموعات البشرية تنظيما خاصا لمجالها، حيث قامت كل مجموعة بتقيسم محاطها إلى عدة رساتيق متكاملة على شكل دوائر متراكزة حول السكن. فانطلاقا من التجمع السكني نجد الرستاق الزراعي المسقي الذي كان يخصص للزراعات الحولية والشجرية، يليه رستاق زراعي بوري خاص بزراعة الحبوب والقطاني، بالإضافة إلى المزروعات الشجرية كالزيتون واللوز، وكثيرا ما كان جزء منه يترك للراحة ويفتح أمام الماشية، كما تفتح أراضي هذا الرستاق بعد جمع المحاصيل، وفي أطراف هذا التنظيم يوجد رستاق الرعي فوق الأراضي المتروكة للراحة تبعا للتنظيم الذي تحدده "اجماعة".

- **التنظيم المتدرج النطاقات:** ينطبق على الاتحادات القبلية التي استوطنت المنطقة ابتداء من القرن السادس عشر من آيت سخمان وآيت سري وآيت أم البخت، حيث كان نمط عيشها يرتبط بالرعي، بينما لم تكن تمارس الزراعة إلا كنشاط مكمل.

اتخذ تنظيم المجال شكل رساتيق متدرجة أفقيا حسب الارتفاع من الجبل نحو السهل، حيث كان استعمالها يتم حسب فصول السنة، وبارتباط مع الحركتين النازلة خلال فصل الخريف والشتاء والصاعدة خلال الربيع والصيف، فخلال العمليات النازلة والصاعدة يتم حرث بعض الأراضي وجمع المحاصيل، بينما ظل الاهتمام بالقطاع الشجري ناذرا من قبل هذا النوع من القبائل[369].

وبالرغم من أن هذا النظام كان يتم على المستويات الانقسامية السفلى، أي على مستوى الدوار والفخدة..، إلا أن ارتكاز الحياة الاقتصادية لهذه القبائل على تربية الماشية، والانتجاع بين السهل والجبل، وما ينتج عنه من احتمال وقوع صدامات بين سكان السهل، قد فرض عليها التأطير في اتحادات قبلية كعمق استراتيجي يؤمن حركات الانتجاع.

يحيل تنويع الرساتيق، واعتماد نظام إراحة الأرض، وتدبير الموارد المائية والمراعي جماعيا، واعتماد نمط عيش تضامني..، إلى وجود هندسة مجالية واجتماعية متطورة، هدفها ضمان ديمومة الموارد وتحقيق الأمن الغذائي.

3.6.1. التضامن الاجتماعي: إستراتيجية إعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية

بالرغم من الاختلاف الحاصل حول تحديد مفهوم القبيلة بين من يعتبرها من النوع الترابي[370]، ومن يجعلها من النوع السلالي[371]، وبين من يرجع أساس تكوينها إلى إرادة الاستقلال[372]، فإنه يمكن وضع تعريف إجرائي يجعل من

368- **KERBOUT, M (1987):** La grande encyclopédie du Maroc, géographie humaine, réalisé sous la direction de AGOUMY Taoufik ; BENCHRIFA Abdellatif, GEP Cremona, p.121.

369- **كربوط محمد (2000):** نفس المرجع السابق، ص. 4133.

370- **MONTAGNE, R. (1930):** op. cit., 471 p.

371-**BERQUE, J. (1955):** structures sociales du hauts-atlas, presses universitaires, in: N° 8 , paris, 470 p.

372- **GELLNER, E (2003):** Les Saints de l'Atlas, traduction de Paul Coatalen présentation de Gianni Albergoni, Ed. BOUCHENE, 302 p.

القبيلة، وحدات بشرية متداخلة ومتجانسة ومتماسكة يتم فيها الانتقال من الخلية الاجتماعية القاعدية وهي الأسرة، إلى المجتمع القبلي الموسع مرور بالدوار والفخدة، حيث تسهر كل وحدة سوسيو- مجالية على تنظيم إطارها الترابي واستغلال وسائل إنتاجها وتدبير مؤسساتها الداخلية وتسيير شؤونها الخارجية ارتكازا على نظام متجدر سياسيا واجتماعيا في البادية المغربية وهو نظام "اجماعة" الذي لا يخلو من مبادئ الديمقراطية الجنينية[373].

وبالرغم من تمسك السوسيولوجية الكولونيالية برأيها حول الطابع الديمقراطي للقبيلة[374] في المغرب، إلا أنه لا يمكن إنكار وجود علاقات استغلالية ضمن العلاقات الاجتماعية للمجتمع القبلي. بيد أنه لجأت القبائل إلى آليات التآزر والتضامن لتلطيف التفاوتات الاجتماعية. فقد أرجع أحمد توفيق تلك التآزرات بالمجتمع القروي للأطلس إلى علاقات قرابية واتجاهات تكافلية وضرورات اقتصادية وانتظامات سياسية أو حوافز دينية وأخلاقية[375].

وكل هذه الأشكال التضامنية نجد لها حضور قوي في الممارسات الاجتماعية لسكان دير أطلس بني ملال الشمالي. لكن إسهامها في التنمية يظل سؤالا إشكاليا. فهي وإن كانت تشكل إحدى المبادئ التي يرتكز عليها في تنمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، إلا أنها توظف أيضا في إعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية السائدة، بما قد يمنع التطور.

4.6.1. تنظيم العلاقات الخارجية للقبائل المحلية: بين حتمية الانتجاع وهاجس سلطة المخزن

يطرح الموقع الجغرافي لدير أطلس بني ملال الشمالي سؤالا محوريا حول طبيعة علاقات القبائل التي كانت، ولا تزال، تستوطنه بمختلف القوى الأخرى، خاصة وأن هذه القبائل تقع على الحدود الفاصلة والواصلة بين نسقين قبليين مختلفين من حيث انتماءاتها العرقية، وبنياتها الثقافية، وأنشطتها الاقتصادية، وطبيعة علاقاتها بالسلطة المركزية، فهل تحقق وراء هذا الالتقاء اندماج وتكامل أم تعارض وتصادم؟

يشكل تنقل آيت سخمان، وآيت سري، وآيت أم البخت بين الجبال الأطلسية وسهل تادلا عبر مجال دير أطلس بني ملال، معطى ثابتا في تاريخ هذه القبائل، وموردا من موارد عيشها المضمونة في بنية حياتها الاجتماعية، فلم يكن من الممكن لهذه القبائل، الممتهنة للرعي الواسع والترحال، أن تستقيم حياتها الاقتصادية بدون التكامل بين موارد السهل والجبل، وهذا ما يؤكده (كاربخال مارمول 1571) بقوله" في كل هذه الجبال غابات كبيرة... والأرض صالحة جدا لرعي الماشية.. لكن الثلج يسقط فيها أثناء الشتاء ... إن القطعان تموت .. إن لم تسحب باكرا إلى السهول... لذلك..تساق إليها في فصل الصيف.. لأن برد الرياح يكون إذ ذا قارسا إلى حد أنه يتسبب في هلاك الماشية وحتى رعاتها"[376]. وإذا كانت هذه العلاقات التكاملية بين السهل والجبل لم يكن الاستغناء عنها ممكنا بالنسبة لهاتين القبيلتين، فإن قبائل سهل تادلا بدورها كثيرا ما كانت تكتسح دير أطلس بني ملال هروبا من تواتر القحوط[377] والجوائح نظرا لمزايا موقع الدير الاعتدالية، مما جعل العلاقات بين هذه القبائل لا تتوقف عند الجوار، بل تمتد نحو المصالح المشتركة.

إن فهم الإطار العام الذي يتم فيه تدبير العلاقات بين آيت سعيد أو علي (قبيلة من اتحادية آيت سخمان) وآيت

373- **الأكحل المختار (2004):** دينامية المجال الفلاحي ورهانات التنمية المحلية، حالة هضبة بنسليمان، الطبعة الأولى، مطبعة فيديبرانت، الرباط، ص. 39.

374- **بورقية رحمة (1991):** نفس المرجع السابق، ص. 98.

375- **التوفيق أحمد (2011):** نفس المرجع السابق، ص. 381.

376- **كاربخال مارمول (1984):** نفس المرجع السابق، ص. ص. 28- 29.

377- **بوسلام محمد بن البشير (1991):** نفس المرجع السابق،ص. 129.

سري بقبائل سهل تادلا، يستدعي استحضار معطيين يبدوان على طرفي تناقض في هذه العلاقات؛ يتمثل الأول في حتمية الموقع الجغرافي لقبيلة آيت سخمان وقبيلة آيت سري الذي يجبرهما على ارتياد منطقة الدير وسهل تادلا خلال كل سنة، للتخفيف من حدة ضيق المجال الاقتصادي الذي تزداد وطأته تطرفا في فصل الشتاء. والثاني ناتج عن طبيعة قبائل سهل تادلا (آيت الربع، بني عمير، بني موسى) التي كان المخزن يكلفها بحماية السهل من اكتساحات سكان الجبال وخاصة منها قبائل آيت سخمان وآيت سري.

كثيرا ما طرح المؤرخون إشكالية العلاقات بين القبائل الأمازيغية المستوطنة لمجال الدير والجبال، والتي كان يدخل سهل تادلا ضمن مجالها الحيوي، وبين القبائل العربية من بني هلال الذين استوطنوا سهل تادلا منذ القرن الثاني عشر الميلادي. فقد وصف ابن خلدون مآل هذه العلاقة في كونها "تارة في وفاق وتارة في خلاف"، دون أن يحدد طبيعة وأسباب ومآل هذه الأوفاق والخلافات، لكن ما يستشف أن هذه الأوفاق والنزاعات كانت تقوم على موازين القوى والمصالح المشتركة تبعا للضرورات الاستراتيجية الأمنية والاقتصادية. ويذكر الوزان أن سكان هذه الجبال، وهم ينحدرون من صنهاجة، دائما في حرب مع أهل تادلا، وبحكم وعورة المجال الذي يسكنونه فهم لا يخضعون لأي رئيس وأن تجار الناحية لا يمرون من هذه المنطقة دون إذن مرور وأداء مبالغ باهضة[378].

وإذا أمكن القول بأن الصراع بين قبائل الجبل والسهل ليس هو القاعدة [379]، فلا يمكن، بأي حال، أن نفسر ذلك بأن سكان الجبل قد استغنوا عن الانتجاع وموارد التجارة الصحراوية العابرة طرقها من هناك، معتمدين فقط على تدبير ما توفر من الأراضي الضيقة للزراعة وممارسة الرعي[380]، بل تشكل لدى الطرفين وعي حول استمرار هذه العلاقات، في وقت تدرك فيه قبائل السهل أن موطنها يشكل جزءاً من المجال الحيوي لقبائل الجبل، بينما تسعى قبائل الجبل من جهتها إلى استمرار هذه العلاقات وتحاول الحفاظ عليها بوسائل متعددة كإقامة الأحلاف والأوفاق مع الجيران ورمي العار وشراء الذمم وبذل الرشاوي واللجوء إلى العنف عند الاقتضاء[381].

إن طبيعة العلاقات بين قبائل الجبل وقبائل السهل غير مستقرة، وتخضع لموازين القوى، غير أن محركات الصراعات لم تكن تتحدد بالاختلافات العرقية والثقافية بقدر ما كانت مبنية على تقاطع رهانات هذه القبائل حول المصالح المشتركة كالموارد المائية والمراعي و طرق التجارة والجبايات والمصالح السياسية. وهكذا، كان ارتياد السهل من طرف قبائل الجبل يتم في وقت السلم، بينما يصبح الدير هو الحد الفاصل بين هذين النسقين القبليين في وقت الحرب، وهو ما يستشف من مقولة محلية: "جبل جلدي، والدير حدي، ويلا نزلت لوطا نودي"[382].

من المؤكد، في تاريخ المغرب، أن العلاقات بين هذه القبائل والسلطة المركزية كثيرا ما كانت تعرف اضطرابات، لكن محدد ذلك لا علاقة له بالانتماء الجغرافي والعرقي لأي قبيلة، بل طبيعة العلاقات بين المخزن والقبائل هي التي كانت

378- **الوزان الحسن بن محمد الفاسي (1983):** نفس المرجع السابق، ص. 186.

379- **بوسلام محمد (1992):** علاقات بني ملال مع القبائل الأمازيغية المجاورة (نموذج قبيلة آيت سخمان)، التاريخ، المجال والثقافة، الملتقى العلمي لمنطقة تادلا، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 1، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، بني ملال، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ص. 129.

380- **التوفيق أحمد (2011):** نفس المرجع السابق ، ص.ص. 74-75.

381- **بوسلام محمد (1992):** نفس المرجع السابق ، ص. ص. 132- 133.

382- بحث ميداني، 2017.

تحدد انتماء قبيلة ما إما إلى بلاد "المخزن" أو إلى بلاد "السيبة"[383]، كما أن التوترات بين المخزن وقبائل الأطلس لا تعني بالضرورة أن هذه الأخيرة كانت خارجة خروجا تاما ودائما عن سلطة المخزن أو نطاق نفوذه، ولم تكن خاضعة لحكمه خضوعا تاما ومستمرا[384]. فعلاقات المخزن بالقبائل عامة ليست علاقات عنف دائمة، بما يعني أن الفوضى تمثل جزءا عضويا من كيان المغرب، فالصراع بين المخزن لا ينفي السلم مثلما لا ينفي حالات تحالف وتضامن[385].

ولم تسلم علاقات قبائل آيت سخمان وآيت ويرا وآيت أم البخت بالمخزن من إسقاطات التصور الكولونيالي المبني على منطق التعارض الذي كان يستهدف إثارة نزعة التفريقية[386]، خاصة وأن هذه القبائل تدخل ضمن التصنيفات الكولونيالية التي تقدم المغرب على أنه بلد الثنائيات المتضادة جغرافيا (الجبل≠ السهل) وعرقيا (أمازيغ ≠عرب) وإداريا (العرف≠ الشرع) وسياسيا (سائبة≠ خاضعة). فالانتماء لجغرافية الجبل وللعرق الأمازيغي جعل الدراسات الكولونيالية تصنف هذه المناطق ضمن البلاد التي لا تطالها الأحكام السلطانية[387].

من المعلوم أن إحدى الإكراهات التي واجهها المخزن، إلى حدود بداية القرن العشرين، تمثلت في عجزه عن التحكم الكلي والعملي في تراب المغرب، وإثر تراجع موارد خزينة الدولة من عائدات الذهب، مع التوقف شبه الكلي للتجارة الصحراوية وعائدات الجهاد البحري، وتوالي سنوات الجفاف، أصبحت علاقات المخزن بالمجتمع المحلي وبالأرياف عامة، علاقة جبائية بالأساس[388]، وعليه، كانت تحدث التوترات ما بين المخزن وقبائل آيت سخمان وآيت سري التي تمتنع عن أداء الضرائب أو في رغبتها في اكتساح سهول تادلا بدافع الانتجاع.

أما دور الزوايا في هذا المجال الجغرافي، فلم يكن يتوقف عند تفقيه السكان في أمور الدين وتعليمهم الآداب والحكمة وطريقة الزاوية نفسها، بل امتدت أدوارها في هذه المنطقة المتسمة بضعف سلطة المخزن، إلى أدوار تحكيمية وحل نزاعات القبائل، مما أكسبها حرمة مجال مقدس، يراهن عليها في ضبط المجالات القبلية التي تنتمي إليها.

وتعد منطقة الدير، مستقطبة للزوايا لثلاثة عوامل: الأولها تعزيز نشر مبادئ الإسلام في هذه المناطق النائية حيث كانت ساكنتها لا تزال ضعيفة التدين. وثانيها يرتبط بالحدود بين القبائل الناطقة بالأمازيغية والقبائل الناطقة ب"العربية"، يتيح لها أن تقوم بوظائف تحكيمية، ثالثها، اختيارها للمناطق النائية عن أنظار المخزن. وقد تميزت المنطقة بنشاط الزوايا تجاوزت وظيفة التأطير الديني والثقافي إلى التطلع نحو السلطة السياسية، خاصة مع الزاوية الدلائية خلال القرن السابع عشر[389]، كما قامت بأدوار جهادية خلال فترة الحماية الفرنسية (زاوية أحنصال مثلا).

7.1. الغزو العسكري والاتجاه نحو تفكيك التوازنات التقليدية

عرفت خريطة قبائل الأطلس المتوسط تغيرات عميقة مع الحماية[390]، ولم تكن هذه التغيرات تتوقف عند تحرك

383- **بوسلام محمد (1992):** نفس المرجع السابق، ص. 129.

384- **التوفيق أحمد (2011):** نفس المرجع السابق، ص. 469.

385- **بوطالب محمد نجيب (2001):** نفس المرجع السابق ، ص. 164.

386- **بوطالب محمد نجيب (2001):** نفس المرجع السابق، ص. 111.

387- **بوسلام محمد (1992):** نفس المرجع السابق ، ص. 130.

388- **بوطالب محمد نجيب (2001):** نفس المرجع السابق، ص. 116.

389- **حجي محمد (1988):** الزاوية الدلائية ودورها الديني والعلمي والسياسي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الثانية، 360 ص.

390- **JENNAN, L. (2004):** Le moyen Atlas central et ses bordures: mutation récentes et dynamique de l'espace et de la société rurale, Thèse de doctorat d'Etat, Tour, France, p. 13.

القبائل من مواقعها في اتجاه المرتفعات للاحتماء، وتغير حجم مجالها الترابي وتداخل عناصرها البشرية، ولكن شملت أيضا تطوير سبل عيشهم للتكيف مع ظروف الاحتلال. وحيث أن قبائل آيت سخمان وآيت سري وآيت أم البخت كانت تنظم مجالها وظيفيا بشكل يدمج المرتفعات والدير والسهل ضمن مجالاتها الحيوية، فإنها قد تأثرت بوصول الاحتلال الفرنسي إلى سهل تادلا في 07 أبريل 1913[391].

وكانت فرنسا بدورها تدرك مدى أهمية التكامل المجالي لاستمرار حياة هذه القبائل، ولذلك وضعت استراتيجية وسخرت لها كل الوسائل لضرب اقتصاد هذه القبائل عن طريق تقويض تحركاتها ومنعها من النزول إلى المراعي الشتوية، واحتلال أراضي المستقرين ونهب البهائم ومخازن الحبوب[392]، وهكذا أقامت معسكرات وقلاع في اغرم لعلام وبني ملال وقصبة تادلا لمحاصرة القبائل في المرتفعات، وهذا ما أشار إليه ريفي دانييل، كما ورد عند (العروصي محمد 1992): "المنشقون من زيان واشقرن وآيت إسحاق بعد منعهم من مراعيهم العادية الموجودة بالضفة اليمنى لأم الربيع بواسطة القلاع: تاقا وواد أمسين وخنيفرة وزاوية الشيخ لم يجدوا ملجأ، ضد قساوة فصل الشتاء، غير قدم الجبل فأصبحوا في متناول مدافعنا وليس لماشيتهم ما يكفيها من العشب، إضافة إلى أنهم معرضون للنهب من طرف حلفاءنا المساندين بالجنود والطيران[393].

وبالرغم من أن المقاومة التي انتظمت حول قيادات محلية أمثال علي أمهاوش والحسين أوتمكا وموحا أوسعيد اليروي، لم تستطع إيقاف الاحتلال، إلا أنها أبطأت تقدمه، وعبرت عن مدى ارتباطها بالأرض والاستعداد للدفاع عنها. لكن حجم التضحيات التي قدمتها القبائل الجبلية بالمنطقة لا ينبغي أن يخفي أسلوب التفرقة، وسياسة تهدئة السكان التي نهجها المستعمر لإخضاع منطقة دير أطلس بني ملال والجبل بتوظيف من كَيش آيت الربع، وهو ما يظهر من خلال إعلان بعض الأعيان ولاءهم للاحتلال كما هو الحال بالنسبة لشيخ بني ملال إدريس ولد إبراهيم[394]، بينما بدأت مواقف موحى أو سعيد متراخية ومتذبذبة اتجاه الاحتلال الفرنسي، يقول سعيد كنون في هذا الصدد: "سيُحَيِّر موحى أو سعيد كل الذين عرفوه في أوج قوته ومؤهلاته ويعرفون إلى أي حد كان اسمه مكرما ومحترما ومهابا زمن خطواتنا الأولى في المنطقة، قد نجد أن موقفه المتردد وتقلباته أحيانا خداعة لا تشرف الزعيم الأمازيغي الذي يدَّعي أو كنا نتخيّلُه، ولكن بإبراز كيف أن هذا الشيخ العجوز الفخور باستقلاله وبلاده يشك في قوته بمجرد اقتراب قواتنا ويبادر إلى التسوية عند أول اتصال بمكاتبنا[395].

ولم يكن الاحتلال الفرنسي يعيش أمانا واستقرارا بمجرد سيطرته على سهل تادلا والدير، بسبب مباغتاته من طرف المقاومة المنسحبة نحو جبال أطلس بني ملال، فبدأ يتطلع منذ 1918 إلى إيقاف هجومات آيت سخمان الذين لم يوافقوا على الخضوع رغم حصارهم. وبمغادرة قبائل آيت سخمان للسفوح المشرفة على بني ملال بعدما فقدت حلفائها (بني ملال وبني معدان)، بحثا عن حلفاء جدد، ورغم أن تنقل هذه القبيلة قد أحدث إفراغا بشريا أمام الاحتلال الفرنسي، إلا أنها لم تتوقف عن شن غارات على المراكز التي أقامتها فرنسا بمنطقة الدير. وكانت آخر معارك فرنسا ضد

391- **بوسلام محمد بن البشير (1991):** نفس المرجع السابق، ص. 222.

392- **العروصي محمد (1992):** نفس المرجع السابق، ص. 118.

393- **العروصي محمد (1992):** نفس المرجع السابق، ص. 115.

394- **بوسلام محمد بن البشير (1991):** نفس المرجع السابق، ص. 223.

395- **القبطان سعيد كنون (2014):** نفس المرجع السابق، ص. ص. 99-100.

آيت سخمان سنة 1924، والذين لم يعلنوا مهادنتهم للمحتلين[396].

شكلت واقعة الاحتلال الفرنسي مرحلة للتحولات العميقة بالمنطقة، حيث أدت إلى تقويض عمليات الانتجاع، أساس اقتصاد القبائل المحلية، وتغيير مواقع المجموعات البشرية، وتفويت أجزاء من أرضي الدير للمعمرين، كما أحدثت تحولات في سلوك وأنماط عيش السكان، وفي أشكال تدبير المجال، مما أثر بقوة على تنظيم المجال. ولكن بالمقابل كشفت عن مدى قوة ارتباط الإنسان المحلي بأرضه وقدرة التنسيق للدفاع عنها، وكذا قدرة تدبيره للندرة لموجهة صعوبة العيش.

لكن من جهة أخرى أدت ظروف توالي الاستقرار والفوضى إلى تبديد المجهودات المتراكمة التي كان بإمكانها أن تؤول إلى تنمية ذاتية شاملة، مما أضاع فرصا كثيرة من النماء أمام هذه المنطقة. وهذا ما جعلنا نتفق مع أحمد توفيق حينما شبَّه دورة الاقتصاد القروي المحلي لمناطق الأطلس بدورة الأسر الحاكمة خلال العصر الوسيط، كما وصفها ابن خلدون، حيث يتبع كل ازدهار ورخاء مرحلة الضعف والتفكك لتبدأ حياة جديدة[397]، وهو ما كان يضيع فرص التراكم التي من شأنها أن تحقق التقدم.

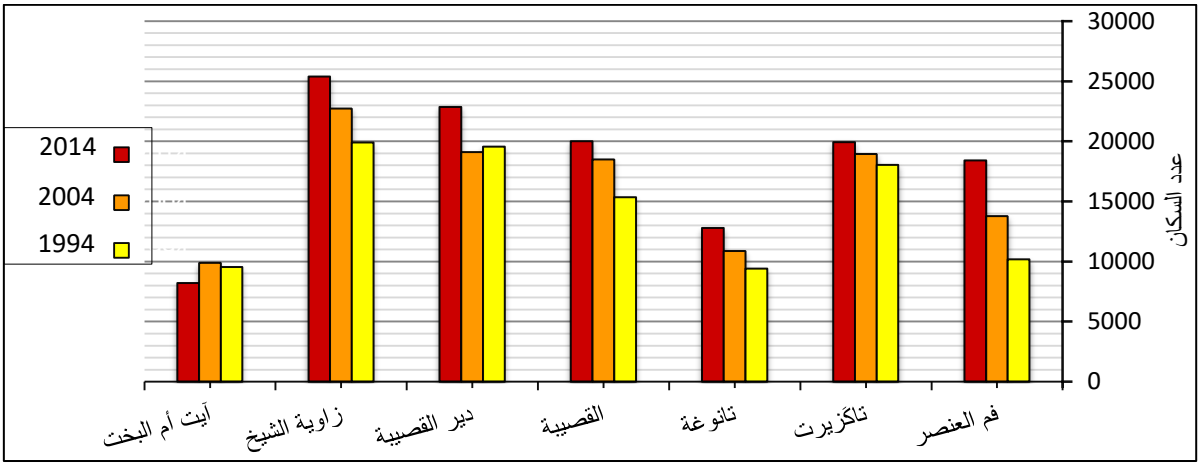
2. الديمغرافيا: مؤشرات بدلالات تاريخية وتداعيات مستقبلية

يشكل السلوك الديمغرافي المكون الترابي المحوري في تحليل إشكالية التنمية، وانطلاقا من ذلك، فإن النمو الديمغرافي والتوزيع النوعي والمجالي للسكان، وكذا نوع سكنهم وتوزيعه أيضا، تشكل مؤشرات دالة على راهن ومستقبل التنمية بهذا المجال.

1.2. النمو الديمغرافي بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال: وضعيات متباينة

انتقل عدد سكان الجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي من 101999 نسمة سنة 1994 إلى 127573 نسمة سنة 2014 أي بمعدل نمو سنوي بلغ 1,25 %، وهو معدل ضعيف نسبيا مقارنة مع المعدل الوطني 1,53 %[398]. لكن وثيرة تطور السكان بهذا المجال الجغرافي سجل تفاوتا بين الجماعات الترابية (مبيان رقم 9).

مبيان رقم (9): تطور عدد السكان بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي ما بين سنتي 1994 و2014



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، الإحصاءات العامة للسكان والسكنى لسنوات: 1994- 2004 - 2014

396- **بوسلام محمد (1992):** نفس المرجع السابق، ص. 140.

397- **التوفيق أحمد (2011):** نفس المرجع السابق، ص. 119.

398- المندوبية السامية للتخطيط، الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنوات: 1994، 2004، 2014.

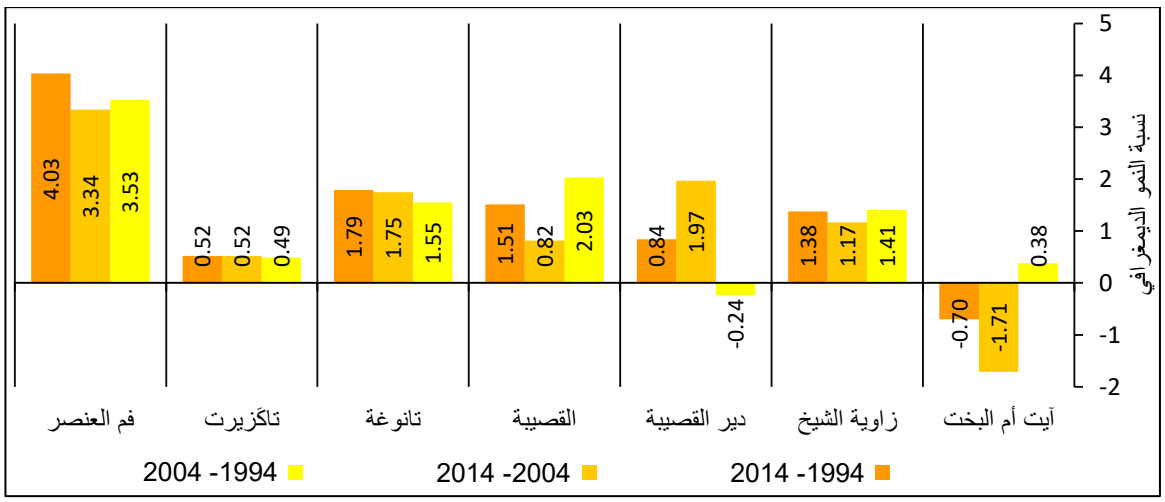
نستخلص من خلال قراءتنا للمبيان أعلاه ثلاث وضعيات من تطور عدد السكان حسب الجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي ما بين 1994 و2014:

- **وضعية تراجع في عدد السكان:** سجل بالجماعة الترابية لآيت أم البخت، حيث تراجعت ساكنتها من 9893 نسمة سنة 2004 إلى 8198 نسمة سنة 2014. ويعزى هذا التراجع إلى انخفاض معدل النمو السنوي من 0,38 % ما بين سنتي 1994-2004 إلى 1,71- % ما بين سنتي 2004-2014، ويفسر هذا الانخفاض بضعف معدل الخصوبة الكلي الذي بلغ 1,8 طفل لكل إمرأة[399]، ولكن أيضا نتيجة ارتفاع الهجرة نحو المدن المجاورة، خاصة القطب الجهوي بني ملال الذي يستقطب السكان نظرا لتوفره على مجموعة من التجهيزات الاجتماعية غير المتوفرة بالمراكز الحضرية المجاورة كالمؤسسات التعليمية الجامعية، بالإضافة إلى الهجرة في إطار البحث عن الشغل.

- **وضعية تذبذب في نمو عدد السكان:** سُجِّلت هذه الوضعية بالجماعة الترابية لدير القصيبة، حيث تراجعت ساكنتها من 19959 نسمة سنة 1994 إلى 19089 نسمة سنة 2004 أي بنسبة نمو سنوي بلغت 0,24- % وذلك قبل أن تستأنف الارتفاع ولو بشكل طفيف ما بين سنتي 2004 و2014، حيث انتقل عدد سكانها نحو 22855 نسمة، أي بنسبة نمو سنوي بلغت خلال هذه الفترة 1,97 %.

- **وضعية تزايد منتظم ومرتفع نسبيا:** كما هو الحال بالنسبة للجماعات الترابية فم العنصر التي انتقل عدد سكانها من 10190 إلى 18412 نسمة ما بين سنتي 1994 و2014 أي بنسبة نمو 4,03 %، والقصيبة التي انتقل عدد سكانها من 16431 إلى20001 نسمة ما بين سنتي 2004 و2014، أي بنسبة نمو 1,08 %، وزاوية الشيخ التي انتقل عدد سكانها من 19906 نسمة إلى 25388 نسمة ما بين سنتي 2004 و2014، أي بنسبة نمو 1,37 %، أما الجماعة الترابية لتاكَزيرت فإن عدد سكانها تزايد بوثيرة ضعيفة جدا، حيث انتقل عدد سكانها من 18046 نسمة إلى 19936 نسمة ما بين سنتي 1994 و2014، أي بنسبة نمو سنوي 0,52 %.

مبيان رقم (10): نسب النمو الديمغرافي بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي ما بين 1994 و2014



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، الإحصاءات العامة للسكان والسكنى لسنوات: 1994- 2004 - 2014

2.2. بنية ديمغرافية فتية

تكتسي دراسة البنية العمرية والجنسية للسكان أهمية بالغة، نظرا لما توفره من رؤية حول الخصائص والإمكانيات

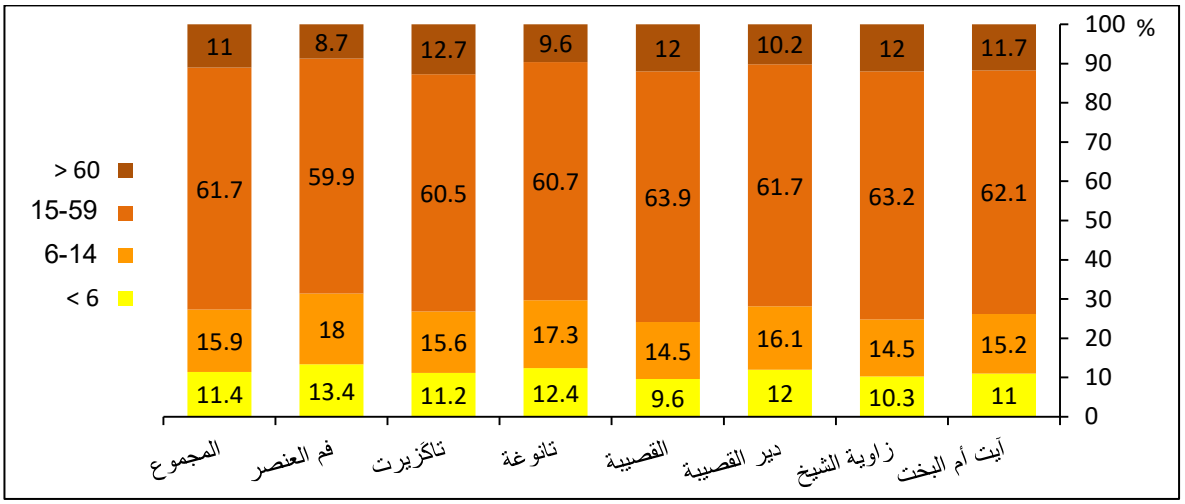
[399]- المندوبية السامية للتخطيط، الإحصاء العام للسكان والسكنى، 2014.

البشرية المتوفرة، حيث تعتبر هذه المعارف قاعدة بيانات مرجعية لدى الفاعلين، تمكنهم من استشراف المستقبل ورصد الحاجيات واتخاذ القرارات الصائبة بشأن مجموعة من القطاعات كالتعليم والشغل والصحة والأمن الغذائي والمائي ومحاولة تحقيق التوازن بين الكتلة البشرية والإمكانيات الاقتصادية... كما توحي هذه الخصائص أيضا إلى أهمية الموارد البشرية كعامل حاسم ومنتج للتنمية.

1.2.2. توزيع السكان حسب الفئات العمرية

يمكن تحليل وضعية سكان الجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي عبر تقسيمهم إلى أربع فئات عمرية أساسية، وذلك حسب ما يبينه المبيان رقم 11:

مبيان رقم (11): توزيع نسب سكان الجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي حسب الفئات العمرية



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014

- **فئة الصغار: أقل 15 سنة:** تحتل قاعدة الهرم السكاني، وتشكل 27,3 % من مجموع السكان، مع وجود تباينات طفيفة ما بين الجماعات الترابية، حيث تحتل فم العنصر المرتبة الأول ب 31,4 % متبوعة بجماعة تانوغة 29,7 % تليهما جماعة دير القصيبة 28,1 %، بينما تحقق باقي الجماعات الترابية نسبا أقل من المعدل العام للمجال المدروس.

ورغم ما سيتحقق من نتائج ايجابية من وراء ارتفاع نسبة فئة الصغار، أقل من 15 سنة، على مستوى التجديد الديمغرافي في المستقبل، إلا أنه مع ذلك يطرح إشكاليات حول ارتفاع معدل الإعالة وتزايد الطلب على المرافق والخدمات الاجتماعية، خاصة في الصحة والتعليم والترفيه. ولذلك فإن الرهان في تحقيق التنمية يتوقف على توفير التجهيزات اللازمة لهذه الفئة العمرية لتأهيلها للانخراط الإيجابي في المستقبل.

- **فئة الراشدين: ما بين 15 و59 سنة:** تحتل المرتبة الأولى على مستوى مجموع سكان المجال المدروس بنسبة تصل إلى 61,7 %، وما يلاحظ هو وجود تفاوتات، ولو أنها ضعيفة، في توزيع هذه الفئة، بين المجال الحضري 63,5 % والمجال القروي 60,9 %، ويجد هذا التباين، تفسيره في ارتفاع حدة الهجرة، وخاصة نحو المراكز الحضرية الواقعة ضمن المجال المدروس (زاوية الشيخ والقصيبة) وإلى المراكز الحضرية الأكثر جذبا بالجهة كبني ملال وتادلة وخنيفرة، بالإضافة إلى الهجرة نحو الخارج، وهو ما تنجم عنه نتيجتان، وهما: إفراغ المجالات القروية من هذه الفئة العمرية القادرة على العمل وإنتاج الثروة، وتدهور الأوساط القروية التي ينتمون إليها وتزايد الضغط على المجالات الحضرية، على مستوى توفير الخدمات الاجتماعية والاقتصادية الإضافية للمهاجرين لتحسين إدماجهم.

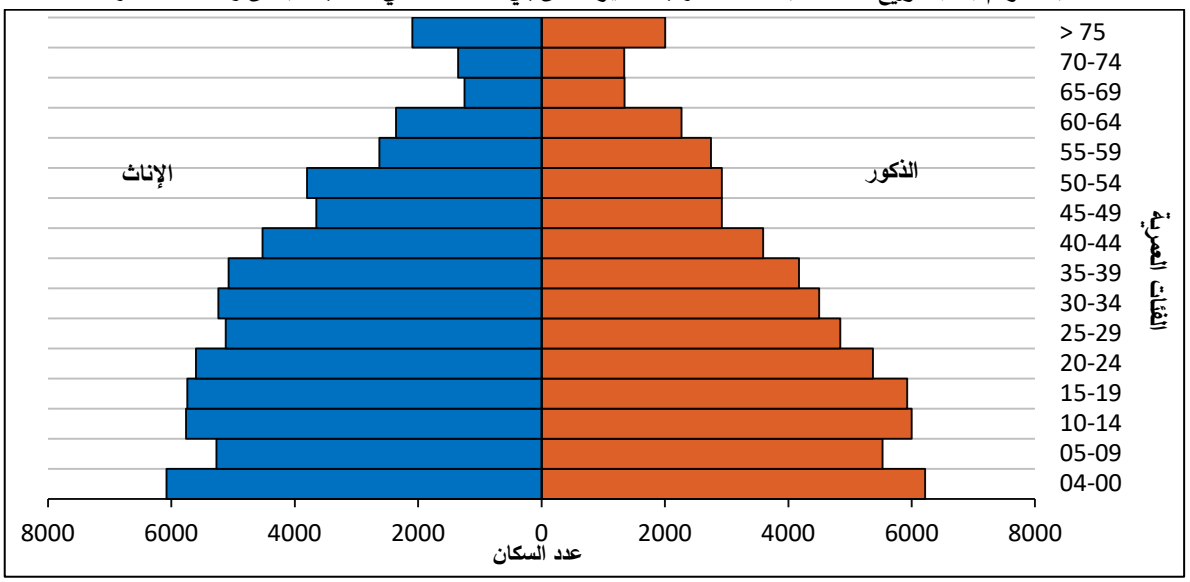
- **فئة المسنين: أكثر من 60 سنة:** تحتل قمة الهرم السكاني، تشكل 11 % من مجموع السكان وهي مرتفعة بالمقارنة مع المعدل الوطني 9,4 %[400].

يتبين جليا من خلال قراءة المبيان أن السمة الأساسية التي تطبع البنية العمرية لسكان دير أطلس بني ملال الشمالي هي ارتفاع فئة الصغار والراشدين، مما يحيل إلى تجدد الطاقات البشرية بالمنطقة، ولكنها لن تكون مؤثرة إيجابيا في ميزان التنمية إلا إذا كانت متعلمة وذات قدرات وكفاءات تؤهلها للانخراط في مجتمع المعرفة، مما يطرح إشكاليات حول توفير الإمكانيات لجعلها كذلك.

2.2.2. توزيع السكان حسب الجنس: هيمنة الإناث في فئة الراشدين

تحيل بنية السكان حسب الجنس إلى إبراز توزيع عدد السكان بين الذكور والإناث. ومن خلال هذا المبيان يتضح أن عدد الذكور يبلغ 62019 نسمة، أي ما نسبته 48,61 %، بينما يبلغ عدد الإناث 65552 نسمة، أي ما يمثل 51,39 %، وهذه المعدلات قريبة من نظيرتها الوطنية، حيث تبلغ نسبة الذكور 49,8 % والإناث 50,2 %[401]، وباستثناء الجماعة الترابية لآيت أم البخت التي تسجل نسبة الذكور 51,61 % أكبر من نسبة الإناث 48,39 %، فإن باقي الجماعات الترابية الأخرى بدير أطلس بني ملال الشمالي تسجل العكس.

مبيان رقم (12): توزيع سكان الجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي حسب الجنس وفئات الأعمار



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014

يمكن أن نفسر ذلك بتأثر فئة الشباب، خاصة الذكور بالهجرة نحو الخارج، ويتأكد هذا التفسير عندما نلاحظ أن فئة الذكور المتراوحة أعمارهم ما بين 0 و19 تمثل 38,17 % من مجموع الذكور، مقابل 34,36 % من مجموع الإناث، لكن هذه النسبة تتراجع لفائدة الإناث في الفئة العمرية الممتدة ما بين 20 و59 سنة، حيث تمثل الإناث من هذه الفئة 54,36 % من مجموع الإناث مقابل 50,59 % من مجموع الذكور، أما الفئة العمرية 60 سنة فأكثر فيمثل الذكور منها 11,22 % من مجموع الذكور مقابل 10,75 % من مجموع الإناث[402].

400- المندوبية السامية للتخطيط، الإحصاء العام للسكان والسكنى، 2014.

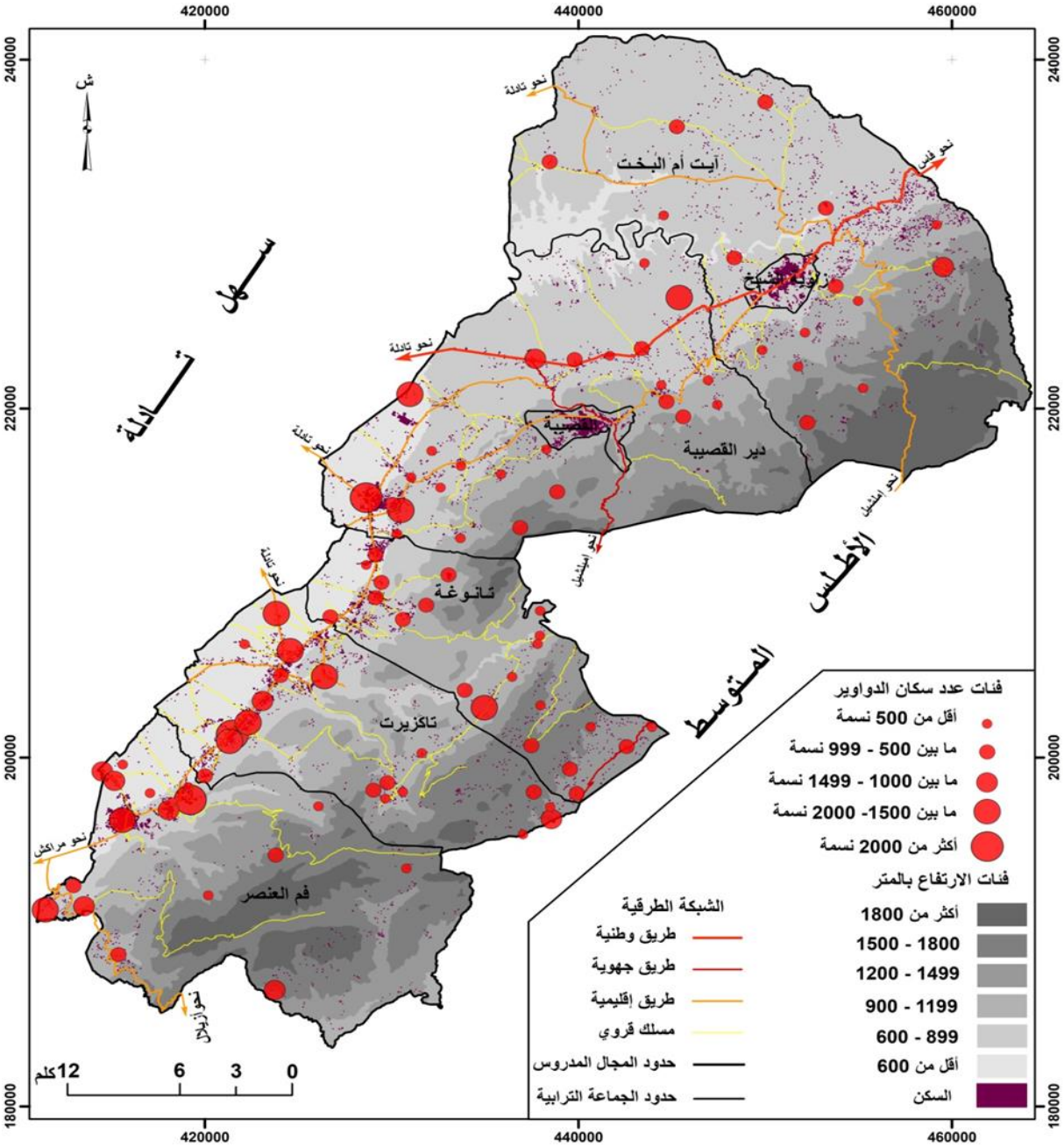
401- المندوبية السامية للتخطيط، الإحصاء العام للسكان والسكنى، 2014.

402- المندوبية السامية للتخطيط، الإحصاء العام للسكان والسكنى، 2014.

3.2. كثافة سكانية تعرف تركزا بشريط الدير

بلغ معدل الكثافة السكانية بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي 94,95 ن/كلم^2 متجاوزة بذلك نظيرتها بجهة بني ملال خنيفرة 88,54 ن/كلم^2 والمعدل الوطني 47,6 ن/كلم^2، وأقل من معدل إقليم بني ملال 120,48 ن/كلم^2. لكن هذا المعدل يخفي وراءه تباينات محلية بين المجالات الحضرية 2269,45 ن/كلم^2 والقروية 61,80 ن/كلم^2[403] أو داخل المجالات القروية نفسها.

خريطة رقم (12): توزيع عدد السكان والسكن حسب الدواوير بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي



المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى، 2014 + العمل الميداني 2017 (إنجاز: حافظ الشرك)

بخصوص المجال القروي، يلاحظ تركز الكثافات السكانية على طول الطريق الإقليمية رقم 3208، التي تمتد حولها

[403]- المندوبية السامية للتخطيط، الإحصاء العام للسكان والسكنى، 2014.

دواوير كبرى كأدوز وفم العنصر وآيت ويسعدان وتانوغة وإغرم لعلام. وكذلك بالتجمعات السكنية القديمة كدوار فشتالة وأمعرير، وكلما اتجهنا نحو داخل الجبال نلاحظ تراجع الكثافة (خريطة رقم 12). وهذا التوزيع يعطي إشارة إلى أهمية العوامل الطبيعية والتاريخية في توزيع الكثافات السكانية بهذه المنطقة، إضافة إلى العوامل الحديثة كالبنية التحتية والتجهيزات الجماعية ودينامية سوق الشغل. وبناء على ذلك، أصبحت بعض التجمعات السكنية تتطور نحو مراكز صاعدة كإغرم لعلام وفم العنصر، بحكم توفرها على بعض التجهيزات الاجتماعية والاقتصادية، ملائمة لاستقبال الهجرة من الجبال المطلة عليها.

4.2. السكن و أنماطه عنصر مشهدي لقراءة تنظيم المجال

يعتبر السكن بمختلف أنواعه وأشكاله العنصر المشهدي الأساس المهيكل لبنية المشاهد سواء القروية أو الحضرية، فإلى جانب كونه يعكس نمط عيش المجتمع الذي أنتجه وظروفه العامة، فهو يعبر عن طبيعة علاقات الإنسان بمجاله. لذلك فتنظيم السكن لا ينفصل عن تاريخ تعمير المنطقة وتدبير مجالاتها.

من المعلوم أن مفهوم السكن يختلف بالانتقال من الأرياف إلى المدن، ففي المدن يعني المنزل الذي يأوي الأسرة، أما في الأرياف فيمتد لشمل مأوى الأسرة والمرافق التابعة له، والمتعلقة بمزاولة نشاط اقتصادي أو حرفة معينة، بمعنى التعدد الوظيفي الذي يمكن أن يتخذه السكن القروي بوجه عام[404].

وإذا كانت طبيعة السكن وطرق تنظيمه في المجال تشكل إحدى المؤشرات المفيدة لوضع تصنيفا للمجالات[405] المحلية، فإننا نعثر نحن أيضا بالمجال المدروس على ثلاث مجموعات من السكن تتفاعل فيما بينها، وهي: السكن القروي المتجمع والمتفرق، والسكن ذو موصفات حضرية لكنه منتشر بالمجالات القروية، والسكن الحضري.

1.2.4. السكن القروي

يتميز بوجود تجمعات سكنية على شكل دواوير مختلفة الأحجام والأشكال وعدد السكان. ورغم أن مصطلح الدوار يشير إلى دائرة من الخيام تقابل بعضها البعض، إلا أن طبيعة شكل هذه الدواوير قد تغير مع تغير الظروف التي تتحكم في إنتاجها وتطورها.

* **تصنيف الدواوير حسب الحجم:** يمكن تصنيفها إلى أربعة فئات حسب حجم سكانها وذلك كما يبين الجدول التالي:

جدول رقم (2): تصنيف الدواوير حسب عدد سكانها بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي

فئة الدواوير / الجماعة	أقل من 500 نسمة			ما بين 500 و1000 نسمة			ما بين 1000 و2000 نسمة			أكثر من 2000 نسمة		
	ع. د	ع. س	س. %	ع. د	ع. س	س. %	ع. د	ع. س	س. %	ع. د	ع. س	س. %
آيت أم البخت	7	1876	22,9	7	5067	61,8	1	1255	15,3	0	0	0
دير القصيبة	13	4443	19,4	7	5304	23,2	4	6465	28,3	1	6643	29,1
تانوغة	8	3306	25,9	12	7895	61,8	1	1582	12,4	0	0	0
تاكزيرت	6	1920	9,6	5	4234	21,2	7	11013	55,2	1	2769	13,9
فم العنصر	7	2126	11,5	3	2288	12,4	7	9720	52,8	1	4278	23,2
المجموع/ %	41	13671	16,6	34	24788	30,2	20	30035	36,5	3	13690	16,7

ع. د = عدد الدواوير، ع. س= عدد السكان، س. % = نسبة % السكان المصدر: بحث ميداني، 2017 + الإحصاء العام للسكان والسكنى، 2014

404- **الأكحل المختار (2004):** نفس المرجع السابق، ص. ص. 221- 222.

405- **بورقية رحمة (1991):** نفس المرجع السابق، ص. ص. 136-137.

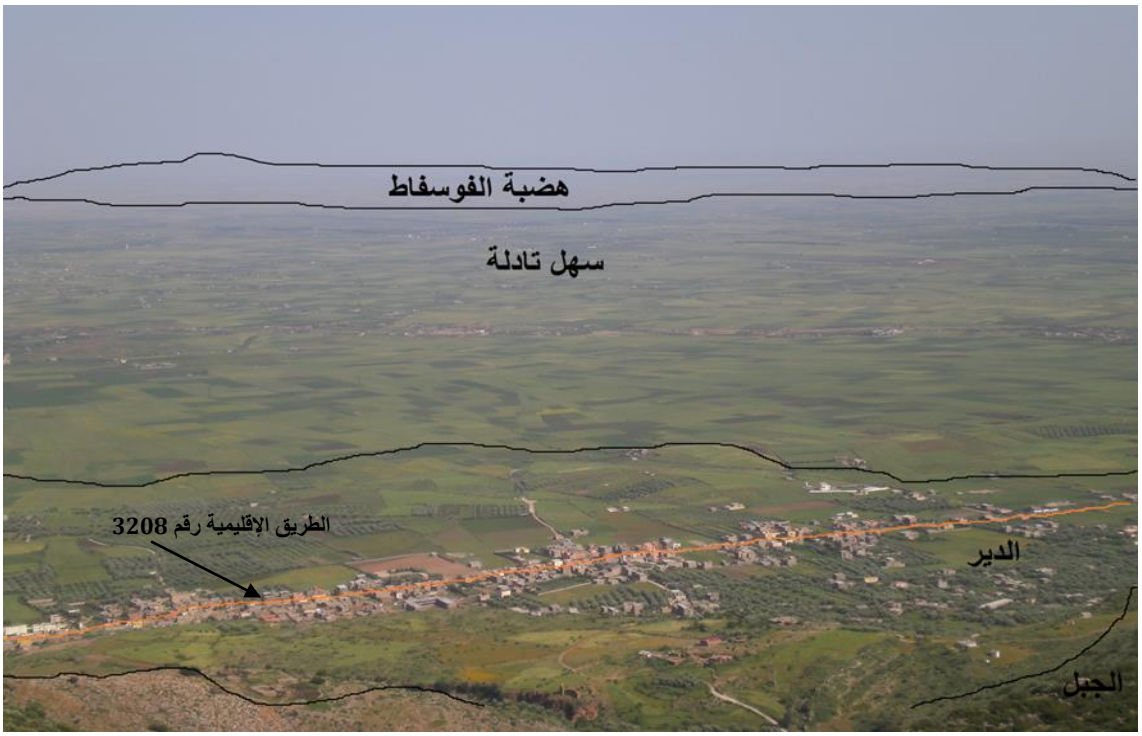
- **دواوير صغرى:** يقل عدد سكانها عن 500 نسمة، وعددها 41 دوارا، أي ما يمثل 41,8 % من مجموع الدواوير بالمجال المدروس، وتحتضن 13671 نسمة، أي بنسبة 16,6 % من مجموع السكان القرويين. وتحتضن جماعة دير القصيبة لوحدها ما يمثل 31,7 % مجموع دواوير هذه الفئة. وتنتشر 47,5 % من مجموع الدواوير من هذه الفئة على ارتفاعات تفوق 900 متر (خريطة رقم 12).

- **دواوير متوسطة:** يتراوح عدد سكانها ما بين 500 و1000 نسمة، بلغ عددها 34 دوارا، بنسبة تمثل 34,7 % من مجموع الدواوير، تضم 24788 نسمة، أي ما يمثل 30,2 % من مجموع السكان القرويين. ويلاحظ أنها تمثل الفئة الغالبة بجماعة تانوغة، إذ تحتضن منها ما يمثل 35,3 % من مجموع دواوير هذه الفئة.

- **دواوير كبرى:** يتراوح عدد سكانها ما بين 1000 و2000 نسمة، بلغ عددها 20 دوارا، أي ما يمثل 20,4 % من مجموع الدواوير، لكنها تضم 30035 نسمة، أي ما يمثل 36,5 % من مجموع الساكنة القروية، وتتركز 70 % من مجموع هذه الفئة من الدواوير بكل من جماعة تاگزيرت وجماعة فم العنصر.

- **دواوير ضخمة:** يتجاوز عدد سكانها 2000 نسمة، وهي إغرم لعلام بالجماعة الترابية لدير القصيبة، وآيت ويسعدان بالجماعة الترابية لتاگزيرت، وفم العنصر المركز، وتضم 13690 نسمة، أي ما يمثل 16,7 % من مجموع الساكنة القروية. ويلاحظ أن هذه المراكز تتحول تدريجيا لتتخذ ملامح مجالات حضرية.

صورة رقم (1): توسع السكن القروي على طول الطريق الاقليمية رقم 3208 بفم العنصر



المصدر: بحث ميداني، 2018

يتبين من خلال التوزيع المجالي لهذه الدواوير أنها تنتظم على شكل شبكة متراتبة من حيث الحجم وعدد السكان والوظائف التي تؤديها، فالدواوير الكبرى والضخمة تمتد على طول الطريق الإقليمية رقم 3208 التي تصل بين مدينة بني ملال ومدينة القصيبة، مشكلة بذلك تجمعات شبه حضرية كما هو الحال بالنسبة لدواوير أدوز وفم العنصر المركز وآيت ويسعدان والرتماتة واغرم لعلام..، ويلاحظ أن الدواوير الممتدة على هذا المحور بدأت تتصل فيما بينها

مشكلة ما يشبه "حزام" يمتد من مدينة بني ملال إلى اغرم لعلام. وكلما ابتعدنا عن هذا المحور في اتجاه الجبال نجد دواوير ممتدة على مساحة واسعة وذات سكن متفرق وكثافة سكانية ضعيفة، باستثناء بعض التجمعات القديمة كما هو الحال بالنسبة لأمعرير وفشتالة وآيت بوملال.

وإذا كانت الدواوير الصغرى والمتوسطة، خاصة المنتشرة في المناطق الجبلية، تفتقر للبنيات الإدارية والاجتماعية والاقتصادية، باستثناء المدارس والدكاكين ذات وظائف توزيع المواد الغذائية، فإنها ترتبط وظيفيا بالدواوير الكبرى والضخمة، وذلك تبعا للقرب الجغرافي، وشبكة الطرق المتوفرة، والانتماء الإداري، وحسب أهمية البنيات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية التي يتوافر عليها الدوار المستقبِل. فاحتضان الدواوير الكبرى والضخمة لمقرات الجماعات الترابية، ومراكز الدرك الملكي، والمستوصفات والأسواق الأسبوعية والإعداديات والثانويات التأهيلية، جعلها تستقطب السكان.

*** تصنيف السكن القروي حسب مورفولوجيته**

- **السكن القروي المتجمع القديم:** من المعلوم أن السمة الأساسية للسكن القروي القديم بدير أطلس بني ملال الشمالي هي التجمع في شكل دواوير وقرى سواء ذات سكن صلب أو خيام[406]، وإذا كان سكن الخيام قد توارى، فإن العديد من التجمعات السكنية الصلبة ما زالت تحمل بصمات العمارة القديمة، حيث نجدها ذات سكن متصل ومبني بالحجارة والجير والطابية، ولها مرافق تابعة لها كالمسجد والمقبرة والوالي الصالح..، وغالبا ما نجد هذه التجمعات مذكورة في المصادر التاريخية كفم العنصر وأدوز وفشتالة وتاكَزيرت وحنصالة وتاخمسيت وفم الزاوية وتامودجت وآيت شقوندا..، وباستثناء حنصالة وآيت شقوندة التي تتركز بالجبال، فإن هذه التجمعات تشترك في موضعها في اتصال بين الجبل والسهل. وقد عرفت هذه الدواوير انشطارا من النواة الأصلية على طول المحاور الطرقية وباتجاه السهل على شكل سكن حديث.
- **السكن القروي المتجمع الحديث:** هناك تجمعات سكنية توسعت انطلاقا من المراكز القديمة في اتجاه السهل خاصة بالنسبة لأدوز وتاكَزيرت واغرام لعلام..، وتجمعات أخرى جديدة ظهرت على طول المحاور الطرقية والأودية، ونذكر هنا بالأخص الشريط الممتد على طول الطريق الإقليمية رقم 3208 التي تصل بين بني ملال والقصيبة، ويتخذ السكن في هذه التجمعات خصائص السكن الحضري.
- **سكن قروي متفرق:** يتركز بقوة في المناطق المرتفعة، ويتميز بكثافة سكانية ضعيفة، وهو سكن هش في غالبه.

2.2.4. سكن حضري في توسع نحو المجال القروي وتشكل مراكز حضرية صاعدة

تمثله كل من مدينة زاوية الشيخ ومدينة القصيبة، ورغم أن هذه المراكز الحضرية تأخذ طابع مدن، بحكم التشريع وتوفرها على بعض التجهيزات، إلا أنها تتشابه نسبيا مع بعض المراكز الصاعدة والقروية كإغرم لعلام وأدوز وتانوغة وفم العنصر، الشيء الذي يشير إلى ترييف هذه المدن، وإلى توسع مظاهر التمدين نحو الأرياف. وتظم هذه المراكز ساكنة تصل إلى 45389 نسمة أي ما يمثل 35,58 %[407] من ساكنة الجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي.

406- **دو فوكو شارل (1999):** نفس المرجع السابق، ص. ص. 79-82.

407- المندوبية السامية للتخطيط، الإحصاء العام للسكان والسكنى، 2014.

خلاصة الفصل الأول

تفصح جغرافية المنطقة عن دور الموقع الجغرافي وأهمية الموارد المائية والمناخ المعتدل في الاستقرار البشري المبكر، وعلى تطوير لأنماط عيش وتنظيم مجالي خاص، مما أعطى لهذه المنطقة بنية ووظائف متميزة ضمن محيطها الجغرافي.

ويشهد التاريخ المحلي للمنطقة على استمرار العمليات الدينامية للمجموعات البشرية في صياغة هويتها وبناء مجالها الترابي، من خلال استراتيجيات المقاومة والتكيف مع التغيرات البيئية ومع العوامل السياسية والاقتصادية والثقافية التي تساهم في تشكيل وعيها الجماعي، وبذلك يحق القول بأن المجال مرآة المجتمع، وأن المشهد الجغرافي هو الحلة التي تخلعها ساكنة ما على الأرض التي تسكنها .. وهو الشاهد على أعمالها وأحلامها. وحيث أن القراءة التي اعتمدناها هنا ترتكز على أن المجال هو إسقاط لتصورات السكان وتمثلاتهم لذواتها والآخرين، فإن التاريخ المحلي يعتبر مرجعا لفهم وتفسير عمليات البناء الترابي، وذلك من خلال:

- **التاريخ المحلي كاشف للتحولات المجالية والاجتماعية الحالية بالمجال المدروس:** إذا كانت من بين الأهداف المسطرة من وراء قراءة التاريخ المحلي للمنطقة هو تفسير الحاضر واستشراف المستقبل، فإنه بإمكاننا أيضا رصد التحولات الاجتماعية والمجالية التي تعرضت لها المنطقة. ومن المؤكد -من خلال قراء التاريخ المحلي- أن هناك تحولات عميقة تخترق المجتمع المحلي وتظهر انعكاساتها بقوة على المجال، وتنجلي واضحة في تغيير أنماط تنظيم المجال والعلاقات الاجتماعية.

- **التاريخ المحلي مرجع لفهم وتفسير عمليات التنسيق بين الفاعلين:** يكشف لنا التاريخ المحلي للمنطقة أن سلوكات الأفراد والمجموعات تتحدد بهوياتهم التاريخية المشتركة، بحيث لا يمكن لسلوكات أي فاعل أن تلقى قبولا جماعيا دون أن تخضع لقيم مستوعبة ومعترف بها من لدن الجميع، كما أن العلاقات والروابط بين الأفراد والجماعات البشرية تتحكم فيها المعايير والقواعد التي تحكم الحياة الجماعية. ومن هنا تأتي قيمة قيم التضامن والتآزر والتعاون وحق الجوار المنغرسة في هذا التراب، بحيث يمكن مرافقتها وتثمينها ومن توظيفها أكثر في تطوير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في المنطقة، خاصة وأن كثيراً من المعارف والمهارات الموروثة لها صلة بالأنشطة الاقتصادية وبتنظيم إطار العيش كتنظيم المراعي وتوزيع مياه الري... وبما أن النوازع المتحكمة في العلاقات تحكمها القيم والمعايير والقواعد فإن استيعاب التاريخ المحلي يسمح بتوظيف الرصيد التاريخي للتحكم في مسارات التنمية من خلال تقييم مستويات التفاعلات الاجتماعية مع المشاريع التي يتوخى برمجتها لتحقيق التنمية، كما يتيح لنا أيضا استباق المخاطر المتعلقة باحتمال حدوث تعارضات وصراعات.

- **التاريخ المحلي خزان للموارد الترابية ذات الخصوصية:** يعكس التاريخ المحلي للمنطقة مختلف العلاقات الاجتماعية للفاعلين، ومن ثم فهو يفصح عن ارث عريق من المهارات والمعارف والخبرات ذات الخصوصية، كما يكشف عن نمط من العلاقات والقيم التي تم تطويرها منذ الاستقرار المبكر. وبالتالي فإن اكتشاف هذه الموارد وتثمينها وتعبئتها على شاكلة سلة من المنافع والخدمات، يمكن أن تحقق قيم مضافة، اقتصادية واجتماعية وثقافية وإيكولوجية، وأن تقدم حلولا للقضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي ترتبط بإشكالية التنمية في المنطقة.

إن تعبئة التاريخ المحلي بكل ما يمثله من ذاكرة جماعية وثقافة محلية ومهارات وقدرات وتجارب متراكمة عبر الزمن، يمكن أن يغني أي مشروع تنموي ويجنبه مخاطر الفشل، إذ أن الموروث التاريخي يتحكم في سلوكات وقرارات الفاعلين المحليين، كما أنه يوفر موارد ترابية ذات الخصوصية.

الفصل الثاني

مؤهلات وموارد ترابية غنية ومتنوعة تواجه إشكالية التنظيم والتثمين

مقدمة:

يَتَشَكَّل التراب من خلال عمليات اكتشاف وتعبئة وتثمين موارده، وهو ما يعني من جهة، أن الموارد الترابية تلعب دورا معززا وناظما للتنسيق بين الفاعلين أثناء عملياتهم التفاعلية لخلقها وتثمينها وتحويلها إلى منتوجات وخدمات[408]، ومن جهة ثانية، تشكل الموارد الترابية منبعا للمنتوجات ذات خصوصية "سلة من الخيرات والخدمات" تميز التراب بفعل خصائصها التي قد تعطيه تميزا وتنافسية في الأسواق، خاصة، إذا لم يكن التراب يمتلك موارد ترابية عامة، تمكنه من فرض وجوده في نسق المجالات الترابية وضمان تنافسية الأسواق. ومن أجل تحليل عمليات التنمية وكيفية اشتغالها بالمجال المدروس، يتعين تشخيص موارده، وكيفية تعبئتها وتثمينها، إذ أن معرفة كيفية تحويلها وتنشيطها يعطينا فكرة حول تصور وتنفيذ عملية التنمية، ذلك أن الديناميات التنموية لهذه المجالات الترابية هي التي تسمح بتحديد مسارات هذه الموارد، حيث تكون في البداية عبارة عن إمكانيات وخيرات، ويمكن أن تصبح، مع تنشيطها، سلعا وخدمات حقيقية، إما عامة أو ذات خصوصية[409]، تمنح قيم خاصة للتراب، أي أن تنشيط الموارد الترابية يتوقف على حكامة الفاعلين.

I. الموارد الطبيعية و افرة لكنها تواجه ضعف التنظيم في الاستغلال

من المؤكد أن المؤهلات والموارد غير موزعة بالتساوي على المجالات الترابية المدروسة، لكن ليس هناك مجال ترابي خال من الموارد، وما يشكل التباين في التنمية هو كيفية إبراز وتعبئة مؤهلات كل مجال ترابي، إذ تكون الموارد في البداية عبارة عن إمكانيات، ولا تتحول إلى موارد ترابية إلا بعد عمليات تفاعلية بين الفاعلين[410]. ونتيجة لذلك، فإن مختلف الإمكانيات والموارد التي تحتضنها الجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي يتوقف تحويلها إلى عوامل ممكنة للتنمية على اكتشافها وتحويلها وطرق تعبئتها وتثمينها، إذ يؤكد (HIRSCHMAN, A. O.1958) أن تعزيز التنمية يفرض إيجاد توليفات مثلى من الموارد وعوامل إنتاج خاصة بكل تراب لكشف وتعبئة قدراته الكامنة أو المتناثرة أو تلك التي يساء استعمالها[411].

وتبعا لذلك، فإن رصد اشتغال التنمية بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي، يستهدف إبراز أهمية الموارد والمؤهلات الطبيعية من حيث وفرتها وتوزيعاتها المكانية، وأيضا كيفية استغلالها وتدبيرها.

1. ثروات مائية مهمة تعاني من مشكل التدبير

يشكل الماء أهم مورد يهيكل هوية دير أطلس بني ملال الشمالي من حيث دوره في توجيه الأنشطة والعلاقات الاجتماعية وتنظيم المشاهد، ولذلك، تحيل طرق وأساليب تدبيره وإدارته إلى طبيعة التنمية المحلية.

408- **CAMPAGNE, P.; PECQUEUR, B.(2014):** le développement territorial, une réponse émergente à la mondialisation, Éd. Charles Léopold Mayer, p. p. 49- 50.

409- **CAMPAGNE, P.; PECQUEUR, B.(2014):** op. cit.; p. 123.

410- **CAMPAGNE, P.; PECQUEUR, B.(2014):** op. cit.; p. 49.

411- **HIRSCHMAN, A. O. (1958):** Stratégie du développement économique, traduit de l'anglais par PONS, F. 1964, Paris, les Editions Ouvrières, collection Economie et Humanisme, p. 17.

1.1. دير أطلس بني ملال الشمالي هبة موارده المائية

استمدت مجالات الدير عموما، إحدى خصائصها المميزة من وفرة مواردها المائية، بل واعتبرت العامل المحدد في تشكلها[412]، ذلك أن أراضي الدير تبقى دائما وافرة المياه أكثر من الأراضي الأقل انخفاضا منها، بسبب كمية الأمطار المتهاطلة على سفوحها الموجهة للتأثيرات المحيطية، وورود المياه من الجبال عبر الأنهار والينابيع ذات صبيب مرتفع. وقد اعتبر عنصر الماء، وما أتاحه من إمكانيات ممارسة الأنشطة الزراعية، من العناصر التي ركز عليها (JOLY, F. 1960) في تمييز مجالات الدير عن الحادورات الجافة[413] حتى أصبح مصطلح الدير في المغرب يطلق فقط على مناطق اتصال بين أقدام الكتل الجبلية، والأراضي المنخفضة بكل من المقدمات الشمالية والشمالية الغربية للسلسلة الأطلسية، وتحديدا على مقدمة الأطلس الكبير جنوب مراكش، وعلى مقدمة الأطلس المتوسط انطلاقا من دمنات في الجنوب الغربي وصولا إلى تازة في الشمال الشرقي مرورا ببني ملال وزاوية الشيخ وأكَوراي ثم صفرو[414].

ويجمع الباحثون[415] الذين درسوا بنية ووظيفة النظام الهيدرولوجي الكارستي لأطلس بني ملال حول دور العوامل الصخارية والبنائية والمناخية في ظهور المنابع المائية بدير أطلس بني ملال الشمالي واختلافها من حيث خصائصها الهيدروجيولوجية (الأصل الهيدرولوجي والمكونات المعدنية)، والهيدرولوجية (الصبيب والحرارة)، وتوزيعها الجغرافي.

فقد سمح التنظيم البنائي واستراتيغرافي بانبثاق ينابيع وافرة؛ فوجود طبقات كلس الليلس السميكة[416] ذات امتداد واسع وتعرضها لانكسارات الليلس على مستوى الدير[417]، ووجود طبقات على شكل حواجز غير نافذة تمنع الاتصال بين مختلف الفرشات، إضافة إلى استقبال كميات من التساقطات تتراوح ما بين (600-800 ملم)، قد ساهم في تكوين خزانات مائية باطنية تتدفق إلى السطح في مجال الدير على شكل عيون متراصة على طول الانكسار الزاحف لتادلا الفاصل بين وحدتين هيدروجيولوجيتين: السديمة الليلسية والسديمة الباليورباعية[418].

412- **KERBOUT, M. (1992):** l'eau dans le Dir, l'irrigation sociale à l'irrigation économique: la pénurie, ses conséquences et les stratégies d'adaptation, les régions du piémont au Maghreb : ressources et aménagement, étude méditerranéennes, CIEM POITIERS, URBAMA TOURS, VI[e] Colloque de Sefrou, p. 35.

413- **JOLY, F (1960):** op. cit., p. 97-98-99-100-101.

414- **كربوط محمد (2000):** معلمة المغرب، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، مطابع سلا، ص. 4130.

415- **BAHZAD, H. (1982):** Recherches hydrologiques et hydrochimiques sur quelques karsts méditéranéen: Liban, Syrie et Maroc, doctorat d'Etat de géographie, université d'Aix-Marseille II, 667 p.

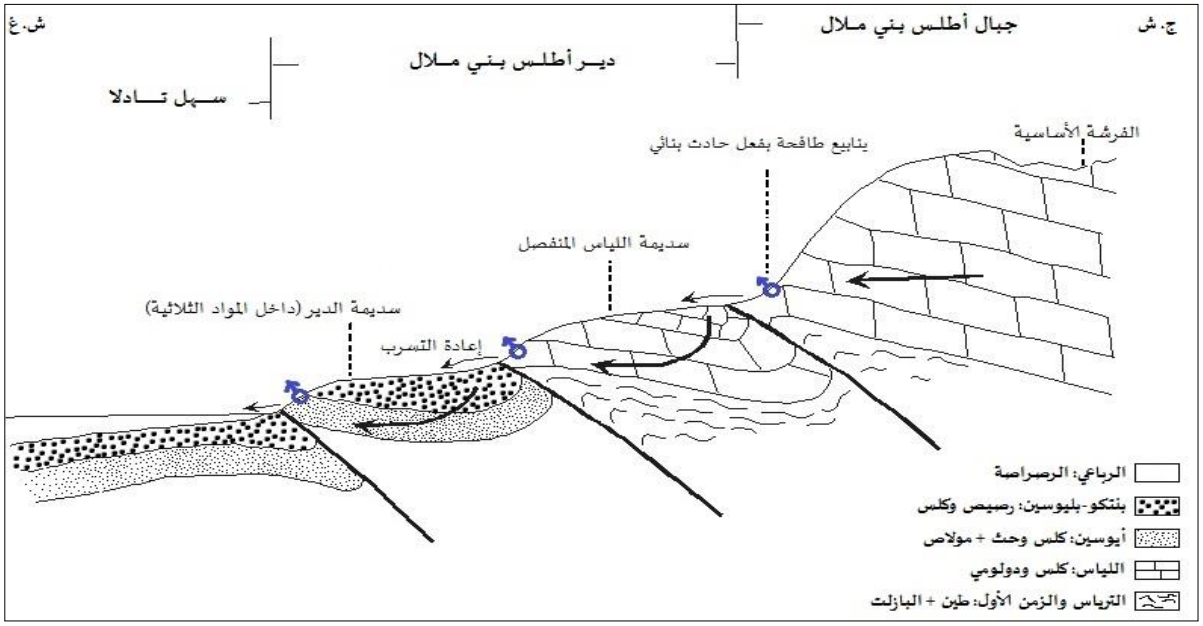
- **BOUCHAOU, L. (1988):** hydrologie du bassin des sources karstiques du complexe calcaire haut Atlasien du Dir de Béni Mellal, Thèse de doctorat en Sciences de la Terre, Univ. franche comite, besançon, 182 p.

416- **BOUCHAOU, L. ; AL (1997):** Structure et fonctionnement d'un hydrosystème karstique de montagne sous climat semi-aride: cas de l' Atlas de Béni-Mellal (Maroc), Journal of African Earth Sciences, Vol. 25, N° 2, p. 226.

417- **BOUCHAOU, L. (1997):** Contribution à la connaissance de l'aquifère karstique de l'Atlas de Béni Mellal (Maroc), Karst Hydrology (Proceedings of Workshop W2 held at Rabat, Morocco, April-May 1997, IAHS Publ. N° 247, p. 120.

418- **BAHZAD, H. (1982):** op. cit., 667 p.

مقطع رقم (2): مقطع هيدروجيولوجي يوضح طرق تغذية مختلف سدائم المنطقة



المصدر: BOUCHAOU, L. et Al. (1997):op. cit., p. 228

سمح التنظيم البنائي واستراتيغرافي بانبثاق منابيع على مستوى الدير، ويرجع ذلك إلى وجود طبقات كلس الليلس السميكة[419] ذات امتداد واسع وتعرضها لانكسارات الليلس على مستوى الدير[420]، ووجود طبقات على شكل حواجز غير نافذة تمنع الاتصال بين مختلف الفرشات، إضافة إلى استقبال كميات من التساقطات المطرية تتراوح ما بين 600-800 ملم/ السنة، وقد ساهم ذلك في تكوين خزانات مائية باطنية تتدفق في مجال الدير على شكل عيون متراصة على طول الانكسار الزاحف لتادلا الفاصل بين وحدتين هيدروجيولوجيتين: السديمة الليلسية والسديمة الباليورباعية.

- **المنابيع المنبثقة من السديمة الكارستية:** تتغذى هذه العيون من التساقطات التي تملأ الخلايا الكارستية، وتنبثق من أماكن الاتصال بين كلس ودولومي الليلس والطين والبازلت الترياسيين، وتنشأ هذه العيون على طول الشريط الذي يوافق التراكب الأطلسي، إذ ساهم الحادث البنائي لتادلا من سحق وتفتيت الدولومي والكلس الدولوميتي الليلسيين وتحويلهما إلى رمال تقوم بدور مصفاة للينابيع التي تتفجر على طول هذا الحادث البنائي[421].

- **المنابيع المنبثقة من سديمة الليلس المنفصل:** تكونت داخل طبقات كلس ودولومي الليلس الممتد فوق طين وبازلت الترياس والزمن الأول غير النافذين، مما جعل العيون تنبثق من بين هاذين النسقين.

- **المنابيع المنبثقة من التوضعات الثلاثية والرباعية:** تنبثق من مولاص وكلس وحث الأيوسين، ومن الرصيص البحيري البليوسيني، وقد تعرضت هذه التكوينات لآثار الحادث البنائي الأطلسي، وهناك عيون أخرى تنبع من الفليش ورصراصة الرباعي[422].

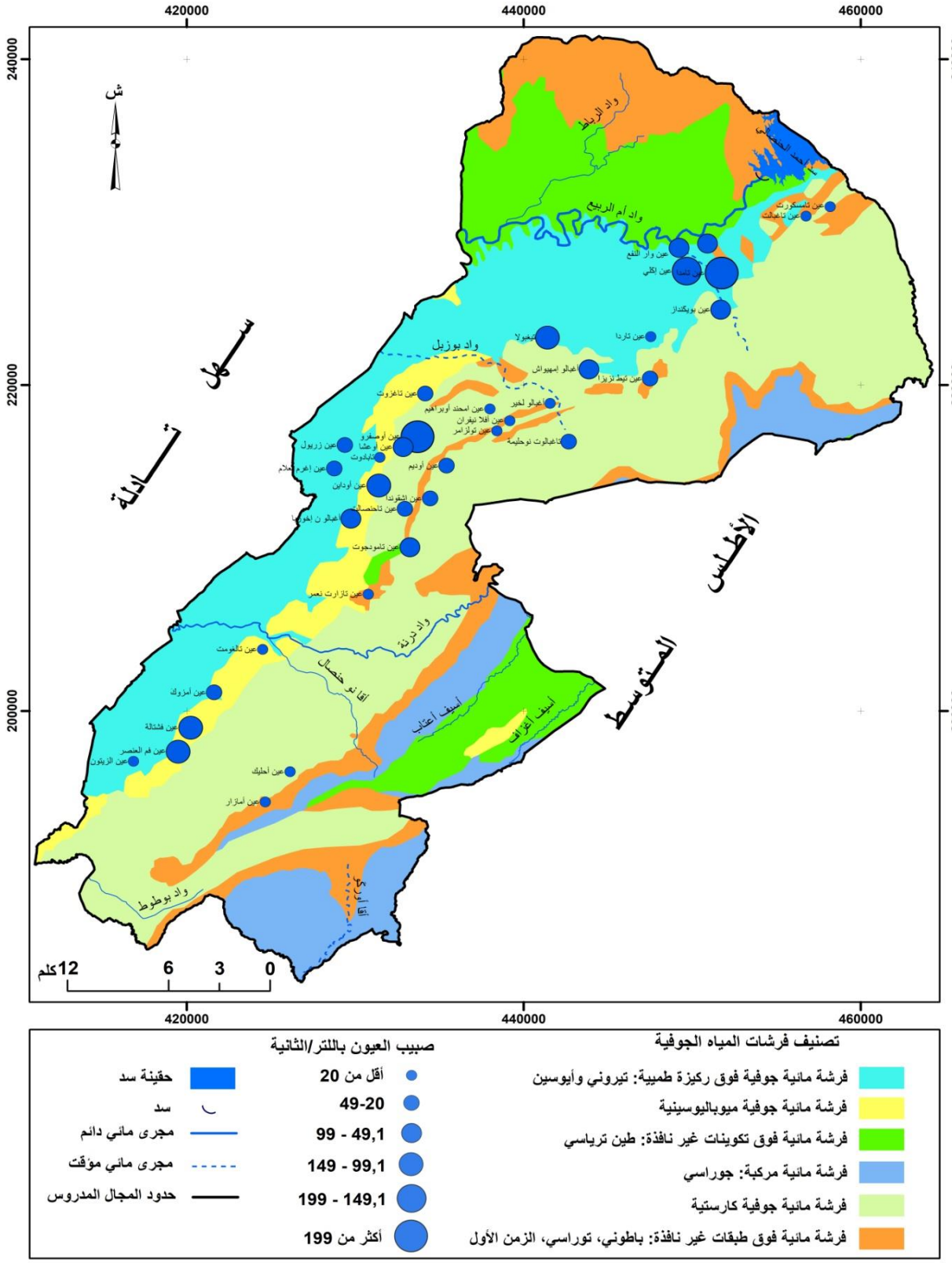
419- **BOUCHAOU, L. ; AL (1997):** Structure et fonctionnement d'un hydrosystème karstique de montagne sous climat semi-aride: cas de l' Atlas de Béni-Mellal (Maroc), Journal of African Earth Sciences, Vol. 25, N° 2, p. 226.

420- **BOUCHAOU, L. (1997):** Contribution à la connaissance de l'aquifère karstique de l'Atlas de Béni Mellal (Maroc), Karst Hydrology (Proceedings of Workshop W2 held at Rabat, Morocco, April-May 1997, IAHS Publ. N° 247, p. 120.

421- **سعيد منير (2005):** نفس المرجع السابق، ص. 121.

422- **سعيد منير (2005):** نفس المرجع السابق، ص. 121.

خريطة رقم (13): توزيع فرشاة المياه الجوفية وأهم المنابيع بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي



المصدر: TAIBI, A. N. ; EL KHALKI, Y. ; EL HANNANI, M. (2015): p. 22 + وكالة حوض أم الربيع المائي، 2018 + بحث ميداني 2018 (إنجاز: حافظ الشرك)

وصل عدد المنابيع الكارستية التي تنتشر بدير أطلس بني ملال الشمالي إلى 114عينا[423]، تتركز معظمها بأقدام

[423]- بحث ميداني، 2016.

الأجراف الصخرية المكونة من الدولومي والكلس الدولومي للياس الأسفل بنسبة 77 %، وكلس الليـاس بنسبة 12,9 %، والتوضعات الرصراصية بنسبة 10,1 %[424]. وتختلف أيضا من حيث توزيعها على الجماعات الترابية المدروسة.

جدول رقم (3): توزيع المنابيع المائية حسب الجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي

الجماعة الترابية	عدد المنابيع	%	حجم الصبيب: ل/ث	%
آيت أم البخت	26	22,8	2108	24
زاوية الشيخ	5	4,4	605	6,9
دير القصيبة	25	21,9	2614	29,8
القصيبة	6	5,3	427	4,9
تانوغة	11	9,6	719	8,2
تاكزيرت	21	18,4	1453	16,5
فم العنصر	20	17,5	860	9,8
المجموع	114	100	8786	100

المصدر: وكالة حوض أم الربيع المائي، 2018

وقد تبين من خلال البحث الميداني اختلاف توزيع هذه المنابيع من حيث المستويات الإرتفاعية التي تنبع منها، ودرجة حرارتها. إذ نجد أن المنابيع التي تتدفق من الفرشة الأساسية للياس تتراوح ارتفاعاتها بين 620 و1150 مترا، ولا تتعدى درجة حرارتها 15,2 درجة مئوية، بينما تتدفق منابيع سديمة الليـاس المنفصل من ارتفاعات تتراوح ما بين 600 و850 مترا، وتتراوح درجة حرارتها ما بين 17,5 و18,5 درجة مئوية، في حين تنبع عيون التوضعات الثلاثية والرباعية من ارتفاعات تتراوح مابين 540 و650 مترا، ودرجة حرارتها تتراوح بين 19 و20,1 درجة مئوية.

جدول رقم (4): الخصائص الهيدرولوجية للمنابيع المائية بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي

المنبع	الأصل الجيولوجي	الارتفاع	درجة حرارة المياه	تطور الصبيب		
				1972/1981	1993/1982	2010/1994
عين تامدا	كلس ودولومي الليـاس	720	15,2	190	220	226
تاغبلوت نوحليمة		1140	14,1	50	31	43
تاحنصالت		1061	14	43	24	31
تامودجت		1050	14,2	80	68	74
أوصفرو	كلس ودولومي الليـاس المنفصل	820	17,5	360	250	287
أوعشا		790	17,5	125	85	96
عين أوداين		640	18	175	143	153
أغبالو ن إخوربا		610	18,5	105	79	91
عين فشتالة		723	18,1	170	124	136
عين فم لعنصر		684	17	140	125	128
عين إكلي	التوضعات الثلاثية والرباعية	610	20,1	190	166	178
إغرم لعلام		550	19	40	28	36
عين الزيتون		640	19	25	15	18

المصدر: وكالة حوض أم الربيع المائي، 2018

424- **بنعلي عبد الرحيم (2004):** حوض تادلا: من التطور البليورباعي إلى الاستغلال الهيدروفلاحي المستحدث، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية أكدال، الرباط، ص. 162.

وتشهد منابيع دير أطلس بني ملال الشمالي تحولات على مستوى صبيبها، فمن خلال استقراء معطيات الجدول 4، يتبين أن حجم الصبيب تراجع في الفترة الممتدة ما بين 1993/1982، مقارنة على ما كان عليه خلال فترة ما بين 1972/1981، ليعود إلى الارتفاع من جديد في الفترة ما بين 2010/1993، لكن دون أن يصل إلى المستوى الذي كان عليه في الفترة الأولى 1972/1981. ولا شك أن هذا التذبذب، الذي يغلب عليه النزوع نحو التراجع، يفسره العامل المناخي، حيث تزود هذه المنابع شبكة كارستية من المجاري التي تتغذى بدورها من التساقطات، لذلك فإن الرهان في استمرار هذه العيون، وأهمية صبيبها يرتبط بكمية وانتظام التساقطات التي تستقبلها سلسلة أطلس بني ملال.

2.1. الماء عامل مهيكل للمشاهد بدير أطلس بني ملال الشمالي

تظهر الأهمية المحورية للماء، على طول حزام الدير، في هيكلة بنية المشاهد الطبيعية والفلاحية؛ فأراضي دير أطلس بني ملال الشمالي عبارة عن مخاريط الانصباب، تشكلت عند أفمام ومخارج الأودية منذ البليوسين[425]، ولعل دور الماء من حيث وفرته وكفاءته في النقل والإرساب مهمة في تحديد الخصائص المورفولوجية لهذه المخاريط،خاصة على مستوى الامتداد والتكوينات الإرسالية وترتيبها، والتي لها انعكاسات على ممارسة الأنشطة الفلاحية. وانطلاقا من شريط الدير الذي يوافق الانكسار الزاحف لتادلا، تنبع شبكة من العيون تغذيها سدائم اللياس والتوضعات الثلاثية والرباعية، صارت بصبيبها المرتفع، إلى جانب المجاري المائية القادمة من الجبال، العنصر الحيوي في تنظيم المشاهد الفلاحية على طول شريط هذا الدير.

فانطلاقا من مخارج الأودية القادمة من عمق الجبال (واد أم الربيع، واد رنة، واد دجبوب، واد أوقور،..) ومن عيون ذات صبيب مهم (عين تامدا، تيغبولا، عين فشتالة، عين فم العنصر..) يتم تحريف المياه وتوزيعها على الحقول باستعمال تقنية السدود (أكَوكَ) وشبكة من السواقي التي تتفرع عنه، وتمتد إلى هوامش سهل تادلة المحادية للدير. فبالقرب من العيون ونقط تحريف المياه من المجاري المائية تظهر المشاهد الزراعية المغلقة، حيث يتم تكثيف الغراسات والزراعات التي تحتاج لكميات كبيرة من الماء، وتأخذ المشارات أحجاما صغيرة كدلالة على تنويع الفلاح المحلي للزراعات لتغطية احتياجاته الخاصة، وكدلالة أيضا على عدم تنازل كل وريث، جراء تقسيم التركة من الأرض والماء، على نصيبه من هذا القطاع المجاور للعيون والمجاري المائية، وتكون هذه المشارات مسيجة للحيلولة دون ولوج الأغيار والغرباء والحيونات إليها، لأنها تكون مخصصة للخضروات والفواكه كالمشمش والتين والرمان والبرقوق... وكلما ابتعدنا عن مصادر الماء وضفاف الأودية التي تمتد إليها شبكة السواقي يتغير المشهد الزراعي تدريجيا في اتجاه السهل ليصبح مشهدا زراعيا مفتوحا حيث تمتد المشارات الفلاحية على مساحات واسعة وذات أشكال هندسية منتظمة، مخصصة لزراعة الحبوب وغراسة الزيتون والحوامض. أما باتجاه المناطق المرتفعة، فتمتد المشاهد المفتوحة أيضا، حيث تنتشر الزراعات البورية على شكل بقع داخل المجالات الغابوية، وهي دلالة أيضا على الامتداد الزراعي على حساب المجال الغابوي إلى جانب المراعي.

والواقع أن هذا التمايز المشهدي، يخفي وراءه وظيفة الماء في تنظيم المجال. فحسب (HONEGGER, A. R. 2008)، يؤكد فريق الجغرافيين من جامعة أفينيون (Université Avignon) أن فهم جزء من المجال الجغرافي،انطلاقا من المشهد، يتأتى أولا من البعد التكويني، أي دور الماء في هيكلة المشهد الحالي، وثانيا من البعد التطوري، حيث المشهد

425- **سعيد منير(2005):** نفس المرجع السابق، ص. 115.

أصبح تراثا ثقافيا، يتم الحفاظ عليه وإعادة إنتاجه بطرق تطابق درجة التحضر، وثالثا من بعد التمايز المكاني، حسب أنواع الموارد المائية، وشبكات وأشكال استعمال الأرض..[426].

فتنوع المشاهد، في هذه الحالة، لا يعبر عن التنافر والتضارب، بقدر ما يجسد استمرار إحدى مظاهر هوية الدير، المتمثلة في التكامل الوظيفي بين مختلف الرساتيق، التي لا زالت تطبع تنظيم مجال دير أطلس بني ملال الشمالي، وتعكس تجدر ممارسات وتمثلات السكان المحليين وأصحاب القرار السياسي والإداري لخصوصيات الدير بكل حمولاته الطبيعية والتاريخية والجغرافية.

ولكن مع ذلك، تُظْهِر هذه المشاهد أيضا بروز اتجاهات تطورية تعكس حجم التحولات التي باتت تظهر جليا على مستوى تنظيم المجال. ولعل أهم مظاهر هذه التحولات، هو انشطار السكن عن الأنوية التقليدية المتجمعة، التي كانت في الماضي متمركزة على السفوح وبمحاداة العيون، وتوسعها في المجالات التي كانت تخصص للغراسات والزراعات المسقية، إذ بات من الواضح معاينة بروز حركة عمرانية ذات ملامح عصرية على طول المحاور الطرقية، وهذا التحول لا تنعكس تأثيراته فقط على احتلال مساحات الأراضي السقوية التي تشكل مصدرا لمنتوجات الرستاق، بل يؤثر أيضا على المضمون الاجتماعي والتنظيم المجالي، مما يحدث ارتباكا في استراتيجيات تدبير الموارد المائية. ومن هنا يمكن القول أن بنية مشاهد الدير التي تهيكل أساسا حول عنصر الماء، أصبحت مهددة بالاندثار، وأصبح معها هذا المجال مقبلا على فقدان إحدى صفاته الأساسية.

3.1. يخضع تدبير مياه الري للأعراف المحلية

لم تكن صورة الدير، كمجال جغرافي متميز، لتكتمل بعناصره الطبيعية كالموضع الطبوغرافي ووفرة المورد المائية واعتدال المناخ وغنى التربة وتنوع المنظومات الإحيائية..، وإن كان الموضع الطبوغرافي شرط ضروري، إلا أنه لا يقدم قواعد خاصة للتمييز[427]، ولكن يمتد تحديده الجغرافي نحو إدماج عناصر الاستقرار البشري ونمط العيش وتنظيم المجال، وهذا ما دفع (كربوط محمد، 2000) للقول بأن مجال الدير هو مفهوم بشري أكثر منه طبيعي[428].

ولعل الشهرة والتميز التي عُرِفَت بها مجالات الدير، قد استمدتها من خصوصية تنظيمها حول ثلاثية الزراعة والغراسة والرعي، وتطوير أساليب ومهارات وتقنيات متكيفة لاستغلالها. ولاشك أن نظام السقي، باعتباره "بناء اجتماعي"[429]، تجسده مجموعة من القواعد والممارسات المتطورة في إطار تفاعل عوامل طبيعية وتاريخية وسوسيواقتصادية وسياسية ومجالية[430]، قد حضي بمركزية اهتمامات المجموعات البشرية ضمن هذا التنظيم.

وإذا عدنا إلى تدبير استغلال الموارد المائية في الجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي، نجده، يتأطر بثلاث

426- **HONEGGER, A. R. (2008):** Regards sur les paysages de l'eau. Evolution des usages de l'eau, dynamiques du territoire et mutations paysagères en Méditerranée occidentale, Habilitation à Diriger des Recherches en géographie, Université de Lyon -ENS-LSH, p. p. 65-66.

427- **جنان لحسن (1985):** نفس المرجع السابق، ص. 110.

428- **كربوط محمد (2000):** نفس المرجع السابق، ص. 4131.

429- **QADEM, A. (2015):** quantification, modélisation et gestion des ressources en eau dans le bassin versant de haut Sebou (Maroc), thèse de doctorat en géographie, Université Sidi Mohammed Ben Abdellah, p. 218.

430- **KERBOUT, M. (1991):** les conditions humaines de formation et d'évaluation des systèmes d'irrigation dans le moyen Atlas septentrional, Rev. Espace rural, p. p. 102-117.

مرجعيات تنتمي إلى سجلات مختلفة، فهناك من جهة العرف أو ما يسمى "أزرف" المستمد من الموروث المحلي للسكان، ثم الشرع الإسلامي المستند على القرآن الكريم والسنة، وأخيرا القانون الوضعي الذي ترجع أسسه إلى فترة الحماية. وهذه المرجعيات تتطابق مع ثلاث أنظمة مائية، وهي النظام المائي العرفي النابع من التنظيم القبلي، والنظام المائي الديني ذو الصبغة الروحية، والنظام المائي الوضعي ذو صبغة عمومية[431].

وإذا كان النظام المائي العمومي يهيمن على كل الأنظمة الترابية الأخرى، تشريعيا، دون التمكن من فرض وجوده بالكامل على الواقع والممارسات اليومية للساكنة، وارتكاز دور الدولة على تدبير العرض المائي في إطار نظرة مستقبلية لخلق التوازن بين الإمكانيات والحاجيات، فإن تدبير مياه الري بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي لازال يدبر من طرف الساكنة، ويستند على المرجعية العرفية.

يرتكز تدبير مياه الري على تطبيق القوانين المستمدة من الأعراف المحلية، سواء على مستوى توزيع الحقوق وفض الخصومات، أو على مستوى أشغال صيانة السواقي وإعدادها، وبناء السدود الصغيرة. وإن كانت هذه الظاهرة التاريخية متجدرة، وذات فعالية اجتماعية وبيئية، فإنها ليست خصوصية محلية، بل نجدها أيضا بكل من سوس[432] والأطلس[433]، وتقوم على التضامن العضوي بين أفراد القبيلة[434]، في غياب تام لمؤسسات الدولة والقوانين الحديثة، باستثناء تأسيس جمعيات مستعملي المياه الفلاحية، التي تفسر إرادة الدولة على إبقاء تدبير الموارد المائية للري شأنا محليا، ولكن تحت مراقبتها من خلال وساطات الجمعيات، بهدف تقليص الهوة بين رؤية الفلاح التلقائية واليومية والإجرائية، ورؤية الدولة التي تشتغل بمنطق القوانين والمؤسسات والاستراتيجيات المتوسطة والطويلة الأمد.

فمن خلال المقابلات الميدانية تبين أن تدبير مياه الري بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي هي شأن محلي يخص السكان، وتتم إدارته إما مباشرة من طرف القبيلة أو عبر وساطة جمعية محلية مختصة، مع نزوع هذه الأخيرة نحو تكييف قوانينها الأساسية لتتناسب مع خصوصيات وعادات وأعراف الري المحلية[435]. وقد سبق أن أكد (FINIGUE, A. 2017) هذه الملاحظة، إذ توصل إلى أن مياه الري في هذه المنطقة لا تزال تدار من طرف القبائل وفقا للأعراف والعادات، وفي غياب كامل لتدخل مؤسسات الدولة وللقوانين الحديثة للماء[436]. غير أن الأعراف المحلية، وإن كانت لا زالت تحتفظ، في الوقت الراهن، لنفسها على طرق التوزيع والتدبير التقني للسواقي والسدود التحويلية، فإنها لم تعد قادرة على التحكم في الحفاظ على ملكية مياه الري داخل عناصر المجموعات القبلية، وعلى ضمان ارتباط بين الأرض والماء، كما أن نسق الأعراف أصبح متأثرا أيضا بالتحولات المجالية والاجتماعية الناتجة عن تزايد السكان

431- **بوجروف السعيد (2006):** نفس المرجع السابق، ص. 282.

432- **BOUJNIKH, M. (2008):** évolution des paysages irrigués dans le sous oriental (Maroc), de la KHATTARA a la MOTOPOMPE, Faid aux grands périmètre irrigues (le cas des Oulad- Berrhil, Province de Taroudant), thèse de doctorat en géographie, université Nancy 2, comité mixte inter-universitaire franco-marocain, p. 8.

433- **بوجروف السعيد (2006):** نفس المرجع السابق، ص. 271.

434- **MONTAGNE, R. (1930):** op. cit., p. 152.

435- بحث ميداني، 2018.

436- **FINIGUE, A. (2017):** les ressources en eau dans le Dir de l'atlas de Béni Mellal: problèmes de gestion et développement local, Thèse de doctorat de Géographie, Faculté de Lettre et des Sciences Humaines, Marrakech, Université Cadi Ayyad, p. 50.

وتمازجهم، ونتيجة ظهور أشكال أخرى من استعمالات الأرض كامتداد التجزئات السكنية نحو الأراضي الفلاحية واعتماد السقي بالتنقيط انطلاقا من إنجاز الثقوب أو تزايد أنشطة لا تقبل انتظار دورة السقي.

1.3.1. يرتكز التدبير التقني لمياه الري على السدود التحويلية والسواقي

يتهيكل نظام الري بدير أطلس بني ملال الشمالي حول تقنيتين، وهما: السدود التحويلية (أكَوكَ)، والسقي الإنجذابي المعتمد على السواقي. ويبدو أن انتشار هاتين التقنيتين فرضتهما ظروف طبوغرافيا الدير ووفرة الموارد المائية، فعلى نقيض المناطق الجافة وشبة الجافة التي طورت أساليب وأدوات لمواجهة الندرة كالخطارات والآبار، فإن منطقة دير أطلس بني ملال الشمالي لم تكن تعاني من الندرة، بل إن امتداد مجالاتها على مخاريط الانصباب، وعند مخارج الأودية يطرح إكراهات رفع المياه من الأودية والعيون وتحريفها عبر الأقنية والسواقي لري الحقول.

صورة رقم (2): سد تحويلي تر ابي



المصدر: بحث ميداني، 2017

وتشكل السدود التحويلية وسيلة أساسية وظفها الفلاح المحلي لتحويل المياه نحو السواقي. ويلاحظ أن الأماكن التي أقيمت فيها هذه السدود، في عالية المجاري المائية، يتم اختيار مواقعها تبعا لدرجة ارتفاع الأراضي الزراعية المستهدفة بالسقي، وطبيعة السطح الذي تخترقه السواقي في اتجاه الحقول. وكانت عملية البناء والصيانة تتكرر بعد كل فيض يجرف هذه المنشآت، مما يجعل العملية مكلفة، إذ يضطر ذوي الحقوق إلى إعادة بناء المنشأة باستعمال الأتربة والحجارة وأغصان الأشجار. إلا أنه يلاحظ في الآونة الأخيرة، لجوء الساكنة إلى استبدال هذه المواد الهشة في البناء بالاسمنت المسلح، مستفيدة من ظهور شركاء اجتماعيين جدد، كجمعيات مستعملي مياه الري، وتخصيص الجماعات

الترابية لجزء من ميزانيتها لتشييد وترميم المنشات المائية (جدول رقم 5)، إضافة إلى توظيف الجمعيات لأسلوب الشراكة والتعاون لجلب الموارد المالية لإقامة هذه المشاريع.

جدول رقم (5): توزيع المنشآت المائية المشيدة من ميزانيات الجماعات الترابية المدروسة ما بين 2009- 2019

الجماعة الترابية	مسافة السواقي المشيدة بالكلم	بناء السدود
آيت أم البخت	27	إعادة بناء سد حوض أقا نبوها
زاوية الشيخ	0	0
ديرالقصيبة	0	0
القصيبة	0	0
تانوغة	50	0
تاكزيرت	0	0
فم العنصر	12,3	0
المجموع	82,3	1

المصدر: بحث ميداني، 2019

تؤدي السدود التحويلية وظيفتين حسب نوعها، فالسدود التي تقام على الأودية تؤدي وظيفة رفع المياه وتحويلها نحو الحقول عبر السواقي، وهناك نوع آخر من السدود تبنى بالإسمنت لتقوم بوظيفة توزيع مياه الري، سواء المنقولة من الأودية أو من العيون، وذلك عبر السواقي باعتماد وحدة قياس تدعى الفأس من الماء[437].

وتشكل الساقية بدورها العمود الفقري لنظام السقي، حيث تمثل الوسيلة الأكثر انتشارا لنقل المياه من السدودالصغيرة المشيدة على الأودية، ومن العيون نحو الحقول. وتتفرع من العالية مشكلة بذلك شبكة متراتبة تتزايد كثافتها في اتجاه السافلة، لكن، مع تراجع صبيبها. وقد بين البحث الميداني أن شبكة السواقي تنقسم إلى قسمين؛ سواقي ترابية هشة التي لا تزال تمثل الفئة الغالبة بنسبة 80 %، والسواقي العصرية الإسمنتية تمثل 20 %[438]، غير أن هذه الأخيرة، تشكل سواقي رئيسية، ومن ثم نجدها تتركز بالعالية، أي بالقرب من مصادر تحريف وتوزيع المياه.

صورة رقم (3): سد إستمنتي لتوزيع مياة الري بساقية تازروالت



صورة رقم (4): سد لتوزيع مياه الري بأيت أم البخت



المصدر: ميداني، 2018

[437]- يقدر الحجم المتوسط لكل فاس من الماء ب 50 لتر/ الثانية، إلا أن هذا الحجم غير قار، بل يتغير تبعا لتغير صبيب الموارد المائية.

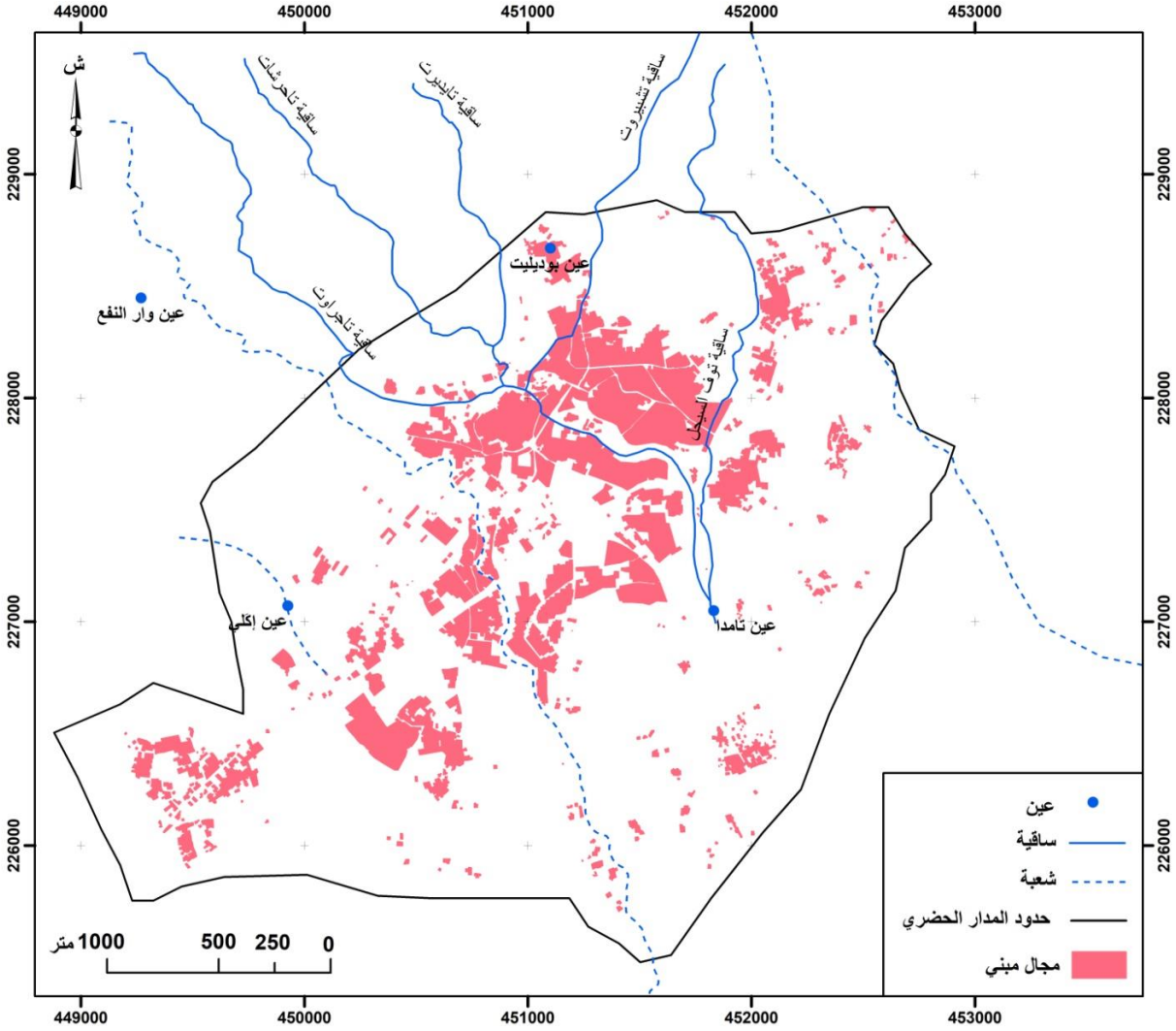
[438]- بحث ميداني، 2018.

2.3.1. استغلال مياه الري: بين غنى الأعراف وإكراهات التدبير المستدام

تشتغل الأعراف الموروثة عن توزيع حقوق الماء بقاعدة أن لكل فرد من القبيلة حق في الماء، ولا يمكن التصرف فيه بمشيئته كبيعه أو تفويته خارج القبيلة[439]. وإذا قبلنا بوظيفة توزيع الموارد المائية وفق القواعد الموروثة في حكامة تدبيرها والحفاظ على استدامتها، فإن تفاعل اشتغال الآليات المحلية الموروثة مع التزايد الديمغرافي وتغير مضمونه الاجتماعي، والامتداد الحضري وانتشار الأنشطة غير الفلاحية، أصبح يطرح إشكالية نقص الموارد المائية.

سنقدم مثالا عن توزيع مياه الري من خلال حالة عين تامدا. ونبرر هذا الاختيار بسببين، الأول لكون هذه العين تمثل ثاني أعلى حجم صبيب بالمجال المدروس. وثانيا، لكون مجالها المسقي يمتد حول المجال الحضري لمدينة زاوية الشيخ، مما يتيح لنا إمكانية قياس تفاعلات تدبير الموارد المائية مع توسع المجال الحضري على الأراضي الفلاحية، وتوسع مجال الأنشطة الاقتصادية غير الفلاحية.

خريطة رقم (14): توزيع السواقي المتفرعة من عين تامدا بزاوية الشيخ



المصدر: بحث ميداني، 2018 (إنجاز حافظ الشرك)

439- بوسلام بن البشير محمد (1991): نفس المرجع السابق، ص. 77.

تدخل عين تامدا ضمن المجال الترابي لفرقة آيت محا، المنتمية لقبيلة آيت أم البخت. ويستفيد من مياهها ست مشيخات، وفقا للأعراف التي تعود إلى ما قبل الحماية، لكن تم تأكيدها وتنظيمها أكثر على عهد القايد يحي أومحا (1939/1942)، على مبادئ ضمان حق جميع أفراد المشيخة الأصليين في ملكية الماء على قدم المساواة، وعدم تفويته أو بيعه خارج المشيخة، واستثناء الماء من الأرض خلال التفويت أو البيع، وحق المرأة في ملكية الماء في حدود نصف ما يملكه الرجل إن لم تتزوج خارج المشيخة[440].

ويتم توزيع مياه عين تامدا على خمسة سواقي رئيسية، بكمية متفاوتة، باستعمال وحدة قياس الفأس من الماء، وذلك على أساس أن تستفيد كل مشيخة من نصيبها من كل ساقية ليوم كامل مرة واحدة في الأسبوع، بينما يخصص يوم الجمعة لري أراضي الأحباس، أما ساقية "تاحرشات" فيخصص يوما كاملا من كل أسبوع لكل مشيخة، ولا تخضع للتقسيم بين أفراد هذه الأخيرة، إنما تترك لاستدراك كل من فاتته حصتة أو تضررت محاصيله، شريطة أن يحضر القسمة التي تتم بعد صلاة الفجر، خلال اليوم المخصص من هذه الساقية لكل مشيخة.

جدول رقم (6): تقسيم مياه عين تامدا على سواقيها حسب عدد الفؤوس المائية

الساقية		توف السيحل	تشيروت	تجراوت	تايديرت	تاحرشاوت
عدد الفؤوس		2	1	1	2	1
المشيخات	آيت الربعين	يوم/الأسبوع	يوم/الأسبوع	يوم/الأسبوع	يوم/الأسبوع	يوم/الأسبوع
	آيت مومن	يوم/الأسبوع	يوم/الأسبوع	يوم/الأسبوع	يوم/الأسبوع	يوم/الأسبوع
	آيت ايوب	يوم/الأسبوع	يوم/الأسبوع	يوم/الأسبوع	يوم/الأسبوع	يوم/الأسبوع
	آيت علي أوحساين	يوم/الأسبوع	يوم/الأسبوع	يوم/الأسبوع	يوم/الأسبوع	يوم/الأسبوع
	آيت امحند ايشو	يوم/الأسبوع	يوم/الأسبوع	يوم/الأسبوع	يوم/الأسبوع	يوم/الأسبوع
	آيت عمر	يوم/الأسبوع	يوم/الأسبوع	يوم/الأسبوع	يوم/الأسبوع	يوم/الأسبوع
الأحباس		يوم الجمعة	يوم الجمعة	يوم الجمعة	يوم الجمعة	يوم الجمعة

المصدر: بحث ميداني، 2017

ويرتكز توزيع مياه الري على ذوي الحقوق، على أن دورة السقي تخضع للتناوب المتوالي من العالية نحو السافلة، أو العكس، حتى لا يتضرر أحد من ذوي الحقوق دائما إثر تحويل المياه إلى إحدى السواقي الأخرى، كما أن المستفيد الأول في دورة ما يبقى هو المستفيد الأخير في الدورة الموالية، حتى يضمن فرص التوزيع العادل.

يعكس هذا التقسيم أوجه تنظيم الحياة الجماعية على أساس التضامن العضوي، لكنه يبرز أيضا أوجه الحكامة المحلية من خلال استناده على الحوار والتفاوض والتراضي في احترام الأعراف، وعلى تدارك الأضرار المحتملة على المحاصيل جراء الخصاص المائي الذي يمكن أن يصيب أحد ذوي الحقوق، وعلاوة على ضمان استدامة الجريان المائي بكل السواقي، وهذا له انعكاسات بيئية ايجابية.

وتظهر البيانات الهيدرولوجية لفترات ما بين 1972- 2010 تراجع صبيب العيون (جدول رقم 4)، إلا أن هذا التراجع وحده غير كاف لبلوغ مستوى الخصاص بمجال دير أطلس بني ملال الشمالي. فالباحث (جنان لحسن 2005) يرجع نقص في الموارد المائية بمجالات الدير عموما إلى الشعور المتولد عن التعود على الوفرة، وبروز إشكاليات تعيق

440- **FINIGUE, A. (2017):** op. cit., p. 52.

تدبيرها[441]، خاصة بعد أن أدى التحول من السقي الاجتماعي نحو السقي الاقتصادي[442]، إلى طرح تناقضات بين اشتغال الآليات الموروثة في تدبير الموارد المائية، وتداعيات التحول الديمغرافي في الكم والنوع، والامتداد الحضري والتطور النوعي للأنشطة الفلاحية وانتشار الأنشطة غير الفلاحية. وهذه عوامل أدت إلى نتيجتين بالمجال المدروس:

- اللجوء إلى استعمال موارد مائية أخرى عن طريق حفر الثقوب والآبار المائية، وقد تعززت هذه الظاهرة أكثر بإستراتيجية مخطط المغرب الأخضر، وبقدر ما أدت إلى استصلاح أراضي جديدة، فإنها خلفت تبعات سلبية على الفرشة المائية ونقص صبيب العيون.

- تعميق عمليات فصل الأرض عن الماء خاصة في المناطق التي تعرف التوسع السكني، وهذه الظاهرة أدت إلى صعوبة تدبير مياه الري وفقا للأعراف الموروثة.

ورغم أن فصل الماء عن الأرض ظاهرة متجدرة في التاريخ المحلي، تظهر في استحواذ الأعيان والقواد على نصيب أكبر من الماء، واستفادة المنحدرين من الزوايا من حقوقها منها، ولو لم يكن لها نصيب من الأراضي الزراعية، إلا أن سياقاتها لم تكن تعيق نظام الري، حتى وإن كانت أعراف بعض الفرق القبلية تجيز تفويت الأرض دون الماء.

إن علاقة ارتباط التاريخية بين الماء والأرض في الأعراف له تأثير ممتد نحو الديناميات الترابية الحالية، ويمكن إبراز ذلك من خلال المقارنة بين فرقة "آيت محا" التي كانت تبيح بيع الأرض دون الماء، بفرقة "آيت هودي" التي تطبق "عرف" عدم فصل الأرض عن الماء. فهذه الأخيرة، وهي إحدى فرق قبيلة آيت أم البخت التي تستفيد من حقوق الري من مياه عين "تامسكورت"، بدأت في الآونة الأخيرة تفقد سيطرتها تدريجيا على الأرض والماء معا، إذ يبدو أن إبقاء "العرف" للأرض والماء مرتبطين قد ساهم في ارتفاع أسعارها، وهذا العامل ساهم في إغراء الساكنة المحلية التي بدأت تبيع أراضيها للمهاجرين الذين نزحوا إليها من بني زمور والسراغنة وأبي الجعد وإملشيل..[443]، وبذلك بدأت تتفكك تدريجيا، وهجرة أبنائها إلى المدن المجاورة. أما فرقة "آيت محا" التي تطبق "عرف" السماح ببيع الأرض دون الماء، فلا زالت تسيطر على الماء، ولكنها بدأت تفقد الأراضي الزراعية بفعل توسع مدينة زاوية الشيخ، والإغراءات التي يقدمها غلاء العقار.

ففي حالة فرقة آيت محا، حيث تمتد أراضيها المسقية حول مدينة زاوية الشيخ، تواجه إشكالية تفويت الأراضي المسقية للتجزئات السكنية، مما جعل مجموعة من الحقول الواقعة في جهة التمدين، تتحول إلى تجزئات سكنية أو تظل بائرة في انتظار تجزئتها، علاوة على اكتراء نصيبها من الماء بعد انفصاله عن الأرض. وتبعا لهذه العوامل أصبح نظام تدبير الموارد المائية تشوبه الفوضى والعشوائية على مستوى احترام دورة الري الخاضعة للتوالي من العالية إلى السافلة والعكس، وبالتالي تبذير جزء مهم من الماء، خاصة مع تدهور حالة السواقي التي تم الإجهاز على بعضها من طرف التجزئات وعدم ترك حق مرور الماء نحو الأراضي الموالية.

وفي حالة فرقة "آيت هودي" بدأ نظام السقي التقليدي يتراجع مع فقدان الأراضي والماء معا، بفعل تزايد أعداد عناصر بشرية غير أصلية في القبيلة، وتراجع أهمية العمل الجماعي، إضافة إلى الاستبدال التدريجي للسقي التقليدي

441- **جنان لحسن (2005):** إشكالية الماء في التوسع العمراني وفي توازنات البيئة الحضرية بالمدن الصغرى والمتوسطة: مدينة صفرو نموذجا، مجلة دفاتر جغرافية، العدد الأول، مطبعة أنفوبرانت، فاس، ص. 9.

442- **KERBOUT, M. (1992):** op. cit., p. 38.

443- **FINIGUE, A. (2017):** op. cit., p. 53.

بحفر الآبار والثقوب المائية.

لا يزال السقي التقليدي المعتمد على أسلوب السقي بالغمر يشمل 83 % من مجموع المساحة المسقية بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي[444]. ويعتمد هذا الأسلوب على غمر الأحوض المراد سقيها دفعة واحدة، باستعمال السواقي الطينية، وطريقة السقي ب"الربطة". وإذا كان لهذا الأسلوب نتائج ايجابية على توفير الرطوبة الكافية للتربة، وتيسير ظروف تطورها والحفاظ على خصوبتها، فإن استمرار هذا الأسلوب لم يعد ملائما، لشروط التنمية المستدامة، خاصة مع التراجع المسجل في الموارد المائية، وتزايد الطلب عليها.

وإذ نلاحظ أن السقي الموضعي المعتمد على على حفر الثقوب المائية والآبار بدأ يتطور، فإنه بالرغم من فعاليته في الاقتصاد في الماء، إلا أن عدم مراقبته ستكون له تبعات على مستوى استنزاف الفرشة المائية الباطنية.

2. الأرض مورد تر ابي بمؤهلات مهمة لكن تواجه تحديات تعيق التنمية المحلية

تعتبر الأرض المحرك الأساسي للوحدات الاجتماعية في كل المجتمعات الزراعية، وقد كانت في المغرب ولا تزال البؤرة المحورية التي يحتدم حولها صراع تلك الوحدات الاجتماعية سواء كانت حضرية أو ريفية[445]، اعتبارا لمكانتها الإستراتيجية في سياسة الدولة، ولكونها رهانا لكل الفاعلين من فلاحين ومقاولات صناعية ومؤسسات القروض ومنعشين عقاريين..، واعتبارا لكونها أيضا وسيلة من وسائل الإنتاج الأكثر هيمنة بالعالم القروي المغربي، فإنها تشكل مدخلا أساسيا في مقاربة إشكالية التنمية القروية[446].

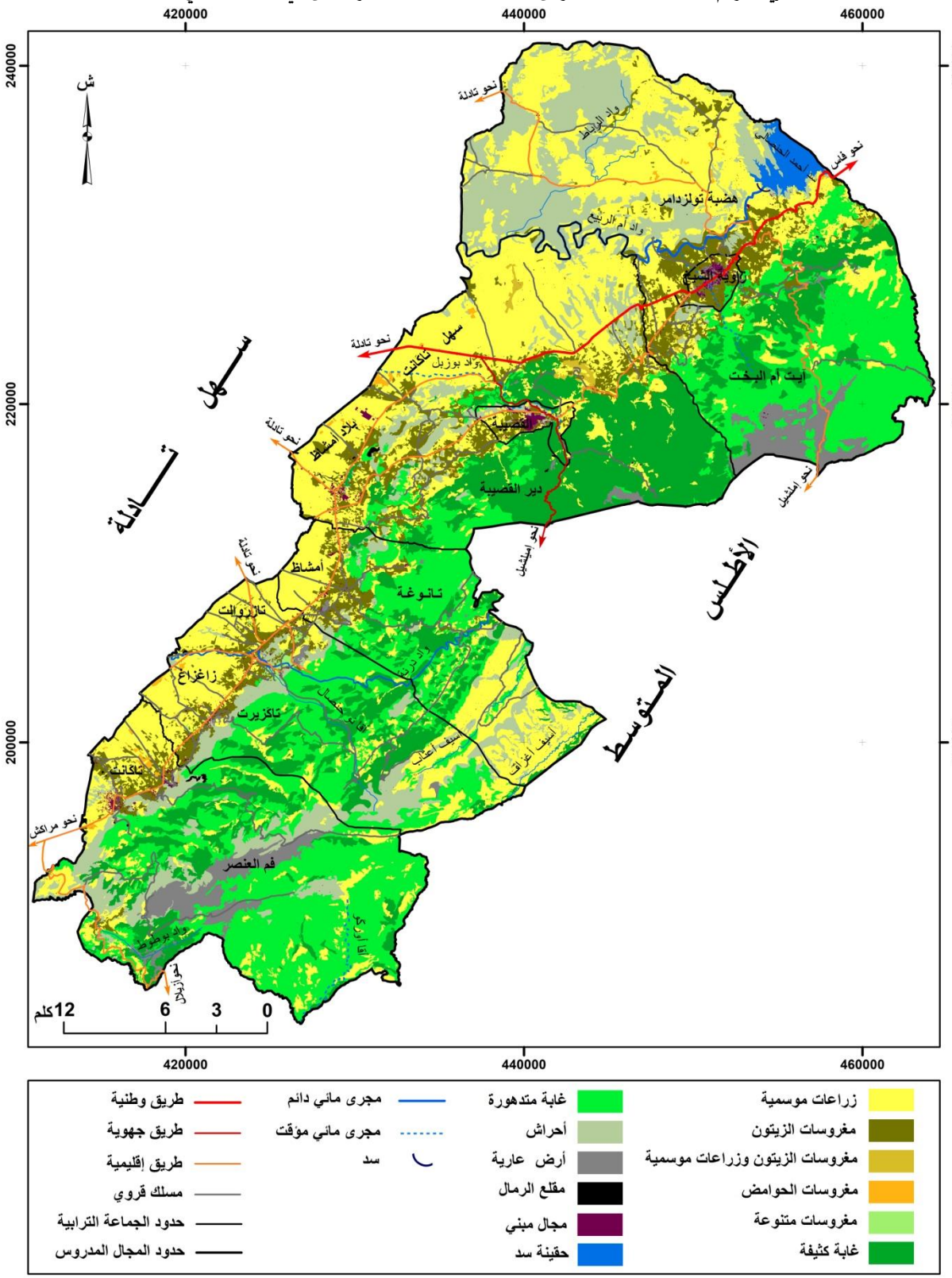
وبالنظر إلى التطور الذي عرفه مفهوم المورد الترابي، كما حددناه في الفصل التمهيدي، فإن قيمة الأرض بدورها لم تعد تتحدد، بالضرورة، بخصوبتها وانبساطها، بل وفي بعض الحالات بوفرتها على الماء، وذلك أمام تعدد استعمالاتها غير الفلاحية؛ فالأرض سواء كانت صالحة أو غير صالحة للزراعة، يحتمل أن تكتسب قيمة أكبر من خلال المواقع التي تحتلها في جهات توسع المدن، وعلى المحاور الطرقية الموجودة أو المتوقع فتحها في الآجال القريب، وكذلك من خلال اكتشاف وتعبئة ما تتضمنه من موارد ترابية أخرى، كما يمكن لمورد الأرض أن يكتسب قيم جديدة من خلال العمليات الإبداعية التي يمكن أن تفرزها ديناميات التنسيق بين الفاعلين لغايات حل إشكاليات مشتركة، والتي قد تفضي إلى تثمين بعض مواردها كتثمين الأعشاب العطرية والطبية والاستثمار السياحي في المواقع الجيولوجية والجيومرفلوجية..، التي يتوخى منها خلق أنشطة تكميلية. وبالمقابل يمكن للأرض أن تتضرر قيمتها جراء عدة عوامل أخرى كالتعرية والملوحة أو نضوب الفرشة المائية أو الهجرة القروية أو التلوث... وعليه فإن الأراضي بمختلف أنواعها يمكن أن تكتسب قيمة أقل أو أكثر حسب استعمالاتها والمواقع التي تحتلها. وبناء على هذه الرؤية، سنبرز مؤهلات مورد الأرض بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي والإكراهات التي تعرقل توظيفها في خلق التنمية المحلية.

444- المديرية الإقليمية للفلاحة، بني ملال، 2017.

445- **الهروي الهادي (2005):** القبيلة، الإقطاع والمخزن: مقاربة سوسيولوجية للمجتمع المغربي الحديث 1844-1934، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، ص. 65.

446- **العطري عبد الرحيم (2012):** تحولات المغرب القروي، أسئلة التنمية المؤجلة، دفاتر الحرف والسؤال، الطبعة الأولى، طوب بريس، الرباط، ص. ص. 33- 34.

خريطة رقم (15): استعمالات الأرض بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي



المصدر: عمل شخصي اعتماداً خلفية صورة (google earth) مأخوذة سنة 2016 + بحث ميداني

تخضع الأرض ومختلف مواردها لاستعمالات متعددة (خريطة رقم 15)، تعبر عن دينامية هذه المجالات الترابية، من خلال تعاقب تدبير الفاعلين للإشكاليات المحلية تبعا لقدراتهم وإراداتهم، وتفاعلاتهم مع السياقات. ومن هنا يمكن

القول أن استعمالات الأرض مرآة تتيح لنا إمكانيات رصد أسلوب التنمية المتبع.

إضافة إلى 2000 هكتار التي يشغلها المجال الحضري لزاوية الشيخ والقصيبة، نلاحظ أن مساحة 123741 هكتار التي تشغلها باقي الجماعات الترابية (القروية) المدروسة، تتوزع على عدة استعمالات، كما يبين ذلك الجدول التالي:

جدول رقم (7): توزيع مساحات الأراضي حسب استعمالاتها بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي

النوع بالهكتار / الجماعة	أ. ص. ز		المراعي		الغابة		أ. غ. ص. ز.		المجموع	
	المساحة	%	المساحة	%	المساحة	%	المساحة	%	المساحة	%
آيت أم البخت	12167	9,83	5200	4,2	15200	12,28	6733	5,44	39300	31,76
دير القصيبة	11522	9,31	7022	5,67	7000	5,66	1002	0,81	26546	21,45
تانوغة	4948	4	2074	1,68	4120	3,33	3542	2,86	14684	11,87
تاكَزيرت	6803	5,5	1030	0,83	5680	4,59	2560	2,07	16073	12,99
فم العنصر	3925	3,17	3042	2,46	13680	11,06	6491	5,25	27138	21,93
المجموع	39365	31,81	18368	14,84	45680	36,92	20328	16,43	123741	100

أ. ص. ز = الأراضي الصالحة للزراعة / أ. غ. ص. ز= أراضي غير صالحة للزراعة المصدر: المديرية الإقليمية للفلاحة ببني ملال، 2017

1.2. تخضع الأراضي الزراعية لإكراهات النظام العقاري والبنية العقارية

تحتل الأراضي الزراعية مساحة 39365 هكتار، أي ما يمثل 31,81 % من المجال المدروس، وهي نسبة تعادل تقريبا نظيرتها بجهة بني ملال خنيفرة 34,12 % وأقل منها بإقليم بني ملال 41,28 %، ويرجع ذلك إلى امتداد 30,1 % من مجموع مساحة الجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي على السفوح التي تتجاوز انحداراتها 15°، وعلى 38,2 % من الأراضي التي تتجاوز ارتفاعاتها 1200 مترا.

ويقتصر انتشار الأراضي الزراعية على مخاريط الانصباب الممتدة عند أقدام الجبال (سهل تاكَانت، بلاد أمشاظ، بلاد المرجة، تازروالت، زغزاغ، برابر، بوتوفنيت..)، وعلى ضفاف الأودية وبالمخفضات البيجبلية (تافرنت، تامودجت..)، لذلك فهي تشكل سهولا مكسوة بأتربة غرينية، الشيء الذي جعل خصوبتها ووفرتها على الموارد المائية، تقدم إمكانيات لممارسة الزراعة وتطويرها.

جدول رقم (8): توزيع مساحة الأراضي الزراعية البورية والسقوية بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي

نوع الأرض / الجماعة	الأراضي الصالحة للزراعة (هـ)		الأراضي البورية		الأراضي المسقية	
	المساحة (هـ)	%	المساحة (هـ)	%	المساحة (هـ)	%
آيت أم البخت	12167	30,9	8848	72,7	3319	27,3
دير القصيبة	11522	29,3	7873	68,3	3649	31,7
تانوغة	4948	12,6	3078,9	62,2	1869,1	37,8
تاكَزيرت	6803	17,3	2433	35,8	4370	64,2
فم العنصر	3925	10	1600	40,8	2325	59,2
المجموع	39365	100	23832,9	60,5	15532,1	39,5

المصدر: المديرية الإقليمية للفلاحة، بني ملال، 2017

يبين الجدول أعلاه أن الأرضي البورية تمثل 60,5 % من مجموع الأراضي الزراعية بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي، مقابل 39,5 % من الأراضي المسقية، لكن الملاحظ أن الجماعات الترابية التي تقع بالنصف الجنوبي للمجال المدروس، ورغم ضيق نصيب مساحتها من الأراضي الزراعية، إلا أن نسبة الأراضي المسقية التي تحتضنها تتجاوز

نظيرتها البورية، حيث بلغت 64,2 % بتاكَزيرت و59,2 % بفم العنصر. ويرجع هذا التباين إلى كون أغلب الأراضي الزراعية للجماعات الترابية التي تقع بالنصف الجنوبي تتركز على شريط مواز لأقدام السلسلة الجبلية حيث مخارج الأودية وانبثاق العيون، إضافة إلى تجدر تقاليد الزراعة المسقية المرتبطة بالاستقرار المبكر، أما بالجماعات الترابية التي تقع في النصف الشمالي للمجال المدروس، وخاصة جماعة آيت أم البخت وجماعة دير القصيبة، فإن أغلب أراضيهما الزراعية تقع فوق الهضاب، حيث يصعب ربطها بالسواقي المتفرعة عن العيون والمجاري المائية المتدفقة من أقدام الجبال، وتبقى عملية سقيها مرتبطة بحفر الآبار والثقوب المائية التي بدأت تنتشر على نطاق واسع خاصة مع الدعم الذي يقدمه مخطط المغرب الأخضر للفلاحين الصغار في إطار دعامته الثانية.

وإذا كانت الأراضي الزراعية، وخاصة المسقية منها، توفر إمكانيات لتطوير الأنشطة الزراعية، فإن العوائق العقارية تقلص من هذه الإمكانيات، ويستشف ذلك من خلال حالة الجماعة الترابية لتانوغة، كما يبين الجدول التالي:

جدول رقم (9): توزيع البنية العقارية للأراضي الزراعية البورية والمسقية بالجماعة الترابية لتانوغة

فئات المستغلات	المجموع		عدد المالكين				المساحة			
	عدد المالكين	المساحة	البوري	%	المسقي	%	البوري	%	المسقي	%
]0-5[	1489	4089	1017	65	472	30,2	2552,6	51,6	1536,4	31,1
]5-10[	38	217,8	29	1,9	9	0,6	145,2	2,9	72,6	1,5
]10-20[	29	379,9	17	1,1	12	0,8	234,7	4,7	145,2	2,9
]20-50[	9	261,3	6	0,4	3	0,2	146,4	3	114,9	2,3
]50-+[	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00
المجموع	1565	4948	1069	68,3	496	31,7	3078,9	62,2	1869,1	37,8

المصدر: المديرية الإقليمية للفلاحة، بني ملال، 2017

رغم ما يلاحظ من أهمية الأراضي المسقية التي تصل مساحتها إلى 1869,1 هكتار، أي ما يمثل 37,8 % من مجموع الأراضي الزراعية بالجماعة، إلا أنها تعرف تجزءاً، إذ أن 31,1 % من النسبة المذكورة تنتمي إلى فئة استغلاليات أقل من 5 هكتارات، ويمتلكها 472 مالك، أي ما يمثل30,2 % من مجموع المالكين بالجماعة، في حين تظل الاستغلاليات الكبرى، التي تفوق مساحتها 20 هكتارا، لا تتجاوز 2,3 % من مجموع الأراضي المسقية، وتتركز في يد 0,2 % من المالكين.

1.1.2. يتسم النظام العقاري للأراضي الزراعية بهيمنة الملك الخاص

يعكس النظام العقاري للأرض بنية المجتمع المركبة، إذ تتعايش أنماط عقارية في نفس المجال، رغم انتماءاتها إلى سجلات ثقافية واجتماعية متناقضة[447]، تعبر عن تلاحق أنساق إنتاج اقتصادية واجتماعية التي مرت منها المنطقة، دون قدرة اللاحق على التخلص نهائيا من بقايا العلاقات الإنتاجية والقوى المنتجة التي سبقته.

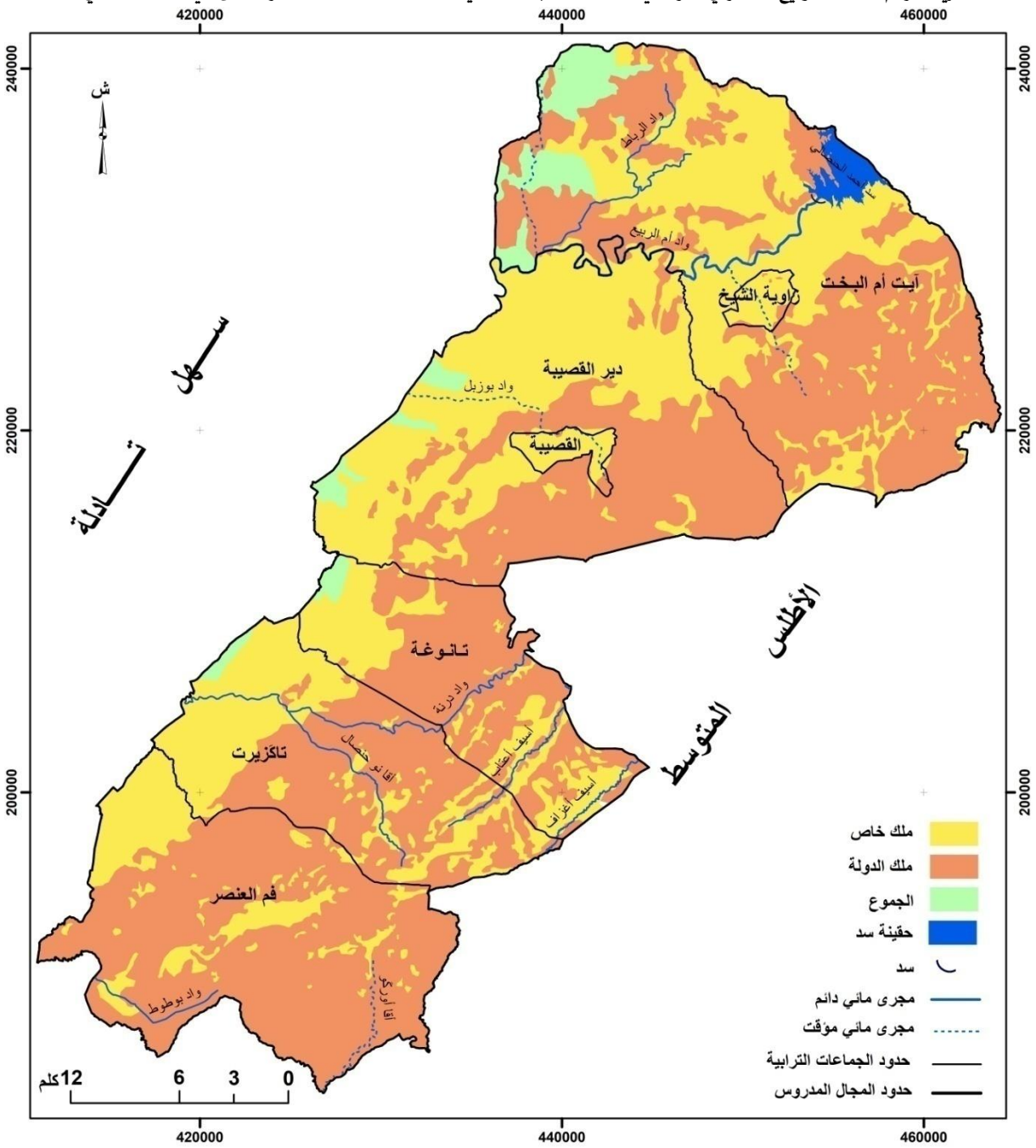
وإذا كانت الملكية الخاصة للأرض متجدرة في الحياة الاجتماعية لسكان مجالات دير أطلس بني ملال، بل ويتم الحرص على استمرارها في يد مالكيها بكل الوسائل الممكنة، كما خلص إلى ذلك أحد الباحثين في التاريخ الاجتماعي للمنطقة[448] فإن تغير حجمها وتركزها لا يخلو من تبعات السيطرة الاستعمارية على المغرب[449]، ومن سياسة الدولة

447- **العطري عبد الرحيم (2009):** نفس المرجع السابق، ص. 22.

448- **بوسلام محمد بن البشير (1991):** نفس المرجع السابق، ص. 76.

المستقلة التي وظفت عنصر الأرض لإنتاج واستخدام النخب المحلية لمراقبة العالم القروي دون أن تجعل منها دعامة لتنمية هذا الأخير[450] وتحقيق إصلاح زراعي حقيقي. أما وجود أراضي الجموع فيؤشر على التنظيم القبلي المتأصل بالمنطقة، في حين تبقى أراضي الكَيش وأراضي الدولة، رغم قلة حجمها مقارنة مع الأنماط الأخرى، يعبران عن تأثيرات مرحلة سلطة المخزن والإقطاع بالمنطقة.

خريطة رقم (16): التوزيع الجغرافي للأراضي حسب نظامها العقاري بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي



المصدر: المديرية الإقليمية للفلاحة، بني ملال 2018 (إنجاز: حافظ الشرك)

---

[449]- **عياش ألبير (1985):** المغرب والاستعمار، حصيلة السيطرة الفرنسية، ترجمة الشاوي عبد القادر ، سعودي نور الدين، مراجعة وتقديم بن سعيد إدريس، السبتي عبد الأحد، سلسلة معرفة الممارسة، دار الخطابي للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ص. ص. 182.

[450]- **ريمي لوفو (2011):** الفلاح المغربي المدافع عن العرش، ترجمة بن الشيخ محمد، مراجعة حسني عبد اللطيف، منشورات وجهة نظر، سلسلة أطروحات وبحوث جامعية 2، الطبعة الأولى، ص. ص. 79- 80- 112.

ونتيجة لذلك، نجد أن الأراضي الزراعية بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي، والتي تمثل 31,81 % من مجموع المجال المدروس، تخضع لأنظمة عقارية متعددة، لكن مع سيادة الملك الخاص بنسبة 91,1 %، تليه أراضي الجموع بنسبة 8,5 %، ثم أراضي الأحباس بنسبة 0,3 %، ليبقى نصيب أراضي الدولة لا يمثل سوى 0,1 %.

جدول رقم (10): توزيع الأراضي الزراعية حسب نظامها العقاري بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي

النظام العقاري / الجماعة	ملك خاص		الجموع		الأحباس		الدولة		المجموع	
	المساحة	(%)	المساحة	(%)	المساحة	(%)	المساحة	(%)	المساحة	(%)
آيت أم البخت	10170	25,8	1882	4,8	115	0,3	0	0	12167	30,9
دير القصيبة	10774	27,4	744	1,9	4	0	0	0	11522	29,3
تانوغة	4593	11,7	355	0,9	0	0	0	0	4948	12,6
تاكَزيرت	6434	16,3	348	0,9	0	0	21	0,05	6803	17,3
فم العنصر	3901	9,9	24	1،0	0	0	0	0	3925	10
المجموع	35872	91,1	3353	8,5	119	0,3	21	0,1	39365	100

المصدر: المديرية الإقليمية للفلاحة ببني ملال، 2017

وبالرغم من أن الأراضي الزراعية الخاضعة لنظام الملك الخاص تعطي انطباعا على أهمية الإمكانيات التي تقدمها لتطوير المبادرات الفردية في تنمية الأنشطة الفلاحية، من خلال مساحتها التي تبلغ 35872 هكتار، أي 29 % من مجموع مساحة المجال المدروس، ونسبة الأراضي المسقية التي تمثل منها 39,7 %، إلا أن هناك عوامل أخرى تعيق تطور هذا القطاع، وفي مقدمتها ضعف التحفيظ العقاري الذي لا تتجاوز تغطيته سوى 7,3 % من الأراضي الخاضعة لنظام الملك الخاص[451].

وإذا كان تعدد الوضعيات القانونية للأراضي بالمنطقة يفسره التجذر التاريخي لتلازم العرف والشريعة الإسلامية في تملكها، مضاف إليها القوانين العصرية التي بدأ العمل بها منذ عهد الحماية، فإن ضعف انخراط المالكين المحليين في عملية التحفيظ العقاري، وفقا للمقابلات الميدانية، لا يرتبط بتكاليف التحفيظ في حد ذاته، وتعقد مساطره، بل بصعوبة جمع كل مالك للوثائق المادية لإثبات ملكية الأرض أمام انتشار الملكية بحق التصرف وتوزيع الحقوق بالأعراف دون توثيقها. وقد جمعنا من الميدان إفادات نوعية تشير إلى أن الأرض تصبح موضوع نزاع مع أي محاولة لتحفيظها، حيث تظهر تعرضات بشأن مسألة الحدود والمساحة وظهور ذوي الحقوق جدد.

وينتج عن هشاشة تثبيت ملكية الأرض تبيعتان تعيقان التنمية؛ أولها انعدام الائتمان بالعقارات غير المحفظة أو المتنازع حولها، وهو ما يضعف عزيمة الفلاح بشأن الانخراط في تعبئتها لإنجاز مشاريع واستثمارات فوقها. ثانيا بطلان إمكانية الحصول على قروض أمام غياب وثائق تثبت حق الملكية، ومن ثم لا يكون بإمكان الفلاح الصغير إعداد وتجهيز أرضه، إذ يحرم من إمكانيات الدعم الذي يقدمه برنامج مخطط المغرب الأخضر بشأن ذلك، لأن الدعم يأتي بعد إنجاز المشروع. ويشكل هذا العامل الأخير إحدى معيقات استفادة عدد ليس بالهين من الفلاحين المحليين من دعم برنامج مخطط المغرب الأخضر.

2.1.2. بنية عقارية تطغى عليها الاستغلاليات الصغرى

تكشف البنية العقارية عن التمايز الاجتماعي في توزيع الأراضي الزراعية، فبالإضافة إلى أهمية الفلاحين بدون أرض،

[451]- الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية، مديرية بني ملال، 2017.

التي تصل إلى 5,3 % من مجموع المالكين، يلاحظ أن هناك تركزا للملكية العقارية، وذلك وفق الجدول التالي:

جدول رقم (11): توزيع البنية العقارية للأراضي الزراعية بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي

الفئة / الجماعة	بدون أرض	]0-5]		]5-10]		]10-20]		]20-50]		]+50[		المجموع	
	ع.م	م.هـ	ع.م	م.هـ	ع.م	م.هـ	ع.م	م.هـ	ع.م	م.هـ	ع.م	م.هـ	ع.م
آيت أم البخت	130	3467	1058	2550	370	2700	180	2800	80	650	8	12167	1826
دير القصيبة	67	3200	1263	3496	443	2520	180	1800	60	506	8	4948	2021
تانوغة	63	4089	1489	217,8	38	379,9	29	261,3	9	0	0	4948	1628
تاكزيرت	47	2544	2311	2057,8	342	1290	89	849,75	19	61,5	1	6803	2809
فم العنصر	25	1729	1037	1048	184	616	45	267	12	265	3	3925	1306
المجموع	332	15029	7158	9369,6	1377	7506	523	5978,1	180	1483	20	39365	9590
%	3,5	38,2	74,6	23,8	14,4	19,1	5,5	15,2	1,9	3,8	0,2	100	100

م. هـ = المساحة بالهكتار ع.م = عدد المالكين المصدر: المديرية الإقليمية للفلاحة، بني ملال، 2017

تهيمن الاستغلاليات الصغرى على البنية العقارية للأراضي الزراعية، إذ يلاحظ أن تلك التي تقل مساحتها عن 5 هكتارات، تغطي 38,2 % من مجموع الأراضي الزراعية، ويستغلها 74,6 % من المالكين. أما فئة الاستغلاليات المحصورة ما بين]5-10[هكتار، فهي تشغل 23,8 % من الأراضي الزراعية، وتتركز في يد 14,4 % من المالكين، في حين تشغل فئة الاستغلاليات]10-20[هكتار، أي ما يقارب 19,1 % من مجموع مساحة الأراضي الزراعية، ويستغلها 5,5 % من المالكين، وتبقى نسبة 19 % من الأراضي الزراعية من فئة الاستغلاليات] +- 20[هكتار متركزة في يد 200 فلاح أي ما يمثل 2,1 % من المالكين فقط.

وإذا كانت مساحة الاستغلاليات التي تشغل أقل من 5 هكتارات غير كافية لتأمين العيش والاستقرار لما يمثل 74,6 % من مجموع المالكين ولأسرهم، فإن الأمر يزداد تعقيدا أمام تظافر عاملين آخرين يجعلان إمكانيات تنمية الفلاحة بالمنطقة مؤجلة، وهما:

- **تباين التوزيع الجغرافي لبنية الحيازات:** ففي المناطق الجبلية تهيمن الاستغلاليات أقل من 5 هكتارات على77 % من الأراضي الزراعية، والاستغلاليات التي تتراوح ما بين]5-10[هكتار تغطي 16,3% من الأراضي الزراعية، بينما لا تغطي الاستغلاليات من فئة 10 هكتارات فأكثر سوى 6,7 % من الأراضي الزراعية[452]. وبالإضافة إلى تبعات الاستغلال الزراعي في هذه المناطق الزراعية، الممتدة على السفوح ذات انحدارات متوسطة وقوية، على إنهاك التربة وتنشيط التعرية، فإن عدم تلبية الاستغلاليات الصغرى لحاجيات هذه الفئة من المالكين يشكل دافعا للتوسع أكثر فأكثر على حساب السفوح القوية واجتثاث الغطاء الغابوي، وباجتماع هذه العوامل مع الظروف السوسيواقتصادية تنشأ تبعات أخرى على تدهور الأوساط، تناهض إمكانيات التنمية المستدامة.

- **تجزؤ الاستغلاليات إلى مشارات متعددة:** من المعلوم أن البنية العقارية للأرض غير ثابتة، وتخضع عامة وباستمرار لعمليتي التجزؤ والتركز إثر تناقل ملكيتها بالإرث والضغط الديمغرافي، وبفعل المعاملات العقارية. لكن ما يعد خصوصية في هذا المجال، ذو طابع اقتصاد فلاحي معيشي، هو اشتغال هذه الظاهرة وفق آليتين، فمن جهة، تساهم آلية الإرث في هذا التشتت، حيث يتشبث ذوي الحقوق على حصول كل واحد على نصيبه في كل رستاق حتى يتمكن من

[452]- المديرية الإقليمية للفلاحة، بني ملال، 2017.

تحقيق تكامل حاجياته، وهذه الظاهرة لها جذور تاريخية مرتبطة بتنويع الرساتيق. ومن جهة ثانية، يشتغل الفلاح المحلي بإستراتيجية تنويع الزراعات فيقسم استغلالياته إلى عدة مشارات بهدف خلق التكامل وتغطية حاجياته.

تشكل البنية العقارية إذا، عائقا أمام التنمية الفلاحية، ليس فقط من منظور تركز الملكية، ولكن بتشتتها إلى مشارات صغيرة، وهذا يعني أن استعمال المكننة والتقنيات الحديثة لا يرتبط بعدم وعي الفلاح بنجاعتها، بل لصعوبة استعمالها أمام صغر حجم الاستغلاليات وتجزئها إلى عدة مشارات صغيرة، وشدة انحدار السطح، كما أن ضعف المداخيل لا تسمح له بتطوير تقنيات وطرق الاستغلال.

2.2. استغلال الأرضي الزراعية تهيمن عليها زراعة الحبوب وغراسة الزيتون

تشكل الفلاحة العمود الفقري للاقتصاد المحلي، وهو ما يظهر من خلال شساعة المساحة الزراعية،ونسبة المشتغلين بها، وارتباطها بالصناعة التقليدية والغذائية، لكنها تعرف هيمنة زراعة الحبوب وغراسة الزيتون.

جدول رقم (12): توزيع مساحة الأراضي الزراعية (بالهكتار) حسب استغلالها بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي

الجمات الترابية / أنواع المزروعات		آيت أم البخت	دير القصيبة	تانوغة	تاكزيرت	فم العنصر	المجموع	
							العدد	النسبة
الحبوب	القمح الطري	1750	2600	1300	700	870	7220	18,34
	القمح الصلب	3520	2500	1000	1830	400	9250	23,50
	الشعير	1500	1300	412	830	700	4742	12,05
القطاني		440	720	158	250	60	1628	4,14
الخضروات		106	366	106	52	100	730	1,85
الغراسات الشجرية	الزيتون	2138	2230	918	1906	972	8164	20,74
	أشجار متوعة أخرى	471	362	272	210	94	1409	3,58
الزراعة العلفية		585	486	320	171	290	1852	4,96
الزراعة الصناعية		120	275	150	310	50	905	2,30
أرض راقدة		1437	683	312	544	389	3365	8,55
المجموع		12167	11522	4948	6803	3925	39265	100

المصدر: المديرية الجهوية للفلاحة لبني ملال خنيفرة، 2017

لا زالت زراعة الحبوب تهيمن على المساحة الزراعية بنسبة 53,89 % من مع وجود تباينات في توزيعها أنواعها، حيث يحتل القمح الصلب المرتبة الأولى بنسبة 43,6 % يليه القمح الطري بنسبة 34 % وأخيرا الشعير بنسبة 22,4 %، ولعل أهمية هذه المزروعات تعود إلى مكانتها المادية في تلبية الحاجيات الذاتية للفلاح، ولمكانتها الرمزية في الثقافة المحلية، إذ يعد الفلاح الحقيقي في نظر المجتمع المغربي عامة هو ذاك الذي ينتج الحبوب، وخاصة القمح[453].

أما القطاني، فتحتل مساحة 4,14 % من مجموع الأراضي الزراعية، لكن هذه النسبة تظل غير قارة، لكون القطاني تدخل في تناوب سنوي مع الحبوب والخضر، ومن أهمها نجد البازلاء (الجلبانة) والفول والفاصوليا والعدس...

وتحتل الغراسات 24,32 % من مساحة الأراضي الزراعية، إلا أن الزيتون يبقى هو المهيمن بنسبة 85,28 % من مجموع المساحات المغروسة، أما باقي المغروسات الأخرى فتتمثل في الخروب والرمان والبرقوق والتين...

وبالرغم من الاهتمام بزراعة الحبوب إلا أن إنتاجيتها تظل محدودة، بحيث لا يتجاوز متوسط المردود خلال العشر

453- **الأكحل المختار (2004):** نفس المرجع السابق، ص. 281.

السنوات الأخيرة (2006-2016)، 13 قنطارا/الهكتار بالنسبة للقمح الصلب، و15,2 قنطارا/الهكتار بالنسبة للقمح الطري، و16,1 قنطارا/ الهكتار بالنسبة للشعير[454].

3.2. إنتاج حيواني مهم يهيمن عليه الرعي التقليدي بالمناطق الجبلية

تمثل تربية المواشي أهم مورد اقتصادي بالمنطقة المدروسة، خاصة في المناطق الجبلية، حيث يعد الرعي النشاط الاقتصادي الرئيسي، نظرا لضيق الأراضي الزراعية، وتجذر ثقافة الرعي عند هذه المجموعات البشرية. ويعرف القطيع تحولات كمية ونوعية تبعا للظروف المناخية واستعمال التكنولوجيا.. إلا أنه، ولإعطاء صورة حول عدد رؤوس الماشية وتوزيعها النوعي، سنعتمد على آخر المعطيات التي حصلنا عليها، والتي تمثل متوسطات لخمس سنوات ما بين 2009-2013، كما هو مبين في الجدول أسفله.

جدول رقم (13): توزيع عدد رؤوس الماشية بالجماعات الترابية المدروسة (متوسطات ما بين 2009-2013)

الصنف / الجماعة	الأبقار	الأغنام	الماعز
آيت أم البخت	2880	31760	31227
زاوية الشيخ	228	1629	773
دير القصيبة	3000	73000	15000
القصيبة	326	4463	1555
تانوغة	1800	18000	9000
تاكَزيرت	4000	21600	6000
فم العنصر	1900	24000	8400
المجموع	14134	174452	71955

المصدر: منوغرافية مركز الأشغال الفلاحية تاكَزيرت ومركز الأشغال الفلاحية دير القصيبة، 2017

يتشكل القطيع من الأغنام بنسبة 67 %، والماعز بنسبة 27,6 %، وأخيرا الأبقار التي لا تمثل سوى 5,4 %. ويفسر هيمنة المواشي الصغرى كالأغنام والماعز بتكيفها وتوافقها مع ظروف البيئة المحلية ذات انحدارات وعرة، ولها قدرة على الحركة و الاستفادة من الأعشاب الشوكية القصيرة وأوراق الأشجار. أما الأبقار فإن نطاق امتدادها لا يتعدى مجالات الدير وقعور الأودية ومحاط الدواوير.

وتعرف قطعان الماشية من الأغنام والماعز تزايدا كلما اتجهنا صوب المناطق المرتفعة، ولا يمكن تفسير هذه الظاهرة بالعوامل الطبيعية التي تفرض نمط الاقتصاد الرعوي، ولكن يضاف إليها عوامل اجتماعية ونفسية، إذ أن حجم القطيع يؤشر على الغنى والثروة، وتنمية أعداده يحيل على الزيادة في المكانة الاجتماعية والرمزية للفرد والجماعة.

ويسود في الجزء الجبلي للمجال المدروس إنتاج تقليدي، حيث يوجه إنتاج الحليب إلى الاستهلاك الأسري المعيشي، أما اللحوم فتدخل في دورة اقتصاد السوق من خلال تغطية جزء من الحاجيات المحلية والجهوية. ورغم هيمنة هذا النوع التقليدي من الإنتاج، إلا أنه غير معمم بالكامل، إذ يلاحظ بروز اتجاهات نحو استغلال فلاحي عصري، خاصة المناطق المنفتحة على الطرق، والمستفيدة من استثمارات المهاجرين، وخاصة بالمجال السهلي للمجال المدروس.

ففي مجال الدير يلاحظ تحول تدريجي نحو الرعي المكثف، والإقبال المتزايد على تربية صنف الأبقار المستوردة على

454- المديرية الإقليمية للفلاحة، بني ملال، مركز الأشغال الفلاحية تاكَزيرت؛ ومركز الأشغال الفلاحية دير القصيبة، 2017.

حساب الصنف المحلي. كما تكونت تعاونيات فلاحية متخصصة في جمع الحليب وتسويقه وإنتاج اللحوم، لكن تأثيرها في الدينامية الفلاحية لا يزال ضعيفا.

4.2. تدني المدخول الفلاحي يعيق تطوير الفلاحة واستدامتها

يشكل تدني المدخول الفلاحي أهم تحد يواجه استمرار الفلاحة المحلية وتطويرها، سواء من حيث قدرتها على تلبية حاجيات الساكنة الفلاحية، أو من حيث تثمين مجهودات الفلاحين لتطويرها.

جدول رقم (14): متوسط المدخول الفلاحي (بالدرهم/ الهكتار) بالجماعات الترابية المدروسة

الجماعة	متوسط المدخول الفلاحي
آيت أم البخت	3829,82
دير القصيبة	6064,59
تانوغة	4263,40
تاكَزيرت	4862,28
فم العنصر	5810,63
المتوسط	4966,14

المصدر: المديرية الجهوية للفلاحة، بني ملال خنيفرة، 2018

بلغ متوسط المدخول الفلاحي 4966,14 درهما/للهكتار/السنة، وباعتبار أن متوسط حجم الاستغلاليات هو 4,10 هكتار، وحجم الأسرة الفلاحية بهذه المنطقة تتكون من 6 أشخاص[455] يمكن أن نستخلص ما يلي:

- متوسط المدخول الفلاحي لكل استغلالية هو: 20361,2 درهما/ السنة.
- متوسط المدخول الفلاحي اليومي هو 9,3 درهما في اليوم.
- متوسط المدخول الفلاحي السنوي للشخص هو 3393,5 درهما.

وباعتماد معايير تحديد المغرب لعتبة الفقر، بناء على معايير الأمم المتحدة، في 3037 درهما/الشخص/ السنة في الوسط القروي، نجد أن المدخول الفلاحي السنوي بمجالنا القروي المدروس يتجاوزها بقليل فقط.

وينطوي المدخول الفلاحي، رغم ضعفه، على مشاكل أخرى، تتعلق بتباينات في توزيع الاستغلاليات، ومرورديتها. وأمام هذه الوضعية، تطرح إشكالية حول قرارات الفلاحين بشأن استمرار أو تغيير أنشطتهم الفلاحية. ففي الحالة الأولى، نجد أن المدخول الفلاحي لا يؤمن مستوى معيشي لائق، والأحرى أن يؤدي إلى خلق تراكم قمين بتطوير الأنشطة الفلاحية وتحسين مردوديتها، خاصة وأن الفلاح الصغير لم ينخرط كفاية في السياسات العمومية الهادفة إلى استبدال زراعة الحبوب بغراسات الأشجار وتحسين تربية الماشية. وفي الحالة الثانية. فالنتائج تظهر جليا في ارتفاع الهجرة القروية، واستبدال استعمالات الأرضي المجاورة للمجالات الحضرية بتوجيهها للبناء. وفي كلتا الحالتين تطرح مسألة مصير الموارد الفلاحية المحلية وأفق استدامتها وخاصة منها منتوجات الرستاق.

3. الأوساط الغابوية، تعكس مشاهد التنوع البيولوجي والوظائف الاجتماعية

تأتي الأهمية المحورية للأوساط الغابوية المحلية، من مجموع المساحة التي تشغلها والمواقع الجغرافية التي تحتلها، والتنوع النباتي والحيواني الذي تحتضنه، ومن الوظائف الاقتصادية والبيئية التي تضطلع بها. فأدوار الغابات بالمجال

[455]- **علوم أحمد (2014):** نفس المرجع السابق، ص. 162.

المدروس لا يقتصر على تعزيز الأنشطة الفلاحية والسياحية التي تهيكل حولها كالتزود بالحطب وتوفير الوحدات العلفية، وإنعاش القطاع السياحي وسوق الشغل وتنمية الموارد المالية لجماعاتها الترابية..، بل هي أيضا، وبالأساس نظام بيئي يضمن استمرار غنى وتنوع العشيرة الإحيائية النباتية والحيوانية وتنظيم الموارد المائية وتصريفها والحفاظ على التربة وتثبيتها والإسهام في تخفيض تركز غاز ثنائي أوكسيد الكاربون في الجو..، وهو ما يجعلها غير مفصولة بتفاعلاتها عن الساكنة المحلية وعن توازن المنظومات البيئية المحلية والكبرى للبلاد، التي ينتظر أن تشكل أساس التنمية المستدامة.

1.3. تنوع نباتي مع هيمنة البلوط الأخضر

تغطي الغابة بالمجال المدروس ما يقارب 45680 هكتار، أي ما نسبته 36,9 % من مجموع المساحة الإجمالية للمجال المدروس، وهي بذلك تفوق نسبة مثيلاتها بجهة بني ملال خنيفرة 28,5 % وتعادلها في إقليم بني ملال 36,2 %[456]. وتعود شساعة المجال الغابوي بالمجال المدروس، مقارنة بالمعدل الوطني 12,6 %، إلى امتداد أجزائه فوق الأراضي المرتفعة التي تستقبل تساقطات مطرية تتراوح ما بين 600 و800 ملم/السنة، وتساقطات ثلجية مهمة، وإلى كون بعض أجزائه تدخل ضمن موقع تيزي- ن- آيت ويرة ذات قيمة بيولوجية وإيكولوجية (SIBE)[457] وضمن منتزه جيوبارك مكَون[458] الذي تشمل أطرافه الشمالية كل الجماعات الترابية المدروسة.

يتضمن المجال الغابوي للجماعات الترابية المدروسة أصناف نباتية، تختلف من حيث المساحة التي تغطيها (جدول رقم 16)، إلا أن البلوط الأخضر يطغى على المشهد الغابوي، إذ يغطي 30293 هكتار، بنسبة تعادل 65,7 % من مجموع المساحة الغابوية بهذه الجماعات، ولعل سبب انتشاره الواسع يعود إلى قدرته الطبيعية على التجدد والتكيف في النطاقات المناخية الرطبة وشبه الرطبة والجافة السائدة بشمال إفريقيا[459]، إلا أن كثافته مرتفعة على مستويات ارتفاع ما بين 1500- 1800 متر، إذ تتراوح نسبة تغطيته للسطح ما بين 70 % و90 %، خاصة في السفوح الموجهة نحو الشمال والشمال الغربي، حيث يؤدي هيمنته إلى إفقار التنوع النباتي[460]. أما العرعار فينتشر على مساحة 3348 هكتار، أي ما يمثل 7,3 % من مجموع المجال الغابوي، وذلك على ارتفاعات تتراوح بين 500-2000 متر، في حين يغطي الخروب 3286 هكتار، أي ما نسبته 7,2 %. وتنتشر العفصية على مساحة 2120 هكتار، بما يمثل 4,6 % من المجال الغابوي. لتبقى 15,2 % موزعة على الأصناف النباتية الأخرى، ومنها: بلوط الزان 6 % والصنوبر الحلبي 1,6 %، وباقي الأصناف الثانوية الأخرى بنسبة 7,6 %.

456- Direction Régionale de l'Agriculture, Béni Mellal Khenifra, monographie de la région Béni Mellal Khenifra 2014-2015, p. 05.

457- يمتد هذا الموقع على بعض أجراء من أربع جماعات ترابية، وهي: آيت أم البخت، دير القصيبة، ناوور، تانوغة، على مساحة 1400 هكتار، يشمل غابة آيت ويرة وآيت أم البخت وآيت امحمد، ويخضع للنظام الغابوي الذي يؤطره ظهير 10 أكتوبر 1917.

458- منتزه يمتد على مساحة تقدر ب12791 كلم^2 بالأطلس الكبير المركزي وأجزاء من الأطلس المتوسط الجنوبي، شاملا 59 جماعة من أقاليم بني ملال وأزيلال. ويحتوي على تراث جيولوجي ومعماري ذات قيمة عالية، يشكل حمايته وتثمينه فرصة لتنمية السياحة وتحقيق تنمية اقتصادية للساكنة المحلية. وقد أوصى خبراء منظمة اليونيسكو سنة 2009، بتقليص مساحة هذا المنتزه ليشمل فقط 15 جماعة، على مساحة 5730 كلم^2.

459- **EMBERGER, L. (1955):** Une classification biogéographique des climats, Rev. Trav. Lab. Bot. Géol. Fac.sci Montpellier, Sér. Botoni., p. p. 3-43.

460- **HCEFLCD**, service provincial des eaux et forets de Béni Mellal, étude d'aménagement du SIBE de TIZI N'AIT OUIRRA, rapport de synthèse et d'analyse, octobre 2007, p. 10.

جدول رقم (15): توزيع أصناف الأشجار حسب المساحة التي تمثلها (بالهكتار) من الغطاء الغابوي بالمجال المدروس

الجماعة / الصنف		آيت أم البخت	ديرالقصيبة	تانوغة	تاگزيرت	فم العنصر	المجموع
البلوط الأخضر	العدد	7887	4900	2683	4160	10363	29993
	%	51,9	70	65,1	73,2	75,8	65,7
سنديان الزان	العدد	1287	140	206	120	987	2740
	%	8,5	2	5	2,1	7,2	6
العرعار	العدد	898	700	612	480	658	3348
	%	5,9	10	14,9	8,5	4,8	7,3
العفصية	العدد	1305	210	411	0	194	2120
	%	8,6	3	10	0	1,4	4,6
الصنوبرالحلبي	العدد	250	280	0	0	198	728
	%	1,6	4	0	0	1,4	1,6
الخروب	العدد	1097	630	208	681	670	3286
	%	7,2	9	5	12	4,9	7,2
أشجارثانوية	العدد	1610	120	0	75	581	2386
	%	10,6	1,7	0	1,3	4,2	5,2
آخر	العدد	866	20	0	164	29	1079
	%	5,7	0,3	0	0	0,2	2,4
المجموع	العدد	15200	7000	4120	5680	13680	45680
	%	33,3	15,3	9	12,4	29,9	100

المصدر: المديرية الإقليمية للمياه والغابات ومحاربة التصحر، بني ملال، 2017

2.3. ثروة غابوية هائلة تعاني من التدهوربسبب الأنشطة البشرية

تضطلع الغابة بالمجال المدروس، بوظائف اقتصادية حاسمة، بحكم مركزية النشاط الرعوي والفلاحة المعاشية للساكنة المستقرة بالمناطق الجبلية، إلا أن تقييم الرأسمال الغابوي ومنتجاته وخدماته والأنشطة المرتبطة به، لا زال غير متمكن منه، رغم المجهودات الدولية والوطنية لوضع منهجية دقيقة لتقييم مساهمته في الناتج الداخلي الخام[461]، وتجاوز التقييم التقليدي الذي يأخذ بعين الاعتبار الرأسمال المادي فقط، إلى إدماج عنصر الرأسمال غير المادي كالقيم الثقافية والتنوع البيولوجي والجيولوجي...

ومع اعتماد التقييم التقليدي، فالغابة تساهم في الاقتصاد المحلي بإنتاج ما متوسطه 40 مليون وحدة علفية في السنة، ومتوسط 710000 يوم عمل سنويا، ومتوسط 16000 وحدة غابوية من حطب التدفئة، إضافة إلى المنتجات الأخرى كالخروب 1700 طن سنويا، والأعشاب العطرية والطبية[462]. وكذا مساهمتها في ميزانية الجماعات الترابية بمتوسط 3155193 درهما في السنة[463]، وتنشيط القطاعات الأخرى كالسياحة.

إن مقاربة الأوساط الغابوية، من حيث هي موارد ترابية وحاضنة للموارد الترابية والمنافع المرتبطة بها، لا يرتكز فقط

461- المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر، برنامج عمل (2012-2016)، ص. 6.

462- المديرية الإقليمية للمياه والغابات ومحاربة التصحر، بني ملال، 2015.

463- منوغرافيات الجماعات الترابية المدروسة، 2017.

على خصائصها الطبيعية التي تمنح لعناصرها قيما إستعماليةمباشرة، ولكن أيضا، على وظائفها الاجتماعية والثقافية، باعتبار الغابة المحلية موردا اقتصاديا للساكنة ومجالا للعيش المشترك وعنصرا ناظما للعلاقات الاجتماعية ومساهما في التنشئة الاجتماعية والثقافية وحاضنة للتنوع الإحيائي واللاإحيائي. إنها منظومة تجسد تفاعل الوسط الطبيعي والمجتمع المحلي عبر الزمن، مما جعلها تعكس المشاهد الثقافية المندمجة[464].

تستند المقاربة الثقافية للموارد الترابية الغابوية، على المعرفة العلمية بمنافعها وإدراك القواعد التي توجه تطورها، حتى يتسنى إدراجها واستخدامها بشكل أنسب في سياسة إعداد التراب، ودون تعريضها للتدهور [465].

فمن المعلوم أن تدهور الموارد الغابوية عامة، ينتج عن عوامل متعددة وفي مقدمتها تدهور المستوى المعيشي للسكان، وضعف توظيف التكنولوجيات الحديثة والسياسات البيئية الجديدة، أمام تسارع النمو الديمغرافي والتركيز على التنمية الاقتصادية[466]. وقد بينت إحدى الدراسات الميدانية التي تناولت غابة آيت ويرة بأطلس القصيبة أن تزايد الضغط على الموارد الغابوية المحلية يعود إلى عوامل الأمية والوضعية الاجتماعية الهشة للساكنة والعزلة المجالية[467]. ولتأكيد هذا الاستنتاج وظفنا معطيات الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014، مع أن هذه الخلاصات تظل محدودة في غياب مقارنات بمجالات أخرى.

نجد أن نسبة الأمية بالجماعات الترابيةالمدروسة (القروية فقط) قد بلغت 49,7 % بالنسبة للبالغين 10 سنوات فأكثر[468]، أي الفئات الأكثر تفاعلا مع الوسط الغابوي. لكن علاقة السكان بالغابة لا تنحصر مشكلاتها في الأمية المعيارية، بل تشمل الأمية البيئية، وإن كانت هذه الأخيرة أكثر انتشارا في صفوف غير المتعلمين، فإنها تمتد أيضا إلى المتعلمين من المثقفين وأصحاب القرار الاقتصادي والسياسي[469]. أي أن هناك مستويات في استيعاب القوانين التي تتحكم في اشتغال المنظومات البيئية الغابوية، والمخاطر المحتملة جراء اعتلال توازناتها. وهذا ما يحيل إلى أهمية تعديل وتقويم التمثلات والأفكار كخطوة أولى نحو تغيير الممارسات إزاء الأوساط الغابوية.

ونستخلص أهمية تأثير العامل الثقافي على دينامية المجال الغابوي، من خلال مقارنة استعمال أجهزة الطبخ والتدفئة الكهربائية بالأجهزة المنزلية الكهربائية الأخرى. فالملاحظ أن 0,5 % من مجموع الأسر القاطنة بالعالم القروي للمجال المدروس توظف الكهرباء في استعمال أجهزة المطبخ والتدفئة، رغم أن الربط الكهربائي يشمل 75,3 % منها،

464- **PANIZZA, M. (2003):** Géomorphologie et tourisme dans un paysage culturel intégré, éditeurs **REYNARD, E.; HOLZMANN, C.; GUEX, D.; SUMMERMATTER, N.,** Géomorphologie et tourisme, Actes de la Réunion annuelle de la Société Suisse de Géomorphologie (SSGm), Finhaut, 21-23 septembre 2001, édition Institut de Géographie de l'Université de Lausanne (IGUL), Travaux et Recherches N° 24, p. 12.

465- **PANIZZA, M (2003):** op. cit.; p. p. 12 - 13.

466- **FIKRI, K. BENBRAHIM, M.; ISMAILI, S.; FIKRI, B.; TRIBAK, A. (2004):** Problèmes de dégradation de l'environnement par la désertification et la déforestation: impact du phénomène au Maroc, synthèse, Sécheresse N° 4, Vol. 15, p. 307.

467- **MRAOUI, C.; BENALI, A. (2017):** les titulaires de droits: Entre usufruit et conditions de contribution au développement, cas de la foret d'Ait Ouira dans l'Atlas d'El Ksiba, Les Forêts des Zones Sèches Entre curiosité scientifique et capital de restauration socioécologique, Rev. Paysages Géographiques, N° 4, p. p. 47-48.

468- المندوبية السامية للتخطيط،الإحصاء العام للسكان والسكنى، 2014.

469- **MRAOUI, C.; BENALI, A. (2017):** op. cit. ; p. 47.

بينما تستعمل غاز البوتان بنسبة 88,8 %، والفحم الخشبي بنسبة 7,5 % والحطب بنسبة 26,4 %[470]. وبالمقابل تستعمل هذه الأسر الأجهزة الكهربائية الأخرى كالتلفاز 80,4 % والصحن الهوائي 71,9 % والثلاجة 76,3 %[471]. ومن هنا نستخلص أن ضعف استعمال أجهزة الطبخ والتدفئة الكهربائية مقارنة بالأجهزة الكهربائية المنزلية الأخرى مرتبط بالعامل الثقافي، إذ نفسير ذلك بضعف تأطير وتحسيس الساكنة بأهمية استعمال أجهزة الطبخ والتدفئة الكهربائية في الحفاظ على استدامة الموارد الغابوية، وكذلك بغياب امتيازات تخفيض أسعار الكهرباء بهذه المناطق الهشة، خاصة وأن أجهزة التدفئة والطبخ الكهربائي لها قدرة استهلاك أكبر للكهرباء.

يظهر التأثير الثقافي أيضا في تمثلات الساكنة من حيث ترتيب أهمية الغابة، إذ تحظى الوظيفة الاقتصادية للغابة بالأولوية بنسبة تردد 64 % نظرا لانعكاساتها اليومية على حياة المواطنين كالحطب والرعي والمساهمة في الرفع من مداخيل الجماعات الترابية، أما الوظيفة التنموية فتحتل المرتبة الثانية بنسبة تردد 31 %، في حين تظل الوظيفة البيئية في المرتبة الثالثة بنسبة تردد 5 %[472]، وهذه المعطيات بقدر ما تحيل إلى تجدر الممارسات اليومية للنشاط الرعوي وضرورة الحطب للتدفئة، أمام قساوة برودة فصل الشتاء، فهي تبين أيضا قصور مسؤوليات الفاعلين على مستوى توعية الساكنة لبناء مواقف إيجابية إزاء الأهمية البيئية للغابة، من خلال حملات تحسيسية، وإدماج الغابة في المقررات المدرسية..، وعلى مستوى تفعيل الاختيارات المجالية الكبرى لسياسة إعداد التراب الوطني، خاصة تلك التي يمكن أن تعطي بعض الامتيازات للساكنة الجبلية في استهلاك بعض الموارد الحيوية كالكهرباء، في إطار حماية الموارد الطبيعية والتضامن المجالي بالمناطق الجبلية[473].

وتكشف خريطة الفقر المتعدد الأبعاد[474] أن ثلاث جماعات ترابية بالمجال المدروس تتراوح بها معدلات الفقر المتعدد الأبعاد ما بين 1 % و13 %، وهي: زاوية الشيخ والقصيبة وتاكزيرت، بينما يتراوح بباقي الجماعات الترابية المدروسة بين 14 % و28 % متجاوزا بذلك المعدل الوطني الذي سجل 8,2 %[475]، لكنه أقل من المعدلات المسجلة بالجماعات الترابية المجاورة للمجال المدروس من الجنوب والجنوب الشرقي، حيث تتراوح بين 30 % و78 %.

إن تركز المعدلات المرتفعة للفقر المتعدد الأبعاد يوافق نسبيا المجالات الجبلية حيث امتداد المجالات الغابوية، وهذا يعني أن مستوى حرمان السكان من الحاجيات الأساسية ستظل انعكاساته تمارس ضغطا على الموارد الغابوية ما لم تكن هناك مشاريع تنموية ترفع العزلة المجالية والاقتصادية والاجتماعية عن الساكنة، وتشركها في تدبير الغابة بعيدا عن الأساليب الزجرية التي بينت عن عدم الجدوى.

وتبعا للمقابلات الميدانية مع الساكنة المحلية، تبين أن علاقتها بالغابة لا تخلو من تبعات العوامل التشريعية والتدبيرية، حيث تتسم علاقة السكان المجاورين للغابة، بإدارة المياه والغابات بضعف التواصل، وليست علاقة تشارك

470- المندوبية السامية للتخطيط،الإحصاء العام للسكان والسكنى، 2014.

471- المندوبية السامية للتخطيط،الإحصاء العام للسكان والسكنى، 2014.

472- **MRAOUI,C.; BENALI, A. (2017):** op. ; cit. ; p. 49.

473- **MRAOUI,C.; BENALI, A. (2017):** op. ; cit. ; p. 49.

474- تستند مقاربة الفقر المتعدد الأبعاد على قياس حزمة من الاحتياجات غير الملباة، التي يفترض أن يشكل نقصها النسبي أو المطلق مصدرا للفقر أو استنساخه الاجتماعي. وتتمثل هذه الاحتياجات في عشرة مكونات: تمدرس الأطفال، تمدرس البالغين، الإعاقة، وفيات الأطفال، الماء الصالح للشرب، الكهرباء، التطهير، تغطية الأرضية، وقود الطبخ، وحيازة الأصول. تمثل مؤشرات لتحديد نسبة عدد الفقراء من مجموع السكان.

475- المندوبية السامية للتخطيط، الإحصاء العام للسكان والسكنى، 2014.

وتوافق. والواقع أن هذه العلاقة ليست إرادية أو عفوية، وإنما تأسست على إرث تاريخي من خلال تطبيقات التشريع الغابوي، الذي ارتكز على الزجر والعقاب، إذ تكاد لا تفلت أي أسرة مجاورة للمجال الغابوي من الغرامات المالية أو من العقوبات السالبة للحرية. وبالمقابل تظل آثار المقاربة التشاركية، التي تضمنها برنامج عمل 2012-2016 محدودة، خاصة فيما يتعلق بمحور تأهيل علاقة القطاع بمحيطه[476]. وهذا ما يزيد من تعميق الهوة بين الساكنة وأوساطها الغابوية، إذ عوض أن تعتبر الساكنة هذه الأخيرة جزءاً من مواردها المستعملة في حياتها اليومية، تتحين الفرص لاستغلالها دون مراعاة اكتراث لشرط استدامتها.

صورة رقم (5): تأثير اجتثاث حطب التدفئة بغابة تامضوت



صورة رقم (6): إنتاج الفحم السري بغابة تامضوت



المصدر: بحث ميداني، 2017

ولرصد دينامية الغطاء الغابوي بالجماعات الترابية المدروسة، تتبعنا تطوره في الفترة الممتدة ما بين (1999-2019)، من خلال ثلاث سنوات (1999- 2008-2019) تفصل بينها نفس المدة الزمنية (عشر سنوات)، ولتحقيق ذلك اتبعنا منهجية قوامها تحليل مرئيات القمر الصناعيLANDSAT، والتي تم اختيارها تبعا لخصائصها كما يبينها الجدول التالي:

جدول رقم (16): بيانات المرئيات الفضائية المعتمدة لقياس دينامية الغطاء الغابوي

نوع القمر الصناعي	Path	Row	المنتج	تاريخ الالتقاط	الدقة المكانية
LAND SAT1 ETM	201	037	USGS	1999-07-19	30
	201	038			
LANDSAT5 TM	201	037	USGS	2008-07-03	30
	201	038			
LANDSAT8 OLI/TIRS	201	037	USGS	2019-07-02	30
	201	038			

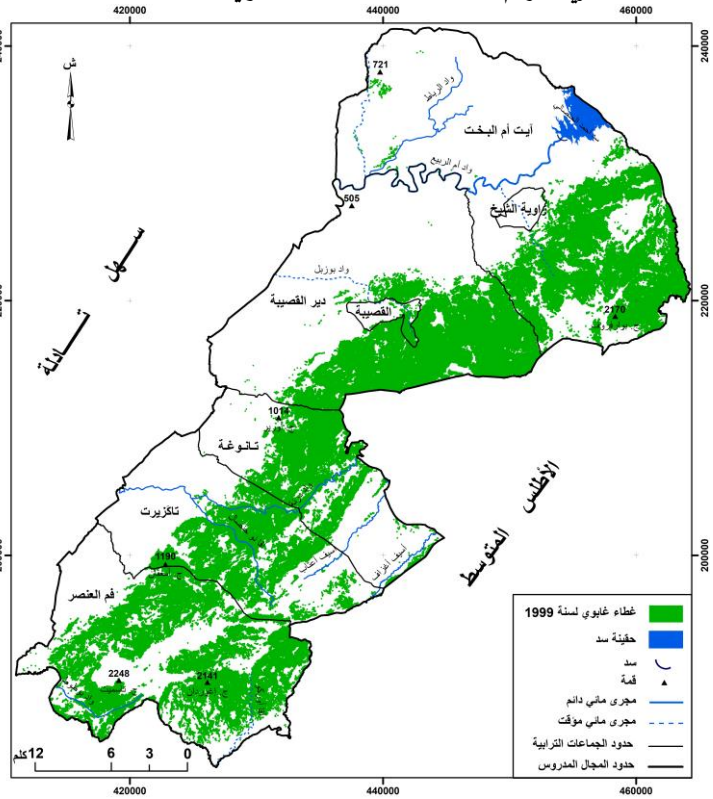
المصدر: https://earthexplorer.usgs.gov/

ولضمان دقة النتائج وإمكانية مقارنتها، وظفنا صورا تعود لفصل الصيف، حيث ينعدم تأثير السحب ويسهل التمييز بين الغابة والمزوعات الموسمية، واعتمدنا على خلفيات (google earth)، والزيارات الميدانية لتصحيح النتائج.

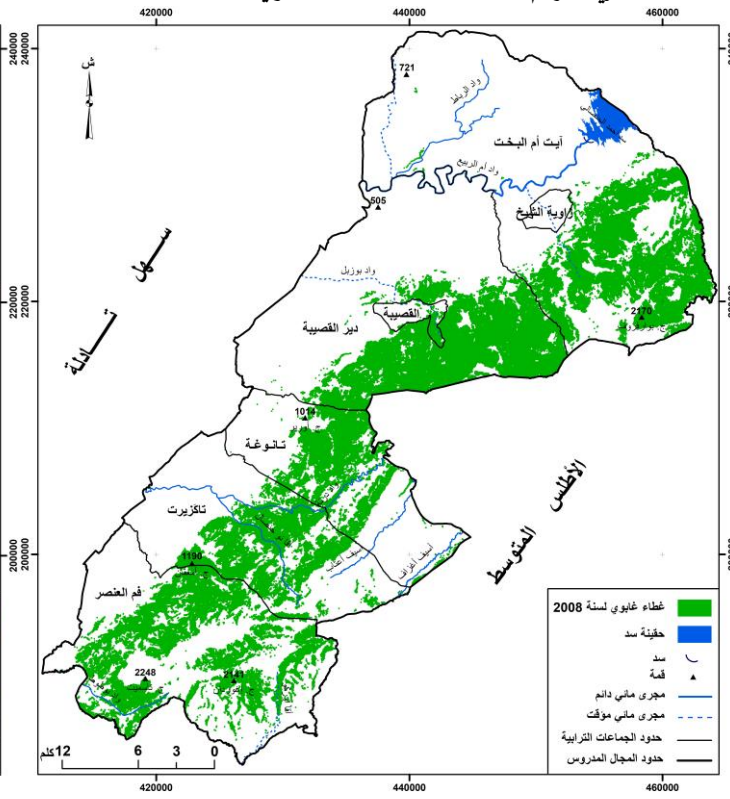
476- المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر، برنامج عمل 2012-2016، ص. ص. 20-23.

لوحة خرائط رقم (2): تطور الغطاء الغابوي بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي ما بين سنتي 1999و2019

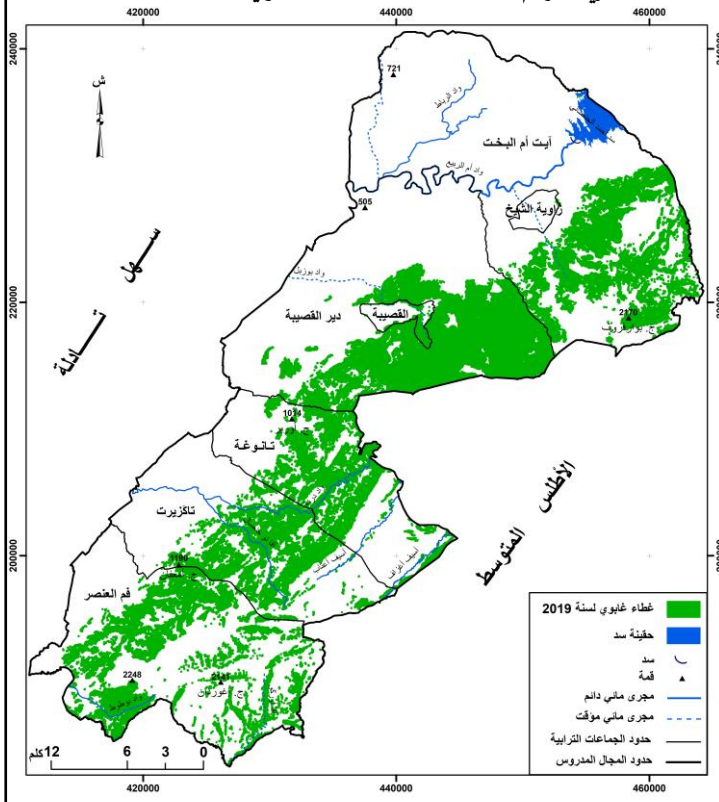
خريطة رقم (17): وضعية الغطاء الغابوي لسنة 1999



خريطة رقم (18): وضعية الغطاء الغابوي لسنة 2008

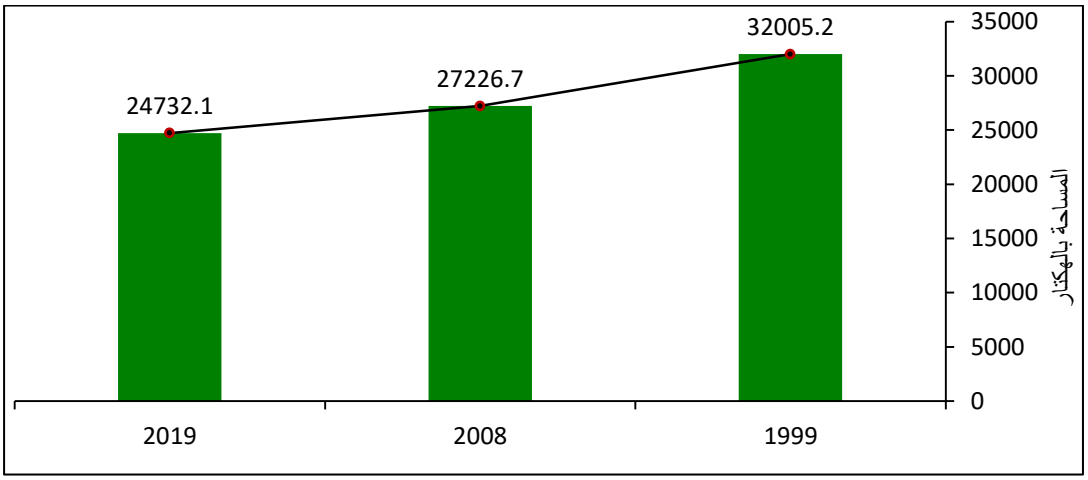


خريطة رقم (19): وضعية الغطاء الغابوي لسنة 2019



المصدر: صور القمر الصناعي LANDSAT (إنجاز: حافظ الشرك)

مبيان رقم (13): تطور مساحة الغطاء الغابوي (بالهكتار) بالمجال المدروس ما بين 1999 و2019



المصدر: صور القمر الصناعي LANDSAT + بحث ميداني 2019

يتبين من خلال النتائج المحصل عليها أن الغطاء الغابوي تراجع من 32005,5 هكتار سنة 1999 إلى 24732,1 هكتار سنة 2019، أي بمعدل بلغ 1,14 % سنويا. وإذا كانت لهذه الدينامية المساحية انعكاساتها السلبية على نشاط تعرية السفوح، فإن تأثيرها على تراجع تنوع الأصناف النباتية والحيوانية يكون أكثر.

3.3. تراجع الغطاء الغابوي يقلص من تنوع الوحيش

يمنح الموقع الجغرافي الذي تحتله الأوساط الغابوية في المرتفعات والسفوح وظيفة بيئية محورية، فبالإضافة لأدوارها في تثبيت التربة على السفوح وتنظيم التصريف الهيدرولوجي، فهي تعكس مشاهد بيئية حاضنة للتنوع النباتي والحيواني، أهمها:

- **الطيور:** فمن بين 465 نوعا من الطيور التي تم رصدها بالمغرب، تم جرد 139 منها بدير أطلس بني ملال الشمالي، موزعة على 37 عائلة، منها 117 نوعا مستقر بصفة دائمة، و59 نوعا تهاجر على مسافات طويلة و 53 نوعا يظهر خلال فصل الشتاء، مع الإشارة إلى أن هناك عدة أنواع تشترك في هذه الحالات الثلاثة. وبفعل الموقع الجغرافي للمنطقة وتدرج طبوغرافيتها وأصالتها وخصوصيتها، تستوطن بها ثلاثة أنواع ذات أهمية عالمية، وهي: (le Milan royal- le Pic de Levaillant - Rougequeue de Moussier)، و38 نوعا ذي انتشار محدود وطنيا وعالميا. إلا أنه وبالموازاة مع تدهور الأوساط الغابوية، سجل اختفاء 6 أنواع، وتراجعت أعداد 22 نوعا، بينما أصبحت 7 أنواع مهددة بالانقراض، وتراجع 29 نوعا إلى حد أنه أصبح ناذرا[(477)].

- **الثدييات:** تحتضن المنطقة 17 نوعا من الثدييات، منها 9 أنواع مهمة أو ناذرة أو مهددة بالانقراض، وهي: السنجاب البربري، ابن آوى الذهبي، القنفذ، سنور بري، القط البري، اليربوع، النيص، الأرنب البري، قندس، قرد الماجوت، فأر رمادي، فأر بري، الفأر الأسود، الخنزير البري، الثعلب الأحمر، منها 6 مهددة وهي: سنور البري، النيص، قندس، ابن آوى الذهبي، القط البري، الثعلب الأحمر، قرد الماجوت[(478)]. وبقدر ما يعطي هذا التنوع إمكانيات الحفاظ على التوازنات البيئية وحفظ النوع من الانقراض، بقدر ما يتيح إمكانيات تعزيز مشروع السياحة الايكولوجية والعلمية بالمنطقة.

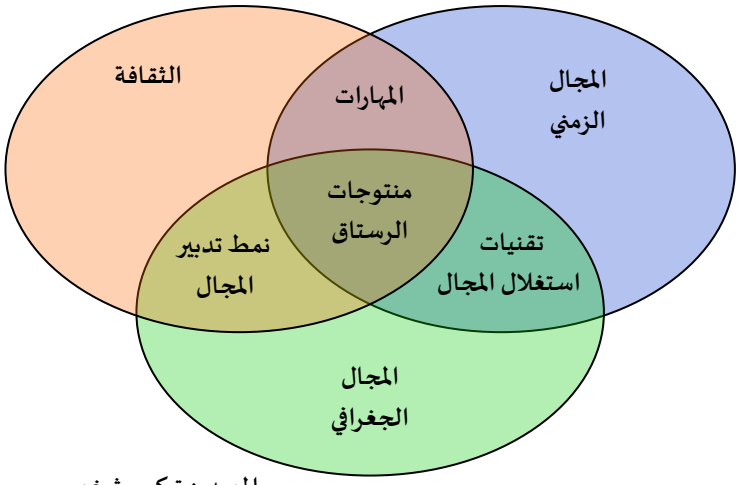
477- **HCEFLCD**, service provincial des eaux et forets de Béni Mellal, étude d'aménagement du SIBE de TIZI N'AIT OUIRRA, rapport de synthèse et d'analyse, octobre 2007, p. p. 28-29.

478- المديرية الجهوية للمياه والغابات ومحاربة التصحر، بني ملال خنيفرة، 2017.

II. منتوجات الرستاق موارد تر ابية أصيلة ومتجذرة تعاني من إكراهات التحويل والتسويق

الرستاق هو مجال جغرافي، تم بناؤه من طرف مجموعة بشرية عبر التاريخ وفق معرفة جماعية للإنتاج، على أساس نظام من التفاعلات بين الوسط الطبيعي والبيولوجي ومجموعة من العوامل البشرية[479]. ومن ثم فإن منتوجات الرستاق، وهي فلاحية تحديدا، تعكس خصائص منشئها من خلال أبعادها. فهي نتيجة تفاعل ثلاث أنساق ثانوية، وهي: المجال الجغرافي والمجال الزمني والثقافة المحلية، مما يسمح بظهور نظام تفاعلات اجتماعية ونمط تدبير المجال والخبرات والمعارف وتقنيات الاستغلال والممارسات الزراعية المحلية.

خطاطة رقم (5): موقع منتوجات الرستاق ضمن تفاعل أنساق الرستاق



المصدر: تركيب شخصي

ونتيجة للعوامل المحيطة بإنتاجها، فإن منتوجات الرستاق تصبح حاملة لأصالة موطنها الجغرافي والتاريخي، وللخبرات والمهارات المحلية التي تعكس جودة الإنتاج وخصوصيته المحلية. فهي بهذه الخصائص تستمد قوتها من منشئها الجغرافي، وتعيد تطويره في نفس الوقت. فالخاصية المزدوجة التي تميز منتوجات الرستاق، تمكنها من أن تلعب أدوارا في التنمية الترابية. حيث تضمن استمرار قيم التراب التي تشكل القاعدة الأساسية للتنسيق بين الفاعلين، وتسويق صورته، إضافة إلى قدرتها التنافسية التي تمنحها لها خاصية التفرد والاستثنائية.

إن تشخيص منتوجات الرستاق التي ينتجها المجال المدروس يتوخى إبراز خصائصها التي تمنحها قيما استثنائية وقدرة تنافسية، والوظائف والأدوار التي تقوم بها أو المنتظر أن تقوم بها في التنمية، خاصة على مستوى بناء التراب وإعادة إنتاجه، وعلى مستوى تسويق صورته والرفع من قدراته التنافسية، ولكن أيضا على مستوى كشف أهميتها الكمية والنوعية، وطرق استغلالها، والعوائق التي تحد من القيام بوظائفها التنموية.

وكحصيلة للتشخيص، فقد تم تحديد منتوجات الرستاق بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي، في: زيتون زاوية الشيخ والقصيبة، والخروب، وعسل الزكوم، ورمان تاكَزيرت، وبصل أبيض بزاوية الشيخ وآيت أم البخت،

479- **CASABIANCA, F.; SYLVANDER, B.; NOEL, Y.; BERANGER, C.; COULON, J.B.; GIRAUD, G.; FLUTET, G.; RONCIN, F.; VINCENT, É. (2006):** terroir et typicité: propositions de définitions pour deux notions essentielles à l'appréhension des Indications Géographiques et du développement durable, Vol. 2, In: Actes du VIe Congrès International des Terroirs Viticoles, Bordeaux-Montpellier, 2-8 juillet 2006, p. 3. https://www.researchgate.net/publication/320075404, Consulté en date du 14 juillet 2018.

والبازلاء الخضراء بدير القصيبة، والماعز بآيت أم البخت[480]، إضافة إلى النباتات العطرية والطبية. إلا أن هذه المنتوجات تسجل تباينا من حيث الامتداد الجغرافي لمجالات إنتاجها ولحجم إنتاجها.

1. الزيتون علامة الهوية المجالية لدير أطلس بني ملال الشمالي

تمتد غراسة الزيتون، بالمجال المدروس، على طول شريط الدير الذي تتراوح ارتفاعاته مابين 600- 800 متر، والتي توافق النطاق الايكولوجي لنموه الطبيعي (خريطة رقم 15)، وذلك على مساحة 8164 هكتار، أي ما يمثل 20,7 % من الأراضي الزراعية، و6,6 % من مجموع مساحة الجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي، وهي من المغروسات الأكثر شيوعا إلى حد أنها تحيل على الهوية الزراعية للمجال المدروس، حيث تفرض نفسها كعنصر يهيكل المشاهد الزراعية المحلية، إذ نجدها على شكل مزارع كثيفة ومتخصصة في إنتاج الزيتون، كما نجدها معزولة حول المنازل والمرافق العمومية، أو ممتدة حول الحقول وعلى طول الطرق والسواقي.

ولا شك أن غراسة الزيتون بالمنطقة، ممارسة متجذرة في تقاليد الزراعة المحلية، كما تشير إلى ذلك الكتابات التاريخية[481]، وتؤكده وجود أشجار معمرة، ومعاصر قديمة. وبقدر ما يوحي هذا التجذر التاريخي إلى أن غراسة الزيتون عنصر تراثي محلي، تتهيكل حوله مجموعة من الممارسات والمهارات المرتبطة بغراسته والعناية به وتحضير المنتوج لأغراض غذائية وعلاجية[482]، بقدر ما يحيل إلى مكانة الزيتون التاريخية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للساكنة المحلية، إذ كانت ملكيته تعد وسيلة لتحقيق جزء من الاكتفاء الذاتي، واكتساب الثروة والمكانة الاجتماعية، والمادة الزراعية الأساسية التي تجبى منها الضرائب المحلية للمخزن، حيث تزوده بموارد الزيوت[483]. وهذا التجذر التاريخي الذي يمنح المنتوج أصالته الجغرافية، ويؤشر على العوامل البشرية المتآلفة في إنتاجه، يمدنا أيضا، في الوقت الراهن، بخبرات ومهارات وأساليب تدبير المنتوج، ويعزز سمعته في الأسواق المحلية والوطنية.

1.1. مورد الزيتون منتوج استراتيجي في الاقتصاد المحلي

تتمثل أهمية مورد الزيتون في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية من خلال المساحة التي يشغلها في المشاهد الزراعية المحلية، ومن خلال مساهمته في الأمن الغذائي المحلي، وفي دخل المزارعين وأسرهم، وخلق مناصب شغل، كما يمكن أن يلعب دور الريادة في تزويد قطب الصناعة الغذائية الناشئ بمدينة بني ملال.

فقد بلغ حجم إنتاج الزيتون بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال 22920 طن خلال موسم 2015-2016، أي ما يمثل 10,7 % من مجموع إنتاج جهة بني ملال خنيفرة. وقد قدرت عائدات إنتاج الزيتون لنفس الموسم ب 114600000 درهما، حيث ثمن الطن الواحد يساوي 5000 درهما[484]، وخلق 214503 يوم عمل/السنة[485]، وهذا ما

480- **AMEUR, A.; AASSEM, K. (2015):** Rôle du Plan Maroc Vert dans le développement du Piémont (Dir) et la valorisation de ses potentialités agricoles au Tadla, Colloque sur les Ressources entre détérioration et développement durable du Dir au Maroc, Faculté des Lettres et des Sciences Humaines de Béni Mellal, 24 Novembre 2015, (article non publié).

481- **PEYRONNET, R. (1923):** Tadla: pays Zaïan, Moyen Atlas, Impr. Algérienne, p. 51.

482- **بن البشير بوسلام محمد (1991):** نفس المرجع السابق، ص. 105.

483- **بن البشير بوسلام محمد (1991):** نفس المرجع السابق، ص. ص. 105- 106.

484- **DRA,** Béni Mellal Khenifra, DDFA, bilan oléicole définitif au titre de la campagne, 2015/2016 et prévisionnel 2016-2017 de la région Béni Mellal Khenifra, p. p. 13-20.

485- مديرية الإقليمية للفلاحة، بني ملال، 2018.

يعطيه مكانة المحرك الأساسي في دينامية الاقتصاد المحلي.

إلا أن الإنتاج يعرف تذبذبا سنويا. وإذا ركزنا الملاحظة على المواسم الفلاحية العشر الأخيرة (2007- 2017)، وربطنا إنتاجها ببيانات التساقطات المطرية وتطور المساحة المغروسة، سيظهر تأثير هاذين العاملين على حجم الإنتاج السنوي.

جدول رقم (17): تطور مساحة الزيتون و إنتاجه بالمجال المدروس ما بين الموسمين الفلاحيين 2006-2007 و2015-2016

الموسم الفلاحي	07/06	08/07	09/08	10/09	11/10	12/11	13/12	14/13	15/14	16/15
الإنتاج بالطن	15875	22314	22512	30852	26445	21572	31790	28010	26543	22920
المساحة بالهكتار	5470	5521	5634	6053	6472	6817	7420	7626	7850	8164
التساقطات بالملم	311	303,5	733,5	578	571,7	433,8	639,7	368,6	516,7	260,4

المصدر: وكالة الحوض المائي لأم الربيع + مديرية الفلاحة إقليم بني ملال، 2017

يبين الجدول أعلاه أن إنتاج الزيتون في ارتفاع مستمر، إذ انتقل حجمه ما بين الموسمين 2007/2006 و2016/2015 من 15875 طن إلى 22920 طن. ورغم تذبذبه الطفيف، إلا أن نزوع الإنتاج نحو الارتفاع خلال المواسم الفلاحية الأخيرة، يعود إلى تزايد المساحة المغروسة، حيث انتقلت من 5470 هكتار خلال الموسم الفلاحي 2006/2007 إلى 8164 هكتار خلال الموسم الفلاحي 2015/2016، أي بزيادة بلغت 49,5 %. وهذا يعكس النتائج الميدانية لتفعيل مضامين الركيزة الثانية لمخطط المغرب الأخضر، وتنزيل المخطط الفلاحي الجهوي الذي يهدف، في هذا الصدد، إلى استبدال زراعة الحبوب بغراسة الزيتون.

وفي هذا الإطار، استفادت الجماعات الترابية المدروسة، منذ انطلاق استراتيجية مخطط المغرب الأخضر سنة 2009 إلى حدود 2016 من ستة مشاريع خاصة بتطوير سلسلة إنتاج الزيتون، تمثلت فيما يلي:

- تشجير 2600 هكتار بجماعة آيت أم البخت وزاوية الشيخ دير القصيبة وتاكَزيرت.
- تقليم 12000 شجرة، أي ما يعادل 120 هكتار بجماعة تاكَزيرت سنة 2014.
- تقليم وتحويض وتسميد 12500 شجرة أي ما يعادل 125 هكتار بجماعة تاكَزيرت سنة 2015.
- تقليم وتحويض وتسميد 15000 شجرة بكل من جماعة تاكَزيرت وتانوغة، أي ما يعادل 150 هكتار، سنة 2016[486].

وبالرغم من النتائج الملاحظة على مستوى توسيع مساحة غراسة الزيتون، إلا أن انعكاسات ذلك على حجم الإنتاج لا يمكن أن تظهر بما يكفي لتفسير أهمية المشاريع المنجزة في إطار مخطط المغرب الأخضر، لأن شجرة الزيتون تحتاج إلى 10 سنوات لبلوغ معدل إنتاج 45 كلغ/السنة، في الوقت الذي لا زالت فيه 41 % من مجموع مغروسات الزيتون بهذا المجال دون هذا السن.

جدول رقم (18): فئات أعمار أشجار الزيتون بالمجال المدروس لسنة 2016

الفئات	0-7	8-15	16-25	26-50	أكثر من 50	المجموع
المساحة بالهكتار	2694,1	1632,8	1387,9	1551,2	898	8164
النسبة (%)	33	20	17	19	11	100

المصدر: المديرية الجهوية للفلاحة، جهة بني ملال خنيفرة، قسم تنمية السلاسل الزراعية، 2017

تهيمن أشجار الزيتون التي تقل أعمارها عن 16 سنة على 53 % من المساحة التي تغطيها أشجار الزيتون بالمجال المدروس، وهذا يؤكد النتائج الملموسة لمخطط المغرب الأخضر على المنطقة، ولكن يحيل أيضا إلى تزايد وعي السكان

[486]- مديرية الإقليمية للفلاحة، بني ملال، 2017.

بمردودية الزيتون مقارنة بالحبوب. مما يشير إلى استمرار غراسة الزيتون، واحتمال ارتفاع كمية الإنتاج مستقبلا.

أما تذبذب حجم الإنتاج، فلا يمكن ربطه بكمية التساقطات المطرية السنوية فقط، خاصة وأن 44 % من غراسات الزيتون بالمنطقة تدخل ضمن المجال المسقي[487]، ولكن أيضا نتيجة استعمال تقنيات الجني التقليدية (الضرب بالعصي)، التي تسبب في كسر وإزالة الأغصان التي ستزهر في السنة الموالية، إضافة إلى تأثير الآفات المناخية والأمراض والحشرات المختلفة.

جدول رقم (19): تأثير الآفات المناخية والأمراض على مساحة و إنتاج الزيتون خلال الموسم الفلاحي 2016/2015

الأسباب	المساحة		الإنتاج	
	العدد بالهكتار	%	الحجم بالطن	%
الشركي	50	0,6	120	0,5
ذبابة الزيتون	150	1,8	215	0,9
بسيل أو السبح	650	8	470	2,1
سوسة الزيتون	48	0,6	117	0,5
كوشني السوداء	30	0,4	75	0,3
عين الطاوس	600	7,3	1200	5,2
ذبول الفيرتسيليوم	900	11	1100	4,8
خنفساء لحاء الزيتون	45	0,6	95	0,4
آخر	80	0,9	185	0,9
المجموع	2553	31,3	3577	15,6

المصدر: **bilan oléicole définitif au titre de la campagne, 2015/2016 et prévisionnel 2016-2017 de la région, Béni Mellal Khenifra, p. 9.**

يلاحظ أن الآفات المناخية والأمراض المختلفة والحشرات أصابت 2553 هكتار، أي ما يمثل 31,3 % من مجموع مساحة الزيتون بالمجال المدروس، خلال موسم 2016/2015، وألحقت أضرارا بالإنتاج قدرت ب 3577 طن. وإذا كان انتشار صنف (picholine marocaine)، الذي يمثل 72,4 % بالمنطقة، يفسر هذه الظاهرة، لكونه أكثر حساسية اتجاه بعض الأمراض كعين الطاوس[488]، فإن ذلك يكشف عن قصور تجاوب الفاعلين المحليين مع هذه الآفات في إيجاد سبل مواجهتها، مما يفسر ضعف التنسيق والحكامة بين المنتجين وممثلي القطاع، والمختبرات العلمية ومراكز الأبحاث بالجهة،حول البحث عن إيجاد حلول لهذه الإشكالية.

إن أهمية مورد الزيتون بالمنطقة لا تأتي من كمية الإنتاج، التي تحكمها النظرة الاقتصادية البحتة، ولكن من أصالة وتجدر هذه الزراعة التي أعطت لمنتوج الزيتون صفة منتوج الرستاق. إلا أن هذه الصفة ليست فطرية بل مكتسبة داخل الرستاق، نتيجة تراكم لتاريخ طويل من التفاعلات المعقدة بين الوسط الطبيعي والثقافة المحلية والإنتاج الفلاحي، التي منحت لهذا المورد خصوصيته، لذلك فإن الديناميات الحالية يمكن أن ترفع من قيمة هذا المورد وتعزيز أصالته وتجدره، كما يمكن للتخلي عن احترام معايير إنتاجه، عن طريق سوء تثمينه، أن يعيده إلى مرتبة الموارد العامة.

كما أن تركيز الاهتمام على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للبناء التنموي الذي تحققه منتوجات الزيتون ، لا

[487]- مديرية الإقليمية للفلاحة، بني ملال، 2017.

[488]- **LOUSSERT, R. (1988):** L'oléiculture marocaine: situation actuelle et perspective d'avenir, In: Allaya M. éd. L'économie de l'olivier, Paris, CIHEAM, Options Méditerranéennes, Série Etudes, N° V, p. 80. http://om.ciheam.org/om/pdf/s18/CI010894.pdf, consulté en date du 13 Mai 2018.

ينبغي أن يخفي عنا الأهمية الايكولوجية لممارسة غراسة الزيتون، إذ أن بعد الاستدامة لا يقل أهمية في هذا البناء. إلا أنه ورغم أهمية غراسة الزيتون في مقاربة التنمية المستدامة من حيث مقاومتها للجفاف وضعف احتياجاتها من الماء، في وقت يعيش فيه المغرب على وقع التغيرات المناخية، وتراجع الموارد المائية، فإن إلقاء مخلفات معاصر الزيتون (المرجان والفيتور) دون معالجتها، يترتب عنه تلوث الموارد المائية والتربة..، وهذا يكشف عن غياب أي عملية إبداعية محلية تجسد حكامة الفاعلين في حل هذه الإشكالية الترابية، ومن ثم نستنتج معه ضعف مقاربة هذا المورد في التنمية من زاوية الاستدامة.

2.1. تثمين منتوج الزيتون يواجه عوائق الاستعمالات والتسويق

تتيح معرفة مصير منتوج الزيتون وطرق تعبئته وتثمينه، إمكانيات استيعاب بعض جوانب عمليات دينامية المجالات الترابية التي يُنتج على مستواها. إذ أن معرفة أصل الإنتاج ووجهته يسمح بفهم سلوك الفاعلين[489]، بمعنى آخر، ما إذا كان المنتوج يوظف محليا لتقوية فرص التنمية المحلية، ومدى تحكم المنتجين في اختياراتهم إزاء تدبيره وتثمينه. ويمكن أن نستشف ذلك من خلال استعمالات المنتوج ومسالك تسويقه.

يخضع منتوج الزيتون بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي، لثلاثة استعمالات متفاوتة من حيث نسب حصص كل منها، كما يبين الجدول التالي:

جدول رقم (20): توزيع حصص استعمالات إنتاج الزيتون بالمجال المدروس خلال الموسم الفلاحي 2016/2015

استعمالات الإنتاج / الجماعة الترابية	الإنتاج بالطن	الاستهلاك الذاتي		التصبير		السحق	
		العدد	%	العدد	%	العدد	%
آيت أم البخت	9255	925,5	10	1388,3	15	7866,8	85
زاوية الشيخ	560	44,8	8	56	10	459,2	82
دير القصيبة	7250	362,5	5	1450	20	5437,5	75
القصيبة	330	16,5	5	66	20	247,5	75
تانوغة	1415	141,5	10	212,3	15	1061,3	75
تاگزيرت	2650	397,5	15	530	20	1722,5	65
فم العنصر	1460	102,2	7	219	15	1138,8	78
المجموع/ النسبة	22920	1990,5	8,7	3921,5	17,1	17933,5	78,2

المصدر: المديرية الجهوية للفلاحة لجهة بني ملال خنيفرة، قسم تنمية السلاسل الفلاحية، 2017

توجه 1990,5 طن للاستهلاك الذاتي، أي ما يمثل 8,7 % من مجموع الإنتاج المحلي. ونقصد بالاستهلاك الذاتي تلك الكمية من الإنتاج التي توجه مباشرة لاستخراج الزيت بمعاصر السحق المحلية، ولتحضير الزيتون الأخضر (المشقوق) والزيتون الأسود المجفف (المطمر) بالطرق التقليدية المحلية، دون أن تمر بمسالك التسويق، وهو ما يوفر من هذه الحصة معدل 5,2 كلغ/ للفرد/السنة من الزيتون و2,1 لتر/ للفرد/السنة من زيت الزيتون لمجموع سكان المجال المدروس[490]. بينما توجه كمية 3921,5 طن للتصبير، أي ما يمثل 17,1 % من مجموع الإنتاج، وهي كمية قليلة، بحكم توفر الجهة فقط على ستة وحدات صناعية مهيكلة ومتخصصة في التصبير بطرق عصرية وتحترم شروط السلامة

489- **PECQUEUR, B.; ITÇAINA, X.(2012):** op. cit. p. 53.

490- استخراجنا هذه النسب من معطيات المندوبية الإقليمية للفلاحة، بني ملال، 2017 + معطيات الإحصاء العام للسكان والسكنى، 2014.

الصحية[491]. أما الكمية الموجهة لاستخراج الزيوت بعد مرورها بمسالك تسويقية، فقد بلغت 17933,5 طن، أي ما يمثل 78,2 % من الإنتاج، ويبدوا أنها كمية مرتفعة، إذ بلغ إنتاج زيت الزيتون 3317,7 طن.

1.2.1. تثمين زيوت دير بني ملال يتطور بوثيرتين

بالموازاة مع توسع زراعة الزيتون في المنطقة، شهد قطاع زيت الزيتون اهتماما متجددا، تفسره محاولات عصرنة آليات ومعدات الوحدات الإنتاجية القائمة، وخلق وحدات جديدة على المحاور الطرقية، وداخل مجالات الإنتاج بالمناطق البعيدة نسبيا عن المحاور الطرقية الرئيسية.

جدول رقم (21): تطور عدد المعاصروكمية الزيت المستخرجة بإقليم بني ملال خلال الموسمين 2014/2015 و2015/2016

نوع الوحدة	المعاصر التقليدية		الوحدات العصرية	
الموسم	2014/2015	2015/2016	2014/2015	2015/2016
عدد المعاصر	315	334	29	35
القدرة الإجمالية للسحق (طن/السنة)	13855	9470	11343	12400
الكمية المسحوقة (الطن)	17495	32081	8237	8140
المعدل المتوسط المستخرج (%)	18	18	18	20
كمية الزيت المستخرجة (الطن)	3297,6	5651,1	1556,5	1576,6

المصدر: المديرية الجهوية للفلاحة لجهة بني ملال خنيفرة، قسم تنمية السلاسل الفلاحية، 2017

يلاحظ استمرار تزايد عدد المعاصر التقليدية، بل ويتم تعزيزها في المناطق الجبلية، ربما لأنها تعكس صورة تقاليد الماضي التي لا يزال الفلاح المحلي مرتبط بها، لأنها تعبر عن ذاته وهويته. إلا أن هذا العامل النفسي لا يكفي لتفسير الواقع الاقتصادي والاجتماعي المطبوع باستمرار الأنماط التقليدية التي ترمز لها المعاصر التقليدية[492]، ولكن أيضا، بفعل تنافسية تقنياتها المرتكزة على القوة البشرية والحيوانية ذات تكلفة منخفضة. كما أن امتلاك هذا النوع من المعاصر يكون في متناول بعض الأسر المحلية التي تسعى إلى كسب المكانة الاجتماعية والمنفعة المادية داخل مجتمعها.

ومع ذلك نلمس تحولا تدريجيا في تطوير هذه المعاصر التقليدية نحو إدماج معدات معاصرة واستعمال الطاقة الكهربائية، إلى جانب تزايد عدد الوحدات العصرية، إذ أصبحت تتعايش بالمجال المدروس، ثلاث أنواع من المعاصر: معاصر تقليدية، ومعاصر شبه عصرية ومعاصر عصرية.

وبالرغم من أن الوحدات العصرية في تزايد مستمر، وهذا له مزايا إيجابية في الرفع من كفاءة طرق الاستخراج والقدرة الإجمالية للسحق، إلا أن الإكراهات التي تواجه إنتاج زيت الزيتون، في كلا القطاعين التقليدي والعصري، يرتبط بامتثال المنتجين للممارسات والمعارف والمهارات الزراعية الموروثة التي رفعت منتوج زيت الزيتون المحلي إلى مصاف منتوج الرستاق. أي أن المشكلة تتعلق بمدى الالتزام بمعايير جودة المنتوج وليس بالكمية المنتجة.

فمن خلال تتبعنا الميداني لمراحل إنتاج زيت الزيتون خلال الموسمين الفلاحيين 2014/2015 و2015/2016، ابتداء من عملية الجني وصولا إلى عملية التعليب والتخزين، وذلك بزيارتنا لـ 48 معصرة تقليدية، و6 معاصر عصرية، أي ما يمثل 14,6 % من مجموع المعاصر بإقليم بني ملال، استخلصنا أن مشكل جودة الزيت تبدأ من عملية الجني، حيث يتم استعمال العصي في عملية إسقاط الزيتون، مما يلحق خدوشا بحباته واختلاطها بالتربة جراء سقوطها على الأرض،

491- المندوبية الجهوية للفلاحة، بني ملال خنيفرة، 2017 + بحث ميداني، 2017.

492- **LANDEL, P. A.; SENIL, N.; MAO, P. (2007):** op. cit., p. 105.

مرورا بعملية النقل والتخزين التي تتم في أكياس بلاستيكية، وصولا إلى استعمال معدات تقليدية بالمعاصر التقليدية وتعبئة الزيوت في عبوات لا تراعي شروط السلامة الصحية. كما سجلنا عدم وجود أي عملية محلية لمعالجة المرجان.

إن إدراج زيت زيتون دير بني ملال ضمن منتوجات الرستاق من زاوية أصالتها وتجدرها التاريخي والمهارات والمعارف المتراكمة في إنتاجها، لا يعني وعي جميع الفاعلين المحليين بهذه الخصائص والالتزام باحترامها عبر مختلف مراحل إنتاجها، وبالآفاق المتعددة التي تتيح توظيفها في التنمية الترابية المندمجة. فإذا كان من الممكن رصد العناية التي توليها الوزارة الوصية للمنتوج على المستوى المحلي، من خلال المخطط الجهوي للفلاحة، ومن خلال المشاريع المنجزة ميدانيا، فإن دراية ممارسة وتمثل التعاونيات المتخصصة والفلاحين المحليين لمنتوج الرستاق يبقى ضروريا، إذ لا ينبغي تغييب تأثير التحولات على الممارسات الزراعية المحلية، وعلى جودة منتوجات الرستاق. فبقدر ما أصبحت علامات الترميز عملا مستحدثا، تمتلك من خلالها منتوجات الرستاق سلطة التأشير على قوتها ومصداقيتها، نلاحظ في الجانب الآخر تحولات في الممارسات الزراعية التي تفقد منتوج الرستاق أصالته وخصوصيته.

وإذ كشف البحث الميداني أن 55 % من التعاونيات الفلاحية المبحوثة هي التي لها دراية بحمولات ودلالات منتوجات الرستاق والخصائص التي تميزها عن باقي المنتوجات المجالية الأخرى، نجد أن 27,3 % فقط من أصل هذه النسبة فقط هي التي تمتلك تصورا حول مخرجات توظيف هذه المنتوجات لخلق التنمية المحلية. ومن ثم يمكن أن نستنتج أن تثمين منتوج زيت الزيتون بالمجال الجغرافي لدير أطلس بني ملال الشمالي يتطور بأكثر من وثيرة، حيث نجد تباينا بين هؤلاء الفاعلين حول تصوراتهم وممارستهم لمنتوجات الرستاق، بين فئة تواكب تطور مفهوم منتوجات الرستاق وتوظيفاتها الممكنة، وفق المقاربة الرسمية للوزارة الوصية، ولكن ليس بالضرورة أن يكون وعيها بذلك محددا لاحترام معايير جودة الإنتاج. ونقيض ذلك، نجد فاعلين ليست لهم دراية بالمقاربة الترابية لمنتوجات الرستاق، ولكن مع ذلك، تشكل الممارسات العفوية لدى بعضهم أساس توافق شروط الإنتاج مع معايير جودة منتوجات الرستاق، مع افتقار هذه الفئة للتصور حول مسارات إدماج منتوجات الرستاق في إنتاج أنشطة تنموية أخرى مرتبطة بها، خاصة وأن القيمة التنموية لمنتوجات الرستاق لا تأتي فقط من سعرها، ولكن أيضا من توظيفاتها المتعددة لخلق أنشطة تنموية مندمجة، وإسهامها المتواصل في بناء المجالات الترابية التي تنتجها.

وقد سبق لدراسة أنجزت حول مقاربة أقطاب اقتصاد التراث[493] أن طرحت إمكانية إسهام جغرافية المعاصر التقليدية لزيت الزيتون بدير أطلس بني ملال في تعزيز السياحة الثقافية، لأن إنتاج زيت الزيتون في هذه المنطقة بمعايير جيدة يمكن أن يؤدي إلى حصولها على علامة الترميز المميزة. وبالرغم من أن التفاعل الذي يمكن أن يؤدي إلى الاندماج بين منتوجات الرستاق والقطاع السياحي، لم يتحقق بعد، إلا أن "زيوت دير بني ملال "[494] قد حصلت على علامة البيان الجغرافي[495] الذي تقدمت بطلبه "مجموعة ذات النفع الاقتصادي زيوت دير بني ملال". وهذا من شأنه أن يؤطر في المستقبل عمليات إنتاج الزيوت وفق المعايير التي تستجيب لشروط منتوج الرستاق.

493- **LANDEL, P. A.; SENIL, N.; MAO, P. (2007):** op. cit.,p. 105.

494- يشمل الموقع الجغرافي لإنتاج زيت الزيتون ذي البيان الجغرافي الجماعات الترابية المدروسة، إضافة إلى جماعة فم أودي، وخمس دواوير تابعة لجماعة بني ملال (أولاد اضريض، الصمعة، عين أسردون، أوربيع، آيت سعيد أويشو، آيت بوجو)، ودوار كفاي التابع لجماعة أولاد ايعيش.

495- قرار وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات رقم 1813.18،الصادر بتاريخ 11 يونيو 2018، الجريدة الرسمية عدد 6718، بتاريخ 18 أكتوبر 2018.

وينبغي أن نشير للمجهودات التي تبذلها منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي لتطوير عملية إنتاج زيت الزيتون، وتعزيز مكانتها كمنتوج الرستاق.

جدول رقم (22): الطاقة الاستيعابية ومتوسط الكمية المسحوقة (بالطن/ السنة) من طرف تعاونيات الزيتون بالمجال المدروس

اسم التعاونية	تعاونية الأطلس	تعاونية كوليزا	تعاونيات تيغبولا	تعاونيات تازروالت
الجماعة الترابية	آيت أم البخت	زاوية الشيخ	دير القصيبة	تاكَزيرت
عدد الأعضاء	120	120	210	90
الطاقة الاستيعابية (طن/ اليوم)	20	10	20	20
متوسط الكمية المسحوقة بالطن/ السنة	1200	200	1200	1200

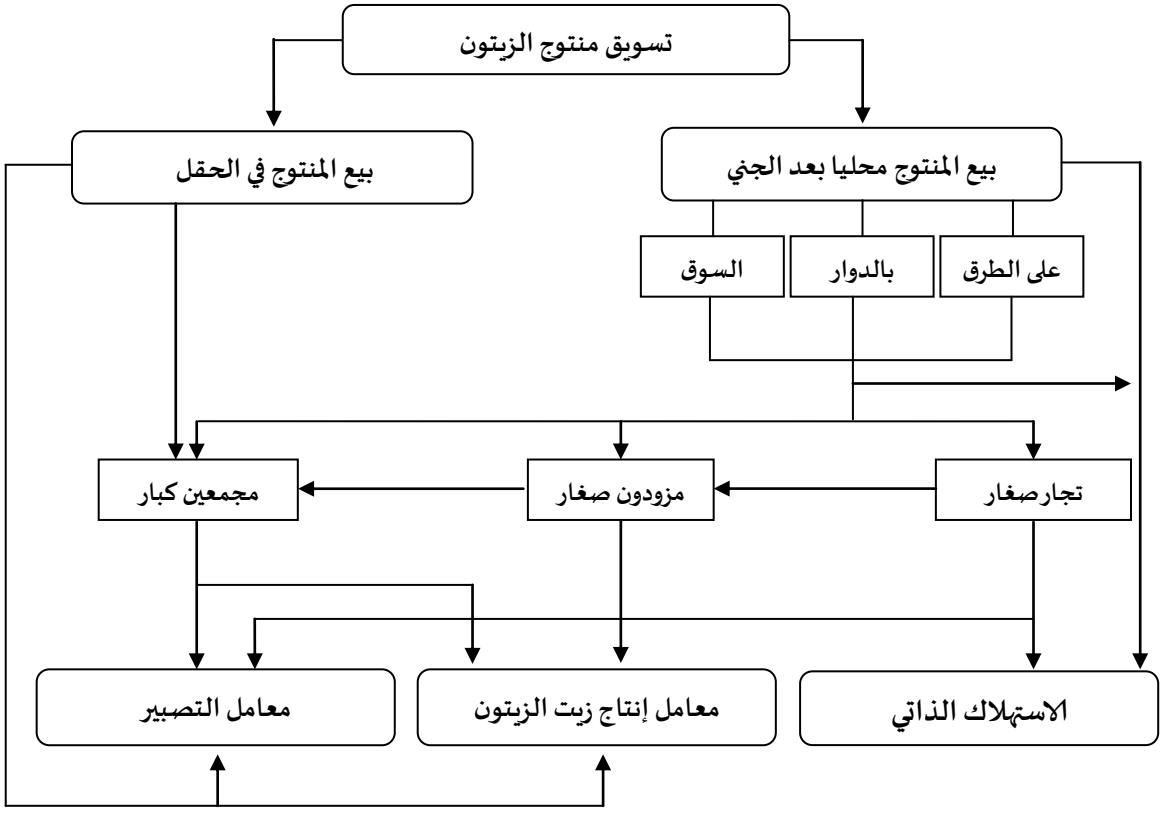
المصدر: بحث ميداني، 2017

يلاحظ أن تأثير التعاونيات في تأطير عمليات إنتاج زيت الزيتون لا زال ضعيفا، سواء على مستوى عدد الأعضاء الذي لا يتجاوز 540 عضوا، أو على مستوى كمية الزيتون المعالجة، ويرتبط هذا الضعف بالإكراهات التي تواجه منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني التي سنتطرق لها بالتفصيل في الفصل اللاحق.

2.2.1. تسويق منتوج الزيتون يخضع لسيطرة الوسطاء

يعبر تحديد مسارات تسويق منتوج الزيتون عن نمط الحكامة الترابية المحلية لكونه يحيل على تنسيق الفاعلين المحليين، وعلى أشكال تثمين منتوجاتهم خلال هذه المرحلة الإنتاجية.

خطاطة رقم (6): مسالك تسويق منتوج الزيتون بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي



المصدر: المديرية الجهوية بني ملال خنيفرة، 2017+ عمل شخصي

يمر منتوج الزيتون بقنوات تسويق معقدة. إذ يلاحظ أن 60 % منه يباع في الحقل (قبل الجني)، ولكن هذه النسبة تخضع في المراحل الموالية لعمليات البيع عبر الوسطاء قبل الوصول إلى مراحل الإنتاج النهائية. أما 10 % فتباع محليا،

بعد الجني، على الطرقات وفي دكاكين الدواوير والأسواق المحلية، ولكن بدورها تصير نحو التجار الصغار والمجمعين الكبار. في حين توجه 10 % مباشرة نحو معاصر استخراج الزيت ومعامل التصبير، أما 18 % فتباع للوسطاء، بينما تباع 2 % الباقية بطرق مختلفة. ومن هنا يستنتج أنه باستثناء 10 % التي توجه مباشرة من الحقل نحو المعاصر ووحدات التصبير، فإن 90 % من مجموع الكمية التي يتم تسويقها، كلها تمر عبر الوسطاء من تجار صغار ومزودين صغار ومجمعين كبار قبل أن تصير إلى معاصر استخراج الزيت أو معامل التصبير أو الاستهلاك الذاتي[496]. وبذلك يمكن القول أن تسويق منتوج الزيتون لا يخضع لأي تنظيم، من شأنه أن يضمن التجارة المنصفة والعادلة لهذا المنتوج المصنف ضمن منتوجات الرستاق.

وإذا كانت هذه المرحلة الإنتاجية تكشف عن حجم الخسائر المادية التي تلحق بالمنتجين الأصليين (الفلاح وأسرته والعمال) جراء احتكار الوسطاء للسوق، وشراء المنتوج بأسعار منخفضة، تتراوح بين 3 و4,5 دراهم، في حين يباع في آخر حلقة تسويق بسعر يتراوح بين 7 و8 دراهم[497]، فإنها تؤكد غياب العدالة الترابية المبنية على الثقة والحوار والإنصاف في المبادلات وإنعاش المنتجات المحلية التي يمكن أن تضمن للمُنتِج المحلي إمكانيات الاستفادة من تحويل منتوجه محليا، لخلق قيم إستعمالية إضافية، وتوظيف العادات والمهارات والمعارف المحلية التي تعطي للمنتوج خصوصياته وتفرده وأصالته، إذ على نقيض ذلك يتم فصل المنتوج عن منتجيه الحقيقيين، وإخضاعه لمنطق السوق الرأسمالية، وهذا يتنافى مع الوظيفة الممكن أن تؤديها منتوجات الرستاق في التنمية، خاصة حينما تصبح موضوع اشتغال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. كما أنه ليس هناك ارتباط واضح بين المنتوج الزراعي والصناعة المرتبطة به في إطار تطوير سلاسل الإنتاج، مما يعكس حالة من "الاغتراب الترابي"، بفقدان المنتوج المحلي لأصالته وتجدره، وحرمان الساكنة المحلية من فرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

كما يبين هذا النمط من التسويق أيضا، هشاشة الفعل الترابي لمنظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني المحلية، التي لم تستطع هيكلة القطاع وتثمين منتوجاته، رغم أن عدد التعاونيات المتخصصة في قطاع الزيتون بلغ 10 تعاونيات بالمجال المدروس إلى حدود سنة 2015[498]. وبذلك يتم تسويق نسبة مهمة من المنتوج خاما خارج جهة بني ملال خنيفرة، وبالدرجة الأولى في كل من قلعة السراغنة ومراكش[499].

2. الخروب مورد ترابي بمؤهلات مهمة يحتاج إلى الادماج في مقاربة التنمية

يعتبر الخروب من أصناف الأشجار المنتشرة بمنطقة حوض البحر المتوسط، وقد أحيطت باهتمام ملحوظ خلال العقود الأخيرة، خاصة مع إدماج جميع أجزائها في الصناعة الغذائية والصيدلة والتجميل وصناعة الأعلاف، ومع تنامي

496- **Direction Régionale de l'Agriculture de Béni Mellal Khenifra, Division du Développement des Filières Agricoles (2017):** bilan oléicole définitif au titre de la campagne, 2015/2016 et prévisionnel 2016-2017 de la région Béni Mellal Khenifra, p. 19.

497- **Direction Régionale de l'Agriculture de Béni Mellal Khenifra, Division du Développement des Filières Agricoles (2017):** bilan oléicole définitif au titre de la campagne, 2015/2016 et prévisionnel 2016-2017 de la région Béni Mellal Khenifra, p. 19.

498- بحث ميداني، 2017.

499- **Direction Régionale de l'Agriculture du Tadla-Azilal (2011):** étude sur l'identification et le développement des produits de terroir dans la région du Tadla-Azilal, phase 1, Version Définitive, p. 32.

الوعي بأهميتها الايكولوجية المتمثلة في مقاومة الجفاف والتعرية وحماية العديد من الأصناف النباتية الأخرى بظلها[500]. ونتيجة ارتفاع قيمة منتوجاتها في الأسواق واهتمام مخطط المغرب الأخضر بتثمين سلسلة إنتاجها، فقد بلغت المساحة التي تشغلها وطنيا إلى 26000 هكتار، أي14 % من مجموع المساحة التي تحتلها أشجار الخروب عالميا، وارتفع الإنتاج الوطني إلى 72000 طن/ سنة ليحتل بذلك المغرب المرتبة الثانية عالميا[501].

وقد شكلت المزايا الاقتصادية والبيئية للخروب، وانتظام المجموعات البشرية المحلية حول استغلاله، الدافع الأساسي في بحث وضعيته بالجماعات الترابية المدروسة، افتراضا منا أن هذا المورد الترابي يشكل إحدى روافع التنمية بالمنطقة، انطلاقا من خصوصيته التي تمنحه قوة تنافسية في الأسواق، ولكونه يدخل ضمن منتوجات الرستاق[502] التي تتهيكل حوله أنشطة المجموعات البشرية المحلية، خاصة في التنظيمات التعاونية، مما قد يجعل منه موضوعا ناظما لخلق وتعزيز تنسيق الجهود بين الفاعلين المحليين لتحقيق التنمية الترابية.

1.2. شجر الخروب: مورد أساسي من المشهد الفلاحي والغابوي لدير أطلس بني ملال الشمالي

تنتشر أشجار الخروب بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي مساحة تناهز 39974 هكتار[503]، وتحقق إنتاج يصل إلى 6550 طن[504]، مما جعل منها عنصرا يهيكل المشاهد الفلاحية والغابوية بالمنطقة.

جدول رقم (23): توزيع مساحة و إنتاج الخروب بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي خلال موسم 2012-2013

المساحة والإنتاج / الجماعة الترابية	المساحة بالهكتار		الإنتاج بالطن	
	العدد	نسبة (%)	العدد	نسبة (%)
آيت أم البخت	11118	27,8	1628	24,9
دير القصيبة	15289,6	38,2	3297	50,3
تانوغة	2774,3	6,9	256	3,9
تاكزيرت	5401,7	13,5	616	9,4
فم العنصر	5390,1	13,5	753	11,5
المجموع	39973,7	100	6550	100

المصدر: المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر، 2017

نلاحظ من خلال الجدول، أن الجماعة الترابية لدير القصيبة تحظى بنسبة 38,2 % من مجموع المساحة الإجمالية التي تحتلها أشجار الخروب بالمجال المدروس، لكنها تستحوذ على أكثر من نصف الإنتاج 50,3 %، أما الجماعة الترابية لآيت أم البخت فرغم توفرها على نسبة 27,81 % من مساحة أشجار الخروب بالمجال المدروس فلم تساهم في الإنتاج إلا بنسبة 24,9 %، لكن الجماعتين الترابيتين تاكزيرت وفم العنصر، فرغم احتضانهما لنسبة 13,5 % لكل منهما فيختلفان من حيث الإنتاج، حيث تنتج الأولى ما نسبته 9,4 % والثانية 11,5 %، أما الجماعة الترابية لتانوغة فتشغل

500- **BENMAHIOUL, B.; KAÏD-HARCHE, M.; DAGUIN, F. (2011):** Le caroubier, une espèce méditerranéenne à usages multiples, forêt méditerranéenne, Tome 32, N° 1, p. p 54-55.

501- **FAOSAT 2008**. http://www.fao.org/3/a-i0100f.pdf, consulté en date du 22décembre 2017.

502- **Direction Régionale de l'Agriculture du Tadla-Azilal (2011):** étude sur l'identification et le développement des produits de terroir dans la Région du Tadla-Azilal, identification et caractérisation des produits de terroir et délimitation des terroirs de leur production et détermination du niveau d'organisation des acteurs du secteur, phase 1, Version Définitive, p. 37.

503- تبدو هذه المساحة كبيرة لأنه تم حساب ضمنها حتى المناطق ذات كثافات ضعيفة جدا، وليس احتساب المساحة التي تشغلها الأشجار فقط

504- Direction Régionale des Eaux et Forets et a la Lutte Contre la Désertification de Tadla-Azilal, 2014.

منها أشجار الخروب 6,94 % من مجموع مساحة الخروب بالمجال المدروس ولا تساهم في الإنتاج إلا بنسبة 3,9 % من مجموع إنتاج الخروب بالمجال المدروس.

2.2. العوامل المفسرة لتباين الإنتاج بين الجماعات الترابية

يعزى التباين الملاحظ بين المساحة والإنتاج بالجماعات الترابية إلى عوامل مركبة، بعضها مرتبط بالأنظمة العقارية السائدة بكل جماعة ترابية وبكثافة أشجار الخروب وبنيتها المختلطة مع الأشجار الأخرى، وبعضها الآخر يرتبط بتمايز البنية الطبوغرافية والظروف التاريخية لممارسة غراسة الخروب، وبمدى استفادة كل جماعة من مشاريع تطوير هذه الغراسة خاصة في إطار مخطط المغرب الأخضر.

1.2.2. النظام العقاري عامل مؤثر على إنتاج الخروب

يختلف حجم إنتاج الخروب تبعا للوضعية العقارية للأراضي. فالملك الخاص ينتج 73,4 % من مجموع حجم الإنتاج رغم أنه لا يمثل سوى 41 % من مجموع المساحة الإجمالية التي تحتلها أشجار الخروب بالمجال المدروس، أما الملك الغابوي فلا يساهم سوى بنسبة 26 % في الوقت الذي يشغل 56,9 % من مجموع المساحة الإجمالية التي تحتلها أشجار الخروب، في حين تنتج أراضي الجموع 0,6 % من مجموع الإنتاج رغم أنها تحتل 2,1 % من مجموع المساحة الإجمالية التي تحتلها أشجار الخروب بالمجال المدروس.

جدول رقم (24): توزيع نسب مساحة الخروب و إنتاجه حسب الوضعية العقارية بالجماعات التربية المدروسة لموسم 2012/ 2013

النظام العقاري / الجماعة الترابية	نسب المساحة والإنتاج حسب الوضعية العقارية						المجموع	
	الملك الخاص		الملك الغابوي		ملك الجموع			
	المساحة %	الإنتاج %	المساحة %	الإنتاج %	المساحة %	الإنتاج %	مساحة %	الإنتاج %
آيت أم البخت	12,2	19,2	13,5	5	2,1	0,6	27,8	24,9
دير القصيبة	23,3	43,9	14,9	6,5	0	0	38,2	50,3
تانوغة	1,4	2	5,6	1,9	0	0	6,9	3,9
تاكَزيرت	2,2	3,8	11,3	5,6	0	0	13,5	9,4
فم العنصر	1,9	4,5	11,6	7	0	0	13,5	11,5
المجموع %	41	73,4	56,9	26	2,1	0,6	100	100

المصدر: المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر، 2017

ويفسر ارتفاع حجم الإنتاج بالملك الخاص، مقارنة بالأنظمة العقارية الأخرى، بالعناية التي يوليها الفلاح لحيازته الخاصة، ولكن يمكن أن يرتبط أيضا بكثافة أشجار الخروب وبنيتها المختلطة بالأنواع الشجرية الأخرى.

2.2.2. كثافة أشجار الخروب عامل مفسر لتباين حجم الإنتاج

يقدم المشهد الفلاحي بالمجال المدروس أشجار الخروب متفرقة أو كعناصر تدخل في بنية المشهد الغابوي مع باقي الأشجار الأخرى كالبلوط الأخضر والعفصية، إذ نادرا ما تشكل غراسة الخروب مزارع حقيقية كما هو الحال بالنسبة لغراسة الزيتون والتين والليمون.. وهذا ما جعل كثافتها غير متجانسة، ومن ثم يصعب معه تحديد المردودية بدقة. ونتيجة لذلك، قمنا بتصنيف مجالي لكثافة لانتشار أشجار الخروب بالمجال المدروس، وذلك بإتباع المنهجية التالية:

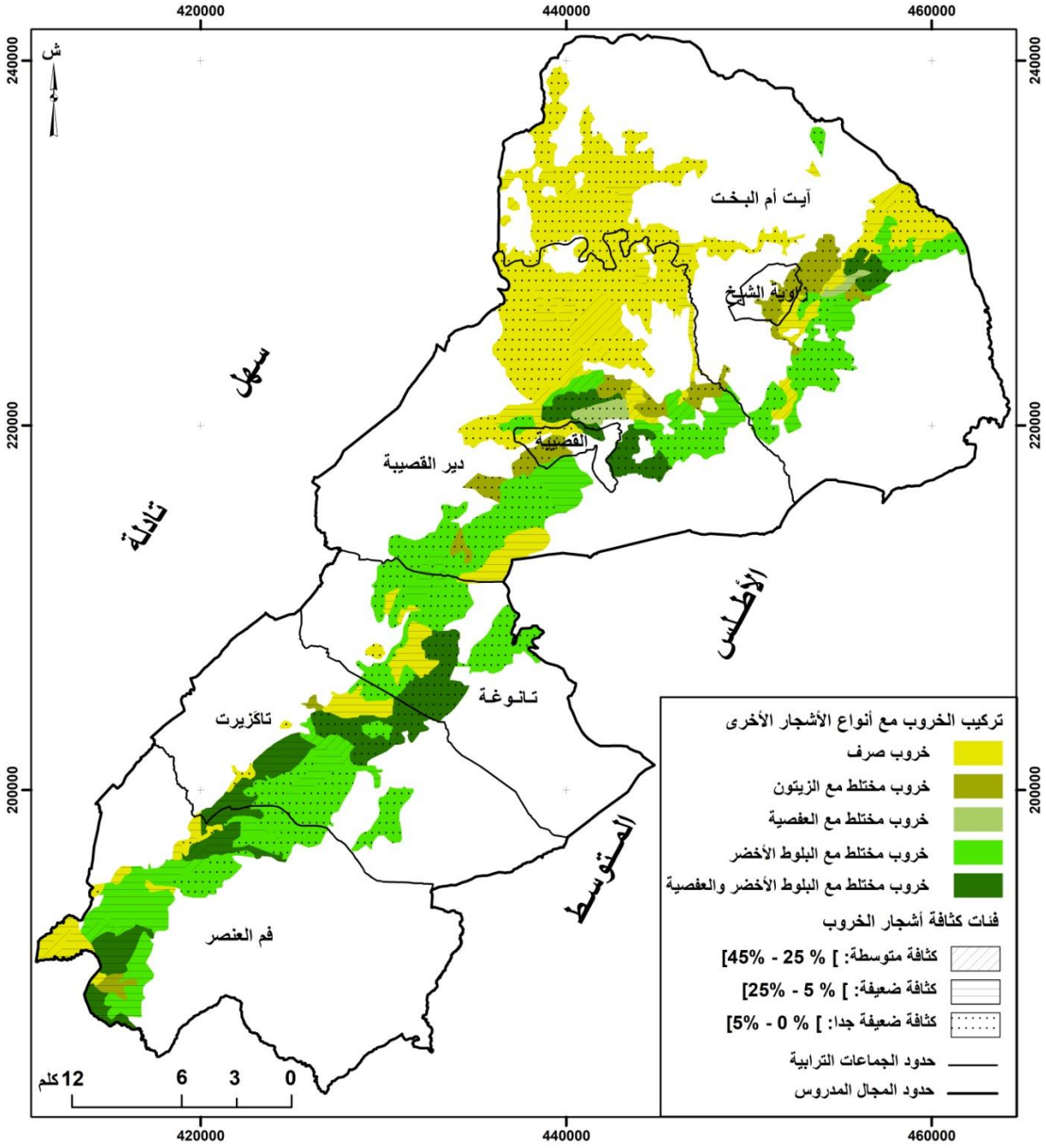
* كثافة مرتفعة في المساحات التي تشغل فيها أشجار الخروب أكثر من 45 %.
* كثافة متوسطة في المساحات التي تشغل فيها أشجار الخروب ما بين 45 %- 25 %.

* كثافة ضعيفة في المساحات التي تشغل فيها أشجار الخروب ما بين 24 % - 5 %.

* كثافة ضعيفة جدا في المساحات التي تشغل فيها أشجار الخروب أقل من 5 %.

ونتيجة لذلك حصلنا على نتائج كما تبينها الخريطة التالية:

خريطة رقم (20): توزيع كثافة أشجار الخروب وتركيبتها مع باقي الأصناف الشجرية الأخرى بالجماعات الترابية المدروسة



المصدر: المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر، بني ملال، 2017 (إنجاز: حافظ الشرك)

وقد تبين أن التوزيع غير المتكافئ لكثافة أشجار الخروب، ولبنية تركيبتها مع باقي الأنواع الشجرية الأخرى هو ما يفسر وجود ارتباط قوي بين هذه الظاهرة وحجم الإنتاج بالجماعات الترابية المدروسة.

جدول رقم (25): توزيع نسب مساحة و إنتاج الخروب حسب كثافة أشجارها بالجماعات الترابية المدروسة خلال موسم 2012/2013

الجماعة الترابية	نسب المساحة والإنتاج حسب نوع كثافة أشجار الخروب						النسبة(%)	
	متوسطة ما بين45 % و25 %		ضعيفة ما بين24 % و5 %		ضعيفة جدا: أقل من 5 %			
	المساحة %	الإنتاج %	المساحة %	الإنتاج %	المساحة %	الإنتاج %	المساحة %	الإنتاج %
آيت أم البخت	0,69	1,69	4,57	7,98	22,55	15,19	27,81	24,86
دير القصيبة	0,89	4,33	9,54	21,55	27,82	24,46	38,25	50,34
تانوغة	0	0	1,39	1,40	5,55	2,5	6,94	3,90
تاگزيرت	0,67	1,37	4,63	4,32	8,22	3,71	13,51	9,40
فم العنصر	0,85	1,81	6,87	7,23	5,77	2,46	13,48	11,50
النسبة %	3,10	9,20	26,99	42,48	69,91	48,32	100	100

المصدر: **DREFLCD, Tadla-Azilal, étude de la filière caroubier dans le Dir de Béni Mellal, 2014, p. 82**

- **الكثافات المتوسطة:** تغطي 3,10 % من مجموع المساحة التي تشغلها أشجار الخروب بالجماعات الترابية القروية المدروسة، ولكنها تساهم بنسبة 9,20 % من مجموع الإنتاج. مع وجود تفاوتات بسيطة بين الجماعات الترابية، لكنها تعبر عن وجود تناسب بين المساحة وحجم الإنتاج، باستثناء الجماعة الترابية لدير القصيبة التي حققت نسبة إنتاج 4,33 % رغم أنها لا تتوافر إلا على نسبة 0,89 % مجموع مساحة أشجار الخروب ذات كثافة متوسطة.

- **الكثافات الضعيفة:** تشغل نسبة مساحة 26,99 % وتساهم في مجموع الإنتاج بنسبة 42,32 %. ويلاحظ أن الجماعة الترابية لدير القصيبة تحقق لوحدها نسبة 21,55 % من مجموع الإنتاج ضمن فئة الكثافة الضعيفة رغم أنها لا تتوفر منه سوى على نسبة 9,54 % من مجموع مساحة التي تغطيها أشجار الخروب بالمجال المدروس.

- **الكثافات الضعيفة جدا:** تحتل نسبة 69,91 % من مجموع مساحة أشجار الخروب بالمجال المدروس، ولا تساهم في مجموع الإنتاج إلا بنسبة 48,32 %. كما سجل تفاوت بين الجماعات الترابية من حيث المساحة والإنتاج، حيث تحتكر جماعة الترابية لدير القصيبة 27,82 % من مجموع مساحة أشجار الخروب ذات كثافة ضعيفة جدا، وتنتج منها ما نسبته 24,46 %، تليها الجماعة الترابية لآيت أم البخت التي تحتضن نسبة 22,55 % من مساحة الخروب ذات كثافة ضعيفة جدا، وتنتج منه ما نسبته 15,19 % من إنتاج هذا المجال. أما باقي الجماعات الترابية الأخرى (تاگزيرت، فم العنصر، تانوغة) فلا تساهم في مجموع الإنتاج ضمن الكثافات الضعيفة جدا إلا بنسبة 8,67 %، رغم أنها تغطي منها نسبة مساحة تصل 19,54 % من مجموع مساحة أشجار الخروب بالجماعات الترابية القروية للمجال المدروس.

نستنتج أن حجم الإنتاج يتراجع مع تراجع كثافة أشجار الخروب، باستثناء الجماعات الترابية لدير القصيبة وآيت أم البخت التي تحقق نسبة 39,7 % من مجموع الإنتاج انطلاقا من نسبة مساحة 50,3 % التي تحتلها الكثافات الضعيفة جداً، وهذا ما يشير إلى وجود عوامل أخرى تتحكم في حجم الإنتاج.

3.2.2. المشاريع التقنية والتنظيمية عامل مؤثر في تباين حجم الإنتاج

يرتبط تباين المساحة التي تشغلها أشجار الخروب وحجم إنتاجها حسب الجماعات الترابية المدروسة وحسب الأنظمة العقارية بتباين وقع المشاريع التقنية والتنظيمية الموجهة لتطوير سلسلة إنتاج الخروب بالمنطقة.

ومن المعلوم أن سلسلة إنتاج الخروب أصبحت تحظى بعناية خاصة في مخططات الدولة، وخاصة تلك التي تدخل في إطار مخطط المغرب الأخضر، وبرنامج العمل للمندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر 2012-2016، في

محوريه الثاني والثالث المتعلقين بإعادة تأهيل النظم الغابوية، وتأهيل علاقة القطاع بمحيطه[505].

- تدخلات المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر: قامت بعدة مشاريع التشجير والتطعيم.

جدول رقم (26): عمليات تشجير وتطعيم شجر الخروب بالملك الغابوي في المجال المدروس ما بين سنتي2006-2012

نوع العملية / الجماعة	التشجير بالهكتار			التطعيم بالهكتار		
	م. المشجرة	م. الناجحة	النجاح (%)	المساحة	عدد الأشجار المعالجة	النجاح (%)
آيت أم البخت	680	97,8	14,4	0	0	0
دير القصيبة	100	5	5	1900	6667	6,12
تانوغة	0	0	0	0	0	0
تاكَزيرت	0	0	0	0	0	0
فم العنصر	88	8,8	10	0	0	0
المجموع/(%)	868	111,6	12,86	1900	6667	6,12

المصدر: المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر، جهة بني ملال خنيفرة، 2017

تبين معطيات الجدول أن ثلاث جماعات ترابية هي التي استفادت من عمليتي التشجير والتطعيم الذي قامت به المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر، ورغم أن نسب النجاح لم تتجاوز 12,86 % بالنسبة للعملية الأولى و6,12 % بالنسبة للثانية، إلا أنها انعكست ايجابيا على تزايد مساحة الخروب وحجم الإنتاج بالملك الغابوي.

إن ضعف نسب نجاح عملية التشجير والتطعيم يطرح سؤال حول تأهيل علاقة القطاع بمحيطه الذي وضعته المندوبية السامية ضمن محاور برنامج العمل 2012-2016، خاصة أمام وجود تناقض بين مضمون هذا البرنامج الذي يسعى إلى التشاركية ومضامين التشريع الغابوي المثقل بالزجر والعقوبات[506] وافتقاره للمقاربات السوسيو-اقتصادية والتشاركية الهادفة إلى تنمية الاقتصاد الغابوي، هذا، إضافة إلى استحضار عدم التزام المقاولين، أصحاب الصفقات، بمعايير الجودة والصيانة والتتبع أثناء تنفيذ هذه المشاريع.

كما قامت المندوبية بإحداث مشتل "الدروة" بتاكَزيرت منذ 1995، لتحسين جودة شجرة الخروب وضمان شروط إنباتها وإنتاجها. وقد بلغ إنتاجه ما بين 2003 و2011 متوسط 52631 شتلة/ السنة[507]. كما ساهمت في تنظيم الساكنة المجاورة للغابة في إطار تعاونيات الخروب وعقد شراكات معها، والقيام بزيارات ميدانية وحملات تحسيسية لتتبع سلسلة إنتاج الخروب وتقييمها.

- مخطط المغرب الأخضر: ارتكزت تدخلات المديرية الإقليمية للفلاحة قبل استراتيجية مخطط المغرب الأخضر على التحسيس والتأطير التقني للفلاحين على مستوى التطعيم والتشجير، ومع تنزيل استراتيجية مخطط المغرب الأخضر، أدرج المخطط الجهوي للفلاحة ضمن اهتماماته عصرنة القطاع بهدف الرفع من قدراته التنافسية حتى يتكيف مع الأسواق العالمية، وتعزيز الفلاحة التضامنية عن طريق تنطيم الفاعلين المحليين وتثمين المنتوجات المجالية. وفي هذا الإطار، وجهت ستة مشاريع لتطوير سلسلة الخروب بجهة تادلة أزيلال، أي ما يمثل 9 % من مجموع مشاريع مخطط المغرب الأخضر بالجهة آنذاك. وقد استفادت الجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي من ثلاثة مشاريع تمثلت

505- المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر، برنامج العمل (2012-2016)، ص. ص. 20-23.

506- ظهير شريف بتاريخ 23 ذي الحجة 1335 الموافق 10 أكتوبر 1917 المتعلق بحفظ الغابات واستغلالها.

- ظهير 20 شتنبر 1976 بمثابة قانون 1.76.350، منشور بالجريدة الرسمية عدد 3334 بتاريخ 22/09/1976، ص. 2915.

507- المديرية الجهوية للمياه والغابات ومحاربة التصحر، جهة بني ملال خنيفرة، 2017.

في تطعيم 20000 شجرة وتشجير 4000 هكتار وإنشاء وحدة معالجة الخروب بالجماعة الترابية لدير القصيبة، ذات قدرة استيعابية لمعالجة 4000 طن/ السنة[508].

- **القطاع التعاوني:** إلى حدود سنة 2010 تأسست، بالمجال المدروس، ستة تعاونيات متخصصة في تطوير سلسلة إنتاج الخروب، وانخرطت في الاتحاد التعاوني للخروب بإقليم بني ملال سنة 2012، استجابة لحل الإشكالية المؤسساتية وتفعيلا لمبدأ التشاركية الذي يهدف إلى حكامة القطاع. وقد قامت هذه التعاونيات بتطعيم 1012 شجرة، وتشجير 19,5 هكتار ما بين 2011 و 2012 بلغت نسبة نجاحه 20 % وهي نسبة تبقى ضعيفة بسبب نقص الموارد المالية ووسائل الري وحراسة المزارع الصغرى، وعدم التمكن من تقنيات تطعيم الأشجار الكبيرة السن[509].

- **القطاع الخاص**: باستثناء تزويد الفلاحين بنسبة 80 % من حاجياتهم من التشتلات المطعمة، انطلاقا من مشتل "الدروة" بتاكَزيرت، ظلت مبادرات الفلاحين الخواص ذاتية في التشجير والتطعيم. وقد تبين من البحث الميداني أن أشجار الخروب بالملك الخاص تتجدد تلقائيا بفعل منع الرعي. لكن إدخال شتلات من خارج المجال، خاصة المستوردة من سوس، أثر سلبا على سلسلة إنتاج الخروب لأنها لا تلائم خصوصية البيئة المحلية.

3.2. الخروب مورد استراتيجي لتنمية المنطقة لكنه يعاني من مشاكل التحويل والتسويق

لتأكيد مكانة الخروب، كمورد ترابي استراتيجي، يمكن الرهان عليه في تحقيق التنمية، ينبغي استحضار مساهمته في الاقتصاد المحلي ودوره في تنظيم الفاعلين، إضافة إلى مزاياه البيئية.

فقد بلغ مجموع عائدات الخروب بالقطاع الخاص 16171730 درهما ما بين سنتي 2005-2012، أي ما يعادل 2021466,30 درهما في السنة، أما القطاع الغابوي فقد بلغت عائداته 8224578 درهما ما بين سنتي 2000-2010، أي ما يعادل 747688,9 سنويا. في حين حقق القطاع التعاوني عائدات بلغت 1350399 درهما ما بين 2010- 2012، أي بمتوسط سنوي يعادل 450133 درهما في السنة[510]. وتبقى هذه الأرقام قابلة للارتفاع مع تجاوز إكراهات التهريب وتطعيم الأشجار غير المثمرة وتكيف عمليات التشجير وتعزيز علميات الانتظام في التعاونيات وتطوير البنيات التحتية المرتبطة بالإنتاج والتصنيع والتسويق.

أما على المستوى البيئي، فأشجار الخروب تقوم بوظائف إيكولوجية تتمثل في مقاومتها للجفاف وضعف احتياجاتها من الماء ومقاومة الحرائق، كما أن استغلال منتوجاتها لا يطرح أي مشاكل بيئية على نقيض نظيرتها من الزيتون التي تخلف مستخلصاتها من المرجان تأثيرات بيئية، كما أن مردوديته في المناطق البورية تكون مرتفعة مقارنة مع المغروسات والمزروعات الأخرى كالزيتون واللوز والشعير[511]. ولذلك فإن تثمين سلسلة الخروب تشكل إحدى الأجوبة المحلية لتحقيق تنمية ترابية مستدامة، إذ يؤدي تكثيف زراعتها إلى تخفيف الضغط على الفرشة المائية، وتقليل مخاطر التعرية والفيضانات والحرائق والتلوث.

غير أن سلسلة الخروب تواجه إكراهات الإنتاج والتجميع والتسويق تحول دون فعالية وظائفها التنموية، وتتمثل

508- المندوبية الجهوية للفلاحة، جهة بني ملال خنيفرة، 2016.

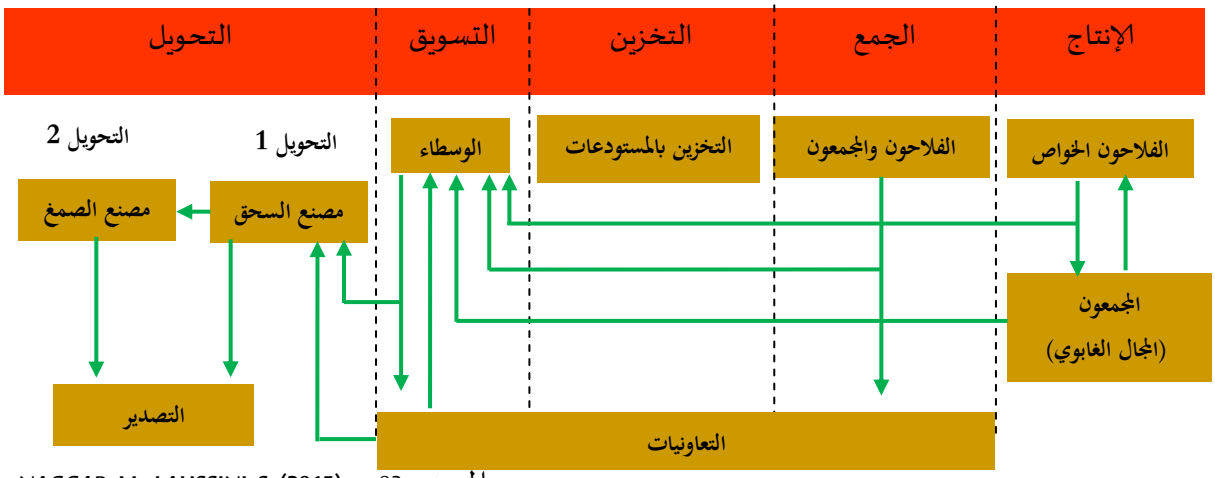
509- المديرية الجهوية للمياه والغابات ومحاربة التصحر، جهة بني ملال خنيفرة، 2017.

510- **DREFLCD,** Tadla-Azilal, étude de la filière caroubier dans le Dir de Béni Mellal, Rapport N°2 : gestion antérieure et cartographie des formations de caroubier, 2014, p. p. 50- 51 -52.

511- **SBAY, H. (2014):** le caroubier au Maroc un arbre d'avenir, centre de recherche foristiere , collection Maroc nature.

في ما تلخصه الخطاطة التالية:

خطاطة رقم (7): مسالك تدفق منتوج الخروب المنتج بالمجال المدروس



المصدر: NAGGAR, M.; LAHSSINI, S. (2015):, p. 03

تبين هذه الخطاطة أن منتوج الخروب يمر بخمسة مراحل أساسية، فانطلاقا من مرحلة الإنتاج الذي يقوم به الفلاحون الخواص والمجمعون في المجال الغابوي، يوجه الإنتاج مباشرة نحو مصانع السحق والسمغ لتحويله أو إلى تصديره، كما يمكن أن يتدخل فاعلون آخرون من فلاحين ومجمعين وتعاونيات لجمعه من المنتجين الأصليين وتخزينه أو/و بيعه للوسطاء قبل أن يصل إلى عملية التحويل في المصانع الوطنية أو تصديره نحو الخارج.

ويبدو أن تعدد الوسطاء ينعكس على استفادة المنتجين الحقيقيين من عائدات هذا المورد، ويكشف عن ضعف تدبير التعاونيات المحلية لسلسلة منتوج الخروب.

- **إكراهات الإنتاج:** تمثل أشجار الخروب غير المثمرة 52 % في القطاع الخاص و70 % في المجال الغابوي[512]، وبالرغم من التداعيات السلبية لهذا المشكل على حجم الإنتاج، إلا أن تكثيف عمليات التطعيم يفتح آفاقا واعدة لمضاعفة الإنتاج، إذ يمكن للشجرة الواحدة أن تنتج ما بين 200-250 كلغ في السنة بعد 18 سنة من تطعيمها. كما أن المساحات التي تم تشجيرها تبقى ضعيفة. فقد تم غراسة 288000 شجرة ما بين سنتي 2005- 2010، إلا أن نسبة النجاح لم تتجاوز 13 %، كما أن الشتلة تحتاج لمدة 6 سنوات للتأكد من جنسها، إن كانت منتجة أو غير منتجة، ولمدة 12 سنة لبلوغ إنتاج 45 كلغ في السنة[513].

- **إكراهات التجميع:** يتم تجميع منتوج الخروب من قبل المُجَمِّعِين بالمجال الغابوي، ومن طرف المالكين بالقطاع الخاص، وقد عبرت تعاونيات الخروب المبحوثة بنسبة 100 % أنها لا تستفيد من حق امتياز لاستغلال الملك الغابوي، في مقابل يتم تفويته للخواص[514]، وذلك بفعل محدودية السيولة النقدية للتعاونيات، وعدم وضوح المساطر المتبعة في استغلال الملك الغابوي اتجاه المؤسسات المعنية. وهذا القطاع الذي يفترض أن يوجه لتطوير إمكانيات الاقتصاد

512- **Direction Régionale de l'Agriculture du Tadla-Azilal (2011):** étude sur l'identification et le développement des produits de terroir dans la Région du Tadla-Azilal, identification et caractérisation des produits de terroir et délimitation des terroirs de leur production et détermination du niveau d'organisation des acteurs du secteur, phase 1, Version Définitive, p.38.

513- المديرية الجهوية للمياه والغابات ومحاربة التصحر، جهة بني ملال خنيفرة، 2017.

514- بحث ميداني، 2017.

الاجتماعي والتضامني أصبح مجالا للاحتكار من طرف المستثمرين الخواص والوسطاء.

إن تعقد مساطر التجميع، خاصة المتعلقة باستغلال الملك الغابوي يطرح أيضا عدة تجاوزات، كحيازة ونقل المنتوج بدون ترخيص، إذ تم حجز ومصادرة 41 طن من منتوج الخروب الغابوي بالجماعة الترابية لدير القصيبة وحدها ما بين سنتي 2003-2012[515]، وإذا احتملنا وجود تجاوزات غير مضبوطة، فإن كميات مهمة من منتوج الخروب الغابوي غير مسجلة ضمن مجموع الإنتاج المصرح به رسميا.

- **إكراهات التسويق:** تتمثل أولى مشاكل التسويق التي تعاني منها سلسلة إنتاج الخروب في عدم الإلمام بمصير منتوج الخروب بعد تسويقه، وهذا ما يترتب عنه الانفصال بين أماكن الإنتاج وأماكن الاستهلاك، مما يطرح سؤالا حول مسألة الديمقراطية، فحسب (PECQUEUR, B., ITÇAINA, X. 2012) يؤدي تجريد الفاعلين من إنتاجهم إلى إبعادهم عن التحكم في اختياراتهم، وبالتالي عن الخيارات الجماعية التي تواجههم[516]. وهو نفس المشكل الذي يطرحه منتوج الخروب في مجالنا المدروس، فعدم الإلمام باستعمالات المنتوج يؤدي إلى فقدان العديد من القيم التي يمكن أن تترتب عن تثمين المنتوج على المستوى المحلي، فبالإضافة إلى عدم الاستفادة من تثمين المنتوج محليا، نجد أن أرباب الوحدات الصناعية يدفعون ثمن البذرة فقط، ويستفيدون من اللبابة مجانا. فعدم تثمين المنتوج على المستوى المحلي لا ينتج عنه ضياع القيم الاقتصادية ومناصب الشغل التي يمكن أن تنتج عن ذلك، ولكن أيضا، لموضوع العمل القمين بتوحيد جهود الفاعلين المشتغلين على هذا المنتوج على المستوى المحلي، وبقيمة المنتوج، حيث يفقدها، كمنتوج الرستاق حينما يتم تسويقه خاما خارج التراب الذي أُنْتِجَ فيه.

ويبقى دور التعاونيات محدودا على مستوى التجميع والتسويق، فقد عبرت التعاونيات المبحوثة أن المتعاونين لا يلتزمون بتفويت وبيع منتوجهم للتعاونية بفعل مطالبتهم بالأداء الفوري. وأمام ضعف السيولة النقدية للتعاونيات، فإنها تلجأ إلى خيارين؛ إما أن تتخلى عن المنتوج لصالح الوسطاء، أو تلجأ إلى الحصول على تسبيقات من أصحاب المعامل الذين يضمنون شراء منتوج التعاونية بأثمان منخفضة. وفي كلتا الحالتين، فإن التعاونية التي يفترض أن تدبر عملية التجميع والتسويق، نجدها تخسر قيما إضافية في عدم حصولها على المنتوج، وفي بيعه خلال شهري غشت وشتنبر بـ 3 دراهم/كلغ، في الوقت الذي ترتفع أسعاره إلى 8 دراهم/كلغ خلال بين شهري أبريل ويوليوز[517].

3. **عسل الزكوم مورد تر ابي بخصوصيات محلية متجذرة يتأثر بالتزوير**

يعتبر نبات الزكوم من الموارد الترابية ذات خصوصية، لكونه ينتشر تلقائيا على مجال محدود على طول منطقة دير أطلس بني ملال بين القصيبة ودمنات على مساحة 8000 هكتار، ولكونه خال من المخاطر الصحة النباتية[518]، لذلك

515- **DREFLCD,** Béni Mellal Khenifra, 2017.

516- **PECQUEUR, B., ITÇAINA, X. (2012):** op.; cit. p. 53.

517- **NAGGAR, M.; LAHSSINI, S. (2015):** La filière caroubier au service du développement socio-économique des territoires forestiers de montagne: cas de la province d'Azilal (Maroc), XIV Congrées forestier mondial FAO, Durban, Afrique du Sud, Les forêts et les populations: investir dans un avenir durable, https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-01194408, consulté le 1/12/2018.

518- **Direction Régionale de l'Agriculture du Tadla-Azilal (2011):** étude sur l'identification et le développement des produits de terroir dans la Région du Tadla-Azilal, identification et caractérisation des produits de terroir et délimitation des terroirs de leur production et détermination du niveau d'organisation des acteurs du secteur, phase 1, Version Définitive, p. 49.

اعتبر العسل الذي ينتج منه، منتوجا بيولوجيا، وتم الاعتراف له بعلامة "البيان الجغرافي المحمي"[519].

إن ما يمنح عسل الزكوم إمكانيات تنموية هو ارتفاع الطلب عليه، وذلك بفعل سمعته التي استمدها من التجدر التاريخي للمعارف والمهارات الجماعية المستعملة في إنتاجه واستعماله لأغراض غذائية وطبية ، إذ تشهد الأدوات والتقنيات الموروثة عن تربية النحل بالمنطقة (الكَلّة، الخلية الجدارية، الخلية الترابية، حجرة التدخين) على قدمها، والتي تعود على الأرجح إلى نهاية القرن السادس عشر[520]. هذا، إضافة إلى الجهود المبذولة من طرف الوزارة الوصية، التي أثمرت ميدانيا،في إطار الدعامة الثانية للمخطط المغرب الأخضر، إحداث مركب لتثمين منتوجات العسل بجماعة أفورار (15 كلم جنوب غرب المجال المدروس)، وجلب 47000 وحدة إنتاج وتوزيعها على 35 تعاونية، وتنظيم أيام توعية وتداريب دعم القدرات، وتعزيز التواصل بين مربي النحل، وخلق اتحاد تعاونيات مربي النحل على مستوى الجهة.

وقد أثمرت هذه الجهود دينامية ايجابية على مستوى تنظيم الفاعلين في تعاونيات واتحاد تعاونيات لتسهيل العمليات الإنتاجية والحفاظ على جودة المنتوج وتطوير قنوات تسويقه، كما ترتب عنها أيضا ارتفاع الإنتاجية من 9 كلغ/ للخلية/السنة إلى 14,6 كلغ/للخلية/السنة ما بين سنتي 2010- 2015[521].

لكن، رغم المجهودات المبذولة على مستوى تنظيم الفاعلين، وتثمين المنتوج والبحث عن مسالك لتسويقه، إلا أن مورد عسل الزكوم لم يرق بعد إلى مستوى الانتظارات التنموية محليا، وذلك تحت إكراهات نجملها في ما يلي:

- **على مستوى الإنتاج:** تخضع جودة المنتوج لعدة عوائق تتعلق بصعوبة تحديد الخصائص السوسيو-اقتصادية والمهارات والمعارف التي تؤطر عمليات إنتاجه، خاصة أمام قدوم النحالين إلى المنطقة من جميع أنحاء المغرب، واستعمال نفس الخلايا لجميع الأزهار تبعا لمواسم الإزهار، مما يحول دون إنتاج عسل الزكوم الخالص، إذ أن فترة إزهار الزكوم تقتصر على ثلاثة أشهر (ماي، يونيو، يوليوز). أما الإكراهات التي تحد من حجم الإنتاج فتتمثل في ضعف انخراط جميع النحالين في الإطارات التعاونية، ونقص التمكن من تقنيات تربية النحل، وانتشار الأمراض التي تواجه النحلة (دودة الشمع، قمل النحل، النوزمبيا، الامبيا، أمراض الحضنة، تكيس الحضنة، الفاروزا).

على مستوى التسويق: يواجه تسويق منتوج عسل الزكوم عدة إكراهات أهمها انتشار الغش، مما يزرع الريبة والشك في صفوف المستهلكين، وضعف فتح مسالك جديدة للتسويق.

4. البزلاء الخضراء: مورد تراثي لم يدمج بعد في الصناعة الغذائية

تمتد زراعة البزلاء الخضراء المرتبطة بالرستاق على طول الشريط الموازي لأقدام الجبال، بكل من جماعة دير القصيبة وجماعة تاكَزيرت على مساحة تقارب 2200 هكتار، في استغلاليات بمتوسط 0,75 هكتار[522].

وقد راكم هذا المنتوج سمعة على المستوى الجهوي، جعلته يحضى بتقدير من طرف المستهلكين نظرا لأصالته وجودته وسعره المناسب.

تلعب زراعة هذا المنتوج أدوارا سوسيو-اقتصاديا بالمنطقة، إذ تعد مصدرا رئيسا للدخل لدى الأسر الفلاحية

519- **وزارة الفلاحة والصيد البحري، مديرية تنمية سلاسل الإنتاج (2013):** مغرب الثروات المحلية، غلال الغد، مطبعة التومي، ص. 137.

520- Ministère de l'Agriculture et de la Pèche Maritime du Développement Rural et des Eaux et Forets, produits agricoles labellisés au Maroc, édition 2019, p. 39.

521- المديرية الإقليمية للفلاحة، بني ملال، 2016.

522- المديرية الإقليمية للفلاحة، بني ملال، 2016.

بالمنطقة، حيث تقدر عائدتها السنوية ب 34320000 درهما، وتوفر 52250 يوم عمل سنويا[523].

- **على مستوى المهارات:** يعود زراعة البزلاء الخضراء بالمنطقة إلى فترة ما قبل الاستعمار، وبفعل أصالتها التاريخية، راكم المزارعون المحليون مهارات وخبرات زراعية لهذا المنتوج عبر التعلم الجماعي.

- **على مستوى الإنتاج والإنتاجية الحالية:** تتم زراعة البزلاء الخضراء في النظام المسقي بنسبة 30 %، وفي المناطق البورية بنسبة 70 %، ورغم قدم زراعتها إلا أن السلوك الزراعي لا يزال تقليديا، إذ يقتصر على استخدام البذور المحلية بكمية 60 كلغ/هكتار، والحرث الميكانيكي. وغالبا ما تدخل البزلاء الخضراء في الدورة الزراعية. وتقدر تكلفة الإنتاج ب 3800 درهم/هكتار، وتبلغ الإنتاجية 30 طن/ الهكتار[524].

- **إجراءات التثمين:** لا يوجد أي تدخل لتثمين هذا المنتوج، وخلال مرحلة الجني يتم خلق مركز التسويق بآيت شعايب (قصبة تادلا) خاص بهذا المنتوج، ويتم ترويج 90 % من المنتوج طريا (أي خضراء) بسعر يتراوح بين 7 و10 دراهم/كلغ، بينما يتم تسويق 10 % يابس بسعر 350 درهم/قنطار[525].

تواجه زراعة البزلاء الخضراء بالمنطقة عدة إكراهات تحول دون القيام بوظائفها التنموية كاملة، ومنها:

- سيادة السلوك التقليدي أمام غياب تداريب وتأطير تقني وتحسيسي للمنتجين لتطوير هذه الزراعة.
- تفتيت المستغلات نتيجة الإرث.
- احتكار الوسطاء لنسبة 75 % من الإنتاج[526].
- ضعف المستوى التقني للمزارعين، واختلالات نظام السقي التقليدي.
- غياب تنظيم مهني بإمكانه تنسيق الفعل بين المنتجين على مستوى الإنتاج والتسويق، وتثمين المنتوج لكي يرتقي إلى مستوى الموارد التي تعطي للتراب تنافسيته.
- عدم تطوير تقنيات حفظ المنتوج لمدة طويلة قبل التسويق، مما يفتح المجال أمام انتعاش الوسطاء.

5. رمان تاكَزيرت: مورد تراثي أصيل مهدد بالزوال

تدخل أشجار الرمان ضمن المزروعات المأثورة التي توارثها الأخلاف عن الأسلاف بمنطقة دير بني ملال[527]، وتُعْرَفُ منطقة تاكَزيرت، على أنها المنشأ الأصلي للرمان المرتبط بالرستاق، وذلك قبل أن يمتد تجريبه وتثمينه بالجماعة الترابية لأولاد عبد الله (إقليم الفقيه بن صالح)[528]. وتحتل زراعته بالمجال المدروس مساحة 12 هكتارا بكل من دواوير أمعرير بجماعة تاكَزيرت، وآيت يعقوب وآيت إسماعيل بجماعة تانوغة. وقد استمد سمعته من أصالته المحلية المتمثلة في التجدر التاريخي لممارسة زراعته، ومن أنواعه المحلية البحتة (صفري تاكَزيرت، مرسي، لعروسي)، ومن توظيف تراكم

523- المديرية الإقليمية للفلاحة، بني ملال، 2016.

524- المديرية الإقليمية للفلاحة، بني ملال، 2016.

525- المديرية الإقليمية للفلاحة، بني ملال، 2016.

526- المديرية الإقليمية للفلاحة، بني ملال، 2016.

527- **بن البشير بوسلام محمد (1991):** نفس المرجع السابق، ص. 109.

528- المديرية الإقليمية للفلاحة، بني ملال، 2016.

الخبرات والمهارات المحلية في إنتاجه بمواصفات بيولوجية[529].

تكمن الأهمية التنموية لزراعة الرمان في تحريك دينامية الاقتصاد المحلي، والاستفادة من المهارات والخبرات المحلية المتراكمة في إدارة المنتوج، وتنظيم المزارعين حول إنتاجه. إذ يترتب عن هذا المنتوج عائدات اقتصادية تصل 60000 درهما/ السنة، وهذا يساهم في إنعاش دخل المزارعين الذين يبلغ عددهم 70 مزارعا[530]. وتوفير فرص شغل خاصة خلال عملية الجني التي توافق شهري شتنبر وأكتوبر.

ومع غياب أي عملية تثمين للمنتوج على المستوى المحلي، ربما لأن نقل هذه الزراعة إلى سهل تادلا، قد جعل منطقة تاكَزيرت في مركز اهتمام ثانوي، لكن يظل منتوج رمان تاكَزيرت بخصوصياته المتفردة (اللحاء الناعم، طعم حلو جدا، متوسط الوزن 300 غرام/الفاكهة، لون أحمر مع بذور رقيقة، عصير ذو لون أحمر..) يختزن إمكانيات تنموية واعدة. إذ من المحتمل أن يؤدي إنشاء منظمة مهنية خاصة بتثمين سلسلة الرمان بالمنطقة إلى تكثيف زراعة المنتوج، وإنشاء وحدات استخراج عصير الرمان، واستغلال عناصره الثانوية لأغراض علاجية، وإنتاج الصباغة، وكذلك تنظيم قنوات التسويق، لتجاوز إكراهات سيطرة الوسطاء على السوق، وتنظيم العرض من خلال إنشاء وحدات التبريد، والرفع من قيمة المنتوج من خلال منحه علامة "البيان الجغرافي المحمي" بالتعريف بجودته ومنشأه وأصالته.

تواجه زراعة رمان تاكَزيرت إكراهات تحد من إمكانيات القيام بأدوارها التنموية، بل وتهدد بزواله، ومنها:

- اعتماد الأساليب التقليدية، بسبب غياب أي مبادرة من شأنها تطوير المستوى التقني للمزارعين، ودعم قدراتهم.
- استمرار تجزؤ الملكيات بواسطة توالي عمليات الإرث.
- استبدال أشجار الرمان بأشجار البرقوق بسبب تناقص الموارد المائية.
- عدم وجود تنظيم تعاوني يجمع المنتجين لتطوير إمكانيات تثمين المنتجات ومسالك التسويق.
- تسويق المنتوج على طريقتين: بيع المحصول في الأشجار للوسطاء أو بيعه مباشرة بعد الجني في الأسواق المحلية والجهوية والوطنية، إذ يحصل الوسطاء على 95 % من الإنتاج بسعر يتراوح بين 1,5 و 2 دراهم/كلغ، ويوجهونه إلى أسواق ومبردات بالدار البيضاء وأكَادير وفاس[531]، وهو ما يبقي أرباح الفلاح ضعيفة، ولا تشجعه على الاستمرار في غراسة الرمان.

6. بصل أبيض بزاوية الشيخ ودير القصيبة يواجه مشكلة التثمين

يزرع البصل الأبيض على مساحة 81 هكتار، موزعة على 6 مناطق بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي، وهي: أزغار وآيت بوملال وبيزانا (جماعة آيت أم البخت)، وايزموان، وامهيواش وأفلا نيفران (جماعة دير القصيبة)، تتراوح مساحة الاستغلاليات التي ينتج فيها البصل الأبيض ما بين 0,15- 1,5 هكتار. ويجتمع حول هذه الزراعة 130 منتجا، منها 11,5 % منتجين كبار، و15,4 % منتجين متوسطين و73,1 % منتجين صغار[532].

529- **Direction Régionale de l'Agriculture du Tadla-Azilal (2011):** étude sur l'identification et le développement des produits de terroir dans la Région du Tadla-Azilal, identification et caractérisation des produits de terroir et délimitation des terroirs de leur production et détermination du niveau d'organisation des acteurs du secteur, phase 1, Version Définitive, p. p. 38-39.

530- المديرية الإقليمية للفلاحة، بني ملال، 2016.

531- المديرية الإقليمية للفلاحة، بني ملال، 2016.

532- مديرية الفلاحة بني ملال، 2017.

تعود ممارسة زراعة البصل الأبيض إلى فترة الحماية، وقد اكتسب أهمية سوسيو-اقتصادية بالمنطقة، بالنظر إلى دورها في خلق مناصب شغل محلية، والإسهام في تكوين دخل للفلاحين، واكتساب المزارعين لتجارب ومهارات زراعية. وعلى الرغم من ضيق المساحة التي تشغلها هذه الزراعة، إلا أن إنتاجها بمواصفات بيولوجية أصيلة، والتأقلم على ممارستها لمدة طويلة، أكسبتها ارتباطا تاريخيا بالرستاق، وتجدرا وأصالة وجودة جعلته من منتوجات الرستاق بالمنطقة.

يقدر متوسط الإنتاج السنوي ب 3200 طن، ويبلغ سعر البيع 5 دراهم للكلغ الواحد، مما جعل عائدات هذا المنتوج تصل 16000000 درهما/السنة[533].

ويزرع البصل الأبيض بالرساتيق المسقية، باستعمال البذرة المحلية بنسبة 100%، ويسقى مرة واحدة في الأسبوع بالطريقة التقليدية أو ما يسمى محليا بـ "الربطة"، لكن يلاحظ خلال السنوات العشر الأخيرة الاتجاه نحو استبدالها بالسقي الموضعي[534].

يوجه المنتوج إلى الأسواق المحلية بكل من زاوية الشيخ والقصيبة وقصبة تادلة وبني ملال، كما يوجه إلى الأسواق الوطنية، وخاصة مراكش والدار البيضاء وأكادير. إلا أن تسويق المنتوج لا يزال يتم عبر مسالك تقليدية (البيع في الحقل، سوق زاوية الشيخ)، يتيح للوسطاء فرض سيطرتهم عليه، نظرا لعدم توفر المزارعين الصغار على وسائل نقل المنتوج إلى الأسواق الكبرى.

وتجدر الإشارة إلى أنه ليس هناك أي عملية تثمين للمنتوج على المستوى المحلي، مما يطرح مشكلة الحفاظ على هذه الخصائص الاستثنائية لهذه الزراعة وتطويرها، وكذلك تجاوز مشاكل الوسطاء.

7. ماعز آيت أم البخت: مؤهلات واعدة لانتاج اللحوم والأجبان

تعتمد تربية الماعز في الجماعة الترابية لآيت أم البخت على الرعي الواسع في المراعي الجبلية، وتتميز بسيادة سلالتين، وهما: سلالة (Barcha) وسلالة الأطلس[535]. وقد قدر القطيع في هذه المنطقة ب 32000 رأس[536]. ويستمد هذا النشاط خصوصيته من تجدره التاريخي، حيث يحاط القطيع بعناية من طرف الكساب، خاصة في نظامه الغذائي المرتكز على الأعشاب الطبيعية التي تزخر بها المنطقة، مما يعطي للحومها وأجبانها مواصفات منتوج بيولوجي.

وقد تبين من المعاينة الميدانية أن تربية الماعز محليا يعتمد على الرعي باعتماد حركية جماعية للقطيع طوال اليوم في المراعي الجبلية والعودة في المساء إلى القرى. إلا أنه تستعمل مصادر أخرى من الأعلاف لتأمين غذاء تكميلي للقطيع في فترات عجز المراعي عن سد حاجاتها. وتأتي الأعلاف التكميلية من مصدرين، وهما: الأعلاف المنتجة محليا، والأعلاف المشتراة، وكلها تتكون من الشعير والبرسيم والتبن. وتخضع الأعلاف لجدولة زمنية محكمة، إذ تقدم للماشية بعد العودة من المراعي خلال المساء، ويتم تكثيف هذه العملية ما بين شهري أكتوبر وفبراير حيث تعرف المراعي عجزا في توفير العشب، وحيث تتزامن أيضا مع ذروة الولادات الأولى خلال الموسم.

533- مديرية الفلاحة بني ملال، 2017.

534- بحث ميداني، 2018.

535- **MIHI, S.; FAGOURI, S.; ABIDI, M. ; JANNOUNE, A. (2012):** Programme de développement et de sélection des caprins de l'ANOC, l'élevage caprin: Acquis de recherche, Stratégie et Perspectives de développement, ACTES des 1ères journées de Recherches sur les Ruminants,pub. INRA, rabat, p. 85.

536- منوغرافية مركز الأشغال الفلاحية دير القصيبة، 2017 .

وتمتد الولادات على طول السنة، لكنها تسجل ذروتها خلال شهري أكتوبر- نونبر وخلال شهري أبريل- مارس، وتلد الإناث على متوسط عمر 20 شهرا، ويتراوح الفاصل الزمني بين ولادة وأخرى من 7 إلى 12 شهرا، ويصل معدل الإجهاض إلى 5,8 %[537].

أما الوضعية الصحية للقطيع، فهي عموما مرضية، أمام الإجراءات والتدابير التي تبذل خلال كل سنة لمعالجة الطفيليات الخارجية والداخلية والتسمم المعوي والجذري.

تقدر كمية اللحوم المنتجة سنويا، من خلال مذابح مجزرة زاوية الشيخ والمذابح القروية، ب 38 طن سنويا، أي ما يقدر ب 2280000 درهم/السنة،أما الحليب، فإنتاجه ضعيف ولا يكفي لسد حاجيات الصغار حتى أثناء الولادة. ويتم تسويق منتجات الماعز (اللحوم، والجلد والشعر..) في الأسواق المحلية، كما يصدر خارج الإقليم نحو قلعة سراغنة ومراكش ووارزازات.، وتشكل المواشي المصدر الأساسي لتوفير حاجيات الرعاة وأسرهم، وتغطية مصاريف قطعانهم.

وقد بينت التحريات الميدانية أنه لا توجد أي عملية تثمين محلية، تعطي للمنتوج مكانته ضمن منتوجات الرستاق، لذلك فهو يظل عرضة لإكراهات وعوائق تحد من وظيفته في بناء هوية مجاله الترابي، وتتمثل هذه العوائق في:

- ضعف إنتاجية المراعي المحلية من الوحدات العلفية، خاصة أمام تقلب الظروف المناخية، وتبعا لدورة السنة الفلاحية، إذ تسجل الفترة الممتدة بين أكتوبر وفبراير عجزا في العشب، يلجأ المنتجين إلى تعويضه بالأعلاف. لكن أمام عجز الإنتاج المحلي من الأعلاف المستخلصة من الأراضي الزراعية، والذي لا يغطي سوى حاجيات ثلاثة أشهر من السنة، يلجأ المربين إلى شراء الأعلاف، مع أن فترة الحاجة إلى هذه الأخيرة (من أكتوبر إلى فبراير) تتزامن مع غلائها وانخفاض دخل المزارعين.

- ونتيجة انخفاض الإمكانيات العلفية بالمراعي، وضعف المكملات العلفية، يرتفع معدل وفيات المواليد، خاصة خلال الفترة الممتدة بين شهري أكتوبر وفبراير.

- ضعف الإنتاجية العددية أمام ثلاث عوامل: انخفاض الخصوبة بفعل السلوك الغذائي الملازم لفترة الخصوبة، مما ينتج عنه حمل متأخر، وعدم توفير الإناث المناسبة للحمل والإنجاب، وأخير، ضعف إنتاج الحليب بما لا يكفي لسد حاجيات الصغار حتى أثناء الولادة، ولذلك يتراوح الوزن عند الصغار الممتدة أعمارهم بين 10 و24 شهر تتراوح بين 10 و18 كلغ[538].

- يعاني قطاع تربية الماشية من إشكالية توفر العمالة، وذلك أمام هجرة الشباب، واللجوء إلى الجندية[539].

8. النباتات العطرية والطبية مورد تر ابي يخلق أنشطة اقتصادية إضافية

أصبح الاهتمام بالنباتات العطرية والطبية في تزايد ملحوظ، ونرصد ذلك من خلال المكانة التي أعطيت لها في الدعامة الثانية لإستراتيجية مخطط المغرب الأخضر ضمن تطوير وتثمين سلاسل منتوجات الرستاق[540]، على قاعدة الإمكانيات التي تتيحها النظم الايكولوجية من تنوع البيولوجي وتراكم المهارات، وإضافة إلى تزايد الطلب عليها في الأسواق

537- المديرية الإقليمية للفلاحة، بني ملال، 2017.

538- المديرية الإقليمية للفلاحة، بني ملال، 2017.

539- بحث ميداني، 2017.

540- http://www.agriculture.gov.ma/ar/pages/pilier-ii, consulté en date du 26 Mai 2019.

المحلية والدولية[541]، كما يمكن رصد ذلك من تزايد عدد منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني المهتمة بتعبئة وتثمين هذه المنتوجات في التجميل والصناعة الغذائية والطب البديل، وهذا التوجه الذي يرمي إلى تثمين هذا المورد، يؤكد على تصور المقاربة الترابية في بناء المجالات الترابية من خلال استنهاض جميع الموارد المحتملة، خاصة في المجالات الهامشية، لحل إشكاليات الشغل وخلق الثروة وضمان استدامة أنساقها البيئية.

وبفضل الموقع الطبيعي للجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي، تتوفر المنطقة على ثروة من النباتات العطرية والطبية المتنوعة، منها النباتات التي تنمو تلقائيا في المجالات الغابوية كالخزامة والزعتر وزعيترة والبابونج وأزير وفليو..، ومنها النباتات المستنبتة كالرمان المر والخروب والنعناع...

ونظرا لكون هذا القطاع لا يزال غير مهيكل بما يكفي، فإننا لم نستطيع الحصول على معطيات دقيقة حول كميات الإنتاج، والعائدات المادية التي يدرها، وعدد اليد العاملة التي يشغلها.

فقد أدت محاولات تثمين هذا المورد إلى إنشاء تعاونيات وجمعيات بجهة بني ملال خنيفرة، إلا أن دينامية اشتغالها يظهر أن "تعاونية دمنات للمنتوجات الغابوية" أهمها نشاطا وحيوية، حيث تشغل ما بين 270 إلى 600 عاملا حسب فصول السنة[542].

وبالرغم من النجاح الذي حققته هذه التعاونية في تثمين هذه المنتوجات، إلا أنها لا تتحكم في جميع مسارات المنتوج من الجمع إلى التسويق، إذ تبقى عملية الجمع من الميدان عشوائية، حيث يقوم بها السكان المحليين، وغالبا، ما تتم خارج الضوابط القانونية لاستغلال المنتوجات الغابوية. كما أن ضعف عملية التثمين محليا، يدفع التعاونية إلى بيع المنتوجات على طبيعتها الخام خارج الجهة بكل من الدار البيضاء ومراكش[543] وبكميات كبيرة. وهاتين العمليتين تؤديان إلى اجتثاث النباتات العطرية والطبية وضياع فرص التنمية المستدامة، خاصة مع غياب تكوينات في مجال الجني.

ويقتصر دور هذه التعاونية على شراء النباتات العطرية والطبية من السكان ومعالجتها عبر ثلاث عمليات، وهي:

- التجفيف والغربلة ثم بيع للشركة المصدرة؛
- التجفيف والغربلة والتعبئة ثم بيعها بالجملة أو بالتقسيط محليا؛
- التجفيف والغربلة وتحويلها إلى زيوت وتعبئتها وبيعها بالجملة و/أو محليا؛

إن وفرة الإمكانيات الطبيعية من الأعشاب العطرية والطبية، ووعي الفاعل المحلي بأهمية تثمينها، وامتداد توظيفاتها في الصناعة الصيدلية والغذائية وإنتاج العسل وتثمين عناصر من منتوجات الرستاق الأخرى كالخروب والرمان..، يمكننا القول أن هذا القطاع يفتح أفاقا واعدة، لكنه لا يزال في طور التشكل، وينقصه المزيد من إمكانيات التنظيم والهيكلة، ودعم الدولة لمشاريع البحث العلمي، ومرافقة التعاونيات في التحويل وإيجاد مسالك جديدة للتسويق.

9. تقييم أهمية منتوجات الرستاق في التنمية

ترتبط أهمية منتوجات الرستاق أولا وقبل كل شيء، بقيمها التي تستمدها من معايير الأصالة والخصوصية

541- l'Agence pour la Promotion et le Développement Economique et Social des Provinces du Nord, étude sur le secteur des Plantes Aromatiques et Médicinales dans la Réserve de Biosphère Intercontinentale de la Méditerranée, Création de cooperatives et la valorisation des PAM, rapport de la mission N° 2, p. 9.

542- المديرية الجهوية للفلاحة، جهة بني ملال خنيفرة، 2018.

543- بحث ميداني، 2018.

والسمعة والتجدر التاريخي والمهارات الجماعية. إذ شكلت هذه القيم جزء متميز من الرأسمال الترابي الذي يتيح تعبئته إمكانيات التموقع الترابي، وذلك بإكساب المجالات الترابية علامات تعبر عن هويتها، وتقوي جاذبيتها وتنافسيتها.

إن ما يقوي هذا الاتجاه هو ارتباط الأداء الترابي بكفاءة التسويق الترابي، أي مدى القدرة على تعبئة كافة مؤهلاته لتقوية جاذبيته، بناءاً على إنتاج تواصلي يضمن عرضا ترابيا متميزا. إذ تشكل منتوجات الرستاق في المجالات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي، المادة الأساسية لتحقيق هذه الغاية، خاصة أمام تزايد انجذاب المستهلكين نحوها، كرد فعل ضد العولمة التي أفقدت المواد الغذائية هويتها بفصلها عن مكان وزمن إنتاجها. وفي ظل غياب أي موارد ترابية أكثر بروزا وقوة تغني المجال عن مثل هذه الموارد.

ولعل هذه الاعتبارات هي التي دفعتنا إلى إعطاء بعض منتوجات الرستاق أهمية خاصة، ولو أنها لا تشغل سوى مساحات صغيرة، ولا تحقق إلا عائدات مالية ضعيفة. فإذا كانت لبعض منتوجات الرستاق كالزيتون والخروب وعسل الزكوم والبزلاء الخضراء حضور مجالي مكثف ووظائف تنموية بارزة من خلال حجم إنتاجها، والعائدات المالية التي تمنحها مكانة قوية في الاقتصاد المحلي، فإن منتوجات الرستاق ذات انتشار مجالي وإنتاج محدودين كرمان تاكَزيرت والبصل الأبيض..، لها أهميتها أيضا في بناء وتعزيز الهوية الترابية، وقدرتها على ربح تنافسية الأسواق بحكم تفردها.

ولإبراز ذلك سوف نقوم بتحديد الأحجام الاقتصادية لكل منتوج. لتسليط الضوء على الفوائد الاقتصادية للمنتوجات حتى لو كانت تشغل مساحة صغيرة، مقارنة بمنتوجات أخرى تشغل مساحة كبيرة، ولكن لها قيمة اقتصادية ومالية منخفضة نسبيا.

جدول رقم (27): كميات الإنتاج وقيمته المالية بالدرهم خلال الموسم 2016/2015

المنتوج	كمية الإنتاج بالطن	سعر الوحدة بالدرهم	القيمة الإجمالية بالدرهم	القيمة التراكمية بالدرهم	نسب القيم التراكمية
الزيتون	22920	5000	114600000	114600000	54,46
جلبانة الخضراء	6600	5200	34320000	148920000	70,76
الخروب	6550	5000	32750000	181670000	86,33
بصل أبيض	3200	5000	16000000	197670000	93,93
عسل الزكوم	33,9	200000	6780000	204450000	97,15
النباتات العطرية والطبية	187,5	19500	3656250	208106250	98,89
ماعز آيت أم البخت	38	60000	2280000	210386250	99,97
رمان تاكَزيرت	30	2000	60000	210446250	100

المصدر: المديرية الإقليمية للفلاحة، بني ملال، 2016

يلاحظ أن عائدات منتوج الزيتون والبزلاء الخضراء تمثل وحدها 70,76 %، إلا أن هذا الحجم تبرره المساحات التي يشغلانها، لكن ينبغي تحليل قيم منتوجات الرستاق بعد استثناء القيمة القصوى التي تمثلها قيمة عائدات الزيتون. ليظهر بذلك أن المكانة الاقتصادية التي تحتلها باقي المنتوجات تظل مهمة أيضا.

ويمكن إبراز الأهمية الترابية لمنتوجات الرستاق من خلال تقييم مصفوفة المعايير لكل منتوج. يرتكز هذا التقييم على منح كل معيار نقطة تتراوح بين 0 و5، إذ تكون النقطة منعدمة في حالة 0 وقصوى في حالة 5. ورغم أن هذه المنهجية يمكن أن تتأثر بالذاتية، إلا أن تطبيقها على جميع منتوجات الرستاق يمكن أن يخفف من هامش الخطأ.

جدول رقم (28): مصفوفة التحقق الموجز من معايير منتوجات الرستاق

المعايير / المنتوجات	الأصالة	الخصوصية	السمعة	التجدر التاريخي	المهارات الجماعية	المجموع النقط
الزيتون	4	5	4	5	5	23
عسل الزكوم	5	5	5	2	5	22
ماعززاوية الشيخ و آيت أم البخت	3	4	5	5	2	19
النباتات العطرية والطبية	1	5	4	4	4	18
رمان تاكَزيرت	3	3	2	2	4	14
جلبانة الخضراء	0	2	4	1	3	10
بصل أبيض	1	2	2	2	3	10
الخروب	1	2	2	2	2	9
المتوسط	2,3	3,5	3,5	2,9	3,5	15,6

المصدر: المديرية الإقليمية للفلاحة، بني ملال، 2016 + عمل شخصي

III . الموارد الكامنة يمكن أن تتكشف وتُنَظَّمُ عن طريق التنسيق بين الفاعلين

الموارد المحتملة هي موارد خفية أو كامنة، وقد يكون استغلالها مجزأ وغير خاضع لعملية عقلانية، وهي بذلك لا تظهر إلا من خلال استراتيجية حل إشكالية مشتركة بين الفاعلين، أي عندما يدرك الفاعلون أن لها قيمة في السوق. إن تنظيم عملية اكتشاف وتحويل موارد محتملة عبر تنشيط عملية التنسيق حولها، يعبر عن طبيعة التنمية، ومن هذا المنطلق بين التشخيص أن الجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي تحتضن مجموعة من الإمكانيات التي يمكن تحويلها إلى موارد ترابية ذات خصوصية خاصة أن السياق مناسب لذلك أمام الاتجاه نحو العودة إلى المحليات لإيجاد حلول للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

1. المراعي ثروة اقتصادية تنتظر تعميم تجربة أكدال كأداة للحفاظ على البيئة وتعزيز الحكامة

تمتد المراعي على مساحة 18368 هكتار، أي ما يمثل 14,8 % من المجال المدروس، مع أن هذه المساحة تظل غير قارة، أمام انفتاح الرعي الواسع على المجالات الغابوية المجاورة، والأراضي المخصصة للزراعة البورية ما بين شهري يونيو وأكتوبر. ويلاحظ أن المراعي تمتد في الجزء الجبلي للمجال المدروس، نظرا لارتباط ساكنته بالرعي التقليدي الذي لا يزال النشاط الاقتصادي الأساسي. أما في أقدام الجبال (الدير) والجزء السهلي، فإن نشاط الرعي يبقى ثانويا أمام الأنشطة الزراعية والغراسات وتربية الماشية بالطرق العصرية، وانتشار أنشطة اقتصادية أخرى بالتجمعات السكنية والمراكز الصاعدة على طول أقدام الجبال.

ويظل نشاط تربية المواشي، اعتمادا على الرعي التقليدي بالجزء الجبلي للمجال المدروس، أحد المظاهر المحلية المجسدة للتكيف التقني لاستغلال المجالات غير القابلة للزراعة بشكل يحافظ على توازناتها الايكولوجية والسوسيو-اقتصادية، حيث إدماج الزراعة المعيشية بتربية الماشية في هذه المناطق ليست سوى استراتيجية لتحقيق التوازن بين الإنتاج الحيواني والنباتي، مع أن الرعي التقليدي هو الركيزة الاقتصادية الأساس، حيث تفرضه المؤهلات الايكولوجية للتربة وقدرتها الإنتاجية المعبر عنها بالوحدات العلفية.

إن ما يثير الأهمية في موضوع المراعي، في علاقتها بالمقاربة الترابية للتنمية، هو رصد لبعض تجارب تدبيرها وفق نظام أكَدال، إذ من شأن إبراز وظيفة هذه الآلية التدبيرية، وإدماجها في مخططات التنمية المحلية، وبالتالي تعميمها في الحياة الاجتماعية، من تحقيق تنمية ترابية مستدامة لهذه المراعي.

يحيل موضوع أكَدال Agdal[544] على التركيب والتعدد والغنى، فهو يعبر عن مضمون أنتروبولوجي للمجموعات البشرية وإلى ممارساتها إزاء امتلاك الموارد وتدبيرها، وتراكم معارفها المحلية وتجدر تراثها المحلي، كما يعبر أيضا عن المضمون السوسيو-ايكولوجي[545]. وتعني كلمة أكَدال ممارسة السكان المحليين لتدبير وامتلاك الموارد الطبيعية بالجبل المغربي، وتستند هذه الممارسة على البنيات الاجتماعية والاستعمالات الزراعية والرعوية والمعارف والمعتقدات والتمثلات الموروثة[546]. إنه مرعى جماعي يخضع لتدبير من طرف مجموعة أو مجموعات اجتماعية التي تمتلكه وفق أعرافها التي تستمد قيمها من تمثلاتها ومعتقداتها. ومن هنا، فإن نظام أكَدال يتقاطع مع المقاربة الترابية في تصورها للنهج التشاركي في تدبير القضايا المحلية عن قرب، وفي تثمين الموارد الترابية على مبدأ استدامتها، إذ يظل الهدف الرئيس من أكَدال هو السماح بتجديد الموارد لضمان استدامتها[547]، وإمكانيات تعبئة احتياطاتها في أوقات محددة وفقا لاحتياجات السكان[548]. لكن مع تأكيد قدرة أكَدال على التكيف في مواجهة التغيرات المناخية والاجتماعية، في ضمان استمرار وتطوير الموارد الطبيعية، يمكن أن يعتمد كأداة في التخطيط لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك بالتركيز على العناصر التالية:

- **أكَدال منطقة لحماية الموارد:** تمتد المجالات الرعوية الخاضعة لنظام أكَدال بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي على مساحة 721 هكتار في مواقعين متفرقين، وهما: أكَدال تيسويت-إغرغر (398 هكتار) بجماعة فم العنصر وأكَدال أكَلمام (323 هكتار) بجماعة آيت أم البخت ، على ارتفاعات تتراوح بين 1800و2100 متر (الخريطة 12). وبفعل تأثير الارتفاعات وشدة انحدار السفوح وقساوة المناخ وضيق الأراضي الصالحة للزراعة وصعوبة تعبئة مياه الري، اضطر الفلاحون المحليون إلى إيلاء أهمية لتربية المواشي وبعض الزراعات الممتدة على مساحات محدودة والمرتكزة على الحبوب المعيشية والغراسة[549]، وخلق وتطوير أشكال التكيف مع النذرة وتنويع وسائل العيش وتكامل الموارد. وباعتبار أكَدال، المرعى الجماعي، الذي يخضع لتنظيم الرعي الموسمي، فإنه يعكس أحد أشكال التكيف

544- أكدال ويجمع على إكودال أو إكدالن، كلمة أمازيغية تستخدم بكل من الأطلسين الكبير والمتوسط، وتعني المرعى الجماعي الذي يخضع للتنظيم الموسمي.

545- **AUCLAIR, L. (2012):** Un patrimoine socio-écologique à l'épreuve des transformations du monde rural (Introduction), Agdal patrimoine socio-écologique de l'Atlas marocain, Édit. IRCAM et IRD, Imp. El Maarif Al Jadida, Rabat, p. 23.

546- **ALAOUI, H. S. ; ALIFRIQUI, M. (2012):** Approche écologique des pâturages humides d'altitude et pratiques de gestion, Le plateau d'Oukaïmeden dans le Haut Atlas de Marrakech, Agdal patrimoine socio-écologique de l'Atlas marocain, Édit. IRCAM et IRD, Imp. El Maarif Al Jadida, Rabat, p. 80.

547- **ALAOUI, H. S. ; ALIFRIQUI, M. (2012):** op. cit., p. 76.

548- **GENIN, D.; KERAUTRET, L.; HAMMI S.; CORDIER, j. B.; ALIFRIQUI, M. (2012):** Biodiversité et pratiques d'agdal, Un élément de l'environnement à l'épreuve de ses fonctions d'utilité pour les sociétés du Haut Atlas central, Agdal patrimoine socio-écologique de l'Atlas marocain, Édit. IRCAM et IRD, Imp. El Maarif Al Jadida, Rabat, p. 117.

549- **AÏT HAMZA, M. (2012):** Les agdals du Haut Atlas central: formes d'adaptation, changements et permanences, Agdal patrimoine socio-écologique de l'Atlas marocain, Édit. IRCAM et IRD, Imp. El Maarif Al Jadida, Rabat, p. 189.

الإستراتيجية التي لا زالت قائمة عند رعاة قبيلة آيت سعيد أوعلي، على سفوح جبل تاسميت، ورعاة آيت ويرة وآيت أم البخت، لمقاومة قساوة المناخ وتحقيق تكامل الموارد والمجالات.

يغلق أكَدال في الفترة الممتدة بين فاتح مارس ومنتصف شهر يونيو[550]. ويلاحظ أن هذه الفترة تتوافق مع فترات التوالد الحيواني والنمو النباتي، ومن ثم فإن نظام أكَدال يتيح فرصة لتجدد مخزون البذور في التربة، واستكمال أغلب النباتات دورة نموها، كما يتيح فرصة لتجدد الوحيش، خاصة الطيور التي تجد ملجأ في هذه المناطق لتكاثرها. وهذا ما يجعل أكَدال مجالات فعالة في حفظ التنوع البيولوجي وأداة تدبيرية ملائمة لتثمين الموارد الطبيعية والحفاظ عليها وفق مقاربة تشاركية محلية تضمن استمرار النسق التراثي المرتبط بنظام أكَدال.

- **أكَدال مجال للتدبير الجماعي التشاركي:** يخضع أكَدال للتدبير المشترك بين عناصر المجموعات البشرية التي تمتلك حق الانتفاع منه. لذلك فهو يضمن حق ولوج الرعي والاحتطاب لجميع ذوي الحقوق، وفق أعراف القبيلة التي تستمد أساس من القيم والمعايير والمعتقدات والتمثلات.

ويمكن أن نلمس هذا البعد التشاركي من خلال تجربة أكدال تسويت- وإغرغر الواقع على سفوح جبل تاسميت. فبعد انقطاعه لمدة عشر سنوات، تم إحياؤه سنة 2013، بتنسيق بين المجلس الجماعي لجماعة فم لعنصر و"جمعية إغرغر للكسابة وتربية المواشي" وبعض أعيان القبيلة، خلال "موسم إغرغر". وإذا كانت عودة الساكنة المحلية إلى نظام أكدال يفسر إدراكها لنجاعة وظائفه في التدبير المشترك للمراعي بما يضمن التماسك الاجتماعي والاستفادة الجماعية لأعضاء هذه المجموعة البشرية واستدامة المراعي، فإن انخراط فاعلين جدد كالجمعيات في هذا النظام يعكس مستويات التجاوب والانفتاح على المستجدات التي أملتها ظرفية التحولات، وبالتالي يمكن استنتاج وجود بنية محلية لتطوير نظام حكامة ترابية تدمج هذا المكون الترابي في دينامية التنمية الترابية.

- **أكَدال خزان مرجعي للحكامة المحلية:** إن مشاركة السكان المحليين في تدبير أكَدال، لا يستند على القوانين والمواثيق المتعلقة بحماية البيئة والتنمية المستدامة، كمحاربة تدهور المراعي والحفاظ على التنوع البيولوجي، واستدامة الموارد الحيوية كالماء والتربة والغابة، بل يتجاوز الطبيعة المادية للأشياء، نحو الانطلاق من التراث الجماعي كقاعدة للتنسيق المحلي. وعلى هذا الأساس، فإن محدودية التدبير الفعال للموارد الغابوية من طرف مؤسسات الدولة، وهشاشة التواصل بين هذه الأخيرة بالمجتمعات الرعوية المحلية، وتغليب المصالح الاقتصادية في المقاربات المؤسساتية كلها عوامل تحيلنا على أهمية توظيف المعارف والمهارات المحلية والتدبير التشاركي في حكامة ولوج واستعمال الموارد والحفاظ على استدامتها عبر توظيف نظام أكدال كآلية للتنمية المستدامة.

- **أكَدال ممارسة تحكمها التمثلات والمعتقدات:** يدل أكَدال على مجال محرم، فهو يعبر عن القيم الأساسية للمجتمع المحلي من خلال قيمة الشرف التي تحكم تبادلات وعلاقات أفراد المجتمع المحلي، ومن خلال قيمة البركة التي تحكم علاقة الناس بالله عبر وساطة الصلحاء[551]. ومن هنا يبدو أن الالتزام بقواعد تدبير أكَدال ليست مسألة إرادات الأفراد، بل هي مواقف منبثقة عن القواعد والمعايير والتمثلات المستمدة من الذاكرة الجماعية، وبالتالي فإن حكامة تدبير أكَدال يضمنه الالتزام بضوابط التراث الجماعي كأساس للفعل الجماعي المشترك.

---

[550]- بحث ميداني، 2018.

[551]- **AUCLAIR, L. (2012):** op., cit., p. 30.

- أكَدال مجال لأنشطة اقتصادية متنوعة: يخضع أكَدال لتنظيم يجعل التوازن قائما بين قدرة الموارد الطبيعية والاحتياجات البشرية، وعلاوة على دوره كخزان احتياطي لموارد الرعي والحطب، فإن أسلوبه المرتكز على استدامة الموارد، يجعل منه مجالا لتطوير السياحة الايكولوجية.

2. المشاهد والمو اقع الجيولوجية والجيومورفولوجية: موارد تر ابية إضافية تنتظر التثمين

1.2. الأبعاد التنموية للمشاهد: نحو مقاربة المشهد الثقافي المندمج

يكتسي مفهوم المشهد أهمية متميزة في البحث الجغرافي، بفعل توظيفاته المتعددة، تارة كموضوع للبحث والتحليل وتارة كأداة للتشخيص عبر المقاربة المشهدية، لكون المشهد أصبح يرتهن عليه في السياسات العمومية وفي الحياة العامة كمادة استهلاكية وحقل للعمل[552]. ودون الغوص في تحليل مفهوم المشهد والإحاطة بمضامينه الابستيمولوجية، نكتفي بالإشارة إلى أن (SORRE, M. 1913) جعل الجغرافية برمتها في تحليل المشاهد[553]، بينما اعتبرها (GEORGE, P. 1981) الموضوع الأساسي للبحوث الجغرافية[554].

وقد تأثر البحث الجغرافي حول المشهد بتقسيمات الجغرافية، إذ نجد (REYNARD, E. 2005) يميز بين مقاربة الطبيعيين التي تدرس التفاعلات الموضوعية بين مختلف مكونات المشهد باعتبارها قاعدة لتطور النظام البيئي، والمقاربة الإنسية والثقافية التي تهتم بفهم الخصائص الذاتية للمشهد، أي معرفة تمثلات الإنسان حول المشهد[555]. وبذلك أصبح المشهد الجغرافي يعبر عن نسق يعكس صورة التفاعل بين "ما هو اجتماعي وطبيعي، ذاتي وموضوعي، مكاني وزماني، مادي وثقافي، واقعي ورمزي[556]. إذ توصل فريق البحث التابع للمركز الوطني الفرنسي للبحث العلمي بفرنسا إلى التمييز في النسق المشهدي بين ثلاث أنساق ذات بنيات متداخلة، وهي: "نسق المشهد المُنتج" و"نسق المشهد المرئي" و" نسق المشهد المستعمِل"[557].

إن التطور الذي عرفه مفهوم المشهد الجغرافي، جعل منه موضوعا للبحث وأداة للتشخيص والتدخل في مقاربة إشكالية التنمية، وذلك من خلال الأبعاد التالية:

- البعد المنهجي: لما أصبح مفهوم المشهد يلخص النسق، أي أنه يجمع بين البنية والوظيفة والتطور[558]، ويعكس"شكل المكان الماثل للعيان"[559] ويخضع للتفسير والتأويل تبعا لمقياسي الإدراك والتمثل، فإنه يقدم صورة عن الواقع من خلال مكوناته المرئية، التي تمكن من بناء شبكة معقدة من القراءات تروم إلى كشف عناصره المرئية وتأويل حمولاته الدلالية

552- **بلفقيه محمد (2002):** نفس المرجع السابق، ص. 90.

553- **SORRE, M. (1913):** les Pyrénées méditerranéennes, étude de géographie biologique, Armand Colin, paris, p. 13.

554- **GEORGE, P. (1981):** les méthodes de la géographie, PUF, que-je sais, N° 1398, p. 20.

555- **REYNARD, E. (2005):** Géomorphosites et paysages, Géomorphologie: relief, processus, environnement, N° 3, p. 181.

556- **بلفقيه محمد (2002):** نفس المرجع السابق، ص. 71.

557- **ROUGERIE, G.; BEROUTCHACHVILI, N. (1991):** Géosystèmes et Paysages Bilan et Méthodes, Armand Colin, Collection U Géographie, Paris, P. 99.

558- **LE MOIGNE, J. L. (1994):** La théorie du système général, Théorie de la modélisation, Nouvelle présentation 2006, Collection les classiques du réseau intelligence de la complexité, p. 55.

559- **بلفقيه محمد (2002):** نفس المرجع السابق، ص. 51.

الكامنة في عناصره، وبذلك يتمكن الباحث/ الفاعل المحلي من أفضل فهم للوظيفة المركبة للمشاهد[560].

- **البعد الاقتصادي:** من المعلوم أن المشهد قد استعاد قوته، وأصبحت له مكانة بارزة ضمن العلوم التي لها صلة به، منذ أن بدأت الإشكالية البيئية تطرح نفسها بقوة، لذلك أصبح الاقتصادي يرى في المشهد ثروة ورأسمال حقيقي ينبغي ادماجه في الاستثمار الاقتصادي، وخاصة في السياحية البيئية والثقافية. وبالمقابل أدى تطور الرأسمالية المرتكزة على الربح إلى إلحاق الأضرار بالمشاهد، مما ترتب عنه قلق عالمي بتدميره وإتلافه.

- **البعد الثقافي والحضاري:** أصبح المشهد ينظر إليه على أنه تراث إنساني؛ يعكس ثقافة مجموعة بشرية التي صقلت معالمه، ويسمح بإثبات وتأكيد هويتها وتميزها. وهو ما أكده (CHARBONNEAU, B. 1973) حينما اعتبر أن المشهد هو "الحلة التي يخلعها شعب على الأرض التي يسكنها.. والمشهد وجه البلد والمجتمع، الشاهد الدائم على أعماله وأحلامه"[561]. ولما كان المشهد كذلك، فإن العودة إليه أضحت ضرورة ملحة لمواجهة تأثيرات العولمة، التي تدفع نحو طمس معالم الهويات المحلية، وتوحيد النماذج الثقافية.

2.2. المو اقع الجيولوجية والجيومرفولوجية: تراث مشهدي غني ومتنوع

يقصد بالمواقع الجيولوجية والجيومورفولوجية كل العناصر الجيولوجية والجيومرفلوجية التي لها قيمة سواء كانت علمية أو/و تاريخية أو/و ثقافية أو/و جمالية أو/و سوسيواقتصادية[562]، وقد اكتسبت هذه القيم بفعل إدراكها أو استغلالها من طرف الإنسان[563]، فالمواقع الجيولوجية والجيومورفلوجية تُعَرَّف من خلال دورها في فهم تاريخ الأرض وكيفية تشكلها وديناميتها، ومن خلال أهداف أخرى تكشف عنها غايات تقييم القيم الإضافية[564]. وحيث أن استغلال هذه المواقع يمكن أن يؤدي إلى إتلافها، بحكم محدودية وعي عامة الناس بأهميتها، فمن الضروري التعريف بقيمتها وتقييم خصائصها، ليس فقط بهدف حمايتها، ولكن أيضا بهدف تثمينها وتعبئتها لخدمة التنمية الترابية المستدامة، باعتبارها قاعدة للسياحة والتربية البيئية[565].

فإدماج المواقع الجيولوجية والجيومورفولوجية في تحليل إشكالية التنمية بالمنطقة، لا ينحصر فقط في تنوع وغنى المشاهد التي تقدمها، وما توفره من إمكانيات توازي تطور السياحة الايكولوجية بهذه المنطقة، ولكن أيضا، بفعل التوجه المتزايد تدريجيا نحو اكتشاف الأهمية العلمية والإضافية لهذه الموارد، من خلال تراكم إسهامات الباحثين بالمنطقة من مختبر "دينامية المشاهد والتراث" في دراسة المواقع الجيولوجية والجيومورفولوجية من حيث واقع حالها

560- **LELLI, L ; PARADIS, S. (2005):** Analyse critique d'un dispositif méthodologique de diagnostic paysager: le cas du bassin versant du Cérou (Tarn, Midi-Pyrénées), Géocarrefour, volume 80, N°2, Le diagnostic des territoires, p. 123.

561- **CHARBONNEAU, B. (1973):** op . cit. ; p. 12

562- **PANIZZA, M.; PIACENTE, S. (1993):** Geomorphological assets evaluation, Zeitschrift für Geomorphologie N. F., Suppl. Bd., 87, p. 13.

563- **REYNARD, E.; PANIZZA, M. (2005):** Géomorphosites: définition, évaluation et cartographie, Géomorphologie: relief, processus, environnement, Vol. 11, n° 3, p. 177.

564- **REYNARD, E. (2005):** op. cit.; p. 187.

565- **CAYLA, N. ; HOBLEA, F. ; BIOT, V. ; DELAMETTE, M. ; GUYOMARD, A .(2012):** de l'invisibilité des Géomorphosites à la révélation géopatrimoniale, Les sites d'intérêt géomorphologique: un patrimoine invisible?, Géocarrefour, vol. 87, N° 3-4, p. 171.

والآفاق[566] التي تفتحها أمام التنمية الترابية المستدامة.

1.2.2. اعتماد منهجية المعهد الجغرافي لجامعة لوزان في الجرد والتقييم

تم تطوير عدة طرق ومنهجيات لجرد وتقييم المواقع الجيولوجية والجيومورفولوجية من طرف فرق البحث التابعة للجامعات الأوربية[567] ابتداء من 1990. ونظرا لاختلافاتها النسبية من حيث سياق التقييم ومجالاته ومراحله وطرقه وأهدافه[568]، فقد اخترنا العمل بمنهجية المعهد الجغرافي لجامعة لوزان[569]، لكونها تجمع بين التبسيط والدقة في تحديد القيم النوعية والكمية للمواقع. وبناء على ذلك، نتوخى من خلال هذه الفقرة تحقيق هدفين:

- جرد وتقييم المواقع الجيولوجية والجيومورفولوجية بالمنطقة المدروسة، اعتمادا على منهجية التقييم التي طورها المعهد الجغرافي لجامعة لوزان، والتي تستند على معايير علمية لجرد وتحديد المواقع الجيولوجية والجيومورفولوجية، وذلك بوضع بطاقات تتضمن معطيات عامة (الموقع، طبيعة الأشكال، الأبعاد، الجماعة الترابية) وبيانات وصفية (الوصف والتشخيص والتِّشكال) وقيمها العلمية (الاندماجية، التمثيلية، النذرة، الباليوجغرافية)، والإضافية (الايكولوجية، الجمالية، الثقافية، الاقتصادية)[570]، وفق سلم التنقيط يتراوح بين 0 و 1، وذلك حسب الجدول التالي:

جدول رقم (29): منهجية التقييم الكمي للمو اقع الجيولوجية والجيومورفولوجية ودلالاته

القيم	0	0,25	0,50	0,75	1
الدلالات	منعدمة	ضعيفة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جدا

- إبراز واقع حال المواقع الجيولوجية والجيومورفولوجية، والرهانات التي تطرحها في تحقيق التنمية الترابية المستدامة، في حال إذا تم إدماجها في مخططات إعداد التراب والتنمية المحلية.

2.2.2. نتائج الجرد والتقييم: سيادة المو اقع الكارستية

في مجال جغرافي، حيث تمتد الجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي، على مساحة 1350 كلم^2، ويغلب على تضاريسه الطابع الجبلي، وسيادة صخور كابوناتية، قمنا بجرد 45 موقعا، وتم انتقاء من بينها 31 موقعا، استنادا على أهميتها العلمية التي تراعي توفرها على واحدة أو أكثر من الاستعمالات، كما حددها (PANIZZA, M. 2001) كأنموذج للعمليات الجيومورفولوجية، وموضوع استعمال لأغراض تعليمية وكسند إيكولوجي في الحالة التي يمثل فيها الموطن الوحيد للأصناف النباتية والحيوانية[571]. وعلى القيم الإضافية التي تشمل واحدة أو أكثر من المميزات التالية: تأثير

566- **EL KHALKI, Y. (2014):** contribution du laboratoire "Dynamique des Paysages, Risques et Patrimoine" aux études des Géomorphosites: Etat des lieux et perspectives, Colloque International, 20e, Rencontre nationale des géomorphologues marocains, Géomorphosites, levier du développement socio-économique local: Des expériences Européennes aux projets Maghrébins et Africains, Du 1 au 3 Octobre 2014, Faculté des Lettres et Sciences Humaines, Béni Mellal - Maroc (Article pas encore publié).

567- Université de Modena et Reggio Emilia (Italie); Université de Cantabria (Espagne); université de Valladolid (Espagne); Université de Lausanne (Suisse); Université de Minho (Portugal).

568- **REGOLINI, G.(2011):** Cartographier les Géomorphosites: objectifs, publics et propositions méthodologiques, Thèse de doctorat en géographie, univirsité de lausanne, faculté des géosciences et de l'envirenement, institut de géographie, p. p. 29-30.

569- **REYNARD, E.; FONTANA, G.; KOZLIC, L.; SCAPOZZA, C.; (2007):** A method for assessing «scientific» and « additional values» of geomorphosites, Geographica Helvetica, Jg. 62, Heft 3, p. p. 148-158.

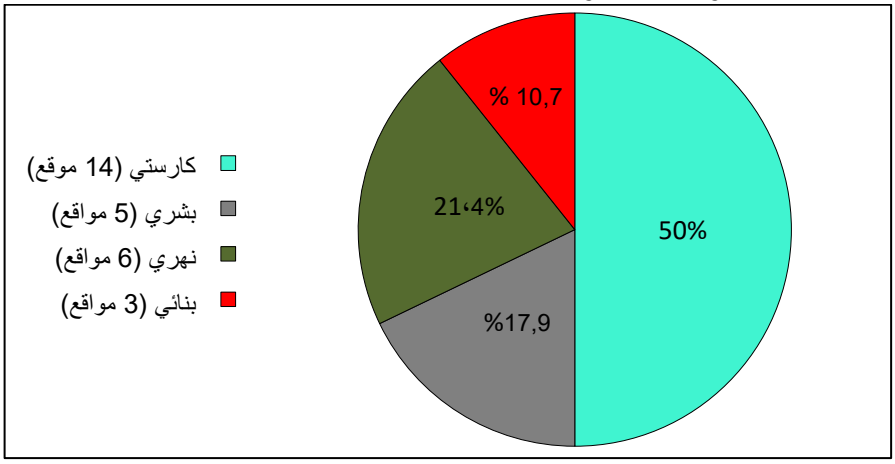
570- **REYNARD, E.; FONTANA, G.; KOZLIC, L.; SCAPOZZA, C.; (2007):** op . ; cit. ; p. 154.

571- **PANIZZA, M. (2001):** Geomorphosites: concepts, methods and examples of geomorphological survey, Chinese Science Bulletin, vol. 46, Suppl. Bd, p. 5.

إيكولوجي وثقافي وجمالي وقيمة اقتصادية[572]. وركز الانتقاء على ثلاثة أهداف كما وردت عند (REYNARD, E. 2005) والتي تتمثل في وضع المواقع الهشة تحت الحماية، واختيار الحلول التي تضمن الحفاظ عليها في إطار دراسة الآثار البيئي، وأخيرا تثمينها بجعلها مصدرا للتنشيط السياحي[573].

ومن مجموع 28 موقعا، تمثل المواقع الكارستية 50 % والمواقع النهرية 21,4 % والمواقع البشرية 17,9 % وأخيرا المواقع البنائية التي تمثل 10,7 %.

مبيان رقم (14): توزيع نسب المو اقع الجيولوجية والجيومرفولوجية تبعا لعملياتها المورفوتشكالية



المصدر: بحث ميداني، 2017

وبالرغم من تصنيف هذه المواقع حسب العمليات المورفولوجية المسؤولة عن تكوينها، على أنها واحدة، إلا أن بعضها ناتجة عن عمليات مورفوتشكالية ذات أصول متعددة، غير أنه تم اعتماد العمليات المهيمنة على تشكيل الموقع لتصنيفه. كما يلاحظ أيضا أن بعض هذه المواقع نشيطة، أي تخضع لعمليات الاستغلال، وأخرى معروفة لكنها لم تخضع لأي عملية التثمين بعد.

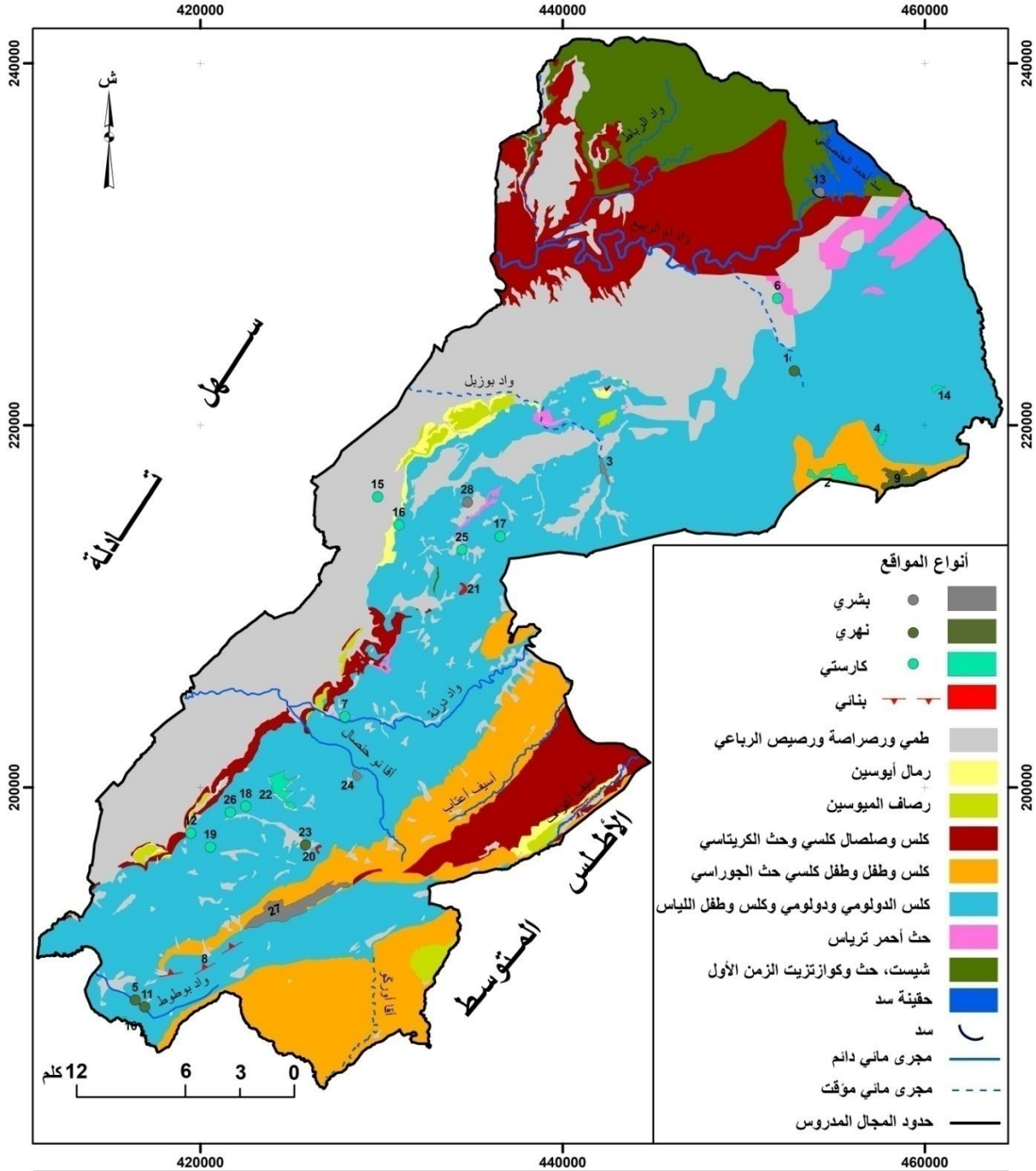
وإذا كان شرط الآثار الاجتماعية ضرورية في أن تتحول "المنافع الطبيعية" معينة إلى موارد، من خلال تدخل عوامل خارجية تسهل الوصول إليها ومنحها قيمة[574] عبر إدماجها في العمليات الاجتماعية، فإن المواقع الجيولوجية والجيومورفولوجية التي تم جردها بالمجال المدروس، تتهيكل حولها عدة أنشطة، كالاستغلال الفلاحي التقليدي: أكدال تيسويت (TSWant24) ومصاطب مدرجة (IFRant16) ودارة تافرنت (TFRkar17) ودارة أكلمام (AGOkar05)..، والاستغلال السياحي: تاغبالوت ن أوحليمة (TNOant08) ومنبع تامدا (TMDkar02) سد أحنصال (BAHant01).. إلا أنه يمكن أن نسجل ملاحظتين: الأولى أن الاستغلال المتزايد لبعض هذه المواقع يجعلها مهددة بالتدهور، وربما بالإتلاف، لكونها تستغل خارج الضوابط التي تضمن لها الحماية والاستدامة. والثانية أن 39,28 % من هذه المواقع والمشاهد تقع على ارتفاع يتجاوز 1200 متر، وأيضا 67,86 % غير متصل بالطرق المعبدة، مما يجعل الولوج إليها جد صعب.

572- **REYNARD, E.; FONTANA, G.; KOZLIC, L.; SCAPOZZA, C.; (2007):** op. ; cit., p. 149.

573- **REYNARD, E. (2005):** op.; cit.; p. 185.

574- **PANIZZA, M. (2003):** Géomorphologie et tourisme dans un paysage culturel intégré, In: **REYNARD, E.; HOLZMANN, C.; GUEX, D.; SUMMERMATTER, N.** (Eds.), Géomorphologie et tourisme, Actes de la Réunion annuelle de la Société Suisse de Géomorphologie (SSGm), Finhaut, 21-23 septembre 2001, Institut de Géographie, Lausanne, Travaux et Recherches N° 24, p.12.

خريطة رقم (21): توزيع المو اقع الجيولوجية والجيومورفولوجية بالجماعات التر ابية لدير أطلس بني ملال الشمالي



1	شلال بويكنداز	8	جبل تاسميت	15	مغارة زريول	22	دارات تافرت
2	تضاريس أطلالية إجبا ن يران	9	أساحيل أدندون	16	مغارة مجغيول	23	شلال أمازر
3	تاغبالوت نوحليمة	10	شخاريب أطلالية أقا نآيت عطا	17	كهف الدببة	24	مصاطب مدرجة
4	دارات أكلمام	11	شلال مودج	18	مغارة أمعفان	25	أغبالو ن شقوندا
5	خانق مودج	12	منابع فم العنصر	19	مغارة أعنيفس	26	مغارة إغبان
6	منبع تامدا	13	سد أحمد الحنصالي	20	جرف إشر	27	أكدال تسويت
7	خانق تاكزيرت	14	جوبة بويدموما	21	جرف شقوندا	28	مغارة بولمعدن

المصدر: خ. جيولوجية 1/100000 بني ملال وقصبة تادلة، 1985 + خ. جيولوجية 1/500000 الرباط، 1956 + بحث ميداني 2017 (إنجاز: حافظ الشرك)

يكتسي التوزيع الجغرافي لهذه المواقع أهمية بالغة، إذ أن التفكير في تثمينها، خاصة في السياحة البيئية، يظل رهينا

بربطها بوسائل المواصلات وتوفير بنيات الاستقبال السياحية. وبالرغم من أن 50 % من هذه المواقع تتركز بجماعتي فم لعنصر وتاكَزيرت القريبتين من مدينة بني ملال ومطار أولاد ايعيش، إلا أن هذه المواقع توجد في ارتفاعات غير متصلة بالطرق المعبدة، وتبقى 32,14 % منها هي التي تصلها الطرق المعبدة أو يمكن الوصول إليها بسهولة.

لائحة الصوررقم (1): المو اقع الجيولوجية والجيومورفولوجية بالجماعات التر ابية لدير أطلس بني ملال الشمالي



أ شلال بويكنداز: واد إيقور، جماعة آيت أم البخت، الإحداثيات (x= 452889; y= 223119; z = 990)

ب د تضاريس أطلالية: إخبا ن يران، جماعة آيت أم البخت، الإحداثيات (x= 455155; y= 217155; z = 2148)

ج خانق مودج، جماعة فم لعنصر، الإحداثيات (x= 416344; y= 188470; z = 1170)

هـ أكَدال تيسويت: جماعة فم لعنصر، الإحداثيات (x= 425604; y= 193132; z = 1900)

و دارة أكلمام: جماعة آيت أم البخت، الإحداثيات (x= 460564; y= 221984; z = 1780)

المصدر: بحث ميداني، 2016

1.2.2.2. القيم العلمية تعكس الخصوصيات الجيولوجية والجيومرفلوجية للمنطقة

تشير القيمة العلمية للمواقع الجيولوجية والجيومرفلوجية إلى ذاكرة الآثار والأدلة حول تاريخ تشكل الأرض وتطور السطح، إذ تُمَكِّن من رصد وإعادة بناء سيناريوهات حول التطور الجيولوجي والجيومرفلوجي والمناخي والإحيائي للمنطقة[575]. لكن أهمية أي موقع تتحدد حسب القيم التي يمثلها خلال تقييمه.

جدول رقم (30): القيم العلمية للمو اقع الجيولوجية والجيومرفلوجية بالجماعات التر ابية لدير أطلس بني ملال الشمالي

الرقم	الرمز	القيمة العلمية				متوسط القيم
		الاندماجية	التمثيلية	الندرة	باليوجغر افية	
1	OQRflu03	1	1	1	0,75	0,94
2	INRkar06	0,75	1	1	0,75	0,88
3	TNOant08	0,75	0,75	1	0,75	0,81
4	AGOkar05	1	1	1	0,25	0,81
5	GMJflu26	0,75	0,75	1	0,50	0,75
6	TMDkar02	0,75	0,75	1	0,50	0,75
7	GTGflu15	0,75	0,75	1	0,50	0,75
8	FETstr25	1	0,75	1	0,25	0,75
9	ADNflu07	0,50	0,50	1	0,75	0,69
10	FIHkar28	0,75	0,25	1	0,75	0,69
11	CMJflu27	1	0,75	0,75	0	0,63
12	FEAkar20	0,50	0,50	0,75	0,50	0,56
13	BAHant01	0,50	0,50	1,00	0	0,50
14	BODkar04	0,25	0,25	0,75	0,75	0,50
15	IGLKar09	0,75	0,50	0,50	0,25	0,50
16	DEKkar11	0,25	0,50	0,75	0,50	0,50
17	DEKkar12	0,25	0,50	0,75	0,50	0,50
18	AMAkar18	0,25	0,50	0,75	0,50	0,50
19	AANkar22	0,75	0,50	0,50	0,25	0,50
20	FEIstr23	0,50	0,75	0,75	0	0,50
21	CHKstr14	0,50	0,75	0,75	0	0,50
22	TFRkar17	0,50	0,25	0,75	0,25	0,44
23	AMZflu21	0,25	0,25	0,75	0,50	0,44
24	IFRant16	0,75	0,25	0,75	0	0,44
25	CHKkar13	0,25	0,25	0,50	0,50	0,38
26	IGMkar19	0,25	0,50	0,50	0,25	0,38
27	TSWant24	0,50	0,25	0,75	0	0,38
28	DEKant10	0,25	1	0,25	0	0,38
متوسط		0,58	0,58	0,79	0,38	0,58

المصدر: بحث ميداني، 2017

575- **REYNARD, E. (2005):** op. cit.; p. 183.

بلغ متوسط القيمة العلمية لمجموع المواقع التي تم تقييمها 0,58، وسجلت القيمة العلمية القصوى 0,94 بشلال بويكَنداز (OQRflu03)، والقيمة العلمية الدنيا 0,38 بأربعة مواقع. وقد حصل 11 موقعا على قيم علمية تفوق المتوسط،أي ما يمثل 39,29 % من مجموع المواقع المدروسة، بينما حصل 17 موقعا على قيم علمية أقل من المتوسط، أي ما يمثل 60,71 %. وتحتل قيمة الندرة المرتبة الأولى من بين القيم العلمية بمتوسط 0,79، تليها قيمة الاندماجية والتمثيلية بمتوسط 0,58، في حين تحتل قيمة باليوجغرافية المرتبة الأخيرة بمتوسط 0,38.

2.2.2.2. القيم الإضافية تحيل إلى الأهمية الجمالية والايكولوجية للمنطقة

يطرح تقييم القيم الإضافية مشكلات تتجاوز قدرات إلمام الجغرافي بميادين علمية وفنية متخصصة. إذ من الصعب تحديد القيمة الايكولوجية والقيمة الثقافية والقيمة الاقتصادية بدون مساعدة أخصائي في الميدان، بينما تبقى القيمة الجمالية ذاتية ونسبية حتى ولو خضعت لمعايير محددة جدا[576]. لذلك، فإن التقييم الكمي لعناصر القيم الإضافية تظل نسبية، لكنها مع ذلك تعطينا فكرة لأنها تخضع لنفس منطق التقييم.

جدول رقم (31):القيم الإضافية للمو اقع الجيولوجية والجيومورفولوجية بالجماعات التر ابية لدير أطلس بني ملال الشمالي

الرقم	الرمز	القيمة الإضافية				متوسط
		الايكولوجية	الجمالية	الثقافية	الاقتصادية	القيم
27	TSWant24	0,69	1	0,25	0,75	0,67
1	OQRflu03	0,75	1	0	0,75	0,63
13	BAHant01	0,38	0,88	0	1	0,57
11	CMJflu27	1	1	0	0,25	0,56
3	TNOant08	0,50	0,50	0	1	0,50
24	IFRant16	0,50	0,75	0,25	0,50	0,50
10	FIHkar28	0,75	1	0	0	0,44
20	FEIstr23	1	0,75	0	0	0,44
4	AGOkar05	0,75	0,63	0	0,25	0,41
5	GMJflu26	0,75	0,88	0	0	0,41
7	GTGflu15	0,75	0,88	0	0	0,41
6	TMDkar02	0,13	0,63	0	0,75	0,38
2	INRkar06	0,50	0,88	0	0	0,35
12	FEAkar20	0,15	0,47	0	0,75	0,34
23	AMZflu21	0,25	0,69	0	0,25	0,30
21	CHKstr14	0,62	0,50	0	0	0,28
19	AANkar22	0,62	0,50	0	0	0,28
18	AMAkar18	0,75	0,25	0	0	0,25
15	IGLKar09	0,62	0,25	0	0	0,22
14	BODkar04	0,38	0,38	0	0	0,19
25	CHKkar13	0,13	0,13	0	0,50	0,19

576- **GENOUD, M.(2008):** Inventaire, évaluation et projets de valorisation des géomorphosites du Val de Bagnes, Maîtrise universitaire sciences en géographie, université de Lausanne, Faculté des Géosciences et de l'Environnement, p. p. 97-98.

0,17	0	0	0,47	0,19	FETstr25	8
0,16	0	0	0,31	0,31	TFRkar17	22
0,15	0	0	0,69	0	ADNflu07	9
0,11	0	0	0,19	0,25	IGMkar19	26
0,11	0	0	0,19	0,25	DEKant10	28
0,11	0	0	0,19	0,25	DEKkar12	17
0,06	0	0	0,25	0	DEKkar11	16
0,33	0,24	0,02	0,58	0,47	متوسط	

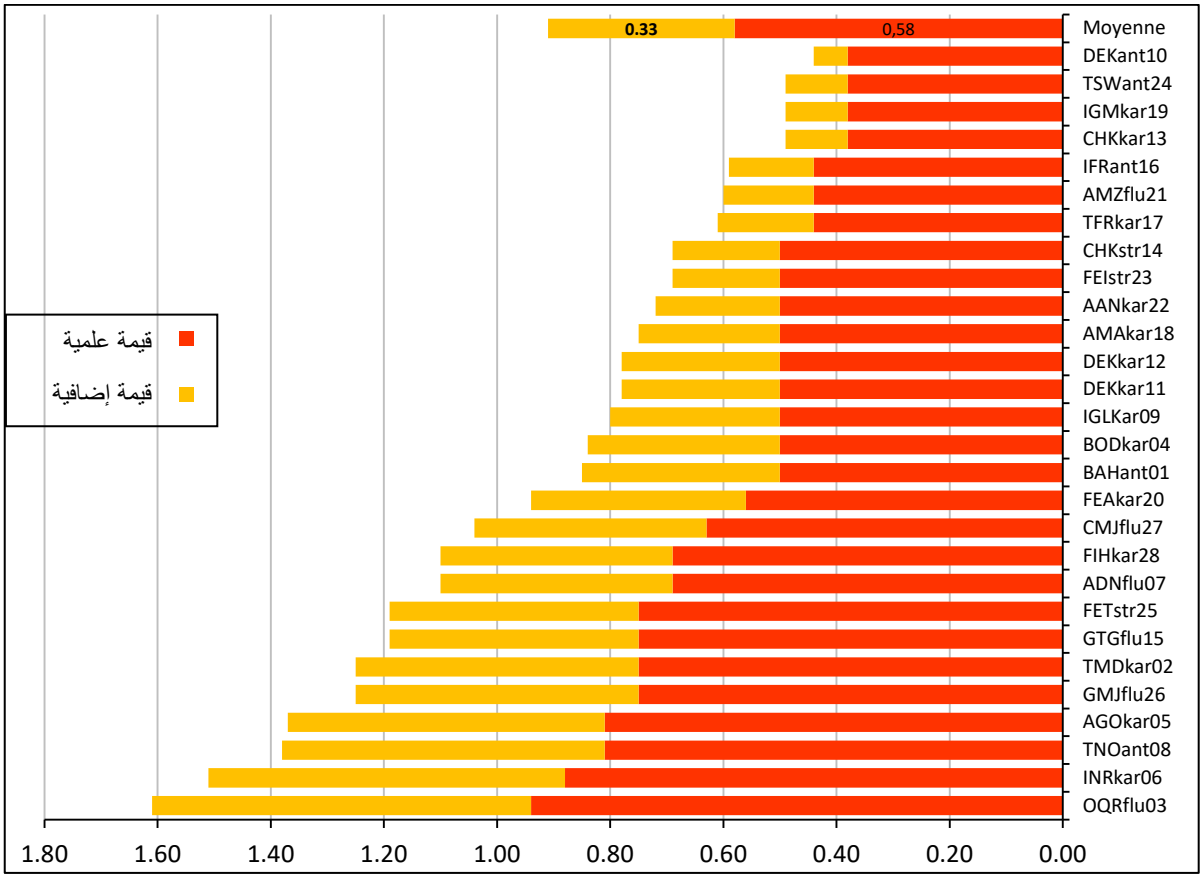
المصدر: بحث ميداني، 2017

بلغ متوسط القيمة الإضافية لمجموع المواقع التي تم جردها وتقييمها 0,33، أما القيمة القصوى فقد سجلت 0,67 بموقع أكَدال تيسويت (TSWant24)، والقيمة الدنيا سجلت 0,06 بموقع مغارة مجغيول (DEKkar11). وقد حصل 14 موقعا على قيمة إضافية أعلى من المتوسط، أي ما يمثل 50 % من مجموع المواقع التي تم جردها وتقييمها، و14 موقعا على قيم إضافية أقل من المتوسط.

3.2.2.2. القيم العامة تبين ضعف القيم الإضافية

تشمل القيمة العامة للمواقع الجيولوجية والجيومورفولوجية مجموع القيمة العلمية والقيمة الإضافية،كما يتضح ذلك من خلال المبيان رقم 15.

مبيان رقم (15): القيم العامة للمو اقع الجيولوجية والجيومورفولوجية للجماعات التر ابية لدير أطلس بني ملال الشمالي



المصدر: بحث ميداني، 2017

ومن خلال النتائج المحصل عليها في المبيان أعلاه، يتبين أن متوسط القيم العامة سجلت 0,46، وذلك نتيجة ضعف

حصيلة القيم الإضافية التي وصلت 0,33 فقط، ومع ذلك سجلت قيم عامة مرتفعة بكل من شلال بويكَنداز (OQRflu03) وتضاريس أطلالية إخبا ن يران (INRkar06) وتاغبالوت نوحليمة (TNOant08) ودارة أكلمام (AGOkar05) وخوانق مودج (GMJflu26) ومنبع تامدا (TMDkar02) حيث تتراوح قيمها العامة بين 0،81 و0,63. وبالمقابل سجلت قيم عامة ضعيفة بكل إيفري ن بولمعدن (DEKant10) وأكَدال تيسويت (TSWant24) ايفري ايغبان- أمازر (IGMkar19) وأغبالو ن شقوندا (CHKkar13)، حيث تراوحت ما بين 0,22 و0،25.

يمكن القول أن القيمة العلمية للمواقع التي تم جردها وتقييمها مرتفعة نسبيا، بينما تبقى القيم الإضافية ضعيفة ربما لعدم معرفتها وضعف استغلالها، إلا أنه مع ذلك يؤكد الغنى والتنوع الطبيعي والثقافي الذي يميز المجال المدروس.

3.2. المو اقع الجيولوجية والجيومورفولوجية: بحاجة إلى التثمين والإدماج في خطة التنمية المحلية

تبين من خلال جرد وتقييم المواقع الجيولوجية والجيومورفولوجية، أنها تفرض نفسها كجزء من التراث المحلي. إذ تشكل إحدى العناصر الخام التي يمكن أن يبنى حولها المشروع السياحي. فبناء هذا الأخير، على قاعدة التراث الجيولوجي والجيومرفولوجي، لا يبرره فقط تنوع وغنى المنطقة بهذه الموارد، ولكن أيضا، نتيجة ضعف أداء القطاع الفلاحي، ذو طابع معيشي، وغياب بدائل اقتصادية قمينة برفع المستوى المعيشي للسكان. فتثمين هذه الموارد في إطار السياحة الايكولوجية، يمكن أن تكون له انعكاسات ايجابية على المستوى الاجتماعي (خلق فرص الشغل، تقليص إمكانيات الهجرة) والاقتصادي (تحريك الاقتصاد المحلي) والبيئي (حماية الموارد الطبيعية).

في الواقع، لا يمكن أن يبنى النشاط السياحي في المنطقة حول هذه المواقع وحسب، ولكن، قد يساهم إطلاق المشروع السياحي، بناء على تثمين هذه الموارد، من الرفع من قيمة المنافع المحلية الأخرى التي لها علاقة بالسياحة كتعبئة الصناعة التقليدية والمعمار القروي والثقافة المحلية والطهي المحلي، ومنتوجات الرستاق...

ومن العوامل الايجابية التي تستفيد منها المنطقة، وجودها ضمن "جيوبارك مكَون"، والتي تعد مدينة بني ملال أحد مداخله الأساسية، مما يرفع من حظوظ عبور الزوار للمنطقة، عندما يقصدون المواقع ذات سمعة سياحية بإقليم أزيلال كشلال أوزود وكتدرائية إمسفران وآثار الديناصورات بجماعة آيت بلال وجماعة واويزغت، وبحيرة بين الويدان، ووادي آيت بوكَماز، والنقوش الصخرية تيزي -ن- تيرغيست بجماعة آيت بوولي... وكذلك وجودها على الطريق رقم 8 التي تربط بين فاس ومراكش، واتصالها بالطريق السيار بني ملال- الدار البيضاء، وبمحاذاة مطار أولاد ايعيش. كما تستفيد المنطقة أيضا من صيت "جيوبارك مكون"، خاصة وأنه يستفيد من تهيئة واسعة التي رصدت لها موارد مالية لتطوير السياحة الجيو بيئية.

إن النهوض بالقطاع السياحي وخاصة السياحة الجيو بيئية كمحور استراتيجي في التصميم الجهوي للسياحة[577] وجعلها الناظم للأنشطة الاقتصادية الأخرى بالمنطقة، تستند على ما يمكن أن يترتب عن ذلك من فك العزلة عن المنطقة، عبر تمكينها من البنيات التحتية، وتحسين مستوى عيش السكان، وحماية الموارد من التدهور، وعلى تنظيم الفاعلين حول عدة مشاريع مشتركة.

إن تثمين المواقع الجيولوجية والجيومورفولوجية (خلق مسارات المشي وركوب الدواب والاستغوار والقنص والصيد والخرجات العلمية والتكوينية..) يمكن أن يؤدي إلى انتشار السياح بالمنطقة واستغراقهم لمدة أطول بين السكان، وهذا

577- Schéma Régional de Développement Touristique, Région Tadla-Azilal, 2008.

ستكون له نتيجتين على الأقل؛ استفادة السكان المحليين من عائدات هذه السياحة، والتأثير في سلوكاتهم، مما قد يجعل السياحة تتحول من ممارسة روتينية إلى ثقافة[578]. كما يمكن للتثمين الاقتصادي لهذه المواقع أن يؤدي إلى مشاركة السكان وتحفيز الفاعلين على خلق مناطق محمية وتشريع قوانين خاصة بحماية هذا التراث. ومقابل ذلك يمكن أن تظهر الآثار السلبية جراء الضغط البشري، الذي قد يؤدي إلى تدهورها وتراجع جودتها.

إن ما تقدمه المنطقة من إمكانيات المواقع الجيولوجية والجيومورفولوجية يتجاوز، من حيث العدد، العينة التي قمنا بجردها وتقييمها، إذ يمكن لدراسة متخصصة في الموضوع أن تكشف عن مواقع أخرى ذات أهمية، إلا أن الخاصية العامة لهذه المواقع أن أغلبها لم يتحول بعد من وضعية إمكانيات طبيعية إلى وضعية موارد ترابية، بسبب صعوبة ولوجها وغياب بنية تحتية تمكن من تنشيطها، في إطار استراتيجية التنمية العامة للتراب، كما أن بعض هذه المواقع يمكن أن ترقى إلى موارد ذات خصوصية، لكنها تحتاج إلى تنشيط وتحويل حتى تتحول من موارد ترابية عامة إلى موارد ترابية ذات خصوصية كما حددها (CAMPAGNE, P.; PECQUEUR, B. 2014)[579].

وإذا أردنا أن نبين مكانة هذه المواقع في السياسات العمومية المحلية، لابد أن نعود إلى كيفية استغلالها أو على الأقل كيف ينظر إليها من خلال سياسة التخطيط. فباستثناء تاغبالوت نوحليمة (TNOant08) وموقع تامدا (TMDkar02) اللذان عرفا تهيئة خلال السنوات الأخيرة، فإن المواقع الأخرى لم يتم إدراجها في سياسات التهيئة.

3. العادات والمهارات المحلية والذاكرة الجماعية

إذا كانت إشكالية التنمية الترابية، تتمحور حول حكامة الفاعلين المحليين، وتثمين الموارد الترابية، باعتبارهما الدعامتين الأساسيتين للبناء الترابي[580]، فإن دينامية التنمية الأصيلة[581]، تأتي من المحلي باعتباره مجال القرب الحاضن للتفاعلات المتجذرة للفاعلين عبر التعلم الجماعي المولد للوفورات الخارجية الملازمة للابتكار، وللموارد الترابية ذات خصوصية. ويظهر أن هذه العناصر متوفرة بالمجالات الترابية، لكن تأثيرها في دينامية البناء الترابي وفي التنمية الترابية يتوقف على طريقة مقاربتها من طرف الفاعلين.

1.3. المهارات والخبرات المرتبطة بالتنظيم الاجتماعي والأنشطة الاقتصادية

اشتهرت مجالات دير أطلس بني ملال، منذ القدم، ببراعة تنظيم مجالاتها، وبجودة منتوجاتها الفلاحية والغذائية، والحقيقة أن هذه الأصالة المتجذرة تخفي ورائها نسق تراثي من المهارات والمعارف والعلاقات الاجتماعية التي طورتها المجموعات البشرية المحلية في تنظيم مجالاتها وتدبير مواردها، لضمان أمنها الغذائي. وبالرغم من مظاهر التحولات الحديثة التي تخفي وراءها بعض عناصر هذا الرصيد التراثي، إلا أن الجوهر الثقافي لا يزال صامدا[582] ومستمرا في

578- **PANIZZA, M. (2003):** op., cit., p .12.

579- **CAMPAGNE, P.; PECQUEUR, B.(2014):** le développement territorial, une réponse émergente à la mondialisation, Éd. Charles Léopold Mayer, p. 138.

580- **LAMARA, H. (2009):** op. cit., p. 4.

581- **SAHLI, Z. (2009):** Produits de terroir et développement local en Algérie: cas des zones rurales de montagnes et de piémonts, In: **TEKELIOGLU, Y. (**Ed.**), ILBERT, H. (**Ed.**), TOZANLI, S**. (Ed.). Les produits de terroir, les indications géographiques et le développement local durable des pays méditerranéens, Montpellier: CIHEAM (Options Méditerranéennes: Série A. Séminaires Méditerranée), p.305-338.

582- **جنان لحسن (1985):** نفس المرجع السابق، ص. 147.

التراث والذاكرة الجماعية والمهارات والقيم والمعايير والتمثلات، وعلاقات الإنتاج والبنيات الزراعية، وينعكس جليا في العلاقات والممارسات الاجتماعية، وبالتالي في بعض مظاهر تنظيم المجال وتدبير الموارد.

وحينما نعود إلى للجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي، نرصد عدة أنشطة وممارسات وأشكال التنظيم الترابي المدمجة للمهارات والخبرات والعلاقات الاجتماعية المتجذرة في المحلي.

1.1.3. صناعة النسيج بخصوصيات محلية لم يتم إبرازها

تشكل الصناعة التقليدية القطاع الأكثر تمثيلا لهوية وخصوصية التراب، لأنها تعبير مرئي لتراث المجال[583]، وتأتي صناعة النسيج ضمن أنشطة الصناعة التقليدية البارزة بمجال الدراسة. وبالرغم من أنها لم تحظى بسمعة وطنية، على غرار "الخرقة البزيوية" و "زربية خنيفرة"..، إلا أن تنوع منتوجاتها (الهدونة، الحنديرة، إحنبل، الزربية)، واستناد إنتاجها على أدوات عمل وتقنيات ومهارات وخبرات متجدرة في التاريخ المحلي[584]، واستمرار ارتباط المرأة المحلية بها، قد منحها أهمية ضمن العناصر التراثية المحلية.

ونرصد التحولات الحديثة التي يعرفها هذا القطاع الإنتاجي من خلال أشكال تنظيمه المحلية وأهدافه. فإذا كانت هذه الحرفة تسعى، في الماضي، إلى تلبية حاجيات الأسر والأسواق المحلية، فإنها أصبحت في الوقت الراهن، تتجه نحو السياحة والتسويق. كما أنها أصبحت منفتحة على الدينامية التعاونية بالمنطقة، من خلال تأسيس 7 تعاونيات متخصصة في القطاع، لكن ضعف أدائها التأطيري والإنتاجي جعلها قوة فاعلة غير مؤثرة، إذ لا زال ما يقدر ب 73 % من أنشطة هذا القطاع يمارس وفق نمط الإنتاج العائلي[585]. وهذا ما يستنتج معه أن الإكراه الذي يعيق اندماج هذا القطاع في عملية التنمية وفق المقاربة الترابية، يتمثل في التنظيم والهيكلة، إذ من شأن التعاونيات المحلية المتخصصة أن تحشد علاقات القرب الاجتماعية والمهنية (الرأسمال الاجتماعي العلائقي) لتعزيز حكامة الفاعلين، وخاصة المنتجين، مع مراعاة توظيف المهارات والخبرات الموروثة للحفاظ على أصالة وتجدر هذه المنتوجات.

2.1.3. طرق وأساليب تدبير المجالات والموارد

تم رصد مجموعة من الأمثلة في المجال، تعبر عن دور المحلي في تدبير المجالات والموارد المحلية كتدبير المراعي وفق نظام "أكَدال" في كل من جماعة آيت أم البخت وجماعة دير القصيبة وجماعة فم لعنصر.

وتشتغل هذه الآلية باجتماع "أعيان الرعي التقليدي" لتنظيم المجال الرعوي وفق جدولة زمنية تحدد مواعيد الرعي الجماعي ومجالاته، كما يتم اتخاذ العقوبات اللازمة ضد المخالفين للشروط المنظمة للعملية، وغالبا ما تكون هذه العقوبات عبارة عن وليمة يقيمها المخالف، ويحدد عدد الحاضرين بحسب نوع المخالفة، إذ يتراوح العدد بين 12 و60 فردا، وقد يصل في بعض الحالات إلى 100 فردا. وفي حالة عدم قبول المخالِف بالوليمة والانصياع لشروط الجماعة يتم منعه من استعمال المجال الرعوي الجماعي[586].

وإذ تؤكد الدراسات المتخصصة في نظام أكَدال على نجاعته الإيكولوجية[587] بما يستجيب لمبادئ التنمية

583- **LANDEL, P. A.; . SENIL, N.; MAO, P. (2007):** op. cit, p. 79.

584- **الوزان الحسن بن محمد الفاسي (1983):** نفس المرجع السابق، ص. 183.

585- بحث ميداني، 2017.

586- بحث ميداني، 2017.

587- **ALAOUI, H. S.; AUFRİQUI, M.(2012):** op. cit.; p. 76.

المستدامة، في صون الموارد الطبيعية وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجموعات البشرية المحلية، فإن تنسيق الفاعلين حول تنظيمها وتدبيرها يساهم في تعزيز التنمية وفق المقاربة الترابية.

إلا أن نظام الأكَدال الذي من شأنه أن يحقق تكاملا مع الأنماط الحمائية الأخرى بالمنطقة كمحمية موقع ذي القيمة البيولوجية والايكولوجية تيزي ن آيت ويرة، ومنتزه جيوبارك مكون، نجده لا يحضى بأي أهمية في مخططات التنمية المحلية والجهوية لبعثه وتطويره.

فإهمال مثل هذه الأشكال التنظيمية والتدبيرية المحلية التي أكدت جدارتها في الحكامة والاستدامة، وعدم إدماجها في المخططات والبرامج التنموية، هو إقصاء للتاريخ الاجتماعي الذي يعد مكونا أساسيا في بناء التراب، وعنصرا معتمدا في تحليله[588]. ومن ثمة يتأكد استمرار أسلوب التنمية الذي يغيب مضمونا للمكونات الأساسية التي تتهيكل حولها المقاربة الترابية للتنمية.

2.3. المواسم والمهرجانات: فرص لاستمرار الموروث الثقافي وتسويق المنتوجات المجالية

أصبحت المواسم والمهرجانات من العناصر المجالية التي باتت تفرض نفسها على البحث الجغرافي التطبيقي الموجه لتحليل إشكالية التنمية وإعداد التراب،وذلك تبعا لما يلي:

أولا: لأنها تشكل عناصر مجالية تؤثث المشهد الجغرافي، وتنطوي على تقاليد وقيم ثقافية وذاكرة جماعية محلية، وبالتالي فإن رصد جوانبها المادية والرمزية تتيح إمكانية فهم وتفسير سياقاتها وأبعادها ووظائفها وديناميتها في تمفصلاتها وتقاطعاتها مع دينامية البناء الترابي للمجال المدروس.

ثانيا: لأنها أصبحت من المكونات الترابية التي يُرَاهَنُ عليها في التنمية المحلية، ليس فقط لكونها تمثل أداة فعالة لتثمين الموارد الترابية ذات خصوصية[589]، من خلال تحريك دينامية المبادرة والإبداع في بعث الموروث واكتشاف الموارد الكامنة وإبرازها وتعبئتها، وتوفير فضاءات لترويجها وتسويقها، ولكن أيضا من خلال أدوارها في تعزيز الحكامة الترابية، لكونها تمثل موضوعا ترابيا ينتظم حوله الفاعلين. هذا، إضافة إلى أدوارها في عمليات التسويق الترابي وفي تطوير هوية التراب وتحسين عرضه.

وقد ارتبطت ظاهرة المواسم بالمجال المدروس بحركة الزوايا والأضرحة. وبفعل وظائفها في التأطير الديني والسياسي..، اكتسبت شرعية وحضورا ملموسا في هيكلة المجتمع المحلي. وقد عرفت انتشارا واسعا للزوايا والصلحاء التي ذاع صيتها كالزاوية الدلائية، وزاوية أحنصال وزاوية تامكَا وزاوية اربالة..، ولا يكاد يخلو أي دوار أو تجمع سكني بهذه المنطقة من ضريح ولي دفين يشهد على هذه المرحلة.

ويتجسد الارتباط بين إقامة المواسم حول الأحداث التاريخية المحلية والعادات والتقاليد التي تعكس الذاكرة الجماعية والهوية المحلية، بالزوايا والأضرحة من خلال اتخاذه طابعا دينيا، إذ غالبا ما تتم إقامته بالقرب من قبر الوالي الصالح، ولكنه يتضمن أيضا أنشطة تجارية واحتفالية.

588- **RALLET, A. (2002):** op. cit., p. 12.

589- **موساوي امحمد، فراح عبد الرحيم (2013):** الجماعات المحلية ورهانات المواسم والمهرجانات، حالة إقليم صفرو، المواسم والمهرجانات، فضاءات لتثمين الموروث الثقافي، مهرجان حب الملوك بصفرو إرث ثقافي لا مادي للإنسانية، أشغال الملتقى الثقافي لمدينة صفرو، الدورة 24، الطبعة الأولى، مطبعة سوجبريس، فاس، ص. 68.

إلا أن المواسم ذات الطابع الديني تراجعت نسبيا، نتيجة تحولات المجتمع، وخاصة بعد خروج المقدس من دائرة التدبير الرمزي ل"اجماعة" إلى مستوى إشراف وتوجيه الدولة[590]، ولكن بالمقابل، بدأت تنمو تظاهرات مماثلة، تحيل من خلال مظاهرها الاحتفالية الجماعية المنعقدة بصفة دورية في الزمن والمكان على معنى المهرجان[591]. وإذا كان هذا الأخير ينتظم حول فكرة أو نشاط اقتصادي أو حرفة تجاوبا مع الحاجة إلى الترفية والأفراح وترويج المنتوجات المجالية في المعارض الموازية وبعث الهوية المحلية، فإن تنظيمه أصبح يخضع للتدبير التشاركي المؤسس على تلاقي إرادات الفاعلين حول تحقيق غايات تنموية.

ويظهر التحول في كون المواسم كان يُتَوَخَّى منها الحصول على سند خارق وترسيخ الذاكرة الجماعية، بينما تنظيم المواسم والمهرجانات، في الوقت الراهن، يستهدف الاحتفال والتبادل واللقاءات.

ينظم بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال سبعة مواسم وثلاثة مهرجانات، متفاوتة من حيت توزيعها الجغرافي والزمني، ونوعها.

جدول رقم (32): التوزيع المجالي والزمني للمواسم والمهرجانات بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي

الجماعة	المكان	طبيعته	الفترة	نوعه
آيت أم البخت	تيبهت	مهرجان	شتنبر	ثقافي
زاوية الشيخ	مدينة زاوية الشيخ	مهرجان	مارس	فلاحي
دير القصيبة	إغرم لغلام	موسم	ماي	ثقافي
القصيبة	القصيبة	مهرجان	أبريل	ثقافي
تانوغة	تامودجت	موسم	-	ثقافي
	أعتاب	موسم	-	ثقافي
فم العنصر	إغرغر	موسم	شتنبر	ديني
	أدوز	موسم	الأسبوع الأخير من أبريل	سياحي
	أولو	موسم	-	ثقافي
	فم العنصر المركز	موسم	21/20 يوليوز	سياحي

المصدر: بحث ميداني، 2017

تقوم المواسم والمهرجانات في هذه المنطقة بوظائف إحياء الموروث الثقافي والحفاظ على استمراره، كممارسة "أحيدوس" والشعر والفروسية..، وخلق رواج محلي من خلال تسويق المنتوجات المحلية، كما تشكل أيضا مناسبة للتنسيق بين الفاعلين في القضايا المحلية،كاستغلال فرصة المهرجان أو الموسم لحل النزاعات كما هو الحال في مهرجان القصيبة، الذي يستغل في حل النزاعات بين السكان عبر مؤسسة "أمغار"، وتنظيم "أكَدال" بالنسبة لقبيلة آيت سعيد أو علي بمناسبة موسم "إغرغر للفروسية". وعلى نقيض افتراضنا أن هذه التظاهرات ستعزز التنسيق بين الفاعلين، إلا أنها تشكل أيضا فضاءا لامتداد الصراعات السياسية والجمعوية.

غير أن ما يلاحظ حول هذه المواسم والمهرجانات، أن دورها في التنمية لا زال يكتنفه الغموض، لأنها من جهة لا تتوفر على أطر تنظيمية تمنحها الشخصية المعنوية والاستقلالية، والقمينة بنقلها من طابعها الهواياتي إلى الاحترافية.

590- **العطري عبد الرحيم (2009):** نفس المرجع السابق، ص. 65.

591- **الزرهوني محمد (2013):** المواسم والمهرجانات بالمغرب في مسرح النقاش العمومي،المواسم والمهرجانات، فضاءات لتثمين الموروث الثقافي، مهرجان حب الملوك بصفرو إرث ثقافي لا مادي للإنسانية، الملتقى الثقافي لمدينة صفرو، الدورة 24، الطبعة الأولى، مطبعة سوجبريس، فاس، ص. 12.

ومن جهة أخرى، أنها تنظم في فضاءات غير مؤهلة ببنيات استقبال وعرض المنتوجات المحلية، مما يحول الأماكن التي تقام فيها إلى مجالات للازدحام والفوضى وتشويه المشهد. ومن جهة ثالثة، تعطى الأولوية للعناصر الفولكلورية، في الوقت الذي ينبغي أن يكون هذا الأخير هدف ووسيلة أيضا لتعزيز العرض التجاري والسياحي الذي قد يتيح إمكانيات لتسويق المنتوجات المجالية للإسهام في تحريك الاقتصاد المحلي. وأخيرا، لا تمتد هذه المناسبات على مدد زمنية طويلة، إذ أن أطولها يمتد لأسبوع، مما لا يسمح بخلق رواج اقتصادي محلي.

ونتيجة ضعف الأداء الاقتصادي للمواسم والمهرجانات، وتركيزها على الفولكلور، وتمويلها من ميزانيات المال العام، أصبحت موضوعا إشكاليا للتجاذب الفكري والنقاش العمومي بين مساند لها على أنها ظاهرة اجتماعية لها إسقاطات ايجابية على التنمية، ومن يعتبرها نشاط سيء ينطوي على منزلقات مادية وقيمية تحدث آثارا سلبيا على السلوك العام، وعلى التنشئة الاجتماعية، وبين من يعتبرها ذات فائدة اجتماعية، لأنها تستجيب لحاجيات المجتمع، لكنها لا تخلو من عيوب وهفوات ينبغي تداركها لتقوم بأدوارها التنموية[592].

وبين هذه الاتجاهات في الآراء، بدأت تلوح في الأفق إنتاجات علمية منهجية تحث على أهمية تأسيس فرع جغرافية المواسم والمهرجانات[593]، اقتداء بإصدار علمي يعود للباحث (Di Méo, G. 2001) في الجغرافية الاجتماعية والثقافية بعنوان "جغرافية الأفراح"[594].

وإذا كان هذا الإنتاج العلمي الأخير يجسد استمرار تأملات الباحث في تحليل قضايا الترابية والهوية، فهو يعتبر الأفراح، في هذه الحالة، كاشفا عن العلاقات التي تنسجها المجتمعات مع مجالاتها التربية، وبالتالي يقدم لنا منهجية في قراءة المجالات الترابية انطلاقا من المواسم والمهرجانات، على أن هذه الأخيرة تعد عنصرا جغرافيا ذو أهمية في عمليات البناء الاجتماعي والهوياتي للتراب، وعلى أنها عاكس لهوية المجالات الترابية التي تحويها، مما يجعل وظيفة المواسم والمهرجانات أساسية في بناء الهوية الترابية، وفي التصنيف النوعي للمجالات الترابية ولسلوكات فاعليها.

592- **الزرهوني محمد (2013):** جغرافية المهرجانات: البحث الجغرافي في خدمة التنمية الترابية،المواسم والمهرجانات، فضاءات لتثمين الموروث الثقافي، مهرجان حب الملوك بصفرو إرث ثقافي لا مادي للإنسانية، أشغال الملتقى الثقافي لمدينة صفرو، الدورة 24، الطبعة الأولى، مطبعة سوجبريس، فاس، ص. 41.

593- **الزرهوني محمد (2013):** نفس المرجع السابق، ص. ص. 11-36.

594-**DI MEO, G. (2001):** La géographie en fêtes, Paris, OPHRYS, 270 p.

خاتمة الفصل الثاني

ارتكز تصور تشخيص الموارد في هذا الفصل، على فرضية دورها في بناء هوية المجالات الترابية، وذلك من منطلق أن الموارد هي بناءات اجتماعية يشترط، في خلقها و/أو تنشيطها وتعبئتها وتثمينها، عمليات التنسيق بين الفاعلين إما لحل إشكالية مشتركة، أو عبر عمليات بعث الهوية المتجدرة في التقاليد، وتوظيفها في التعاون من أجل إنجاز مشروع تنموي جماعي، وذلك على أساس أن عمليات التنسيق أو الحكامة المحلية تتم ضمن الشبكات والتدفقات المحددة بعناصر القرب التي تؤدي إلى خلق جو من التعلم الجماعي المحلي وتبادل المنافع والمعارف والمهارات.

وقد ساعدنا توظيف المقاربة الترابية في تحليل عناصر البنية التفاعلية للمجالات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي من معاينة اشتغال آليات التعبئة والتثمين والتنشيط والتحويل التي تخضع لها الموارد الترابية ضمن الدينامية التنموية التي تشهدها هذه المجالات، ومن ثم تحديد مؤشرات دالة على تقييم مسارات التنمية المحلية بها.

وقد تأكد لنا أن الجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي تختزن إمكانيات وخيرات وموارد ترابية متنوعة أغلبها ذات قيم تاريخية وثقافية واقتصادية وايكولوجية تؤهلها للقيام بوظائف التنمية الترابية بفعل تجدرها وأصالتها، لكن فعالية إسهام الموارد في التنمية يرتهن دائما بتدخلات وإستراتيجية الفاعلين في تنشيط وتعبئة هذه الموارد ودمجها في المشاريع التنموية. وعملنا على تصنيف الموارد خلال عملية التشخيص إلى ما يلي:

- **موارد وثروات طبيعية:** تشمل الأرض والماء والغابة والمراعي، ومن خلال تحديد مواقعها داخل مجالاتها الترابية، وكيفية استعمالاتها، وكذا علاقتها بالموارد الترابية الأخرى، تبين أن جل هذه الموارد توجد على الحالة العامة، أي كإمكانيات متاحة للاستعمال، غير أن تعبئتها وتحويلها من الإمكانيات إلى موارد ترابية يفتقر لمبادئ التعبئة الشاملة، والانخراط الجماعي والاستشراف التي يمكن أن تؤدي إلى تنمية ترابية مندمجة ومستدامة.

فمن المعروف أن هيكلة الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمجموعات البشرية المحلية حول هذه الموارد قد راكم إرثا غنيا حول تنظيمها وتدبير استغلالها، باعتماد منطق المشاركة الجماعية والنجاعة والاستدامة. ومن المفروض أن تحافظ المخططات والتدابير الحالية لهذه الموارد على مبدأ الاستمرارية والانتقال المرن في توظيف للتراكمات التاريخية في تثمينها لحل الإشكاليات التي يطرحها تهيئة وتنمية هذه المجالات، غير أن واقع التحولات، المفروضة أساسا من الخارج، لم تترك الفرصة للتطور المتوازن والمنسجم بين المجال والمجتمع المحلي وامتلاك التكنولوجيا، وهو ما نتج عنه البحث عن حلول جاهزة وشاملة لتجاوز الاختلالات والإشكاليات المحلية من خارج التراب.

إن وضع مخططات وصياغة قوانين لتنظيم وتعبئة وتثمين هذه الموارد لا يستند على الإرث التاريخي المحلي ولا يعير الاهتمام للواقع الاجتماعي المتميز بخصوصياته، ولا لمشاركة السكان، وخلال عمليات الأجرأة تطفو على السطح تناقضات تعبر عن وجود مشكلات في التنسيق بين المؤسسات المسؤولة على تنزيل المخططات على شكل برامج وعمليات ورؤية السكان لهذه البرامج، وتمتد انعكاسات هذه التناقضات إلى توليد التنافر والصراع بين الفاعلين، ولكن أيضا بين السكان ومجالاتهم ومواردهم.

ومن هنا يمكن القول أن هشاشة هذه الموارد وضعف كفاءة تعبئتها لخدمة التنمية تأتي من إسقاط مخططات غير منبثقة من الواقع المحلي. فلو أمكن تعميم بعض التجارب المحلية في تدبير الموارد المائية والمراعي (نظام أكَدال)، التي

يظهر أنها مبنية على القيم والقواعد والمعايير المحلية، لتجاوزنا الإكراهات الناجمة عن ضعف المشاركة والحكامة والاستدامة التي تشكل صلب التنمية الترابية.

- **المشاهد والمو اقع الجيولوجية والجيومرفولوجية**: تبين من خلال تشخيص الموارد أن المشاهد والمواقع الجيولوجية والجيومرفولوجية تفرض نفسها، بحكم كثافتها وخصوصيتها التي تعبر عنها قيمها العلمية والإضافية، وكذا من اهتمام الفاعلين المزايدة في إدماجها في الأنشطة السياحية والعلمية والتعليمية بالمنطقة.

ومن خلال العينة الميدانية التي شملت 28 موقعا موزعا على أربعة أصناف، وعلى أرجاء المجال المدروس، تبين أن أغلب هذه المشاهد والمواقع عبارة عن إمكانيات لم تتحول بعد إلى موارد ترابية، أي أنها لم تخضع لعمليات التنشيط والتحويل، وذلك لصعوبة ولوجها، بحكم بعدها عن محاور الطرق، أو لغياب منشآت وخدمات سياحية كفيلة بتنشيطها.

- **منتوجات الرستاق:** تشكلت منتوجات الرستاق بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي وفق مسار تاريخي طويل، في تلازم تفاعلي بين محتويات المجال الطبيعي والثقافة المحلية للمجموعات البشرية، مما أفرز أنماطا خاصة لتدبير مجالاتها واستغلال مواردها، اعتمادا على تراكم التقاليد الزراعية والمعارف والمهارات المحلية، أي أن منتوجات الرستاق المحلية ظاهرة قديمة نتجت عن ضرورات تثمين منتوجات نباتية وحيوانية ذات مميزات خاصة، وعن طريق تطوير منتوجات "عامة" في إطار الحفاظ على الأمن الغذائي لتصبح تدريجيا منتوجات ذات خصوصية. غير أن ظهور وتنامي قيمة منتوجات الرستاق، منذ العقود الثلاثة الأخيرة، ارتبط ببروز إشكاليات اقتصاديات الجودة، وانجذاب المستهلكين إلى المنتوجات المعروفة المنشأ والجودة، ولكن أيضا بفعل اهتمامات التنمية المستدامة، والاتجاه نحو توظيف البعد الترابي في مقاربة التنمية.

يفترض من التلازم بين الاهتمام بمنتوجات الرستاق، وتزايد وثيرة الحركة التعاونية، في إثمار اقتصاد اجتماعي وتضامني في هذا المجال الجغرافي ذي خصوصيات مجال هش، الذي لم يتوفر بعد على شروط الانخراط الايجابي في نسق النظام الرأسمالي. ويستند هذا الفرض على التقاطع الممكن بين السياق والموضوع وأدوات الانجاز في تعزيز التمركزات المجالية للأنشطة القائمة على تثمين منتوجات الرستاق المحلية، بفعل وجود قاعدة مادية مشتركة بين هذه العناصر.

فالسياق يمكن إيجازه في تصور التنمية الذي بات يتهيكل حول المقاربة الترابية المبنية على جوهر الخصوصيات والمحليات. أما الموضوع فتمثله منتوجات الرستاق التي تختزن الهوية المحلية للمجال الجغرافي بكل مكوناته الطبيعية والثقافة والتقنية والتدبيرية، إذ من المنطقي أن تصبح منتوجات الرستاق المادة الأولية والموضوع الأساسي لتنشيط الاقتصاد التعاوني، في الوقت الذي يمكن للتعاونيات أن تشكل الأداة الأنسب لتثمين هذه المنتوجات، لأن مبادئ ثقافة التضامن التعاون والعمل الجماعي والديمقراطية المحلية واقتسام العوائد التي تقوم عليها المنظمات التعاونية، أنتجت في الشروط الاجتماعية التي ظهرت وتطورت فيها منتوجات الرستاق.

وتبعا للإصلاحات الهيكلية التي أحدثت تغيرات عميقة في مفاهيم وتصورات التنمية، من خلال تحيين الأطر التشريعية والتنظيمية والمؤسساتية، ووضع استراتيجيات ومخططات تعطي مكانة هامة للعوامل المحلية، ظهرت

دينامية تنموية بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال لتثمين منتوجات الرستاق، سواء في إطار مبادرات فردية أو بانضوائها في منظمات مهنية.

وتشهد هذه المبادرات على تنامي انخراط الساكنة المحلية في المنظمات التعاونية التي تستهدف تثمين هذه المنتوجات، وحصول "زيوت دير بني ملال" و"عسل الزكوم" على علامات البيان الجغرافي المحمي، إضافة إلى الارتفاع الملاحظ على مستوى حجم إنتاج بعض منتوجات الرستاق. ولكن هذه الدينامية، التي تبدو نظريا، على أنها تتوفر على جل شروط قيادة مشروع التنمية الترابية على المستوى المحلي، لازالت ضعيفة على المستوى الميداني.

ويشكل التنسيق بين الفاعلين العامل المركزي في بطء دينامية تنمية منتوجات الرستاق، والقيام بوظائفها في التنمية. وإن كان التنسيق بين الفاعلين يتحدد بالقرب، فإن هذا الأخير، يخضع بدوره لعدة متغيرات، تقوض أحيانا من وظائفه الايجابية في تعزيز الثقة بين الفاعلين. وهنا يمكن القول أن القيم والمعايير والقواعد المحلية الموروثة، وإن كانت تشكل عاملا محددا في عملية الانخراط الجماعي في المشاريع المحلية كتثمين منتوجات الرستاق، من منظور تحقق شرط القرب الهوياتي، فإنها تبقى غير كافية، حيث لم تكن مصحوبة بوعي حول أهميتها في توليد مزايا تمكن الجميع من الاستفادة منها. والوعي في هذه الحالة يلعب وظيفة تحصينية ضد قوى مضادة ومكافحة للعمل التنموي والجماعي والتعاوني. لكن الوعي بهذه الأهمية يظل محدودا تبعا لانتشار الأفكار الفردانية، ولكن أيضا نتيجة اللامساواة في ولوج الخدمات الاجتماعية والاقتصادية كالتعليم والصحة.

- **العادات والمهارات المحلية والذاكرة الجماعية:** تأكد أن هذه الموارد تكتسي أهمية بالغة في التنمية نظرا لدورها المزدوج، فهي من جهة تشكل خزانا مرجعيا لتعبئة وتنسيق الفعل الجماعي، وتنظيمه حول تدبير المجالات والموارد المحلية، ومن جهة ثانية، تشكل موضوعا للاستثمار الاقتصادي في قطاعات مختلفة كالفلاحة والسياحة والصناعة التقليدية. وإذا كان توظيفها في تدبير المجالات والموارد المحلية قد تراجع ظاهريا، فإنها لازالت تحرك سلوك الفاعلين. ومن ثم، فإن ضعف إدماج هذه الموارد في جل المخططات المحلية يشكل العائق الأساسي للتنمية.

يترتب بطء تطور التنمية الترابية بضعف عمليات اكتشاف وتعبئة وتثمين الموارد المحلية، وهذا لا يعني ضعف الإمكانيات والخيرات المحلية التي يحتمل أن تتحول إلى موارد ترابية، ولكن بضعف عمليات التنسيق بين الفاعلين المحليين.

ونظرا لكون التنسيق بين الفاعلين يتحدد بالقرب، فإنه وبالرغم من وجود قاعدة مادية من الموروث المحلي تساعد على التنسيق، إلا أن ضعف الولوجية المجالية وتدني الخدمات الاجتماعية وارتفاع مؤشرات الفقر والهشاشة تتولد عنه اللامبالاة وضعف الاهتمام والمشاركة في تدبير الشأن المحلي، وبالتالي ضعف إمكانيات الإبداع التي تشكل العامل الأساسي في تحويل الإمكانيات إلى موارد ترابية. وتتكرس ظاهرة ضعف التنسيق بفعل الهامشية التي يحتلها المحلي ضمنها. وبالرغم من إدماج لمفاهيم القرب والترابية والمحلية..، في التصورات الموجِّهة لوضع المخططات التنموية، إلا أن تفعيل الأبعاد الترابية في التشخيص وفي صياغة المخططات وتنفيذها لا ينفذ إلى عمق المحلي.

الفصل الثالث

دور الجماعات الترابية ومنظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في التنمية الترابية

مقدمة:

تحيل مقاربة الفاعل في تحليل إشكالية التنمية إلى جدلية التراب والفاعل. وقد بين (DEBARBIEUX, B. 1997) أن هذه الجدلية تتأسس على عنصرين، وهما، الفعل كحدث مكيف من طرف التراب وبالسياق العام الذي يندرج فيه، والتراب كنتاج للفعل من خلال الدينامية التي يخلقها الفاعلون وفق تصوراتهم وتدخلاتهم[595]. فممارسة الفاعل هي نتيجة عوامل مادية وغير مادية التي تهيكل التراب، وفي الآن نفسه تؤدي هذه الممارسات والأفعال إلى بناء التراب.

إن تلازم الفعل والتراب، بحيث يشكل الواحد سببا ونتيجة للآخر، يدفع إلى تشخيص الفاعل باعتباره من جهة، الحامل للقيم والمبادئ والمعايير التي ينتجها التراب، ومن جهة ثانية، باعتباره المنتج والمنفذ للسياسات التي تؤدي إلى تشكيل وإعادة تشكيل التراب وفقا لتفاعلات متداخلة للمقاييس الزمنية والترابية.

ولا شك، أن إعادة الاعتبار للمجالات الترابية الفردية، من خلال الارتباط بالمجالات المعاشة أو ما يسمى بالتِّرَابة، سواء تحت تأثير محاولة الاحتفاظ بالهوية الترابية، أو كاستجابة لانتظارات الفاعلين المحليين، رغبة منهم لاسترجاع مجالاتهم المحلية المستلبة من قبل السلطة[596]، قد أدت إلى تغيير قواعد التصورات والممارسات على مستويات توزيع الأدوار والوظائف في إنتاج وتنفيذ وتتبع وتقييم السياسات العمومية.

فالمقاربة الترابية للتنمية، بارتكازها على المحلي، قد جعلت من الفاعل محور هذا المحلي. وبالرغم من الإقرار بأهمية الالتزام بالتشارك والتعاقد في مقاربة الفعل التنموي، والتنصيص عليه في القوانين، إلا أن تعدد الفاعلين يخلق مزيدا التعقيدات تطبعها صراعات وتناقضات حول مسألة تدبير التراب، وبالتالي تبديد فرص التنمية الممكنة. ولكن بالمقابل، تظهر أهمية القرب في بناء وتنظيم التراب، بفعل قوة اشتغال القواسم المشتركة المحلية كالقواعد والمعايير والعلاقات الاجتماعية والتمثلات في تعبئة الفعل الجماعي وانتظامه حول القضايا المشتركة محليا، ومن ثم تنسيق آراء وجهود الفاعلين لانجاز مشاريع تنموية محلية. ومن هنا تأتي أهمية تشخيص دينامية الفاعلين المحليين لرصد أشكال اشتغال التنمية بمجالاتهم الترابية والعوامل التي تحدد مساراتها وتقييم واقعها وآفاقها.

إن رصد التنمية من خلال اشتغال الفاعلين على المستوى المحلي، يصطدم بمشكلة ازدواجية مقاربات التنمية. فالمقاربة الإدارية تعتبر التنمية عملية شمولية غير خاضعة لمنطق التمايزات المجالية والخصوصيات الترابية، وتشتغل استنادا على تطبيق مخططات قطاعية مبرمجة على مدد زمنية متوسطة وطويلة، ووفقا للأولويات والحاجيات التي تراها الإدارة مناسبة للتحديث، ولذلك، فإن هذه المقاربة لا تخضع كثيرا للقرب الهوياتي في التنسيق. أما المقاربة الترابية فترتكز على القرب الترابي في عملية التنمية من خلال الارتباط بالمجالات المعاشة وخصوصياتها، والاشتغال بجداول زمنية قريبة وموافقة لخصوصيات المحلية. كما يمكن أن نميز أيضا بين الفاعلين المحليين الذين يملكون صلاحيات

595- **DEBARBIEUX, B. (1997):** l'acteur et territoire, Chronique d'un rendez-vous souvent annoncé et toujours différé, Montagnes Méditerranéennes, Ed. ISRA, N° 5, Lyon- France, P. 65.

596- **GUMUCHIAN, H (1997):** Introduction au acteurs du développement territorial, Montagnes méditerranées, N° 5, Ed. ISRA, Lyon-France, P. 41.

التقرير والأدوات اللازمة للتنفيذ كالجماعات الترابية والمصالح اللاممركزة، وأولئك الذين يتمتعون فقط بصلاحيات تقديم الاقتراحات والتتبع والتقييم كجمعيات المجتمع المدني.

وتبعا لهذه التمايزات في تصور التنمية، وفي الصلاحيات والأدوات الممكنة لممارستها والتحكم في مساراتها، يمكن تصنيف الفاعلين إلى أربع فئات: الإداري والمنتخب والمجتمع المدني والخواص. ولعل هذه الدراسة التي تتوخى رصد مستويات التنمية بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي، استنادا على تحليل تنسيق الفاعلين، ستركز بالأساس على فاعل القرب، بما يمثله من الجماعات الترابية ومنظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وذلك تبعا للمنطلقات التالية:

- أولا: تهيكل المقاربة الترابية حول القرب، إذ يعد القاسم المشترك الذي تأسست عليه التجارب الترابية الموطنة، التي شكلت الأساس الموضوعي لظهور وتطور التنظيرات حول المقاربة الترابية للتنمية. ولذلك فإن مقاربة إشكالية التنمية من خلال الفاعلين هو تشخيص لاشتغال الفاعل المحلي، كما أن ضمانات التنمية الترابية لا تأتي من دون القرب سواء في صياغة القرارات أو في حشد المكونات الترابية لتنفيذها وتتبعها أو في تقييم نتائجها وانعكاساتها.

- ثانيا: أصبح للمحلي حضور مكثف في صناعة السياسات العمومية المحلية. ولعل الصلاحيات التي أضحت بيد الجماعات الترابية، تجسيدا بارزا لهذا المحلي، لكونه يمثل إرادة المواطن في اتخاذ القرار المحلي عن طريق ممارسة الديمقراطية التمثيلية، ولكون المنتخب أكثر دراية بقضايا المواطنين اليومية وبحاجياتهم وتطلعاتهم، وعلى المجال وموارده والإشكاليات التي يطرحها. ولكون المحلي أيضا، يختزن قواسم مشتركة للفاعلين تجعل المشروع التنموي المحلي ممكنا كالتراث والعلاقات الاجتماعية والانتماء الترابي.. ذات وظيفة محورية في تقوية الثقة. ولابد أن نشير أيضا إلى الأهمية التي أصبحت تعطى لمسألة تعيين الحدود الإدارية للجماعات الترابية طبقا لاعتبارات تاريخية وسوسيو قبلية وثقافية واقتصادية ومؤسساتية سعيا لتحقيق تكافل وتكامل مكوناتها.

- ثالثا: تستمد منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أهميتها في المقاربة الترابية من تجذرها وانغراسها في التراب، حيث عوامل ظهورها وأنماط اشتغالها والوظائف المتوقع أن تؤديها. فهي تعكس مظاهر الإشكاليات المحلية ومحاولات الإجابة عليها، كما تمثل أيضا وسيط بين الساكنة ومختلف الفاعلين الآخرين الذين يمتلكون سلطات التقرير والتنفيذ.

I. الجماعات الترابية فاعل القرب من منظور إنتاجها ووظائفها

تحضى الجماعات الترابية، كوحدات ترابية وكمؤسسات عمومية، بأهمية محورية في إنجاز عملية التنمية على أسس المقاربة الترابية، ليس فقط من منظور توسيع مجالات اختصاصاتها، ولكن أيضا لأن مجالسها المسيرة منبثقة من المحلي. وعلى هذا الأساس، يفترض أن تشكل الجماعة الترابية حلقة وصل في التنسيق بين السكان ومختلف الفاعلين الآخرين، ومجالا لتمفصل وتقاطع التدخلات مع المستويات الترابية الأقل أو الأكثر منها حجما.

1. الأدوار التنموية للجماعة الترابية على ضوء دستور 2011 والقوانين التنظيمية

على خلفية هيمنة الليبرالية وتزايد الاستثمارات الأجنبية، وتراجع الدولة الوطنية لصالح الشركات العابرة للقارات، وانتشار الفكر الديمقراطي والمشاركة السياسية في العالم، وإرادة الدولة المغربية في ترسيخ دولة الحق والقانون، على

مرتكزات المشاركة والتعددية والحكامة[597]، خول القانون المغربي للجماعات الترابية صلاحيات تمكنها من أن تصبح أداة للتنمية المحلية، استجابة للطلب الاجتماعي المتزايد على المشاركة في تدبير الشأن المحلي، وتعزيزا لمسار اللامركزية، وذلك بتبني مقاربة تتوخى البعد التدبيري، المرتكز على ترسيخ مفاهيم "إدارة القرب" و"الحكامة" و"المقاربة التشاركية" و"التدبير والتخطيط الاستراتيجيين" و"المقاولة المواطنة" و"الجماعة المقاولة"..[598].

صحيح أن توسيع مجال اختصاصات الجماعات الترابية،ليس وليد اليوم، بل هي سيرورة محكومة بتطور الأدوات القانونية والمؤسساتية والسياسية، بموازاة تطور المجتمع المغربي والمحيط الدولي، إلا أن ما ميز تطور التشريعات الأخيرة، هو تمكين الجماعات الترابية من اختصاصات ذاتية واختصاصات مشتركة مع الدولة واختصاصات منقولة[599] تسمح لها بتسير شؤونها بكيفية ديمقراطية[600] وتفعيل السياسة العامة للدولة وإعداد السياسة الترابية[601]، استنادا على تنظيم جهوي وترابي يقوم على مبادئ التدبير الحر، وعلى التعاون والتضامن الذي يؤمن مشاركة السكان المعنيين في تدبير شؤونهم، والرفع من مساهمتهم في التنمية البشرية المندمجة والمستدامة[602].

ويمكن أن نلخص أهم المزايا التي تتيح للجماعات الترابية إمكانيات الإسهام الايجابي في التنمية الترابية في ما يلي:

- **أولا:** بالإضافة إلى صلاحيات إحداث وتدبير المرافق العمومية الجماعية، وتدبير التعمير وتهيئة تراب الجماعة، يخول القانون للجماعات الترابية إنتاج برامج التنمية المحلية (المخطط الجماعي للتنمية 2010-2015، برنامج عمل 2015-2021)، على أن تكون تشاركية ومنسجمة مع الخيارات الاستراتيجية للدولة، وبرنامج التنمية الجهوية وبتنسيق مع المصالح اللامركزية، وهذا يبرز أهمية الصلاحيات القانونية التي تتيح للجماعات الترابية إمكانيات إعمال التنمية وفق المقاربة الترابية على مبادئ مشاركة السكان والتقائية وتمفصل البرامج المحلية والجهوية، وتنسيق تدخلات الفاعلين.
- **ثانيا:** تمكين الجماعة الترابية من أجهزة لتنفيذ المشاريع من آليات للتعاون والشراكة في إطار شركات التنمية المحلية أو مجموعة الجماعات أو اتفاقيات التعاون والشراكة[603]، وتعد هذه الآليات من حوامل التنمية بأبعادها الترابية، من حيث هي تجسيد للتعاقد والمشاركة التي تخدم الديمقراطية التشاركية، وتعزز المواطنة، ومن حيث هي وسيلة للبحث عن سبل تلبية حاجات الجماعة من التجهيزات والخدمات وفق خطة تُخضِع التراب لمنهجية التنظيم والأداء، ومن حيث هي أيضا، آليات لخدمة الشفافية وتنسيق جهود الفاعلين بهدف إرساء أسس الحكامة الترابية.
- **ثالثا:** تعزيز الديمقراطية التشاركية عبر حث المجالس الجماعية على خلق هيئات استشارية كآلية للحوار المتواصل مع السكان والمجتمع المدني، ومقاربة النوع وخاصة النساء والشباب، وتمكين المواطنين والمجتمع المدني من أدوات التعبير والتواصل والمشاركة كتقديم عرائض وملتمسات، والمشاركة في إنتاج برامج التنمية المحلية والجهوية، وتتبع تنفيذها وتقييمها. وهذه الإجراءات القانونية التي تتوخى المشاركة والتشبيك، من شأنها إذكاء روح المواطنة لدى السكان

597- **دستور المملكة المغربية (2011):** تصدير.

598- **المصمودي نجيب (2014):** الجماعات الترابية بالمغرب بين مقومات التسويق الترابي ورهان التنمية المحلية المندمجة، منشورات سلسلة الحكامة الترابية ودراسة السياسات، العدد الأول، مطبعة كوجوطوب، تطوان، ص. 11.

599- **دستور المملكة المغربية (2011):** الفصل 140.

600- **دستور المملكة المغربية (2011):** الفصل 135.

601- **دستور المملكة المغربية (2011):** الفصل 137.

602- **دستور المملكة المغربية (2011):** الفصل 136.

603- القانون التنظيمي رقم 14. 113 المتعلق بالجماعات، الجريدة الرسمية عدد 6380، بتاريخ 23 يوليوز 2015، المواد من 130 إلى 151.

مع مشاركتهم في شؤونهم المحلية، ويفتح آفاقا للمبادرات المحلية الخلاقة.

وبذلك، لم يعد دور الجماعات الترابية يقتصر على إنجاز الوثائق الإدارية والخدمات المرتبطة بها، بل أصبحت وظائفها تتعدى أيضا وضع برامج عمل للتنمية باعتماد آليات التشارك، نحو تطوير ذكاءت التراب، عبر إمكانيات إدماج اقتصاد المعرفة والابتكار، وتحسين صورة تراب الجماعة لتقوية قدرته الإستقطابية. غير أنه، ومهما بلغت صلاحيات الجماعات الترابية، إلا أن المجالس المنتخبة هي التي تحولها إلى إجراءات تطبيقية بناءا على كفاءتها وإراداتها.

2. خصوصية الفاعل المنتخب المحلي عامل مفسر لدينامية التنمية

يعتبر المنتخب المحلي الفاعل الترابي الأساسي في التنمية الترابية، لكونه عاملا مهما في تفسير المواقف والقرارات المتخذة في عملية التدبير[604]، إلا أن فعاليته تظل رهينة بعوامل ثقافية ومعرفية وسياسية وأخلاقية.. التي تتحكم في سلوكه وديناميته.

وقد بين البحث الميداني أن المنتخب المحلي لم ينحدر فقط من النخبة المحلية، أي من تلك الفئات من الأعيان التي تنتمي للأسر "الكبيرة" والطبقات المالكة لوسائل الإنتاج، أو من الفئات التي تفوقت في المجال العلمي وحصلت على مناصب في الوظيفة العمومية، ولكن نجد ضمن المنتخبين بمجالس الجماعات الترابية المدروسة فئات اجتماعية غير ميسورة، ولم تحصل على شهادات عليا. والمجالس المنتخبة بذلك، تتشكل فئات غير متجانسة، يجمعها قاسم مشترك هو قدرتها على إقناع الرأي العام المحلي والتأثير في توجهه لاختيارهم، لكن الوسائل التي تم توظيفها مختلفة.، إلا أن ما يهمنا أكثر في إشكاليتنا هو تحديد خصوصيات المنتخب المحلي، باعتباره الفاعل الأساسي في إنتاج وتنفيذ المواقف والقرارات التنموية على المستوى المحلي.

1.2. البنية العمرية والجنسية للمجالس المنتخبة: ضعف تمثيلية الشباب والنساء

تعكس البنية العمرية والجنسية للمنتخبين مستوى تمثيل فئات المجتمع والتجاوب مع خصوصياتها، فهي تعبر عن الديمقراطية الداخلية للأحزاب وديناميتها، وكذا على عقلية المجتمع المحلي في التفاعل مع آلية الديمقراطية التمثيلية.

جدول رقم (33): توزيع أعضاء المجالس المنتخبة حسب الفئات العمرية والجنسية بالجماعات الترابية المدروسة

الفئة العمرية والجنسية / الجماعة الترابية	الفئة العمرية				الفئة الجنسية	
	أقل من 35	35-45	46-55	أكبر من 55	ذكور	إناث
آيت أم البخت	23,53	11,76	47,06	17,65	76,5	23,5
زاوية الشيخ	13,79	37,93	37,93	10,34	86,2	13,8
دير القصيبة	14,81	40,74	33,33	11,11	85,2	14,8
القصيبة	7,41	33,33	44,44	14,81	81,5	18,5
تانوغة	42,11	21,05	21,05	15,79	79	21,1
تاكَزيرت	14,81	22,22	29,63	33,33	81,5	18,5
فم العنصر	18,52	18,52	33,33	29,63	85,2	14,8
النسبة العامة(%)	19,3	26,5	35,2	19	82,1	17,9

المصدر: بحث ميداني، 2017

604- **مليح عبد اللطيف (2014):** الفاعلون المحليون ورهانات التنمية الترابية بجهة كلميم السمارة، حالة مدينة كلميم، بحث لنيل شهادة الماستر المتخصص في الجغرافية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سايس- فاس، ص. 91.

يلاحظ من خلال نتائج الجدول أعلاه أن الفئة العمرية ما بين 46-55 سنة تحتل المرتبة الأولى من مجموع المنتخبين بالمجالس الجماعية للجماعات المدروسة، وذلك بنسبة 35,2 %، لكنها تسجل أعلى نسبة بالجماعة الترابية لآيت أم البخت 47,06 % وأقل نسبة بجماعة تانوغة 21,9 %. أما الفئة العمرية ما بين 35-45 فقد احتلت المرتبة الثانية من مجموع أعضاء المجالس المنتخبة بالجماعات المدروسة بنسبة 26,5 %، وقد سجلت أعلى نسبة بالجماعة الترابية لدير القصيبة 40,74 % وأقل نسبة بالجماعة الترابية لآيت أم البخت 11,76 %. بينما حصلت الفئة العمرية أقل من 35 سنة على نسبة 19,3 % من مجموع المنتخبين للمجالس الجماعية للجماعات المدروسة، وقد حققت جماعة تانوغة أعلى نسبة منها، وهي: 42,11 %، وسجلت أقل نسبة بالجماعة الترابية للقصيبة 7,41 %. في حين احتلت فئة أكبر من 55 سنة المرتبة الأخيرة من مجموع أعضاء المجالس المنتخبة للجماعات المدروسة بنسبة 19 %، مع تسجيل أعلى نسبة 33,3 % بجماعة تاكَزيرت، وأقل نسبة بجماعة زاوية الشيخ 10,34 %.

إن أهم ما يمكن استخلاصه من هذه المعطيات هو هيمنة المنتخبين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 35-55 سنة على المجالس الجماعية المنتخبة بنسبة 61,7 % من مجموع الأعضاء المنتخبة للمجالس الجماعية للجماعات الترابية المدروسة. أما على مستوى الجنس، يلاحظ هيمنة الذكور بنسبة 82,1 % من مجموع أعضاء المجالس المنتخبة، مقابل 17,9 % فقط للإناث.

إن ضعف نسبة المقاعد المحصل عليها من طرف الشباب أقل من 35 والنساء، رغم تعزيز مشاركتهم بمقتضى القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية[605]، يجد تفسيره في استمرار النسق السياسي المنغلق لدى العديد من الأحزاب السياسية، والتي تتمثل سماته في احتكار النخبة المحلية للأجهزة المسيرة للحزب دون فتح آفاق لمشاركة الشباب والنساء، وفي تغليب الهاجس الكمي في الظفر بالمقاعد في الانتخابات، بترشيح أسماء لها قاعدة شعبية في وقت تراجعت فيه وظائف التأطير الحزبي محليا.

ويشكل ضعف قدرات الأحزاب السياسية في إدماج الشباب والنساء في صناعة القرار المحلي إحدى مظاهر أعطاب التنمية المحلية، وتبديد لإمكانيات الحكامة الترابية، إذ أن إقصاء أو صعوبة استقطاب هذه الفئات العمرية والنوعية للمشاركة السياسية هو تبذير للمجهودات والطاقات البشرية المحلية التي يمثل منها الشباب 21,1 % والنساء 51,4 % من مجموع السكان[606]، وبالمقابل تبقى خيارات هذه الفئات مفتوحة على توظيف وسائل ضغط أخرى ذات طابع احتجاجي كالمظاهرات والوقفات والاعتصامات والتعبير عبر وسائل التواصل الاجتماعي للتأثير في صناع السياسات العمومية المحلية لإدراج طلباتها الاجتماعية ضمن القرارات المحلية، وهو ما يبدد فرص الحوار والتنسيق حول المشاريع التنموية المحلية.

فأهمية الشباب والنساء في التنمية لا ينحصر في بعدهما الكمي، ولكن، أيضا على مواقعهما الحيوية داخل نسق المجتمع، فالشباب هو الفئة العمرية الأكثر قدرة على الإنتاج سواء من خلال قدراتها الجسدية أو الفكرية المحفزة على الإبداع. في حين تحتل المرأة مكانة حساسة داخل المجتمع لكونها العصب الرئيس للأسرة، والمنتجة للأجيال، كما أن

605- ظهير شريف رقم 1.11.116 الصادر في 22 أكتوبر 2011 بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية، الجريدة الرسمية عدد 5989، 24 أكتوبر 2011.

606- المندوبية السامية للتخطيط، الإحصاء العام للسكان والسكنى، 2014.

إسهام النساء لفائدة الجماعات الترابية يكون أكبر مقارنة بنظرائهن من الرجال، حين يتمتعن بتمثيلية السكان، بحكم إيلائهن أهمية للقرب في إنتاج العلاقات، وفي اقتراح وتدبير التجهيزات والخدمات؛ فهن يملن إلى التواصل القاعدي ابتداء من الجيران، والعناية بخدمات وتجهيزات القرب[607].

ويبدو أن مقاربة التنمية الترابية بمنهجية التخطيط الاستراتيجي في إعداد البرامج التنموية، بارتكازها على إدماج الآليات التشاركية للحوار والتشاور المعتمد على تفعيل مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع الاجتماعي، إنما تهدف بالأساس إلى تعزيز الديمقراطية التمثيلية التي تعوزها نقائص من قبيل عزوف الشباب والنساء عن المشاركة السياسية عبر الأحزاب السياسية. لكن ضعف تمثيلية هذه الفئات في المجالس المنتخبة، ينعكس على فهم متطلباتها والتجاوب معها خلال صياغة القرارات التنموية المحلية.

إن تفاعل الشباب والنساء بكثافة مع الأحداث السياسية ذات الطابع الوطني والمحلي، في مناسبات عدة (المسيرة الخضراء، حركة 20 فبراير، المواقف المعادية للوحدة الترابية)، يؤكد أن هذه الفئات لا ترفض المشاركة في الحياة السياسية، بقدر ما تتحاشى ممارستها عبر الأحزاب السياسية. وبما أن ظاهرة العزوف عن المشاركة السياسية من خلال الأحزاب السياسية ليست ظاهرة محلية، في ظل امتدادها داخل المجتمعات العريقة في الديمقراطية، فإنها ترتبط بعوامل كونية تتجلى في انتشار أفكار حول تلاشي الاديولوجيات[608]، وعوامل محلية ذات تأثير على بلورة مواقف الشباب من الأحزاب السياسية المغربية كعدم الالتزام بتنفيذ وعودها، وسطحية برامجها، واقتصارها على الأدوار الصغيرة، وتبديد قيمها الأخلاقية[609] إضافة إلى تركيزها على اللحظات الانتخابية، وهيمنة الزعامات الحزبية على مراكز القيادة، بشكل يكشف عن هشاشة ديمقراطيتها الداخلية.

2.2. مستويات تعليمية للمجالس المنتخبة مرتفعة تؤهلها لأداء مهامها التنموية بكفاءة

تتولى المجالس الجماعية تدبير الشأن العام المحلي، مما جعل وظيفتها محورية في التنمية المحلية، بحكم أدوارها في بلورة القرارات المحلية وإنتاج سياسات عمومية محلية. إلا أن الوظائف المخولة لها بقوة القانون، وشرعية الاقتراع، يتوقف أداؤها بالكفاءة المطلوبة على درايتها العلمية والعملية باختصاصاتها ووظائفها، وقدرتها على أجرأتها على أرض الواقع، مما يجعل من المستوى التعليمي لأعضاء المجالس المنتخبة عاملا أساسيا في نجاح تدبير شؤون التنمية المحلية للجماعات الترابية التي تتولى تسييرها.

باستثناء 9,2 % من الأعضاء غير الممدرسين، يلاحظ أن مستويات التعليمية لأعضاء المجالس المنتخبة للجماعات الترابية المدروسة لا بأس بها، إذ يمثل الممدرسون بالمستوى الابتدائي 22,5 % و42,8 % بالمستوى الثانوي، في حين يمثل الممدرسون بالمستوى التعليمي العالي 25,4 %. ومع ذلك، توجد تباينات في هذه النسب بين الجماعات الترابية المدروسة، لكن، ما يلاحظ هو انعدام نسبة الأمية بالمجلس الجماعي للقصيبة، وضعفها بالمجلس الجماعي لزاوية الشيخ 3,4 %

607- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، تدبير وتنمية الكفاءات البشرية: رافعة أساس لنجاح الجهوية المتقدمة، إحالة ذاتية رقم 11/ 2013، ص. 67.

608- **وولش دافيد (1995):** عصر ما بعد الاديولوجية: أسرار مثيرة عن عصر الحريات في الآداب والفلسفة والدين، ترجمة الشامي ساميه وغنيم طلعت، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، ص. 30.

609- **المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية (2011):** تصورات الشباب في المغرب: الأحزاب السياسية والإصلاحات، نتائج بحث نوعي أجري بالمغرب في يوليوز 2011، ص. 10.

وديـر القصـيبة 3,7 %، وبالمقابـل ارتفـاع نسـبة تغطيـة مسـتوى التعليـم العـالي بكل من المجلـس الجمـاعي لزاويـة الشـيخ بنسـبة 34,5 % والمجلـس الجمـاعي لفـم العنصـر بنسـبة 33,3 % والمجلـس الجمـاعي لتانوغـة بنسـبة 31,6 %. في حـين سجلت المستويات التعليمية الثانوية تركزا بجميع المجالس الجماعية للجماعات المدروسة، وخاصة بالمجلس الجماعي لتاكَزيرت بنسبة 63 %.

جدول رقم (34): توزيع منتخبي الجماعات الترابية المدروسة تبعا لمستوياتهم التعليمية خلال الانتخابات الجماعية لسنة 2015

المستوى التعليمي / الجماعة الترابية	بدون		الابتدائي		الثانوي		العالي	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
آيت أم البخت	3	17,6	3	17,6	7	41,2	4	23,5
زاوية الشيخ	1	3,4	6	20,7	12	41,4	10	34,5
دير القصيبة	1	3,7	12	44,4	11	40,7	3	11,1
القصيبة	0	0	7	25,9	12	44,4	8	29,6
تانوغة	4	21,1	3	15,8	6	31,6	6	31,6
تاكَزيرت	2	7,4	4	14,8	17	63	4	14,8
فم العنصر	5	18,5	4	14,8	9	33,3	9	33,3
المجموع/%	16	9,2	39	22,5	74	42,8	44	25,4

المصدر: بحث ميداني، 2017

وبـالرغم من أن القضـاء على الأميـة المعياريـة، يعـد شـرطا ضـروريا لنجـاح التـدبير التنمـوي للشـأن المحلي للجماعـة الترابيـة، إلا أنـه ليس حاسـما بما يكفي في ظل وجـود واسـتمرار عوامل أكثر تأثيرا في صياغة القـرارات المحليـة كشـبكات الأعيـان والوجاهـات المختلفـة التي تـتحكم في إنتـاج القـرارات المحليـة، وتوجيـه السياسـات العموميـة المحليـة وفـق مصالحها. ومن المستشـارين الجماعيين، غير ممدرسـين، من هم على دراية بـالقوانين المنظمة للجماعـات والمسـتجدات التي تطـرأ عليهـا، ويتمتعـون بـدهاء وحنكـة تمكنهم مـن امـتلاك خيـوط اللعبـة، وتحريكهـا لجلـب المصـالح للجماعـة أو لمصالحهم الشخصية، مما قد لا يستطيع أن يحققه صاحب شهادة لا يمتلك خبرات ولا يتوفر على شبكة اجتماعية تمكنه من التواصل الفعال مع باقي الفاعلين.

وبالرجوع إلى القوانين المنظمة للانتخابات، نجدها لا تدرج المستوى الدراسي ضمن شروط الترشح في الانتخابات، من منطلق أن اعتماد الشهادات ضمن شروط الترشح هو ضرب للمساواة التي ينص عليها الدستور، في الوقت الذي يُلزِم فيه القانون الأحزاب السياسية بتقديم مرشحين أكفاء ونزهاء وأمناء قادرين على أداء مهامهم التمثيلية[610].

وإذا اعتبرنا أن الكفاءة والأداء الفعال للمجالس المنتخبة في القيام بمهامها في التنمية الترابية يتناسب مع المستويات التعليمية لأعضائها، فإن 25,4 % من مجموع المنتخبين ولجوا التعليم العالي، ونسبة 42,8 % ولجوا التعليم الثانوي، وهذا يعني أن 68,2 % من مجموع الأعضاء المنتخبة بالمجالس الجماعية للجماعات الترابية المدروسة تتملك تصورا تنمويا استراتيجيا لجماعتها أو قادرة على تملكه، بناء على فرضية استيعابها لمحتويات المراجع القانونية والتنظيمية للجماعات الترابية، ولمنهجية التخطيط الاستراتيجي لإعداد البرامج التنموية وللآليات التدبيرية لتنفيذها وتتبعها

[610]- ظهير شريف رقم 1.11.116 الصادر في 22 أكتوبر 2011 بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية، الفصل 28، الجريدة الرسمية عدد 5989، 24 أكتوبر 2011.

وتقييمها، كما تتملك أيضا قدرات علمية لاستيعاب الأهداف الإستراتيجية للمخططات الوطنية للتنمية والتفاعل معها بما يضمن الانسجام الترابي والتمفصل القطاعي، وكذلك امتلاك كفاءات وخطط للتواصل والترافع لدى الشركاء المحتملين والتعاقد في إطار شراكات واتفاقيات لجلب المنافع لجماعاتهم الترابية.

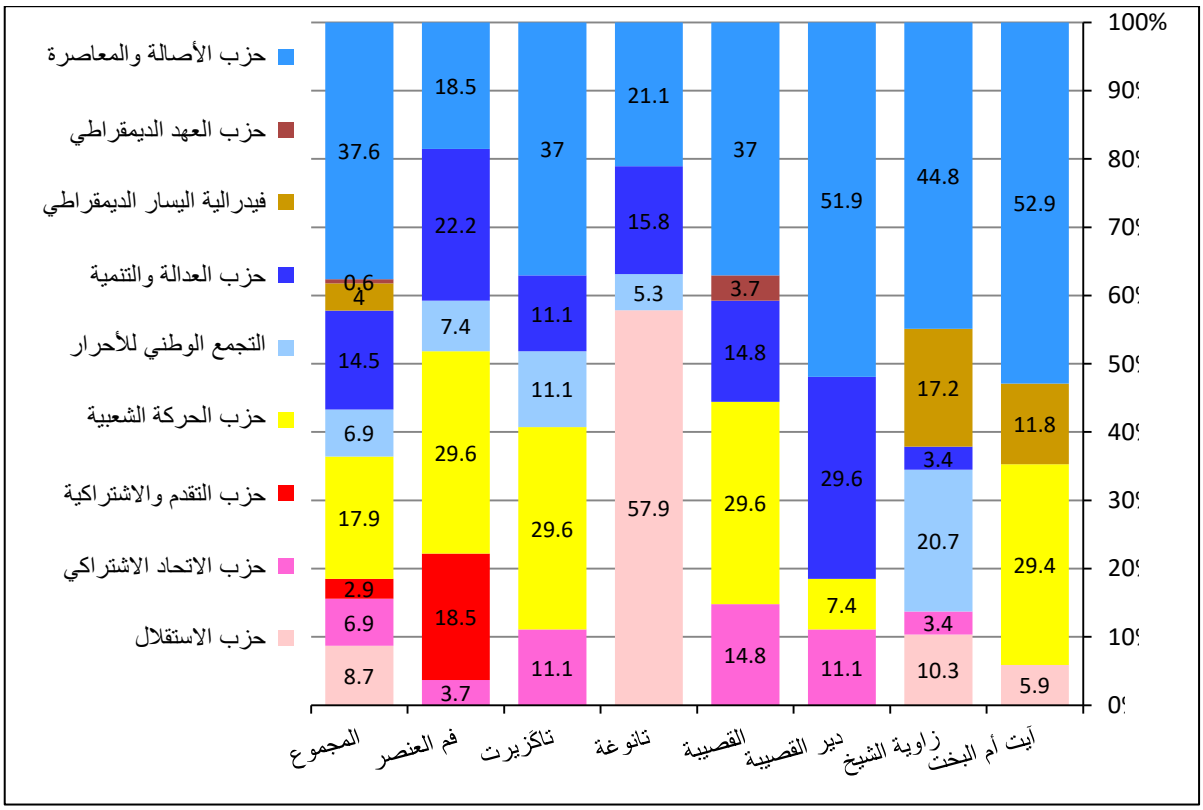
3.2. المرجعيات الفكرية والبرامج السياسية عناصر ثانوية في صياغة السياسات التنموية المحلية

يفيدنا تحديد الانتماءات السياسية للمجالس المنتخبة في فهم وتفسير وتأويل دينامية التنمية المحلية، وذلك استنادا على الفرضيات التالية:

- أن ترشح المنتخب باسم حزب معين هو تعبير عن قناعته بإيديولوجيته، لذلك فإن وصوله إلى مركز القرار في المجلس الجماعي، سيعمل تصريف رؤية الحزب ضمن صناعة القرار المحلي، وفي إنتاج السياسات العمومية المحلية، وتفسيرها إلى برامج وعمليات تنموية منسجمة مع التصور العام للحزب.
- أن التصويت لصالح منتخب مرشح باسم حزب سياسي معين هو قدرة المنتخب على التواصل وإقناع الرأي العام ببرنامجه السياسي وتكوين آراء حول المشكلات المحلية، وبتوظيفه أيضا للتراكمات التاريخية للحزب وانجازاته التنموية.
- أن بنية المجلس الجماعي من حيث مكوناته السياسية، يحيل إلى مدى انسجامه وتكوين أغلبية تمكنه من تمرير قرارات وإنتاج برامج تنموية محلية وتنفيذها دون عرقلة المعارضة.

تبين من خلال البحث الميداني أنه من مجموع 32 حزبا سياسيا شاركت في الانتخابات الجماعية لسنة 2015، تنافس منها 15 حزبا فقط بالجماعات الترابية المدروسة، واستطاعت 9 أحزاب منها أن تضمن فوز مرشحيها، لكن بنسب متفاوتة، من جماعة ترابية لأخرى (مبيان 15).

مبيان رقم (16): توزيع أعضاء المجالس الجماعية حسب انتماءاتهم السياسية خلال الانتخابات الجماعية لسنة 2015



المصدر: بحث ميداني: 2016

يلاحظ هيمنة حزب الأصالة والمعاصرة على عدد المقاعد بمجموع الجماعات الترابية المدروسة بنسبة 37,6 %، إلا أنه لم يحصل على الأغلبية المطلقة سوى في جماعتين ترابيتين، وهما: جماعة آيت أم البخت بنسبة 52,9 % ودير القصيبة بنسبة 51,9 %، في حين حصل حزب الاستقلال على الأغلبية بنسبة 57,9 % من مجموع المقاعد بالجماعة الترابية لتانوغة. بينما لم يحصل أي حزب سياسي في الجماعات الترابية الأخرى على الأغلبية، مما جعل تشكيل المكاتب المسيرة يخضع لآلية عقد تحالفات بين عدة أحزاب سياسية.

ومن المتوقع أن يؤدي عدم حصول أي حزب على أغلبية مطلقة تمكنه من تشكيل مكاتب مسير ة بالجماعات الترابية الأربعة المتبقية أو التحالف بين الأحزاب المتقاربة من حيث مرجعيتها وبرامجها، إلى آفاق مفتوحة على تحالفات غير متجانسة في التصورات، مما قد ينعكس سلبا على بلورة السياسات والقرارات التنموية بهذه الجماعات الترابية.

ولابد أن نشير إلى أن التركيبة السياسية والاجتماعية للمجالس الجماعية تتشكل من ثلاث قوى، فالصنف الأول هو الأغلبية التي تحكم، ومنها يتشكل الرئيس ونوابه الذين يتمتعون بسلطة التفويض من لدنه. أما الصنف الثاني فيتشكل بدوره من الأغلبية التي شاركت في تشكيل المكاتب المسيرة، لكنها لا تتمتع بتفويض معين، غير أنها تترأس بعض اللجان، وتستفيد من هامش قضاء مصالحها الشخصية، ومصالح أتباعها حتى تظل في الأغلبية. أما الصنف الثالث فيتشكل من المعارضة داخل المجلس، والتي تعد العنصر الضابط للنسق من خلال المراقبة والتتبع وطرح الأسئلة المحرجة، وعدم التصويت لصالح القرارات المحلية.

ويتبين من خلال مكونات المكاتب المسيرة أنها لا تخضع لمنطق تقارب إيديولوجي، لكونها تنحدر من أحزاب ذات إيديولوجيات مختلفة، إلا أنه قد يكون توافق هذه القوى السياسية حول برامج تنموية ينطوي على تحويل الأيديولوجيات السياسية إلى مجموعة من التقنيات الإدارية على أساس الإجماع حول الهدف المراد تحقيقه[611]، خاصة وأن الاتفاق حول تنفيذ برنامج تنموي لا يعني اندماجا إيديولوجيا، بل هو خيار سياسي وراءه دواعي لتحقيق عدة مكتسبات قد تكون تنموية أو سياسة أو شخصية. لكن تحقيق ذلك يتطلب الرفع من حظوظ الظفر بالتسيير وضمان أغلبية لتمرير القرارات خلال الدورات.

ومن خلال تتبع اجتماعات ومداولات المجالس الجماعية، تبين أنها تعرف صراعات متعددة، وصل بعضها إلى القضاء كما هو الحال بالنسبة لجماعة زاوية الشيخ، وهو ما يعني أن الأغلبية المشكلة للمكاتب المسيرة غير منسجمة في تصوراتها للتنمية.

كما بين البحث الميداني أن 31,2 % من المنتخبين الفائزين قد غيروا الأحزاب التي سبق أن ترشحوا بها في السابق، في حين لم يسبق أن ترشح 22,4 % منهم في أي حزب أو انخرطوا في قواعده أو المنظمات التابعة له[612]. وتفتح هذه الملاحظة آفاقا لتأكيد اشتغال علاقات التحالفات المبنية على أساس النسق التقليدي لشبكة العلاقات القبلية والأسرية، مقابل ضعف توظيف الانتماء الحزبي والبرامج الانتخابية لتشكيل المواقف والتصورات وصناعة الرأي المحلي إزاء الحزب ومنتخبيه، وهذا يحيل إلى استمرار البنية الاجتماعية القائمة على التضامن العضوي والضرورة والنذرة،

---

[611]- **مسعد محمد هند (2016):** نهاية الأيديولوجيا أم نهاية السياسة؟، إضاءات، https://www.ida2at.com/end-of-ideology-or-the-end-of-politics/، اطلعت عليه بتاريخ 2019/05/22.

[612]- بحث ميداني، 2017.

وافتقار للفكر التكنولوجي ومقومات الحداثة[613].

وتبعا لذلك، يظهر أن موقع الحزب السياسي بمرجعياته الفكرية وبرنامجه السياسي عنصرا ثانويا ضمن العناصر الاجتماعية والسياسية التي يتم تعبئتها وتوظيفها لصناعة آراء الناخبين وإقناعهم بالتصويت لهذا المرشح أو ذاك، كما أن رهان المرشح لا يتأسس دائما على مرجعية الحزب الذي يختاره لتحقيق تلك الغاية.

3. ممارسة التنمية الترابية من خلال التخطيط الجماعي التشاركي

إذا كانت عملية التنمية فوق تراب الجماعة تقتضي وضع استراتيجيات التخطيط، لما لهذه الأخيرة من أدوار في تحديد تصورات ومنطلقات وغايات التنمية، ووسائل انجازها وتنفيذها وتتبع فعاليتها، فإن تدارك نقائص المخططات الخماسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للجماعات 2000-2004، المرتكزة على المقاربة التقنية، والمفتقرة للإطار والمرجعية والأدوات[614]، نحو مواكبة الإصلاحات السياسية والطلبات الاجتماعية والتداعيات الاقتصادية والبيئية، أدى إلى تجديد أدوات التخطيط الجماعي استنادا على مبادئ المشاركة والقرب والالتقائية والتعبئة الشاملة والاستشراف، ويتعلق الأمر بالمخطط الجماعي للتنمية 2010-2015 وبرنامج العمل الجماعي 2016-2021.

في البداية، لابد من الإشارة إلى أن جميع المجالس الجماعية للجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي قامت بإنجاز المخططات الجماعية للتنمية 2010-2015 في آجالها المحدد، أي خلال السنة الولائية الأولى، بينما تعثرت خمس جماعات ترابية في إنجاز برامج عمل الجماعية2016-2021، إلا بعد انصرام أكثر من ثلاث سنوات على ولايتها، ويتعلق الأمر بالجماعات الترابية التالية: دير القصيبة، والقصيبة، وتانوغة، وتاكزيرت، وفم لعنصر.

ولرصد فعالية المخططات التشاركية ينبغي دراسة مختلف انعكاساتها، سواء على مستوى الحكامة، أي مدى مشاركة الفاعلين في التفاوض والترافع حول المشاريع التي تعكس حاجيات الساكنة المحلية، وتنسيقهم حول تنفيذها ميدانيا لتحقيق الاندماج والالتقائية والتمفصل. وعلى مستوى النتائج التي تحققت مجاليا من خلال تنزيل المشاريع المبرمجة وتتبعها.

غير أن المقاربة المنهجية لدراسة المخططات التشاركية من حيث طريقة إنجازها وتنفيذها وتتبعها والنتائج المترتبة عنها، تطرح صعوبات، لكون التخطيط التشاركي مجال ملتبس ومعقد، لا يقتصر على كفاءة وإرادة المجالس المنتخبة، والقواعد القانونية التي تؤطرها، ولكن يمتد أيضا إلى عناصر اجتماعية وثقافية وسياسية التي تؤثر في صناعة القرارات المحلية وتنفيذها وتتبعها، ومن ثم فهو موضوع يتوخى الانفتاح على علم الاجتماع وعلم الاجتماع النفسي في مقاربتهما للترابية كأداة لرصد المجال المعيش والمتمثل للفاعل المحلي.

إن تحديد الخيارات الإستراتيجية وتحويلها إلى سياسات عمومية قابلة للتنفيذ، يطرح تحدي مشاركة المواطنين في إنتاج معرفة منبثقة من هويتهم الاجتماعية والترابية تمثلا وممارسة، من خلال تقييم مستويات التآزر والمعرفة المتبادلة والعلاقات الاجتماعية وتحديد الحاجيات والرغبات المشتركة. وبقدر ما يساعد هذا النوع من التشخيص على توقع رؤية استراتيجية واضحة للجماعة الترابية، والتنبؤ بالشراكات الاجتماعية الممكنة، فهو يضفي المشروعية على الفعل الترابي

613- **شنفار عبد الله (2015):** نفس المرجع السابق، ص. ص. 123-127.

614- **رشيد محمد:** البرامج التنموية للجماعات الترابية، اللقاء التواصلي حول الحكامة الترابية: السياق والآليات، الداخلة 20 فبراير 2018 (مداخلة غير منشورة).

لأنه منبثق من القاعدة.

1.3. مشاركة السكان في التخطيط: حضور شكلي وغياب فعلي في عملية التشخيص

تبين التقارير التركيبية للمخططات الجماعية للتنمية، وبرامج عمل الجماعية أن المجالس الجماعية قامت بإشراك الساكنة المحلية ومنظمات المجتمع المدني في إعدادها، إلا أن عبارة مشاركة السكان الواردة في هذه الوثائق، تظل عامة وغير دقيقة. فتارة تشير إلى مشاركة مباشرة للسكان عن طريق تنظيم ورشات ولقاءات لتحليل وضعية كل دوار /حي بمعية سكانه، ولكن هذه المشاركة اقتصرت على مرحلة التشخيص وتحديد الحالة الراهنة. وتنطبق هذه الحالة على ثلاث جماعات ترابية، أي ما يمثل 42,9 % من مجموع الجماعات الترابية المدروسة. وتارة تشير المشاركة إلى اقتصارها على ممثلي السكان من منظمات المجتمع المدني، وقد سجلت هذه الحالة في أربع جماعات ترابية، أي بنسبة 57,1 % من مجموع الجماعات الترابية المدروسة. علما أن مشاركة منظمات المجتمع المدني بمجموع الجماعات الترابية المدروسة، خلال عملية التشخيص التشاركي لا يتجاوز نسبة 44,8 % فقط من العينة المبحوثة[615].

صورة رقم (7): اجتماع التشخيص التشاركي بدوار حنصالة 2010/05/12



المصدر: المخطط الجماعي للتنمية، جماعة تاكزيرت

وبالرغم من ضعف مشاركة السكان ومنظمات المجتمع المدني، واقتصار دورها، أساسا، على مرحلة التشخيص دون امتداده الفعلي إلى مراحل التخطيط والتنفيذ والتتبع والتقييم سوى بمشاركة 37,9 % من الجمعيات[616]، إلا أن الإشكالية لا تنحصر في كم السكان المشاركين، بل تمتد أيضا إلى نوعية هذه المشاركة، أي إلى مدى قدرة الساكنة وتمثيلياتها من المجتمع المدني على بلورة إشكاليات ترابية حقيقية في شكل مقترحات، بناء على شرط استيعابها لفلسفة ومنهجية المقاربة التشاركية، وقدرتها و إرادتها على توظيفها لصياغة وهيكلة مشاريع استراتيجية محلية تعبر عن الهوية الاجتماعية المحلية، وتعكس البعد الاجتماعي في السياسات العمومية، في تلاؤم مع دينامية الفعل الترابي المحلي.

فالتعبير بالكم عن مشاركة الساكنة في بلورة المخططات التنموية وتدبيرها، لا يعكس جدوى المقاربة التشاركية في

615- بحث ميداني، 2018.

616- بحث ميداني، 2018.

صياغة مشاريع تنموية محلية ومندمجة. إذ يجدر بنا أن نستحضر أن الأمية لا زالت تمثل 71,4 % من مجموع سكان من فئة 25 سنة فأكثر [617]، يضاف إلى ذلك ضعف دراية الساكنة والهياكل الجمعوية الممثلة لها، بأبسط مبادئ العمل التشاركي والأنظمة والقوانين والإجراءات المهيكلة لها، وبالسياقات والاستراتيجيات العامة الموجهة للتنمية وإعداد التراب ببلادنا. وبالنتيجة فإن استفادة المجتمع المدني المحلي من دورة تكوينية واحدة، تمتد في المتوسط لخمس ساعات، قبل انطلاق عملية التشخيص بكل جماعة[618]، لا تكفي لاستيعاب كل مكونات المقاربة المعتمدة في إعداد هذه المخططات.

كما أن مقترحات الساكنة المستقاة من الميدان، أصبحت قابلة للتأويل من طرف فرق عمل واللجان المشرفة، سواء خلال مرحلة تلقيها في عملية التشخيص، أو خلال مرحلة البرمجة، أي أثناء تحويلها إلى أهداف وخطط عمل، وذلك بفعل التأثيرات التي تمارسها المرشحات الذاتية والخارجية لكل فرد في اختزال صورة الواقع المعيش إلى صورة منقوصة[619]، ولذلك فإن المخططات التشاركية جاءت على شكل عروض منوغرافية لمعطيات عامة وسطحية، يسهل الحصول عليها من الميدان، أو مختلف إدارات المصالح الخارجية والمؤسسات العمومية، دون الغوص في الإشكاليات الحقيقية التي تطرحها المجالات الترابية، مما يعني أن آراء السكان التي بإمكانها أن تكشف تفاصيل الترابية، التي تتحدد على أساسها تمايزات في الرؤى الإستراتيجية لكل جماعة ترابية، تم تأويلها حسب الفهم الشخصي لفرق العمل واللجان المشرفة على مرحلة تحليل المعطيات، وتحديد الرؤى والأهداف الاستراتيجية.

وهناك تأثير آخر على فعالية مشاركة الساكنة في التشخيص، ويتعلق الأمر بمسالة التماسك الاجتماعي والقيم والروابط الاجتماعية التي تحدد مستوى الثقة بين السكان والفاعلين. فخلال ورشات التشخيص تنشأ سجالات ونقاشات حول المقترحات والتصورات، تؤكد بقوة حجم التناقضات والتعارضات بين القوى المحلية الرافضة لكل تغيير، الذي ترى فيه تهديدا لمصالحها الخاصة، إذ تشتغل بأسلوب تعبئة بعض قوى المجتمع المدني الموالية لها لنسف عملية الحوار وخلق البلبلة أثناء ورشات التشخيص. وبين قوى التجديد التي تؤمن بأهمية التخطيط في التنمية، لكن تأثيرها لا يزال خافتا أمام ضعف تنظيمها وتوحيد آرائها، رغم جديتها. وهذا ما يؤكد وجود أزمة هوياتية وقيمية وثقافية تعرقل عملية إنتاج مشروع تنموي محلي يستند على ديمقراطية ترابية حقيقية.

إن تقييم مشاركة السكان في التخطيط التنموي تتم هنا بطريقة غير مباشرة، من خلال مدى إبراز نتائج التشخيص للخصوصيات والتفاصيل الترابية لكل جماعة ترابية. وفي الوقت الذي نجد فيه أن مقترحات الساكنة تبرز تشابها وتماثلا تنتفي معها الخصوصيات الترابية بين الجماعات الترابية المدروسة، فإنها لا تتجاوز مقترحات تطوير البنية التحتية كشق الطرق والمسالك لفك العزلة والتزود بالماء الصالح للشرب والكهرباء والرفع من التجهيزات التعليمية والصحية وتطوير أدائها، مع تباين نسبي في ترتيب أولويتها (جدول رقم 35)، مما يستنتج معه أن المشكل المركزي الذي لا زالت تعاني منه ساكنة الجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي، هو العزلة المترتبة عن

617- المندوبية السامية للتخطيط، الإحصاء العام للسكان والسكنى، 2014.

618- بحث ميداني، 2018.

619- **BAILLY, A. S. (1974):** la perception des paysages urbains, essai méthodologique, l'espace géographiques, N° 3, Tome 3, DOIN, 8, Place de l'Odéon, Paris-VI[e], p. 214.

الخصاص المتراكم في البنيات التحتية وضعف تأهيل مجالاتها بالتجهيزات الاقتصادية والاجتماعية والخدمات السوسيوثقافية، وضعف مقاربة النوع.

جدول رقم (35): ترتيب الحاجيات المعبر عنها من طرف السكان حسب درجة الأولوية بالمخططات الجماعية للتنمية

الجماعات الترابية / القطاع	آيت أم البخت	زاوية الشيخ	دير القصيبة	القصيبة	تانوغة	تاكزيرت	فم العنصر
تعبيد الطرق الحضرية والقروية وفك العزلة	1	2	1	1	1	1	1
الماء الصالح للشرب والتطهير	2	1	4	2	2	2	2
التزويد بالكهرباء	3	3			3	5	3
قطاع الصحة	4	12	2	4	4	11	5
التعليم والتكوين المهني	5	11	3	3	12	6	4
الشباب والرياضة	9	8	7	5	5	8	9
الثقافة		9		6			
ذوي الاحتياطات الخاصة				7			
المرأة والفتاة	8		6			7	7
الفلاحة	6		5	11	6	4	8
الصناعة التقليدية		6		9			
الأنشطة التجارية		5		8	9	3	
السياحة	7	7	9		8		
البيئة والتعمير		4		10	10	12	6
المجتمع المدني			8	12		9	13
بناء المقرات الإدارية		13			7		12
اقتناء آليات ومعدات الجماعة					11	10	
الدراسات والمعالجات المعلوماتية		10					10

المصدر: المخططات الجماعية للتنمية (2010-2015) للجماعات الترابية المدروسة

ومن الطبيعي أن تُرَتّبَ الساكنة المحلية هذه العناصر المحسوسة، وذات وقع مباشر على حياتها اليومية، ضمن أولوياتها، لكن توقف التشخيص الترابي التشاركي في هذا المستوى، دون قدرته على الامتداد نحو القضايا الأكثر تعبيرا عن الترابية المحلية، من قبيل إدماج مقترحات الهوية الاجتماعية والثقافة المحلية في الحكامة الترابية المحلية، ومقاربة تثمين الموارد الترابية من زاوية التفرد والخصوصية والاستدامة، ومعالجة المجال الترابي للجماعة من زاوية وظيفته الإستراتيجية التي يمكن أن يضطلع بها في محيطه، وطرح مقترحات خلاقة تنسجم مع الوضعية الاستثنائية لمجالاتها الترابية، يبرز الاعتلال الذي يشوب عملية التشخيص في إبراز المعرفة الترابية الشاملة، وبقيها في المرحلة التجريدية دون الانتقال بها إلى مستوياتها التطبيقية التي تتطلب إلى جانب مقترحات الحاجيات والأولويات، تحليل الهوية الاجتماعية والثقافية للسكان، لمواكبة دينامية مجالاتهم الترابية، وقياس مدى استعداداتهم للانخراط والتكتل حول المشاريع الترابية المقترحة، من منطلق العوامل الترابية المحددة لسلوكاتهم وممارساتهم كالرأسمال الاجتماعي والقيم والتراث الثقافي وعلاقات القرب والتمثلات.

وبتركيز مشاركة السكان، خلال عملية التشخيص، على المقترحات والحاجيات دون الامتثال لاشتراطات الخصوصيات الترابية التي يمكن أن تنجلي في رصد عميق لعناصر الهوية الاجتماعية والسوسيوثقافية المحلية التي تبرز

مواقف السكان واستعداداتهم والعوامل المحددة لسلوكاتهم، وما يمكن أن يستفاد منها من مزايا التنسيق والوفورات الخارجية، وعناصر التعاون والتشارك، وأشكال استغلال الموارد، واستشراف مخاطر الاصطدامات والصراعات..، في بناء المشاريع الترابية المشتركة، قد أفقد عملية التشخيص هويتها الترابية، ومن ثمة حصر أفق وظيفتها التنموية في نمط التنمية لأجل مجال ترابي دون الانتقال إلى نمط مجال ترابي من أجل التنمية[620].

وإذا كانت الغاية الأساسية من إسناد الدولة للجماعات الترابية مهام تنمية مجالاتها الترابية، على أساس تفعيل الديمقراطية المحلية القائمة على المشاركة، وتعزيز حكامة القرب لابتكار حلول مناسبة للمشاكل المطروحة بناء على خصوصيات التراب، فإن انحراف التشخيص الترابي التشاركي عن إبراز مضامين الهوية الاجتماعية والثقافية للسكان، رغم حضورهم والإدلاء بمقترحاتهم، يؤكد استمرار اشتغال الجماعات الترابية وفق السلطة الانفرادية والاستئثارية في مجال التخطيط، وتعيد إنتاج النسق المركزي ومحاكاته في طرق التنظيم والتسيير والتقرير، بل وتخضعه لقواعد حكامته وآلياته التدبيرية[621]، مما جعلها مجرد استمرار لشكل من أشكال الحضور المكثف للسلطة العليا قصد تشديد آليات المراقبة المحلية"[622]، ومن هنا يمكن أن نفهم أن إشراك الساكنة في التشخيص دون جدوى الإمكانيات المعرفية والمنهجية التي تم توظيفها في إبراز هوية الترابية المحلية، ودون وجود الوسائل والأدوات اللازمة للتطبيق والمواكبة والتقييم، يبقيها في حدود المقاربة الأمنية، إذ يمكن أن تكون إحدى مقاصدها توريط الساكنة حتى تتوهم أنها شاركت فعلا في تحديد مصير مجالاتها الترابية، وقبول النتائج المستقبلية كيفما كانت، وبالتالي حصر تدفق مطالبها التي تشكل عبئا على الجماعات الترابية، وتعليق رهاناتها بهذه المخططات لدرء المطالب الاجتماعية المحتملة. إنه نوع من الإخضاع الرمزي المستند على الوهم بالمشاركة الشكلية. وليس تجسيدا للمقاربة الترابية التي تتوخى ترسيخ فلسفة ديمقراطية القرب بالانتقال التدريجي من سلطة تمارس على السكان إلى سلطة تشترك معهم.

ولكن بالمقابل، يمكن أن نستشف إلى أي مدى ساهمت عملية مشاركة السكان في التخطيط التشاركي في الرفع من مستويات انتظاراتهم، مما خلق نوعا من الدينامية في تزايد الطلبات الاجتماعية، خاصة في ميادين البنية التحتية والخدمات الاجتماعية، وأحيانا يتجاوز سقف هذه الطلبات بالأرياف ما هو غير محقق حتى بالمدن المجاورة[623].

2.3. تحديد الحالة الراهنة: جرد عام لا يبرز خصوصيات الهوية الترابية

كان من المتوقع أن يتعمق التشخيص الترابي التشاركي في المجالات الترابية اليومية، لأنها تعكس المجالات المعاشة، والمجالات المتمثلة، المشبعة بالعلاقات الاجتماعية والتمثلات المجالية والمشاهد المرجعية، والهويات والانتظارت..، التي تتحكم في دينامية وتطور مجالاتها الترابية، وذلك حتى تنسجم مع غايات المقاربة الترابية التي انبثق منها التخطيط الاستراتيجي التشاركي، لكن التشخيص، الذي يفترض أن يحدد الاتجاهات التطورية للمجال الترابي لكل جماعة ترابية والرهانات التي ينبغي أن تؤسس عليها إستراتيجياتها التنموية، لم يخرج عن الوصف والتحليل التقليدي للعموميات

فقد ارتكز تحديد الحالة الراهنة لكل جماعة ترابية على حصر خصائصها الطبيعية كالتضاريس والمناخ والموارد

620- **ANDRIEU, M. (2004):** Du lieu au lien: vers l'intelligence territoriale?, Revue Montagnes Méditerranéennes, N° 20, p. 51.

621- **المودن عبد اللطيف (2013):** نفس المرجع السابق، ص. ص. 224-225.

622- **ريمي لوفَو (2011):** نفس المرجع السابق، ص. 211.

623- بحث ميداني، 2016.

المائية والغطاء النباتي..، غير أن تقديم هذه المكونات لم يتم تحليلها في إطار المقاربة الترابية التي تستند على مفهوم التراب كوحدة وظيفية إيكولوجية، وعلى تحليل الموارد الترابية من زاوية الاستثنائية والخصوصية والتفرد والاستدامة.

إن تقديم العناصر الطبيعية المكونة للمشاهد الطبيعية لكل جماعة ترابية، كما لو أنها عناصر منفصلة فيما بينها، وعن البيئات الخارجية، دون إبراز لتفاعلاتها التي تؤمن التلاؤم والتكيف لهذه العناصر في توازناتها فيما بات يعرف بالمنظومة الايكولوجية، يؤشر على استمرار التعاطي مع تحليل ومعالجة المركب الطبيعي للجماعة الترابية على خلفية المناهج التجزيئية، التي لا تعير الاهتمام للمنهجية التآلفية، خاصة في الجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي التي تحتل موضعا ينطوي على دينامية بيئية ذات وظيفة ايكولوجية تكاملية في الربط والتوازن بين العالية والسافلة.

وإذا كان من الصعب تأكيد قصدية تغييب الرؤية المندمجة للوسط الطبيعي من طرف المشرفين على إعداد المخططات التنموية التشاركية، خاصة مع وجود إشارات في مستهل التقارير التركيبية حول تبني المرجعيات القانونية والتوجيهية الملزمة لتبني المقاربة الترابية، فإن عدم استحضار مفهوم النسق الطبيعي الذي يؤول إلى مقاربة المنظومة البيئية المحلية في إطار التنمية المستدامة، كانت له انعكاسات على اتخاذ القرارات التنموية وأساليب المعالجة.

كما أن قراءة المكونات الطبيعية للجماعة الترابية بنوع من الحتمية الطبيعية، يظهر بعض العناصر الطبيعية كتضرس الطبوغرافية وامتداد الأراضي غير الزراعية وقساوة المناخ.. كعوامل معرقلة للتنمية، ويخفي وراءه الإمكانيات الترابية لهذه العناصر، بإعتبار المركب الطبيعي للجماعات الترابية يدخل ضمن خزانات للموارد المائية وحاضنة للتنوع الايكولوجي وللمواقع الجيولوجية والجيومورفولوجية والمشاهد.. التي يمكن أن تبنى عليها التنمية المحلية من زاوية خصوصياتها وتفردها.

وإذا كانت الجوانب التاريخية والديمغرافية، في تحليل الحالة الراهنة للجماعات الترابية، قد تناولت تحديد الانتماءات القبلية للسكان وتطورها الديمغرافي وتوزيعها الجنسي والعمري، فإنها قد أغفلت بالكامل إبراز العوامل المحلية المتحكمة في السلوك الديمغرافي وخاصة الهجرة الداخلية التي تشكل واحدة من سمات الهوية المحلية الأكثر بروزا، وقد ارتبطت وثيرة ارتفاع حدتها بأطلس بني ملال حسب الباحث (علوم أحمد، 2014) بسنوات الجفاف الكبير (1983/1981، 1992/1987، 1995/1993)[624]، وافتقار المنطقة لاقتصاد قروي غير فلاحي. وتظل هذه الهجرة مستمرة، إذ يلاحظ النزوع نحو إفراغ المناطق المرتفعة داخل هذه الجماعات الترابية، والتركز على الحدود الفاصلة بين السهل والجبل، وتؤدي إلى تحول البنيات وتطور الذهنيات والممارسات.

فالتنمية الترابية، وهي الغاية العامة المنشودة من وراء التخطيط الاستراتيجي، لا يمكن الوصول إليها، دونما فهم واضح للإشكاليات الأساسية، وإذا كانت الهجرة تعبر عن الفوارق في التنمية داخل البلد الواحد[625]، بما يتيح وضع تصنيف مجالي لمستويات التنمية بالمنطقة، فإنها تؤدي أيضا إلى إحداث تغييرات في تنظيم المجال المحلي، وفي بنياته ووظائفه، ومن ثم فهي تشكل عنصرا ديمغرافيا جديرا بإعطائه أهمية محورية في تشخيص الحالة الراهنة للجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي.

كما أن تهميش التاريخ المحلي في تحليل الحالة الراهنة للمجالات الترابية، هو تقويض لإمكانيات نجاح التنمية

624- **علوم أحمد (2014):** نفس المرجع السابق، ص. 242.

625- **علوم أحمد (2014):** نفس المرجع السابق، ص. 198.

المحلية، إذ من التاريخ المحلي تبنى هوية التراب، هذه الأخيرة التي تحيلنا على مظاهر استمرار اشتغال الذاكرة الجماعية والثقافة المحلية والعلاقات الاجتماعية، التي تظمر أشكال التعاون والصراعات المختلفة. فاقتراح المشاريع الترابية وضمان نجاحها وتقييمها يتوقف على استيعاب عوامل القرب الهوياتي والتنظيمي المتحكمة في دينامية التراب.

أما الأنشطة الاقتصادية فقد تم التركيز على القطاع الفلاحي، من خلال تقديم معطيات حول الوضعية العقارية والبنية العقارية للأراضي، والمنتوجات الفلاحية الأساسية والمساحات التي تشغلها وكمية إنتاجها، وإبراز نقط قوة القطاع ومكامن ضعفه. إلا أن هذه المعطيات تفتقر للدقة والتحيين، فأغلبها يعود للإحصاء الفلاحي لسنة 1996، كما أن تقديم كميات الإنتاج غير مرفوقة بسنوات الموسم الفلاحية، مما جعل قراءتها صعبة، وأحيانا غير ذات معنى أمام غياب متغير الزمن.

إن طبيعة هذه المجالات الجغرافية، التي لا زال عصرنة قطاعها الفلاحي متعثرا، على الأقل، مقارنة بالدائرة السقوية لسهل تادلة، كان ينبغي للتشخيص الترابي أن يركز أيضا على إبراز المنتوجات المجالية كمنتوجات الرستاق والصناعة التقليدية والموارد التراثية الأخرى التي يمكن أن تلعب أدوارا تكاملية مع الأنشطة الأساسية. ويبدوا أن تهميش هذه العناصر، رغم أنها تفرض نفسها في هذه المجالات، يؤكد قصور إدماج المقاربة الترابية التي تعتبر أن تعبئة وتثمين الموارد المحلية ذات الخصوصية، يضمن للمجالات الترابية صفة التفرد والمنافسة. كما أن التركيز على الأنشطة الفلاحية دون إبراز الديناميات المحلية في تنويع أنشطتها كظهور مبادرات خلاقة في السياحة والصناعة التقليدية وتثمين منتوجات الرستاق، يسقط مقاربة التحليل في النظر إلى المجال القروي على أنه مجال فلاحي محض، وثابت لا يخضع للتفاعلات الخارجية.

أما تقديم القطاعات الاجتماعية والبنيات التحتية، فقد ركز التحليل على المعطيات الكمية و الإكراهات التي تحد من توزيعاتها وأداءاتها. إلا أن التحليل يبين أن هذه القطاعات لازالت من اختصاص المصالح الخارجية للدولة والجماعات الترابية، مما يخفي إمكانيات إبداعية التي تتطلب إدماج آليات وفاعلين جدد، كآلية الشراكة ودور المجتمع المدني في تهيئة وتدبير المجال.

كما يلاحظ أن تقديم الفاعلين اهتم فقط بتعدادهم وتصنيفهم حسب اختصاصاتهم (المجالس المنتخبة، المجتمع المدني، المصالح الخارجية، التنظيمات التقليدية) وأدوارهم. وتم التركيز على المجلس الجماعي المحلي على مستوى اختصاصاته ومستوياته الدراسية وبنيته الجنسية والعمرية، لكنه بالمقابل لم تعط أي أهمية للعوامل المتحكمة في دينامية حكامة الفاعلين على المستوى المحلي. إذ نعتبر أن هذا العامل يعد محددا أساسيا في التنمية الترابية، حيث يبرز العوامل المحددة لسلوك الفاعلين.

فتحديد الآفاق المأمول الذي ينبغي أن تكون عليه الجماعة الترابية، يفتقر في تحديد الحالة الراهنة للبحث عن مرتكزات جديدة للتنمية، قوامها تحليل الديناميات المحلية في علاقاتها بالمستويات الترابية الأخرى، والتركيز على إبراز العناصر السوسيومجالية والثقافية ذات خصوصية والمزايا الفريدة التي تقدمها، وكذا نمط اشتغال الفاعلين على أساس إيجاد العناصر القمينة بضمان حكامتهم حول المشاريع الترابية المشتركة، وإبراز توطن واندماجية الأنشطة، والإمكانيات التي يتيحها لها القرب في الاستفادة من مزايا التعاون والتنافس وتبادل المهارات والمعارف. إذ من شأن تغييب هذه العناصر أن يؤثر سلبا على صياغة رؤية استراتيجية للجماعة الترابية بناء على خصوصياتها.

3.3. تحديد الرؤية الإستراتيجية تفتقر لمشروع مهيكل

يتوقف تحديد الرؤية الإستراتيجية للتنمية بدقة في كل جماعة ترابية على جودة وواقعية تقدير الحاجيات المعبر عنها خلال عملية التشخيص، وحصر الموارد القائمة والمتوقعة للجماعة خلال سنوات المخطط، ولكن أيضا، على دينامية النظام المحلي للفاعلين، وهذا بدوره يخضع للمنهجيات وطرق التحليل المعتمدة في مجال التخطيط الاستراتيجي، ولكفاءة وفاعلية الطاقم المشرف على تحويل البحث من التشخيص إلى بلورة مشروع مركزي وترجمته إلى أهداف ومشروعات فرعية.

ومن خلال استقراء التقارير التركيبية للبرامج التنموية للجماعات الترابية المدروسة يظهر مدى الارتباك الذي يشوب تحديد التوجهات العامة للتنمية بأغلب هذه الجماعات. فإذا كانت الرؤية الإستراتيجية تقدم تلخيصا مركزا في تعبير مختصر يدل على نظرة الفاعلين المستقبلية لجماعتهم الترابية، فإن أربع جماعات ترابية لم تستطع تحديد هذه الرؤية، أي ما يمثل 57,1 % من الجماعات الترابية المدروسة، بينما حاولت جماعة ترابية واحدة تحديد هذه الرؤية في صيغة "خلق شراكات بين مختلف الفاعلين"، إلا أن هذه العبارة تدل على أنها إجراء من بين مجموعة من الإجراءات التي يفترض أن تتخذها كل جماعة ترابية لتعزيز حكامتها، وليست رؤية مستقبلية تلخص ما ينبغي أن تكون عليه. في حين لم يستطع تحديد الرؤية الإستراتيجية للتنمية بوضوح وتركيز سوى جماعتين ترابيتين، وهما: الجماعة الترابية لآيت أم البخت والجماعة الترابية لزاوية الشيخ، وقد حددتها الأولى في عبارة "تنمية الجماعة والارتقاء بجاذبيتها وإشعاعها"، والثانية في "زاوية الشيخ: مدينة للسياحة الايكولوجية والتجارة المثمنة للمنتوج المحلي"، وتفسيرهما إلى أهداف استراتيجية ومحاور التدخل ومن ثم إلى برامج ومشاريع لتحقيقها. أما باقي الجماعات الترابية، فقد عملت على صياغة الأهداف الإستراتيجية واقتراح محاور التدخل والمشاريع لانجازها، دون استشراف رؤية استراتيجية واضحة ومركزة[626].

إن صعوبة صياغة رؤية استراتيجية واضحة، بناء على دينامية ترابية وظيفية، تعكس الخصوصيات المحلية المتحكمة في الاتجاهات التطورية للجماعة الترابية، والأدوار التي يمكن أن تؤديها في محيطها، وكذلك الإحاطة بالاتجاهات الخارجية واحتمالات فرصها ومهدداتها، يحيل إلى المنهجيات والوسائل المعتمدة في التشخيص الترابي التشاركي، وكيفية توظيفها.

وفي هذا الصدد ينبغي أن نشير إلى أن جميع الجماعات الترابية المدروسة قد وظفت منهجية التحليل الرباعي[627] سوء في المخططات الجماعية للتنمية أو في برامج عمل الجماعة، غير أن المشكلة تكمن في طرق توظيف هذه التقنيات، فباستثناء الجماعة الترابية لآيت أم البخت التي قامت بتحليل البيئة الداخلية للجماعة الترابية ولمؤسساتها على أساس استمارة تتضمن تصنيفا لكل المكونات والعناصر الترابية مع تحديد نقط قوة ومكامن ضعف كل عنصر، ونفس الشيء بالنسبة للبيئة الخارجية، حيث تم تصنيف المكونات وتحديد الفرص والمخاطر المحتملة، واقتراح كيفية مواجهتها. نجد باقي الجماعات الترابية تعاملت مع هذه الأداة بطرق مختلفة تعبر عن سوء استغلالها بما يكفي لصياغة الرؤية

626- المخططات الجماعية للتنمية 2010-2015 + برامج عمل الجماعة 2016-2021 للجماعات الترابية المدروسة.

627- يعرف اختصارا في الفرنسية ب AFOM (Atouts, Faiblesses, Opportunités, Menaces)، وفي الانجليزية ب SWOT (Straights, Weaknesses, Oppurtunities, Threats) هو منهجية تحليلية تُعْتَمَدُ لإجراء خبرة على مؤسسة أو مجال ترابي..، من خلال تقييم نقط القوة والضعف والفرص والتهديدات. وهو من النظم المعتمدة في صياغة القرارات خاصة في بناء الاستراتيجيات وخطط عمل.

الإستراتيجية، ومن أبرز مظاهر ذلك إحداث الخلط بين عناصر البيئة الداخلية والبيئة الخارجية.

وكان من المفروض أن تستجيب عملية التشخيص للرؤية التدبيرية للجماعة الترابية القائمة على "إدارة القرب" و"الجماعة المقاولة" و"الحكامة" و"مجتمع المعرفة"..، لتوظيف منهجيات أخرى في التحليل، كمنهجية POTI[628]، التي يمكن أن تساعد على تشخيص مستويات التسيير والتنظيم ووسائل العمل، واتخذ القرارات بشأن تطويرها. وقد كان بإمكان توظيف هذه التقنية من سد الثغرة التي عرفتها المخططات على مستوى تقييم آداءات الفاعلين، ومستويات التنظيم الإداري، وإدماج التكنولوجيات الحديثة والأرشفة. كما أن بإمكان توظيف منهجية MSP[629] في البرمجة والتخطيط، أن تساعد على تقييم التجارب السابقة، وتحديد محاور الحكامة لضمان تحقيق الأهداف، ووضع سيناريوهات لحياة كل برنامج. ويظهر أن هذه العناصر الثلاثة، تظل بدون أجوبة واضحة في المخططات التنموية. وهي تدخل ضمن العناصر الأساسية في المقاربة الترابية للتنمية.

وإذا كانت عملية التشخيص قد عرفت اعتلالا بفعل ضعف مشاركة السكان، وعدم امتداده نحو الأبعاد الاجتماعية والثقافية المحددة لممارسات السكان وتمثلاتهم لعمليات التنمية، فإن مرحلة البرمجة بدورها لم تخل من عيوب على مستوى ترتيب الأولويات وملائمة المشاريع للإمكانيات المالية للجماعة.

4.3. المشاريع المبرمجة لا تراعي القدرات المالية للجماعات

تشكل الموارد المالية الأداة الحاسمة في تنزيل مشاريع المخططات التنموية، إذ ينبغي أن تتلاءم الميزانيات التقديرية للمسار التمويلي للمشاريع المبرمجة على امتداد سنوات المخطط مع ميزانية التسيير وميزانية الاستثمار للجماعة الترابية. فنجاح الجماعات الترابية في تنفيذ مخططاتها يتوقف على توفرها على موارد مالية تمكنها من تفعيل برامجها.

ومن خلال مقارنة الميزانيات التقديرية لتنزيل مشاريع المخططات الجماعية للتنمية من طرف الجماعات الترابية وتطور فائض مداخلها، تبين فعلا وجود عجز في مالية هذه الجماعات الترابية، مما يطرح سؤال حول جدوى إدراج مشاريع تنموية دون تقدير للوسائل المالية المتاحة لانجازها.

يظهر سوء تقدير الإمكانيات المالية للجماعة الترابية، خلال عملية التخطيط والبرمجة، حيث يتم إدراج مشاريع كبرى تتجاوز القدرات المالية المتوقعة للجماعة. وكأن الغاية من إنجاز هذه المخططات لا تكتمل إلا بتضمينها مشاريع مختلفة ومتعددة، وهذا يتعارض مع أهداف المقاربة الترابية التي تتهيكل حول التنسيق المبني على الثقة. إذ أن إدراج هذه المشاريع رغم انتفاء الوسائل لانجازها، تتحول وظيفتها إلى إيهام وتمويه المواطنين وجعلهم في حالة الإنتظارية[630].

ويفسر طغيان البعد الغائي وانتفاء البعد الوسائلي في التخطيط، بعلاقة الملائمة بين طبيعة التشخيص من حيث الأدوات والتقنيات المستعملة، ومدى نفاذيته إلى الإشكاليات الترابية الحقيقية من جهة، ومماثلة الحاجيات والأولويات

628- هو اختصار لكلمات انجليزية (Processus, Organisation, Technologie, Information)، وهي منهجية لتشخيص الحالة القائمة لمنظومة ما، قصد تحديد ما ينبغي تغييره خلال تنفيذ البرنامج.

629- هو تعبير مختصر عن كلمات انجليزية (Managing, Successiful, Programmes)، وهي منهجية لتدبير البرامج الناجحة خلال مرحلة التخطيط والبرمجة،ويتكون من ثلاث دوائر متراكزة، تمثل الدائرة الخارجية مبادئ منهجية للتجارب والخبرات السابقة، والدائرة الوسطى تتضمن محاور الحكامة، والدائرة الداخلية تشمل التدفق التحويلي للبرنامج.

630- **الزياني عثمان (2014):** المخطط الجماعي للتنمية بين التباسات التخطيط وإكراهات سوسيولوجيا الواقع، وصفات النظام لعلاج أزمة المغرب الاقتصادية، بؤس الاقتصاد المغربي وبؤس الاقتصاديين المغاربة، وجهة نظر، عدد 60-61، مطبعة النجاح الجديدة، ص. 32.

لواقع الجماعة الترابية من جهة ثانية. ويبدو أن هذه العلاقة لم يتم التحكم فيها في كل المخططات، رغم أنها تشكل المحور الأساسي في نجاح غايات التخطيط.

ومما يزيد من حدة الإكراهات المالية، هو ضعف التدبير المالي، مما ينتج عنه تجاوزات وانحرافات قانونية، إضافة إلى محدودية تفويت الدولة للموارد المالية الكافية بشكل يوازي تخليها عن اختصاصات التنمية المحلية للجماعات الترابية. فالإمدادات تتلقاها الجماعات الترابية من السلطات المحلية تتيح لهذه الأخيرة صلاحيات توجيه ومراقبة العمل الجماعي، من خلال الربط بين الإعانات والأغراض التي تنفق عليها، وهذا يحد من حرية الجماعات الترابية في برمجة وتنفيذ مشاريعها المحلية.

ومن خلال هذه الإمدادات أيضا تفرض سلطة الوصاية رقابتها على الجماعات الترابية، وتسعى إلى خلق شعور ووضع لدى النخبة المحلية المنتخبة على أنها تشكل امتدادا لها، على الرغم من أنها تتمتع بتمثيلية انتخابية شعبية، وبالتالي تتحول المجالس المنتخبة من تمثيل المواطنين إلى ممارسة مهام السلطة والانصياع لفروضها، ولا شك أن سيادة هذه الممارسات يعيق الفعل القاعدي للتنمية، ويحد من الانجازات على أرض الواقع.

5.3. آثار التخطيط الاستراتيجي على التنمية من خلال تقييم النتائج المجالية

يتوقف تقييم حصيلة المخططات الجماعية للتنمية 2009-2015 من حيث الكم على عدد المشاريع المقترحة بكل جماعة ترابية حسب توزيعها على القطاعات، وتحديد نسب الانجاز.

جدول رقم (36): المشاريع المقترحة بالمخططات الجماعية للتنمية 2009- 2015 ونسبة إنجازها بالجماعات الترابية المدروسة

القطاعات أو المجال / الجماعات الترابية		آيت أم البخت	زاوية الشيخ	دير القصيبة	القصيبة	تانوغة	تاكَزيرت	فم العنصر	المجموع/%
تعبيد الطرق الحضرية والقروية وفك العزلة	ع. م. م	8	6	8	3	10	8	16	59
	ن. م. م (%)	50	50	50	66,7	100	100	75	72,9
الماء الصالح للشرب والتطهير	ع. م. ق	2	1	4	1	10	7	3	28
	ن. م. م (%)	100	100	75	100	90	28,6	66,7	71,4
التزويد بالكهرباء	ع. م. ق	2	1	2	0	9	4	1	19
	ن. م. م (%)	100	0	100	0	88,9	100	100	89,5
قطاع الصحة	ع. م. ق	2	0	3	1	4	1	1	12
	ن. م. م (%)	100	0	33,3	0	50	0	100	50
قطاع التعليم والتكوين المهني	ع. م. ق	3	0	0	10	4	1	5	23
	ن. م. م (%)	100	0	0	60	75	0	100	73,9
قطاع الشباب والرياضة	ع. م. ق	2	5	3	4	5	6	2	27
	ن. م. م (%)	100	60	0	25	80	0	50	40,7
قطاع الثقافة	ع. م. م	0	2	1	1	0	1	1	6
	ن. م. م (%)	0	100	0	100	0	0	0	50
ذوي الاحتياطات الخاصة	ع. م. م	0	1	0	1	0	0	0	2
	ن. م. م (%)	0	100	0	0	0	0	0	50
قطاع المرأة والفتاة	ع. م. م	1	2	2	1	1	1	0	8
	ن. م. م (%)	100	100	50	0	100	100	0	75
قطاع الفلاحة	ع. م. م	3	0	2	0	6	1	4	16
	ن. م. م (%)	100	0	100	0	83,3	100	100	93,8

الصناعة التقليدية	ع. م. م	0	2	0	1	0	0	0	3
	ن. م. م (%)	0	50	0	0	0	0	0	33,3
قطاع التجارة	ع. م. م	2	5	2	4	1	3	0	17
	ن. م. م (%)	50	60	100	25	100	33,3	0	41,2
قطاع السياحة	ع. م. م	2	3	2	1	0	1	1	10
	ن. م. م (%)	0	33,3	0	100	0	0	100	30
قطاع البيئة والتعمير	ع. م. م	4	7	1	6	5	6	4	33
	ن. م. م (%)	100	28,6	100	50	60	33,3	75	54,5
المجتمع المدني	ع. م. م	0	0	0	2	1	2	0	5
	ن. م. م (%)	0	0	0	0	100	100	0	60
بناء المقرات الإدارية وتقوية الوعاء العقاري	ع. م. م	2	2	2	2	3	2	4	17
	ن. م. م (%)	50	0	50	100	0	50	25	35,3
اقتناء آليات ومعدات الجماعة	ع. م. م	0	1	3	0	5	3	4	16
	ن. م. م (%)	0	0	66,7	0	40	66,7	75	56,3
الدراسات والمعالجات المعلوماتية	ع. م. م	2	2	2	0	1	1	2	10
	ن. م. م (%)	50	50	100	0	100	100	100	80
المجموع/ النسبة	ع. م. م	35	40	60	36	44	48	48	311
	ن. م. م (%)	74,3	50	81,7	47,2	47,7	52,1	75	62,4

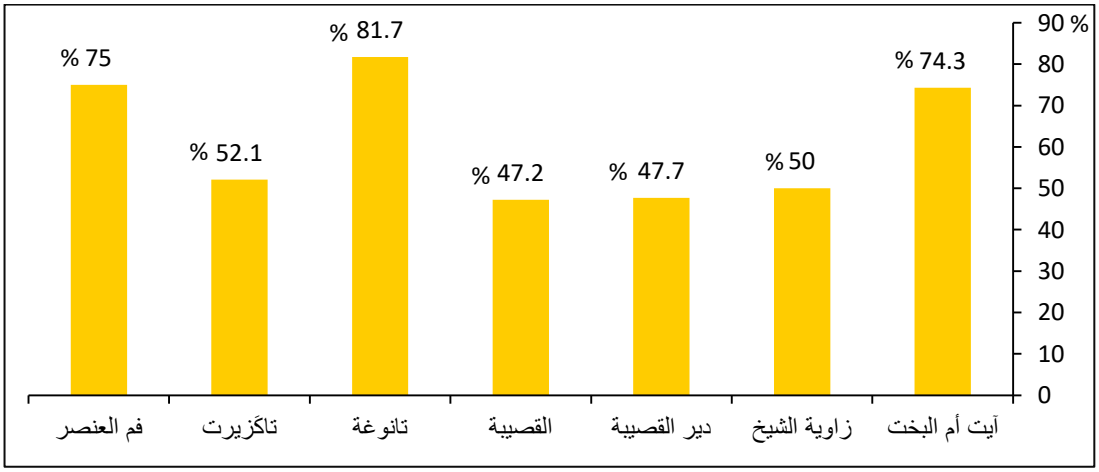
ع. م. م = عدد المشاريع المقترحة؛ ن. م. م (%) = نسبة المشاريع المنجزة

المصدر: المخططات الجماعية للتنمية + بحث ميداني 2018

وقد تم جرد 311 مشروعا مقترحا في المخططات الجماعية للتنمية 2009-2015 بالجماعات الترابية المدروسة، أنجز منها 194 مشروعا، أي ما يمثل 62,4 %، غير أن مستويات الإنجاز متباينة حسب الجماعات وحسب القطاعات.

أ. على مستوى الجماعات الترابية: يلاحظ تفاوت في حصيلة الانجازات، إذ حققت 71,4 % من الجماعات الترابية المدروسة 50 % فأكثر من المشاريع المبرمجة، وفي مقدمتها الجماعة الترابية لتانوغة بنسبة 81,7 %، تليها فم العنصر بنسبة 75 %، ثم جماعة آيت أم البخت بنسبة 74,3 %، وأخيرا جماعة زاوية الشيخ بنسبة 50 %. وبالمقابل نجد جماعتين ترابيتين فقط لم تبلغا نسبة 50 % من حصيلة الإنجازات من المشاريع المقترحة، وهي: الجماعة الترابية لدير القصيبة بنسبة إنجاز 47,7 % والجماعة الترابية للقصيبة بنسبة 47,2 %.

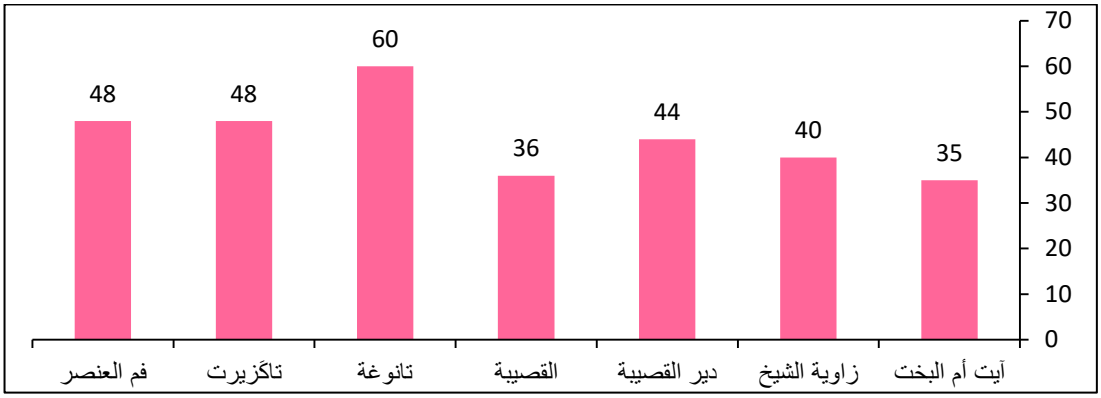
مبيان رقم (17): توزيع نسب إنجاز المشاريع المقترحة في المخططات الجماعية للتنمية حسب الجماعات الترابية المدروسة



المصدر: المخططات الجماعية للتنمية + بحث ميداني 2018

ورغم أن بعض مشاريع هذه الحصيلة المنجزة امتد إتمامها أو الشروع في تنفيذها إلى ما بعد المدة الزمنية التي غطتها المخططات الجماعية للتنمية، أي بثلاث سنوات بعد انقضاء المدة الانتدابية 2009-2015[631]، إلا أنها مهمة للغاية. ولعل التعثر وراء إتمام تنزيل جميع المشاريع المبرمجة بالمخططات الجماعية للتنمية يعود بالأساس إلى تضخيم المشاريع المقترحة، من حيث عددها (مبيان رقم 17) والأرصدة المالية المقدرة لتنفيذها (مبيان رقم 18).

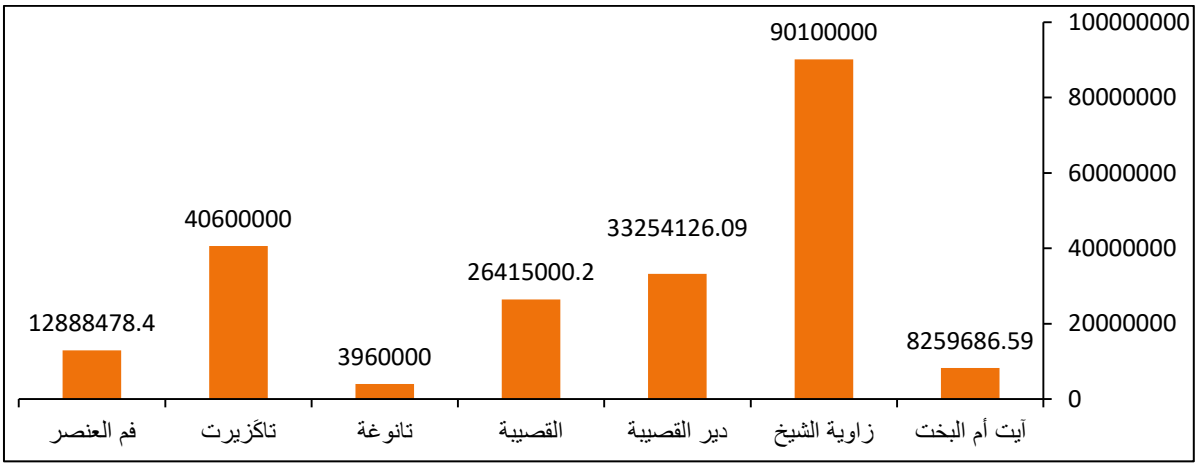
مبيان رقم (18): عدد المشاريع المبرمجة في المخططات الجماعية للتنمية بالجماعات الترابية المدروسة



المصدر: المخططات الجماعية للتنمية + بحث ميداني 2018

ويظهر الترابط الوثيق في حصيلة الانجازات بين عدد المشاريع المبرمجة وقيمة التقديرات المالية لإنجازها. فالجماعة الترابية لتانوغة التي حققت أعلى معدل من حصيلة الإنجاز بنسبة 81,7 %، لا تتجاوز قيمة كلفتها التقديرية 3960000 درهما، وهي الكلفة التقديرية الأقل من التقديرات المالية لإنجاز المشاريع المبرمجة بالجماعات الترابية المدروسة، في الوقت الذي تحتل المرتبة الأولى في عدد المشاريع المبرمجة، والتي بلغت 60 مشروعا. وبالمقابل نجد الجماعة الترابية لزاوية الشيخ التي لم تحقق سوى 50 % من مشاريعها المبرمجة، البالغ عددها 40 مشروعا فقط، وصلت كلفتها المالية التقديرية 90100000 درهما، وهي الأعلى ضمن الجماعات الترابية المدروسة.

مبيان رقم (19): التقديرات المالية بالدرهم لانجاز مشاريع المخططات الجماعية للتنمية بالجماعات الترابية المدروسة



المصدر: المخططات الجماعية للتنمية + بحث ميداني 2018

وإذا كانت حصيلة المشاريع المنجزة، بالنظر إلى عددها ونسبتها، تكشف عن المجهودات التي بذلتها المجالس المنتخبة في الترافع والبحث عن مسالك لتمويل برامجها التنموية عبر الشراكات والتعاون، فإن عدم القدرة على إتمام المشاريع

[631]- يعود تاريخ إجراء بحث ميداني للتحقق من تنفيذ للمشاريع المبرمجة في المخططات الجماعية للتنمية إلى يوليوز وغشت من سنة 2018.

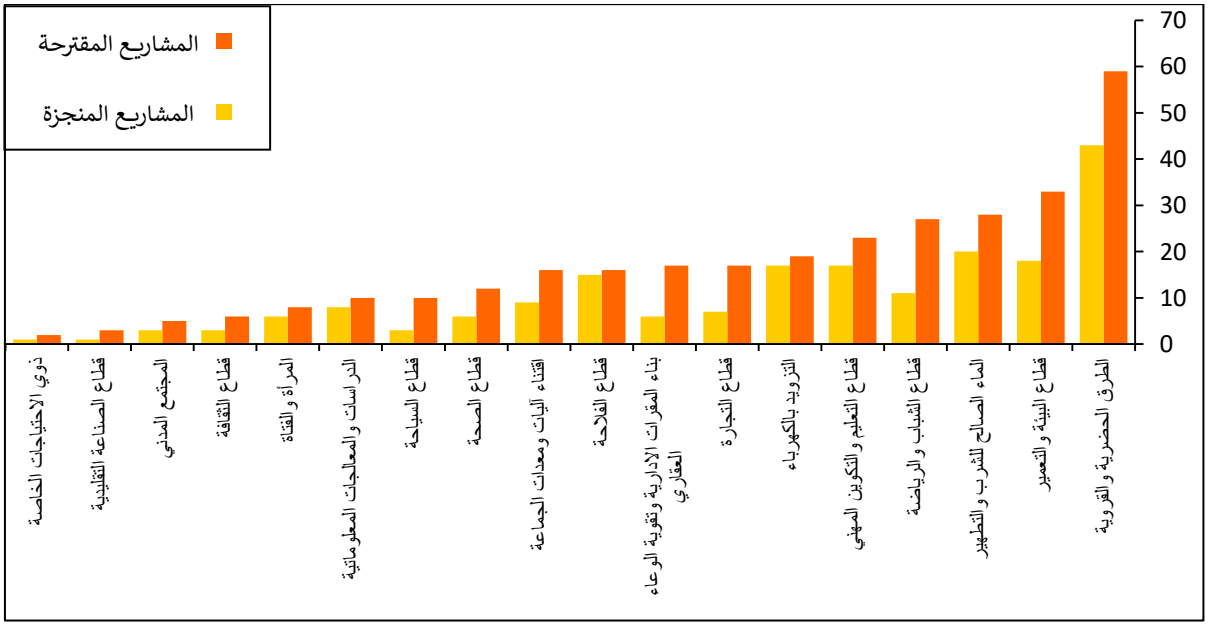
المبرمجة يكشف أيضا عن ضعف الموارد المالية للجماعات الترابية، التي لم يتم مراعاتها أثناء تقدير الحاجيات وبرمجة المشاريع التنموية. ومن ثم فإن الجماعات الترابية التي حققت نسب انجاز مرتفعة من عدد مشاريعها، لا يعني أنها كانت تملك موارد مالية كافية، ولكن بحكم الكلفة المالية لهذه المشاريع التي تتحدد أساسا بالقطاع الذي ينتمي إليه المشروع.

ب. على مستوى قطاعات المشاريع: يلاحظ أن مجال التجهيزات الأساسية (الطرق الحضرية والقروية، الماء الصالح للشرب والتطهير) يحتل المرتبة الأولى من حيث عدد المشاريع المقترحة ب 106 مشروعا، أي ما يمثل 34,1 % من مجموع المشاريع المقترحة. وبالرغم من أن ضخامة حجم المشاريع المقترحة في هذه القطاعات، يبرره غايات فك عزلة العالم القروي وهيكلة المراكز الحضرية (زاوية الشيخ والقصيبة) والمراكز الصاعدة (إغرم لعلام، فم لعنصر المركز)، إلا أن نسبة الإنجاز بلغت 75,5 %، مما يعني أن تضخيم المشاريع في المخططات الجماعية للتنمية لا يخضع لمنطق التخطيط المبني على موضوعية تقدير الحاجيات وتكييفها مع القدرات والوسائل المتاحة. ولكن مع ذلك، فإن هذه النسبة تبقى مرتفعة، وتفسر بالدينامية التي تشهدها هذه المجالات في تأهيل بنياتها التحتية، ونهج أسلوب الشراكة والتعاقد.

أما المجال الاجتماعي (التعليم والصحة والشباب والمرأة..) فيحتل المرتبة الثانية من حيث عدد المشاريع المقترحة، والتي بلغت 83 مشروعا، أي ما يمثل 26,7 % من مجموع المشاريع المقترحة في المخططات الجماعية للتنمية، وهو مؤشر أيضا يدل على نقص في خدمات القرب الاجتماعية، غير أن نسبة الانجاز التي لم تتجاوز 56,6 % تبرز أن إدراج هذه المقترحات دون مراعاة الإمكانيات والوسائل المتاحة للجماعات الترابية.

ويحتل المجال الاقتصادي المرتبة الثالثة من حيث عدد المشاريع المقترحة في المخططات الجماعية للتنمية، ب 46 مشروعا، يمثل منها قطاع التجارة 37 % والفلاحة 34,8 % والسياحة 21,7 % والصناعة التقليدية 6,5 %. وقد أنجز منها 26 مشروعا، أي ما يمثل 56,5 % من مجموع المشاريع المقترحة في هذا المجال. لكن القطاع الفلاحي يحضى بالأولوية في الانجاز بنسبة 57,7 % من مجموع المشاريع المنجزة، يليه القطاع التجاري بنسبة 26,9 % ثم القطاع السياحي بنسبة 11,5 % والصناعة التقليدية 3,8 %.

مبيان قم (20): المشاريع المقترحة والمنجزة حسب القطاعات



المصدر: المخططات الجماعية للتنمية + بحث ميداني 2018

تحيل الحصيلة الإنجازية إلى حجم المجهودات التي بذلتها المجالس الجماعية، غير أن التعبير عن المشاريع المنجزة بالأرقام قد لا يعطي صورة حقيقية عن حجمها ووقعها الميداني، حيث يتساوى مشروع تهيئة ساقية على مسافة 150 متر، مع مشروع إحداث وحدة صناعية لاستخراج زيت الزيتون، لكنها تختلف من حيث كلفتها المالية، لذلك نجد المجالس الجماعية تميل إلى إنجاز مشاريع صغيرة، وتؤجل المشاريع التي تكلفها موارد مالية مهمة، رغم أن الانعكاسات الترابية لكلا المشروعين في هيكلة المجالات والأنشطة تكون مختلفة. وقد يتم اختيارها بناء على ذلك في تناقض مع الحاجيات المعبر عنها من طرف السكان خلال عملية التشخيص، مما يجعل هذه المشاريع غير ملائمة مع تصور المقاربة الترابية للتنمية.

إن نسبة عدد المشاريع المنجزة، والتي بلغت 62,4 %، كما سبق الإشارة لذلك، تظل مهمة، بالنظر إلى وجود معيقات مالية ومعيقات بشرية تتمثل أساسا في ضعف تجذر ثقافة التخطيط والتنسيق، وهذه مسألة تم تغييبها في التشخيص، مع أنها كان ينبغي أن تحظى بالأولوية عن تحديد الحاجيات، لأنها قد تعطي صورة عن مدى قابلية الفاعلين في الانخراط في التنمية على قاعدة القيم والمعايير والقواعد المحلية، وشروط الدافعية نحو الأداء والانجاز ، وذلك حتى تتمكن الجماعات الترابية من طرح مشاريع تهدف أولا إلى تقوية القدرات ومساندة وتوجيه الطاقات نحو الخلق والإبداع والمبادرة.

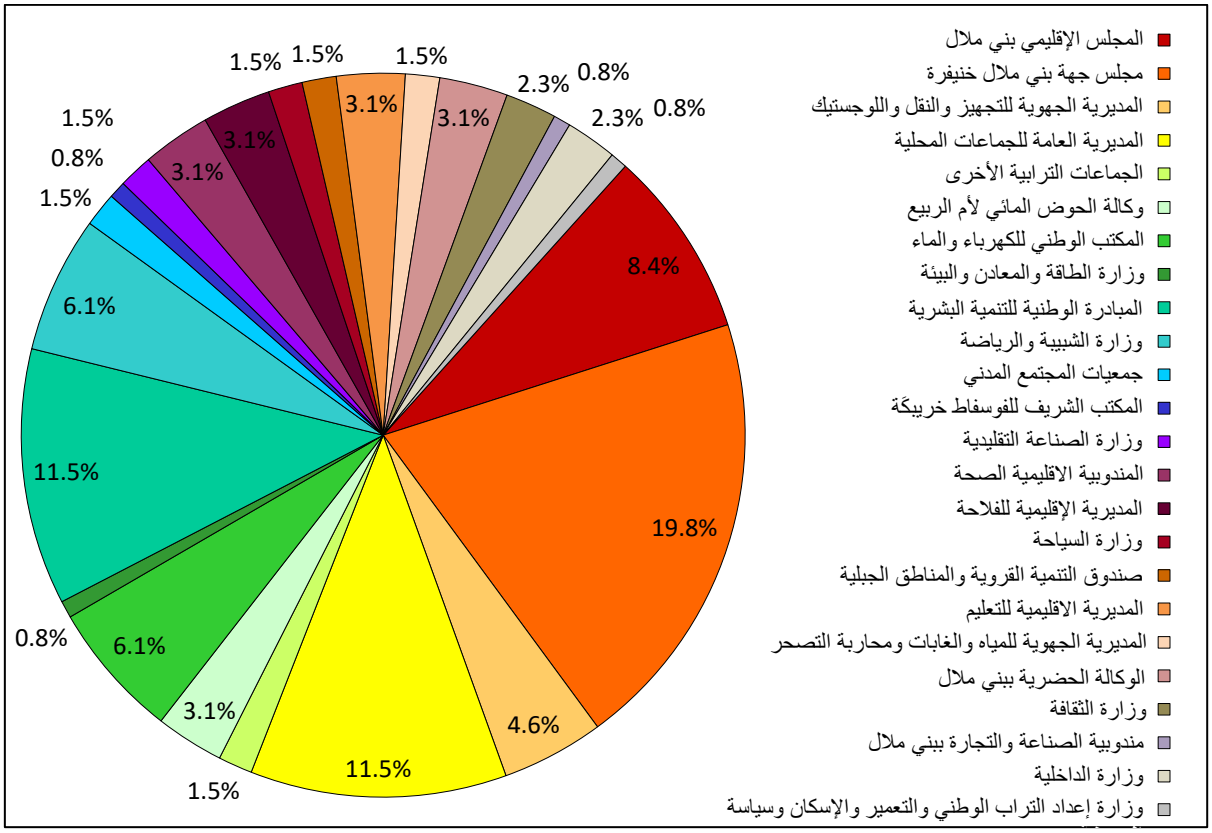
وخلاصة لما سبق، يتبين أن حصيلة الانجاز ايجابية، بالنظر إلى أن تغيير الذهنيات لاعتماد التخطيط وفق المقاربة الترابية يحتاج إلى الوقت حتى يتبلور. ومع ذلك نؤكد أن المقاربة الترابية التي تهدف إلى جعل من انخراط الساكنة في الفعل التنموي إحدى ركائزها، لم تبلغ مداها، في هذه المخططات، إذا ما اعتبرنا أن الجوهر الأساسي من مشاركة السكان في التشخيص، ليس إبراز حاجيات ماجالاتهم الترابية من تجهيزات وخدمات..، ولكن أيضا لاستخراج العوامل المحلية المهيكلة للحياة اليومية، والخصوصية الأنتروبولوجية والثقافية والاجتماعية المتحكمة في توجيه سلوك سلوكهم، وتقييم مدى الانخراط الجماعي في المشاريع التنموية.

4. اتفاقيات التعاون والشراكة تدل على تبني الجماعات الترابية للمقاربة الترابية في التنمية

من المفروض أن تعطي الطفرة النوعية التي عرفتها قوانين اللامركزية دفعة للجماعات الترابية نحو الانفتاح على محيطها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بواسطة نسج تعاقدات، تجسيدا لأسلوب الشراكة والتعاون الذي يسعى إلى توزيع الأدوار بين الدولة وباقي الفاعلين المحليين، على أن تقوم الدولة بأدوار المواكبة عبر التنظيم والتحكيم وإعادة التوازن بين الجماعات الترابية، بينما يحتفظ للفاعل المحلي بالتخطيط والتوجيه ووضع الاستراتيجيات المحلية وتدبير الشأن المحلي انطلاقا من معطيات المحلي.

ومن شأن تحليل مختلف شراكات الجماعات الترابية المدروسة مع باقي الفاعلين أن يعطينا مؤشرا حول مستويات تواصلها وانفتاحها لجلب التمويلات والاستثمارات وضمان التقائية وتمفصل التدخلات وتحقيق الحكامة الترابية، كما يتيح معرفة مواضيع الشراكات وتراتبية ترددتها مع مختلف الفاعلين، لإبراز الإشكاليات الترابية التي تسعى الجماعات الترابية معالجتها كمؤشرات دالة على هويتها الترابية.

مبيان رقم (21): نسبة تردد اتفاقيات شراكة بين الجماعات الترابية المدروسة ومختلف الفاعلين



المصدر: بحث ميداني 2018.

بلغ عدد الفاعلين الذين دخلت معهم الجماعات الترابية المدروسة في اتفاقيات شراكة 24 فاعلا، غير أن 4 فاعلين وحدهم يهيمنون على هذه الاتفاقيات بنسبة تردد 51,15 %، يحظى ضمنها مجلس الجهة بأولوية تردد بلغت 19,85 %، تليه المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والمديرية العامة للجماعات الترابية بنسبة تردد 11,45 % لكل منها، ويأتي المجلس الإقليمي في المرتبة الرابعة بنسبة 8,40 %. أما 48,86 % من نسبة الترددات الباقية فتتوزع على المصالح الخارجية على مستوى الجهة بنسبة تردد 28,24 % وعلى المصالح المركزية بنسبة تردد 16,79 %، ولا يحضى المجتمع المدني سوى بنسبة تردد 1,53%.

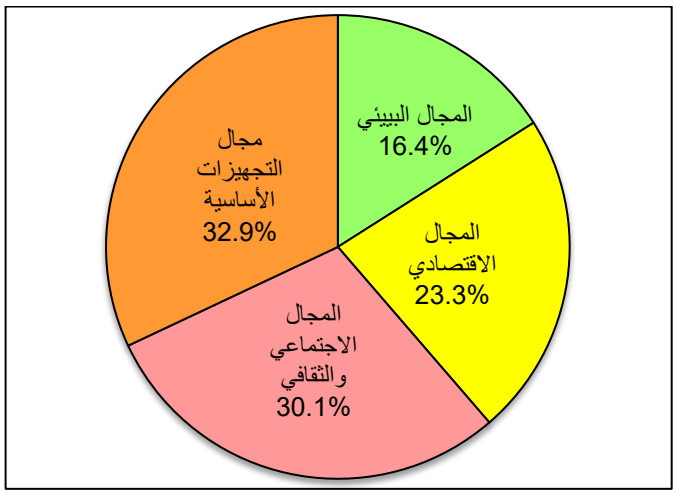
يستخلص من هذه المعطيات انخراط الجماعات الترابية في آلية الشراكة، لكن هذه الشراكة لا زالت ضعيفة إزاء المجتمع المدني الذي يمثل أحد القوى التي تراهن علية المقاربة الترابية في التنمية المحلية.

أما موضوع اتفاقيات الشراكة، فيحتل مجال التجهيزات الأساسية المرتبة الأولى بنسبة 32,9 %، ثم المجالين الاجتماعي والثقافي بنسبة 30,1 %، بينما يحتل المجال الاقتصادي المرتبة الثالثة بنسبة 23,3 %، وأخيرا المجال البيئي بنسبة 16,4 % من مجموع اتفاقيات الشراكة المبرمة بين الجماعات الترابية المدروسة وباقي الفاعلين من قطاعات متعددة.

ويشكل التوقيع على اتفاقية إحداث "مجموعة من الجماعات" بين مجلس إقليم بني ملال ومجلس جهة بني ملال خنيفرة وجماعة بين ملال والجماعات الترابية المحيطة بها: تاكَزيرت،فم لعنصر، سيدي جابر، أولاد إبعيش، أولاد

أمبارك، أولاد اكناو، فم أودي، في إطار "**بني ملال الكبرى**"، أبرز أوجه التنسيق بين الجماعات الترابية، والذي يهدف إلى التدبير المشترك لعدد من المرافق والقضايا المشتركة.

مبيان رقم (22): توزيع نسب الشراكات حسب المجالات بالجماعات الترابية المدروسة



المصدر: بحث ميداني، 2019.

وإذا كانت اتفاقيات الشراكة والتعاون تمكن الجماعات الترابية من تنمية مجالاتها الترابية عن طريق تدبير مرافق عمومية محلية وإنجاز مشاريع مشتركة لسد العجز في التجهيزات الأساسية والاستثمار في المشاريع الكبرى التي تتطلب موارد باهضة وخبرات عالية، وسد نقائص التقطيعات الترابية المتتالية[632]، فإنها تحقق من جانب آخر، الحكامة الترابية من خلال تنسيق جهود الفاعلين، وما يترتب عنها من شفافية والتقائية التدخلات وتقليل تكاليف الإنجاز.

إن انخراط الجماعات الترابية المدروسة في تعبئة آلية الشراكة والتعاون مع مختلف الفاعلين والمجالات الموازية حول مشاريع تنموية مشتركة، لا تفسره فقط المقاربة القانونية المستندة على تطور تشريعات اللامركزية، وإن كانت شرطا ضروريا، بل يمكن تفسيره أيضا بمتغيرات متداخلة ومعقدة. وفي هذا الصدد يشير (اليعكوبي محمد، 2004) إلى أن كفاءة وقدرة المنتخب على الدخول في الحوار والشراكة والتعاون مع مختلف المتدخلين لا يتوقف على تغيير المساطر القانونية فقط، بل يستلزم أيضا تغييرا جذريا في ثقافة الحكام والإداريين والموظفين الذين يعتبرون أنفسهم فوق الجميع[633]. وبالنظر إلى تعدد وتنوع الفاعلين الذين أبرمت معهم اتفاقيات شراكة، والقطاعات التي شملتها، يمكن أن نستخلص على أنها مؤشرات على الاتجاه القوي للفاعل المحلي نحو تبني أسلوب الشراكة والتعاقد والانخراط فيه، مما يحيل إلى استيعاب الفاعل الجماعي لوظيفة الشراكة في تمكينه من مزيد من قنوات التواصل واكتساب الخبرات، وتجاوز النقص المالي، إضافة تنسيق الجهود مع باقي الفاعلين في الانجاز والمراقبة والتقييم لتحقيق الحكامة.

ولتقريب الصورة أكثر عن تحليل هذه العناصر، عملنا على دراسة حالة الجماعة الترابية لمدينة زاوية الشيخ.

تعد مدينة زاوية الشيخ من المراكز القديمة بمنطقة تادلا، غير أن إشعاعها في محيطها، في الوقت الراهن، لا يعكس وزنها التاريخي، ربما لأفول وظيفتها الدينية وغياب وظيفة إدارية، وتحول الأنظار نحو المراكز الحضرية بالقطاع المسقي

632- **المديرية العامة للجماعات المحلية، مديرية الشؤون القانونية والدراسات والتوثيق والتعاون (2011):** دليل التعاون والشراكة، مرجعية عمل، ص. ص. 12-13-14.

633- **اليعكوبي محمد (2004):** المبادئ الكبرى للحكامة المحلية، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة مواضيع الساعة، عدد 56، 13، ص. 15.

بسهل تادلة، لكن ترقيتها إلى درجة مركز حضري منذ سنة 1992م مكنها من الاستفادة من التهيئة[634]. وأمام غياب وظيفة واضحة للمدينة، رغم إمكانياتها وموقعها المتميز وسط جهة بني ملال خنيفرة، فإن الفاعل المحلي أصبح يدرك أن مستقبل المدينة يتوقف على قيامها بوظيفة معينة. وقد تم تحديدها، بناء على معطيات التشخيص التشاركي، في "مدينة للسياحة الايكولوجية والتجارة المثمنة للمنتوج المحلي"[635]. إلا أن هذا المشروع يقتضي تأهيل البنيات الأساسية والاقتصادية والاجتماعية للمدينة.

إن تحليل دينامية المجلس الجماعي لمدينة زاوية الشيخ من خلال تفعيله لآلية الشراكة في تحقيق التنمية، يكشف عن أهمية استفادة المدينة من تأهيل بنياتها التحتية وتحسين إطار عيش سكانها وتقوية قاعدتها الاقتصادية، كما تبين أيضا مدى تجاوب المنتخبين مع المستجدات القانونية والسياسيةفي تنسيقهم مع فاعلين آخرين لتحقيق الحكامة.

فقد أبرمت الجماعة الترابية لزاوية الشيخ سبعة عشر اتفاقية شراكة في الفترة الممتدة ما بين 2015 و2018، مع ثلاثة عشر فاعلا من مستويات ترابية مختلفة (محلي، إقليمي، جهوي، وطني)، شملت المجالات الاجتماعية والاقتصادية والتجهيزات الأساسية والبيئة، وبلغت تكلفتها المالية الإجمالية 138833831 درهما.

جدول رقم (37): اتفاقيات الشراكة التي أبرمتها جماعة زاوية الشيخ ما بين 2015-2018 والمبالغ المالية المخصصة لتنفيذها

المجال	القطاع	عدد اتفاقيات	نسبتها (%) حسب القطاعات	المبالغ الإجمالية للمشروع	مبلغ مساهمة الجماعة	نسبة (%) مساهمة الجماعة
المجال الاجتماعي	ثقافي	3	17,6	13508047,00	8727447,00	64,6
	رياضي	2	11,8	7100640,00	3600000,00	50,7
	ترفيهي	2	11,8	1312866,00	612866,00	46,7
	سكني	1	5,9	5500000,00	1500000,00	27,3
المجموع الجزئي		8	47,1	27421553,00	14440313,00	52,7
المجال الاقتصادي	الصناعة التقليدية	1	5,9	1000000,00	139000,00	13,9
	التجارة	3	17,6	9912278,00	5324266,00	53,7
المجموع الجزئي		4	23,5	10912278,00	5463266,00	50,1
التجهيزات الأساسية	تهيئة الشوارع	1	5,9	42200000,00	17000000,00	40,3
	الطرق	1	5,9	20000000,00	4000000,00	20
	القناطر	1	5,9	2200000,00	700000,00	31,8
المجموع الجزئي		3	17,6	64400000,00	21700000,00	33,7
المجال البيئي	التطهير السائل	1	5,9	30000000,00	15000000,00	50
	محاربة التلوث	1	5,9	6100000,00	2700000,00	44,3
المجموع الجزئي		2	11,8	36100000,00	17700000,00	49
المجموع العام		17	100	138833831,00	59303579,00	42,7

المصدر: بحث ميداني، 2018

حضي المجال الاجتماعي بنصيب أوفر من حيث عدد اتفاقيات الشراكة التي أبرمتها الجماعة الترابية لزاوية الشيخ ما بين 2015 و2018، حيث بلغ عددها ثمانية، أي ما يمثل 47,1 % من مجموع اتفاقيات الشراكات المبرمة خلال هذه

634- **ميوسي محمد (1992):** الجهاز الحضري بتادلا: قصبة تادلة،القصيبة وزاوية الشيخ: مراكز قديمة في تحول، الملتقى العلمي لمنطقة تادلا، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 01، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بني ملال، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ص. 211.

635- جماعة زاوية الشيخ، المخطط الجماعي للتنمية (2010-2015) + برنامج عمل 2016-2021.

الفترة. يهيمن فيها القطاع الثقافي على ثلاثة اتفاقيات شراكة، وهي: بناء مركب سوسيوثقافي، واستكمال بناء دار الثقافة، وتأهيل قاعة المسرح بدار الشباب. يليه القطاع الرياضي باتفاقيتي شراكة (بناء قاعة مغطاة وتهيئة الملعب البلدي). ثم القطاع الترفيهي باتفاقيتي شراكة كذلك (تأهيل المسبح البلدي، وخلق وتهيئة فضاء الألعاب للأطفال). وأخيرا اتفاقية شراكة لإنجاز مركب سكني تجاري بهدف خلق موارد مالية قارة لدار الطالب والطالبة، ودار المسنين ودار الطفل اليتيم.

إن الاهتمام بالمشاريع الاجتماعية في الاتفاقيات الشراكة لا يتوقف على الهيمنة العددية، ولكن أيضا على حجم المبالغ المالية المرصودة لانجاز مشاريعها، والتي بلغت قيمتها 27421553,00 درهما، بنسبة مساهمة الجماعة بلغت 52,7 %. ويمكن تفسير الاهتمام الذي يوليه المجلس الجماعي للمحور الاجتماعي في التنمية المحلية، بامتلاكه رؤية استراتيجية بأهمية تنمية العنصر البشري، ولكن قد يكون أيضا نتيجة تجاوبه مع حصيلة التشخيصات التشاركية التي أنجزت خلال المخطط الجماعي للتنمية 2009-2015 وبرنامج العمل الجماعي 2015-2021.

أما القطاع الاقتصادي، فيحتل المرتبة الثانية بأربع اتفاقيات شراكة، أي ما يمثل 23,5 % من مجموع اتفاقيات الشراكة التي أبرمتها جماعة زاوية الشيخ ما بين 2015 و2018، وتتعلق بإحداث دار الصانعة، وخلق فضاء تجاري برحبة الزيتون القديمة، وتوسيع وتأهيل رحبة الزيتون، وتهيئة المدار السياحي. وقد بلغت تكلفة هذه المشاريع 10912278,00 درهما، تمثل مساهمة الجماعة الترابية لزاوية الشيخ 50,1 % منها.

كما شملت اتفاقيات الشراكة أيضا قطاع التجهيزات الأساسية بثلاث اتفاقيات شراكة، وذلك بنسبة 17,6 % من مجموع عدد اتفاقيات الشراكة التي أبرمتها الجماعة الترابية لزاوية الشيخ، وتتمثل في تهيئة شارع الحسن الثاني الممتد على الطريق الوطنية الرابطة بين فاس ومراكش، وبناء وتهيئة الطرق داخل تراب الجماعة، وبناء قنطرة على واد إقور. وقد بلغت التكلفة المالية المرصودة لهذه المشاريع 64400000,00 درهما، ساهمت الجماعة منها بنسبة 33,7 %.

ويحتل المجال البيئي المرتبة الأخيرة باتفاقيتي شراكة، أي ما يمثل 11,8 % من مجموع اتفاقيات الشراكة التي أبرمتها الجماعة الترابية لزاوية الشيخ ما بين 2015 و2018، وتهم الشطر التكميلي من تطهير السائل، وإحداث أحوض لجمع المرجان. وذلك بتكلفة مالية بلغت 36100000,00 درهما، ساهمت الجماعة بنسبة 49 %.

إن أهم ما يمكن استخلاصه من تقديم هذه الفقرة هو التفاعل الايجابي الملموس للمنتخب المحلي مع استراتيجية الدولة الرامية إلى معالجة القضايا المحلية عبر تقنية الشراكة والتعاقد، وهو ما يعني أن المنتخب المحلي أصبح متمكنا من الإطار التشريعي والمؤسساتي والتنظيمي المهيكل لهذه الآلية، ومدركا للنتائج التي يمكن أن تترتب عليها، وعلى رأسها تدارك الخصاص المتراكم في البنيات التحتية للجماعة الترابية، والاستفادة من تمويلات لمشاريعها التي لا يمكن لمالية الجماعة القيام بها أمام تزايد حاجيات الساكنة وعجز ميزانية الجماعات على إنجاز مشاريع التجهيز. لذلك نجد أن اتفاقيات الشراكة التي عرضناها لا تمثل سوى 52 % من المشاريع المبرمجة في إطار اتفاقيات شراكة، وهناك 45 % من المشاريع الأخرى مبرمجة في اتفاقيات شراكة محتملة، بينما 3 % من المشاريع الأخرى ذات تمويل ذاتي[636]، أي أن الجماعة الترابية تراهن بالأساس على اتفاقيات الشراكة لحل المعضلة المالية. ومن جهة أخرى، يعبر الدخول في اتفاقيات شراكة مع فاعلين كثر عن وعي المنتخب المحلي بأهمية هذه الآلية في تعزيز الحكامة الترابية.

[636]- بحث ميداني، 2018.

جدول رقم (38): تردد الفاعلين في الاتفاقيات المبرمة في الفترة ما بين 2015- 2018

فاعل شريك	عدد التكرارات	التردد	نسبة التردد
جماعة آيت أم البخت	1	0,03	3,45
المجلس الإقليمي	2	0,07	6,9
مجلس الجهة	6	0,21	20,69
وكالة الحوض المائي لأم الربيع	2	0,07	6,9
المديرية العامة للجماعات المحلية	1	0,03	3,45
وزارة التجهيز	1	0,03	3,45
وزارة الشباب والرياضة	2	0,07	6,9
وزارة البيئة	1	0,03	3,45
وزارة الصناعة التقليدية	1	0,03	3,45
المبادرة الوطنية للتنمية البشرية	9	0,31	31,03
المكتب الوطني للكهرباء والماء	1	0,03	3,45
المكتب الشريف للفوسفاط	1	0,03	3,45
الجمعية الإسلامية الخيرية	1	0,03	3,45
المجموع/ النسبة	29	1	100

المصدر: بحث ميداني، 2018

يلاحظ أن الجماعة الترابية لزاوية الشيخ عقدت اتفاقيات شراكة مع ثلاثة عشر فاعلا من قطاعات متعددة، ومن مختلف المستويات الترابية، وبنسب تردد متفاوتة. وتحتل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية المرتبة الأولى ب 9 ترددات، أي بنسبة تردد 31,03 % من مجموع تردد الشراكات بين الفاعلين، وقد توزعت على المجال الاجتماعي ب 5 ترددات، والمجال الاقتصادي ب 4 ترددات، وهو ما يفسر، من جانب آخر، تفاعل المنتخب المحلي مع تفعيل برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، خاصة برنامج محاربة الإقصاء الاجتماعي بالوسط الحضري[637].

وترددت اتفاقيات الشراكة مع الجماعات الترابية الأخرى بتسع مرات أيضا، يحتل مجلس الجهة الأولوية ب 6 ترددات، ثم المجلس الإقليمي بترددين، وجماعة آيت أم البخت بتردد واحد. وقد هيمن مجال التجهيزات الأساسية على الاتفاقيات الموقعة بنسبة 11,8 %، والمجال الاجتماعي بنسبة 22,2 %، والمجال الاقتصادي بنسبة 11,1 %. ويبين تردد عدد الاتفاقيات المبرمة بين الجماعات الترابية أهمية تنفيذ الميثاق الجماعي في انجاز هذه الجماعات الترابية للمشاريع مشتركة كتهيئة شارع الحسن الثاني على الطريق الوطنية رقم 8 الرابطة بين فاس ومراكش، وإنجاز قنطرة على واد إقور، واستكمال بناء دار الثقافة، وإنجاز مركب سكني تجاري، وإنجاز دار الصانعة...

في حين يلاحظ ضعف تردد المجتمع المدني في اتفاقيات الشراكة ما بين 2015 و2018، حيث تردد ت مرة واحدة، أي بنسبة تردد 3,45 % من مجموع الاتفاقيات، ويتعلق الأمر بالجمعية الإسلامية الخيرية التي ساهمت في إنجاز مركب سكني تجاري، ليكون مصدرا لتمويل دار الطالب والطالبة، ودار المسنين ودار الطفل اليتيم، بمبلغ مالي 1500000,00 درهما، أي بنسبة 27,3 %[638].

637- المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، http://www.indh.ma/ar/programmes/programme-lutte-contre-la-precarite، اطلعت عليه بتاريخ 22/01/2019.

638- بحث ميداني، 2017.

يحيل تنوع وتعدد الفاعلين الذين أبرمت معهم اتفاقيات الشراكة (المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، جماعات ترابية، القطاعات الوزارية، مؤسسات شبه عمومية، المجتمع المدني) على قدرة المنتخب المحلي على بلورة سياسات عمومية محلية قائمة على التشاور والمشاركة والتضامن والحوار. ومن المؤكد أن حصيلة هذه الاتفاقيات ستنعكس على تأهيل المجالات الترابية لهذه الجماعات، وعلى إذكاء روح التعاون والتشاور والتنسيق، إضافة إلى خلق فضاءات للتجربة والتكوين والتجديد والابتكار.

إن تفسير كثافة اشتغال المجالس الجماعية بآلية الشراكة، وأولوية القطاعات التي شملتها، يمكن الاستنتاج معها أن هناك تطور في سلوك المنتخب المحلي نحو تبني فعلي لمبادئ المقاربة الترابية في التنمية، ولعل أسلوب الحوار والتشاور والتنفيذ والتتبع الذي تفرضه آلية الشراكة، وما يتبعها من حكامة، أهم مؤشر على ذلك. كما أن التوجه نحو تأهيل البنية التحتية، ونوع المشاريع الاقتصادية التي شملتها الاتفاقيات، يعكس خلاصات التشخيص التشاركي حول الوظيفة المستقبلية للجماعة الترابية.

II. خصائص منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وحكامتها الترابية

تعكس منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني النموذج المعياري للتنمية المحلية، بفعل انسجام مبادئ اشتغالها مع مشروع التنمية المحلية[639]. إنهما يتقاطعان في مقاربة اشتغالهما على مستوى القرب. ومن هنا نفترض أن تقوم منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بأدوار ريادية في التنمية الترابية، من خلال تفعيل قيم ومعايير التراب والتجاوب مع الإشكاليات المحلية عن قرب، مما قد يعزز الديمقراطية التشاركية، ونشر المعارف والمهارات وتيسير التعلم الجماعي، وإنشاء و/أو تعزيز شبكة التنسيق بين الفاعلين وتوحيد جهودهم حول مشاريع التنمية المحلية.

إن رصد مشاركة منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في التنمية بالمجال المدروس، هو بالأساس، رصد لدينامية التنمية الترابية بهذا المجال، إذ أن الرهان على مشاركة السكان في بلورة القرارات المحلية وفي إنتاج السياسات العمومية المحلية، بنفس ترابي محلي، يظل جوهر المقاربة الترابية للتنمية. وحيث أن مشاركة السكان في بناء مشاريع التنمية لا يتم أفرادا، فإن تقييم مشاركتهم في التنمية سيتم من خلال منظماتهم.

وبالرغم من التزايد العددي المضطرد لمنظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، منذ مطلع القرن الحالي، كتعبير عن تفاعل السكان مع متغيرات تصور الدولة إزاء هذه المنظمات، نحو إشراكها في إنتاج السياسات العمومية المحلية من جهة، ومطالبة الساكنة المحلية بالمشاركة في تدبير الشأن العام المحلي من جهة ثانية، فإن غياب أبحاث ميدانية بخصوص الوزن الكمي وآليات اشتغال هذه المنظمات والنتائج المادية وغير المادية المترتبة عن أنشطتها - باستثناء البحث الوطني حول المؤسسات غير الهادفة للربح، الذي أنجزته المندوبية السامية للتخطيط سنة 2007[640]- يحول دون معرفة أهميتها الترابية في التنمية، ومدى انسجام أنماط اشتغالها وظائفها وحكامتها مع المبادئ النظرية التي تهيكل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والقيم التي يحملها التراب، والتي يفترض أن تعزز المقاربة الترابية للتنمية.

ولاختبار فرضية الوظائف التي من شأنها أن تقوم بها منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تنمية مجالاتها الترابية، وخاصة على مستوى تعزيز الحكامة الترابية، لابد من إنجاز دراسة ميدانية، بالمجال المدروس حول الجمعيات

639- **PARODI, M. (2005):** op. cit., p. p. 33- 35.

640- **المندوبية السامية للتخطيط (2011):** البحث الوطني حول المؤسسات غير الهادفة للربح 2007 النتائج الرئيسية، 10 ص.

والتعاونيات التنموية، بهدف رصد ديناميتها، وكيفية اشتغال أنساقها العلائقية والإنتاجية، وتقييم قدراتها في الإسهام في بناء وتنمية مجالاتها الترابية التي تشتغل فيها، استنادا على كفاءتها في أداء وظائفها الاقتصادية والاجتماعية، وتنسيق جهود الفاعلين المحليين حول المشاريع التنموية المحلية.

1. الجمعيات والتعاونيات: تز ايد عددي وتنوع مجالات التدخل

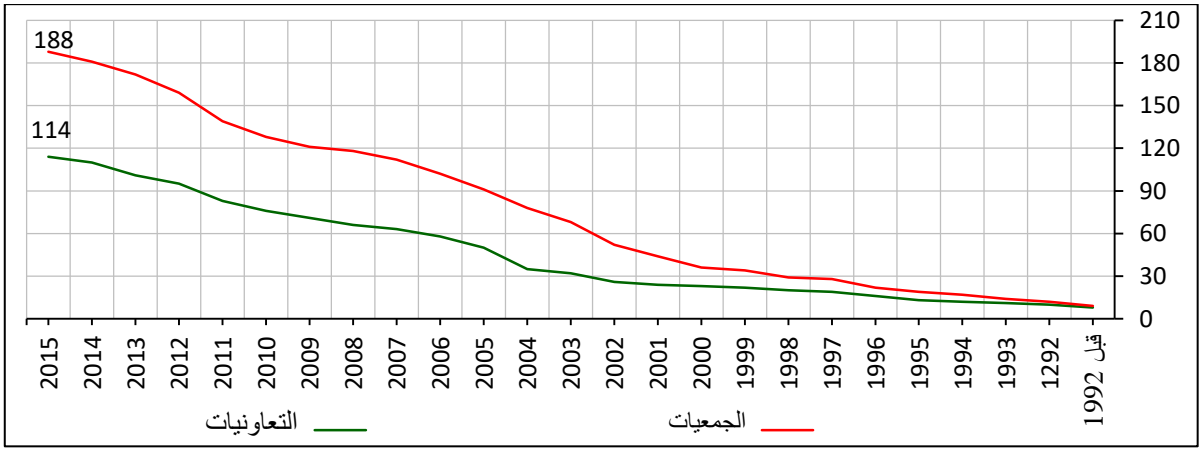
يحيل الوزن الكمي وتنوع مجالات اشتغال الجمعيات والتعاونيات بالمجال المدروس، على مخزون محلي من المجهودات القمينة بالإسهام في إيجاد حلول للقضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المحلية، ومن تعزيز الحكامة الترابية من خلال دعم شبكات العلاقات التآزرية ونشر أساليب التعلم الجماعي وقيم المشاركة والديمقراطية.

يطرح تحديد عدد الجمعيات والتعاونيات ومجالات اشتغالها، عدة صعوبات. فبالرغم من حصولنا على معطيات بشأن تراخيص تأسيس الجمعيات والتعاونيات منذ الاستقلال إلى حدود نهاية 2015، إلا أنه من الصعب تحديد تلك التي مازالت تمارس أنشطتها من التي توقف نشاطها وتاريخ توقفه، خاصة وأن القانون لا يلزم الجمعيات بالتصريح بتوقف أنشطتها، كما هو الشأن بالنسبة لتأسيسها. ولذلك انصب عملنا في الميدان منذ البداية على تحديد الجمعيات والتعاونيات التي مازالت نشيطة، والتشطيب على تلك التي لم يعد لها وجود على مستوى الميدان، رغم أن بعضها لا يزال مسجل في اللوائح الرسمية ضمن الجمعيات الحية.

1.1. التطور الكمي للجمعيات والتعاونيات يتبع الظرفيات السياسية والتشريعية للبلاد

تستدعي مقاربة موضوع الجمعيات والتعاونيات موضعتها في الزمن، من خلال دراسة تحقيب مسارها، لكون ديناميتها الكمية والنوعية يشكل جزءا من تطور البناء الترابي في مجمله. وبناء على ذلك، تم تتبع التطور العددي للجمعيات والتعاونيات في الفترة الممتدة بين سنتي 1956-2015، وتحقيب مسار تطورها إلى ست مراحل متباينة من حيث امتدادها الزمني ووزنها العددي، وقد ارتكز هذا التحقيب على دور الظرفيات السياسية في التطور العددي والنوعي للجمعيات والتعاونيات.

مبيان رقم (23): تطور عدد الجمعيات والتعاونيات بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي ما بين 1956 و2015



المصدر: التعاون الوطني، 2016 + البحث الميداني 2016

يظهر من خلال تتبع تطور المسار التاريخي لتأسيس الجمعيات والتعاونيات بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي، أنها سجلت ارتفاعا متواصلا، إذ انتقل عدد تراخيص التأسيس التي منحت في الفترة الممتدة ما بين1956-1991 من 15 ترخيصا إلى 302 ترخيصا مع نهاية سنة 2015. إلا أن هذا التزايد يسير بوثيرة غير منتظمة على المستوى

النوعي والكمي والجغرافي.

- **نوعيا:** بلغ عدد تراخيص تأسيس الجمعيات 188 ترخيصا، أي ما يمثل 62,3 % من مجموع التراخيص الممنوحة لتأسيس الجمعيات والتعاونيات في الفترة الممتدة ما بين 1956-2015، في حين منح 114 ترخيصا فقط لتأسيس التعاونيات، أي ما نسبته 37,7 %.

- **جغرافيا وزمنيا:** يظهر تذبذب في توزيع عدد التراخيص في الفترة الممتدة ما بين 1956-2015، كما يلاحظ تباينها من جماعة لأخرى، بحيث يؤدي تتبع دينامية إنشاء الجمعيات والتعاونيات إلى التمييز بين المراحل التالية:

جدول رقم (39): توزيع رخص تأسيس الجمعيات والتعاونيات بالمجال المدروس في الفترة الممتدة ما بين 1956- 2015

الجماعة	المراحل / المنظمات	1994-1956		2001-1995		2006-2002		2010-2007		2015-2011		2015-1956	
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
آ.أ. البخت	الجمعيات	2	5,9	7	20,6	13	38,2	3	8,8	9	26,5	34	18,1
	التعاونيات	2	18,2	0	0	4	36,4	1	9,1	4	36,4	11	9,6
	المجموع الجزئي	4	8,9	7	15,6	17	37,8	4	8,9	13	28,9	45	14,9
زاوية الشيخ	الجمعيات	4	22,2	1	5,6	2	11,1	4	22,2	7	38,9	18	9,6
	التعاونيات	1	11,1	0	0	3	33,3	1	11,1	4	44,4	9	7,9
	المجموع الجزئي	5	18,5	1	3,7	5	18,5	5	18,5	11	40,7	27	8,9
دير القصيبة	الجمعيات	4	9,8	6	14,6	13	31,7	6	14,6	12	29,3	41	21,8
	التعاونيات	2	8	3	12	6	24	4	16	10	40,0	25	21,9
	المجموع الجزئي	6	9,1	9	13,6	19	28,8	10	15,2	22	33,3	66	21,9
القصيبة	الجمعيات	1	4	4	16	7	28	5	20	8	32	25	13,3
	التعاونيات	1	10	0	0	3	30	2	20	4	40	10	8,8
	المجموع الجزئي	2	5,7	4	11,4	10	28,6	7	20	12	34,3	35	11,6
تانوغة	الجمعيات	0	0	1	7,7	9	69,2	0	0	3	23,1	13	6,9
	التعاونيات	1	8,3	2	16,7	4	33,3	1	8,3	4	33,3	12	10,5
	المجموع الجزئي	1	4	3	12	13	52	1	4	7	28	25	8,3
تاكريت	الجمعيات	4	13,8	3	10,3	6	20,7	6	20,7	10	34,5	29	15,4
	التعاونيات	4	12,9	5	16,1	10	32,3	5	16,1	7	22,6	31	27,2
	المجموع الجزئي	8	13,3	8	13,3	16	26,7	11	18,3	17	28,3	60	19,9
فم لعنصر	الجمعيات	2	7,1	5	17,9	8	28,6	2	7,1	11	39,3	28	14,9
	التعاونيات	1	6,3	2	12,5	4	25	4	25	5	31,3	16	14
	المجموع الجزئي	3	6,8	7	15,9	12	27,3	6	13,6	16	36,4	44	14,6
المجموع العام	الجمعيات	17	9	27	14,4	58	30,9	26	13,8	60	31,9	188	62,3
	التعاونيات	12	10,5	12	10,5	34	29,8	18	15,8	38	33,3	114	37,7
	المجموع الكلى	29	9,6	39	12,9	92	30,46	44	14,57	98	32,5	302	100

المصدر: التعاون الوطني، 2016 + بحث ميداني 2016

- **مرحلة 1956-1994:** استمرت 39 سنة، وتمثل 65 % من المدة المدروسة، تأسست خلالها 17 جمعية و12 تعاونية، أي بمعدل 0,4 جمعية في السنة و0,3 تعاونية في السنة. ويرجع تباطؤ الحركة الجمعوية وضعف أثرها إلى طبيعة الظرفية السياسية العامة للبلاد، والتي اتسمت بالمنع والتضييق على العمل الجمعوي. فبالرغم من إقرار مبدأ الحريات العامة في ظهير 15 نونبر 1958، الذي سمح بحرية ممارسة العمل الجمعوي، إلا أن ارتباط هذا الأخير، في غالبه بالعمل السياسي، وخاصة بالأحزاب اليسارية المعارضة[641]، وضعه في مواجهة واصطدام مع السلطات العمومية، وصلت حد مصادرة الحريات وحل بعض التنظيمات، وخاصة بعد التعديلات التي أدخلها ظهير 10 أبريل 1973، حيث أعطى صلاحيات واسعة للسلطات في ضبط ومراقبة العمل الجمعوي. وقد اقتصر دور الجمعيات التي ظهرت بهذه المنطقة على التأطير والتثقيف والتربية، اعتمادا على تطوع وانخراطات الأعضاء، وعلى التمويلات الموجهة لدور الشباب ومراكز التخييم.

وقد عملت الدولة منذ أواسط الثمانينيات على الإقرار بدور الجمعيات، لكنها فرضت نوعا من الجمعيات الموالية لتوجهاتها ومدتها بالدعم حتى تقوي نفوذها بالمجتمع[642] بهدف توجيه الرأي العام وصناعة النخبة المحلية، مما يستشف من ذلك ضعف ارتباط الفعل الجمعوي بالقضايا التنموية المحلية.

- **مرحلة 1995-2001:** امتدت 7 سنوات، أي ما يمثل 11,7 % من المدة المدروسة، تأسست خلالها 27 جمعية و 12 تعاونية، أي بمعدل 3,9 جمعية في السنة و1,7 تعاونية في السنة. ويرجع هذا التزايد الملحوظ بالمنطقة إلى التغير الذي بدأ يطبع استراتيجية الدولة إزاء المجتمع المدني. فأمام تداعيات تطبيق برنامج التقويم الهيكلي، واتجاه الدولة نحو انتقال ديمقراطي تدريجي مع مراجعة الدستور سنة 1996، وتشكيل حكومة التناوب، إضافة إلى المكانة التي أصبح يحتلها المجتمع المدني بالدول الأوربية على مستوى المشاركة في إنتاج السياسات العمومية. ونتيجة لذلك، بدأت تظهر بوادر تحول في بنية وأهداف الجمعيات، من مؤسسات ذات أهداف تعبوية وتثقيفية وتربوية إلى مؤسسات حاملة للمطالب الاجتماعية، ولرهانات التغيير، وقد عكس ذلك خطاب العرش لسنة 2000: "إنه لا مكان لتنمية اجتماعية بدون تنمية اقتصادية، مما يستوجب بناء اقتصاد جديد قادر على مواكبة العولمة ورفع تحدياتها. وإذا كنا نعتمد اقتصاد السوق فهذا لا يعني السعي لإقامة مجتمع السوق، بل يعني اقتصادا اجتماعيا تمتزج فيه الفعالية الاقتصادية بالتضامن الاجتماعي"[643]. ولا يمكن أن نتصور اقتصادا اجتماعيا دون وجود مؤسسات حاملة لهذا المشروع.

- **مرحلة 2002-2006:** امتدت 5 سنوات، أي ما يمثل 8,3 % من المدة المدروسة، تأسست خلالها 58 جمعية و34 تعاونية، أي بمعدل 9,7 جمعية في السنة و5,7 تعاونية في السنة. تميزت هذه المرحلة بعدة تطورات انعكست على الدينامية الجمعوية والتعاونية. أبرزها مراجعة قانون الحريات العامة سنة 2002، وميلاد المبادرة الوطنية للتنمية البشرية سنة 2005، التي تتقاطع أهدافها مع أهداف منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في نهج سياسة القرب ومحاربة الهشاشة وإحداث أنشطة مدرة للدخل.

641- **الطلحي أحمد**، التطور التاريخي للعمل الجمعوي بالمغرب، هسبريس، 04 / 07 / 2008، https://www.maghress.com/hespress/7526، اطلعت عليه بتاريخ 06/08/2018.

642- **البحيري زهير؛ موساوي امحمد (2012):** العمل الجمعوي ورهانات التنمية الترابية، النسيج الجمعوي والتنمية الترابية بالمناطق الجبلية: المنجزات والتطلعات، أشغال الدورة الأولى لمنتدى التنمية والثقافة لإغزران، مطبعة IPN فاس، الطبعة الأولى، ص. ص. 12-13.

643- خطاب ملكي، يوم 30/07/2000.

وبالإضافة إلى التزايد العددي الذي ارتبط بظهور جيل جديد من الجمعيات والتعاونيات يطمح في الحصول على تمويلات لمشاريعها من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، فإن ملامح التحول في أنشطة الجمعيات بدأت تظهر من خلال انتقالها من الاشتغال بالأنشطة إلى الاشتغال بالمشاريع.

- **مرحلة 2007-2010:** دامت أربع سنوات، أي ما يمثل 6,7 % من المدة المدروسة، تأسست خلالها 26 جمعية و18 تعاونية، أي بمعدل 6,5 جمعية في السنة و4,5 تعاونية في السنة. وقد استفادت حركة نمو الجمعيات والتعاونيات من إستراتيجية مخطط المغرب الأخضر، خاصة في دعامته الثانية التي تعنى بالفلاحة التضامنية وتطوير سلاسل الإنتاج.

- **مرحلة 2011-2015:** دامت خمس سنوات، أي ما يمثل 8,3 % من المدة المدروسة، وقد سجلت أعلى معدل نمو بلغ 12 جمعية في السنة، و7,6 تعاونية في السنة، وذلك بفعل إقرار دستور 2011 بجدوى مشاركتها في إنتاج السياسات العمومية، وإحداث وزارة خاصة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ووضع الإستراتيجية الوطنية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني2010- 2020، بهدف تعزيز ومواءمة الفعل العمومي في ميدان الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وتشجيع بروز اقتصاد اجتماعي قوي ومنظم قادر على لعب دوره بفعالية في محاربة الفقر والهشاشة والاستبعاد الاجتماعي، والمساهمة في التنمية الترابية المندمجة القائمة على الاستغلال العقلاني وتثمين الموارد والإمكانيات المحلية، وتحسين رؤية ومعرفة قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني[644].

2.1. تنوع مجالات التدخل مع إيلاء أهمية للقطاعين الفلاحي والاجتماعي

ظلت أدوار المجتمع المدني منحصرة في نشر قيم الديمقراطية والدفاع عن الصالح العام وتكريس الحقوق والحريات، إلا أنه ومع انتشار مبادئ الديمقراطية وتزايد تأثيرات العولمة وعجز الحكومات عن الوفاء بواجباتها إزاء مجتمعاتها، جعل أدوار المجتمع المدني تنتقل إلى مستوى شريك السلطات العمومية ومكمل لوظائفها في جميع القطاعات[645] وخاصة في حل المشاكل الاجتماعية من فقر وجهل ومرض..[646]. إلا أن ما يلاحظ من خلال تجربة الجمعيات والتعاونيات بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال، أن حجم التخصص في قطاع معين يرتبط بمدى اهتمام الدولة به خلال مرحلة معينة، أي أن اتجاه الجمعيات والتعاونيات نحو التركز الزمني في قطاع دون الآخر يتبع الأولويات الظرفية التي توليها الدولة للقطاعات في توجهات الإستراتيجية، وهذه الملاحظة تطرح سؤال حول مدى انبثاق فكرة الجمعية أو التعاونية من صميم القضايا والاهتمامات المحلية للساكنة.

1.2.1. هيمنة التوجه الاجتماعي على الفعل الجمعوي

يتبين من خلال أسماء، وأهداف الجمعيات، وتدخلات النشيطة منها أنها تغطي جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، إلا أنها تسجل تفاوتا في ذلك من حيث عددها، غير أنه يطغى عليها التوجه الاجتماعي، هو ما يوضحه الجدول التالي:

644- Royaume du Maroc, Ministère Délégué auprès du Chef du Gouvernement Chargé des Affaires Economiques et Générales, Stratégie Nationale de l'économie Sociale et Solidaire 2010-2020, novembre 2011, p. 24.

645- **البحيري زهير؛ موساوي امحمد (2012):** نفس المرجع السابق، ص. 16.

646- **حسن الكتمور(2013):** قراءة مفاهيمية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني والتنمية، الاقتصاد الاجتماعي سند للتنمية الترابية بالمجال الجبلي، أشغال الدورة الثالثة لمنتدى التنمية والثقافة لإغزران، مطبعة IPN فاس، الطبعة الأولى، ص. 11.

جدول رقم (40): توزيع الجمعيات حسب القطاعات بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي

القطاع / الجماعة	اقتصادي		اجتماعي		بيئي		قطاعات متعددة		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
آيت أم البخت	8	33,3	12	50	2	8,3	2	8,3	24	17,3
زاوية الشيخ	3	37,5	4	50	1	12,5	0	0	8	5,8
دير القصيبة	9	23,7	23	60,5	5	13,2	1	2,6	38	27,3
القصيبة	3	25	6	50	3	25	0	0	12	8,6
تانوغة	2	25	3	37,5	2	25	1	12,5	8	5,8
تاكزيرت	7	25,9	15	55,6	4	14,8	1	3,7	27	19,4
فم العنصر	4	18,2	11	50	3	13,6	4	18,2	22	15,8
المجموع	36	25,9	74	53,2	20	14,4	9	6,5	139	100

المصدر: وكالة التنمية الاجتماعية، منسقية بني ملال، 2016 + بحث ميداني، 2016

تمثل الجمعيات المهتمة بالمجال الاجتماعي 53,2 % من مجموع الجمعيات التي تأسست بالمجال المدروس، ويمكن أن نُرْجِعَ وزن هذا التوجه الاجتماعي إلى حجم الخصاص الذي راكمته القطاعات الاجتماعية بالمنطقة كالتعليم والصحة وصعوبة الاندماج في سوق الشغل..، وإلى ما يتيحه عامل القرب من مزايا تشخيص الحاجيات والانخراط في تلبيتها داخل إطار جمعوي، إضافة إلى تبني الفعل الجمعوي للقضايا الاجتماعية منذ ظهوره. أما تدني تمثيل المجال البيئي إلى 14,4 % فيعود إلى حداثة الاهتمام المباشر بموضوع البيئة في القطاع الجمعوي، علما أن 6,5 % من الجمعيات التي صنفناها في خانة القطاعات المتعددة تدرج ضمن اهتماماتها موضوع البيئة ولو كانشغال ثانوي.

وإذا كان التوجه الاجتماعي للجمعيات بارزا بشكل يعبر عن أصالة تبنيها للقضايا الاجتماعية، منذ الاستقلال كالتنشيط الثقافي والرياضي وتقديم المساعدات في إطار العمل الخيري والإحساني..، بفعل انتشار الفقر ونقص الخدمات الاجتماعية..، فإن الاهتمام بالقطاع الاقتصادي يظل حديثا نسبيا، إذ يرتبط نموه الملفت للنظر، في السنوات الأخيرة، بظهور جمعيات تطمح في الحصول على تمويلات لمشاريعها من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ومن القطاعات الوزارية المعنية والمنظمات غير الحكومية. أما الجمعيات المهتمة بالمجال البيئي، فقد تكاثرت بدورها، في الآونة الأخيرة، بالموازاة مع انخراط الدولة المغربية في المشروع الدولي الرامي إلى المحافظة على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، من خلال مشاركتها واستضافتها للقمم الدولية المتعلقة بالموضوع[647]، والمصادقة على الاتفاقيات الدولية بهذا الشأن.

وارتباطا بهذا الانخراط الوطني في المشروع الدولي للحفاظ على البيئة، ظهرت جمعيات محلية تحمل ضمن تركيبتها الاسمية كلمة "بيئة"، تجاوبا مع الخطب الملكية[648] التي تدعو إلى ضرورة انخراط المجتمع المدني في هذا المجال، ومع التشريعيات[649] والاستراتيجيات والمخططات[650] والبرامج التي وضعتها الدولة لتحقيق ذلك. ومن ثم فإن أغلب

647- الدورة السابعة لمؤتمر الدول الأطراف حول التغيرات المناخية بمراكش سنة 2001.

- الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية بمراكش سنة 2016.

648- **أنظر مثلا:** - الرسالة الملكية التي أعلن فيها الملك عن الإجراءات الرامية للتخفيف من آثار الجفاف، الرباط، 03/04/2000.

- الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى 11 لعيد العرش، بخصوص إعداد الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، طنجة، 30/07/2009.

- الرسالة الملكية الموجهة إلى المشاركين في حفل تسليم "جوائز للاحسناء شواطئ نظيفة"، الجديدة، 08/11/2009.

649- القانون رقم 95-10 المتعلق بالماء، الجريدة الرسمية عدد 4325 بتاريخ 1995/09/20.

الجمعيات البيئية تأسست بإيعاز من الدولة، إما مباشرة أو بشكل غير مباشر، عبر الدعاية الإعلامية التي توحي بأن تأسيس مثل هذه الجمعيات سيمكنها من الحصول على الدعم لمشاريعها ومواكبتها إعلاميا.

فقد تبين من خلال الاستجوابات الميدانية للجمعيات المهتمة بالبيئة، والتي بلغ عددها 20 جمعية، أن 55 % منها تعتبر البيئة هي: الطبيعة، و15 % تعتبرها أنها هي الغابة والنباتات، وتبقى 25 % فقط هي التي ترى في البيئة وسط العيش المشترك بكل مكوناته الإحيائية واللاإحيائية، فيما عبرت 5 % عن أشياء أخرى كمحاربة الجفاف والتلوث..[651]، وهذا يعني أن صعوبة إدراك الموضوع وأبعاده ينعكس على مخرجات معالجته، إذ أن الإشكالية البيئية لا تمثل أولوية السكان المحليين، أن الساكنة لا ترى أن معالجة الإشكالية البيئية من خلال المدخل البيئي نفسه، بل من خلال إيجاد الحلول للمشاكل الاجتماعية، ومنها يمكن تفادي المشاكل البيئية التي تتعلق بالاستغلال المكثف للموارد أو عدم احترام القوانين إزاء استغلال الموارد الطبيعية.

2.2.1. هيمنة التعاونيات الفلاحية على المشهد التعاوني بالمنطقة

سجل حضور التعاونيات بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي تنوعا في مجالات تدخلها، فإلى جانب التخصصات التقليدية كالفلاحة والصناعة التقليدية، أصبحت تتجه نحو تغطية قطاعية شاملة، مع استمرار هيمنة تعاونيات القطاع الفلاحي وضعف تغطية قطاع التجارة والخدمات.

فقد بلغ عدد التعاونيات النشيطة بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي 105 تعاونية إلى حدود سنة 2015، أي ما يمثل 38,5 % من مجموع تعاونيات إقليم بني ملال، و8,7 % من مجموع تعاونيات جهة بني ملال خنيفرة[652]. ويلاحظ هيمنة التعاونيات الفلاحية على بنية المشهد التعاوني، إذ تمثل 74,3 %، ويأتي في مقدمتها تعاونيات جمع الحليب بنسبة 32,4 %، تليها تعاونيات تربية النحل 16,2 % وتعاونيات تربية الماشية 11,4 % وتعاونيات الزيتون وإنتاج الزيوت بنسبة 9,5 % وأخيرا تعاونيات الخروب 4,8 %. أما تعاونيات الصناعة التقليدية فتمثل 9,5 % وتشمل صناعة الزرابي والنسيج والنقش على الخشب... في حين تمثل تعاونيات التموين 7,6 %، لتبقى 8,6 % من التعاونيات موزعة على تخصصات متنوعة كالتعاونيات السكنية والسياحة والتجارة...(جدول رقم 41).

- القانون رقم 03-11 المتعلق بحماية واستصلاح البيئة، الجريدة الرسمية عدد 5118 بتاريخ 2003/06/19.
- القانون رقم 03-12 المتعلق بدراسة التأثير على البيئة، الجريدة الرسمية عدد 5118 بتاريخ 2003/06/19.
- القانون رقم 03-13 المتعلق بمكافحة تلوث الهواء، الجريدة الرسمية عدد 5118 بتاريخ 2003/06/19.
- القانون رقم 00-28 المتعلق بتدبير النفايات والتخلص منها، الجريدة الرسمية عدد 5480 بتاريخ 2006/12/07.
- القانون رقم 09-13 المتعلق بالطاقات المتجددة، الجريدة الرسمية عدد 5822 بتاريخ 18/03/2010.
- القانون رقم 10-22 المتعلق باستعمال الأكياس واللفيفات البلاستيك القابل للتحلل أو القابل للتحلل بيولوجيا، الجريدة الرسمية عدد 5857 بتاريخ 2010/07/19.
- القانون رقم 07-22 المتعلق بالمناطق المحمية، الجريدة الرسمية عدد 5861 بتاريخ 2010/08/02.
- القانون رقم 09-47 المتعلق بالنجاعة الطاقية، الجريدة الرسمية عدد 5989 بتاريخ 2011/10/24.

650- استراتيجية تنمية العالم القروي/ مخطط المغرب الأخضر.

651- بحث ميداني، 2016.

652- مكتب تنمية التعاون، مندوبية جهة بني ملال خنيفرة، 2015.

جدول رقم (41): توزيع التعاونيات حسب التخصص بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي

التخصص / الجماعة		آيت أم البخت	زاوية الشيخ	دير القصيبة	القصيبة	تانوغة	تاكَزيرت	فم لعنصر	المجموع/%
جمع الحليب	العدد	**1**	**2**	9	1	6	12	3	34
	%	1	1,9	8,6	1	5,7	11,4	2,9	32,4
تربية النحل	العدد	1	0	2	2	1	9	2	17
	%	1	0	1,9	1,9	1	8,6	1,9	16,2
تربية الماشية	العدد	2	1	3	0	2	3	1	12
	%	1,9	1	2,9	0	1,9	2,9	1	11,4
إنتاج الزيتون	العدد	2	0	3	1	2	1	1	10
	%	1,9	0	2,9	1	1,9	1	1	9,5
الخروب	العدد	1	0	1	0	1	1	1	5
	%	1	0	1	0	1	1	1	4,8
الصناعة التقليدية	العدد	0	3	0	2	1	1	3	10
	%	0	2,9	0	1,9	1	1	2,9	9,5
التموين	العدد	1	0	3	0	1	3	0	8
	%	1	0	2,9	0	1	2,9	0	7,6
أخرى	العدد	1	0	2	1	2	1	2	9
	%	1	0	1,9	1	1,9	1	1,9	8,6
المجموع / %	العدد	9	6	23	7	16	31	13	105
	%	8,6	5,7	21,9	6,7	15,2	29,5	12,4	100

المصدر: وكالة التنمية الاجتماعية، منسقية بني ملال، 2016 + بحث ميداني، 2016

ويعكس الطابع الفلاحي للمنطقة ووفرة الموارد الفلاحية كالزيتون والخروب والزكوم.. الهيمنة العددية للتعاونيات الفلاحية بالمنطقة، إذ تفوق نسبتها نظيرتها الوطنية التي بلغت 67,1 %[653]. إلا أن العدد لا يعطي فكرة حقيقية عن الأداء الاقتصادي والفعالية الاجتماعية، دون الاطلاع على آليات اشتعال التعاونيات وبرامجها ومنجزاتها الميدانية.

كما يظهر التوزيع الزمني والنوعي للجمعيات والتعاونيات أنها أكثر تفاعلا مع السياقات الوطنية، بكل ما تمثله هذه الأخيرة من اختيارات واستراتيجيات الدولة في تدبير الشأن العام، والتي تتماشى مع تطور مسار الديمقراطية وطبيعة التنمية التي تتبناها، وكذا مستويات نضج المجتمع المدني وقدراته على الإسهام في صناعة القرارات وإنتاج السياسات العمومية المحلية.

2. خصائص الجمعيات وحكامتها الترابية

تجدر الإشارة إلى أن العينة المبحوثة تم سحبها فقط من مجموع الجمعيات النشيطة، أي تلك التي مارست نشاطا على بعد سنة على الأقل من تاريخ سحب العينة، والهدف من ذلك هو إقصاء الجمعيات التي تتأسس لأغراض ظرفية، ثم تختفي، وليس نتيجة دينامية ترابية محلية فرضتها إشكالية محلية استوجب حلها تكوين منظمة لتنسيق الفعل الجماعي. كما تم استثناء جمعيات آباء وأمهات وأولياء التلاميذ من هذه العينة، لكون إبقائها سيعطي صورة ضخمة عن عدد الجمعيات، خاصة وأن هذه الجمعيات تتأسس بصورة تلقائية، في الوقت الذي نجد فيه أغلبها يظل إسمية ولا

[653]- مكتب تنمية التعاون، مندوبية جهة بني ملال خنيفرة، 2015.

يقدم أي خدمات إضافية خاصة في المناطق الجبلية[654].

1.2. هوية الجمعيات: مظاهر دالة على عوامل نشأتها وغاياتها

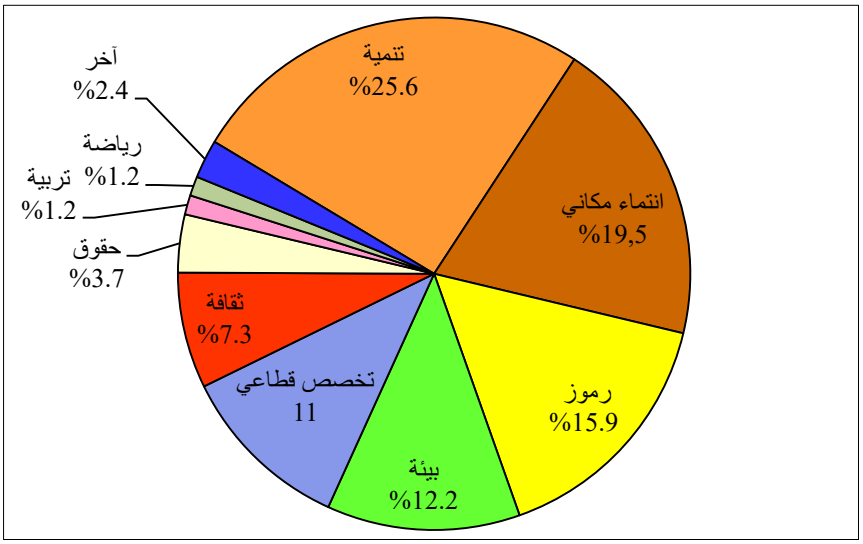
تحيل مسألة هوية الجمعيات إلى الخصائص المميزة لهذه المنظمات عن غيرها من التنظيمات الاجتماعية الأخرى، وإلى بنياتها العميقة التي تشكل الهوية في مظهرها العلائقي[655]. فتحديد هوية الجمعيات هو البحث في ما يميزها في ذاتها، وعن تقييم التفاعلات والتبادلات التي تقيمها فيما بينها وبين باقي التنظيمات الاجتماعية الأخرى.

وبالرغم من صعوبة تحديد الهوية، لكونها كيان متعدد الأبعاد ودائم التشكل والتغير[656]، إلا أنه يمكن مقاربة هوية الجمعيات المبحوثة من خلال التركيز على بعض مظاهرها كالاسم والامتداد الترابي ودوافع التأسيس والأهداف والغايات التي تسعى إلى تحقيقها وطبيعة العمل الجمعوي الذي تمارسه، وكذلك خصائص الأفراد المنضوية تحتها.. وكذا تقييم التفاعلات والتبادلات التي تقيمها فيما بينها وبين باقي المؤسسات الاجتماعية الأخرى.

1.1.2. هوية الجمعيات من خلال أسمائها: هيمنة كلمة تنمية

تحمل كل جمعية اسما خاصا، فعلاوة على الإلزام القانوني باختيار هذا الاسم وإدراجه في قانونها الأساسي، الذي يدلى به أثناء التصريح القانوني لتأسيسها، لدى السلطات المختصة، فهو تكثيف لمشروعها، وتعبير عن دوافع الرواد المؤسسين وطموحاتهم وتمثلاتهم حول العمل الجمعوي وكيفية التجاوب مع القضايا التي أنشئت من أجلها الجمعية.

مبيان رقم (24): الكلمات المشكلة لأسماء الجمعيات المبحوثة



المصدر: بحث ميداني، 2017

تمثل الجمعيات التي يتضمن اسمها كلمة "تنمية" 25,6 % من مجموع الجمعيات المبحوثة، وكثيرا ما تكون كلمة التنمية متبوعة بنعت يربطها بالتحديدات القطاعية كالاقتصاد والاجتماع والثقافة والبيئة... كما تكون متبوعة بأكثر من كلمة تجمع اهتمامات متعددة، وكأن الجمعية، حسب تعبير (بوخريص فوزي، 2012) تريد أن تعبر عن إرادتها وطموحاتها في القيام بكل شيء، حتى ولو لم تكن قادرة على تحقيق ذلك على مستوى الواقع[657]، وذلك لتجاوز

654- بحث ميداني، 2017.

655- **بوخريص فوزي (2013):** نفس المرجع السابق، ص. 175.

656- **بوخريص فوزي (2015):** في سوسيولوجيا العمل الجمعوي بالمغرب، من التطوع إلى العمل المأجور، مطبعة كوثر برانت، الرباط، ص. 99.

657- **بوخريص فوزي (2015):** نفس المرجع السابق، ص. 100.

التخصص الضيق، نحو رفع من إمكانيات استفادتها من الدعم والشراكة والالتقائية في بناء المشاريع.

وقد تبين من المقابلات الميدانية مع الجمعيات التي تحمل اسم التنمية، أنها تحدد كلمة التنمية وكأنها قطاع أو حقل مستقل بذاته، وليست عملية مندمجة تقطع التراب بجميع مكوناته، كما يمكن أن تركز الفعل على إشكالية محددة. وهذا التحديد المبهم لكلمة التنمية في أذهان المؤسسين والمسيرين يؤشر على غموض الإشكاليات المستهدفة من وراء تأسيس هذه الجمعيات، وبالتالي تكون هذه أولى العقبات التي تعرقل تحديد الإشكاليات لمواجهتها وحلها.

فالحضور المكثف لكلمة التنمية في التركيبة الاسمية للجمعيات له علاقة بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي تتمحور حول كلمة التنمية التي يرتبط ظهورها بالطفرة العددية للجمعيات، وبالانتشار الواسع لكلمة التنمية في جميع مناحي الحياة على أنها هي السبيل للإقلاع من التخلف نحو التقدم.

علاوة على كلمة تنمية، تتضمن أسماء الجمعيات كلمات تدل على الأماكن والمجموعات البشرية بنسبة 19,5 % كما هو الحال لجمعية "تاغزوت" وجمعية "بويكَنداز"..، وهي بالإضافة إلى إشارتها لنفوذ اشتغال الجمعية، فهي تحيل إلى الاعتزاز بهوية الانتماء الترابي، مما يبين تشبع المؤسسين بالقيم والقواعد المحلية لهذه المجموعة البشرية.

صورة رقم (8): صورة لمقر جمعية "أوماثن" بالجماعة الترابية تانوغة



المصدر: بحث ميداني، 2017

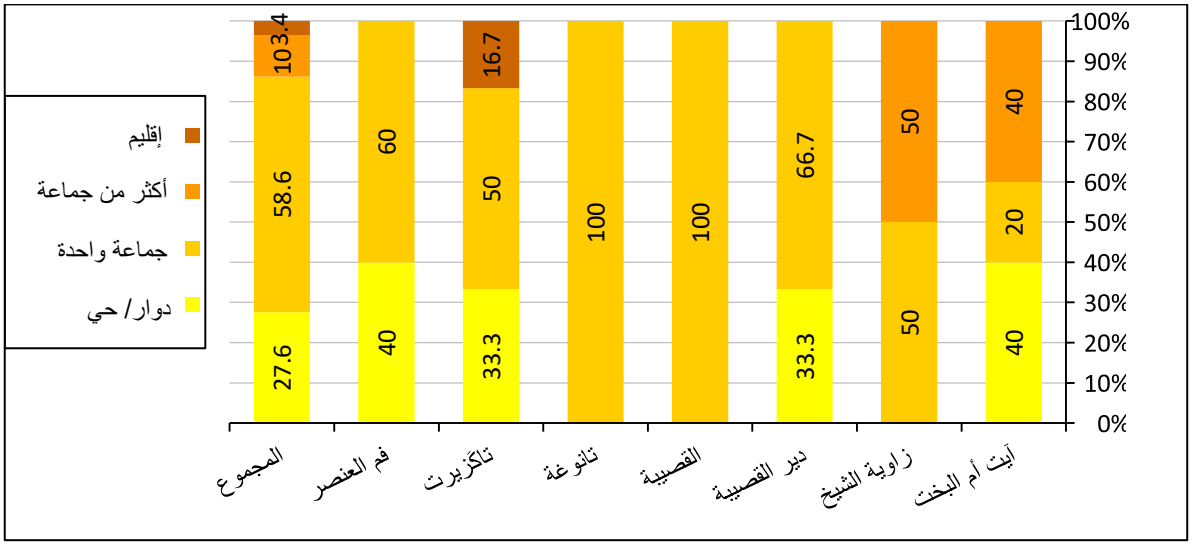
كما تمثل الكلمات التي لها حمولة رمزية وإيحائية مثل "تكَمات" و"العرفان".. 15,9 % على علاقات القرابة وقيم الثقافة المحلية التي لا تزال تحكم اشتغال الفعل الجمعوي بالمنطقة. أما كلمة بيئة فتمثل نسبة 12,2 % في حين كلمات تخصص القطاع الاقتصادي 11 % والثقافة 7,3 % والحقوق 3,7 % والتربية والرياضة 1,2 % لكل منها، لتبقى 2,4 % موزعة على كلمات متنوعة.

2.1.2. الامتداد الترابي لمجال اشتغال الجمعيات يفسر الاتجاه نحو القرب

يحيل تأسيس الجمعية إلى تقاطع الإرادات الفردية حول النضال الجماعي من أجل تحقيق مشروع مشترك، وبذلك يظل القرب والشعور بالانتماء إلى نفس الكيان الترابي، قاعدة اندماج محفزة للتعبئة الاجتماعية، فالتعلق بالمكان ليس فقط سلوك غريزي لدى الإنسان، والارتباط بالمحلي والعودة إليه ليس وليد ظرفية مواجهة تداعيات العولمة، ولكن أيضا هو تقاطع وعي الدولة والسكان بضرورة تجاوز المركزية نحو التجاوب مع القضايا المحلية من خلال الانطلاق من المحلي نفسه.

وتشكل الجمعيات أبرز المنظمات الاجتماعية المجسدة للقرب، إذ يلاحظ تنامي الجمعيات التي تحصر مجال امتداد نفوذها الترابي في حي أو دوار أو جماعة ترابية، وتتأكد هذه القضية من خلال نتائج المبيان التالي:

مبيان رقم (25): توزيع الجمعيات المبحوثة حسب الامتداد الترابي لمجالات اشتغالها



المصدر: بحث ميداني، 2017

تتبوأ الجمعيات التي ينحصر مجال تدخلها في الدائرة الترابية للجماعة المرتبة الأولى من العينة المبحوثة، وذلك بنسبة 58,6 %، تليها الجمعيات التي تتدخل على مستوى الدوار أو الحي بنسبة 27,6 %، ثم الجمعيات التي يمتد نفوذ اشتغالها في أكثر من جماعة بنسبة 10 %، ولا تمثل الجمعيات التي تشتغل على مستوى تراب الإقليم سوى 3,4 %.

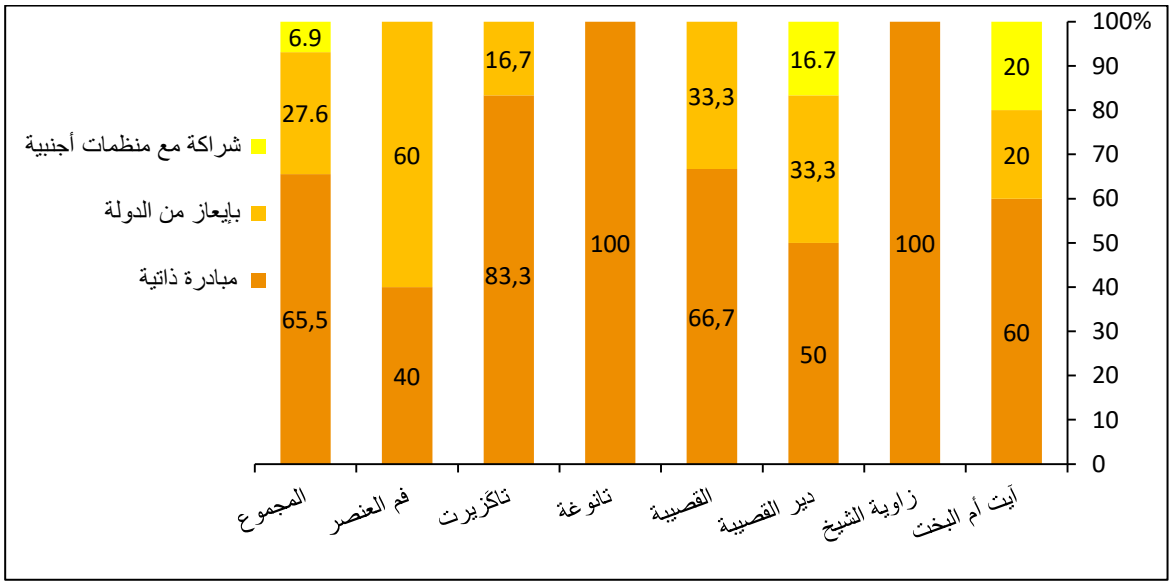
يلاحظ تقارب نسبي بين النتائج التي توصلنا إليها بنظيرتها التي توصل إليها البحث الوطني حول المؤسسات غير الهادفة للربح، حيث خلص هذا الأخير إلى أن 75 % من الجمعيات ذات إشعاع محلي، تمارس أنشطتها على صعيد الحي أو الدوار أو الجماعة الحضرية أو القروية أو مجموعة من الجماعات[658]. وهو ما يؤكد اتجاه الجمعيات نحو التركز محليا والاشتغال على قضايا القرب.

3.1.2. تأسيس الجمعيات تفسير لوجود مشكلات محلية تتطلب الحل

يخضع تأسيس الجمعيات والانخراط فيها للإرادات الحرة، باعتبارها إطارات للعمل التطوعي المبني على التعاقد من أجل تحقيق أهداف مشتركة. إلا أن تأسيس الجمعيات لا يمتثل دائما لهذه القاعدة، إذ كشف البحث الميداني عن وجود دوافع مختلفة وراء تأسيس الجمعيات.

658- **المندوبية السامية للتخطيط (2011):** البحث الوطني حول المؤسسات غير الهادفة للربح 2007 النتائج الرئيسية، ص. 3.

مبيان رقم (26): دو افع تأسيس الجمعيات المبحوثة



المصدر: بحث ميداني، 2017

فمن خلال المبيان أعلاه، تبين أن 65,5 % من مجموع الجمعيات المبحوثة تأسست بمبادرة ذاتية، أي نتيجة استشعار الساكنة المحلية أو مجموعة من الأفراد منها لإشكالية ما تحتاج إلى الحل عن طريق التنسيق والتعاون في إطار جمعية. وإذا كانت هذه النسبة تعكس أهمية مبادرات الساكنة المحلية في التجاوب مع قضاياها عن قرب، وعيا منها بضرورة المشاركة في تدبير الشأن المحلي، باعتباره شرط أساسي في نجاح المشاريع المحلية، فإن ما عبرت عنه الساكنة المحلية على أنه مبادرة ذاتية في تأسيس الجمعية، يظل مرتبط بالسياقات والتحولات العامة التي تعرفها البلاد؛ إذ أن النمو الكمي والنوعي للجمعيات يرتبط أساسا بمناسبات خاصة ذات الصبغة السياسية والقانونية كالتجاوب مع الخطب الملكية والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية والدساتير التي تتدرج في توسيع صلاحيات المجتمع المدني أو محاولة تعبئة المجتمع المدني لإنجاح مخطط قطاعي أو استراتيجية وطنية معينة.

أما 27,6 % من الجمعيات المبحوثة فقد صرحت بأنها تأسست بإيعاز من الدولة، ويندرج هذا النوع من الجمعيات التي ظهرت بدوافع خارجية عن المحلي، نتيجة السياسة الرسمية للدولة التي كانت مصدر تأسيس العديد من الجمعيات، كما هو الحال بالنسبة للظهير الملكي القاضي بإنشاء التعاون الوطني، والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية... في حين نجد نسبة 6,9 % من الجمعيات المبحوثة تأسست نتيجة شراكة مع منظمات أجنبية، أو للمشاركة في طلب عروض صادرة عن جهات أجنبية. وبالرغم من أهمية هذه الشراكات والمشاركة في حصول الجمعيات من هذا الصنف على تمويلات لمشاريعها، إلا أن الإيمان والالتزام بالمشروع وأهدافه قد يصبح ثانويا أمام غاية الحصول على التمويل. وهذا ما يجعل الانخراط في مثل هذه المشاريع تفتقر للقاعدة الموضوعية لحظوظ النجاح، والتي تتمثل في الدور الذي تلعبه الإشكالية المشتركة في التنسيق بين الفاعلين لإيجاد حلول مناسبة لها.

2.2. الموارد البشرية للجمعيات محدد أساسي لكفاءتها التنموية

1.2.2. البنية العمرية للمكاتب المسيرة للجمعيات

تحيل البنية العمرية لأعضاء المكاتب المسيرة للجمعيات إلى استجلاء تمثيلية كل فئة عمرية داخل المكاتب المسيرة

لهذه المنظمات، بهدف كشف ديناميتها الداخلية على مستوى التجدد وممارسة الديمقراطية، ورصد آفاق استدامتها.

جدول رقم (42): توزيع أعضاء المكاتب المسير للجمعيات المبحوثة حسب الفئات العمرية

الفئات العمرية / الجماعة الترابية	أقل من 30		ما بين 30-50		أكثر من 50		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
آيت أم البخت	2	5,7	28	80	5	14,3	35	13,5
زاوية الشيخ	0	0	16	88,9	2	11,1	18	6,9
دير القصيبة	5	10,9	36	78,3	5	10,9	46	17,7
القصيبة	0	0	15	45,5	18	54,5	33	12,7
تانوغة	24	92,3	2	7,7	0	00	26	10
تاگزيرت	28	43,1	16	24,6	21	32,3	65	25
فم العنصر	6	16,2	29	78,4	2	5,41	37	14,2
المجموع/%	65	25	142	54,6	53	20,4	260	100

المصدر: بحث ميداني، 2017

يهيمن على المكاتب المسيرة للجمعيات المبحوثة فئة كبار السن ما بين 30- 50 سنة بنسبة 54,6 %، بينما لا تمثل فئة الشباب أقل من 30 سنة سوى 25 % من مجموع أعضائها، وبالرغم من أن تمثيلية الشباب في هياكل الجمعيات المبحوثة متناسب نسبيا مع حجمها من البنية العمرية للساكنة المحلية. إلا أن الحضور المتواضع للشباب داخل مراكز المسؤولية في التسيير يطرح سؤال حول هامش الحرية المتاح للشباب باعتباره القوة الضامنة لاستدامة هذه المنظمات، وحول واقع اشتغال الديمقراطية الداخلية كقيمة ملازمة للفعل الجمعوي.

إن ضعف تمثيلية الشباب في الهياكل المسيرة للجمعيات قد يدل على تكريس الثقافة التقليدية التي تستوجب الطاعة والولاء والاحترام اتجاه الأكبر سنا والأوفر جاها ونفوذا، أو ربما يعود للضرورة التنظيمية التي قد يغيب فيها من يرغب في تولي المسؤولية داخل مكتب الجمعية، فتتم الاستعانة بالكبار، علما أنها الفئة الأكثر إقامة دائمة بالمنطقة. ويتضح ذلك جليا من خلال هيمنة كبار السن ما بين 30- 50 سنة على رئاسة الجمعيات بنسبة 75,9 % في حين يقتصر الشباب على رئاسة 13,8 % من الجمعيات المبحوثة، وتظل نسبة 10,3 % من نصيب الفئة العمرية أكثر من 50 سنة.

وبالرغم من حضور رغبة تشبيب هياكل التنظيمات الجمعوية، في خطاب قيادات الجمعيات المبحوثة، إلا أن التشبث بالقيادة على مستوى الواقع يظل حاضرا من خلال تعبئة مجموعة من الاستراتيجيات والآليات الخفية للحفاظ عليها، ولو بأساليب غير ديمقراطية كاستمالة المنخرطين باستعمال سلطة الرساميل المادية والرمزية..، مما ينتج عنه اقتناع الأغلبية بفعالية تمديد ولاية المكتب المسير لعدة مرات، خاصة إذا كان قد حقق بعض النتائج الملموسة على مستوى الميدان، وبالمقابل يتجلى عدم قدرة الشباب على التفاوض حول إمكانية توليهم مناصب القيادة في التنظيمات الجمعوية[659].

يؤدي إقصاء الشباب بشكل مباشر، عندما يشاركون ولا يحصلون على مواقعهم داخل التنظيم،أو بشكل غير مباشر من خلال معاينة تجارب الآخرين، وهكذا تنتج مواقف سلبية عندهم إزاء العمل الجمعوي، مما يقود إلى القول

---

[659]- **شريكي هناء (2015):** الشباب المغربي والعمل الجمعوي: تحديث البنيات وتقليدية العلاقات والقيم، إنسانيات، المجلة الجزائرية في الأنتروبولوجيا والعلوم الاجتماعية، عدد 68. https://journals.openedition.org/insaniyat/15156، اطلعت عليه بتاريخ 03/17/ 2018.

أن عزوف الشباب عن العمل الجمعوي ليس إرادة ذاتية، بل هي نتيجة أفرزتها ظروف الممارسة الجمعوية بالمنطقة.

لا تطرح شيخوخة أو قابلية شيخوخة أعضاء مكاتب الجمعيات المسيرة، إشكالية الاستخلاف الفيزيولوجي وحسب، لكن المشكلة تمتد إلى صعوبة مسايرات التنظيمات الجمعوية للتحولات الراهنة ولتطلعات وأفكار الشباب، خاصة حينما تصبح أنساقا منغلقة على ذاتها وتسعى لإعادة إنتاج نفسها من خلال القيم والاستراتيجيات التي لا يتقاسمها الشباب معها، ولا يقتنع بها، فقد عبر أحد الشباب المستجوبين قائلا "العمل الجمعوي كما يمارس الآن، هو ضياع للوقت، أظنه متجاوز... هناك تكرار للتجارب، والافتقار لروح الإبداع المساير للوقت.. قدراتنا وتطلعاتنا لا يمكن أن تتجاوب معها هذه الجمعيات"[660].

وقد ترتب عن هذه المسألة لجوء الشباب إلى المبادرات الفردية على شكل مشاريع أو مقاولات لتلبية تطلعاتهم بعيدا عن العمل الجماعي، الذي يرونه غير منتج في الوقت الراهن، وتنتج عنه مشاكل وصراعات واتهامات بالتواطؤ مع هذه الجهة أو تلك، بينما نجد شبابا آخر يفضل التواصل والتعبير عن آرائه في مواقع التواصل الاجتماعي (Facebook, WhatsApp)، من خلال خلق صفحات ومنتديات[661] لتبادل الأخبار والآراء ونقد السياسات العمومية للمجالس المنتخبة وفضح الفساد، وذلك تعبيرا إما عن غيرتهم أو انتقاما لإستبعادهم.

إن احتكار مراكز القرار في المنظمات الجمعوية، كما الأمر بالنسبة للأحزاب السياسية، باستعمال آليات واستراتيجيات مجانبة للديمقراطية هو ما يدفع الشباب إلى العزوف عن العمل الجمعوي، وليس رفضهم للعمل الجماعي التطوعي، وبالتالي فإن العزوف في هذه الحالة هو سلوك جبري أمام استمرار احتكار مراكز القرار في الجمعيات لأغراض شخصية، وأمام غياب استراتيجية تستجيب لتطلعات الشباب وتحديد أولوياتهم.

إن اشتغال الآلية الديمقراطية في تحديد المكاتب المسيرة استنادا على أفضلية الكبار واحترامهم، في غياب المساواة يحدث اضطرابا في تحديدنا للقيم التقليدية الموروثة على أنها من العوامل الايجابية التي يمكن أن يتأسس عليها الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كالتضامن والتآزر والالتزام بالمعايير والقواعد المحلية المشتركة.

2.2.2. التركيبة الثقافية للمكتب المسير

يرتبط الفعل الجمعوي في أي مجتمع بثقافته. فالجمعية من حيث هي واقعة ثقافية، تعكس في شكلها ومضمونها ثقافة المجتمع التي تصدر عنه، ومن ثم فإن استراتيجيات الفاعلين في المنظمات الجمعوية لا تكون مستقلة عن السياقات الثقافية التي أُنْتِجَت داخلها[662].

وإذا كان (ALTER, N. 2006) يرى أن الحديث عن الثقافة في المنظمات الجمعوية، يستلزم تعبئة ثلاثة مفاهيم أساسية، وهي: التمثلات والمعايير والقيم[663]. فإن رصد الواقع الثقافي للجمعيات بالمجال المدروس، على ضوء الإشكالية التي يعالجها البحث، يحيل من جهة إلى خصوصيات المجموعات البشرية المحلية على مستوى القيم والمعايير التي تحدد تمثلاتهم المشتركة ومواقفهم وسلوكاتهم، ومن جهة ثانية، إلى تحليل المستوى التعليمي لأعضاء المكاتب المسيرة

660- شاب 23 سنة، من جماعة تاكزيرت، طالب بكلية العلوم والتقنيات، بني ملال، 2017.

661- **أنظر مثلا:** - شباب زاوية الشيخ لمحاربة الفساد، على الرابط التالي: https://www.facebook.com/chababzc ، والمنتدى السياسي والاجتماعي للقصيبة، على الرابط التالي: https://www.facebook.com/groups/236662243046754، اطلعت عليه بتاريخ: 27/08/2018.

662- **بوخريص فوزي (2013):** نفس المرجع السابق، ص. 200.

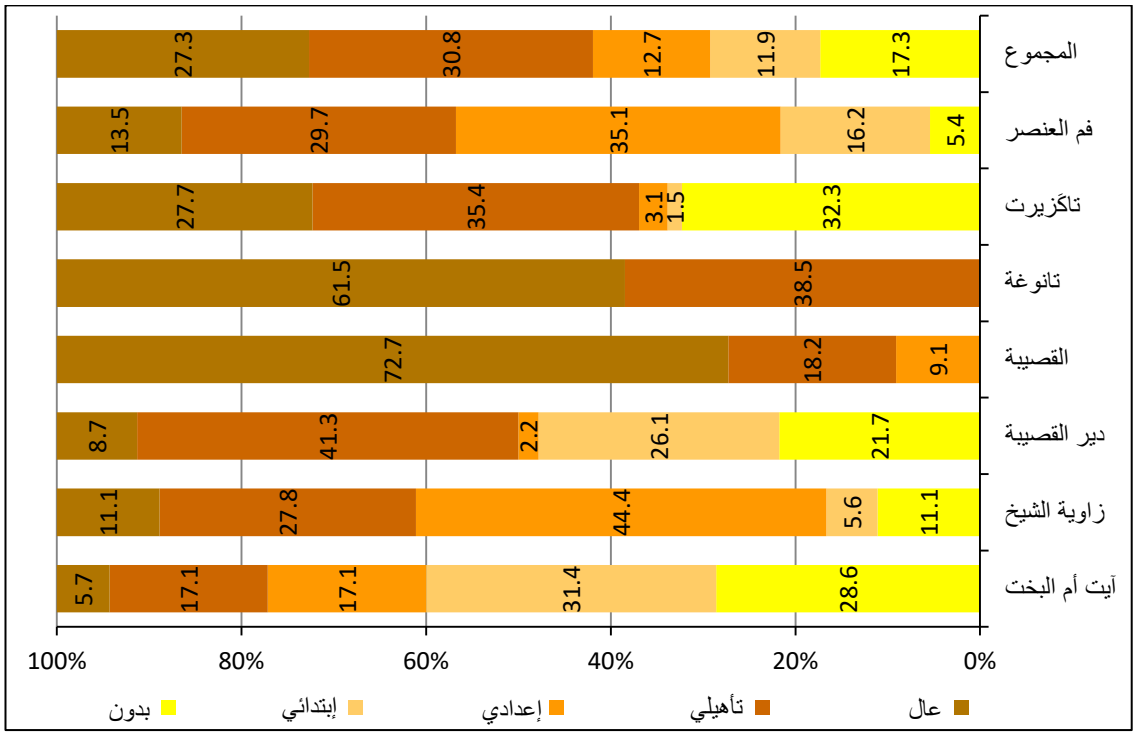
663- **ALTER, N. (2006):** La sociologie des organisations et la question du pouvoir, p. 103.

للجمعيات، اعتبارا للدور الذي يلعبه المستوى التعليمي للفرد في التأثير على تمثلاته ومواقفه وسلوكاته وكفاءة أدائه...

وإذا كان التاريخ المحلي يدلنا على تجدر قيم التضامن والتعاون والعمل الجماعي..في سلوكات المجموعات البشرية المستقرة بالمنطقة، فإن هذا النسق القيمي قد يتأثر بدوره أمام التحولات العامة التي تشهدها البلاد، الشيء الذي جعل العمل الجمعوي، حسب ما استنتجه (بوخريص فوزي، 2012)، يتحول نحو العمل المأجور والأنشطة والمشاريع الممولة بدل التطوع والمجانية[664].

وإلى جانب القيم الثقافية الموروثة، التي قد تتحكم في مسار الفعل الجمعوي، فإن خصوصية المستويات الدراسية لأعضاء المكاتب المسيرة لها تأثير قوي على دينامية الجمعية. فثمة ارتباط بين الرأسمال الثقافي والالتزام الجمعوي[665].

مبيان رقم (27): توزيع أعضاء مكاتب الجمعيات المبحوثة حسب مستوياتهم التعليمية



المصدر: بحث ميداني، 2017

يتبين من خلال عينة الجمعيات المبحوثة أن عضوية مكاتب الجمعيات يهيمن عليها أفراد ذوي المستوى التعليمي التأهيلي والعالي، الأول بنسبة 30,8 % والثاني بنسبة 27,3 %، وهو مؤشر يفترض أن تظهر آثاره إيجابية على الفعل الجمعوي. وقد يكون إقبال ذوي الشهادات العليا والمتوسطة على العمل الجمعوي يكسبهم قيمة اجتماعية في وسطهم الاجتماعي[666]، في حين لا يمثل المستوى الإعدادي سوى 12,7 % والمستوى الابتدائي 11,9 %، لتبقى17,3 % بدون مستوى دراسي.

3.2.2. عدد المنخرطين مؤشر على نشاط الجمعيات

يؤشر عدد المنخرطين في جمعية ما على فعالية أنشطتها، ومدى التزامها وتجاوبها مع الإشكالية التي تأسست لأجلها.

664- **بوخريص فوزي (2013):** نفس المرجع السابق، ص. 200.

665- **بوخريص فوزي (2015):** نفس المرجع السابق، ص. 128.

666- **العيادي طيب (2015):** إثنوميتوديا العمل الجمعوي المحلي بالعالم القروي المغربي، أنفاس من أجل الثقافة، http://www.anfasse.org/6263، اطلعت عليه يوم 7/8/2018.

وبالرغم من أن الانخراط في الجمعيات يرتبط بالاستعدادات الفردية وتأثير المحيط الأسري والاجتماعي...، فإن الجمعية يمكن أن تستقطب منخرطين جدد بفعل منجزاتها الميدانية وشفافية مكتبها المسير وقدرته التواصلية مع السكان.

جدول رقم (43): توزيع المنخرطين بالجمعيات المبحوثة

النوع / الجماعة	الذكور		الإناث		المجموع	المتوسط
	العدد	%	العدد	%		
آيت أم البخت	643	97,6	16	2,4	659	131,8
زاوية الشيخ	134	97,1	4	2,9	138	69
دير القصيبة	671	95,6	31	4,4	702	117
القصيبة	126	79,2	33	20,8	159	53
تانوغة	62	73,8	22	26,2	84	42
تاكَزيرت	3566	91,2	344	8,8	3910	651,7
فم العنصر	290	81,0	68	19,0	358	71,6
المجموع/%	5492	91,4	518	8,6	6010	207,2

المصدر: بحث ميداني، 2017

بلغ متوسط عدد المنخرطين في الجمعيات المبحوثة 207,2 منخرط في الجمعية، تمثل منها الإناث 8,6 % فقط. وإذا كان متوسط عدد المنخرطين يبدو مرتفعا، فإن ذلك يخفي وراءه حقيقة أن الانخراط في بعض الجمعيات يتم تلقائيا، أنها الفاعل الوحيد بحكم أنها قد تكون الفاعل الوحيد المسؤول عن تقديم تلك الخدمات، ونقدم أمثلة كجمعيات توزيع الماء الصالح للشرب وجمعيات تدبير مياه السقي. بمعنى أن الانخراط في هذه الجمعيات يصبح مفروضا خاصة في غياب جمعيات تقدم نفس الخدمات.

وإذا عممنا هذا المتوسط على مجموع الجمعيات بالمجال المدروس، يمكن القول أن 35,6 % من مجموع السكان الذين تفوق أعمارهم 19 سنة منخرطون في الجمعيات. إلا أن الانخراط في الجمعيات يبقى غير مضبوط خاصة وأن أغلبهم يمتنع عن أداء واجب الانخراط، ومع ذلك يبقى مستمرا في الجمعية دون تفعيل حقيقي لأدواره ووظائفه كمنخرط في الجمعية، زد على ذلك أن الجمعية تسعى دائما إلى تضخيم أعداد منخرطيها لاستغلال ذلك في أغراضها المختلفة.

3.2. الموارد المالية واللوجستية للجمعيات المبحوثة

تستفيد الجمعيات من الدعم المادي من مصدرين أساسيين: من ميزانية الدولة، على شكل منح وتجهيزات، ومن انخراطات الأعضاء والتبرعات ومنح القطاع الخاص، كما يمكن أن تحصل على مساعدات ومنح من المنظمات الدولية المسموح بها. وإذا كان تنفيذ برامج ومشاريع الجمعيات يتوقف على مواردها المادية، فإن هذه الأخيرة تعطي صورة عن مدى حيوية الجمعية، والمجهودات التي تبذلها في البحث عن مصادر التمويل، وعلى المشاريع المنجزة التي تحفز الجهات المانحة لتمويلها.

ومن خلال نتائج الاستمارة الميدانية، فقد عبرت 86,2 % من الجمعيات المبحوثة على أنها تعاني من مشاكل مالية تحول دون تغطية كافة أنشطتها، بينما تحقق 13,8 % منها الاكتفاء الذاتي[667]. وتظل مصادر حصول الجمعيات

[667]- بحث ميداني، 2017.

المبحوثة على التمويل متعددة ومتباينة، كما يوضح الجدول التالي:

جدول رقم (44): توزيع مصادر تمويل الجمعيات المبحوثة

مصادر التمويل	عدد الجمعيات	النسبة (%)
الانخراطات	29	100
التبرعات	15	51,7
المنح والتمويلات الحكومية	17	58,6
بيع المنتوج	2	6,9

المصدر: بحث ميداني، 2017

يتبين أن الجمعيات المبحوثة تعتمد على انخراطات الأعضاء كمصادر للتمويل بنسبة 100 %، بينما 58,6 % منها تستفيد أيضا من المنح والتمويلات الحكومية، في حين تستفيد 51,7 % كذلك من تبرعات الخواص، كما تستفيد فقط 6,9 % من مجموع الجمعيات المبحوثة من عائدات منتوجاتها المادية والخدماتية.

ويدخل ضمن التمويلات الحكومية كل المنح التي تقدمها الجماعات الترابية والمؤسسات الحكومية للجمعيات، بما في ذلك المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. ويقدم الدعم الحكومي للجمعيات إما على شكل منح نقدية أو على شكل تجهيزات لتنفيذ برامجها ومشاريعها.

4.2. الحكامة الترابية للجمعيات من خلال مشاركتها في تدبير الشأن المحلي

تعد مشاركة الجمعيات في إنتاج السياسات العمومية المحلية، إعدادا وتنفيذا وتقييما، مؤشرا دالا على حكامتها الترابية، أي على القدرات التي تتملكها للتنسيق بين الساكنة المحلية والفاعلين الإداريين والسياسيين على نحو يسمح للسكان بممارسة الديمقراطية التشاركية.

وأمام الضرورات التي يفرضها الاتجاه نحو إقرار اللامركزية، في بناء منظومة حكامة متجدرة في المحلي، تستجيب لحاجيات المواطنين عن قرب، وتعزيز أدوارهم في المشاركة في صنع القرار العمومي، لتجاوز نقائص الديمقراطية التمثيلية ذات الطابع الموسمي إلى المشاركة المستمرة عبر الديمقراطية التشاركية. فقد خول المشرع المغربي[668] للجمعيات موقعا بين مختلف الفاعلين المعنيين بإعداد وتنفيذ وتقييم المشاريع المتعلقة بالسياسات العمومية.

1.4.2. الإسهام في إنتاج السياسات العمومية كاشف عن الحكامة الترابية للجمعيات

يمكن تتبع حكامة الجمعيات المحلية من خلال تقييم علاقتها بمختلف الفاعلين المحليين، بما في ذلك باقي الجمعيات الأخرى، وكذلك من خلال مقترحاتها وآرائها حول البرامج التنموية المحلية، إضافة إلى الشراكات التي تربطها بمختلف الفاعلين.

- **العلاقات بين الجمعيات والفاعلين المحليين:** يكشف سؤال مستوى العلاقة بين الجمعية وباقي الفاعلين المحليين عن المجهودات التي يقوم بها أعضاء المكاتب المسيرة للجمعيات للتنسيق بين الفاعلين المحليين لإيجاد الحلول المناسبة للقضايا المطروحة في دائرة اشتغالها. وقد تم تحديد أربع مستويات من العلاقات في الاستمارة (ضعيفة، متوسطة، لا باس بها، جيدة) اعتبارا أن تقييم المستَجوَب للعلاقة، يدل على أن هذه العلاقة حدثت فعلا أو نتيجة التمثلات التي تكونت لديه حول الفاعل الذي يفترض أن تربطه معه علاقة.

668- **الدستور المغربي 2011**، الفصول: 12- 13- 139- 170.

جدول رقم (45): تقييم مستوى العلاقات بين الجمعيات وباقي الفاعلين المحليين

مستوى العلاقة / الفاعل المحلي	ضعيفة		متوسطة		لا باس بها		جيدة	
	التردد	%	التردد	%	التردد	%	التردد	%
العمالة	18	62,1	4	13,8	5	17,2	2	6,9
المصالح الخارجية	19	65,5	0	0	3	10,3	7	24,1
مجلس الجهة	16	55,2	4	13,8	4	13,8	5	17,2
المجلس الإقليمي	18	62,1	3	10,3	5	17,2	3	10,3
المجلس الجماعي	5	17,2	6	20,7	15	51,7	3	10,3
المجتمع المدني	2	6,9	12	41,4	2	6,9	13	44,8
المجموع/%	78	44,8	29	16,7	34	19,5	33	19

المصدر: بحث ميداني، 2017

يهيمن مستوى **العلاقات الضعيفة** بين الجمعيات المبحوثة وباقي الفاعلين المحليين، بما في ذلك باقي منظمات المجتمع المدني، وذلك بنسبة تردد 44,8 %، إلا أن مستوى ضعف هذه العلاقات يختلف من فاعل لآخر، حيث يسجل مستو أعلى مع المصالح الخارجية للوزارات بنسبة تردد 65,5 % ومستوى أقل مع المجتمع المدني، بنسبة تردد 6,9 %.

أما مستوى **العلاقات الجيدة** فقد سجلت نسبة تردد 19 %، أي أنها ضعيفة، لكنها تختلف بدورها، حيث بلغت أعلى نسبة تردد الجيدة 44,8 % مع باقي المجتمع المدني وأقل نسبة تردد الجيدة 6,9 % مع العمالة.

فالسمة العامة لمستوى العلاقات بين الجمعيات وباقي الفاعلين المحليين يغلب عليها الضعف، إذ يظهر هذا الأخير في مستوى العلاقات مع المجلس الإقليمي ومجلس الجهة والعمالة والمصالح الخارجية، ويتراجع مع منظمات المجتمع المدني والمجلس الجماعي. ولمحاولة إيجاد تفسيرات لتراتبية العلاقات بين الجمعيات وباقي الفاعلين المحليين، يدعو ذلك إلى استحضار العوامل التاريخية والمجالية والقانونية التي تتحكم في دينامية هذه العلاقات.

فقد أشرنا من قبل إلى أن علاقات الجمعيات بالسلطات المحلية قد تحولت من المواجهة والاصطدام نحو الحوار والتشارك، لكن رواسب الموروث لا تزال حاضرة وتشتغل في دينامية هذه العلاقات، فبالرغم من الصلاحيات القانونية التي أصبحت تتمتع بها الجمعيات، فإن ضعف علاقات هذه الأخيرة مع العمالة والمصالح الخارجية تعود إلى انعكاسات الموروث التاريخي الذي يؤثر سلبا على بناء علاقات الثقة فيما بينها، إضافة إلى عامل البعد الجغرافي الذي يحول دون تواصل الجمعيات الواقعة في الجماعات الترابية البعيدة عن مركز الجهة (مدينة بني ملال). وبالمقابل يتيح القرب بأبعاده المجالية والتنظيمية للجمعيات إمكانيات التواصل مع الهيئات المنتخبة بالجماعات الترابية ومع باقي هيئات المجتمع المدني، الشيء الذي يرفع من نسبة مستوى العلاقات الجيدة فيما بينها.

- تقديم الاقتراحات بشأن برامج التنمية الترابية وتقديم العرائض: لا زالت مشاركة الجمعيات في إعداد برامج التنمية المحلية محدودة، فقد كشفت الاستمارة الميدانية أن 44,8 % من الجمعيات المبحوثة فقط هي التي شاركت في مراحل إعداد برامج التنمية المحلية (المخطط الجماعي للتنمية، برنامج العمل الجماعي)، كما هو منصوص عليه في القانون[669]، في حين لم تساهم 55,2 % في ذلك، إما لعدم علمها إطلاقا بهذه الصلاحيات القانونية أو لعدم تواصلها مع المجلس الجماعي بسبب البعد الجغرافي أو نتيجة الصراعات السياسية الناتجة أساسا عن اصطفاف ظاهر أو مستتر

669- القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، الجريدة الرسمية عدد 6380، بتاريخ 23/07/2015، المادة: 119.

للجمعية مع الأحزاب المعارضة للمجلس المسير.

أما بخصوص تقديم العرائض لإدراج نقطة ضمن جداول أعمال الدورات، فلم يسبق أن تقدمت به سوى 13,8 % من الجمعيات المبحوثة، ورغم ضعف هذه النسبة، إلا أنها مع ذلك، لا تعكس كلها وعي المجالس المسيرة للجمعيات بهذه الآلية في التنمية، كما أنها لا تعكس استجابة مضامين جداول أعمال الدورات لتطلعات الساكنة المحلية، بقدر ما تنتج عن ردود أفعال الجمعيات المعارضة للمجالس الجماعية المسيرة. أي أن هناك ولاءات وصراعات مستترة أو ظاهرة في العلاقات التي تحكم الجمعيات والمجالس الجماعية المسيرة.

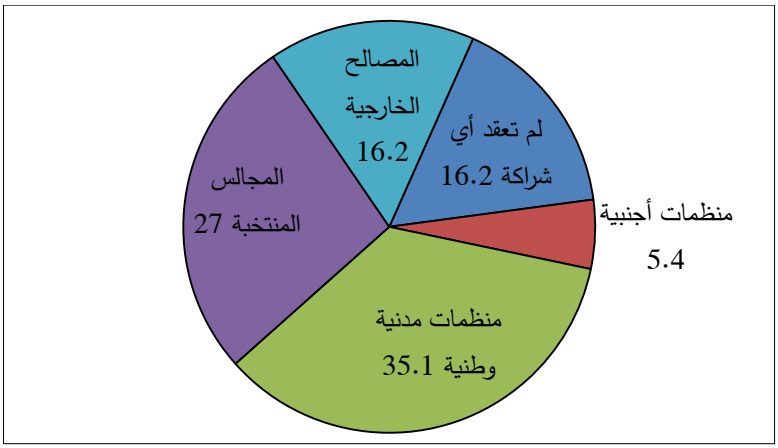
فقد عبرت 37,9 % من الجمعيات المبحوثة عن عدم علمها بهذه الآلية القانونية، بينما ترى 24,1 % أن لا جدوى من تقديم هذه العرائض لأن "*دار لقمان ستبقى على حالها*"، ونفس النسبة، أي 24,1 % ، ترى أن المجلس الجماعي يقوم بأدواره ولا داعي لتقديم هذه العرائض، أما 13,8 % التي تقدمت بالعرائض فإن 10,4 % منها تعتبر ذلك آلية للتشارك مع المجلس، بينما تعتبره 3,4 % الباقية آلية لفرض مطالبها أمام تهميشها من طرف المجلس [670].

- **المشاركة في تتبع وتقييم المشاريع المنجزة بالجماعة الترابية:** بيَّن البحث الميداني أن 37,9 % من الجمعيات المبحوثة قامت بتتبع وتقييم المشاريع المنجزة بالدائرة الترابية لاشتغالها، منها 13,8 % قامت بتتبع وتقييم مشاريع شق الطرق والمسالك القروية، و10,3 % قامت بتتبع وتقييم مشاريع تأهيل المواقع السياحية بكل من موقع تامدا بجماعة زاوية الشيخ وموقع تاغبالوت نوحليمة بجماعة القصيبة، و6,9 % قامت بتتبع وتقييم أشغال بناء وتجهيز السواقي وتزويد السكان بالماء الشروب، و6,9 % قامت بتتبع وتقييم المشاريع المتعلقة بتهيئة الغابة وتدبير حقوق المنتفعين منها[671].

- **الشراكات والانفتاح مؤشر على دينامية الجمعيات:** يفتح تشخيص الشراكات التي أقامتها الجمعيات المبحوثة مع باقي الفاعلين، آفاقا لرصد ديناميتها، لكون البحث عن الشراكات وعقدها يحتاج إلى رصيد من المعارف العلمية والعملية التي ينبغي أن تتملكها قيادات الجمعيات، لكون هذه الشراكات تمكن الجمعيات من إنجاز المشاريع المبرمجة.

يلاحظ أن 16,2 % فقط من الجمعيات المبحوثة هي التي لا تربطها أي شراكة مع أي فاعل آخر، أما 83,8 % فهي تعمل في إطار شراكات مع المصالح الخارجية والمجالس المنتخبة ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الأجنبية.

مبيان رقم (28): توزيع نسب تردد شراكات الجمعيات المبحوثة مع باقي الفاعلين



المصدر: بحث ميداني، 2017

[670]- بحث ميداني، 2016.

[671]- بحث ميداني، 2016.

فمن خلال دراسة ترددات عقد شركات بين الجمعيات المبحوثة والفاعلين الذين سبق ذكرهم، قبل قليل، يلاحظ أن منظمات المجتمع المدني تحتل المرتبة الأولى بنسبة تردد 35,1 %، تليها المجالس المنتخبة بنسبة تردد27 % ثم المصالح الخارجية للقطاعات بسبة تردد 16,2 % وأخيرا المنظمات الأجنبية بنسبة تردد 5,4 %.

2.4.2. الإكراهات البشرية والمالية ضمن الأولويات التي تعيق حكامة الجمعيات

رغم النمو الكمي الذي عرفته الجمعيات في المجال المدروس، يلاحظ أن ظروف العمل غالبا ما تكون غير ملائمة للقيام بأنشطتها بطريقة مطلوبة، إذ تواجه عدة مشاكل تحول دون تحقيق النجاعة المطلوبة، وقد تم تصنيف هذه المشاكل وحدتها حسب ترددها على الشكل التالي:

جدول رقم (46): توزيع الجمعيات المبحوثة حسب المشاكل التي تعاني منها بالمجال المدروس

المشاكل	البشرية	المادية	قانونية	تقنية والتنظيمية	المجموع/(%)
الحصيص	26	25	9	8	68
التردد	0,38	0,37	0,13	0,12	1
النسبة (%)	38,2	36,8	13,2	11,8	100

المصدر: بحث ميداني، 2017

- **الإكراهات البشرية:** بينت نتائج الاستمارة الميدانية أن المعيقات البشرية تحتل الأولوية ضمن المشاكل التي تحول دون تحقيق أهدافها، وذلك بنسبة تردد بلغت 38,2 %، ومن خلال تعداد ترددات هذه المشاكل خلصنا إلى أن اتكالية الأعضاء وتملصهم من أداء مهامهم تأتي في المرتبة الأولى بنسبة تردد 31,8 % وضعف التكوين بنسبة تردد 20,5 % ومشكل التواصل بنسبة تردد 18,2 % ثم العزوف عن العمل الجمعوي بنسبة تردد 13,16 % ومشكل الصراع القبلي بنسبة تردد 11,4 %، بينما تتوزع نسبة تردد 4,5 % على مشاكل أخرى متنوعة[672].

بالرغم من أن 82,7 % من أعضاء المكاتب الإدارية للجمعيات المبحوثة ممدرسين، و27,3 % بمستوى جامعي، إلا أن الممارسة الجمعوية تحتاج إلى تكوين إضافي يتيح لأعضاء المكاتب المسيرة الاطلاع على القوانين المتجددة والصلاحيات التي تخولها للجمعيات للمشاركة في إنتاج السياسات العمومية، وتمكينهم من مضامين الاستراتيجيات القطاعية لمواكبتها، وتقنيات التنشيط وديناميات الجماعة، إضافة إلى ضبط المحاسبة وتدبير الموارد.

ويبقى مشكل تقوية القدرات البشرية قائما، إذ عبرت الجمعيات المبحوثة أن 62,1 % منها لم يسبق أن استفادت من أي تكوينات. في حين تلقت 37,9 % من الجمعيات المبحوثة تكوينات في مجالات مختلفة.

وبخصوص الجمعيات التي استفادت من التكوينات أي 11 جمعية من مجموع الجمعيات المبحوثة، فقد تلقت تكوينا في مجال تدبير مالية الجمعية بنسبة تردد 38,1 % وإعداد الملفات والمشاريع بنسبة تردد 28,6 % والتنشيط بنسبة تردد 14,3 % وتقنيات التواصل والترافع بنسبة تردد 9,5 % كل منهما[673].

- **الإكراهات المالية واللوجستيكية:** يحتل العائق المادي المرتبة الثانية ضمن ترتيب أولويات العوائق التي تعاني منها الجمعيات المبحوثة، إذ تردد هذا المشكل بنسبة 36,8 %. ولعل الأسباب التي ترتبط بالعجز المادي معقدة ومركبة، إذ لا يمكن ربطها فقط بعدم وجود مصادر تمويل لمشاريع الجمعيات، خاصة بعد ظهور المبادرة الوطنية للتنمية البشرية،

672- بحث ميداني، 2017.

673- بحث ميداني، 2017.

ولكن أيضا لعدم قدرة المكاتب المسيرة على البحث عن الشركاء وصياغة مشاريع خلاقة وذات جدوى، تشجع الممولين والشركاء المحتملين على تبنيها وتمويلها. فلم يسبق أن استفاد من المنح والدعم المالي واللوجيستكي إلا 58,6 % من مجموع الجمعيات المبحوثة، وقد حضي دعم الجماعات الترابية بالأولوية بنسبة تردد 59,1 % والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية بنسبة تردد 22,7 % والوزارات الوصية بنسبة 18,2 %[674].

- **الإكراهات القانونية:** ترددت المشاكل القانونية لدى الجمعيات المبحوثة بنسبة 13,2 %، ومن خلال تدقيق وتصنيف هذه المشاكل، تبين أن عدم الاطلاع على قانون الجمعيات والمستجدات القانونية التي لها علاقة بالمجتمع المدني يتردد بنسبة 50 %، مما يعني أن المشاكل القانونية التي تعوز الجمعيات لا ترتبط بالقوانين في ذاتها، من حيث أنها لا تستجيب لتطلعات الجمعيات، ولكن أيضا، لعدم اطلاع المجالس المسيرة للجمعيات على المستجدات القانونية التي تؤطر العمل الجمعوي وتحدد صلاحياته. وقد سبق للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أن أشار إلى ضرورة وضع إطار قانوني لضمان حكامة الجمعيات من خلال مدونة شاملة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، تمكن من تحديد فئات وأنواع الجمعيات ومجالات اشتغالها وتسهيل ولوجها إلى التمويل في إطار عقود وبرامج ووضع قواعد بشأن شروط وإجراءات التقييم والرقابة[675]. أما 35,7 % من الترددات ترى أن القوانين الحالية لا تعطي للجمعيات مكانة في تدبير الشأن المحلي كقوة تقريرية،مما يبقي إسهامها كقوة اقتراحية دون مستوى تشجيعها على الخلق والإبداع. بينما عبرت 14,3 % من الترددات بأجوبة متباينة.

- **الإكراهات التقنية والتظيمية:** ترددت المشاكل التقنية الذي تعاني منها الجمعيات المبحوثة 8 مرات، أي بنسبة تردد 11,8 %، من مجموع الترددات. ولكن هذه النسبة التي حصلنا عليها من خلال السؤال المباشر حول الإكراهات التقنية والتنظيمية، تبقى ضعيفة مقارنة مع حجم هذا الصنف الإكراهات التي استخلصنها من خلال استجماع كل عناصر الاستمارة. ويمكن رصد هذه الإكراهات من خلال الأهداف وطرق التسيير الإداري والمالي والتواصل الداخلي والخارجي.

* **على مستوى الأهداف:** تعبر الأهداف المحققة في علاقتها بالأهداف المسطرة من طرف الجمعية عن مستويات حكامتها. ولتقييم مستويات تحقق أهداف الجمعيات المبحوثة قمنا بوضع تصنيف لمستويات الإنجاز إلى أربع فئات، كما يبين ذلك الجدول التالي:

جدول رقم (47): مستويات تحقيق الأهداف من طرف الجمعيات المبحوثة

الفئات الأهداف	أقل من 25 %	ما بين 25 % و50 %	ما بين 50 % و75 %	أكثر من 75 %
عدد الجمعيات	16	6	4	3
النسبة %	55,2	20,7	13,8	10,3

المصدر: بحث ميداني، 2017

يلاحظ أن أكثر من نصف الجمعيات المبحوثة، أي 55,2 %، لم تحقق سوى أقل من 25 % من أهدافها، بينما نجد أقل من ربع الجمعيات المبحوثة، 24,1 %، هي التي استطاعت أن تحقق أكثر من 50 % من أهدافها.

وإذا كانت 58,6 % من الجمعيات، كما أشرنا سابقا، قد استفادت من الدعم المادي، بما يمكنها من تحقيق

674- بحث ميداني، 2016.

675- المملكة المغربية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني رافعة لنمو مندمج، إحالة ذاتية 19/ 2015، ص. ص. 11-12.

أهدافها، فإن الأسباب في تدني مستويات تحقيق الأهداف يعود بالأساس إلى طريقة صياغة الأهداف نفسها، إذ غالبا ما تستند المشاريع المقترحة من طرف الجمعيات على الأهداف العامة التي تتضمنها القوانين الأساسية، دون تحويلها إلى أهداف جزئية وإجرائية قابلة للتنفيذ خلال كل مشروع أو عملية. ولا بد من الإشارة هنا إلى التشابه النسبي الذي لاحظناه بين أهداف العديد من الجمعيات المبحوثة، مما يحيل إلى أنها مستنسخة، ولا تمثل رؤية وتصورات أعضاء الجمعية. وأمام صعوبة صياغة أهداف إجرائية لكل مشروع تتوخى الجمعية إنجازه، وتحويلها إلى عمليات وربطها بالمدد الزمنية، وأماكن الانجاز والوسائل المتاحة، يجعل إمكانية تحققه غير ممكنة أو على الأقل ناقصة.

الحكامة متدنية في مستويين، في مستوى عدم ترجمة الأهداف العامة إلى أهداف إجرائية ثم إلى عمليات، مما يفقد الفعل شرط النجاعة. ومستوى تبني أهداف غير منبثقة من الإشكالية التي تأسست من أجلها الجمعية، مما يهدد فعل التنسيق بين مختلف الأعضاء حول مشاريع الجمعية.

* **على مستوى التسيير الإداري:** يمكن رصد الإكراهات التقنية والتنظيمية للجمعيات المبحوثة على مستوى التسيير الإداري من خلال طريقة عقد الاجتماعات، واتخاذ القرارات والتوثيق. فالاجتماعات غالبا ما تعقد بعشوائية ولا تحترم الجداول الزمنية الدورية ومضامين جداول الأعمال، أي أن الاجتماعات لا تتخذ صبغة رسمية، حيث تعرف غيابات متكررة وغير مبررة للأعضاء دون تحريك مسطرة المساءلة، ولا يتبعها تقرير يوثق القرارات المتخذة بشأن الاجتماع.

هذه العناصر التقنية والتنظيمية لها انعكاسات مستوى وظائف الأعضاء داخل المكاتب، حيث تبقيها شكلية، وغالبا ما تبقي إدارة الجمعية في ذمة الرئيس، وتحرم الجمعية من التوثيق الذي يمكن اعتباره الأداة التواصلية للجمعية بين ماضيها وحاضرها وآفاقها، وبين مختلف الفاعلين، إذ بواسطة التوثيق يتحقق التراكم المؤدي إلى الاستمرار والنضج، ومراقبة تفعيل القرارات وتتبعها تنفيذا وتقييما.

* **على مستوى التسيير المالي:** ينعكس التسيير الإداري على التسيير المالي للجمعيات المبحوثة. إذ نجد أن 41,4 % من الجمعيات المبحوثة لا تتوفر على دفاتر توثيق المعاملات المالية، وهذه التقنية تنعكس على الحكامة المالية لما تفتحه من احتمالات على صعوبة ضبط المداخيل والمصاريف، وحدوث الاختلاسات، إضافة إلى غياب إمكانيات التواصل مع المؤسسات المانحة بشأن تقديم أرصدة المشاريع المنجزة لتقوية حظوظها للاستفادة من الدعم للمشاريع المقترحة.

* **على مستوى التواصل:** تستند عملية تواصل الجمعية على أساسيات ضرورية، وهي: هوية الجمعية ، وقاعدة بياناتها وشبكات التواصل التي تشتغل فيها.

ويشكل الاسم والهوية البصرية أول محك لتواصل الجمعية مع المحيط، ومع ذلك يتبين أن الجمعيات المبحوثة لا تعير اهتماما بالغا لهذه التقنيات رغم أنها تشكل العناصر الأساسية لتكوين صورة ذهنية لدى الفرد حول الجمعية، لما لهذه الصورة الذهنية من قيمة فعالة في تكوين الانطباعات وتشكيل الآراء وخلق السلوك واتخاذ القرار[676] إزاء الجمعية ومنتوجاتها وخدماتها. وقد عبر 55,2 % من الجمعيات المبحوثة عن وعيها بالوظيفة التواصلية للاسم والهوية البصرية، لكن، يبدوا أنها لم تعطي لهذا العنصر الحيوي في التواصل أهميته التي يستحقها، إذ نجد أن أسماء بعض الجمعيات طويلة وغير دقيقة بحيث يصعب حفظها وتذكرها من طرف الجمهور، وأحيانا لا تتناسب مع مضامين

676- **نهال عفيفي محمد (2019):** الهوية البصرية لماركات الأزياء العالمية وأثرها في بناء الصورة الذهنية للمستهلك، مجلة العمارة والفنون، المجلد 13، العدد 1، ص. 570.

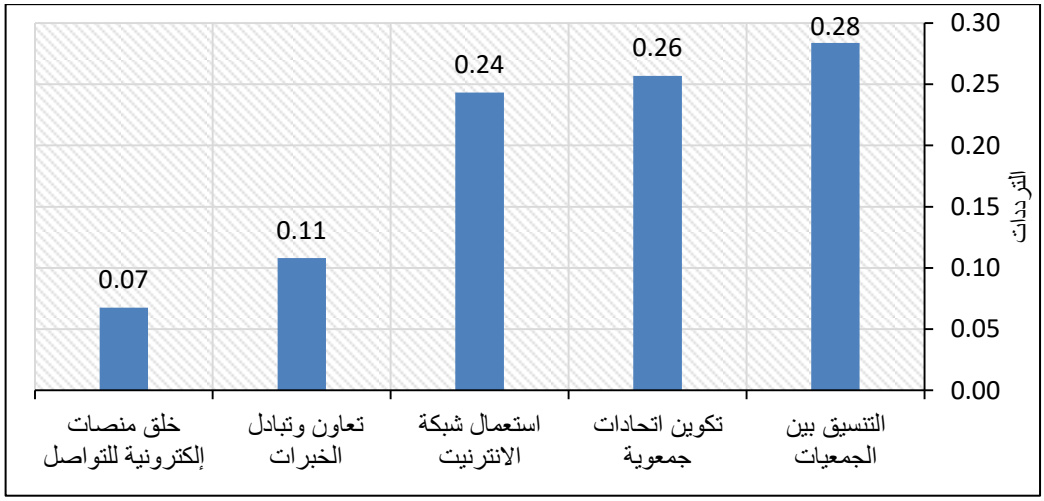
الأهداف وتجمع اهتمامات متعددة. كما أن 44,8 % من الجمعيات المبحوثة لا تتوفر على هوية البصرية. وهذه التقنيات رغم أنها تظهر بسيطة إلا أن وقعها على عمليات التواصل يكون مؤثرا في كسب الثقة والتعاطف واستقطاب منخرطين جدد، بل ويشجع على دعم مشاريعها من طرف المانحين.

لكن بناء هوية الجمعية يتطلب أيضا توفرها على قاعدة بيانات تمكنها من زيادة الوعي لدى الفئات المستهدفة وإقناعها باتخاذ مواقف إزاءها، وذلك بتعزيز الوعي بهويتها عن طريق تقوية الارتباطات الذهنية. وتتشكل قاعدة بيانات الجمعية من خلال مواكبة اجتماعاتها وأنشطتها ومواردها بالتوثيق والأرشفة، ولكن أيضا من خلال دراسات ميدانية حول الفئات المستهدفة. وقد بين البحث الميداني أن 37,9 % من الجمعيات المبحوثة فقط هي التي تتوفر على الأرشيف، وبالرغم من ضعف هذه النسبة، إلا أن طريقة حفظها للأرشيف يبقى غير كامل، وأحيانا غير قابل للتوظيف لأنه غير مصنف وغير مرقون، وكثيرا ما يكون مهددا بخطر الضياع خاصة في حالات انتقال تسيير المكاتب إلى أشخاص آخرين. أما الدراسات الميدانية، فقد تبين أنه لا توجد أي جمعية قامت بدراسة مسبقة حول المشاريع التي تهدف إنجازها.

ويتأسس تواصل الجمعيات أيضا على وجود شبكات التواصل، وفي هذا الصدد، يشكل التشبيك آلية وإطارا للتنسيق، بحكم وظيفته في تبادل المعارف والمعلومات والخبرات والمنافع والمساهمة في نشرها وتداولها، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى توحيد الرؤى وإرساء الفهم المشترك للمقاربات التنموية وتقوية القدرات باتجاه تحسين الأداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والديمقراطي.

إلا أن أول إشكال يواجه عملية التشبيك يتعلق بتحديد معناه وكيفية وأدوات تفعيله وأهدافه، فالجمعيات المبحوثة تحدد للتشبيك معان متباينة تمزج فيها بين آليات التشبيك كتكوين اتحادات الجمعيات وتوظيف شبكة الانترنيت في خلق مواقع ومنصات إلكترونية للتواصل، وبين الأهداف التي لخصتها في التنسيق بين الجمعيات وربط علاقات التعاون وتبادل الخبرات لتفعيل المشاريع الترابية.

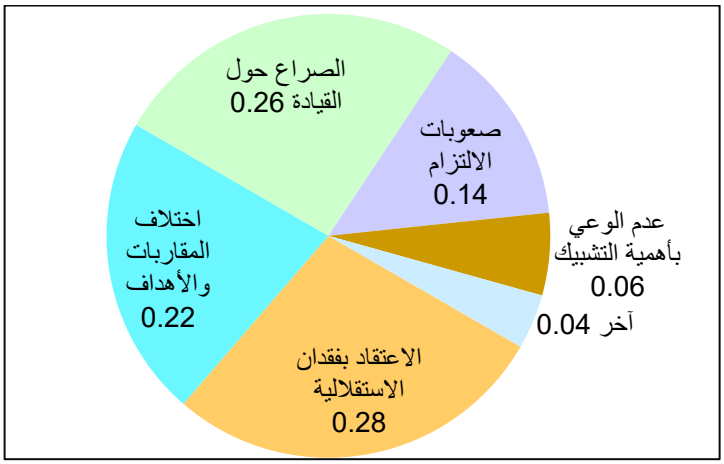
مبيان رقم (29): تردد معاني التشبيك عند الجمعيات المبحوثة



المصدر: بحث ميداني، 2017

وبالرغم من أن هذه التحديدات تشير إلى وعي الجمعيات المبحوثة بآليات التشبيك وبعض قيمه المضافة، إلا أنها لا تواكب ذلك بالانخراط الميداني في أطر التشبيك، حيث نجد أن 72,4 % منها لا تنتمي لأي إطار من أطر التشبيك. ولا شك أن لذلك أسباب تعيق تأسيس هذه الأطر أو الانخراط فيها، وتتمثل في العناصر التي يشير إليها المبيان التالي:

مبيان رقم (30): تردد الأسباب التي تعيق انخراط الجمعيات المبحوثة في أطر التشبيك



المصدر: بحث ميداني، 2017

يلاحظ أن هذه العوامل رغم أنها تأخذ مظاهر متعددة، إلا أنها تتمحور كلها حول دور الموارد البشرية في استيعاب خلفيات التشبيك وكيفية تفعيله. ففي الوقت الذي ينبغي أن يتصل فيه وعي الجمعيات بدور التشبيك في تشكيل مراكز قوة مضادة لهيمنة العولمة واقتصاد السوق، في اتجاه تعزيز نسق عولمة سياسات بديلة تتناسب مع أوضاع جماعاتها الترابية ذات وضعية هشة. نجد أن الجمعيات تتحاشى آلية التشبيك بدافع اجترار الصراعات حول مراكز القيادة، والخوف من فقدان الاستقلالية أو بالأحرى ذوبان تصور الجمعية في مشاريع كبرى، واختلاف مقاربات تناول إشكاليات التنمية، وحتى إذا حصلت قناعة لبعض الجمعيات بالانضمام إلى إطار من الأطر التشبيك أو تشكيلها، فإنها تجد صعوبات تشكيلها وتنظيمها وكيفية أجرأتها على أرض الواقع، وغالبا ما يتخذ التشبيك أشكالا لحظية كالتنسيق بين مجموعة من الجمعيات من أجل الدفاع عن قضية معينة.

فعلى المستوى المحلي يلاحظ تنامي ظاهرة التنسيقيات المحلية للدفاع عن قضايا تتعلق بالفساد والتهميش..، مثل "شباب زاوية الشيخ ضد الفساد" و"تنسيقية الحراك الشعبي من أجل الكرامة " بالقصيبة... وقد ارتبطت كثافتها في الزمن بموجات احتجاجات "الربيع العربي"، غير أن هذه الأطر تتخذ في اشتغالها أشكالا احتجاجية مؤقتة، وتفتقر لرؤية موحدة تؤهلها للاشتغال بالمشاريع مع باقي الفاعلين. أما على المستوى الجهوي يتلاشى هذا النوع من التنسيق، وبدأت تظهر محاولات جادة اتساقا مع التقسيم الجهوي الجديد، أهمها تأسيس الاتحاد الجهوي لجمعيات المجتمع المدني بجهة بني ملال خنيفرة بمشاركة 46 جمعية من مختلف الأقاليم الخمسة للجهة. وبالرغم من الهشاشة التنظيمية التي لا زال يعرفها هذا الإطار، إلا أن اشتراط المانحين والمتعاونين لمثل هذه التنظيمات يمكن يعطيها دفعة قوية نحو التنظيم أكثر.

3. خصائص التعاونيات وحكامتها الترابية

1.3. هوية التعاونيات من خلال دوافع تأسيسها وأهدافها

1.1.3. هوية التعاونية من خلال الاسم

يشكل اسم التعاونية أول إشارة لتحديد هويتها، إذ يمكن للاسم أن يحيل إلى دوافع وغايات التأسيس، كما يمكن أن يحيل إلى وظيفته كآلية لحشد وتعزيز انخراط الساكنة في مشروعها، وأيضا كعلامة تجارية للتسويق الإعلامي والتجاري للتعاونية ومنتوجاتها وخدماتها، وأيضا للتواصل بينها وبين مختلف الفاعلين والمؤسسات. إن اسم التعاونية، كباقي

التنظيمات الاجتماعية، يختزل معان وأبعاد تتقاطع فيها سياقات ورهانات التأسيس.

جدول رقم (48) تصنيف الكلمات المشكلة لأسماء التعاونيات المبحوثة بالمجال المدروس

الصنف / الجماعة	الانتماء السلالي	الانتماء الجغرافي	التخصص	الرموز والإيحاءات	النوع الاجتماعي
آيت أم البخت	1	0	1	1	0
زاوية الشيخ	0	0	1	1	0
دير القصيبة	3	3	0	0	0
القصيبة	0	1	1	0	1
تانوغة	0	1	1	0	0
تاگزيرت	4	2	1	0	2
فم العنصر	1	1	0	2	0
المجموع	9	8	5	4	3
النسبة (%)	31	27,6	17,2	13,8	10,4

المصدر: بحث ميداني، 2017

يلاحظ من خلال معطيات الجدول أن 31 % من التعاونيات المبحوثة تحمل كلمات مكونة من أسماء قبائل وفخدات كتعاونية آيت أم البخت وتعاونية إمهواش..، تحيل على الانتماء السلالي، مما يعني أن القرب العرقي والثقافي للمجموعات البشرية المحلية حاضر بكثافة في تمثلات المؤسسين، على أنه منبع أساسي لانبعاث فكرة التعاونية، ومرتكز لحشد وتعبئة الموروث التاريخي المشترك لهذه المجموعات كالتضامن والعمل الجماعي والقواعد المحلية المنظمة للعلاقات الاجتماعية لتحقيق مشروع التعاونية والغايات التي تأسست من أجلها.. أما الكلمات التي تحمل دلالات جغرافية فهي تمثل 27,6 % كتعاونية دير القصيبة وتعاونية أفلا نيفران..، وتشير إلى أن تشهير علامة الانتماء المجالي، ربما إشارة إلى النفوذ الترابي للتعاونية، بحيث لا يمكن لأي فرد خارج مجالها الجغرافي أن ينخرط في هذا التنظيم، وهذا الارتباط بالأماكن له دلالات وأبعاد يمكن أن تساهم في الفعل التعاوني. بينما تمثل الكلمات التي تشير إلى التخصص القطاعي 17,2 %، وخاصة القطاع الفلاحي كتربية المواشي وتربية النخل والخروب والزيتون، إذ يشكل تجدر مثل هذه الممارسات الفلاحية وانتشارها بما يجعلها تشكل دعامة اقتصادية أساسية للسكان، أهم العوامل في ظهورها في أسماء التعاونيات. في حين تدل 13,8 % من أسماء التعاونيات المبحوثة على الإيحاءات والرموز التي تحيل على شخصيات تاريخية، وإلى أشكال التضامن التقليدي ومنها: تعاونية سيدي علي أمهواش وتعاونية تيمات...

وقد سجلت الحركة التعاونية النسوية حضورا بارزا، إذ نجد أن 10,3 % من أسماء التعاونيات المبحوثة كلها نسائية صرفة كتعاونية نساء طاردة وتعاونية أمل نساء تكمات..، وهذا له دلالات حول تقييم آثار السياسات العمومية المحلية على إدماج المرأة في التنمية، ولكنه يحيل أيضا إلى مستوى مشاركة المرأة في تدبير الشأن المحلي كمؤشر على اتجاهات التنمية بالمنطقة.

2.1.3. هوية التعاونية من خلال الامتداد الجغرافي

تمثل التعاونيات التي يمتد نفوذ اشتغالها على تراب الجماعة 55 %، ويشمل هذا النوع كل من تعاونيات الخروب والزيتون وتربية النحل بنسبة 100 %، وتعاونيات الصناعة التقليدية بنسبة 87,5 %. وتمثل التعاونيات التي يمتد

نفوذها الترابي على الدوار/ الحي ما نسبته 41,5 %، ومنها: تعاونيات جمع الحليب وتربية الماشية بنسبة 100 %[677].

إن ما يمكن استخلاصه هو أن تعاونيات الخروب وتربية النحل وتعاونيات الزيتون التي يمتد نفوذها على كامل تراب الجماعة قد تأسست بإيعاز واقتراح من طرف المديرية الإقليمية للمياه والغابات ومحاربة التصحر والمديرية الإقليمية للفلاحة، وليس بمبادرة من الساكنة المحلية. ويبدو أن هاتين المؤسستين كانتا تهدفان إلى إيجاد مخاطب وفاعل محلي شريك يمكنهما من التفاوض معه حول إنجاح المخططات القطاعية، وخاصة مخطط المغرب الأخضر، والبرنامج العشري 2005-2014، وبرنامج العمل 2012-2016.

لكن، مع ذلك، لا يمكن إغفال دور تظافر عوامل القرب الجغرافي والهوياتي للسكان، والإمكانيات الاقتصادية التي توفرها المنطقة في بروز دوافع تأسيس تعاونيات والتكتل حولها كحل يظهر أنه مناسب للجواب على إشكالياتهم.

3.1.3. هوية التعاونية من خلال دو افع التأسيس

تشترك التعاونيات في كونها مبادرات اقتصادية ذات غايات اجتماعية، أي أنها منظمات غير ربحية، تهدف إلى التجاوب عن قرب مع القضايا المحلية، ارتكازا على مبادئ العمل الجماعي والتطوعي والتمثيلية المباشرة وتقاسم الوسائل والأرباح والمخاطر بين الأعضاء. لكنها تختلف من حيث الدوافع التي أدت إلى تأسيس كل واحدة منها. إذ تكشف العينة المأخوذة من المجال المدروس على وجود ثلاثة دوافع رئيسية، وذلك كما يوضح الجدول التالي:

تبين معطيات الجدول رقم 49 أن 65,5 % من التعاونيات المبحوثة تأسست بمبادرة ذاتية. أي نتيجة إرادات حرة لمجموعة من الأشخاص للتعاقد في إطار التعاون المشترك لحل مجموعة من الإشكاليات الاجتماعية والإنتاجية على المستوى المحلي. بينما تأسست 31 % من التعاونيات المبحوثة بإيعاز من الدولة، أي من طرف المصالح الخارجية الممثلة للوزارات على مستوى الإقليم. في حين تأسست 3,4 % من التعاونيات المبحوثة نتيجة شراكات مع منظمات أجنبية.

جدول رقم (49): تصنيف دو افع تأسيس التعاونيات المبحوثة

دو افع التأسيس / الجماعة	مبادرة ذاتية		بإيعاز من الدولة		شراكة مع منظمات أجنبية		المجموع/(%)	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
آيت أم البخت	1	3,4	2	6,9	0	0	3	10,3
زاوية الشيخ	1	3,4	1	3,4	0	0	2	6,9
دير القصيبة	4	13,8	2	6,9	0	0	6	20,7
القصيبة	1	3,4	1	3,4	1	3,4	3	10,3
تانوغة	2	6,9	0	0	0	0	2	6,9
تاكَزيرت	8	27,6	1	3,4	0	0	9	31
فم العنصر	2	6,9	2	6,9	0	0	4	13,8
المجموع/(%)	19	65,5	9	31	1	3,4	29	100

المصدر: بحث ميداني، 2017

وإذا كانت المبادرة الذاتية تعبر عن انبثاق فكرة التعاونية من القاعدة المحلية، استشعارا بوجود قضية محلية تتطلب المعالجة، فإن هذه المبادرة غالبا ما تخضع لظرفيات وسياقات سياسية تتزامن مع التعديلات الدستورية التي تخول المزيد من الصلاحيات للفاعل المحلي، ارتباطا بتطور الديمقراطية واللامركزية ببلادنا، وبتعبئة الدولة للفاعلين

677- بحث ميداني، 2016.

المحليين لغرض صناعة النخبة المحلية لإشراكها في تدبير الشأن المحلي. لذلك، فإن ما عبرت عنه العينة المستجوبة بكونها مبادرة ذاتية، غالبا ما تنشأ تحت تأثير التعبئة والتحسيس من طرف جهة ما، بهدف الانخراط في مشروع أو برنامج ما، أو الاستفادة من الدعم، وهو ما يفسره تسارع وثيرة النمو العددي للتعاونيات محليا، تزامنا مع عدة مناسبات كظهور المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ومخطط المغرب الأخضر، ومع التعديلات الدستورية، خاصة دستور 2011.

أما التعاونيات التي عبرت على أنها تأسست بإيعاز من الدولة، فهي تخضع لنفس المنطق، لكنها نشأت بفعل تأطير الساكنة من طرف المصالح الخارجية للقطاعات المعنية، بهدف الانخراط في برنامج أو مشروع ما والتعاقد معها حوله، إيمانا منها أن المشاركة الجماعية للساكنة المحلية في المشروع ضمانة لنجاحه واستمراره، ويندرج ضمن هذا النوع كل من تعاونيات الخروب التي تأسست بإيعاز من إدارة المياه والغابات بهدف تيسير تنظيم سلسلة إنتاج الخروب، خاصة بالتراب الغابوي للمنطقة[678].

وعلى ضوء هذه المعطيات، نستحضر خلاصة الباحث كريم محمد، الذي اعتبر أن فكرة التعاونية- كتنظيم محدث- لم تولد من رحم المجتمع المغربي، بل هي نتيجة عملية زرع استندت على الأبعاد الدينية والثقافية والتاريخية المختزلة لقيم التكافل والتضامن، ولا تعكس رغبة المجتمع في تجاوز تعثراته[679]. وبالتالي تبقى أغلب التعاونيات غير قادرة على تجاوز مرحلة التأسيس الذي يشكل أهم حلقة من حلقات مشروعها. إلا أن هذه الخلاصة لا يمكن أن نجزم في دقتها وصحتها، مع الحالة التي ندرسها، دون اختبار مصداقية ومشروعية التعاونيات المحلية من خلال فعاليتها المتمثلة في وضوح ودقة أهدافها ومدى تحقيقها.

4.1.3. هوية التعاونيات من خلال أهدافها

نظرا لصعوبة الحصول على جميع القوانين الأساسية للتعاونيات المبحوثة، فقد أدرجنا، ضمن الاستمارة، سؤال حول أهدافها. وبالرغم من أن المستجوَب قد لا يتذكر جميع أهداف تعاونيته، إلا أن الكشف عن تذكره لبعضها أو كلها وترتيب أولويتها قد يفيدنا في استجلاء تمثلاته حول الغايات الأساسية لتأسيس تعاونيته.

ومن خلال الأجوبة التي حصلنا عليها، تبين أن 13,8 % من التعاونيات المبحوثة ذكرت أربعة أهداف، و44,8 % ذكرت ثلاثة أهداف، بينما ذكرت 37,9 % منها هدفين، في حين اكتفت 6,9 % بذكر هدف واحد. وقد تم تصنيف كل هذه الأهداف وترداتها في الجدول التالي.

جدول رقم (50): تردد أهداف التعاونيات المبحوثة

أهداف التعاونيات	الحصيص	الحصيص المتراكم	التردد	التردد المتراكم	نسبة التردد
تحسين دخل المنخرطين	**21**	21	0,27	0,27	26,58
تطوير سلاسل الإنتاج	**21**	42	0,27	0,53	26,58
خلق فرص الشغل	**9**	51	0,11	0,65	11,39
محاربة الفقر	**5**	56	0,06	0,71	6,33
الحفاظ على قيم التعاون ونشرها	**5**	61	0,06	0,77	6,33

678- **DREFLCD,** Tadla-Azilal, étude de la filière caroubier dans le Dir de Béni Mellal, Rapport N°2 : gestion antérieure et cartographie des formations de caroubier, 2014, p. 51.

679- **كريم محمد (2012):** نفس المرجع السابق، ص. ص. 152-153.

الحفاظ على التراث المحلي	**5**	66	0,06	0,84	6,33
تنمية المنطقة وتحسين صورتها	**5**	71	0,06	0,90	6,33
تقليص الهجرة القروية	**4**	75	0,05	0,95	5,06
آخر	**4**	79	0,05	1	5,06

المصدر: بحث ميداني، 2017

احتل تحسين دخل المتعاونين وتطوير سلاسل الإنتاج المرتبة الأولى بنسبة 26,6 % لكل منها، يليها خلق فرص الشغل بنسبة 11,39 % من مجموع الترددات، بينما سجلت محاربة الفقر، والحفاظ على قيم التضامن ونشرها، والحفاظ على التراث المحلي وتنمية المنطقة وتحسين صورتها 6,33 % لكل منها، أما تقليص الهجرة القروية فقد ترددت بنسبة 5,06 %، وأخيرا ترددت الأهداف المختلفة بنسبة 5,06 %. ومن خلال تصنيف أهداف التعاونيات حسب القطاعات وترتيبها حسب ترداداتها، يظهر أن الاهتمام بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية يحظى بالأولوية بنسبة 71 % من مجموع الترددات، بينما يمثل الاهتمام بالتراث المحلي 12,66 %، ليظل الاهتمام بتنمية المجال وتحسين صورته ضمن الاهتمامات الثانوية بنسبة 11,33 % من مجموع الترددات.

إن تركيز أهداف التعاونيات المحلية في مجملها على تطوير الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمتعاونين انطلاقا من الإمكانيات الذاتية والمحلية، وكذا الحفاظ على خصوصية المنطقة وتحسين صورتها، يضع تصوراتها في التقائية وتقاطع مع أهداف برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية حول تحسين مستوى عيش السكان عبر محاربة الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي. كما أن تبني التعاونيات للأهداف الرامية إلى مواجهة المعيقات الأساسية للتنمية المحلية كالفقر والبطالة وتراجع قيم التضامن المحلية..، يتيح لها فرص أن تكون ضمن القيادات المحلية لتفعيل الجهوية المتقدمة، نظرا لاستنادها على مبادئ التشارك والقرب، وتوجهها نحو تثمين الخصوصيات المحلية، مما قد يبرز صورة مجالاتها الترابية.

2.3. تطوير الإنتاج رهين بتحسين شروط ولوج الأسواق

من الصعب تقديم كميات الإنتاج لمختلف التعاونيات المبحوثة، وذلك نتيجة تنوع انتماءاتها إلى قطاعات إنتاجية وخدماتية، مما قد يكلف حيزا في هذا البحث، إضافة إلى عدم حصولنا على حجم الإنتاج من بعض التعاونيات، خاصة تلك التي يرتبط إنتاجها بمواكبة حجم المبيعات كالصناعة التقليدية، كما أن منتوجات التعاونيات، خاصة المتخصصة في منتوجات الرستاق، لا تقدر قيمة منتوجاتها بكميتها بل بجودتها وأصالتها. ونتيجة لذلك، وضعنا سؤالا بصيغة مغايرة في الاستمارة، وهو: هل الإنتاج الذي تحققه التعاونية كاف؟.

وقد عبرت 27,6 % من التعاونيات المبحوثة أن الإنتاج الذي تحققه كافيا، بينما عبرت 10,3 % منها أن الإنتاج يرتبط بمواكبة مباشرة لحجم مبيعاتها، في حين تبقى 62,1 % دون مستوى تحقيق الإنتاج المطلوب لعدة أسباب. ومن هنا يستخلص أن حجم الإنتاج لا يرتبط فقط بالإمكانيات البشرية والتقنية والمالية والتنظيمية المحددة للإنتاج، ولكن أيضا بقدرة التعاونية على إيجاد منافذ لتسويقه.

من خلال دراسة إشعاع تسويق منتوجات التعاونيات المبحوثة حسب المستويات الترابية، تبين أن جميع التعاونيات المبحوثة تنطلق مسارات تسويق منتوجاتها من المستوى المحلي، أي ابتداء من نقط الإنتاج أو نقط تجميع الإنتاج مرورا بالأسواق المحلية. بينما تصل نسبة التعاونيات المبحوثة التي تسوق منتوجاتها على مستوى الإقليم والجهة إلى 75,9 %،

في حين لا تستطيع تسويق منتوجاتها على المستوى الوطني سوى 31 % من التعاونيات المبحوثة[680].

ويرتبط إشعاع تسويق التعاونيات لمنتوجاتها في مختلف الأسواق بعوامل معقدة ومركبة، لكن يبقى أهمها، حسب تردد المستجوبين، هو مدى قدرة التعاونية على توفير وسيلة نقل المنتوج، وإمكانيات تخزينه في عين المكان خلال فترة التسويق، إضافة إلى مدى إقبال المستهلكين على منتوجها لتغطية التكاليف المترتبة عن النقل إلى مناطق بعيدة، كما أن هناك تعاونيات لا تضطر لبيع منتوجاتها خارج مكان إنتاجها أو تجميعها كتعاونيات الحليب.

فمن بين التعاونيات المبحوثة، تستعمل 69 % منها وسائل النقل لتسويق المنتوج، إلا أن نوع حيازة هذه الوسيلة مختلف، إذ أن 10,4 % منها لها وسيلة نقل في ملكيتها، في حين تستعمل 58,6 % منها وسيلة نقل مكتراة[681].

وفي الوقت الذي يشكل فيه البحث عن الأسواق وكسبها، تحديا أمام المنتوجات الرأسمالية والتضامنية على حد سواء، بفعل تصاعد المنافسة، لا نجد أي تعاونية من بين المبحوثة، تتوافر على دراسة حول الأسواق، رغم وجود قوة الطلب على منتوجاتها، بل وتجد هذه التعاونيات صعوبة في الوصول إليها بفعل محدودية امتلاكها لوسائل نقل خاصة بها، وضعف انخراطها في توظيف قنوات بديلة للتسويق كالمعارض والتسويق الالكتروني.

تشكل المعارض، بمختلف مستوياها الترابية (محلية، إقليمية، جهوية، وطنية، دولية)، أهم قنوات لتطوير الفعل التعاوني، ليس فقط لترويج وتسويق المنتوجات المجالية، ولكن أيضا، لتطوير قدرات العارضين في نقل الخبرات والمعارف، والتمرين على تقنيات التسويق والتواصل، مما تتولد عنه شروط الإبداع والابتكار. وإذا كانت التعاونيات المبحوثة تصل مشاركتها في المعارض المحلية والجهوية نسبة 65,5 %، فإن هذه النسبة تنخفض إلى 37,9 % بالنسبة للمشاركة في المعارض الوطنية، لتصير المشاركة في المعارض الدولية إلى 10,3 %، لكون المشاركة في هذه الأخيرة، تخضع لمعايير حصول التعاونية على شهادة الجودة والسلامة الصحية، وتوفر منتوجاتها المجالية على شهادة المنشأ المحمية، وكذا قدرتها على الاستجابة للطلبات على المنتوج، وهو ما لا يتوفر لأغلب التعاونيات المبحوثة، إذ نجد أن منتوج عسل الزكوم وزيت زيتوت دير بني ملال هي التي يتوفر على علامة البيان الجغرافي المحمي بالمنطقة[682].

إن ولوج المعارض لا تعترضه عوامل الاستجابة لمعايير الجودة والالتزام بالقوانين المنظمة للقطاع فقط، ولكن أيضا يخضع للعلاقات الزبونية والولاءات المحددة بمواقع التعاونيات بالنسبة لمراكز القرارات على المستوى المحلي، فقد عبرت 17,2 % من مجموع التعاونيات المبحوثة أن صعوبة ولوج المعارض يرتبط بوجود علاقات زبونية في إعداد لوائح التعاونيات التي ستشارك في المعارض وإقصاء بعضها، بينما أكدت 41,4 % أن صعوبة ولوج المعارض يعزى إلى إثقال كاهل التعاونيات بالمصاريف، في وقت قد لا تغطي حجم مبيعاتها في تلك المعارض للمصاريف.

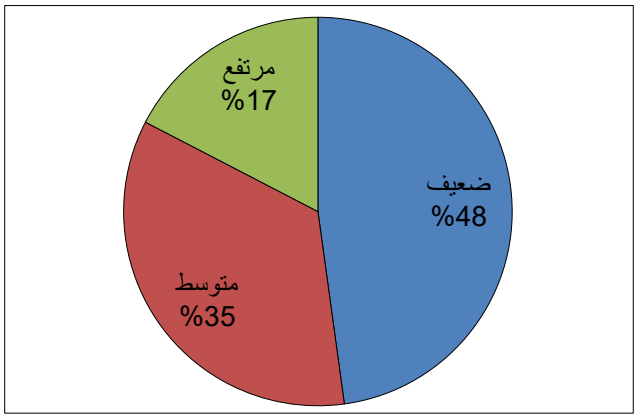
ولتقييم مساهمة المعارض، بمختلف مستوياتها الترابية، في تسويق منتوجات التعاونيات المبحوثة، حاولنا استقصاء آراء العارضين حول الإقبال على منتوجاتهم بالمعارض، وذلك بتحديد ثلاث مستويات.

680- بحث ميداني، 2017.

681- بحث ميداني، 2017.

682- حددت وزارة الفلاحة والصيد البحري، في إطار استراتيجية مخطط المغرب الأخضر، ثلاث علامات لترميز المواد الغذائية والمنتوجات الفلاحية والبحرية، وهي: علامة الجودة الفلاحية، البيان الجغرافي، تسمية المنشأ. بموجب قانون 25.06 الصادر عن ظهير 1.08.56 بتاريخ 23 ماي 2008.

مبيان رقم (31): تقييم مستويات إقبال الزبناء على منتوجات التعاونيات بالمعارض



المصدر: بحث ميداني، 2017

يتبين مدى ضعف الإقبال على منتوجات التعاونيات بالمعارض، إذ عبرت 48 % من التعاونيات المبحوثة أن الإقبال على منتوجاتها بالمعارض يكون ضعيفا، بينما عبرت 17 % منها أن الإقبال يكون مرتفعا. وقد استخلصنا ثلاثة عوامل تفسير هذه الوضعية، ترددت على الشكل التالي:

جدول رقم (51): العوامل المفسرة لمستوى إقبال الزبناء على منتوجات التعاونيات بالمعارض

العناصر	الحصيص	الحصيص المتراكم	التردد	التردد المتراكم	نسبة التردد
شكوك المستهلك	21	21	0,45	0,45	44,7
جودة المنتوج	18	39	0,38	0,83	38,3
الأسعار	8	47	0,17	1	17

المصدر: بحث ميداني، 2017

يلاحظ أن عامل شكوك المستهلكين حول جودة المنتوجات المعروضة يتردد بنسبة 44,7 %، وهو ما يمكن ربطه بانتشار أساليب الغش، وبطء ترميز المنتوجات المجالية، مما يجعل الزبناء غير مطمئنين ويتعاملون بحذر مع هذه المنتوجات، وحتى أولئك الذين يحملون مواقف دعم الشراء التضامني. بينما يتردد عامل جودة المنتوج بنسبة 38,3 %، وهو ما يؤكد ضعف فعالية مراقبة شروط إنتاج بعض المنتوجات المجالية ومصدرها المجالي. أما الأسعار فتحتل المرتبة الأخيرة ضمن العوامل التي تتحكم في الإقبال على منتوجات التعاونيات، وذلك بنسبة تردد 17 %. فارتفاع سعر المنتوج التعاوني يعود إلى التكلفة الزمنية لإنتاجه والمواد الأولية المستعملة، وإلى جودته العالية المستمدة من الأصالة والإتقان، إلا أن ضعف القدرة الشرائية للفئات التي ترتاد المعارض، ارتباطا بأماكن إقامتها، يجعل الإقبال عليها ضعيفا.

وقد تبين أن التعاونيات المحلية لم تدمج بعد الوسائل التكنولوجية في عمليات التسويق، رغم إطلاق أربعة مواقع للتسويق منذ 2013 من طرف "مغرب تسويق". إذ تبين أن 64,3 % لا تستعمل شبكة الانترنيت بتاتا في ترويج وبيع منتوجاتها. بينما تلجأ 28,6 % منها إلى توظيف مواقع التواصل الاجتماعي لترويج منتوجاتها وخدماتها، ولكن بطريقة غير منتظمة. لتبقى 7,1 % فقط هي التي تستعمل المواقع المتخصصة في التسويق الالكتروني.

وفي ظل هيمنة طرق البيع المباشر، أمام ضعف حصيلة تطوير الترويج والتسويق عبر المعارض، وبطء الانخراط في التسويق الالكتروني، وعدم فتح محلات تجارية لتسويق منتوجات التعاونيات بالمنطقة، أو تخصيص أروقة البيع لهذه المنتوجات في الأسواق الممتازة والمساحات الكبرى بمدينة بني ملال، فإن إشكالية التسويق لا زالت تعوز الفعل التعاوني

بالمنطقة، إذ يؤدي صعوبة تصريف الإنتاج إلى تدخل الوسطاء والسماسرة، مما يقلص هامش الربح عند المنتجين الأصليين، مما يفتح آفاقا حول توقف الأنشطة الإنتاجية للتعاونيات التي لم تستطيع إيجاد منافذ لتسويق منتوجاتها.

وربما بدأ يتشكل الوعي لدى الفاعلين على المستوى الإقليمي والجهوي بمحورية مرحلة التسويق في تطوير الاقتصاد التعاوني، ويظهر ذلك من خلال توقيع عدة اتفاقيات لدعم ترويج وتسويق المنتوجات المجالية كاتفاقية إحداث أرضية للخدمات اللوجستيكية لتثمين وترويج وتسويق المنتوجات المجالية بالجهة خلال سنة 2018.

3.3. حكامة التعاونيات لازالت تعيقها إكراهات تنظيمية ومالية بالدرجة الأولى

لا يتوقف دور التعاونيات في الإسهام في التنمية الترابية على تمكين المنخرطين من امتلاك بعض وسائل الإنتاج وتحسين وضعيتهم المعيشية والتخفيف من استغلالهم من طرف الوسطاء وأرباب الرساميل الكبرى، ولكنها أيضا قد تخلف تأثيرات إيجابية على المحيط المحلي، عبر نشر المعارف والمهارت وخلق شبكة العلاقات التي تساهم في تسهيل عملية التنسيق، والتحفيز على الإبداع. فعن طريق التعاونيات يمكن أن تنتشر بين الناس الأفكار الحديثة المتطورة ويتعودوا على ممارسة الديمقراطية والاهتمام بالبيئة وتحقيق جوانب متعددة للتنمية البشرية[683]. غير أن الحكامة الترابية المأمول أن تحققها التعاونيات يمكن رصدها من خلال تحقيق أهدافها.

من مجموع التعاونيات المبحوثة، تبين أن 69 % منها لم تحقق أهدافها، أي أن أكثر من ثلثي التعاونيات تعترضها مشاكل تحول دون تنفيذ برامجها، و20,7 % تعترضها مشاكل، لكنها استطاعت التغلب عليها نسبيا، في حين لا تواجه 10,3 % من التعاونيات المبحوثة أي مشاكل.

ولتحديد تباين حدة الإكراهات التي تعيق التعاونيات وقوة تأثيرها، قمنا بتصنيفها وتعداد ترددتها، وذلك وفق ما يبينه الجدول رقم 52.

جدول رقم (52): تردد الإكراهات التي تعيق أهداف التعاونيات المبحوثة

مشاكل التعاونيات	الحصيص	الحصيص المتراكم	التردد	التردد المتراكم	نسبة التردد
طبيعية	5	5	0,08	0,08	7,81
بشرية	8	13	0,13	0,20	12,50
مالية	14	27	0,22	0,42	21,88
تقنية	9	36	0,14	0,56	14,06
تنظيمية	25	61	0,39	0,95	39,06
بدون مشاكل	3	64	0,05	1,00	4,69

المصدر: بحث ميداني، 2017

1.3.3. الشروط التنظيمية تحد من حكامة التعاونيات

من خلال ترتيب تردد الإكراهات التي تواجه التعاونيات المبحوثة، تبين أن المشاكل التنظيمية تحتل المكانة الأولى بنسبة تردد 39,7 % من مجموع الترددات، وهو ما تفسيره العوامل التالية:

- **حداثة تأسيس التعاونيات:** نجد أن 78,9 % من مجموع التعاونيات التي تأسست بالجماعات الترابية لدير أطلس

[683]- **محمود منصور عبد الفتاح (2012):** معالم السياسة الاجتماعية للتعاونيات ودورها المأمول في التنمية المستدامة بدول المجلس، التعاونيات الخليجية تاريخ ومستقبل، سلسلة الدراسات الاجتماعية، عدد 73، الصادرة عن مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، الطبعة الأولى، ص. 13.

بني ملال الشمالي، تعود إلى ما بعد سنة 2002، كما أن 31 % من التعاونيات المبحوثة تأسست بمبادرة من المؤسسات العمومية، وهذان العاملان يكشفان عن اللاتجذر التنظيم التعاوني- بمفهومه المعاصر- في المجتمع المحلي، وهو ما ينعكس على تدني وعي المتعاونين بمفهوم التعاونية ومهامها وإطارها القانوني واختصاصاتها، وهياكلها التنظيمية، ومحيطها المؤسساتي، وكذا استراتيجية العمل التعاوني...

- **تسيير أغلب التعاونيات على طريقة الجمعيات:** تبين أن 82,8 % من التعاونيات المبحوثة تشتغل بمكاتب تسيير مهيكلة على غرار الجمعيات، أي على شاكلة الرئيس، والكاتب العام، وأمين المال، ونوابهم..، ولا يشتغل بمؤسسة الإدارة ومسير أو مسيرين، ولجنة الرقابة سوى 17,2 % من مجموع التعاونيات المبحوثة[684]. وبالنتيجة تظهر قدرات التعاونيات ضعيفة في التدبير الإداري والمالي والمحاسباتي، وفي خلق وتطوير علاقات التواصل والتنسيق بين باقي الفاعلين، إضافة إلى ضعف الإسهام في إيجاد قنوات التسويق.
- **ضعف عقد الشراكات:** يلاحظ أن 31 % من التعاونيات المبحوثة فقط هي التي استطاعت ربط اتفاقيات شراكة مع مختلف الفاعلين، وتمثل منها تعاونيات الخروب والزيتون نسبة 66,7 %. وإذا كانت هذه النسب تبين أهمية القطاع الفلاحي بالمنطقة، فإنها تبرز كذلك ضعف ديناميات تنسيق التعاونيات المحلية وانخراطها في اتفاقيات الشراكة.
- **ضعف مستويات التشبيك:** يحيل التشبيك إلى دخول التعاونيات في الاتحادات التعاونية بهدف الاستفادة من مزايا التعلم الجماعي وتبادل الموارد وتقليل التكاليف، إضافة خلق إحساس بالتضامن والدعم المعنوي والنفسي، مما قد يؤدي إلى تعزيز القرب التنظيمي ورفع من حظوظ التنسيق، كما يمكن استقطاب الموارد المالية من خلال الاستفادة من الدعم المالي الموجه نحو خلق وتعزيز الشبكات.

ويسجل في هذا الصدد أن نسبة انخراط التعاونيات المبحوثة في الاتحادات التعاونية الجهوية لا يتجاوز 30,3 %، مع أن جهة بني ملال خنيفرة عرفت تأسيس ثلاثة اتحادات تعاونية[685].

في الحقيقة ترتبط العوامل التنظيمية ارتباطا قويا بالقوانين المهيكلة للقطاع وبكفاءة الموارد البشرية.

2.3.3. الإكراهات المالية تعيق تطوير مشاريع التعاونيات

تحتل الموارد المالية المرتبة الثانية ضمن تراتبية الإكراهات التي تواجه التنظيم التعاوني بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي، وذلك بنسبة تردد بلغت 21,9 %. ولعل محدودية إسهامات الحصص الاجتماعية، وعدم مراكمة الفوائض أو ضعف قدرة التعاونيات على استثمارها في توسيع مشاريعها، من أبرز العوامل التي تحد من تطوير التعاونيات المبحوثة لأنشطتها. ويمكن إبراز ذلك من خلال مظهرين:

- **المظهر الأول:** ضعف الأرصدة المالية التداولية للتعاونيات يحول دون التزام المتعاونين بتقديم أو بيع منتوجاتهم للتعاونية؛ فأمام غياب سيولة نقدية لدى التعاونيات تمكنها من الأداء الفوري للمتعاونين مقابل منتوجاتهم وخدماتهم، يترتب عنه ذلك خيارين:

- الأول: لجوء المتعاونين إلى بيع منتوجاتهم لأصحاب المعامل والوسطاء دون الاكتراث للامتيازات التي توفرها التعاونية كتوزيع الفائض وزيادة الحصص والادخار...

---

[684]- بحث ميداني، 2017.

[685]- بحث ميداني، 2017.

- الثاني: لجوء التعاونيات إلى الحصول على تسبيقات مالية من أصحاب المعامل والوسطاء مقابل ضمان منتوج التعاونية وفق الثمن الذي يفرضه هؤلاء، وفي هذه الحالة يلجأ بعض الوسطاء إلى استعمال رخصة استغلال التعاونية لتسويق المنتوج لصالحهم[686].

- **المظهر الثاني:** استثمار التعاونيات للفوائض في تطوير أنشطتها: في الواقع نجد أن التعاونيات لا تعاني من قصور التفكير في توسيع مشاريعها وتطويرها، انطلاقا من إعادة استثمار فوائضها المالية، ولكنها تجد صعوبات في خلق تراكمات مالية تمكنها من ذلك. فقد أكدت 72,4 % من التعاونيات المبحوثة أنها تمتلك فكرة حول تطوير أنشطتها وتوسيع مشاريعها نحو تثمين منتوجاتها محليا والتحكم في مختلف مساراتها الإنتاجية، لكنها لا تستطيع مراكمة الفوائض لتحقيق ذلك. كما أن 20,7 % من مجموع التعاونيات المبحوثة قامت بتجارب توسيع مشاريعها، لكنها واجهت عوائق مالية.

إن صعوبة خلق تراكمات مالية، القمينة بإعطاء دفعة للتعاونيات، لتوسيع أنشطتها وتطوير مشاريعها لتمتد نحو الاستفادة من جميع المراحل الممكنة التي تمر منها منتوجاتها وخدماتها، يضعها فيما يشبه دائرة الفقر المغلق، بحيث لا يمكن أن تتجاوز هذا الوضع دون الدفعة الكبرى، الذي يمكن أن تتيحها لها الولوج إلى التمويل البنكي، ولكن بشروط تفضيلية لا تستهدف الربح، إضافة إلى الإعفاءات الضريبية، والمشاركة في الصفقات العمومية.

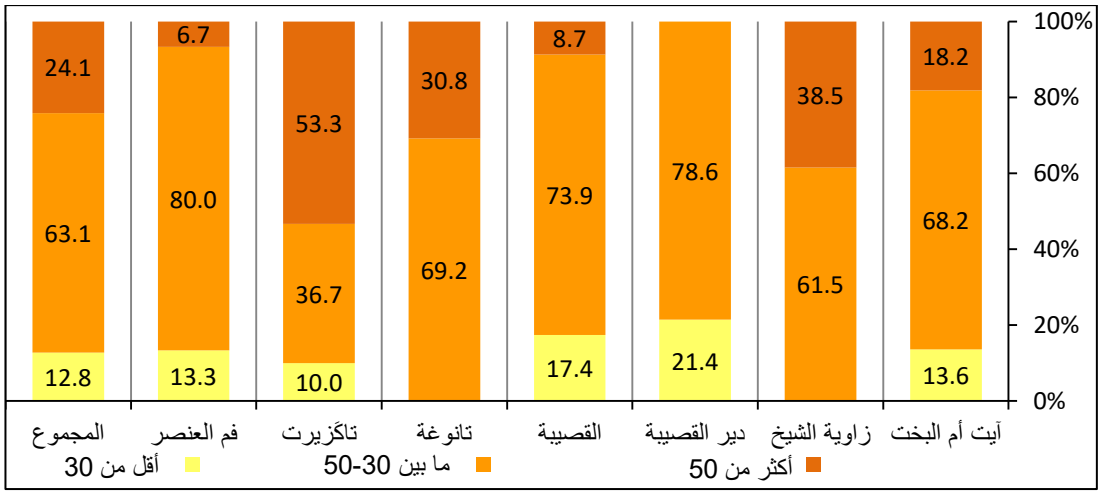
3.3.3. الموارد البشرية قوة محركة للاقتصاد التعاوني لكنها ضعيفة التكوين

تتيح دراسة الخصائص الكمية والنوعية للموارد البشرية للتعاونيات المبحوثة، استجلاء أحد أهم العناصر الكاشفة عن الإمكانيات التي تتحكم في الأداء التنموي لهذه المنظمات في مجالاتها الترابية، سواء في إسهامها في حل بعض المشاكل الاجتماعية والاقتصادية المحلية، أو في تعزيز الحكامة الترابية.

1.3.3.3. الفئات العمرية لمجالس إدارات التعاونيات

تشير الفئات العمرية للمكاتب المسيرة للتعاونيات إلى رصد تجدد الموارد البشرية لهذه المنظمات، والطاقات الإنتاجية التي تختزنها.

مبيان رقم (32): توزيع فئات الأعمار لأعضاء المكاتب المسيرة للتعاونيات المبحوثة



المصدر: بحث ميداني، 2017

[686]- وكالة التنمية الاجتماعية، بني ملال، 2017.

تهيمن الفئة العمرية ما بين 30-50 سنة على مجالس تسيير التعاونيات بنسبة 63,1 % من مجموع أعضاء مجالس التعاونيات المبحوثة، لكنها تسجل ارتفاعا يصل أقصاه في الجماعة الترابية لفم لعنصر بنسبة 80 %، في حين تنخفض إلى أدنى مستوى بنسبة 36,7 % بالجماعة الترابية لتاكَزيرت. وبالمقابل لا تمثل الفئة العمرية أقل من 30 سنة سوى 12,8 %، أما الفئة العمرية أكثر من 50 سنة فتمثل 24,1 %.

إن الضعف الذي سجلته تمثيلية الفئة العمرية أقل من 30 سنة في مجالس تسيير التعاونيات، ربما يمكن تفسيره بعزوف الشباب عن ممارسة الأنشطة الفلاحية، خاصة وأن التعاونيات الفلاحية تمثل بالمنطقة 74,3 %، كما أن هذه الفئة تظل أقل ارتباطا بمجالاتها، إما بفعل متابعتها الدراسة أو بحثا عن الشغل خارجها. أما هيمنة الفئة العمرية ما بين 30 و50 سنة فيمكن تفسير ارتفاع تمثيليتها بتوفر هؤلاء على حد أدنى من وسائل الإنتاج تمكنهم من الارتباط بالمكان والانخراط في العمل التعاوني وفق مهنهم، بهدف تطوير وسائل إنتاجهم ومداخلهم.

ومع ذلك، يشكل هيمنة الشباب والكبار بنسبة 79,9 %، على قيادات التعاونيات مؤشرا على العمر الطموح والقادرة على الإنتاج والابتكار. فهل مستوياتها الثقافية تمكنها من ذلك؟.

2.3.3.3. الوضعية الثقافية لمجلس إدارة التعاونيات

تشير الوضعية الثقافية للمكاتب المسيرة للتعاونيات إلى مستويات كفاءات مواردها البشرية المكلفة بالتسيير والتدبير، وإلى مدى الاستعداد للالتزام بمبادئ التعاون. فثمة ترابط قوي بين المستوى الدراسي والالتزام التعاوني، إذ أن المستوى الدراسي يحيل إلى القدرة على تدبير وتسيير شؤون التعاونية، كما أن ممارسة العمل التطوعي يزداد ويتقوى ويستمر مع ازدياد المستوى الدراسي للفرد المتعاون، لأنه تعبير عن وعي وثقافة.

جدول رقم (53): المستوى التعليمي لأعضاء مكاتب التعاونيات المبحوثة

المستوى الدراسي / الجماعة	بدون		ابتدائي		إعدادي		تأهيلي		عالي		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
آيت أم البخت	3	13,6	8	36,4	5	22,7	6	27,3	0	0	22	10,8
زاوية الشيخ	7	53,8	3	23,1	3	23,1	0	0	0	0	13	6,4
دير القصيبة	3	7,1	9	21,4	15	35,7	15	35,7	0	0	42	20,7
القصيبة	8	34,8	3	13	6	26,1	4	17,4	2	8,7	23	11,3
تانوغة	7	53,8	1	7,7	3	23,1	2	15,4	0	0	13	6,4
تاكَزيرت	29	48,3	10	16,7	10	16,7	10	16,7	1	1,7	60	29,6
فم العنصر	4	13,3	9	30	8	26,7	9	30	0	0	30	14,8
المجموع	61	30	43	21,2	50	24,6	46	22,7	3	1,5	203	100

المصدر: بحث ميداني، 2017

يلاحظ أن 51,2 % من مجموع أعضاء مجالس إدارة التعاونيات المبحوثة لا يتجاوز مستواهم الدراسي المرحلة الابتدائية. أما أعضاء المكاتب الذين يتوفرون على المستويات الثانوي الإعدادي والتأهيلي، فيمثلون 47,3 %. في حين لم يلج مستوى التعليم العالي إلا 1,5 % من مجموع أعضاء مجالس إدارة التعاونيات المبحوثة.

إن ربط ضعف الإنتاج التعاوني بالمستوى الدراسي للمكاتب المسيرة للتعاونيات، قد يجد تفسيره في ارتفاع معدل

الأمية وتدني المستويات التعليمية للمسيرين، وهذا لا ينعكس على الإنتاج في حد ذاته، ولكن أيضا على مستوى التسيير والبحث عن الأسواق وإنتاج شراكات مع مختلف الفاعلين وكذلك على قدرات التواصل مع السكان والمنخرطين.

3.3.3.3. عدد المنخرطين يهيمن عليه الذكور

يدل عدد المنخرطين على أهمية تجاوب التعاونيات مع قضايا الساكنة المحلية،أي هو تعبير عن نشاط وديناميةالتعاونيات في إنتاج السلع والخدمات الاقتصادية والاجتماعية وتوزيعها بعدالة وشفافية، إضافة إلى أنه يعكس قدرتها التواصلية مع السكان.

جدول رقم (54): توزيع المنخرطين بالتعاونيات المبحوثة حسب الجماعات الترابية المدروسة

الجنس / الجماعة	الذكور		الإناث		المجموع	
	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)
آيت أم البخت	310	14	16	0,7	326	14,7
زاوية الشيخ	0	0	57	2,6	57	2,6
دير القصيبة	747	33,6	63	2,8	810	36,5
القصيبة	0	0	58	2,6	58	2,6
تانوغة	68	3,1	9	0,4	77	3,5
تاكَزيرت	443	19,9	29	1,3	472	21,2
فم العنصر	390	17,6	32	1,4	422	19
المجموع	1958	88,1	264	11,9	2222	100

المصدر: بحث ميداني، 2017

بلغ عدد المنخرطين بالتعاونيات المبحوثة 2222 منخرطا، أي بمعدل 76,6 منخرطا للتعاونية الواحدة، وإذا عممنا هذا المعدل على مجموع التعاونيات البالغ عددها 105 بالمجال المدروس، نحصل على 8083 منخرطا في العمل التعاوني، أي ما يمثل 10 % من مجموع ساكنة المجال المدروس التي تتعدى أعمارها 19 سنة. وهذا مؤشر إيجابي إذا ما قورن بنظيره الوطني الذي بلغ 3,1 % من الساكنة النشيطة، وبعتبة الإقلاع كما حددها التحالف التعاوني الدولي في 6 %[687]. ويمكن أن تظهر تأثيراته على الإدماج الاجتماعي للساكنة المحلية، والإدماج الترابي للمجالات التي تنتمي إليها.

أما على مستوى النوع، فتمثل المرأة 11,9 % من المنخرطين، إلا المجال الحضري يسجل نسبا أعلى، حيث بلغ تركز النساء المنخرطات في مدينة القصيبة ومدينة زاوية الشيخ نسبة 43,6 % من مجموع المنخرطات في التعاونيات المدروسة، ربما لملاءمة بعض المهن لانخراط المرأة في تطويرها كصناعة النسيج والحلويات..، على عكس المجال القروي الذي يهيمن فيه العنصر الذكوري على الأنشطة التعاونية بحكم سيادة التعاونيات الفلاحية.

4.3.3. العوامل التقنية لم تتخلص من الثقل التقليدي

تحتل العوامل التقنية المرتبة الثالثة ضمن تردد الإكراهات التي تعيق التعاونيات المبحوثة بنسبة 14,1 %. وإذا كانت هذه الأهمية تكشف عن محورية العوامل التقنية في نهوض التعاونيات بوظائفها بالمنطقة، فإنها تبرز مدى ضعف تجويدها وتطويرها. ويمكن تشخيص واقع حال الظروف التقنية للتعاونيات من خلال وسائل إنتاجها وطبيعة ملكيتها

687- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني رافعة لنمو مدمج، تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إحالة ذاتية رقم 19/2015، ص. 61.

وأنواع الوسائل والتقنيات المستعملة في الإنتاج والتسويق.

تختلف وسائل الإنتاج المستعملة من تعاونية لأخرى حسب نوع القطاع الذي تنتمي إليه والنشاط الذي تمارسه، إلا أن يمكن تصنيف هذه التقنيات إلى ثلاثة فئات، كما يمثل الجدول 55.

جدول رقم (55): تصنيف التقنيات المستعملة في الإنتاج من طرف التعاونيات المبحوثة حسب الجماعات الترابية المدروسة

نوع التقنية / الجماعة	تقليدية		عصرية		مختلطة		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
آيت أم البخت	1	33,3	0	0	2	66,7	3	10,3
زاوية الشيخ	0	0	1	50	1	50,0	2	6,9
دير القصيبة	0	0	0	0	6	100	6	20,7
القصيبة	3	100	0	0	0	0	3	10,3
تانوغة	1	50	1	50	0	0	2	6,9
تاكزيرت	5	55,6	2	22,2	2	22,2	9	31
فم العنصر	0	0	0	0	4	100	4	13,8
المجموع	10	34,5	4	13,8	15	51,7	29	100

المصدر: بحث ميداني، 2017

لم تتخلص التعاونيات بعد من استعمال تقنيات وأدوات التقليدية، إذ يلاحظ أن 34,5 % من التعاونيات المبحوثة لا زالت تستعمل التقنيات والأدوات التقليدية في مختلف العمليات الإنتاجية، بينما نجد 51,7 % تعاني من عسر الانتقال نحو عصرنة أدواتها وتقنياتها، فسقطت بذلك في ازدواجية الوسائل والتقنيات المستعملة. بينما لم يتمكن من تطوير أدواتها وتقنياتها سوى 13,8 % من التعاونيات المبحوثة.

أما من حيث الوضعية القانونية لملكية وسائل الإنتاج، فقد تبين أن 58,6 % من التعاونيات المبحوثة تتوفر على عقار عبارة عن ملك خاص، مقابل 31 % التي حصلت على العقار عن طريق الكراء، بينما لا تتوفر 10,3 % من مجموع التعاونيات المبحوثة على أي عقار[688].

[688]- بحث ميداني، 2016.

خاتمة الفصل الثالث

ركز تحليلنا لإشكالية التنمية ومستوياتها بالمجال المدروس، على تفسيرها بناء على تنسيق الفاعلين، افتراضا منا أن هذا الأخير، يشكل الركيزة الأساسية التي تقوم عليه المقاربة الترابية للتنمية، ويتحدد بالقرب الترابي الذي يشمل القيم والمعايير والقواعد المحلية المشتركة، والأطر القانونية والمؤسسات التي تجعل الإشكاليات الترابية مشتركة، وتفرض الالتفاف حول غاية موحدة لإيجاد حلول لها.

وقد تم التركيز على فئتين من الفاعلين (المنتخبين ومنظمات الاقتصاد الاجتماعي)، وتبرير هذا الاختيار استنادا على موقعهما في النسق العام للفاعلين في بناء التراب، تبعا لأطروحة وظيفة القرب في تشكيل التنسيق والتحكم فيه، ولكن، دون تغييب لأهمية الفاعلين الإداريين والخواص من دائرة التحليل.

ارتكز تحليل محددات تنسيق الفاعلين على أربع فئات كبرى، وهي:

- القيم الثقافية الموروثة عن العمليات التاريخية لبناء التراب، التي امتزج في إنتاجها القرب الجغرافي والسلالي والهوياتي التي نسجت في شكل قيم وقواعد ومعايير وتمثلات محلية مشتركة.
- الأطر والمراجع القانونية التي تحدد اختصاصات الفاعلين وأدوارهم، والإمكانيات والإجراءات التي تتيحها للتنسيق.
- الانتماء المهني والمؤسساتي والتنظيمي والإديولوجي.
- المستويات التعليمية للفاعلين التي تحدد قدراهم على الاستيعاب والتواصل والإبداع.

وإذا كان من الصعب ترتيب أولوية فئة العوامل التي تتحكم في التنسيق، فإن بطء التحول نحو تبني خيارات الحداثة، ولكن على قاعدة الموروث المحلي، أدى إلى إنتاج مواقف مترددة وانتشار الشك وعدم اليقين حول مسألة التنمية وسبل تحقيقها.

وهكذا نرصد أن الجماعات الترابية ومنظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تتجاوب مع التشريعات والقوانين التي تنص على حكامة الفعل الترابي، ونلمس ذلك من خلال تبني أسلوب الشراكة والتعاون والمشاركة في إنتاج السياسات العمومية، ولكن مع ذلك، تظل النتائج المحققة لا تعكس مستويات تطلعات التنمية الترابية، مما يحيل إلى وجود عوائق في مراحل التنزيل بالأساس.

- **على مستوى الجماعات الترابية:** يلاحظ تجاوب واضح بين المجالس المنتخبة والقانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات الترابية، خاصة على مستوى إنتاج مخططات تشاركية، وخلق الآليات التشاركية للحوار والتشاور، وأجهزة تنفيذ المشاريع وآليات الشراكة والتعاون.

وعند تحليلنا لكيفية إنتاج المخططات التشاركية، نسجل ضعف مشاركة السكان، كما أن مقترحاتها لا تتجاوز تطوير البنية التحتية كشق الطرق والمسالك لفك العزلة والتزود بالماء الصالح للشرب والكهرباء والرفع من التجهيزات التعليمية والصحية وتطوير أدائها، وإذا كانت هذه الملاحظة تؤكد أن هذه الجماعات الترابية لازالت تعاني خصاص في هذه المكونات، فإن التشخيص لم يستطع أن ينفذ إلى الإشكاليات الأكثر تعبيرا عن الترابية المحلية، بما تعكسه هذه الأخيرة من مضامين الهوية الترابية للمجالات الترابية المعنية بالتشخيص، وقد انعكس اقتصار التشخيص على الحاجيات دون إبراز الخصوصيات المحلية المتحكمة في الاتجاهات التطورية للجماعات الترابية، والأدوار التي يمكن أن تؤديها في محيطها، على صياغة توجهات استراتيجية لكل جماعة، وعلى نوع المشاريع ومدى ملاءمتها للمجالات الترابية

الحاملة لها. ولا شك أن المستويات التعليمية للمنتخبين والفئات العمرية المهيمنة ومقاربة النوع، والأدوات والمنهجيات الموظفة لها انعكاسات على بلورة إشكاليات ترابية حقيقية في شكل مقترحات، بناء على شرط استيعاب فلسفة ومنهجية المقاربة التشاركية، وقدرتها و إرادتها على توظيفها لصياغة وهيكلة مشاريع استراتيجية محلية تعبر عن الهوية الاجتماعية المحلية، وتستجيب لطلبات مختلف الفئات، وتعكس البعد الاجتماعي في السياسات العمومية.

وبالرغم من محدودية عمليات التشخيص والبرمجة وعدم ملاءمتها مع الموارد المالية للجماعات الترابية، إلا أن المشاريع المبرمجة في المخططات الجماعية للتنمية تحققت بنسبة 62,4 %، وإن كان أثرها يظهر في تراجع الفقر المتعدد الأبعاد من 32,1 % سنة 2004 إلى 14,4 % سنة 2014، فإن نتائجها كانت لتحقق أكثر لو التزمت بالمراحل العلمية للتخطيط تبعا لمضامين المقاربة الترابية، لما لذلك من ملائمة المشاريع المقترحة مع التطور الترابي للجماعات الترابية.

وبالنظر إلى محدودية الإمكانيات المالية للجماعات الترابية، يمكن الاستنتاج دور الانخراط في الاتفاقيات الشراكة مع مختلف الفاعلين لتحقيق هذه الغايات. إذ يحيل تنوع وتعدد الفاعلين الذين أبرمت معهم اتفاقيات شراكة على قدرة المنتخب المحلي على بلورة سياسات عمومية محلية قائمة على التشاور والمشاركة والتضامن والحوار، وهو ما يظهر أيضا تحول سلوك المنتخب المحلي نحو تبني فعلي لمبادئ المقاربة الترابية للتنمية.

- **على مستوى منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:** من المفروض أن يشكل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني القاطرة التنموية في هذه المنطقة، من منطلق عدد المنظمات، وبفعل ارتكاز أنشطته على القيم الترابية المحلية، وضعف قاعدة اقتصاد السوق بالمنطقة، إلا أن ما يلاحظ هو ضعف الانخراط الفعال في هذا القطاع، وبالتالي محدودية وقعه على التنمية المحلية.

ومن خلال تحليل العوامل المحددة للتنسيق بين هذه الفئة من الفاعلين، يظهر أن الانتماء الترابي والجغرافي يلعب دورا أساسيا في تأسيس هذه المنظمات، وينعكس ذلك في أسماء المنظمات وامتداداتها المجالية على وحدات صغرى كالحي والدوار، غير أن دوافع تأسيس هذه المنظمات، وإن صرحت أنه ذاتي بنسبة 65,5 %، إلا أنه يظل مفروض من الخارج، بفعل موازاة ارتفاع تاسيس منظمات جديدة مع مناسبات سياسية وتشريعية. وهذا يعني أنها لم تتأسس بناء على إشكالية محلية فرض حلها ذلك.

وقد استند قياس حكامة الجمعيات على مدى مستوى علاقاتها بمختلف الفاعلين، وإسهامها في إنتاج السياسات العمومية المحلية من خلال مشاركتها في صياغة المخططات التشاركية للجماعات الترابية تشخيصا وتتبعا وتقييما، واقتراح إدراج نقط في جداول أعمال الدورات، والدخول في شراكات مع مختلف الفاعلين.

وقد سجل ضعف علاقات التنسيق بينها وبين مختلف الفاعلين الإداريين، لكنها قوية مع باقي المجتمع المدني والمنتخبين، وربما يشكل القرب الترابي العامل الموحد للرؤى حول الإشكاليات المشتركة.

كما تبين أن مشاركة الجمعيات في التشخيصات التشاركية بنسبة 44,8 %، وتتبعها وتقييمها للمخططات الجماعية بنسبة 37,9 %، والدخول في شراكات بنسبة 79,3 %، وهذا يبرز مدى دينامية حكامة الجمعيات، ولكن مع ذلك، يظل تأثيرها في الميدان خافتا، نظرا لوجود عوامل أخرى تكبح القيام بوظائفها التنموية، وفي مقدمتها افتقارها للوسائل المالية اللازمة، واقتصار دورها في صنع القرارات المحلية على الاقتراح دون التقرير، ولكن أيضا نتيجة عدم تحول الجمعية إلى مؤسسة قائمة الذات على مستوى التسيير الإداري والمالي، والانخراط في قنوات التواصل والتشبيك.

أما التعاونيات فإن ارتكازها على المنتوجات المجالية، التي تسجل حضورا بارزا في المنطقة، فإنها، وبالرغم من ضعف الإنتاج ل 62,1 % من التعاونيات، فإن الإشكالية الحقيقية تتعلق بالتسويق، لأن 10,3 % من التعاونيات يظل إنتاجه رهين بالتسويق. ويعزى ضعف التسويق باقتصار إشعاع منتوجات 75,9 % من التعاونيات على المستوى الإقليمي، وضعف ولوجها للمعارض خاصة الجهوية والوطنية، يضاف إلى ذلك ضعف الإقبال على منتوجات التعاونيات في المعارض لأسباب شكوك المستهلك وتراجع الجودة وارتفاع أسعار المنتوجات.

ويلاحظ أن التعاونيات لا تواكب التسويق الالكتروني، إذ أن 28,6 % منها فقط تلجأ إلى توظيف مواقع التواصل الاجتماعي لترويج منتوجاتها وخدماتها، ولكن بطريقة غير منتظمة. لتبقى 7,1 % فقط هي التي تستعمل المواقع المتخصصة في التسويق الالكتروني.

وتحتل العوامل التنظيمية المرتبة الأولى ضمن إكراهات حكامة التعاونيات، وتتمثل في حداثة تأسيس أغلبها، وتسييرها على شاكلة الجمعيات وضعف عقد الشراكات ومستويات التشبيك. وهذه العناصر كلها ترتبط بالمستويات التعليمية والثقافية للمكاتب الإدارية والمجالس المسيرة وبالفئات العمرية المنخرطة في التعاونيات.

كما يحتل العامل المالي المرتبة الثانية ضمن الإكراهات المعرقلة لحكامة التعاونيات، ويتجلى في مظهرين:

- ضعف الأرصدة المالية التداولية للتعاونيات يحول دون التزام المتعاونين بتقديم أو بيع منتوجاتهم للتعاونية، مما يدفع المتعاونين إلى بيع منتوجاتهم للوسطاء دون الاكتراث للامتيازات التي توفرها التعاونية، أو لجوء التعاونيات إلى الحصول على تسبيقات مالية من الوسطاء مقابل ضمان منتوج التعاونية وفق أثمنة منخفضة.
- صعوبة خلق تراكمات مالية، القمينة بإعطاء دفعة للتعاونيات، لتوسيع أنشطتها وتطوير مشاريعها لتمتد نحو الاستفادة من جميع المراحل الممكنة التي تمر منها منتوجاتها وخدماتها، يضعها فيما يشبه دائرة الفقر المغلق، بحيث لا يمكن أن تتجاوز هذا الوضع دون الدفعة الكبرى، الذي يمكن أن تتيحها لها الولوج إلى التمويل البنكي، ولكن بشروط تفضيلية لا تستهدف الربح، إضافة إلى الإعفاءات الضريبية، والمشاركة في الصفقات العمومية.

وفي النهاية يستخلص أن تأسيس الجمعيات والتعاونيات لا يتأتى من قناعة محلية وترابية، ولا يبنى على معالجة إشكالية واضحة، وبالتالي يصبح الفعل الجمعوي والتعاوني تتجاذبه قوى القيم المتجذرة والمصالح الشخصية والولاءات لجهات وتنظيمات أخرى، مما يجعل هذه المنظمات تفتقر لتصور ورؤية ترابية واضحة يتهيكل حولها الفاعلين لتحويل الإمكانيات المحلية إلى موارد ترابية قادرة على إعطاء هوية لمجالاتها الترابية.

الفصل الرابع

مستويات تأهيل المجالات الترابية المدروسة والمحاور الإستراتيجية لتعزيز تنميتها

مقدمة:

يوجد ارتباط قوي ومعقد بين مستوى تأهيل التراب والحكامة الترابية واكتشاف وتنشيط الموارد الترابية. فإذا كانت الحكامة الترابية تشترط القرب في التنسيق بين الفاعلين، فإن أنماط التنسيق التي تربط الفاعلين تتيح إمكانيات اكتشاف الموارد الترابية، ومشاركتهم المتماسكة في مشروع التنمية الترابية[689]، وهذا يقتضي شرط تأهيل التراب بالبنيات التحتية وفك عزلته وإدماج التكنولوجية وتوفير شروط الإنتاج، كإجراءات ضرورية لتحويل الموارد المحتملة، سواء كانت عامة أو ذات خصوصية، والموجودة على شكل احتياطات كامنة أو افتراضية إلى موارد نشيطة[690].

وتبعا لذلك، فإن تحليل مستويات تأهيل المجال المدروس بالبنيات التحتية والتجهيزات الاجتماعية والاقتصادية والسوسوثقافية، يكشف عن نمط تنميته، وعن الشروط التي يوفرها تجهيزه لحمل مشروع التنمية الترابية.

ولذلك، فإن المحاور الإستراتيجية التي نقترحها، تشكل تفسيرا لخلاصات التشخيص إلى حلول ممكنة لتجاوز عوائق التنسيق وتثمين أمثل للمؤهلات والموارد، إذ من خلال تدبير هاتين الركيزتين يتشكل التراب وتتحقق تنميته.

I. مستويات تأهيل المجال مرآة عاكسة للحكامة الترابية ومحدد في تثمين الموارد الترابية

سنقدم في هذه الفقرة مستويات تأهيل الجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي من خلال تحليل خريطة الفقر المتعدد الأبعاد، لكونها تلخص الواقع الاقتصادي للساكنة، ولمدى تزويد مجالاتها الترابية بالبنيات التحتية وبالتجهيزات الاقتصادية، والاجتماعية، ومدى تأهيل المجالات الحضرية كي تقوم بوظائف أقطاب محلية للتنمية.

1. دينامية الفقر المتعدد الأبعاد يعكس حكامة الفاعلين المحليين ومستويات تأهيل المجال

تتيح خريطة الفقر المتعدد الأبعاد إمكانيات قراءة وتحليل الواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي لساكنة الجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي، فبالإضافة إلى كشفها عن الفقر النقدي، كمقياس لمستوى معيشة السكان، فهي تقدم مؤشرات دالة على التوزيع المجالي للبنيات التحتية وللخدمات الاجتماعية. وبتحليل دينامية الفقر المتعدد الأبعاد بالجماعات الترابية المدروسة، يمكن استخلاص مستويات تأهيل مجالاتها، وحكامة الفاعلين المحليين في تنسيق جهودهم من أجل تحقيق التنمية.

1.1. خريطة الفقر المتعدد الأبعاد بالمجال المدروس: قراءة في المكونات ومقارنات مجالية

انتقل معدل الفقر المتعدد الأبعاد بالجماعات الترابية المدروسة من 32,1 % سنة 2004 إلى 14,4 % سنة 2014، حيث تراجع عدد السكان الفقراء من 36527 نسمة إلى 18371 خلال نفس الفترة، ومع ذلك، لا يزال هذا المعدل مرتفعا مقارنة بجهة بني ملال خنيفرة التي تعد الأكثر فقرا في المغرب بمعدل 13,4 %، في الوقت الذي سجل 8,2 % على المستوى الوطني[691]. وهذا يبين أن الجماعات الترابية المدروسة تصنف ضمن المجالات الأكثر فقرا في المغرب.

689- **ROUX, E.; VOLLET, D.; PECQUEUR, B. (2006):** Coordinations d'acteurs et valorisation des ressources territoriales, Les cas de l'Aubrac et des Baronnies, Rev. économie rurale, Agricultures, alimentations, territoires, N° 293, p. 22.

690- **CAMPAGNE, P.; PECQUEUR, B.(2014):** op. cit.; p. 128.

691- المندوبية السامية للتخطيط، الإحصاء العام للسكان والسكنى، 2014 + النتائج الرئيسية لخريطة الفقر متعدد الأبعاد لسنة 2014، المشهد الترابي والدينامية.

جدول رقم (56): تطور الفقر المتعدد الأبعاد بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي ما بين 2004- 2014

			السنة	آيت أم البخت	زاوية الشيخ	دير القصيبة	القصيبة	تانوغة	تاكَزيرت	فم لعنصر	المعدل
معدل الفقر المتعدد الأبعاد %			2004	56,7	12,8	25,7	12,4	47,9	30,6	38,9	32,1
شدة حرمان الفقراء %				45,4	40,2	41,8	39,5	44,9	45,3	45,6	43,2
مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد %				25,8	5,2	10,8	4,9	21,5	13,9	17,8	14,3
معدل الفقر المتعدد الأبعاد %			2014	24	4	9,6	4,1	23,7	15,4	20,3	14,4
شدة حرمان الفقراء %				41,8	37,3	38,2	37,5	45,1	43,4	48,5	41,7
مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد %				10	1,5	3,8	1,5	10,7	5,6	9,9	6,1
الفقر حسب مصادر الحرمان %	التعليم		2014	46,8	52,1	55,05	51,4	49,8	46,1	47,3	49,8
	الصحة			8,9	21,7	10,1	23	7,6	13,2	4,1	12,7
	شروط الحياة	ولوج: الماء والكهرباء والصرف الصحي		27,2	16,9	22,8	16,2	25,2	22,6	27,1	22,6
		شروط السكن		17,1	9,3	12,05	9,4	17,5	18,1	21,5	15
توزيع أشكال الفقر %	الفقر النقدي وحده		2014	5,23	6,13	11,1	0,41	5,24	2,51	3,05	4,8
	الفقر المتعدد الأبعاد وحده			21,87	3,44	8,7	3,87	17,28	10,08	14,69	11,4
	النواة الصلبة للفقر (*)			2,12	0,54	0,9	0,2	6,42	2,79	5,63	2,7
معدل الفقر الإجمالي			2014	29,23	10,11	20,7	4,48	28,94	15,38	23,37	18,9

(*) تراكم الفقر النقدي والفقر المتعدد الأبعاد

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، الإحصاء العام للسكان والسكنى، 2004-2014

ويلاحظ تفاوت مجالي داخل المجال المدروس نفسه، حيث سجل بالوسط الحضري تراجعا من 12,6 % سنة 2004 إلى 4,1 % سنة 2014، مما يصنفه ضمن فئة 438 جماعة ترابية ومركز حضري بالمغرب التي سجلت معدلات الفقر المتعدد الأبعاد أقل من 5 %. أما بالوسط القروي المدروس، فلا يزال يسجل معدلات مرتفعة، رغم تراجعه من 40 % إلى 18,6 % ما بين سنتي 2004 و2014، لكنها متفاوتة نسبيا، إذ سجل بالجماعة الترابية لدير القصيبة 9,6 %، أي أنها تدخل ضمن فئة 300 جماعة ترابية ومركز حضري بالمغرب التي سجلت معدلات تتراوح ما بين 5 % و10 %. في حين سجلت الجماعة الترابية لتاكزيرت معدل 15,4 %، مما جعلها تصنف ضمن فئة 447 جماعة ترابية ومركز حضري التي سجلت معدلات الفقر المتعدد الأبعاد تتراوح بين 10 % و20 %. وسجلت الجماعة الترابية لفم العنصر 20,3 %، والجماعة الترابية لتانوغة 23,7 % والجماعة الترابية لآيت أم البخت 24 %، أي أنها تدخل ضمن فئة 274 جماعة ترابية ومركز حضري التي سجلت معدلات تتراوح ما بين 20 % و30 %. ولم يسجل أي معدل للفقر المتعدد الأبعاد بالجماعات الترابية المدروسة في ضمن فئة 30 % فأكثر، والتي تشمل 224 جماعة ترابية ومركز حضري بالمغرب[692].

إن ما يتأكد من هذه المقارنات هو تفاوت مجالي لتوزيع الفقر المتعدد الأبعاد بالمجال المدروس. لكنه يظل ظاهرة قروية بالأساس، مما يحيل إلى ضعف البنية التحتية والخدمات الاجتماعية وشروط الحياة التي تشكل مصادر الحرمان المتظافرة في إنتاجه.

692- المندوبية السامية للتخطيط، النتائج الرئيسية لخريطة الفقر متعدد الأبعاد لسنة 2014، المشهد الترابي والدينامية، ص. 4.

ومن خلال تفكيك الفقر المتعدد الأبعاد، حسب مصدر الحرمان، تبين أن الحرمان من التعليم يساهم لوحده بمعدل 49,8 %. ورغم أنه يبقى أقل من المعدل الوطني الذي سجل 55,3 %[693]، إلا أن الجماعة الترابية لدير القصيبة تسجل أعلى معدل محليا 55,05 %. إن أهم ملاحظة نسجلها هو عدم وجود تفاوت واضح بين المجالين الحضري والقروي على مستوى توزيع معدل الحرمان من التعليم، إلا أنه، وباستثناء جماعة آيت أم البخت، فإنه يتراجع مجاليا كلما اقتربنا من مدينة بني ملال.

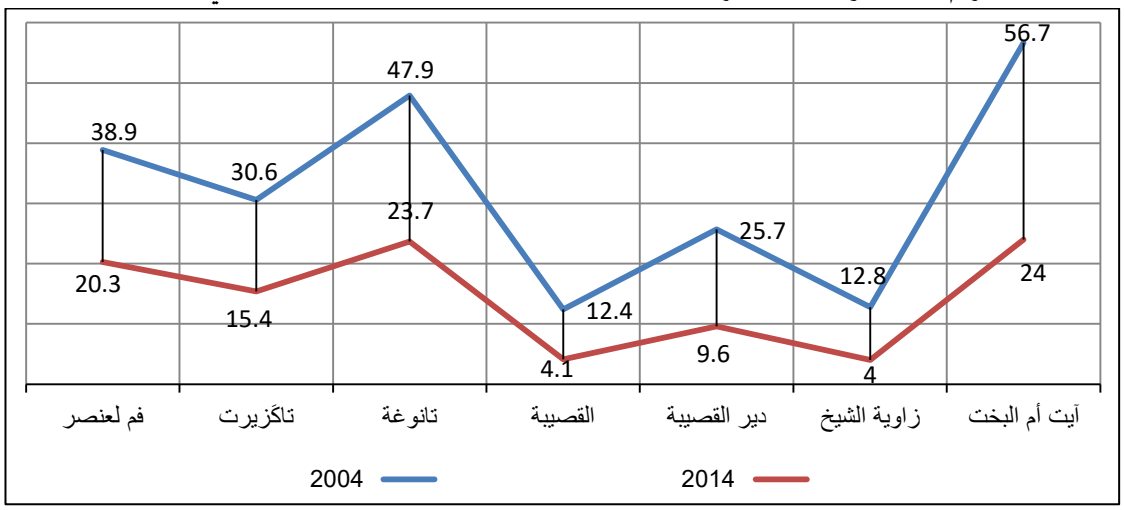
ويحتل الحرمان من الولوج إلى الماء والكهرباء والصرف الصحي المرتبة الثانية ضمن المكونات الدالة على الفقر المتعدد الأبعاد بمعدل 22,6 %، أي أقل من معدل جهة بني ملال خنيفرة الذي سجل أعلى معدل على مستوى جهات المغرب 24,6 %، وأعلى من المعدل الوطني الذي بلغ 19,7 %. أما على مستوى المجال المدروس يتبين تفاوت بين المجال الحضري الذي سجل معدل 16,6 %، والمجال القروي الذي سجل معدل 25,6 %[694].

وتساهم شروط السكن بدورها بنسبة 15 % في معدل الفقر المتعدد الأبعاد بالمجال المدروس، أي أقل من المعدل الجهوي البالغ 18,3 %، وأعلى من المعدل الوطني 14,1 %. ويسجل مساهمة هذا المكون تباينا بين المجال الحضري الذي بلغ معدله 9,4 % والقروي الذي سجل معدل 17,3 %[695].

ويحتل مكون الصحة المراتب الأخيرة بمساهمته في الفقر المتعدد الأبعاد بالمجال المدروس بمعدل 12,7 %، ويلاحظ أن هذا المعدل مرتفع مقارنة بالمعدل المسجل بالجهة، والذي بلغ 8,9 %، وبالمعدل الوطني الذي بلغ 10,9 %. كما يلاحظ تباين مساهمة هذا المكون في الفقر المتعدد الأبعاد بين الجماعات القروية التي سجلت معدل 8,8 %، وهو بذلك أقل من المعدل الوطني، بينما سجل بالمجال الحضري معدلا مرتفعا جدا بلغ 22,4 %[696].

بالرغم من أن المجال المدروس، وخاصة القروي منه، يصنف ضمن المناطق الأكثر فقرا في المغرب، إلا أن معدل الفقر المتعدد الأبعاد يتراجع بوثيرة مهمة، وذلك كما يبين المبيان التالي:

مبيان رقم (33): تطور معدل الفقر المتعدد الأبعاد بالجماعات الترابية المدروسة ما بين سنتي 2004- 2014



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، الإحصاء العام للسكان والسكنى 2004- 2014

693- المندوبية السامية للتخطيط، النتائج الرئيسية لخريطة الفقر متعدد الأبعاد لسنة 2014، المشهد الترابي والدينامية، ص. 4.

694- المندوبية السامية للتخطيط، النتائج الرئيسية لخريطة الفقر متعدد الأبعاد لسنة 2014، المشهد الترابي والدينامية، ص. 4.

695- المندوبية السامية للتخطيط، النتائج الرئيسية لخريطة الفقر متعدد الأبعاد لسنة 2014، المشهد الترابي والدينامية، ص. 4.

696- المندوبية السامية للتخطيط، النتائج الرئيسية لخريطة الفقر متعدد الأبعاد لسنة 2014، المشهد الترابي والدينامية، ص. 4.

يشير تراجع معدلات الفقر المتعدد الأبعاد ما بين سنتي 2004 و2014 إلى المجهودات المبذولة في تأهيل هذه المجالات الترابية بالبنيات التحتية والتجهيزات الاجتماعية، وهو ما يفسره التطور الايجابي لحكامة الفاعلين المحليين.

2.1. تراجع معدل الفقر المتعدد الأبعاد مؤشر على تحسن حكامة الفاعلين

تحيل قراءة دينامية معدل الفقر المتعدد الأبعاد بالمجال المدروس إلى ملاحظتين أساسيتين: الأولى، أن ارتفاع معدل الفقر المتعدد الأبعاد يضع المجال المدروس ضمن المناطق الأكثر فقرا في المغرب، وهذا يعكس الهامشية الترابية التي تعبر عنها التباينات المجالية في توزيع البنيات التحتية والتجهيزات الاجتماعية والمشاريع الترابية، المقترحة بالجهة. والثانية، أن تراجع معدلات الفقر المتعدد الأبعاد بالمجال المدروس ما بين سنتي 2004 و2014، يكشف عن المجهودات المبذولة لتأهيل هذه المجالات الترابية بالبنيات التحتية الأساسية ومحاربة الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي وفك العزلة. ويمكن تفسير هذا التطور من خلال الأهمية التي أعطيت، في العشرية الأخيرة 2009-2019، للاشتغال بمنطق التنظيم الترابي، المبني على التقائية المخططات القطاعية بمخططات التنمية الترابية (مخططات التنمية الجهوية، المخططات الجهوية للتنمية الترابية، مخططات التنمية الجماعية، برامج العمل الجماعية، وبرامج تنمية العمالات والأقاليم) على مستوى الجماعات الترابية. كما يمكن استجلاء نتائج هذه المجهودات أيضا من خلال برنامج التأهيل الترابي 2011- 2015 للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

جدول رقم (57): القطاعات المستهدفة ببرنامج التأهيل الترابي للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية بالجماعات الترابية المدروسة

القطاعات / الجماعات	الماء	الصحة	التعليم	الطرق	الكهرباء	المجموع
آيت أم البخت	X		X		X	3
دير القصيبة	X	X	X		X	4
تانوغة			X			1
تاكزيرت			X		X	2
فم لعنصر	X		X		X	3

المصدر: التنسيقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، استهداف برنامج التأهيل الترابي 2011- 2015

من خلال توظيف معطيات المبيان 12 والجدول 57، يلاحظ أن معدل الفقر المتعدد الأبعاد قد تراجع بالجماعات الترابية المستهدفة من 40 % سنة 2004 إلى 18,6 %، وذلك بفعل استفادتها من برنامج التأهيل الترابي للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، في أربع قطاعات، همت توفير البنيات التحتية وخدمات القرب للساكنة. لكن مشاريع هذا البرنامج لم تكن لتحقق أهدافها لولا وجود أجهزة محلية للحكامة تضمن مشاركة وتنسيق كل من المنتخبين وممثلي القطاعات الحكومية وممثلي المجتمع المدني، الذين يعملون على إعداد برامج محلية وتقييم المشاريع المقترحة وضمان التقائيتها مع البرامج القطاعية الأخرى. فما هي وضعية المجالات الترابية المدروسة على مستوى تأهيلها بالبنيات التحتية والخدمات الاجتماعية؟.

2. شبكة طرقية تخضع في توزيعها المجالي للإكراه الطبوغرافي

تؤشر الشبكة الطرقية التي تخترق دير أطلس بني ملال الشمالي، من حيث توزيعها الجغرافي وكثافتها المجالية وجودتها وتنوعها، على قدرتها الإيصالية بين مختلف أطراف هذا المجال، وبينه وبين الكيانات الجغرافية المجاورة له. فوظيفة الطرق لا تنحصر فقط في فك عزلة السكان عبر تيسير ولوجيتهم نحو التجهيزات والخدمات الاجتماعية

والاقتصادية والثقافية ودمجهم في النظام الاقتصادي والاجتماعي الجهوي والوطني، بل تتجاوز ذلك إلى التحكم في توزيع وإعادة توزيع المستوطنات البشرية، وتوطين العديد من الأنشطة الاقتصادية التي يظل النقل مرحلة أساسية في عملياتها الإنتاجية. ومن ثم فإن قوة الاستقطاب المجالي للاستثمارات الاقتصادية المختلفة، وللمزيد من الخدمات والتجهيزات الاجتماعية التي يفترض أن تخلق شروطا للتنمية، عبر توفير إمكانيات اكتشاف وتثمين الموارد وإنعاش سوق الشغل وخلق الإطار الملائم للحياة الكريمة، يرتهن بمستوى ولوجية هذا المجال الجغرافي.

واعتبارا للأهمية المحورية المنوطة بالشبكة الطرقية في مسألة التنمية، فإن جرد مختلف الطرق وتقييم حالتها وتحليل وتفسير نمط توزيعها المجالي وعلاقاتها بالسكان والكيانات الجغرافية الأخرى، يسمح لنا بوضع تصنيف مجالي نحدد من خلاله المناطق المستفيدة والمناطق الأقل استفادة والمناطق المعزولة بناء على مؤشر الولوجية.

1.2. شبكة طرقية مهمة لكنها غير متكافئة التوزيع

تخترق الجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي شبكة طرقية متنوعة (طريق وطنية وطرق جهوية وإقليمية ومسالك) تربط بين مناطقها وبينها وبين مختلف مناطق المغرب، وذلك بمستويات متباينة كما يوضح الجدول التالي:

جدول (58): توزيع مسافة الشبكة الطرقية المصنفة والمسالك بالجماعات القروية لدير أطلس بني ملال الشمالي

نوع الطريق / الجماعة	وطنية (كلم)		جهوية (كلم)		الطرق الإقليمية		مسالك (كلم)	المجموع (كلم)	
	معبدة	غير معبدة	معبدة	غير معبدة	معبدة	غير معبدة		معبدة	غير معبدة
آيت أم البخت	22	0	0	0	20	29	149	42	178
دير القصيبة	11	0	16	0	41	12	42,5	68	54,5
تانوغة	0	0	8	0	8	0	46	16	46
تاگزيرت	0	0	0	0	51,5	0	36,5	51,5	36,5
فم العنصر	0	0	0	0	9	0	118	9	118
المجموع	33	0	24	0	129,5	41	392	186,5	433
النسب (%)	5,33	0	3,87	0	20,9	6,62	63,28	30,1	69,9

المصدر: وزارة التجهيز، المديرية الإقليمية للتجهيز، بني ملال، 2017

يلاحظ من خلال المعطيات التي يقدمها الجدول أعلاه أن الطول الإجمالي للشبكة الطرقية التي تخترق المجال الجغرافي للجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي يبلغ 619,5 كلم، تمثل منها الطرق غير المعبدة 69,9 % والطرق المعبدة 30,1 %، هذه الأخيرة يشكل منها الطريق الوطنية رقم 8 ما يعادل 5,33 % و الطرق الجهوية 3,87 % والطرق الإقليمية 20,9 %. وبالنظر إلى أهمية هذه الأرقام، فإنها تبقى مطلقة، ولا يمكن أن تعطي فكرة واضحة دون أن تكون مقرونة بالمساحة الإجمالية لكل جماعة وعدد سكانها، وذلك بغية إبراز الكثافة المجالية لهذه الطرق وكثافتها بالنسبة لعدد السكان، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (59): الكثافة المجالية و إتاحة الشبكة الطرقية بالجماعات القروية لدير أطلس بني ملال الشمالي

الجماعة القروية	آ. أم البخت	دير القصيبة	تانوغة	تاگزيرت	فم العنصر	المجموع
المساحة كلم^2	388	294	139	244	265	1330
عدد السكان	8198	22855	12783	19936	18412	82184
مسافة الطرق المصنفة بالكلم	71	80	15	20,5	9	195,5
مسافة الطرق غير المصنفة بالكلم	149	42,5	47	67,5	118	424
المسافة العامة للطرق بالكلم	220	122,5	62	88	127	619,5

الطرق المعبدة	الطول بكلم	42	68	16	51,5	9	186,5
	(%)	19	56	26	59	7	33
كثافة الطرق المصنفة كلم/كلم^2		0,18	0,27	0,11	0,08	0,03	0,14
الكثافة العامة للطرق كلم/كلم^2		0,57	0,42	0,34	0,36	0,48	0,47
إتاحة الطرق المصنفة لكل 1000 ن		8,66	5,3	17,1	03,1	0,49	2,38
الإتاحة العامة كلم/ 1000 ن		26,84	5,36	4,85	4,41	6,9	7,54

المصدر: وزارة التجهيز، المديرية الإقليمية للتجهيز، بني ملال، 2017

- **على مستوى الكثافة المجالية:** يتبين أن الكثافة المجالية العامة للطرق بلغت 0,47 كلم/ كلم^2، وإذا ما استثنينا الطرق غير المصنفة، فإن الكثافة المجالية للطرق المصنفة بالجماعات الترابية المدروسة لا تسجل سوى 0,14 كلم/كلم^2 متجاوزة بذلك المعدل الوطني الذي بلغ 0,08 كلم/كلم^2[697]، غير أن الكثافة المجالية للطرق المصنفة تسجل تفاوتا واضحا من جماعة ترابية لأخرى، حيث يلاحظ أنها أقل من المعدل المحلي بكل من الجماعة الترابية لفم العنصر 0,03 كلم/كلم^2، وتاكَزيرت 0,08 كلم/كلم^2، وتانوغة 0,11 كلم/كلم^2، وأعلى منه بكل من الجماعة الترابية لدير القصيبة 0,27 كلم/كلم^2 آيت أم البخت 0,18 كلم/كلم^2، أي أن الكثافة المجالية للطرق المصنفة ضعيفة بالجزء الجنوبي للمجال المدروس، ومرتفعة بجزئه الشمالي. ويبقى العامل الطبوغرافي هو المفسر لهذا التباين، فسيادة الجبال وشدة الانحدارات بالجماعات الترابية لفم العنصر وتاكَزيرت وتانوغة يعرقلان إمكانيات شق الطرق، وما يؤكد هذه الملاحظة هو تركز الطرق التي تخترق هذه الجماعات في أجزائها السهلية والهضبية، أما الجماعتين الترابيتين لدير القصيبة وآيت أم البخت فوقوعهما على الطريق الوطنية رقم 8 واحتضانهما لمركزين حضريين قديمين (القصيبة وزاوية الشيخ)، وما يقتضيه ذلك من ولوجهما من جميع النواحي، وكذا السهولة النسبية لتضاريسهما، قد ساهم في استفادتها من شبكة طرقية مهمة.

- **على مستوى الإتاحة لكل 1000 نسمة:** بلغ معدل الإتاحة العامة للطرق 7,54 كلم/ 1000 نسمة، أي باحتساب الطرق المصنفة وغير المصنفة، بما في ذلك الطرق غير المعبدة والمسالك. أما إذا اعتمدنا الطرق المصنفة وحدها، فإنها لا تمثل سوى 2,38 كلم/1000 نسمة، ومع ذلك تجاوزت المعدل الوطني الذي سجل 2,2 كلم/1000 نسمة[698].

يلاحظ وجود اختلافات واضحة بين الجماعات الترابية للمجال المدروس على مستوى معدلات الإتاحة، وإذا كان عدد السكان لكل جماعة ترابية يتحكم في هذا المعدل، قد جعل الجماعة الترابية لآيت أم البخت تحظى بالمرتبة الأولى بمعدل الإتاحة العامة بلغ 26,84 كلم/1000 نسمة، و8,66 كلم/1000نسمة بالنسبة للطرق المصنفة، وذلك رغم بعدها الجغرافي عن مدينة بني ملال. فالجماعة الترابية لدير القصيبة التي تحتضن ساكنة بعدد 22855 نسمة، فقد احتلت المرتبة الثالثة بمعدل الاتاحة العامة بلغ 5,36 كلم/1000 نسمة، والمرتبة الثانية على مستوى اتاحة الطرق المصنفة بمعدل 3,5 كلم/1000 نسمة، أما الجماعة الترابية لفم العنصر، ورغم قربها من مدينة بني ملال، فتحتل المرتبة الثانية على مستوى الاتاحة العامة بمعدل 6,9 كلم/1000 نسمة، والمرتبة الأخيرة في اتاحة الطرق المصنفة

697- Rapport Provisoire de la Mission 1 de l'Etude sur le désenclavement de la province de Béni Mellal, caractéristiques socio-économiques des communes et état de leur enclavement, p.15.

698- Rapport Provisoire de la Mission 1 de l'Etude sur le désenclavement de la province de Béni Mellal, caractéristiques socio-économiques des communes et état de leur enclavement, p.17.

بمعدل 0,49 كلم/1000 نسمة.

وبناء على ذلك، يتأكد أن القرب الجغرافي من مدينة بني ملال، والحالة هذه، لا يفسر تباين أهمية كثافة الطرق، ولكن يعزى هذا التباين إلى طبوغرافية كل جماعة، والإمكانيات التي تقدمها لشق الطرق، وإلى تباين الاستراتيجيات التي تحكمت في فتح بعض الطرق عبر ظرفيات تاريخية، مما قد أعطى توزيعا غير متكافئا للشبكة الطرقية.

2.2. مؤشر الولوجية يبرز تباين مستويات العزلة المجالية داخل الجماعات الترابية المدروسة

1.2.2. منهجية قياس نسبة الولوجية وتحديد مستويات العزلة المجالية

تقوم منهجية قياس الولوجية المرتبطة بالطرق على توطين المواقع الجغرافية لدواوير الجماعات الترابية المدروسة وتوزيع الشبكة الطرقية، افتراضا أن وجود طريق يربط بين سكان الدواوير بالمراكز الحضرية المجاورة، سيمكنها من الوصول والاستفادة من الخدمات الأساسية التي تتوافر عليها هذه الأخيرة. ومع وجود نوعين من المسافات على الأقل، وهما المسافة الزمنية والمسافة الجغرافية[699]، فقد اعتمدنا هذه الأخيرة، رغم أن المجال غير متجانس تضاريسيا.

ولتحديد مستويات الولوجية قمنا بتوطين الدواوير على الخريطة وتضمينها في قاعدة بيانات بعدد سكانها، ثم توطين الشبكة الطرقية وإدماجها بقاعدة بيانات، و أنجزنا تحليلا موضوعاتيا وفق أربع مستويات من الولوجية كالتالي:

- ولوجية جيدة بالنسبة للسكان الذين تفصلهم عن الطريق مسافة أقل من 1000 متر.
- ولوجية متوسطة بالنسبة للسكان الذين تتراوح المسافة التي تفصلهم عن الطريق ما بين 1000- 2999 متر.
- ولوجية ضعيفة بالنسبة للسكان الذين تتراوح المسافة التي تفصلهم عن الطريق ما بين 3000- 5000 متر.
- ولوجية ضعيفة جدا بالنسبة للسكان الذين تتجاوز المسافة التي تفصلهم عن الطريق بأكثر 5000 متر.

وقد اعتمادنا مؤشر معدل الولوجية كما حددته وزارة التجهيز والنقل خلال البرنامج الوطني للطرق القروية[700]. وحددناه باعتماد الصيغة التالية:

$$\text{معدل الولوجية} = \frac{\text{مجموع سكان الدواوير التي تقع على مسافة معينة من الطريق}}{\text{مجموع السكان القرويين}} \times 100$$

ونظرا لصعوبة تحديد موقع السكان بالنسبة للطريق، اعتمدنا على مواقع الدواوير بالنسبة للطريق، على أساس تحديد مركز ثقل الدوار كنقطة مرجعية يتجمع حولها أكبر عدد من المساكن أو كمكان عام يتردد عليه سكان الدوار.

2.2.2. النتائج تكشف عن تحكم العامل التضاريسي في توزيع مستويات العزلة

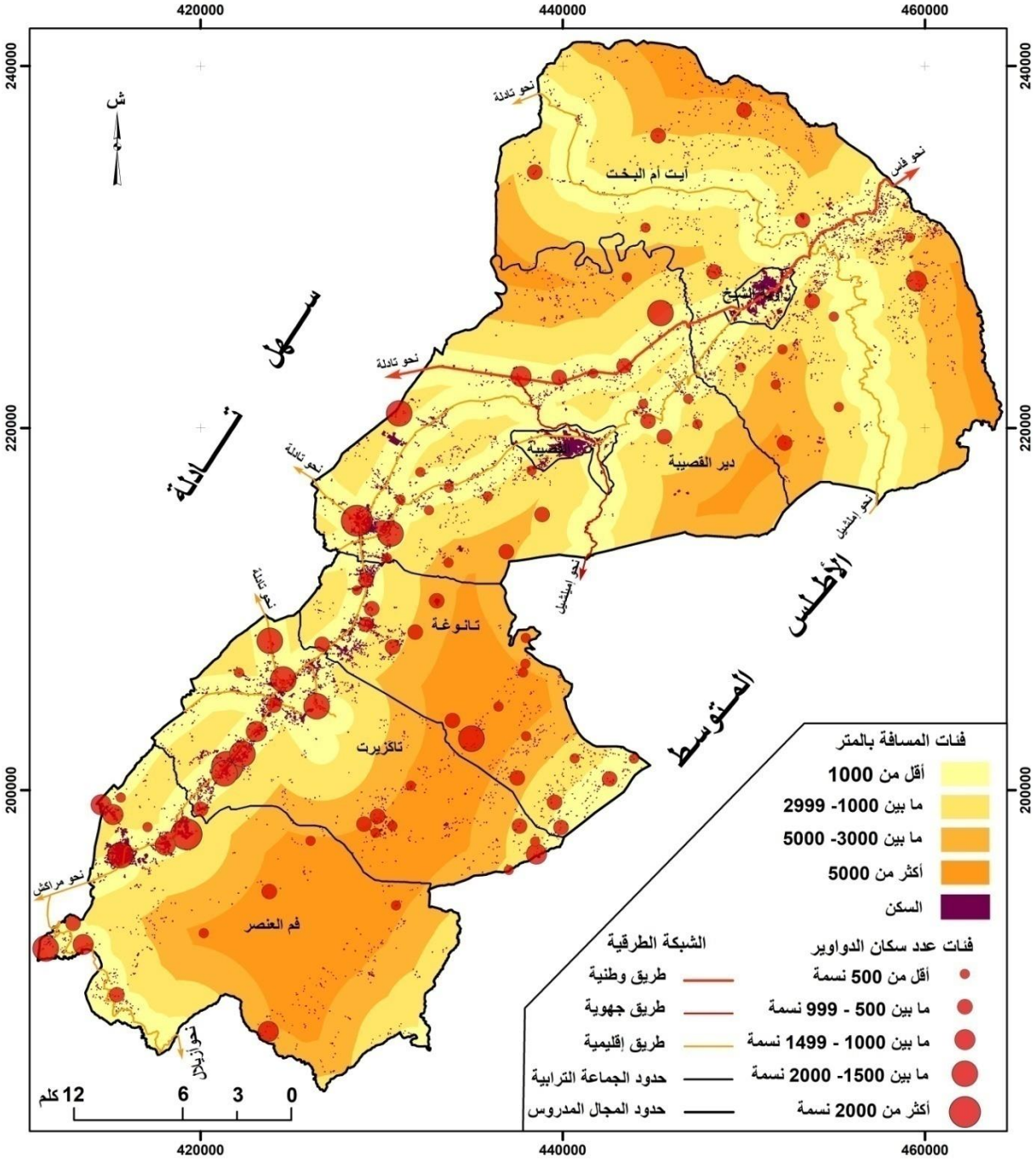
بعد اعتمادنا على هذه المنهجية في قياس نسبة الولوجية وتحديد مستويات العزلة المجالية بالجماعات الترابية (القروية) لدير أطلس بني ملال الشمالي، حصلنا على نتائج تبين التوزيع المجالي لمستويات الولوجية انطلاقا من الخريطة رقم 21، وتوزيع عدد السكان حسب مستويات الولوجية انطلاقا من الجدول رقم 61.

---

[699]- **هلال عبد المجيد (2014):** دور نظم المعلومات الجغرافية في دراسة الولوجية الجغرافية، حالة الجماعة القروية مولاي عبد الله بظهير الجديدة (المغرب)، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 18، ص. 285.

[700]- معدل الولوجية هو حاصل مجموع السكان القرويين المتصلين بالطرق بمسافة لا تتجاوز 1 كلم مقسوم على مجموع السكان القرويين لتلك المنطقة مضروب في 100.

خريطة رقم (22): التوزيع المجالي لمستويات الولوجية المرتبطة بالشبكة الطرقية بالجماعات الترابية المدروسة



المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى، 2014 + بحث ميداني، 2017 (إنجاز: حافظ الشرك)

يتبين من خلال الخريطة 21 والجدول 60 أسفله أن 61,6 % من مجموع السكان القرويين بالمجال المدروس يقعون على مسافة أقل من 1 كلم عن الطريق، أي أن مستوى ولوجيتهم إلى هذا الأخير جيدة، وهذا لا يمكن تفسيره بالكثافة المجالية للطرق، ولكن بتركز دواوير كبرى، وذات كثافات سكانية مرتفعة حول المحاور الطرقية، خاصة على الطريق الإقليمية رقم 3208 التي تصل بين مدينة بني ملال ومدينة القصيبة، حيث بدأت تظهر تجمعات سكنية تجاوزت ساكنتها 2000 نسمة، كما هو الحال بالنسبة لإغرم لعلام 8670 نسمة وآيت ويسعدان 2769 نسمة، ومركز فم

العنصر 4278 نسمة[701]. ويعود ارتفاع حجم هذه الدواوير إلى استقطابها لتيارات الهجرة من المجالات الجبلية الخلفية، بفعل توفرها على بعض الخدمات الاجتماعية (مدارس، مستوصفات) والاقتصادية (أسواق، فرص الشغل)، وما تقدمة من امتيازات انخفاض أسعار العقار مقارنة بمدينة بني ملال ومدينتي القصيبة وزاوية الشيخ.

بينما تسجل مستويات ولوجية ضعيفة وضعيفة جدا بالنسبة 18,4 % من مجموع الساكنة القروية المدروسة، حيث تتوطن أغلب هذه الساكنة بالدواوير المعلقة على سفوح تتجاوز ارتفاعاتها 1600 غير مرتبطة بشبكة الطرق. لكن ضعف مستويات الولوجية المرتبطة بالطرق تظهر بقوة بجماعة تانوغة، حيث وصلت الساكنة التي تبعد عن الطريق بمسافة أكثر من 3 كلم إلى 47,9 % بهذه الجماعة، تليها جماعة آيت أم البخت بنسبة 22,2 % ثم جماعة فم العنصر بنسبة 16,2 %، وهذا يفيد أن عامل التضاريس، وعامل توزيع السكان يتحكمان في تحديد مستويات الولوجية، وليس القرب أو البعد عن المجالات الحضرية التي تتفرع عنها الطرق.

جدول رقم (60): توزيع عدد السكان حسب مستويات الولوجية المرتبطة بالشبكة الطرقية بالجماعات الترابية المدروسة

الجماعة	عدد السكان		مستويات الولوجية بالمتر							
			جيدة: أقل من 1000		متوسطة: 1000-2999		ضعيفة: 3000-5000		ضعيفة جدا: أكثرمن 5000	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
آيت أم البخت	8198	10,0	1157	14,1	5223	63,7	1139	13,9	679	8,3
دير القصيبة	22855	27,8	15811	69,2	5448	23,8	1596	7,0	0	0,0
تانوغة	12783	15,6	4681	36,6	1968	15,4	3189	24,9	2945	23,0
تاگزيرت	19936	24,3	14577	73,1	2780	13,9	1421	7,1	1158	5,8
فم العنصر	18412	22,4	14393	78,2	1036	5,6	1255	6,8	1728	9,4
المجموع/%	82184	100	50619	61,6	16455	20	8600	10,5	6510	7,9

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى، 2014 + بحث ميداني، 2017

صورة رقم (9): قنطرة تماضوت على واد درنة



مصدر: بحث ميداني، 2019

[701]- المندوبية السامية للتخطيط، الإحصاء العام للسكان والسكنى، 2014.

3. التعليم محرك التنمية لكنه لا يزال دون التطلعات

يرتبط واقع قطاع التعليم ارتباطا جدليا بمستوى التنمية، ذلك أن التعليم هو أحد أبرز مظاهر التنمية ووسيلة لانجازها. فهو وسيلة يمتلك من خلاله المجتمع قدرات ومهارات لتحسين كفاءات أدائه للرفع من المؤشرات الإنتاجية والتواصلية واستدامتها. وغاية يتحقق من ورائه مجتمع وظيفي يشعر بأهميته في الحياة، مما يزيد من قدراته في الإنتاج. وعليه، تعتمد الحكومات والمنظمات الدولية في تحديد نسب التمدرس (الكبار أكثر من 15 سنة، تمدرس الفتاة، نسبة الأمية) ضمن العناصر الجزئية للمؤشر التركيبي لقياس التنمية البشرية إلى جانب المؤشرات الجزئية الأخرى التي لها أصلا علاقة وثيقة بالتعليم. ولذلك، فإن مساءلة وضعية التعليم في أي مجتمع هي مساءلة سيرورة التنمية بأكملها[702].

ورغم أن تطوير قطاع التعليم يظل مشروعا مجتمعيا تتقاطع فيه الإرادات السياسية والتخطيط العلمي والتدبير الميداني، إلا أن النتائج المحصلة على المستوى الوطني تتسم بالتباين، مما لا يمكن تفسيره بالمناهج والبرامج التعليمية والموارد المالية المخصصة..، ولكن أيضا بالعوامل المحلية كالمحيط المحلي وواقع البنيات التحتية ومدى ولوجيتها وعددالأطر التربوية ومستوى اندماج المدرسة في المحيط المحلي... لذلك، فلا بد من تشخيص الخصوصيات المحلية.

أشرنا في السابق إلى أن التعليم يشكل أحد المكونات المساهمة في معدل الفقر المتعدد الأبعاد بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي بمعدل 49,8 %، وهذا يكشف عن وجود عوائق تحول دون ولوج المدرسة نهائيا أو عدم القدرة على مواصلة الدراسة في المستويات الموالية. ولإعطاء صورة أكثر دقة حول اللامساواة في التربية والهدر المدرسي استثمرنا معطيات الموسم الدراسي 2014-2015. ويقوم اختيار هذا الموسم على أساس توافقه مع نتائج الإحصاء العام السكان والسكنى لسنة 2014، وباعتباره السنة المرجعية للرؤية الإستراتيجية للإصلاح التربوي وبرنامج التنمية المستدامة 2015-2030[703]. إذ ساعدنا ذلك في استثمار كل هذه المعطيات لتحديد حجم الفئة العمرية ما بين 6-19 سنة، ومقارنتها بعدد التلاميذ المسجلين في مختلف الأسلاك من نفس الفئة خلال الموسم 2014-2015.

1.3. قراءة و اقع التعليم من خلال متوسط سنوات التمدرس ومؤشر جيني[704] للتعليم

يمكن تقييم وضعية التعليم بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي من خلال اعتماد متوسط سنوات التمدرس ومؤشر جيني، إذ يقدم هذان المؤشران نظرة شمولية عن مستوى الرأسمال البشري وتوزيعه، ومقارنته بالمستوى الإقليمي والوطني لإظهار التفاوتات المجالية في التربية.

ويعتمد تقييم هذين المؤشرين على الساكنة البالغة من العمر 15 سنة فأكثر، انطلاقا من نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014 على مستوى كل جماعة ترابية. وتحديد أربع فئات رئيسية، كما هو مبين في الجدول 60.

- **بالنسبة لمتوسط سنوات التمدرس:** سجل مستوى العجز في كل من جماعة آيت أم البخت بمتوسط 2,5 سنة، وجماعة تانوغة بمتوسط 3,04 سنة، وما يفسر هذا العجز هو البعد الجغرافي للمؤسسات التعليمية الابتدائية، أمام انتشار السكان على تراب الجماعة، وما يطرحه ذلك من صعوبات الولوجية المجالية إليها،إضافة إلى عدم وجود

---

[702]- **محمد و اقيدي**، جريدة الاتحاد الاشتراكي، عدد 5000.

[703]- **المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، الهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي (2017):** الأطلس المجالي الترابي للفوارق في التربية، ص. 7. https://www.csefrs.ma/wp-content/uploads/2017/10/ATLAS-2017-AR.pdf، اطلعت عليه بتاريخ: 26/02/2019.

[704]- قيمة جيني محصورة بين 0 و1، تعبر قيمة 0 عن غياب عدم المساواة في التربية، وكلما اقتربت القيمة من 1 تراجعت اللامساواة في التربية.

مؤسسات الثانوي الإعدادي والتأهيلي بجماعة آيت أم البخت، والثانوي التأهيلي بجماعة تانوغة. وكل هذه العوامل تقوي من الهدر المدرسي. بالمقابل يلاحظ أن الجماعة الترابية للقصيبة سجلت متوسط 5,73 سنة متجاوزة بذلك المتوسط الوطني، كما سجلت جماعة زاوية الشيخ متوسط 38،5 سنة، وهذا كله بفعل تجدر ظاهرة التعليم بهاتين الجماعتين، وقدم المؤسسات التعليمية وقربها، إضافة إلى الربط الطرقي المباشر بين المدينتين بجامعة السلطان مولاي سليمان ببني ملال، مما يمكن الطلبة من متابعة التعليم العالي. ويمكن أن نفسر بهذا العامل الأخير مستوى العجز الخفيف الذي سجلته كل من جماعة فم العنصر وتاكزيرت لقربهما الجغرافي من مدينة بني ملال التي تتيح للطلبة إمكانيات متابعة التعليم العالي.

- **بالنسبة لمؤشر جيني:** يلاحظ دائما أن الجماعة الترابية لآيت أم البخت تسجل عجزا كبيرا بمؤشر قيمته 0,748، ثم جماعة تانوغة التي سجلت بدورها عجزا بقيمة 0,689، مما يبرز العجز المتراكم في الولوج المنصف للتربية. أما الجماعة الترابية للقصيبة وزاوية الشيخ فقد سجلتا قيما ضمن الفئات التي لا تعاني من العجز، ليتطابق بذلك تأخر جماعة آيت أم البخت وتانوغة على مستوى متوسط سنوات التمدرس ومؤشر جيني، مقابل تقدم كل من جماعة القصيبة وزاوية الشيخ.

جدول رقم (61): توزيع متوسط سنوات التمدرس ومؤشر جيني للتعليم بالجماعات الترابية المدروسة

الجماعة	متوسط سنوات التمدرس	مؤشر جيني للتعليم
آيت أم البخت	2,51	0,748
زاوية الشيخ	5,38	0,54
دير القصيبة	4,02	0,616
القصيبة	5,73	0,516
تانوغة	3,04	0,689
تاكزيرت	4,21	0,618
فم العنصر	4,04	0,621
إقليم بني ملال	5,46	0,535
المغرب	5,64	0,55

مفتاح

مستويات العجز	عجز كبير	عجز	عجز خفيف	لا تعاني عجز
متوسط سنوات التمدرس	أقل من 2,28	ما بين 3,19 و2,29	ما بين 4,42 و3,20	أكبر من 4,43
مؤشر جيني للتعليم	أكبر من 0,727	ما بين 0,727 و0,656	ما بين 0,655 و0,575	أقل من 0,574

المصدر: الأطلس المجالي الترابي للفوارق في التربية 2017

وإذا كان هذان المؤشران يقدمان تقييما حول الرأسمال البشري الذي تمتلكه كل جماعة ترابية، ومستويات اللامساواة في التحصيل العلمي، فإنهما بذلك يبرزان المستويات التعليمية للساكنة التي من شأنها أن تحدد قدرتها على الانخراط الايجابي في مسلسل التنمية الترابية، كما تلخص أيضا حصيلة السياسات العمومية المحلية في رفع العوائق التي تحول دون الولوج إلى المدرسة ومواصلة التمدرس.

2.3. دراسة وضعية الخدمات التعليمية من خلال معيار الاكتظاظ ومؤشر الولوجية

تمكن مقارنة حجم الفئة العمرية من السكان ما بين 6-19 سنة، على أنها الفئة العمرية في سن التمدرس، بعدد

التلاميذ المسجلين خلال الموسم الدراسي 2014-2015، من تحديد نسب الهدر المدرسي بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي، حسب الأسلاك التعليمية.

جدول رقم (62): عدد السكان في سن التمدرس والممدرسين بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي

الجماعة	عدد السكان في سن التمدرس: ما بين 6-19 سنة	الممدرسين		توزيعهم حسب الأسلاك		
		العدد	النسبة	الابتدائي	الإعدادي	التأهيلي
آيت أم البخت	1951	770	39,5	770	0	0
زاوية الشيخ	5966	5272	88,4	2341	1878	1053
دير القصيبة	5691	4413	77,5	2791	1039	583
القصيبة	4780	4010	83,9	1313	1570	1127
تانوغة	3413	2033	59,6	1505	528	0
تاكزيرت	4944	4041	81,7	2185	1153	703
فم العنصر	5082	3622	71,4	2398	886	344
المجموع	31827	24167	75,9	13303	7054	3810

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، الإحصاء العام للسكان والسكنى، 2014، مديرية إقليم بني ملال للتعليم، 2014-2015

يلاحظ أن الفئة العمرية من السكان ما بين 6- 19 سنة بلغت 31827 نسمة، أي ما يمثل 24,9 % من مجموع سكان الجماعات الترابية المدروسة [705]، ولا يتابع منهم الدراسة سوى 72416 تلميذا، أي ما يمثل 75,9 % من مجموع الفئة العمرية في سن التمدرس 6-19 سنة. يهيمن المستوى الابتدائي على 55 %، والمستوى الإعدادي 29,2 %، والثانوي التأهيلي 15,8 %.

فبالإضافة إلى التباينات المجالية التي تظهر من خلال تسجيل أقل نسبة بجماعة لآيت أم البخت التي بلغت 39,5 % من مجموع الفئة العمرية في سن التمدرس، وأعلى معدل بجماعة زاوية الشيخ بنسبة 88,4 %. فإن التباينات تسجل أيضا على مستوى الأسلاك، حيث يلاحظ تراجع نسب التمدرس من المستويات الابتدائية إلى المستويات التأهيلية، وهذا ما لا يمكن أن يفسره النمو الديمغرافي للسكان وحده،إذ أن هيمنة التعليم الابتدائي على نظيريه الإعدادي والتأهيلي من حيث عدد المؤسسات والأطر وعدد التلاميذ، يفسر أيضا بارتفاع الهدر المدرسي الذي يتزايد في صفوف التلاميذ خاصة بالعالم القروي، بعد إحالتهم على متابعة الدراسة بالأسلاك الاعدادية والتأهيلية خارج دواويرهم.

يعرف (LEGENDRE, R. 1993) الهدر المدرسي على أنه "الضياع المادي والزمني الذي يلحق بأنظمة التربية والتكوين والمجتمع عامة، ويحدث نتيجة مشاكل التكرار أو/ والانقطاع عن الدراسة"[706]. فهو إذاً، حصيلة الانقطاع الذي يتوقف فيه التلميذ عن الدراسة قبل استكمال مساره الدراسي، أو تكرار التلميذ لمدة سنتين أو أكثر نتيجة عوائق تحول دون تمكنه من الحصول على الحد الأدنى من المكتسبات للانتقال إلى السنة الموالية.

ونظرا لارتباط الهدر المدرسي بعوامل مركبة اجتماعية واقتصادية وثقافية وبيداغوجية، يصعب الإحاطة بها في هذه الدراسة، إلا أنه يمكن أن نركز على معيار الاكتظاظ باعتباره محدد جودة الخدمات التعليمية، وعلى الولوجية المجالية الذي تحدد المسافة بين التلميذ والمدرسة.

705- المندوبية السامية للتخطيط، الإحصاء العام للسكان والسكنى، 2014.

706- **LEGENDRE, R. (1993):** dictionnaire actuel de l'education, Montréal Guérin, paris, ESKA, 2eme edition, p. p. 476-477.

1.2.3. تحليل جودة الخدمات التعليمية حسب معيار الاكتظاظ

يقصد بالاكتظاظ ارتفاع عدد التلاميذ بالفصل الدراسي بحيث يفوق الطاقة الاستيعابية الكفيلة باحتضانهم في شروط تربوية مثلى تمكن من تحقيق الأهداف التعليمية- التعلمية. وقد حددته وزارة التربية الوطنية في أربعين تلميذا. وهذا المعيار يبقى نسبي ومتغير حسب الوسط (حضري، قروي) والسلك (ابتدائي، ثانوي) وطبيعة الأقسام (أحادي المستوى، متعدد المستويات) والشعب (أدب، علوم...) والمواد (تلقينية، تجريبية، تفتح...)، وكذا حسب تركيبة القسم (وجود أطفال ذوي الحاجات الخاصة..)[707].

يتحكم في مستوى الاكتظاظ كل من عدد المؤسسات التعليمية وتوزيعها الجغرافي، وما تتضمنه من حجرات وأطر تربوية وإدارية، وعدد التلاميذ. وباعتبار الاكتظاظ عامل محلي محدد لمستوى جودة التعليم، لكونه متغير من منطقة لأخرى، فقد ارتأينا أن نركز عليه لرصد وضعية التعليم بالمجال المدروس. ولتحقيق ذلك، اعتمدنا على قاعدة بيانات خاصة بتوزيع المؤسسات التعليمية بالجماعات الترابية المدروسة، وعدد الأقسام والتلاميذ بكل مستوى للموسم الدراسي 2014/ 2015.

جدول رقم (63): توزيع المؤسسات التعليمية والأطر والأقسام والتلاميذ بالمجال المدروس خلال الموسم الدراسي 2015/2014

	الجماعة	آيت أم البخت	زاوية الشيخ	دير القصيبة	القصيبة	تانوغة	تاگزيرت	فم العنصر	المجموع	%
الابتدائي	ع. المؤسسات	15	5	26	03	07	12	09	77	84,62
	ع. الأقسام	79	68	130	39	45	90	66	517	63,28
	ع. الأطر	47	71	82	42	49	80	68	439	44,35
	ع. التلاميذ	770	2341	2791	1313	1505	2185	2398	13303	55,04
الإعدادي	ع. المؤسسات	0	02	01	01	01	02	01	08	8,79
	ع. الأقسام	0	47	28	42	14	29	24	184	22,52
	ع. الأطر	0	103	43	59	18	53	44	320	32,32
	ع. التلاميذ	0	1878	1039	1570	528	1153	886	7054	29,19
التأهيلي	ع. المؤسسات	0	02	01	01	0	01	01	06	6,59
	ع. الأقسام	0	33	16	35	0	20	12	116	14,20
	ع. الأطر	0	68	37	58	0	38	30	231	23,33
	ع. التلاميذ	0	1053	583	1127	0	703	344	3810	15,77

المصدر: المندوبية الإقليمية لوزارة التربية الوطنية، إقليم بني ملال، 2016

بلغ عدد المؤسسات التعليمية بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي 91 مؤسسة، تمثل منها المدارس الابتدائية 84,62 %، والإعداديات 8,79 %، والثانويات التأهيلية 6,59 %، مع وجود تفاوتات من جماعة ترابية لأخرى، لكن أبرز ملاحظة هو غياب الإعدادية والثانوية التأهيلية بالجماعة الترابية لآيت أم البخت، والثانوية التأهيلية بتانوغة. كما يتبين أن هذه المؤسسات التعليمية تحتضن ما مجموعه 817 قسما، منها 63,28 % بالنسبة للابتدائي و22,52 % للإعدادي و14,20 % للثانوي، أما عدد التلاميذ، فقد بلغ مجموعه 24167 تلميذا، تغطي منها المستويات الابتدائية 55,04 %، والإعدادي 29,19 %، والتأهيلي 15,55 %. ويتكون الطاقم الإداري والتربوي من 990 إطارا يتوزعون بتفاوت، حيث تهيمن مستويات الابتدائي على نسبة 44,35 % تليها مستويات الإعدادي 32,32 % وأخيرا

[707]- المملكة المغربية وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي (2008): الدليل المنهجي لتدبير الأقسام المكتظة، ص. 10.

التأهيلي بنسبة 23,33 %.

جدول رقم (64): متوسط التلاميذ في القسم حسب المستويات التعليمية بالمجال المدروس للموسم الدراسي:2014-2015

الجماعة الترابية	عدد التلاميذ			عدد الأقسام			متوسط عدد التلاميذ بالقسم		
	الابتدائي	إعدادي	تأهيلي	الابتدائي	إعدادي	تأهيلي	ابتدائي	إعدادي	تأهيلي
آيت أم البخت	770	00	00	79	00	00	9,7	0,0	0,0
زاوية الشيخ	2341	1878	1053	68	47	33	34,4	40,0	31,9
دير القصيبة	2791	1039	583	130	28	16	21,5	37,1	36,4
القصيبة	1313	1570	1127	39	42	35	33,7	37,4	32,2
تانوغة	1505	528	0	45	14	0	33,4	37,7	0
تاكَزيرت	2185	1153	703	90	29	20	24,3	39,8	35,2
فم العنصر	2398	886	344	66	24	12	36,3	36,9	28,7
المجموع/ المعدل	13303	7054	3810	517	184	116	25,7	38,3	32,8

المصدر: المندوبية الإقليمية لوزارة التربية الوطنية، إقليم بني ملال، 2015

نلاحظ أن متوسط عدد التلاميذ في القسم قد بلغ 29,6 تلميذا في القسم، لكن هناك تفاوتات بين الأسلاك، حيث سجل بالابتدائي 25,7 تلميذا في القسم، أما السلك الإعدادي فقد سجل متوسط 38,3 تلميذا، ليتراجع إلى 32,8 تلميذا في القسم بالسلك التأهيلي.

كما يلاحظ هذا التفاوت أيضا على المستوى المجالي، إذ سجل 9,7 كأقل متوسط بالسلك الابتدائي في الجماعة الترابية لآيت أم البخت، و40 تلميذا في القسم كأعلى متوسط بالسلك الإعدادي بالجماعة الترابية لزاوية الشيخ. كما تمتد هذه التفاوتات إلى داخل نفس الجماعة، حيث بلغ أعلى متوسط عدد التلاميذ في القسم 43,3 تلميذا بسلك الابتدائي بدوار أدوز (جماعة فم العنصر)، و6 تلاميذ في القسم بالسلك الابتدائي بدوار إغرغر من نفس الجماعة.

إن انخفاض متوسط عدد التلاميذ الذي سجل بالسلك الابتدائي بالجماعة الترابية لآيت أم البخت نفسره بتراجع نسبة النمو السنوي إلى 1,17-[708]، وارتفاع نسبة الهدر المدرسي، إذ من أصل 935 طفل في سن التمدرس بالسلك الابتدائي، لا يتابع دراسته بنفس السلك سوى 770 طفلا، أي أن نسبة الهدر المدرسي بهذه الجماعة بلغت 17,6 %. وذلك لأسباب مركبة، لا تتوقف عند تأثير البعد المجالي لمؤسسة المدرسة عن السكان على المسافة التي يقطعها المتعلم، والمدة الزمنية اللازمة لذلك، ولكن أيضا، على ضعف اندماجها مع محيطها. فاحتلال المدرسة لموقع هامشي داخل فضاء العالم القروي، يجعلها ضعيفة التفاعل مع السكان، خاصة وأن المدرسة تكون غير مطابقة لشروط وظروف عيش ساكنة الوسط القروي وبعيدة عما له علاقة بالقرية وبنيتها الاجتماعية الثقافية والاقتصادية واللغوية...

كما يعرف السلك الابتدائي أيضا انتشار ظاهرة الأقسام المشتركة[709]، حيث أصبحت تهم 11,1 % من مجموع الأقسام الابتدائية، لكنها تتركز بجماعة آيت أم البخت، حيث تشمل 64,4 % من التلاميذ و17,4 % بدير القصيبة و14,8 % بتاكَزيرت و7 % بفم العنصر[710]. وهذا الوضع، رغم أنه يساعد في تعميم التعليم في الوسط القروي، إلا أنه

708- المندوبية السامية للتخطيط، الإحصاء العام للسكان والسكنى، 2014.

709- هي الأقسام التي يتم فيه تجميع مستويين على الأقل في فصل واحد وتسند مهمة التدريس فيه لمدرس واحد يتعامل مع منهجين دراسيين متباينين أو أكثر ومع تلاميذ يختلفون من حيث سنهم ومستواهم الدراسي.

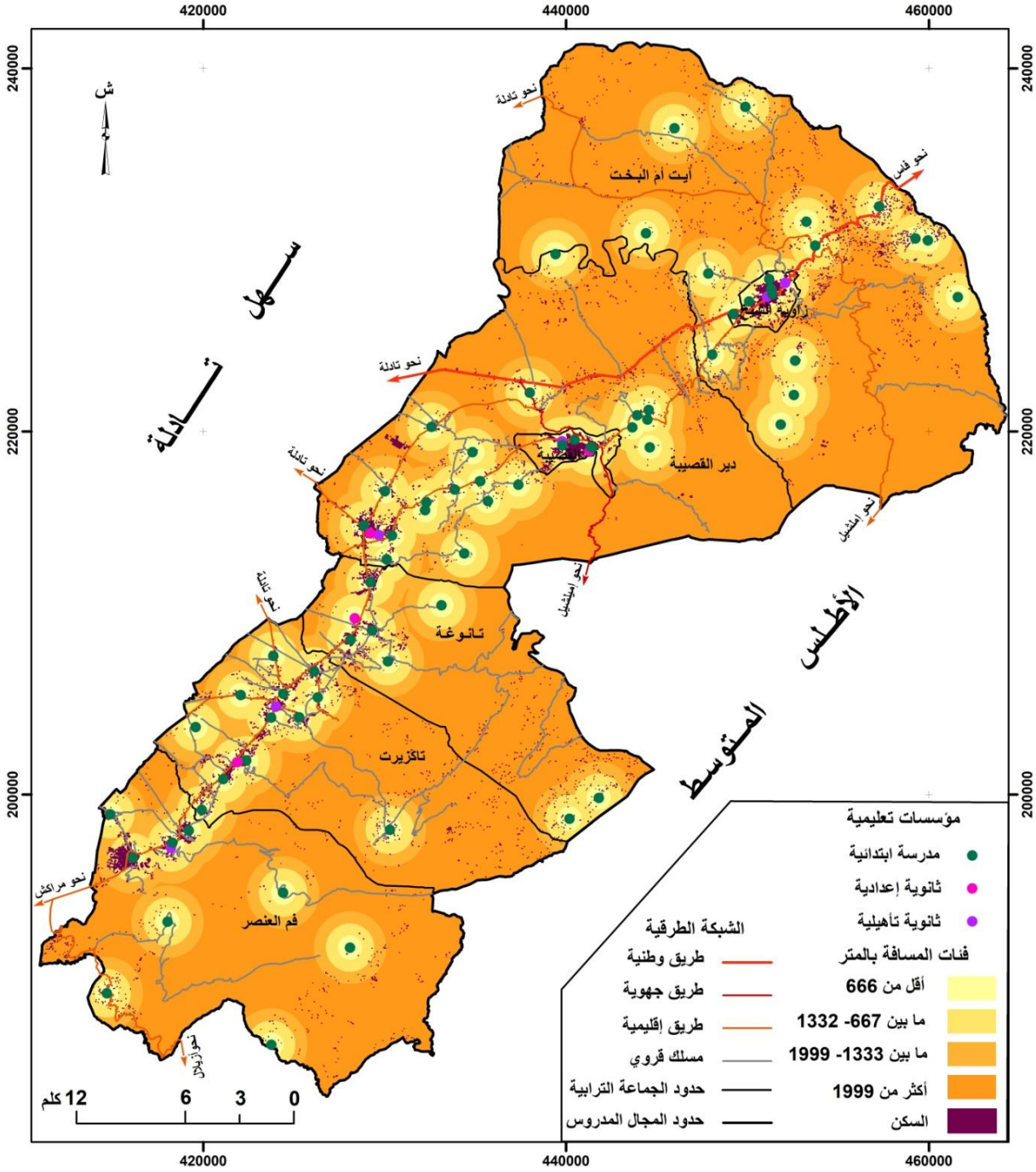
710- المندوبية الإقليمية لوزارة التربية الوطنية، إقليم بني ملال، 2016.

يطرح صعوبات على مستوى البرمجة، والديداكتيك، وتدبير الزمن والأدوات البيداغوجية، مما يكون له انعكاسات سلبية على جودة تحصيل التعلمات.

2.2.3. التوزيع الجغرافي للمؤسسات التعليمية محدد ولوجية المدرسة

يتحدد ولوج المدرسة بعامل المسافة لذلك، فإن توزيع المؤسسات التعليمية، ومستوى الربط بينها وبين السكان بشبكة الطرق والمسالك أهم العوامل التي تتحكم في الالتحاق بالمدرسة، ومواصلة الدراسة في المستويات الموالية.

خريطة رقم (23): التوزيع المجالي للمؤسسات التعليمية وفئات المسافة (بالمتر) التي تفصلها عن السكان



المصدر: المديرية الاقليمية للتعليم، بني ملال، 2015 + بحث ميداني 2017 (إنجاز: حافظ الشرك)

صورة رقم (10): قسم فرعي بأغزاف



المصدر: بحث ميداني، 2018

4. الخدمات الصحية: نقص الأطر الطبية والعزلة المجالية

يحتل قطاع الصحة مكانة محورية في تقييم مستوى التنمية المحلية، لكونه يشكل مؤشرا جزئيا أساسيا ضمن المؤشر التركيبي لقياس التنمية البشرية، ومقياسا يستند عليه في تفسير السياسات العمومية المحلية للقطاع، إذ أن هذا الأخير يظل غير معزول عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للمجتمع المحلي، حيث يعبر العمر المتوقع عند الولادة، عن الإطار العام لحياة الأفراد، وعن مقاربة التنمية المحلية للبعد الاجتماعي.

ولمقاربة أوضاع القطاع الصحي بالمجال المدروس، من الزاوية الجغرافية، سنركز على توزيع الوحدات الصحية والموارد البشرية المشرفة على إدارتها، وعلى مؤشر ولوجياتها من الناحية المجالية.

جدول رقم (65): توزيع عدد الوحدات الصحية والأطر الطبية بالجماعات الترابية المدروسة

الجماعة	الموقع الجغرافي	النوع	عدد الأطباء	عدد الممرضين	عدد المولدات
آيت أم البخت	تهيت	مركز صحي جماعي	0	2	0
زاوية الشيخ	زاوية الشيخ	مركز صحي حضري وقاعة للولادة	3	11	3
ديرالقصيبة	تاغزوت	مستوصف	0	1	0
	اغرم لعلام	مستوصف	0	4	0
	امهواش	مستوصف	0	1	0
	تيغبولا	مستوصف	0	1	0
	آيت ايكو	مركز صحي جماعي	0	2	0
القصيبة	القصيبة	مركز صحي حضري وقاعة للولادة	3	16	4
تانوغة	تانوغة	مستوصف	1	0	0
تاكَزيرت	تاكَزيرت	مركز صحي جماعي وقاعة الولادة	1	4	1
	فرياطة	مستوصف	0	1	0
فم لعنصر	مركز فم لعنصر	مركز صحي جماعي	1	3	0

المصدر: بحث ميداني، 2017

تؤكد معطيات الجدول أن وضع قطاع الصحة لا يزال هشا، سواء على البنيات التحتية الصحية أو على مستوى الموارد البشرية التي تديرها. إذ يلاحظ أن الجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي، التي تبلغ مساحتها 1350كلم^2، وعدد سكانها 127573 نسمة[711]، لا تتوفر إلا على 12 وحدة صحية، منها 6 مستوصفات و4 مراكز صحية جماعية، يتوفر منها واحد فقط على قاعة للولادة، ومركز ين صحيين حضريين يتوفر كل واحد منهما على قاعة للولادة. ويدير هذه الوحدات الصحية 63 إطارا طبيا، منهم 9 أطباء و46 ممرضا و8 مولدات.

وبالإضافة إلى نقص الأطر الطبية، الذي جعل عدد السكان لكل طبيب يصل إلى 14174,6 نسمة،فإن التوزيع الجغرافي للوحدات الصحية، وتدهور حالة الطرق والمسالك التي تربطها بالساكنة، أو غيابها، يزيد من صعوبة ولوج ساكنة العالم القروي للخدمات الصحية (جدول 66)، مما يطرح سؤال حول اهتمام الفاعل المحلي بخدمات القرب.

جدول رقم (66): مستويات ولوج المراكز الصحية حسب معيار المسافة بالمتر

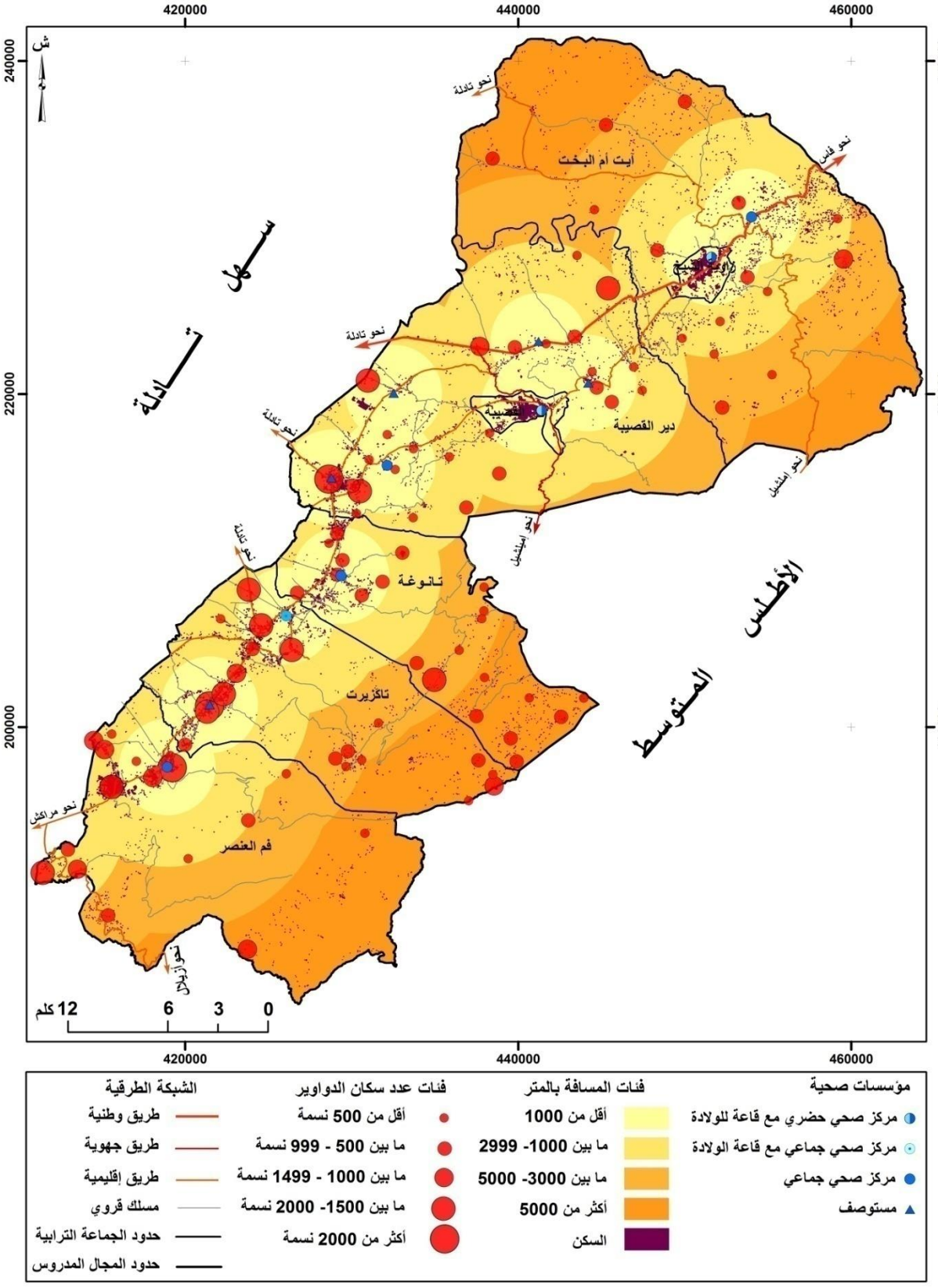
مستوى الولوجية	عدد السكان		مستويات الولوجية بالمتر							
			جيدة: أقل من 1000		متوسطة: 1000-2999		ضعيفة: 3000-5000		ضعيفة جدا: أكثر من 5000	
الجماعة	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
آيت أم البخت	8198	10	1367	16,7	1554	19	3564	43,5	1713	20,9
دير القصيبة	22855	27,8	17546	76,8	5309	23,2	0	0	0	0
تانوغة	12783	15,6	4236	33,1	801	6,3	3751	29,3	3995	31,3
تاكزيرت	19936	24,3	14577	73,1	434	2,2	2579	12,9	2346	11,8
فم العنصر	18412	22,4	6386	34,6	9818	53,3	1941	10,5	267	1,4
المجموع/النسبة	82184	100	44112	53,7	17916	21,8	11835	14,4	8321	10,1

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى، 2014 + بحث ميداني

وإذا اعتبرنا عنصر المسافة وحده لقياس ولوجية المراكز الصحية بالعالم القروي للمجال المدروس، يتبين أن 53,7 % من السكان يقيمون على مسافة أقل من 3 كلم من المراكز الصحية، ومرتبطين أيضا بالشبكة الطرقية تمكنهم من الوصول إليها بسرعة، أما 21,8 % من السكان فتفصلهم المسافة تتراوح بين 3 و6 كلم عن المراكز الصحية، بينما تقع 14,4 % على بعد يتراوح بين 6 و10 كلم، في حين تبعد 10,1 % من الساكنة عن المراكز الصحية بمسافة تتجاوز 10 كلم. ويلاحظ أن الساكنة التي تبعد بأكثر من 6 كلم عن المراكز الصحية، ويبلغ عددها 20156 نسمة، أي ما يمثل 24,5 %، تعاني أيضا من نقص في الشبكة الطرقية التي يمكن أن تربطها بالمراكز الصحية، مما يجعل عزلتها مزدوجة، خاصة في الجزء الجبلي للمجال المدروس.

[711]- المندوبية السامية للتخطيط، الإحصاء العام للسكان والسكنى، 2014.

خريطة رقم (24): التوزيع المجالي للمراكز الصحية وفئات المسافة (بالمتر) التي تفصلها عن السكان



المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى، 2014 + بحث ميداني، 2017 (إنجاز: حافظ الشرك)

ولتقليص العجز الناتج عن صعوبة ولوج الساكنة الجبلية للمراكز الصحية، بسبب البعد الجغرافي وتدهور المسالك، تعمل مندوبية الصحة على تقديم الخدمات الصحية للسكان بواسطة الوحدات المتنقلة وعبر نقط الالتقاء

بعدة دواوير والزيارات الطبية. فالإضافة إلى 57,7 % من المستفدين من المراكز القارة، تقدم الخدمات الصحية لسكان المجال القروي المدروس عبر نقط الالتقاء بنسبة 29,1 %، وبواسطة الوحدات المتنقلة بنسبة 4,6 %، وعبر زيارات طبية لمقرات سكناهم بنسبة 8,6 %[712]. إلا أن هشاشة المسالك القروية وصعوبة ولوجها، خاصة خلال فصل الشتاء، يعرقل العمل بالوحدات المتنقلة، وتنقل سيارات الإسعاف.

5. مجالات حضرية من شأنها أن تؤطر التنمية بمجال الدير لكنها ضعيفة الهيكلة

تحيل حركة التمدين في علاقتها بإشكالية التنمية إلى مستويات تطور المدن كميا ونوعيا، وإلى توزيعاتها المجالية وبنياتها ووظائفها في هيكلة المجال وتأطيره. وإذا كنا نتوخى من رصد التطور الكمي للمدن وتوزيعها الجغرافي بالمجال المدروس والمجالات الجغرافية المحيطة به، وخاصة جبال أطلس بني ملال وسهل تادلة، إعطاء لمحة عامة حول توزيع الشبكة الحضرية بين هذه المجالات الثلاثة، وإبراز تباين وثيرة تطورها، لما لهذه الخاصية من أهمية ضمن المعايير المعتمدة في تحديد مجالات المشاريع[713]، التي تشكل إحدى شروط إقامة المشروع الترابي، وآلية من آليات تنزيل الجهوية المتقدمة، فإن التركيز على هذه الظاهرة بالمجال المدروس تحديدا، نسعى من ورائها إلى إبراز الأدوار الإستراتيجية الموكولة للمراكز الحضرية في تحقيق التوازن الترابي داخل الجهة، من خلال هيكلة محيطها، خاصة وأن الحوار الوطني لإعداد التراب قد خلص إلى قوة الارتباط بين مسألة التنمية وإعداد التراب ومعالجة المسألة الحضرية، واعتبر أن المدن تشكل مرتكزا لأي استراتيجية في التنمية وإعداد التراب[714].

1.5. تباين وثيرة التمدين بين الدير والجبل والسهل

يشكل تحليل مستوى التمدين بعدا هاما في المنهجية الترابية لاعتبارين؛ فهو من جهة، يحيلنا إلى وزن السكان الحضريين كنتيجة لتحولات الاقتصاد والمجتمع المحليين، وانعكاسات ذلك على تنظيم المجال. ومن جهة ثانية، أن المشروع الترابي، القائم على التخطيط، لن يحقق النتائج المرجوة في مجال إعداد وهيكلة المجال الترابي المستهدف بالمشروع إلا إذا ارتكز على قطب حضري[715].

ينبغي الإشارة في البداية إلى أن تحديد الوحدات الجغرافية الثلاث (لوحة خرائط رقم 2)، لم يتأسس على معيار تضاريسي، لأن الدير ليس وحدة تضاريسية، بل هو نسق يتحدد بخصائص طبيعية وبشرية، ويمتد على مجال التقاء المجال الجبلي والسهلي، ولذلك حددنا وحدة الدير في الجماعات الترابية التي تمتد في التقاء الوحدتين. كما أن الاكتفاء في هذه المقارنة على الأقاليم الثلاثة من جهة بني ملال خنيفرة، بدلا من الامتداد إلى كل تراب الجهة، تبرره غاية مقارنة وثيرة تطور التمدين بين الأنساق الجغرافية الثلاثة (الدير، الجبل، السهل)، لموقعة الهوية الحضرية للجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي، من حيث دينامية عدد سكان المدن، ضمن محيطها.

ويُبرِز تطور المراكز الحضرية من حيث عددها وامتدادها المجالي ووزنها الديمغرافي وتوزيعها الجغرافي، وجود تباين في

712- المندوبية الإقليمية للصحة، بني ملال، 2017.

713- تحدد مجالات المشاريع بناء على خمسة معايير أساسية: الخصائص الجغرافية، والخصائص الديمغرافية، والهوية الاقتصادية، والموارد المتاحة، وحدة ارتباط المجال بباقي المجالات.

714- **وزارة إعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والإسكان، الحوار الوطني حول إعداد التراب (2000):** خلاصة تركيبية، ص. 39.

715- **وزارة الإسكان والتعمير والتنمية المجالية، مديرية إعداد التراب (2010):** دراسة حول المشاريع الترابية، شروط أجرأة المشروع الترابي لبلاد الحسيمة، تقرير المرحلة الثالثة، غرينوبل II، فرنسا، ص. 16.

ديناميتها تبعا للوحدات الجغرافية الثلاث، وهي:

- **مجال جبلي:** يظم خمسة مراكز حضرية، رغم أنه يمتد على ما يمثل 63,4 %[716] من مجموع مساحة المجالات الجغرافية الثلاثة[717]، ويأوي ساكنة حضرية بلغت 946827 نسمة سنة 2014، أي ما يمثل 14,8 % من مجموع الساكنة الحضرية للمجالات الملاحظة[718]، وهو ما يبين ضعف نسبة التمدين في هذا المجال مقارنة مع جهة بني ملال خنيفرة التي سجلت 46 %، لكنها قريبة من إقليم أزيلال الذي سجل أقل نسبة التمدين بالجهة، وهي 18 %[719].

إن ضعف التمدين بهذا المجال قابل للتفسير بعوامل متعددة ومتداخلة، لكن درجة أولويتها متغيرة في الزمان والمكان. وتظهر أهمية العامل السياسي جلية في العزلة والتهميش التي صار يتعرض لهما الجبل منذ تلاشي وظائفه في النقل والتبادل مع نكوص التجارة الصحراوية للمغرب، وقد تكرست محاصرته وتهميشه خلال مرحلة الاستعمار لأسباب أمنية وسياسية[720]، ولكن مع ذلك، انتعشت بعض مدنه بفضل ترقيتها إداريا، واستفادتها من التجهيزات.

وقد عرف مركز أزيلال حركة استقطاب مهمة للسكان خلال الستينيات. ويعود ذلك إلى ترقيته إلى مركز للدائرة، واستقطابه إثر ذلك للتجهيزات الإدارية. وبالمقابل تراجعت أهمية مدينة دمنات.

وخلال مرحلة السبعينات وبداية الثمانينات، ظهرت حركة تمدين مهمة خاصة مع إصدار قانون الجماعات المحلية (ظهير 30 شتنبر 19)، الذي فتح آفاقا أمام الجماعات المحلية للمساهمة في التنمية المحلية والجهوية. فعرف هذا التطور في اتجاه تدعيم لا مركزية تدخل قوى جاذبية المراكز التي بدأت تستقطب أكثر فأكثر حركة الهجرة القروية بحثا عن رفاهية الحياة اليومية الحضرية. وبإحداث إقليم أزيلال سنة 1977، استفاد مركز أزيلال على الخصوص من هجرة مهمة، وقد تزامن ذلك مع أثر الجفاف الذي دفع الكثير من السكان المرتبطين بالفلاحة للهجرة في اتجاه المراكز الحضرية والقروية. أما نهاية الثمانينات، فقد عرفت أغلب هذه المراكز ركودا، بفعل تراجع الجفاف وزيادة استقطاب سهل تادلة، إضافة إلى محدودية دور الوظيفة الإدارية في تطور هذه المراكز.

- **مجال دير أطلس بني ملال:** هو مجال تعمير وتمدين قديمين، وتعتبر مدنه- باستثناء أفورار وأولاد عياد- من أقدم التجمعات الموروثة عن فترات تاريخية مختلفة[721]، ولعل أدواره الاقتصادية ووزنه الديمغرافي ووظيفته العسكرية هو ما جعله مجالا للتعمير والتمركز الحضري[722]. لكن بعضا من هذه المعطيات قد تغيرت مع الاستعمار، فبارتكاز هذا الأخير على الدير كدرع لإخضاع الجبل، حطم الاقتصاد القائم، وغيَّر بنية وخريطة مراكز التموين، وبذلك ازدادت أهمية بعض المراكز، ومنها: ابزو، أولاد عياد، وأفورار، وبني ملال، باستفادتها من التجهيزات الملازمة لتمركز المصالح

716- تم حساب مساحة الوحدات الجغرافية باستعمال برنامج Arc Gis10.3

717- اخترنا الأقاليم الثلاثة التي كانت تشكل جهة تادلة أزيلال، في التقسيم الجهوي لسنة 1997، وهي بني ملال والفقية بن صالح وأزيلال، ويتوخى من هذا الاختيار تمثيل الوحدات المجالية الثلاثة بهدف المقارنة.

718- المندوبية السامية للتخطيط، الإحصاء العام للسكان والسكنى، 2014.

719- المندوبية السامية للتخطيط، الإحصاء العام للسكان والسكنى، 2014.

720- **الناصري محمد (2003):** نفس المرجع السابق، ص. 34- 37.

721- **الصنهاجي أبي بكر: البيدق (1971):** نفس المرجع السابق، ص. 50.

- **كربخال مارمول (1989):** نفس المرجع السابق، ص. ص. 111-116-118.

- **الوزان حسن بن محمد الفاسي (1983):** نفس المرجع السابق، ص. ص. 176- 183.

722- **بوجروف سعيد (2000):** التمدين وإشكالية الاندماج الجهوي للدير الشمالي للأطلس الكبير الأوسط، مجلة جغرافية المغرب، مجلد 18، عدد 1-2، السلسلة الجديدة، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، ص. 8.

الإدارية للمستعمر، ومن أجل إعادة هيكلة المجال إداريا واقتصاديا لتسهيل المراقبة والاستغلال[723].

وبعد الاستقلال، عرفت هذه المراكز تزايدا ديمغرافيا وتوسعا مجاليا، ولكن بوثيرة أقل من نظيرتها في سهل تادلة. وقد عرفت فترات انتعاش خلال السبعينيات، وركود خلال الثمانينيات، لتعود نحو التزايد خلال التسعينيات.

- **مجال سهل تادلة:** ارتبط التمدين الحديث في سهل تادلا بتحديث السقي وعصرنة القطاع الفلاحي الذي انطلق بقطاع بني عمير سنة 1929 م، وبقطاع بني موسى بعد تشييد سد بين الويدان سنة 1953[724]. فباستثناء مدينة قصبة تادلة الموروثة عن مغرب ما قبل الاستعمار، وصل عدد المراكز الحضرية ثمانية مراكز سنة 2014[725]، وقد رافق ذلك تزايد عدد السكان الحضريين حيث انتقل من 54011 نسمة سنة 1971 م إلى 253962 نسمة سنة 2014[726].

وقد شكلت ظاهرة الهجرة العامل الحاسم في حداثة وسرعة التمدين في هذه المنطقة، لكن دلالاتها وآثارها مختلف نسبيا عن نظيرتها التي وسمت المجالات المغربية[727]. ويستشف هذا التباين من نسبة مساهمة الهجرة في النمو الديمغرافي، ومن اتخاذ التمدين طابعا تلقائيا غير متوقعا، بفعل المضمون الاجتماعي الفقير للمهاجرين، ذات أصول قروية خاصة من المجالات القروية البورية المجاورة للدائرة السقوية، مما جعل المراكز الحضرية تتخذ مظهرا فوضويا غير مكتمل[728]، لدرجة أنها وصفت بتمدن أدنى وأقل جودة عن مثيلها في المناطق الأقل مواردا وثروة، وذلك بالنظر إلى أسسها الاقتصادية والاجتماعية والمجالية[729]. إذ كان من المفترض أن يُوَاكَب الإعداد الهيدروفلاحي لأرياف سهل تادلة، بإعداد المدن وتأهيلها، لتساير قوة الاستقطاب الهجروي الملازم للتنمية الفلاحية، وللوظائف المنوطة بالمراكز الحضرية لهيكلة محيطها.

إن السمة التي تطبع الشبكة الحضرية بسهل تادلة حاليا، أنها متوازنة نسبيا، إذ تشكل نظاما حضريا يتسم بالتراتبية، لكن بنيتها لازالت ضعيفة، وتعرف توسعا غير متحكم فيه باتجاه المجالات المسقية، كما أن مدينة بني ملال، باعتبارها عاصمة الجهة، تفرض هيمنتها على باقي المراكز الحضرية، مع أنها لازالت تعاني من نقص في وظائفها الاقتصادية، ولم تتطور بالقدر الكافي لقيادة الجهة، وقد سبق أن وصفتها إحدى الدراسات الجغرافية المنجزة في مطلع تسعينيات القرن الماضي، على أنها قطب غير مكتمل[730].

723- **بوجروف سعيد (2000):** نفس المرجع السابق، ص. 8.

724- **مداد محمد (1992):** السقي والتمدين: حالة مدينة الفقيه بن صالح، تادلا: تاريخ، المجال، الثقافة، الملتقى العلمي لمنطقة تادلا، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 01، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ص. ص. 195- 196.

725- المندوبية السامية للتخطيط، الإحصاء العام للسكان والسكنى، 2014.

726- المندوبية السامية للتخطيط، الإحصاء العام للسكان والسكنى، لسنوات 1971 و2014.

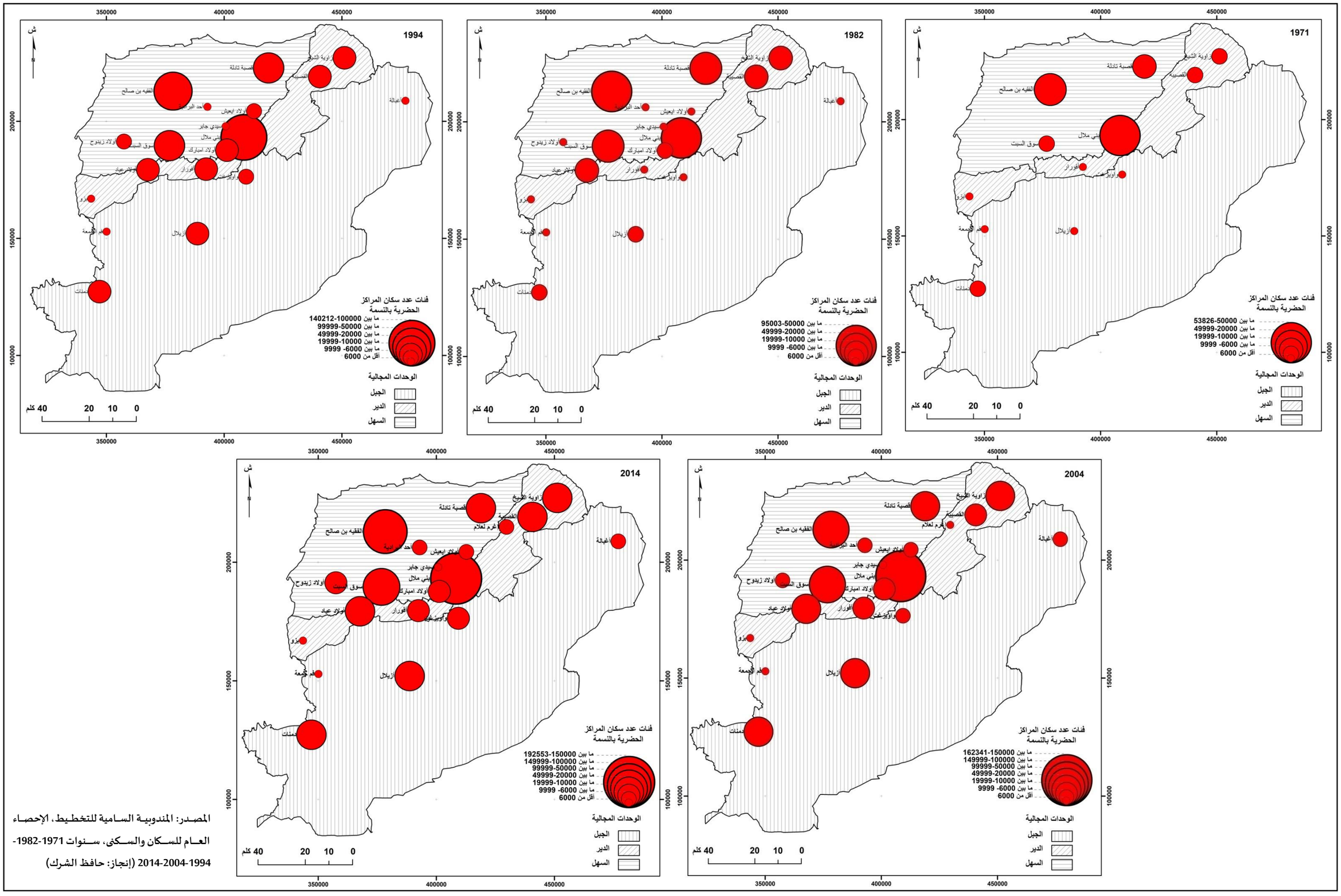
727- **مداد محمد (1992):** نفس المرجع السابق، ص. 197.

728- **فرنسوا تروان جون (2006):** المغرب، مقاربة جديدة في الجغرافية الجهوية، ترجمة علي آيت حماد وإدريس البوشاوي، دار طارق للنشر، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ص. 168.

729- **مداد محمد (1992):** نفس المرجع السابق، ص. 195.

730- **أبو العز عبد الفتاح (1990):** بني ملال قطب غير مكتمل، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه السلك الثالث، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 320 ص.

لوحة خرائط رقم (3): تطورسكان المراكزالحضرية بجهة تادلة أزيلال ما بين سنتي 1971 و2014



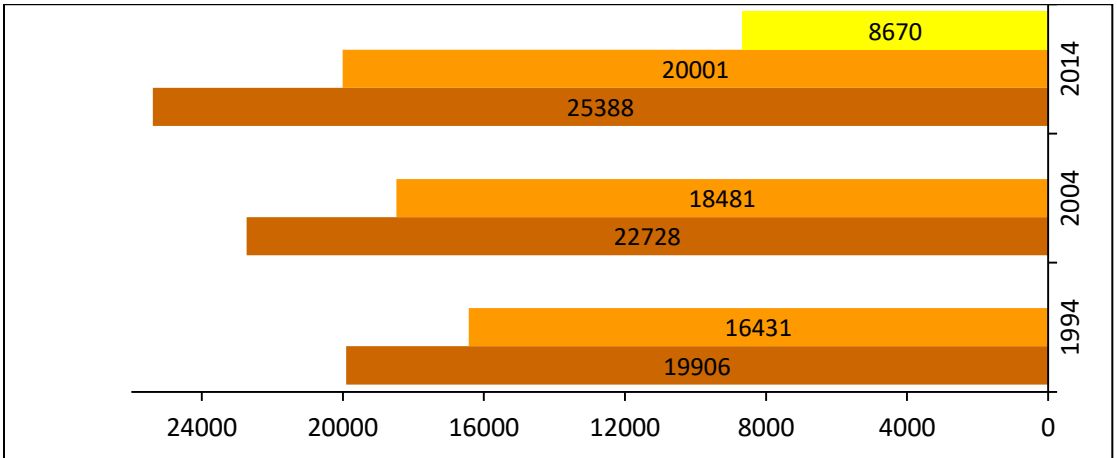
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، الإحصاء العام للسكان والسكنى، سنوات 1971-1982-1994-2004-2014 (إنجاز: حافظ الشرك)

وإذ يكشف التتبع الزمني لتطور دينامية التمدين وتوزيع كثافة الشبكة الحضرية بين المجالات الثلاثة، عن تباين وثيرة تطورها وانتظامها، وما ينتج عنها من تبيعات أخرى على مستوى التنمية المستدامة، فإنها تشكل تحصيلا للسياسات المتبعة، وواقعا يفرض التعاطي معه، في الوقت الراهن، على أنه عامل إيجابي لخلق نوع من التوازن المجالي الملائم، إذا ما نظرنا إلى الأدوار الإستراتيجية الموكولة لكل منها، من منظور انتظامها المجالي، كميزة لخلق التوازن في توزيع السكان والأنشطة والتجهيزات والخدمات، وفي نفس الوقت توجيه السياسات المحلية نحو تحقيق التكامل من منظور التمايز بين هذه المجالات الثلاثة. ومن الناحية المنهجية، يقدم لنا هذا التمايز مؤشرا دالا على تحديد الجماعات الترابية المدروسة على أنها مجالا متجانسا، وقابلا لحمل المشروع الترابي.

2.5. انبثاق حركة تعمير عفوية أدت إلى توسع المدن الصغرى وظهور مراكز صاعدة على طول الدير

عرفت المنطقة الممتدة بين مدينة بني ملال ومدينة القصيبة، على هوامش الطريق الإقليمية رقم 3208 نموا عمرانيا وسكانيا مضطردين. وبالرغم من أن هذه التجمعات السكانية لم تصنف رسميا ضمن المجالات الحضرية، باستثناء مركز إغرم لعلام، الذي اعتبرت ساكنته حضرية في الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014[731]، إلا أن التطور السريع لعدد سكانها وتوسعها المجالي وتطور بنيات أنشطتها الاقتصادية غير الفلاحية يكشف عن قوة دينامية تشكل وإعادة تشكل مجالاتها الترابية، تحت قوة جاذبيتها لتيارات الهجرة القروية، وللأنشطة الاقتصادية، وللرهانات العقارية، مما جعلها مجالات ترابية تجمع عدة تناقضات، تثير تساؤلات حول هوياتها الترابية، ومصير أوساطها البيئية والوظائف التي تضطلع بها أو التي يمكن أن تضطلع بها كفضاءات للعيش وفي هيكلة المناطق القروية المحيطة بها خاصة ظهيرها الجبلي.

مبيان رقم (34): تطور عدد سكان الحضريين بالمجال المدروس مابين سنتي 1994 و2014



	1994	2004	2014
إغرم لعلام	0	0	8670
القصيبة	16431	18481	20001
زاوية الشيخ	19906	22728	25388

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنوات 1994 -2004- 2014

انتقل عدد السكان الحضريين ما بين سنتي 1994 و2014 من 36337 نسمة إلى 54059 نسمة، أي بنسبة زيادة سنوية بلغت 2,44 %، وبذلك أصبحت الساكنة الحضرية تمثل 42,38 % من مجموع ساكنة الجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي، بعد أن كانت تمثل 35,25 % سنة 1994. وإذا كان العامل الديمغرافي يحظى بالأولوية ضمن

[731]- المندوبية السامية للتخطيط، الإحصاء العام للسكان والسكنى، 2014.

العناصر المساهمة في تزايد السكان الحضريين، فإن الهجرة تساهم بقسط أوفر في التزايد الديمغرافي لهذه المراكز.

فمن المعروف أن النمو الديمغرافي يتغذى من عاملي الزيادة الطبيعية والهجرة. وقد بلغت مساهمة الهجرة في النمو الديمغرافي خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2004 و2014 نسبة 37,4 %[732].

وتميزت تيارات الهجرة باتجاه هذه المراكز الحضرية بطابعها القروي، خاصة من المناطق الجبلية المشرفة عليها. ومهما اختلفت دوافع الهجرة وتعددت عوامل الجذب التي تفرزها، فإنها تبقى كثيرة ومتباينة، لكن أهمها تولد عن ما أسماه الباحث (علوم أحمد، 2014) بفترات الجفاف الكبير الممتد على ثلاث مراحل، وهي: 1983/1981؛ 1992/1987؛ 1995/1993[733]، التي أنتجت حركات هجروية غير معتادة من جبال أطلس بني ملال نحو مجالاتها الديرية. يضاف إلى ذلك عامل التطور العشوائي لنمط الإنتاج الرأسمالي بهذه المناطق الجبلية، وتبعاته على اختلال توازن البنيات التقليدية[734]، وهي كلها ساهمت في تنامي أسباب القوى الطاردة التي حالت دون تكوين شبكة حضرية محلية مستقلة مانعة لهجرة داخلية نحو الأطراف[735]، وضعف تدارك الخصاص في البنيات والتجهيزات الأساسية والخدمات الاجتماعية وتنشيط سوق الشغل، التي من شأنها فك العزلة عن سكان هذه المجالات. فالعزلة التي كانت تبدو إلى حد قريب إحدى سمات منظومة المجتمع الجبلي، أصبحت عاملا مشجعا للهجرة في سياق الانفتاح على المبادلات وانتشار وسائل التواصل وإحساس السكان بتخلف وتهميش مجالاتهم.

وتشكل المدن الصغرى زاوية الشيخ والقصيبة، والمراكز الصاعدة (إغرم لعلام، فم لعنصر)، أهم المحطات الهجروية النهائية أو المرحلية الملائمة لسكان الجبال المشرفة عليها، لأنها من جهة، قريبة جغرافيا، ومن جهة أخرى لوجود ارتباطات تاريخية بينها وبين هذه المجالات الحضرية سلاليا واقتصاديا وإداريا، ولأنها، من جهة ثالثة، أقل عزلة نتيجة اتصالها بسهل تادلا وبالمدن والطرق، وتقدم عروضا عقارية تناسب الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للمهاجرين.

1.2.5. تدبير السكن العشوائي والأحياء الناقصة التجهيز يخضعان للتدبير البعدي

عرفت المدن الصغرى والمراكز المنتشرة بالمجال المدروس استمرار ظاهرة السكن العشوائي. ففي مدينة زاوية الشيخ تراجعت عدد الأسر القاطنة بالسكن العشوائي منذ 2004 من 600 أسرة، أي ما يمثل 11,2 % من مجموع الأسر إلى 192 أسرة سنة 2014، أي ما يمثل 2,9 % من مجموع الأسر. أما بمدينة القصيبة فقد سجلت بدورها تراجعا في عدد الأسر القاطنة بالسكن العشوائي من 170 أسرة سنة 2004، أي ما يمثل 3,9 % من مجموع الأسر، إلى 156 أسرة سنة 2014، أي ما يمثل 2,9 % من مجموع الأسر بالمدينة[736].

وإذا كان هذا التراجع يقبل التفسير بدور وثائق التعمير في توجيه التهيئة العمرانية، وما ترتب عنها من تشديد المراقبة على إنتاج السكن بهاتين المدينتين، فإنه يمكن تفسيره أيضا بمجهودات تأهيل وإعادة هيكلة التجمعات الناقصة التجهيز. لكن هذا التراجع ناتج أيضا عن بروز مجالات تعمير وسكن بديلة وبعروض عقارية مناسبة لوضعية المهاجرين القرويين،

732- المندوبية السامية للتخطيط، الإحصاء العام للسكان والسكنى، 2014.

733- **علوم أحمد (2014):** نفس المرجع السابق، ص. ص. 204- 206.

734- **جنان لحسن (1988):** إشكالية التنمية المحلية في المجالات الجبلية والدير: منطقة صفرو نموذجا، التنمية المحلية وتهيئة المجال بالمغرب، صفرو ومنطقتها نموذجا، منشورات الملتقى الثقافي لمدينة صفرو، أشغال الدورة الثانية، سوجيبريس، فاس، ص. 11.

735- **علوم أحمد (2014):** نفس المرجع السابق، ص. 199.

736- المندوبية السامية للتخطيط، الإحصاء العام للسمان والسكنى لسنتي 2004، 2014.

وأكثر مرونة في إنتاج سكن غير قانوني، بكل من مراكز إغرم لعلام وتانوغة وتاكزيرت وفم لعنصر، خاصة وأن هذه المراكز أصبحت تقدم بعض الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية، ومتصلة بشبكة طرقية معبدة في اتجاه مدينة بني ملال ومدن سهل تادلة. في حين عرفت مدينتي زاوية الشيخ والقصيبة تراجعا في رصيدهما العقاري، بفعل انتشار أراضي الأحباس والأراضي الفلاحية في جهات توسعها، بالنسبة لمدينة زاوية الشيخ، ولإكراهات طبيعية تعيق التوسع بالنسبة لمدينة القصيبة.

1.1.2.5. على مستوى إنتاج وثائق التعمير

وضع المشرع المغربي الوكالة الحضرية ضمن الفاعلين الأساسيين في ميدان التعمير والتهيئة المجالية، من خلال اختصاصاتها في إنتاج الدراسات اللازمة لإعداد مخططات التهيئة العمرانية، وإعداد مشاريع وثائق التعمير، وإبداء الرأي والزامية الأخذ به، في المشاريع المتعلقة بتجزئة الأراضي وإقامة المجموعات السكنية وتقسيم العقارات، ومراقبة أعمال تقسيم وتجزئة الأراضي وإحداث المجموعات السكنية، إضافة إلى تقديم المساعدة الفنية للجماعات الترابية والهيئات في ما تقوم به من أعمال التهيئة، في حالة طلبها[737].

ومن هنا تظهر الأهمية المركزية للوكالة الحضرية في التدبير العمراني والتهيئة المجالية، وذلك استنادا على إنتاجها لوثائق التعمير ، باعتبارها إطارا قانونيا للتخطيط الحضري، واستغلال الأراضي الحضرية، وأداة لاستغلال وضمان حسن استعمالها على المدى المتوسط والبعيد[738].

جدول رقم (67): سنوات المصادقة على تصاميم التهيئة للمدن والمراكز بالمجال المدروس

الجماعة الترابية	المركز	سنة المصادقة
آيت أم البخت	آيت أم البخت	2008
زاوية الشيخ	-	2008 -2015
دير القصيبة	إغرم لعلام	2007
القصيبة	-	2001 - 2008
تانوغة	تانوغة	2008
	إيخوربا	2015
تاكزيرت	تاكزيرت	2004 - 2017
فم العنصر	مركز فم العنصر	2008

المصدر: وزارة إعداد التراب الوطني والتعميروالإسكان وسياسة المدينة، الوكالة الحضرية بني ملال، قسم الدراسات، 2019

يبين الجدول أن الوكالة الحضرية لبني ملال قد باشرت إعداد تصاميم التهيئة للمدن الصغرى والمراكز بالمجال المدروس بعد شروعها الفعلي في ممارسة مهامها منذ سنة 1998[739]، حيث تمت المصادقة على أول تصميم تهيئة بالمجال المدروس لمدينة زاوية الشيخ سنة 2000، ليتم بعد ذلك تغطية مدينة القصيبة سنة 2001، وجميع مراكز الجماعات القروية إلى حدود سنة 2008. وإذا تمعنا في الفترات الفاصلة بين تصاميم التهيئة بكل من مدينتي زاوية الشيخ والقصيبة، يتبين احترام المدة اللازمة بين تصميم تهيئة وآخر، والتي لا ينبغي أن تتعدى عشر سنوات، ومن ثم لا يمكن تبرير ظهور

737- الظهير رقم 1.93.51 الصادر في 22 ربيع الأول1414/ 10 شتنبر 1993 المتعلق بإحداث الوكالات الحضرية، المادة 3.

738- **مقداد الهادي (2000):** السياسة العقارية في ميدان التعمير والسكنى، الطبعة الأولى، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ص. 124.

739- أحدثت الوكالة الحضرية لبني ملال بمرسوم رقم 335. 94. 2 صادر بتاريخ 18 شعبان 1415/ 20 يناير 1995، وشرعت في أداء مهامها فعليا سنة 1998.

السكن العشوائي بهاتين المدينتين، انطلاقا من هذه التواريخ، بفراغ وثائق التعمير، أو حتى بوجود فترات فاصلة بين مرحلة الإعداد والمصادقة. وعلى نقيض ذلك نلاحظ أن تصاميم التهيئة لمراكز إغرم لعلام وآيت أم البخت وتانوغة وفم العنصر، قد استوفت آجالها دون تجديدها، وهذا فعلا فتح آفاقا لتنامي السكن العشوائي.

إن استمرار إنتاج الأحياء العشوائية والناقصة التجهيز، على الأقل بمدينتي زاوية الشيخ والقصيبة، اللتان عرفتا تغطية منتظمة بتصاميم التهيئة، يؤكد أن الظاهرة لا ترتبط فقط بإنجاز وثائق التعمير،بل يمتد نحو مساءلة فاعليتها.

فعلى مستوى مضامين وثائق التعمير، يلاحظ أنها تخضع لأسلوب التوفيق بين مختلف القوى الفاعلة، وهذا يؤدي إلى إفراغ التصاميم من مضمونها التخطيطي والتنموي. أما على مستوى التنفيذ، فيسجل التراخي في تطبيق ضابطة التعمير، بذريعة الحفاظ على الأمن، وهو أسلوب اعتبره (شويكي مصطفى2007) في معالجة إشكالية التعمير، اجترارا لرواسب الماضي الاستعماري في معالجة التعمير بمبدأ التهدئة بذل التهيئة[740]، كما أصبح السكن العشوائي ميدانا للابتزاز والرشوة، وللاستثمار الانتخابي.

يستخلص أن إنتاج وثائق التعمير، وإن قلصت نسبيا من تنامي إنتاج السكن العشوائي بمدينتي زاوية الشيخ والقصيبة، فإن هذا النوع من السكن امتد نحو المراكز الناشئة وبوثيرة أكبر، مما يبين أن التعمير في هذه المجالات لا زال ذو طابع إرادي، وتتم معالجته بمقاربة بعدية واستدراكية، عن طريق إعادة الهيكلة والتأهيل.

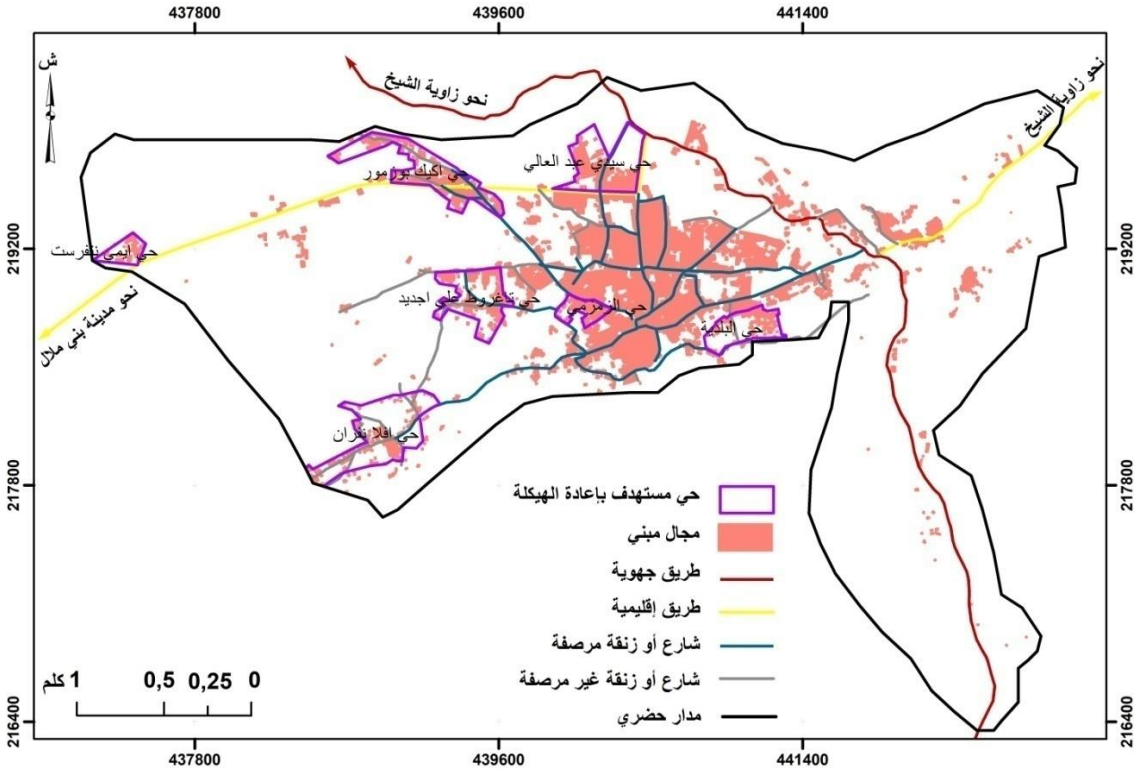
2.1.2.5. إعادة هيكلة أحياء ناقصة التجهيز: حصيلة الاستدراك تفوقها وثيرة الإنتاج

يلاحظ أن وثيرة إعادة هيكلة الأحياء العشوائية والناقصة التجهيز تسير بوثيرة بطيئة، سواء من حيث عدد الأحياء المستهدفة، أو من حيث المدد الزمنية الفاصلة بين تاريخ انطلاق دراستها والمصادقة عليها. فمنذ 2015، أعطت الوكالة الحضرية لبني ملال انطلاقة لإنجاز أربع تصاميم إعادة الهيكلة بجماعة آيت أم البخت تهم دواوير (تمجدين - إغمرين – تاردة- أوباشا)، وسبعة تصاميم إعادة الهيكلة بمدينة القصيبة تهم أحياء (البلدية – تغروت أوعلي أوجديد - إيمي نيفري- سيدي عبد العالي - إكيك وبوزمور- الزمزامي- أفلانفران)، وتمت المصادقة على التصاميم التي تخص مدينة القصيبة سنة 2017، بينما لا زالت تصاميم آيت أم البخت في مرحلة البحث العمومي ومداولات المجالس إلى حدود صيف 2019[741].

740- **شويكي المصطفى(2006):** التعمير بالمغرب بين اجترار رواسب الماضي والتهرب من مشاكل الحاضر،المدينة المغربية بين التخطيط والعشوائية، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 5، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس- فاس، مطبعة سايس، فاس، ص. ص. 33-44.

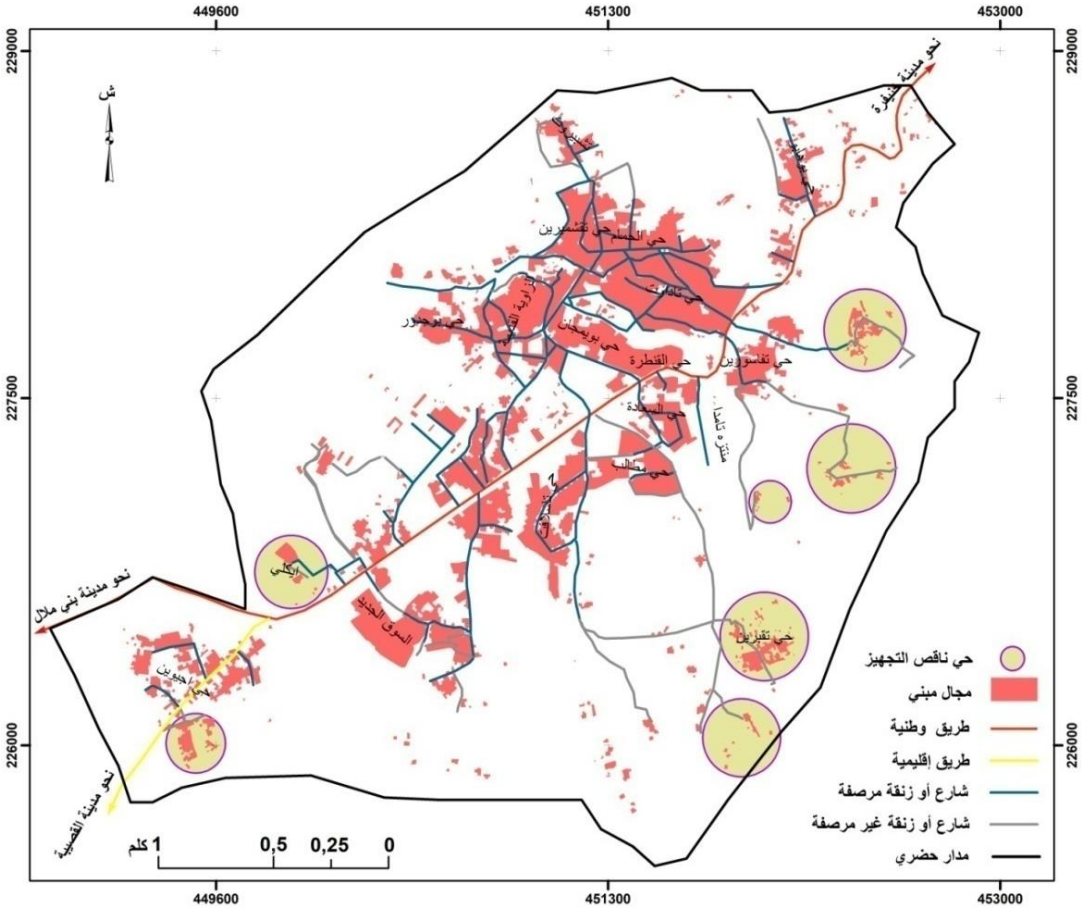
741- بحث ميداني، 2019.

خريطة رقم (25): الأحياء الناقصة التجهيز المستهدفة بتصميم إعادة الهيكلة بمدينة القصيبة سنة 2017



المصدر: الوكالة الحضرية لبني ملال، 2019 (إنجاز: حافظ الشرك)

خريطة رقم (26): الأحياء الناقصة التجهيز بمدينة زاوية الشيخ



المصدر: بحث ميداني، 2019 (إنجاز: حافظ الشرك)

ونتيجة لذلك، نستنتج خلاصتين، أولا، ضعف تغطية باقي الأحياء الناقصة التجهيز خاصة بمدينة زاوية الشيخ، التي تعرف تركز سبعة أحياء ناقصة التجهيز (خريطة رقم 26)، وإغرم لعلام وفم العنصر اللذان يعرفان حركة توسع عشوائية مهمة. ثانيا، أن طول المدة بين انطلاق دراسة تصاميم إعادة هيكلة الأحياء العشوائية والناقصة التجهيز والمصادقة عليها، يجعلها في نهاية المطاف غير مطابقة للواقع، لأن نتائج التشخيص التي تبنى عليها الحلول، تتغير بسرعة، خاصة وأن هذه المجالات تعرف استقبالا هجريا مهما.

2.2.5. توسع السكن بمجالات المخاطر الهيدرولوجية

تعرف مجالات دير أطلس بني ملال الشمالي تردد ظاهرة الفيضانات، وذلك بفعل تقاطع الشروط الطبيعية المتمثلة في قدرة الأحواض النهرية على الاستجابة للتساقطات المطرية وتفعيل الجريان المائي السطحي، والتوسع السكني للسكان وممتلكاتهم وأنشطتهم والتجهيزات الجماعية والبنيات التحتية في مناطق الفيضانات[742]. أي أن خطر الفيضانات بهذه المنطقة ناتج عن وجود مصادره الأساسية المتمثلة في عبور المجاري المائية والشعاب للمنطقة، وفي امتداد التوسع العمراني والأنشطة والتجهيزات في المجالات الحيوية لهذه الأودية والشعاب.

ومن شأن إدراج عنصر خطر الفيضانات في تحليل إشكالية التنمية، أن يكشف عن الإكراهات التي تعتري تهيئة هذه المجالات، ومستويات حكامة الفاعلين لتدبيرها، وهو ما يمكن اعتباره في نهاية التحليل مؤشرا دالا على تقييم أساليب التنمية المحلية المتبعة، وللاستراتيجيات التي قد تخرج هذه المجالات من وقع هذه الإكراهات. وبالرغم من أن ظاهرة الفيضانات تمتد على طول حزام الدير،بحكم موقعه على مخارج الأودية، إلا أننا سنقتصر في تقديمها على المدن الصغرى والمراكز الصاعدة، لكون هذه الأخيرة تعكس تمثيلا واضحا لتركز السكان والبنيات التحتية وتوسعها بوثيرة سريعة على المجالات المهددة بالفيضانات أكثر من غيرها من باقي المجالات القروية المحلية.

ترتبط المصادر الأساسية للفيضانات بموضع امتداد منطقة الدير على مخارج الأودية ومخارط الانصباب، حيث تخترقه مجموعة من الأودية والشعاب تغذيها أحواض ذات أبعاد وخصائص فيزيائية تجعل سلوكها الهيدرولوجي يتسم باستجابة سريعة، نتيجة ضعف زمن التركز. فبالرغم من سيادة الصخور الكاربوناتية ذات نفاذية عالية بهذه الأحواض، فإن صغر مساحة هذه الأخيرة يجعل المسافة بين أبعد نقطة في الحوض ومخرجه قصيرة، وامتدادها على سفوح ذات انحدارات متوسطة وقوية، وتوجيهها نحو الشمال والشمال الغربي، وتدهور غطائها النباتي، وتردد العواصف الرعدية خاصة خلال شهر نونبر من كل سنة[743]، كلها عوامل تقوي الاستجابة الهيدرولوجية للأودية والشعاب، وترفع من إمكانيات حدوث الفيضانات.

وتشكل الهشاشة، باعتبارها عاكس للمستويات الاجتماعية والثقافية المحددة لتفاعل السكان والفاعلين مع مناطق خطر الفيضانات، ولأشكال استغلالهم لهذه المجالات، من الآليات البشرية المساهمة في حدة خطر الفيضانات.

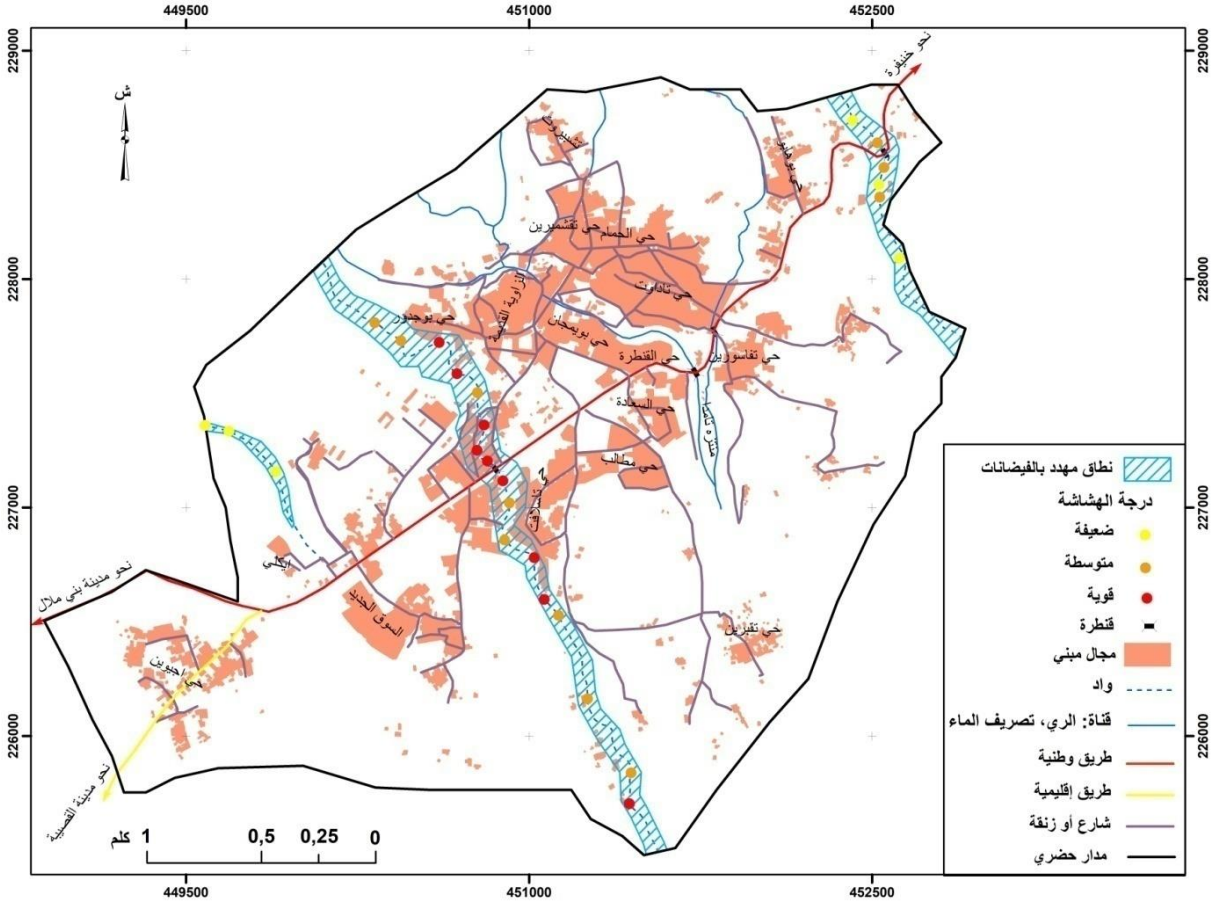
إن أهم ملاحظة يمكن تسجيلها هو استمرار توسع السكن والمرافق والأنشطة الفلاحية بالمجالات الحيوية للأودية والشعاب. ومن خلال تتبع تطور السكن خلال العشر سنوات الأخيرة، أي ما بين 2009 و2019 يظهر أن وثائق التعمير لم تستطيع إيقاف هذه الظاهرة، بالرغم من تغطيتها لهذه المجالات.

742- **والغازي عبد العزيز (2017):** نفس المرجع السابق، ص. ص. 148- 218.

743- **والغازي عبد العزيز (2017):** نفس المرجع السابق، ص. 147.

وبتفحصنا لتصاميم تهيئة هذه المجالات، سجلنا ملاحظتين، أولها، أن تصنيف مناطق خطر الفيضانات، في تصاميم التهيئة، ضمن مجموعة من المناطق ممنوعة البناء، دون إظهار منها تلك التي تدخل ضمن مناطق خطر الفيضانات. ثانيا، أن بعض المناطق المهددة بخطر الفيضانات لم يتم إدراجها ضمن المناطق ممنوعة البناء[744].

خريطة رقم (27): المناطق المهددة بمخاطر الفيضانات ودرجة الهشاشة بمدينة زاوية الشيخ



المصدر: الوكالة الحضرية لبني ملال، 2019 (إنجاز: حافظ الشرك)

وفي كلا الحالتين، فإن تحديد مناطق خطر الفيضانات من عدمها، لا يفيد، لأن استمرار السكن غير المرخص، حتى خارج المناطق ممنوعة البناء، لا يتيح للسكان إمكانية معرفة المناطق المحظورة البناء، لأن البناء في هذه الحالة لا يمر عبر وساطة قانونية، كما أن دراية السكان المقيمين بمناطق خطر الفيضانات ضعيفة، إذ أكدت دراسة حول تأثير الفيضانات على المنطقة، أن 49,10 % من السكان المستقرين بالمجالات الحيوية للشعاب والأودية يجهلون خطورة الفيضانات[745]، غير أن الوكالة الحضرية ترجع توسع السكن في مجالات خطر الفيضانات إلى عاملين متداخلين[746]:

- العامل الأول يتمثل في دافعية ورغبة السكان في الحصول على سكن بالقرب من المراكز الحضرية، وبكل السبل الممكنة، علما أن الوضع الاجتماعي الهش لهذه الفئة الاجتماعية لا يسمح لها بولوج سكن مهيكل، نظرا لارتفاع تكلفته. فمن خلال المقابلة الميدانية تبين أن الوضع السوسيو-اقتصادي يعد المحدد ذي أولوية ضمن العوامل التي تدفع الأسر للاستقرار

744- وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، الوكالة الحضرية بني ملال، قسم الدراسات، 2018.

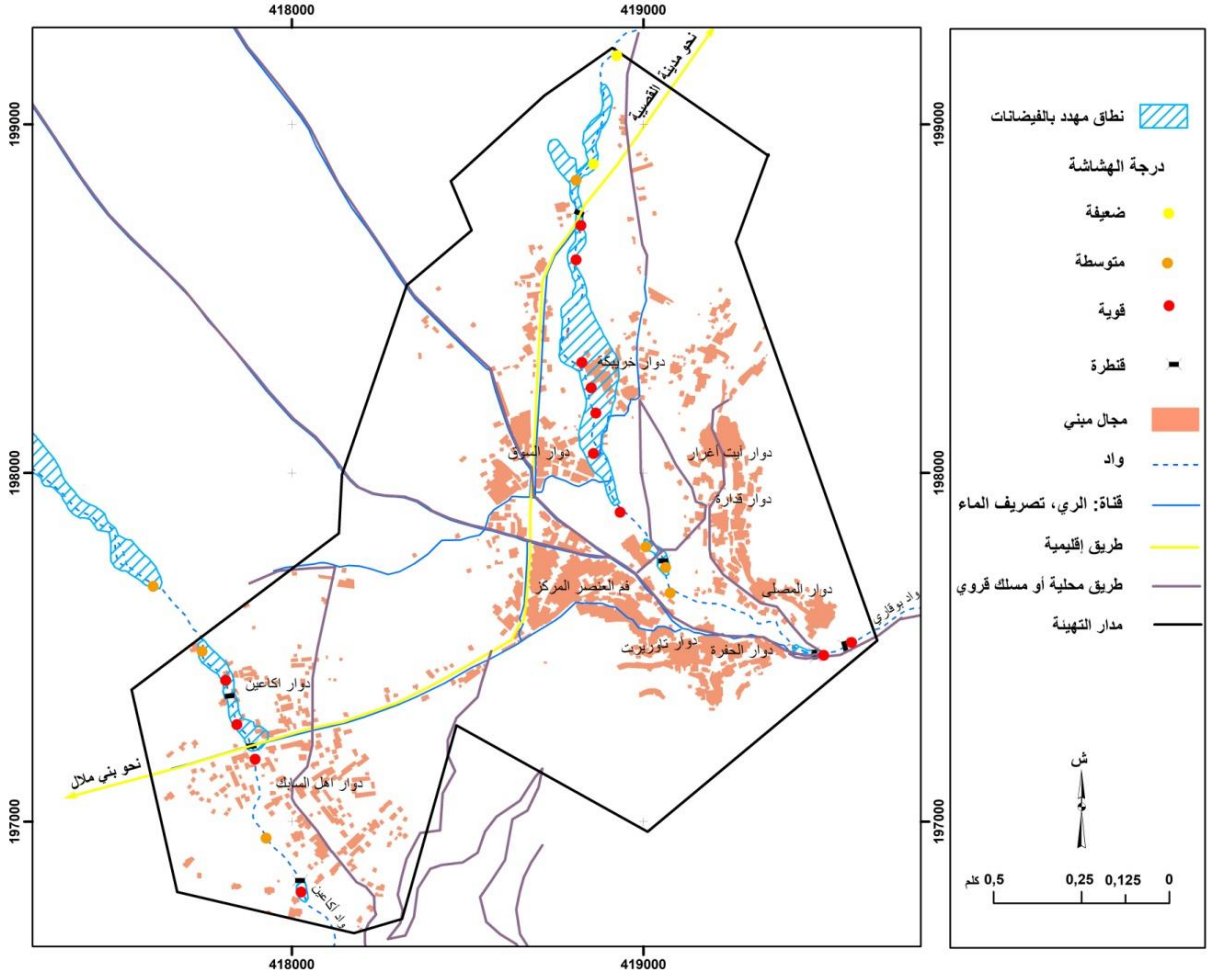
745- **والغازي عبد العزيز (2017):** نفس المرجع السابق، ص. 170.

746- بحث ميداني، 2017.

بالمناطق المهددة بالفيضانات. فأصول ساكنة هذه المجالات نازحة بالأساس بنسبة 36,8 %[747]، إذ أن أسعار العقار بضفاف الأودية منخفضة مقارنة بنظيرتها في المناطق المسموحة للبناء، وهو ما يتقاطع مع الإمكانيات المادية الضعيفة للأسر النازحة، كما أن ضفاف الأودية والشعاب أضحت مجالا للترامي على الملك العام المائي، بالرغم من إدراجها في تصاميم التهيئة ضمن المناطق المحرمة للبناء، وتنصيص قانون الماء على وضعها ضمن الملك العام المائي ومنع إقامة أي أنشطة في هذه المناطق، باستثناء المنجزات التي تقيمها مؤسسات الدولة للوقاية من مخاطر الفيضانات، أو التي من شأنها أن تحقق المنفعة العامة[748].

- العامل الثاني: يرتبط بتعدد الفاعلين المسؤولين على تدبير قطاع التعمير، إذ بالرغم من تعاطي الوكالة الحضرية بالصرامة وتطبيق القانون، بعدم الترخيص لإقامة البناء في مناطق الخطر، إلا أن اشتغال فاعلين آخرين، خاصة المنتخبين وممثلي السلطات المحلية بإستراتيجية مغايرة، يؤدي إلى إنتاج هذا النوع من السكن[749].

خريطة رقم (28): المناطق المهددة بمخاطر الفيضانات ودرجة الهشاشة بمركز فم العنصر



المصدر: الوكالة الحضرية لبني ملال، 2019

ونتيجة لذلك، يظل المشكل قائما رغم إنتاج مخططات وتصاميم التعمير. ورغم أيضا من مواكبة ذلك بإنتاج "أطلس

747- بحث ميداني، 2017.

748- ظهير شريف رقم 113. 16. 1 الصادر في 6 ذي القعدة 1437/ 10 غشت 2016 بتنفيذ القانون 15. 36 المتعلق بالماء، الجريدة الرسمية عدد 6494، المواد: 4، 6، 22، 24، 117.

749- بحث ميداني، 2017.

المناطق المعرضة للفيضانات" يحدد ثلاث مستويات (ضعيف، متوسط، مرتفع) لخطر الفيضان، ومخططات للوقاية من أخطار الفيضانات للمناطق المهددة بخطر متوسط ومرتفع للفيضان بتنسيق مع الإدارة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية ولجان العمالات والأقاليم للماء المعنية، وتتضمن هذه المخططات القواعد والمعايير التي يجب احترامها في مخططات التهيئة العمرانية وإعداد التراب، إلا أن هذه المخططات لا يتم تنفيذ أهدافها.

صورة رقم (11): توسع السكن بمجالات عبورالأودية بجماعة فم العنصر



المصدر: بحث ميداني، 2017

وإذا كان تعديل سلوكات وممارسات السكان إزاء الاستقرار في مناطق الفيضانات وإنتاج سكن عشوائي، لم تضبطه قوانين التعمير الحالية، فإن تحسين الوضعية الاجتماعية لهذه الساكنة، وتيسير سبل ولوجها للسكن المهيكل، والتدخل في تهيئة المجالات القروية المحيطة بهذه المدن يشكل أحد المحاور الأساسية للتنمية بهذه المنطقة.

وإن كان تحقيق هذه الغايات يتطلب تنسيق الفاعلين وتواصلهم، فإن إعادة النظر في هذه المسألة تشكل أولى الأولويات، خاصة وأن الوكالة الحضرية لمدينة بني ملال أكدت أنها تجد صعوبات في التواصل والتنسيق مع فاعلين أساسيين في هذا القطاع، وهما: وزارة الداخلية ووزارة إعداد التراب والوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة[750].

ومن الناحية العلمية، فتعديل سلوكات السكان وممارستهم سواء من خلال تحسين وضعهم الاجتماعي، أو توفير سكن لائق، فإنه يأخذ أمدا طويلا، في حين أن تنسيق الفاعلين المؤسساتيين، يمكن أن يتحقق بسرعة خاصة مع تشديد ربط المسؤولية بالمحاسبة.

[750]- بحث ميداني، 2019.

II. المحاور الإستراتيجية لأجرأة التنمية الترابية بدير أطلس بني ملال الشمالي

ينطوي مفهوم الإستراتيجية على الاختيار بين البدائل المختلفة[751] والممكنة في نفس الوقت. واعتبارا لكونها تتوخى بلوغ غاية محددة، بناء على رؤية مستقبلية واضحة الأهداف، وتقييما موضوعيا للوسائل الممكنة والإكراهات المعيقة، فإن المحاور الإستراتيجية التي نطرحها في هذا البحث، لابد وأنها تراعي خلاصات التشخيص المبني على غاية تحديد مواطن القوة ومكامن الخلل، ورصد للنزوعات التطورية للمجالات الترابية المدروسة.

وإذ يشكل التنسيق بين الفاعلين أهم عائق يواجه التنمية الترابية بالمنطقة، سواء من حيث المنهجيات والمقاربات الملائمة للفعل التنموي أو في تحديد التوجهات ذات الأولوية خلال عملية التخطيط، أو في إيجاد تمفصلات واقعية خلال تنزيل البرامج، فإن إعادة النظر في أشكال اشتغال الفاعلين والمحددات الموجهة لسلوكاتهم يشكل أول تحد يفترض تجاوزه لتحقيق التنمية.

وبحكم أن القوانين تشكل مراجع محددة لتنسيق الفاعلين خلال عمليات التخطيط وتنفيذ البرامج التنموية، فإن اطلاعنا على هذه القوانين يؤكد، أنها تعكس تصور المقاربة الترابية للتنمية، وتوحي أن اشتغال الفاعلين على تطبيقها سيؤدي التنمية الترابية، لكن المشكلات تظهر خلال تنزيل المخططات، وهذا يشير إلى وجود عوائق أخرى تحكم تباين استراتيجية الفاعلين، مما يجعل عملية التنمية تسير بإيقاعات مختلفة ومتباينة.

إن توظيف الإستراتيجية هنا، يتوخى أيضا توقع مستقبل المجالات الترابية المدروسة، بناء على خصائص هويتها، ولكن أيضا على اقتراح التوجهات والتدخلات، وذلك تبعا لرصد المخاطر والتكاليف والمزايا من بين كل الخيارات والبدائل المتاحة والممكنة.

1. الحكامة الترابية من تأهيل الإنسان موازاة مع تطور القوانين والمؤسسات

يكاد يكون الإجماع حول مركزية الإنسان في عملية التنمية، وهذا لم يعد حبيس التنظير في قضية التنمية وحسب، بل يمتد في الخطابات السياسية والتشريعات والسياسات العمومية، وفي المنهجيات المعتمدة لقياس مؤشرات التنمية. ولكن يبدو أن بلوغ غاية تنمية الإنسان تعترضها قضيتين، الأولى عامة وهيكلية ترتبط بنمط الاقتصاد الرأسمالي الذي يعتبر فيه التراكم الرأسمالي هدفا وليس وسيلة، ومن ثم يصير هذا الهدف قوة موضوعية خارجية تحكم جميع مسارات الحياة الاجتماعية، وتفرض نفسها على خيارات المجتمعات[752]. وهنا يمكن أن نتصور كيف أن حرية الأسواق تعطي الأولوية للمردودية والربحية على القيم الإنسانية، وتفتح مجالا للمنافسة غير العادلة، وتحفيز النمو الذاتي، وتؤول نتائج ذلك كلها إلى خلق تمايزات مجالية واجتماعية، يصعب التحكم فيها بمنطق التنمية الترابية المستدامة. والثانية، منهجية لها صلة بفهم وتفسير تباينات المجالات الترابية، وتحديد المداخل والترتيبات الموجبة للتنمية، على أساس تمفصل التفاعلات بين التراب المحلي الخاص ومحيطه العام، وبين مختلف الفاعلين بتعددهم واختلاف توجهاتهم ومنطق اشتغالهم، أي أن الإشكالية تتعلق بالمقياس الترابي للتنمية بين ما يشكل بنية وتوجهات عامة، وبين ما يعتبر خصوصيات محلية لكل تراب، وبالعوامل الحاسمة في توحيد رؤية الفاعلين حول القضايا المشتركة، بل وبكيفية جعل الفاعلين

751- **FAGNANI, J. (1990):** De l'utilisation du concept de stratégie en géographie sociale: quelques éléments de réflexion, Strates, Matériaux pour la recherche en sciences sociales, N° 5, http://journals.openedition.org/strates/1341, consulté le 22/12/2018.

752- **أمين سمير (2002):** نفس المرجع السابق، ص. 8.

يدركون أن إشكالياتهم مشتركة، وحلها يتوقف على المشاركة الجماعية، وتعبئة العناصر المحلية لتحقيقها.

وإذا كانت المقاربة الترابية قد جعلت الإنسان في صلب عملية التنمية، من حيث هو غايتها ومنتجها، فإن استفادته منها، وتأهيله للقيام بها وضمان استدامتها، يمر عبر مستويين:

- المستوى العام، يتمثل في تحسين إطار حياته، وهذا لم يعد يقتصر على تلبية حاجياته من الخدمات الاجتماعية وتوفير البنيات التحتية اللازمة، وتحسين وضعيته الاقتصادية، بل يمتد أيضا إلى أشكال ممارسة السلطة وتداولها، وتنمية روح وقيم المواطنة كالحرية والديمقراطية والمساواة والمشاركة، ونوع التعليم القمين بإنتاج مجتمع المعرفة.

- المستوى الخاص: يرتكز على تأهيل وتعزيز كل العوامل الترابية المحلية التي يمكن أن تساهم في تنسيق وتنظيم الفعل الجماعي حول الإشكاليات الترابية المحلية، وفي هذا الصدد، لا ينبغي الاقتصار على تعزيز القيم الإنسانية الكونية كالحرية والمساواة والعدل..، ولكن يتعين أيضا بعث وتعزيز قيم التراب المحلية، لأنها تشكل أهم العوامل المهيكلة للتنسيق بين الفاعلين على المستوى المحلي، والمعبئ للمشاركة الجماعية للسكان والتفافهم حول تثمين الموارد الترابية الممكنة لحل المشكلات الترابية المشتركة.

1.1. تعميم التعليم وتحسين جودته وإدماج الخصوصيات المحلية في التأهيل المهني

يتوقف نجاح مشروع التنمية بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي على المستويات التعليمية لسكانها، وعلى مدى فاعلية نوع تعليمهم وتكوينهم في مسايرة قضايا العصر وملاءمته للخصوصيات المحلية. وإذ بين التشخيص أن نسب الأمية لا زالت تمثل 45,49 % من مجموع السكان، و6,66 % من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 7 و12 سنة[753]، فإن أولى التدابير التي ينبغي اتخاذها هي تعميم التعليم ليشمل جميع الفئات والمجالات. وحيث أن التشخيص قد بين دور العزلة المجالية والاجتماعية كمؤشران يساهمان بنصيب أوفر في الهدر المدرسي، فإنه ينبغي إيصال خدمات التعليم خاصة للجزء الجبلي من المجال المدروس، وذلك بضمان توزيع متكافئ للمؤسسات التعليمية وتعزيز ذلك ببناء الداخليات ودور إيواء التلاميذ وتوفير النقل المدرسي.

ونظرا لما يكتسيه التكوين المهني من أهمية في إعداد الشباب للانخراط في سوق الشغل، فإن هذا التكوين ينبغي أن يخضع لمعايير الجودة والفاعلية. وهذا يتأتى بعصرنة برامجه لتواكب ما يتطلبه سوق الشغل من التجديد والابتكار، ولتكون تخصصاته ملائمة للخصوصيات الاقتصادية والثقافية، وللإشكاليات التي تطرحها المنطقة في كافة القطاعات.

- **ففي الميدان الفلاحي:** وهو القطاع الأكثر هيمنة بالمنطقة، يتعين على التكوين المهني أن يسهر على تكوين تقنيين متخصصين في التأطير والإرشاد الفلاحي، على أن يشمل هذا التكوين كيفية تطوير سلاسل إنتاج نباتية وحيوانية ذات خصوصية كالزيتون والخروب والرمان وجلبانة الخضراء والبصل..، وتطوير تربية النحل والمواشي..، كما ينبغي أن يلتزم التكوين بإدماج تعلمات حول الخصائص التاريخية والثقافية والمجالية التي تستمد منها منتوجات الرستاق قيمتها وأصالتها، وكيفية تثمينها.

وفي هذا الصدد نشير إلى أن التكوين التقني وحده غير كاف للرفع من قيمة الموارد الفلاحية، إذ بإمكان توسيع الرقعة الزراعية ورفع الإنتاج من تحسين الإنتاجية، ولكن إدماج المهارات والخبرات والمعارف وأشكال التنظيم الموروثة وتطويرها، إضافة إلى أن تعزيز الاندماج بين مختلف سلاسل الإنتاج الأخرى سيحافظ على أصالة وجودة هذه المنتوجات، وأن يفتح

753- المندوبية السامية للتخطيط، الإحصاء العام للسكان والسكنى، 2014.

أفاقا لتكاملها على مستوى التحويل والتسويق.

وقد بين البحث الميداني أن إحدى العوائق التي تواجه تثمين الموارد الفلاحية، وفي مقدمتها منتوجات الرستاق، تتعلق بتكوين وتقوية قدرات الفلاحين، وفي هذا الشأن يتوجب تكوين تقنيين على كفاءة وقدرة للتواصل، وعلى الدراية بالخصوصيات المحيطة بسلاسل الإنتاج المحلية، وبمتطلبات الفلاحين المحليين.

- **في الميدان السياحي:** وهو قطاع واعد بالمنطقة بالنظر إلى إمكانيات تراثها الطبيعي والثقافي، غير أن متطلبات تأهيله من زاوية التكوين، يتوقف على تكوين أطر متخصصة في الإرشاد السياحي، وفي التنشيط والترفيه، وتنظيم الجولات، خاصة في المناطق الجبلية، وبالمواقع السياحية الرئيسية كتاغبالوت نوحليمة وعين تامدا..، ويشترط في تكوين الأطر الاطلاع على التاريخ المحلي للمنطقة، خاصة على مستوى تقاليد وأعراف وممارسات السكان، وبالمعارف والمهارات والخبرات المحيطة بممارسات الأنشطة بالأوساط القروية.

- **في قطاع الصناعة التقليدية:** يتعين لمسالك التكوين المهني أن تعطي الأولوية للحرف المحلية، وبالخصوص صناعة النسيج، وذلك للحفاظ على استمرارها من جهة، وتعزيز تنافسيتها وجاذبيتها للمستهلك من جهة ثانية. وبموازاة ذلك يتعين تيسير تمكين الصناع التقليديين من تقوية قدراتهم في تطوير الإنتاج والتثمين والانتظام في منظمات تعاونية، ويمكن أن يتم ذلك من خلال تدخل مؤسسات التكوين المهني في إنجاز دورات تكوينية لفائدة هذه الفئة.

وفي جميع هذه القطاعات، يكتسي البعد التنظيمي أهمية قصوى لبلوغ غايات التنمية الترابية، وفي هذا المستوى، يتعين أن ينصب تكوين المهنيين حول كيفية الانتظام في منظمات تعاونية، لأن هذه الأخيرة تتيح إمكانيات عقد شراكات وتعاقدات للتنسيق حول المشاريع والتفاوض حولها. ومن شأن إدماج مجزوءة في برامج التكوين المهني تعنى بكيفية تأسيس التعاونيات وتدبيرها والمزايا الايجابية المترتبة عنها وكيفية تسييرها الإداري والمالي، ويأتي هذا المقترح من أن التنسيق بين السكان وباقي الفاعلين لا يمكن أن يتحقق خارج تأهيل علاقات التنسيق داخل الإطار التنظيمي.

- **في ميدان البحث العلمي:** بالرغم من توفر قطب جامعي بمدينة بني ملال، إلا أن الربط بين إشكاليات الأنشطة الاقتصادية المحلية والبحث الجامعي لا زال ضعيفا؛ فبالرغم من فتح مسالك الإجازة المهنية ومسالك ماستر متخصص في الدراسات الميدانية على مستوى الجهة كالتاريخ الجهوي ودراسة المشاهد والتراث المحلي وأبحاث حول التراث الغابوي والفلاحي والمائي..، إلا أن المشكل لا زال قائما في ضعف روابط الجامعة والمعاهد بمحيطها الاقتصادي، حيث لا يتم توظيف من نتائج الأبحاث العلمية المنجزة. وبناء على ذلك يتعين للتدخل أن يركز على تحفيز الشراكات والتعاقدات بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية والمنظمات المهنية لإيجاد حلول للمشكلات الإنتاجية والتحويل وتطوير مسالك التسويق.

2.1. التراث عنصر أساسي لتعزيز التنسيق بين الفاعلين على المستوى المحلي

أظهرت نتائج التشخيص المستخلصة من البحث الميداني، أن التنسيق بين الفاعلين، لا زال يشكل أهم عقبة أمام التنمية الترابية، غير أن التنسيق، في هذه الحالة، يتخذ صبغة إشكالية، إذ يعكس مفارقة واضحة بين تقدم التشريعات الوطنية في مجال الحكامة الترابية، ويتجلى ذلك في نهج المقاربة التشاركية في إعداد المخططات والبرامج التنموية وتتبع تنفيذها وتقييمها، ومقاربة النوع، وبين ضعف حصيلة الانخراط والمشاركة سواء في مراحل إنتاج المخططات أو خلال تنزيلها وتتبعها ميدانيا.

وفي مستو آخر، وبالرغم من ضعف مشاركة السكان في التخطيط الاستراتيجي المجالي، كما أظهر البحث الميداني، إلا

أن العديد من المخططات، ونذكر منها بالأخص، المخطط الجهوي لإعداد التراب، والمخطط الجهوي للفلاحة..، تنطوي على مشاريع وبرامج مهيكلة فعلا حول المقاربة الترابية، وتحيل في مضمونها على أن مجالاتها الترابية المستهدفة، يمكن أن تصبح رائدة في التنمية،لو تم تنفيذ مختلف البرامج التي تتظمنها، لكن حصيلة تنزيل هذه المشاريع تبقى محدودة.

ويظهر أن الإطار التشريعي والمؤسساتي، على أهميته وضرورته، غير كاف لضمان حكامة الفعل الجماعي للتنمية، إذ ينبغي أن يمتد تعزيز تنسيق بين الفاعلين نحو إدماج المكونات الترابية الأكثر تأثيرا في توحيد تمثلاتهم وممارستهم. ويتعلق الأمر بالتراث المحلي، لأن هذا الأخير يتضمن رؤية موحدة للسكان، ويكون على درجة كبيرة من البساطة وسهولة الفهم والاستيعاب أكثر من الأطر القانونية التي تتضمن ترتيبات معقدة ويستعصي أحيانا ملاءمتها مع الواقع المحلي.

وتبعا لذلك، أصبح التراث اليوم، من الموارد الترابية التي يراهن على تعبئتها وتثمينها في خلق فرص التنمية، إلا أن موضوع التراث تتم معالجته بمقاربات متعددة. وإذا كانت المقاربة الاقتصادية قد ركزت مع (GREFFE, X.1990) على القيمة الاقتصادية للتراث، بحجة ما تقدمه بعض المواقع التراثية، من موارد للتنمية كخلق مناصب شغل وتوليد العائدات[754]، فإنه، وبالرغم من اقتراح الباحث لمفهوم "النظام البيئي للتراث" كوسيلة تمكن التراث من توليد وسائله الذاتية للحفاظ على نفسه، أمام ضعف التمويل المخصص للنهوض به وتطويره، فإنه قد فكك بين العناصر التراثية والخدمات التراثية[755]، كما ركز على التراث المبني والمآثر التاريخية، دون أن تمتد رؤيته للعناصر التي أصبح يُعْتَنَى بها مفهوم التراث ويشملها مؤخرا كالمشاهد والثروات البيئية، والمواقع ذات القيمة الاستثنائية والهويات الإثنية والذاكرة الجماعية والمعارف والمهارات التقليدية، والموارد ذات خصوصية، لدرجة أصبح هذا المفهوم يعني صور ومجالات ترابية للتراث[756]. أما المقاربة الترابية فتنظر إلى التراث على أنه مورد ترابي لا تنحصر وظائفه في البناء الترابي على تعبئة الجوانب المادية في خلق الثروة عبر الأنشطة الاقتصادية السياحية[757]، بل تمتد إلى عملية البناء الترابي وظروف تشكيله وتنظيمه وتثمينه[758]. فالتراث ذاكرة لوضعيات التنسيق الناجحة، والثقة بين الفاعلين، والموارد المعرفية ذات الخصوصية[759]، التي تضمن التماسك والاستمرارية، ونجاح المشاريع الترابية. وبالتالي يتوجب اكتشافه وتنشيطه وتعبئته وتخليق استثماره في تنسيق الفعل الجماعي حول القضايا التنموية المحلية المشتركة سواء كانت اقتصادية أو غير اقتصادية.

في الوقت الذي تأكد فيه أن تجويد الحكامة لم يعد يخضع فقط للتدابير الإدارية والتقنية والقوانين المؤطرة، وأمام تراجع آداء الاديولوجيات والمرجعيات السياسية في تأطير السكان ومختلف الفاعلين وضمان إجماعهم حول مشاريع ترابية مشتركة، بل وتؤدي هذه الاديولوجيات إلى الرفع من معدلات النفور وعدم الاكتراث بالمشاركة، عندما لا تدمج

754- **TOBELEM, J. M.(1992):** Du bon usage de l'approche économique dans l'analyse du patrimoine, Greffe, X., la valeur économique du patrimoine, La demande et l'offre de monuments, In: Publics et Musées, N° 1, sous la direction de GOTTESDIENER, H., p. p. 138-139.

755- **LANDEL, P.A.; SENIL, N. (2009):** Patrimoine et territoire, les nouvelles ressources du développement, Développement durable et territoires, Dossier 12, http://journals.openedition.org/developpementdurable/7563, consulté en date du 24 décembre 2018.

756- **CHIVA, I.; BONNAIN, R.; CHEVALLIER, D. (1994):** une politique pour le patrimoine culturel rural, Rapport présenté à Toubon, J., Ministre de la culture, Paris, la documentation française. P. 5.

757- **Direction de l'Aménagement du Territoire (2007):** étude sur les pôles d'économie du patrimoine, Diagnostic stratégique des ressources patrimoniales de la région de Tadla Azilal, p. 153.

758- **LANDEL, P.A.; SENIL, N. (2009):** op., cit. p. 63.

759- **COLLETIS, G. ; PECQUEUR, B. (2005):** op. cit., p. 63.

المكونات الثقافية والهوياتية والاجتماعية المحلية في الفعل الترابي. لكل هذه المعطيات أصبح مطلب حشد التراث المحلي وإدماجه في مشاريع التنمية الترابية المحلية يفرض نفسه للرفع من فرص التنسيق بين الفاعلين المحليين، لأن التراث نتيجة القرب والثقة والمشاركة والتجربة الجماعية المتجدرة، ومن هنا يمكن أن يؤدي، في حالة الجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي، وظيفة مزدوجة في تعزيز فرص الحكامة الترابية:

- **الوظيفة الاقتصادية:** تأتي من العمق الثقافي المشترك والمتجذر في تنظيم هذه المجالات، ومن طبيعة استغلال مواردها. ومن شأن أي نشاط اقتصادي محلي مهيكل حول العناصر التراثية، في هذه المجالات الترابية، لابد وأنه ينطوي على المهارات والمعارف والقيم المحلية التي صاغت هوية ذلك العنصر والتراب معا. ومن ثم فإن القيم التراثية التي تحملها هذه العناصر، تكون كفيلة بضمان شروط القرب الهوياتي لتنسيق الفعل الجماعي حول تعبئته وتثمينه في نشاط اقتصادي. ولا ينبغي أن يغيب أيضا قوة مقاومة التراث للتنافسية التي يفرضها الانفتاح، إذ من شأن الاستثمار في هذه العناصر أن يعطي للتراب قوة ومناعة تنافسيين.
- **وظيفة تنظيمية ومؤسساتية:** يمكن التركيز في هذا الصدد على القيم والقواعد والمعايير والتمثلات التي تلخص الهوية والذاكرة الجماعية المحلية، كما يمكن التركيز أيضا على العلاقات الاجتماعية والرموز التي تجعل إمكانية الإجماع حول إشكالية معينة ممكنة. والمجالات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي، وبالرغم من التحولات التي تعرفها، فإنها لازالت غنية بالرموز والتعبيرات تحيل على ارتباط الممارسات بالذاكرة الجماعية.

إن الانتظام حول عناصر التراث، سواء في هيكلة الأنشطة الاقتصادية أو في تنظيم عمل المجموعات البشرية، يتيح إمكانيات التنسيق بين مختلف الفاعلين المحليين. والجدير بالملاحظة أن هاتين الوظيفتين متداخلتين إلى حد صعوبة الفصل بينهما، بحيث تتغذى الواحدة عن الأخرى بطريقة تفاعلية وجدلية. كما نسجل أيضا أن هذه العناصر لا يمكن أن تتحكم في كل علاقات التنسيق، وإنما هي عامل من بين جملة من العوامل الأساسية التي تفرض نفسها في التنسيق.

1.2.1. تعبئة التراث المحلي لخلق أنشطة اقتصادية مندمجة

يستمد توظيف التراث في التنمية الاقتصادية المحلية مشروعيته من سياق انفتاح المجالات الترابية على الأسواق، وما تمليه ضرورة الارتكاز عليه كمورد ترابي أكثر تنافسية، لأنه مزود بالخصوصية والتفرد، خاصة وأن الجماعات الترابية لدير أطلس بين ملال الشمالي لا تتوفر على اقتصاد قائم على عناصر أخرى أكثر ضمانا لمكانتها التنافسية في الأسواق. وقد انتبه الحوار الوطني لإعداد التراب للمكانة التي يحتلها التراث في هذا الشأن حينما اعتبره أداة للتنمية، يستوجب رصد مختلف تفاعلاته بباقي القطاعات كالثقافة والصناعة التقليدية والفلاحة..، وإدماجه في نسقية المجال والمجتمع والاقتصاد كعامل للتهيئة[760].

وبالإضافة لما لهذه السياقات من توجيه رؤية التهيئة نحو جعل التراث أداة للتنمية في سياسة الإعداد على المستوى الوطني، فإن كثافة عناصره بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي (التراث الغابوي، المواقع الجيولوجية والجيومرفلوجية، منتوجات الرستاق، التراث الثقافي، علاقات القرب الهوياتي، رأسمال علائقي..)، وتزايد وعي الفاعلين المحليين بقيمته في التنمية، وانعكاس هذا الوعي في مخططات وبرامج التنمية المحلية، وبروز محاولات محلية لتثمينه وتطويره، كلها عوامل تتيح للتراث مكانة محورية ضمن الموارد الترابية التي يتعين أن تبنى حولها الاختيارات المستقبلية

[760]- **وزارة إعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والإسكان، الحوار الوطني حول إعداد التراب (2000):** خلاصة تركيبية، ص. 39.

للتنمية بالمنطقة.

وحينما ننظر إلى مستوى وعي الفاعلين المحليين بأهمية التراث في التنمية، نجد أن هذا الوعي، لا يعدو أن يكون مجرد تصورات ووجهات نظر متباينة، وأحيانا تكون شخصية، وتنعكس هذه التصورات في التدبير القطاعي للتراث، كما تبين ذلك المخططات القطاعية، والتدخلات الميدانية لصيانته وتثمينه. غير أن هذا الوعي مهما بلغت درجة علميته وموضوعيته، فإنه لا يمكن أن يحول التراث إلى أداة للتنمية، لأنه لم يتبلور بعد في استراتيجية مندمجة، من شأنها أن تضمن تقاطع تصورات وتدخلات الفاعلين من مختلف القطاعات، إذ أن التراث بطبيعته الممتدة في جميع مجالات الحياة، تمثلا وممارسة، يحتاج لمقاربة مندمجة في صيانته وتثمينه.

وقد استند استقصاء وعي الفاعلين المحليين بأهمية التراث في التنمية، وتصوراتهم حول تعبئته وتثمينه، على الاستمارات والمقابلات، ولكن أيضا على المخططات والبرامج والتدخلات الميدانية، ومن الصعب تكميم هذه المسألة، لأن تحليل النسق على مستوى الجماعات الترابية المدروسة، يختلف نسبيا عن حقيقة ما يدور في المستويات الترابية الأعلى (الأقليمي والجهوي والوطني)، ولكنها على الأقل تعطي انطباعا حول دينامية الفاعلين المهتمين بالتراث، حتى يتسنى تحديد نواة الفاعلين القادرين على قيادة مشروع تثمين التراث، وتحديد مستويات دوافعهم وإلتزاماتهم، وكذلك تحديد مجال المشروع.

على المستوى الجهوي والإقليمي، يلاحظ هيمنة النزعة القطاعية على تدبير موارد التراث، إذ يقتصر الاهتمام به على بعض القطاعات، وبالأخص قطاع السياحة والصناعة التقليدية والثقافة، لأن تمثلات الفاعلين حول التراث لازالت تحمل نظرة تجزيئية للتراث، على أنه يتكون من العناصر الثقافية والمآثر العمرانية والمعمارية والصناعة التقليدية، وبكثافة أقل، يضاف إليها التراث الغابوي والمائي، وأن التثمين الاقتصادي للتراث يتم تنميطه على أنه يقترن بالقطاع السياحي، وهذا ما تأكد لنا من خلال المخطط الجهوي لإعداد التراب لجهة تادلة أزيلال أثناء كشفه عن منهجيته في التثمين الاقتصادي للتراث الجهوي، ومن خلال برنامج التنمية الجهوية لجهة بني ملال خنيفرة 2016-2021، في تقديمه للمشاريع المختارة لتثمين التراث.

لا يمكن إغفال التدخلات القطاعية في صيانة وتثمين الموارد، هي أساسا محسوبة على التراث، كتطوير سلاسل إنتاج نباتية وحيوانية، وتثمين منتوجات الرستاق، والحفاظ على الثروة الغابوية والحيوانية، وتطوير الصناعة التقليدية، وإحياء تجربة أكَدال، وإقامة المواسم، وترميم المآثر العمرانية... غير أن كل قطاع ينظر بوجه خاص لهذه الموارد، ويديرها حسب رؤيته، حتى وإن كانت الرؤية موحدة في الخطاب، فإنه يستعصي أن تحقق غايات التنمية المندمجة أثناء تنزيلها على أرض الواقع. والحال أن المقاربة الترابية للتراث تفرض الاشتغال بنظام الفاعلين، حتى يتسنى تقييم إمكانيات إدماج أفضل لهم في برنامج التنمية، وحصر الموارد المراد تعبئتها والتشاور والتآزر بشأن تثمينها في مشروع مندمج، أي أن تجاوز تجزيئ موضوع التراث هو أساسا يشكل أحد العناصر الموحدة لنظرة الفاعلين ولتدخلاتهم نحو تحقيق الالتقائية والتمفصل، وهذا من شأنه أن يضمن توحيد الجهود والاستدامة.

ويشكل المجتمع المدني أحد مكونات نسق الفاعلين، وإن كان نسقا فرعيا وثانويا، فإنه قد ساهم بدوره في إغناء تجربة

تثمين التراث على المستوى الجهوي، ونقدم تجربتين رائدتين في هذا المجال، وهما: ONG Tetraktys[761] وM'Goun Geoparc.

- بالنسبة لمنظمة ONG Tetraktys، ارتكزت منهجية تدخلها على هيكلة الفاعلين المؤسساتيين والجمعويين ومرافقتهم في برنامج ميداني ملموس، استهدف تثمين التراث المبني (الإقامة السياحية، ورشات الصناعة التقليدية)، وتحسين الأوضاع الاجتماعية (المدرسة، السكن، إدماج المرأة، المستوصف)، وقد وقع الاختيار على المشروع السياحي من منظور اهتمامات الفاعلين المحليين، ومن منظور الأنشطة التي تفرض نفسها بالمنطقة.

ولعل اختيار المشروع من طرف المجلس العام Isère[762] سنة 2002، وإدراجه في اتفاق التعاون اللامركزي مع مجلس جهة تادلة أزيلال هو أهم عملية ترابية في هذا الشأن، وتقوم على تبريرات، أهمها أن الجهة لا تستفيد من السياحة رغم وجودها على محور فاس- مراكش، وتتوفر على مناطق وموارد سياحية تقتضي تسليط الضوء عليها، كما أن المنطقة لها قواسم مشتركة مع Isère على المستوى الجغرافي والخصائص الترابية الجبلية، إضافة إلى اعتماد منظمة ONG Tetraktys على السياحة المندمجة كمدخل لخلق أنشطة اقتصادية للتحسين المستدام لمداخل السكان وإطار حياتهم المحلية، بغية تثبيتهم، وهيكلة التدخلات حول التنمية الترابية المستدامة.

وإذا كان هذا المشروع قد استطاع أن يحقق نتائج ايجابية من خلال حشد وهيكلة الفاعلين المحليين (منتخبين، جمعويين، الخواص..) حول تثمين التراث في القطاع السياحي، وتحويل الموارد من وضعيتها الخامة إلى إدماجها في خلق أنشطة اقتصادية، وتمكين السكان من ولوج بعض الخدمات الاجتماعية، فإنه قد ارتكز على السياحة بالأساس، كما اقتصر على إقليم أزيلال. وكيفما كان حجم التدخلات وامتداد مجالها الجغرافي، فإنه يشكل تمرينا ترابيا رائدا في الاشتغال المباشر على الميدان، وبمرافقة الفاعلين المحليين والسكان وفق قواعد المقاربة الترابية.

- منتزه M'Goun Geoparc: ولدت فكرة تأسيس "جيوبارك مكون" سنة 2000، بناء على الوعي بثراء وتنوع التراث الجيولوجي والطبيعي والثقافي والمعماري لجهة تادلة أزيلال، ولكن أيضًا بالخطر الذي بات يهدده. وقد تم توقيع اتفاقية الاطار لتدبيره في يونيو 2004 بين مجلس جهة تادلة أزيلال ومجلس إقليم بني ملال ومجلس إقليم أزيلال و"جمعية حماية التراث الجيولوجي المغربي". وقد نتج عن ميلاد هذه المؤسسة عدة تدخلات، تعكس في مضمونها توجه نحو تدبير الموارد وفق المقاربة الترابية، منها:

- ترميم آثار الديناصورات في مناطق ايواريضن وأبقوليون وآيت بلال في إطار تعاون جامعي مغربي- إسباني. وهو ما شكل خطوة ايجابية في إعادة تثمين الثروة الجيولوجية للمنطقة، وتشجيع السياحة العلمية.

- تهيئة قنطرة إيمي ن ايفري، وذلك بتنظيم مدار يتيح ولوج جميع الفئات العمرية مع وضع لوحة تعريفية وتهيئة موقف السيارات، وهذا الإجراء بدوره شكل تعريفا بهذا الموقع الجيولوجي والجيومورفولوجي.

761- هي منظمة غير حكومية تأسست سنة 1994، برغبة مشتركة بين ثلاثة هياكل تنظيمية المتخصصة في السياحة القروية والجبلية بجبال الألب، وهي: جمعية للتكوين القروي في أنشطة السياحة (AFRAT) والمركز الجهوي والأوربي للسياحة (CRET) ومعبر كبير للألب، مشكلة بذلك شبكة متكاملة من الخبراء ذوي القدرة على تقديم أجوبة لتحديات التنمية الترابية، خاصة في مجالات: تهيئة المواقع الطبيعية والثقافية، وإنشاء مسارات للمشي لمسافات طويلة، وتكوين المرشدين والمشتغلين بالمطاعم، وإعداد وثائق التهيئة. وتشتغل بجهة تادلة أزيلال منذ 1998 في إطار اتفاقية تعاون اللامركزي الذي يجمع بين مجلس جهة تادلة أزيلال والمجلس العام ل (Isère).

762- إقليم فرنسي يدخل ضمن جهة (Auvergne-Rhône-Alpes)، أخذ اسمه من نهر بجنوب شرق فرنسا، تبلغ مساحته 7431,44 كلم^2، وتعد كرينوبل أكبر مدنه.

- ترميم وتهيئة المخازن الجماعية بمنخفض آيت بوكماز وجرف أوجكال.

- إنشاء مدار سياحي بشراكة مع ONG Tetraktys، يستغرق مدة أربعة أيام حول شلالات أزود ودعم أربع أسر محلية لإنشاء مآوي سياحية، واستفادة عشرين مرشدا سياحيا من دورات تكوينية حول التنوع الجعرافي والجيولوجي للمنطقة.

- تنظيم قافلات الزيارة وملتقيات علمية سنوية منذ 2011.

- إنتاج خرائط ومنطويات ونشرات حول المواقع.

- إنشاء متحف علوم الأرض بأزيلال، لحفظ وعرض التراث الجيولوجي والبيولوجي المحلي.

- المساهمة في إنتاج ثلاث وثائق بعد سلسلة مشاورات مع مختلف الفاعلين، ويتعلق الامر بدفتر التوصيات المعمارية، ودليل السياحة البيئية للمواقع ذات الأهمية الايكولوجية والبيئية لمنطقة تامكا، ودليل الفنون والتقاليد الشعبية لمنطقة "جيوبارك مكون". وهذه التدخلات التي أنجزت في إطار شراكات، وفقا للمتطلبات المحلية من شأنها أن تعزز مرتكزات التنمية الترابية.

- إنشاء أربع تعاونيات نسائية في مجال الصناعة التقليدية بالجماعات الترابية (أزود، أزيلال، تيلوكيت، آيت بلال) تضم 200 متعاونة تخضع لدورات التداريب في التدبير وتحسين المنتوجات من خلال استعمال المنتوجات المحلية، لكنها بالمقابل تعاني من أزمة تسويق منتوجاتها[763].

ولا شك أن هذه التدخلات بقدر ما أدت إلى فك العزلة عن هذه المواقع، فإنها ساهمت أيضا في إنعاش الحياة الاقتصادية لبعض الأسر، وضمان استغراق السياح لمدة طويلة في المنطقة. وتؤكد هذه الإنجازات، على المستوى الجهوي، أهمية دينامية المجتمع المدني في تثمين التراث، وإن كانت الإشكالية دائما قائمة حول تمركز هذا التثمين حول قطاعات محدودة، ولا تفتح مجالا للالتقاء والتمفصل مع باقي القطاعات. كما أن هناك موارد أخرى كامنة ولا تخضع لعملية التحويل والتثمين لتصبح موارد تراثية[764].

على مستوى الجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي: ينبغي التأكيد أن تثمين التراث يتخذ طابعا قطاعيا، فحينما نعود للمخطط الجهوي لإعداد التراب، وهو وثيقة تشكل إطارا مهيكلا لباقي المخططات القطاعية الأخرى، نجده يخص الموارد والمجالات بالحماية والتثمين، ولكن لا يظهر على أنها تهيكل حول استراتيجية تثمين محددة، وهذا ينعكس على الاشتغال القطاعي، باستثناء قطاع السياحة والثقافة، حيث ترتكز مقاربة تثمين التراث بالنسبة للسياحة على توظيف الموارد التراثية المتنوعة لخلق رواج سياحي من خلال تثمين، ولو جزئي، لمختلف الموارد الطبيعية والثقافية. أما مندوبية الثقافة فترتكز على صيانة وحفظ المآثر التاريخية، وتنظيم المهرجانات والمواسم. وغالبا ما يقترح قطاعين حينما يتعلق الأمر بتثمين الموارد التراثية، وإدماج تدخلات التنمية الترابية المتعلقة بالتراث، وهما السياحة والصناعة التقليدية.

وقد سبق أن أنجزت دراسة رائدة حول تثمين التراث بجهة تادلة أزيلال، خلصت، بعد تشخيص الإمكانيات والموارد

763- **CONSEIL REGIONAL TADLA AZILAL (2013):** Dossier de candidature présente a la division de l'écologie et des sciences de la terre de l'UNESCO pour demander l'intégration du Geoparcs du m'goun, Royaume du Maroc, dans le réseau international des Geoparcs, 53 p.

764- **JENNAN, L. (2018):** quelle mobilisation du patrimoine dans le développement des territoires؟ cas l'espace oasien, L'économie du patrimoine et développement durable dans les oasis et les zones vulnérables, Revista Digital de Arqueologia, Arquitectura e Artes (DigitAR), N° 5, p. 51, https://impactum-journals.uc.pt/digitar/article/view/6341/5115 ,consulté en date du 15 octobre 2019.

وديناميـة الفـاعلين في تثمـين التراث، إلى أن منطق التنميـة الترابيـة، الـذي يحـل محـل المقاربـة القطاعيـة، سـتنتج عنـه تحديات جديـدة، وبالتـالي اسـتراتيجيات جديـدة للتعامل معهـا، واقترحت أن يكون الجـواب حـول هـذه التحـديات في إطار "قطب اقتصـاد التراث"، لكـن المنـاطق التي تحمـل هـذا المشـروع ينبغي أن تحـدد بالتشـاور بـين المسـئولين والفـاعلين في التنمية[765].

إن تحديـد الفاعـل أو فئـة الفـاعلين التي يمكـن أن تشـكل النـواة الأولى لقيـادة مشـروع تثمـين التراث، وجعلـه محركا للمشروع الترابي للتنمية بالمنطقة، يشكل تحديا أمام التنمية الترابية. وإذ يكشـف البحث الميداني أن تثمين الموارد التراثية يتخـذ طابعـا قطاعيـا وانتقائيـا، وتوكل مهمتـه للقطاعين السـياحي والصـناعة التقليديـة، بينمـا تظهـر هامشـية توظيفـه في التنمية المحلية من طرف الجماعات الترابية، أمام انشـغالها بأولويات توفير البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية. فإن النسـق المؤسـساتي الـرئيس (المصـالح اللاممركـزة) يسـتعين في هـذا المجـال، بالأنسـاق الفرعيـة مـن الفـاعلين، التي تمثلهـا الجمعيات والتعاونيات، لتحقيق مهامه ووظائفه التي عجز عن أدائها بكفاءة.

وقـد أدى "إطلاق يـد" الجمعيـات والتعاونيـات كشـريك في التنميـة المحليـة، للاشـتغال على هـذه القضـايا إلى بـروز محـاولات نابعـة مـن القواعـد لتعبئـة التراث وتطويره. فهنـاك مبـادرات ذات أوجـه مختلفـة في ميـادين الصـناعة التقليديـة وتثمـين المنتوجـات المجاليـة، وخلـق مسـارات سـياحية، والاسـتثمار في المآوي السـياحية، واسـتغلال الأعشـاب العطريـة والطبيـة... لكـن ما يطبـع هـذه المبـادرات أنهـا أقـرب إلى العفويـة منهـا إلى الاشـتغال وفـق روية اسـتراتيجية، لـذلك نجـد أغلبهـا يشـتغل معـزولا، وهـذا التوجـه يقـوي الشـعور بالتنـافس بـدل التعـاون، بحكـم ارتبـاط بعضهـا برهانـات السـلطة النـاتج عـن المصـالح السـياسـية[766]، ومـن ثـم فـإن المشـكلة المركزيـة في تعبئـة التراث وتثمينـه تتمثـل في غيـاب اسـتراتيجية موحـدة ومندمجة بين مختلف القطاعات.

وإذ تأكـد مـن البحـث الميـداني أن الفـاعـل الـذي يمكـن أن يحمـل مشـروع تثمـين التراث في التنميـة الاقتصـادية هـو الجمعيات والتعاونيات، فإن هذا الاستنتاج يتأسس على مبررات مستخلصة من التشخيص الميداني، وهي:

- نسيج جمعوي وتعاوني قائم على تثمين المؤهلات والموارد التراثية، حيث نجد أن 23,49 % من الجمعيات و51,43 % من التعاونيات من مجموع الجمعيات والتعاونيات النشيطة بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي، لها علاقة مباشـرة بـالتراث أو بـبعض عناصـره. وهـذا التوجـه يعطي مؤشـراً على قنـاعـة السـاكنة المحليـة بـالانخراط في مثـل هـذه المشـاريع، وبما يمكـن أن يترتـب عنهـا من انعكاسـات ماديـة ملموسـة على تنميـة مجالاتهـا وتحسـين جـودة حياتهـا، وإن كانـت النتائج المحققة لا ترقى إلى مستوى الانتظارات، فإنها مبنية على حافز الرغبة في تحسين وضعها الاجتماعي، وهـو شـرط ضروري للانخراط الجماعي في المشروع.

- ارتبـاط ضـعف المشـاركة واللامبـالاة بـالتهميش الاقتصـادي والاجتمـاعي، إذ لا يمكـن للحكامـة أن تكـون ترابيـة دون مشـاركة الجميـع، وعلى هـذا الأسـاس، فـإن حـل هـذه المشـكلة تمـر عبـر مسـاهمة التراث. فتوظيـف هـذا الأخيـر في تركيـز المبـادرات المحليـة في شـبكة مـن العلاقـات والخـدمات المتبادلـة مـن أجـل خلـق أنشـطة اقتصـادية في شـكل مشـروع تنمـوي محلي منـدمج، تتكامـل فيـه أنشـطة تعبئـة كـل عناصـر التراث في جميـع القطاعـات السـياحية والفلاحيـة والصـناعة

765- **Direction de l'Aménagement du Territoire (2007):** op.; cit., p. 147.

766- **Direction de l'Aménagement du Territoire (2007):** op.; cit., p. 150.

التقليدية..، يحقق تجاوز معضلة البطالة، وتحسين مستوى عيش السكان.

- تقاطع مبادئ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني مع التراث، فامتداد شبكة التعاونيات والجمعيات من شأنه أن يحدد تراب المشروع، كما أن التراث بدوره وبتقاطعه مع مبادئ الاقتصاد الاجتماعي يضمن الالتزام بالمسؤوليات. كما أن مجالات اشتغال التعاونيات والجمعيات يشمل جميع القطاعات كما هو الشأن بالنسبة للتراث ذي طبيعة مستعرضة في جميع المجالات، غير أن هذا المشروع يحتاج لإجراءات وتدابير من شأنها أن ترفع من تثمين التراث وتطوير اشتغال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

ولا يمكن للتراث أن يحقق التنمية الاقتصادية من منظور المقاربة الترابية دون وضع استراتيجية مندمجة. لكن توجه التنمية الذي نقترحه في هذا الصدد، يتوخى إسناد مهمة مشروع تثمين التراث لمنظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، على أساس التزام باقي الفاعلين بتقديم الدعم اللازم لتعزيز المشروع.

ولكن هذا الأمر يحتاج إلى مزيدا من الهيكلة للفاعلين على مستوى كل وحدة ترابية قاعدية (دوار، جماعة ترابية قروية أو حضرية) على أساس اجتماع كل الفاعلين المؤسساتيين والجمعيات والتعاونيات والخواص المعنيين بموضوع التراث لإيجاد صيغة مناسبة لإنشاء "اتحاد جمعوي/تعاوني محلي لتنمية التراث"، ثم خلق "اتحاد جهوي" يمثل الاتحادات المحلية، إذ من شأن هذا التنظيم أن يجلب أنظار صناع القرار والمانحين المحتملين لتقديم الدعم، ويساعد هذا التكوين المتراتب ترابيا على إيجاد تمفصلات بين المجالات الترابية الحاملة للمشاريع والطموح العام المهيكل لتنمية التراث، ويعزز قدرات الفاعلين المحليين على تنظيم مشاريعهم.

2.2.1. توظيف التراث الجماعي لتعزيز التنسيق

يخضع الفعل الاجتماعي لتوجيه نماذج جماعية مشتركة بين أعضاء جماعة ما[767]، حيث تشكل ثقافة المجتمع وقيمه وأفكاره ومعاييره الإطار المرجعي لتشكيل مواقف أفراده وتوجيه تنفيذ أفعالهم. وفي حالة دراستنا التي خلصنا فيها إلى أن ضعف مستويات التنسيق بين الفاعلين بالمجالات الترابية المدروسة يشكل أهم تحد يواجه التنمية الترابية، فإن تعبئة التراث المحلي المشترك بكل مكوناته يشكل عاملا من العوامل المحلية الأكثر تأثيرا في تعزيز وتقوية روابط التنسيق بين الفاعلين المحليين.

في الواقع، لا يشكل ضعف التنسيق بين الفاعلين ظاهرة محلية، لكن شروط تعديله وتطويره تنبع من المحلي نفسه. وطالما أن الدولة قد أعطت أهمية للحكامة الترابية، في الآونة الأخيرة، من خلال سن تشريعات وقوانين وخلق هياكل لتصريفها[768]، بهدف تدبير مرحلة ما بعد دولة الرعاية، أو تنزيلا لما يطلق عليه بالمفهوم الجديد للسلطة، فإنها اعتبرت الترابية ضمن مبادئها الأساسية.

وقد بين البحث الميداني كيف أن ممارسة الفعل السياسي والمدني، وإن كانا يشتغلان بأدوات حديثة كالقوانين والمؤسسات، فإنهما لا يزالان يخضعان لتوجيه مختلف مكونات الذاكرة الجماعية. وبالرغم من أن هذين المكونين لا يؤديان، نظريا، إلى تعارض وتناقض، من منظور المقاربة الترابية للتنمية، بل إلى تكامل وتآزر في حالة هيكلتهما حول غاية مشتركة. فإن نمط التنمية المتبع بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي لم يصل بعد إلى مستوى ايجاد

767- **ROCHER, G.(1982):** Introduction a la sociologie générale, l'action sociale, Edition HMH, Canada, p. 33.

768- **الدستور المغربي (2011):** الباب 12.

تمفصلات بينهما.

إن العودة إلى الكتابات الأكاديمية التي أصلت لمفهوم التراب وللمقاربةالترابية، تظهر فعلا أهمية التراث في بناء التراب وفي تنميته. فإذا كان (AYDALOT, P. 1984) قد كشف عن نموذج جديد للتنمية المبني على التراب أو الوسط، من خلال ملاحظاته أن المناطق الصناعية بفرنسا تغرق في أزمة الفوردية، مقابل مقاومة وتكيف المجالات الترابية التي لا تعرف مثل هذه الصناعات للأزمة، فإنه قد بين أن نجاح المجالات الأخيرة يعود لديناميتها الداخلية أو المحلية[769]، أي أن التراب ينتج ذاتيا بواسطة التنظيم المحلي المؤسس من قبل الفاعلين.

ومن الأكيد أن الوسط الخلاق (المجال الترابي) المهيكل حول ثلاثة محاور؛ تقني وتنظيمي وترابي، يخضع في بنائه وديناميته للتراث المحلي بما يمثله من مهارات ومعارف محلية وعلاقات اجتماعية ورأسمال إجتماعي...ويتبين تأثير هذا العامل في مقاربة الانساق الانتاج المحلية، والتي ترجع المبدأ المشترك للمنظمات الترابية إلى التعاون المشترك خارج منطق السوق لشبكة الفاعلين المدرجة في الشبكات الاجتماعية المنبثقة عن تقاسم عدد من القواعد والقيم المستمدة من المجال التاريخي والتراثي. فبنية الحكامة المحلية مشروطة بالبيئة المؤسساتية والقوانين، ولكن أيضا بالتراث المحلي للتراب كالمعايير والقيم الاجتماعية التي تحدد قواعد وآليات التنسيق[770].

وبما أن تقدم الاطار المؤسساتي على المستوى (القوانين والمؤسسات) لم يستطع أن يجعل التنسيق ممكنا بين الفاعلين المحليين، بالمجال المدروس، وذلك ما يتطابق مع المقاربة الترابية التي تتبناها هذه القوانين، فإن حشد التراث المحلي وتوظيفه في الرفع من حظوظ التنسيق بين الفاعلين المحليين يفرض نفسه.

ولكي يتأتى تنشيط التراث المحلي في عمليات التنسيق بين الفاعلين المحليين، يمكن تعبئته في عمليتين موازيتين:

- إنعاش أشكال تنظيم المجالات المحلية القائمة على العلاقات والقيم الموروثة، كتنظيم موارد مياه الري، وتنظيم أكدال ومختلف المراعي واستغلال الموارد الغابوية وتدبيرها، إحياء الرستاق من خلال إعطاء مزيدا من الأهمية لمنتوجاته..، ولكن هذا التنظيم يتعين أن يتم بواسطة منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني المنطوية أساسا على التراث المحلي.

- إحياء التراث المحلي المجسد لقيم التضامن والتعاون والمشاركة الجماعية، وتفويض مهام ذلك للجمعيات كالمواسم والمهرجانات... وإعطاء حيزا مهما للتراث في المقررات الدراسية، واهتمام إعلامي واسع.

3.1. البعد التشاركي في المقاربة الترابية يقتضي إدماج عناصر الترابية المحلية

تؤكد نتائج البحث الميداني مدى محدودية مشاركة السكان ومنظمات المجتمع المدني في إنتاج قرارات وسياسات عمومية تهم تدبير الشأن العام المحلي، وذلك بالاستناد إلى مؤشرات دالة، تتمثل في مشاركة الجمعيات المحلية في التشخيصات التشاركية للمخططات الجماعية للتنمية، وبرامج عمل الجماعات بنسبة 44,8 %، وتتبع تنفيذ وتقييم هذه

769- **LIPIETZ, A. (1995):** De la régulation des espaces aux espaces de régulation, in Boyer&Saillard, L'état de la théorie de la régulation, Ed. la découverte, paris, p. 3.

- **TABARIES, M. (2005):** Les apports du GREMI à l'analyse territoriale de l'innovation ou 20 ans de recherche sur les milieux innovateurs, Matisse, Cahiers de la MSH, Centre National de la Recherche Scientifique, Paris, p. 2. https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00193845/document, consulté en date du 29 novembre 2019.

770- **LAMARA, H. (2009):** op. cit., p. 5.

المخططات بنسبة لا تتجاوز 37,9 %، وتقديم عرائض وملتمسات إدراج نقط في جداول أعمال دورات المجالس الجماعية بنسبة 13,8 %[771].

وبالرغم من أهمية هذه الأرقام، وبالنظر إلى حداثة الإقرار التشريعي بهذه المشاركة، وما يحتاجه ذلك من وقت كي تتجذر في ممارسات وسلوكات السكان، فإنها تبقى من الناحية النوعية، شكلية ولا تخضع للاشتراطات الترابية التي تمكنها من تفسير الهوية الحقيقية للمجالات الترابية إلى تصورات وممارسات من شأنها أن تؤدي إلى تنمية ترابية مندمجة.

واعتبارا أن المقاربة الترابية للتنمية تشترط، أولا وقبل كل شيء، مبدأ مشاركة السكان المحليين وانخراطهم الجماعي مع باقي الفاعلين[772] في أي مشروع تنموي يهم مجالاتهم الترابية، بل ولا يمكن للمشروع أن يكتسي صبغته الترابية إن لم ينبثق عن إشكاليات محلية مشتركة، وتستأثر باهتمام السكان لحلها، فإن ضعف مشاركة السكان بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي، يشكل عائقا حقيقيا أمام استتراب فعل التنمية، ويطرح سؤالا إشكاليا حول إمكانيات قابلية السكان المحليين للانخراط الجماعي في صياغة القرارات العمومية المحلية، والمشاركة في تدبير الشأن المحلي.

وإذ نؤكد على دور القرب في تنشيط وتعزيز التنسيق بين الفاعلين، وتحفيز السكان على المشاركة في تدبير الشأن المحلي، لأهمية هذا القرب في توحيد تمثلات واستراتيجية الفاعلين حول إشكاليات مشتركة، فإن تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي يؤكد هذا الاقتراح، بحيث يعتبر أن الحكامة أو التنسيق يمكن أن تؤدي إلى استعادة ثقة المواطنين في قدرة المؤسسات العمومية على تحسين ظروف عيشهم، وتعزيز قيمة الاستحقاق، والحد من الفوارق[773]، غير أن الحكامة التي يتحدث عنها هذا التقرير، تعطي الأولوية للأطر القانونية والتنظيمية والمؤسساتية، وتعتبرها أداة ووسيلة، والحال أن الثقة هي التي تنتج الحكامة أولا، كما أن حكامة هذه الإجراءات قد تحقق التنسيق بين الفاعلين المؤسساتيين، لكن مشاركة السكان وتحفيزهم على التنسيق هو نتيجة تعبئة وتنشيط للعوامل الترابية المتضمنة في العلاقات الاجتماعية وفي الموروث الثقافي، في تكاملها طبعا مع الأطر إلى القانونية والتنظيمية والمؤسساتية.

وإذ نطرح مشكلة ضعف مشاركة السكان في صناعة القرار وإنتاج سياسات عمومية محلية على أنها تبرز إحدى مظاهر اختلالات التنمية بالمنطقة، فإنها تؤشر على مستوى حكامة الفاعلين في حشد جهودهم لإدماج السكان في المشاركة لتحقيق مستويات تنمية أفضل. ومن ثمة فإن تحسين ظروف عيش السكان وتعزيز قيمة الاستحقاق، والحد من الفوارق تشكل في حد ذاتها مستويات لم تتحقق بعد في حالة مجالاتنا الترابية، وتحتاج لحوافز لبلوغ حكامة تؤدي إلى تحقيقها. أي أن استعادة ثقة المواطنين في الفاعلين والمؤسسات تحظى بالأولوية كمحدد للتنسيق، بينما لا يمكن أن يتحقق التنسيق خارج عنصر الثقة.

تحيلنا هذه الجدلية إلى طرح سؤال حول غاية الدولة من الاقرار بأهمية مشاركة السكان. ومثل هذا السؤال يفتح آفاقا واسعا للتأمل حول ما إذا كانت مشاركة السكان بالصيغ والأشكال التي تُطرح بها في النصوص التشريعية، وتتم بها في الميدان، قد تقودنا فعلا إلى نهج أسلوب المقاربة الترابية؟ وهل يعود ضعف انخراط السكان في المشاركة نابع من الوعي بمحدودية هذه المشاركة في الاقتراحات فقط؟ أم أن محدودية المشاركة مرتبط بحمولات التاريخ إزاء علاقات المؤسسات

771- بحث ميداني، 2017.

772- **جنان لحسن (2010):** نفس المرجع السابق، ص. 23.

773- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، التقرير السنوي 2017،الفوارق الاجتماعية والمجالية، ص. 133.

بالسكان؟ أم أن الفاعل المؤسساتي لم ينفذ إلى بنية الساكنة لاستنهاضها وحشدها للانخراط بكثافة؟.

إذا كان مبدأ إقرار مشاركة السكان يقوم على تعزيز الحرية وتطوير الذات، في اتجاه تشكيل كتلة من المواطنين مطلعة وقادرة على الاهتمام بالمشاكل الاجتماعية[774]، فإن حصر مشاركة السكان، محليا، في مقترحات الحاجيات وأولوياتها، وتقديم ملاحظات حول المشاريع خلال إنجازها وتقييمها، يبقي هذه المشاركة شكلية ولا توفر حوافز تدفع الساكنة لانخراط فيه. فتشكيل نخبة محلية قادرة على المشاركة في تدبير الشأن المحلي، وفق هذا التصور، لا يُمَكِّنُهَا من تملك أدوات مادية تشريعية ومؤسساتية ومالية لفرض رأيها على جهاز اللوبيات المحلية المستفيدة من إبقاء الوضع لصالحها. إذ يعتبر هذا النموذج من المشاركة حسب (هيلد دافيد 2006) مثاليا، وإن كانت الدولة تسعى من ورائه إلى تقليص نفوذ البيروقراطية عبر مشاركة المرأة والمواطنين الواعين، فإن القضاء على جهاز البيروقراطية الذي يدخل ضمن تشكيل أعمدة الدولة الحديثة، يعد أمرا في غاية الصعوبة[775].

يجدر بنا ايضا أن نبحث عن قيمة وجدوى مشاركة السكان في التخطيط التشاركي، وإذ يتم تبرير ضرورة مشاركة السكان في التخطيط بحجة تحديد أولويتم، وتحفيز مشاركتهم في المشاريع التي يقترحونها. فإن العودة إلى طبيعة المقترحات نجدها عبارة عن مطالب تتعلق بالبنيات التحتية والاجتماعية، تعود صلاحيات وإمكانيات المادية لإنجازها لمؤسسات الدولة، ومن ثم نجد أن التشخيص لم يرق إلى تحديد المشاريع التي تتيح إمكانيات إنخراط السكان ومنظماتهم في المشاركة لإنجازها، خاصة أمام ضعف مواردها المالية. أما على مستوى التتبع والتقييم، فإن القانون لا يوضح كفاية هذه المسألة، وما يزيد في تعقيد الأمر هو تحفظ الجماعات الترابية والمؤسسات العمومية على تقاسم المعلومات.

يتأكد أن تدني مؤشر التغطية المجالية بالبنيات التحتية وخدمات القرب الأساسية هو ما دفع السكان دائما إلى استحضار هذه العناصر ضمن أولوياتهم. غير أنه لو كانت هذه العناصر متوفرة فسيرتقي تحديد الأولويات إلى العناصر الأكثر أهمية بالنسبة لترابية التنمية.

ولكن نتيجة ذلك، تتخذ مشاركة السكان ومنظماتهم في إنتاج السياسات العمومية، بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي، منحى مطلبي، ينحصر في جرد الخصاص في البنيات التحتية والتجهيزات الجماعية، وبدرجة أقل، تتبع تنفيذها، وهذا النوع من المشاركة، وإن كان ضروريا، فهو ليس جوهريا في المقاربة الترابية، لأن مشاركة السكان التي تشكل ركن هذه الأخيرة، يستهدف تقييم ما يجعل السكان ومنظماتهم قادرين على اقتراح مشاريع الترابية، حسب متطلباتهم، وشروط الالتفاف حول إنجازها في ترابط بين ماضيهم (محدد التنسيق) واستشراف المستقبل (الاستدامة).

إن قابلية السكان للانخراط في المشاركة يتوقف على تعزيز عوامل الثقة المحددة للتنسيق على المستوى المحلي (الإجراءات القانونية، الصلاحيات، التراث، الرساميل الرمزية والمادية التي تعطي أهمية للمؤسسة أو الأفراد لهيكلة عملية التنسيق والتحكم فيها). وإذا كان التنسيق بين المؤسسات يتحدد بصلاحياتها القانونية والتراتبية الإدارية، فإن التنسيق بين السكان والإدارة يتحدد، إضافة إلى ذلك، بمستوى الثقة المتراكمة بينهما، وهذا يستدعي استحضار تراكمات المسار التاريخي وشرعية هذه المؤسسة، أي مدى انبثاقها من ضرورات الواقع الاجتماعي الموضوعي، ومن جهة أخرى، كيف تنظر هذه المؤسسة إلى السكان، وإلى قضايا التنمية المحلية والأسلوب المتبع لحلها.

774- **هيلد دافيد (2006):** نماذج الديمقراطية، ترجمة جتكر فاضل، معهد الدراسات الإستراتيجية، الطبعة الأولى، بغداد- بيروت، ص. 557.

775- **هيلد دافيد (2006):** نفس المرجع السابق، ص. 468.

لا يمكن لمشاركة السكان في هذا الصدد أن تكون ذات فعالية، إن لم تكن مهيكلة في منظمات قوية وذات صبغة منفعة عمومية، وتمتلك موارد مالية تمكنها من أن تصبح مفاوضا ومشاركا قويا في المشاريع (بقوة القانون والموارد المالية والمعلومة). وينبغي أيضا رفع العائق التشريعي الذي يبقي مشاركة منظمات المجتمع المدني والسكان مبهمة وغامضة وقابلة لتأويلات متعددة، وعلى أن يتم الإقرار صراحة بمشاركتها في التقرير وليس في الاستشارة فقط، مع تحديد دقيق للصلاحيات.

2. تحسين إطار الحياة وتقوية تنافسية المجال الترابي من تأهيل المجال

يرتكز تأهيل التراب على تزويده بكل ما يكفي من البنيات التحتية وربطه بالمحيط، وعلى تعبئة الرأسمال الترابي على قاعدة الحكامة الترابية والديمقراطية التشاركية، وتثمين الموارد الترابية وخاصة تلك القمينة بإضفاء طابع الخصوصية والتفرد على المجال الترابي بشكل يسمح بإنتاج علامة مجالية معبرة عن هوية التراب في الأسواق ، لتمكينه من قدرة تنافسية.

1.2. التسويق الترابي وتقوية تنافسية المجال الترابي

يشير التسويق الترابي إلى مجموع الأنشطة التي تقوم بها الجماعات الترابية بهدف توسيع شبكة وحداتها الاقتصادية عبر جلب أنشطة اقتصادية جديدة[776]، ومن ثم فهو منهجية تدبيرية حديثة لجلب المقاولات لتراب الجماعة، وتسهيل أنشطتها من خلال تسويق صورة جيدة عن الجماعة المعنية، مما يساعدها على وضع إستراتيجية تنموية وتشكيل شخصية اقتصادية خاصة بها[777].

وإذا كان التسويق في مفهومه العام يرتبط بالحقل الاقتصادي، والمقاولة بالأخص، وتقوم أسسه على تسويق المنتجات والخدمات، فإن سيادة الاقتصاد الليبرالي المعولم، فرض التعامل مع تراب الجماعة كمنتوج يتوجب تجويد صورته، عبر تعبئة كافة مؤهلاته وموارده واستغلال خصوصياته الثقافية والجغرافية والاقتصادية، لجعل منه قطبا يلائم الإمكانيات والخصوصيات التي يتوافر عليها، والتي يمكن أن تجعله يضمن موقعه في الأسواق.

بناء على ما سبق، فإن موضوع التسويق الترابي بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال يطرح إشكالية مفتوحة على ثلاث مسارات متكاملة ومتقاطعة في نفس الوقت؛ فمن جهة، يتطلب التسويق الترابي تأهيل التراب بالبنيات والتجهيزات الأساسية، وتعزيز توجهاته الاقتصادية، بناء على مؤهلاته وخصوصياته وعلاقاته بالمحيط، وتحقيق هذه الغاية تتوقف على إجراء عملية تشخيص شاملة ودقيقة لتقييم إمكانيات التراب وخصوصياته وقدراته، وموقعته ضمن النسق العام. ومن جهة ثانية، يجب البحث عن التموقع الترابي، وترتكز هذه المرحلة على تطوير العرض الترابي من خلال تفعيل آليات تنميته، ليصبح قادرا على جلب الاستثمارات، كما ترتكز هذه المرحلة أيضا على إيجاد عناصر يمكنها أن تعطي للتراب هويته وأصالته يمكنانه من قدرة تنافسية في الأسواق. ومن جهة ثالثة، البحث عن توظيف أنجع لوسائل وتقنيات الاتصال الحديثة المتنوعة لإبلاغ صورة التراب إلى الأسواق، حتى يتسنى له جلب المستثمرين والمستهلكين.

776- **CHAKOR, A. (2004):** Le Marketing territorial au servies de la bonne gouvernance locale, REMALD, série : Managements Stratégiques, N° 5, p. 165.

777- **BEN ABDELKADER, M. (2004):** La Communication des collectivités locales, REMALD, N° 19, P. 117.

1.1.2. رفع عائق العزلة عن المناطق الجبلية من شأنه أن يحقق العدالة المجالية والتجانس الترابي

تشكل البنيات التحتية، من مسالك، وطرق، ومناطق الأنشطة، وشبكات الماء والكهرباء، والاتصال مقوما أساسيا للتنمية، وليس هدفا في حد ذاته. ويحدد مستوى التجهيز منها قوة استقطاب المجالات الترابية للاستثمار[778].

ومن منظور تقييم مستويات العزلة، فقد تم تحديدها من مؤشرين، العزلة المجالية سواء بين السكن والطرق أو بينها وبين مختلف التجهيزات الاجتماعية كالمؤسسات التعليمية والصحية، ومؤشر آخر تم استخراجه من مستويات الفقر المتعدد الأبعاد. وهي مؤشرات تحدد مدى نقص المقومات الاجتماعية والاقتصادية للتنمية.

يدخل ضمن مكونات تأهيل المجال الترابي كل البنيات التحتية والتجهيزات الاجتماعية والبنيات الاقتصادية. وبتركيزنا على هشاشة التنسيق بين الفاعلين وضعف تثمين الموارد الترابية كعوامل معيقة للتنمية المحلية، فإن خلق وتعزيز هذه المكونات من شأنها أن تنعكس ايجابيا على مستويات حكامة الفاعلين، والانخراط الجماعي للساكنة في المشاريع المحلية وتوفير شروط ملائمة لتعبئة وتثمين الموارد الترابية المحلية.

فإذا كان تزويد تراب المشروع بهذه التجهيزات والبنيات ستكون له تبعات إيجابية على مستوى تحسين إطار حياة المواطنين عبر ضمان ولوج مجالي واجتماعي عادل، وتحسين شروط الاستثمار الاقتصادي، فإن تحقيق هذه الغاية من شأنها أن تعزز استعادة ثقة السكان في المؤسسات العمومية، ومن ثم تحفيزهم على المشاركة في السياسات العمومية المحلية. لا سيما وأن الساكنة باتت أكثر دراية ووعيا بمسألة الفوارق، واتخاذ مواقف الرفض إزاءها، وذلك بفعل توسع استعمال شبكات التواصل الاجتماعي التي أتاحت للسكان المحليين عقد مقارنات بين الأوساط والشرائح والفئات، وتحسيس الرأي العام بهذه التباينات.

2.1.2. التسويق الترابي يقتضي نهج سياسة تواصلية تدمج تقنيات التواصل الحديثة

يتجاوز التسويق الترابي مرحلة تأهيل التراب بالبنيات التحتية وتقوية قدراته التنافسية نحو تداول ونشر صورته لتصل إلى الأسواق، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال سياسة تواصلية وإعلامية تدمج تقنيات التواصل الحديثة بكفاءة واحترافية عالية، وخاصة منها:

أ. نظم المعلومات الجغرافية

إذا كانت نظم المعلومات الجغرافية مرتبطة بإنتاج الخرائطية الآلية من خلال جمع وترتيب البيانات وربطها بمواقعها الجغرافية وإنجاز التحليلات الموضوعاتية بشكل يساعد على اتخاذ القرارات المناسبة في تهيئة وتدبير التراب، فإنها أيضا تُوَظَّف في تيسير تداول المعلومات والمعطيات الترابية، خاصة أمام النزوع المتزايد لاستعمال للانترنيت من طرف الشركات والمؤسسات الرسمية والأفراد.. للحصول على المعلومة الجغرافية المنظمة.

وأمام هذا الإقبال المكثف والمنظم لمختلف الفاعلين على خدمات الانترنيت، بشكل أصبحت معه مراقبة وتنظيم المعلومات الجغرافية قضية اقتصادية وسياسية واجتماعية[779]، فإن الجماعات الترابية بدورها ملزمة بتوظيف هذه التقنية في إنتاج المعلومات الجغرافية وتوظيفها في اتخاذ القرارات، وفي تداول صورة التراب ونشرها على نطاق واسع وبتكلفة أقل. ومن هنا تأتي أهمية إنشاء كل جماعة ترابية لنظام المعلومات الترابية الخاص بها. وتكمن أهمية نظم

---

[778]- **وزارة إعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والإسكان، الحوار الوطني حول إعداد التراب (2000):** خلاصة تركيبية، ص. ص. 12.

[779]- **بن عاشور عبد الحكيم (2014):** نفس المرجع السابق، ص.97 .

المعلومات الترابية في التسويق الترابي في كونها أداة لتطوير أساليب التواصل وإنتاج وتبادل المعلومات الجغرافية، بحيث تمكن من الولوج إلى جميع مكونات التراب بسهولة ومن جميع أنحاء العالم، وتكون قيمة هذه الآلية أنجع حينما توضع علامة ترابية تضفي قيمة مميزة على التراب، وتوحي للزبائن على أنه مجال ترابي للحوار والتفاوض والشراكة والإبداع.

يتطلب بناء نظام المعلومات الترابية لكل جماعة على خطوتين:

- مرحلة التشخيص وإنتاج معطيات موطنة: يتم خلالها جمع المعطيات الكمية والنوعية للجماعة الترابية، وذلك استناد على بحث ميداني متخصص، وفي هذا الصدد يتعين للتشخيص أن ينجز وفق منهجيته الخاصة، كما ينبغي أن تعطى الأهمية أكثر للعناصر التي تعطي لتراب الجماعة خصوصيته الفريدة. وبعد جمع المعطيات يتم تبويبها وتحويلها لقاعدة بيانات وربطها بإحداثياتها الجغرافية (x,y,z)، وذلك بتوظيف تقنيات نظم المعلومات الجغرافية.

- تنظيم استغلال المعطيات وربطها بشبكة الانترنيت، وذلك بوضع استثمار قاعدة البيانات تمكن من إجراء سلسلة من التحليلات الموضوعاتية والمجالية، والتي تشكل أرضية لإظهار مجموعة من الظواهر المجالية، وذلك بدمجها في نظام للمعلومات الترابية، وبعد ذلك يتم ربطها بشبكة الانترنيت بهدف تسهيل الولوج إليها، واستفسارها، وتحيينها بسهولة.

ب. تنظيم تظاهرات علمية ومهرجانات ثقافية ومعارض:

تشكل التظاهرات العلمية والثقافية والتجارية واجهة فعالة لترويج صورة التراب من زاويتين: فهي فرصة لتقييم صورة التراب من خلال إبراز مؤهلاته واكراهاته، وجمع شتات الفاعلين لتدارس وضعيته وسبل تطويره، وقد ينتج عن ذلك التفكير في وضع سيناريوهات لآفاقه المأمولة. ومن جهة ثانية، يتيح عن عرض المنتوج الترابي ترويج فرص جلب المستثمرين والمستهلكين، إلا أن ذلك ينبغي أن يكون موازيا بإجراءات تنظيمية وتقنية كإنتاج مطبوعات تعريفية، وتمكين الإعلام من القيام بالدور الايجابي في تقديم صورة التراب بعيدا عن نشر الأخبار اليومية التي تسيء لصورته.

وفي هذا الصدد، نقترح أن تشكل المهرجانات والمواسم والمعارض فرص للمزج بين الغاية الترفيهية والثقافية والتجارية، على أن تتحول من طابعها الهوياتي لتتخذ طابعا احترافيا ومؤسساتيا.

2.2. الوظيفة الإستراتيجية للمجالات الحضرية في التوازن الترابي مرهون بتأهيلها

يظهر أن التوزيع الجغرافي للوحدات الحضرية سواء بالنسبة للمواقع التي تحتلها داخل الجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي، أو بالنسبة للكيانات الجغرافية المجاورة، تتيح لها نوعا من التنظيم الملائم لهيكلة محيطها. إذ يلاحظ أن مدينتي زاوية الشيخ والقصيبة، المصنفتان ضمن المدن الصغرى، تحتلان موقع وسط بين مدينة بني ملال (مدينة متروبولية)، ومدينة خنيفرة (عاصمة إقليم خنيفرة)، وبين سهل تادلة ذي التمدين السريع، وأطلس بني ملال الشمالي ضعيف التمدين. وبين مدينتي زاوية الشيخ والقصيبة ومدينة بني ملال يقع مركز صاعد وهو إغرم لعلام، إضافة إلى مراكز جماعات تانوغة، وإيخوربا، وتاكزيرت، وفم لعنصر. ويبدو أن حقيقة المواقع والتراتب والانتظام المجالي لهذه الوحدات الحضرية والتجمعات السكنية يفرض عليها أن تقوم بوظائف محددة، للإسهام في خلق توازن مجالي داخل جهة بني ملال خنيفرة، إذ من هنا تأتي استراتيجية محور تأهيل المدن الصغرى والمراكز الصاعدة لأداء وظيفتها التنموية.

إذا كان الحوار الوطني لإعداد التراب قد انتبه لأهمية المدن الصغرى والمراكز الصاعدة[780] في التنمية المحلية، فإنه قد اشترط في ذلك تدعيم بنياتها التحتية، وإنشاء مناطق للأنشطة، وتحفيز الاستثمار، وتكييف قوانين التعمير لتلائم

780- سميت في وثيقة الحوار الوطني لإعداد التراب، بالمراكز القروية، بمبرر أنها لا تتوفر على المقومات الأساسية للحضري.

خصوصيات هذه المجالات، وتغطيتها بوثائق التعمير[781]. وفي حالة المراكز الحضرية لدير أطلس بني ملال الشمالي، فإن تزايد عدد سكانها تحت تأثير الهجرة، أدى إلى توسيع رقعة المساحات المستهلكة بالسكنى والتجهيزات، وهو تزايد غير متحكم فيه، إذ أدى إلى توسع البناء السري خارج المدارت المخصصة للبناء في مخططات التعمير، إلى تبعات على تزايد خطر الفيضانات واستهلاك الأراضي الفلاحية.

سيكون مستقبل التنمية بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي مرهونا بتنمية مجالاتها الحضرية، ليس فقط لأنها تحتوي على 42,38 % من مجموع سكان هذه الجماعات، وهذه النسبة مرشحة للارتفاع إلى 46,08 % في أفق 2030[782]. ولكن أيضا من منظور دورها في التأطير الاقتصادي والاجتماعي لمحيطها وتحقيق التوازن السوسيو-مجالي داخل الجهة، لأن التنمية الترابية لا يمكن أن تتحقق في مجال ما إلا إذا تهيكلت حول قطب حضري. ونتيجة لذلك، تطرح دينامية التمدين بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي، ووثيرة تطورها ضمن الشبكة الحضرية لجهة بني ملال خنيفرة، سؤال حول القراءة الممكنة لتأويل وظائفها الاقتصادية والاجتماعية.

- **الوظائف الاقتصادية:** من المعلوم أن المراكز الحضرية بدير أطلس بني ملال الشمالي تطورت حول الأسواق[783]، مما يمكن القول معه أن وظيفتها الاقتصادية والتبادلية ثابتة تاريخيا، وإن كانت قد تغيرت نسبيا من حيث تزايد عدد الوافدين، بالنظر إلى تزايد عدد السكان وتطور وسائل النقل والمواصلات، خلافا لما كان سائدا في السابق، حيث كان التردد على الأسواق يشمل السكان المجاورين، وعدد محدود من السكان الواقعين بالدواوير البعيدة، خصوصا بالمناطق الجبلية، إذ تضطر هذه الفئة الأخيرة للمبيت يوما قبل انعقاد السوق. ويقع التردد على الأسواق في كل الأحوال، مرة إلى مرتين في الأسبوع[784]. أما في الوقت الراهن، حيث لم يعد عامل المسافة مؤثرا، أمام تطور وسائل النقل وتعبيد الطرق وفتح المسالك القروية، فقد أصبح التردد على الأسواق، كما اتضح ذلك من إفادات المقابلات الميدانية، يتراوح بين ثلاث إلى أربع مرات في الأسبوع، وهو ما يوضح دور وسائل المواصلات في تيسير الولوجية.

جدول رقم (68): توزيع الأسواق الأسبوعية و أيام انعقادها بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي

الجماعة	مكان انعقاد	اليوم	متوسط عدد الزوار
آيت أم البخت	ـــــ	ـــــ	ـــــ
زاوية الشيخ	زاوية الشيخ	الأربعاء	8000
دير القصيبة	اغرم لعلام	الجمعة	2500
القصيبة	القصيبة	الأحد	7500
تانوغة	تانوغة المركز	السبت	3500
تاكَزيرت	تالكانيت	الخميس	4500
فم العنصر	فم العنصر المركز	الاثنين	5500

المصدر: بحث ميداني، 2017

لكن رغم هذا التطور الحاصل في عدد الوافدين على الأسواق، وامتداد إشعاعها الجغرافي، إلا أن وظائفها وأدوارها تظل محدودة، للاعتبارات التالية:

781- **وزارة إعداد التراب الوطني والبيئة والتعميروالإسكان، الحوار الوطني حول إعداد التراب (2000):** خلاصة تركيبية، ص. ص. 47-48.

782- **HCP,** Direction Regionale de Beni Mellal-Khenifra, projections de la population de la région 2014-2030, Décembre 2017.

783- **JOLY , F(1960):** op. cit., p. 99.

784- بحث ميداني، 2019.

- عدم تنظيم المنتوجات المعروضة، حيث نجد العشوائية في التنظيم، التي تظهر من خلال اختلاط أنواع المعروضات في حيز واحد دون نهج التخصص. إضافة إلى امتداد مجال المعروضات خارج الحيز المخصص للسوق، وهذا له تبعات على مستوى التشوه المورفولوجي للتجمع الحضري/السكني الذي يقام فيه السوق، كما أن ذلك لا يشجع على التبضع.

- بينت الملاحظات الميدانية أن المنتوجات المعروضة لا تغطي كافة الحاجيات المحلية، خاصة في الميدان الفلاحي كالمبيدات والآلات..، حتى وإن كانت متوفرة، فإنها لا تتيح إمكانية الاختيارات، مما يضطر معه المستهلك للبحث عنها في الأسواق البعيدة كالفقيه بن صالح وسوق السبت أولاد النمة وبني ملال...

- لا يمكن للمستهلك أن يميز في المنتوجات المعروضة بين ما هو محلي، وبين ما هو قادم خارج المنطقة، مما يصعب معه تحديد المنتوجات المجالية المحلية.

يستخلص أن هذه الأسواق، على أهميتها المتزايدة من الناحية الاقتصادية، في تقريب الحاجيات من المواطنين، إلا أن هيكلتها للمنتوجات المحلية يظل ضعيفا، بحيث يلجأ المنتجون المحليون إلى تسويق منتوجاتهم في الأسواق البعيدة، كما يلجأ المستهلك المحلي بدوره إلى الأسواق البعيدة للحصول على بعض المواد غير المتوفرة بالقدر الذي يتيح الاختيارات بهذه الأسواق.

وإذا كانت الأسواق ذات قيمة اقتصادية واجتماعية بارزة لهذه المدن والمراكز، فإن هناك بنيات اقتصادية يتوجب تطويرها لجعل هذه المراكز الحضرية أقطابا للتنمية المحلية، من خلال تطوير قاعدتها الاقتصادية لجذب الاستثمارات.

وحينما نتأمل في مستوى الربط الطرقي بين هذه المراكز ومحيطها، يظهر أنه لا يشكل عائقا في الاتصال واللوجية، باستثناء بعض المناطق الجبلية الواعرة التي لا زالت معزولة. وبالمقابل يسجل افتقار هذه المدن للبنيات الصناعية والتجارية القمينة بتنظيم الأنشطة حولها، وخلق استقطاب مجالي مناسب لأهمية مواردها وموقعها ضمن تراب الجهة. فبالنسبة لمدينة زاوية الشيخ، هناك اتجاه نحو تقوية تنافسيتها الاقتصادية على أرضية الرؤية الاستراتيجية المنبثقة عن برنامج عمل الجماعي "كمدينة للسياحة الايكولوجية والتجارة المثمنة للمنتوج المحلي"، وتم تفسير هذه الرؤية إلى توقيع خمس اتفاقيات شراكة تهم بناء دار الصانعة، وخلق فضاء تجاري برحبة الزيتون القديمة، وبناء مركب تجاري وتوسيع وتأهيل رحبة الزيتون، وتهيئة المدار السياحي، إضافة إلى ثلاثة مشاريع اتفاقيات تتمثل في إحداث منطقة للأنشطة المهنية والحرفية، وتهيئة السوق الأسبوعي، وتهيئة السويقة والسوق المغطى. وكل هذه التدخلات تعزز أطروحة اعتبار المنتوجات المجالية، وبالأخص منها منتوجات الرستاق، دعامة محورية للتنمية المحلية. وربما يكون هذا التوجه الملاحظ على مستوى التخطيط، نتيجة يقظة الفاعلين، وتداركهم للوظيفة التي يمكن أن تؤديها المدينة في محيطها، ولكن، وفي انتظار تنزيل هذه الرؤية على أرض الواقع، تظل الخلاصة العامة التي توصلنا إليها هي صعوبة تحويل وتفسير الشراكات والمشاريع إلى واقع منسجم بين مضمونها النظري وتطبيقها في الواقع.

أما مدينة القصيبة فقد استفادت من برنامج إعادة التأهيل الحضري الذي تم خلاله إدراج مشاريع تهم توجه تقوية القاعدة الاقتصادية للمدينة، كتأهيل منتزه تاغبالوت نوحليمة، وإنجاز السوق الأسبوعي، كما تم توقيع اتفاقية شراكة بشأن تهيئة محلات الصناعة التقليدية بالمدينة القديمة، إضافة إلى برمجة مشاريع في برنامج عملها الجماعي (خلق سوق نموذجي ومركز تجاري،خلق منطقة للأنشطة الاقتصادية، خلق منطقة صناعية، وإعادة توزيع الأنشطة الاقتصادية مجاليا، وتوفير دار للصانع لتثمين وتسويق الإنتاج المحلي، ودعم التعاونيات المحلية في إطار التشغيل الذاتي).

وبناء على هذه المعطيات التي تبين أن المجالات الحضرية لا زالت قاعدتها الاقتصادية دون مستوى الاندماج في محيطها، سواء فيما يخص تغطية حاجيات ساكنتها ومحيطها القروي، أو في خلق حركة استقطاب مجالية قادرة على تصنيع وتحويل وتسويق الموارد والمنتوجات محليا. ولكن، بالمقابل يلاحظ تنامي وعي الفاعلين بضرورة نهج توجه الاستثمار في تحويل وتسويق المنتوجات المجالية، لأن طبيعة هذا التوجه الاقتصادي تفرضه هيمنة الفلاحة أساسا، والسياحة البيئية بالدرجة الثانية.

ومن منطلق خلاصة التشخيص الترابي، تبين أن ما ينقص القطاع الفلاحي، ليس الرفع من كمية الإنتاج، لأن هذا الشرط، وإن كان مطلوبا أيضا، فقد تم التمكن منه نسبيا (على سبيل المثال: قطاع الزيتون حقق إنتاجا قياسيا أدى إلى تراجع أسعاره)، ولكن بغياب مجال صناعي كفيل بتحويل الموارد والمنتوجات وتثمينها، أو إيجاد منافذ لتسويقها تسويقا منصفا وعادلا يلائم توجه الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وطبيعةالمنتوجات المجالية المهيمنة بالمنطقة، لذلك تصير القيم المضافة لهذه الموارد خارج مجالها الترابي، في الوقت الذي يمكن أن يستفاد منها في الداخل، لخلق حركة رواج اقتصادية واجتماعية محلية. ومعنى ذلك أن الفلاحة ليست عاجزة عن خلق تراكمات تؤدي إلى ظهور أنشطة صناعية مرتبطة بها، وبالتالي خلق مدن قادرة على هيكلة محيطها، وإنما بسبب قصور السياسات المحلية، لمدة طويلة، في تحديد توجهات هذا المجال الترابي، على أنه مجال لمنتوجات الرستاق بالأساس، والتنسيق على أساس توجيهه نحو تعزيز وحدته الجغرافية وإندماجيته الاقتصادية حتى يصبح مجالا تنافسيا ومكملا للنسق الترابي للجهة. وتبعا لذلك، ظل في علاقات وروابط تجارية مكملة لسهل تادلة، وغير قادر على خلق ترابط وتماسك داخليين.

وتؤكد هذه المسألة أن عملية التنسيق وتناغم السياسات بين الفاعلين متدنية جدا. ففي الوقت الذي أعطيت فيه الأهمية لمنتوجات الرستاق في مخطط المغرب الأخضر، يلاحظ أن مختلف الفاعلين لم يواكبوا، بما يكفي، هذه الخطوة لضمان تحويل فعال للمنتوجات المجالية والبحث عن مسالك مناسبة لتسويقها، وتعزيز هذا التوجه ببرامج وعمليات مكملة كتنمية السياحة مثلا.

وبالنظر إلى المؤهلات والموارد المحلية المتمثلة في الموارد الفلاحية والمؤهلات السياحية والصناعة التقليدية، فإن وظيفة المدن في هذه الحالة، يتوجب عليها إحداث مجالات صناعية قائمة الذات لتحويل المنتوجات على المستوى المحلي، وبموازاة ذلك، يجب خلق أسواق خاصة بالمنتوجات المجالية المحلية، كما يجب إعادة هيكلة الأسواق الأسبوعية سواء في تجديد أساليب تدبيرها، عبر إخضاعها لآلية التعاون والشراكة عوض الاستغلال المباشر والإيجار، وتجهيزها بأحدث الوسائل ضمانا لعرض المنتوجات بشكل منظم، مع تخصيص جناح لعرض منتوجات الرستاق، وتشديد المراقبة على جودتها.

- الوظائف الاجتماعية والتوازن المجالي

يفرض علينا تناول الأدوار الاجتماعية والمجالية للمراكز الحضرية بدير أطلس بني ملال الشمالي في خلق التوازن الترابي، أن نذكر بالوضعية الانتقالية لمجال دير أطلس بني ملال الشمالي على مستوى ديناميته الحضرية، بين جبال أطلس بني ملال التي تعرف بطئا كبيرا في حركة التمدين وفي عدد مدنه، ربما لأن طبيعة اقتصادها المعاشي، وظروفها التاريخية والسياسية لم تسعفها على إحداث تراكمات كفيلة بخلق شبكة حضرية قائمة الذات. وبين سهل تادلة ذي تمدين سريع من حيث عدد المدن ومجالات امتدادها وعدد السكان الحضريين،نظرا لاستفادة هذا السهل من ظروف

الإعداد الهيدروفلاحي جعلت منه حوضا جاذبا لليد العاملة الفلاحية.

وتقديرا لهذه المعطيات، واستحضارا لنتائج التشخيص التي بينت ضعف مستويات تجهيز الجزء الجبلي من المجال المدروس، بالبنيات الأساسية والخدمات الاجتماعية، وللمستويات الاجتماعية المتدنية لسكانته، مقارنة مع ساكنة السهل، وبناء على أن الإقرار بأهمية البعد المحلي في معالجة التفاوتات المجالية، ينطلق من جعل المدن الصغرى والمراكز الصاعدة أقطابا للتنمية المحلية، يمكن تأكيد أن إحدى مداخل التنمية الترابية بالمنطقة تأتي من تعزيز وظيفة التوازن الترابي للمجالات الحضرية لدير أطلس بني ملال الشمالي، إذ من شأن ذلك أن يؤدي إلى ما يلي:

- **أولا:** تخفيف عبء تيارات الهجرة من جبال أطلس بني ملال، ذات نزعة هجروية قوية بالنظر إلى ارتكازها على اقتصاد جبلي هش، وضعيف التهيئة، نحو مدن سهل تادلة (الفقيه بن صالح، قصبة تادلة، سوق السبت)،التي توفر رواجا في سوق الشغل، وبذلك تصير للمراكز الحضرية لدير أطلس بني ملال وظيفة ما يشبه "غرابيل" تشد إليها حشود من الوصول إلى سهل تادلة، وهذا يفرض تطوير هذه المدن لتشكل مجالا للاستقرار وأداء الأدوار الاجتماعية في توفير الخدمات الاجتماعية والشغل بالأساس.

- **ثانيا:** لتحقيق الاندماج الترابي بين مختلف الوحدات الجغرافية التي تشكل جهة بني ملال خنيفرة، باختلافاتها الطبيعية والبشرية والتجهيزية، يقتضي أن تلعب مدن الدير دور "المرافئ البرية"، إذ من خلالها يتم ربط أطلس بني ملال بسهل تادلة. فمن هذه المدن تعبر التيارات الاقتصادية والاجتماعية القادمة من أطلس بني ملال، ومن هذا الأخير تنطلق تيارات نحو سهل تادلة مرورا بمدن دير أطلس بني ملال الشمالي، وكل هذا من شأنه أن يفك العزلة عن جبال أطلس بني ملال، ويخفف من التباينات الاجتماعية والانكسارات المجالية، كما يتيح ذلك إمكانية أن تصير مدن دير أطلس بني ملال مراكز لالتقاء وتمفصل السياسات والممارسات بين مجالات المشاريع، ولعل أهم مظاهر هذا التمفصل يكمن في الوظيفة التي تؤديها في ضمان التقاء تدخلات مجموعة من الفاعلين لتهيئ الظروف لبروز مبادرات فردية وجماعية[785].

- **ثالثا:** تطوير المراكز الحضرية بدير أطلس بني ملال الشمالي هو تعزيز لسياسة القرب في إطار اللامركزية التي تتوخى تحقيقها الجهوية المتقدمة، إذ يساهم تزويد هذه المراكز بالبنيات التحتية الأساسية والتجهيزات الاجتماعية والإدارية، إلى جعلها مناطق ارتكاز التنمية، وهيكلة محيطها. فهذا الأخير يتحقق عبر تقريب الخدمات للمجالات القروية المجاورة، خاصة المجال الجبلي، وهذا من شأنه أن يقلص من مؤشرات الفقر المتعدد الأبعاد، والرفع من مؤشرات التنمية البشرية.

3.2. حماية الوسط الغابوي يتوخى هيكلة الأنشطة الاقتصادية حول الممارسات الجماعية الموروثة

تبين النتائج المحصل عليها تراجع مساحة الغطاء الغابوي بنسبة 22,72 % ما بين 1999 و2019 وبقدر ما يتيح هذا المؤشر إمكانية رصد التطور الكمي لدينامية الغطاء الغابوي، فهو يبين أيضا أن كل الأصناف النباتية (العفصيات، البلوط الأخضر، والعرعار..) معنية بهذه الصيرورة، مما يمكننا من قياس استدامة الموارد الغابوية كما ونوعا في هذه الأوساط الهشة. وإذ تأكد أن العوامل الأساسية المسؤولة عن تراجع الغطاء الغابوي محليا، هي عوامل بشرية بالأساس، فإن الدوافع ترتبط بالبحث عن حلول للاكراهات الاقتصادية والاجتماعية من خلال:

- اجتثاث واستزراع المجال الغابوي قصد تعويض الاستغلاليات أو تعويض نقص إنتاجية الأراضي القديمة نتيجة

785- الحوار الوطني حول سياسة المدينة، المنتدى الجهوي للشاوية ورديغة حول سياسة المدينة، ص.5.

تضررها بالتعرية.

- التحول التدريجي نحو زراعة الأراضي المخصصة تقليديا للرعي، إذ أدى تراجع ممارسة تناوب البور الفلاحي إلى ارتباط الحصيلة الكلئية السنوية بالموارد الغابوية التي تساهم بنحو 17 % من متوسط تلك الحصيلة.

- يؤدي الرعي الدائم بالمجالات الغابوية، خاصة في فترات الجفاف، إلى استهلاك ما بين 3 و5 أضعاف القدرة الكلئية للغابات.

- استعمالات الساكنة المحلية للطاقة النباتية بنسبة 30 %، حيث تصل نسبة خشب الوقود المستهلك من أصل غابوي إلى 53 %، ويمثل استهلاك خشب الوقود في الوسط القروي إلى 89 % من الاستهلاك العام، بمعدل 49,5 قنطار لكل أسرة[786].

إن مقاومة تدهور الأوساط الغابوية، بما يتلاءم مع أسلوب التنمية المستدامة، يفرض العودة إلى المحلي، بما يمثله، في هذا الصدد من أشكال تنظيم المجال، والممارسات الموروثة، وفي مقدمتها تعزيز تجربة أكَدال وتعميمها بمختلف المراعي الجماعية، وخلق أنشطة اقتصادية أخرى مدرة للدخل وخاصة السياحة القروية، إضافة إلى تفعيل الاختيارات المجالية الكبرى لسياسة إعداد التراب الوطني، بشأن التضامن المجالي بين المناطق، التي من شأنها أن تقدم امتيازات استهلاك الكهرباء بالمناطق الجبلية للتخفيف من الاجتثاث المرتبط بالتدفئة والطهي.

[786]- **علوم أحمد (2014):** نفس المرجع السابق، ص. 282.

خاتمة الفصل الرابع

يتأكد من خلال تحليل مستويات تأهيل مجالات الجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي أنها ما زالت تعاني من نقص في التجهيز بالبنيات التحتية والاجتماعية، مما ينعكس سلبا على مستوى الخدمات الاجتماعية وعلى جودة إطار حياة السكان. وإذا كانت هذه الوضعية متقاسمة بين مختلف الفاعلين، وتفسر كفاءة تدخلاتهم وتنسيقهم، فإن نصيب المسؤولية من هذه الوضعية يعود بالأساس إلى قدرات الجماعات الترابية في تزويد مجالاتها الترابية بالتجهيزات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بحكم حجم الصلاحيات التي تخول لها تفعيل سياسة الدولة فوق مجالاتها من إعداد سياسات ترابية محلية وإحداث مرافق وتدبيرها واستغلال آليات التعاون والشراكة في ذلك.

ومن خلال هذا التحليل نسجل الملاحظات التالية:

- تباين مستويات تأهيل المجالات الترابية للجماعات المدروسة، حيث يتراجع تركز الطرق والتجهيزات الاجتماعية (مؤسسات تعليمية وصحية، دور الشباب، ملاعب القرب..) كلما اتجهنا من السهل نحو الجبل، لذلك فإن مستويات العزلة المجالية والاجتماعية بالجزء الجبلي هي التي ساهمت في رفع من معدلات الفقر المتعدد الأبعاد بهذه الجماعات الترابية. وقد نتج هن هذه الوضعية تقوية تيارات الهجرة نحو المراكز الحضرية المتمركزة في مجال الدير، مما أدى في نهاية المطاف إلى إنتاج توسع حضري غير متحكم فيه (إغرم لعلام، فم العنصر المركز، زاوية الشيخ)، وهذا أفرز دينامية استهلاك الأراضي الزراعية والتوسع بالمجالات المهددة بمخاطر الفيضانات.

- سجلت معدلات الفقر المتعدد الأبعاد تراجعا من 32,1 % سنة 2004 إلى 14,4 % سنة 2014، ونظرا لارتباط هذا المعدل بالخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة والولوج إلى الماء الشروب والكهرباء والصرف الصحي ووسائل التواصل وظروف السكن، فإن تراجعه يفسر مجهودات الفاعلين في تأهيل هذه المجالات بهذه التجهيزات.

وبالرغم من تراجع معدل الفقر المتعدد الأبعاد، كمؤشر دال على دينامية التنمية بهذه المجالات، إلا أنه لا زال مرتفعا، ويتبين من خلال تحليل الفقر حسب مصادر الحرمان أن التعليم يساهم لوحده بنسبة 49,8 %، تليه شروط الحياة (شروط السكن، وولوج الماء والكهرباء والصرف الصحي) بنسبة 22,6 %، وهذا يحيل إلى أن المحاور الاستراتيجية التي يتعين التدخل فيها لتقليص معدلات الفقر المتعدد الأبعاد يجب أن تأخذ بعين الاعتبار مسألة التعليم وتأهيل المراكز الحضرية الناقصة التجهيز، إضافة إلى تقوية دور التنسيق بين الفاعلين.

ركز اقتراحنا على محورين أساسيين: محور تأهيل التنسيق بين الفاعلين، على أساس أن يتم تعبئة كل القواسم المشتركة الممكنة (التراث، العلاقات الاجتماعية، القرب..) إلى جانب القوانين والتشريعات لتحقيق الحكامة الترابية. ومحور تأهيل المجالات الترابية حسب وظيفتها التي تعطيها هوية خاصة داخل مجالها الجهوي.

إن توظيف الاستراتيجية هنا، يتوخى أيضا توقع مستقبل المجالات الترابية المدروسة، بناء على خصائص هويتها، ولكن أيضا على اقتراح التوجهات والتدخلات، وذلك تبعا لرصد المخاطر والتكاليف والمزايا من بين كل الخيارات والبدائل المتاحة والممكنة.

إن تحويل هذه التوجهات الاستراتيجية إلى برامج وعمليات قابلة للتنفيذ والتتبع والتقييم يتطلب أدوات ووسائل (قوانين، مؤسسات، اعتمادات مالية)، كما يطلب أيضا عمليات تشاورية واسعة للفاعلين قوامها مشاركة جميع الفاعلين، وهذا يتحقق داخل مشروع ترابي شامل ومندمج.

الفصل الخامس

تثمين منتوجات الرستاق في إطار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

مشروع ترابي يعكس الهوية الترابية ويتوخى تنمية مندمجة

مقدمة:

أصبح مفهوم المشروع أكثر انتشارا في السياسات العمومية، بل وفي كل مناحي الحياة الاجتماعية. ويفسر هذا الانتشار الواسع بتحول من مجتمع قائم على اقتصاد التوزيع والحماية الاجتماعية إلى مجتمع قائم على اقتصاد السوق. وفي هذا المستوى المتسم بتراجع مركزية الدولة في التخطيط والتدبير لصالح المجالات الترابية، فإن إعادة تشكيل هذه الأخيرة، وفق خصوصيتها، تحتاج معه إلى المرافقة والدعم لاكتساب مناهج وأساليب الهندسة الترابية، ومن شأن الاشتغال بالمشروع الترابي أن يؤدي إلى بناء واكتساب المعارف والخبرات، وإعادة توزيعها بين الفاعلين، كما أن منهجية الحوار التي يتأسس عليهاالمشروع الترابي ستجنب الفاعلين، بحكم تعددهم وتباين استراتيجيتهم، كثيرا من الصراعات والتعارضات، وتساعدهم بالمقابل، على تحقيق الالتقائية والاندماجية في التصور والتنفيذ والتقييم.

والمشروع الترابي الذي نقترحه، في هذه الدراسة، ليس حلا نهائيا لقضايا التنمية وإعداد التراب بهذه المجالات الترابية، ولكن هو بمثابة إبراز للاشكاليات الترابية التي تطرحها، ليظل قرار تنفيذه من اختصاص الجهات السياسية والإدارية المختصة. ولذلك فإن المشروع الترابي المقترح يتوخى ما يلي:

- تحليل الإشكاليات الترابية على أنها كل غير مجزأ، وأن تجزيئ التدخلات إلى برامج ثم إلى عمليات ليست سوى منهجية لتبسيط الواقع وتيسير التنزيل والتقييم، وليس تكريسا لأسلوب القطاعية الذي يؤول إلى تضارب عمليات التخطيط والأجرأة والتقييم.

- تنسيق الفاعلين لا تحركه فقط التشريعات والقوانين والاتفاقيات الرسمية، بل يتحدد أيضا وبالأساس، بالمصالح والثقة المتبادلة، ومن ثم فهو يرتبط ارتباطا قويا بالقرب الترابي، ومن شأن بلورة مشروع ترابي محلي أن يدمج مكونات القرب الترابي مع التشريعات والتوجهات العامة في بنية حكامة تضمن تقاطع تمفصل والتقائية هذين المكونين.

- تثمين الموارد الترابية عملية ناظمة للتنسيق والانخراط الجماعي بطريقة تفاعلية وجدلية، إذ أن بروز إشكالية محلية يشكل حافزا للتنسيق حول تعبئة وتثمين موارد معينة لحلها، ولكن نوعية بعض الموارد تجعل عملية التنسيق ناجحة إذا كانت تنطوي على عناصر القرب تقوي روابط الثقة بين الفاعلين كما هو الحال بالنسبة لمنتوجات الرستاق.

I. مبررات اقتراح المشروع الترابي، التنسيق والانخراط الجماعي على أساس الهوية الترابية

تأسس مقترح مشروع تثمين منتوجات الرستاق بمفهومه الواسع[787] في إطار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على هوية المجالات الترابية المدروسة، بإمكانياتها وبنيتها واتجاهات تطورها. وإذ يمكن لتعبئة هذه الموارد أن تعزز هوية المنطقة وتحسين جاذبيتها وتقوية تنافسيتها، على أنها مجالات لمنتوجات الرستاق، فإن هذه الأخيرة بحمولاتها التاريخية، وفي تقاطعها مع قواعد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني حول القرب الترابي، يمكن أن ينبثق منها جواب لحل إشكالية التنسيق

787- نقصد به العناية بالأساليب الثقافية للإنتاج (المهارات والمعارف والقيم)، والعلائقية والمؤسساتية (الحكامة الترابية) والتكنولوجية (التحويل والتجفيف) والتجارية (التعبئة والتعليب ووضع العلامات، وتيسير مسالك التسويق) والاجتماعية (الاندماج مع القطاعات الأخرى كالسياحة والايكولوجية والقروية، واستفادة السكان) والبيئية (الاستعمال المستدام للتراث الطبيعي والثقافي).

بين الفاعلين، لأن منتوجات الرستاق والاقتصاد الاجتماعي والتضامني يقومان على قواسم مشتركة تنطوي على نظام القيم المحلية موروثة التي تستجيب تلقائيا لمبدأ الانخراط الجماعي والنظرة المشتركة.

ويتعين علينا أولا وقبل كل شيء أن نذكر بأن المشروع الترابي يتبلور حول مجال ترابي متجانس، ويقصد بالتجانس الترابي نوعا من التشابه النسبي في الإمكانيات والموارد والأنشطة، وفي الاتجاهات التطورية، ولكن أيضا في تماثل الإشكاليات والرهانات التي تعطي للمجال الترابي هوية متميزة داخل نسقه العام، وقد يقتصر التجانس الترابي على جزء من جماعة ترابية أو جماعة ترابية واحدة، وقد يشمل مجموعة من الجماعات الترابية.

وحينما ننظر إلى الجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي، يظهر أنها تشكل مجالا ترابيا متجانسا، من منظور مسارات تشكلها التاريخي المشترك، ومن منظور تشابه نسبي في مكوناتها الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ووحدة الإشكاليات التي تطرحها، مقارنة بالأنساق الترابية المحيطة بها.

وإذا كانت الهوية الزراعية للمنطقة تفرض نفسها، وهذا يتأكد من خلال وفرة الإمكانيات الطبيعية (الموارد المائية، أرضي زراعية ممتدة على مساحة 39365 هكتار وذات تربة خصبة، مراعي، غابات..)، وأشكال استعمالات التربة (الخريطة رقم 15)، وهيمنة القطاع الفلاحي على تشغيل السكان النشطين بنسبة 37,43 %[788]، فإن ما يميز هذه الهوية الزراعية هي المكانة الأساسية التي تحتلها منتوجات الرستاق كالزيتون والخروب، وجلبانة الخضراء ورمان تاكَزيرت، وعسل الزكوم..).

وإن كان مستوى تثمينها لم يرق بعد إلى مستوى الانتظارات، كما تتصورها المقاربة الترابية للتنمية، فإنها في الوقت الراهن، تخضع لتأثير حركتين متناقضتين، ومن شأن تعزيز إحداهما أن يحسم في التوجه المستقبلي للفلاحة بهذه الجماعات الترابية. فمن جهة هناك اتجاه عام، نحو تزايد الطلب على منتوجات الرستاق، تحت تأثير تغير أذواق المستهلكين، وإقبالهم على منتوجات المعروفة المنشأ، وذات جودة وأصالة، وقد تعزز هذا التوجه بالمكانة التي أعطيت لمنتوجات الرستاق في استراتيجية مخطط المغرب الأخضر، خاصة في دعامته الثانية، إذ تروم هذه الاستراتيجية إلى تثمينها في سلاسل إنتاج خاصة، ومنحها علامات الجودة. ويوازي هذا الاهتمام، على المستوى المحلي، محاولات تثمين هذه المنتوجات تحت مظاهر مختلفة، مؤسساتية وخاصة. ومن جهة ثانية، يلاحظ انفتاح الجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي على ديناميات التحول، تتجلى أهم ملامحها في التوسع الحضري، واستهلاك الأراضي الفلاحية، والضغط على الموارد المائية، إضافة إلى امتداد السهل بتوجهات زراعته التسويقية نحو الدير، باعتبار هذا الأخير خزانا احتياطيا للأراضي الزراعية، في وقت يعرف فيه عرض العقار الزراعي بسهل تادلة تراجعا، يوازيه ارتفاعا في أسعاره مقارنة مع نظيره في الدير، وهو ما يرهن مستقبل الخصوصيات الفلاحية للتراجع والاندثار.

ولا شك أن الموقع الانتقالي والالتقائي للجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي بين نسق سهل تادلة ونسق جبال أطلس بني ملال، له تأثير واضح على تشكيل هويته الترابية، وتحديد مصيره المستقبلي. فهذا المجال الجغرافي أصبح مسرحا للتجاذب والصراع والتقاطع بين السياسات والرهانات، فالجبال المعتمدة في اقتصادها المحلي على الزراعة والرعي التقليديين، وتعرف عزلة مجالية واجتماعية، ومستوى تمدين ضعيف، أصبحت تشكل عبئا على المنطقة، بتصديرها للهجرة والفقر والهشاشة، بينما يمتد السهل، ذو فلاحة عصرية، نحو الدير لتحديثه وفق نمط الفلاحة التسويقية. ومن

788- المندوبية السامية للتخطيط، الإحصاء العام للسكان والسكنى، 2014.

هنا يمكن أن نتصور أن الجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي تشكل "مجالا ثالثا"، يتقاطع فيه التقليدي القادم من الجبل، والحديث الوارد من السهل. ولا ينبغي أن تحيل هنا صفة الانتقالية والتقاطع إلى التبعية والخضوع، بل لكل وحدة من هذه الوحدات الجغرافية أصالتها التي تتيحها لها مكوناتها الطبيعية والإحيائية، وخصائصها الاجتماعية والثقافية. بل وأن تباين هذه الخصائص والخصوصيات هي أصل تطور أشكال التكامل بين هذه الوحدات، لكن ما ينبغي تأكيده هو وجود تأثيرات خارجية من المحيط المجاور، قد تؤدي مستقبلا، إذا ما تركت لتطورها الذاتي، إلى إفقاد الدير هويته الفلاحية وتحويله إلى مجال هامشي تابع، و"مطرح" لسياسات المجالين المجاورين.

ولعل الإشكالية المركزية التي يبدو أنها مشتركة بين الجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي، تتمحور حول مفارقة بين غنى وتنوع مواردها الطبيعية والتاريخية والاقتصادية من جهة، وضعف مستويات تنميتها البشرية من جهة ثانية. وتمتد هذه الإشكالية أيضا إلى الإكراهات والعوائق التي حالت دون تشكيل هذه الجماعات الترابية لهوية اقتصادية واضحة ومهيكلة، وذات فاعلية إيجابية على المستويين الاجتماعي والمجالي، رغم أنها تشترك في العديد من الخصائص والموارد الطبيعية (الموارد المائية، الأرض، المراعي، الغطاء الغابوي..)، والموارد الترابية ذات خصوصية (الزيتون، الخروب، الرمان، عسل الزكوم..)، التي تتيح لها إمكانيات ملائمة لبناء هويتها الترابية على أساس تثمين منتوجات الرستاق.

وإذا كنا قد خلصنا في التحليلات السابقة إلى دور التنسيق بين الفاعلين في حسم مصير المشاريع الترابية، فإن تحديد مجالات المشاريع يعد شرطا ضروريا لنجاح المشاريع الترابية، ومظهر مفسرا لمستوى تنسيق الفاعلين، ومدى إدراكهم لهذا التجانس.

وإذ تؤكد المقابلات والاستمارات الموجهة للفاعلين، على مدى وعيهم بالتجانس الترابي للجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي، بل ويتم تحديدها في الرسم الخرائطي المضمن في المخطط الجهوي لإعداد التراب، ومختلف المخططات القطاعية الأخرى للجهة والإقليم، كدلالات على أنها مجال ترابي متجانس، ويتم اقتراح مشاريع على أساس خصوصياتها وتجانسها، إلا أن محدودية الفاعلية المجالية والاجتماعية لهذه المشاريع، وضعف دورها في تعزيز بناء الهوية الترابية، يدفعنا للاستنتاج أن جزء من إشكالية التنمية المحلية تتعلق بصعوبات تنزيل المشاريع المقترحة في مختلف المخططات، وبصعوبات تكثيفها الزمني في إطار مشروع ترابي واضح المعالم، وينخرط فيه الجميع، حتى يمكن أن تتحقق عملية الدفعة القوية التي تخرج المنطقة من الحلقة المفرغة.

إن اقتراحنا لمشروع تثمين منتوجات الرستاق في إطار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، يحيل إلى استهدافنا لسد ثغرات التنسيق والانخراط الجماعي، إذ أن تعزيز التنسيق بين الفاعلين، وتوطيد العلاقات العاطفية بين الإنسان ومجاله الترابي القريب، لا يمكن أن يتحقق دون أن ينبثق من القرب الهوياتي، وهو ما يمكن أن يتحقق من توليفة تثمين منتوجات الرستاق عبر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. على أنه لا ينبغي أن يفهم أن هذا المشروع يحل محل المخططات والبرامج القطاعية، وبرامج عمل الجماعات الترابية، بل هو مشروع يتوخى تعزيز التنسيق بين الفاعلين، خاصة المحددة بواسطة الهوية المشتركة، وكذلك تعزيز الهوية الترابية للمجال من خلال التوجه الفلاحي، ذي ملامح الاستثمار في منتوجات الرستاق.

وينبغي أن نشير أيضا إلى أن هذا المشروع ليس تصورا قطاعيا، يرتكز على النشاط الفلاحي دون غيره، بل هو مشروع مندمج تتفرع عنه مشاريع وعمليات نحو القطاعات الأخرى، وإن كان يبدو أنه يركز على تثمين منتوجات الرستاق، فإن

هذا التوجه ليس تأملا نظريا، بل نابع عن خلاصات البحث الميداني، لإشكاليات التنسيق ودورها في تنزيل مشروع التنمية، ولطبيعة الأنشطة السائدة، والنزوعات التطورية للمجال في تفاعلاته مع تطور المحيط.

والمشروع الترابي الذي نقترحه، بما هو تفسير للمقاربة الترابية للتنمية، إلى عمليات إجرائية، فرض علينا اختياره مؤشر المشاركة الجماعية سواء في استعمال الموارد والوسائل، أو في الاستفادة من انعكاساته، ولكن أيضا مراعاة للقواسم المشتركة المحفزة لضمان التنسيق. ويبدو أن هذه العناصر تتحقق من خلال المزاوجة بين منتوجات الرستاق والاقتصاد الاجتماعي والتضامني التي يمكن أن تتيح لنا أيضا تعزيز اندماجية وتوطن الأنساق الإنتاجية المحلية التي بدأت تهيكل حول مزروعات الزيتون والخروب وتربية النحل..، وهيكلتها أكثر حول تقاطع أبعادها المجالية والاقتصادية والاجتماعية لإعطاء هوية أكثر بروزا للجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي.

إن اقتراح المشروع الفلاحي المرتكز على تثمين منتوجات الرستاق في إطار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يتأسس على المبررات التالية:

1. تثمين منتوجات الرستاق: بين الهوية الزراعية المحلية ومطلب التكيف مع متطلبات العولمة

أعتقد أنه لا حاجة للتذكير بالسمعة التاريخية لدير أطلس بني ملال الشمالي، كمنشأ لمنتوجات الرستاق بتنوعها وأصالتها الترابية وتجدرها التاريخي، وبالإمكانيات التي تتيح لبناء مشروع ترابي حولها. لكن مع ذلك يجدر بنا أن نشير إلى أن الرساتيق، رغم أنها تشكل منظومات بيئية ناتجة عن تاريخ محلي، وتتيح إطارا لظهور وإنتاج الموارد الترابية، إلا أنها قد لا تكون مؤهلة لحمل المشروع الترابي[789]، لأنها ناتجة عن بناء عفوي، لذلك فإن الرساتيق المحلية تشكل منابع للمنتوجات، لكن تثمينها في إطار مشروع ترابي، يقتضي أن يتم على مستوى التراب، اعتبارا أن هذا الأخير، هو الإطار المبني عبر قصدية الفاعلين، على أساس صياغة مشروع مناسبا له، وهيكلته في منظومة إنتاجية، وإضفاء الطابع الرسمي على عمليات وإجراءات بنائه، وإحاطته برؤية مستقبلية. وبناء على ذلك، نستخلص أن تأسيس مشروع ترابي حول تثمين منتوجات الرستاق يتعين أن يبنى في مجال ترابي متجانس، وهو في هذه الحالة، الجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي.

وإذ كان التراب يبني من حكامة الفاعلين وتثمين الموارد الترابية، فإن عمليات دينامية هذا البناء ستتكشف عنه، لا محالة، موارد ترابية جديدة أو تنظيم وتحويل أفضل لموارد قائمة، وإعطاءها خصائص أخرى متميزة. وعلى هذا الأساس، فإن غنى وتنوع منتوجات الرستاق بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال، لا يقتصر على المنتوجات البازرة، التي بيناها أكثر خلال عملية التشخيص الترابي (زيت الزيتون، جلبانة خضراء، الخروب، بصل أبيض، عسل الزكوم، النباتات العطرية والطبية، ماعز آيت أم البخت، رمان تاكَزيرت)، ولكن يمكن للعمليات التفاعلية الناتجة عن التنسيق حول هذا المشروع أن تؤدي إلى توليد علاقات جديدة، واكتشاف موارد ترابية أخرى وتنظيمها، يحتمل أن تكون أساسا مضمرة في هذا التراب، وقد تتكشف عبر تنشيط التنسيق، وبداية تفعيل النواة الأولى للمشروع.

ومن جهة أخرى، وفي سياق انفتاح الأسواق وتزايد حدة المنافسة، وارتفاع الإنتاج الغذائي، كما ونوعا، مع عدم معرفة مصادره وجودته، أصبح تثمين منتوجات الرستاق رهان ترابي استراتيجي للتنمية، وكأن التركيز على تعبئة مثل هذه الموارد في بناء وإعادة تشكيل المجالات الترابية يعكس محاولات التكيف مع العولمة، ولكن بمنهجية الإفلات من ضوابط

789- **CAMPAGNE, P.; PECQUEUR, B. (2014):** op. cit., p. 45.

المنافسة من خلال تطوير تعبئة الموارد المتفردة وذات خصوصية. ويمكن إبراز ذلك تبعا لأربعة تفسيرات:

- **أولا:** تأتي تنافسية منتوجات الرستاق من ارتباطها بمنشأها، إذ لا يمكن إنتاج مثلها، وبنفس المواصفات، في مجالات ترابية أخرى (التفرد)، إضافة إلى تزايد الطلب في الأسواق على منتوجات الرستاق لكونها معروفة المنشأ وظروف إنتاجها.

- **ثانيا:** تزايد الطلب، عالميا ووطنيا، على ضرورة حماية منتوجات الرستاق، إذ بقدر ما تروج بأثمنة مرتفعة نتيجة سمعتها وجودتها وتكلفتها الزمنية والجسدية، فإنها في نفس الوقت، أصبحت مهددة بمخاطر الغش والتزوير، مما يؤدي إلى تدمير سمعتها. وبالرغم من تواصل جهود الفاعلين في اتجاه منحها علامات الترميز، إلا أن التراجع الملاحظ في المهارات والمعارف والثقافة المرتبطة بالرستاق ينذر بتلاشيها واندثارها، وهذا يفرض نهج مقاربة تنمية الرساتيق في شموليتها، تولي أهمية لتثمين الإنسان وقدراته ومهاراته ومنتجاته، وفي مقدمة الآليات الممكنة لذلك، ضمان تجارة منصفة وعادلة لهذه المنتوجات.

- **ثالثا:** يتسم سلوك المستهلك إزاء منتوجات الرستاق بدافعين يقويان الإقبال عليها. فإذا كانت جودتها وقيمتها الغذائية الصحية وجمالها..، كلها تحفز المستهلك على اقتنائها لإعطاء معنى لحياته، من خلال ولوجه في تفاعل ذهني وواقعي مع مكونات الرستاق[790]، فإن هناك دافع آخر أخلاقي يتمثل في دعم مشتريات الفلاحين الصغار، ومنتوجات منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، دعما للبيئة الزراعية ضدا على العولمة المدمرة، وتعزيزا لغايات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في مواجهة التهميش الاجتماعي والمجالي.

- **رابعا:** الأهمية الإستراتيجية لتثمين منتوجات الرستاق في مناطق انتشار الفلاحة المعاشية، وارتفاع معدلات الفقر، وهشاشة الموارد الطبيعية. وإذ يشكل تزايد الطلب على منتوجات الرستاق، وعدم قابلية إنتاج مثلها في مناطق أخرى، قيما مضافة، يتيح للفلاحة، ذات طابع معاشي بدير أطلس بني ملال الشمالي، فرصة لتطوير آفاقها الاقتصادي وتحسين أوضاعها الاجتماعية، فإنه يفسح المجال أيضا لإدماج الأدوات والأساليب التشاركية الموروثة في مواجهة تدهور الأوساط والموارد الطبيعية. فأمام قصور المقاربات التقنية في مواجهة التدهور البيئي، أصبحت مقاربة الرستاق تفرض نفسها بديلا تنمويا، انطلاقا من استعادة أنظمة الإنتاج المحلية الموروثة، وتمكينها من الأدوات الحديثة (تدبير الموارد المائية، تنظيم أكدال، طرق صيانة التربة، توزيع الاستفادة من الموارد الغابوية..)، وهذا يقتضي تعميق الفهم في الاستعمالات الجماعية للرساتيق المحلية، والتعاقد حول خطط التدبير والتفاوض حولها. وقد يتأتى ذلك من خلال مؤسسات وسيطية بين السكان ومؤسسات الدولة، وهي منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

2. الاقتصاد الاجتماعي والتضامني جواب اجتماعي و اقتصادي ملائم لخصائص مجال الدير

تشكل الموارد الفلاحية والعلاقات الاجتماعية المولدة لمنتوجات الرستاق، الحافز الأساسي لتبني مشروع التنمية المهيكل حول هذه الموارد، بحكم قدرة هذه الأخيرة على تنسيق الفعل الجماعي، وفرض تنافسيتها في الأسواق، وإعطاء هوية تسويقية للتراب، إذا ما تم إطلاق مسلسل تنميتها. ولكن هناك عوامل أخرى لا تقل أهمية من ذلك، تفرض نسبيا

---

[790]- **Ministère de l'Agriculture et de la Pêche Maritime, Conseil Général de Développement Agricole, Maroc, Ministère de l'Alimentation, de l'Agriculture et de la Pêche, Conseil Général de l'Alimentation, de l'Agriculture et des Espaces Ruraux, France (2010):** terroirs et origine: leçons d'une lecture croisée des expériences du Maroc et de la France pour une méditerranée durable, P. 12.

تبني هذا التوجه، ويتعلق الأمر بطبيعة البنية العقارية للأراضي الفلاحية وطرق استغلالها ولمستويات التنمية البشرية، ومستقبل الموارد واستدامتها.

1.2. الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تفرضه البنية العقارية للأرضي

تهيمن الاستغلاليات أقل من 10 هكتار على 62 % من مجموع الأراضي الزراعية، ويمتلكها 89 % من مجموع المالكين، ويضاف إلى ذلك تجزؤ الاستغلاليات بين الرساتيق لغاية تحقيق التنويع والتكامل. وهذه الخصائص لا تتيح إمكانية إقامة استثمارات كبيرة على هذه الحيازات، التي تلحقها بالاندماج في فلاحة تسويقية قادرة على التنافس في الأسواق، على شاكلة فلاحة الدائرة السقوية لسهل تادلة، ولكن بالمقابل، فإن العناية التي تحيط الزراعات بهذه المشارات، على صغر حجمها، وبتوظيف المعارف والمهارات وأشكال تنظيم الاستغلال المتراكمة عبر التاريخ، تعطيها أصالة وجودة وسمعة تمكنها من كسب رهان التنافسية في الأسواق، على أنها منتوجات الرستاق ذات خصوصية. وإذا ما تم تجاوز جملة من الإكراهات التي تعانيها على مستويات الإنتاج والتحويل والتسويق، التي تأكدت لنا من خلال التشخيص، يمكنها أن تشكل لبنة أساسية للاقتصاد المحلي.

2.2. طرق الاستغلال والمهارات الجماعية الموروثة مهددة بالانقراض

كشف البحث الميداني عن تراجع منتوجات الرستاق، سواء من حيث الكم، حيث تتقلص مساحة إنتاجها، نتيجة دينامية التوسع الحضري، وتراجع الموارد المائية، وامتداد الفلاحة التسويقية نحو الدير من الدائرة السقوية لتادلة، بعد تراجع رصيد عقارها الفلاحي، والنظر إلى الدير على أنه احتياط مغري لاستثمار الرأسمال الفلاحي. أو من حيث الكيف، حيث سجل اتجاه العديد من المهارات والمعارف وأنماط التنظيم والاستغلال المرتبطة بالرستاق نحو الاندثار. ونتيجة لذلك، يتأكد أنه بالرغم من تزايد في الإنتاج ومساحة الاستغلال بالنسبة للزيتون وعسل الزكوم بالأخص، بفضل تنفيذ الدعامة الثانية لمخطط المغرب الأخضر، فإن شروط الإنتاج أصبح يتحكم فيها هاجس الكم على حساب الكيف.

3.2. تثمين منتوجات الرستاق وتطوير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني مدخل للتنمية المستدامة

بالنظر إلى حساسية الأوساط المحلية وهشاشة مواردها الطبيعية، وتراجع الأنماط المحلية لتنظيم المجال وتحويل موارده تحت تأثير التوسع العمراني والفلاحة التسويقية، فإن هيكلة استغلال منتوجات الرستاق في إطار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من شأنه أن يحافظ على استدامة الموارد الطبيعية من جهة، وعلى استدامة المعارف والمهارات والخبرات المحلية الموظفة في إنتاجها، وعلى العلاقات العاطفية بين السكان فيما بينهم وبينهم وبين مجالاتهم ومواردهم من جهة ثانية. ولعل الأهمية التي أعطاها مخطط المغرب الأخضر لتطوير سلاسل إنتاج منتوجات الرستاق، وعدد المشاريع التي استفادت منها المنطقة، يتيح إمكانيات تعميق هذا التوجه، باعتباره بديلا محليا لتحقيق التنمية المستدامة، ويمكن أن نلمس هذا التوجه في توسع المتزايد لمساحة غراسة الزيتون والخروب واللوز.، لكن مع ذلك، فإن دينامية تحويل هذه الموارد محليا، وتسويقها، يضيع كثير من فرص التنمية المحلية، مما يقتضي وضع إستراتيجية أكثر إحكاما وتطورا.

4.2. تطوير أنساق الإنتاج المحلية من خلال تعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

توفر المنطقة شروطا موضوعية لتطوير مجموعة من الأنساق الإنتاج المحلية. فإذا نظرنا إلى أهمية الموارد الترابية ذات خصوصية كالزيتون والخروب وعسل الزكوم..، من حيث وفرتها واتصال إنتاجها وتثمينها مجاليا وزمنيا، إضافة إلى

محاولات المجموعات البشرية في الانخراط في تنظيمها وتحويلها على قاعدة موروثها الثقافي من المعارف والمهارات والتعاون الجماعي، فإن إمكانية بناء وتعزيز هذه الأنساق يمكن أن يتحقق في إطار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، لكون هذا الأخير يشكل مجالا مؤسساتيا لالتقاء الغايات الاقتصادية بالتعاقدات الاجتماعية.

إن تعزيز هيكلة الأنساق الإنتاج المحلية، التي بدأت ملامحها تظهر في شكل سلاسل إنتاج وبتأطير منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، سيؤدي إلى حتما إلى تركز مجالي لأنشطة اقتصادية متكاملة يتفاعل فيها البعد الاقتصادي (الانتاج، التحويل، التسويق) والاجتماعي (تفعيل الروابط الاجتماعية المنطوية على التعاون والتآزر) تتحقق من خلال مزايا تبادل الخبرات والمعارف والمنافع دون بتكلفة أقل.

3. منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني فاعل أنسب لحمل مشروع تثمين منتوجات الرستاق

انطلاقا من تصور المقاربة الترابية للتنمية المحلية، على أنها عملية بناء، تأخذ أشكالا محددة ومتجدرة تاريخيا في الواقع الاجتماعي المحلي[791]، عبر تنسيق الفاعلين وتثمين الموارد الترابية[792]، وتظهر، في نهاية المطاف، كظاهرة اجتماعية، وليس كعمليات اقتصادية وتقنية بحتة[793]، فإنها تحيل بقوة إلى أهمية قيم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، من خلال مزايا هذا الأخير في إحداث تنمية أكثر استدامة ولو بوثيرة بطيئة، وذات منحى نوعي أكثر مما هو كمي، واعتمادها على الابتكارات والقدرات السوسيوتنظيمية للتراب أكثر من اعتمادها على القدرات التكنولوجية[794].

وإذ أظهرت نتائج التشخيص الترابي الدور المحوري لتحكم عمليات التنسيق بين الفاعلين في مصير المشاريع الترابية. والمشروع الترابي الذي نقترحه يراعي بالأساس، القواعد الرئيسية المتحكمة في التنسيق، لضمان الشروط الممكنة لنجاحه. وعلى هذا الأساس، لم نتقيد فقط بالأطر التشريعية المهيكلة لحكامة الفاعلين، ولكن أدمجنا في تصورنا أيضا تقاطع عناصر التراث المحلي التي تضمن القرب الهوياتي والثقافي بين الفاعلين. وفي هذا الصدد يمكن أن نتصور التقاطع الممكن على مستوى القاعدة التاريخية المشتركة بين الشروط الموضوعية لتشكيل الرساتيق وتطوير منتوجاتها، وبين ما يشكل مبادئ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، إذ بينهما قيم وممارسات أنتجت تحت نفس الظروف التاريخية، ومن ثم تتيح إمكانيات التواصل والتفاهم وتقارب الرؤى بين الفاعلين للتعاقد حول مشروع تنموي محلي، لأن هذه القيم تنتمي إلى نفس مجال التمثلات.

فالتاريخ المحلي المشترك، يشكل قاعدة التقاء وتقاطع بين الظروف والدوافع التاريخية لتشكيل الرساتيق، والإجراءات الجماعية لإنتاج ممارسات وتقاليد ومعارف ومهارات حول تثمين منتوجات الرستاق، وبين تقاليد التعاون والتضامن والتدبير المشترك للموارد. ولا شك أن تثمين منتوجات الرستاق في إطار منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يحقق هذا الالتقاء، ويتيح للفاعلين إمكانيات بناء علاقات تنسيق وطيدة، وتجاوز خلافاتهم، لأن تدبيرهم لهذه الموارد على قاعدة النسق الثقافي المشترك، يشعرهم بالامتلاك الجماعي رمزيا وماديا للمجال ولموارده، وهذا سينعكس أيضا على

791- **LAHMER, A. (2015):** L'appréhension des liens entre territoire et ESS: quelques points de repères au carrefour de la mise en ressource du patrimoine: Le Pays de l'Argane au Maroc, Maison des Sciences Economiques, Communication pour les 15ème rencontres du RIUESS, Reims, http://base.socioeco.org/docs/lahmer.pdf, consulté en date du 05 septembre 2019.

792- **LAMARA, H. (2009):** op., cit., p. 2.

793- **COURLET, C.(2007):** op., cit., p. 41.

794- **LAHMER, A. (2015):** op., cit. p. 4.

عمليات التنمية المستدامة، إذ في تثمين هذه الموارد علاقة مباشرة وقوية بين السكان ومجالاتهم الترابية.

إن تقاطع الهشاشة الاجتماعية وغنى الموارد الطبيعية والفلاحية، وكثافة توظيف الرموز الثقافية والتاريخية، في مجال جغرافي يشكو أساسا من ضعف التنسيق بين الفاعلين، قد يجد حلا لهذه الإشكالية في تثمين منتوجات الرستاق في إطار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. فهذا الأخير بارتكازه على التعاون والتضامن ومواجهة الفقر والاستبعاد يمكن أن يشكل أداة لاستنهاض وحشد السكان للانخراط بكثافة في الفعل التنموي، وإبداع أشكال ترابية محلية مقاومة للفقر والهشاشة، مع الحفاظ على استدامة الموارد، لأن أسلوب تثمين منتوجات الرستاق ومبادئ اشتغال منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يتقاطعان أيضا في الالتزام بالضوابط الأخلاقية للتنمية المستدامة.

إن ما يعزز هذا الاقتراح هو الاعتراف المتزايد بمنظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كفاعل جماعي وترابي في التنمية المحلية، وإن كان هذا الاعتراف قد لقي تجاوبا محليا، من خلال تفسيره إلى تأسيس مزيدا من الجمعيات والتعاونيات، وإنخراطها في تعبئة وتثمين الموارد، فإنه لا يزال محدودا، لأن تمثلات الفاعلين المحليين إزاء الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لا زالت غير موحدة، أي غير خاضعة لاستراتيجية واضحة ومتفق حولها. وبمعنى آخر أن تأسيس والجمعيات والتعاونيات هو تفسير لضرورة محلية لتكتل مجموعة من الأشخاص لحل إشكالية مطروحة، لكن عدم التمكن من بلوغ إلى غايات تنموية تعكس حجم الإمكانيات والموارد المحلية المتوفرة (المادية وغير المادية) يفسر بدوره غياب رؤية واضحة تدمج بين استثمار الموروث المحلي والصلاحيات القانونية والدعم المالي المقدم لهذه المنظمات.

قد أدى تراكم محدودية نتائج منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على المستويات الاجتماعية والاقتصادية إلى نتيجة مضادة لما يتوخى من هذا النوع من التنظيم من استتراب الفعل التنموي، وهو توليد الشك والتردد من نجاعة هذا الطرح التنموي. ولعل تعدد التمثلات المؤدية إلى فهم مجزأ للاقتصاد الاجتماعي والتضامني وفصل الفاعلين الاقتصاديين (المنظور إليه كموارد) والفاعل الاجتماعي (كعوامل التماسك) والوظيفة السوسيواقتصادية (تضامن الفاعلين في تراب معين) والوظيفة السوسيوسياسية التي تغذي الإبداع الاجتماعي والمواطنة الديمقراطية[795].

II. تصور المشروع الترابي وغاياته بالمجال المدروس

المشروع الترابي ليس محاولة لتنزيل نظرية غريبة ومعزولة عن واقع المجال الترابي، أو ابتداعا لطرق تدبير غير مألوفة من قبل الفاعلين المحليين، إنما هو منهجية تروم تصويب علاقات الفاعلين وممارساتهم وتوجيهها نحو التدقيق في تحديد الأهداف وتعبئة الأدوات والموارد الممكنة، وترتيب أولويات الإجراءات لبلوغ غايات محددة، وهي تنمية ترابية مندمجة ومستدامة.

وحينما نعود إلى استحضار نتائج التشخيص، يتبين جليا أن الإشكالية التي تعيق التنمية بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي، ليست ذات صلة قوية بضعف الإمكانيات المادية، من مؤهلات وموارد طبيعية وحتى المالية، وليست تفسيرا لغياب كامل لممارسات جماعية وترابية لتثمين الموارد، أو غياب لتخطيط ترابي، إنما الإشكالية تتعلق بضعف عمليات التنسيق والمشاركة الفاعلة للسكان، وتفكك التدخلات بين الفاعلين، وتحديدا خلال مرحلة تنزيل مقررات البرامج التنموية، وهذا الخلل ينتج عنه تبديد الجهود وإعاقة تمفصل واندماجية التدخلات، على الرغم من

795- **ARTIS, A.; DEMOUSTIER, D.; PUISSANT, E. (2009):** Le rôle de l'économie sociale et solidaire dans les territoires: six études de cas comparées, Revue internationale de l'économie sociale : RECMA, N° 314, p. 30.

أهمية العناصر التي تتضمنها بعض المخططات (نقصد هنا بالتحديد المخطط الجهوي لإعداد التراب، والمخطط الجهوي والإقليمي للفلاحة، وتصاميم التهيئة الحضرية)، وبالتالي تبقى عملية التنمية معلقة على تجاوز هذه العوائق.

والمشروع الترابي من حيث هو بناء ناتج عن دينامية الفاعلين وعمليات اكتشاف الموارد[796]، فهو يتلاءم مع خصائص التراب المبني، حيث يلخص هذا الأخير الذاكرة الجماعية ومجمل نسق الموارد والقيم المبنية في الماضي، على أن تثمينها يسمح بإعطاء معنى لتدخلات ومشاريع الحاضر والمستقبل. إذ أن الترابية المنبثقة من التراب تكون بمثابة ترابية تفاعلية، حيث يمكن الاستناد إليها في تصور وتنفيذ وتقييم المشروع الترابي.

وإذا كان الفاعل المؤسساتي، على الأقل، قد حدد الجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي على أنها تشكل مجالا للمشروع[797]، وإن كان هذا التحديد لم تشارك فيه الساكنة المحلية بما فيه الكفاية، فإن البحث الميداني الذي قمنا به، يظهر أن هذا التحديد يلاءم الشروط الموضوعية لوحدة الإشكالية والموارد والرهانات المطروحة بهذه المجالات الترابية من منظور المقاربة الترابية، لكن التنمية، وفق هذه المقاربة، تقتضي المرور من مجال المشروع إلى مشروع التراب. ويتوقف هذا الانتقال على بلورة استراتيجية للتنمية الترابية المندمجة والمستدامة على قاعدة سلسلة من المشاورات التي تفضي إلى تحديد الموارد القابلة للتثمين، والفاعلين الشركاء، وإجراءات تنزيل هذه الإستراتيجية ومؤشرات تقييمها.

وإذا كنا قد أكدنا في التحليل أن الإشكالية الأساسية التي تعوز التنمية الترابية بالمجال الترابي تتمثل في ضعف التنسيق بين الفاعلين، وما ينتج عن ذلك من ركود دينامية اكتشاف موارد جديدة، أو تثمين موارد قائمة، بما هي تعبير مفسر لحل الإشكاليات التنموية، فإن تجاوز هذا العائق يقتضي تعبئة كل العوامل التي من شانها أن ترفع من دينامية التنسيق بين الفاعلين المحليين. وإذ تأكد أن التنسيق بين الفاعلين لا يتحدد بالقوانين والاتفاقيات الرسمية فقط، ولكن أيضا بعوامل القرب الترابي، فإن منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، نتيجة قيامها على القرب الترابي، وتفسيرا ترابيا لممارسته، فإنها يمكن أن تقوم بهذه الوظيفة. وخاصة حينما تشتغل على تثمين منتوجات الرستاق.

بناء على كل هذه المعطيات، اقترحنا أن يكون المشروع الترابي للجماعات الترابي لدير أطلس بني ملال الشمالي مهيكل حول تثمين منتوجات الرستاق في إطار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وترتكز خصائص المشروع على العناصر التالية:

1. محتوى المشروع الترابي: يرتكز على منتوجات الرستاق والسياحة القروية

يتوخى المشروع الترابي المقترح وضع استراتيجية تنموية مندمجة ومستدامة، من شأنها أن تنقل الجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي (مجال المشروع) من مجال هش يشكو ضعف فعالية تنسيق الفاعلين، وتثمين الموارد الترابية، إلى مجال ترابي قادر على حشد مكونات المنظومات المحلية وتوظيفها لضمان أفضل تثمين للموارد والفاعلين في انسجام مع توجهات الاستراتيجيات الوطنية.

يفرض تجاوز ضعف التنسيق بين الفاعلين حول الإشكاليات المحلية، وتدني مؤشر المشاركة الجماعية للساكنة المحلية في السياسات العمومية المحلية، إجراء تعديلات في مركب السلوكات الاجتماعية المحلية، وبما أن هذا الأخير

796- **COURLET, C.; EL KADIRI, N.; FEJJAL, A.; JENNAN, L.(2013):** Le projet de territoire comme construit d'acteurs et processus de révélation des ressources: l'exemple marocain, revue Géographie et développement au Maroc (GéoDév.ma), Vol. 1. https://revues.imist.ma/index.php?journal=GeoDev&page=article&op=view&path%5B%5D=612, consulté en date du 3 septembre 2019.

797- التصميم الجهوي لإعداد التراب لجهة تادلة أزيلال.

يتحدد بالثقة، فإن التدخل في تعديل سلوكات الفاعلين والسكان، يقتضي التركيز على علاقات القرب الترابي التي تنمي عنصر الثقة.

ولبلوغ هذه الغاية يتعين على الموارد التي تشكل موضوع التعبئة في المشروع الترابي أن تعكس الهوية الترابية للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المحلية، وأن تتضمن للعلاقات المعززة للثقة بين القوى المتفاعلة في تعبئتها وتثمينها، وعلى هذا الأساس، تم انتقاء منتوجات الرستاق أن تشكل موضوع المشروع القائد، انطلاقا من أن عمليات إنتاجها ينطوي على علاقات القرب الترابي. ولضمان قدرا ممكنا من التدبير الذاتي لهذه الموارد بما يتوافق مع المنظومات المحلية لإنتاجها، لابد أن يتم تنظيم تعبئتها وتثمينها من طرف السكان أنفسهم، ولكن بواسطة منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، كوسيط تنظيمي ومؤسساتي يضمن الالتقائية والتمفصل بين ما يشكل المحلي، وبين التوجهات الإستراتيجية على المستوى الجهوي والوطني.

ولا شك أن هيكلة المشروع الترابي حول موضوع يتضمن للعلاقات الاجتماعية المبنية على القرب الجغرافي (الرستاق) وبقواعد ومعايير منبثقة من التراب نفسه، وفي تفاعل مع المحيط (القرب التنظيمي)، سيؤدي إلى تعزيز واستعادة الثقة في العلاقات بين الفاعلين، خاصة وأن تقاطع منتوجات الرستاق بقوتها التنافسية، ومنظمات الاقتصاد الاجتماعي بغاياتها الاجتماعية والاقتصادية سيحفزان انخراط السكان في المشروع الترابي، لأنه يعني مباشرة وضعهم الاقتصادي والاجتماعي، كما يمكن من إحياء بعض الأساليب الموروثة في تدبير المجالات والموارد إلى تحقيق غايات استدامة الأوساط ومواردها.

ساهمت ظروف البيئة الطبيعية بموقعها الجغرافي وتدرج تضاريسها وتنوعها المناخي ووفرة الموارد المائية..، في تقاطعها مع الاستيطان المبكر، إلى بروز تنظيم مجالي خاص (رساتيق)، شكل قاعدة لتنويع الإنتاج الفلاحي (التكامل) وتطوير أدوات وأساليب تدبيره (الاكتفاء الذاتي). وعلى قاعدة هذا التجدر التاريخي للثقافة الزراعية، ورثت المنطقة تنوعا فلاحيا (الزيتون، الخروب، عسل الزكوم،جلبانة خضراء، الرمان، الأعشاب العطرية والطبية، لحوم وأجبان الماعز)، مرتبط بمجموعة من المعارف والمهارات والخبرات والأساليب الجماعية للإنتاج.

ويلاحظ أن هذه الموارد أصبحت تحظى، في الوقت الراهن، بأهمية مركزية في السياسات العمومية المحلية، تتجلى في تكوين تعاونيات وجمعيات لتعبئتها وتثمينها، وذلك بمساعدة المصالح اللاممركزة (مندوبية المياه والغابات، المديرية الجهوية للفلاحة)، كما تتجلى أيضا في تنزيل استراتيجية مخطط المغرب الأخضر. وفي هذا الصدد تضمن المخطط الجهوي للفلاحة 12 مشروعا موجها لتثمين ستة سلاسل إنتاج بالجماعات الترابية المدروسة (الزيتون بالقصيبة وزاوية الشيخ، والرمان بتاكزيرت، وبصل زاوية الشيخ، وثوم القصيبة، ولحوم الماعز، وعسل الزكوم والنباتات الطبية والعطرية: الزعتر، والخزامة، ورق سيدنا موسى) [(798)]، أنجز منها 81 % إلى حدود 2015[(799)]. كما تضمن المخطط أيضا أربعة تدخلات أفقية داعمة لتثمين هذه السلاسل تشمل الجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال، وتتمثل في تشييد قطب الصناعة الغذائية

798- المديرية الجهوية للفلاحة لجهة بني ملال خنيفرة، 2016.

799- **AMEUR, A.; AASSEM, K.(2015):** Rôle du Plan Maroc Vert dans le développement du Piémont (Dir) et la valorisation de ses potentialités agricoles au Tadla, Colloque national sur les Ressources entre détérioration & développement durable du Dir au Maroc (article non publié).

بجماعة أولاد أمبارك (جنوب غرب مدينة بني ملال)، وتقديم المنح للمستثمرين بلغ حجمها 49 مليون درهما مابين سنتي 2008-2013[800]، والتأمين على المخاطر المناخية للزراعات بالدير.

وإذا كانت هذه الدينامية تؤكد على تصور الفاعلين لمستقبل منتوجات الرستاق، والإقبال المتزايد على تعبئتها وتثمينها، على أنها تشكل المدخل المفسر للحاجة إلى تسخير القدرات الإنتاجية للمنظومات البيئية الزراعية (الرساتيق) للرفع من الإنتاج وصون تنويعه واستدامته، فإن إيجاد طرق لتدبير وتثمين هذه المنتوجات وفق التوازنات بين الإنتاج المعيشي وإنتاج السوق يعيد إلى الواجهة إشكالية التنسيق وتمفصل بين الخصوصيات المحلية والاتجاه الشمولي لتطور الاقتصاد الفلاحي.

وقد تكون المزاوجة بين الهندسة الزراعية بمعارفها الرسمية، والإمكانيات الإنتاجية لنظام بيئي-زراعي لكل رستاق بمهاراته المحلية، المدخل الأساسي لإقامة فلاحة مستدامة، أي منتجة وذات قيمة بيئية (التكثيف الايكولوجي) في نفس الوقت. لأن المشروع الترابي، المرتكز على استثمار الموروث الثقافي في تحقيق الانخراط الجماعي للفاعلين، والتنسيق بينهم على أساس التثمين المستدام للموارد، يمكن أن يحقق الالتقائية بين مختلف المقاييس الترابية، والمستويات الزمنية.

وإذا كان المشروع الترابي يجعل من تثمين منتوجات الرستاق نواته الأساسية، فإن هذا المشروع يرتبط في نفس الوقت، اندماجيا بالسياحة الايكولوجية والصناعة التقليدية.

إن السياحة في هذا المجال الترابي لا ينبغي أن تظل نشاطا تكميليا، خاصة حينما ننظر إلى الموضوع من زاوية وفرة المؤهلات السياحية (موقع جيولوجية وجيومورفولوجية، موقع ذات قيمة إيكولوجية وبيولوجية، تراث مبني، مشاهد متنوعة، مجال غابوي حاضن للتنوع البيولوجي: بلوط، صنوبريات، وحيش..)، كما يمكن لهذه القاعدة الموضوعية أن تتقوى أكثر فأكثر مع تقدم تثمين منتوجات الرستاق، لأنها ستوفر عرضا سياحيا في شكل بيئات (رساتيق) ومنتوجات ذات قيم فريدة.

وتشكل الصناعة التقليدية بدورها مكونا أساسيا ضمن هذه التوليفة، إذ أن إنعاش السياحة خاصة السياحة الايكولوجية، وتثمين منتوجات الرستاق أن تشكل أحد المحفزات الرئيسية لتطوير الإنتاج، خاصة أن المنطقة تتوافر على موروث متجدر في هذا المجال، لذلك فإن تنفيذ المشروع الترابي ينبغي أن يقوم في عمليته على الاندماجية والتكامل بين ثلاث قطاعات متكاملة: الفلاحة القائمة على تثمين منتوجات الرستاق، والسياحة الايكولوجية، والصناعة التقليدية.

2. الحاملون للمشروع والشركاء المحتملين

يشير المشروع الترابي، أولا وقبل كل شيء إلى التراب، أي أنه بنية معقدة، تحيل على بناء الفاعلين بإتباع منهجية التخطيط المؤسس على جدلية الخصوصيات المحلية والسياق الخارجي العام. كما يتأسس أيضا على خلق دينامية لتعبئة وتثمين موارد بارزة وتطوير عمليات التفاعل لاكتشاف موارد كامنة.

ولأن المشروع الترابي يعكس مجموعة من الأهداف التي يلتف حولها الفاعلون ويسعون لبلوغها، وذلك وفق نظرة واستشرافية من أجل إعطاء دفعة للتنمية السوسيو-اقتصادية لمجالهم الترابي[801]، فإن طبيعة المشروع وغاياته هي التي

800- المديرية الجهوية للفلاحة لجهة بني ملال خنيفرة، 2016.

801- **MINOT, D. (2001):** Le projet de territoire, élaboration et conduite partagées d'un projet de territoire. Ed. la bergerie nationale, CRIDEL. France.

تحدد الفاعلون المعنيون بتبنيه وحمله، من منظور ما تسمح به صلاحياتهم القانونية للإسهام فيه، ومن منظور علاقات القرب التي تحدد قرارات الفاعلين للانخراط فيه.

ويشكل الفاعل مفتاح هذا المشروع بالنظر إلى الحوافز التي تدفعه للانخراط فيه والتنسيق حوله، ومجال اهتماماته، ومدى قدرته على الالتزام بالانخراط في الشراكة والتنسيق. وتأسيسا على ذلك، فإن ترتيب الفاعلين حسب أهميتهم في المشروع الترابي يراعي ثلاثة عوامل أساسية:

- أولا، صلاحيات تدخل كل فاعل في التنمية استنادا على المقتضيات التشريعية والتنظيمية.
- ثانيا، تقييم قدرات واستعدادات الفاعل في الانخراط في المشروع الترابي والتزامه بإنجاز العمليات المسندة له.
- ثالثا، قدرة الفاعل على تقديم أجوبة حول الإشكاليات التنموية المطروحة محليا، والتي تتمثل بالأساس في ضعف مستوى الحكامة الترابية والمشاركة الجماعية.

إن المشروع الترابي الذي نقترحه، وبحكم طبيعته المتمحورة حول تثمين الموارد الترابية المحلية، وفي صدارتها منتوجات الرستاق ومختلف الموارد التراثية التي من شأنها أن تنعش السياحة الايكولوجية والصناعة التقليدية. وبحكم غاياته المتمثلة في بناء هوية المجالات الترابية المعنية، من خلال استعادة التنسيق على أسس القرب الترابي، فإن أولوية تبني هذا المشروع يعود لفاعل القرب، وخاصة الجمعيات والتعاونيات والجماعات الترابية، لأنه من المفترض أن يجيب على حل إشكالية التنسيق والمشاركة الجماعية، والتجاوب مع القضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بشكل يومي. ومع ذلك فإن ريادة فاعل القرب في تبني هذا المشروع، لا يلغي مساهمة فاعلين آخرين، خاصة وأن المشروع الترابي المقترح، يتخذ من تثمين الموارد الترابية المحلية (فلاحية، سياحية، تراثية) قاعدة له، لكن نجاحه يتطلب إدماج عمليات وبرامج تنموية مصاحبة، تعود من حيث الاختصاص لفاعلين مؤسساتيين، ولكن في اندماجية وإلتقائية تضمن تكامل عمليات المشروع، ومن ثمة فإن الفاعل المؤسساتي يأتي في المرتبة الثانية لمواكبة المشروع من حيث التأطير والتكوين والتمويل وإنجاز مختلف الإجراءات المصاحبة للمشروع.

1.2. منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

يعد الفاعل الرئيسي الحامل للمشروع، بمبرر أن أولوية هذا الفاعل تأتي من ارتباطه بالأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التضامنية، وليس باقتصاد السوق، وهو ما يجعل الانخراط الجماعي للسكان والتنسيق حول مشاريعه ممكنا وقويا، لأنها تقوم على مبادئ مستمدة من القرب الترابي، وترتبط انشغالاتها بالقضايا المحلية واليومية المباشرة للسكان.

وينشط بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي 139 جمعية و105 تعاونية[802] تغطي جميع القطاعات مع تركيز الجمعيات على القطاع الاجتماعي بنسبة 2،53 %، والتعاونيات على القطاع الفلاحي بنسبة 74,3 %[803].

وبالرغم من أن هذه المنظمات تعاني من إكراهات تنظيمية وضعف تكوين الموارد البشرية تحول دون اكتمال شروط فعالية حكامتها الترابية، فإن هذه الإكراهات تبقى تقنية يسهل التغلب عليها. ولكن ما يشكل جوهر قوة هذه المنظمات هي توزيعها الجغرافي وارتباطها بمعالجة القضايا المحلية، استنادا على المزج بين القواعد والمعايير الموروثة والتشريعات

802- وكالة التنمية الاجتماعية، منسقية بني ملال، 2016.

803- وكالة التنمية الاجتماعية، منسقية بني ملال، 2016 + بحث ميداني، 2016.

الحديثة، والتفاعل الايجابي مع التوجهات والاستراتيجيات الوطنية خاصة في مستويات الانخراط في صياغة القرار المحلي وإعداد وتتبع السياسات العمومية وفقا لأسلوب التعاقد والشركة، وكذلك الانخراط في تعبئة وتثمين الموارد الترابية. وكل هذه المميزات تتيح لهذه المنظمات مكانة محورية في قيادة المشروع الترابي، خاصة وأن ما ينقص نجاح التنمية الترابية في المنطقة (التنسيق والمشاركة الجماعية)، هو ما يشكل قوة منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

2.2. الجماعات الترابية: تقوية البنية التحتية وتعزيز التعاون والشراكات

يستند دورها في المشروع الترابي على حجم صلاحياتها الممتدة نحو مختلف القطاعات، سواء في إطار اختصاصاتها الذاتية أو اختصاصاتها المشتركة مع الدولة في إطار تعاقد، أو في إطار الاختصاصات المنقولة إليها مصحوبة بالموارد التي تمكنها من ممارسة ذلك. غير أن دورها في عملية التنسيق والانخراط الجماعي للسكان يظل ممكنا أيضا من منظور قربها سواء من حيث الاطلاع على حاجيات الجماعة وإمكانياتها، أو من حيث أنها تمثل إفرازا لممارسة الساكنة للديمقراطية التمثيلية، أو لأنها أكثر احتكاكا بالواقع والقضايا اليومية للساكنة.

فمساهمة الجماعات الترابية، في عمليات المشروع الترابي يتقاطع مع اختصاصاتها من خلال إمكانيات إدراج عمليات وبرامج تدخل ضمن هذا المشروع في برامج عملها، ومن خلال إمكانيات تكوين "مجموعة الجماعات الترابية"، بناء على اتفاقية تصادق عليها مجالس الجماعات المعنية، بهدف انجاز عمل مشترك أو تدبير مرفق لفائدة المجموعة، كما يمكنها إبرام اتفاقيات للتعاون والشراكة فيما بينها أو مع إدارات وهيئات عمومية وخاصة منها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ووكالة التنمية الاجتماعية، وصندوق التنمية القروية، أو مع جمعيات ذات منفعة عامة لانجاز مشروع ذي فائدة مشتركة.

3.2. القطاعات الوزارية الأساسية في المشروع

- **وزارة الفلاحة:** لها علاقة مباشرة بالمشروع من خلال تنفيذ استراتيجية مخطط المغرب الأخضر، بعد تفسيره على مستوى الجهة إلى مخطط جهوي للفلاحة. وبالرغم من النتائج التي بدأت تظهر في الميدان، إثر الشروع في تنفيذ هذا المخطط، من خلال تثمين سلاسل إنتاج الزيتون، والرمان ، والبصل والثوم، ولحوم الماعز، وعسل الزكوم والنباتات الطبية والعطرية[804]، فإن وظيفة المصالح اللاممركزة على المستوى الجهوي والإقليمي في المشروع الترابي المقترح تعد ضرورية كل حسب اختصاصاته، ووفقا لمستوياتها الترابية. وإذا كان دور المديرية الجهوية للفلاحة يعزز المشروع في تنسيق أعمال كافة المصالح اللاممركزة التابعة للوزارة، وإعداد وتتبع وتقييم المشاريع والبرامج الفلاحية، وإنعاش الاستثمارات وتنمية الأسواق الجهوية وتطوير وتأهيل المنظمات المهنية الفلاحية على مستوى خلق شراكات وتعاقدات وتطوير التعليم التقني، فإن المديرية الإقليمية للفلاحة يرتبط دورها بتفعيل وإنجاز البرامج، والقيام بوساطة مع المنظمات المهنية، وتحيين المعطيات الفلاحية على المستوى الإقليمي.

وفي كل الأحوال، فإن ما ينقص فعالية تدخل هذه المصالح في علاقتها بضعف الأداء التنموي للمنطقة، ليس حجم اختصاصاتها أو عدد تدخلاتها، وإنما نجاعة وفعالية تنسيق التدخلات على مستوى مجال كل مشروع. ولا شك أن إصدار

804- المديرية الجهوية للفلاحة لجهة بني ملال خنيفرة، 2016.

الميثاق الوطني للاتمركز الإداري[805] من شأنه أن يساهم في تدارك هذا الخلل. إذ أن نقل السلط والوسائل وتحويل الإعتمادات لهذه المصالح سيمكنها من اتخاذ القرارات بسرعة دون الرجوع إلى المركز، وذلك استناد على الخصوصيات المحلية. وبقدر ما يساعد ذلك على توطين السياسات العمومية، سيتيح أيضا تكامل الوظائف والتقائيتها بما يضمن الفعالية المجالية والاجتماعية للبرامج والعمليات التنموية للقطاع ضمن المشروع الترابي.

- **قطاع السياحة:** يعكس القطاع السياحي حجم تناقضات إشكالية التنمية المحلية بالمنطقة. إذ يبدو من جهة أن هذه الأخيرة تتوافر على موارد تراثية (موقع عبور تيارات السياح، منتوجات الرستاق، مشاهد ومواقع وثروات بيئية، ممارسات ثقافية متجدرة، مواسم وأنشطة ثقافية متنوعة..) تشكل عاملا إيجابيا لدينامية القطاع، ومن جهة ثانية يلاحظ ضعف الاستغلال السياحي لهذه الموارد تحت تأثير عوامل العزلة وضعف بنيات الاستقبال وعدم تهيئة المواقع السياحية..، وهو ما يجعل القطاع السياحي في المنطقة يتسم بأنه اختيار مناسب وجيد لكنه يخضع لتدبير سيء، وتحيل هذه المتناقضة إلى عدم التمكن من تفسير الإستراتيجية الوطنية للسياحة (رؤية 2020) إلى مخطط جهوي متكيف مع المعطيات المحلية التي من شانها تراعي الإمكانيات والوسائل المحلية الممكنة واستنادا على مؤشرات للتنفيذ للتقييم والتتبع.

وسيكون من شأن خلق الشروط الضرورية للنهوض بالقطاع السياحي في إطار المشروع الترابي المقترح أن يتم إدماج السياحة في النسيج الاقتصادي المحلي، من هيكلة أنشطته المنتوجات المجالية (توجيه الفلاحة نحو إنتاج منتوجات الرستاق، توجيه الصناعة التقليدية نحو إنتاج تحف فنية موجهة للسياحة)، وذلك بما يؤدي إلى تنويع العرض السياحي بناء على استثمار الموارد المتاحة من خلال خلق مسارات تدمج المواقع ذات القيم الاستثنائية (المواقع الجيولوجية والجيومورفولوجية) والتراث القروي (المعمار القروي، أشكال فريدة في التنظيم والإنتاج، العادات، الطهي..) والأنشطة الثقافية (المواسم والمهرجانات)، والسياحة الرياضية (الاستغوار، القفز بالمظلات، دراجة هوائية..).

ويشكل التنسيق الضامن الأساسي للانخراط الايجابي للفاعلين المحليين والخارجيين والساكنة في تثمين الموارد وتعبئتها، وفي إحداث تجهيزات وبنيات سياحية ملائمة لخصوصيات المجال القروي - الجبلي (المآوي السياحية).

- **قطاع الصناعة التقليدية:** تتمثل أهمية الصناعة التقليدية في المشروع الترابي المقترح من منطلق وظيفة منتوجاتها في تعزيز العرض السياحي، حيث تلقى إقبالا من طرف السياح. ومن منطلق تنويع الأنشطة القروية غير الفلاحية، لخلق قوة تحريك إضافية لدينامية التنمية تتيح نوعا من التكامل بين الانشطة، واخيرا لدورها في تنسيق الفعل بين المهنيين في إطار تعاونيات وجمعيات.

تتوقف مهام الفاعلين المشرفين على القطاع على تحسين أداء الحرف التقليدية، وخاصة منها قطاع النسيج، والعمل على إنقاذ المهددة منها بالانقراض، ومرافقة المهنيين عبر مساعدتهم للتنظيم في تعاونيات وجمعيات، وتقوية قدراتهم في مستويات الإنتاج الحصول على مختلف أشكال الدعم، وتيسير سبل التسويق.

- **قطاع المياه والغابات:** يكمن دورها في المشروع الترابي في مواصلة تشجير وتطعيم أشجار الخروب التابعة للملك الغابوي، وتعزيز علاقاتها بالتعاونيات المكلفة باستغلالها، وعدم تفويت المحصول لغير التعاونيات. كما يتوقف دورها أيضا على حماية التنوع البيولوجي والايكولوجي خاصة بموقع "تيزي ن آيت ويرة" ذي منفعة بيولوجية وايكولوجية (SIBE).

---

[805]- مرسوم رقم 618. 17. 2 الصادر في 18 ربيع الآخر 1440/ 26 دجنبر 2018، بمثابة ميثاق وطني للاتمركز الإداري، الجريدة الرسمية عدد 6738 بتاريخ 19 ربيع الآخر 1440/ 27 دجنبر 2018،

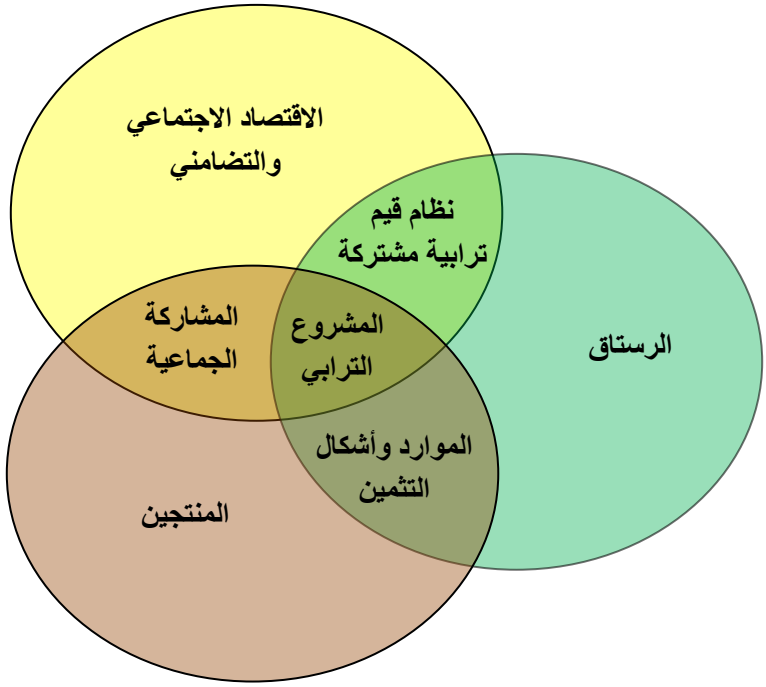
- **السلطات المحلية:** تكمن أهمية دورها في السهر على تطبيق القانون وصرف ميزانية الجماعة، كما يمكنها مساعدة الجمعيات والتعاونيات والجماعات الترابية على خلق وتكوين مسئولين قادرين على استعمال الأدوات القانونية والتقنية وأنظمة للمعلوميات للتواصل مع المواطنات والمواطنين، ومن شأن ذلك أن يسهل من الاندراج الايجابي للمنتخب والفاعل الجمعوي في مسلسل التنمية في إطار المصاحبة وتعميم التكوين وتبادل الخبرات والمهارات.

4. منطق المشروع الترابي: نحو استراتيجية للتثمين منتوجات الرستاق في مشروع ترابي مندمج

يتوخى بلورة تصور للتنمية المحلية، استحضار مدى قدرة هذه الإستراتيجية على تدارك الاختلالات التي تعيق دينامية التنمية المحلية بالمجالات الترابية المستهدفة. وإذ يشكل ضعف التنسيق بين الفاعلين، وتدني المشاركة الجماعية للسكان في التنمية المحلية، وتدهور الموارد والأوساط، المظاهر المفسرة لتعثر التنمية بالمنطقة، فإن بلورة استراتيجية تنموية تفرض وجوبا اعتماد مقاربات ووسائل وتوقعات لحل هذه المشكلات.

وإذا كان المشروع الترابي الأداة الترابية الممكنة لتحقيق هذه الغاية، لأنه يستجيب لمبادئ المقاربة الترابية[806]، فإن اختيار تثمين منتوجات الرستاق ليلعب دور المشروع القائد في المنطقة، ولكن بتأطير منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، مؤسس على رصد النزوعات التطورية للمجالات الترابية المدروسة، وعلى الرهانات اللازم ربحها من وراء إطلاق هذا المشروع.

خطاطة رقم (8): تفاعل مكونات المشروع الترابي



المصدر: تركيب شخصي، 2019

فقد تبين من خلال التشخيص الترابي أن الجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي يطغى على هويتها الاقتصادية الطابع الفلاحي، لكنها، وإن كانت فلاحة تقليدية، فإنها أصبحت تحت تأثير امتداد الفلاحة العصرية من سهل تادلة، لكن ما يميز فلاحة دير أطلس بني ملال الشمالي أنها لا زالت قائمة بالأساس على منتوجات الرستاق. وهذا النوع من

806- **جنان لحسن (2010):** نفس المرجع السابق، ص. 26.

الفلاحة هو تجسيد تاريخي لتكيف السكان مع ظروف الوسط الطبيعي، ومن ثم فهو يعكس علاقات اجتماعية للإنتاج فريدة، تنطوي على نظام قيم ترابية مشتركة كتقاليد التعاون والتآزر وتراكم المهارات والمعارف والخبرات في الإنتاج والتنظيم، وهي نفسها العناصر التي يستند عليها الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. وبتقاطع هاذين المكونين مع مجال المشروع بحمولته الترابية المتجانسة، في المشروع الترابي، سيؤدي نظام قيم ترابية مشتركة إلى تحفيز المشاركة الجماعية لتثمين الموارد، لأن الابتكار والدينامية السوسيوتنظيمية مدفوعة بإرادة تعبئة الموارد التراثية لأغراض التنمية[807]. وهكذا سيتم حل إشكالية التنسيق باستثمار العلاقات الاجتماعية الأصيلة، وتحسين المستوى المعيشي للسكان من تطوير أنساق الإنتاج المحلية، والحفاظ على التراث الطبيعي والثقافي من الاندثار.

إن المشروع الترابي المقترح حول تثمين منتوجات الرستاق، سيشكل القاعدة المادية لتطوير السياحة الايكولوجية، والصناعة التقليدية، ليس فقط بتوفير المنتوجات (سلة السلع) ومناسبات للتنشيط السياحي (معارض، مواسم لتسويق منتوجات الرستاق..)، ولكن أيضا بتهيئة البنية التحتية والتجهيزية التي ستواكب مشروع تثمين منتوجات الرستاق. وبالتالي فإن هذا الأخير هو مشروع قائد وسيتهيكل حوله مشروعين آخرين، وهما: السياحة الايكولوجية والصناعة التقليدية، ولكن في إطار مندمج.

إن نجاح المشروع الترابي المقترح مرهون بالتحكم في حركتين متناقضتين: الايجابية منها بالنسبة للمشروع هي الاهتمام المتزايد بتثمين منتوجات الرستاق مع تعزيز هذه الحركة بالدعامة الثانية لمخطط المغرب الأخضر، وتزايد التعاونيات والجمعيات المهتمة بتعبئة هذه الموارد. أما الثانية وهي معيقة للمشروع، ويتعين تداركها، وتتمثل في امتداد الفلاحة التسويقية من السهل، والتوسع الحضري، إضافة إلى تراجع القيم الموروثة والعلاقات الاجتماعية نتيجة عدم تنشيطها.

1.4. الاجراءات المصاحبة: تنسيق الفعل الجماعي وتثمين الموارد

ترتكز التنمية في إطار المشروع الترابي المقترح على تحقيق ثلاث غايات:

- تفعيل علاقات التنسيق بين الفاعلين بناء على تنشيط القرب الترابي، والتي من شأنها أن تستعيد الثقة بين الفاعلين المحليين، ولتحقيق هذه الغاية تم التركيز على الموارد التراثية المادية وغير المادية التي ينطوي تعبئتها وتثمينها على استنهاض القيم والعلاقات المشتركة الموروثة، وتوظيفها لتعزيز التنسيق بين مختلف الفرقاء، ولكن على أساس أن يكون تثمين هذه الموارد ينسجم مع الهوية الترابية المحلية. وحتى لا يظل تثمين الموارد يتخذ بعدا عفويا، مما قد يفتح المجال أمام نشوب صراعات وتضاربات بين المستويات المحلية، والسياق العام الجهوي والوطني، لا بد أن يتم تأطيره من طرف مؤسسات ترابية وسيطية. ويتميز دور هذه المنظمات الوسيطية التي تمثلها الجمعيات والتعاونيات في تعزيز الانخراط الجماعي للسكان والفاعلين حول المشكلات المحلية، وفي معالجة القضايا المحلية على ضوء تفاعل الاقتصاد والمجتمع والبيئة في إطار ما يطلق عليه بالتنمية المستدامة.

- تشكل عملية تثمين الموارد الترابية في عمقها نتيجة للتنسيق بين الفاعلين لحل المشكلات المحلية المطروحة، وتبعا لذلك، فإن أشكال تثمين الموارد الترابية يعبر عن طريقة التنسيق. وتبعا لطبيعة مجال المشروع المتسم بهيمنة النشاط الفلاحي، وبمقومات الفلاحة المعاشية، وتنوع الموارد التراثية، مقابل الهشاشة الاجتماعية والبيئية، فإن تثمين الموارد الترابية المحلية ينبغي أن يأخذ منحا تضامنيا، حتى يستجيب للطلبات الاجتماعية والبيئية للمنطقة. وعلى هذا الأساس،

807- **LAHMER, A. (2015):** op. cit., p. 3.

فإن مختلف التدخلات مطلوبة بأن تستهدف تثمين كل الموارد التي من شأنها أن تعطي خصوصية للمنطقة، لأن ذلك سيؤدي إلى تقوية مستويات التفرد، وسينعش أكثر علاقات التنسيق المحلية المنضوية على القرب الهوياتي والجغرافي.

- تخضع الموارد والأوساط المحلية لعمليات التدهور المستمر، ولمقاومة هذه العملية التي عجزت مختلف الإجراءات التنظيمية والقانونية عن إيقافها، يتوخى العودة إلى أشكال التنظيم الموروثة. ولعل هذا الإجراء ستؤدي إلى الحفاظ على مختلف عناصر الثقافة المحلية المعرضة للاندثار، ولكن أيضا بتوظيف هذه الأخيرة في خلق تقارب بين الفاعلين، وتطوير أنشطة جديدة وذات خصوصية، لأنها محلية، كما أن تدبير الموارد وفق المنطق الجماعي سيؤدي إلى استدامتها.

2.4. الإجراءات المصاحبة للمشروع الترابي: تقوية قدرات حاملي المشاريع

انطلاقا من التشخيص الترابي الذي قمنا به، تم التأكيد على ثلاثة عوامل تعيق عمليات التنمية الترابية بالمنطقة، ويأتي في مقدمتها ضعف مستويات التنسيق والانتظام بين الفاعلين في تخطيط وتنزيل المشاريع الترابية، وهو ما ينعكس سلبا على تكامل المشاريع التجهيزية والاقتصادية للمجالات الترابية، وبالتالي تدهور المستويات الاجتماعية للساكنة، وتكريس لمسلسل تعبئة موارد المنظومة المحلية بما لا يراعي أبعاد الاستدامة.

وإذا كان المشروع الترابي يتوخى حلا جذريا لهذه العوائق من خلال استعادة الثقة بين مختلف الفرقاء على أساس تفعيل مختلف عناصر القرب الترابي المعززة لها، فإن ضمان انطلاق المشروع لتحقيق غاياته، يتعين في البداية، القيام بعدة إجراءات مصاحبة، حتى يتمكن المشروع من ترسيخ ثقافة التعبئة والانخراط الجماعيين والتخطيط الاستشرافي.

وقد تبين من نتائج البحث الميداني أن الجمعيات والتعاونيات، ورغم تزايدها العددي، وانخراطها في دينامية التنمية، إلا أنها تعاني إكراهات بشرية ومالية وتنظيمية. وحتى تتمكن هذه المنظمات من أداء وظيفتها في تدبير المشروع الترابي، يتعين توفير مزيدا من إمكانيات التأطير والتكوين خاصة في التسيير الإداري والمالي، وفي مساعدتها للانخراط في التكتلات (الشبكات والاتحادات مجموعات ذات النفع المشترك والفدراليات والتنسيقات والائتلافات)، وتيسير سبل حصولها على الدعم المالي حتى لا ينفلت الإنتاج منها، ويصبح في قبضة الوسطاء.

وإذا كان المنتخب المحلي يشكل محرك الجماعة الترابية، فإن اختياره يعد مرحلة حاسمة، في نجاح المشروع الترابي، وعلى هذا الأساس، يتوجب انتقاء نخبة مواطنة قادرة على الخلق والإبداع، ولتحقيق هذه الغاية، يلزم القيام بعدة إجراءات عامة، كإعادة النظر في قانون الأحزاب بإلزامية ترشيح نخب متعلمة وقادرة على تدبير الشأن المحلي، وضرورة مراعاة الأقدمية في هياكل الحزب، وإلزامية قيام الأحزاب بوظيفة التأطير المستمرة للسكان. كما يلزم القيام بإجراءات خاصة بمجال المشروع كالقيام بدورات تكوينية وتأطيرية لفائدة السكان، لإبراز مزايا الاختيار الديمقراطي للمرشحين، على أسس مرجعية وسياسية وعلى أسس الكفاءة، وليس على أسس قرابية وقبلية، لأن هذا الأخير، وإن كان ينتمي إلى مكونات القرب الترابي، فهو يشكل عاملا معيقا للحداثة.

ويتيح القانون لأعضاء المجلس الجماعي الحق في التكوين المستمر في الاختصاصات المخولة للجماعة قصد الرفع من كفاءتهم، كما يمكن توظيف أسلوب الشراكة التي يتيحها القانون لإبرام اتفاقيات التعاون مع الجامعات والمعاهد لتكوين المنتخبين في اكتساب أدوات التواصل، والاطلاع على المستجدات التشريعية والتنظيمية، وقواعد الحكامة، وقواعد التنمية الترابية...

ويكتسي ربط المسؤولية بالمحاسبة أحد العوامل التي يمكن أن تعيد للعمل السياسي والجمعوي مكانته، وقد تبين من

خلال رصد تعبيرات المواطنين عبر وسائل التواصل الاجتماعي أن امتناعهم عن المشاركة في شؤون المحلية والحياة السياسية يعود إلى انتشار الفساد والافلات من العقاب. وفي هذا الصدد لا ينبغي أن ترتبط المحاسبة بالاختلاسات الاختلالات، ولكن، أن تمتد أيضا إلى المحاسبة على نجاعة البرامج ومدى حسن تطبيقها.

III. مكونات صيرورة المشروع الترابي: من التصور نحو التنفيذ والتتبع والتقييم

المشروع الترابي هو بمثابة تمرين ترابي للفاعلين المحليين، تنطوي مختلف مراحله على تجاوز مأزق تجزئ الإشكاليات الترابية المحلية، بفعل غياب تصور واضح من شأنه أن يرفع من كفاءة التنسيق وتكامل الجهود واندماجية البرامج والتدخلات التنموية.

1. إطلاق دينامية تشاورية بين جميع الفاعلين: نحو بلورة استراتيجية مندمجة للتنمية الترابية

يشكل الحوار والتشاور بين الفاعلين الحلقة الأولى والأساسية في بناء المشروع الترابي، بيد أنه يشترط مشاركة وتعبئة جميع الأطراف المعنية في التشاور، إلا أنه ينبثق عن قرارا سياسي يستوجب في البداية مبادرة وتحفيز من طرف السلطة العمومية المحلية، ثم نقله تدريجيا نحو منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني المحلية الأكثر هيكلة وتنظيما واستعدادا.

وبالرغم من أن السلطة العمومية المحلية أكثر هيكلة ومأسسة، وتبدوا حيادية بالنسبة للأطراف المختلفة، إلا أنها قد تنجح في خلق فضاءات جماعية لتعبئة كافة الفاعلين حول إشكالية سوسيواقتصادية مشتركة،لكنها لا يمكن أن تستمر في تأطير هذا المشروع، لأن الوساطة المؤسساتية موزعة بين مجموعة من الفاعلين العموميين، زد على ذلك أنها لا تلقى إقبالا من طرف المنظمات الممثلة للسكان[808]، بالمقابل يمكن لمنظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أن تقوم بهذه الوساطة لأنها تعبر عن أنماط التنظيم الترابي، سواء في الحفاظ التراث التاريخي والثقافي والسوسيو اقتصادي بتأثيراته المهمة على الدينامية الترابية المحلية، ولأنها تشكل جزء من التنظيم المحلي وفقا لعلاقاتها الخاصة مع مختلف الأنشطة، وقدرتها على الانتقال من المنطق القطاعي نحو المنطق العرضي.

إن دور السلطات المحلية ينبغي أن يتوقف على إثارة التشاور والحوار بين الفاعلين، ورعايته في بدايته، على أن يتم نقله تدريجيا إلى منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، إذ بالنظر إلى الإمكانيات الحالية لهذه الأخيرة، فإنها لا يمكن أن تبادر إلى مأسسة هذا النقاش، وإنما يمكن أن تحتضنه حينما تصبح أهدافه واضحة.

ولا شك أن الحوار والتشاور يتوفر على بعض حظوظ النجاح، وذلك من خلال المؤشرات التالية:

- مشاركة الساكنة وتمثيلياتها من المجتمع المدني في التخطيط الاستراتيجي التشاركي لإعداد البرامج التنموية. وبالرغم من أن هذه المشاركة لم تصل مستوى انتظارات المقاربة الترابية للتنمية من حيث الكم والنوع، إلا أن بلوغ نسبتها 44,8 % في مرحلة التشخيص التشاركي، يعطي مؤشرا على أهميتها، وتحتاج فقط لمزيد من التعزيز بتجاوز الإكراهات المعيقة كما ونوعا. وفي كل الأحوال فإن تجربة الاشتغال بالآليات التشاركية للحوار والتشاور، وخلق هيئات استشارية بشراكة مع فعاليات المجتمع المدني لتفعيل مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع منذ 2009، قد شكل تمرينا لممارسة التشاور والحوار وإشاعته بين الفاعلين، ويمكن تعزيزه من خلال التشاور حول المشروع الترابي، مع محاولة تجاوز الإكراهات المعيقة لتعميم المشاركة.

808- بحث ميداني، 2017 .

- الاعتراف المتواصل بأهمية المجتمع المدني، وخاصة منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كفاعل جماعي في التنمية المحلية على مستوى مجالاته الترابية أو مجالات المشاريع، وإن كان هذا الاعتراف جزئي ومحدود في تقديم الاقتراحات حول صناعة القرار المحلي، وإبقائها في مستوى التطوع دون ترقيتها إلى مؤسسات ذات المنفعة العامة. ومع ذلك، فإن خصائص جمعها بين الفاعلين الاقتصاديين المنظور إليهم كموارد، والفاعلين الاجتماعيين كعوامل التماسك، والوظيفة السوسيواقتصادية التي تتيح تضامن الفاعلين في التراب، والوظيفة السوسيوسياسية التي تغذي الإبداع الاجتماعي والمواطنة الديمقراطية[809]، يمكنها أن تشكل مجالا لإيواء الحوار وإنجاحه.

- الاستفادة من تنزيل اللاتمركز الإداري الذي تم بموجبه تفويض بعض السلطات لأعوان الدولة على المستوى الجهة والإقليم، ومن شأن ذلك أن يتيح للمصالح اللاممركزة مزايا سرعة اتخاذ القرارات بشأن معالجة القضايا المطروحة بناء على الخصوصيات المحلية.

ونقترح أن تنطلق ورشات التشاور والحوار على مستوى كل جماعة ترابية من الجماعات التي تشكل مجال المشروع، أي الجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي، بتأطير لجنة مشتركة بين مختلف القطاعات، وبرعاية السلطة المحلية، على أن يأخذ هذا التشاور حيزا زمنيا يتيح الفرصة لالتحاق مشاركين جدد. وبعد جمع نتائج الحوار على مستوى كل جماعة ترابية، يمكن آنذاك مواصلة التشاور في ورشات مركزية تشمل جميع تمثيليات الفاعلين على مستوى الجماعات الترابية المعنية بمجال المشروع، على أساس أن تعقد الورشات بالتساوي بين الجماعات الترابية.

وإذا كان الحوار بين الفاعلين يتأسس على غايات، فإن بلوغها يفرض مراعاة ما يلي:

- يجب التمييز بين مختلف مستويات المشاركة بين القرار والتشاور والاستشارة، والمعلومة داخل هيئة الحوار، وذلك لإدراك وموقعة كل فاعل في مكانه المناسب وفقا لقدراته ومهاراته، ورغباته ومسؤولياته. ولابد أيضا من استجلاء تمثلات جميع الفاعلين، وجعلهم أطرافا في المشروع، من منظور ضرورة ارتباط احتياجاتهم بالمشروع، ومصلحة الاستثمار فيه. كما يجب ضمان الطابع التمثيلي لجميع الأطراف المعنية لضمان التكامل والتآزر والاتجاه نحو المسؤولية المشتركة.

- تحاشي النهج المؤسساتي المفرط خلال التشاور، خاصة على مستوى الخطاب، وذلك باستعمال لغة مفهومة ومنهجية واضحة، وتبسيط القوانين المؤطرة للعملية، ودمج علاقات القرب في الحوار.

وإذا كان المشروع الترابي يتأسس على هدف أساسي وهو تحويل مجال ترابي هش إلى مجال ترابي تنافسي[810]، عبر إطلاق دينامية التنمية لبناء التراب على قاعدة حكامة الفاعلين وتثمين الموارد الترابية، فإن مسلسل الحوار والتشاور ينبغي أن يخلص إلى بلورة وثيقة تركيبية هي بمثابة ميثاق المشروع الترابي.

2. ميثاق المشروع الترابي وثيقة توجيهية للفاعلين

من المفروض أن تنتهي ورشات الحوار والتشاور إلى صياغة وثيقة تركيبية تتضمن ما يلي:

- تشخيص شامل ومفصل لمختلف موارد الجماعات الترابية المعنية بالمشروع، ولا ينبغي أن يتوقف هذا التشخيص عند مستوى الموارد البارزة وأشكال استغلالها، بهدف الخروج بخلاصة حول تنظيم وتحسين استغلالها وفق مقاربة التنمية المستدامة، ولكن يتوخى من هذا التشخيص أن يمتد أيضا إلى وضع سيناريوهات حول العمليات التي يمكن من

809- **ARTIS, A.; DEMOUSTIER, D.; PUISSANT, E. (2009):** op. cit., p. 30.

810- **بن عاشورعبد حكيم (2014):** نفس المرجع السابق، ص. 267.

خلالها اكتشاف وتفعيل موارد جديدة بعد الشروع في تنزيل المشروع الترابي، فثمة موارد كامنة لا تظهر إلا من خلال استراتيجية الفاعلون لحل إشكالية جديدة[811]، والمشروع الترابي في هذه الحالة، هو محاولة للبحث عن حل إشكالية محلية، في إثارة لمسألة تمفصل التراب والموارد[812]، وهو بذلك سيؤدي تنزيله إلى اكتشاف موارد جديدة أو تنظيم عملية تثمين موارد قائمة. ولعل تفعيل المشروع الترابي في شكل مشاريع فرعية وعمليات إجرائية سيؤدي إلى تحقيق الوفورات الخارجية الايجابية عن طريق تفعيل الرأسمال العلائقي في أشكال التعاون والشراكة والتعلم الجماعي وتبادل المنافع بين الأطراف المشاركة في المشروع.

- تشخيص إستراتيجية الفاعلين، وفي هذا الصدد لا بد أن تعطى الأهمية لتحديد توجهات كل الأطراف المعنية بالمشروع بناء على المصالح المتحكمة في تحريك سلوكاتهم، وأيضا قدرة وكفاءتهم في الانخراط في المشروع الترابي وإنجاحه، وهذه العملية ضرورية، وقد رأينا كيف أن عدم الاكتراث لهذه المسالة في المخططات التشاركية، كانت له انعكاسات سلبية على الانخراط الجماعي في تنزيله على أرض الواقع. فالغاية من هذه العملية لا تعني التصنيف الإقصائي، بقدر ما هو تقييم لإمكانيات انخراط كل فاعل وموقعته ضمن المشروع الترابي، أي تحديد مقدار ونوع مساهمة كل فاعل في المشروع.

وإذا كان الفاعل المؤسساتي يميل إلى اتخاذ القرارات وتنفيذها وفق استراتيجية متوسطة وطويلة الأمد، بناء على تسلسل إداري، وتطبيق صارم للقوانين والإجراءات، فإن منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بطبيعتها المرتبطة بقضايا القرب، تميل إلى التفاعل مع الحياة اليومية للمجالات المعاشة.

إن التركيز على دور منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، لها أهمية خاصة في هذه الإستراتيجية، لأن ما يتوخى من هذه الأخيرة هي خلق دينامية ترابية ينخرط فيها السكان، ولعل هذه الوسائط المؤسساتية هي الأقرب إلى السكان والقادرة على تعبئتهم للانخراط الايجابي حول مشاريع محلية محددة، وذات انعكاسات مباشرة على الاستجابة الفورية لحاجياتهم.

- تفسير الإستراتيجية المحددة إلى مشاريع فرعية وعمليات، فبعد تحديد المحاور المهيكلة للمشروع، والتي يتعين بالأساس، أن تتضمن التوجهات التي يراد أن تتخذها التنمية فوق مجال المشروع، إذ على أساسها يقترح بنكا من المشاريع، على أن هذه الأخيرة ليست بالضرورة نهائية ولا حصرية، وإنما يمكن أن يتم تعديلها بناء على عملية تقييم موازية ومستدامة، إلا أن ما يجب أن يظل ثابتا في المشروع هو الأهداف، وروح المحتوى (أي المضمون) التي تجعله مرتبطا بالمحاور الإستراتيجية.

إن تحديد المشاريع الفرعية، والبرامج، والإجراءات التي يتشكل منها المشروع الترابي المقترح، هو عملية في غاية من الدقة، وتحتاج إلى تعميق التشاور، لأن كل عملية تحتاج لتحديد وسائل إنجازها والمدة الزمنية لإنجازها والنتائج المرجوة منها. ويكتسي تحديد حامل مناسب للعملية أو للمشروع الفرعي أهمية خاصة، يتعين أن تراعى فيه مصداقيته والتزامه، وتوفره على الأدوات المناسبة لتنفيذها، ومدى قدرته على استقطاب اهتمام الفاعلين الآخرين للانخراط معه في المشروع بناء على كفاءته التفاوضية وانفتاحه للدخول في شراكات وتعاقدات فاعلين آخرين.

- توقيع ميثاق المشروع الترابي، فباعتبار أن المشروع الترابي هو أساسا مشروع الفاعلين المعنيين، وتفسيرا لالتزامهم

811- **CAMPAGNE, P.; PECQUEUR, B.(2014):** op. cit., p.132.

812- **COURLET, C.; EL KADIRI, N.; FEJJAL, A.; JENNAN, L.(2013):** op. cit., p. 7.

الأخلاقي بالقيام به على أحسن وجه[813]، ينبغي أن يتوج بالتزام مختلف الشركاء حول إنجاز مشروع مشترك بتوقيع ميثاق المشروع الترابي. فبالإضافة إلى أنه ينبغي أن يتضمن التوجهات التي يتعين أن تتخذها التنمية على مجال المشروع، يجب أن يحدد أيضا المسؤوليات المسندة لكل فاعل أو مجموعة من الفاعلين حسب محاور التنمية والعمليات المقترحة، وعلى ضوابط لتنظيم علاقات التعاون والشراكة بين الفاعلين، وتوضيح شروط تدخل كل واحد منهم.

ولابد أن نشير إلى أن ميثاق المشروع الترابي لا يستند على قاعدة قانونية وتنظيمية، غير أنه، وباعتباره ميثاق أخلاقي وسياسي يتم بين الفاعلين الشركاء حول هدف أسمى من المصالح الخاصة للأفراد والمؤسسات، فإنه يستمد مشروعيته من عدد وطبيعة الفاعلين الموقعين عليه، ومن مستوى الرهانات التي يطرحها في نظر الشركاء والسكان، ومن كونه أداة مساهمة في حل للمشاكل المطروحة على مستوى المجال الترابي المعني به، وأيضا من سلطة البنية الحاملة للمشروع، وكذا القدرة على تدبير وتنظيم العلاقات بين المؤسسات داخل المجال الترابي المعني بالمشروع أو خارجه، وبين المجالات الترابية الأخرى.

ويوقع الميثاق من طرف الجمعيات والتعاونيات باعتبارها فاعل رئيسي إضافة إلى الجماعات الترابية ومختلف الفاعلين الذين ساهموا في إنجازه.

- عملية تقييم المشروع: من المعلوم أن تقييم المشروع الترابي يظل صعبا، خاصة في مجال ترابي ببنية فاعلين على درجة كبيرة من التناقض والصراع، وقصور في التجربة حول قيادة وتدبير مثل هذه المشاريع التشاركية، لكن مع ذلك فإن توفير حظوظ نجاح المشروع يتعين تقييمه عبر ثلاث مستويات:

- أولا، التقييم القبلي، لابد من استحضار مختلف تناقضات المجال الترابي، ولكن مع إيلاء أهمية خاصة لمؤشرات النجاح، ومنها: تراجع النهج القطاعي، ولو نسبيا، لصالح المقاربة المندمجة، والاتجاه نحو تجذير مشاركة السكان في التخطيط، وتنزيل الجهوية المتقدمة التي تعطي أهمية للمحليات، وإقرار ميثاق اللاتمركز الإداري، وبروز العودة إلى المحلي في شكل الاستثمار في الموارد الترابية ذات خصوصية..، وكلها عوامل مساعدة على نجاح المشروع، ولكن بالمقابل، يتعين استحضار الامتدادات التقليدية لمقاربة تدبير الشأن المحلي، وعلى رأسها استمرار بعض الرموز التي لا زالت تؤمن بفاعلية المقاربة القطاعية واحتكار المعلومة، وبعض العقليات التي لا تقبل التخطيط، خاصة مع ارتباط مصالحها بالريع والعشوائية المناقضين لمبادئ التخطيط والحكامة.

- ثانيا، مستوى التقييم الموازي (المرحلي) لإنجاز المشروع، وحيث أن هذا الأخير يتفرع إلى محاور ثم عمليات إجرائية، فإن ظهور مشاكل أو إكراهات في مرحلة معينة من تنفيذ العمليات، من شأنها أن تعيق الأهداف المسطرة، ولا بد من إجراء تعديلات تأخذ بعين الاعتبار تجاوز هذه الإكراهات، على أساس أن لا تمس التعديلات بعمق الأهداف المراد بلوغها من خلال المشروع العام.

- ثالثا، مستوى التقييم النهائي للمشروع، وهو في الواقع بقدر ما سيبرز مسار الفعل التنموي في منطقة، وتقدير النتائج الايجابية المحققة، وكذا الإخفاقات، فهو يحيلنا على إعطاء المشروع الترابي نفسا جديدا بناء على النتائج واستحضارا للمستجدات التي يتعين مواكبتها وإدماجها في استمرار المشروع.

عموما، يظل نجاح المشروع الترابي مرهونا بمدى رصد المؤشرات التي تتحكم في تنزيل كل عملية، وذلك بإدخال

---

[813]- **بن عاشورعبد الحكيم (2014):** نفس المرجع السابق، ص. 268.

التعديلات التي يفرضها تطور السياق، أو بروز مشاكل أو حاجيات خاصة خلال فترة التنفيذ، ومن هذا المنطلق، تشكل لجنة القيادة أداة إجرائية لتوجيه الإستراتيجية بأكملها.

3. تشكيل لجنة القيادة: لتدبير مركز الموارد وتفعيل لوحة قيادة المشروع

يجب أن تنبثق لجنة القيادة عن لقاء مركزي بين مجموع الفاعلين المعنيين بالمشروع، وأن تشمل تمثيليات جميع الفاعلين، علاوة على خبراء ومتخصصين متطوعين أو ممثلين للمصالح الخارجية، وينتدب لها رئيس.

وتتمثل مهمة لجنة القيادة في وظيفة الإشراف على بناء التراب، وضمان حسن سير المشروع الترابي (مسؤولية مركز الموارد، إحداث/تنظيم لجان العمل)[814].

ويتعين إحداث مركزا للموارد، يشتغل تحت إشراف لجنة القيادة، وتكون مهمته الأساسية ضمان استدامة المشروع الترابي، وذلك بتنشيط التراب عبر وظائفه التقنية المتمثلة في:

- توفير العدة اللازمة لتنفيذ المشروع، عبر إنجاز دراسات وأبحاث للمشاريع الفرعية والعمليات المراد إنجازها، ومواكبتها بتوفير المنهجيات والأدوات الجديدة والابتكارات الممكنة، التي تتيح سرعة ودقة الانجاز، كما تكون مهمته كذلك إنجاز دراسات حول تطور الأسواق وتحليل نزوعاتها ومتطلباتها، حتى يتم تكييف المشاريع المقترحة لطلباتها وتوجهاتها، وفي هذا الصدد يشكل توفير المعلومة عنصرا أساسيا في تغذية المشروع، إذ يؤدي تكوين أجهزة الرصد إلى جمع المعلومات حول الظروف الاقتصادية المحلية وتوجهات السياق العالمي، وتقاسمها مع مختلف المشاريع الأخرى للاستفادة منها عند إجراء تعديلات وتقويمات لكل مشروع فرعي.

- مصاحبة الفاعلين الشركاء في المشروع الترابي عبر تكوينهم وتمكينهم من الحصول على قروض وعقد شراكات، والتمكن من الأدوات المحاسباتية... والسهر على تمكينهم من جلب الاستثمارات وإقامة معارض، وذلك بما يتناسب مع التغيير الذي يحدثه إنجاز المشروع.

- الإشراف على المشاريع الجزئية ومصاحبتها من خلال توفير العناصر الضرورية لترتيب المشاريع المختارة حسب الأولويات الزمنية والمجالية، وضمان التقائيتها وإندماجيتها في إطار مشروع شمولي، وهو المشروع الترابي.

- التقييم المستدام للمشاريع والعمليات، من المعلوم أن تنفيذ المشروع الترابي ينتج عنه تغيير في البيئة العامة للتراب، ومن ثم فإن الترسيخ التدريجي للمشروع الترابي في النسيج الاقتصادي والاجتماعي المحلي، يقتضي إجراء تعديلات في النظام المحلي للفاعلين، لضمان التكيف والتلاؤم مع عمليات التغيير.

4. إحداث مركز بيجماعاتي كنواة لتجذير تنسيق الفاعلين

يتوخى من إحداث هذا المركز توفير المعطيات والمعلومات الترابية الكافية للفاعلين حول إنجاز المشروع الترابي، من خلال اشتغاله على تجميع معطيات مجال المشروع وتحليلها على ضوء السياقات العامة لتوجهات المجالات المجاورة وتطور الأسواق والاستراتيجيات الوطنية في مجال الإعداد والتهيئة، وتقديمها للفاعلين في شكل دراسات وأبحاث واقتراحات أو على شكل تكوينات أو مصاحبات ميدانية، كما يقوم بعمليات التتبع والتقويم للبرامج والعمليات التنموية. وبالإضافة إلى سد خصاص توفير المعلومات والخبرات سيتيح هذا المركز فرصة تشكيل فضاء القرب للتفاوض والتنسيق بين الفاعلين حول العمليات التنموية الجارية أو المراد إطلاقها أو تقييم العمليات المنجزة.

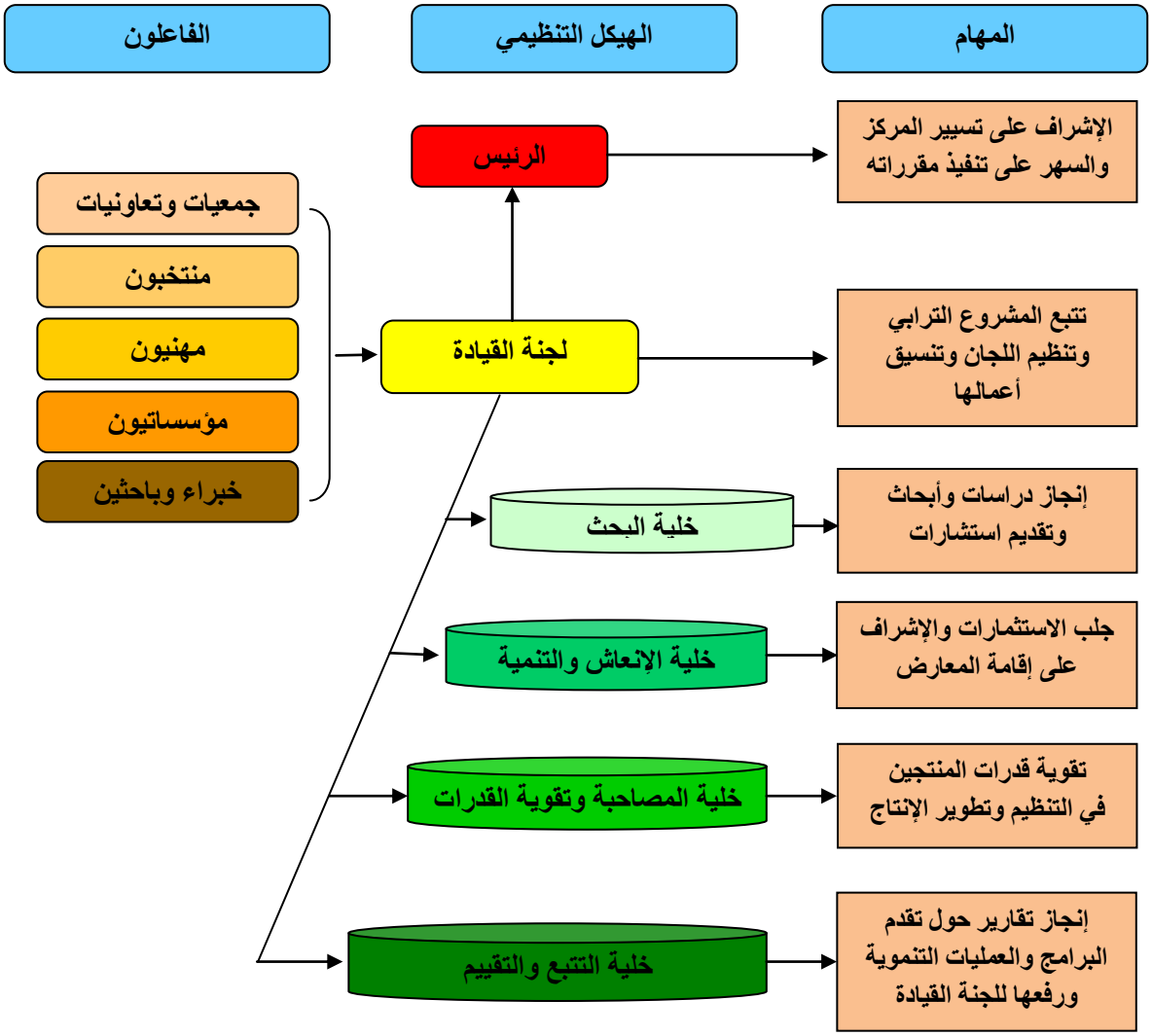
814- **COURLET, C.; EL KADIRI, N.; FEJJAL, A.; JENNAN, L.(2013):** op. cit., p.7

وإذا كانت غاية إحداث هذا المركز يتوخى تقريب المعلومات والخبرات من الفاعلين المحليين، وتمكينهم منها، فإنه يقترح أن يوطن بالجماعة الترابية لدير القصيبة، أي في موقع وسط بين الجماعات التي تشكل مجال المشروع الترابي بشكل يتيح ولوجه بسرعة من طرف الفاعلين من أطراف الجماعات الترابية الحاملة للمشروع.

ويرتقب من إحداث هذا المركز استقطاب فاعلين من مستويات ترابية وانتماءات مؤسساتية مختلفة للتفاوض والتنسيق حول الصيغ الممكنة لإنعاش التنمية بمجالاتهم الترابية، وستتعزز هذه العملية باستفادتهم من المعلومات والأفكار المنتجة حول آليات تفعيل الحكامة وتثمين الخصوصيات المحلية.

ومن شأن تحقيق هذه الغايات المرتقبة تنظيم المركز وفق الهيكلة التالية:

خطاطة رقم (9): هيكلة مركز بيجماعاتي ومهامه



المصدر: تركيب شخصي 2019

يعد المركز البيجماعاتي أداة لتدارك إكراهات التنسيق، وتقريب المعلومات والمعارف الترابية من الفاعلين، وبالنظر للإشكالية التي يجيب عنها هذا المركز، في وقت سجل فيه تزايد الاهتمام بمسألة الحكامة الترابية في الفعل العمومي، يحتمل أن ينخرط فاعلين من روافد مختلفة للشراكة حول إحداث المركز، ويتعلق الأمر بالخصوص بالجماعات الترابية المعنية بالمشروع (آيت أم البخت، زاوية الشيخ، ودير القصيبة والقصيبة وتانوغة وتاكزيرت وفم العنصر، المجلس

الإقليمي لإقليم بني ملال، مجلس جهة بني ملال خنيفرة)، والقطاعات الوزارية المعنية (الفلاحة، السياحة، الثقافة، الصناعة التقليدية، المياه والغابات، والتجهيز، التنمية الاجتماعية، التعمير وإعداد التراب الوطني وسياسة المدينة)، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والمنظمات غير الحكومية. ومن شأن هذا الانخراط أن يوفر إمكانيات التمويل والموارد البشرية للتسيير والتأطير والتكوين.

5. الدعاية والإعلام والترويج للمشروع الترابي

يشكل الإعلام أحد أدوات السياسة العمومية لتحقيق الحكامة، إلى جانب الأدوات التنظيمية والتحفيزية، والهدف منه هو إلى إقناع الفاعلين على التصرف بطريقة معينة[815]. وعلى هذا الأساس يتعين أن يواكب المشروع الترابي بالدعاية والترويج الإعلامي على المستويين المحلي والجهوي، لإشاعة المشروع الترابي والتعريف به، لما في ذلك من مزايا إعطاء مصداقية للمشروع، وتقليل هامش والشك وعدم اليقين الذي يضع بعض الفاعلين في مستوى التحفظ والترقب، وحثهم على الانخراط فيه. ولتحقيق هذه الغاية يتعين وضع المشروع الترابي في سياقاته الترابية، حتى يكتسب مشروعيته من ضرورته كجواب لحل معضلات تعثر التنمية، تفاعلا مع جدلية المحلي بالمقاييس الترابية الأوسع. وفي هذا الصدد ينبغي للإعلام أن يواكب التحولات المرتقبة التي يمكن أن يحدثها المشروع الترابي في بنية حكامة الفاعلين، وفي طبيعة تثمين الموارد الترابية، وفي طريقة تنسيق تدخلات على مستوى تجهيز التراب، أي مواكبة إعادة تشكيل خريطة متغيرات التنمية، تماشيا مع مراحل تطوره، وذلك بتوفير المعلومات اللازمة لتهيئ الظروف المناسبة لردود الأفعال المناسبة لكل مرحلة من مراحله المنهجية قصد تيسير التتبع والمواكبة والتكيف.

6. البرامج والعمليات ذات الأولوية في المشروع الترابي

تشكل المشاريع والبرامج المقترحة في المشروع الترابي تفسيرا لعملية التشخيص الترابي التي ترتب عنها إبراز مواطن القوة ومكامن الضعف، وعلى أساسها تم بلورة المحاور الإستراتيجية للتنمية المحلية، اعتبارا أنها يمكن أن تحل المشكلات التي تعيق عملية التنمية على مستوى المجال الترابي المدروس.

وبالرغم من عقلانية هذه المقترحات، لكونها تأسست على قواعد علمية منطقية التي كشف عنها تشخيص الهوية الترابية المحلية من حيث مكونات الفاعلين وسلوكاتهم وطريقة تدبير الموارد، ومستوى تجهيز التراب، ومختلف التوجهات التطورية للمجالات الترابية، فإن طبيعة المشروع والحاملين له، ومجال المشروع، كلها عناصر قابلة للتغيير تبعا لتطورات الحقائق الميدانية أو المستجدات، غير أن ما ينبغي أن يظل ثابتا في المشروع هو الأهداف (الاندماج والاستدامة) والمضمون (تنسيق الفاعلين، الانخراط الجماعي، رؤية مشتركة ومستقبلية، تثمين مستدام للموارد)، وكلها عناصر تجعل المشروع مرتبط باستنهاض الموارد والعلاقات في ضمان التنسيق والانخراط الجماعي في تثمين الموارد على أساس الاستدامة.

يستند مقترح تثمين منتوجات الرستاق على المنطلقات التالية:

أولا، تنظيم عملية التنسيق بين الفاعلين وتحقيق المشاركة الجماعية للسكان، لأنها منبثقة من الرستاق الذي ينطوي على القرب الهوياتي.

ثانيا، تقوية تنافسية المجال الترابي، لأن منتوجات الرستاق مرتبطة بمنشأها ولا تتكرر في مجالات ترابية أخرى، ومتفردة من حيث شروط إنتاجها وجودتها وأصالتها.

815- **ENJOLRAS, B. (2005):** op. cit., p. 62.

ثالثا، أسعار مرتفعة مقارنة بمنتوجات أخرى، وارتباطها بالاقتصاد المحلي، وهي بذلك تنعش الاقتصاد المحلي، وتنعكس مباشرة على الحياة الاجتماعية والاقتصادية للساكنة المحلية.

رابعا، الامتثال لمبادئ الاستدامة من منظور التضامن والتعاون وأساليب استغلال وتنظيم المجال متطابقة عفويا مع استدامة الموارد الطبيعية والتراث المحلي.

ولضمان تفعيل هذه الأدوار في خلق دينامية التنمية الترابية، يتعين تحليل العمليات في شموليتها، انطلاقا من القاعدة الترابية الموروثة بمواردها وتقنياتها وقيمها، مرورا بكيفية اشتغالها ومستويات تطورها (تحسن أم تراجع) وصولا إلى اقتراح تثمينها على أساس الاندماج مع القطاعات الاقتصادية القريبة منها، والموارد والأساليب والعلاقات القائمة عليها.

وقد تبين من خلال البحث الميداني أن تثمين منتوجات الرستاق تعيقه إكراهات تتعلق بالدرجة الأولى بعدم وجود وحدات صناعية لتحويلها محليا، مما ينعكس سلبا على قيمتها حينما تتحول إلى خارج منشأها، كما يتضرر المنتج بدوره من عدم تأمين مسالك تسويق التي لا تلاءم قيمتها الترابية، ويحول هذين العاملين دون تحقيق التراكم للفلاح المحلي، مما يجعله يتراجع عن الامتثال للقيم التي يتوقع أن تتوفر في منتوجات الرستاق. وللتغلب على هذه الإكراهات يتعين القيام بعمليتين: إنشاء قطب الصناعة الغذائية الخاصة بمنتوجات الرستاق، وإحداث سوق جهوية خاصة بتسويق منتوجات الرستاق.

1.6. تعزيز قطب الصناعة الغذائية من خلال الامتثال لمعايير الجودة والأصالة

يشكل إحداث قطب الصناعة الغذائية ببني ملال أهم حلقة في تثمين منتوجات الرستاق، فهو بذلك يمكن أن يحل إشكالية التحويل والتسويق، إلا أن الحفاظ على جودة وأصالة منتوجات الرستاق يقتضي أن يمتد إلى المراحل الأولى التي يمر بها الإنتاج قبل وصول إلى القطب الصناعي.

وتبعا لذلك، يتداخل قطب الصناعة الغذائية مع ثلاث مجالات أخرى، تدخل معه في علاقات مباشرة وغير مباشرة، وتتحكم في جودة المنتوج واستمرار المهارات والخبرات وأشكال التنظيم والاستغلال المرافقة له.

ومن خلال التشخيص الترابي لمنتوجات الرستاق يظهر أن المشكل المحوري الذي يعيق تثمينها يتمثل في ضعف استفادة المنتجين الحقيقيين من عوائدها، وهذه المشكلة تترتب عنها تبعتين:

- سيطرة الوسطاء على عملية التسويق، يصبح المنِتج والمنتوج، في حالة اغتراب، حينما يتم فصل المنتوج عن منتجيه، وبذلك يعيق عملية التراكم التي يمكن أن تؤدي إلى تطوير المنتوج في مستويات أعلى من التصنيع.

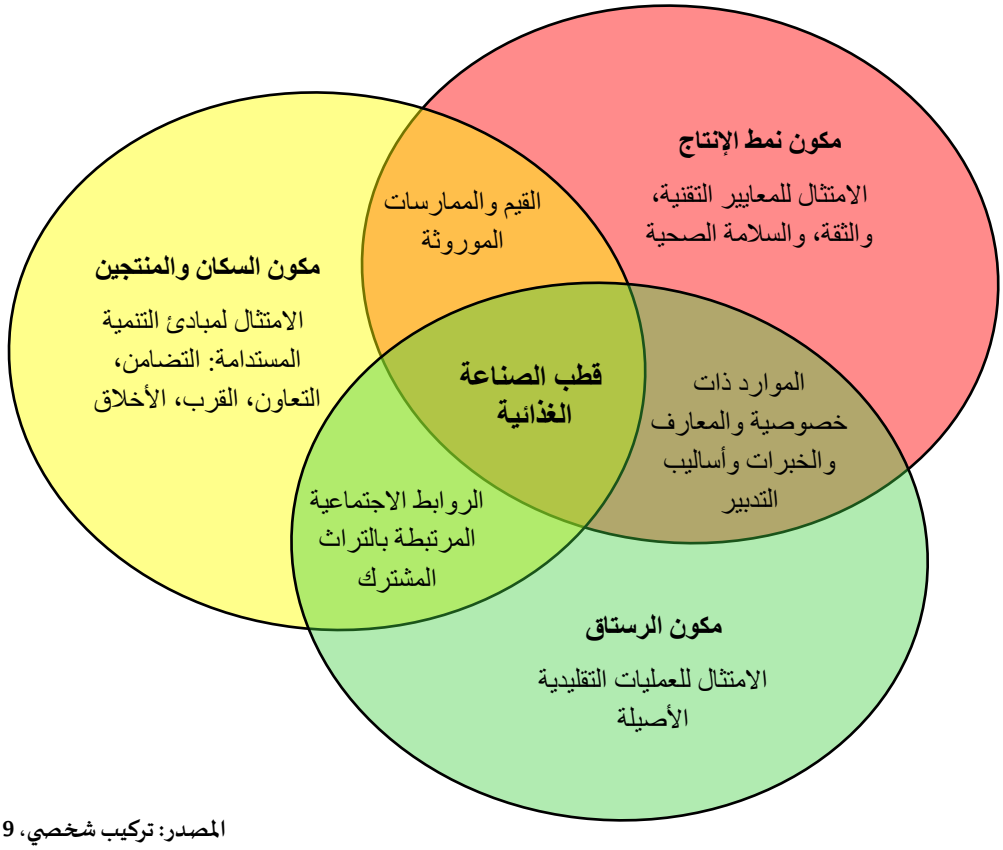
- يؤدي فصل المنتوج عن مجاله الترابي، بترويجه خاما في مناطق أخرى بعيدة، إلى إفقاده مكانته الترابية كمنتوج الرستاق.

وبالرغم من تزايد مساحات بعض الزراعات التي تشكل مصدرا لمنتوجات الرستاق، إلا أن المنتوج لم يعد يخضع للضوابط التقنية والأخلاقية المميزة لمنتوجات الرستاق، كما أن مساحات بعض منتوجات الرستاق في تراجع مهول (رمان تاكَزيرت)، أمام امتداد زراعات أخرى، تحت تأثير عوامل بيئية (نقص الماء) واقتصادية (ضعف المردودية) واجتماعية (تراجع العمل الجماعي وارتفاع الهجرة)، وثقافية (تراجع منسوب القيم والمعايير وأشكال تنظيم المجال المفضية إلى استمرار إنتاج هذه المنتوجات). وكل هذه العوامل تقودنا لاستنتاج أساسي، وهو أن ضمان استمرار الهوية الزراعية

للجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي، يتعين إدماج المنظومات الثانوية لمنتوجات الرستاق في مشروع هيكلي يضمن تثمينها كميا ونوعيا لأداء وظائفها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والحكاماتية.

وإذ يشكل قطب الصناعة الغذائية ببني ملال المحرك الأساسي لمواجهة الاغتراب الاقتصادي والاجتماعي للمنتج والمنتوج بالحفاظ على القيم الإضافية المحتمل أن تترتب عن تصنيع المنتوج محليا. فإن ضمان أصالة وجودة المنتوجات يتعين أن يتمتد التدخل في المجالات المزودة لهذا القطب بالمنتوجات (الرستاق، نمط الإنتاج، السكان والمنتجين).

خطاطة رقم (10): تفاعل قطب الصناعة الغذائية بالمكونات المرتبطة بتثمين منتوجات الرستاق



المصدر: تركيب شخصي، 2019

- **مكون الرستاق:** يتوقع المستهلك من منتوج الرستاق أن يكون مماثلا ومطابقا لخصائص الرستاق الذي أُنْتِجَ فيه، ولكن في حالة مجالاتنا الترابية المدروسة، يلاحظ أن منتوجات الرستاق تتطور على نقيض ذلك، أمام ثلاثة عوامل أساسية: تراجع على مستوى الالتزام بتوظيف المهارات والمعارف وأشكال الاستغلال المحلية الموروثة، أمام تأثير حدة المنافسة وتراجع القيم الموروثة. وثانيا، تسويق بعض منتوجات الرستاق قبل تحويلها خارج المجال الترابي المنتج لها، ثالثا، انتشار الغش والتشكيك من طرف المستهلك في مصداقية المنتوج رغم التأشير على بعضها بعلامة الجودة.

وعلى هذا الأساس، فإن إبقاء منتوجات الرستاق على خصائصها التي تتيحها الأصالة والجودة، والحفاظ على سمعتها التي تحسين صورتها في الأسواق، يتعين أن تنطلق من إجراء إصلاحات هيكلية في مجالات إنتاجها، وذلك من خلال الإجراءات التالية:

- ملائمة عمليات الإنتاج لخصائص الرستاق، على أن تظل كل المراحل الزراعية التي يمر منها المنتوج خاضعة لتفاعلات البيئة التي منحته صفة منتوج الرستاق، وفي هذا المستوى يتعين الحفاظ على أصالة النوع أمام التعديلات

الجينية، وعدم استعمال الأسمدة الكيماوية والمبيدات التي من شأنها الإضرار بالجودة الصحية للمنتوج، إذ أن تطوير التقنيات وأدوات الإنتاج تبقى عملية ضرورية، لكن يجب أن تمتثل للعمليات التقليدية الأصيلة. كما أن طرق استغلال المجال تبقى مهمة لأنها توحي إلى الشروط التاريخية التي تطورت فيها منتوجات الرستاق.

- الحفاظ على روابط منتوجات الرستاق بمنشأها، سواء من حيث الظروف الطبيعية المحيطة بإنتاجه (التربة، المناخ المحلي، الموقع الجغرافي..)، أو من حيث الممارسات الاجتماعية والتقنية الموظفة في ذلك (المهارات والمعارف، الممارسات الجماعية في تنظيم المجال، واستعمالات المنتوج..)، لأن الإحالة إلى الرستاق هو السلاح الذي يقتل المنافس، حيث أن كل رستاق يبقى فريداً من نوعه[816].

- الحفاظ على المنتوج داخل نطاقه الجغرافي، ولا ينبغي أن يتم امتداد الإنتاج خارجها، والمنطق الذي يمكن من خلاله ترسيم الحدود الجغرافية لمجال الإنتاج هو التجانس من حيث الخصائص الطبيعية، وظروف الإنتاج من حيث التقنيات والأساليب ونمط التنظيم الجماعي والمجالي للإنتاج. وعلى هذا الاساس يمكن إطلاق اسم معين على المنطقة، للحفاظ على حدودها، ولترويج سمعتها في الأسواق.

في الواقع، تشكل هذه الإجراءات مجالا لتقاطع والتقاء صلاحيات فاعلين كثر، لكن من وجهة نظر المقاربة الترابية التي ندعمها في هذا البحث، تشكل التعاونيات والجمعيات الوسائط الترابية التي بإمكانها أن تربط قنوات التواصل لنقل المعارف والمهارات والتكنولوجيا بين العالية التي تمثلها المؤسسات الرسمية، والسافلة التي تمثلها الساكنة والمهنيين.

وبالموازاة مع تأهيل التعاونيات والجمعيات لتجاوز مختلف نقائصها، يمكن أن تشكل هذه المنظمات الأداة التنفيذية لحمل مختلف الأنشطة والمشاريع الموطنة المقررة على مستوى المصالح اللاممركزة كالمياه والغابات والفلاحة والسياحة والصناعة التقليدية... وبقدر ما لهذه العملية من تقوية قدرات هذه المنظمات، وتعزيز علاقات الثقة بينها وبين السكان من خلال تنشيط العلاقات الاجتماعية التآزرية القائمة، وتفعيل علاقات اجتماعية أخرى كامنة، يمكن أن تشكل هذه المنظمات أجهزة للالتقاء المتمفصل بين ما يشكل الموروث الثقافي في شكل معارف وخبرات وأنماط التنظيم والاستغلال، وبين القوانين التنظيمية والاستراتيجيات التنموية المقررة على المستوى الوطني والجهوي.

ولعل الغايات المتوخاة من هذه المسألة هي ضمان الاتساق بين العوامل المحلية والعوامل الخارجية، إذ أن وظيفة هذه المنظمات، في هذه الحالة، هي خلق بيئات مجالية ومؤسساتية ملموسة وواضحة، تسمح بتقليل من هامش الشك وتنمية الثقة، وهي شروط محفزة على الانخراط الجماعي في المشروع المحلي، وتسهيل نشر التعلم الجماعي للمهارات والمعارف والابتكار.

إن هذا الاقتراح لا يلغي البرامج والعمليات التنموية الاستراتيجية المقررة من طرف المصالح اللاممركز، وإنما هو خلق نوع من التمفصل بين المشاريع التي تتطلب مشاركة السكان والفاعلين المحليين، وبين المشاريع الإستراتيجية المهيكلة للمجالات الترابية التي تمكنها من القدرة على استيعاب العمليات التنموية القاعدية.

816- **POUZENC, M.; COQUART, D.; PILLEBOUE, J.; OLIVIER, V.; GUIBERT, M. (2007):** diversification des modèles de qualité territorialisée des produits agroalimentaires: risqué ou opportunité pour les terroirs?, Terroirs: caractérisation, développement territorial et gouvernance, Méditerranée N° 109. http://journals.openedition.org/mediterranee/111, consulté en date du 29 septembre 2019.

- **مكون نمط الإنتاج:** تشير منتوجات الرستاق، من خلال أسمائها وصفاتها المسجلة على ملفوفاتها وعلبها، إلى مميزاتها الحسية والصحية، وكلها تعكس جودة المنتوج تحت تأثير أساليب وطرق إنتاجه. وهنا يظهر أن الرابط بين جودة منتوجات الرستاق ونمط الإنتاج تكون واضحة ومضمونة، من خلال الامتثال للمعايير التقنية التي تضمن السلامة الصحية، إذ أن خصوصية منتوجات الرستاق تستمد توظيف المهارات والخبرات المحلية، وأشكال التنظيم والاستغلال الموروثة. وإن كان الالتزام بهذه المعايير ينعكس سلبا على الكمية، فإنه مفيد من الناحية النوعية، وحتى تطوير أساليب الإنتاج مسألة مرغوبة، ولكن لا ينبغي أن يتم على حساب القيمة الصحية والحسية للمنتوج.

ترتبط جودة منتوجات الرستاق، بطريقة تحويلها وتقديمها. ففي المجال المدروس، يلاحظ أن التحويل لا يخضع لشروط موحدة، مما يقوي من هامش التجاوزات، لأن التحويل أصبح في كثير من الأحيان عملية فردية يحكمها منطق السوق، على عكس ما ينبغي أن تكون عليه منتوجات الرستاق، من شروط الالتزام بالضوابط الأخلاقية للإنتاج. كما أن كمية مهمة من منتوجات الرستاق، تصبح منتوجات عادية، حينما تروج خاما خارج نطاقها الجغرافي، قبل التأشير عليها بعلامة الانتماء الجغرافي.

إن ما يترتب عن هذه التجاوزات هو تحد أكبر من التحكم في عملية الإنتاج على مستوى الرستاق، إذ أن الحفاظ على المنتوج داخل مجاله الترابي وتحويله والتأشير عليه قبل تسويقه، يعطيه قيمة سعر أكبر، ومن شأن ذلك أن يحفز المزارعين والحرفيين على الامتثال بمعايير منتوجات الرستاق.

إن التحكم في الإنتاج من حيث النوع، أي ضمان ارتباطه بالرستاق، وتحقيق عائدات مهمة للمنتجين الأصليين يقتضي إحالة منتوجات الرستاق على قطب الصناعة الغذائية، غير أن هذه العملية تقتضي الربط بين المنتجين الأصليين والقطب بواسطة التعاونيات، وذلك تفاديا

- **مكون السكان أو المنتج الأصلي:** يشكل الإنصاف والديمقراطية والعدالة أهم تحد يواجه الحفاظ على استمرار منتوجات الرستاق. فهذه الأخيرة، بحكم ارتكازها على الجودة بدل الكمية، تقتضي إنصافها في تجارة عادلة تضمن للمنتِج مستوى معيشي لائق يشجعه على الاستمرار في الإنتاج، ووفق أسلوب يضمن استدامة الموارد. ولكن على نقيض ذلك نلاحظ أن المنتِج هو المتضرر الأكبر من هذه العملية، إذ يتعرض للاستغلال من طرف الوسطاء، وهو ما يؤدي إلى فصل منتوجه عنه في عملية من الاغتراب الاقتصادي والاجتماعي، تساءل أشكال الديمقراطية الاقتصادية التي تدعو إلى اقتصاد مسؤول لمصلحة المجتمع ومحيطه بشكل يحفظ التوازن بين الاقتصاد والبيئة وتحسين المستوى الاجتماعي للسكان المحليين[817].

وفي هذا السياق، يلاحظ أيضا ضعف الأداء الإعلامي في التعريف بهذه المنتوجات وأهميتها، في الوقت الذي نلمس فيه تطور ثقافة المستهلك التي تميل إلى شراء هذه المنتجات تضامنا مع المنتجين بدافع وضعيتهم الاجتماعية، وتشجيعا لاستمرارهم في أسلوبهم الزراعي، لأنه يحافظ على البيئة ويشكل حلا لكثير من المشاكل الاجتماعية، خاصة في المجالات غير القادرة على الاندماج في الزراعة الرأسمالية. ويقتضى تعزيز هذا التضامن نهج سياسة تواصلية وإعلامية تتيح لهذه المنتوجات حيز زمنيا للتعريف بها والتحفيز على الإقبال على اقتنائها من منظور أهميتها الاجتماعية والبيئية.

817- **حسن الكتمور، ليلى مزور(2019):** من الاقتصاد التضامني إلى الاقتصاد المسؤول، أي تنمية مستدامة، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، والحكامة الترابية، الملتقى العلمي الثاني لمنتدى إقليم صفرو للتنمية والتضامن، مطبعة وراقة بلال، الطبعة الأولى، ص. 16.

2.6. خلق نقط تجميع منتوجات الرستاق وتوجيهها للقطب وسيلة للقضاء على الوسطاء

إن أهمية القرب التي يحققها الرستاق في مستويات الروابط الاجتماعية والامتثال لمبادئ التنمية المستدامة، لا يمكن أن تكتمل دون بنيات تحويلية تتيح استثمار عائداتها لتحسين الحياة الاجتماعية على المستوى المحلي. وبالرغم أن جهة بني ملال تحتضن إحدى أكبر الأقطاب الصناعة الغذائية، من بين ستة أقطاب بالمغرب (مكناس، بركان، سوس، الحوز، الغرب)، إلا أنه، وإن كان قد خصص، حيزا لمنتوجات الرستاق، فإن طريقة تجميع هذه المنتوجات يقتضي تجاوز إكراهات الوسطاء والربط بين المنتجين الأصليين والقطب، وذلك من خلال خلق نقط لتجميع هذه المنتوجات.

جدول رقم (69): خلق نقط تجميع منتوجات الرستاق

نوع المشروع	نقط تجميع منتوجات الرستاق
التوطين	نقطة تجميع واحدة داخل كل جماعة ترابية على أساس أن تكون مرتبطة بشبكة الطرق من مناطق الانتاج وإلى قطب الصناعة الغذائية ببني ملال
مبررات المشروع	- أهمية مساحات مزروعات منتوجات الرستاق - تعزيز عمليات تنسيق وتآزر جهود الفاعلين، لأنها تنطوي على الممارسات الموروثة - الامتثال لمبادئ الاستدامة من منظور التضامن والتعاون وأساليب استغلال وتنظيم المجال - قوة التنافسية في الأسواق وارتفاع أسعارها وانعكاس تثمينها على الحياة الاجتماعية للساكنة المحلية - تسويق منتوجات الرستاق خارج مجالها الترابي قبل تحويلها، يضر بالمنتجين الحقيقيين وبسمعة المنتوج وهويته الترابية
الأهداف	- تعزيز الهوية الفلاحية للمنطقة، خاصة المرتبطة بمنتوجات الرستاق - جعل تثمين منتوجات الرستاق موضوع التنظيم التعاوني وتنسيق بين الفاعلين - ضمان استدامة الموارد والأوساط البيئية - رفع تنافسية المجال من خلال بناء اقتصاده على منتوجات الرستاق - تحسين الوضعية الاجتماعية للساكنة من خلال تطوير الفلاحة التضامنية وخلق مناصب شغل إضافية
المحتوى	خلق نقط تجميع منتوجات الرستاق وتعليبها ومنحها علامات الجودة
الحاملون للمشروع	- النسيج التعاوني (مجموعة ذات النفع الاقتصادي زيوت دير بني ملال، مجموعة منتجي عسل الزكوم..) - الجمعيات المتخصصة في القطاع الفلاحي (جمعيات مربي المواشي، جمعيات مستعملي المياه للأغراض الزراعية)
الشركاء المحتملون	- الجماعات الترابية المعنية بالمشروع - مراكز الأشغال الفلاحية - المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي - المديرية الجهوية للفلاحة والمديرية الإقليمية للفلاحة - المديرية الجهوية والمديرية الإقليمية للمياه والغابات ومحاربة التصحر - وكالة التنمية الفلاحية - المبادرة الوطنية للتنمية البشرية
الإجراءات المرافقة	- تعزيز انتظام الفلاحين في تعاونيات وتقوية هيكلتها في اتحادات محلية ثم جهوية - مرافقة الفلاحين وتكوينهم في تقنيات الاستغلال بما يضمن التزامهم بالضوابط المطابقة لمعايير منتوجات الرستاق - توعية الفلاح وتأطيره لتوجيه الإنتاج نحو قطب الصناعة الغذائية عبر وساطة التعاونية بدل تسويقه بطريقة عشوائية تعرضه لاستغلال الوسطاء - دعم مخطط المغرب الأخضر لزراعات الرستاق لتوسيع رقعتها الجغرافية - البحث عن مسالك التسويق داخل وخارج البلاد
النتائج المنتظرة	- تطوير سلاسل إنتاج مزروعات الرستاق - تعزيز هوية "دير أطلس بني ملال الشمالي" كمجال حاضن لمنتوجات الرستاق - القضاء على أساليب الغش والتزوير الذي تتعرض له منتوجات الرستاق

	- الحفاظ على التراث الزراعي المحلي من خلال استدامة الموارد الزراعية وأساليب الإنتاج المرتبطة بها - القضاء على أساليب الوساطة التي تضر بمداخيل المنتجين - خلق فضاء للتعلم الجماعي من خلال تبادل المهارات والمعارف وطرق تعبئة المنتوج، ونشر تقنيات وثقافة جديدة في مجال استغلال - حل مشكلة التنسيق من خلال التكتل حول تثمين هذا المورد من قبل عدد مهم من الفاعلين - تحسين المستوى المعيشي للمنتجين وإعطاء دفعة للاقتصاد المحلي
مؤشرات التقييم	- عدد المستفدين من المشروع - كمية الإنتاج وجودته - درجة اندماجية المشروع في المحيط المحلي - عدد مناصب الشغل المحدثة - مؤشر ولوجية الأسواق المحلية والوطنية والدولية - مؤشر استدامة الموارد والتراث المحلي - تركيز الكفاءات والخدمات والوسائل ومستويات التآزر بين الفاعلين

المصدر: تركيب شخصي، 2019

إن الربط بين الرستاق وتحويل منتوجاته بقطب الصناعة الغذائية، وذلك عبر نقط التجميع، سيؤدي إلى تعزيز تأهيل التعاونيات والمجموعات المنتجة للرفع من الانتاج وفق شروط الجودة المضمونة، كما سيساهم في تنمية منتوجات الرستاق محليا، كما تصورتها استراتيجية تنمية المنتوجات المجالية [818].

وقد أكد البحث الميداني، بما لايدع مجالا للشك، أن المشكل الذي يعيق التنظيم التعاوني، يتعلق بضعف ولوج الأسواق. ذلك أن هناك دينامية اجتماعية واسعة لتأسيس تعاونيات حول تثمين المنتوجات المجالية، تقبل تفسيرا واحدا، وهو رد فعل الساكنة المحلية إزاء وضع ترابي يفرض البحث عن تنويع الأنشطة الاقتصادية لمواجهة البطالة ونقص مصادر الدخل. غير أن حجم هذه الاستعدادات التي تحيل في مضمونها إلى المجهودات الكامنة في هذه المجالات الترابية، ينقصها كيفية البلوغ إلى غايتها. وإذا كان تأسيس التعاونيات، وكفاح الأعضاء للرفع من الإنتاج ممكنين لأن ذلك تقتضيه ضرورة تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للأفراد، ولأنه يرتبط أكثر بالامكانيات والجهود الذاتية للمتعاونين، فإن التسويق يظل عملية صعبة، لأنها تتجاوز الحدود الترابية المعاشة والمدركة من طرف المتعاونين، وتنطوي على عملية معقدة تتجاوز قدرات المتعاونين، لأنها تحتاج إلى دراسة السوق وإلى خبرات إدارية وعلمية تمكن من معرفة اتجاهات تقلبات الأسواق ورغبات المستهلكين...

وقد تبين من خلال الاستمارات والمقابلات أن عدم قدرة تجاوز عقبة التسويق يترتب عنها نقص موارد التعاونية، ويشكل ذلك سببا رئيسيا لظهور الصراعات الداخلية بين الأعضاء، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى ثلاث مسارات؛ إما إلى توقف مرحلي لعملية الإنتاج إلى غاية تصريف المنتوج، لتدبير مصاريف المواد الأولية واليد العاملة وتكاليف التسويق، وإما إلى الاستسلام لسيطرة الوسطاء على أن يباع المنتوج بأسعار منخفضة، وإما أن تتوقف التعاونية نهائيا.

وإذا كان المشروع الترابي المقترح يرتكز على منتوجات الرستاق وتأطير تثمينها في إطار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، يستند على دور العوامل الترابية في تأمين التنسيق والتكتل والتآزر والتعاون والالتزام بالمعايير الأخلاقية ليكون المنتوج في

[818]- تقوم هذه الاستراتيجية على خمسة محاور ذات أولوية، وهي: الإنتاج والتحويل (تأهيل المجموعات المنتجة وإقامة شراكات تجميع عادلة)، اللوجستيك والتثمين (إنشاء منصات لوجيستكية تجارية)، والتسويق (إبرام وتفعيل الاتفاقيات مع المراكز التجارية)، والترويج (دعم المجهودات من أجل ترميز المنتجات الفلاحية)، والإستهلاك (حملات إشهارية).

غاية من الأصالة والجودة، فإن تسويق هذه المنتوجات يحتاج إلى عمليات إضافية تمتد إلى مستويات السياسة الوطنية إزاء هذا النمط من الإنتاج، أي إلى مستوى الاجراءات القانونية والمؤسساتية لضمان تسويق وترويج هذه المنتوجات في إطار تجارة عادلة ومنصفة.

لكن العمليات الاجرائية التي تقبل التنفيذ محليا، وفي وقت وجيز، يتعين أن تقوم على تنزيل المحاور الاستراتيجية لتنمية المنتوجات المجالية، وذلك لترميز المنتجات الفلاحية كرمان تاكَزيرت وجلبانة القصيبة، وإقامة المعارض الجهوية والاقليمية خاصة بهذه المنتوجات، والحرص على أن تبقى لمدة أطول، مع دعمها بالحملات الإشهارية وإعفاء التعاونيات من أي مصاريف لكراء محلات العرض. كما يتطلب ذلك أيضا إقامة سوق جهوي خاص بمنتوجات الرستاق، هذا إضافة إلى إبرام وتفعيل الاتفاقيات مع المراكز التجارية لترويج هذه المنتجات.

3.6. السياحة القروية مكمل للقطاع الفلاحي من منظور خصوصية المنطقة

تؤكد مجموعة من المعطيات المستقاة من الميدان أن السياحة القروية تشكل قطاعا استراتيجيا في هذه المنطقة ومكملا للقطاع الفلاحي؛ فهن جهة، يلاحظ أهمية المؤهلات السياحية الغنية والمتنوعة (مشاهد ومواقع جيولوجية وجيومورفولوجية ذات قيم استثنائية، المعمار القروي، الصناعة التقليدية، منتوجات الرستاق، الثقافة المحلية، المواسم والمهرجانات..). ومن جهة ثانية، هشاشة الاقتصاد المحلي المبني على الفلاحة المعاشية يدعو إلى إيجاد مصادر أخرى لتنويع الأنشطة ومصادر الدخل. ومن جهة ثالثة، اتجاه الموارد الطبيعية نحو التدهور نتيجة استغلالها المكثف أمام غياب بدائل اقتصادية ممكنة. أمام هذه العناصر الثلاثة يتحتم التوجه نحو الاستثمار في القطاع السياحي من منظور تنويع المداخل التنموية، وتثمين للموارد المحلية التي يظل أغلبها في حالة كمون.

جدول رقم (70): مكونات مشروع السياحة القروية بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي

نوع المشروع	السياحة الايكولوجية
التوطين	الجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي
مبررات المشروع	- الموقع الجغرافي للمنطقة بين فاس ومراكش، ومنطقة عبور نحو جزء من "جيوبارك مكون" المصنف من طرف اليونسكو، والمتميز بمواقع شهيرة مثل شلال أزود، بحيرة بين الويدان، وادي آيت بوكماز، كتدرائية مستفران، نقوش تيزي ن- ترغيست، آثار الديناصورات..؛ - منتوجات الرستاق قابلة أن تشكل إحدى مكونات العرض السياحي، نظرا للإقبال المتزايد عليها من طرف السياح؛ - المعمار القروي، أنماط عيش قروية: الطهي، الأنشطة، تقاليد...
الأهداف	- تنويع الانشطة الاقتصادية لخلق مصادر مدرة للدخل - تخفيف الضغط على الموارد الغابوية والأراضي ذات إنحدارات شديدة من الاستغلال الزراعي - ترويج المنتوجات المجالية المحلية - تسويق هوية المنطقة
المحتوى	- تعزيز تشييد مآوي سياحية قروية ودعم الموجودة منها. - خلق مسارات موضوعاتية (المواقع الجيولوجية والجيومورفولوجية والمشاهد، الاستغوار، القنص، المهارات وأساليب الإنتاج التقليدية، منتوجات الرستاق، مسار الرعي،.. - وضع علامات تشوير وإنتاج مطويات ودلائل وخرائط للمنطقة، - تنظيم المواسم على مدد أطول.

الشركاء المحتملون	- المندوبية الجهوية للسياحة ببني ملال. - مندوبية الصناعة التقليدية ببني ملال. - المندوبية الجهوية للمياه والغابات ومحاربة التصحر، بني ملال. - الجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي. - جمعيات وتعاونيات المهنيين (فنادق، مآوي، مطاعم، نقل، جمعية حماية التراث الجيولوجي المغربي،). - القطاع الخاص، - Geoparc M'Goun. - منظمات عير حكومية مثل: ONG Tetraktys.
الإجراءات المرافقة	- تهيئة البنية التحتية خاصة بالجزء الجبلي. - تكوين مرشدين سياحيين مع تعزيز هذا التكوين بالتاريخ المحلي للمنطقة.
مؤشرات التقييم	- عدد فرص الشغل المحدثة. - مستوى خلق الرواج خاصة في المنتوجات المجالية. - اندماج الساكنة المحلية في هذا النشاط واعتباره مدر للدخل. - عدد السياح الوافدين.

المصدر: تركيب شخصي، 2019

إن خلق الشروط الضرورية للنهوض بالقطاع يأتي من كفاءة الاستراتيجية المحلية، ومن تفعيل عناصرها ميدانيا. ولذلك نقترح أن يتم إدماج السياحة في النسيج الاقتصادي المحلي، من خلال محورة مجموعة من الأنشطة المحلية حولها (توجيه الصناعة التقليدية نحو إنتاج تحف فنية موجهة للسياحة، توجيه الفلاحة نحو إنتاج منتوجات الرستاق، تهيئة المواقع الجيولوجية والجيومورفولوجية، تطوير تنظيم المواسم والمهرجانات وتوفير شروط استمراريتها..) في إطار ما يسمى بخلق "سلة المنافع والخدمات"، وتعزيز البنيات السياحية (فنادق، مآوي سياحية، تعزيز نشر عادات الاستقبال السياحي لدى الأسر القروية..)، وفك العزلة عن المناطق الجبلية، وتعبئة المدارات السياحية التي تدمج كل المقومات والمنتجات السياحية (ثقافة محلية، معمار قروي، مشاهد ومواقع وثروات بيئية، أشكال التنظيم والإنتاج المحلية الفريدة..)، وفوق كل هذا، ينبغي ضمان انخراط الفاعلين المحليين والخارجيين والساكنة في مشروع سياحي يضمن تكامل والتقائية مشاريعها مع باقي مشاريع القطاعات الأخرى.

خاتمة الفصل الخامس

يتأسس المشروع الترابي على قاعدة الخصوصيات المحلية للتراب المعني بالمشروع، ولكن في تفاعل دائم ومستمر مع متغيرات وسياقات البيئة الخارجية لتراب المشروع. وتبعا لذلك، يظل المشروع الترابي قابلا للمراجعة والتعديل، لكن الثابت في المشروع الترابي هو غايته، والمتمثلة في بلوغ تنمية مندمجة ومستدامة لتراب المشروع، بينما يمكن إدخال تعديلات وتغييرات التي تقرها عمليات التقييم المُوَاكِبَة له، إما تبعا لتغيرات السياق الخارجي التي تتطلب إدماج معطيات، ومنهجيات، وأدوات جديدة في مسار المشروع، وإما نتيجة ظهور حاجيات ومشاكل داخلية تتطلب إعادة النظر في ترتيب عمليات المشروع بما يتلاءم مع تطور الآليات الناظمة للنسق المحلي.

إن بلوغ غاية التنمية المندمجة والمستدامة لتراب المشروع هي، في واقع الأمر، نتيجة بناء هذا التراب، والثابت في هذا البناء، والذي لا ينبغي التراجع عنه أو إلغائه، مهما تغيرت المقاربات التنموية، يتأسس على ما يلي:

- تعبئة وتثمين مختلف الموارد المحلية؛ فإذا كانت التعبئة الشاملة للموارد المحلية تضمن تنويع فرص تكامل البناء التنموي لتراب المشروع (المنتوجات المجالية، الصناعة التقليدية، السياحة الايكولوجية، التراث اللامادي..)، فإن تثمين الموارد الترابية ذات الخصوصية (منتوجات الرستاق أساسا، المواقع والمشاهد، التراث القروي..) تتيح إمكانيات إكسابه قدرة تنافسية وتسويق سمعته، بما يضمن للتراب جاذبية الاستثمارات وولوج جيد لمنتوجاته نحو الأسواق. ولعل المشروع الترابي المقترح والمهيكل حول تثمين منتوجات الرستاق المحلية يصب في هذا الاتجاه، ولكنه يسعى أيضا إلى حشد الرأسمال التراثي والعلائقي المنطوي عليه لتعزيز حكامة الفاعلين المحليين.

- خلق دينامية تفاعلية بين الفاعلين على قاعدة القرب الترابي؛ وبما أن تثمين الموارد الترابية يعد شكلا من أشكال التنسيق بين الفاعلين، فإن اقتراح المشروع الترابي حول تثمين منتوجات الرستاق، وبقيادة التعاونيات والجمعيات المحلية يوفر شروط القرب الترابي (الراسمال العلائقي، التراث المادي وغير المادي، القرب الجغرافي، التنظيم والماسسة..) الضامن للانخراط الجماعي لمختلف الفاعلين في هذا المشروع، ومن شأن هذا الانخراط أن يعمق تقاليد التفكير والتشاور الجماعي والعمل المشترك، والاشتغال وفق الأنماط التعاقدية أيضا قصد تأمين الاندماج والالتقائية، والفعالية للسياسات القطاعية، كما أن التركيز على فاعل القرب (التعاونيات والجمعيات والجماعات الترابية) هو تعزيز ميداني وفعلي لسياسة اللامركزية والمشاركة الجماعية في بلورة السياسات العمومية المحلية، بما يؤدي إلى ترسيخ الديمقراطية التشاركية.

- استراتيجية المشروع الترابي تنطوي على مفهوم الاستدامة والرؤية المستقبلية المشتركة بين الفاعلين. ويقصد هنا بالاستدامة ما يترتب عن المشروع الترابي من استنهاض، وتفعيل للموروث الثقافي المحلي، وإخضاعه للممارسات اليومية، وذلك ما يضمن حفظه، واستمراره، وتطويره وفق تطبيقات الحاضر، كما أن تثمين الموارد، وأعني هنا منتوجات الرستاق والرأسمال العلائقي والتراثي المرتبط به، يضمن إحيائها، وإبرازها أكثر، وتطويرها، ويتيح ذلك أيضا استدامة البنيات والممارسات المرتبطة بها. ويشكل العودة إلى أساليب استغلال الموارد وتنظيم الرستاق وسيلة أثبتت نجاعتها في استدامة الموارد الطبيعية.

ومن شأن الاشتغال بمنطق الاستراتيجية وإشباعها بالتراث والقرب أن يضمن المشاركة الجماعية للسكان، وأن يعزز بنيات الحوار، والتواصل، وعقلية التفكير الجماعي في المستقبل. إذ من الأكيد أن التراث يشكل أداة فعالة لإثارة

العواطف وحشد السكان للمشاركة في المشروع الترابي.

فالمشروع الترابي المقترح إذن هو وسيلة وغاية؛ هو وسيلة لاستنهاض وحشد مكونات القرب الترابي كعوامل محددة للتنسيق، وغاية يتوخى من التنسيق بين الفاعلين خلق نوعا من التوازن للمنظومات والأنساق المحلية في علاقتها بالنسق العام.

خاتمة عامة

تمحور السؤال الرئيسي لهذه الأطروحة حول مستويات التنمية بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي في ظل تطبيق مقاربات تنموية تستند أساسا على الأبعاد الترابية. وإذ تعتبر المقاربة الترابية أن البناء الترابي يأتي من حكامة الفاعلين وتثمين الموارد الترابية، فإن المبادئ المحددة للتنمية، وفق هذه المقاربة، تفرض أن تكون بالضرورة قائمة على التعبئة الشاملة للموارد الترابية، وتثمين تلك التي تضفي منها على المجال خصوصية التفرد، وتعطيه قدرة الجذب والتنافسية في الأسواق، ولكن وفق رؤية استراتيجية تندرج في الديمومة. كما تفرض أيضا الانخراط الجماعي للفاعلين، عبر رؤية مشتركة ينتج عنها تمفصل والتقائية التدخلات بما يجعلها تحقق الانسجام والترشيد والفعالية. ومن شأن مناقشة وتحليل هذا السؤال أن يتأطر بالمقاربة الترابية، لأن الإطار المنهجي لهذه المقاربة يتيح لنا إمكانية رصد ومقارنة ثم تقييم مدى استجابة أشكال الفعل التنموي ونتائجه بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي لمختلف أركان ومبادئ التنمية الترابية.

1. ما قيمة المؤهلات والموارد أمام ضعف مستويات التنمية؟

ارتكز تفسير ضعف مؤشرات التنمية المحلية على تحليل مكون المؤهلات والإمكانيات المادية وغير المادية التي تحتضنها الجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي، باعتبارها القاعدة المادية للتنمية. وإذ تأكد من خلال التشخيص الترابي غنى وتنوع وأصالة المؤهلات الطبيعية والثقافية للمنطقة بما يمكنها من احتلال مراكز الريادة في التنمية، فإن مستويات تحليل وتفسير متناقضة هذه المسألة امتد إلى إدماج مختلف العمليات التفاعلية للفاعلين في طرق تنظيم وتدبير مختلف الموارد العامة، وما إذا كانت هناك عمليات إبداع محلية لاكتشاف موارد كامنة وذات الخصوصية وتحويلها إلى عوامل للتنمية.

وقد استندت فرضية البحث، في تحليل هذا المحور، على أن طبيعة تثمين الموارد الترابية يعكس تنسيق الفاعلين المحليين، أي أن بناء المجالات الترابية المدروسة يمر عبر تفاعل التثمين والتنسيق في خلق شروط التنمية المحلية.

وقد تأكد أن الموارد والثروات الطبيعية في تراجع وتدهور مستمرين، وبقدر ما يبرز هذا التوجه عطل غاية التنمية المستدامة أمام دينامية تردي الغطاء الغابوي وتعرية التربة وتوحل السدود (سد أحمد الحنصالي) وتراجع صبيب المنابع المائية..، يكشف أيضا أن مؤشرات التنمية الاجتماعية لم تتحسن من وراء هذا الاستغلال المكثف، وتحيل هذه الوضعية المتناقضة إلى الخلل والعشوائية التي باتت تهيكل التخطيط في تدبير هذه الموارد.

والواقع أن المخططات المحلية لتدبير هذه الموارد تنطوي على تباين المصالح واختلاف تصورات وممارسات الفاعلين إزاء هذه الموارد. ففي الوقت الذي تلتزم فيه الإدارة المحلية بتطبيق القانون، المُنْتَج في المركز وفق ما يتلاءم مع التوجهات الوطنية والمواثيق الدولية، تنجلي معطيات محلية على درجة كبيرة من الاختلاف، تحول دون إمكانية التنسيق حول تنفيذها. إذ كيف يمكن، والحالة هذه، للتشريع الغابوي المشبع بالزجر والعقوبات أن يحقق غايته أمام واقع ساكنة محلية تعتمد في موارد عيشها الحيوية على الغابة، وفي غياب لأنشطة بديلة؟ وكيف يمكن لساكنة محلية أن تقتنع بمبادئ التنمية المستدامة، في شقها البيئي، وهي في حاجة إلى توسيع رقعتها الزراعية، كجواب واحد، متاح وقريب المنال، لضمان عيشها؟ وما السبل إلى إيقاف تيارات الهجرة من الجبال نحو مدن الدير، علما أن هذه الهجرة منتجة بالأساس بدافع العزلة ونذرة فرص الشغل، وتؤدي في مناطق الاستقبال إلى انتشار السكن العشوائي واستهلاك الأراضي الزراعية؟

وكيف يمكن أن نقنع الفلاح بالحفاظ على التخصص الزراعي المنتج لمنتوجات الرستاق أمام إغراءات غلاء عقار البناء؟ هل يمكن أن نوقف استنزاف الفرشة المائية الباطنية، رغم أن مخطط المغرب الأخضر يشجع الفلاح في هذا الاتجاه، مع أن المنطقة يمكن أن تتخصص في المغروسات الأقل استهلاكا للماء كالخروب والزيتون؟.

إن المخططات المحلية التي وضعت لتحقيق غاية تنمية الموارد تفتقر للكفاءة والفعالية، لأن التخطيط في هذه الحالة لا يستحضر العناصر التالية:

- **الو اقع الاجتماعي المحلي:** أي من شأن المخططات التي تهدف إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية أن تأخذ بعين الاعتبار المستويات الاجتماعية للساكنة، ومن شأن إسهامها في الحفاظ على هذه الموارد أن تشكل مصدر عيشها، ولكن بتدبيرها نفسها. ويشكل غياب بدائل اقتصادية وموارد عيش دوافع تحتم على الساكنة ممارسة الضغط على الموارد. إذ أن تغييب الواقع الاجتماعي للساكنة المحلية من التخطيط ومن القوانين يؤدي إلى نتيجة توليد التنافر والصراع بين السكان والمؤسسات، ولكن أيضا بين السكان ومجالاتهم ومواردهم، حينما يتمثلون الموارد وكأنها ملك هذه المؤسسات.
- **الإرث التاريخي المحلي:** أي الحفاظ على مبدأ الاستمرارية في مشاركة الساكنة المحلية في تدبير مجالاتها وموارها وفق الموروث التاريخي، ومن شأن تحديث مأسسة تدبيرها (قوانين ومؤسسات جديدة) أن لا يلغي التراكمات التاريخية في تنظيم هذه المجالات وتدبير مواردها، أمام مؤثرات خارجية التي تفرض نفسها (التوجهات الوطنية المبنية على المواثيق الدولية)، ولا تدع وقتا كافيا للمجتمعات المحلية لامتلاك المعرفة والتكنولوجيا الكافية لمسايرتها. فلا يمكن أن تتحقق استدامة الموارد الطبيعية خارج منطق مشاركة الساكنة، وإدراك العلاقات العاطفية بينها وبين مجالاتها.
- **خلق أنشطة اقتصادية بديلة وداعمة:** وفي هذا الصدد يشكل التراث المحلي مدخلا أساسيا لهذه الغاية نظرا لدوره المزدوج، فهو خزان مرجعي لتعبئة وتنسيق الفعل الجماعي، وتنظيمه حول تدبير المجالات والموارد المحلية، بما يؤدي إلى التفاعل والإبداع، ومن جهة أخرى، يشكل التراث موضوعا للاستثمار الاقتصادي في قطاعات مختلفة كالفلاحة والسياحة والصناعة التقليدية التي قد تشكل بدائل للتخفيف عن الضغط الممارس على الموارد.

وفي هذا السياق، تظهر أهمية منتوجات الرستاق كدعامة استراتيجية لتحقيق التنمية بالمنطقة، إذ يفترض من التلازم بين وفرة قاعدة إنتاجها، وتزايد وثيرة الحركة التعاونية، في إثمار اقتصاد اجتماعي وتضامني قائم على تثمين هذه الموارد، في هذا المجال الجغرافي ذي خصوصيات مجال هش.

لكن، وبالرغم من المبادرات المتنامية في اتجاه تثمين هذه المنتوجات، كانخراط الساكنة المحلية في المنظمات التعاونية، وحصول بعض المنتوجات على علامات البيان الجغرافي المحمي("زيوت دير بني ملال" و"عسل الزكوم")، إضافة إلى الارتفاع الملاحظ في حجم إنتاج بعض منتوجات الرستاق كالزيتون والخروب وعسل الزكوم، إلا أن هذه الدينامية لازالت ضعيفة النتائج على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وإذ تأكد أن التنسيق بين الفاعلين يشكل عاملا محددا في بطء دينامية تنمية منتوجات الرستاق، والقيام بوظائفها في التنمية، فإن صياغة استراتيجية محلية واضحة حول تثمين منتوجات الرستاق، وهيكلتها في مشروع ترابي تقوده منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، يشكل مخرجا حقيقيا لأزمة التنمية بالمنطقة.

وقد تأسس هذا المقترح على ثلاث مبررات، وهي: وفرة القاعدة المادية لإنتاج منتوجات الرستاق في إطار تنظيمات تعاونية، وتزايد الطلب عليها في الأسواق، وضعف مقومات انخراط المجال في نسق الزراعة التسويقية ذات حجم إنتاجي

كبير. ويتوخى منها تحقيق ثلاث غايات، وهي: تنمية وتعزيز الثقة بين الفاعلين من منطلق انطوائها على عناصر القرب الترابي، ورفع جاذبية وتنافسية المجالات الترابية من خلال إنتاج وتسويق سمعتها، وحماية الموارد الترابية سواء الطبيعية أو العلائقية والهوياتية المهيكلة لتنظيم وتدبير الرستاق.

2. هل يشكل التنسيق الحلقة الأضعف في مقاربة إشكالية التنمية الترابية؟

تتلاقى المقاربات الفكرية التي تناولت مفهوم التراب حول محورية التنسيق بين الفاعلين في بنائه، وهو ما يتأكد من الاتجاه نحو التوافق حول اعتبار التراب كمنظومة من العلاقات التي بواسطة تفاعلاتها تؤدي إلى البناء الترابي، أي أن التراب هو بناء سوسيو-اقتصادي ناتج عن تنسيق التدخلات بين مختلف الفاعلين في المجال.

غير أن معطى التنسيق بين الفاعلين كأساس للبناء الترابي، وإن كان قد أصبح "بديهيا" نتيجة حجم وقوة التبريرات العلمية والابستيمولوجية والتجريبية، فإن ما يشكل تمايزا في بناء المجالات الترابية وتنميتها هو عدم تماثل علاقات التنسيق بين الفاعلين من حيث المحددات التي تتحكم في تشكيلها وتحريكها.

يعكس التنسيق بين الفاعلين الوعي بوجود إشكالية مشتركة توحد تطلعاتهم لإيجاد حلول لها. غير أن كثير من الإشكاليات المشتركة بين الفاعلين لا يتم حلها، مما يفسر أن ما يحدد التنسيق هو وجود عوامل وآليات مشتركة تدعم الثقة بين الفاعلين للالتفاف حول حلها. فالتنسيق عمليات تفاعلية جد معقدة تعكس تداخل عوامل داخلية محلية منتجة على مستوى التراب، وعوامل خارجية مفروضة من الخارج.

وإذا كانت العوامل والآليات الداخلية للتراب تستند على تقاسم نظام قيم مشتركة كمجموعة من القيم والقواعد والمعايير التي تعزز الثقة بين الفاعلين، وتحفزهم على توحيد جهودهم والانخراط الجماعي في مشروع تنموي مشترك، فإن العوامل الخارجية، بما تمثلها من تنافسية اقتصاد السوق، وإكراهات تحولات النظام العالمي، والقرارت السياسية المتخذة مركزيا على المستوى الوطني، تشكل بدورها محددات للتنسيق، ولكن بدوافع المنافسة والتكيف.

تشكل الثقة العنصر الحاسم في عملية التنسيق بين الفاعلين، لذلك فهي تفسر بعلاقات القرب. فعلاقات التنسيق المبنية على القرب الجغرافي هي محصلة لدينامية العلاقات الموطنة التي تطورت على أساس تاريخي، إذ يشكل المشترك التاريخي والقرب الجغرافي عوامل مصدر ثقة والعلاقات الوطيدة التي ينتج عنها التعاون وتبادل المعارف والخبرات والخدمات المجانية.. التي تنتج ما يطلق عليه بالوفورات الخارجية الايجابية، وكل هذه العوامل تؤدي إلى تيسير عملية التعلم الجماعي، وبالتالي تشجيع على الإبداع والتكيف مع المحيط الخارجي، على قاعدة بناء مجال ترابي تنافسي.

أحيانا، يشكل القرب الجغرافي القائم على التلقائية والعفوية المنبثقة من نظام قيم مشترك، عائقا للتنسيق بين الفاعلين، وهو ما يبرر أهمية القرب التنظيمي القائم على العقلانية. والواقع أن التقاطع بين القرب الجغرافي والقرب التنظيمي هو أساس تطور منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، لما لهذه المؤسسات الوسيطية من أدوار في تعزيز علاقات التنسيق على أساس الجمع بين الانتماء والتشابه بين الفاعلين. ومن هنا تأتي أهمية التنظيم المؤسساتي كعملية تعزيز وتأهيل الحكامة المحلية. والحكامة في هذا السياق هي حشد كل العوامل الممكنة وتنظيمها لخلق شبكة من العلاقات التآزرية والتعاونية بين الفاعلين، تتيح لهم إمكانيات تدفق المعلومات والمعارف والخبرات، بما يجعل تمثلاتهم وتصوراتهم موحدة، وبالتالي اتخاذ قرارات وتفعيلها، على أساس حل إشكاليات مشتركة.

على خلفية هذا البناء النظري لفهم عمليات التنسيق بين الفاعلين والعوامل المتحكمة في ديناميتها، والانعكاسات

المترتبة عن كل بنية تنسيق على البناء الترابي، وبالتالي على المشاريع التنموية المحلية، وضعنا فرضية حول تنسيق الفاعلين لتفسير تدني مؤشرات التنمية بالجماعات الترابية المدروسة، أي البحث في اختلال التوازن بين العوامل التي تدعم التنسيق بين الفاعلين، وتلك التي تعيق إمكانية حدوثه وتفسيره إلى بناء ترابي قادر على إعطاء دينامية للتنمية.

وقد وجدنا في المقاربة الترابية حلا مناسبا ومرحليا في تفسير كثير من المشكلات التي أعاقت تحقيق الهدف الأساسي المتمثل في تحقيق تنمية محلية مندمجة. إذ أن تحليل التنظيم المجالي وتفسيره، لا يستند فقط على المؤهلات الطبيعية وعدد الفاعلين وصلاحياتهم الرسمية، وطبيعة الاقتصاد العام ومختلف القوانين والمؤسسات الرسمية، ولكن يستند وبالأساس، على تمايز المقاييس الترابية (المحلي بكل مكوناته وتفاعلاته الداخلية، والخارجي بمختلف تبادلاته مع المحلي)، والمقاييس الزمنية (الماضي والحاضر والمستقبل)، حيث يؤدي اختلاف هذه المستويات إلى تباين ديناميات التنظيم المجالي.

ولا شك أن السياق التاريخي المحيط بالظرفية الحالية، والمتسم سياسيا بتراجع التنظيم الهرمي الممركز لفائدة اللامركزية، وتطور حركة إعادة استتراب الفعل العمومي بواسطة إيجاد مقاييس جديدة للسياسات العمومية عبر إعادة تحديد المجالات الترابية، وتحول من منطق حكامة التراب إلى حكامة الفاعلين. وعلى المستوى الاقتصادي بهيمنة اقتصاد السوق، الذي يفرض المنافسة والبحث عن وسائل وأدوات للتكيف والاندماج. كلها عوامل فرضت علينا أن نركز على الفاعل المحلي أو فاعل القرب بما تمثله الجماعات الترابية، بأدوارها الدستورية والتنظيمية الجديدة، وعلى منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لكونها تجمع بين مكونات القرب الجغرافي والتنظيمي والمؤسساتي، على مستوى إنتاج التنسيق، وتحويله إلى مشاريع ترابية ذات وقع مباشر على بناء مجالاتها الترابية.

وبتقييمنا للأطر القانونية والتوجيهية وأجهزة الحكامة المؤسساتية التي تحدد كيفية التنسيق وتنظيمه، تظهر أهمية إدماج البعد الترابي في التنمية، لكن المشكلة الأساسية تكمن في كيفية تمثل الفاعل المحلي لهذا البعد وطرق تحويله إلى مخططات وممارسات في انسجام بين التصور العام والخصوصيات المحلية، بما يضمن الالتقائية بين الرؤية التنظيرية المجسدة في القوانين والاستراتيجيات الوطنية إلى مخططات محلية مدمجة للقرب الترابي.

وفي هذا المستوى، يتبين أن مستوى الالتقائية لم يتحقق بعد، في ظل استمرار تدبير التراب بوثيرتين:

- وتيرة التخطيط المتجهة نحو الالتزام بالتصورات النظرية للمقاربة الترابية، وتشتغل بمنطق المؤسسات وتطبيق القانون، لكنها عاجزة عن تكييف نفسها مع المحلي.
- وتيرة التراب المحلي التي تعكس ديناميته منطق الترابية العفوية، لكنها غير متمكنة من الأدوات والمنهجيات الحديثة لتحويل موارد التراب المحلي وحاجياته إلى مخططات وممارسات عقلانية متكيفة مع السياقات العامة.

وهكذا، يبدوا التنسيق بين الفاعلين في حالة الجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي أنه يتخذ طابعا أكثر تعقيدا، لأنه يعكس حقلا لتجاذب المرجعيات المتعددة (نظام القيم الموروثة، المرجعيات السياسية، المرجعيات الإدارية)، وتضارب المصالح بين تيارات تقليدية تعارض الإصلاح السياسي وترفض منطق التخطيط، وبين فئة تتبنى الحداثة وتؤمن بالتخطيط كوسيلة للتحكم في المستقبل، وفئة أخرى، وهي الغالبة من حيث العدد، تتحاشى المشاركة بتاتا، لأنها لم تستوعب جيدا المرجعيات التخطيطية الحديثة التي تفرض نفسها عليها، دون أن تحقق نتائج إيجابية ميدانيا، ومن ثمة فقدان ثقتها (محدد التنسيق) إزاء المشاركة فيها.

وحينما نعود إلى العوامل التاريخية، المتمثلة في الانتماء السلالي والترابي، والتي افترضنا على أنها يمكن أن تشكل عوامل تنمية الثقة، وبالتالي تحفيز التنسيق بين الفاعلين حول حل الإشكاليات المحلية، نجد أنها تشتغل بقوة في تحديد التنسيق بين الفاعلين، ويظهر ذلك من خلال تسمية الجمعيات والتعاونيات ودوافع تأسيسها، وتدخلاتها التطوعية بناء على مبادئها المستمدة أساسا من التراب المحلي، وكذا العوامل المحددة للاختيارات السياسية، على أسس قرابية وقبلية، وليست على المرجعيات والبرامج السياسية. وتوجيه المشاريع داخل الجماعات الترابية على اعتبارات انتخابية،.. وفي هذا المستوى يتحول التنسيق إلى حلبة صراع لمكونات المركب التاريخي بين عناصر تجد نفسها ملائمة للاندماج ضمن الأدوات والآليات القانونية والمؤسساتية المعاصرة (التضامن والتآزر، تثمين التراث، الرستاق ومنتوجاته..)، وعناصر أخرى تقاوم الزوال، وتحاول فرض نفسها ضمن معادلة الصراع، رغم أنها تتعارض ومقومات الحداثة. أي أن المركب التاريخي يتشكل هنا من مكونات على درجة كبيرة من التناقض، حينما تمتد للاشتغال في المؤسسات والأنساق الحديثة، فإذا كان التضامن والتعاون وبعض أشكال تنظيم المجال (أكَدال، تدبير الموارد المائية) وتقسيم الجماعات الترابية على أساس سلالي يحفز الانخراط والتنظيم الجماعيين، فإن الاحتكام للقرابة والانتساب والانتقائية الاجتماعية والمجالية في الاختيارات السياسية والتدبيرية للتنمية وتهيئة التراب يتعارض مع منطق الديمقراطية والتحديث.

وإذا كان التنسيق يتخذ أشكال تعاون أو تنافس بين الفاعلين، ويفترض شرط القرب الترابي كحافز للحصول على منفعة أو التكيف مع المؤثرات الخارجية، فإن تفعيل التنسيق يتوقف على قدرة عوامل القرب الترابي على خلق جو من الثقة بين الفاعلين، أي أن عوامل القرب الترابي، على أهميتها وتنوعها، يكمن دورها في تفعيل آليات التنسيق، وفي نفس الوقت لا يمكن أن تكون ذات جدوى في حشد الفاعلين حول إشكالية مشتركة إلا إذ استطاعت ضمان الثقة بين الفاعلين.

فإذا كانت إشكالية التنمية الترابية تتعلق أولا وقبل كل شيء بالمجال الجغرافي، الذي يتعين أن يكون ذا حجم صغير، فإن الغاية من هذه الضرورة يفرضها تحديد مستوى معين من التجانس الذي يعبر عنه النظام المحلي للفاعلين، ولأشكال استعمالات الأرض، ولضرورة التحكم في معرفة إمكانيات وحاجيات التراب وضمان حسن تدبيرها. لكن تبقى قاعدة الانطلاق من المحلي للاندماج في الكلي (تبعا للمستويات الترابية) أساسية وضرورية في المقاربة الترابية للتنمية. ولكن من خلال نتائج البحث الميداني يتبين أن تفسير كل هذه المعطيات إلى مخططات تشتغل بشكل مختلف حينما نتأمل جيدا في كيفية تفسير هذه المعطيات لصالح التنمية نرصد العديد من التناقضات تؤكد عدم الامتثال للاشتراطات التي تفرضها المقاربة الترابية للتنمية.

وإذا أردنا تفسير هذه الظاهرة على أنها تشكل انعكاسا محليا لتقلبات مفهوم التنمية على المستوى التنظيري الكوني، أو كأسلوب للتجاوب الآلي مع التغيرات السريعة التي يعرفها المحيط، فإن تغيير الاستراتيجيات التنموية محليا، دون الالتزام بالاشتراطات المحلية كأساس للاندماج في الكوني، يؤدي إلى تبديد التراكمات على المستوى المحلي،التي من شانها أن تحدث إقلاعا تنمويا والخروج من الحلقة المفرغة، إذ خلافا لجدلية المحلي والعالمي التي تفرض أن يشكل المحلي دعامة للاندماج في الجهوي والعالمي، يتم نسف المخططات التنموية السابقة دون أن تكتمل، لتعوض بمخططات أخرى مختلفة في مضامينها تماما، فقط لأن هناك معطيات خارجية أخرى يتعين التكيف معها.

وفي هذا السياق، يمكن أن نفسر لماذا أن "النماذج التنموية" تستنفذ قدراتها دون تحقيق غاياتها، لأنها تمارس نوعا

من التعسف على المحلي وتحاول أن تخضعه في كل مرة للتقلبات السريعة للخارج، دون أن يكون الثابت في التنمية محليا والمتغير كونيا.

ويلاحظ أنه حينما يفرض الانتقال من مخطط إلى آخر تبعا لاستنفاذ مهامه التنموية، أو لاستبداله بمخطط آخر تحت ظروف تغير المعطيات العامة، يتبين كيف أن المخطط الموالي لا يعير الاهتمام لنتائج المخطط الذي سبقه، سواء على مستوى تقييم نتائجه وتقويم عملياته، ولا على مستوى مواصلة برامج وعملياته التنموية، مما يعني أنه ليس هناك مشروع تنموي محلي مؤسس على الخصوصيات المحلية. وبإلغاء المقاربة اللاحقة لسابقتها دون تقييم موضوعي للنتائج ومعرفة آثارها، تنتفي الاستمرارية والتراكم الكمي والنوعي الذي يمكن أن يتيح الانتقال إلى مستويات أعلى من التنمية.

وإذا كانت العوامل الخارجية، المتسمة بالتقلب السريع، تجعل من التخطيط وكأنه مفروض بقوة من الخارج، مما يؤدي إلى قطائع في سيرورة التنمية، فإنه مع ذلك، لم يتم استيعاب إلى حدود الآن، كيف ينبغي أن يؤخذ المحلي كوسيلة للاندماج في العالمي، بإعتباره إفرازا لتطور الحركة الاجتماعية المحلية على أساس القرب الترابي.

استند التخطيط التنموي المحلي للجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي نظريا على مبادئ المقاربة الترابية، وهو ما يستشف من إشارة التقارير التركيبية للمخططات الجماعية للتنمية وبرامج العمل الجماعية في مطلعها إلى الأطر المرجعية القانونية والتوجيهية والقواعد المنهجية المهيكلة لعمليات التخطيط، والمرتكزة في مضمونها على الانخراط الجماعي لكافة الفاعلين (المقاربة التشاركية) والاندماج والالتقائية والتكامل (مقاربة أفقية) والتعبئة الشاملة للموارد المحلية (الخصوصيات والتفرد) والاستشراف الترابي (الاستدامة). إلا أنه، ومن خلال دراسة وتحليل كيفيات إنتاج هذه المخططات وتنزيلها وتقييمها، تبين أن تحويلها من التصور النظري المبني على المقاربة الترابية إلى تطبيق واقعي ملموس أعاقته عدة صعوبات حالت دون بلوغ مستوى التنمية الترابية.

وتشكل مشاركة السكان في التخطيط أهم مؤشر دال على تقييم تنزيل هذه المقاربة. وإذ سجلت مشاركة الساكنة المحلية ضعفا واضحا من الناحية الكمية، تبين أن نوعية مشاركتها شكلية أيضا، وما يؤكد ذلك هو تركيز مرحلة التشخيص على جرد الحاجيات وترتيبها حسب الأولويات فقط، مع أن التشخيص الذي يفترض مشاركة السكان في المشاريع المستقبلية، يتعين أن يمتد نحو كشف الهوية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للمجالات المستهدفة، وذلك بغية تحديد قدرات واستعدادات ومستويات التماسك لدى الساكنة للالتفاف حول المشاريع الترابية المقترحة، وآفاق التعاون بشأن تنفيذها وفق قواعد الحكامة التي يفترض أن يحققها منطق القرب الترابي.

وإذا كان اعتلال مشاركة السكان في التشخيص يعيقه مستوى دراية الساكنة ومنظماتها المشاركة بالإجراءات المهيكلة للمقاربة التشاركية وسياقاتها، فإن اقتصار التشخيص على التعبير عن الحاجيات وترتيبها، دون تحليل مجالاتهم المعاشة والمتمثلة، لا يتيح رصد وتقييم عناصر الهوية الاجتماعية والسوسيوثقافية المحلية التي تبرز مواقف السكان واستعداداتهم والعوامل المحددة لسلوكاتهم، وما يمكن أن يستفاد منها من مزايا الوفورات الخارجية، وعناصر التعاون والتشارك، وأشكال استغلال الموارد، واستشراف مخاطر الاصطدامات والصراعات..، في بناء المشاريع الترابية المقترحة.

إن محدودية مشاركة السكان في عملية التشخيص امتد تأثيره أيضا إلى المراحل الموالية للتخطيط (التنفيذ والتقييم)، خاصة وأن الساكنة ومنظماتها باتت تدرك أن مشاركتها تقتصر على إبداء ملاحظات توجيهية فقط.

وبالنظر إلى تقديم الحالة الراهنة للجماعات الترابية، في التقارير التركيبية للمخططات والبرامج، يسجل اختلال آخر

يعوز تنزيل المقاربة الترابية، يتمثل في استمرار توظيف المقاربات التجزيئية؛ فعلى المستوى الطبيعي، تم تقديم النسق الطبيعي كما لو أنه يتكون من عناصر منفصلة، دون إبراز للتفاعلات الداخلية والخارجية التي تؤمن التلاؤم والتكيف للمنظومة الايكولوجية، خاصة وأن الموضع الطبوغرافي للجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي ينطوي على دينامية بيئية ذات وظيفة ايكولوجية تكاملية في الربط والتوازن بين العاليات والأسافل. كما أن تقديم تأثير العناصر الطبيعية بنوع من الحتمية، يخفي ورائه الأهمية الترابية للعديد من الموارد الطبيعية التي يمكن أن تبنى عليها التنمية المحلية من زاوية خصوصياتها وتفردها كالتنوع الايكولوجي والمواقع الجيولوجية والجيومورفولوجية والمشاهد الطبيعية... أما على المستوى التاريخي فلم تعطى الأهمية الكافية للتاريخ الاجتماعي، بالنظر إلى مركزيته في مقاربة التنمية الترابية من منظور مظاهر استمرار اشتغال الذاكرة الجماعية والثقافة المحلية والعلاقات الاجتماعية في أشكال التعاون والصراع. واقتراح المشاريع الترابية وضمان نجاحها وتقييمها يتوقف على استيعاب عوامل القرب الهوياتي والتنظيمي المتحكمة في دينامية التراب المحلي. وعلى المستوى الاقتصادي تم التركيز على القطاع الفلاحي في عموميته، مع أنه يتعين أن تعطى الأهمية الكافية للمنتوجات المجالية كمنتوجات الرستاق ومنتوجات الصناعة التقليدية والموارد التراثية التي يمكن أن تلعب أدوارا تكاملية مع الأنشطة الأساسية.

ويبدوا أن تهميش هذه العناصر، يؤكد قصورا في اعتماد الاندماجية، حيث يعتبر تعبئة وتثمين الموارد المحلية ذات الخصوصية، الضامن لميزة التفرد والمنافسة، وتنويع الأنشطة، خاصة أمام بروز ديناميات ومبادرات محلية خلاقة في الميدان السياحي والصناعة التقليدية وتثمين منتوجات الرستاق.

وارتكز تحليل الفاعلين بدوره على تعدادهم وتصنيفهم وأدوارهم، لكنه لم يتم تقييم العوامل المتحكمة في دينامية حكامتهم على المستوى المحلي، وهو ما يؤشر على عدم امتثال التخطيط لاشتراطات المقاربة الترابية في ضرورات تحديد عوامل الانخراط الجماعي للفاعلين، وما يوحد رؤيتهم للاشكاليات المحلية المشتركة.

إن تحديد الآفاق المأمول للجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال، في هذه الحالة التي لم يستند فيها تحليل الديناميات المحلية في علاقاتها بالمستويات الترابية الأخرى، وعلى إبراز الموارد الطبيعية والثقافية ذات الخصوصية والمزايا الفريدة التي تترتب عن تعبئتها الشاملة، إضافة إلى ضعف تقييم نمط اشتغال الفاعلين لتحديد العناصر القمينة بضمان حكامتهم حول المشاريع الترابية المشتركة، وإبراز توطين واندماجية الأنشطة، والإمكانيات التي يتيحها لها القرب في الاستفادة من مزايا التعاون والتنافس وتبادل المهارات والمعارف، كلها إذا عناصر تؤثر سلبا على صياغة رؤية استراتيجية للجماعة الترابية بناء على خصوصياتها.

إن صعوبة صياغة رؤية استراتيجية واضحة، هو تفسير لعجز التشخيص عن إبراز الاتجاهات التطورية للجماعات الترابية بناء على خصوصياتها وديناميتها الداخلية وتفاعلاتها الوظيفية مع المحيط، وبالإضافة إلى ضعف مستويات التنسيق في تفسير هذه الحالة، فإن المنهجيات والوسائل المعتمدة في التشخيص الترابي التشاركي، وكيفية توظيفها، لا تساير الرؤية التدبيرية للجماعة الترابية، في الوقت الذي تتوخى منها المقاربة الترابية أن تقوم على "إدارة القرب" و"الجماعة المقاولة" و"الحكامة" و"مجتمع المعرفة"...

ويظهر سوء تقدير الإمكانيات المالية للجماعة الترابية، خلال عملية التخطيط والبرمجة، حيث يتم إدراج مشاريع كبرى تتجاوز القدرات المالية المتوقعة للجماعة. وكأن الغاية من إنجاز هذه المخططات لا تكتمل إلا بتضمينها مشاريع

مختلفة ومتعددة، وهذا يتعارض مع أهداف المقاربة الترابية التي تتهيكل حول التنسيق المبني على الثقة. إذ أن إدراج هذه المشاريع رغم انتفاء الوسائل لانجازها، تتحول وظيفتها إلى فقدان الثقة في المؤسسات المحلية.

ورغم العقبات التي واجهت تنزيل المقاربة الترابية في بعض جوانبها الإيجابية، فإن الحصيلة الإنجازية للمشاريع المدرجة في المخططات الجماعية للتنمية تحيل إلى حجم المجهودات التي بذلتها المجالس الجماعية، مع أن تقييمها الكمي لا يعطي صورة حقيقية لوقعها التنموي. ففي الوقت الذي سجلنا فيه ميل المجالس الجماعية إلى إنجاز مشاريع صغيرة، يتبين أن تأجيل المشاريع المكلفة تتعارض مع إرادة الساكنة خلال مقترحاتها في عملية التشخيص، ومن ثم فإن الانعكاسات الترابية للمنجزات سيكون تأثيرها ضعيفا.

ومع ذلك فإن نسبة المشاريع المنجزة، تظل مهمة، بالنظر إلى وجود معيقات مالية ومعيقات بشرية تتمثل أساسا في هشاشة تجذر ثقافة التخطيط، إذ أن تغيير الذهنيات لاعتماد التخطيط وفق المقاربة الترابية يحتاج إلى الوقت حتى يتبلور.

ومن شأن تحليل اتجاه الفاعل المحلي نحو اعتماد أسلوب الشراكة والتعاقد أن يعطينا مؤشرا حول مستويات التواصل والانفتاح لجلب التمويلات والاستثمارات وضمان التقائية وتمفصل التدخلات وتحقيق الحكامة الترابية. وكذا إبراز الإشكاليات الترابية كمؤشرات دالة على هويتها الترابية. ويمكن استنتاج أن تبني الشراكة والتعاقد تشكل موطن قوة في تطور سلوك الفاعل المحلي نحو تبني مبادئ المقاربة الترابية في التنمية.

إن السؤال الذي سيظل قائما، رغم ما يقدمه هذا البحث من مبررات، هو ما الذي يجعل التنسيق بين الفاعلين هشا؟، مع أن القرب الجغرافي يوفر موارد غنية ومتنوعة لتفعيله، مضاف إليه تطوير بنية حكامة محلية مدعمة بأطر قانونية تنظيمية ومؤسساتية؟

3. هل يمكن للاقتصاد الاجتماعي والتضامني أن يحظي بقيادة مشروع التنمية الترابية؟

استند تحليلنا للأبعاد الترابية لمنظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني المحلية، من خلال حالة الجمعيات والتعاونيات، على تحديد مدى إسهامها في عملية التنمية المحلية، بناء على فرضية أن ظهورها وتزايدها العددي يشكل إفرازا ترابيا موضوعيا لحل مجموعة من الإشكاليات الاقتصادية والاجتماعية محليا، استنادا على منطق القرب المحرك لاشتغالها والنتائج المترتبة عن وظائفها في تعزيز الحكامة الترابية من خلال تعبئة ونشر قيم التراب التي تقوم عليها (التعاون وتبادل المعارف والخبرات والخدمات المجانية..)، وذلك بما يمكن أن يؤدي إلى تيسير عملية التعلم الجماعي، وإنشاء وتعزيز شبكات تنسيق وتوحيد جهود الفاعلين حول القضايا المحلية المشتركة.

وإذ يوحي التزايد العددي للجمعيات والتعاونيات وتنوع مجالات اشتغالها على توجه الساكنة المحلية للبحث عن حلول للقضايا التنموية المحلية من خلال هذه المنظمات، يؤكد البحث الميداني على تواضع أداء وظائفها الاجتماعية والاقتصادية.

إن تفسير هذا التناقض يستند على الغموض الذي لا يزال مطروحا حول استراتيجية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالمنطقة. فإذا كانت غايات منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني واضحة من طرف قياداتها وأنظمتها الأساسية، والمتمثلة في تنمية مجالاتها الترابية سواء من خلال المشاركة في إنتاج السياسات العمومية (بالنسبة للجمعيات)، أو في تحسين دخل المنخرطين وتنمية سلاسل الإنتاج وخلق فرص الشغل.. (بالنسبة للتعاونيات)، فإن تفسير هذه الغايات إلى

نتائج ميدانية يفتقر للأدوات والوسائل الممكنة لصياغة استراتيجية واضحة وتنفيذها ومتابعة تقييمها.

من المؤكد أن الأبعاد الثقافية المختزلة لقيم التكافل والتضامن التي تستند عليها منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني مستوعبة من طرف المجموعات البشرية المحلية، لكن عملية تحويلها في أشكال تنظيمات محدثة وفقا للقوانين التنظيمية والتوجهات الإستراتيجية العامة للتنمية لا يزال متعثرا، لذلك تبقى أغلب المنظمات غير قادرة على تجاوز مرحلة التأسيس الذي يشكل أهم حلقة من حلقات مشروعها.

وإذ يتأكد أن دوافع التأسيس محلية، أمام استفحال الإشكاليات التي تتطلب حلولا محلية، نجد أن التزايد العددي لهذه المنظمات مرتبط بدوافع خارجية عن مجالاتها الترابية، أي أنه، ورغم استشعار الساكنة لضرورات التجاوب مع مشكلاتها الترابية، يتم دفعها من الخارج إلى نوع من التنظيمات لا تدرك كيف تدبرها مستقبلا في تفاعل مع التطورات التي تجري حولها. وإذا كانت الثقة المنبثقة من نظام القيم المحلية والمستويات التعليمية للقيادات، وتطور ممارسة الديمقراطية داخل هذه التنظيمات عوامل أساسية وقاعدية لنجاح هذه التجربة، فإن الحصول على المعلومات المطلوبة والقدرة على استخدامها تعد عاملا حاسما في صنع استراتيجية واضحة لعمل هذه المنظمات لإسهامها في التنمية المحلية.

إن غياب استراتيجية محلية واضحة، تصورا وصياغة وتنفيذا وتقييما، يحيل إلى سؤال الوعي بالذات. إذ بالرغم من التعبيرات التي تأخذها الإكراهات المعيقة كالوسائل المالية والتقنية والتنظيمية، فإن جوهر المسألة تتعلق بغياب رؤية واضحة بمكانة المجتمع المدني (بصفة عامة) في الوقت الراهن كضرورة تاريخية للجواب على الإشكاليات الترابية في مثل هذه المجالات التي لا زالت غير قادرة على الانخراط الايجابي في اقتصاد السوق، مع أنها تتوافر على موارد ذات خصوصية تتقاطع بحمولاتها التاريخية مع الأبعاد والغايات التي يقوم عليها الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. فالوعي بهذه المسألة هو الحافز الأساسي للتنظيم والتنسيق بدل التنافس والإقصاء.

إن تقاطع الهشاشة الاجتماعية وغنى الموارد الطبيعية والفلاحية، وكثافة توظيف الرموز الثقافية والتاريخية، في مجال جغرافي يشكو أساسا من ضعف التنسيق بين الفاعلين، قد يجد حلا للإشكاليات التنموية في تثمين منتوجات الرستاق في إطار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. فهذا الأخير بارتكازه على التعاون والتضامن ومواجهة الفقر والاستبعاد يمكن أن يشكل أداة لاستنهاض وحشد السكان للانخراط بكثافة في الفعل التنموي، وإبداع أشكال ترابية محلية مقاومة للفقر والهشاشة، مع الحفاظ على استدامة الموارد، لأن أسلوب تثمين منتوجات الرستاق ومبادئ اشتغال منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يتقاطعان أيضا في الالتزام بالضوابط الأخلاقية للتنمية المستدامة.

4. ماذا لو استند المشروع الترابي لهذه الجماعات الترابية على تثمين منتوجات الرستاق؟

يتوخى بلورة استراتيجية للتنمية المحلية، استحضار مدى قدرة هذه الإستراتيجية على تدارك الاختلالات التي تعيق دينامية التنمية المحلية بالمجالات الترابية المستهدفة. وإذ يشكل ضعف التنسيق بين الفاعلين، وتدني المشاركة الجماعية للسكان في التنمية المحلية، وتدهور الموارد والأوساط من المظاهر المفسرة لتعثر التنمية بالمنطقة، فإن بلورة استراتيجية تنموية تفرض وجوبا اعتماد مقاربات ووسائل وتوقعات لحل هذه المشكلات.

وإذا كان المشروع الترابي الأداة الترابية الممكنة لإنجاز وتحقيق هذه الغاية، لأنه يستجيب لمبادئ المقاربة الترابية، فإن اختيار تثمين منتوجات الرستاق ليلعب دور المشروع القائد في المنطقة، ولكن بتأطير منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، مؤسس على رصد النزوعات التطورية للمجالات الترابية المعنية، وعلى الرهانات اللازم ربحها من وراء إطلاق

هذا المشروع.

إن ما يعزز هذا الاقتراح هو الاعتراف المتزايد بمنظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كفاعل جماعي وترابي في التنمية المحلية، وإن كان هذا الاعتراف قد لقي تجاوبا محليا، من خلال تفسيره إلى تأسيس مزيد من الجمعيات والتعاونيات، وانخراطها في تعبئة وتثمين الموارد، فإن تأثيراتها الترابية لا تزال محدودة، لأن التمثلات متباينة وتؤدي إلى توليد الخوف إزاء الاقتصاد الاجتماعي والتضامني،بسبب نوع من الفصل بين الفاعلين الاقتصاديين (المنظور إليهم كموارد) والفاعلين الاجتماعيين (كعوامل التماسك) والوظيفة السوسيواقتصادية (تضامن الفاعلين في التراب) والوظيفة السوسيوسياسية التي تغذي الإبداع الاجتماعي والمواطنة والديمقراطية.

إن نجاح المشروع الترابي المقترح مرهون بالتحكم في حركتين متناقضتين: الايجابية منها بالنسبة للمشروع هي الاهتمام المتزايد بتثمين منتوجات الرستاق مع تعزيز هذه الحركة بالدعامة الثانية لمخطط المغرب الأخضر، وتزايد التعاونيات والجمعيات المهتمة بتعبئة هذه الموارد. أما الثانية وهي معيقة للمشروع، ويتعين تداركها، وتتمثل في امتداد الفلاحة التسويقية من السهل، والتوسع الحضري، إضافة إلى تراجع القيم الموروثة والعلاقات الاجتماعية نتيجة عدم تنشيطها.

ترتكز التنمية في إطار المشروع الترابي المقترح على تحقيق ثلاث غايات:

- تفعيل علاقات التنسيق بين الفاعلين بناء على تنشيط القرب الترابي، والتي من شأنها أن تستعيد الثقة بين الفاعلين المحليين، ولتحقيق هذه الغاية تم التركيز على الموارد التراثية المادية وغير المادية التي تنطوي تعبئتها وتثمينها على استنهاض القيم والعلاقات المشتركة الموروثة، وتوظيفها لتعزيز التنسيق بين مختلف الفرقاء، ولكن على أساس أن يكون تثمين هذه الموارد ينسجم مع الهوية الترابية المحلية. وحتى لا يظل تثمين الموارد يتخذ بعدا عفويا، مما قد يفتح المجال أمام نشوب صراعات وتضاربات بين المستويات المحلية، والسياق العام الجهوي والوطني، لا بد أن يتم تأطيره من طرف مؤسسات ترابية وسيطية.

- تشكل عملية تثمين الموارد الترابية في عمقها نتيجة التنسيق بين الفاعلين لحل المشكلات المحلية المطروحة، وتبعا لذلك، فإن أشكال تثمين الموارد الترابية يعبر عن طريقة التنسيق. وتبعا لطبيعة مجال المشروع المتسم بهيمنة النشاط الفلاحي، وبمقومات الفلاحة المعاشية، وتنوع الموارد التراثية، مقابل الهشاشة الاجتماعية والبيئية، فإن تثمين الموارد الترابية المحلية ينبغي أن يأخذ منحا تضامنيا، حتى يستجيب للطلبات الاجتماعية والبيئية للمنطقة.

- تخضع الموارد والأوساط المحلية لعمليات التدهور المستمر، ولمقاومة هذه العملية التي عجزت مختلف الإجراءات التنظيمية والقانونية عن إيقافها، يتوخى العودة إلى أشكال التنظيم الموروثة. ولعل هذا الإجراء سيؤدي إلى الحفاظ على مختلف عناصر الثقافة المحلية المعرضة للاندثار، ولكن أيضا بتوظيفها في تنمية الثقة بين الفاعلين المحليين.

قائمة المصادروالمراجع

1. باللغة العربية

1.1. كتب ومؤلفات

- **أبي عبد الله محمد المعروف بالشريف الإدريسي (2002):** نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، المجلد الأول، المكتبة الثقافية والدينية، القاهرة، 1106 ص.

- **الأكحل المختار(2004):** ديناميـة المجـال الفلاحي ورهانـات التنميـة المحليـة: حالـة هضبـة بـن سـليمان، الطبعـة الأولى، مطبعـة فيديبرانت الرباط ، 349 ص.

- **البكري أبي عبيد (1857):** المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب، المسالك والممالك، مكتبة المثنى، بغداد. 189 ص.

- **التوفيـق أحمـد (2011):** المجتمـع المغربـي في القـرن التاسـع عشـر (اينولتـان 1850-1912)، منشـورات كليـة الآداب والعلـوم الإنسانية بالرباط، سلسلة رسائل وأطروحات، رقم 63، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الثالثة، 671 ص.

- **الصنهاجي أبي بكر: البيدق (1971):** أخبار المهدي بن تومرت وبداية دولة الموحدين، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 151ص.

- **العطري عبد الرحيم (2012):** تحولات المغرب القروي، أسئلة التنمية المؤجلة، دفاتر الحرف والسؤال، الطبعة الأولى، طوب بريس، الرباط، 135 ص.

- **العطري عبد الرحيم (2013):** الرحامنة: القبيلة بين المخزن والزاوية، دفاتر العلوم الإنسانية، أبحاث ودراسات رقم 1، الطبعة الرابعة، طوب بريس، الرباط، 136 ص.

- **القبطان كنون سعيد (2014):** الجبل الأمازيغي، آيت أومالو وبلاد زيان، المجال والإنسان والتاريخ، تعريب بوكبوط محمد، منشورات الزمن، سلسلة ضفاف، العدد 18، مطبعة بني يزناسن، سلا، 207 ص.

- **المراكشي عبد الواحد (1985):** الاستبصار في عجائب الأمصار: وصف مكة والمدينة ومصر وبلاد المغرب، نشر وتعليق سعد زغلول عبد الحميد، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، ص. 200.

- **المصمودي نجيب (2014):** الجماعات الترابية بالمغرب بين مقومات التسويق الترابي ورهان التنمية المحلية المندمجة، منشورات سلسلة الحكامة الترابية ودراسة السياسات، العدد الأول، مطبعة كوجوطوب، تطوان، 294 ص.

- **الملكي المالكي بن جيلالي (2014):** ثورة القبائل ضد الاحتلال، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، 555 ص.

- **المودني عبد اللطيف (2013):** الديناميات المحلية وحكامة الدولة، مطبعة إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 236 ص.

- **الناصري أحمد بن خالد (1997):** الاستقصا لأخبار المغرب الأقصى: الدولة العلوية، الجزء التاسع، تحقيق وتعليق الناصري جعفر والناصري محمد، دار الكتاب، الدار البيضاء، 238 ص.

- **الناصري محمد (2003):** الجبال المغربية: مركزيتها، هامشيتها، تنميتها، منشورات وزارة الثقافة، مطبعة دار المناهل، الرباط، الطبعة الثانية، 235 ص.

- **الهروي الهادي (2005):** القبيلة، الإقطاع والمخزن: مقاربة سوسيولوجية للمجتمع المغربي الحديث 1844-1934، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، 330 ص.

- **الوزان الحسن بن محمد الفاسي (1983):** وصف إفريقيا، ترجمه عن الفرنسية حجي محمد، الأخضر محمد، منشزرات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، دار الغرب الإسلامي، 339 ص.

- **أمين سمير (2002):** الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين، ترجمة فهيمة شرف الدين، دار الفارابي، بيروت، الطبعة الأولى، 271 ص.

- **بريان محمد وآخرون (2006):** المغرب: مقاربة جديدة في الجغرافية الجهوية، إشراف جون فرانسوا تروان، تعقيب الناصري محمد ، ترجمة آيت احماد علي و الفكهاني عبد الفتاح، دار طارق للنشر، الدار البيضاء، 471 ص.

- **بلفقيه محمد (2002):** الجغرافيا القول فيها والقول عنها: المقومات الابستيمولوجية، دار نشر المعرفة، مطبعة المعارف الجديدة، الطبعة الأولى، الرباط، 898 ص.

- **بن أبي زرع الفاسي (1972): (1972):** الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب ومدينة فاس، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 517 ص.

- **بن منصورعبد الوهاب (1968):** قبائل المغرب، الجزء الأول، المطبعة الملكية، الرباط، 561 ص.

- **بنصغير فؤاد (2000):** التخلف، سلسلة المصطلحات الجغرافية، رقم 3، مطبعة فضالة، المحمدية، 174 ص.

- **بنمير المهدي (1995):** الجماعات المحلية ومسألة التنمية المحلية، سلسلة اللامركزية والجماعات المحلية، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، 274 ص.

- **بوخرص فوزي (2015):** في سوسيولوجيا العمل الجمعوي بالمغرب، من التطوع إلى العمل المأجور، مطبعة كوثر برانت، الرباط، 231 ص.

- **بوخريص فوزي (2013):** مدخل إلى سوسيولوجيا الجمعيات، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء،253 ص.

- **بورقية رحمة (1991):** الدولة والسلطة والمجتمع، دراسة في الثابت والمتحول في علاقة الدولة بالقبائل بالمغرب، دار الطليعة، بيروت، 207 ص.

- **بوسلام محمد بن البشير (1991):** تاريخ قبيلة بني ملال 1854-1916 جوانب من تاريخ دير الأطلس المتوسط ومنطقة تادلا، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 352 ص.

- **بوطالب محمد نجيب (2001):** سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، مركزا دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه، الطبعة الأولى، بيروت، 186ص.

- **دوفوكو شارل (1999):** التعرف على المغرب 1883-1884، الرحلة، ترجمة بلعربي المختار، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار الثقافة، الدار البيضاء، 351 ص.

- **ريمي لوفَو (2011):** الفلاح المغربي المدافع عن العرش، ترجمة بن الشيخ محمد ، مراجعة حسني عبد اللطيف، منشورات وجهة نظر، سلسلة أطروحات وبحوث جامعية 2، الطبعة الأولى، 336 ص.

- **ساعف عبد الله (1987):** كتابات ماركسية حول المغرب 1980- 1925، ماركس كارل، انجلز فريديريك، لوكسومبورغ روزا، الأممية الثالثة، ترجمة السعيد المعتصم، سلسلة المعرفة التاريخية، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 95 ص.

- **سميث آدم (2007):** ثروة الأمم: بحث في أسباب وطبيعة ثروة الأمم، ترجمة وتحقيق حسني زينه، معهد الدراسات الاستراتيجية، الطبعة الأولى، مجلد 1، 363 ص.

- **شحو إدريس (2011):** التوازنات البيئة الغابوية بالأطلس المتوسط الغربي - مقاربة صون - تنموية لمنطقة أزرو، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 564 ص.

- **شوقي عبد العزيز (2009):** الحكامة الجيدة الدولية - الوطنية –الجماعية ومتطلبات الإدارة المواطنة، الطبعة الأولى، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 312 ص.

- **عربوش المصطفى بن خليفة (2016):** تاريخ منطقة تادلا/زيان، تاريخ وأدب وفكر، تراث وتصوف، الجزء الأول من الفتوحات الإسلامية حتى نهاية دولة الوطاسيين، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 231 ص.

- **عياش ألبير(1985):** المغرب والاستعمار، حصيلة السيطرة الفرنسية، ترجمة الشاوي عبد القادر، سعودي نور الدين، مراجعة وتقديم بن سعيد إدريس، السبتي عبد الأحد، سلسلة معرفة الممارسة، دار الخطابي للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 422 ص.

- **غراويتزمادلين (1993):** منطق البحث في العلوم الاجتماعية، ترجمة عمار سام، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، الطبعة الأولى، مطبعة طربين، دمشق، 197 ص.

- **كاربخال مارمول (1984):** إفريقيا، الجزء الأول، ترجمة محمد حجي، محمد الزنيبر، محمد الأخضر، أحمد التوفيق، أحمد بنجلون، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرباط، 542 ص.

- **كريم محمد (2012):** الاقتصاد الاجتماعي بالمغرب، التنمية المعاقة وجدلية الاقتصاد والمجتمع، مطابع إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 232 ص.

- **مقداد الهادي (2000):** السياسة العقارية في ميدان التعمير والسكنى، الطبعة الأولى، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 314 ص.

- **ناصر محمد؛ هلال جميل (2007):** قياس رأس مال الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله، 117 ص.

- **هيلدبرت إزنار(1994):** الحيز الجغرافي، تحث إشراف **بيير جورج**، باريس، ترجمة محمد إسماعيل الشيخ، منشورات جامعة الكويت، 201 ص.

- **وولش دافيد (1995):** عصر ما بعد الاديولوجية: أسرار مثيرة عن عصر الحريات في الآداب والفلسفة والدين، ترجمة الشامي ساميه وغنيم طلعت، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، 348 ص.

2.1. أطروحات و أبحاث جامعية

- **أبو العز عبد الفتاح (1990):** بني ملال قطب غير مكتمل، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه السلك الثالث، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 320 ص.

- **الكتمور حسن (2004):** التحولات المجالية وتأثيرها على الدينامية الحالية بحوض تيكريكرة (الأطلس المتوسط)، بحث لنيل شهادة الدكتوراه في الآداب، تخصص الجغرافيا، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 315 ص.

- **أمحمد موساوي (2006):** تحولات العالم القروي ورهانات التنمية المحلية ببلاد المنزل، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب، القنيطرة، 489 ص.

- **بن عاشور عبد الحكيم (2014):** المشروع الترابي لكتلة زرهون ومساهمة نظم الجغرافية في بنائه: من أجل قطب لاقتصاد التراث، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس فاس، 352 ص.

- **بنعلي عبد الرحيم (2004):** حوض تادلا: من التطور البليورباعي إلى الاستغلال الهيدروفلاحي المستحدث، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية أكدال، الرباط.

- **بوجروف السعيد (2007):** الجبال المغربية: أي تهيئة؟، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في الجغرافيا، جامعة القاضي عياض، كلية الآداب والعلوم الإنسانية- مراكش، 564 ص.

- **حسني المصطفى (2009):** إشكالية التنمية بالمغرب، نموذج جهة دكالة عبدة، بحث لنيل شهادة دكتوراه الدولة في الجغرافيا، جامعة القاضي عياض، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مراكش، 229 ص.

- **سعيد منير (2005):** تنمية المناطق الجبلية بين المعطيات الطبيعية والتهيئة البشرية: (حالة أطلس تاكزيرت وامتداده نحو سهل تادلة)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في الجغرافيا، جامعة محمد الخامس أكدال، كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، 291 ص.

- **صديق عبد النور (2014):** التنمية الترابية وإعداد المجال بالمناطق السهوبية، دراسة جماعتي تادارت وهوارة أولاد رحو، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، القنيطرة، 496 ص.

- **علوم أحمد (2014):** مقاربة الجغرافيا السياسية لدينامية الأنساق الطبيعية والاجتماعية والمؤسساتية بأوساط هشة (الجبال المتوسطة بجهة تادلة – أزيلال) نحو استراتيجية بديلة، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافيا البشرية،جامعة القاضي عياض، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مراكش، 492 ص.

- **مليح عبد اللطيف (2014):** الفاعلون المحليون ورهانات التنمية الترابية بجهة كلميم السمارة، حالة مدينة كليميم، بحث لنيل شهادة الماستر المتخصص في الجغرافية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سايس- فاس، 283 ص.

3.1. مقالات

- **أبو إدريس إدريس (1992):** تادلا خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر إشكالية الالتقاء والتمازج، تادلا: تاريخ، المجال، الثقافة، الملتقى العلمي لمنطقة تادلا، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ص. ص. 73-84.

- **البحيري زهير، موساوي امحمد (2012):** العمل الجمعوي ورهانات التنمية الترابية، النسيج الجمعوي والتنمية الترابية بالمناطق الجبلية: المنجزات والتطلعات، أشغال الدورة الأولى لمنتدى التنمية والثقافة لإغزران، مطبعة IPN، فاس، الطبعة الأولى، ص. ص. 6-24.

- **الزرهوني محمد (2013):** المواسم والمهرجانات بالمغرب في مسرح النقاش العمومي، المواسم والمهرجانات، فضاءات لتثمين الموروث الثقافي، مهرجان حب الملوك بصفرو إرث ثقافي لا مادي للإنسانية، أشغال الملتقى الثقافي لمدينة صفرو، الدورة 24، الطبعة الأولى، مطبعة سوجبريس، فاس، ص. ص. 11-36.

- **الزياني عثمان (2014):**المخطط الجماعي للتنمية بين التباسات التخطيط وإكراهات سوسيولوجيا الواقع، وصفات النظام لعلاج أزمة المغرب الاقتصادية، بؤس الاقتصاد المغربي وبؤس الاقتصاديين المغاربة، وجهة نظر، عدد 60-61، مطبعة النجاح الجديدة، ص. ص.29- 37.

- **الشقيري عبد المنعم (2008):** نحو مقاربة سوسيومجالية للمجال، مجلة بصمات، عدد 3، ملف العدد: الزمن والمجال في العلوم الإنسانية والاجتماعية، الطبعة الأولى، مطبعة بيست، ص.ص. 35- 41.

- **العاملي محمد (1992):** "داي" أو "أوداي" من خلال مصادر العصر الوسيط، تادلا: تاريخ، المجال، الثقافة، الملتقى العلمي لمنطقة تادلا، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ص. ص. 51-56.

- **العلوي التقي (1974):** أصول المقاربة: النساب البربرية وقيمتها، مجلة البحث العلمي، العدد 22، المركز الجامعي للبحث العلمي، جامعة محمد الخامس، الرباط.

- **الكتمورحسن (2013):** قراءة مفاهيمية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني والتنمية، الاقتصاد الاجتماعي سند للتنمية الترابية بالمجال الجبلي، أشغال المنتدى الثالث للتنمية والثقافة لإغزران، منشورات الجماعة القروية لإغزران رقم 03، مطبعة IPN فاس، الطبعة الأولى، ص. ص. 06-26.

- **الكتمورحسن، مزور ليلى (2019):** من الاقتصاد التضامني إلى الاقتصاد المسؤول، أي تنمية مستدامة، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، والحكامة الترابية، الملتقى العلمي الثاني لمنتدى إقليم صفرو للتنمية والتضامن، مطبعة وراقة بلال، الطبعة الأولى،

ص. ص. 10-43.

- **الكتمورحسن، مزورليلى (2012):** التنمية القروية بالمناطق الجبلية بين المؤهلات والإكراهات، التنمية القروية بالمناطق الجبلية: الحاجيات والمنتظرات، أشغال المنتدى الثاني للتنمية والثقافة لإغزران، منشورات الجماعة القروية لإغزران رقم 02، مطبعة IPN فاس، الطبعة الأولى، ص. ص. 06-36.

- **الناصري محمد (2002):** ميادين تطبيق البحث الجغرافي: تقرير عن المداخلات الموضوعاتية، البحث الجغرافي والتنمية، أعمال المؤتمر الأول للجغرافيا المغربية، مجلة جغرافية المغرب، المجلد 20، السلسلة الجديدة، العدد 1-2، ص. ص. 11-16.

- **اليعكوبي محمد (2004):** المبادئ الكبرى للحكامة المحلية، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة مواضيع الساعة، عدد 56، ص. ص. 11-18.

- **بوجروف سعيد (1998):** موقع مفهوم التهيئة من علم الجغرافيا، الجغرافيا وإعداد التراب، تانسيف مجلة جغرافية الأطلس والحوز، عدد خاص، رقم 2، ص. ص. 8-17.

- **بوجروف سعيد (2000):** التمدين وإشكالية الاندماج الجهوي للدير الشمالي للأطلس الكبير الأوسط، مجلة جغرافية المغرب، مجلد 18، عدد 1-2، السلسلة الجديدة، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط.

- **بوزوبع عبد العالي (2011):** قراءة في مفهوم الحكامة الجيدة، المجتمع المدني والحكامة الترابية، منشورات الملتقى الثقافي لمدينة صفرو، أشغال الدورة الثانية والعشرين، الطبعة الأولى، الشركة العامة للتجهيز والطبع، فاس، ص. ص. 6-11.

- **جنان لحسن (1985):** مكانيزمات ومظاهر تحول العالم القروي بدير الأطلس المتوسط الشمالي (تقرير حول أشغال الندوة العلمية في موضوع: دير الأطلس المتوسط الشمالي، يومي 12 و13 فبراير 1983)، دراسات في جغرافية المغرب، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بفاس، عدد خاص، رقم 1، ص. ص. 109-151.

- **جنان لحسن (1989):** إشكالية التنمية المحلية في المجالات الجبلية والدير: منطقة صفرو نموذجا، التنمية المحلية وتهيئة المجال بالمغرب. صفرو ومنطقتها نموذجا، منشورات الملتقى الثقافي لمدينة صفرو، أشغال الدورة الثانية، منشورات سوجيبريس، فاس، 199-210.

- **جنان لحسن (2005):** إشكالية الماء في التوسع العمراني وفي توازنات البيئة الحضرية بالمدن الصغرى والمتوسطة: مدينة صفرو نموذجا، مجلة دفاتر جغرافية، العدد الأول، مطبعة أنفوبرانت، فاس، ص.ص. 1-12.

- **جنان لحسن (2010):** العالم القروي في البحث الجغرافي، البحث الجغرافي في المغرب: قراءة في الإشكاليات وفي المناهج، مجلة دفاتر جغرافية، العدد 7، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهراز- فاس، ص. ص.09-33 .

- **جنان لحسن (2014):** المقاربة الترابية من خلال منهجية بناء الأنساق الإنتاجية المحلية، دورة تكوينية، مختبر التراث والمجال والتنمية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز ، فاس. (مداخلة غير منشورة).

- **حجاج الطويل محمد (1992):** النشاط الاقتصادي في تادلا خلال العصر الوسيط، تادلا: تاريخ، المجال، الثقافة، الملتقى العلمي لمنطقة تادلا، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ص. ص. 37-48.

- **حزوي محمد، حاج علي ألفة (2005):** المشروع الحضري و تحديات التنمية الترابية، مجلة دفاتر جغرافية العدد الثاني، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهراز ، فاس، ص. ص. 61-75.

- **رشيد محمد:** البرامج التنموية للجماعات الترابية، اللقاء التواصلي حول الحكامة الترابية: السياق والآليات، الداخلة 20 فبراير 2018 (مداخلة غير منشورة).

- **زنيبر محمد (1992):** تادلا في العصر الوسيط، تادلا: تاريخ، المجال، الثقافة، الملتقى العلمي لمنطقة تادلا، سلسلة ندوات ومناظرات

رقم 01، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ص. ص. 25-35.

- **شريكي هناء (2015):** الشباب المغربي والعمل الجمعوي : تحديث البنيات وتقليدية العلاقات والقيم، إنسانيات، المجلة الجزائرية في الأنتروبولوجيا والعلوم الاجتماعية، عدد 68. https://journals.openedition.org/insaniyat/15156، اطلعت عليه بتاريخ 2018/03/17.

- **شويكي المصطفى(2006):** التعمير بالمغرب بين اجترار رواسب الماضي والتهرب من مشاكل الحاضر،المدينة المغربية بين التخطيط والعشوائية، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 5، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس- فاس، مطبعة سايس، فاس، ص. ص. 33-44.

- **عماري الحسين (2010):** البحث في تاريخ الجهة: تساؤولات وملاحظات منهجية، مجلة كان التاريخية، دورية إلكترونية- محكمة- ربع سنوية، العدد السابع، ص. ص.8-13. www.kan.nashiri.net، اطلعت عليه بتاريخ 25 مارس 2016.

- **فنيك عبد الواحد (2018):** التراث المائي والتدبير العقلاني للموارد المائية :رهان التنمية بدير أطلس بني ملال، مجلة العلوم الاجتماعية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا -برلين، عدد 7، ص. ص. 520-539.

- **كرزازي موسى (2008):** الجغرافيا وإعداد التراب، قواسم وانشغالات مشتركة، مجلة جغرافية المغرب، المجلد 24، السلسلة الجديدة، العدد 1-2، ص. ص. 7-18.

- **محمود منصورعبد الفتاح (2012):** معالم السياسة الاجتماعية للتعاونيات ودورها المأمول في التنمية المستدامة بدول المجلس، التعاونيات الخليجية تاريخ ومستقبل، سلسلة الدراسات الاجتماعية، عدد 73، الصادرة عن مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، الطبعة الأولى، ص. ص. 11-67.

- **موساوي امحمد، فراح عبد الرحيم (2013):** الجماعات المحلية ورهانات المواسم والمهرجانات، حالة إقليم صفرو، المواسم والمهرجانات، فضاءات لتثمين الموروث الثقافي، مهرجان حب الملوك بصفرو إرث ثقافي لا مادي للإنسانية، أشغال الملتقى الثقافي لمدينة صفرو، الدورة 24، الطبعة الأولى، مطبعة سوجبريس، فاس، ص. ص. 55-71.

- **ميوسي محمد (1992):** الجهاز الحضري بتادلا: قصبة تادلة، القصيبة وزاوية الشيخ: مراكز قديمة في تحول، الملتقى العلمي لمنطقة تادلا، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 1، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بني ملال، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ص. ص. 203- 212.

- **نشوي مصطفى (2008):** المجال الجغرافي بين العلوم الإنسانية والاجتماعية: مستجدات العولمة، مجلة بصمات، العدد 01، ملف العدد: التأويل في العلوم الإنسانية والاجتماعية، الطبعة الأولى، مطبعة بيست، ص. ص. 121-133.

- **نهال عفيفي محمد (2019):** الهوية البصرية لماركات الأزياء العالمية وأثرها في بناء الصورة الذهنية للمستهلك، مجلة العمارة والفنون، المجلد 13، العدد 1، ص. ص. 570-591.

- **هلال عبد المجيد (2014):** دور نظم المعلومات الجغرافية في دراسة الولوجية الجغرافية، حالة الجماعة القروية مولاي عبد الله بظهير الجديدة (المغرب)،مجلة العلوم الاجتماعية، عدد 18، ص. ص. 283- 296.

4.1. دراسات وتقارير ومنوغرافيات

- **وزارة إعداد التراب الوطني والبيئة والتعميروالإسكان، الحوار الوطني حول إعداد التراب (2000):** خلاصة تركيبية، 66 ص.

- **وزارة الفلاحة والصيد البحري، مديرية تنمية سلاسل الإنتاج (2013):** مغرب الثروات المحلية، غلال الغد، مطبعة التومي، 221 ص.

- الحوار الوطني حول سياسة المدينة، المنتدى الجهوي للشاوية ورديغة حول سياسة المدينة.

- الخطاب الملكي، افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية العاشرة (2017/2018)، الجمعة 13 أكتوبر 2017.

- **المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، الهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي (2017):** الأطلس المجالي الترابي للفوارق في التربية، 79 ص.

- **المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي**، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: رافعة لنمو مُدْمِج، رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إحالة ذاتية رقم 2015/19، 21 ص.

- **المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي**، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: رافعة لنمو مُدْمِج، تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إحالة ذاتية رقم 2015/19، 131 ص.

- **المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي**، تدبير وتنمية الكفاءات البشرية: رافعة أساس لنجاح الجهوية المتقدمة، تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إحالة ذاتية رقم 11/ 2013، 103ص.

- **المديرية العامة للجماعات المحلية، مديرية الشؤون القانونية والدراسات والتوثيق والتعاون (2011):** دليل التعاون والشراكة، مرجعية عمل، 111ص.

- **المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية (2011):** تصورات الشباب في المغرب: الأحزاب السياسية والإصلاحات، نتائج بحث نوعي أجري بالمغرب في يوليوز 2011، 32 ص.

- **المملكة المغربية وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي (2008):** الدليل المنهجي لتدبير الأقسام المكتظة، 38 ص.

- **المملكة المغربية وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي (2008):** الدليل المنهجي لتدبير الأقسام المكتظة.

- **المندوبية السامية للتخطيط (2011):** البحث الوطني حول المؤسسات غير الهادفة للربح 2007 النتائج الرئيسية، 10 ص.

- **دستور المملكة المغربية (2011):** ظهير شريف رقم 1.11.91 صادر في 27 شعبان 29/1432 يوليوز 2011 بتنفيذ نص الدستور، الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر، الصادر بتاريخ 28 شعبان 1432/ 30 يوليوز 2011، ص. 3600.

- **ظهير شريف رقم 1.11.116** الصادر في 22 أكتوبر 2011 بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية، الجريدة الرسمية عدد 5989، 24 أكتوبر 2011.

- **قانون تنظيمي رقم 14.113**، الجريدة الرسمية عدد 6380، يوم 23 يوليوز 2015.

- **مرسوم رقم 618. 17. 2** الصادر في 18 ربيع الآخر 1440/ 26 دجنبر 2018، بمثابة ميثاق وطني للاتمركز الإداري، الجريدة الرسمية عدد 6738 بتاريخ 19 ربيع الآخر 1440/ 27 دجنبر 2018.

- **وزارة الإسكان والتعمير والتنمية المجالية، مديرية إعداد التراب (2010):** دراسة حول المشاريع الترابية، شروط أجرأة المشروع الترابي لبلاد الحسيمة، تقرير المرحلة الثالثة، غرينوبل II، فرنسا، 58 ص.

5.1. منوغرافيات والمخططات الجماعية للتنمية وبرامج عمل الجماعات

- **المخططات الجماعية للتنمية (2009-2015):** الجماعات الترابية المدروسة.

- **برامج عمل الجماعات الترابية (2015- 2021):** الجماعات الترابية المدروسة.

- منوغرافيات الجماعات الترابية المدروسة.

- منوغرافية إقليم بني ملال 2015.

- منوغرافية جهة بني ملال خنيفرة 2016.

6.1. معاجم والموسوعات

- **كربوط محمد (2000)**: مفهوم الدير، معلمة المغرب، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، مطابع سلا.

- **الملكي المالكي (2002)**: معلمة المغرب، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، الجزء 15، مطابع سلا.

- **العروصي محمد (1991)**: معلمة المغرب، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، الجزء 3، مطابع سلا.

7.1. المواقع الالكترونية

- **السبتي عبد الأحد (2012)**: الوصف المُكثَّف، مجلة متخصصة في الكتاب وقضاياه، http://ribatalkoutoub.com/?p=937، اطلعت عليه بتاريخ: 22 فبراير 2018.

- **الطلحي أحمد**، التطور التاريخي للعمل الجمعوي بالمغرب، هسبريس، 2008/7/4، https://www.maghress.com/hespress/7526، اطلعت عليه بتاريخ 06/08/2018.

- **العيادي طيب (2015)**: إثنوميتوديا العمل الجمعوي المحلي بالعالم القروي المغربي، مجلة أنفاس من أجل الثقافة، http://www.anfasse.org/6263، اطلعت عليه يوم 7/8/2018.

- المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، http://www.indh.ma/ar/programmes/programme-lutte-contre-la-precarite، اطلعت عليه بتاريخ 22/01/2019.

- **أيت مولود ناصر (2011)**: السوق وطقوس العبور في منطقة القبائل، تيزي وزو ومنطقة القبايل: تحولات اجتماعية وثقافية، إنسانيات، مجلة جزائرية في الأنتروبولوجية والعلوم الاجتماعية، عدد 54، http://insaniyat.revues.org/13103، اطلعت عليه بتاريخ: 12 يونيو 2017.

- **بنحسو إبراهيم**، بني ملال اون لاين، جريدة الكترونية، حوار مع أمغار الحاج موحى أخلاف بتاريخ 25/06/2013، http://www.maghress.com/benimellal/7125 ، اطلعت عليه بتاريخ 22 يوليوز 2017.

- **حسني إبراهيم عبد العظيم**، مفاهيم سوسيولوجية حديثة: رأس المال الاجتماعي، جريدة الحوار المتمدن، عدد 3871، بتاريخ 5 أكتوبر 2012، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=326914 ، اطلعت عليه بتاريخ 22 فبراير 2017.

- **مسعد محمد هند (2016)**: نهاية الأيديولوجيا أم نهاية السياسة؟، إضاءات، https://www.ida2at.com/end-of-ideology-or-the-end-of-politics/، اطلعت عليه بتاريخ 2019./05/22

2. باللغات اللاتينية:

1.2. كتب ومؤلفات

- **ALTER, N. (1996):** la sociologie des organisations et la question du pouvoir, PUF, Paris.

- **ANTHEAUME, B.; GIRAUT, F. et al. (2005):** Le territoire est mort Vive les territoires! Une (re)fabrication au nom du développement, Edition IRD, éditeurs scientifiques ANTHEAUME, B.; GIRAUT, F., paris, 384 p.

- **AURIAC, F. ; BRUNET, R. (1986):** espaces, jeux et enjeux, FAYARD, fondation Diderot, paris, 343 p.

- **BELLAOUI, A. (1992):** le Dir septentrional de l'Adrar N Dern: un espace de transition en plaine mutation, VIe colloque de Sefrou 9-11 avril 1992, les régions de piémonts au Maghreb: ressources et aménagement, études méditerranéennes, N° 18, CIEM POITIERS, URBAMA Tours, imp. INSTAPRINT, p. p. 81-94.

- **CAMPAGNE, P.; PECQUEUR, B.(2014)**: le développement territorial, une réponse émergente à la mondialisation, Éd. Charles Léopold Mayer, 268 p.

- **CAZORLA, A.; DRAI, A. M. (1992):** sous-développement et tiers-mondes, une approche historique et théorique, Coll. information- économie, éd. vuibert, paris, 196 p.

- **COLLETTE, C.; PIGE, B., (2008):** économie sociale et solidaire, gouvernance et contrôle, Éd. DUNOD, Coll. Les Topos+, Paris, 160 p.

- **DI MEO, G. (1998):** Géographie sociale et territoires, Coll. Fac. Eographie, Éd. Nathan, paris, 320 p.

- **DUNLOP, J. (2009):** Les 100 mots de la géographie, Coll. Que sais-je ?, Éd. P.U.F, France, 128 p.

- **GEERTZ, C. (2003)**: Le Souk de Sefrou, Sur l'économie du bazar, Trad. Cefaï, D., Coll. Intérieurs du Maghreb, Éd. Bouchène, Paris, 189 p.

- **GELLNER, E (2003):** Les Saints de l'Atlas, Trad. de Paul Coatalen, présentation de Gianni Albergoni, Ed. BOUCHENE, 302 p.

- **GODET, M. (2007):** Manuel de prospective stratégique, une indiscipline intellectuelle, Tome 1, 3e édition, DUNOD, Paris, 279 p.

- **GRAVIER, J.F. (1947):** Paris et le désert français, Le portulan, Paris, 414 p.

- **LE MOIGNE, J.L. (1994):** La théorie du système général, Théorie de la modélisation, Nouvelle présentation 2006, Collection les classiques du réseau intelligence de la complexité, 338 p.

- **LYNCH, K. (1960):** The image of the city, Massachusetts Institute of Technology press., Cambridge, 222 p.

- **MARLIN, P. (1988) :** géographie de l'ménagement, Edit , P.U.F, Paris, 334 p.

- **MINOT, D. (2001):** Le projet de territoire, élaboration et conduite partagées d'un projet de territoire. Edi la bergerie nationale, CRIDEL. France, 177 p.

- **MONTAGNE, R .(1930):** Les Berbères et le Makhzen dans le Sud du Maroc, Ed. Afrique Orient, Casablanca, 471 p.

- **PEYRONNET, R. (1923):** Tadla: pays Zaïan, Moyen Atlas, Impr. Algérienne, 322 p.

- **ROCHER, G.(1982):** Introduction a la sociologie générale, l'action sociale, Edition HMH, Canada.

- **ROUGERIE, G.; BEROUTCHACHVILI, N. (1991):** Géosystèmes et Paysages Bilan et Méthodes, Armand Colin, Coll. Géographie, Paris, 302 P.

- **SORRE, M. (1913):** les Pyrénées méditerranéennes, étude de géographie biologique, Armand Colin, paris, 508 P.

- **TORRE, A.; BEURET, J. E. (2012):** Proximités territoriales, Construire la gouvernance des territoires, entre conventions, conflits et concertations, Economica, coll. Anthropos, 105 p.

- **VELTZ, P. (1996):** Mondialisation Villes et Territoires: l'économie d'archipel, PUF, paris, 264 p.

- **VON THÜNEN, J. H. (1826):** état isolé recherches sur l'influence que le prix des grains, la richesse du sol et les impôts exercent sur les systèmes de culture, traduit par **LAVERRIERE, J. M. (1851)**: Guillaumet et Cie, Librairies, Paris, 343 p.

2.2. أطروحات و أبحاث جامعية:

- **BAHZAD, H. (1982):** Recherches hydrologiques et hydrochimiques sur quelques karsts méditerranéen: Liban, Syrie et Maroc, doctorat d'Etat de géographie, université d'Aix-Marseille II, 667 p.

- **BOUDIDJA, K. (2013):** les acteurs et le développement local: outils et représentations, cas des territoires ruraux aux Maghreb, doctorat en géographie et aménagement de l'espace, univ. Paul Valéry- Montpellier III, 388 p.

- **BOUJNIKH, M. (2008):** évolution des paysages irrigués dans le sous oriental (Maroc), de la KHATTARA a la MOTOPOMPE, Faid aux grands périmètre irrigues (le cas des Oulad- Berrhil, Province de Taroudant), thèse de doctorat en

géographie, université Nancy 2, comité mixte inter-universitaire franco-marocain, 553 p.

- **EDOUARD, R. (2008):** le développement inégal et la production des conditions de vie, le cas des Inuit de l'Arctique canadien, thèse de doctorat en sociologie, Faculté des Sciences Sociales, Université Laval, QUÉBEC, 425 p.

- **EL KHAMMARI, K. (2008):** contribution des méthodes géophysiques et du SIG à la détection et la gestion de l'alea cavités souterraines dans les zones urbains de la région du Tadla Azilal, thèse doctorat en science de la terre, faculté des sciences, Oujda, 192 p.

- **FINIGUE, A. (2017):** les ressources en eau dans le Dir de l'Atlas de Béni Mellal: problèmes de gestion et développement local, Thèse de doctorat en Géographie, Faculté de Lettre et des Sciences Humaines, Marrakech, Université Cadi Ayyad, 140 p.

- **GENOUD, M.(2008):** Inventaire, évaluation et projets de valorisation des géomorphosites du Val de Bagnes, Maîtrise universitaire sciences en géographie, université de Lausanne, Faculté des Géosciences et de l'Environnement, 150 p.

- **GENOUD, M.(2008):** Inventaire, évaluation et projets de valorisation des géomorphosites du Val de Bagnes, Maîtrise universitaire sciences en géographie, université de Lausanne, Faculté des Géosciences et de l'Environnement, 150 p.

- **HONEGGER, A. R. (2008):** Regards sur les paysages de l'eau. Evolution des usages de l'eau, dynamiques du territoire et mutations paysagères en Méditerranée occidentale, Habilitation à Diriger des Recherches en géographie, Université de Lyon -ENS-LSH, 310 p.

- **IVALDO DE SOUSA MOREIRA (2014):** Gouvernance territoriale du développement rural au Brésil: le cas d'un front pionnier "Portal da Amazonia", thèse de doctorat en Géographie et Aménagement, Université Toulouse le Mirail -Toulouse II, 371 p.

- **JENNAN, L.** (2004): Le moyen Atlas central et ses bordures: mutation récentes et dynamique de l'espace et de la société rurale, Thèse de doctorat d'Etat, Tour, France, 720 p.

- **MENAGE, P. (2011):** mise en réseau d'acteurs et compétitivité territoriale, thèse de doctorat en aménagement, université François - Rabelais, de Tours, 535 p.

- **QADEM, A. (2015):** quantification, modélisation et gestion des ressources en eau dans le bassin versant de haut Sebou (maroc), thèse de doctorat en géographie, Université Sidi Mohammed Ben Abdellah, 358 p.

- **ROCHMAN, J. (2008):** analyse critique de l'application des principes du développement territorial durable dans les zones rurales marginalisées du Brésil, réflexion à partir des cas du Cariri de la Paraíba et du plateau Catarinense, Thèse pour obtenir le grade de docteur d'Université François-Rabelais de Tours, 512 p.

- **TALANDIER, M. (2007):** Un nouveau modèle de développement hors métropolisation Le cas du monde rural français, Thèse de doctorat nouveau régime en Urbanisme, Aménagement et Politiques urbaines, Université Paris-XII– Val de Marne Institut d'Urbanisme de Paris, Vol. 1, 379 p.

- **VILLARD, L. (2005):** Proximités et Développement Territorial Industrie et Recherche Publique à Grenoble à travers le réseau des doctorants en convention CIFRE, Master 2 Recherche "Ville, Montagne et Durabilité", Sous la direction de Bernard Pecqueur, Université Joseph Fourier, Institut de Géographie Alpine, 107 p.

3.2. مقالات

- **AÏT HAMZA, M. (2012):** Les agdals du Haut Atlas central: formes d'adaptation, changements et permanences, Agdal

patrimoine socio-écologique de l'Atlas Marocain, Édit. IRCAM et IRD, Imp. El Maarif Al Jadida, Rabat, p. p. 187- 207.

- **ALAOUI, H. S.; ALIFRIQUI, M.(2012):** Approche écologique des pâturages humides d'altitude et pratiques de gestion, Le plateau d'Oukaïmeden dans le Haut Atlas de Marrakech, Agdal patrimoine socio-écologique de l'Atlas Marocain, Édit. IRCAM et IRD, Imp. El Maarif Al Jadida, Rabat p. p. 75-92.

- **AMEUR, A.; AASSEM, K. (2015):** Rôle du Plan Maroc Vert dans le développement du Piémont (Dir) et la valorisation de ses potentialités agricoles au Tadla, Colloque sur les Ressources entre détérioration et développement durable du Dir au Maroc, Faculté des Lettres et des Sciences Humaines de Béni Mellal, 24 Novembre 2015, (article non publié).

- **ANDRIEU, M. (2004):** Du lieu au lien: vers l'intelligence territoriale?, Rev. Montagnes Méditerranéennes, N° 20, p. p. 51-54.

- **ANGEON, V.; CALLOIS, J. M. (2005):** Fondements théoriques du développement local: quels apports du capital social et de l'économie de proximité?, Proximité et institutions: nouveaux éclairages, Rev. Économie et institutions, N°6/7, 1er et 2eme semestres, p. p. 19-50. https://journals.openedition.org/ei/890, consulté en date du 04 décembre 2019.

- **ANGEON, V.; CARON, P.; LARDON, S. (2006):** Des liens sociaux à la construction d'un développement territorial durable: quel role de la proximité dans ce processus?, Développement durable et territoires, Dossier 7, Proximité et environnement, https://journals.openedition.org/developpementdurable/2851, consulté en date du 12 juillet 2016.

- **ARTIS, A.; DEMOUSTIER, D.; PUISSANT, E. (2009):** Le rôle de l'économie sociale et solidaire dans les territoires: six études de cas comparées, Rev. internationale de l'économie sociale: RECMA, N° 314, p. p. 18-31.

- **AUCLAIR, L. (2012):** Un patrimoine socio-écologique à l'épreuve des transformations du monde rural (Introduction), Agdal patrimoine socio-écologique de l'Atlas Marocain, Édit. IRCAM et IRD, Imp. El Maarif Al Jadida, Rabat, p. p. 23 -71.

- **AURIAC, L.; FRAPPIER, L.; ROMEAS, P.; TINET, N. (2012):** Quel lien entre économie sociale et solidaire et le territoire? Le cas de l'Association «Au Fil de l'Eau», travail commun entre le Parcours Environnement, Paysages et Territoires et le Parcours Développement des Territoires, Institut d'Urbanisme de Paris, 20 p.

- **BAILLY, A. S. (1974**): la perception des paysages urbains, essai méthodologique, Revue l'espace géographique, N° 3, Tome 3, DOIN, 8, Place de l'Odéon, Paris-VIe, p. p. 211-217.

- **BECATINI, G. (1992):** Le district industriel: milieu créatif, in. Restructurations économiques et territoires, Espaces et Sociétés N° 66/67, l'Harmattan, paris, p. p. 147 -164.

- **BELLET, M.; COLLETIS, G. ; LECOQ, B. ; LUNG, Y. ; PECQUEUR, B. ; RALLET, A. ; TORRE, A. (1992):** Études Empiriques: et pourtant ça marche! (quelques réflexions sur l'analyse du concept de proximité), Rev. d'économie industrielle, Vol. 61, 3eme trimestre, p. p. 111-128.

- **BELLET, M.; COLLETIS, G.; LUNG, Y. (1993):** économie des proximités, Introduction du numéro spécial de la Revue d'Economie Régionale et Urbaine, N° 3, ADICUEER, p. p. 357-361.

- **BENKO, G. (2008):** la géographie économique: un siècle d'histoire, Les espaces économiques de la géographie, Annales de géographie, N° 664, Vol. 6, p. p. 23- 49.

- **BENMAHIOUL, B.; KAÏD-HARCHE, M.; DAGUIN, F. (2011):** Le caroubier, une espèce méditerranéenne à usages multiples, Rev. forêt méditerranéenne, tome 32, N° 1, p. p 51-58.

- **BOUBA-OLGA, O.; GROSSETTI, M. (2008):** Socio-économie de proximité, La proximité: 15 ans déjà!, Rev. d'Économie

Régionale et Urbaine (RERU), Edit. Armand Colin, N° 3, p. p. 311- 328..

- **BOUCHAOU, L.; CHAUVE, P.; MUDRY, J.; MANIA, J.; HSISSOU, Y. (1997):** structure et fonctionnement d'un hydrosystème karstique de montagne sous climat semi-aride : cas de l'atlas de Béni-Mellal (Maroc), journal of African Earth Sciences, N° 2, Vol. 25, p. p. 225-236.

- **BOURDIEU, P. (1986):** The forms of capital, in Handbook of theory and research for the sociology of education, edited by J. G. Richardson, New York: Greenwood Press, p. p. 241-258.

- **CASABIANCA, F.; SYLVANDER, B.; NOEL, Y.; BERANGER, C.; COULON, J.B.; GIRAUD, G.; FLUTET, G.; RONCIN, F. ; VINCENT, É. (2006):** terroir et typicité: propositions de définitions pour deux notions essentielles à l'appréhension des Indications Géographiques et du développement durable, Vol. 2, In: Actes du VIe Congrès International des Terroirs Viticoles, Bordeaux- Montpellier, 2-8 juillet 2006, p. p. 1-8.

- **CASSEN, B. (2001):** Le piège de la gouvernance, Le Monde Diplomatique, N° 76, juin 2001, P. 28, https://www.monde-diplomatique.fr/2001/06/CASSEN/1674, consulté en date du 08 février 2018.

- **CAYLA, N. ; HOBLEA, F. ; BIOT, V. ; DELAMETTE, M. ; GUYOMARD, A .(2012):** de l'invisibilité des Géomorphosites à la révélation géopatrimoniale, Les sites d'intérêt géomorphologique: un patrimoine invisible?, Rev. Géocarrefour, N° 3-4, Vol. 87, p. p. 171-186.

- **CHAKOR, A. (2004):** Le Marketing territorial au servies de la bonne gouvernance locale, REMALD, série : Managements Stratégiques, N° 5.

- **CHIGNIER-RIBOULON, F.; COUTURIER, P.; FOURNIER, M.; MAINET, H.; SEMMOUD, N. (2003):** Economie solidaire et espaces fragilisés auvergnats: une participation à la dynamique des territoires? (Ambert, Saugues), Cahiers de recherches de la MIRE, Documentation française, L'économie sociale et solidaire en région, N° 16, p. p. 45-51.

- **COLLETIS, G.; GIANFALDONI, P.; RICHEZ- BATTESTI, N. (2005):** économie sociale et solidaire, territoires et proximité, Economie sociale et territoires, Revue Internationale de l'économie sociale (RECMA), N ° 296, p. p. 8- 25.

- **COLLETIS, G.; PECQUEUR, B. (2005):** Révélation de ressources spécifiques et coordination située, Proximité et institutions: nouveaux éclairages, Rev. économie et institutions, N°6/7, 1er et 2eme semestres, p. p. 51-74.

- **COURLET, C. (2002):** Les systèmes productifs localisés: Un bilan de la littérature, Etudes et Recherches sur les systèmes Agraires et le Développement, N° 33, INRA Editions, Paris, p. p. 27-40.

- **COURLET, C. (2007):** du développement économique situé, a la croisée des chemins: territoire et resources, la ressource territoriale, sous la direction de **GUMUCHIAN, H.; PECQUEUR, B.,** Economica, Imp. En france, paris, p. p. 32-45.

- **CREVOISIER, O. (2001):** L'approche par les milieux innovateurs: état des lieux et perspectives, Rev. d'Économie Régionale et Urbaine, N° 1, Edit. Armand Colin, p. p. 153-165.

- **DANIC, I. (2006):** la notion de représentation pour les sociologues, premier aperçu, publication semestrielle de l'unité mixte de recherche 6590 du CNRS, espaces et sociétés, Impr. la contemporaine, Nantes, p. p. 29-32.

- **DEBARBIEUX, B. (1997):** l'acteur et territoire, Chronique d'un rendez-vous souvent annoncé et toujours différé, Montagnes Méditerranéennes, Édit. ISRA, N° 5, Lyon- France, P. P. 65-72.

- **DEMOUSTIER, D. (2010):** Economie sociale et solidaire et régulation territoriale: étude sur quatre zones d'emploi en Rhône-Alpes, Géographie, Economie, Société, Édi. Lavoisier, Paris, N° 1, Vol. 12, p. p. 89-109.

- **DEMOUSTIER, D.; RICHEZ-BATTESTI, N. (2010):** Introduction, Les organisations de l'économie sociale et solidaire: gouvernance, régulation et territoire, Géographie, économie, société, N° 1, Vol. 12, Édit. Lavoisier, Paris, p. p. 05-14.

- **DI MEO, G. (1998):** De l'espace aux territoires: éléments pour une archéologie des concepts fondamentaux de la géographie, L'information géographique, N° 3, Vol. 62, p. p. 99-110.

- **EMBERGER, L. (1955):** Une classification biogéographique des climats, Rev. Trav. Lab. Bot. Géol. Fac.sci Montpellier, Sér. Botoni., p. p. 3-43.

- **EME, B. (2005):** Gouvernance territoriale et mouvements d'économie sociale et solidaire, Économie sociale et territoires, Revue Internationale de l'économie sociale (RECMA), Édit. Association RECMA, N° 296, p. p. 42-55.

- **ENJOLRAS, B. (2005):** économies sociale et solidaire et régimes de gouvernance, Economie sociale et territoires, Revue internationale de l'économie sociale (RECMA), Édit. Association RECMA, N° 296, p. p.56-69.

- **FAGNANI, J. (1990):** De l'utilisation du concept de stratégie en géographie sociale: quelques éléments de réflexion, Strates, Matériaux pour la recherche en sciences sociales, N° 5, http://journals.openedition.org/strates/1341, consulté le 22/12/2018.

- **FAGNANI, J. (1990):** De l'utilisation du concept de stratégie en géographie sociale: quelques éléments de réflexion, Strates, Matériaux pour la recherche en sciences sociales, N° 5,

- **FIKRI, K. BENBRAHIM, M.; ISMAILI, S.; FIKRI, B.; TRIBAK, A. (2004):** Problèmes de dégradation de l'environnement par la désertification et la déforestation: impact du phénomène au Maroc, Sécheresse N° 4, Vol. 15, p. p. 307-320.

- **FRAISSE, L.; GUERIN, I.; LAVILLE, J. L. (2007**): Économie solidaire: des initiatives locales à l'action publique, Revue Tiers Monde, Éditions de la Sorbonne, N° 190, Vol. 2, p. 245.

- **GENIN, D.; KERAUTRET, L.; HAMMI S.; CORDIER, j. B.; ALIFRIQUI, M. (2012):** Biodiversité et pratiques d'agdal, un élément de l'environnement à l'épreuve de ses fonctions d'utilité pour les sociétés du Haut Atlas central, Agdal patrimoine socio-écologique de l'Atlas marocain, Édit. IRCAM et IRD, Imp. El Maarif Al Jadida, Rabat, p. p. 93-121.

- **GILLY, J. P. (2006):** L'économie de proximité: Principes théoriques et études de cas, Les territoires productifs en question(s), transformations occidentales et situations maghrébines, Coll. Maghreb et Sciences Sociales, Édit. Institut de Recherche sur le Maghreb contemporain, Tunis, p. p. 25 - 32.

- **GILLY, J. P.; LUNG, Y. (2005):** Proximités, secteurs et territoires; Cahier du GRES, N° 09, p. p. 1-20.

- **GOUTIER, E. F. (1926):** MEDLNAT-OU-DAÏ, Hespéris, Archives Berbères et Bulletin de l'Institut des Hautes-Études Marocaines, Tome 4, Librairie Larose, Paris, p. p. 5-25.

- **GUIGOU, J-L. (1997):** Le paradoxe: Mondialisation-Territorialisation, in **Loinger, G.; Némery, J. C. (2007):** Construire la dynamique des territoires... Acteurs, institutions, citoyenneté active, Édit. L'Harmattan, Coll. Administration et aménagement du territoire, p. p. 13-25.

- **JENNAN, L. (2018):**quelle mobilisation du patrimoine dans le développement des territoires؟ cas l'espace oasien, L'économie du patrimoine et développement durable dans les oasis et les zones vulnérables, Revista Digital de Arqueologia, Arquitectura e Artes (DigitAR), N° 5, p. p. 45-68.

- **JOLY, F (1960):** place des pays des piémonts dans la vie économique et humaine du Maroc, notes marocaines, N° 13, p. p. 97-102.

- **KERBOUT, M. (1991):** les conditions humaines de formation et d'évaluation des systèmes d'irrigation dans le moyen Atlas septentrional, Aspects de l'agriculture irriguée au Maroc, Rev. Espace rural, N° 25, p. p. 101-117.

- **KERBOUT, M. (1992):** l'eau dans le Dir, l'irrigation sociale à l'irrigation économique: la pénurie, ses conséquences et les strategies d'adaptation, les régions du piémont au Maghreb: ressources et aménagement, étude méditerranéennes, CIEM POITIERS, URBAMA TOURS, VI[e] colloque de Sefrou, p. p.35-44.

- **LAMARA, H. (2009):** Les deux piliers de la construction territoriale: coordination des acteurs et ressources territoriales, Développement durable et territories, Varia, http://developpementdurable.revues.org, consulté en date du 14 mars 2016.

- **LANDEL, P.A.; SENIL, N. (2009)**: Patrimoine et territoire, les nouvelles ressources du développement, Revue Développement durable et territoires, Dossier N° 12, Identités, patrimoines collectifs et développement soutenable, http://journals.openedition.org/developpementdurable/7563, consulté en date du 24 décembre 2018.

- **LARDON, S.; PIVETEAU, V. (2005):** méthodologie de diagnostic pour le projet de territoire: une approche par les modèles spatiaux, Le diagnostic des territoires, Rev. Géocarrefour, N°2, Vol. 80, p. p. 75-90.

- **LAVILLE, J. L. (2001):** vers une économie sociale et solidaire?, Enjeux et débats, Revue Internationale de l'économie sociale (RECMA), Édit. Association RECMA, N° 281, p-p 39-53.

- **LELLI, L ; PARADIS, S. (2005):** Analyse critique d'un dispositif méthodologique de diagnostic paysager: le cas du bassin versant du Cérou (Tarn, Midi-Pyrénées), Le diagnostic des territoires, Rev. Géocarrefour, N°2, Vol. 80, p. p. 123- 130.

- **LELOUP, F.; MOYART, L.; PECQUEUR, B. (2005):** la gouvernance territoriale comme nouveau mode de coordination territoriale?, Mondialisation, restructuration et gouvernance territoriale, Rev. Géographie Économie Société, Édit. Lavoisier, N° 4, Vol. 7, p. p. 321-332.

- **LIPIETZ, A. (1995):** De la régulation des espaces aux espaces de régulation, in Boyer&Saillard, L'état de la théorie de la régulation, Édit. la découverte, paris, p. p. 1-10.

- **LOUSSERT, R. (1988):** L'oléiculture marocaine: situation actuelle et perspective d'avenir, In: Allaya M. Édit. L'économie de l'olivier, Paris, CIHEAM, Options Méditerranéennes, Série Etudes, N° 1988-V, p. p. 79-87.

- **MIHI, S.; FAGOURI, S.; ABIDI, M. ; JANNOUNE, A. (2012):** Programme de développement et de sélection des caprins de l'ANOC, l'élevage caprin: Acquis de recherche, Stratégie et Perspectives de développement, ACTES des 1ères journées de Recherches sur les Ruminants, pub. INRA, Rabat, p. p. 83-92.

- **MOINE, A. (2006):** le territoire comme un système complexe: un concept opératoire pour l'aménagement et la géographie, Rev. L'Espace géographique, Tome 35, Edit. Belin, p. p. 115-132.

- **MRAOUI, C.; BENALI, A. (2017):** les titulaires de droits: Entre usufruit et conditions de contribution au développement, cas de la foret d'Ait Ouira dans l'Atlas d'El Ksiba, Les Forêts des Zones Sèches Entre curiosité scientifique et capital de restauration socioécologique, Rev. Paysages Géographiques, N° 4, p. p. 39-51.

- **NAGGAR, M.; LAHSSINI, S. (2015):** La filière caroubier au service du développement socio-économique des territoires forestiers de montagne: cas de la province d'Azilal (Maroc), XIV Congrées forestier mondial FAO, Durban, Afrique du Sud, Les forêts et les populations: investir dans un avenir durable. https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-01194408, consulté le 1/12/2018.

- **NATHALIE, B.; PATRICK, M. (2004):** La gouvernance locale, un retour à la proximité, Proximité et territoires, Rev.

Économie Rurale, N° 280, p. p. 77-95.

- **PANIZZA, M. (2001):** Geomorphosites: concepts, methods and examples of geomorphological survey, Chinese Science Bulletin, vol. 46, Suppl. Bd, p. p. 4-6.

- **PANIZZA, M. (2003):** Géomorphologie et tourisme dans un paysage culturel intégré, éditeurs REYNARD, E.; HOLZMANN, C.; GUEX, D.; SUMMERMATTER, N., Géomorphologie et tourisme, Actes de la Réunion annuelle de la Société Suisse de Géomorphologie (SSGm), Finhaut, 21-23 septembre 2001, edition Institut de Géographie de l'Université de Lausanne (IGUL), Travaux et Recherches N° 24, p. p .11-18.

- **PANIZZA, M.; PIACENTE, S. (1993):** Geomorphological assets evaluation, Zeitschrift für Geomorphologie N. F., Suppl. Bd., 87, p. p. 13-18.

- **PARODI, M. (2005):** économie sociale et solidaire et développement local, Economie sociale et territoires, Revue Internationale de l'économie sociale (RECMA), N° 296, Édit. IES, p.p. 26-41.

- **PECQUEUR, B. (2005):** le développement territorial une nouvelle approche des processus de développement pour les économies du sud, le territoire mort vive les territoires! Une (re)fabrication au nom du développement, Éditeurs scientifiques, ANTHEAUME, B.; GIRAUT, F., Ed. IRD, Paris, p. p. 295-316.

- **PECQUEUR, B. (2006):** Le tournant territorial de l'économie globale, Economie des territoires et territoires de l'économie, Rev. Espace et Société, N° 124-125, p. p. 17-32.

- **PECQUEUR, B. (2009):** De l'exténuation à la sublimation: la notion de territoire est-elle encore utile?, Varia, Géographie, économie, société, Edit. Lavoisier, N° 1, Vol. 11, p. p. 55-62.

- **PECQUEUR, B., ITCAINA, X. (2012):** économie sociale et solidaire et territoire: un couple allant de soi?, Dossier-ESS: de l'approche entrepreneuriale à une perspective institutionnaliste, Revue Internationale de l'Economie Sociale (RECMA), Édit. Association RECMA, N° 325, Vol. 3, p. p. 48- 64.

- **PECQUEUR, B.; ZIMMERMANN, J. B. (2002):** les fondements d'une économie de proximités, Document de Travail N° 02A26, GREQAM, UMR-CNRS 6579, Ecole des Hautes Etudes en Sciences Sociales Universités d'Aix-Marseille II et III, 23 p., http://www.greqam.fr/sites/default/files/_dt/greqam/02a26.pdf, consulté en date du 16 aout 2016.

- **POURTIER, R. (2005):** Les âges de la territorialité, Le territoire est mort, vive les territoires! Une (re)fabrication au nom du développement, Éditeurs scientifiques, ANTHEAUME, B. ; GIRAUT, F., Ed. IRD, Paris, p. p. 39-46.

- **POUZENC, M.; COQUART, D.; PILLEBOUE, J.; OLIVIER, V.; GUIBERT, M. (2007):** diversification des modèles de qualité territorialisée des produits agroalimentaires: risqué ou opportunité pour les terroirs?, Terroirs: caractérisation, développement territorial et gouvernance, Méditerranée N° 109. http://journals.openedition.org/mediterranee/111, consulté en date du 29 septembre 2019.

- **RALLET, A. (2002):** l'économie de proximité, propos d'étape, Rev. Etudes et Recherches sur les Systèmes Agraires et le Développement, INRA, N ° 33, p. p. 11-25.

- **REYNARD, E. (2005):** Géomorphosites et paysages, Géomorphosites: définition, évaluation et cartographie, Rev. Géomorphologie: relief, processus, environnement, N° 3, Vol. 11, p. p. 181-188.

- **REYNARD, E.; FONTANA, G.; KOZLIC, L.; SCAPOZZA, C. (2007):** A method for assessing «scientific» and «additional values» of geomorphosites, Geographica Helvetica, Jg. 62, Heft 3, p. p. 148-158.

- **REYNARD, E.; PANIZZA, M. (2005):** Géomorphosites: définition, évaluation et cartographie (introduction), Rev.

Géomorphologie: relief, processus, environnement, N° 3, Vol. 11, p. p. 177- 180.

- **ROCHE, S.; HODEL, T. (2004):** L'information géographique peut-elle améliorer l'efficacité des diagnostics de territoire?, Revue internationale de géomantique, N° 1, Vol. 14, p. p. 9-34.

- **ROLLEY, J. P. (1973):** sur quelques paléoreliefs récifaux du lias de l'atlas de Béni Mellal, notes serv. Géol. Maroc, N° 254, Tome 34, p. p. 113-120.

- **ROUX, E.; VOLLET, D.; PECQUEUR, B. (2006):** Coordinations d'acteurs et valorisation des ressources territoriales, Les cas de l'Aubrac et des Baronnies, Rev. Économie Rurale, Agricultures, Alimentations, Territoires, N° 293, p. p. 20 - 37.

- **SAHLI, Z. (2009):** Produits de terroir et développement local en Algérie: cas des zones rurales de montagnes et de piémonts, Les produits de terroir, les indications géographiques et le développement local durable des pays méditerranéens, Édit. Montpellier: CIHEAM (Options Méditerranéennes: Série A. Séminaires Méditerranée), N° 89, p. p. 305-338.

- **SANTOS, T. D. (1977):** Mise au point sur la théorie de la dépendance, Série G, Notes de recherche, Ottawa: Institut de coopération internationale, Université d'Ottawa, p. p. 1-24.

- **SGARD, A. (2010):** le paysage dans l'action publique: du patrimoine au bien commun, Développement durable et territoires, N° 2, Vol. 1, http://developpementdurable.revues.org/8565, consulté en date du 17 mars 2018.

- **TABARIES, M. (2005):** Les apports du GREMI à l'analyse territoriale de l'innovation ou 20 ans de recherche sur les milieux innovateurs, Matisse, Cahiers de la MSH, Centre National de la Recherche Scientifique, Paris, 22 p. https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00193845/document, consulté en date du 29 novembre 2019.

- **TALBOT, D. (2008):** Les institutions créatrices de proximités, La proximité: 15 ans déjà!, Edit. Armand Colin, Rev. d'Économie Régionale & Urbaine (RERU), N° 3, p. p. 289-310.

- **TALBOT, D.; KIRAT, T. (2005):** Présentation du numéro Proximité et institutions: nouveaux éclairage, Économie et institutions, N°6/7, 1er et 2e semestres, p. p. 9-15. https://journals.openedition.org/ei/882, consulté en date du 4 décembre 2017.

- **TERNAUX, P.; PECQUEUR, B. (2008):** Ressources territoriales, structures sociales et comportements des acteurs, Revue canadienne des Sciences Régionales, N° 2, Vol. 31, Imprimé au Canada, p. p. 261-276.

- **TOBELEM, J. M.(1992):** Du bon usage de l'approche économique dans l'analyse du patrimoine, GREFFE, X., La valeur économique du patrimoine, La demande et l'offre de monuments, In: Publics et Musées, N° 1, sous la direction de GOTTESDIENER, H., p. p. 138-141.

- **TORRE, A ; ZUINDEAU, B. (2006):** Proximité et environnement, développement durable et territoires, Dossier 7, p. p.1-6.

- **TORRE, A. (2006):** Clusters et systèmes locaux d'innovation: un retour critique sur les hypothèses naturalistes de la transmission des connaissances à l'aide des catégories de l'Économie de la Proximité, Régions et Développement, LEAD, Universite du Sud - Toulon Var, N° 24, p. p. 15-44.

- **TORRE, A. (2015):** théorie du développement territorial, Varia, Géographie, Économie, Société, N° 3, Vol. 17, p. p. 273-288.

- **TORRE, A.; ZUINDEAU, B. (2009):** Les apports de l'économie de la proximité aux approches environnementales: inventaire et perspectives, dossier: Économie de la proximité, Rev. Natures Sciences Sociétés, N° 4, Vol. 17, p. p. 349-360.

- **WILLIAMSON, O. E. (1979):** Transaction-Cost Economics: The Governance of Contractual Relations, Journal of Law and

Economics, Vol. 22, N° 2, The University of Chicago Press, p. p. 233-261.

- **ZIMMERMANN, J. B. (2008):** le territoire dans l'analyse économique proximité géographique et proximité organisée, Stratégies, espaces et territoires, Revue française de gestion, vol. 4, N° 184, p. p. 105-118. http://journals.openedition.org/strates/1341, consulté le 22/12/2018.

4.2. دراسات وتقارير ومنوغرافيات

- **AHMED- ZAÏD, M.; TOUHAMI, A.; OUELHAZI, Z. (2013):** L'économie sociale et solidaire au Maghreb, Quelles réalités pour quel avenir?, Algérie, Maroc, Tunisie, Monographies nationales, coordonné par Alexis GHOSN, Rapport pour IPEMED, 181 p.

- **CHIVA, I.; BONNAIN, R.; CHEVALLIER, D. (1994):** une politique pour le patrimoine culturel rural, Rapport présenté à **TOUBON, J.,** Edit. Ministre de la culture, Paris, 46 P.

- **CONSEIL REGIONAL TADLA AZILAL (2013):** Dossier de candidature présente a la division de l'écologie et des sciences de la terre de l'UNESCO pour demander l'intégration du Geoparcs du M'GOUN, Royaume du Maroc, dans le réseau international des Geoparcs, 53 p.

- **LANDEL, P. A.; SENIL, N.; MAO, P. (2007):** étude sur les poles d'economie du patrimoine, diagnostic strategique des ressources patrimoniales de la region de Tadla Azilal, sous la coordination de **JENNAN, L.**; **LANDEL, P. A.**; **BENSLIMANE, R.**, 178 p.

- **MARTIN, P. (2010):** l'économie de proximité: une réponse aux défis majeurs de la société française, Avis du Conseil économique, social et environnemental, la section des économies régionales et de l'aménagement du territoire (République Française), N° 17, 190 p.

- **Ministère de l'Agriculture et de la Pêche Maritime, Conseil Général de Développement Agricole, Maroc, Ministère de l'Alimentation, de l'Agriculture et de la Pêche. Conseil Général de l'Alimentation, de l'Agriculture et des Espaces Ruraux, France (2010):** terroirs et origine: leçons d'une lecture croisée des expériences du Maroc et de la France pour une méditerranée durable, 85 p.

- **MONZON, J. L. ; CHAVES, R. (2012**): l'économie sociale dans l'union européenne, Rapport d'information élaboré pour le Comité économique et social européen par le Centre international de recherches et d'information sur l'économie publique, sociale et coopérative (CIRIEC), 127 p.

- **Royaume du Maroc, Haut Commissariat aux Eaux et Forets et a la Lutte contre la Désertification,** Service Provincial des Eaux et Forets de Béni Mellal (2007): etude d'aménagement du SIBE de TIZI N'Ait Ouirra, Rapport de synthèse et d'analyse, 61 p.

- **Royaume du Maroc, Haut Commissariat aux Eaux et Forets et a la Lutte contre la Désertification, Direction Regionale des Eaux et Forets et a la Lutte contre la Désertification de Tadla-Azilal (2014):** étude de la filière caroubier dans le Dir de Béni Mellal, Rapport N° 2: gestion antérieure et cartographie des formations de caroubier, 89 p.

- **Royaume du Maroc, Ministère de l'Agriculture du développement rural et des pèches maritimes, Direction Régionale de l'Agriculture de Béni Mellal Khenifra, Division du Développement des Filières Agricoles (2017):** bilan oléicole définitif au titre de la champagne 2015/2016 et prévisionnel 2016-2017 de la région Béni Mellal Khenifra, 20 p.

- **Royaume du Maroc, Ministere de l'Agriculture et de la Peche Maritime, Direction Régionale de l'Agriculture du**

Tadla-Azilal (2011): étude sur l'identification et le développement des produits de terroir dans la Région du Tadla-Azilal, identification et caractérisation des produits de terroir et délimitation des terroirs de leur production et détermination du niveau d'organisation des acteurs du secteur, phase 1, Version Définitive, 118 p.

- Royaume du Maroc, Ministère de l'Intérieur, Région de Tadla-Azilal (2012): caractéristiques socio-économiques des communes et état de leur enclavement, étude sur le désenclavement de la Province de Béni Mellal, Rapport Provisoire de la Mission 1, 132 p.

- Royaume du Maroc, Ministère Délégué auprès du Chef du Gouvernement Chargé des Affaires Economiques et Générales (2011): Stratégie Nationale de l'économie Sociale et Solidaire 2010-2020, 63 p.

- **TAIBI, A. N. ; EL KHALKI, Y.; EL HANNANI, M. (2015):** Atlas regional Region du Tadla Azilal (MAROC), édit. Université d'Angers (France), 99 p. https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-01139658, consulté en date du 25 février 2016.

2.5. معاجم وقواميس

- LEVLY, J. ; LUSSAULT, M. (2003): Dictionnaire de la géographie et de l'espace des sociétés, Ed. Belin, Paris.

- ESTEVA, G. (1993): « Development », The Development Dictionary: A Guide to Knowledge as Power, Edited by Wolfgang Sachs, Zed Books Ltd, London, p. p. 6-25.

- **LEVLY, J. ; LUSSAULT, M. (2003):** Dictionnaire de la géographie et de l'espace des sociétés, ed. Belin, Paris, 1034 p.

- **LEGENDRE, R. (1993):** dictionnaire actuel de l'education, Montréal Guérin, paris, ESKA, 2eme edition, 1500 p.

- **KERBOUT, M (1987):** La grande encyclopédie du Maroc, géographie humaine, réalisé sous la direction de AGOUMY Taoufik ; BENCHRIFA Abdellatif, GEP Cremona.

الملاحق

ملحق رقم 1

جامعة سيدي محمد بن عبد الله
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
سايس - فاس

مركز دراسات الدكتوراه: اللغات والتراث والتهيئة المجالية
مختبر الأبحاث والدراسات الجغرافية والتهيئة والخرائطية
إنجاز الطالب: حافظ الشركَ
إشراف الأستاذ: د. حسن الكتمور

بحث لنيل شهادة الدكتوراه في موضوع

دور الجماعات الترابية ومنظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في التنمية الترابية بدير أطلس بني ملال الشمالي

استمارة موجهة للجماعات الترابية

I. معطيات عامة:

– اسم الجماعة:..... قيادة: ..... دائرة:.....

– مساحتها (بالكلم^2)..... تاريخ إحداثها.....

– أصل التسمية:.....

– تطور التقسيم الجماعي (متى ؟ كيف):.....

– معطيات سوسيوثقافية وسياسية لأعضاء المكتب المسير للجماعة

الجنس	السن	المستوى الدراسي	المهنة	الانتماء السياسي	المهام داخل المكتب	هل ترشحت سابقا؟	في أي حزب؟
.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....

II. معطيات ديمغرافية:

– عدد السكان: ما بين سنتي 1971–2014

السنة	1971	1982	1994	2004	2014
عدد السكان بالنسمة					
عدد الأسر					

– عدد الدواوير: ..... عدد المشيخات..... نوع السكن المهيمن: متفرق ..... متجمع .....

– عدد الدواوير وحجمها:

فئة الدواوير	أقل من 500	ما بين 500 و1000	ما بين 1000 و 2000	أكثر من 2000
عدد الدواوير				

III. معطيات طبيعية:

– نوع التضاريس السائدة: جبال ☐ هضاب ☐ تلال ☐ سهول ☐

– أنواع التربة السائدة:.....

– المساحة الغابوية: ..... (هـ)؛ أنواع الأشجار السائدة بها: .....

– العيون الكبرى بالجماعة:.....

– المساحات المائية بالجماعة (بحيرات طبيعية ، سدود ، سدود تلية): .....

– مصادر مياه الشرب بالجماعة: عيون ☐ سواقي ☐ أودية ☐ آبار ☐ سقاية عمومية ☐ إيصال خاص ☐ أخرى ☐ أذكرها.....

IV. التجهيزات الأساسية:

*** الطرق:**

– طولها (بالكلم): الوطنية ..... جهوية..... إقليمية ..... مسالك ..... ما هي نسبة جودة الطرق (بالكلم): جيدة ؟ ..... متوسطة الجودة ؟.....سيئة ؟..... ما هي نسبة الطرق : المعبدة؟ ..... غير المعبدة ؟ .....

– حاجيات الجماعة إلى طرق جديدة: ما هو طولها؟ ..... كلم، ما هي النقط التي ستربط بينها؟.....

*** الإنارة:**

– ما هي المراحل التي عرفتها الإنارة بجماعتكم ؟ .....

– عدد السكان المستفيدين حاليا؟..... نسبة التغطية ؟..... %

– الدواوير التي توجد في طور التجهيز ؟ .....

– عدد السكان الذين سيستفيدون من المشاريع الموجودة في طور الانجاز؟.....

– المراكز التي تحتاج إلى الإنارة ؟.....

– عدد السكان غير المستفيدين ؟ .....

*** الماء الصالح للشرب:**

– عدد الدواوير والمراكز التي تستفيد حاليا من الماء الشروب؟.....

– عدد الدواوير والمراكز التي لا تستفيد حاليا من الماء الشروب؟.....

– نسبة السكان المستفيدين حاليا من الماء الصالح للشرب ؟ ..... %

– ما هي المراكز التي توجد في طريق التزويد بالماء ؟ .....

– عدد السكان الذين سيستفيدون بعد الإنجاز؟ .....

– المراكز التي تحتاج إلى الماء الشروب ؟ .....

– عدد السكان غير المستفيدين ؟ .....

*** السوق الأسبوعي بالجماعة:**

– عدد السكان غير المستفيدين؟.....

– عدد السكان الذين يلجون السوق أسبوعيا: .....

– القبائل التي يستقطبها هذا السوق.....

– الدواوير التي يستقطبها هذا السوق؟ .....

– أهم المنتوجات التي تروج فيها : .....

– معدل المدخول السنوي للسوق المحصل من طرف الجماعة..... درهما

V. المرافق الإدارية والاجتماعية والمؤسسات الدينية والثقافية:

– هل يوجد بالجماعة :

مقر القيادة ؟	نعـم ☐ لا ☐	مركز الأشغال الفلاحية ؟	نعـم ☐ لا ☐
مقر الجماعة ؟	نعـم ☐ لا ☐	مصلحة المياه والغابات؟	نعـم ☐ لا ☐
مركز بريدي ؟	نعـم ☐ لا ☐	مركز الدرك الملكي ؟	نعـم ☐ لا ☐
وكالة بريدية؟	نعـم ☐ لا ☐	محطة للأرصاد الجوية ؟	نعـم ☐ لا ☐
إعدادية؟	نعـم ☐ لا ☐	ثانوية؟	نعـم ☐ لا ☐
مدرسة فلاحية؟	نعـم ☐ لا ☐	داخلية ؟	نعـم ☐ لا ☐
مركز للتكوين المهني؟	نعـم ☐ لا ☐	روض الأطفال ؟	نعـم ☐ لا ☐
مستوصف؟	نعـم ☐ لا ☐	مركز صحي؟	نعـم ☐ لا ☐
صيدلية ؟	نعـم ☐ لا ☐	طبيب بيطري؟	نعـم ☐ لا ☐
ملاعب رياضية ؟	نعـم ☐ لا ☐	مخيمات ؟	نعـم ☐ لا ☐
مسابح ؟	نعـم ☐ لا ☐	جمعية خيرية	نعـم ☐ لا ☐

مرافق أخرى؟ (أذكرها) .....

– عدد المجموعات المدرسية ؟.....عدد الفرعيات؟..... عدد المطاعم المدرسية؟ .....عدد سيارات النقل المدرسي؟.....

من يمتلكها؟ الدولة ☐ الجمعية ☐ الخواص ☐ ..... عدد مدارس التعليم الأولي (الروض) بالجماعة؟.....تاريخ إحداثها؟

.....من أحدثها؟ ..... عدد الحجرات..... عدد التلاميذ بها حاليا .....طاقتها الاستيعابية؟..... عدد دور الشباب؟ ..... عدد الأندية النسوية؟ ..... عدد الفرق الرياضية؟..... عدد الجمعيات.....عدد سيارات الأجرة المرخصة بالجماعة؟..... عدد حافلات النقل العمومي..... عدد المساجد ذات صومعة؟..... عدد الأضرحة ذات قبة؟..... عدد المواسم التي تقام بتراب الجماعة؟.....هل تستغل في النشاط السياحي؟ نعم ☐ كيف؟.....لا ☐ لماذا؟.....

VI. القطاعات الاقتصادية المنتجة:

* الفلاحة:

– السكان الذين يتعاطون للفلاحة: العدد.....؛ النسبة..... % المساحة الإجمالية للأراضي الصالحة للزراعة..... هـ الأراضي المسقية ..... هـ؛ البورية ..... هـ؛ المساحة العامة للمراعي..... هـ ؛ مساحة أراضي الجموع.....هـ؛ مساحة أراضي الأحباس .....هـ ؛ مساحة أراضي الدولة..... هـ؛ أراضي الكَيش..... هـ

– أهم الزراعات بالجماعة:أذكرها بالترتيب حسب الأهمية:.....

+ معطيات خاصة بالفلاحة السقوية:

– ما هي المساحة المسقية الإجمالية بالجماعة؟ ..... هـ هل توجد إمكانيات لتوسيع المساحة المسقية؟ نعم ☐ لا ☐

– ما هي مصادر مياه السقي المستعملة ؟ مياه جوفية ☐ الأنهار ☐ العيون ☐ السدود ☐ البحيرات الطبيعية ☐

– ما هي التدابير الكفيلة بتوسيع المساحة المسقية ؟ بناء سد كبير؟ ☐ بناء سد صغير؟ ☐ حفر آبار جديدة؟ ☐ الزيادة في عمق الآبار؟ ☐ بناء قنوات لإيصال مياه السقي إلى الحقول؟ ☐ التجهيز بالمضخات؟ ☐ تبني تقنيات حديثة (القطرة/القطرة) ☐ إعادة تأهيل التقنيات التقليدية ☐ آخر، أذكره .....

+ تربية الماشية:

النوع	الأبقار	الأغنام	الماعز	الخيل	آخر (أذكره).....

العدد					

– ما هو عدد إسطبلات تربية الدواجن بجماعتكم ؟..... ما هو عدد وحدات تربية النحل ؟..... ما هي أصناف العسل المستخرجة؟ .....

– أين يتم تسويقها ؟ محليا ☐ جهويا ☐ وطنيا ☐ دوليا ☐ ما هي قنوات التسويق: تجار الجملة ☐ الفضاءات التجارية الكبرى ☐ تجارة التقسيط ☐ محلات خاصة بالتعاونيات ☐ قنوات أخرى حددها: .....

– ما هي المشاكل التي تعترض تنمية هذا النشاط بالجماعة؟.....

+ البستنة والتشجير:

– ما هي مساحة الأشجار المثمرة؟.....هـ؛ أنواع الأشجار المثمرة؟..... هل يخضع إنتاجها حاليا للتصنيع؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة لا كيف يمكن تحويلها صناعيا؟.....

+ النباتات العطرية والطبية:

– ما هي أصناف النباتات العطرية والطبية الموجودة بتراب جماعتكم؟ ..... كيف تستغل حاليا؟ على مستوى:

الجمع..... التحويل... .....التسويق.....

– ما هي الطرق التي تقترحونها من أجل استغلال أكثر نجاعة وفائدة؟.....

+ التعاونيات الفلاحية

التعاونيات الفلاحية	العدد	عدد المنخرطين
تربية المواشي		
جمع وتسويق الحليب		
تربية النحل		
الزيتون		
الحروب		
تسويق المنتوجات الزراعية		
النباتات العطرية والطبية		
آخر (أذكره).....		

*** القطاع المنجمي:**

– هل هناك معادن في تراب جماعتكم قابلة للاستغلال؟ نعم ☐ لا ☐ ما هي المعادن المستغلة حاليا؟.....

– ما هي المعادن التي لا تخضع للاستغلال مع تحديد أسباب ذلك؟

المعادن	الأسباب
.....	.....

– هل هناك مشاريع منجمية تقترحونها في جماعتكم نعم ☐ لا ☐ في حالة نعم ، حددها:

المشاريع	الموقع
.....	.....

– هل هناك محاجر (مقالع) مستغلة حاليا بالجماعة:

المقلع	الموقع	طبيعة المواد المستخرجة
.....	.....	.....

– ما هي المعوقات التي تحول دون فتح مقالع جديدة؟ .....

*** الصناعة:**

– هل هناك وحدات صناعية (فلاحية وغير فلاحية) في تراب الجماعة؟ نعم ☐ لا ☐ في حالة نعم، اذكرها:

اسم المقاولة	طبيعة نشاطها	تاريخ إنشائها
.....	.....	.....

– هل هناك مشاريع صناعية يمكن إنشاؤها اعتمادا على مواد فلاحية أو معدنية بتراب جماعتكم ؟ نعم ☐ لا ☐ في حالة نعم، حددها:

نوع المشروع	طبيعة المواد الأولية	موقع هذه المواد
.....	.....	.....

– هل هناك مشاريع صناعية يمكن إنشاؤها اعتمادا على مؤهلات أخرى للجماعة؟ نعم ☐ لا ☐ في حالة نعم حددها كالتالي:

نوع المشروع	طبيعة المؤهلات
.....	.....

– هل هناك مشاريع صناعية مبرمجة في تراب جماعتكم ؟ نعم ☐ لا ☐ في حالة نعم حددها كالتالي:

نوع المشروع	الموقع	مستوى تقدم المشروع
.....	.....	.....

*** الصناعة التقليدية:**

– هل هناك أنشطة للصناعة التقليدية بجماعتكم ؟ نعم☐ لا ☐ في حالة نعم ، حددها كالتالي:

طبيعة النشاط	نمط الإنتاج: 1– إطار عائلي 2 – إطار تعاوني 3– وحدات مستقلة
.....	.....

– هل هناك مشاريع في الصناعة التقليدية يمكن إنشاؤها بالجماعة؟ نعم☐ لا ☐ في حالة نعم، حددها كالتالي:

طبيعة المشروع	المؤهلات التي يرتكز عليها المشروع	الموقع
.....	.....	.....

– ما هي المشاكل التي تعوق تنمية الصناعة التقليدية بجماعتكم ؟ .....

– هل هناك مشاريع في الصناعة التقليدية مبرمجة في جماعتكم ؟ نعم☐ لا ☐ في حالة نعم ، حددها كالتالي :

طبيعة المشروع	الموقع	مستوى تقدم المشروع
.....	.....	.....

*** السياحة:**

– هل توجد بالجماعة مواقع ذات قيمة سياحية مرتبطة بوجود:

+ غابات:.....

+ بحيرات وضايات: .....

+محميات للصيد البري:.....

+ أودية أو خوانق:.....

+ مواقع أثرية: .....

+صناعة تقليدية عريقة ومتميزة: .....

+ مشاهد طبيعية استثنائية:.....

+ مستحثات وعينات معدنية ذات قيمة: .....

+ موارد أخرى، حددها: .....

– ما هي المواقع السياحية المستغلة في الوقت الراهن ؟

إسم الموقع	طبيعة	نوعية الاستغلال
.....	.....	.....

– ما هي المواقع غي المستغلة حاليا وأسباب ذلك؟

إسم الموقع	طبيعة الموقع	الأسباب
.....	.....	.....

– ما هي أنواع السياحة الممارسة بالجماعة؟

أ . السياحة البيئية: نعم ☐ لا ☐ في حالة نعم ، ما هي هذه الأنواع ؟: نشاط المشي والتنزه ☐ نشاط التنزه بالدواب ☐ تسلق الجبال ☐ أنواع أخرى ☐ حددها : .....

ب. السياحة الثقافية: نعم ☐ لا ☐ في حالة نعم حدد أنواعها؟ مواسم دينية ☐ مواسم مرتبطة بالإنتاج الفلاحي ☐ مواسم للموسيقى والفنون الشعبية ☐ الفروسية ☐ الإنتاج السينمائي ☐ لقاءات ثقافية وعلمية ☐ مناسبات أخرى ☐ حددها: .....

ج. السياحة الاستشفائية: نعم ☐ لا ☐ في حالة نعم ، حدد نوعها: .....

هـ. أنواع أخرى (حددها): .....

– ما هي المشاريع السياحية التي يمكن خلقها أو تطويرها بالجماعة؟.....

موقع المشروع	نوع المشروع
.....	.....

– ما هي أهم المعوقات التي تعترض نمو القطاع السياحي بجماعتكم: .....

– ما هي التدابير التشجيعية التي تقترحها جماعتكم لتنمية القطاع السياحي بمنطقتكم؟ .....

– هل هناك مشاريع سياحية مبرمجة في جماعتكم ؟ نعم ☐ لا ☐ في حالة نعم ، ما هي: .....

*** التجارة والخدمات:**

+ التجارة:

– عدد تجار الجملة بجماعتكم .....عدد تجار نصف الجملة..... هل هناك أنشطة تجارية تحتاج إليها جماعتكم ؟ نعم ☐ لا ☐ في حالة نعم حددها: .....

+ الخدمات الخاصة:

– هل هناك خدمات خاصة توجد الجماعة في حاجة إليها ؟ نعم ☐ لا ☐ في حالة نعم، حددها كالتالي:

– خدمات مرتبطة بالفلاحة: نعم ☐ لا ☐ في حالة نعم: طبيب بيطري ☐ إصلاح الآلات والأدوات الفلاحية ☐ أخرى، حددها:.....

– خدمات مرتبطة بالصحة: نعم ☐ لا ☐ في حالة نعم، حدد عددها كالآتي: طبيب خاص ☐ ممرض(ة) ☐ مولدة ☐ صيدلية ☐ مستودع للأدوية ☐ خدمات أخرى، حددها .....

– خدمات جديدة: نعم ☐ لا ☐ في حالة نعم، حددها كالآتي : كشك هاتفي ☐ شبكة الاتصالات العمومية ☐ مقهى الانترنيت ☐ مقهى ☐ خدمات أخرى: نعم ☐ لا ☐ في حالة نعم، ما هي: .....

VII . اتفاقيات التعاون والشراكة والتوأمة مع الجماعات الترابية الأجنبية

- هل تربطكم اتفاقية التعاون والشراكة مع جماعة ترابية أجنبية؟ نعم ☐ لا ☐ إذا كان الجواب بنعم، ما اسم هذه الجماعة؟.....؟ متى؟...

- ما هي أهم الأهداف المسطرة ضمن هذه الاتفاقية؟.....

- ما هي أهم المشاريع الميدانية التي تحققت من خلال هذه الاتفاقية؟.....

- هل اعترضتكم مشاكل في تنفيذ هذه الاتفاقية؟ نعم ☐ لا ☐ إذا كان الجواب بنعم، ما نوع هذه المشاكل.....

- هل تربطكم اتفاقية التوأمة مع جماعة ترابية أجنبية؟ نعم ☐ لا ☐ إذا كان الجواب بنعم، ما اسم هذه الجماعة؟.....؟ متى؟.....

- ما هي أهم الأهداف المسطرة ضمن هذه الاتفاقية؟.....

- ما هي أهم المشاريع الميدانية التي تحققت من خلال هذه الاتفاقية؟.....

- هل اعترضتكم مشاكل في تنفيذ هذه الاتفاقية؟ نعم ☐ لا ☐ إذا كان الجواب بنعم، مانوع هذه المشاكل؟ .....

VIII. مواطن القوة والضعف والفرص والمهددات

- ما هي نقط قوة المجال؟ في علاقة مع توجهات الجماعة.....

- ما هي الإكراهات التي تواجهها التنمية بجماعتكم.....

- ما هي الفرص المتاحة للتنمية بجماعتكم؟.....

- ما هي المهددات التي يمكن أن تعيق مسار التنمية بجماعتكم؟.....

IX. المشروع أو المشاريع التي تقترحها الجماعة في إطار اختصاصاتها واهتماماتها للتنمية ؟

- ما هي أهم المشاريع التي تقترحونها لتنمية جماعتكم؟ .....

- ما هي مؤهلات جماعتكم من أجل خلق هذه المشاريع؟.....

- ما هي وسائل الانجاز المتوفرة أو المطلوبة؟.....

- ما هي المؤهلات غير المستغلة حاليا بالجماعة؟.....

- ما هي العراقيل التي تحول دون استغلالها؟ .....

- كيف يمكن تعبئتها مستقبلا؟ .....

X . الاستثمار بالجماعة من قبل الفاعلين الآخرين:

- من يستثمر بالجماعة ؟: فاعلون محليون ☐ فاعليون خارجيون مغاربة ☐ فاعلون خارجيون أجانب ☐

- ما هي الميادين الرئيسية لاستثمار كل فئة من هؤلاء؟

+ الفاعلون المحليون:.....

+ الفاعلون الخارجيون المغاربة: .....

+ الفاعلون الخارجيون الأجانب: .....

- ما هي الحوافز التي توفرونها للمستثمرين؟.....

- ما هي العراقيل تواجه الاستثمار بجماعتكم؟ .....

- كيف يمكن رفع هذه العراقيل؟ .....

- ما هي ميادين الاستثمار الأخرى التي تقترحونها للفاعلين؟ .....

ملحق رقم 2

جامعة سيدي محمد بن عبد الله
كلية الآداب و العلوم الإنسانية
سايس - فاس

مركز دراسات الدكتوراه: اللغات و التراث والتهيئة المجالية
مختبر الأبحاث والدراسات الجغرافية والتهيئة والخرائطية
إنجاز الطالب: حافظ الشركَ
إشراف الأستاذ: د. حسن الكتمور

بحث لنيل شهادة الدكتوراه في موضوع

دور الجماعات الترابية ومنظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في التنمية الترابية بدير أطلس بني ملال الشمالي

استمارة تكميلية حول تنفيذ المخطط الجماعي للتنمية وبرنامج العمل الجماعي

I. وضعية المشاريع المقترحة بالمخططات الجماعية للتنمية 2009-2015

قطاع أو مجال المشروع	اسم المشروع	وضعيته		
		منجز	غير منجز	في طور الإنجاز
تعبيد الطرق الحضرية والقروية وفك العزلة				
الماء الصالح للشرب والتطهير				
التزويد بالكهرباء				
قطاع الصحة				
قطاع التعليم والتكوين المهني				
قطاع الشباب والرياضة				
قطاع الثقافة				
ذوي الاحتياطات الخاصة				
قطاع المرأة والفتاة				
قطاع الفلاحة				
الصناعة التقليدية				
قطاع التجارة				
قطاع السياحة				
قطاع البيئة والتعمير				
المجتمع المدني				
بناء المقرات الإدارية وتقوية الوعاء العقاري				
اقتناء آليات ومعدات الجماعة				
الدراسات والمعالجات المعلوماتية				

II. المشاريع البيجماعتية المنجزة

.....

.....

.....

.....

.....

III. تطور ميزانية الجماعة: التمويل الذاتي

											المتوقع	
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
التسيير												
التجهيز												
الفائض												

IV. الشراكات، موضوعها وأطرافها

الشراكة	الموضوع	الشركاء

ملحق رقم 3

جامعة سيدي محمد بن عبد الله
كلية الآداب و العلوم الإنسانية
سايس - فاس

مركز دراسات الدكتوراه: اللغات و التراث والتهيئة المجالية
مختبر الأبحاث والدراسات الجغرافية والتهيئة والخرائطية
إنجاز الطالب: حافظ الشركَ
إشراف الأستاذ: د. حسن الكتمور

بحث لنيل شهادة الدكتوراه في موضوع

دور الجماعات الترابية ومنظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في التنمية الترابية بدير أطلس بني ملال الشمالي

استمارة موجهة للجمعيات

I. معطيات عامة

إسم الجمعية: .....

سنة التأسيس:.....

مجال نشاطها: .....

II. الإطار القانوني

1. أعضاء المكتب:

المهمة داخل المكتب	السن	المستوى الدراسي	المهنة	متوسط الدخل الشهري
.....	.....	.....	.....	.....

2. العدد الاجمالي للمنخرطين: ..... عدد الذكور ..... عدد الإناث .....

3. هل تم تأسيس الجمعية بمبادرة ذاتية ☐ بإيعاز من مصالح الدولة ☐ بشراكة مع منظمات أجنبية ☐

4– هل تتوفر الجمعية على مقر؟ نعم ☐ لا ☐ إذا كان نعم: بالدوار ☐ بالجماعة☐ بالمدينة المجاورة ☐

5. ما هي منطقة نفوذ الجمعية: الدوار ☐ الجماعة ☐ الاقليم ☐ الجهة ☐

6. هل انتم منخرطون في شبكة الجمعيات؟ نعم ☐ لا ☐ إذا كان الجواب ب لا لماذا؟ .....

7. ما هي القواسم المشتركة التي جعلت أعضاء جمعيتكم ينضوون تحت نفس التنظيم؟ الجوار ☐ الانتماء لنفس الدوار ☐

الانتماء لنفس القبيلة ☐ الانتماء لنفس الحزب ☐ الانتماء لنفس المهنة ☐ آخر ☐ أذكره.....

8. هل هناك عوامل معرقلة لسير الجمعية؟ نعم ☐ لا ☐ إذا كان الجواب ب نعم، ما هي؟ البعد الجغرافي ☐ عدم الانتماء لنفس المهنة ☐

عدم الانتماء لنفس القبيلة ☐ الانتهازية ☐ الاتكالية ☐ آخر ☐ أذكره.....

9. ماهي الأهداف التي تسعى الجمعية إلى تحقيقها؟.....

10. هل تعدون برنامج سنوي للعمل: نعم ☐ لا ☐

11. هل حققتم الأهداف التي تسعون لها منذ تاريخ تأسيس جمعيتكم؟ نعم ☐ لا ☐ إذا كان الجواب بلا فماهي أسباب ذلك؟.....

III. الشراكة والانفتاح

1. هل تعملون في شراكة؟ نعم ☐ لا ☐ إذا كان نعم: جمعيات أخرى ☐ مؤسسات الدولة☐ منظمات مدنية أجنبية ☐ أخر، أذكرها:.....

2. ما هي المشاريع المنجزة في إطار الشراكة؟

اسم المشروع	المؤسسة الشريكة	الدوار/ الجماعة	سنة الإنجاز	الغلاف المالي
.....	.....	.....	.....	.....

3. ما هو مصدر تمويل الجمعية؟

– إنخراطات ☐ منح حكومية ☐ تبرعات ☐ منح من منظمات أجنبية ☐؛ ما هو قدره؟ مع تحديد الجهة المانحة.....

الجهة المانحة	طبيعة المنحة		القيمة المالية بالدرهم
	نقدية	عينية	

– هل الموارد المالية التي تتوفرون عليها كافية لتغطية نشاطات الجمعية؟ نعم ☐ لا ☐ إذا كان الجواب بلا، فما هي الاجراءات التي تفكرون فيها لتنمية مالية الجمعية؟.....

4. هل سبق لكم أن قمتم بتقديم إقترحات حول واقع حال جماعتكم/ دواركم؟ نعم ☐ لا ☐، إذا كان الجواب بنعم، ماهي؟ .....

– إذا كان الجواب بلا، لماذا؟ .....

– ما هي نوعية علاقتكم بالمجلس الجماعي؟ ضعيفة ☐ متوسطة ☐ لاباس بها ☐ جيدة ☐

– ماهي علاقاتكم بباقي الفاعلين؟

الفاعل المحلي	ضعيفة	متوسطة	لاباس بها	جيدة
العمالة				
مجلس الجهة				
المصالح الخارجية للوزارات				
المجتمع المدني				

– هل سبق لكم أن أبديتم رأيكم حول المشاريع التنموية المنجزة بالجماعة للمنتخبون؟ نعم ☐ لا ☐ إذا كان الجواب بنعم، ما هي؟.....

– إذا كان الجواب بلا؟ هل المشكل مرتبط بكيفية مقاربة التشارك لدى المنتخبين؟ نعم ☐ لا ☐، إذا كان الجواب بنعم، أذكرها؟ .....

5. هل تتوفر الجمعية على موقع على شبكة الإنترنت؟ نعم ☐ لا ☐، إذا كان الجواب نعم: ما هي الخدمات التي يقدمها لمستعمليها.....

– هل تستفيد الجمعية من هذا الموقع في التواصل مع مختلف منخرطيها وشركائها؟ نعم ☐ لا ☐ إذا كان الجواب نعم، ما نوع هذه الاستفادة؟.....

– هل استفادت جمعيتكم من بعض التكوينات؟ نعم ☐ لا ☐ إذا كان الجواب بنعم، ماهي القيمة المضافة التي حققتها لكم هذه التكوينات في عملكم؟.....

– أذكر أهم الميادين التي أنتم في حاجة إلى التكوين فيها؟.....

IV. المشاكل التي تواجه العمل الجمعوي

هل تواجهكم مشاكل في سير عمل الجمعية ؟ نعم ☐ لا ☐ إذا كان نعم: ما هو نوعها ؟

– مادية:.....

– بشرية:.....

– قانونية:.....

– تقنية:.....

– طبيعية: .....

– ما هي الحلول المقترحة لتجاوزها؟ .....

V. الآفاق المستقبلية للعمل الجمعوي

1. هل تفكرون في وضع وإنجاز مشاريع جديدة؟ نعم ☐ لا ☐ ، إذا كان الجواب بنعم، ماهو.....إذا كان الجواب بلا، لماذا؟.....

– كيف ترون آفاق العمل الجمعوي من خلال جمعيتكم؟ .....

3. هل لكم علاقة بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية؟ نعم ☐ لا ☐ إذا كان الجواب بنعم، ما هي طبيعة هذه العلاقة؟.....

4. كيف تقيمون عمل المبادرة؟.....

VI. تعبئة نموذج (AFOM)؟

1. ما هي نقط القوة التي يمنحها لكم المجال في علاقته مع اهتمامات جمعيتكم؟.....

2. ما هي الاكراهات التي يطرحها المجال أمام اهتماماتكم؟ (الاكراهات).....

3. ما هي الفرص التي يتيحها المجال للتنمية؟.....

5. ما هي المهددات التي يمكن أن تعيق مسار التنمية بمجال اشتغالكم؟.....

VII. المشروع أو المشاريع التي تقترحونها في إطار اختصاصكم واهتمامكم.

1. ما هي أهم المشاريع التي تقترحونها لتنمية جماعتكم؟ .....

ما هي مؤهلات جماعتكم من أجل خلق هذه المشاريع؟.....

2. ما هي المؤهلات غير المستغلة حاليا بالجماعة؟ .....

3. ما هي العراقيل التي تحول دون استغلالها ؟ .....

4. كيف يمكن تعبئتها مستقبلا؟.....

ملحق رقم 4

جامعة سيدي محمد بن عبد الله
كلية الآداب و العلوم الإنسانية
سايس - فاس

مركز دراسات الدكتوراه: اللغات و التراث والتهيئة المجالية
مختبر الأبحاث والدراسات الجغرافية والتهيئة والخرائطية
إنجاز الطالب: حافظ الشركَ
إشراف الأستاذ: د. حسن الكتمور

بحث لنيل شهادة الدكتوراه في موضوع

دور الجماعات الترابية ومنظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في التنمية الترابية بدير أطلس بني ملال الشمالي

استمارة موجهة للتعاونيات

I. معطيات عامة

– اسم التعاونية:.....

– الجماعة الترابية التي تنتمي إليها: .....

– مجال نشاطها:.....

– سنة التأسيس:.....

II . الإطار القانوني

1. أعضاء المكتب ووضعيتهم السوسيومهنية:

المهام داخل المكتب	السن	المستوى الدراسي	المهنة	متوسط الدخل الشهري
.....	.....	.....	.....	.....

2.العدد الإجمالي للمنخرطين: ..... عدد ذكور ..... عدد الإناث .....

3. هل تم تأسيس التعاونية بمبادرة ذاتية ☐ بإيعاز من مصالح الدولة ☐ بشراكة مع منظمات أجنبية ☐

4. هل تتوفر التعاونية على مقر؟ نعم ☐ لا ☐، إذا كان نعم: بالدوار☐ بالجماعة ☐ بالمدينة المجاورة ☐

5. ما هي منطقة نفوذ التعاونية: الدوار ☐ الجماعة ☐ الإقليم ☐ الجهة ☐

6. هل انتم منخرطون في شبكة التعاونيات؟ نعم ☐ لا ☐ إذا كان الجواب ب لا لماذا؟ .....

7. ما هي القواسم المشتركة التي جعلت أعضاء تعاونيتكم ينضوون تحت نفس التنظيم؟ الجوار ☐ الانتماء لنفس الدوار ☐

الانتماء لنفس القبيلة ☐ الانتماء لنفس الحزب ☐ الانتماء لنفس المهنة ☐ آخر ☐ أذكره.....

8– هل هناك عوامل معرقلة لسير التعاونية؟ نعم ☐ لا ☐ إذا كان الجواب ب نعم، ما هي؟ البعد الجغرافي ☐ عدم الانتماء لنفس المهنة ☐

عدم الانتماء لنفس القبيلة ☐ الانتهازية ☐ الاتكالية ☐ آخر ☐ أذكره .....

9. ما هي وظيفة تعاونيتكم؟ الإنتاج ☐ الجمع ☐ التوزيع ☐ التسويق ☐ آخر ☐ أذكره .....

10. ما هي الأهداف التي تسعى التعاونية إلى تحقيقها؟.....

11. هل حققتم الأهداف التي تسعون لها منذ تاريخ تأسيس تعاونيتكم؟ نعم ☐ لا ☐ إذا كان الجواب بلا فما هي أسباب ذلك؟.....

12. ما هو القطاع الذي تشتغل فيه تعاونيتم؟ تربية المواشي ☐ الزراعة والبستنة ☐ الصناعة التقليدية ☐

الأعشاب الطبية والعطرية ☐ آخر ☐ أذكره..... لماذا كان هذا الاختيار؟ .....

III. الإنتاج وظروفه

13. إذا كانت التعاونية تشتغل على تربية المواشي، كم عدد الرؤوس؟.....ونوعها؟ ماعز ☐ أبقار ☐ صناديق النحل ☐ آخر ☐ أذكره.....

– ما نوع المنتوج؟ الحليب ومشتقاته ☐ اللحوم ☐ العسل ☐ آخر ☐ أذكره .....

– ما نوع التقنيات المستعملة في الإنتاج؟ تقليدية ☐ عصرية ☐ مختلطة ☐

– كم عدد الإسطبلات التي تتوفرون عليها؟.....هل تستعملون العلف؟ نعم ☐ لا ☐، إذا كان الجواب نعم ما نوعه .....

– هل تتوافر التعاونية على طبيب بيطري؟ نعم ☐ لا ☐ إذا كان الجواب لا، لماذا؟ .....

14. إذا كانت التعاونية خاصة في الزراعة والبستنة، ما نوع هذه الزراعات؟ الحروب ☐ الزيتون ☐ اللوز ☐ العلف ☐ آخر ☐ أذكره....

– ما نوع التقنيات المستعملة في الإنتاج؟ تقليدية ☐ عصرية ☐ مختلطة ☐

– هل تتوفر التعاونية على عقار؟ نعم ☐ لا ☐ إذا كان الجواب نعم، ما نوع العقار؟ أرض ☐ مستودع ☐ معمل إنتاج ☐ آخر ☐ أذكره..

– إذا كان العقار أرضا، كم تبلغ مساحتها؟ ..... (بالهكتار)، ما جودتها؟: خصبة ☐ متوسطة الخصوبة ☐ ضعيفة الخصوبة ☐

– ما هي الوضعية العقارية للمستغلات؟ ملك خاص ☐ ملك غابوي ☐ الجموع ☐ آخر ☐ أذكره.....

– إذا كانت التعاونية تتوافر على المستودع، كم عددها؟.....مساحتها؟.....ما وظيفته؟ التخزين ☐ التسويق ☐ آخر ☐ أذكره.....

–كيف حصلت التعاونية على المستودع؟ ملك الأعضاء ☐ شراء ☐ كراء ☐ آخر ☐ أذكره .....

– إذا كانت التعاونية تتوافر على معمل إنتاج، كم عددها؟..... مساحتها؟.....كم يشغل من اليد العاملة.....

–كيف حصلت التعاونية على معمل إنتاج؟ ملك الأعضاء ☐ شراء ☐ كراء ☐ آخر ☐ أذكره .....

– هل تتوافر التعاونية على تقنيين؟ نعم ☐ لا ☐ إذا كان الجواب نعم، كم عددهم؟..... إذا كان الجواب لا، لماذا؟ .....

15. إذا كانت التعاونية خاصة بالصناعة التقليدية، ما نوع هذه الصناعة؟ الخزف ☐ النسيج والزرابي ☐ آخر ☐ أذكره.....

– ما نوع التقنيات المستعملة في الإنتاج؟ يدوية ☐ توظيف الآلة ☐ مختلطة ☐

– ما هو المكان الذي تزاول فيه التعاونية نشاطها الإنتاجي؟ المنازل ☐ ورشة ☐ آخر ☐ أذكره .....

16– إذا كانت التعاونية تشتغل على الأعشاب الطبية، ما نوعها؟.....

–كيف تحصل التعاونية على الأعشاب؟ شراء من السوق ☐ الجمع من الغابات ☐ آخر ☐ أذكره.....

– إذا كانت تجمع من الغابة، فما هي المناطق التي تجلب منها؟ .....

– ما نوع التقنيات المستعملة في الإنتاج؟ تقليدية ☐ عصرية ☐ مختلطة ☐

– ما هو المكان الذي تزاول فيه التعاونية نشاطها الإنتاجي؟ المنازل ☐ ورشة ☐ آخر ☐ أذكره .....

17. ما هو حجم الإنتاج؟ .....

– في نظركم، هل هذا الحجم من الإنتاج كاف؟ نعم ☐ لا ☐ إذا كان الجواب لا، ما اقتراحاتكم لتطوير الإنتاج؟ .....

– هل تتوفرون على علامة الإنتاج؟ نعم ☐ لا ☐ إذا كان الجواب لا، لماذا؟.....

18. هل تستفيد تعاونيتكم من الدعم خلال عملية الإنتاج؟ نعم ☐ لا ☐ إذا كان الجواب بنعم، من يدعمكم؟ دعم ذاتي ☐ الدولة ☐

مؤسسات منتخبة ☐ تعاونيات أخرى ☐ منظمات أجنبية ☐ آخر ☐ أذكره.....

– ما نوع الدعم الذي تستفيد منه تعاونيتكم خلال عملية الإنتاج؟ مالي ☐ أدوات وآلات ☐ تكويني ☐

– هل الدعم الذي تحصلون عليه كاف؟ نعم ☐ لا ☐ إذا كان الجواب ب لا، لماذا لم تستفد التعاونية من الدعم؟.....

– ما هي الإجراءات التي تقومون بها للرفع من الدعم؟ .....

19.سما هي المشاكل المعرقلة للإنتاج؟.....

VI. التسويق

20. هل يتم تسويق المنتوج في مكان إنتاجه؟ نعم ☐ لا ☐ إذا كان الجواب ب لا، فأين يتم تسويق المنتوج؟

محليا ☐ إقليميا ☐ جهويا ☐ وطنيا ☐ دوليا ☐

– إذا كانت التعاونية هي التي تتكلف بالتسويق، فهل تتوفرون على دراسة حول تسويق المنتوج؟ نعم ☐ لا ☐ إذا كان الجواب بلا، لماذا؟....

إذا كان الجواب بنعم، من قام بها؟..... هل تستجيب نتائج الدراسة لطموحات التعاونية؟ نعم ☐ لا ☐ إذا كان الجواب بلا لماذا؟ .....

21– ما هي الوسائل المستعملة في نقل المنتوج إلى السوق؟ شاحنة نقل البضائع ☐ آخر ☐ أذكره.....

– ما نوع حيازة وسيلة النقل المستعملة؟ ملك التعاونية ☐ مكترى ☐ ملك تعاونية أخرى ☐ آخر ☐ أذكره.....

22– هل توجد لديكم أماكن خاصة بالأسواق لعرض منتجاتكم؟ نعم ☐ لا ☐ إذا كان الجواب ب لا، لماذا؟.....

– أين توجد هذه الأسواق؟ محليا ☐ إقليميا ☐ جهويا ☐ وطنيا ☐ دوليا ☐

– ما تقييمكم للإقبال على منتوج تعاونيتكم في الأسواق؟ ضعيف ☐ متوسط ☐ مرتفع ☐

– من هي الفئة الأكثر إقبالا على منتجاتكم؟.....

– هل تشاركون في المعارض؟ نعم ☐ لا ☐ إذا كان الجواب ب لا، لماذا؟.....إذا كان الجواب بنعم فأين يتم ذلك؟

محليا ☐ إقليميا ☐ جهويا ☐ وطنيا ☐ دوليا ☐

– ما تقييمكم للإقبال على منتوج تعاونيتكم في المعارض؟ ضعيف ☐ متوسط ☐ مرتفع ☐ بما تفسرون وضعية ذلك؟ .....

23. ما اقتراحاتكم لتطوير قنوات التسويق؟.....

ملحق رقم 5

جامعة سيدي محمد بن عبد الله
كلية الآداب و العلوم الإنسانية
سايس - فاس

مركز دراسات الدكتوراه: اللغات و التراث والتهيئة المجالية
مختبر الأبحاث والدراسات الجغرافية والتهيئة والخرائطية
إنجاز الطالب: حافظ الشركَ
إشراف الأستاذ: د. حسن الكتمور

بحث لنيل شهادة الدكتوراه في موضوع

دور الجماعات الترابية ومنظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في التنمية الترابية بدير أطلس بني ملال الشمالي

استمارة موجهة للوكالة الحضرية

1. ماذا تعني لكم كلمة التنمية بإيجاز؟ .....

2. صف وثيرة التنمية بمنطقة نفوذ الوكالة؟ ضعيفة ☐ متوسطة ☐ جيدة ☐

3. في نظركم، ما هي العوائق التي تحول دون تحقيق التنمية (أربع عوائق دقيقة على الأكثر مع ترتيبها حسب درجة الأهمية).....

4. ما هي الإجراءات التي ينبغي اتخاذها لتحقيق التنمية، (أربعة إجراءات دقيقة على الأكثر حسب درجة الأولوية)؟ .....

5. وثائق التعمير المنجزة بكل جماعة منذ إحداث الوكالة الحضرية لبني ملال

الجماعة/المركز		نوع الوثيقة		تاريخ بداية الدراسة	تاريخ المصادقة
		تصميم التهيئة	تصميم التنمية		
آيت أم البخت					
زاوية الشيخ					
دير القصيبة	قروي				
	مركز إغرم لعلام				
القصيبة					
تانوغة					
تاكزيرت					
فم العنصر	قروي				
	مركز فم العنصر				

6. دراسة إعادة هيكلة السكن العشوائي في الأحياء الناقصة التجهيز

الجماعة/المركز		الدواوير/الأحياء المعنية	وضعية الدراسة	
			تاريخ بداية الدراسة	تاريخ المصادقة
آيت أم البخت				
زاوية الشيخ				
القصيبة	قروي			
	مركز إغرم لعلام			
القصيبة				
تانوغة				

تاكزيرت				
فم العنصر	قروي			
	مركزفم العنصر			

7. دراسة رخص البناء والتجزيء والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات ما بين 2009 و2019

الجماعة/المركز		عدد الملفات	
		المقبولة	المرفوضة
آيت أم البخت			
زاوية الشيخ			
القصيبة	قروي		
	إغرم لعلام		
القصيبة			
تانوغة			
تاكزيرت			
فم العنصر	قروي		
	مركزفم العنصر		

8.عدد المشاريع الكبرى المصادق عليها من طرف الوكالة الحضرية لبني ملال ما بين سنة 2009 و2019

الجماعة/المركز		العقارات	التجزيئات	المرافق العمومية	السياحية	الصناعية	التجارية	السكنية	الفلاحية	مشاريع أخرى
آيت أم البخت										
زاوية الشيخ										
القصيبة	قروي									
	مركزإغرم لعلام									
القصيبة										
تانوغة										
تاكزيرت										
فم العنصر	قروي									
	مركزفم العنصر									

9.عدد المشاريع الصغرى المنجزة حسب صنفها بكل جماعة ما بين سنة 2009 و2019

الجماعة/المركز		ذكر العدد حسب النوع		
		فيلات	سكن اقتصادي	مشاريع أخرى
آيت أم البخت				
زاوية الشيخ				
القصيبة	قروي			
	مركزإغرم لعلام			
القصيبة				
تانوغة				
تاكزيرت				
فم العنصر	قروي			

	مركزفم العنصر			

10.عدد رخص البناء المسلمة بكل جماعة ما بين سنة 2009 و2019

الجماعة/المركز		2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
آيت أم البخت												
زاوية الشيخ												
القصيبة	قروي											
	إغرم لعلام											
القصيبة												
تانوغة												
تاكزيرت												
فم العنصر	قروي											
	مركزفم العنصر											

11.عدد مخالفات البناء المرصودة بكل جماعة ما بين سنة 2009 و2019

الجماعة/المركز		2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
آيت أم البخت												
زاوية الشيخ												
القصيبة	قروي											
	إغرم لعلام											
القصيبة												
تانوغة												
تاكزيرت												
فم العنصر	قروي											
	مركزفم العنصر											

12. عدد الشكايات الواردة بكل جماعة ما بين 2009و2019

الجماعة/المركز		مصدر الشكاية		
		عبر المصالح الإدارية	عبر الجمعيات والتعاونيات	العموم
آيت أم البخت				
زاوية الشيخ				
القصيبة	قروي			
	إغرم لعلام			
القصيبة				
تانوغة				
تاكزيرت				
فم العنصر	قروي			
	مركزفم العنصر			

13. ما هي الدواوير والأحياء المعرضة لخطر الفيضانات بالجماعات المذكورة بالجدول؟

اسم الجماعة	الدواوير/الأحياء في خانة درجة الخصر(ضعيف، متوسط، قوي)

		ضعيف	متوسط	قوي
آيت أم البخت				
زاوية الشيخ				
دير القصيبة	قروي			
	مركز إغرم لعلام			
القصيبة				
تانوغة				
تاكَزيرت				
فم العنصر	قروي			
	مركز فم العنصر			

14. ما هي الأودية والشعاب التي تتسبب في ظاهرة الفيضانات بالجماعات المذكورة سالفا؟.....

15. هل تأخذ وثائق التعمير (تصاميم التهيئة) ظاهرة الفيضانات بالشكل الكافي؟ نعم ☐ لا ☐ إذا كان الجواب بنعم، كيف ذلك؟.....إذا كان الجواب بلا، لماذا؟.....

16. ما هي أسباب استفحال ظاهرة السكن غير القانوني بهذه المجالات المهددة بخطر الفيضانات؟.....

17. ما هي العوامل التي تدفع السكان للاستقرار بهذه المجالات المهددة بخطر الفيضانات؟.....

18. ما هي الإجراءات التي تتخذها وكالتكم للحد من السكن غير اللائق بهذه المجالات المهددة بخطر الفيضانات؟.....

19. ماذا تقترح وكالتكم كحل للحد بصفة نهائية من ظاهرة البناء غير اللائق بهذه المجالات المهددة بالفيضانات؟ .....

20. إذا كانت هناك مقترحات، ما الذي يمنعكم من تنفيذها.....

21. هل يتم عقد لقاءات بين الفاعلين والساكنة بخصوص إشكالية البناء بالمجالات المهددة بالفيضانات؟ نعم ☐ لا ☐ إذا كان الجواب بنعم، ما هو متوسط عدد اللقاءات السنوية؟ .....ما هي محاور الإشكاليات التي تناقشونها؟ .....إذا كان الجواب بلا، لماذا؟.....

22. هل تجدون صعوبات في التواصل والتنسيق بين الفاعلين؟ نعم ☐ لا ☐ إذا كان الجواب بنعم، من هم هؤلاء الفاعلون؟ (أذكرهم بالترتيب حسب درجة الصعوبة) .....

23. ما هي الأسباب التي تحول دون التواصل والتنسيق بينهم؟.....

24. في نظركم ما هي مشاكل التهيئة الحضرية المطروحة بحدة؟ (أذكر أربعة بالترتيب حسب الأولوية) .....

فهارس

فهرس الخرائط

- لوحة خرائط رقم (1): الموقع الجغرافي للجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي..... 68
- خريطة رقم (1): جهة بني ملال خنيفرة ضمن التراب الوطني..... 68
- خريطة رقم (2): موقع المجال المدروس ضمن جهة بني ملال خنيفرة..... 68
- خريطة رقم (3): موقع المجال المدروس ضمن إقليم بني ملال..... 68
- خريطة رقم (4): التقطيع الترابي للمجال المدروس..... 68
- خريطة رقم (5): توزيع الوحدات التضاريسية بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي..... 74
- خريطة رقم (6): توزيع فئات الارتفاع بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي..... 76
- خريطة رقم (7): توزيع فئات الانحدار بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي..... 78
- خريطة رقم (8): توزيع الصخور حسب أزمنتها الجيولوجية بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي..... 80
- خريطة رقم (9): توزيع فئات معدلات التساقطات (ملم) بالمجال المدروس بين سنتي 1970 و2000..... 85
- خريطة رقم (10): توزيع فئات معدلات الحرارة (°C) بالمجال المدروس ما بين سنتي 1970-2000..... 88
- خريطة رقم (11): المجالات الترابية لقبائل دير أطلس بني ملال الشمالي والقبائل المجاورة لها خلال القرن 19 وبداية القرن 20..... 96
- خريطة رقم (12): توزيع عدد السكان والسكن حسب الدواوير بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي..... 110
- خريطة رقم (13): توزيع فرشاة المياه الجوفية وأهم المنابيع بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي..... 119
- خريطة رقم (14): توزيع السواقي المتفرعة من عين تامدا بزاوية الشيخ..... 126
- خريطة رقم (15): استعمالات الأرض بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي 130
- خريطة رقم (16): التوزيع الجغرافي للأراضي حسب نظامها العقاري بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي..... 133
- لوحة خرائط رقم (2): تطور الغطاء الغابوي بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي ما بين سنتي 1999و2019..... 144
- خريطة رقم (17): وضعية الغطاء الغابوي لسنة 1999..... 144
- خريطة رقم (18): وضعية الغطاء الغابوي لسنة 2008..... 144
- خريطة رقم (19): وضعية الغطاء الغابوي لسنة 2019..... 144
- خريطة رقم (20): توزيع كثافة أشجار الخروب وتركيبتها مع باقي الأصناف الشجرية الأخرى بالجماعات الترابية المدروسة..... 157
- خريطة رقم (21): توزيع المواقع الجيولوجية والجيومورفولوجية بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي..... 177
- خريطة رقم (22): التوزيع المجالي لمستويات الولوجية المرتبطة بالشبكة الطرقية بالجماعات الترابية المدروسة..... 265
- خريطة رقم (23): التوزيع المجالي للمؤسسات التعليمية وفئات المسافة (بالمتر) التي تفصلها عن السكان..... 272
- خريطة رقم (24): التوزيع المجالي للمراكز الصحية وفئات المسافة (بالمتر) التي تفصلها عن السكان..... 275
- لوحة خرائط رقم (3): تطور سكان المراكز الحضرية بجهة تادلة أزيلال ما بين سنتي 1971 و2014..... 279
- خريطة رقم (25): الأحياء الناقصة التجهيز المستهدفة بتصميم إعادة الهيكلة بمدينة القصيبة سنة 2017..... 284
- خريطة رقم (26): الأحياء الناقصة التجهيز بمدينة زاوية الشيخ..... 284
- خريطة رقم (27): المناطق المهددة بمخاطر الفيضانات ودرجة الهشاشة بمدينة زاوية الشيخ..... 286
- خريطة رقم (28): المناطق المهددة بمخاطر الفيضانات ودرجة الهشاشة بمركز فم العنصر..... 287

فهرس الخطاطات

- خطاطة رقم (1): منظومة تفاعل مكونات التراب 27
- خطاطة رقم (2): مكونات وعناصر دينامية البناء الترابي..... 37

- خطاطة رقم (3): تمفصل أشكال القرب.....42
- خطاطة رقم (4): التنظيم المجالي لدير أطلس بني ملال الشمالي خلال القرن التاسع عشر.....100
- خطاطة رقم (5): موقع منتوجات الرستاق ضمن تفاعل أنساق الرستاق.....146
- خطاطة رقم (6): مسالك تسويق منتوج الزيتون بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي.....153
- خطاطة رقم (7): مسالك تدفق منتوج الخروب المنتج بالمجال المدروس.....161
- خطاطة رقم (8): تفاعل مكونات المشروع الترابي.....325
- خطاطة رقم (9): هيكلة مركز بيجماعاتي ومهامه.....333
- خطاطة رقم (10): تفاعل قطب الصناعة الغذائية بالمكونات المرتبطة بتثمين منتوجات الرستاق.....336

فهرس الجداول

- جدول رقم (1): توزيع الجمعيات والتعاونيات على الجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي والعينة المبحوثة منها.....16
- جدول رقم (2): تصنيف الدواوير حسب عدد سكانها بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي.....111
- جدول رقم (3): توزيع المنابيع المائية حسب الجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي.....120
- جدول رقم (4): الخصائص الهيدرولوجية للمنابيع المائية بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي.....120
- جدول رقم (5): توزيع المنشآت المائية المشيدة من ميزانيات الجماعات الترابية المدروسة ما بين 2009- 2019.....125
- جدول رقم (6): تقسيم مياه عين تامدا على سواقيها حسب عدد الفؤوس المائية.....127
- جدول رقم (7): توزيع مساحات الأراضي (بالهكتار) حسب استعمالاتها بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي.....131
- جدول رقم (8): توزيع مساحة الأراضي الزراعية البورية والسقوية بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي.....131
- جدول رقم (9): توزيع البنية العقارية للأراضي الزراعية البورية والمسقية بالجماعة الترابية لتانوغة.....132
- جدول رقم (10): توزيع الأراضي الزراعية حسب نظامها العقاري بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي.....134
- جدول رقم (11): توزيع البنية العقارية للأراضي الزراعية بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي.....135
- جدول رقم (12): توزيع مساحة الأراضي الزراعية حسب استغلالها بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي.....136
- جدول رقم (13): توزيع عدد رؤوس الماشية بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي (متوسطات ما بين 2009-2013).....137
- جدول رقم (14): متوسط المدخول الفلاحي (بالدرهم/الهكتار) بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي.....138
- جدول رقم (15): توزيع أصناف الأشجار حسب المساحة التي تمثلها (بالهكتار) من الغطاء الغابوي بالمجال المدروس.....140
- جدول رقم (16): بيانات المرئيات الفضائية المعتمدة لقياس دينامية الغطاء الغابوي.....143
- جدول رقم (17): تطور مساحة الزيتون و إنتاجه بالمجال المدروس ما بين الموسمين الفلاحيين 2007/2006 و2016/2015.....148
- جدول رقم (18): فئات أعمار أشجار الزيتون بالمجال المدروس لسنة 2016.....148
- جدول رقم (19): تأثير الآفات المناخية والأمراض على مساحة و إنتاج الزيتون خلال الموسم الفلاحي 2016/2015.....149
- جدول رقم (20): توزيع حصص استعمالات إنتاج الزيتون بالمجال المدروس خلال الموسم الفلاحي 2016/2015.....150
- جدول رقم (21): تطور عدد المعاصر وكمية الزيت المستخرجة بإقليم بني ملال خلال الموسمين 2014/2015 و2015/2016.....151
- جدول رقم (22): الطاقة الاستيعابية ومتوسط الكمية المسحوقة (بالطن/ السنة) من طرف تعاونيات الزيتون بالمجال المدروس....153
- جدول رقم (23): توزيع مساحة و إنتاج الخروب بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي خلال موسم 2012-2013.....155
- جدول رقم (24): توزيع نسب مساحة الخروب و إنتاجه حسب الوضعية العقارية بالمجال المدروس لموسم 2012/ 2013.....156
- جدول رقم (25): توزيع مساحة و إنتاج الخروب حسب كثافة أشجارها بالمجال المدروس خلال موسم 2012/2013.....158
- جدول رقم (26): عمليات تشجير وتطعيم شجر الخروب بالملك الغابوي في مجال المدروس ما بين سنتي 2006-2012.....159
- جدول رقم (27): كميات الإنتاج وقيمته المالية بالدرهم خلال الموسم 2016/2015.....169

- جدول رقم (28): مصفوفة التحقق الموجز من معايير منتوجات الرستاق.....170
- جدول رقم (29): منهجية التقييم الكمي للمو اقع الجيولوجية والجيومورفولوجية ودلالاته.....175
- جدول رقم (30): القيم العلمية للمو اقع الجيولوجية والجيومرفلوجية بالجماعات التر ابية لدير أطلس بني ملال الشمالي.....179
- جدول رقم (31):القيم الإضافية للمو اقع الجيولوجية والجيومورفولوجية بالجماعات التر ابية لدير أطلس بني ملال الشمالي.....180
- جدول رقم (32): التوزيع المجالي والزمني للمواسم والمهرجانات بالجماعات التر ابية لدير أطلس بني ملال الشمالي.....186
- جدول رقم (33): توزيع أعضاء المجالس المنتخبة حسب الفئات العمرية والجنسية بالجماعات التر ابية المدروسة.....194
– جدول رقم (34): توزيع منتخبي الجماعات التر ابية المدروسة تبعا لمستوياتهم التعليمية خلال الانتخابات الجماعية لسنة 2015....197
- جدول رقم (35): ترتيب الحاجيات المعبر عنها من طرف السكان حسب درجة الأولوية بالمخططات الجماعية للتنمية.....203
- جدول رقم (36): المشاريع المقترحة بالمخططات الجماعية للتنمية 2009-2015 ونسبة إنجازها بالجماعات التر ابية المدروسة.....209
- جدول رقم (37): اتفاقيات الشر اكة التي أبرمتها جماعة زاوية الشيخ ما بين 2015-2018 والمبالغ المالية المخصصة لتنفيذها.....216
- جدول رقم (38): تردد الفاعلين في الاتفاقيات المبرمة في الفترة ما بين 2015- 2018.....218
- جدول رقم (39): توزيع رخص تأسيس الجمعيات والتعاونيات بالمجال المدروس في الفترة الممتدة ما بين 1956- 2015.....221
- جدول رقم (40): توزيع الجمعيات حسب القطاعات بالجماعات التر ابية لدير أطلس بني ملال الشمالي.....224
- جدول رقم (41): توزيع التعاونيات حسب التخصص بالجماعات التر ابية لدير أطلس بني ملال الشمالي.....226
– جدول رقم (42): توزيع أعضاء المكاتب المسيرة للجمعيات المبحوثة حسب الفئات العمرية.....231
- جدول رقم (43): توزيع المنخرطين بالجمعيات المبحوثة.....234
- جدول رقم (44): توزيع مصادر تمويل الجمعيات المبحوثة.....235
- جدول رقم (45): تقييم مستوى العلاقات بين الجمعيات وباقي الفاعلين المحليين.....236
- جدول رقم (46): توزيع الجمعيات المبحوثة حسب المشاكل التي تعاني منها بالمجال المدروس.....238
- جدول رقم (47): مستويات تحقيق الأهداف من طرف الجمعيات المبحوثة.....239
- جدول رقم (48) تصنيف الكلمات المشكلة لأسماء التعاونيات المبحوثة بالمجال المدروس.....243
- جدول رقم (49): تصنيف دو افع تأسيس التعاونيات المبحوثة.....244
- جدول رقم (50): تردد أهداف التعاونيات المبحوثة.....245
– جدول رقم (51): العوامل المفسرة لمستوى إقبال الزبناء على منتوجات التعاونيات بالمعارض.....248
- جدول رقم (52): تردد الإكراهات التي تعيق أهداف التعاونيات المبحوثة.....249
- جدول رقم (53): المستوى التعليمي لأعضاء مكاتب التعاونيات المبحوثة.....252
- جدول رقم (54): توزيع المنخرطين بالتعاونيات المبحوثة بالجماعات التر ابية المدروسة.....253
- جدول رقم (55): تصنيف التقنيات المستعملة في الإنتاج من طرف التعاونيات المبحوثة بالجماعات التر ابية المدروسة.....254
- جدول رقم (56): تطور الفقر المتعدد الأبعاد بالجماعات التر ابية لدير أطلس بني ملال الشمالي ما بين 2004- 2014.....259
- جدول رقم (57): القطاعات المستهدفة ببرنامج التأهيل التر ابي للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية بالجماعات التر ابية المدروسة....261
- جدول رقم (58): توزيع مسافة الشبكة الطرقية المصنفة والمسالك بالجماعات القروية لدير أطلس بني ملال الشمالي.....262
- جدول رقم (59): الكثافة المجالية و إتاحة الشبكة الطرقية بالجماعات القروية لدير أطلس بني ملال الشمالي.....262
- جدول رقم (60): توزيع عدد السكان حسب مستويات الولوجية المرتبطة بالشبكة الطرقية بالجماعات التر ابية المدروسة.....266
- جدول رقم (61): توزيع متوسط سنوات التمدرس ومؤشر جيني للتعليم بالجماعات التر ابية المدروسة.....268
- جدول رقم (62): عدد السكان في سن التمدرس والممدرسين بالجماعات التر ابية لدير أطلس بني ملال الشمالي.....269
- جدول رقم (63): توزيع المؤسسات التعليمية والأطر والأقسام والتلاميذ بالمجال المدروس خلال الموسم الدراسي 2015/2014.....270

- جدول رقم (64): متوسط التلاميذ في القسم حسب المستويات التعليمية بالمجال المدروس للموسم الدراسي 2014-2015.....271
- جدول رقم (65): توزيع عدد الوحدات الصحية والأطر الطبية بالجماعات الترابية المدروسة.....273
- جدول رقم (66): مستويات ولوج المراكز الصحية حسب معيار المسافة بالمتر.....274
- جدول رقم (67): سنوات المصادقة على تصاميم التهيئة للمدن والمراكز بالمجال المدروس.....282
- جدول رقم (68): توزيع الأسواق الأسبوعية و أيام انعقادها بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي.....305
- جدول رقم (69): خلق نقط تجميع منتوجات الرستاق.....339
- جدول رقم (70): مكونات مشروع السياحة القروية بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي.....341

فهرس المبيانات

- مبيان رقم (1): توزيع الوحدات التضاريسية حسب نسبها المئوية من المجال المدروس.....73
- مبيان رقم (2): توزيع فئات نسب الارتفاع نسب بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي.....77
- مبيان رقم(3): توزيع فئات الانحدار حسب نسبها من مساحة المجال المدروس.....79
- مبيان رقم (4): توزيع معدلات التساقطات المطرية السنوية بمحطة بني ملال ما بين سنتي 1987 و2016.....84
- مبيان رقم (5): التوزيع الشهري لمعدلات التساقطات المطرية بمحطة بني ملال ما بين1987-2016.....84
- مبيان رقم (6): التوزيع السنوي لمعدلات درجات الحرارة بمرصد بني ملال 1987-2016.....86
- مبيان رقم (7): التوزيع الشهري لمعدلات درجات الحرارة والتساقطات المطرية الشهرية بمحطة بني ملال1987-2016.....87
- مبيان رقم (8): التوزيع الشهري لمتوسطات درجات الحرارة والمعدلات القصوى والدنيا بمحطة بني ملال 1987-2016.....87
- مبيان رقم (9): تطور عدد السكان بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي ما بين سنتي 1994 و2014.....106
- مبيان رقم (10): نسب النمو الديمغرافي بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي ما بين 1994 و2014.....107
- مبيان رقم (11): توزيع نسب سكان الجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي حسب الفئات العمرية.....108
- مبيان رقم (12): توزيع سكان الجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي حسب الجنس وفئات الأعمار.....109
- مبيان رقم (13): تطور مساحة الغطاء الغابوي (بالهكتار) بالمجال المدروس ما بين 1999 و2019.....145
- مبيان رقم (14): توزيع نسب المواقع الجيولوجية والجيومرفولوجية تبعا لعملياتها المورفوتشكالية.....176
- مبيان رقم (15): القيم العامة للمواقع الجيولوجية والجيومورفولوجية بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي.....181
- مبيان رقم (16): توزيع أعضاء المجالس الجماعية حسب انتماءاتهم السياسية خلال الانتخابات الجماعية لسنة 2015.....198
- مبيان رقم (17): توزيع نسب إنجاز المشاريع المقترحة في المخططات الجماعية للتنمية حسب الجماعات الترابية المدروسة.....210
- مبيان رقم (18): عدد المشاريع المبرمجة في المخططات الجماعية للتنمية بالجماعات الترابية المدروسة.....211
- مبيان رقم (19): التقديرات المالية بالدرهم لانجاز مشاريع المخططات الجماعية للتنمية بالجماعات الترابية المدروسة.....211
- مبيان قم (20): المشاريع المقترحة والمنجزة حسب القطاعات.....212
- مبيان رقم (21): نسبة تردد اتفاقيات شراكة بين الجماعات الترابية المدروسة ومختلف الفاعلين.....214
- مبيان رقم (22): توزيع نسب الشراكات حسب المجالات بالجماعات المدروسة.....215
- مبيان رقم (23): تطور عدد الجمعيات والتعاونيات بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي ما بين 1956 و2015.....220
- مبيان رقم (24): الكلمات المشكلة لأسماء الجمعيات المبحوثة.....227
- مبيان رقم (25): توزيع الجمعيات المبحوثة حسب الامتداد الترابي لمجالات اشتغالها.....229
- مبيان رقم (26): دوافع تأسيس الجمعيات المبحوثة.....230
- مبيان رقم (27): توزيع أعضاء مكاتب الجمعيات المبحوثة حسب مستوياتهم التعليمية 233
- مبيان رقم (28): توزيع نسب تردد شراكات الجمعيات المبحوثة مع باقي الفاعلين.....237

- مبيان رقم (29): تردد معاني التشبيك عند الجمعيات المبحوثة.....241
- مبيان رقم (30): تردد الأسباب التي تعيق انخراط الجمعيات المبحوثة في أطر التشبيك.....242
- مبيان رقم (31): تقييم مستويات إقبال الزبناء على منتوجات التعاونيات بالمعارض.....248
- مبيان رقم (32): توزيع فئات الأعمار لأعضاء المكاتب المسيرة للتعاونيات المبحوثة.....251
- مبيان رقم (33): تطور معدل الفقر المتعدد الأبعاد بالجماعات الترابية المدروسة ما بين سنتي 2004- 2014.....260
- مبيان رقم (34): تطور عدد سكان الحضريين بالمجال المدروس ما بين سنتي 1994 و2014.....280

فهرس المقاطع

- مقطع رقم (1): السلم استراتيغرافي لأطلس بني ملال.....81
- مقطع رقم (2): مقطع هيدروجيولوجي يوضح طرق تغذية مختلف سدائم المنطقة.....118

فهرس الصور

- صورة رقم (1): توسع السكن القروي على طول الطريق الاقليمية رقم 3208.....112
- صورة رقم (2): تسد تحويلي ترابي بآيت أم البخت.....124
- صورة رقم (3): سد اسمنتي لتوزيع مياه الري بساقية تازروالت.....125
- صورة رقم (4): سد لتوزيع مياه الري.....125
- صورة رقم (5): تأثير اجتثاث حطب التدفئة بغابة تامضوت.....143
- صورة رقم (6):إنتاج الفحم السري بغابة تامضوت.....143
- لائحة الصور رقم (1): (المواقع الجيولوجية والجيومورفولوجية بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي.....178
- صورة رقم (7): اجتماع التشخيص التشاركي بدوار حنصالة 2010/05/12.....201
- صورة رقم (8): صورة لمقر جمعية "أوماثن" بالجماعة الترابية تانوغة.....228
- صورة رقم (9): قنطرة تامضوت على واد درنة.....266
- صورة رقم (10): قسم فرعي بأغزاف.....273
- صورة رقم (11): توسع السكن بمجالات عبور الأودية.....288

فهرس الموضوعات

مقدمة عامة:.....01
فصل تمهيدي: الملائمة النظرية لتحليل إشكالية التنمية وفق المقاربة الترابية.....18
I. المقاربة الترابية: مداخل منهجية لتحليل إشكالية التنمية الترابية.....18
1. المدخل الاقتصادي في المقاربة الترابية: من الاقتصاد المجالي إلى اقتصاد القرب.....19
2. المدخل السوسيولوجي للمقاربة الترابية: نحو استتراب العلاقات الاجتماعية.....23
3. المدخل التاريخي للمقاربة الترابية: هوية التراب من التاريخ الاجتماعي.....24
4. المدخل السياسي للمقاربة الترابية: من التدبير الإداري للتراب إلى حكامة الفاعلين.....25
5. المدخل البيئي للمقاربة الترابية: التراب إطار أجرأة التنمية المستدامة.....25
II. التراب حامل لمشروع التنمية الترابية.....26
1. التراب منظومة دينامية متعددة الأبعاد تنطوي على التطور والوظيفة.....27
2. التراب أداة للتشخيص وإطار للتهيئة.....31
1.2. التراب مقياس لتشخيص الدينامية الترابية.....31
2.2. التراب حامل للمشروع الترابي من منظور مقياس للتهيئة والتنمية.....35

III. النظام الترابي: بناء ينتج عن تنسيق الفاعلين وتثمين الموارد الترابية.....37
1. يبنى التراب من التنسيق بين الفاعلين.....38
1.1. القرب في قلب عمليات التنسيق بين الفاعلين.....38
2.1. الرأسمال الاجتماعي مورد ترابي حاسم في عمليات التنسيق بين الفاعلين.....43
2. تثمين الموارد الترابية المحلية يعكس نمط البناء الترابي.....46
IV. الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في قلب المقاربة الترابية للتنمية.....49
1. مفهوم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.....50
1.1. الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: محاولة في التعريف.....51
2.1. مفهوم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من خلال تجربة المغرب.....53
2. البعد الترابي في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.....55
1.2. مفهوم الحكامة: نحو اكتساب المفهوم حمولة ترابية.....56
2.2. الحكامة الترابية لمنظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.....59
V. عناصر موجّهة لتأويل المقاربة الترابية بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي.....61
1. الجماعة الترابية إطارا ترابيا وفاعلا بصلاحيات تمكنها من ممارسة التنمية وفق المقاربة الترابية.....61
2. الاتجاه نحو الاستثمار في الموارد الترابية المحلية.....62
3. وظائف وأدوار الدير كمجال انتقالي بين نسق الجبل ونسق السهل.....63
4. الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بين التجدر التاريخي لقيمه واستنبات تجارب ميدانية.....63
خاتمة الفصل التمهيدي.....65
الفصل الأول: المحددات الجغرافية والتاريخية والديمغرافية للجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي.....66
مقدمة:.....66
I. دير أطلس بني ملال الشمالي: موقع جغرافي بمزايا طبيعية وبشرية متعددة.....66
1. الجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي في مجال جغرافي انتقالي.....67
1.1. دير أطلس بني ملال الشمالي مجال الربط والعبور.....69
2.1. دير أطلس بني ملال الشمالي: منطقة التقاء وتمازج.....71
2. خصائص الوسط الطبيعي للجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي.....73
1.2. يتسم المشهد التضاريسي بثلاث مجموعات طبوغرافية متمايزة يغلب عليها الطابع الجبلي.....73
1.1.2. مجموعات جبلية ذات ارتفاعات ضعيفة التباين.....74
2.1.2. هضاب توافق شريط الدير.....75
3.1.2. سهول مكسوة بأتربة غرينية.....75
2.2. دير أطلس بني ملال الشمالي مجال تمايز الارتفاعات.....75
3.2. دير أطلس بني ملال الشمالي: سيادة انحدارات متوسطة وضعيفة.....77
4.2. جيولوجية دير أطلس بني ملال الشمالي خزان الموارد المائية ومنتجة للمشاهد.....79
5.2. يخضع المناخ المحلي لتأثير العامل التضاريسي.....83
1.5.2. خصوصيات التوزيع الزمني والمجالي للتساقطات بالمجال المدروس.....83
2.5.2. درجات الحرارة بدورها تخضع لتوزيع مجالي وزمني متباين.....86
II. التاريخ المحلي مرتكز أساسي في مقاربة التنمية الترابية.....89

1. دير أطلس بني ملال الشمالي: من التراب التاريخي إلى هيكلة التراب الحالي.....90
1.1. دير أطلس بني ملال الشمالي قبل الإسلام: منطقة استقرار وتمدين.....90
2.1. تعزيز الاستقرار بمنطقة الدير على عهد الأدارسة.....92
3.1. فترة المرابطين والموحدين: وصول موجات بشرية جديدة إلى تادلا وازدهار النشاط الزراعي.....92
4.1. فترة المرينيين- الوطاسيين: التقهقر الاقتصادي والعودة إلى الرعي.....94
5.1. دير أطلس بني ملال الشمالي في عهد السعديين والعلويين الأوائل: ازدهار نشاط الزوايا.....94
6.1. أصول قبائل دير أطلس بني الشمالي: التوزيع الجغرافي واستراتيجيات تدبير المجال.....95
1.6.1. مراحل استقرار القبائل وامتداد مجالاتها الترابية.....96
2.6.1. استغلال رعي- زراعي للمجال، تنظيم وظيفي مؤسس على التكامل.....100
3.6.1. التضامن الاجتماعي: إستراتيجية إعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية.....101
4.6.1. تنظيم العلاقات الخارجية للقبائل المحلية: بين حتمية الانتجاع وهاجس سلطة المخزن.....102
7.1. الغزو العسكري والاتجاه نحو تفكيك التوازنات التقليدية.....104
2. الديمغرافيا: مؤشرات بدلالات تاريخية وتداعيات مستقبلية.....106
1.2. النمو الديمغرافي بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال: وضعيات متباينة.....106
2.2. بنية ديمغرافية فتية.....107
1.2.2. توزيع السكان حسب الفئات العمرية.....108
2.2.2. توزيع السكان حسب الجنس: هيمنة الإناث في فئة الراشدين.....109
3.2. كثافة سكانية تعرف تركزا بشريط الدير.....110
4.2. السكن وأنماطه عنصر مشهدي لقراءة تنظيم المجال.....111
1.2.4. السكن القروي.....111
2.2.4. سكن حضري في توسع نحو المجال القروي وتشكل مركز حضرية صاعدة.....113
خاتمة الفصل الأول.....114
الفصل الثاني: مؤهلات وموارد ترابية غنية ومتنوعة تواجه إشكالية التنظيم والتثمين.....116
مقدمة: 116
I. الموارد الطبيعية وافرة لكنها تواجه ضعف التنظيم في الاستغلال.....116
1. ثروات مائية مهمة تعاني من مشكل التدبير.....116
1.1. دير أطلس بني ملال الشمالي هبة موارده المائية.....117
2.1. الماء عامل مهيكل للمشاهد بدير أطلس بني ملال الشمالي.....121
3.1. يخضع تدبير مياه الري للأعراف المحلية.....122
1.3.1. يرتكز التدبير التقني لمياه الري على السدود التحويلية والسواقي.....124
2.3.1. استغلال مياه الري بين غنى الأعراف واكراهات التدبير المستدام.....126
2. الأرض مورد ترابي بمؤهلات مهمة لكن تواجه تحديات تعيق التنمية المحلية.....129
1.2. تخضع الأراضي الزراعية لإكراهات النظام العقاري والبنية العقارية.....131
1.1.2. يتسم النظام العقاري للأراضي الزراعية بهيمنة الملك الخاص.....132
2.1.2. بنية عقارية تطغى عليها الاستغلاليات الصغرى.....134
2.2. استغلال الأرضي الزراعية تهيمن عليها زراعة الحبوب وغراسة الزيتون.....136

2.3. إنتاج حيواني مهم يهيمن عليه الرعي التقليدي بالمناطق الجبلية.....137
4.2. تدني المدخول الفلاحي يعيق تطوير الفلاحة واستدامتها.....138
3. الأوساط الغابوية، تعكس مشاهد التنوع البيولوجي والوظائف الاجتماعية.....138
1.3. تنوع نباتي مع هيمنة البلوط الأخضر.....139
2.3. ثروة غابوية هائلة تعاني من التدهور بسبب الأنشطة البشرية.....140
3.3. تراجع الغطاء الغابوي يقلص من تنوع الوحيش.....145
II. منتوجات الرستاق موارد ترابية أصيلة ومتجذرة تعاني من إكراهات التحويل والتسويق.....146
1. الزيتون علامة الهوية المجالية لدير أطلس بني ملال الشمالي.....147
1.1. مورد الزيتون منتوج استراتيجي في الاقتصاد المحلي.....147
2.1. تثمين منتوج الزيتون يواجه عوائق الاستعمالات والتسويق.....150
1.2.1. تثمين زيوت دير بني ملال يتطور بوثيرتين.....151
2.2.1. تسويق منتوج الزيتون يخضع لسيطرة الوسطاء.....153
2. الخروب مورد ترابي بمؤهلات مهمة تحتاج إلى الادماج في مقاربة التنمية.....154
1.2. شجر الخروب: عنصر أساسي من المشهد الفلاحي والغابوي لدير أطلس بني ملال الشمالي.....155
2.2. العوامل المفسرة لتباين الإنتاج بين الجماعات الترابية.....156
1.2.2.النظام العقاري عامل مؤثر على إنتاج الخروب.....156
2.2.2. كثافة أشجار الخروب عامل مفسر لتباين حجم الإنتاج.....156
3.2.2. المشاريع التقنية والتنظيمية عامل مؤثر في تباين الإنتاج.....158
3.2. الخروب مورد استراتيجي لتنمية المنطقة لكنه يعاني من مشاكل التحويل والتسويق.....160
3. عسل الزكوم مورد ترابي بخصوصيات محلية متجذرة يتأثر بالتزوير.....162
4. البازلاء الخضراء مورد ترابي لم يدمج بعد في الصناعة الغذائية.....163
5. رمان تاكَزيرت مورد ترابي أصيل مهدد بالزوال.....164
6. بصل أبيض بزاوية الشيخ ودير القصيبة يواجه مشكلة التثمين.....165
7. ماعز آيت أم البخت: مؤهلات واعدة لإنتاج اللحوم والأجبان.....166
8. النباتات العطرية والطبية مورد ترابي يخلق أنشطة اقتصادية إضافية.....167
9. تقييم أهمية منتوجات الرستاق في التنمية.....168
III . الموارد الكامنة يمكن أن تتكشف وتنتظم عن طريق التنسيق.....170
1. المراعي ثروة اقتصادية تنتظر تعميم تجربة أكدال كأداة للحفاظ على البيئة وتعزيز الحكامة 170
2. المشاهد والمواقع الجيولوجية والجيومرفولوجية: موارد ترابية إضافية تنتظر التثمين.....173
1.2. الأبعاد التنموية للمشاهد: نحو مقاربة المشهد الثقافي المندمج.....173
2.2. المواقع الجيولوجية والجيومرفولوجية: تراث مشهدي غني ومتنوع.....174
1.2.2. اعتماد منهجية المعهد الجغرافي لجامعة لوزان في الجرد والتقييم.....175
2.2.2. نتائج الجرد والتقييم: سيادة المواقع الكارستية.....175
3.2. المواقع الجيولوجية والجيومورفولوجية: بحاجة إلى التثمين والإدماج في خطة التنمية المحلية.....182
3. العادات والمهارات المحلية والذاكرة الجماعية.....184
1.3. المهارات والخبرات المرتبطة بالتنظيم الاجتماعي والأنشطة الاقتصادية.....183

2.3. المواسم والمهرجانات: فرص لاستمرار الموروث الثقافي وتسويق المنتوجات المجالية.....185
خاتمة الفصل الثاني.....188
الفصل الثالث: دور الجماعات الترابية ومنظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في التنمية الترابية.....191
مقدمة:.....191
I. الجماعات الترابية فاعل القرب من منظور إنتاجها ووظائفها.....192
1. الأدوار التنموية للجماعة الترابية على ضوء دستور 2011 والقوانين التنظيمية.....192
2. خصوصية الفاعل المنتخب المحلي عامل مفسر لدينامية التنمية.....194
1.2. البنية العمرية والجنسية للمجالس المنتخبة: ضعف تمثيلية الشباب والنساء.....194
2.2. مستويات تعليمية للمجالس المنتخبة مرتفعة تؤهلها لأداء مهامها التنموية بكفاءة.....196
3.2. المرجعيات الفكرية والبرامج السياسية عناصر ثانوية في صياغة السياسات التنموية المحلية.....198
3. ممارسة التنمية الترابية من خلال التخطيط الجماعي التشاركي.....200
1.3. مشاركة السكان في التخطيط: حضور شكلي وغياب فعلي في عملية التشخيص.....201
2.3. تحديد الحالة الراهنة: جرد عام لا يبرز خصوصيات الهوية الترابية.....204
3.3. تحديد الرؤية الاستراتيجية تفتقر لمشروع مهيكل.....207
4.3. المشاريع المبرمجة لا تراعي القدرات المالية للجماعات.....208
5.3. آثار التخطيط الاستراتيجي على التنمية من خلال تقييم النتائج المجالية.....209
4. اتفاقيات التعاون والشراكة تدل على تبني الجماعات الترابية للمقاربة الترابية في التنمية.....213
II. خصائص منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وحكامتها الترابية.....219
1. الجمعيات والتعاونيات: تزايد عددي وتنوع مجالات التدخل.....220
1.1. التطور الكمي للجمعيات والتعاونيات يتبع الظرفيات السياسية والتشريعية للبلاد.....220
2.1. تنوع مجالات التدخل مع إيلاء أهمية للقطاعين الفلاحي والاجتماعي.....223
1.2.1. هيمنة التوجه الاجتماعي على الفعل الجمعوي.....223
2.2.1. هيمنة التعاونيات الفلاحية على المشهد التعاوني بالمنطقة.....225
2. خصائص الجمعيات وحكامتها الترابية.....226
1.2. هوية الجمعيات: مظاهر دالة على عوامل نشأتها وغاياتها.....227
1.1.2. هوية الجمعيات من خلال أسمائها: هيمنة كلمة تنمية.....227
2.1.2. الامتداد الترابي لمجال اشتغال الجمعيات يفسر الاتجاه نحو القرب.....229
3.1.2. تأسيس الجمعيات تفسير لوجود مشكلات محلية تتطلب الحل.....229
2.2. الموارد البشرية للجمعيات محدد أساسي لكفاءتها التنموية.....230
1.2.2. البنية العمرية للمكاتب المسيرة للجمعيات.....230
2.2.2. التركيبة الثقافية للمكتب المسير.....232
3.2.2. عدد المنخرطين مؤشر على نشاط الجمعيات.....233
3.2. الموارد المالية واللوجستية للجمعيات المبحوثة.....234
4.2. الحكامة الترابية للجمعيات من خلال مشاركتها في تدبير الشأن المحلي.....235
1.4.2. الإسهام في إنتاج السياسات العمومية كاشف عن الحكامة الترابية للجمعيات.....235
2.4.2. الإكراهات البشرية والمالية ضمن الأولويات التي تعيق حكامة الجمعيات.....238

3. خصائص التعاونيات وحكامتها الترابية.....242
1.3. هوية التعاونيات من خلال دوافع تأسيسها وأهدافها.....242
1.1.3. هوية التعاونية من خلال الاسم.....242
2.1.3. هوية التعاونية من خلال الامتداد الجغرافي.....243
3.1.3. هوية التعاونية من خلال دوافع التأسيس.....244
4.1.3. هوية التعاونيات من خلال أهدافها.....245
2.3. تطوير الإنتاج رهين بتحسين شروط ولوج الأسواق.....246
3.3. حكامة التعاونيات لازالت تعيقها إكراهات تنظيمية ومالية بالدرجة الأولى.....249
1.3.3. الشروط التنظيمية تحد من حكامة التعاونيات.....249
2.3.3. الإكراهات المالية تعيق تطوير مشاريع التعاونيات.....250
3.3.3. الموارد البشرية قوة محركة للاقتصاد التعاوني لكنها ضعيفة التكوين.....251
4.3.3. العوامل التقنية لم تتخلص من الثقل التقليدي.....253
خاتمة الفصل الثالث.....255
الفصل الرابع: مستويات تأهيل المجالات الترابية المدروسة والمحاور الاستراتيجية لتعزيز تنميتها.....258
مقدمة:.....258
I. مستويات تأهيل المجال مرآة عاكسة للحكامة الترابية ومحدد في تثمين الموارد الترابية.....258
1. دينامية الفقر المتعدد الأبعاد يعكس حكامة الفاعلين المحليين ومستويات تأهيل المجال.....258
1.1. خريطة الفقر المتعدد الأبعاد بالمجال المدروس: قراءة في المكونات ومقارنات مجالية.....258
2.1. تراجع معدل الفقر المتعدد الأبعاد مؤشر على تحسن حكامة الفاعلين.....261
2. شبكة طرقية تخضع في توزيعها المجالي للإكراه الطبوغرافي.....261
1.2. شبكة طرقية مهمة لكنها غير متكافئة التوزيع.....262
2.2. مؤشر الولوجية يبرز تباين مستويات العزلة المجالية داخل الجماعات الترابية المدروسة.....264
1.2.2. منهجية قياس نسبة الولوجية وتحديد مستويات العزلة المجالية.....264
2.2.2. النتائج تكشف عن تحكم العامل التضاريسي في توزيع مستويات العزلة.....264
3. التعليم محرك التنمية لكنه لا يزال دون التطلعات.....267
1.3. قراءة واقع التعليم من خلال متوسط سنوات التمدرس ومؤشر جيني للتعليم.....267
2.3. دراسة وضعية الخدمات التعليمية من خلال معيار الاكتظاظ ومؤشر الولوجية.....268
1.2.3. تحليل جودة الخدمات التعليمية حسب معيار الاكتظاظ.....270
2.2.3. التوزيع الجغرافي للمؤسسات التعليمية محدد ولوجية المدرسة.....272
4. الخدمات الصحية: نقص الأطر الطبية والعزلة المجالية.....273
5. مجالات حضرية من شأنها أن تؤطر التنمية بمجال الدير لكنها ضعيفة الهيكلة.....276
1.5. تباين وثيرة التمدين بين الدير والجبل والسهل.....276
2.5. انبثاق حركة تعمير عفوية أدت إلى توسع المدن الصغرى وظهور مراكز صاعدة على طول الدير.....280
1.2.5. تدبير السكن العشوائي والأحياء الناقصة التجهيز يخضعان للتدبير البعدي.....281
2.2.5. توسع السكن بمجالات المخاطر الهيدرولوجية.....285
II. المحاور الاستراتيجية لأجرأة التنمية الترابية بدير أطلس بني ملال الشمالي.....289

1. الحكامة االترابية من تأهيل الإنسان موازاة مع تطور القوانين والمؤسسات.....289
1.1. تعميم التعليم وتحسين جودته وإدماج الخصوصيات المحلية في التأهيل المهني.....290
2.1. التراث عنصر أساسي لتعزيز التنسيق بين الفاعلين على المستوى المحلي.....291
1.2.1. تعبئة التراث المحلي لخلق أنشطة اقتصادية مندمجة.....293
2.2.1. توظيف التراث الجماعي لتعزيز التنسيق.....298
3.1. البعد التشاركي في المقاربة الترابية يقتضي إدماج عناصر الترابية المحلية.....299
2. تحسين إطار الحياة وتقوية تنافسية المجال التراب من تأهيل المجال.....302
1.2. التسويق الترابي وتقوية تنافسية المجال.....302
1.1.2. رفع عائق العزلة عن المناطق الجبلية من شأنه أن يحقق العدالة المجالية والتجانس الترابي.....303
2.1.2. التسويق الترابي يقتضي نهج سياسة تواصلية تدمج تقنيات التواصل الحديثة.....303
2.2. الوظيفة الإستراتيجية للمجالات الحضرية في التوازن الترابي مرهون بتأهيلها.....304
3.2. حماية الوسط الغابوي يتوخى هيكلة الأنشطة الاقتصادية حول الممارسات الجماعية الموروثة.....308
خاتمة الفصل الرابع.....310
الفصل الخامس: تثمين منتوجات الرستاق في إطار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، مشروع ترابي يعكس الهوية الترابية ويتوخى تنمية مندمجة.....311
مقدمة:.....311
I. مبررات اقتراح المشروع الترابي، التنسيق والانخراط الجماعي على أساس الهوية الترابية.....311
1. تثمين منتوجات الرستاق: بين الهوية الزراعية المحلية ومطلب التكيف مع متطلبات العولمة.....314
2. الاقتصاد الاجتماعي والتضامني جواب اجتماعي و اقتصادي ملائم لخصائص مجال الدير.....315
1.2. الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تفرضه البنية العقارية للأرضي.....316
2.2. طرق الاستغلال والمهارات الجماعية الموروثة مهددة بالانقراض.....316
3.2. تثمين منتوجات الرستاق وتطوير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني مدخل للتنمية المستدامة.....316
4.2. تطوير أنساق الإنتاج المحلية من خلال تعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.....316
3. منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني فاعل أنسب لحمل مشروع تثمين منتوجات الرستاق.....317
II. تصور المشروع الترابي وغاياته بالمجال المدروس.....318
1. محتوى المشروع الترابي: يرتكز على منتوجات الرستاق والسياحة القروية.....319
2. الحاملون للمشروع والشركاء المحتملين.....321
1.2. منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.....322
2.2. الجماعات الترابية: تقوية البنية التحتية وتعزيز التعاون والشراكات.....323
3.2. القطاعات الوزارية الأساسية في المشروع.....323
4. منطق المشروع الترابي: نحو استراتيجية للتثمين منتوجات الرستاق في مشروع ترابي مندمج.....325
1.4. الإجراءات المصاحبة: تنسيق الفعل الجماعي وتثمين الموارد.....326
2.4. الإجراءات المصاحبة للمشروع الترابي: تقوية قدرات حاملي المشاريع.....327
III. مكونات صيرورة المشروع الترابي: من التصور نحو التنفيذ والتتبع والتقييم.....328
1. إطلاق دينامية تشاورية بين جميع الفاعلين: نحو بلورة إستراتيجية مندمجة للتنمية الترابية.....328
2. ميثاق المشروع الترابي وثيقة توجيهية للفاعلين.....329

3. تشكيل لجنة القيادة: لتدبير مركز الموارد وتفعيل لوحة قيادة المشروع.....331
4. إحداث مركز بيجماعاتي كنواة لتجذير تنسيق الفاعلين.....331
5. الدعاية والإعلام والترويج للمشروع الترابي.....334
6. البرامج والعمليات ذات الأولوية في المشروع الترابي.....334
1.6. تعزيز قطب الصناعة الغذائية من خلال الامتثال لمعايير الجودة والأصالة.....335
2.6. خلق نقط تجميع منتوجات الرستاق وتوجيهها للقطب وسيلة للقضاء على الوسطاء.....339
3.6. السياحة القروية مكمل للقطاع الفلاحي من منظور خصوصية المنطقة.....341
خاتمة الفصل الخامس.....343
خاتمة عامة:.....345
قائمة المصادر والمراجع.....355
الملاحق.....373
ملحق رقم 1: استمارة موجهة للجماعات الترابية.....376
ملحق رقم 2: استمارة تكميلية حول تنفيذ المخطط الجماعي للتنمية وبرنامج العمل الجماعي..... 381
ملحق رقم 3: استمارة موجهة للجمعيات.....383
ملحق رقم 4: استارة موجهة للتعاونيات.....386
ملحق رقم 5: استمارة موجهة للوكالة الحضرية.....389
فهارس.....393
فهرس الخرائط.....393
فهرس الخطاطات.....393
فهرس الجداول.....394
فهرس المبيانات.....396
فهرس المقاطع.....397
فهرس الصور.....397
فهرس الموضوعات.....397

مقدمة:

أدت العولمة إلى إعادة تشكيل المجالات الترابية وفق مقاييس مختلفة تحت تأثير عواملها السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية. سياسيا، أضعفت العولمة سيادة الدول عبر تكوين شبكة من رؤوس الأموال والتكنولوجيات التي تخترق حدود المجالات الترابية للدول وتنتهك سيادتها إما طوعا أو قسرا، لتتحول بذلك الشركات العابرة للحدود والمنظمات الدولية إلى قوى فاعلة ومؤثرة يحركها المركز المهيمن وفقا للقانون الدولي الذي يُخضع بقية الدول لمنطقه. اقتصاديا، لم تعد العوامل التقليدية المتمثلة في حجم المجال، والوزن الديمغرافي، ووفرة الموارد الأولية، والمواقع، واليد العاملة، والزبائن حاسمة في الاقتصاد أمام استبدالها بعناصر الرأسمال، والتكنولوجيا، والسوق، لتغدو بذلك الشبكات، والولوجيات، والمنافذ عوامل قوة تتيح للشركات العابرة للحدود والمنظمات الدولية سلطة القرارات. اجتماعيا، فقد اتجهت العولمة نحو نشر معالم مجتمع أحادي، تنتفي معه الاختلافات والقيم المحلية، لصالح مقياس السوق، ليتحول بذلك الإنسان الفاعل بما يستلزمه من قيم الديمقراطية والحرية والمساواة..، إلى مورد بشري تقاس قيمته بمردوديته. بيئيا، كرست العولمة إيديولوجية تحميل الفرد مسؤولية تدهور الموارد والأوساط، وتحثه على الالتزام واتخاذ تدابير للحد من ذلك، في حين أن الدول الأكثر تصنيعا ومختلف الشركات الكبرى التي أوصلت كوكب الأرض إلى هذا المستوى، لا تلتزم بتطبيق مضامين الاتفاقيات، والبرتوكولات، وتوصيات القمم الدولية الخاصة بحماية البيئة، لأنها تفضل منطق الربح على الالتزام بالدعوات العلمية والاجتماعية إلى ضرورة تطبيق مبادئ التنمية المستدامة.

وإذا كان التجاوب مع هذه الأوضاع قد أدى إلى ظهور مجالات اقتصادية متكتلة للحفاظ على سيادتها، فإن العودة إلى التراب يعكس ثورة المحليات ضد منطق العولمة، إما رفضا ومقاومة لها، أو كوسيلة للاندماج فيها انطلاقا من الخصوصيات المحلية. وتبعا لذلك، ظهر مفهوم التنمية الترابية كإجابة عميقة للدول الصناعية والسائرة في طريق النمو على حد سواء، وقد تجلى ذلك من خلال الاعتراف العلمي بدينامية المجالات المنتجة بواسطة النظام المحلي للفاعلين، والتي لا تخضع بالضرورة لمنطق السوق، بل أيضا للمعاملة بالمثل.

وقد أدى بروز دور المحلي على مستوى التفاعلات الداخلية أو من خلال الوفورات الخارجية للتراب، إلى ميلاد مفهوم القرب كإحدى المفاهيم التي تهيكلت حولها المقاربة الترابية، وذلك لتفسير البعد غير المجالي للتراب. وانطلاقا من ذلك، بدأت السياسات العمومية تتجه لحل القضايا الاجتماعية نحو تطبيق مفهوم التراب بمضمون اللامركزية. ولكن هذا التراب يستند في تصوره، وبنائه، وديناميته على مفهوم القرب كمحدد لعمليات التنسيق بين الفاعلين.

تتصور المقاربة الترابية، عملية التنمية على أنها محلية، في إحالة إلى إرادة مشاركة السكان ومراعاة للخصوصيات المحلية، نقيضا لسياسات الدول التي تقرر وتنفذ برامج تنموية على مجالات ترابية ذات موارد وعقليات مختلفة. وقد ارتكزت هذه المقاربة على مفهوم التراب، ليس فقط لأنه يغطي واقعا فيزيائيا، وإحيائيا، ومؤسساتيا، ولكن لأنه وبالأساس، بناء اجتماعي ناتج عن تدخلات الفاعلين. والتراب في هذه الحالة لا يستند على حدود إدارية مرسومة (تراب معطى)، ولكن على التراب المبني الذي يوفر القرب الترابي كعامل محدد في التنسيق حول حل الإشكاليات التنموية المشتركة، وتثمين الموارد الترابية، بناء على الهوية المشتركة (تراب مبني).

إن مقاربة إشكالية التنمية الترابية تصورا، وإنجازا، وتقييما لم يعد يستجيب للنظريات الشمولية المستندة على تحليل التراب الوطني ومختلف العلاقات الدولية، وإن كان هذا البعد ضروري، ولا يمكن إقصاؤه، ولكن يتم تحليله في إطار منظومة تفاعلية مع المجالات الترابية المحلية.

وباستناد التراب على العوامل المحلية في التنمية، تحتل الجماعات الترابية ومنظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أهمية خاصة في تعبئة وتأطير العمليات التنموية المحلية، لأنها تختزل في مبادئها وأهدافها مختلف مكونات القرب الترابي، ولأنها تقوم بوظيفة الوساطة بين المحلي ومختلف المستويات الترابية والمؤسساتية الأخرى.

1. المجال المدروس ومبررات اختياره

لمقاربة إشكالية التنمية من خلال البعد الترابي، ومن منظور كيفية اشتغالها، والعوامل المحددة لديناميتها، ومدى كفاءتها في تحقيق غاياتها، استندنا في ذلك، وبالأساس على مجال ترابي تجريبي، على أن يكون اختياره وتحديده خاضعا لمبررات علمية.

إن المجال الذي حددناه لهذه الدراسة هو مجال إداري بالأساس، يستند على تقسيم ترابي وفقا لتصور الدولة، لكن حصره في مجموعة من الجماعات لا يلغي أيضا من اعتبارنا الدينامية الطبيعية والاجتماعية التي تشكل قواسم مشتركة لهذه الجماعات الترابية، إذ تحيل تسمية مجال الدراسة، هكذا "الجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي" إلى مكونين على درجة من الأهمية والتداخل في المقاربة الترابية للتنمية. يشير المكون الأول إلى الحمولة السياسية للمجال، ولعل استعمالنا، لهذه العبارة في عنوان البحث دلالة على أهمية مقياس التراب السياسي في عملية التنمية، في ظل تعميق اللامركزية، وتفويت صلاحيات واسعة للجماعات الترابية، وتزايد عدد الفاعلين المحليين، وتوسيع صلاحياتهم أكثر فأكثر لتشمل التخطيط والتصور والتنفيذ والتتبع، بما يتيح لهم التمكن من إنتاجززز سياسات عمومية محلية ملائمة لخصوصيات مجالاتهم المحلية، والسهر على تنفيذها وتقويمها، ولا يمكن أن تتحقق هذه الأدوار من دون التقيد بدوائر التقسيم الإداري للتراب. إنها بذلك تشكل فضاءات لبناء وتمفصل توليفات من العلاقات المنتجة للحكامة الترابية، ولو أن التراب السياسي لا يستجيب بالكامل لمعنى التراب المبني، من منظور أداء المنظومات الطبيعية، وشبكات التفاعلات الاجتماعية، والوظائف الاقتصادية، ولكن الطابع العام المهيمن على هذه الجماعات الترابية، أنها تحتل مجالا انتقاليا بين سهل تادلة والأطلس المتوسط الجنوبي، ووسط جهة بني ملال خنيفرة، وتوحدها كثير من الخصائص الطبيعية، والتاريخية، والاجتماعية التي تمنحها مكانة الربط والتكامل الوظيفيين إن على المستوى الطبيعي أو البشري الذي يمكن أن يفضي إلى جهة متوازنة ومنسجمة.

أما العنصر الثاني، فيشير أساسا، إلى كلمة "الدير" على أنها تحديد جغرافي أُطْلِق تاريخيا على مجالات محددة بالمغرب، ومنها هذا المجال. لكن إدراجنا لكلمة "الدير"، ولو أن حدوده غير معلومة بدقة، يتوخى منه إبراز السمة الترابية لهذا المجال على أنه وحدة جغرافية منتجة عبر تفاعل مكوناتها الطبيعية والبشرية داخليا، وفي تفاعل وظيفي بين المجالين المجاورين لها، أي أن تشكلها ينطوي على الاشتغال المحلي وظيفيا وتفاعليا داخليا وخارجيا. ولعل هذا المكون أساسي في تحليل إشكالية التنمية، من المنطور الترابي، وذلك بتمكيننا من رصد عناصر الاستمرار والقطيعة لمكوناته التاريخية في إنتاج التراب، ومن مدى ملاءمة السياسات العمومية المقترحة لتنمية هذا المجال الجغرافي مع خصوصياته التاريخية والجغرافية، وبنية وظائفه الاقتصادية والاجتماعية الممكنة لإعطاء الجهة طابع التوازن والانسجام والتكامل.

ولعل المزاوجة بين التحديد السياسي، ولو أنه لا ينسجم بالكامل مع المجالات الترابية المبنية، وبين التحديد الجغرافي، ولو أن حدوده غير واضحة بدقة، يساعدنا في تحليل تكامل الأنساق في إطار منظومة تتداخل عناصرها في بناء المجال الترابي.

إن اختيار الجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي بحكم موقعها الجغرافي بين وحدتين تضاريسيتين

متباينتين من حيث الخصائص الجغرافية ووثيرة التنمية، هو في حد ذاته تمرين جغرافي لاختبار الأدوات المنهجية والمقاربات في دراسة قضية التنمية في مثل هذه المجالات الانتقالية، ولكن أيضا للإسهام في خلق تراكم معرفي حول إبراز ملامح هذه الوحدة الجغرافية التي تنتمي إلى إقليم الدير، ومن شأن ذلك أن يقود مستقبلا إلى وضع تيبولوجية خاصة لهذا المجال ضمن مجالات التراب المغربي.

2. إشكالية البحث

يحيل تدني مؤشرات التنمية البشرية وارتفاع معدلات الفقر المتعدد الأبعاد بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي إلى استمرار أشكال الهشاشة المجالية والاجتماعية التي تدل على بطء وتيرة التنمية بهذه المجالات الترابية، غير أن ما يثير تساؤولات أعمق هو حينما نستحضر غنى وتنوع مؤهلاتها الطبيعية، ومواردها الاقتصادية، وأصالة تجدرها التاريخي في تنظيم المجال وتطوير عدة مهارات ومعارف وأساليب في تثمين مواردها، وخاصة منها منتوجات الرستاق. نحن إذن، أمام مفارقة (الغنى الطبيعي والثقافي ≠ الفقر التنموي) تحتاج التفسير، وهو لماذا لم تتحقق التنمية بهذه المجالات رغم غنى مواردها الترابية؟

والحقيقة أن تعثر التنمية بهذه الجماعات الترابية، وإن كان لا يستند في تفسيره على المؤهلات الطبيعية فقط،لأن وفرتها لا توازيه مستويات التنمية، فإن طريقة تنظيمها، وأشكال استغلالها، وتعبئتها، وتثمينها يعطي مؤشرات دالة على النهج التنموي المتبع. أما المكونات التاريخية، والثقافية، والبشرية لهذه المجالات الترابية، وظروف تشكلها وتطورها، ومختلف الاستراتيجيات المتخذة لتدبيرها، تشكل عناصر حاسمة لفهم ديناميتها التنموية، خاصة وأن التنمية بمضمونها الترابي أصبح ينظر إليها على أنها مجموع عمليات تعبئة الفاعلين التي تقود إلى وضع إستراتيجية للتكيف مع الإكراهات الخارجية، بناء على قاعدة الهوية الجماعية والثقافة والتراب.

إن تحليل التنمية بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي، في محاولة لتتبع مساراتها وإيجاد العناصر المتحكمة في ديناميتها، والشروط القمينة بتحقيقها، يتوقف أيضا على تحليل أشكال ومظاهر التنسيق بين الفاعلين المحليين، إذ يؤدي تحليل هذا العنصر الحاسم في التنمية إلى استحضار العوامل المتحكمة في سلوكات وممارسات الفاعلين المحليين. ويظهر أن لهذا المكون أهميته، إذا ما أعتبرنا أن المجالات الترابية للجماعات المدروسة، تعد من المجالات المشبعة بالرموز والتمثلات الثقافية والتاريخية التي تحيل إلى أهمية القرب الهوياتي المحدد لعمليات التنسيق، ومن ثم، فإن ضعف مستويات التنمية يشير إلى مشكلة تتعلق بكيفية اشتغال وتعبئة القواعد والمعايير والقيم المحلية في توجيه تمثلات وممارسات وعلاقات الفاعلين.

وإذا كانت السياسة الرسمية قد اتجهت مؤخرا نحو مقاربة إشكاليات التنمية وإعداد التراب استنادا على الأبعاد الترابية، وذلك من خلال العودة إلى المحليات ونهج سياسة القرب في حل الاشكاليات الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية، فإن تنزيل هذه المقاربة بالجماعات الترابية يسائل ضعف أدائها في تحقيق التنمية، خاصة وأن هذه الجماعات الترابية تتيح إمكانيات هائلة، يمكن اعتبارها مادة أساسية لتعزيز هذه المقاربة سواء من حيث وفرة مواردها الترابية المحلية، أو من حيث أنماط تنظيم المجال الموروثة (تكامل الرساتيق)، أو تراكم الخبرات والمعارف والمهارات في تدبير الموارد ذات الخصوصية (منتوجات الرستاق)، وكذلك العلاقات والشبكات الاجتماعية القائمة على العمل الجماعي والتعاون، والتآزر،.. التي تدعم الثقة بين الفاعلين المحليين.

وإذا كانت المقاربة الترابية للتنمية تتأسس على الانخراط الجماعي للفاعلين حول مشاريع محلية لحل الإشكاليات

التنموية المطروحة، وذلك عبر تعبئة شاملة واستشرافية للموارد الترابية لتحقيق هذه الغاية، فلماذا لم تتحقق النتائج المتوخاة من هذه المقاربة رغم مواكبتها بتشريعات قانونية، وأجهزة مؤسساتية لتعزيز اللامركزية وعدم التمركز، والتشاركية، والديمقراطية المحلية؟

تتمحور الإشكالية المركزية لهذه الأطروحة حول مفارقة واضحة بين تعثر التنمية بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي، وأهمية الموارد الطبيعية والتراثية، وما يوازيها وجود نظري لشروط التنسيق بين الفاعلين المحليينا، سواء بفعل تقدم الاجراءات القانونية والمؤسساتية للحكامة، أو من خلال توافر عوامل القرب الترابي الداعمة للتنسيق محليا. ولتبسيط هذه الاشكالية لابد من تفكيكها إلى أسئلة فرعية، كالتالي:

- ما هي المقومات الطبيعية والبشرية التي تحتضنها عليها الجماعات الترابية لديرأطلس بني ملال الشمالي؟
- ما هي أهم الموارد الترابية التي تتوفر عليها الجماعات الترابية لديرأطلس بني ملال الشمالي؟
- كيف تتم تعبئة وتثمين الموارد الترابية، خاصة وأنها تعكس تصور وممارسة الفاعلين للتنمية بمجالاتهم الترابية؟
- كيف يشتغل الفاعل المحلي في إنتاج التراب من خلال السياسات العمومية المحلية؟
- كيف يمكن تحقيق تنمية ترابية بهذه الجماعات في ظل إمكانيات مهمة، وتدبير ترابي محدود النتائج؟
- أي مشروع ترابي تنموي يعكس هوية هذه الجماعات الترابية؟

3. فرضيات البحث

تطرح دراسة إشكالية التنمية بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي صعوبات التداخل والتراكب، ويأتي ذلك من امتداد موضوع التنمية في مختلف جوانب الحياة في الزمن والمكان، ومن تشابك الظواهر الجغرافية وتعقدها. ولذلك فإن تحليل موضوع أطروحاتنا تحليلا علميا وفق تساؤلاتنا يفرض علينا أن نصوغ له الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى:** تشغل الجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي مجالا جغرافيا متميزا، سواء من حيث موقعه الجغرافي أو من حيث تكوينه التاريخي، الشيء الذي جعله يتوفر على موارد ترابية تشكل دعامة للتنمية المحلية، غير أن التأخر الملموس الذي راكمته هذه المنطقة، والذي تعبر عنه مؤشرات التنمية البشرية، وخريطة الفقر المتعدد الأبعاد، يمكن أن نربطه بانعكاسات أسلوب التنمية،مما حال دون بلورة مشاريع ترابية محلية تشاركية، تصورا، وتنفيذا، وتتبعا، وتقييما تنسجم مع خصوصيات مجالاتهم الترابية. وفي هذا السياق، نفترض أن ضعف مستويات التنمية لا يرتبط بفقر الموارد، بل هو نتيجة عجز الفاعلين عن توحيد جهودهم في إطار ملائم لتعبئة وتثمين هذه الموارد لحل الإشكاليات التنموية المطروحة.
- **الفرضية الثانية:** يحظى الفاعلون بانتماءاتهم المختلفة بأهمية محورية في مقاربة إشكالية التنمية على مستوى التراب، بل وأن التراب هو نتاج عمليات التنسيق بين الفاعلين. وقد تزايدت هذه الأهمية مع توسيع مجال اللامركزية، غير أن عدم بلورة مشروع ترابي قادر على إعطاء دينامية تنموية للمنطقة، يطرح أسئلة حول قدرات هؤلاء الفاعلين وأشكال اشتغالهم في تدبير قضايا مجالاتهم الترابية، وعلى هذا الأساس، نفترض أن يشكل ضعف التنسيق بين هؤلاء الفاعلين أو انعدامه أساسا، العامل الأساسي في تدني الأداء التنموي بالمنطقة.

ومن المعلوم أن التنسيق بين الفاعلين يتحدد بعوامل ذاتية وأخرى موضوعية التي تتحكم في تمثلاتهم وتوجيه سلوكاتهم، ومن ثمة يمكن أن يكون ضعف التنسيق نتيجة المستوى التعليمي والتكويني للفاعلين خاصة منهم المنتخبين وممثلي منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، كما يمكن نتيجة اختلاف انتماءاتهم الحزبية والمؤسساتية، وما ينتج

عن ذلك من تباين في التصورات والمقاربات، وعدم تملك أدوات معرفية ومنهجية لتفسيرها لصالح الشأن العام المحلي.

- **الفرضية الثالثة:** يشكل الإنسان محور التنمية، ويمكن أن نفترض أن تدني مؤشرات التنمية البشرية بالمنطقة، لها انعكاسات سلبية على عمليات التواصل والتنسيق سواء بين الفاعلين الرسميين أو بينهم وبين السكان ومنظماتهم، وبالتالي ضعف انخراط الساكنة المحلية في دينامية التنمية الترابية، مما يؤدي إلى تبديد إمكانيات حدوث الابتكارات لحل الإشكاليات الترابية المشتركة، والتي يمكن أن تستهدف تثمين الموارد البارزة واكتشاف الموارد الكامنة، وإدراجها ضمن العمليات الإنتاجية، وتطوير إطار العيش.

- **الفرضية الرابعة:** يمكن أن يشكل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أحد المداخل الأساسية لتعزيز مسارات التنمية المحلية بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي وفق المقاربة الترابية، وقد تبلورت هذه الفرضية انطلاقا من وجود نسيج جمعوي وتعاوني نشيط بالمنطقة، والذي يتهيكل حول أنشطة إنتاجية وخدمات اجتماعية تشمل مختلف القطاعات. ورغم أن هذه المنظمات تخضع للقوانين الوطنية ولقوانينها الأساسية، إلا أن مبادئ اشتغالها يتم استلهامها من القرب الذي يتيح إمكانيات توظيف الرساميل الرمزية والعلائقية في الأنشطة الإنتاجية. وبالنظر إلى ما يختزنه التراث المحلي لدير أطلس بني ملال الشمالي من معارف، ومهارات، وممارسات، وعادات توحي بالتجذر التاريخي لقيم التضامن، والتعاضد..، تتيح إمكانية قابلية المجموعات البشرية المحلية للانخراط في تطوير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، فإنه يمكن أن نفترض أن هذا النوع من الاقتصاد يشكل سندا للتنمية الترابية بهذه المنطقة. غير أن ضعف هيكلة مشروع واضح من طرف هذه المنظمات قد تكون وراءه عوائق تُعْوِز اشتغالها. مما قد يحيل إلى التقصير في حق هذه الأشكال الاجتماعية التي يمكن أن تقوم بوظائف هامة في حل المشاكل الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية المحلية، وتطوير أشكال ممارسة الديمقراطية التشاركية كمدخل من المداخل الأساسية للتنمية الترابية.

- **الفرضية الخامسة:** يمكن بلورة إستراتيجية للتنمية الترابية، ونفترض أن تتهيكل هذه الإستراتيجية حول تثمين منتوجات الرستاق (الزيتون، والخروب،وتربية النحل، والصناعة التقليدية..) والسياحة القروية خاصة وأن تنظيم هذه الموارد بدأ يأخذ أشكالا ترابية تجمع بين الانخراط المتزايد في التعاونيات والجمعيات على قاعدة الموروث الثقافي كالتعاون والتعاضد، وبين المنظومة الإنتاجية التي بدأت تتجه نحو التمركز الجغرافي، مما قد يتيح عددا من المزايا المرتبطة بالقرب المستند على الرأسمال العلائقي والقرب الهوياتي.

4. المناهج المتبعة في البحث

يواجه البحث الجغرافي قضايا المنهج باستمرار، إذ كلما طرحت دراسة جغرافية لإشكالية بحث معينة تردد معها سؤال وحدة الموضوع والمنهج أو المناهج الملائمة لدراستها. وإذا كان علم الجغرافية يوصف بتعدد المواضيع والإشكاليات التي يتناولها، خاصة حينما يعالج إشكالية التنمية، ذات امتدادات مستعرضة في مختلف المجالات فإن وحدة هذا العلم لا تنتفي مع تعدد الوقائع والإشكاليات التي يعالجها، لأن المنهج هو الذي يعطي للعلم وحدته وتماسكه.

وبما أن المنهج ما هو إلا أداة لتحقيق الموضوعية والوصول إلى الحقيقة، فليس من المفروض أن نأخذ بالمنهج الواحد. وبحكم طبيعة بحثنا، على أنه جغرافي بالأساس، فقد فُرِض علينا أولا وضع الظاهرة المدروسة في سياقها المجالي (التوطين) والزمني، ووصفها، وتحليل أبعادها المحلية، والجهوية، والوطنية، والكونية بهدف فهم تأثيرات بنائها وتفاعلاتها الممكنة، ولا بد أن نتدرج في تحقيق هذه الغاية من الوصف إلى التحليل، ومن التصنيف إلى التنظير، ومن التمييز المكاني إلى التحليل المكاني. وإذا كان النهج الجغرافي قد أتاح لنا إطارا منهجيا لتحقيق هذه الغاية، فإن التدرج في مراحله الثلاثة

(الوصف، التفسير،التعميم)، خلال تحليل الظواهر المدروسة، فرض علينا أن نعزز كل مرحلة بمناهج مختلفة (المنهج الوصفي، المنهج التحليلي، المنهج التاريخي، المنهج الكمي..).

إن جغرافية التنمية وإعداد التراب لا تتعامل مع عمليات التنمية وبرامجها المحلية كظواهر فوقية يمكن فهمها من خلال الأنساق الاقتصادية،والمؤسساتية، والقانونية الأوسع، بل هي أيضا، نتيجة أنساق ترابية محلية التي تتحرك وفق خصوصياتها المحلية، أي أن تحليل إشكالية التنمية من خلال الأبعاد الترابية، يفرض علينا أن نتبع النهج الجغرافي الذي ينزع نحو وصف الظاهرة الجغرافية، وتفسير عوامل نشأتها، وأبعادها، وتطوراتها، ومآلاتها لاستخلاص القواعد المتحكمة في ديناميتها. غير أن تعدد وتداخل العوامل المحددة لعمليات التنمية، واختلاف المقاييس الترابية، والزمنية المتحكمة فيها فرض علينا أيضا تحليل الإشكالية في إطار بنية كلية تشمل الوظائف والأدوار، وتنطوي على الصراعات والتآزرات، وذلك في إطار مجالي ببنيته الطبيعية والاجتماعية المتفاعلة. ولعل ظهور فروع الجغرافية الاجتماعية تزامنا مع المنهج البنيوي تفسيرا لأهمية هذا الأخير في كون البنيوية تشكل أداة منهجية لفهم الظواهر من خلال النظر إلى واقع المجالات الترابية المدروسة على أنها بنية تعكس تفاعلات الأنساق الداخلية المادية وغير المادية للحاضر والماضي، وتخضع لتأثيرات الأنساق الخارجية. فثمة مشكلات تنموية تنشأ على مستوى البيئة الداخلية، وأخرى تنشأ عن البيئات الخارجية، والثالثة تنشأ على مستوى التنظيم المحلي في تناول كل هذه المشكلات.

إن اتجاه هذا البحث نحو تحليل واقع التنمية المحلية بمجالات ترابية محددة (الجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي)، ومدى تطابقها ديناميتها مع مبادئ المقاربة الترابية للتنمية، من خلال حكامة الفاعلين وتثمين الموارد الترابية، هو في نهاية المطاف مساءلة منهجية لنظرية التنمية الترابية. ولعل اتجاه بحثنا من خلال فصله التمهيدي إلى تحديد النسق النظري للتنمية الترابية، إنما هو تنفيذ لمنهجية تتوخى التوظيف المتزامن لمنهجين استقرائي واستنباطي. فالأول استخدمناه في تسجيل ملاحظات حول مظاهر وأشكال تثمين الموارد الترابية، وطبيعة البرامج التنموية، وطرق تدبيرها، وأشكال التنسيق حولها، والنتائج المترتبة عنها (تفعيل المخططات الجماعية للتنمية وبرامج عمل الجماعات الترابية)، والحلول المقترحة لمعالجة الأشكاليات التنموية المحلية المطروحة (التعاقد، تأسيس جمعيات وتعاونيات.. تثمين منتوجات الرستاق)، وذلك لاستخلاص طبيعة التنمية بالمجالات الترابية المدروسة من حيث الأشكال التي تتخذها، والآليات التي تتحكم فيها، والتنبؤ بمسارات تطورها، وصولا إلى استخلاص النتائج لتعميمها على حالات مماثلة.

أما الثاني، وهو المنهج الاستنباطي، انطلقنا من خلاله عبر تقديم نظرية التنمية الترابية، على أنها تصور يقوم على مفهوم التراب كمقياس للتنمية، لأنه نتيجة دينامية الفاعلين، ويبنى حول دينامية القرب الترابي، كما يقدم منهجيات وأدوات التشخيص الترابي، تساعد على تشخيص واقع حال المجالات الترابية وإمكانيات نجاح المشاريع الترابية، إذ أن التشخيص الترابي يعد شرطا ضروريا ومسبقا، وعنصرا حاسما في اتخاذ قرارات التدبير، والتخطيط للمشاريع الترابية. وقد حاولنا تحليل النظام الترابي للفاعلين (مع إيلاء أهمية للجماعات الترابية ومنظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني)، ونسق تثمين الموارد الترابية (مع التركيز على منتوجات الرستاق)، وذلك لاستخلاص مدى تطابق وانسجام الفعل التنموي المحلي مع مبادئ المقاربة الترابية في التنمية المحلية تبعا لنظرية التنمية الترابية، وتبعا لروح القوانين الوطنية، لأن هذه الأخيرة تنطوي فعلا على تشريعات منبثقة من المقاربة الترابية. ومن ثم يتعين معرفة مدى مطابقة الفعل التنموي بالمجالات الترابية المدروسة مع مضمون هذه النظرية.

وتستند المقاربة الترابية على البعد التاريخي في تحليل إشكالية التنمية، ويتضح ذلك في ثلاث مستويات: أولا، تعتبر أن

الواقع التنموي للمجالات الترابية هو نتيجة سيرورات تاريخية موروثة، محكوم بدينامية العلاقات الموطنة بين مختلف الفاعلين والمؤسسات، كتشكيل الشبكات المحلية أو وجود نسيج جمعوي يشتغل حول قضايا تنموية معينة... ثانيا، أنها تحلل الممارسات الحالية للفاعلين على أنها نتاج لعوامل وآليات تخضع في جزء مهم منها لموروث الذاكرة الجماعية المحلية. وأخيراً، تعتبر التراث المحلي من الموارد الترابية التي تستأثر باهتمام خاص في تقوية تنافسية المجالات الترابية. وتبعا لذلك، وظفنا المنهج التاريخي في رصد الوقائع التاريخية وموقع التراث المحلي في تحريك وتوجيه ممارسات الفاعلين عبر ثلاث مقاييس زمنية:

- مقياس زمني طويل ومفتوح باتجاه الماضي، تم رصد من خلاله تطور الأحداث التي صاغت التاريخ الاجتماعي المحلي.
- مقياس زمني متوسط، يمتد من استقلال المغرب إلى الآن، وقد تم من خلاله تتبع تطور المقاربات التنموية التي تبناها المغرب، وانعكاساتها على الواقع التنموي المحلي، من خلال سلوك الفاعلين، وتثمين الموارد، ومستويات تهيئة المجالات الترابية المدروسة.
- مقياس زمني قصير، يمتد من سنة 2000، وهو تاريخ ظهور البوادر الأولى لتبني المغرب للمقاربة الترابية، وذلك من خلال خلاصات الحوار الوطني لإعداد التراب، ومواكبته بالتشريعات وأجهزة الحكامة، لتنفيذ خلاصاته. وقد تم التركيز على الفترة الممتدة من 2009 إلى الآن لرصد انعكاسات تبني التخطيط الاستراتيجي الترابي على الوقائع التنموية المحلية.

ومن هذا المنطلق، استندت منهجية هذا البحث على المقاربة الترابية، لكونها تتخذ من التراب مرتكزا لها على مستوى التشخيص، والتحليل، والتهيئة. وينطلق تبني المقاربة الترابية في تحليل إشكالية التنمية بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي من كونها مقاربة تأليفية على مستوى التحليل والتهيئة، حيث ترتكز على رؤية مندمجة واستشرافية لكل مكونات المجال، بهدف تأهيله وتطويره في إطار ما يصطلح عليه بالتنمية الترابية. إذ ستمكننا حسب تصورنا من تشخيص واقع حال مجالنا المدروس على أنه مجال جغرافي ذو بنية ووظيفة، سواء من حيث موقعه في منظومة التراب الوطني، أو في تفاعل مختلف عناصره ومكوناته الداخلية مع الخارج.

5. منهجية البحث والأدوات المعتمدة لإنجازه

1.5. البحث البيبليوغرافي

ارتكز البحث البيبليوغرافي على جمع المادة المعرفية والمنهجية المنتجة في أشكالها المختلفة حول موضوع البحث والإشكالية التي يطرحها من مؤلفات عامة، وأطروحات جامعية، ومقالات علمية منشورة بالمجلات المحكمة، إضافة إلى تقارير ودراسات تقنية، وموضوعاتية، وتركيبية صادرة عن هيئات رسمية، ومنشورات قانونية، وقد تعاملنا مع غزارة المادة المعرفية المحصل عليها بمنطق الانتقاء لتحقيق ثلاث غايات:

- التأطير النظري لموضوع البحث وإشكاليته: حاولنا خلال هذه المرحلة أن ندير غزارة الإنتاج الفكري حول موضوع التنمية بأسلوبين: الأول تاريخي يرمي إلى تحقيب المراحل التي عرفها مفهوم التنمية والإشكاليات التي طرحها في كل مرحلة، ولعل الغاية من ذلك هو وضع مفهوم "التنمية الترابية" في سياقه المعرفي والتجريبي.أما الأسلوب الثاني، فقد اعتمدنا من خلاله على تصنيف الإنتاجات المعرفية الأكاديمية تبعا لاتجاهاتها الفكرية. ولعل الحصيلة من هذه العملية مفيدة للتحلي بنوع من الحياد الذي يتطلبه البحث العلمي.

وقد قادنا البحث البيبليوغرافي إلى أهمية الروابط بين التنمية من خلال البعد الترابي والقرب كأساس محدد لحكامة الفاعلين، فكان لابد أن نؤسس، من خلال فرضية، بين التنمية الترابية كغاية مرجوة، والقرب كعامل لتحقيقها من

خلال الحكامة، والتنظيم الترابي المهيكل لهذه العملية والمتمثل في المؤسسات الاجتماعية المحلية (الجماعة الترابية ومنظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني)، ولكن هذه المؤسسات وإن كانت ديناميتها تتحدد بالعوامل الترابية المحلية فهي تخضع أيضا لدينامية الأطر التشريعية.

- جرد وقراءة الوثائق التشريعية والقانونية التي تعنى بتحديد صلاحيات الفاعلين وأدوارهم التنموية، ونتوخى من هذه العملية رصد التطور التشريعي بشأن توزيع وإعادة توزيع السلط والأدوار بين الفاعلين،وأن نقارن أيضا بين تطور صلاحيات الفاعلين المحليين ضمن هذه القوانين، حتى يتسنى لنا أن نرصد مدى انعكاس التشريع على ممارسة الفاعلين المحليين لعملية التنمية على مجالاتهم الترابية. ولعل السؤال المختزل لهذه العملية هو: هل يؤدي إنتاج القوانين وتجديدها إلى نتائج تنموية محلية؟ أم أن ممارسات الفاعلين المحليين تخضع لمنطق مغاير محدد لنمط الحكامة؟
- جمع الأبحاث والدراسات والتقارير والمنوغرافيات التي لها علاقة بإشكالية البحث وبمجال الدراسة، وقد اتخذت هذه العملية مسارين أساسية:

- محاولة بناء ملامح الهوية التاريخية للمجال: ينطلق هذا المسار من أن المقاربة الترابية تعتبر ماضي المجالات الترابية محددا أساسيا في دينامية حاضرها، لذلك فإن رصد ماضي المجالات الترابية المدروسة، من حيث بنياتها، ووظائفها، والآليات المنتجة لها، ثم تقييم مسارات، فرض علينا أن نستعين بمعطيات مستمدة من مصادر تاريخية مختلفة، في محاولة منا لتحديد الملامح العامة لهوية التاريخ الاجتماعي لمجال دير أطلس بني ملال الشمالي.

- بحكم أن البحث الجغرافي يعنى بدراسة المجال فإن تفسير هذا المجال، سواء كانت ظواهره تفسر بأسبابها، أي أن المجتمع يصنع المجال، أو بنتائجه، أي أن المجال يصنع المجتمع، فرض علينا أيضا أن يمتد البحث إلى مختلف الكتابات التي تساعدنا تأطير مجال الدراسة على المستوى الطبيعي والبشري، وديناميةالتفاعلات التي أنتجت محصلة هذا المجال، ولكن دون إغفال المكونات الخارجية التي تؤثر بدورها على دينامية المجالات الترابية المدروسة.

2.5. العمل الميداني

انطلاقا من أن البحث الجغرافي لا يمكن أن يكون ذا نفع إذا لم يكن علما تطبيقيا؛ أي مبني على معطيات ميدانية ومستند على عمل كرتوغرافي، فإن الوفاء لهذه المنهجية اقتضى منا إتباع الخطوات التالية:

2.5. 1. الملاحظة والوصف و إنتاج المعطيات وتوطينها

باشرنا الخطوات الأولى لهذه المرحلة بوضع قاعدة خلفية مرقمة للمجال المدروس انطلاقا من أخذ صورة القمر الاصطناعي (Google Earth) على شكل أجزاء صغيرة ذات جودة بصرية عالية، وذلك باستعمال برنامج (GoogleOzi)، وتجميع هذه الصور المستخلصة بواسطة تطبيق (global mapper 12) وتغيير إسقاطها من (GCS WGS 1984) إلى (Nord Maroc Dégrée)، هذا الأخير الذي عممنا استعماله على باقي الأعمال الخرائطية المنجزة في مختلف مراحل البحث. كما قمنا بترقيم الخرائط الطبوغرافية التي تغطي المجال المدروس، إضافة إلى تحميل النموذج الرقمي للأراضي وتغيير إسقاطه لكي يتلاءم مع الإسقاط الذي تبنينا استعماله.

بعد تحديد المجال المدروس بناء على خريطة التقسيم الإداري لإقليم بني ملال، قمنا بزيارات ميدانية متكررة لأجل جرد مختلف الموارد الترابية، وأشكال تعبئتها وتثمينها، والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، ومختلف الممارسات الثقافية، وتضمينها في قاعدة بيانات بعد تصنيفها وتوطينها، والغاية من ذلك أن نتمكن من إنتاج خرائط موضوعاتية وتركيبية التي يتطلبها الجواب على الإشكالية التي نعالجها.

2.5. 2. لقاءات ومقابلات واستجوابات وجمع الوثائق

ارتباطا بالإشكالية التي نعالجها، وضعنا تصنيفا خاصا للفاعلين المعنيين بالمجال المدروس وفق اختصاصاتهم، واهتماماتهم، وامتداد صلاحيتهم الترابية، إلى مؤسساتيون ومجالس منتخبة ومؤسسات علمية ومنظمات المجتمع المدني (الجمعيات والتعاونيات).

2.5. 3. الاستمارة الميدانية

- استمارة موجهة للمجالس الجماعية المنتخبة بالجماعات الترابية المدروسة، غطت جميع الجماعات الترابية.

- استمارة موجهة لمنظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (الجمعيات والتعاونيات): قمنا باختيار العينة بناء على تمثيلية كل تخصص، وكل جماعة ترابية مدروسة، حيث غطت العينة 20,9 % من الجمعيات 27,6 % من التعاونيات.

- استمارة موجهة للوكالة الحضرية: وقد تأسس اختيار هذا الفاعل المؤسساتي، بالنظر لأهمية المراكز الحضرية في تأطير دينامية التنمية الترابية بالمجال المدروس.

6. هيكل البحث

تطلب إنجاز هذا البحث تقسيمه إلى فصل تمهيدي وخمسة فصول، وذلك على الشكل الآتي:

- **فصل تمهيدي:** تناول الإطار النظري، والاتجاهات الفكرية والعملية التي أدت إلى ظهور هذه المقاربة الترابية، وقد تم تقديم المفاهيم الإجرائية المهيكلة لهذه المقاربة، مع التركيز على إيجاد تمفصلات منهجية وموضوعية بين المقاربة الترابية وأبعادها، وذلك في محاولة لتحقيق الملاءمة النظرية بين هذه المقاربة وموضوع البحث.

- **الفصل الأول:** تقديم المحددات الجغرافية والبشرية والتاريخية للجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي مع التركيز على العناصر التي تعطي لهذه المجالات الترابية خصوصيتها.

- **الفصل الثاني:** تشخيص الموارد الترابية التي تتوافر عليها الجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي، وكيفية استغلالها وتثمينها، وتحديد نقاط القوة ومكامن الضعف، والفرص والمهددات التي يطرحها استغلالها وتثمينها، وذلك حتى يتسنى لنا اقتراح المحاور الاستراتيجية للتنمية الترابية.

- **الفصل الثالث:** تشخيص أدوار الجماعات الترابية والجمعيات والتعاونيات في التنمية الترابية، من خلال حكامتها.

- **الفصل الرابع:** إبراز مستويات تأهيل المجال، وتحديد أهم المحاور الاستراتيجية التي يتعين أن تعزز دينامية التنمية بالجماعات الترابية المدروسة.

- **الفصل الخامس:** اقتراح مشروع ترابي يعكس الهوية الترابية، ويتوخى تنمية ترابية مندمجة، استنادا على تثمين منتوجات الرستاق في إطار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

7. نتائج البحث وخلاصاته

1.7. على المستوى النظري:

ينطوي مفهوم التنمية الترابية على إطار نظري ومنهجي لمقاربة إشكالية التنمية إستناد على الأبعاد الترابية. وإذا كانت دواعي ظهور المقاربة الترابية وتطورها يرتبط بمحدودية أداء المقاربات التجزئية، فإن تداعيات العولمة دفعت إلى التفكير في العودة المحلي من خلال مفهوم التراب.

والتراب من حيث هو مجال جغرافي وتاريخي محلي ذو بنية ووظائف خاصة، قد تشكل مساره التاريخي المتميز، من خلال تقاطع شبكات تفاعلات الفاعلين المحليين في علاقاتها بالخارج، وبذلك فهو يعكس وضعية فريدة يقتضي التنمية

وفق شروطه الخاصة، ومن ثم فإن التنمية الترابية تفرض وجوبا الانطلاق من الخصوصيات المحلية في علاقاتها بالمحيط العام، بحيث يصير التراب مقياسا للتمفصل بين التوجهات العامة النازلة والخصوصيات المحلية الصاعدة.

يتهيكل التراب حول مفهوم القرب، الذي يساهم في بنائه، بفعل وجود قواسم مجالية واجتماعية ومعرفية وقيمية وسياسية للتنسيق بين الفاعلين، إذ يسمح القرب بخلق محيط للاستفادة من مزايا الوفورات الخارجية للتعلم الجماعي المتبادل في شكل معارف ومهارات وأنماط التنسيق..، وهذا النوع من الديناميات المحلية المنغرسة في التراب هي أساس ما يجمع الفاعلين حول البحث عن حلول لأشكالياتهم التنموية المشتركة.

ومن المعلوم أن تنمية المجالات الترابية تأتي من أهمية تنسيق الجهود بين الفاعلين، ويشكل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني الجزء المتميز لهذا التنسيق من خلال الانغراس الترابي للمبادئ التي يقوم عليها والوظائف الترابية التي يؤديها.

وبالنظر إلى الدينامية الترابية للجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي، المتميزة بتزايد عدد منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني المرتكزة على التضامن والتعاون..، وتلبية مجموعة من الخدمات الاجتماعية، والاستثمار في الموارد والخصوصيات المحلية (منتوجات الرستاق) في اتجاه نحو نحو تمركز مجالي لهذه الأنشطة، يمكن أن يشكل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني إحدى الروافع الأساسية للتنمية الترابية المحلية.

2.7. على مستوى النتائج الميدانية

ارتكز تصور تشخيص الموارد على فرضية دورها في بناء هوية المجالات الترابية، وذلك من منطلق أن الموارد هي بناءات اجتماعية يشترط، في خلقها و/أو تنشيطها وتعبئتها وتثمينها، عمليات التنسيق بين الفاعلين إما لحل إشكالية مشتركة، أو عبر عمليات بعث الهوية المتجدرة في التقاليد، وتوظيفها في التعاون من أجل إنجاز مشروع تنموي جماعي، وذلك على أساس أن عمليات التنسيق أو الحكامة المحلية تتم ضمن الشبكات والتدفقات المحددة بعناصر القرب التي تؤدي إلى خلق جو من التعلم الجماعي المحلي وتبادل المنافع والمعارف والمهارات.

وقد ساعدنا توظيف المقاربة الترابية في تحليل عناصر البنية التفاعلية للمجالات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي من معاينة اشتغال آليات التعبئة والتثمين والتنشيط والتحويل التي تخضع لها الموارد الترابية ضمن الدينامية التنموية التي تشهدها هذه المجالات، ومن ثم تحديد مؤشرات دالة على تقييم مسارات التنمية المحلية بها.

وقد تأكد لنا أن الجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي تختزن إمكانيات وخيرات وموارد ترابية متنوعة أغلبها ذات قيم تاريخية وثقافية واقتصادية وايكولوجية تؤهلها للقيام بوظائف التنمية الترابية بفعل تجدرها وأصالتها، لكن فعالية إسهام الموارد في التنمية يرتهن دائما بتدخلات واستراتيجية الفاعلين في تنشيطها وتعبئها. وعملنا على تصنيف الموارد خلال عملية التشخيص إلى ما يلي:

- **موارد وثروات طبيعية:** تشمل الأرض والماء والغابة والمراعي، ومن خلال تحديد مواقعها داخل مجالاتها الترابية، وكيفية استعمالاتها، وكذا علاقتها بالموارد الترابية الأخرى، تبين أن جل هذه الموارد توجد على الحالة العامة، أي كإمكانيات متاحة للاستعمال، غير أن تعبئتها وتحويلها من الإمكانيات إلى موارد ترابية يفتقر لمبادئ التعبئة الشاملة، والانخراط الجماعي والاستشراف التي يمكن أن تؤدي إلى تنمية ترابية مندمجة ومستدامة.

فقد أدى هيكلة الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمجموعات البشرية المحلية حول هذه الموارد إلى مراكمة إرثا غنيا حول تنظيمها وتدبير استغلالها. ومن المفروض أن تحافظ المخططات والتدابير الحالية لهذه الموارد على مبدأ الاستمرارية والانتقال المرن في توظيف للتراكمات التاريخية في تثمينها لحل الإشكاليات التي يطرحها تهيئة وتنمية هذه المجالات، غير أن

واقع التحولات، المفروضة أساسا من الخارج، لم تترك الفرصة للتطور المتوازن والمنسجم بين المجال والمجتمع المحلي وامتلاك التكنولوجيا، وهو ما نتج عنه البحث عن حلول جاهزة وشاملة لتجاوز الإشكاليات المحلية من خارج التراب.

إن وضع مخططات وصياغة قوانين لتنظيم وتعبئة وتثمين هذه الموارد لا يستند على الإرث التاريخي المحلي ولا يعير الاهتمام للواقع الاجتماعي المتميز بخصوصياته، ولا لمشاركة السكان، وخلال عمليات الأجرأة تطفو على السطح تناقضات تعبر عن وجود مشكلات في التنسيق بين المؤسسات المسؤولة على تنزيل المخططات على شكل برامج وعمليات ورؤية السكان لهذه البرامج، وتمتد انعكاسات هذه التناقضات إلى توليد التنافر والصراع بين الفاعلين، ولكن أيضا بين السكان ومجالاتهم ومواردهم.

ومن هنا نستنتج أن هشاشة هذه الموارد وضعف كفاءة تعبئتها لخدمة التنمية تأتي من إسقاط مخططات غير منبثقة من الواقع المحلي.

- **المشاهد والمو اقع الجيولوجية والجيومرفولوجية**: تبين من خلال تشخيص الموارد أن المشاهد والمواقع الجيولوجية والجيومرفولوجية تفرض نفسها، بحكم كثافتها وخصوصيتها التي تعبر عنها قيمها العلمية والإضافية، وكذا من اهتمام الفاعلين المزايدة في إدماجها في الأنشطة السياحية والعلمية والتعليمية بالمنطقة.

ومن خلال العينة الميدانية التي شملت 28 موقعا موزعا على أربعة أصناف، وعلى أرجاء المجال المدروس، تبين أن أغلب هذه المشاهد والمواقع عبارة عن إمكانيات لم تتحول بعد إلى موارد ترابية، أي أنها لم تخضع لعمليات التنشيط والتحويل، وذلك لصعوبة ولوجها، بحكم بعدها عن محاور الطرق، أو لغياب منشآت وخدمات سياحية كفيلة بتنشيطها.

- **منتوجات الرستاق:** تشكلت منتوجات الرستاق بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي وفق مسار تاريخي طويل، في تلازم تفاعلي بين محتويات المجال الطبيعي والثقافة المحلية للمجموعات البشرية، مما أفرز أنماطا خاصة لتدبير مجالاتها واستغلال مواردها، اعتمادا على تراكم التقاليد الزراعية والمعارف والمهارات المحلية، أي أن منتوجات الرستاق المحلية ظاهرة قديمة نتجت عن ضرورات تثمين منتوجات نباتية وحيوانية ذات مميزات خاصة، وعن طريق تطوير منتوجات "عامة" في إطار الحفاظ على الأمن الغذائي لتصبح تدريجيا منتوجات ذات خصوصية. غير أن ظهور وتنامي قيمة منتوجات الرستاق، منذ العقود الثلاثة الأخيرة، ارتبط ببروز إشكاليات اقتصاديات الجودة، وانجذاب المستهلكين إلى المنتوجات المعروفة المنشأ والجودة، ولكن أيضا بفعل اهتمامات التنمية المستدامة، والاتجاه نحو توظيف البعد الترابي في مقاربة التنمية.

يفترض من التلازم بين الاهتمام بمنتوجات الرستاق، وتزايد وثيرة الحركة التعاونية، في إثمار اقتصاد اجتماعي وتضامني في هذا المجال الجغرافي ذي خصوصيات مجال هش، الذي لم يتوفر بعد على شروط الانخراط الايجابي في نسق النظام الرأسمالي. ويستند هذا الفرض على التقاطع الممكن بين السياق والموضوع وأدوات الانجاز في تعزيز التمركزات المجالية للأنشطة القائمة على تثمين منتوجات الرستاق المحلية، بفعل وجود قاعدة مادية مشتركة بين هذه العناصر.

فالسياق يمكن إيجازه في تصور التنمية الذي بات يتهيكل حول المقاربة الترابية المبنية على جوهر الخصوصيات والمحليات. أما الموضوع فتمثله منتوجات الرستاق التي تختزن الهوية المحلية للمجال الجغرافي بكل مكوناته الطبيعية والثقافة والتقنية والتدبيرية، إذ من المنطقي أن تصبح منتوجات الرستاق المادة الأولية والموضوع الأساسي لتنشيط الاقتصاد التعاوني، في الوقت الذي يمكن للتعاونيات أن تشكل الأداة الأنسب لتثمين هذه المنتوجات، لأن مبادئ ثقافة

التضامن التعاون والعمل الجماعي والديمقراطية المحلية واقتسام العوائد التي تقوم عليها المنظمات التعاونية، أنتجت في الشروط الاجتماعية التي ظهرت وتطورت فيها منتوجات الرستاق.

وتبعا للإصلاحات الهيكلية التي أحدثت تغيرات عميقة في مفاهيم وتصورات التنمية، من خلال تحيين الأطر التشريعية والتنظيمية والمؤسساتية، ووضع استراتيجيات ومخططات تعطي مكانة هامة للعوامل المحلية، ظهرت دينامية تنموية بالجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال لتثمين منتوجات الرستاق، سواء في إطار مبادرات فردية أو بانضوائها في منظمات مهنية.

وتشهد هذه المبادرات على تنامي انخراط الساكنة المحلية في المنظمات التعاونية التي تستهدف تثمين هذه المنتوجات، وحصول "زيوت دير بني ملال" و"عسل الزكوم" على علامات البيان الجغرافي المحمي، إضافة إلى الارتفاع الملاحظ على مستوى حجم إنتاج بعض منتوجات الرستاق. ولكن هذه الدينامية، التي تبدو نظريا، على أنها تتوفر على جل شروط قيادة مشروع التنمية الترابية على المستوى المحلي، لازالت ضعيفة على المستوى الميداني.

ويشكل التنسيق بين الفاعلين العامل المركزي في بطء دينامية تنمية منتوجات الرستاق، والقيام بوظائفها في التنمية. وإن كان التنسيق بين الفاعلين يتحدد بالقرب، فإن هذا الأخير، يخضع بدوره لعدة متغيرات، تقوض أحيانا من وظائفه الايجابية في تعزيز الثقة بين الفاعلين. وهنا يمكن القول أن القيم والمعايير والقواعد المحلية الموروثة، وإن كانت تشكل عاملا محددا في عملية الانخراط الجماعي في المشاريع المحلية كتثمين منتوجات الرستاق، من منظور تحقق شرط القرب الهوياتي، فإنها تبقى غير كافية، حيث لم تكن مصحوبة بوعي حول أهميتها في توليد مزايا تمكن الجميع من الاستفادة منها. والوعي في هذه الحالة يلعب وظيفة تحصينية ضد قوى مضادة ومكافحة للعمل التنموي والجماعي والتعاوني. لكن الوعي بهذه الأهمية يظل محدودا تبعا لانتشار الأفكار الفردانية، ولكن أيضا نتيجة اللامساواة في ولوج الخدمات الاجتماعية والاقتصادية كالتعليم والصحة.

- **العادات والمهارات المحلية والذاكرة الجماعية:** تأكد أن هذه الموارد تكتسي أهمية بالغة في التنمية نظرا لدورها المزدوج، فهي من جهة تشكل خزانا مرجعيا لتعبئة وتنسيق الفعل الجماعي، وتنظيمه حول تدبير المجالات والموارد المحلية، ومن جهة ثانية، تشكل موضوعا للاستثمار الاقتصادي في قطاعات مختلفة كالفلاحة والسياحة والصناعة التقليدية. وإذا كان توظيفها في تدبير المجالات والموارد المحلية قد تراجع ظاهريا، فإنها لازالت تحرك سلوك الفاعلين. ومن ثم، فإن ضعف إدماج هذه الموارد في جل المخططات المحلية يشكل العائق الأساسي للتنمية.

يترتب بطء تطور التنمية الترابية بضعف عمليات اكتشاف وتعبئة وتثمين الموارد المحلية، وهذا لا يعني ضعف الإمكانيات والخيرات المحلية التي يحتمل أن تتحول إلى موارد ترابية، ولكن بضعف عمليات التنسيق بين الفاعلين المحليين.

ونظرا لكون التنسيق بين الفاعلين يتحدد بالقرب، فإنه وبالرغم من وجود قاعدة مادية من الموروث المحلي تساعد على التنسيق، إلا أن ضعف الولوجية المجالية وتدني الخدمات الاجتماعية وارتفاع مؤشرات الفقر والهشاشة تتولد عنه اللامبالاة وضعف الاهتمام والمشاركة في تدبير الشأن المحلي، وبالتالي ضعف إمكانيات الإبداع التي تشكل العامل الأساسي في تحويل الإمكانيات إلى موارد ترابية. وتتكرس ظاهرة ضعف التنسيق بفعل الهامشية التي يحتلها المحلي ضمنها. وبالرغم من إدماج لمفاهيم القرب والترابية والمحلية..، في التصورات الموجِّهة لوضع المخططات التنموية، إلا أن تفعيل الأبعاد الترابية في التشخيص وفي صياغة المخططات وتنفيذها لا ينفذ إلى عمق المحلي.

وقد ركز تحليلنا لإشكالية التنمية ومستوياتها بالمجال المدروس، على تفسيرها بناء على تنسيق الفاعلين، افتراضا منا أن هذا الأخير، يشكل الركيزة الأساسية التي تقوم عليه المقاربة الترابية للتنمية، ويتحدد بالقرب الترابي الذي يشمل القيم والمعايير والقواعد المحلية المشتركة، والأطر القانونية والمؤسسات التي تجعل الإشكاليات الترابية مشتركة، وتفرض الالتفاف حول غاية موحدة لإيجاد حلول لها.

وقد تم التركيز على فئتين من الفاعلين (المنتخبين ومنظمات الاقتصاد الاجتماعي)، وتبرير هذا الاختيار استنادا على موقعهما في النسق العام للفاعلين في بناء التراب، تبعا لأطروحة وظيفة القرب في تشكيل التنسيق والتحكم فيه، ولكن، دون تغييب لأهمية الفاعلين الإداريين والخواص من دائرة التحليل.

ارتكز تحليل محددات تنسيق الفاعلين على أربع فئات كبرى، وهي:

* القيم الثقافية الموروثة عن العمليات التاريخية لبناء التراب، التي امتزج في إنتاجها القرب الجغرافي والسلالي والهوياتي التي نسجت في شكل قيم وقواعد ومعايير وتمثلات محلية مشتركة.
* الأطر والمراجع القانونية التي تحدد اختصاصات الفاعلين وأدوارهم، والإمكانيات والإجراءات التي تتيحها للتنسيق.
* الانتماء المهني والمؤسساتي والتنظيمي والإديولوجي.
* المستويات التعليمية للفاعلين التي تحدد قدراهم على الاستيعاب والتواصل والإبداع.

وإذا كان من الصعب ترتيب أولوية فئة العوامل التي تتحكم في التنسيق، فإن بطء التحول نحو تبني خيارات الحداثة، ولكن على قاعدة الموروث المحلي، أدى إلى إنتاج مواقف مترددة وانتشار الشك وعدم اليقين حول مسألة التنمية وسبل تحقيقها.

وهكذا نرصد أن الجماعات الترابية ومنظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تتجاوب مع التشريعات والقوانين التي تنص على حكامة الفعل الترابي، ونلمس ذلك من خلال تبني أسلوب الشراكة والتعاون والمشاركة في إنتاج السياسات العمومية، ولكن مع ذلك، تظل النتائج المحققة لا تعكس مستويات تطلعات التنمية الترابية، مما يحيل إلى وجود عوائق في مراحل التنزيل بالأساس.

على مستوى الجماعات الترابية: يلاحظ تجاوب واضح بين المجالس المنتخبة والقانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات الترابية، خاصة على مستوى إنتاج مخططات تشاركية، وخلق الآليات التشاركية للحوار والتشاور، وأجهزة تنفيذ المشاريع وآليات الشراكة والتعاون.

وعند تحليلنا لكيفية إنتاج المخططات التشاركية، نسجل ضعف مشاركة السكان، كما أن مقترحاتها لا تتجاوز تطوير البنية التحتية كشق الطرق والمسالك لفك العزلة والتزود بالماء الصالح للشرب والكهرباء والرفع من التجهيزات التعليمية والصحية وتطوير أدائها، وإذا كانت هذه الملاحظة تؤكد أن هذه الجماعات الترابية لازالت تعاني خصاص في هذه المكونات، فإن التشخيص لم يستطع أن ينفذ إلى الإشكاليات الأكثر تعبيرا عن الترابية المحلية، بما تعكسه هذه الأخيرة من مضامين الهوية الترابية للمجالات الترابية المعنية بالتشخيص، وقد انعكس اقتصار التشخيص على الحاجيات دون إبراز الخصوصيات المحلية المتحكمة في الاتجاهات التطورية للجماعات الترابية، والأدوار التي يمكن أن تؤديها في محيطها، على صياغة توجهات استراتيجية لكل جماعة، وعلى نوع المشاريع ومدى ملاءمتها للمجالات الترابية الحاملة لها. ولا شك أن المستويات التعليمية للمنتخبين والفئات العمرية المهيمنة ومقاربة النوع، والأدوات والمنهجيات الموظفة لها انعكاسات على بلورة إشكاليات ترابية حقيقية في شكل مقترحات، بناء على شرط استيعاب فلسفة ومنهجية المقاربة

التشاركية، وقدرتها و إرادتها على توظيفها لصياغة وهيكلة مشاريع استراتيجية محلية تعبر عن الهوية الاجتماعية المحلية، وتستجيب لطلبات مختلف الفئات، وتعكس البعد الاجتماعي في السياسات العمومية.

وبالرغم من محدودية عمليات التشخيص والبرمجة وعدم ملاءمتها مع الموارد المالية للجماعات الترابية، إلا أن المشاريع المبرمجة في المخططات الجماعية للتنمية تحققت بنسبة 62,4 %، وإن كان أثرها يظهر في تراجع الفقر المتعدد الأبعاد من 32,1 % سنة 2004 إلى 14,4 % سنة 2014، فإن نتائجها كانت لتحقق أكثر لو التزمت بالمراحل العلمية للتخطيط تبعا لمضامين المقاربة الترابية، لما لذلك من ملائمة المشاريع المقترحة مع التطور الترابي للجماعات الترابية.

وبالنظر إلى محدودية الإمكانيات المالية للجماعات الترابية، يمكن الاستنتاج دور الانخراط في الاتفاقيات الشراكة مع مختلف الفاعلين لتحقيق هذه الغايات. إذ يحيل تنوع وتعدد الفاعلين الذين أبرمت معهم اتفاقيات شراكة على قدرة المنتخب المحلي على بلورة سياسات عمومية محلية قائمة على التشاور والمشاركة والتضامن والحوار، وهو ما يظهر أيضا تحول سلوك المنتخب المحلي نحو تبني فعلي لمبادئ المقاربة الترابية للتنمية.

على مستوى منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: من المفروض أن يشكل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني القاطرة التنموية في هذه المنطقة، من منطلق عدد المنظمات، وبفعل ارتكاز أنشطته على القيم الترابية المحلية، وضعف قاعدة اقتصاد السوق بالمنطقة، إلا أن ما يلاحظ هو ضعف الانخراط الفعال في هذا القطاع، وبالتالي محدودية وقعه على التنمية المحلية.

ومن خلال تحليل العوامل المحددة للتنسيق بين هذه الفئة من الفاعلين، يظهر أن الانتماء الترابي والجغرافي يلعب دورا أساسيا في تأسيس هذه المنظمات، وينعكس ذلك في أسماء المنظمات وامتداداتها المجالية على وحدات صغرى كالحي والدوار، غير أن دوافع تأسيس هذه المنظمات، وإن صرحت أنه ذاتي بنسبة 65,5 %، إلا أنه يظل مفروض من الخارج، بفعل موازاة ارتفاع تاسيس منظمات جديدة مع مناسبات سياسية وتشريعية. وهذا يعني أنها لم تتأسس بناء على إشكالية محلية فرض حلها ذلك.

وقد استند قياس حكامة الجمعيات على مدى مستوى علاقاتها بمختلف الفاعلين، وإسهامها في إنتاج السياسات العمومية المحلية من خلال مشاركتها في صياغة المخططات التشاركية للجماعات الترابية تشخيصا وتتبعا وتقييما، واقتراح إدراج نقط في جداول أعمال الدورات، والدخول في شراكات مع مختلف الفاعلين.

وقد سجل ضعف علاقات التنسيق بينها وبين مختلف الفاعلين الإداريين، لكنها قوية مع باقي المجتمع المدني والمنتخبين، وربما يشكل القرب الترابي العامل الموحد للرؤى حول الإشكاليات المشتركة.

كما تبين أن مشاركة الجمعيات في التشخيصات التشاركية بنسبة 44,8 %، وتتبعها وتقييمها للمخططات الجماعية بنسبة 37,9 %، والدخول في شراكات بنسبة 79,3 %، وهذا يبرز مدى دينامية حكامة الجمعيات، ولكن مع ذلك، يظل تأثيرها في الميدان خافتا، نظرا لوجود عوامل أخرى تكبح القيام بوظائفها التنموية، وفي مقدمتها افتقارها للوسائل المالية اللازمة، واقتصار دورها في صنع القرارات المحلية على الاقتراح دون التقرير، ولكن أيضا نتيجة عدم تحول الجمعية إلى مؤسسة قائمة الذات على مستوى التسيير الإداري والمالي، والانخراط في قنوات التواصل والتشبيك.

أما التعاونيات فإن ارتكازها على المنتوجات المجالية، التي تسجل حضورا بارزا في المنطقة، فإنها، وبالرغم من ضعف الإنتاج ل 62,1 % من التعاونيات، فإن الإشكالية الحقيقية تتعلق بالتسويق، لأن 10,3 % من التعاونيات يظل إنتاجه رهين بالتسويق. ويعزى ضعف التسويق باقتصار إشعاع منتوجات 75,9 % من التعاونيات على المستوى الإقليمي،

وضعف ولوجها للمعارض خاصة الجهوية والوطنية، يضاف إلى ذلك ضعف الإقبال على منتوجات التعاونيات في المعارض لأسباب شكوك المستهلك وتراجع الجودة وارتفاع أسعار المنتوجات.

ويلاحظ أن التعاونيات لا تواكب التسويق الالكتروني، إذ أن 28,6 % منها فقط تلجأ إلى توظيف مواقع التواصل الاجتماعي لترويج منتوجاتها وخدماتها، ولكن بطريقة غير منتظمة. لتبقى 7,1 % فقط هي التي تستعمل المواقع المتخصصة في التسويق الالكتروني.

وتحتل العوامل التنظيمية المرتبة الأولى ضمن إكراهات حكامة التعاونيات، وتتمثل في حداثة تأسيس أغلبها، وتسييرها على شاكلة الجمعيات وضعف عقد الشراكات ومستويات التشبيك. وهذه العناصر كلها ترتبط بالمستويات التعليمية والثقافية للمكاتب الإدارية والمجالس المسيرة وبالفئات العمرية المنخرطة في التعاونيات.

كما يحتل العامل المالي المرتبة الثانية ضمن الإكراهات المعرقلة لحكامة التعاونيات، ويتجلى في مظهرين:

- ضعف الأرصدة المالية التداولية للتعاونيات يحول دون التزام المتعاونين بتقديم أو بيع منتوجاتهم للتعاونية، مما يدفع المتعاونين إلى بيع منتوجاتهم للوسطاء دون الاكتراث للامتيازات التي توفرها التعاونية، أو لجوء التعاونيات إلى الحصول على تسبيقات مالية من الوسطاء مقابل ضمان منتوج التعاونية وفق أثمنة منخفضة.
- صعوبة خلق تراكمات مالية، القمينة بإعطاء دفعة للتعاونيات، لتوسيع أنشطتها وتطوير مشاريعها لتمتد نحو الاستفادة من جميع المراحل الممكنة التي تمر منها منتوجاتها وخدماتها، يضعها فيما يشبه دائرة الفقر المغلق، بحيث لا يمكن أن تتجاوز هذا الوضع دون الدفعة الكبرى، الذي يمكن أن تتيحها لها الولوج إلى التمويل البنكي، ولكن بشروط تفضيلية لا تستهدف الربح، إضافة إلى الإعفاءات الضريبية، والمشاركة في الصفقات العمومية.

وفي النهاية يستخلص أن تأسيس الجمعيات والتعاونيات لا يتأتى من قناعة محلية وترابية، ولا يبنى على معالجة إشكالية واضحة، وبالتالي يصبح الفعل الجمعوي والتعاوني تتجاذبه قوى القيم المتجدرة والمصالح الشخصية والولاءات لجهات وتنظيمات أخرى، مما يجعل هذه المنظمات تفتقر لتصور ورؤية ترابية واضحة يتهيكل حولها الفاعلين لتحويل الإمكانيات المحلية إلى موارد ترابية قادرة على إعطاء هوية لمجالاتها الترابية.

وقد تأكد من خلال تحليل مستويات تأهيل مجالات الجماعات الترابية لدير أطلس بني ملال الشمالي أن هذه الأخيرة ما زالت تعاني من نقص في التجهيز بالبنيات التحتية والاجتماعية، مما ينعكس سلبا على مستوى الخدمات الاجتماعية وعلى جودة إطار حياة السكان. وإذا كانت هذه الوضعية متقاسمة بين مختلف الفاعلين، وتفسر كفاءة تدخلاتهم وتنسيقهم، فإن نصيب المسؤولية من هذه الوضعية يعود بالأساس إلى قدرات الجماعات الترابية في تزويد مجالاتها الترابية بالتجهيزات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بحكم حجم الصلاحيات التي تخول لها تفعيل سياسة الدولة فوق مجالاتها من إعداد سياسات ترابية محلية وإحداث مرافق وتدبيرها واستغلال آليات التعاون والشراكة في ذلك.

ومن خلال هذا التحليل نسجل الملاحظات التالية:

- تباين مستويات تأهيل المجالات الترابية للجماعات المدروسة، حيث يتراجع تركز الطرق والتجهيزات الاجتماعية (مؤسسات تعليمية وصحية، دور الشباب، ملاعب القرب..) كلما اتجهنا من السهل نحو الجبل، لذلك فإن مستويات العزلة المجالية والاجتماعية بالجزء الجبلي هي التي ساهمت في رفع من معدلات الفقر المتعدد الأبعاد بهذه الجماعات الترابية. وقد نتج هن هذه الوضعية تقوية تيارات الهجرة نحو المراكز الحضرية المتمركزة في مجال الدير، مما أدى في نهاية المطاف إلى إنتاج توسع حضري غير متحكم فيه (إغرم لعلام، فم العنصر المركز، زاوية الشيخ)، وهذا أفرز دينامية

استهلاك الأراضي الزراعية والتوسع بالمجالات المهددة بمخاطر الفيضانات.

- سجلت معدلات الفقر المتعدد الأبعاد تراجعا من 32,1 % سنة 2004 إلى 14,4 % سنة 2014، ونظرا لارتباط هذا المعدل بالخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة والولوج إلى الماء الشروب والكهرباء والصرف الصحي ووسائل التواصل وظروف السكن، فإن تراجعه يفسر مجهودات الفاعلين في تأهيل هذه المجالات بهذه التجهيزات.

وبالرغم من تراجع على مستوى الفقر المتعدد الأبعاد، كمؤشر دال على دينامية التنمية بهذه المجالات، إلا أنه لا زال مرتفعا، ويتبين من خلال تحليل الفقر حسب مصادر الحرمان أن التعليم يساهم لوحده بنسبة 49,8 %، يليه شروط الحياة (شروط السكن، وولوج الماء والكهرباء والصرف الصحي) بنسبة 22,6 %، وهذا يحيل إلى أن المحاور الاستراتيجية التي يتعين التدخل فيها لتقليص معدلات الفقر المتعدد الأبعاد يجب أن تأخذ بعين الاعتبار مسألة التعليم وتأهيل المراكز الحضرية الناقصة التجهيز، إضافة إلى تقوية دور التنسيق بين الفاعلين.

ركز اقتراحنا على محورين أساسيين: محور تأهيل التنسيق بين الفاعلين، على أساس أن يتم تعبئة كل القواسم المشتركة الممكنة (التراث، العلاقات الاجتماعية، القرب..) إلى جانب القوانين والتشريعات لتحقيق الحكامة الترابية. ومحور تأهيل المجالات الترابية حسب وظيفتها التي تعطيها هوية خاصة داخل مجالها الجهوي.

إن توظيف الإستراتيجية هنا، يتوخى أيضا توقع مستقبل المجالات الترابية المدروسة، بناء على خصائص هويتها، ولكن أيضا على اقتراح التوجهات والتدخلات، وذلك تبعا لرصد المخاطر والتكاليف والمزايا من بين كل الخيارات والبدائل المتاحة والممكنة.

إن تحويل هذه التوجهات الاستراتيجية إلى برامج وعمليات قابلة للتنفيذ وتتبع وتقييم في الواقع يتطلب أدوات ووسائل (قوانين، مؤسسات، اعتمادات مالية)، كما يطلب أيضا عمليات تشاورية واسعة للفاعلين قوامها مشاركة جميع الفاعلين، وهذا يتحقق داخل مشروع ترابي شامل ومندمج.

ويتأسس المشروع الترابي على قاعدة الخصوصيات المحلية للتراب المعني بالمشروع، ولكن في تفاعل دائم ومستمر مع متغيرات وسياقات البيئة الخارجية لتراب المشروع. وتبعا لذلك، يظل المشروع الترابي قابلا للمراجعة والتعديل، لكن الثابت في المشروع الترابي هو غايته، والمتمثلة في بلوغ تنمية مندمجة ومستدامة لتراب المشروع، بينما يمكن إدخال تعديلات وتغييرات التي تقرها عمليات التقييم المُوَاكِبَة له، إما تبعا لتغيرات السياق الخارجي التي تتطلب إدماج معطيات ومنهجيات وأدوات جديدة في مسار المشروع، وإما نتيجة ظهور حاجيات ومشاكل داخلية تتطلب إعادة النظر في ترتيب عمليات المشروع بما يتلاءم مع تطور الآليات الناظمة للنسق المحلي.

إن بلوغ غاية التنمية المندمجة والمستدامة لتراب المشروع هي، في واقع الأمر، نتيجة بناء هذا التراب، والثابت في هذا البناء، والذي لا ينبغي التراجع عنه أو إلغائه، مهما تغيرت المقاربات التنموية، يتأسس على ما يلي:

- تعبئة وتثمين مختلف الموارد المحلية؛ فإذا كانت التعبئة الشاملة للموارد المحلية تضمن تنويع فرص تكامل البناء التنموي لتراب المشروع (المنتوجات المجالية، الصناعة التقليدية، السياحة الايكولوجية، التراث اللامادي..)، فإن تثمين الموارد الترابية ذات خصوصية (منتوجات الرستاق أساسا، المواقع والمشاهد، التراث القروي..) تتيح إمكانيات إكسابه قدرة تنافسية وتسويق سمعته، بما يضمن للتراب جاذبية الاستثمارات وولوج جيد لمنتوجاته نح الأسواق. ولعل المشروع الترابي المقترح والمهيكل حول تثمين منتوجات الرستاق المحلية يصب في هذا الاتجاه، ولكنه يسعى أيضا إلى حشد الرأسمال التراثي والعلائقي المنطوي عليه لتعزيز حكامة الفاعلين المحليين.

- خلق دينامية تفاعلية بين الفاعلين على قاعدة القرب الترابي؛ وبما أن تثمين الموارد الترابية يعد شكلا من التنسيق بين الفاعلين، فإن اقتراح المشروع الترابي حول تثمين منتوجات الرستاق وبقيادة التعاونيات والجمعيات المحلية يوفر شروط القرب الترابي (الراسمال العلائقي، التراث المادي وغير المادي، القرب الجغرافي، التنظيم والماسسة..) الضامن للانخراط الجماعي لمختلف الفاعلين في هذا المشروع، ومن شأن هذا الانخراط أن يعمق تقاليد التفكير والتشاور المشترك والعمل الجماعي، والاشتغال وفق الأنماط التعاقدية أيضا قصد تأمين الاندماج والالتقائية، والفعالية للسياسات القطاعية، كما أن التركيز على فاعل القرب (التعاونيات والجمعيات والجماعات الترابية) هو تعزيز ميداني لسياسة اللامركزية والمشاركة الجماعية في بلورة السياسات العمومية المحلية، بما يؤدي إلى ترسيخ الديمقراطية التشاركية.

- استراتيجية المشروع الترابي تنطوي على مفهوم الاستدامة والرؤية المستقبلية المشتركة بين الفاعلين. ويقصد هنا بالاستدامة ما يترتب عن المشروع الترابي من استنهاض وتفعيل الموروث الثقافي المحلي وإخضاعه للممارسات اليومية، وذلك ما يضمن حفظه استمراره وتطويره وفق تطبيقات الحاضر، كما أن تثمين الموارد، وأعني هنا منتوجات الرستاق والرأسمال العلائقي والتراثي المرتبط به، يضمن إحيائها وإبرازها أكثر وتطويرها، ويتيح ذلك أيضا استدامة البنيات والممارسات المرتبطة بها، ويشكل العودة إلى أساليب استغلال الموارد وتنظيم الرستاق وسيلة أثبتت نجاعتها في استدامة الموارد الطبيعية.

ومن شأن الاشتغال بمنطق الإستراتيجية وإشباعها بالتراث والقرب أن يضمن المشاركة الجماعية للسكان وأن يعزز بنيات الحوار والتواصل وعقلية التفكير الجماعي في المستقبل. إذ من الأكيد أن التراث يشكل أداة فعالة لإثارة العواطف وحشد المشاركة الجماعية.

المشروع الترابي المقترح إذن هو وسيلة وغاية؛ هو وسيلة لاستنهاض وحشد مكونات القرب الترابي كعوامل محددة للتنسيق، وغاية يتوخى من التنسيق بين الفاعلين خلق نوعا من التوازن للمنطومات والأنساق المحلية في علاقتها بالنسق العام.

8. قائمة المصادروالمراجع

1.8. باللغة العربية

- **أبو العزعبد الفتاح (1990):** بني ملال قطب غير مكتمل، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه السلك الثالث، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط.

- **الأكحل المختار(2004):** دينامية المجال الفلاحي ورهانات التنمية المحلية: حالة هضبة بن سليمان، الطبعة الأولى، مطبعة فيديبرانت الرباط ، 349 ص.

- **الكتمور حسن (2004):** التحولات المجالية وتأثيرها على الدينامية الحالية بحوض تيكريكرة (الأطلس المتوسط)، بحث لنيل شهادة الدكتوراه في الآداب، تخصص الجغرافيا، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 315 ص.

- **الكتمورحسن (2013):** قراءة مفاهيمية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني والتنمية، الاقتصاد الاجتماعي سند للتنمية الترابية بالمجال الجبلي، أشغال المنتدى الثالث للتنمية والثقافة لإغزران، منشورات الجماعة القروية لإغزران رقم 03، مطبعة IPN فاس، الطبعة الأولى، ص. ص. 06-26.

- **الناصري محمد (2003):** الجبال المغربية: مركزيتها، هامشيتها، تنميتها، منشورات وزارة الثقافة، مطبعة دار المناهل، الرباط، الطبعة الثانية، 235 ص.

- **أمين سمير (2002):** الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين، ترجمة فهيمة شرف الدين، دار

الفارابي، بيروت، الطبعة الأولى، 271 ص.

- **بلفقيه محمد (2002):** الجغرافيا القول فيها والقول عنها: المقومات الابستيمولوجية، دار نشر المعرفة، مطبعة المعارف الجديدة، الطبعة الأولى، الرباط، 898 ص.

- **بن عاشورعبد الحكيم (2014):** المشروع الترابي لكتلة زرهون ومساهمة نظم الجغرافية في بنائه: من أجل قطب لاقتصاد التراث، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس فاس، 352 ص.

- **بوجروف السعيد (2007):** الجبال المغربية: أي تهيئة؟، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في الجغرافيا، جامعة القاضي عياض، كلية الآداب والعلوم الإنسانية- مراكش، 564 ص.

- **جنان لحسن (1985):** مكانيزمات ومظاهر تحول العالم القروي بدير الأطلس المتوسط الشمالي (تقرير حول أشغال الندوة العلمية في موضوع: دير الأطلس المتوسط الشمالي، يومي 12 و13 فبراير 1983)، دراسات في جغرافية المغرب، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بفاس، عدد خاص، رقم 1، ص. ص. 109-151.

- **حزوي محمد، حاج علي ألفة (2005):** المشروع الحضري و تحديات التنمية الترابية، مجلة دفاتر جغرافية العدد الثاني، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهراز ، فاس، ص. ص. 61-75.

- **حسني المصطفى (2009):** إشكالية التنمية بالمغرب، نموذج جهة دكالة عبدة، بحث لنيل شهادة دكتوراه الدولة في الجغرافيا، جامعة القاضي عياض، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مراكش، 229 ص.

- **دو فوكو شارل (1999):** التعرف على المغرب 1883-1884، الرحلة، ترجمة بلعربي المختار، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار الثقافة، الدار البيضاء، 351 ص.

- **ريمي لوفَو (2011):** الفلاح المغربي المدافع عن العرش، ترجمة بن الشيخ محمد ، مراجعة حسني عبد اللطيف، منشورات وجهة نظر، سلسلة أطروحات وبحوث جامعية 2، الطبعة الأولى، 336 ص.

- **علوم أحمد (2014):** مقاربة الجغرافيا السياسية لدينامية الأنساق الطبيعية والاجتماعية والمؤسساتية بأوساط هشة (الجبال المتوسطة بجهة تادلة - أزيلال) نحو استراتيجية بديلة، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافيا البشرية،جامعة القاضي عياض، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مراكش، 492 ص.

- **هيلدبرت إزنار(1994)**: الحيز الجغرافي، تحث إشراف **بييرجورج**، باريس، ترجمة محمد إسماعيل الشيخ، منشورات جامعة الكويت، 201 ص.

2.8. باللغات اللاتينية:

- **ANTHEAUME, B.; GIRAUT, F. et al. (2005):** Le territoire est mort Vive les territoires! Une (re)fabrication au nom du développement, Edition IRD, éditeurs scientifiques ANTHEAUME, B.; GIRAUT, F., paris, 384 p.

- **ARTIS, A.; DEMOUSTIER, D.; PUISSANT, E. (2009):** Le rôle de l'économie sociale et solidaire dans les territoires: six études de cas comparées, Rev. internationale de l'économie sociale: RECMA, N° 314, p. p. 18-31.

- **BAHZAD, H. (1982):** Recherches hydrologiques et hydrochimiques sur quelques karsts méditerranéen: Liban, Syrie et Maroc, doctorat d'Etat de géographie, université d'Aix-Marseille II, 667 p.

- **BAILLY, A. S. (1974**): la perception des paysages urbains, essai méthodologique, Revue l'espace géographique, N° 3, Tome 3, DOIN, 8, Place de l'Odéon, Paris-VIe, p. p. 211-217.

- **BECATINI, G. (1992):** Le district industriel: milieu créatif, in. Restructurations économiques et territoires, Espaces et Sociétés N° 66/67, l'Harmattan, paris, p. p. 147 -164.

- **BELLET, M.; COLLETIS, G.; LUNG, Y. (1993):** économie des proximités, Introduction du numéro spécial de la Revue

d'Economie Régionale et Urbaine, N° 3, ADICUEER, p. p. 357-361.

- **BOUBA-OLGA, O.; GROSSETTI, M. (2008):** Socio-économie de proximité, La proximité: 15 ans déjà!, Rev. d'Économie Régionale et Urbaine (RERU), Edit. Armand Colin**,** N° 3, p. p. 311- 328.

- BOUDIDJA, K. (2013): les acteurs et le développement local: outils et représentations, cas des territoires ruraux aux Maghreb, doctorat en géographie et aménagement de l'espace, univ. Paul Valéry- Montpellier III, 388 p.

- **CAMPAGNE, P.; PECQUEUR, B.(2014)**: le développement territorial, une réponse émergente à la mondialisation, Éd. Charles Léopold Mayer, 268 p.

- **COLLETIS, G.; GIANFALDONI, P.; RICHEZ- BATTESTI, N. (2005):** économie sociale et solidaire, territoires et proximité, Economie sociale et territoires, Revue Internationale de l'économie sociale , N ° 296, p. p. 8- 25.

- **COLLETIS, G.; PECQUEUR, B. (2005):** Révélation de ressources spécifiques et coordination située, Proximité et institutions: nouveaux éclairages, Rev. économie et institutions, N°6/7, 1er et 2eme semestres, p. p. 51-74.

- **COURLET, C. (2002):** Les systèmes productifs localisés: Un bilan de la littérature, Etudes et Recherches sur les systèmes Agraires et le Développement, N° 33, INRA Editions, Paris, p. p. 27-40.

- **COURLET, C. (2007):** du développement économique situé, a la croisé des chemins: territoire et ressources, la ressource territoriale, sous la direction de **PECQUEUR, B.; GUMUCHIAN, H**., Édit. Economica, Paris, p. p. 32-44.

- **CREVOISIER, O. (2001):** L'approche par les milieux innovateurs: état des lieux et perspectives, Rev. d'Économie Régionale et Urbaine, N° 1, Edit. Armand Colin, p. p. 153-165.

- **DEBARBIEUX, B. (1997):** l'acteur et territoire, Chronique d'un rendez-vous souvent annoncé et toujours différé, Montagnes Méditerranéennes, Édit. ISRA, N° 5, Lyon- France, P. P. 65-72.

- **DEMOUSTIER, D.; RICHEZ-BATTESTI, N. (2010):** Introduction, Les organisations de l'économie sociale et solidaire: gouvernance, régulation et territoire, Géographie, économie, société, N° 1, Vol. 12, Édit. Lavoisier, Paris, p. p. 05-14.

- **DI MEO, G. (1998):** De l'espace aux territoires: éléments pour une archéologie des concepts fondamentaux de la géographie, L'information géographique, N° 3, Vol. 62, p. p. 99-110.

- **DI MEO, G. (1998):** Géographie sociale et territoires, Coll. Fac. Eographie, Éd. Nathan, paris, 320 p.

- **EL KHAMMARI, K. (2008):** contribution des méthodes géophysiques et du SIG à la détection et la gestion de l'alea cavités souterraines dans les zones urbains de la région du Tadla Azilal, thèse doctorat en science de la terre, faculté des sciences, Oujda, 192 p.

- **EME, B. (2005):** Gouvernance territoriale et mouvements d'économie sociale et solidaire, Économie sociale et territoires, Revue Internationale de l'économie sociale (RECMA), Édit. Association RECMA, N° 296, p. p. 42-55.

- **ENJOLRAS, B. (2005):** économies sociale et solidaire et régimes de gouvernance, Economie sociale et territoires, Revue internationale de l'économie sociale (RECMA), Édit. Association RECMA, N° 296, p. p.56-69.

- **FINIGUE, A. (2017):** les ressources en eau dans le Dir de l'Atlas de Béni Mellal: problèmes de gestion et développement local, Thèse de doctorat en Géographie, Faculté de Lettre et des Sciences Humaines, Marrakech, Université Cadi Ayyad .

- **GILLY, J. P.; LUNG, Y. (2005):** Proximités, secteurs et territoires; Cahier du GRES, N° 09, p. p. 1-20.

- **JENNAN, L.** (2004): Le moyen Atlas central et ses bordures: mutation récentes et dynamique de l'espace et de la société rurale, Thèse de doctorat d'Etat, Tour, France, 720 p.

- **JOLY, F (1960):** place des pays des piémonts dans la vie économique et humaine du Maroc, notes marocaines, N° 13.

- **KERBOUT, M. (1991):** les conditions humaines de formation et d'évaluation des systèmes d'irrigation dans le moyen Atlas septentrional, Aspects de l'agriculture irriguée au Maroc, Rev. Espace rural, N° 25, p. p. 101-117.

- **LAMARA, H. (2009):** Les deux piliers de la construction territoriale: coordination des acteurs et ressources territoriales, Développement durable et territories, Varia, http://developpementdurable.revues.org, consulté en date du 14 mars 2016.

- LAVILLE, J. L. (2001): vers une économie sociale et solidaire?, Enjeux et débats, Revue Internationale de l'économie sociale (RECMA), Édit. Association RECMA, N° 281, p-p 39-53.

- **LOUSSERT, R. (1988):** L'oléiculture marocaine: situation actuelle et perspective d'avenir, In: Allaya M. Édit. L'économie de l'olivier, Paris, CIHEAM, Options Méditerranéennes, Série Etudes, N° 1988-V, p. p. 79-87.

- **MENAGE, P. (2011):** mise en réseau d'acteurs et compétitivité territoriale, thèse de doctorat en aménagement, université François - Rabelais, de Tours, 535 p.

- **MOINE, A. (2006):** le territoire comme un système complexe: un concept opératoire pour l'aménagement et la géographie, Rev. L'Espace géographique, Tome 35, Edit. Belin, p. p. 115-132.

- **NATHALIE, B.; PATRICK, M. (2004):** La gouvernance locale, un retour à la proximité, Proximité et territoires, Rev. Économie Rurale, N° 280, p. p. 77-95.

- **PARODI, M. (2005):** économie sociale et solidaire et développement local, Economie sociale et territoires, Revue Internationale de l'économie sociale (RECMA), N° 296, Édit. IES, p.p. 26-41.

- **PEYRONNET, R. (1923):** Tadla: pays Zaïan, Moyen Atlas, Impr. Algérienne, 322 p.

- **POURTIER, R. (2005):** Les âges de la territorialité, Le territoire est mort, vive les territoires! Une (re)fabrication au nom du développement, Éditeurs scientifiques, ANTHEAUME, B. ; GIRAUT, F., Ed. IRD, Paris, p. p. 39-46.

- **RALLET, A. (2002):** l'économie de proximité, propos d'étape, Rev. Etudes et Recherches sur les Systèmes Agraires et le Développement, INRA, N ° 33, p. p. 11-25.

- **ROUX, E.; VOLLET, D.; PECQUEUR, B. (2006):** Coordinations d'acteurs et valorisation des ressources territoriales, Les cas de l'Aubrac et des Baronnies, Rev. Économie Rurale, Agricultures, Alimentations, Territoires, N° 293, p. p. 20 - 37.

- **TALBOT, D. (2008):** Les institutions créatrices de proximités, La proximité: 15 ans déjà!, Edit. Armand Colin, Rev. d'Économie Régionale & Urbaine (RERU), N° 3, p. p. 289-310.

- **TORRE, A.; BEURET, J. E. (2012):** Proximités territoriales, Construire la gouvernance des territoires, entre conventions, conflits et concertations, Economica, coll. Anthropos, 105 p.

- **TORRE, A.; ZUINDEAU, B. (2009):** Les apports de l'économie de la proximité aux approches environnementales: inventaire et perspectives, dossier: Économie de la proximité, Rev. Natures Sciences Sociétés, N° 4, Vol. 17, p. p. 349-360.

- **ZIMMERMANN, J. B. (2008):** le territoire dans l'analyse économique proximité géographique et proximité organisée, Stratégies, espaces et territoires, Revue française de gestion, vol. 4, N° 184, p. p. 105-118.